

هَذَا كِتَابُنَا هُوَ
 لِلتَّقِيَّينَ فِي فِقْهِهِمْ
 وَالْيَقِيْنَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
 أَجْمَعِينَ لِحَضْرَةِ الشَّيْخِ الْعَلَامِيِّ
 الْمَأْمُونِ مَدَدَ ظِلِّهِ الْعَالَمِيِّ
 بِرُفْقَانِ الْأَقَاصِي وَالْأَدْنَى
 أَمِيرِنَا سَيِّدِنَا الْعَالَمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله غير منوط من رحمه ولا مخلوس من نعمته ولا مأبوس من مغفرته ولا مستنكف عن عبادته والصلوة والسلام على نبيه الذي أرسله وأعلام الهدى دارسة ومناهج البقار طامسة فصدع بالحق ونصح للظلم وهدى إلى الرشاد وأمر بالنسط وعلى أهل بيت أئمة الهدى ومصابيح الدجى ستمائة وخمسة وعشرون نبيا هم الله تعالى به وبوالد أبيه وأخوان الصفا والرحمة والرضوان على قضاةنا وروادنا وأحاديثنا المشرقة ببرق النور وبهدى قول العبد الفقير إلى الله العزيز عبد الله المأمون في حق الله بن الشيخ قدس سره أنه لما من الله على من لا يحصى علم الفقه وتحريره وأغلبه وإيضاحه ما يشرف على تصنيف كتابا جامعاً للفرع على ترتيب كتابنا الكبير الموسوم بمنهاج المفاديل كان له لهو ومرجالي لمن عد له فتوى من أخوان الدين المبين فتشرفت في ذلك بما جاز الفقه العظيم يوم يقوم الناس للرب ارحم ربيته بمنهاج المنقذين في فقه أئمة الحق واليقين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ولعمرة الله على هذا الموم الذي شتم أن الفقه سبق على قسام أربعة أقوال في العبادات وهي ما لا يتصور التكليف بها إلا في حق البالغ العاقل الملتزم للعقل والادب لا يفتقر إلى مع الإسلام والإيمان والقدرة وقية الفقه وبفسدها الرأى والعجز في العبادات تستعذب كتاب الطهارة وهي لغة النظام من لا وساخ وحصل الطهارة الشريعة بالوضوء والفصل واليتم وكلها ينقسم إلى واجب مندوب فالوضوء مستحب لنفسه فوهم بعض العامة وجوبه لنفسه وجوباً مطلقاً في وقت المباداة للشروط بمرأى من الوفاء وما لا يه بعضاً من الطهارة وهو فقهكم فلا يجوز إلا أن يكون قبل حصول سبب ولا قبل دخول الوقت للشروط به بفصل الوجوب ثم هو شرط في الصلوات الواجبات عدا صلوة الاموات ككافة المندوبات باقياها الناقصة من الواجبة والمفصورة فصل في الأكل والكيف ولو تسجداً عند باب الطلب للشروط بغيره في أجزاء الصلوة المنسية وسجدة التوبة لا قبل قوباً عليها ولكن لا حياء طبر لا تترك ولا يجب على من وجد ضرورة الصلوة لا للتعبد بل للعلم جاهل سواء كان متمكناً من حصول الطهارة وغيرها من الشروط أم لا ولا يمين ما لو كان متمكناً من العلم لفظاً وإشارة أم لا ولا كذا لو كان بالشروط لفتية مع الفقهين لا بفصل الشك ولا يشترط في سجدة الفرائض الواجبة وللندوب على الأقوى لا في سجدة الشكر وجباً يكون شرطاً انشيطه في الواجب على وجه الوجوب وفي المندوب على سبيل الاستحباب كذا هو شرط في الطواف الواجب إلا صل الصلاة أو يتأيدون المندوب منه وفي الواجب منه بالعارض كالمندوب وجاناً ظهرهما الاشتراط إلا أن يتقيداً بالكلية عند أن لا يترك من الأيمان به من غير وضوء على الأقرب كذا هو شرط في جواز مسك كبة الفرائض فخرج على الحديث صحتها كما يحرم عليه من لفظ الجلال كما كان في القديم وبسبب الوضوء استحباباً لغيره لا موقوفها الصلوة المندوبة ومنها الطواف المندوب لا يجب أن كان شرطاً في ركعتيه وتظهر التفرقة من طواف بلا وضوء ثم نوافاً مطلقاً في ركعتيه ومنها ما عدى الصلوة والطواف من اتصال الحج ومنها صلوة الميت في وجه ومنها أقلها الفرائض على الأقرب القول بحرمه الفصل محذوفاً كما استحبها لا وضوء لها ساقطان ومنها من عدى الخط من المصحف محذوفاً كونه في وجه وان كان إجراء حكم المسح في شأه عليه وما قبله أحوط ومنها دخول المسجد من غير وضوء ومنها الكون على الطهارة ومنها التأهب للوضوء ومنها إرادة النوم ومنها صلوة الجحارة ومنها التهادي ومنها إرادة فراغ من وقته أو من البيت علم الصلوة والسلام ومنها قوم المحبة منها أكل المحبة منها الجماع بعد غسل الميت قبل غسل المس ومنها غسل الجلب ومنها جلوس العاقل المذكور كجلا وقت الصلوة ومنها العودة إلى الجماع وإن تكرر وبسبب استحبابها إذا احتجاً عقلياً في موارد فيها دخول المشرط على وجهها والزوج كل ومنها جماع الحامل ومنها إرادة شربة المصحف ومنها وهي جارية أخرى بعد طهر ثم فعلها ومنها إرادة إدخال الميت القبر ومنها القدوم من السفر ومنها إرادة السفر منها زيادة في ركنين ومنها جماع المصحف ومنها وضوء الميت قبل غسله ومنها تكفين الميت قبل غسل المس ومنها جلوس الفاضل القضاء إلى غير ذلك مسائل ثان الأول يجوز الدخول في العبادة المشرطة بالطهارة من المحدث بالوضوءات المستحبة استحباباً بأشياء على الأظهر ما يمنع منه مانع من جنازة وجهاً وأما الوضوءات المستحبة استحباباً بأشياء فاحوط ترك الدخول معها في الشروط بالطهارة من صلوة وطواف واجب أو غيرها وجب فالأولى لمن أراد الأيمان بشي من الوضوءات المشايخية أن يفي بفصلها لكون على الطهارة فضا كاليه نية ما يبرهن من الوضوءات المشايخية ليجعل للدخول في

كتاب الطهارة

أن مع ندوة

على ما بينهم

كتاب الطهارة

٤٤

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

ولكن في الحكم بجاري ما دون الكثر من ماء فبعض الصفا والتمام اذا كانت له مادة تبلغ الكثرة سواء شادى السطحان ام لا وفي كل حوض صغير في غير الحمام يجرى فيه الماء من مصنع كبير على وجه النسم من ميزاب وشبهه وما ينفى من شدة الجفاف الصغار تحت البلبلة للوضوء الحوض الكبير الذي ينفى جميع الماء واحوازه فيه الشرب والاستعمال ويحتمل ظهورها للنفوس واحوطها الدم ولو قترت لون الجارى ونحوه من المياه المتعمدة وطهارة من قبل نفسه او مما زجج جسمها من الجاهل والجاهل في الماء وما ينسأظ من اوراق الاشجار وما يكون في مقرة او بر من القوة والمخ ونحو ذلك لم يخرج من ذلك من الاغصام والظهور ته مادام اطلاق الماء عليه باقيا وفي حكم الجارى ماء الغيث حال نزوله كما بان في اوجبه الطهارة انشاء الله تعالى **الماء الثاني** في الماء المحنون وهو اصطلاح لكل ماء وانما لا ماؤ له ومكانه دون الكثر فيسبحر ملاءات جزء منه لشي من القياسات سواء كان واردا على القياس او موروها على الظاهر ولا اذ امو روي او كما اذا كان بين القليل وبين الماء المتنجس بانوبه اوازيل ما بينهما من مانع الملاءات او وقع ذوق نفس في ماء فمات واخذ من كثير قليل مع ما فيه من القياسة وضوءا وصار الكثر الذي فيه عين نجاسة فغيره اقل من الكثر ثم لا يجس العالى المتصل بالوارى على القياسة متجسس السافل المتصل بها اذا كان المتلوه قروا وسواء كان للملاءات لاسية له في دفع الخبثا ولغيره وقبل بدم نجاسة بالملاءات القياسة والاستعمال في دفع الخبثا ولغيره وقبل بدم نجاسة بالملاءات مع ما فيها من الملاءات مع ما فيها من رفع الحدث بخلاف الملاءات في غير الاستعمال فان نجاسة اقل من الكثر والاولى كالماء في نفسه وسواء سري او القياسة في جميع اجزاء الملاءات ام لا فلو كان قليل منطلبا ولا في كل طرفه نجاسة ومتجسسا بحد كالماء في جميع حتى الطرف البعيد عن موضع الملاءات وان لم ينفى ضمان ولم يدر في القياسة في ذلك الطرف وسواء كان الملاءات في عين القياسة من اى القياسات كانت او شئ من المتنجسات وان خلى من العين ولو جرد الماء القليل ثم لاقته القياسة نجاسة حكم الجاهل ان نجس موضع الملاءات فمات وبطهر الماء القياسة وما يكتنفها وبقاها للوضوء بالكتبة بحيث تزول العين وتختل الطهارة وبسبب الماء القليل عليه بعدا والذوق من القياسة ان لم يكن فيه خلل ونجس فمات فمات القياسة وكان ولو وصل الماء المصوب اليها بعد زوال العين ولو تجس الماء القليل ثم جرد نجس طهارة في ذنابه ثم جعل نجس على طهارة من المياه عند الظهور ثم انه جرد القليل المتنجس القاء عليه فمات فمات على وجهه معروفا او القاء على الكثر ولا ينجس بغيره قاله بالكثرة على الاحوط وبرقة الطهارة وقوة عليه واتساعه بالماء الجارى على وجهه معروفا ونجس الماء من المادة من تحت واحد وجانبه ولا يظهر باثما كرا على الامح الاوى ولو كان الماء القليل متنجسا بالقياسة طهارة على اذ الكثر والجارى لغيره هذا كله فيما لو كان المحنون قليلا واما الكثر منه فهو كالجدي لا يجس الا اذا قترت القياسة والمتنجس احدا وصار الثلثة من غير فرق بين شادى سطوحها واختلافها حلوا وسفلا واخذوا ونسبها بعد بقاء صدق الماء الواحد على المجرى ولو جرد الماء القليل على الاغصام لم ينجس الجاهل ما يحكم عليه تجسس موضع الملاءات القياسة وتنجس ما يتصل به من الماء القليل ولو قترت بعض الزائد على الكثر كان الباقي كفا صاعدا اخفض المتنجس بالنجس وان كان اقل من كثره القيس المحج ولو شك في طهارة ماء قليلا كان او كثيرا فان سبق الى الشك جاله متيقنه اثبت والا فبطل الطهارة ولو شك في كون نجس الكثر القليل منه فان كان مسبوقا به الشبهة من كثره ولو شك في طهارة الماء او بان لم يكن مسبوقا بها اما لعدم العلم بحالته السابقة وان كانت هي في نفسها موجودة وما لا يتقارن واسا في ترتيبها كما القليل عليه والحكم بانفسه بالملاءات القياسة وعدم ما يلبثه الظهور بها والبناء على طهارة وعدم ما يلبثه الظهور بها قولان ولهما مع كون احوط الاوى وكل الحال فيما لو رادى الى ما فيها من الملاءات في كثرته وقلة ولو وجد نجاسة في الماء المعلوم كثرته وشك في وقوعها قبل بلوغ الكثرة او قبل فالتأذي اشد ولو وجد شدة الكثر في الملاءات في ان واحد فالاحوط القياسة ولو طهرتها فمات فمات في نجاسة شدة في وقوعها قبل الاستعمال اجمع ما برأى بعد كثره ويكون ما اصاب من ذلك الماء محكوما بالنجس في نجاسة الماء وصحة طهارة من قبلها بحدها وطهارة ما اصاب من ذلك الماء قبل جرد القياسة فلو كان هناك ما ان احدها كثر او اقل فلو لم يعلم انهما كثر قوت نجاسته في احدهما متبنا لزم ملاحظة الحالة السابقة فلو وكثرة فان طهرتها جرى حكم ذلك ولا يجرى حكم الماء المجهول حاله السابقة وكذا في صورة عدم النجس لا بد من ملاحظة الحالة السابقة فان كان كثرته ثم صار احدهما قليلا حكم بهما نجاسة وان كانا قليلا فصارا احدهما كثيرا ثم وقعت القياسة في احدهما حكم نجاستهما جها فلا يلزم ملاحظة الحالة السابقة الا لزاما وهي غير ثابتة وتعتبر الكثر الملقى في القياسة وشك في سنا والنجس الى القياسة بنى على طهارة وطهر الكثر المتنجس القاء عليه فمات فمات في كثرته ويصبر زوال نجس قبل القاء او بعد ولا يعتبر القاء كثره بعد زوال النجس القاء الكثر الاول وفي طهره يجرى زوال نجس من قبل نفسه او بنصفه الى الرابع او وقوعه في طاهره في قبل نجس من دون القاء كثره عليه بعد قولان او بهما عدم ثم الكثر هو معروفا وجميع من الماء ينجس من الماء ينجس من تارة الاغصام وجعل لغيره طريقين احدهما الوزن والاخر الساحة وقد اختلف الروايات والافعال في كل منهما والذي يترجح ان نجس الوزن الف ما ناطل بالبركة كل ما ثرو ثلثون درهما وكل درهم نصف مثقال شرعى وخمسة مئال عشرة درهم سبعة مثاقيل شرعية والمثاقيل الشرعية ثلثون رايح الصبرة في الكثر ما وسدس وثلثون الف درهم وثلث الف مثقال شرعى مائتا الف وتسعة الاف ومائتا مثقال وبالصبرة في واحد وثلاثون الف وتسعة مثقال وخمسة الاسلا مبول وهو مائتا مثقالا مائتا حذو اثنتان وثلثون حقه ونصف حقه وحسب المساحة ما كان كل واحد من طول وعرضه ومقمة ثلثة اشبار فيبلغ مكسره سبعة عشرين شبرا والاحوط لزوما اضافة النصف اليها فيبلغ مكسره اثنتان واربعين شبرا وسبعة اثمان شبرا وشبابا مستوى الخلقه كان الاحوط بها بلوغ ماء في الكثر احدها دون الاخر صدم ترتبها ثا الكثر الى ان يبلغ القياسة والاخر اقل من القياسة فينجس وليس ترتبها ولا فرق في جريان حكم الكثر القليل

في المياه

٥

المذكور من المائتين ما كان في قديمها وقلب وبين ما كان في بؤر وحوض واناء على الاقوى **المقام الثالث** في ماء البئر التي هي من المعاصم العرفية فخرج بها الماء العام وعقود الشهدان بان يجمع ماء من الارض لا يتعداها غالبا ولا يخرج من سماءها عارفا وكانا رادبان البئر التي هي موضع الاحكام حيث انه ما كان فيه ماء ولا فوجود الماء فيها غير داخل في موضوعها عارفا بغيره في الحكم كون الماء نابعا منها نفسها فلو صب في البئر الخالية من الماء اصلا ماء من خارج باناء ونحوه او جرى اليها ماء جارى فجمع فيها مقدار ثم انقطع البحر بان وقع فيها مطر فجمع فيها شيء من الماء ثم انقطع لم يجر له حكم ماء البئر بل كان كماء العضم بالكرية والآن تجرى بئر المدافن للنجاسة وكذلك الماء الجارى في الاريا من العيون الجارية من دون نبع شيء من الماء من نفس النخبة كبعض مياه ابا المشهد المقدس المروى داخل في عنوان ماء البئر كجاء لها حكم الجارى وكذلك يخرج من بئر ماء بالتج فريها الى اولى ارض معدرة ولا تفرق في جريان حكم ماء البئر ما لو كان طر وجه النبع للقبال للريح والريح وما لو كان على وجه النبع الشامل لها ولا يشترط دوام النبع بحيث لا ينقطع اصلا بل الحكم بدور مثلا واستندادها للنبع فيكون النبع بالفتوة بحيث لو اخذ من شق نبع معدرة والا باور المواصله ان يخرج بها البحر بان جرى عليها حكم الجارى والا كانت ابارا معدرة ان لم تعد من سافل وان احدثت من السافل واحتفظت لمصر عليها من الخارج ففي كونه ابارا واحدة او ابارا معدرة وجهان ولو كان ثما البئر نابعا منها وتصل بجار وكعدنها جارى عليها حكم البئر ولو جرى منها الماء كان حكم الجارى وحكم ماء البئر حكم الجارى في الاعضاء وهذا النسخ الا بالشبهة اذا وصفا الثلثة على التقدير المتقدم فلا يخرج من الملائك فان لم يبلغ كرا على الاقوى واما الاخبار الامرة بالترج بغير وقوع النجاسة فيها فمع اختلافها لا دلالة لها على تنجس الماء بذلك بل المالكون بالوجوب انما يقولون بذلك مرابا بالنسبة مع ان الوجوب محل تأمل فان من اخطا الاخبار وتأمل في مفادها وتفنن النظر في الجمع بينها واخذ مذاق الشرع علم ان الامر يخرج الملاء وان على الاستصحاب دون الوجوب واختلاف المقدرات محل علم مراتب الفضل والجهان ولا باس بايراد ما تضمنته الاخبار من انما فورد في اخبار في صحت الحكم فيها نزع الجميع وورد في وقوع قطره منها نزع ثلثين ولو اورد في خبر اخر نزع عشرين ولو اخرج نزع الجميع اربع والحكم بالخبر كل مسكون في النهد المسكون نزع ثلثين ولو اورد في وقوع القطر في الاكثر من انسان او غيرهما له نفس ايقه ووقع احدا الدماء الثلثة نزع الجميع كما افوا بانه من ثبوت نزع الجميع ونقدت ما مائها الغلبة وكثر في نفسه والاتصال ملاء اخر به والتجدي النبع تراوح عليها اربيع رجال ضاعوا لا اقل ولا نساء ولا صبيان ولا خناق كل اثنين دفنوا واحدا واحدا ولا تشترط واحد ولو من الفهر الضرب فيها ذبان الدلو ويرها نزل الى ان يعميان فيقوم الاخوان ويبر روايتها في موضعها كلب او قارعا وخبره وورد نزع الجميع بالخبر بذلك ساهرا بآب نزع الجميع وورد في البئر نزع الجميع وورد في نزع كرا الاول ظهوره وورد في نزع كرا في نزع هذا المقدار في الدابة والخبيل والبنال والبئر اهله او وحشيتها وما مات لها في هذا والجسم وورد في الثور ونزع الجميع وفي موت الانسان فيها نزع سبعين ولو اورد في العذرة الجاهل نزع عشرين دلاء وفي رواية ان ذابت نزع اربعين وخمسين واقفي جميع في الثلثة الارنب والخنزير والسنور والكلب وشبهه بنزع اربعين دلاء والوراء في الكلب نزع الجميع ونزع خمس دلاء ان لو بين وفي روايته ان وقع الكلب فيها واخرج حيا نزع منها سبع دلاء وفي التنور سبع دلاء وفي رواية اخرى خمس وفي ثلثة عشرين او ثلثون او اربعون ولو اورد في الخنزير نزع عشرين دلاء وفي بول الرجل نزع اربعين وكذا بول الانسان وفي البول نزع الجميع ونزع ثلثين دلاء وورد في الدم نزع عشرين وفي دم الشاة نزع ما بين الثلثين الى الاربعين وافوا في كبر الدم نزع اربعين وخمسين وفي قلبه كدم الطير والرحاف الهب نزع عشرين دلاء والوراء في ذبح الحمام والذبح الجليل وورد في موت الشاة وما اشبهها فيها نزع سبع دلاء وعشرين دلاء في موضع الميتة الجاهل فيها نزع دلاء وورد نزع سبع دلاء الطائر والقارعة والسنور وما اشبهه فلان في روايتها بكنه نزع خمس دلاء اذا وقع في فاه فان تقتضت فشره دلاء وورد في القارة القارة اذا لم تنق اربعين دلاء ونزع الجميع ان اثنان وورد فيها القارة نزع خمس دلاء وثلثة وورد فيها اذا اقتضت سبع دلاء وورد نزع دلاء وخمس وسبع وفي الدجاج نزع خمس دلاء وفيها وفي شبعها نزع دلوين او ثلثة وورد في كل من بول الصبي واعتسالى الحنج وورده في الماء ونزله وورق الكلب وخروجه حيا ووقع دابة مصفرة فيها سبع دلاء وورد في وقوع ما بين القارة والسنور في الشاة سبع دلاء وورد في بول الصبي نزع الجميع ايقه وورد في بول العظم دلاء واحد وقيم جمع بالذي لم يتخذ بالعام واقفي جمع في ذنق الدجاج الجلال نزع خمس دلاء وفي موت الحية فيها نزع ثلث وكذا وورد في لوز غدا المقرب في رواية اخرى في الغريب عشرين دلاء وورد في العصفور دلاء واحد وفي سام برص بحر بل الماء بالذو وفي رواية دلاء في ثلثة نزع سبع دلاء ان فتح وورد في ماء المطر في البول والمعدة وابوال الدواب وادواتها وخرق الكلاب نزع ثلثين دلاء الا غير ذلك من المعدرات المحو لاختلافها على اختلاف مراتب الفضل والدلو التي يترج بها هي ماجرت العادة بالاستقاء بها في مثل ذلك البئر **فصل** الاول في حكم صير الحيوان في الترح حكم كبره الثاني اذا وقع فيها اشياء مختلفة في التدبير فان كان فيها ما لم يترج الجميع كفي الترح للجمع عن باقي المقدرات والا فالفضل في ان يترج لكل منهما ما قدره واما مع قاض التدبير كالواقع فيها كلبان ففي شدة التدبير وجهان والشدة الاولى ولو كان النخذ ومن المائل الى اضع فيها بعضا من لحمها مضد لمر بركم البعض من كماله الثالث اذا وقع بها ما لا يتدبر به بالخصوص من القحاسات حيوانا او غيره كان الفضل في جميع ماؤها وان صدر فالنوازع عليها على النحو المتقدم ثم بحث في حكم ما البئر بغير احد وصفا لثلاثة بطرير في القبة بالترح وفيها لونه بئر في قبة بغيره للمادة وفولان الماء قول قوي وهل بطرير والالشم ينصف الى باع او العلاج ونحوها والطرير لا يخلو من قرب محسن الاحتياط حتى ولو غار ماء البئر زال به القدر ثم عاد دلوها القحاسة ما لم يرد القدر على الاقوى ومسئلمان **الاول** في بحثه كون البئر بالبلوعة التي يجمع القحاسات نزع بالذراع الهاشمية التي حدث بها الفتا اذا كانت في الارض صلبة او كانت في البوعدة فزاد وسبع اندم اذا كانت في الارض صلبة وخوفوا بالبوعدة في البئر **الثاني** اذا حكم بنجاسة الماء مفعلا بالفتا كان ام لا لم يرفع حدا ولم يزل خبثا ولو استعمله احد في شيء من دفع الحدث والخبث كان

انما هو الاول

فصل في طهارة

وتقليم الظفر والحنق ونشف لا يط واخل الشمر والاكل والشرب حتى ما يغتسل التار واستنحال شئ في الدبر والفرج وقتل القمل والبرص والذباب وغير ذلك ثم قال
جمع باستصحاب الوضوء في الستة عشرة الاولى بل وجعلها ثمانية وهذا المستند في كتابها هو الاجابة لاسئلة في طهارة الوضوء عند ما بعد حملها على الاستصحاب قبل
والاولى فتم فصل الفصل عند النقص بعد شئ منها حتى يكف ذلك لو شرب بعد الوضوء اترك ان كان غدا وكل شئ في حصول شئ من التواضع شئ على عدمه كذا لو شك في ان
الخارج بول او مذي مثلا الا ان يكون قبل الاستبراء فيحكم بان بول ينفق من موضعه كما بان في شئ من الغائط لم ينفق من موضعه شئ من الغائط لم ينفق من موضعه كذا
لو شك في خروج شئ من الغائط والقيح والدم الخارج من مخرج البول والغائط من دون اختلاف باحدهما ليس ينافي الا ان يعلم ان بول او غائطه صار دما على
الفصل الثاني في احكام الخل وفيه مباحث **الاول** في حال الخل كونه هاما من الحلال سنن لشدة العورة وهي الغبلة والدبر الا ان كان بغيره حتى يتوضأ
وليه اوبد زوجته او مملوكة عن كل ما يخرج من ثاثير كان الناطرة الذكورة والاخرى ان كانا معا فلا كان او مجنونا مسلما او كافرا بالغا او صبورا امثرا ولا يجب التحريم وان
كان منسوبا وطما الشبع وهو ما يتراعى عند كون الشاة في طهارة لا بد من الاستبراء الى سائر اللون وكلما جعل السرة والنظر على الطهر حتى من وراء الزجاج والماء الناصف
والمراتب على الافوى ويستثنى من ذلك الزوج والزوجة فان كل منهما اكتفى العورة عند الاخر ولا يلزم النظر اليه وكذا المملوك كذا النسبة الى المولى والركن من جهة ولا يمتنع فلا
مشكلة وكذا المحللة بالنسبة الى المحلل له وكذا يستثنى الصبي الغير المميز فان لا يجب السرة ولا يحرم النظر الى عورته وهما يجوز النظر الى عورة الصبي المميز لا وجهان والعمر
احوط ان لو كان شبهه وتماثل من بعض احوال كغض الفنا وحواض النطلة عورة الكافر الاحوط ان لو كان اوى خلافة وكفى في ذاء الواجب سرة بشرى فلا يجب
الحج بعد ثلث سنون بما يجب البشيرة لا يجب شئ من اجزاء وانوره على الاحوط ولا يجب السرة ولا الشعر الثابت حول العورة ان كان سرة العورة احوط بالاحتياط سرتما
بغيره في الركبة بل في نصف الساق ولا يجب السرة في الظلة المانعة عن الركبة ولا بأس مع الشدة ذلك لو شك في وجود الناطر او كونه غير طاهر في الخل ولو راى
عورة مكشوفة وشك في كونها عورة انسان او حيوان فالاشبه عند رجوب الغض عند ان كان الغض احوط وكذا ان علم ان من انسان وشك في كونها ممترا وغيره يزيل وكذا ان يمسوا
من انسان ولو علم ان عورته او غيرها ولو شك في كونها من زوجته ونحوها او غيرها لم يحرم النظر ولا يجوز للذكر ولا الانثى النظر الى دبر الخبي ولا نظر كل منهما الى مجموع قبله ولا
نظر الرجل الى ذكوره ولا نظر المرأة الى فرجه واما نظر الرجل الى فرجه والمرأة الى ذكره فلا شبهة الجواز والاحوط التردد ولو اضطر الى النظر الى عورة الغير لعلج ونحوه جاز مقصرا
على ما منه في غير العورة ولذا لو اندفت بالنظر اليها في المراتب ونحوها ما احوط الاقتصار عليه ويجوز في حال الخل استقبال الغبلة بماء ايم الدين كالوجه الصد والطن
والركبتين استند بارها من غير ذنبي في التحصان في الابنية على امان من هال الحرم هو الاستقبال والاستند بارها من الدين او الفرجين خاصة فلا يحرم استقبال الدين واستنداره
مع صرف العورة عن الغبلة وعكسها وجهان ظهرهما الاول وهو الملا بالقبلة المجهدة العامة عن الرجوع المقدم او المجهدة الخاصة وجهان احوطهما الاول وان كان الوجه الثاني عند
معلومية المجهدة خاصة وهو يخص الحكم بحال الخل وبتمها وحال الاستبراء والاستنجاء لا دليل معتد به على الثاني الا ان الاحتياط لا يترك له واما فوسن صاحب الواسع في توضيح
فلا يلحق بالخل في ذلك يجب مع المكثف عن الاستقبال والاستند بارها من الحرم للتمسك عن المنكر وجبا رشا عنه هله بالحكم دون حملها بالوضوء وان كان احوط والظاهر سقوطه
عن ثابره وان كان من غير ذكوره كما احوط والوجه في الاستقبال والاستند بارها من الحرم في الوضوء المجالس بماء ايم الدين وموضوه والظاهر تحققه ولو مع اغتراف الوجه
والاستقبال في المسنوك كالحض والاستند بارها من الحرم في الاستقبال والاستند بارها من الحرم في الوضوء المجالس بماء ايم الدين وموضوه والظاهر تحققه ولو مع اغتراف الوجه
المغرب وجلب الى الشرف ونحوه الى القبلة والاستند بارها من الحرم في الاستقبال والاستند بارها من الحرم في الوضوء المجالس بماء ايم الدين وموضوه والظاهر تحققه ولو مع اغتراف الوجه
الاجتهاد في تحصيلها فان حصلها باحد الامارات بنى على ذلك بل الاقرب لزوم البناء على الطن الحاصل له عند فدا ما دون ومع هذا الظن ان يصير بين الجهات استنداء على
لا يستمر لهما ما يتحقق حصول الاستقبال والاستند بارها في حكم لسان تمام فضاء ذلك من الاستدانة الاحباط باجتناب الانهك ولو دأب من الاستقبال والاستند
واضطر الى احداهما قبل المزم اجتناب الاستقبال لكونه عظم كالتواضطر الى غير القبلة والسنن وادار بينهما تقدم مرة الفتن لكونه لهم ولا يجب على الاوليا المص
من الاستقبال والاستند بارها من الحرم الخل وان كان المنع احوط واولى لا بأس باستقبال القبلة المنسوخة احييت المفدى واستند بارها الا اذا قصد الملتزم بلزم الاضطر
الخل فلا يجوز في ملك الغير والوقف الخاص بالابان وكذا في الطهر ثانيا فاذ بدون ان ذار با بول في كل في الاوقات العامة الابداحوا شرعية لها **الفصل الثالث في فدية**
يجب على كل من الذكر والانثى والخنثى غسل جميع البدن ما صابه من بين الماء وجوبا بوسيلة لا يجزى غير ذلك ولو لم يجزى ما تمسح بما يزيل العرق صلى ثم غسله عند الجنابة وبسبب غسل
مرتبة اول ما يجزى في كل مرتبة ما على الخنثى والاولى اذ اذ الحكم من رضاء الفسل في وجوب غسل الفسل في ما يخرج من الفسل في كل من الفسل الماء والاستنجاء والاول
افضل والجمع بينهما اكل وانما يجزى الاستنجاء في خصوص الخرج دون ما اصاب من سائر جسد حيث لا يخرج من المضاف الى الفسل بالماء حتى في الخرج وبغير غسل
زوال العرق ولا يمنع بقاء الرائحة او اللون على الظاهر والادارة الفسل على زوال ما ثمة والاحوط غسل مرتبة بعد ذلك الى التلث وبغيره في الاستنجاء
المسح بثلث اجسام فاعان الفاسد كالجهر والمد والكرسف العود والخرف ونحوها ولا يجزى اقل من ثلثة وان حصل نفاذ كالا يجزى القبول الذي يزيل عن الفاسد
كالاجماع مثلا ولا بد من اركان ثلثة على جميع ما احاطت به الفاسد من محل ولا يشترط الكيفية بطرفي خاص ونما احاطت في النكاح بوضع الحجر الاول على
مقدم الفخذ اليمنى ومسيها بولادته الى الفخذ اليسرى ومسيها من مؤخرها الى مقدمها فبهم الى الموضع الذي بد منه برون وضع الثاني على مقدم الفخذ اليسرى

فصل في طهارة

فاحكام من التخلو والدايد

[illegible]

۱۷ و منیاجید

في الوضوء

في الوضوء

في الوضوء

في الوضوء

والمنظفة والهدب لو ثبت للرطوبة فسد صاحبنا لا يجب غسلها بل يكفي إقامته الماء على ظاهرها ان كانت سائفة للبشر ولا بأس به وحاشا لسقط الظليل فهو
رخصة لأعيان فلو خلل جاز ولو بقي ما في هذا الوجه ما لم يغسل ولو بمقدار راس لا يرفع الوضوء من ذلك وإن كان المانع والنجس من أطراف العين وما على ما جاز
تأجيله خطأ إذا منع من وصول الماء إلى البشرة وفتح فلو تم بغيره وجود ما يشك في مانعته وجب غسل اليقين بزواله ووصول الماء إلى البشرة ولو شك في
أصل وجوده وجب الغسل والمباغت حتى يحصل الاطمئنان بعده وأزواله ووصول الماء إلى البشرة على فرض وجوده **الفرض الثالث** غسل اليدين والأيام
غسلهما من أول جمع عظم العظم والعظم الذراع إلى راس الأصابع فما عارف بين العوام من غسل اليدين المازنتين والأكف على غسل اليدين بالفضل المستحب
قبل الوجه غلط موجب لطلان الوضوء ولا بد من غسل شئ من العظم مقدمة ويستحب الإبقاء في غسل المرفق والخم على راس الأصابع فلو تكسر لم يجزئ
والأقطع البدن بقي من موضع غسله شئ وجب عليه غسله والأفلاوا كان لا حوط غسل موضع الغطع ثم الأقطع ان كان بحيث يمكنه الوضوء بنفسه
والأمان وجد من يوضئه لزمه الوضوء فان تعذر الأبا جرة لزمه بذلك ان تمكن من ذلك ان لم يمكنه الوضوء وجهه قبل كان حكمه حكم هذا الظهورين
وفيه تأمل والأحوط ان يقيم ويصلي ولو وضأ الصحيح ثم قطعت يد لم يجز عليه غسل ما ظهر منها بالقطع ما لم يحدث فاذا حدث وجب الوضوء وغسل ما
ظهر منها وكذا لو لم يظهر بعد الوضوء ولو ثبت عضو من أعضاء غسل الوضوء وجب إصا الماء إلى الظاهر منه دون الباطن ولو كان له في موضع الوضوء
جزءا نكالا لأصابع الزائد والناف الزائد الزايع الزائد دون المرفق والجمع التائب في غسل الزائد انما فيه وان بدلى على غيره وأما التائب فلو موضع غسل
فلا يجب غسله إلا البدل الزائد من فوق المرفق إذا شبهت بالأصلية فأنه يجب غسلها بخلاف ما لو تمزقت فأنه لا يجب غسلها وان كان الغسل حوطا يجب
غسل الظفر وان خرج عن حد اليد ولو كان تحتها ونحو وجب إزالته ان كان مانعا من وصول الماء إلى ما ظهر والافق المذكور أنه يستحب الإزالة ولو انقطع لحم
من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع وغسل ذلك اللحم انما هو بالنفصل وان كان أيضا له جلد رقيقه ولا يجب قطعه لئلا يتعدى غسله إلى ما تحت الجلد وتنفذ التي قد
على ظهر الكف من جهة البر ان كانت سبعة يرى جوفها وجب إصا الماء إليها والأظفار مع الشك لا يجب ما يعلو البشرة مثل الجدي فكيف غسها ظاهرها
بأفان وان غرق ولا يجب إصا الماء تحت الجلد بل لو ازبل بعض الجلد وتبقى بعض الآخر فغسل ظاهر ذلك البعض ولا يجب قطعه ما بقى ما يجرد على الجرح عند البر
يسبر كجلد لا يجب فيه وأن حصل البر ويجزئ غسل ظاهره وان كان رقيقه سهلا وأما الذنء الذي يجرد عليه ساركا لجلده فإدام لا يمكن رفعه يكون بمنزلة غيره
كف غسل ظاهره وان كان رقيقه من غير عسر وجب إزالته شئ من الظاهر حتى يجسه غسله فالأحوط غسله إلا اذا كان سابقا من الباطن يشك في
أنه صار ظاهرا لا كما انتميت غسله لو كان سابقا من الظاهر ثم شك في أنه صار باطنا لا بد بتغيره غسل اليدين قبل الشروع في غسله للبشر على
الأظهر في جميع الوضوء إلا انما في جميع الأعضاء وبعض يدين بعض في بعض وضوءون بعض وضوء الفسل بالأخراج حتى لا يهون إيعان الأعلى فالأعلى
ولا يصل الفسل ماء خارج ومن به الوسواس الذي لا يحصل له القطع بالفسل يرجع إلى المتعارف والاستلزام تكلا الفسل في البدن ليس منه ما يحتاج
الفرض الرابع مع الرأس والواجب منه ما يتبعه ما يحاظره على الظاهر يتم الأحوط عدم الاجتزاء بما دون مقدار عرض اصبع وأول من السطح من
ثلاثة أصابع مضمومة وموضع السطح الزايع المقدم وهل يبقه ويختص بالناتية منه وجهان أحوطهما الثاني وان كان الأول أقرب بهتكون السطح بالبدن وهل
يشترط كونها الكفاي ما دون الزنا ويجزئ ما فوقه وجهان أولهما أحوطان لم يكن أقوى هل يمتنع السطح بباطن الكف ويختص به وبين الظاهر وجهان
أحوطهما الأول بل لعله الأقرب يتم لا يمتنع السطح بالأصابع على الأشبه والأول مع الرأس بالبدن يمتنع في ثقت ذلك وجهه بواقف الأخطا وان كان العبد
أشبه ولا يستحب مسح جميع الرأس بل لا يجوز بقصد التشريع ويحتمل أن المسح على المسوح فلو عكس لم يجز ذلك ولو ناسحا وحكم نزل الرأسين حكم ذلك
على منكبنا حذو فجب مسح مقدمته ان أشبه الزنا بالأصابع مسحا أصلا خاصا تنزه وبشرط ان يكون المسح بيلة الوضوء الموجودة في البدن سواء كان
من الفسل الواجبة أو الثانية المنذرة ولو جف ما على يده لا على وجهه بطل به وضوءه خذره يابره موضع الوضوء والأحوط ملاحظة الترتيب الأخذ من
فان جفت من الحاجبين فان جفتا في إتمام العين فان جفت من سائر المواضع ولو بقي على أعضاءه نذرة استأنف الوضوء ولم يجز له استئنافه
جدد مجال على الأقوى والأحوط ويعتبر أثر المسح في المحل على الأحوط بل الأقوى في أعذار جفاف المحل وجهه موافق الاحتياط لا بخلاف قوة فلو كان عليه
بل مسح عليه لم يجز ولو غسل به بطريق التمسك بؤى الفسل بإدخال اليد في الماء وبالغائها فيه ثم يرفع وضوءه لفوات الشرط وهو الفسل من الأعلى إلى الأسفل
واستلزامه المسح بماء آخر ما سأل على يد غيره الماء الوضوء وتوثر في إخراجها اجزائه ويعتبر كون الباء في إصا الماء استلزامه إلى المسح فلا يكفي إصاها
بدون جعل اليد كما لو نذره منها بعود ونحوه فيمسح به المحل ولو لم يتمكن من المسح ببل الوضوء عند استنابته فحصول جفاف كما لو وضأ وضوءا جديا بحيث لا يتمكن
من المسح بجلده كما ذكرنا ونحوه لو لم يتمكن من المسح ببل الوضوء كالجويس في مكان رطب وأكثار الماء على المضوء لا خير عند غسله فالأقرب ان كان العبد إلى
التمسك لأن الاحتياط بالجمع بينه وبين الوضوء ما يحاكم ما جدد لا يترك ولا يمتنع شئ من استقبال الشعر واستنابته في المسح بل يجوز مضطرا ومدبر على الظاهر
وان كان الأول لا يوجب غسل موضع السطح لم يجز ذلك على يد ماء الوضوء كالأجانب لو مسح لجري الماء في غسله لم يمتنع الاستنابته فإدام لأوجهان
أقربهما الثاني وان كان الأول أحوط بهتكون المسح على اليد في غير موضعها من غير أن يغسلها ولا بأس بالمسح على الشعر الخشن الرطب والظلم ان لم يتجاوز عنه ولو

كتاب الطهارة

١٢
كتاب الطهارة

بشرط غسل يديه بالماء الطاهر والوضوء بالمدح من غير السجود على أصول ما من شأنه الخروج من وضوء
الطهارة مع الرجلين والكلام فيه كافي الرأس وموضع السجود فيهما ما دون باطنهما ودون خففيهما ولا يجوز وحده طولاً ولا عرضاً ولا أصابع اليدين
التي هي ما عدا خامة الظفر الثانيان ظهر القدمين والاحوط لزوم السجود لفصل الساق والقدم ولا حد لها عرضاً واتما المدا على ما بقي ما سجدت في السجود ويجوز السجود
من الكعب إلى رؤس الأصابع وإن كان العكس احوط وهل يجب مراعاة الترتيب بين الرجلين أم لا وجوه بل أقوال فيها ما في التوقيع القاصد من الناحية المقدسة من أجل
الله تعالى فرج صاحبها من جواز السجود عليها دفعة واحدة ولم يرد في ذلك ما يمنع من أن يكون السجود دفعة واحدة ولا يحولان لم يكن أقوى من سجود العنق والبرص بالبرص عند الاختيار ولو قطع
موضع السجود وتيقضه وجب مع الباقى وإن قطع جميعه سقط السجود على القدم ولو قطع الما مع سجود يمكان القدم ولو قطع من الكعب مع الباقى الاخرى ولو قطع جميعها فلا
السجود والقدم الواقعة إن كانت فوق محل الفرض كما لو كانت له قدمان من أصل الساق أو ثلث أرجل شملة على الولد والركبة وغيرها لم يجب السجود عليها عند وقوع
الأصلية ويجب مع الاستبراء ولو كانت القدم الواقعة في محل الفرض لم يجب مسح القدم وجوب استحباب الفرض في السجود ولو قبل وجوب مسح بعض كل منهما كان الفرض
والواجب السجود على بشرة القدمين ولا يجوز على جائل من تحتها وشك وجوبها والآلية من عدد دين أو مذنب أو برئ أو مستبدد بخاف على رجلين
نزع ما عليها خوفاً من عدو أو لغيره على نفسه أو ماله أو عرضه إن شغل بالترج ومثله من حيث الفتنة من عدو الدين والذهب بحال في غسل اليدين منكوساً وغسل
الرجلين والسجود على الأذنين وبغيره في الفتنة عدم التفكير حين العمل من موافقة الواقع ولو بالاستئذان أو فصل الرجوع الماء من الزنقة في صورة الفصل منكوساً ونحوها
وهل يترتب عدم التفكير حين العمل على طبق الواقع في جميع الوقف لا بل يكفي عدم التفكير حين العمل وحيثما احوطها وفيها الأول ولو دار الأمر بين غسل الرجلين وبين السجود
على الخشبة بان نادت التفتة بكل منهما قدم الفصل ويقوم التحقق مقام البشرة في السجود عليه مراعاة ما كان يراعى في السجود على البشرة من السجود على الظفر والابتداء والاستبراء
الطويل ونحو ذلك ولو خالف الفتنة في مورد ما كان مسح على البشرة أو ابتداء في الفصل من رؤس الأصابع أو مسح على الأذنين بطل وضوئان فقد ذلك دون ما لو خالف
ذاهلاً ولو كان ختاراً لم يمكن من البشرة تحت طهره ولا نزع فمسح عليه فتنة أو خوفه لم يصح وضوئه وهل يلزم تحضيف الحائل عند فقدته وإمكان نزع بضعة
لواحدة به وجهاً فمحو احوط وأولى ولو زال المانع من السجود على البشرة بعد الفزع أعاد الوضوء على احوط سواء في بالشرط بالظفر أو فام لا وسواء حدث أو لم يحدث
المبحث الثاني في جملته من أحكامه ومسائله الأولى يشترط في الوضوء أموراً أحدها الترتيب بين الأعضاء بمعنى الاستبراء بالوجه ثم غسل
اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس ثم الرجلين معاً واليمنى ثم اليسرى على ما مر ولو خالف الترتيب عمداً لم يفسد الوضوء وإن جف بعض الأعضاء الواضحة للترتيب بطل وضوئان
كان البطلان بانها أعاطى ما يحصل معه الترتيب فلو غسل اليسرى قبل اليمنى ثم اليسرى وإن مسح الرأس قبل اليسرى غلبها ثم مسح الرأس وهكذا الأجزاء
يكون قد فاتت الموالاة فبشأن الوضوء من رأس لا تدرك في لزوم الأعادة على ما يحصل معه الترتيب بين تمام الوضوء وبضعة فمن ترك شيئاً من الوجه مثلاً لم يفسد
أعادة غسله ثم غسل ما بعده إن لم يفسد ماء وضوئه وكذا لا يفسد بغيره ما بعده التاخير بين ترك غسل العضو من رأس ثانياً في الموالاة المرفقة بمعنى فوالى
الأفعال بحيث يصدق على مجموعها فاعمل واحد فلو فصل بين الأعضاء بما سلب عناسم التركيب الواحد بطل وضوئه وكذا لو جف جميع أعضاء السجدة جف الوضوء
إلى التاخير ولو جف بعض الأعضاء بطل وضوئان لم يفسد الوضوء في الأجزاء المرفقة على الأظفار ولا بأس بالشيء الغير المغفوث للموالاة بين غسل السجدة واليمنى
السجدة بل لا بأس بالوضوء ما شيا مع حفظ الشرائط التي لها طهارة كل عضو من أعضائه الوضوء عند الأخذ بغيره فلا يصح الوضوء مع نجاسة العضو فم لا يعتبر
طهارة الجميع قبل الأخذ في الوضوء على الأظفار بل يكفي كل عضو من الأعضاء عند الأخذ به مرة ليعيها طهارة الماء الذي يتوضأ به وأظفارها باحثة فلا يصح الوضوء
بالتنجس ولا النجاس ولا الغصوب والمشيبه بأحد ما في محصور كآخرة الفرف بين الطهارة والإطلاق والأباحة عموم الأولين كالحال العلم والجعل والعمل بالظن
فلو توضأ بالنجس أو المضاف جهلاً أو دنساً باطل وضوئه بخلاف الثالث فإنه مخصوص بحال العلم والهدى ولو توضأ بالماء المنسوب أو في مكان مفصلاً
صح وضوئه ولم يبدله ولو تشبه وذكر بعد ما توضأ نجسه وجهان والصح مع اشتغال الذمة بالبدل لا يظهر وإن كانت إعادة الوضوء احوط ولو توضأ أو كثر
بماء أمان لا يثبت في طهارته ثم بعد الفزع علم نجاسة ذلك الماء أو ما أماناً أخرجه من البلاء له فلا أقوى حجه وضوئه وغسله وطهارة يدينه ولا تسجل في الفصل
الغير المغفوث عن الوضوء وأخرى الوضوء فإن علم أنه غسل بدينه بعد الغسل ولو لداع آخر لم يعد إعادة الغسل والوضوء والأزمنة إعادة المتأخر من الوضوء والغسل
دون المتقدم وإذا التفت إلى النسيبة في أثناء الوضوء صح ما مضى من اجزائه ولم يفسد المباح للباقي مع حفظ الموالاة ولو التفت بعد الغسل
فلا أقوى حجة وضوئه وإن وقع مسح بثلث البلاء ويجوز الوضوء والشرب من الأظفار المحدثه مكتوفة في الأراضى المباحة بالأصل سواء كانت قنوت
أو مشقة من شط وإن لم يعلم وضوئه لا يمكن بل وإن كان فيهم الضمائر والمجانين بل ومعنى الباطن على الأظفار وإن كان احوط في الآخرين الاجتناب لئلا
الأظفار المحدثه في الأراضى الملوكة حين أحداث التهرؤ لا يجوز والفرف فيها الأمع الأذن ولو يشاهد الحال والنجاس الوضوء في المساجد والمدارس
ونحوها إذا لم يعلم كنية وقفها من اختصاصها بمن يصلى فيها أو الأطلاق للتاكيد فيها وعدم اختصاصها باليهود فغيرهم الوضوء فيها لا يجوز إلا إذا كان
منهم من العادة بوضوء كل من يريد مع عدم منع من أحد ولو علم أن حوض المسجد وقف على المسلمين فيجب لهم الوضوء منه بقصد الصلوة في مكان آخر ولو
منع الصلوة فيه ثم بدله أن يصلى في مكان آخر لم يمكن من ذلك لم يطل وضوئه كما أنه يصح لو توضأ حافلة أو بنهم عدم الاشتراط والاحوط في الوضوء

بعض

فيما يحرم من الحيض والنفاس

الاربعة وهي نزل الحيض وسم التحية والتميم واقرب باسم ذلك الذي خلق والاحوط الاول في ذلك قرينة في رواية السبعة انهم من سوا الفرائض حتى البسلة اذا نوى بها احدا بها وعليها هذا
فالاحوط اجتناب قرئته ما جعل من الايات جزء من الادعية الماثورة ولو طلب الكلمات كلها وبعضها ابدل كلها وبعضها بما جازها او ابدل شيء من الحروف وبها وجه التحريم وكذا
الحال في النجاسة ما كانت كذلك حديثا للتشريف وقراءة الساهی والعاقل مطر سواء كان في الموضوع او التحكم ولو ابدل الاحراب والحركة او التكون لم يرفع المحرم اذا سعى
عرفوا قرئته للتميم واشي منها وهل يقوم اشارته وبما له ونزله لسانه مقام قرئته ام لا وجهان اولهما مع كونها حوط لا يخلو عن قرب ومنها ما ذكره في القرآن على التفسير
المنزلة في الوضوء ومنها ما لم يفسر لفظ الجلالة بل جميع الاعلام الاخر من سائر اللغات وفي من اسمه تعالى الموصول جزء علم كعب الله وعبد الرحمن ونحوهما في القرآن ولا يشبه
البحران وحسن الاحتياط غير حتى بل لا يتركها ما يمكن واما اسماء الانبياء ولا يتركها السلام فلا يدل على الاحتياط باسماء الله تعالى لكن الاحتياط لا ينبغي تركه ومنها القول
فيما حدى المسجد الحرام ومسجد النبي من المساجد التي وضعت للسلوك للعبادة فانه يحرم على الجنب الا ان يدخل بها اذا مضى فانه لا بأس به ولا يفرق بين العموم والخصوص والاحتياط حتى
لم يمتعه اشارة في الارض الموضوعة فان الظاهر من الحكم المسجد اذا زالت الالاء والماء ولا يجري حكم المسجد على ما يقتضيه في الدار والصلوة فيه ما يحصل الوقت بشرطه
كما لا يجري حكمه على ما يشك في كونه من ضمن القصر والحجر ونحوهما والاحوط عدم ادخال الجنب في المسجد وان كان حيا او ميتا او جاهلا بجهنم نفسه واما البيع الكائن
فلا بأس بالدخول فيها جانا ولو تقدمت المساجد اضطر الى اللبس في احد ما لم يربح تقديم المفضول كجدا لاحتياط على الفاضل كجدا لاحتياط مع الاعظم وان كان التقدم اولى ولو
دار الامر بين اللبس في احد المسجدين وبين اللبس في غيرها لم تقدم اللبس في غيرها عليها واما ما شهد الانبياء واصحابهم واولادهم فلا يدل مستدبر على جوازها للثبوت
واما المنع عنه ذلك الدخول في بيوتهم جانا وهي غير المشاهدة وكما هو من المؤمنين بمتكبرته وهي لا يثبت له لك بعد ثبوتها بالموضوع ولكن الاحتياط في ذلك لازم مع
عدم الضرر ولا يجوز ان يسأج الجنب لنفسه المسجد حال جنيته بل الاجابة فاسدة ولا يفتي بجوزة لو اسأجره مطلقا وكس هو في حال جنيته وكان جاهلا بجهنم
او ناسبا استحق الاجابة بل وكذا لو كان عامل على الاقرب وان كان الاحوط ترك اخذها ومنها وضع ثوب في المساجد وظاهر التصريح من منة بنسبة في عمل الرضخ جازا
فيما والوقوف في باب المسجد ووضع ثوب في بيوت الله وغيره لك نعم لا يجب اخراج الموضوع لاصلي الموضع ولا طمعه ولا بأس باخراجه من المساجد الجنب كاتس على المصطفى
ومنها الجواز في المسجد الحرام ومسجد النبي حتى لا يخذل على الاظهر لو اجنب فيها او كان جنبا ودخل فاهلا او عاصبا ثم ذكر وجوب عليه التيمم فور الخروج الى الاذان
يكون زمان الخروج اقص من الوقت التيمم يخرج من غير تيمم او كان زمان النفل فيها مساويا او اقرب من زمان التيمم فيفسل ج وكذا الحال في المأكل والنقلا ما ما يكره في حق
الجنب فامور منها الاكل والشرب لا بد غسل اليدين والمضمضة والوضوء بعد ذلك افضل ومنها الايمان ومنها قراءة ما زاد على سبع ايات من غير سوا الفرائض من القرآن
واشاد من ذلك قراءة سبعين وكذا زاد فاطم كراهة ومنها الخضاب كالبكر جناية لمقتضاها لا بعد اخذها تحتها ما ختم ومنها النوم الاسبغ الوضوء والتيمم مع امكانه ومنها ما سئل
بالجمل من غيرهما احد الكنا من القرآن وحمله وتلقبه ومنها الجماع اذا كانت جنيته بالاحلام **الفصل الثالث في واجبات الغسل وهي امور اربعة** النية جها
مرت في الوضوء كقراءة الآخرة من مضمون غسل فاعسل لذلك الذي يجب لو سئل عن جهة فعله لاخبر بالافضل مع غسله بخلاف ما لو غفل بالمرء ولو شاق في
اصل الغسل على العدم ولو ذكر الغسل وشك في صحته بنوى على العتمة ولو اغتسل بزم من سائر الوقتين بين الفسق واثق ونظفنه كانت هو التيمم مع ان لم يكن على وجه التقيد
تأنيها غسل جميع الظواهر من الجسد تحتها بما يتجلى غسلا عرفا فلا يخرج منها ولو بربط الغسل ولا يفرق في كتابه صدق اسم الغسل بين ما لو كان حبسا لما على
الجسد بين امره عليه ولا بين غارة الماء ووعدها ولا بين ما لو كان تنقلا للماء بنفسه او بسلج من المنسل كما مراد به ونحوه ولا بين ما لو تيمم ما لو غفل في الماء وكذا
منه وغيره وهو في الماء وغير ذلك مما بعد غسله ولا بين ما لو كان مركبا منها وما كان مركبا من جملته من جميع الجسد وبضه ثم لا يجري نية غسل عضو في حاله كونه
في الماء بل ان لم يكن من غير ترك الاستبراء في غسل الاعضاء المفضولة شدي الماء منها الى ما خرج منها فيكون انتقاله من جزء الى اخر وان لم يتطافر منه شيء الى الارض ولدان
يجري الماء من المثل المفضول كالراس بعد تمام غسله لا لعضو الاخر وهو الجنازة لا من غسله وكذا من لا يرب بعد غما من الماء لا يبر ولو خرج الماء باسنته في الغسل من
الاطلاق لا من اجابه بوضوح او غبار على العضو المفضول فان خرج من الاطلاق قبل تحقق غسل العضو المراد غسله لم يجز استعماله وان خرج بعد تحقق الغسل كفي ولم يخرج
في الاعضاء الاخرى ثم ان محل الغسل كما اشارنا اليه هو الظاهر لا الوجه غسل الظاهر من الغسل فالتب الذي يكون في الان الحلقه ان كان بحيث لا يرى بالظن
لا يبر غسله وكذا لا يظهر لنا ظن من بالظن لا يبر غسله الا بعد تمام النظر وكذا ما تحت اللعنة للاعلاف لعدم كون ذلك من الظواهر وكذا ما لا يرى لنا ظن الاظفار والملا
على ما كان ظاهرا حال الغسل طبعا وان كان باطنا قبل ذلك وصار باطنا بعد وبغير العلم بوصول الماء الى اعضاء الغسل جميع ولا يكفي الظن الجمع تيمم العلم واما الاعضاء
الزائدة فيجب غسلها من غير فرق بين العلوم وبادنها والمشب بالاصلي واما الشعر فيجب غسله الصغار منها المصدرة من فوايق الشعر واما الطوال كالجمجمة والنبهة فلا يوجب
عدم وجوب غسلها واما الواجب بهال المالح الى اصوله الغسل البتة وقبله يجب غسلها وهو احوط وعليه فلا يوجب غسلها المجدولة بل يكفي تكرار الماء بحيث يعلم
بوصوله الى جميع الشعر ويشترط تحليل كل ما لا يصل الماء الى الشعر الا تحليله على التفصيل المتقدم في بحث الوضوء وكذا الحال في الجوارز والحائل فيجبها من زوال الصدرة
تعبه كانتا وغيرها في حاله عاك وكذا احكام الشاة والنسيان على الاحوط تأنيها للترتيب بينه بالراس الى النكبة ثم الجنازة لا يبر ثم الايسر العروة والشعر داخلان
في الجنازة على حسب التقصيف فلهما على الجنازة لحوط ولو خالف الترتيب جها لا ونسبا فاعاد على ما يحصل من الترتيب لو اشته به عليه فانما تبرزه بالترتيب على جميع
الغسلات لا يجب الترتيب في غسل الاعضاء وان كان احوط وجبت له غسل الاحتياط في المصروف العروة بغسلها ابتدا غلام الجنازة لا يبر قبل الشروع في الايسر ولو

بل لا يترك

فيما يحرم من الحيض والنفاس

المسحولة

حذ

في الحوض

في الحوض

ثم كلفت طاجونه منه غير مسئول لزمه الاستيذان لو نزل من غسل الجانبيين ان كانا في الغسل بينهما ولو شك بعد الغسل من غسله في الفصل فليصل على طهارة صلواته ولو لم يزل
 لما لم يزل بعد ذلك من الاعمال المشروطة بالظاهرة ولو كان الشك في انشاء الصلوة بطلت الاحوط انما هما والا حادثة بعد الفصل التي لا يحسن غسل الجانبيين من الوضوء
 بشرع الوضوء قبله ولا بعد المشروط بالظاهرة بل ولا يحسن على الاقوى بل ورد ان يمين يمينه ولا ينبغي ان كان يحسن وضوءه بالوضوء بالاحكام من غسل الجانبيين ولو
 ان ينقض الفصل بول ونحوه ثم يتوضأ فرائس الوقوع في البعد المذكورة في الواقع **الحوض الثاني في الحوض** هو الدم الذي له احكام من الغسل من الغسل والظلال وكثير
 حد والبالغ في ان يكون احمر شديدا كحمر بخت بغيره الى السواد عينا غليظا يخرج بقرحة حارة واذا دار الامر بين كون الدم حضا وعذرة استعمل الحال باستعمال
 فانه ما لم يتغير من خواصه او يتغير ما كان حريصا مطوقا بالدم فانه من العذرة ونسك منها فليصل وضوءه وان خرجت غسمة بالدم فهو من الطهارة لا من العذرة
 الحاض ولا فرق في ذلك بين كون الاشياء ناشئا من احوال الدم في ذلك الامر كل من الحوض والعذرة وبين كونها ناشئا من احوال طهر الحوض بعد تحقق دم العذرة مع العلم
 ببقاء دم العذرة ومع احوال انقطاعها وكذا لو تحقق الحوض سابقا واحتمل انقطاعه بعد طهر العذرة على الاظهر هذا كله ان تحقق الانقضاء وشك في حال الدم ولو شك في
 تحقق اصل الانقضاء مع سبق الحوض فالظاهر استحباب الحوض وان كان الاحوط الاختيار واجبة بل الاحط بالابتعاد ولو ترك ما وجب عليها من الاختيار واشتغلت بالعبادة
 بدونه فسدت عبادتها وان طاعتها بقت الواقع على الاحوط بل الاظهر الامع غلظتها من اصل وجوب الاختيار حال العبادة وحصول هذا الفرق بينهما ولو تعدد الاختيار وكثرة
 ثبت على حالها السابقة من طهر الحوض على الاظهر ولو اشتبه دم الاسحاضة بدم العذرة ففي الحكم بالاسحاضة مطر او بشرط عدم الظنون وجها في اظهرها الثاني وكل ما
 نراه الصبغة بل كانهما احاطا بغير الحوض والدار في السنين على ما يحصل بالدور الى ذلك الوقت من اليوم الذي ولدت فيه من الشهر المصين ولا يمنع فيه التلغين
 والاشارة ان الخارج دم او غير دم او داء في ثوبها وشك في ان من الوتر او من غير ثوب على الظاهرة وانما المشكوك في بلوغها فان داء طبعها من الحوض كشف عن بلوغها
 وفي تبريد الحوض من الدم المخرج من الجانب بالحكم يكون الخارج من الامم حضا ومن الامم حضا ومن الامم حضا ومن الامم حضا ومن الامم حضا ومن الامم حضا ومن الامم حضا
 ما يتبريد دم حوض حتى اذا خرج من غير الوضوء المساند على الاحوط واقل الحوض ثلث ايام ثمانية اكثره عشرة فكل واقل الظاهر عشرة ايام ولا حد لانه والظاهر ان ثلث ايام في
 الثلثة فلا يكتفى فيها في حلة العذرة وكل دم غير المزدودون ثلثة فليحس فان كان بصفاته من ثلثة ايام فان هاتاه صفات الحوض كان الدم ام لا وكذا لو داء بوجوبه انضاع
 بوجوبه ان داء بالاشراط الاتصال بالثلاثة ثم لا يبرح وجه دائما الى الظاهر بل يحضر وجوده في الباطن بحيث يفي بصفاته كبرسفة في كل من اجزاء الايام الثلاثة وصبرت
 هنية ثلاثون ثم لا يكتفى في الوجود في الباطن دائما بحيث لا يخرج الى الظاهر هذا الوقت حد ثبته على البرزخا على الظاهر وكذا يعتبر في ثلثة ايام عشرة ايام ولا فرق في كون
 الشفرات في الظاهر بين الحوضين وبين غيره فلا يمنع في انشاء الحوض الواحد من الظاهر ما هو دون العشرة والظاهر دخول الثلث في الايام وبقي اللغز من جري ثوب
 اولهين وما شاء المرء بعد باسها الا يكون حضا وباس حرة كانت لوانه حارة والمراج كانت لوانه باردة في البلاد الحارة او الباردة او المسند له بلوغ خمس في غير العشرية
 وستين فيها ورجا ارسد الشيخ المفيد في موافقة النبطية للعشرية ولا عبرة به على الظاهر والعشرية هي النسبة باسها الى قدر ثوب في تقبيله المولد من الثوبين كانتين
 خزبة من اجاد النجاسة ولا عبرة لان منها غير الهاشمية ولا عبرة بالانساب الايام على الظاهر الا ان من شك في كونها شامية البناء على الباس عند كمال الخمسين
 والاحوط مع ظن كونها قسمة طائفة معتدلة الانساب هو الجمع بين ثوب الحاض واصل المسحاض فان داء الدم بصفة الحوض بين الخمسين والستين والاشارة للبا
 لتسوية عده وثبوته على الحوض عند اجتماع الشروط والظاهر اجتماع الحمل من الحوض غير فرق بين ما قبل استبانة الحمل وما بعده والمشهد بين الاحصاء ان كل ما
 نراه المرء من الثلثة ايام الى العشرة بما يمكن ان يكون حضا بعد اجتماع الشرائط المعلوم شرطتها فوجوه حوض سواء تجانس واختلاف انكر بعض اصحاب لعدم الدليل المنين
 عليه ونظر الثوب في ثلثة ايام عاينها من الدم ما لم يكن بصفة دم الحوض كالصفو والكدره وكذا ثلثة ايام مؤالية فانه على المشهور حوض ومنه على قول الجمهور
 داء المولد للثبث ثلثة ايام مؤالية بصفة الحوض فانه على المشهور حوض ومنه على قول البعض في غير ذلك من الموارد ونسب المرء ذات عادة بوجوبه الدم مرتين مؤالية
 بينهما اقل الظاهر فصلا فان نزل في الدم وقتا وحده اصاب ذات عادة وقتية وعده بمرور انقضاء حاضا فان ذات عادة حاضا فان انقضاء وقتا وحدها
 ذات عادة وقتية فقط وهل يعتبر في تحقق العادة كون الدم في تلك الايام بصفة الحوض او يكفي الصفو او حوضا فاما الاول فانه تم بحسب العشرة حضا بعد ثبوت العادة
 في وقتها وبما جازم لا يمنع اختلاف لون الدم في بعض الاوقات كل مرة وبعتبر في ثبوت العادة التوالى بين الحوضين فلوراث في شهر خمسة وفي خمسة وفي ثلثة خمسة
 لو تحقق بذلك كون خمسة ايام لها ثبوت في الرابع سنة ثبت لها حادثان في كل فرد خمسة في الرابع سنة ولا وجه لما صدق من بعضها من القطر عند اختلاف
 العدد في شهرين يحصل اقلها عادة لها ولها هرات المبررة بسواء الاخذ والاضطاع سواء كان بينهما قضاء محكم بالحضية على وجه واحد او مع اختلافه ولو لم يكن في ثلثة
 محقق ثلثة ثم نفاذهم ثم حوض بوجوبه فادها ستة ايام وهل ثبت العادة في مستمرة الدم التي يدر تحتها على الاوصاف بوجوبها الجامع مثله في اول الشهرين حقا
 سواء ام لا وجها في شبهها لعدم ولا يعتبر في تحقق العادة المدة بمرور الشهر الى واما الوقتية فيلزم الربا في الشهرين المستمرة هو الملالا وبقي الحوض وهو الذي في
 فيها حوض في طهر واما حضا ثلثة عشره ما قولان فيهما الثاني فلوراث ثلثة حضا ثم طهرت عشر ثم حاضت ثلثة ثم طهرت عشر ما دلت ذات حاضه بذلك وهل
 يعتبر في تحقق العادة استمراره في طهرها اقل من اشهرها الثاني فلوراث في اول شهر خمسة في اول الثاني سبعة حاضت ذات عادة وقتية بذلك في اول
 حوض الحوضين بوجوبه كامل في تحقق العادة المدة بمرور ولو اختلفا ببعضهم في تحقق المادتين وجها والاولى الادارة مع العادة في العرف وحيث تحقق وقتا وحدها

لها

في الاختصاص

२२

فرمان نظامی

[illegible]

خود را

وَعَسَا مَسْرُومًا

[illegible]

۲۰ وین قدم حسن علی میر کا مہم نامہ حواطہ الفل علی بن مسعود

فمن

فِي النِّجَاسَاتِ

٢٥

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

كتاب الطهارة

في غير ذلك

في غير ذلك

في غير ذلك

في غير ذلك

في غير ذلك

الباطنة من الاجزاء المضمرة كالصفة لكل من الصفين موجهة في كنهها وانما الخارج من الجوارح والابواب المضمرة في الارض من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
فما عدا ذلك لا يخلو من الباطن والاول حوله ثم يخرج النجاسة المضمرة في ثوبها فبذلك تترك من الباطن المضمرة في ثوبها بان اجزائه المضمرة في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
الظواهر اما الباطن فان وصل الغسل الى الماء وصل الى الباطن من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
الى ما وصل الى الباطن من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
او الظاهر وانما الباطن من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
النجس المضمرة في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
كانت بحيث لا يخلو من الباطن والاول حوله ثم يخرج النجاسة المضمرة في ثوبها فبذلك تترك من الباطن المضمرة في ثوبها بان اجزائه المضمرة في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
الان ينقل الماء في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
انما الماء في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
لا تغيب الا اتصال النجاسة من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
كذا على الاقوى لو انفصلت ان كان الاحتجاب عند الاتصال حوله ونقص الحكم بما اذا روي الطهارة بالبول لم اذا غطت ثوبه من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
انما روي العكس لانه يمتنع الحكم على الاظهر لا يبعد جريان حكم بول النجاسة على النجاسة من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
او يمتنع من لبن الكافر وكذا ولد المسلم ان يضع منها ويشترط في الحكم ان يكون ذلك الطهارة وتحتك به كالمسح بالابن والابن لا يغيب الا اتصال النجاسة من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
بلغ الحول من ام لا يمتنع الحكم في الباطن المضمرة في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
ماسواه ويكتفي في التعميم كل من العلم واليقين واذا دعا ليد ما دامت الامن في ذلك ولا يخلو النجاسة من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
ما روي في الواسع ان يكون لعظم الامراض احادنا الله في جميع المؤمنين من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
بعض النجاسة في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
اجتماعه في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
اجتماعه في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
لكن في بعض مشروحات كالتحاشي والموقوف عليه المندرجة في الانقاع من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
في الاخبار النجاسة من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
في المعين المشرك بل هو انما يمتنع في قول من يمتنع في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
يصل العلم العاقل في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
النجاسة من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
موضع غسل ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
البول غير بعيد الا ان الاحتجاب بل في المراتب التي لا يخلو من الباطن المضمرة في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
بعض النجاسة من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
والما في المادة لا فرق في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
بل الاقوى في غسل ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
ثم المراتب في النجاسة التي لو اخرج من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
والما في المادة لا فرق في ثوبها من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
كالنجس بوضوح النجاسة من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
في النجس ولا الذم في النجاسة من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض
ولو كان الاحتجاب من كنهها بان الماء المثلج في ثوبه من الجوارح المضمرة من الماء من الارض

في غير ذلك

من

في بقيتنا أحكاماً من الأركان والأقسام

میں نے

عليه زوايا الاحوط ان يخفى حتى يصير بالاضافة الى القاعدة المنصبة كراكة فاما بالاضافة الى القائم المنصبة فيكون هذا الظاهر على ان لا يكون ركوع مثله ولو لم يكن على الزيادة عليه
عليه الزاوية بالركوع مرة وللجود مرتين وليس له ان ينقص منه للركوع لصبر السجود واخضع لوقوفه على حال لا لا ركوع من غير زيادة فلا احوط ان لو كان اقل من اقل ركوعا على
اقل مرتبة الركوع اشارة للسجود بالزيادة وفي وجوب وضع القدمين من الارض على الجالس في حال الركوع تردد ثم هو احوط من يخرج من الفوضى في صلواته اصل مضطربا عليها
الا من مستقبل القبلة بوجهه مفادهم بذلك موضع الميت في حاله على الاظهر ان لو لم يكن في ذلك صلا مضطربا على جانب الا من مستقبل القبلة بوجهه جسد لوقوفه على التوجه
في بعض الصلوات لزم الفوضى في الفضايلة والاضطراب في الباقي ولو لم يكن في الاضطراب الا مضطربا على الجانبين بالبطن او معوجا او مضطربا ولو في بعض الصلوات لزمه تقدمه على
الاستلقاء ولو لم يخرج من الاضطراب على كل من الجانبين على انهما صلا مستقبلا ولو لم يكن في الاضطراب باحد وجهيه في بعض الصلوات تيقن عليه ذلك في الصلاة الممكنة لا يخرج
في الباقي لو دار امر بين الاضطراب غير مستقبل والاستلقاء مستقبلا تيقن الثاني على الاقوى في كفاية الاستلقاء ان يستلقي على ضاه ويجعل باطن قدميه الى القبلة كما
وفي وجوب وضع شئ تحت راسه مع الامكان ليصير وجهه الى القبلة تردد ولا شبهة الصلوة ثم هو احوط ولو في المدايرة الجهرية المراقبة التلث على لزوم المشقة الكثيرة التي
لا تجعل ثلثها في العادة شواشي مع واحد وشرار وبادنه ويطوي راسه الى الجهر الكلي ليس بعد الاستلقاء مرتبة موقوفة بل كفاية فلهذا صلا مضطربا في الارض لا احوط الى
كفاية التخار والاضطرار على الاظهر في حكم الجهر المستوي للاضطراب والاستلقاء الاحياض الى احدهما علاج كوجع العين وغيره اذا حكم به الطبيب المتيقن بان فلو على القيا
فضلا من الجلووس في صلاتهم الاضطراب على الاستلقاء مع عدم ثبات الثلثة محل الجاهز وركوع المضطرب والمستلقي وسجدناهما بالاعاء بفصل البلية الآ مع التمكن القيا
او الفوضى لها ولشئ منها فانه يتبع المدد والاحوط بل الاقوى تقدم الائم بالراس على الائم بالعينين جميعا مع الامكان ثم يخرج في الثاني مع تقدم الاول يكون غرضه
ركوعا وسجودا وضاهما راسا للراس منهما وبعبارة كون الائم للركوع اخفض من الاعاء للسجود عند الائم بالراس في اعاءا وعند الائم بالعينين تردد لهك وضاهما للراس ولو لم
يتكّن الائم بالعينين اجزاء بل لو لم يمكنه التمييز صلا لوجع العين الذي يتوقصه ذلك في المعنى فلهذا اجزاء اجزاء الاضال على الطلح الا ذكر
على التلث وفي وجوب الاعاء شئ من سائر الاعضاء عند تعدد الاعاء بالراس والعينين حقه موافق للاضابط وما ذكره من الابدال يجري عليه احكام البدل
منه من البطالان بالزيادة والتقصان عند وكذا سهو في ابدال الركوع من غير عن حال في انشاء الصلوات تنقل الى ما دونها من دق قطع الصلوة ثم يقطع الا ذكر في حال الاستلقاء
على الاحوط ولا فرق في الانتقال في الانشاء وانما الصلوات حسب معدود واجزاؤها بقطعها باستمرار الجهر الحادث في اخر الوقت واحتمال ذواله بل والقطع بزيادة الوانكا
الاحوط في الاجزاء بل ما قبله اعادة الصلوة بعد ذوال الجهر قبل خروج الوقت بل الاحياط بذل لا لا يتعدى ما يمكن ويجب على العاجز الانتقال الى حاله العليا اذا تجد
قد تدعى ان يبلغ على المرتبة هو القيام مستقبلا مستقبلا والركوع كذا سواء كان في انشاء العمل في اوله او اخره حتى لا يوق في وقت من الحالات التلث خبر ليس
تجدد في العدة من الانتقال الى الحالة التي فوق تلك الحالة لزمه الانتقال لائمها ووجهه على ما مضى من ضلله فلا يجدد ثم الاستئناف افضل لتحق جميع القلبيات متساوية في الحالة
وواستلزام البقاء على ما مضى فوات الموالات بين القلبيات الطول فوضعت في الاحوط ح استئناف القلبيات بعد الانتقال ولو امكن الانتقال الى الحالة الاعلى بعد القلبيات لزم الانتقال
للركوع وفي وجوب القلبيات في هذا القيام قبل الهوى وجهه غير بعيد موافق للاضابط فلا يترك ومن لا يملك على السجود التمام ويملك على الاضطرار السجود الجاهز حتى يرفع ما وجد
عليه بقدر ما يقع جبهته عليه عند الاضطرار المقتضى وعلى الاحوط ان لو كان اقل من اقل ركوعا على الجالس في حال الركوع تردد ثم هو احوط من يخرج من الفوضى في صلواته اصل مضطربا عليها
بعاءا لائم للسجود واستحبابه قولنا احوطها الاول بل عمله الاقوى يستحب للعاقد الصلوة بوضعه كانت واقفلة ان يتبع في حال قراءته برفع القدمين في السجود كالمسحاة
للقيام وان بقيت عليه في حال ركوعه بوضع القدمين على المسحاة على الارض وضع ظهره على القدمين على بطن الاخرى قبل استحباب التوجه في التلث والشد بين السجودين
كافي لشهد مرتبة فاما في قراءته وركوعه يستحب في قيام الصلوة امور فنهما النظر الى موضع السجود والخشوع بصبر وكبر في الطرف الى السماء والى ايدي الشرائع
في صلاتها ان سال الدين الى الفخذين قباله الركبتين وضوء الاصاب ومنه اسد لا تكفي في عذر وضاهما ومنها بقاء العدة من بقاء ثلث اصابع مفرجة الى شبر
ومنها التسوية بينهما في الاضطرار ومنها استقبال القبلة باصابع الرجلين جميعا من دون تحريف شمسها عن القبلة ومنها ان يكون بخصوع وخشوع كقيام العبد للاب
من بخصوعه الى الجلس ومنها ان يقول بعد القيام الى الصلوة قبل التكبير اللهم لا تؤنسني من دوحك ولا تقطنني من دوحك لا تؤنسني مكره فانه لا بأس من مكر الله الا القوم
الخاسرون وان بقوا اللهم انما اؤجد البك محمد وال محمد واهل بيته صلواتك عليهم اجمعين هم وجهها في الدنيا والاخرة ومن المعتبرين من منعت على بغيرهم
فاحذر بطاعتهم ومنعهم ولا ينهم فاتها السعادة اختم لي بها انك على كل شئ قدير **الرباع الفرائض** وهو اجبة في الصلوة وشرطها في حال الذكر ما سطره في اطل
الصلوة ينسبها بل لا يزيادها اسهوا الا انها ليست كاعلى الاقوى فيعتب كون القرائة بالجملة في كل نشأة وفي الاولي من كل رابعة وثلاثية وفي شرطية قرائة الفاتحة في
الصلوات المفردة قولنا فوبها الاضطرار ثم ورد سبوا اقتضا الراحل المسجل بثلث السجرات في القرائة ولا بأس بالالتزام بجمود ولو لا الصلوة السند وجبة في الجملة
ولا تقع الصلوة مع الاخلال عمدا ولو جرح في احد منها حتى ما ضمن الشد به بل يجب اعادة المدة المنفصلة في سبوح محل المدة ما اذا كان شرا في بدا حد صرف
المدة وهي الويل للمضمون ما قبلها مثل في الهاء المكسوة ما قبلها مثل في والالف المقنوعة ما قبلها والياء مثل جوا كان بيدا حدها سكون لادم خصوصا اذا كان مدغافا
حرف اخر مثل الضالين ومقدار المد الفاعل كلمة الجادج الفاعل لوزاد لم يصلح ما لم يخرج ككل من الصدق يجب اعادة الفواعل القصيرة والقصيرة في القرائة ولو لم يزل
فلها ويلزم حذف هرة الوصل في الدرج واثبات ثلث هرة القطع فلو عكس على بطلت كما بطلت لو اخل بشئ من الكلمات والحروف والجموع فحذفها واحصل بركتها او اعراب

كتاب الصلوة

الاولى كما يجب في الصلوة الواجبة من الاضال فان كان تكافئ فهو شرط في صحة التواضع باضالها الثلث وان لم يكن تكافئ فهو مستحب في التواضع بشرط التكامل والكل المستحب من الاضال
في الفرائض مستحب في التواضع **الثاني** كل امر من الاضال واصنافها اشترك في الرجل والمزني والخشعي لا ما من الصريح بالفرق فيه بينهما كما جهر وكيفية الهوى الى التجويز
بجلوس **الثالث** مستحب التعقيب عقب الصلوات بثلاث تكبيرات واضابها اليدين وبما ينسب من الاذكار والدعوات المأثورة وغيرها واضلها بالنسب شهد تاتواهم
صلوات الله عليها وهو الله اكبر بعبادته من ربه والحمد لله ثلثا وثلاثين مرة وقد ورد له من بعد ذلك في يومه في دبر كل صلوة احب اليه من الصلوة من قالها
ركعتي كل يوم بل روى ان افضل من الف ركعة لا يسبح عقبها ولا يستحب تقديم على سائر التعقبات والاثبات به قبل تعقيبها بطول الشهود والمواالات فيه وان يكون التسبيح
بالسجدة افضل التسبيح للصوفيين طين قبر سيد الشهداء ارواحنا فداه ومن يهيئها في شئ من التكبير والتحميد والنسب بعده عاد الى ما دون نصاب المسجود فيه واحد
وبقي عليه وانتم ومن التعقيب المستحب بالخصوص من اداء الدين من ذكر واثبات باسمائهم والشهادتان والاقرب بالاثمة الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين والصلوة على
النبي واله وسوا اللجته والخو المعين والاستعاذة من النار وقرآن الحمد والثناء لله واين الكسبي واتى كل الامم مالك الملك والادعية المأثورة واستحب الجلوس عقب
والنقيب الى طلوع الشمس خاتمة في قواطع الصلوة وهي **الاولى** ما يبطلها عدا وسهوا وهو كل ما يبطل الطهارة سواء دخل تحت الاختيار
ام لا كالبول والغائط والرجح وما شابهها من موجبات الوضوء وكابحها في الحوض وما شاكلها من موجبات الغسل فانه يبطل بكل منها الصلوة سواء صدر عنها او سهوا
بالنظر والبال في صورة عرض الحديث في الاثناء سهوا مطلقا وسهوا وعدا مطلقا كالقول بالظهر والبناء فيها الواحد ثم بعدا بجلوس للشهادة الثاني **الثاني**
التكبر فانه يبطل الصلوة اذا تقدم به من غير تهبة سواء قصد به الجزئية ام لا على الاحوط بل لا ظهر حقيقة وضع احد يديه على الارض من غير فرق بين وضع يمينه على اليسرى والعكس
ولا بين كون الكف على الكف وعلى الزنما وعلى الذراع والعقد ولا بين كونها في التوسيع فوق السرة وتحتها ولا بين عاصمة البشريتين ووجود حائل بينهما ولا بين كونها حال الفراغ
ام لا نعم في البطلان بالتكبر في غير حال القيام ناقلا وان كان الاجتناب عنها حوطا ولو كثر سهوا لم يبطل صلوة وكذا لو كثر التكبير ولو اقتضت النفية التكبير لم يفعله لم يبطل صلوة
على الاقوى وان هو ترك ما وجب عليه **الثالث** الانكشاف بجمع يديه الى بين اليدين واليسار من يمين اليدين واليسار من يمين اليدين
من طرفها فان كان من ذلك مبطل الصلوة اذا تقدم به على الاقوى وفي البطلان بالانكشاف بجمع يديه الى عكس القبلة بما بين المشرق والمغرب سهوا او قولا وبطلان مع كونها اقوى
فبأنه الامانة في الوقت بل والغضا في خارجة على الاظهر من ان ذكر من البطلان ولو لم يراعها والفتاوى والفتاوى وهو بجمع يديه الى ثمن اليدين والبساط وكذا
لو انكف يمينه الى ما بين اليدين واليسار غير ما ينشد قبله على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا فرق في البطلان بالانكشاف المذكورة بين الاشتغال بحاله فيمنع من اضا الصلوة وعنده
ولا بين كونها اختيارا او عن اكرام الله به ولا بين شئ من اقسام الصلوات الواجبة من البسوة اداء ونقضا والاثبات في غير ما لا يبطل الصلاة باضالها بالانكشاف لا بد من البسوة
فصلها من غير ذلك على الاظهر واما الانكشاف بوجهه فخاصة الى بين اليدين واليسار فذكره ولا يبطل الصلوة به وان كان عن عدا واما الانكشاف الى نفس اليدين واليسار فاشكر
وعدم بطلان الصلوة به مطلقا وهو مع التسهل لا بأس به واما عند انقضاء نطق النفس المتعبر بطلانها فلو لم ينزل بوجبه فلا اقل من تسببه للزوم الاحتياط بتركه **الرابع** التكبير والتلفظ
بحرفين فصاعدا على السبب بداء ولا فرق ولا ذكر عدا مستعملين كانوا او مسلمين لمصلحة غيرهم كما كانا في الاصحى والتعقب اذا خاف عليها التزوي في الصلاة ثم اقام الاصل في شئ من اركان
او مكرها ولو كان نسيانا او سهوا لم يفسد صلوة بل يجزى بعد الصلوة سجدة بين السجود ثم صلوة وفي الحرف الواحد الفهم كمن وقته ولم يزل في غيرها فامل ولا
ما جتنا بالالتفات بعد لازم ولو فتح غيرهن واثاوه بهما بعد السجدة عدم بطلان صلوة وان كان الاحتياط بتركه لا ينبغي تركه لا يترك ولا يبطل التبع الذي لا يترك في الحرف
وكذا التاوه والتفخيم والباس بالتلفظ بما هو ذكر ودعاء او قرآن لفهم الفهم شيئا او ليلفت اليه حتى يفهم بالاشارة فانه يجوز التيسير في الصلوة على الحاجة بالاشارة ولاوة
القرآن والربل ثم القرآن ونحوه مثل قول دخلوها بسلام امنين السائدين فاحلح نملك لمن اراد التخلي على البساط بعبدا وياجي خذ الكتاب بقوة لمن اراد ان يركب
شيئا او يوسف عرض عن هذا لمن يهدان بزوجه عن عمل ونحو ذلك قد ورد في السنن في التسبيح واضاب الصوت لا يباطل التام وان لم يركب الا الاضال او الامعاء جارية لثابته
فوشه اليها به لمن على الباب نساوا ونحو ذلك ثم يعتبر بما به التنبه عليه بالدعاء والذكر والقرآن ان يكون غير مكره ولو طلق اتمام الصلوة فكذلك ثم التفت لم يبطل صلوة كما
من الاخر من منخ اشارة اليه بها صاكتيه وقرآنه وسائر نطقه مطلقا **الخامس** النهي فانه يبطل الصلوة مع العمد دون السهو وحقيقته التحصن بصوت لا يان
بالنهم الذي لا صوت فيه وان كان تركه احوط ولو استند لفهمه ولكن حفظ نفسه لم يفسد صلوة **السادس** من الفصل المسمى بصورة الصلوة والمتمش به
المعروف عند الفقهاء وهو مبطل الصلوة عدا كان او سهوا كثيرا كان الفعل وقبلا كالوشة الفا حشنة ثم لا بأس بالفعل القبل المسمى للصورة كلبس العامة وقتل البرغوث والموت
الموت والعقربا تحب اذا كانا جميعا له وطرح القلندر دفعا فاحسنا وجل للرضع وارضاع في التمشيد ومناولة المعص الحجاج اليها وسجدة الجبهة من التراب القدام خطوة او شئ
والاشارة باليد والواض على الصفي باليد وضرب الحائط للشمهم والايضا ظلت التام وروى لانسان بحقا والحيوان بالجمارة ومن القبيل والطن والقم والسجدة فخرج
السن وقطع التاول ونف اللهم من جرح ونحوه من خروج المبط وحل خروا اليهم من ثوبه ونحو ذلك في صورة عدم حصول الحيوان ثم الاحوط اجتناب تمام الفصل الكثر وان
لم يكن ما حيا كخرض التميز والظان به يسانه مكره في صلوة على وجهه عدا كثيرا من دون ان تهي الصورة ومع الشك في حصول الحيوان والكثرة في الجوارح على المعك وان كان
اعاد الصلوة بعد تمامها الاحوط واولى فلا بأس بالكثير من افعال الصلوة كالفتور الطويل الى الغايه والنسيب والذكر لاكثر الى الغايه وقراءة سورة البقرة ونحو ذلك **السابع**
الجلوس ثم من امور التيها كالبكاء على الله في ثلث الما لغوها وهو مبطل الصلوة مع العمد وان كان قهرا او ماضيا سهوا ففي البطلان تردوا العمد شبيها عدا الصلوة

فرفع يديه

ككون الزمان
الحدث والوقت
قديم

وحيث ان تلك طهارة

الصلوة كان التواضع

مكر

في قواطع الصلوة

٧٥

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

وهو يختص بالإبطال بما فيه انطباع صوت ويجوز ما لا صوت فيه وجان ولها وان كان أشبه الآلة لا حياط باجتناب الثاني لا يترك ولا بأس بالبكاء لله تعالى طلبا للثبات
او خوفا من العتاب الإلهي بل هو من أفضل الأعمال وقد روي تبيينه بكل معنى الف بيب في الجبهة وأنه ما من شيء إلا وكل وزن إلا الدعوى فأتى الفطره فلهذا ما من شيء
وأنه لو أن بكاء في قوم لم يحواو أنه ما من عين الأوهى بأكثر يوم القعدة إلا عينا بك من خوف الله تعالى وأنه ما أغروقت العين من خشية الله عز وجل إلا حرم الله سبحانه
على أن تارة لو نفي عن الصلوة حب الله عز وجل من ثلثه وهي الزهد والورع من المعاصي والبكاء من خشية الله الذي يكون العبد في الرقيق الأعلى لا يترك أحد في
بطلان الصلوة بالبكاء على سبب الظلم وغيره من المعصية صلوات الله عليهم أجمعين هذا وجهان والعدم وان كان غير بعيد لأن التارك لحوط **الثالث**
الأكل والشرب لا يشبه في بطلان الصلوة بل ما يحصى لصورته من كل منها وكذا بما بعد فلهذا أكثر إنباطها على الحوط وفي البطلان باللبس ما حيا لا أكثر إنباطها تأمل والعدم أشبه
كان الاجتناب لحوط ولا بأس ببلع ما في الفم من ماء الفداء أو الشئ اليسير الغير المتين بل معقدي يذهب يفتن أمور **الأول** أنه لا فرق في المبطلة المزبورة بين الفرائض
والتوافل وأما ما لا ماثب عدم إبطاله لما نقله من انفصال الكثير المشي الكثير حيث وردت التحصيف للثقل ما شيا وقد لا اذن في المشي خطوة بخطوة وشروطه شرعية بل ما في فحوت
الوتر إذا راد صوم صبيته وأصابه عطش ولا يكون الوقت منسما للشرب بعد الفراغ ولو سبى قبله **الثاني** أنه هل تطل صلوة من بعض شمره من الرجال بمنع جميعه في وسط
الراس وشدة وجهه من العطش ولا يطل الصلوة أو يكره العطش وجهه أظهرها الآخر وان كانت عادة الصلوة لمن صلى معقوف من الشرف أو حوط ولا يجرى ذلك في حق المرأة **الثالث**
أنه يكره الصلوة في أمور غير ما ذكره من الانقضاء بالوجه والعين يمتدحها لا بل قد عرفت بطلان الصلوة في بعض صور الانقضاء بالوجه وقد ذكرنا في الانقضاء في الصلوة اختلافا
من الشيطان وأما ذلك المصداق للصلوة قبل الله تعالى عليه وجهه ولا يزال مقبلا عليه حتى يلففت ثلث ثلث فاذ انفتحت ثلث ثلث من عرض عنقها انشأوا أخبارا
وهي تفرقة على لسانه فيفرض عنده من **ومنها** النطق اختارا وهو مذهب الدين والحق والرجلين **ومنها** العتب بالتحبوس والراس والصلب وغيرها **ومنها** أن يقع
موضع التجدد كثر **ومنها** التيمم المصغر من حرمان الأنا لحوط إعادة الصلوة كثر **ومنها** أن يصير ويرق أخبارا وقد وردت من حبس بغيره اجلا لله في صلوة
أوردته الله صحة حق الميثان **ومنها** أن يفرق أصابعه **ومنها** أن ينبت لسماح الكلام وهو **ومنها** ما غص العينين جميعا بحيث لا يرى ما بين يديه إلا في حال تركه فانه
لا بأس **ومنها** أن يثاوة أو بان عرق واحد **ومنها** أن يصلي عند مدافعة البول والغائط والرجح لا عند ضيق الوقت وكذا الصلوة لمن كان خفة فيضحق وقد ذكرنا الصلوة
لحاقن ولا حاقن لا لحاقن فالحاقن الذي بالبول والحاقن الذي به الغائط والحاقن الذي قد مضطه الخف **ومنها** أن يصلي عند النفل واللاهوا الاستحسان والكسل والتمس
الأمع ضيق الوقت **ومنها** وضع اليد على الخصر أو الورك في الصلوة **ومنها** الضيق في الصلوة وهو الاقتران بين القدمين كأنهما في قيد **ومنها** الضيق وهو الضيق بين
القدمين وضيق إحدى القدمين بالآخرى في حال رسالهما لا ما انا وضيقهما على بطنه والأصابع لا تفرق **ومنها** ما حدثت النفس بهموم دنيا **ومنها** تشبك الأصابع في
فرض الظفر أو اللحية والعرض عليها في الصلوة **ومنها** النظر في شئ من الطعام أو مصحفا وكأب في طرف القبلة **الربيع** لا يطل الصلوة بالقلنس وهي الجبابة بوضع بها الطعام الذي
من غير أن يفتية وكذا لا يطل بالقلنس إلا إذا وصل إلى حلقه الصورة وآماله وعرف في الصلوة فإن لم يكن ما على ظاهره فلهذا ما أصاب سائر جسده أو ثوبه بمطر أو دهر أو حم
ولا شئ عليه وكان بعد والدهرم فإن كان لا يمكن غسله لا يقطع الصلوة قطعها وغسله واستأنف صلوته وان كان يمكن غسله من غير أن يان بما يفسد صلوته كالخشب
في حال الجلوس وقدمه كذا وجار أو قبل يمكن الفصل من غير الصورة ولا الفعل لكن يغسل ويصلي على صلوته على الأظهر وان كان الحوط ان بعد هاب ذلك **الحال**
إذا عطس الرجل في الصلوة استحب له أن يحمد الله ويثنى عليه كما في غير الصلوة ولو عطس غيره فلهذا ما استحب للمصلي أن يسمي يقول برحمك الله ولم نقصد على منعه من ذلك بل
بتركه لأنهم لم يباشروا بحمد الله تعالى على ما في الصلاة واستحبوا العطس وتسميت العطس كنية من حقوق الأخوة في الدين بحمد الله تعالى عند العطس أم لا وجوابه
ينفرد الله لكم وأمرهم الله وأمرهم الله ويصلح ويضرب الله لك لنا وفي وجوب الجواب تأمل والاحتياط به لا ينبني تركه إلا في الصلوة فإن الحوط الإيجبة لو تمت جهته
على الاقتران والاختلاف كان الأولى الرد على كل واحد والاثان بهجة الجميع مرة ان كانوا جماعة وبهجة التشبه ان كانوا اثنين **السادس** يستحب أن يسلم المسلم على أخيه في
الدين إذا رآه ويحب عليه أن يجيبه بقرينة مثله أو أحسن منه والأولى والأحوط ترك السلام على الصلي متعمدا وان كان المجاوز على كراهة قريب وعلى كل حال فإذا سلم على الصلي لم
يسقط عنه الجواب بل يجب عليه أن يجيبه بشرط مراعاة المطابقة بين جوابه وبين التسليم في الحقيقة على الحوط بل الأولى ولو ترك الصلي الرقا الواجب اشتغل بالصلوة فلهذا ما
صلوته وجبوا في احتياطه بقرينة جواب السلام مع الفور بقرينة عدم الفصل المصداق بينهما على وجه لا يجيب جواب الدعاء كما يعتبر إجماع الخطاب المسلم الجواب تحقيفا أو اعتد
سواء سلم عليه أو جهذا من وراسته أو حائط أو نحوها ولا يمتنع في غير الصلوة ما مثله الجواب للسلام ولا تقدم الخبر على عليك وعلى المبدء وهو السلام ولو سلم على جمع
فلهذا ما سقط وجوب الجواب عن الباقيين بل جوب واحد وجه قوي ثم لو كان المجهب جماعة غير مقصود بالسلام عليه لم يكف ودع عنهم وفي اجزاء الدعاء المتباعدة مثلوا المشاكسة
وأحوط حيث يسقط الجواب عن المصلي بقرينة غير من الجماعة المسلم عليهم فلهذا ما ترك الحوط ويجوز سلام الرجل على المرأة وبكره إذا كانت شابة وفي وجوب الرد عليها
وجها أن قوله وجوب هل يجيب بقرينة من الله بالخبر ومسا الله بالخبر وطال الله بفاك وأدام الله حزنك وغو ذلك من الأهمية للمعارفة لا وجهان تأملها الشبه
وأولها الحوط سببا في الأولين **السابع** يجوز أن يدهو المصلي في حال الصلوة من القيام والوقوف والركوع والتجويد بكل دعاء بضم نسيها أو تعبد أو ذكر أو طلب
مباح من أمور الدنيا والآخرة ولا يجوز أن يطلب شيئا محرما أو فضلا بطلت صلوته على الحوط **الثامن** لا يجوز قطع الفريضة اختيارا أو جهوا في حال الصلوة وتكون في تلف
عالة ولا يغيرها فترقى فاصلا أحراقا وغرقا إنسانا ولغيره حتى لا يمكن قتله إلا بالقطع أو نحو ذلك لا يجزى بعض تلك الصور كخط النفس من الغرق والحرق

كتاب الصلاة

كتاب الصلوة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في هذه الصلاة
مقاما عظيما للعبادة

وفيها وحفظ المال المستحق للفقير واليتيم والفقير في الظلم والظلمة والامام امام الامم والصلوة في ذلك المقصد
الثالث في بيضة الصلوة في فصول الاول في صلوة الجمعة وفيها مقامات الاول في بيضة في وجهه عند
استماع عز وجل في يوم الجمعة خاصة وهي مكان بسقطها الظهور وبسحب الجهر فيها بالقرآن وتباعد هو احوط واول وقتها زوال الشمس لا يجوز تقديها عليه على الظهور
والخروج منها اذا مضى مقدار الاذان والخطبة والركعتين فلو مضى ذلك المدة ولم يدخل في الصلوة اذا ظهر وقبل ما حله وقيل لا يهرق في ذلك كل شيء مثله والاول مع كل شيء
على القرب ولو قل من هذه الوقت لها وخروج الوقت هو فيها انها الجمعة اما ما كان وما موما اذا كان قد ادرك منها ركعة وان لم يدرك منها ركعة اتمها بظهر او قبل في غيرها الجمعة
التخول فيها ولو لم يكن لم يثبت ويقتصر خروج الوقت هو فيها على الخار في اخر وقتها اتمها ودخل فيها بعد ضيق هذا اذا مضى من الوقت وحسب انقوت الجمعة يخرج
وقتها يجب الظهور بان كان وقتها ما قيا وقتها بعد خروج وقت الظهور فلا يحتاج للجمعة ومن اجتمع في حشره لا يوجب الجمعة تركها وان كان الظاهر لم يطل بالنزول ولا ينقطع
هذه الجمعة يمكن ان يكون انما عاده الظهور عدم الاجزاء بما انى في اول ولا فرق في ذلك بين العدد والتسبب ان لم يوصل الظهور ناسيا وظهور بعد ما عدم وجوب
الجمعة في نفس الامر يمكن الاجزاء بما انى في من الظهور وان كانت الاعادة احوط وتوثق انشاع الوقت للمد والواجب من الخطبة والصلوة دون التسون منها الزمة الانيان
وتقوم مقام اليقين بالانشاع استصحاب تمام الوقت على الاقوى ولوثق وان لم يبق بدم وقاء الوقت لواجبها حتى ركعتيها حتى ظهر ولو تيقن عدم وقاء الوقت لواجبها
نما ما ووقا لواجبها ركعتيها وجب الجمعة على الاقوى ثم احوط الجمع بينهما وبين الظهور ولو لم يحضر المأموم الخطبة ولا اول الصلوة ولكن تمكن من ادراك ركعتيها مع الامام
قبل الشروع في ركعتيها بان دخل في الصلوة قبل تكبيرة الامام لو ركع وجب عليه ان يصلي الجمعة وكذا لو امكنه ادراك الامام في الركوع الثاني على الاقوى ولو ركع في ركعتيها
كان الامام ذكرا وانما الجمعة على الاشبه وان كان الانام معه والانيان بالظهور بعد ذلك لحوط ثم ان الجمعة لا تجب الا بشرط الاول الامام المعصوم بحل الله تعالى
وجلسنا من كل ركعة فلهذا من نصبه لذلك بالخصوص فلا وجوب عينا في زمانه والخطبة والحشر ومثله قصورهم وانقضاء صلى الله عليه وسلم الاقوى لوجوب التغيير مع وجوب
الفتية العدل وانما بل الصلوة افضل فدية ولو مات امام الجمعة في الاشياء او اعني عليه وجب له بطلان صلوته المأمومين بل يفتنون نايبا عن امام عظمه والفتية العدل ليم
بهم صلواتهم ومع قد لا يجدونها بغيرهم اي عدل كان لكن انزوم عدم ولهم حج الى الظهور وانما احوط واستحلفوا غير النايب انماها والانيان بعدها بالظهور
ولو توكوا الاستحلف انماها وفسدت صلواتهم ومثل موت الامام او مضى بحدوث المصوب لكن الاقوى ان يكون هو المستحلف بل يفتنون بيمهم ويلزم المأمومين بتجديده
الانيام عند قيام الخطبة مقام للمدور ولو عرض الخطبة ما عرض الا ولا يستحلف ثالثا وهكذا الثاني العدد وهو حسننا عدم الامام فلا يجب ناكوا افضل من غيره
وقيل بانها رتبة والاول مع كونه احوط من جهة اخرى ولو تفرقوا جميعا او اعدى خمسة منهم في انشاء الخطبة وبعدها قبل التمسك بالصلوة سقط الوجوب عن الباقي ولو
فترقوا بعد الفخول في الصلوة ولو بالكلية وجب على الباقي الا تمام وان لم يبق الا واحد مع الامام الثالث الخطبة والواجب في كل منها التحليل والصلوة على وجهه والرد
ولو بالوجه تبغى الله تعالى في سورة خفيفة في اجزاء اربعة ثلثة الفاتحة مائة والعدم اظهر في افضل القرآن الحمد بالتكاد و زيادة الدعاء على المؤمنين والمؤمنات
في الاولى وزيادة الشهادتين والتمتع اصل المؤمنين والائمة عليهم السلام وحدها عاظما على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة عليه وان يقول بعد ذكر الحمد المنظر بحل الله تعالى في وجوب
فداء الله اتم فاضل ولا ضرر بغيره عز وجل في اخر خطبة او المص بامر بالعدل والاحسان وايضا في الفتح والمنكر والبقى فكم حكمكم فذكرين
ثم يقول اللهم اجعلنا من بذكر من فضلك الذي والاحوط مراعاة الزنبي المذكور والعربية وان لم يبق منها الصلاة ولو لم يبق العربية لم يبق الزمة النكاح وتغير الامام بين ان خطبة
وبطل اول الزوال وبين ان خطبة والاول بل الفصل ثم صلى كذا وان كان الا افضل على الاقوى ويصير وقوع الخطبة قبل الصلوة فلو اخرها واحدا منها عن اخر
جمعة على الاقوى ويجب قيام الخطبة حال الخطبة والفصل بينهما بجلسة خفيفة ولو اطلها بما لا اجل بالموا لا ينهيها لم يجد عدم ابطاله وان كان ترك الاطلا على وجه
استماع العدد الخطبة لا يشترط طهارة السامعين لها حالها وفي اشراط طهارة الخطبة جهان اولهما احوط وان كان الثاني اشبه من غير فرق بين الطهارة من الحدث
الحدث جهان برفع صوته بها بحيث يسمع العدد المعترف زاد على الاظهر لو كان السامعون كلهم صما او كان مانع اخر من سماعهم سقطت الخطبة والصلوة في وجوب
من تأمل الاحاط بالامم ولو سمع بعضهم ولو ما دون العدد لم ينقطع **السر الرابع** في جماعة فلا يفتح الجمعة تروى ويعتبر بنية العدد الانيام وتبدا الامام الامانة والاول نعم الخطبة
ان لا يكون هناك جمعة اخرى بينهما دون ثلثة اصبال فلو كان كذلك لم يقع المناخوة ولو كان الفصل ثلثة اصبال فانا لا نصحنا والمدار في سبب الفصل ومنها الجماعة وهل
الشرط انشاء الاخرى في الواضع او بشرط العلم بانشاء الاخرى في حال الاشتغال بها او بغير علم العلم بوجودها وجه اظهرها الاول غاية ان العلم طريقه لغيره علم بغيره
الاخرى وصلى وكشف الخلاف كان اصل الجمعة المناخوة باقن في هذه التكليف بل يبرهم الانيان بالظهور ولو علم بوجود الاخرى ولو لم تكن في الواقع كان بطلان الجمعة
ناق قصدا لغيره من غيرهم ثلثي الفصل فتح جمعة ولو تفرقت الجماعة في اقل من ثلثة اصبال بطلان الجماعة ولو سبق احد هما ولو بغيره الا حرام بطلان المناخوة ولو علم
سبقا احدهما ولو تعين سابقا لغيره الانيان بالظهور وكذا لو اشبه التسبق والافتراق وعلم السابق واشبه **المقام الثاني** في من يجب عليه الصلاة لا يجزى الجمعة
الاول من جمع اوصاف سبعة احدها التكليف فلا تجب على العبيد ولا الجنون مطبعا او ادان باحال دورها انهم المذكورة فلا تجب على المبرئين شريطة ان يكونوا
وان زوج كانت وخطبة بل لا على النخبة الشكل **الثاني** الحر فلا تجب على العبد تاكنا ومدة تروا او مكانا مطلقا ثم قد شيا او مشروطا او ادم ولد من ابيها المصنوع
مافكر فلا تجب على المسافر الذي يبره الفرض وانما المسافر الذي يبرها الانام لافا من اكثره سفره وبقائه ثلثين مترقا او نحو ذلك تجب عليه حاشا مسافر السفرين
الصلوات فلا تجب على الامي حتى يملك الحضور او لا يملك الرضا حتى يملك الحضور او لا يملك الحضور او لا يملك الحضور او لا يملك الحضور او لا يملك الحضور او لا يملك الحضور

في تفسير الصلوات

حق لا يجب على المخرج اقل طوبى قريبا اذا شق عليه الحضور مشقلا تفل عاده فمستطاعه سادسها ان لا يكون شحها كمالا يجب عليه سابعها ان لا يكون بين الجمعة وبين الجمعة من رمضان ولو كان ذلك لم يجب عليه ولو كان على باس الرخص من غير زيادة ولا نقص وجب على الاحوط ان لو كان في يوم من كان بينه وبين الجمعة دون الفرضين ان يحضرها ونسقط انتم الجمعة للطالب من حضورها بل لا يفتقر من كان له مانع يتعد مصالحوصلها او يتعسر على الاجتهاد عادة سواء كان الصراط او وحلا وحرا وبره شديدان وغيرهما وان رتب على الحضور ضرر في نفس او عرض او مال لا يحمي مثله عادة وليس مردد لا خوف احراق الخبز وفساد الطعام وكل من يقطع حضور الجمعة من المسائل الكلفة ذاتك الحضور وجب عليه مع اجتماع بل لا يفتقر بل يجب غير العبد والمريض والمسافر من العدم واما الثلثة فمخرج من العدم وجهان شبهها العدم ولو حضر الكافر لم يفتقر من ولا يفتقر به وان كان واجبة عليه وتجب الجمعة على اهل القرى هذا اجتماع الشرط وكوجوبها على اهل المدن وكذا سكان التجمعات ونحوهم اذا جمعوا الشارط ونيفر على المقام سادسها الاول من انفق بضمه فالاشبه بان كان عدم وجوب حضوره الجمعة الا ان الاجابة بالحضور من دون احسابه من العدم لا ينبغي تركه فيها لو كان قد هابه مولاه وصار في الجمعة اليوم المقتضى به الثاني في يجوز ان يسقط كجمعة ان ياتي بالظهر في اول وقتها ولا يلزم تأخيرها حتى يخرج وقت الجمعة بل لا يستحب له ذلك عندنا الا اذا دعى زوال عذره قبل فوت وقتها فان الاول له التأخير الى ان يبار من دارها يرفع الامام راسه من ركوع الثانية ولو صلى الظهر في اول الوقت ثم حضر الجمعة لم يجب عليه وان زال عذره في الاخير فانه اذا صلى الظهر في اول الوقت لم يلزم في الثانية او بعدا ولا فصل وامكنه دار الجمعة من ذلك وكذا الحق في المشكل اذا ظهر له تركه وامكنه ادراكها الثالث لا يجوز ان يجزى من يجب عليه الجمعة ان ينافي هذا زوال الشمس من يوم الجمعة ويجوز قبله على كراهية بعد الظهر فيركبها هذه الجمعة السابعة لا تظهر حرمته التكليف في انشاء الخطيبين كان حاضرا ولو كان فوق العدم وفي وجوبها وجه موافق الاحتياط لو من لا يمكن الاغتناء للصوم وبعد فان شاء وسج ولا بأس بالكلام في حال جلوس الخطيب بين الخطيبين الحاضر والخطيبين الغائبا متى خاف ان الجمعة ما يفتقر في ايام الجاهل من البلوغ والعقل والايمن والعدالة والطهارة والمولد والتزامون بنظام والبرص وكذا يفتقر هذه الذكوة لعدم انعقاد الجمعة الا بالرجال وعدم حصة امانة المرأة لهم وكذا المحترق لعدم احساب العبد من العدم وفي اعتبار سادسها من العمى وجهان اشبهها العدم نعم اعتبارها احوط واما المشايخ الاذان اختلف يوم الجمعة بعد المداير الاذان لصلوة العصر والاحوط اجنب عادة الاذان بعد الخطيبين السابعة في يوم الجمعة بعد الاذان ثم يرفع ويصيح البع على الاولى ويكره البع قبل الاذان عند الزوال الا اذا كان بينه وبين الجمعة مسافة يفتقر الى قطعها قبل الزوال فانه يجوز رجوع من البع ما يفتقر ذلك في جوبان حكم البع على سائر المقومات وجهان والاحوط الاجراء بل هو الاولى فيما يفتقر الجمعة منها ويقتصر على من عليه حضور الجمعة دون غيره ولو كان احدهما من يجب عليه دون الآخر حرم على المكلف بها ولو لم يحرم على الاخر الا اذا صدق على ضلعه الا عادة على المهر السابعة اذا ركع المأموم مع الامام في الركعة الاولى ثم رجع عن التوجه لم يجز له التوجه على ظهر الغربة او سده عند ما بل يفتقر حتى يتمكن من التوجه على الارض فان تمكن قبل ركوع الامام سجد ويحرم وان تأخر عليه ذلك لو كان له الركوع مع الامام في الثانية بل لا يحد معه التجهيز بين يديه بها الاولى فسلم له الركعة الثانية بالآخرى بعد تسليم الامام ولو نوى بالتجهيز بين كونهما الثانية بطلت صلواته وقيل لا تبطل بل يجزى بها وليجوز الثانية بصدقه الاولى ثم ياتي بالركعة الثانية ثم صلواته الاولى الاولى في المقام الثالث في اباب الجمعة وهي بكرة فمنها النسل على ما مر تفصيلا في كتاب الطهارة ومنها ان يذهب على الست عشرا ظني الظهر من اربعا اخرى وان يفتقرها جميعا على صلوة الجمعة وبان يست منها عند انبساط الشمس وستاعدا ونفاها وستافل الزوال وركعتين عند فناء الشمس في وسط السماء ولو اخر الجميع من الجمعة جاز كما يجوز الايات التي منها بين الجمعة والعصر ما ذكرنا من تقديم الجميع مع الترتيب بفضل ومنها ان يكره الصلوة الى المسجد الا العظيم الذي يفضي فيه الجمعة فتدبروا انكم لتساقون الى الجمعة على قد سبقتم الى الجمعة وان من غسل واغتسل ويكره ان يركع ويصلي ولم يبلغ كثر ذلك ما بين الجمعة وبينها ان فضاء يوم الخميس والاحد من شارب وهو شعر الشفة العليا وتطيف لراس الحلق وبالفصل وبها الفصل الخامس فانه امان من البرص والجون وقبل استحباب كون ذلك كله قبل اتيان المسجد لايأسر ومنها ان يكون في اتيان المسجد في تمام اليوم على كثره وقدر ومنها ان يكون مقتضى لباس افضل ثياب وانظر ما وانظروا ومنها ان يدهعوام نوحه الى المسجد بالماثور ومنها ان يكون الخطيب يلغز لها بالانقباض الحال من الخطيب او عابا باحكام الله تعالى ومواظبا على الصلوات في وقتها ويكره الكلام في انشاء الخطيبين بها بل يحرم مع تقويتها ومنها ان يتم الخطيب شذوء وصفا وبره يميزه وان يكون معتمدا على شخص من سواد مسياف وقوس ونحوها وان لم يسم على الناس اذا استقبلهم قبل الشروع في الخطبة وان يجلس امام الخطبة على المزاج في الدرع من المنبر فوقه فيقوم عليها الخطيب ومنها ان اذا سبى لسان الامام الى قراءة سورة فليجهد الى الجمعة فالاولى والمنافذين في الثانية ما لم يطلوا النصف الاولى في الجمعة فلا يجزى من ثبوتها كثر ومنها ان يوقع من يصلي الظهر منفردا في يوم الجمعة يظهره في المسجد الا العظيم واذا لم يكن امام الجمعة من يقدره يفتقر من يصلي ظهره في مكان اخر ويشتد بهم في الجمعة وبين ان يصلي الظهر لنفسه في وقتها في الحركات ويطيى الركعتين اخرين ثم التمام للظهر وقيل ان التفاضل الفصل الثاني في صلوة العيدين وهما الفطري والاضحي وهي واجبة جماعة مع اجتماع الشرط المعترف به وجوب الجمعة حتى الخطبة على الاحوط ولا يجوز التفتت اجمع الصعد المسوق لذلك كاحاد الاحاد والتمتع في الجمعة فلو تعدد في شغل الشوط كغفلة امام الاصل سحبت الاثنيان بها اجازة في ادى والاخرى الاولى مع مكانها فيصير الثاني على صورة عدم جيلان من يفتقر به وقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال والتأخير الى استعماله الشمس افضل ولو خرج الوقت قبل الاثنيان به الوقت نقص واجبة كانت لو تعدد وتعددت فانتا ونسبا ولو كثرتها ان يكثر الاحرام ثم يكثر الحمد وسورة والافضل ان يقرأ الشمس في وقتها ثم يقرأ الحمد على الاولى خمس ركعات ويقتل بعد

في تفسير الصلوات

في تفسير الصلوات

فِي صَلَواتِ الْأُمَمَاتِ

[illegible]

فصل في الأصول

فصل في الصلوة المستحبة

بصلوة الميت والاول قرب ولو اتسع الوقتان فلا تقدم لاحدهما وجوبا وفي فضيلة تقدم للحاضرة او الجانزة روايان اولهما الصحيح **الخامسة** ما ناصى على جنازة بصلوة الصلوة
ثم احضرها اخرى فالأفضل ان يام الأول واستيفاف الصلوة على الثاني بعد ما ولو خاف على الأخير من التأخير قطع الصلوة على الأولى واستأنف الصلوة عليها وعلى الثانية خاصة
وبسائط بعد ما على الأولى **الفصل الخامس في الصلوة المستحبة** وهي فثمان بومته وقد تقدمت وغيرها وهو على سبعين **الأول** ما يحضر
وقتا بينه وهذا القسم كثر تنصير على عدة مناهم فتمتها **صلوة الاستسقاء** وهي مستحبة عند غورا لانها راجحة بالامطار وظهر الغلاء والجحش
علامات الغضب لتكفها على ما يستفاد من الابان الاخبار شيوع المعصية وكفران التمسد والتمادي في البغي والعدوان ومنع الحقوق والنظيف في المكالم والميزان
والظلم والغد روتك الامر بالمعرفه في التمسك ومنع الزكوة والحكم بغيرها انزل الله تعالى في جود السلطان وكذب الولادة والزنا والاسهانه ليجل ان الله تعالى
ونحو ذلك من المعاصي التي تحرق لا سائر وتغضب الجبار وينفي الناس عند ظهورها وان الجحش الغلاء ان يفرعوا الى الله تعالى ويجو بالدعاء لبلها واسلوا جهاد
عن صدق قلبه وقهر واخلاص خفا وطما فان ذلك يحرك جوارحه ويستغطف كرم المعبود وينبغي ان يكون الدعاء بعد التوبة والاستغفار من المعصية وبقا المظالم
اهلها واخراج الحقوق والنواصل والاراس والمواثيق **وكيفية** هذه الصلوة مثل صلوة الصلوة بغيره يدعى في قوتنا نوابا لاستغفار بارسال الغيث
تجبر من الادعية في القوت بهذا الخطبة ما ينسب له والافضل الدعاء بالماثور كالدعاء الموجود في الصحيفه التجارته وما دعى به التمسك من قوله اللهم استغفرا عنيتا مني
مرجا غدا طبعا ما جلا عن رثا ناضا غير ضار ولا يله به الصرع وتبب به الزرع وتحج به الارض بعد موتها ونحو ذلك من الماثورات **وهي** من هذه الصلوة
وادا بها الجهر بالقراءة فيها **ومنها** ان يخرج الخطيب فخطب الناس وبارهم بمصا لثباتهم وان يخرجوا في اليوم الثالث وهم صبا وان يكون ذلك في الثالث يوم الاثنين وان
لو يتيسر يوم الجمعة لشرفه والخمس ليركنه **ومنها** ان يرضوا ابدانهم عند الدعاء ورضا بلبغا فندرك ان التي صلوات الله عليهم رضى بها حتى رضى بها من بطر **ومنها**
ان يجعل ظهره عند الدعاء الى الارض بطنها الى السماء خذاه وجهه **ومنها** ان يخرجوا الى الصحراء خفاة على سكنة وفيه ويكره ذلك في المساجد لاني مصالحهم
ان يخرجوا معهم الشيوخ والاطفال والعجائز واهل الصلاح والورع ونحوهم من بطر اجابهم ولا يخرجوا معهم ذنبا **ومنها** ان يفرقوا بين الاطفال والرجال على وجه
الابان في حفظهم كدفع كل رضيع الى غيره من صنفهم كونهما ما مونة عليهم **ومنها** ان يحول الامام ودائه بعد الدعاء من الصلوة وقيل باستحباب تحول المأموم
ايضا وكيفية التحول هو جمل الميم على اليسار واليسار على اليمين **ومنها** ان يستقبل القبلة اذا صعد المنبر وحول رداءه بركته ما تذكركه راضا بصوته وبسبح الله تعالى
ملتقنا الى الناس عن يمينه ما تذكركه كك راضا بصوته وبعد به ل الله تعالى ما تذكركه ملتقنا الى الناس عن يساره راضا بصوته مثل ذلك وبعد يستقبل الناس بركته
ويجده الله ما تذكركه وقيل باستحباب منابه المأمومين اياه في الاذكار وكذا من غير الفاتح ولا باس به ودعا استحباب ناصبهم على دعاء الامام **ومنها** ان يبالغ في الخطبة في
نصته وان يحث الناس على الخطبة من المؤمنين عليه الموجودة في في البلاغة التي اولها الحمد لله سابع التمسك لاجره **ومنها** انكر العمل عند انقضاء الاجل
حتى يدركهم الرجعة ولا فرق بين التكرار في اليوم الاخر او بعد ايام **مسائل الأولى** كاتجوز هذه الصلوة عند قلة الامطار فكذلك تجوز عند جفاف مياه العيون والابار
وقيل يشترطها عند كثرة الغوث اذ خيف الضرر ونسب صلوة الاستسقاء عند كثرة قضا العيون والابار بحيث يخاف منها الضرر والا والى بيان ذلك على وجه صلوة الجاهل
من غير ما عند التأمين لا اذان لهذه الصلوة ولا انا مبل يقول المودن بدلها الصلوة ثلثا بالرفع والانسب **الثالث** لو سقوا قبل الخروج اليها لم يخرجوا ولو سقوا
بعد الخروج قبل الصلوة لم يصلوا ثم ينبغي في المأمومين ان يصلوا صلوة الشكر ولو سقوا في اثناء الصلوة او الخطبة انتموها **والرابعة** يجوز الاستسقاء بغير صلوة اما في خطبة الجمعة
والعیدين وفي اعطاب لكتوبات ونحوها الى الصحراء فدعو الناس بان يكون بل يجوز الصلوة بغير تلك الكيفية بان يصل ركعتين بعنوان صلوة الحاجة **الخامسة**
لا يرب في ربحان استسقاء اهل النصب لاهل الجب بالدعاء ونحوه واما جواز استسقاءهم بالصلوة والخطبة ونحوها على الكيفية المزبورة فلهذا في القصر على التيقظ
العدم **السادسة** يجوز تد صلوة الاستسقاء عند وقتها ولا يبعد لوند والابان بها في غير وقتها **السابعة** استحباب النطق في الاطرابان بخرج بصيبي شيئا
وهو طلب الخيرة وهي مستحبة وقد ركنان من دخل على امر غير استخارة ثم اسبل لم يجرؤ ان من شغل الصلابة بعل الاحمال فلا يستخير الله تعالى فانه ما حار من استخار وما
نعم من استشار ثم فثمان **أحد**هما ما يتوسل به الى ان يكون ما اراد فعلا وتركه من الامور خيرا له وهذا قسم من صلوة الحاجة بطريقها ان يصل ركعتين ويقول في
الحزب صلوة استخير الله برحمته ويكره ذلك ولان يكره ذلك في اخر جمعة من صلوة الليل او كنه العجود ودانكر له ما تذكركه ودكر ذلك من غير صلوة في الشيء ليس
سبع مرات وفي الامر الجسم ما تذكركه واحدة وورد انما استخار الله عبد سبعمائة هذه الاستخارة الاوامه الله بالحجة يقول بالبحر الناظرين وبالسبع السامعين
وبالسبع الحاسبين وبالسبع الاحسين وبالحكم الحاكمين صل على محمد واهل بيته وسخلى في كذا وكذا وورد الامر بالاستخارة ثم الاستشارة وانا فاذنك يا الله اجري الله الخيرة
للمستخير على لسان من يشاء من خلقه وورد صلوة ركعتين بسورة الحشر الرحمن ثم قرأه المعوذتين والوحيد ثم بعدها وهو جالس يقول اللهم اني انك وكذا وكذا ولبي مقصده
خير لفي بغير دنيا وعاجل امرى واجله فصل على محمد وال وستره لي على احسن الوجوه واجملها اللهم وانك انك وكذا وكذا شر لفي بغير دنيا وعاجل امرى واجله
فصل على محمد وال وستره لي على احسن الوجوه واجملها اللهم وانك انك وكذا وكذا شر لفي بغير دنيا وعاجل امرى واجله فصل على محمد وال وستره لي على احسن الوجوه واجملها
ذلك على طرق **أحد**ها ان يصل ركعتين بفصل الاستخارة واستسلام ما هو الجحش ثم يستخير الله تعالى ما تذكركه يقول استخير الله برحمته ثم يراجع عليه فاما عند عزه
عليه من في افضل والترك فهو صلاحه وبفضله **ثانيها** ان ياتخذ ست رفع ويكتب في ثلث منها باسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لقان بن ذرير افضل وفي

٨١
في الصلوة المستحبة

في الصلوة المستحبة

في الصلوة المستحبة

في الشك في عدد الركعات

والأبطل صلواته من مطلقها واستينافها وكذا لو لم يذكر صلى الله عليه وسلم الركعة في حديثه فحينئذ كان شك بين الاثنين الثالث بمعنى الشك في أن ما فرغ منه من الركعات كمال التجزئة كما ينهلها الثانية والثالثة
وحج بنو علي الثالث على الأقوى وبها تم إسقاط الصلاة بعد السلام وكذا من قيام بها فمضاه كذا في أجزاء ركعتين من جلوس بعد الركعة من قيام تاملا والاحوط لو لم يكن أقوى
عدم الأجزاء والاحوط استحباب إعادة الصلوة بعد العلاج المذكور ولو عجز عن القيام في صلوفاً لا حوطاً لاحتياطاً بركعتين من جلوس قصداً لبدلتين من الركعة من قيام سواء كان
عاجزاً في أصل صلواتهما أو تجدد له العجز عند إعادة صلوفاً لاحتياطاً **الصورة الثانية** أن يشك بين الاثنين والاربع ويترجمه البناء على الأربع ولتمام الصلوة ثم الاحتياط
بعد التسليم بركعتين من جلوس بالحجر وحده أو ركعتين من قيام كذا في الأول والاحوط **الصورة الثالثة** أن يشك بين الاثنين والاربع بعد كمال الركعة في بني على الأربع
وبها تم احتياطاً بركعتين من قيام بها فمضاه كذا في أجزاء ركعتين من جلوس صلوفاً لاحتياطاً سجدة التماس وعلى الاشتراك أن الاحتياط بها
غير مستكر **الصورة الرابعة** أن يشك بين الاثنين الثالث في الأربع بعد إحراز التسليم في بني على الأربع وبشبهة وبها تم احتياطاً بركعتين من قيام وبها تم احتياطاً
في بني على الأربع وبها تم احتياطاً بركعتين من جلوس لا يفسد الغيب لا يفسد على الأقوى فلا يبدل الركعتين من جلوس بركعتين من قيام ولا الركعتين من قيام بركعتين من جلوس
الصورة الخامسة أن يشك بين الأربع والخمس بعد كمال التسليم في بني على الأربع ويسجد سجدة التماس ولا شيء عليه ولو كان شك بين الأربع والخمس قبل كمال التسليم
كانا كان بين التسليم وفي التسليم الأول أو بينهما وبين الركوع أو في الركوع أو قبله بعد القراءة أو في أثناءها أو قبلها قبل البناء على الأربع والتمام ما بين أن كان بعد ركعة وهم
القيام والتسليم أن كان قبله وفيه ما قبل والاحوط استئناف الصلوة والاحوط عدم العلاج بذكر ثم إعادة **الصورة السادسة** أن يشك بين الاثنين والخمس في طهر من قطع
الصلوة واستئنافها **الصورة السابعة** أن يشك بين الثالث والخمس في ج فان كان شك بعد الركوع إلى أن يكمل التسليم بطلت صلواته واستئنافها وان كان قبل
قبله من القيام وبقي جمل الشك بين الاثنين والاربع والوجه البطلان والاحوط عدم القطع فجعل العمل ثم بناف صلوة **الصورة الثامنة** أن يشك بين الاثنين
والثالث والخمس وحكمها البطلان ولزوم الاستيناف **الصورة التاسعة** أن يشك بين الاثنين والاربع والخمس في ج فان كان الشك بعد كمال التسليم في بني على الأربع على
عمل الشك بين الاثنين والاربع ثم احتياطاً بالاربع وان كان الشك قبل كمال التسليم في ج فالوجه بطلان صلواته ولزوم إعادة سواء كان بعد الوصول إلى حال الركوع وقبله أو بعد
إحراز التسليم فان بني قبل الركوع على الأربع وعمل علة ثم بعد صلوة **الصورة العاشرة** أن يشك بين الثالث والاربع والخمس في ج فان كان شك قبل كمال التسليم بين استئناف الصلوة وان كان
بعد بني على الأربع وادبوظيفة الشك بين الثالث والاربع ثم إعادة الصلوة على الاحتياط اللازم وكذا لو شك قبل الركوع **الحادي عشر** أن يشك بين الاثنين والثالث والاربع والخمس
و ج فان كان قبل كمال التسليم بين استئناف الصلوة وان كان بعد بني على الأربع وادبوظيفة الصورة الواضحة أعاد صلوة على الاحتياط اللازم وان كان قبل الركوع مع إحراز التسليم
القيام وبني على الأربع وادبوظيفة أعاد صلوة على الاحتياط اللازم **الثاني عشر** أن يشك بين الاثنين والثالث وحكمها بطلان الصلوة **الثالث عشر** أن يشك بين الثالث
وهو كسابقه **الرابع عشر** أن يشك بين الأربع والثالث وحكمها بطلان الشك بين الأربع واستئناف الصلوة وان كان بعد بني على الأربع وادبوظيفة أعادها احتياطاً بالاربع
الخامس عشر أن يشك بين الخمس والثالث وحكمها بطلان الشك بين الأربع واستئناف الصلوة وان كان بعد الركوع أعاد صلوة وان كان قبله من القيام وادبوظيفة أعاد الصلوة بعد ذلك **السادس عشر**
أن يشك بين الاثنين والثالث والثالث مطلقاً **السابع عشر** أن يشك بين الاثنين والاربع والثالث وحكمها بطلان الشك بين الاثنين والاربع واستئناف الصلوة وان كان بعد الركوع أو قبله
عدم إحراز التسليم وأعادها بعد البناء على الأربع والانيان بطلت الصورة الثالثة ان كان شك بعد كمال التسليم وان كان قبل الركوع وقد لو شك بالركعات السابعة على القيام **الصلوات**
الشك بين الاثنين والخمس والثالث حكمها الزوم الاستيناف **الثامن عشر** أن يشك بين الثالث والاربع والثالث وحكمها بطلان الشك بين الاثنين والاربع واستئناف الصلوة وان كان بعد الركوع أو قبله
والثالث حكمها بطلان الصورة السابعة **الحادي عشر** أن يشك بين الأربع والخمس والثالث وحكمها بطلان الشك بين الأربع واستئناف الصلوة وان كان بعد الركوع أو قبله
اللازم وكذا ان كان قبل الركوع فابتنه هذه القيام وان كان بعد الركوع استئناف الصلوة **الثاني عشر** أن يشك بين الاثنين والثالث والاربع والثالث وحكمها بطلان الصلوة
الحادية عشر **الثالث عشر** أن يشك بين الاثنين والاربع والخمس والثالث وحكمها بطلان الشك بين الاثنين والاربع واستئناف الصلوة وان كان بعد الركوع أو قبله
حكم الصورة العاشرة **الخامس عشر** أن يشك بين الاثنين والثالث والاربع والخمس والثالث وحكمها بطلان الشك بين الاثنين والاربع واستئناف الصلوة وان كان بعد الركوع أو قبله
الخمس منها الزوم إعادة الصلوة غايته كون الاحوط في جملة منها إعادة العمل في جملة أخرى بدلاً على عرف **السادس عشر** أن يشك في أن أول الشك في الاستيناف
أو أحدها بعد الشك في عدد الركعات المعتبرة كمال التسليم فان كان في حال الجلوس قبل التحول في التسليم والقيام بطلت صلواته وان كان بعد التحول في القيام والتشهد
لم يطل سواء انشأ الشك أو سبق أحدهما ثم احوط في صورة تقدم الشك فاركعة وتقل منها الانعام وإعادة **الثاني عشر** أن يشك بين الثالث والاربع والثالث
من سجدة أو سجدة بركعة التي قام عنها بطلت صلواته سواء كان تذكره للتبكي قبل البناء على الأربع أو بعد **الثالث** لو شك في أن شك السابق هل كان موجبا للبطلان
أو البناء على الثاني ورتب ثم احتياطاً بإعادة الصلوة ولو شك بعد الفراغ فان شك هل كان موجبا للركعة لو ركعتين فيهما ثم أعاد الصلوة احتياطاً ولو علم بعد الفراغ بأنه شك
في صلواته ولم يعلم كفته فان علم بالضيق في الوجه القبيح الذي يوجب الحجر ثم احتياطاً بإعادة وان لم يفصل استئناف الصلوة **الرابع عشر** لو شك في الشك بالبطلان والتمسك
ثم تبين موافقة ما لم يبعدها مع عدم فوات خلاص **الخامس عشر** لو شك في حال شكاً مبطلاً أو غير مبطل علم بغيره في حال لم يبدل الانتقال إلى حال آخرى
البناء على الاستيناف بصلواته في بيتي الحال يعني في المفهوم مسائل الأول لا يشبهه وجوب تسليم أحكام الشك وجوباً فبفساد شرطه ثم لم يعلم حكمه

في الشك في عدد الركعات

الحكمة

کما الصلوات

②

فإنه لا يملك

ع
 لكون
 الامارة
 وهر
 الامارات
 من
 لعل

[illegible]

في صلوة الجماعة

[illegible]

وہم یوم

كتاب الصلوة

علمه ولا شيء عليه ولا يظهر ولا يخفى بشرط الامام فيها ذكرها بشرط الجماعة من القرب المشاهدة وعدم العلو ونحو ذلك لوتبقي بعد الصلوة او في اثناؤها ضد شيء من هذا
لو بان للامام بعد الفراغ من صلوة بطلانها بسبب من الاسباب لم يلزمه اعلان المأمومين **الثاني** ان احضر المكان المنعطف فيه الجماعة كما في المسجد ونحوه وقد ذكر في الامام وخاف
ان يفوته الركوع اذا نحن بالقف نوى لا قنائه وكبر في موضعه ركع بحفاظته على اداء الركعة ومشى في ركوعه حتى ينهي الى الموضع الذي اخرج ان يهد فيه من اهل تلك الجماعة ولو
الامام باستقبال من يصل الماشي اليه من راسه وسجد في مكانه وجلس مع الامام مكانه حيث جلس فان اقام مشى حتى يلحق بالجماعة والحوط والاولئك لا قضاء المذكور من
رأس الشاكر اذا اجتمع في صلوة الجماعة رجل وامرؤ وختي وقفاً خلفي خلف الرجل والمرثي خلف الخو **الراعي** اذا وقف الامام في محراب داخل محضوف بجا طين
ما بين عن الزيادة تحت صلوة من يقابل من المجرى المقابل ومن خلفهم من الصوف ولا يصح صلوة من الى جنبي الامام من خلف محاطين من دون اتصال ولو بوسائط
بين برى الامام واما الفصل من احد جانبيه او قدما من فلا بأس بصلوته ولا يصح صلوة من خلف الاسطوانة او في خارج الميبراة الفصل من قدامه او احد جانبيه ولو بوسائط
بين برى الامام **الحاشية** لا يجوز للمأموم مفارقة الامام بدون نية الانفraz من غير عذر ويجوز له المفارقة في الانتهاء بنية الانفraz ولعل ركنا وضرب عند على الاقوى لا عند
وجوب الجماعة في الجمعة والعيد ولا يشترط في جواز الانفraz الدعوى في ركع فلو نوى الانفraz قبل الركوع الاول جاز غاية انه لو انقضى قبل الركوع لم ينقض الركعة وان كان بعد
فخرج الامام منها على الحوط وان كان العدم في اشبه بظاهر منه عدم لزوم القراءة فيلزمه ان يقرأ في الركعتين وان كانت القراءة حوطة واوله ولا يجوز له نية الجماعة بعد بنية الانفraz
وان لو فصل زمان على الحوط **السادس** يجوز الصلوة جماعة في السفينة الواحدة مع اجتماع شرائط صحة الصلوة وشروط الجماعة وكذا يجوز في السفن المتعددة سواء
مشددة بعضها ببعض ام لا ما لم تكن مشادة بعد مفراط ولو يكن حالها بها وكذا لو كان الامام على الشاطئ والمأمومون في السفينة وبالعكس **السابع** اذا شرع المأموم في صلاة
فاصر الامام الجماعة لشروط الامام فان لم يحضر فوات الجماعة حتى في الركعة الاولى فالأفضل للمأموم ان يركع بمخففين والحق بالامام وان خشي ذلك فالأفضل له قطعها ولا يقرأ
ولو كانت التي دخل فيها المأموم فرضية ولو شائبة فالأفضل له ان يركع في الركعة الاولى والامام ركعتين تقطوعا والحق بالامام ولو كان الامام الذي اصر الامام الاصل قطع المأموم ما
بيده وان كانت فرضية واستأنف الصلوة مع الامام **الثامن** اذا حضر الجماعة بعد اتيان الامام بركعة فزاد قبل دفع الرأس من ركوع الركعة الاخيرة لم يقطع استحباب
الجماعة بل أتم وانما ذكر فيه مع جعل ما في يده اول صلوة وجلس حال تشهد الامام متجافيا وجلس في الثانية وثنيته والحق بالامام ثم بعد فراغ الامام وانما ما في يده من نفسه
عده صلوة ولو كان ما ذكره مع الامام ما يستحب فيها الامام من الركعات لمزم المأموم ان يقرأ اخفا حتى بالبسملة وان كانت الصلوة جهرة الا اذا ذكر الامام في الركوع فانه سقط
هذه القراءة وركعتي الاولى يقرأ في الثانية اخفا وان كانت الصلوة اخفا وان كان الامام في الركعة الاولى كان في الثانية ركعتي جهرة ويجوز في اخفيتها
بين قراءة الحمد والتسبيح على نحو المقر ولو لم يزل الامام لانام القراءة في الركعة الاولى وركع معه ولو اجمعه عن الجملة في ركعة جاز قطع الحمد ونحوه بما لا يوافق الحوط انام الحمد
يحيى به والاقوى الانفraz عند رفع الاطراف بالركعة بالسورة ولو دخل في الجماعة ولم يدرك الامام في الاولى والى والآخرتين فزاد بغير القربة فان كان كونه في الاخيرتين
فالقراءة فحلتها وان كان كونه في الاولى لم يضره ما في يده ولو لم يكن الامام في الاولى لم يضره ذلك القربة فان كان في الاخيرتين فان كان الشئ قبل الركوع فزاد الحمد فحلتها
وان كان بعد الركوع صححت صلوته ولو لم يكن الامام في الاخيرتين فزاد بان الحلاف لوقر القراءة بصلوته ولو بان في الانتهاء قطعها ان كان تكليفه التسكوت
ان كان تكليفه القراءة **الثاسع** اذا امك الامام قبل الركوع او قبل دفع الرأس من الركعة ولو ادرك في الركعة الاخيرة بعد الركوع قبل التسكوت او في
التسكوت الاولى والثانية بينهما او بعدهما وهو حال كبر تكبيرة الاحرام والحق الامام وادركه ثواب الجماعة بذلك فاسلم الامام فام واستأنف الصلوة في تكبيرة الاحرام مستأنف
ولا يبنى على التكبير الاول ان كان نحوه به بعد تشهد الاخيرة على الحوط ان لم يكن اقرب **العاشر** لا يجوز للمأموم ان يسلم قبل الامام وينتهي في الركعة وغرها وان لم يفسد
الانفraz فاسلم فخرج من الصلوة **الحادي عشر** لا يجوز للمأموم ان ياتي من الاجزاء المستحب بها بركة الامام كالقنوت وتكبيره لا افتتاح والتكبير عند الانتقال من
جزء الى اخر بشرط عدم فوات المائتين **الثاني عشر** لا يتنظروا الجماعة اماما ومأموما وهو افضل من الصلوة منفردا في الوقت وهو كما يجب جبا في الجماعة
التي هي على الصلوة فلا بد من الاطاعة **ويجوز في هذا الفصل الكلام في المساجد** هو المكان الموقوف على عامة المسلمين للصلوة ونحوها من البناء
ولو وقف المكان على خاص منهم لمزم الوقف مع اجتماع شرائطه وفي جريان احكام المسجد عليه ترددوا الاجراء الحوط ولا يجزي شئ من الاحكام حتى ثواب المسجد على ما تجوز في
داره مصل لنفسه خاصة ولا لاهل الدار من دون شخص حتى ورد الاذن في جعله كنفا وان كان نفسا فذلك مسنونا وصحبا لتمام المساجد وفيه فضل عظيم اذ ورد ان
من سجد في الدنيا اعطاه الله يوم القيامة بكل شئ من اوقاف بكل ذراع منه مسجدا ريعين الف عام مدينة من ذهب فتنه ووردوا بوقوت زهر ووردوا بولود وكهف
في ذلك قل سماه حتى ورد ان من سجد ركعة في يوم القيامة في الجنة من ذلك نصب مجار وسوية الارض للصلوة ولو في الصحراء وبغيره في صيغة الوقف
فلا تكفي صلوة مسلم من دون صيغة نعم لو انشأ صيغة الوقف كانه لا يبان بصلوة واحدة من مسلم بقضاي ذلك كما بان في باب الوقف انشأه ويجوز جعل الارض قط مسجدا
دون البناء والحق بان التسقف في المسجد النبوي المسقف وبالعكس فيهما وبعض العرف في بعض الحكم يتبع جعل الوقف فيهما وتخصيصا في الوقف عليهم من العرف
وخصوص طائفة من سنن المساجد امور فمنها ان تكون المساجد مكشوفة غير مسقوفة ولا مظلمة مع عدم الحاجة بل بكرة النصف في الصلوة تحت التسقف
نعم لا بأس بالتقليل للصلاة والبواري نحوها من غير طين لرفع الحرج والبرء للصلوة تحته ومنها ان تكون المظفاه المظفرة للحدث والتجذبا خارجة عن المساجد على
القرب من بابها بل بكرة الموضوع من حدث البول والغائط في المسجد ومنها ان تكون للنادوة مع الحائط في وسطها وبكرة كونه ارفع من سطح المسجد ومن شاطئها

في هذا الفصل الكلام في المساجد

الخطيب

فِي الصَّلَاةِ الْمَقْصُوفِ

44

ولولا التحريم على فريضة التمتع كان قد رآوا واحداهما ابدا بالاماء وان بلغ الحال الحد لا يتكلم من الغلظة ولا الركوع ولا السجود ولا اذكارها صلى بالنسيج وابدل كل ركعة بركعة من النسيج ان كان في ركعة واحدة ثم تسبىح ويحذف ويكبر مرتين ثم يتشهد ويسلم **وفروع الاول** ان صلى مومنا او مستحيا ثم امن امانا ارتفع به العدة في الايمان بقى اصل الخوف ثم صلواته المفردة عدد او التثنية بالركوع والسجود فيها بقى منها ان كان ما وقع من ذلك للوقوف على حسب تكليفه لا لبسنا نقله لفساد قوله كبر للاحرام وسبق نسيجه بدل الركعة فان بقيت عليه ركعتان كانت ثنائته واثنتان ان كانت ثلاثته ولو ارتفع اصل الخوف ثم ما بقى من نصوصه في الكفر ولا الكفارة ذكر مسافرا او حوط والاول مع الامكان استيفاء ما في اليد بعد ثمانية اوان ببعض صلواته على المشافرة ثم عرض الخوف لوجب لفرض الكفر اوهو قصر الكف اتم صلواته بما يقضي الحال المتأخر **الثاني** لو رآى سوا ما وزعه عدوا ونقص كما وكذا فقام بان لا يشتبهه ولو لم يزل عاده صلواته على الظاهر وان كانت الا عاده حوط وكذا الواقيل العدة فصل مومنا الشك خوفه ثم ظهر ان هناك حالا يمنع العدة ولم يعلم به نعم لو قرط في عدم معرفة الحال لسهولة الاطلاع عليه فالاحوط عاده صلواته **الثالث** اذا خاف من سبل او سبي او حنقا وحرقا وخوف ذلك جازان بصلواته شدة الخوف من الفرض كما وكذا ولو لم يكن الخوف في مكان من خوف العدة وثمة لا يقصر لعدم المحجب عليه لو اتم وقى جازان حكم صلواته الخوف على الاسباب التي لا يملو للصلوة وجهان والاشبه بعدم نعم يصح في قصر الفرض في الكيفية وفيه بالمقدور منها وهل يجري الحكم في حق الخائف من العدة على غير نفسه كما يخاف من الغلظة والى هذا العمل والخوف على البضع وغود ذلك لا وجهان والعدم اشبه **الرابع** وكان الخوف جمعة فبين انما ان صلواته معان على القول بشروطها والافصله بطن النقل وهل ثلثي بصلواته في التمتع مع عدم التغافل وجهان او كلها غير بعيد بشرط بلوغ كل من القليل خمسة على فخطب الاول خاصة اذا لم تنصرف قبل الصلوة والا عاده الخطبة للثانية **الخامس** لا يجب تأخير صلواته الخوف بالكيفية المزبورة الى اخر الوقت فشرع في ذلك الوقت انما صلواته شدة الخوف فالاحوط ان لم يكن اقوى هو التأخير الى وقت بحيث يخاف خوفها الا مع العلم العادي بعدم ارتفاع العدة فان جاز الانيان بها في اول الوقت جاز غير بعيد ان كان التأخير لحوط واول **السادس** من الغلظة والغربي وهوها اصلان بحسب الامكان من الكيفية من دون قصر في الكيفية الا مع لمن سفل وخوف كما اذا خاف من ان تمام الصلوة استلزام الغري ووجهي عند قصر العدة الثلاثة وفاق الوقت فانه يجوز قصر الكفر في حق الاحياء وانها امكن فخرج **الفصل الخامس في صلوات المسافر** الاصل في الصلوة الا تمام والعدد والى القصر هل يرب في الارض من غير مشروطا بامور الاول كون مقصد بقدر المسافة فلو كان دونها ولو يسهل لم يقصر والمسافة مقدر مسير يوم المكشف به يدين كل يديا بعينه فربح وكل فربح ثلثة اميال وكل ميل عظاما اربعة اذ ذراع ذراع اليد الوسطى طول كل ذراع اربعة وعشرون اصبع وساطا كل اصبع سبع شعيرات منوطات مثلا وصفات موضع يطن كل واحدة على ظهر الاخر كل شعيرة سبع شعيرات من او سطر العزود والمدة في الفرض على البر يدين ففي ما مضى على يدين قصر وان لم يعلم تحقق سبب اليوم بل وان علم بعدم تحققه على الظاهر وعلى ما سار يوما وساطا على يدين سطر سطر وساطا على يدين لم يكف كفا عليها عاده باع على يدين ولو سكت في ذلك من طريق اخر وكل يوم ردتك بلوغ المسافر بتم صلواته وجبت للمسافة بكل من العلم والبيته ولا يكف غيره لك من الشك والاسنفاضة واخبار المكاري والحال والواقع وشهادة العدل الواحد لا عداة شئ منها الاطمينان والعلم العادي ولو نظار ضل البيته مع العلم والاطمينان فان زال بها معارضها منها بقيت سليمة تسعة وان بقي العارض في دار الضيق تركت البيته ولو نظار ضل البيته فان بلوغ المسافر ووجهه معان رجعت النافذة للبلوغ الى التقى المحضر قد من الملبثين وان رجعت النافذة الى ثبات النقص بها وضلوا العلم الرجوع فان وجد قدام الراجح والارزاق الوقت الرجوع الى صالة التمام على الظاهر ولو كان للفصل طهقان احدهما مسافرا دون الاخر فان سلكه لا بعد قصر سواء الخلاء لغرض غير التفرغ على الاقوى ولو رجع فاصد الا بعد الاقرب مع عدم الاقرب فاما المقصد فقصر في الاياب بهم ولا يثبط في المسافة الاستفاضة فلو طواها فما بعد هذا التخصص على وجه الاستدلال لزمه القصر على الظاهر والا فاقوى كان الاقوى كون المدة في مبدأ المسافة على محل قصده التسفر سواء كان داره او بيته او خطه بلده او بعده لك بيسر لو كثر فتح فلا يفرق الحال في المبدأ بين البادية والقرية والبلد والمنازل والمسافة ولا فرق في لزوم القصر عند المسافر بين كون الشبهة في برا او جواركا او ماشيا او ساجدا على الوجه المتعارف في سالف الزمان وفي المتعارف كما اذا طواها بما حدث من مركب الدخان الجريح والبرقي في ساعه واحدة ويعتبر في الباقي التمام عند الشك في بلوغ الفرض والبحث فلو تركه عصى ولم يجر بل ان صلى ثم ما قبل الفرض ثم تركه عصيا نا او غلظ حتى ضاى الوقت ولم يثبت عن بلوغ المسافر صلى ثم ما ولو ظهر بعد ذلك بلوغ المسافر لم يجب عليه القضاء ولا الاعادة على الظاهر وان كان الحوط ولو صلى جاز قصر ثم بان عدم بلوغ المسافر لزمه الاعادة وكذا الوتين بعد الصلوة بلوغ المسافر مع ازاله مخالفتها صلواته للامر الشرعي بخات باصالة التمام قصد القرية على الوجه العبري فاما مع عدم ازالة الفاضد فالظاهر عدم لزوم الاعادة عليه فضلا عن القضاء ولو قصر ولم يثبت عن بلوغ المسافر صلى ثم ما ثم ظهر خطا ثم بلوغ المسافر لزمه الاعادة ولو نقص حتى صلى على بلوغ المسافر وصل قصر ثم يثبت عدم البلوغ فان كان مبتلا بالنا على بلوغ العلم والاطمينان لزمه الاعادة في الوقت الفضاء خارجة عن كون مكان مسافة البيته فعدم لزوم القضاء والاعادة عليه فان كان حياط بهما يترك ولو قصد مكانا مقينا بطن عدم كونه مسافة فساير اليه ثم ظهر فالا شاك كون مقصد مسافة لزمه القصر وان قصر الباقى من مسير عن المسافة ولا يجب عليه قضاء ما صلى قبل التبين بما قبل ولا اعاد على الظاهر وان كانت الاعادة في الوقت حوط ولا يثبط في الثانية المدة طالما في يوم واحد واكثر ما لم يتبدل الزمان وبتر احوال كثيرا على وجه يخرج به عن صدق اسم المسافر كما اذا قصد قطع الثانية في شهرين يسير من سلك كل يوم فاما لا يقصر كما لا يقصر من ابت في عوده من سفر في قبل احد الزمخشر في قري متفاد بمدة مديث خرج عن اسم المسافر فاما الثانية المقتضى ان ذهابه الى اباب الاقوى في ايجابها القصر بشرطها عدم اضطرارها في يوم واحد والرجوع

اَوْضَحُ الْقَضِيَّةِ

غير

كتاب الأصول

قل تمام مقدار اليوم الذي خرج فيه اوفد ليله فقص وان كان من نية الرجوع بعد اليوم قبل العشر قبل وان كان من نية العود بعد العشر مع عدم المكث في فطن من فطن
عشر ناهي او ثلثين منه وادعاهم مرده الى الوطن وحده على الاقوى كانت الاقوى عدم اعتبار كون ذهابه اربعة فلو نوى سبعا لثنا ذهابا وخسة راجعا وفرج بين ذهابا
وسبعا راجعا فقص على الاقوى وان كان اعتبار كون الذهاب اربعة والانيان بناء على فصلهما حال المطالبة بعد الانيان بالمقصود هو الاحوط احتياط لا ينبغي تركه بل لا
يتقدمهما امكن وكذا الحال في ذهابه الاياب كما اذا قصد سبعا لثنا فرج ذهابا وجائيا الى ما قبل هذا النقص وعندها حيث تم له ذلك ثمانية فرج ذهابا
مع الفرض والاحوط انيان التمام بعد على ما ذكره الله العالم **الشرط الثاني** قصد قطع المسافة وهي الثمانية امثلا بذكر كانتا ودورتي ومعلقة فلو قطعها من غير
قصد لمقدار معتبر يصلح كالملايين والغريم والذابة وبقصد ما دون المسافة لم يقصر وان حصل منها طي المسافة زاد كما لو لم يجد مطلوبه لا يجد على المسافة او قد
ناوى ما دون المسافة بغيره فمقدار اخر لا يبلغ المسافة وان زاد المجموع على المسافة ولا يثبت طي فنية القصر بعد كون النوى بقدر المسافة طي بل يقصر بمجرد تجاوز
باقا على غير محل النقص ولو تجد لمن سار بغير قصد نية المسافة كان كالمسافة التي نويها طريق الرجوع فقص عند اخذ فيه بعد تجاوز النقص لا يقصر على
الاقوى زمان مكثه انما لا يبلغ ثلثين بغير قصد الا فانه فيما وصل اليه بغير قصد بل لا يقصر عند اخذ الرجوع الا بعد تجاوز محل النقص وانما ان كان عزمه على مسافة
مركبة من طريقي الرجوع وغيره كما اذا سار بغير قصد ستة فرج ثم عزم بعد ذلك على ان يسير فرجين ثم يرجع الى وطنه فليحذر من عدم اعتبار بلوغ الذهاب المضمون
الى الابل اربعة فرج بلزوم القصر بعد تعدى مقدار محل النقص من محل النية والاحوط له الانيان بالتمام بعد ذلك برجاء المطالبة ولا فرق في وجوب القصر على
المسافرين قصد هابا الاصل وبين قصد هابا بالبيع كقصد الهبة والزوج والحادم والاجرة اذ قصدوا المسافة ولا يندرج كون القاصد في المقصد لهم التابع للشيء نعم يتبر
تحقق قصد المسافر من التابع بالفعل ولو كان مترددا ما لندره في البعية او الجمل بقصد المسبوع فلا يقصر ولا يفتقر قصد المسبوع عن قصد التابع نعم علمه بقصد متبوعه مع عزمه
على المناينة يستلزم قصد الهبة المسافة ويثبت في ترتيب حكم القصر الاختيار والمضطر الاسير الذي تشد به ورجله ووضع في محله وسفينة او نحوها على وجه لا يفرق
فرق بين مفادته فقل الجرح بلزوم التمام وان علم حاقه بعدم خلاصه صلا او قبل المسافة نعم لو كان من قصد سبعا لثنا حتى لو قطعها لم يقصر وانما المكث كالقصر
والزوج والحادم والاجرة والاسير القربى البالغ حدا لا يضطر اذا لم يكونوا عازمين على المناينة الطوع والرجوع عند التمكن منه بالعقود والطلاق والابا
والنشوز ونحو ذلك فعلا امادات العادة بما كانا فخلصهم ومع عدم احتمال التخلص قبل المسافة عادة بقصر ولكن الاحتياط بالجمع بين القصر والتام لا ينبغي تركه بل لا
يتقدم ولو علم التابع بقصد متبوعه قصد هابا ولو بالغ فلا كلام وان جهل بقصد متبوعه فهل يلزم القصر من ذلك بشئ او لا يندرج عن قصد املاوه ان اشبهها العدم
ففيه ما لم يعلم بقصد متبوعه المسافة كانا لا يشبه عدم وجوبه اليان على المسبوع لو سئل ما يصح قصد ولو قصد القصر مسافة فصار مقاديرها ثم بلغ قصر وان لم يكن اليان
من طريقه بعد بلوغه مسافة شرعية بخلاف ما لو سافر به الولي بغير التفاته الى المقصد ولا قصد المسافة فلا يقصر بعد بلوغه الا اذا كان الباقي لو مع القصر الى الاياب
وقصد هابا بالجمع فلا يلزم بقصد الا اذا افاق ونوى المسافة ثم يقصر ولو نوى المسافة وهو عاقل ثم جئ ثم افاق قبل انقطاع سفره نوى من القواطع فلا يشبه القصر
والاحوط بالجمع لا يثبت قصد المسافة الشخصية بل يكفي العزم على النوعية منها كما خرج ناهي سبعا لثنا طريق كل منها بقصد المسافة ولو يكون بعضها مسافة امثلا بذكر البعض
الاخر مسافة معلقة ورجع فلا فرق بين قصد مسافة شخصية امثلا بذكرها ومعلقة وبين قصد نوعين من جنس واحد بان يقصد ثمانية فرج من ذهابا والامر او
في الانتهاء بين الملتصق بالفرق بين نوعين قصد من نوع واحد كذا لو سار فاصلا لا يفتقر المسافة في الانتهاء واذا العود الى البلد
اخرى بلوغ ما بقي من المسافة اليه مع ما مضى من التبر مسافة شرعية او سار فاصلا ذلك ما والامر فقص في ذلك كله بل يقصر فيها والقصر من نوعين من نوعين
نوعا وقرين من نوع اخر كما لو قصد ثمانية مئة من طريقين او طريقين او معلقة من الذهاب العود لفتق القصد في الجمع ولو قصد مسافة مخصوصة ثم اضطر فربط
رجوعه فقص جرحا وانسان الى العدول الى طريق اخر فمات كانا مخصوصة من مقومات المقصود كما لو قصدت شخصها في الانتهاء ومعه رطل الاخرة اخرى لا
شغل له بها فان عدل لذلك عن نية السفر لم يكن قد سار مقدار المسافة من الطريق النوى ولم يكن من القرية الثانية الى ما يرجع اليه من طريق الذهاب مسافة ولو كان
ولكن قصد قطعها بافادته ونحوها التام والافتقار كما انه يقصر فيها ولو لم يكن مخصوصة من مقومات المقصود كما لو قصد موضعها حاجتها بانها على التزول في انشاء الطريق لراحتها
او تفريق او نحو ذلك ففيه في الانتهاء فسير الى موضع اخر ثم عدل لذلك عن نية السفر مع عدم سبعا لثنا للمسافة وعدم كون ما يقصر من سبعا مع الذهاب فنيا
فانه جرحا وما لو كانتا مخصوصة من نوعين من الامرين مشبهة في العرف على وجه لا يلزم كونهما مقومة او غير مقومة كما لو قصد موضعها ثم قصدت في طريقه فغيره
لفضا حاجتها في الانتهاء فسير الى الاصل فاشبهه كسابق المدة في صدق الخروج بقصد المسافة هو العرف في صدق ذلك فعليه قصر ومق ما لم يصب
انتم وكذا لو شك في الصدق فانه ينبغي على التمام ويحاط بالجمع واحتمال عرض المانع عن قصد الانيان بل يحكم بقصد نية العلم بعدم التمكن من الانيان بالمراد ولو عزمه
المسافر على الرجوع في الاشتراك كان مساره من الطريق مع الاياب مسافة لزم القصر سواء رجع لمراد الاوسو كان مساره اربعة فرج او كان اقل منها وكان عزمه على
الرجوع من طريقين بل على اربعة بقدر ما يمكن به الذهاب اربعة فلو لم يكن مساره مع الاياب مسافة لزم سواه على كل حال العود على العود بقوله
مقصودا ما لو تورد في مسافة في الاثناين المفقود والعود فكان كل من طريق مضطربا ما يمكن به الذهاب المسافة في علمه فمات كانا الذهاب فقل
من اربعة على الاطلاق ان كان ذهابه ثلثين وكل من طريق رجوعه طريق مضطربا وان لم يكن كل من طريق رجوعه طريق مضطربا فمات كانا الذهاب مسافة بل كان

من اربعة على الاطلاق

في شرط الفص

في شرط الفص

احدها مسافة دون الاخر كما ذهب سند فراسخ وبقي له من المصنف في سخان فاما اذا كان طرفان رجوع اقل من فرسخين او بقي له من الذهب الذي يخطاره فعلا في
 اقل من فرسخين وكان طرفان رجوع فرسخين فما اذا كانا لا يظهران فيهما ما دام مترد او اما ان ازالا في ذلك فانه كان ذلك العزم على ما يكمل له من المصنف والعود مع هذا
 المسافة ففصر والاشارة في شرط الفص على المسير الى ما كان فاصلا له اولا فانه كانت المسافة التي يقطعها بعد العزم للسبوق بالتردد تبلغ المسافة الشرعية
 او تزيد عليها فلا شبهة في وجوب الفص عليه وان كانت دونها حتى اقل فرسخة الزيادة فيكون يقطعها في اخرها فان كان عزمه على المسير الى ما عزم عليه فلا قبل
 سبه ففصر والترخص مترد ان كان بعد سبه ففصر والترخص مترد ان كان على الفص او لا فالفص مترد دافع ما قبله مسافة فان الاحاط بالجمع في كل
 المراتح مع تقديم الفص على الانعام في وجهه ولو وصل في اخر عرض الزيادة والوجوب لكانت الايام لم يلزم القضاء والا اعادة على الاظهر ولو خرج المصنف
 الى مسافة ما بعد الترخص بنظره ففصر فان كان عزمه على المسير حتى لو لم يخطو الفص ففصر وان لم يكن من عزمه ذلك فان كان بناؤه على ان يخطو في راس المسافة ففصر
 ففصر في راس المسافة فان كان بناؤه على ان يخطو في راس المسافة ففصر فان كان بناؤه على ان يخطو في راس المسافة ففصر فان كان بناؤه على ان يخطو في راس المسافة ففصر
 على ان يخطو في راس المسافة فان كان بناؤه على ان يخطو في راس المسافة ففصر فان كان بناؤه على ان يخطو في راس المسافة ففصر فان كان بناؤه على ان يخطو في راس المسافة ففصر
 ان لا يقطع سفره شيء من امور ثلث **احدها** اقامة العشرة **ثانيها** البقاء ثلثين يوما مترد في مكان واحد ولو تردد في مكان من سفوف دون الثلثين في
 مكان اخر كذا لم يلزم عن حكم السفر في كل يوم مقام الثلثين الشهر الاول في التناقص على الاظهر وان كان الاحوط بالجمع بل الاحيط به لا يترك حكم الزيادة بعد الثلثين
 حكم المقيم فيها في من الخروج الى ما دون المسافة خارج حد الترخص وكذا في توقف قصره في السفر الذي ينشأ بعده في الثلثين على تجاوز حد الترخص **ثالثها** المورد
 على الوطن فان كل ارضها فاطع السفر بل يحكم وهو الفص من حين فوجدها كان قصدا بطاع شيء من الاول والاخر قيل في المسافة في الابتداء مانع من كون سفره شرعا
 موجبا للفص واما قصدا بطاع الثالثة في انشاء المسافة ففصر بحولنا فانه العزم الزيادة العتبة في البقاء ثلثين يوما ومنع احتمال البقاء ثلثين مترد في الانشاء من ترتيب
 حكم الفص من اقل الامور كما نوه بعضهم في محل **الشرائط** من نوى في الابتداء قطع السفر في الانشاء بشيء من اقامة العشرة والمرد على الوطن او عدل عن عزمه في كل
 الفاطح من ان كان بين محل العدول وغاية المسير مسافة ففصر بعد سبه مقدار بعد العدول يصدق عليه الصريح في الارض والاشارة لا يجوز ضم ما سار في حال العزم
 احداث الفاطح في الانشاء الى ما يقطع بعد العدول حتى يوجب الجمع مسافة ولو بلغ حدها ولو خرج عازرا على المسافة العتبة وعلى عدم احداث الفاطح في الانشاء ثم منع
 في الانشاء بالانسان باحداث الفاطح من قبل الانشاء بعد العدول الى عزمه الاول فان كان ما بعد العدول مسافة فلا كلام في ان يقطع وان كان ما بعد العدول دون المسافة لم يلزم
 في حال العزم على الانشاء بالفاطح شيئا من الطريق او سار مقدار لا يبلغ حد الترخص ولا يصدق عليه عرفا الفصل بين التسمين اعني ان يخطو على المسير والافعال ففصر على الفص
 وان سار مقدار الترخص او قد راجع في المسافة على الفص والاحوط بالجمع بين الفص والانعام مفدا للفص في وجه **ثالث** في الفص في وجه **ثالث** في الفص في وجه **ثالث** في الفص في وجه
 على المسافة بالوصول الى حدود ترخصه واما انقطاعه الى الوصول الى نفس الوطن فيلان ان يخطو في الثانية ولكن الاحاط بالجمع بعد الوصول الى حد الترخص لا يفي بتركه بل
 احتمال اقامة العشرة قبل طي المسافة ولا خلاف ما لم يبلغ حد الاطمينان العادي كقصدا لافان في الانشاء في المنع من تأثير الصريح في الارض بقصد المسافة اثره على الاظهر
 واما احتمال المورد بالوطن في انشاء المسافة فان سار في احتمال عدم لزوم الانعام والا بان كان عازرا على المسافة من دون مرد على الوطن مع احتمال عرض وجوب
 المورد على الوطن في الانشاء فالأظهر ان عليه الفص والاحوط بالجمع وكل ما كان بين مبدء التسمين وبين وطنه او ما نوى اقامته فيبطل والمسافة بقصر في الطريق ويتم في كل
 وحمل الاقامة ولو كانت في انشاء الطريق عند مواطن او عزم على الاقامة في عدة مواضع من طريقها اعتبرها بينه وبين الاول فان كان مسافة قصر في طريقها ثم في وطنه
 وموضع اقامته والاشارة الى انهم حتى في الطريق ثم يثبت المسافة التي بين الموطن الاول والمحل الاول للاقامة وبين الثاني منها فان كان مسافة قصر ما بينهما وانهم بالوصول الى احدهما او
 اتهم في الطريق ايضا وهكذا ففصر وان كان بين الاخيرين وطائفة وحال فافان وبين مفضة اظم من المسافة لكن كان ذلك مع ضم الاباب الى مبدء التسمين به مسافة ففصر
 ففاطع لزوم الفص بالاختار في التسمين من الاخيرين وطائفة وحال فافان وبين مفضة اظم من المسافة لكن كان ذلك مع ضم الاباب الى مبدء التسمين به مسافة ففصر
 اقل على الاظهر وان كان الاحوط فيما اذا كان البقاء في ذلك من الذهب فلا من يربطه ولم يرد الرجوع عليه هو الجمع **ثالث** في الفص في وجه **ثالث** في الفص في وجه **ثالث** في الفص في وجه
 هو مولد ومثله ومقرره وهذا الاشبه في ترتيب حكم الوطن عليه ما لم يبق له من المصنف في راسه **الثاني** في الفص في وجه **ثالث** في الفص في وجه **ثالث** في الفص في وجه
 هناك عدة عزمه وذلك ناره يكون بالاعراض عن الاول فيخص حكم الوطن واخرى من غير اعراض عن الاول كما اذا عزم على المقام فيه مقدار من كل سنين التسمين الماتمة
 من عزمه والمقام في الاول لا يفي ولا يبعد تحقق الوطن بهذا المعنى وترتب حكمه عليه بحجة العزم المذكور وان كان ادارة ذلك مدار صدق الوطن عرفا ولو بقي في زمان على العزم
 المذكور والجمع بين الفص والانعام المتيقن لصدق العزم في اقامة العشرة والاحوط لاحاطة الاما لا يثبت في ترتيب حكم الوطن على شيء من هذين القسمين في
 لنفسه من سكن او غيره **الثالث** كل موضع يكون له منزلة جرت عادة على ان يقيم فيه في كل سنة سنة اشهر يفصل الاستيطان من اقله ولو صغر مملوكا كالمزب
 له او غير مملوك كالسائر والمعاد ولا يفي بحجر الملك لا البقاء فيه سنة اشهر مرة ولا البقاء في اقلها في فصل الاستيطان وان كان الاحوط في الصور الثالث للجمع
 الاحاطة في الاخبار اشارة من سابقه في الثاني وهو البقاء سنة اشهر مرة اشهر من حجر الملك لا في اقسام الوطن بين المختار والاصاليين المختار بالبيع كالمزب
 الزوجه وهو كما لا يخفى في لزوم الفص فيه وفي انقطاع التسمين بالمرور بين ان ينزل هناك لا على الاظهر ولا بين ان يكون المسكن الذي له في الوطن مباحا ومضبو

في شرط الفص

في شرط الفحص

في نفس ملبوس مفاهيمه وطنا وغيره ويقابل من شرطه ايام ولو بعض يوم امزج من حكم التمام بل لا يحل الا في العشر الاولى وبسبب العشر الاولى بمعنى عدم الخروج في اثباتها الى التمام
ولا يطلع الخروج الى الحد والبلد الذي يفتخر منه وفي فلاح الخروج الى حد التخص او الاظهار الفصح من غير فرق بين بلده ومحل اقامته وحيث يقصر المقام عشرا في غير
الاول فله يقصر في الثانية ايام لا فاولان اشبههما القصر ولكن الاحياط بالجمع لا ينبغي تركه بل لا يتركهما امكن واقامته سفره الثالث فتمت بلا شبهة والبناء فله من مترددا وله
بالجاء القصر في السفر الذي بعد من البقاء عشر ايام على المختار من عدم اعتبار النية في العشرة واقامته القول باعتبار النية في العشرة فالظاهر عدم كفايته من العشر فيوقف
قصره في السفر الذي بعد على البقاء مع النية بعد مضي الثلثين مترددا ومن يثبت معه دائما لو يقفل من ارض الى اخرى ليس مسافرا منهم دائما ولا يوجب بقاءه عشرا في موضع
انتقال حكمه الى القصر بالانتقال من ذلك المكان لعدم كون مخرج مسافرا منهم من كان منهم مقبلا في وطنه اشهر او يخرج بقية السنة الى المربع والمرح فالوجه ان لا يثبت حال اقامته
في الوطن بحكم حكم البلد من القصر قصد المسافر في حال كونه في وطنه وبما يجري عليه حكمه من التمام والجمع احوط ومن كان السفر عليه بعض المستندون بعض ضايف
في البعض الثالث لذلك العمل قصره من كان عمله التردد في ما دون المسافة الاحطاط بخوفه لو قصد سفره في وقت قصرا لم يكن الاحتياط بالاول بعد التمام ولكن الاحتياط
بالجمع لا يتركه ومن كان السفر عليه في غير موضع الى عنوان اخر كما لو صار المكاري ملا حرا ونحوه لم يثبت حكمه وهو التمام ولو اخذ من هذه السفر في سفر اخر فهو عليه
كما انما سفره الى الزيادة ونحو ذلك قصره من هذه السفر الى مضع لو عد الى مضع اخر لم يختلف حكمه لا يثبت بالانتقال من محل الى محل الا في السفر الثاني
الشرط السادس ان يتجاوز حد التخص فلا يجوز لنا في المسافة القصر قبل مجاوزة ولا للدخول بعد وصوله وفي تقديم احوال اظهره الله القدر والله
بطريقه عليه لان العائد للبلد ولا يسمو ويؤري هو من البيوت ولا يصير اهلها والدار في الاذان واذن السامع ومن الزمان والمجددان وعدم المنافع من الزيادة
والتمتع من غير خروج ونحوها على الوسط وما لا جديا فيه ولا انان يستبرئ القدر وبسبب في ذلك الخارج والداخل والاحتياط بالاول بعد التمام في
الخروج والداخل لا يتم وهل يتخص حد التخص بالوطن في نفس الخارج من غير مجرى وجهه في التمام لا يدخل في التمام وكل خاص به من التمام قبل سفره كما في
الاقامة في غير وطنه والبال في ثلثين مترددا ونحوها وداخل بلده التمام كالدخول الى بلده في الاقامة بها عشرا ايام او يفصل بين الخروج من محل الاقامة والداخل الى غير
موضع او سطها وان كان هو الوسط الا ان الاحتياط بالاحتياط في خروجها في غير الوطن والجمع ان قضى بمسؤول الوقت بالانان بالصلوة داخل المحل لا يترك
والثالث في بلوغ حد التخص بلزوم الاستصحاب خولا وخولا وجا ولو وصل مقتضا البلوغ او عدمه ثم انكشف خلافه عاد ولو خرج من المحل ثم في ثلث السيرة دخل
فيه فان كان ذلك لا وجب جاز الطرقي اجري حكم خارج المحل في الخروج ودخل في المورد وان كان ذلك لوجهه اجري حكم داخل المحل وكل مسافر في الاقامة في غير
بلده عشرا ايام انقلب حكمه من القصر الى التمام ولا يكتفي في اقامته اقل من عشرا ايام ولو يسر القول بكفاية الخمسة ضعيف لا فرق بين كون موضع الاقامة بلدا او قرية او
بادية ولا بين كون نية السفر بعد الاقامة ايام لا ولا بين من نواها اقتراحا او بين من علمها على فضا حاصلا يعلم به من نواها بالاقامة عشرا او على شرط من رتبة زبد مثلا
وفيه تحقق ولا بين كون مختارا في البقاء او لم يكنها يخرج اذا ارتفع الجمع العلم العادي بانه يقع قبل العشرة ولا بين كون مكلفا في ذلك الحال بالصلوة وعدمه فلو كان
الاقامة في حال محض والقصر في حال اقامة المحض مع عرض بعد قبل التمكن من الصلوة ترتب عليها الزوم التمام بعد وجوب الصلوة عليه لا بين كون مكلفا
محل او محرم والمراعية الا في هذه العادة مع العلم العادي بحصولها فلا يكتفي العزم وحده مع العلم العادي بعد امكان البقاء وعدم العلم بالتمكن منه ولا يفتتح احكاما
عدم البقاء اذا كان بعيدا لا يظن في العرف والعادة كما لا يفتتح انطواء في العلم العادي على ان حدث بحدوثه في غير ما يفرضه في قوله بقاءه في الاقامة
على ذلك بل ولو علمه اليقين عليه وكان مطمنا بعدم الخروج المرض ولا يكتفي الظن ببقاءه ولا الاستصحاب فلو علم على الاقامة في الاقامة مكثرا في الثاني عشر
من ذي القعدة مرطبا الحجة لم يفتح اقامته في احتمال نقصان ذي القعدة مع لزوم الخروج عليه ثامن ذي الحجة يمنع من علمه ببقاءه واستصحاب في القصة الى الثاني
لا يفتتح كماله بالاقامة لا يستفاد بمقتضى عدم التسليم فيكون فلو كان من نية فصل العشرة بالخروج الى المسافة الا اقامته وان كان من غير عدم احتساب ما في
من العشرة وكذا الفصل الاجمال في تحقق الاقامة فلو قصد التتابع من خارج ولو جازل ونحوها التمام بمقتضى السبوع وكان السبوع قد قصد مقام عشرا في ذلك
تحقق قصد الاقامة من التتابع وان لم يعلم حين قصد بمقتضى السبوع لكن لا يتم التتابع الا بعد الاطلاع على نية السبوع وان بقيت من نية السبوع ولم يزد من نية السبوع فضا ما في به
قصر قبل الاطلاع على قصد متبوعه وكذا الحال في فصل الرقي على ما قصد في قصد لزوم التتابع قصد السبوع الاقامة في قصد هذا ذلك الزوم والممكن السبوع فلو نوى
الاقامة لم يكتف بنية التحليقة ولم يزد من العذر من حين الاطلاع الى القصر وقضا ما لا يبعثه ما لم يكن قصد متبوعه داعيا الى قصد من دون ان يكون مقصودا
بقصد متبوعه وعزم على الانفصال عن متبوعه بعد العلم بالحال بقصد التمام والمبار في تعيين حدود والموضع الذي يريد الاقامة فيه في نوايه والعرف والعادة
دون جعله ونية فلو نوى التمام في البلد فخرج من كل جانب منها المرتب على نية بقاء الاقامة بالخروج الى الخارج والتتابع ولو صاحب نية الاقامة في الخروج الى
نواحي ذلك المكان انما يفتتح حد التخص في حال اقامته بذلك كما يفتتح الخروج اليها في الانتفاء مع عدم قصد ذلك عند نية الاقامة ولو صاحب نية السفر
الى خارج النواحي العرفية داخل حد التخص في انتفاء نية الاقامة عند ذلك وظهر ما لا يخفى والاحتياط بالاحتياط في الخروج الى خارج حد التخص دون اية
فراخ فحل خلفه من نية الاقامة لا وجهان والانتفاء غير وجهين اما اذا قصد عدم المكث في كبر بحيث يخرج عن قصد الاقامة في ذلك المكان عوا كما اذا كان في نية
الخروج فصار الرجوع قبل اللبلا واللبلا وبسبب العشر الاولى والنواحي كالمتردد على الله الى النواحي بلا شبهة وكذا العشرة على الاظهر ولو علم على اقامة طول السفر

في شرط الفحص

كتاب الصلوة

بأنقل فيه من قبة الحجرة ولم يضره على الأمان في واحد منها المثلث الذي يطل منها حكم السفر يطل حكم السفر إلا أن يقع في موضع من المثلثين يوماً مرة داو ولو دخل محل
الأمان في أشد اليوم لزم أن ينام ما نقص منه من اليوم الثاني وهكذا إلى أن تكمل عشرة أيام وينتهي من العشرة سواء كان من قصد السفر إليها أو كان من غير ذلك
الأمان والسفر بينهما من القصر ما بينهما من ثلثين يوماً ثم ولو وقع بعد مضىها بقدر فرضه واحدة ولا يكلف السفر على الأمان ودخول الأمان هنا كما مر في العشرة بالقتير
الليلة الثلثين والثلثين هنا أي كالمركب والظاهر أن البقاء ثلثين مترقداً من قواطع السفر فيحتاج فيها العود إلى الله تعالى بالخروج إلى مسافة جديده وبعبارة كونها المثلث
مترقداً في مكان واحد مترقداً ولو باعقوا خرج في الأثناء إلى خارج الزاوية ابتداء حساب الثلثين من يوم استقره الثلث ولو بدى لناوى الأمان المسافة فإن كان ذلك بعد
الانين فرضه ناقصاً بطل ولو واحد في تمام يوم خرج إلى القصر أو إلى الخروج ونجاو حد الترخيص ما كان ذلك قبل ذلك بجمع إلى القصر وبعبارة الفرض المأني
بها ثمة كونها تمام قبل القصر والأمان كالظهورين والشافعي يوجب بعد الترخيص أو القصر ثم بدله في السفر وتردد بجمع إلى القصر ولو انكشف بطلان صلواتها
جمع بعد ذلك إلى القصر وهل يكفي الدخول في ذلك لفرضه بفصل التمام أو بغير الفرج منها وبعبارة الركوع للثلاث والقيام لها وجوه أظهرها الأول وهل شرط في عود
من لم يدخل في الفرضية النامة بعدنية الأمان إلى القصر بعد ذلك من غير كون ترقده بين المقام وبين الخروج إلى المسافة الشرعية أو يكفي ترقده في المقام وإن كان الطرف
المخول ترقده هو الخروج إلى خارج حد الترخيص ودخل المسافة وجهاً أو جهتين الثلاث ولو نوى الأمان ثم لم يصل حتى خرج الوقت عند الحد من حصص أو فاس حصصاً
أو سهو أو فطاه أو ظهريين بناء على سقوط الصلوة عنه ثم عدل عن نية الأمان من قبل الانان بالنامة فصر بعد ذلك ثم لو كان عدل بعد تضاعفها تماماً ما لا قرب لها
بعد ذلك وهل يقصر الفاس إذا كان من عليه فضاها قصر أو نأما وجهان تأنيهاً أقرب ولو خرج عن نية الأمان من القصر المحو قد يصلوة نامة قبل خروج الوقت بمقدار الصلوة
ثم فائدة قصرها على الأقوى ما كان لا حوط في المقامين الجمع ولا يكفي بالانان بالفرضية النامة فبذكر الانان بالنامة المشروعة للسافر كإفالة الصبح والمغرب وكذا في
العشاء على المنار وما لا خلاف في المشروعة للسافر كإفالة الظهريين في نحو حوقها بالفرضية النامة قولان أشبهها بعدم وكذا الصوم الواجب ما كان رجوعه بعد المغرب أو
في الفرضية النامة المزمنة الأمان مذكور الانان بها بفصل التمام فلو صلى نأما في أماكن التحجير بعد نية الأمان من عاقلها شرف البقرة لم يضرها من ذلك ولو
انتم لأجل الأمان لا لشرف المكان لو من ذلك من ولو دخل عن قصد كل منهما لا لا قرب عدم لزوم ما من ذلك فلو صلى نأما تماماً ما سابا قبل نية الأمان لم يضره تماماً
بعد ذلك ولو نوى سواء التفت قبل خروج الوقت وبعد ولو نوى الأمان من عشرة إلى انتهاء الصلوة قصر أفا ثم رجع عن نية الأمان بعد الركوع للثلاث فلا يظهر لزوم التمام
عليها المخرج ومن نوى الأمان من غير ما لم يخرج ولا يحتاج في التمام بعد العشرة طافاً منجذباً وفي جواز نية الأمان من المفوت للوقت كبته من عليه الظهريان الأمان من قبل
مقدار أربع ركعات وجهان تأنيهاً ما مكنه حوط الظهريين لو علم في ذلك الحال بعدم إمكان خروجه قبل نقض العشرة لزم الانان بالصورة نامة هذا هو الكلام في شرط
القصر وإذا نذر عن ذلك فاعلم أن القصر في الركعات عند اجتماع شرطه من قبله وبعبارة برخصه حتى يرد النقص بالبري متى صلى في السفر رجوعاً عن نية ثلث النجسين
القصر والأمان مع أفضلية الأمان في مواطن أربع مكررة المعظم والمدنية للشرق والكوفة وحرم سبيل الشهداء لبي عبد الله الحسين صلوات الله وسلامه عليه والأظهر
عموم الحكم في الثلثة الأول لتمام البلد وإن كان لا قصر على المساجد الثلاث والانان بالقصر في خارج المسجد منها الحوط وأحوط من الأقفار في خصوص مسجد النبي
صلى الله عليه وآله داخل الأسطوانة التي عند راس القبة لتمام الأسطوانتين من وراء الميوزين من القبلة والانان بالقصر فيما خرج من ذلك من الأمان المسجد الحرام مسجد
الكوفة فلو جرد منها إلا أن هو القصر بالمشيئة في ذلك نقص منها أكثر علمنا يظهر من الأخبار ولذا الأحوط للحاج عدم النزول في مكانة المأزلة بين المسجد وبين الصفا
والرفعة كما أن الأحوط عدم اجتيار النجس تماماً إلى شمال مسجد الكوفة إلى مخرجهم وأثنى عشر ألف فلو جرد من الحسين وأحاطة أخس وعشرون ذراعاً بعد راجع البلد
من كل جانب من جوانب نفس القبة الشريف الأربع على الأقوى فيفتح المسافة داخل المحل مع أفضلية التمام ويتبين عليه القصر فيما خرج من ذلك لا يكفي للموضع
الأربع غيرها من المساجد المعظم حتى مسجد مير المؤمنين ثم بالصور ولا الحضرة للنفقة سنه حتى مدقته صلوات الله عليه ولا يلحق الصلوة القوم فلهذا المسافر ان يصوم
في حاله ولو لا أن على الأقوى ولا يلزم الترخيص في القصر والأمان في الصلوة للمأني بها في ذلك المواطن ولا يختص جواز الأمان بالسافر بها من فرغت فتمت من قضاها
وإن كان انان مشغولاً من قبلها بالقصر أحوط ولو بقيه إلى المغرب مقدار أربع وأخس ركعات فلما بالى المسافر الظهريين فالأقوى لزوم القصر على الظهريين
وتحريمه في العصرين بالقصر والأمان وإن كان الفصل حوط ولو دخل عليه الوقت ليس هو في أحد مواضع التحجير ثم حضر في أحد هاتين الأمان بالصلاة قبل
شوب التحجير فحرمه واستحب انوافل القبر المشروعة للمسافر في مواضع التحجير وجهان أولهما لا يهل من قرب لو فاسد باقية في أحد المواطن فلا يظهر جواز الأمان
لو قضاها في أحد المواطن وتبين القصر عليه لو قضاها في غيرهما ومن تبين عليه القصر لو أنتم علماً عاقلاً زمنه الأحادية في الوقت فإن لم يعد عليه القضا في خارج
ولو كان جاهلاً بوجود القصر عليه في الوقت لا القضا في خارج على الأقوى وهل يلحق الجمل بالفصل بجمل خصوصاً تمام وجهان أحوطهما أن لم يكن الأقوى هو
عدم القصر في الوقت وتبصر في خارج لو كان ناسياً للموضوع فالأقوى لزوم الأحادية أن ذكر في الوقت عند لزوم القضا أن ذكر في خارج وإن كان القضا
في خارج حوط وناسياً الحكم كإساق الموضوع على الأقرب ولو صلى من فرضه التمام قصر فإن كان عالماً ملازمه الأحادية في الوقت القضا ان خرج الوقت قبل
وإن كان جاهلاً لا حوط أن لم يكن أقوى لزوم الأحادية عليه في الوقت القضا ان خرج الوقت ولما بعد ولو قصر المسافر إفا لم يصح سواء اعتقد وجوب التمام
وقصر أو علم وجوب القصر عندئذ ولو لم يعلم بأن قصد مسافة قصر مع ذلك على الفرضين قبله الأحادية في الوقت القضا ان خرج الوقت قبل الانان من وصل

في السفر

في السفر

في السفر

واحد او خمسين واربعين وثلاثون وبنسبة لبون في الاربعين والاثني عشر ان التغيير انما هو فيما اذا لم يبق بعد العتبات السنين مصداقاً للاحول والا
ضيق في المأكل دفع ما ثبت فيه ولم يجز له العدول فيه لما لاخر المسلمين لسقوط مقدار من عن الحساب لا يجري مذكور في ما ذكره وشهرين وخمسة من بغير بل المرجع في القضا
الحا ويشترط في كون الواحد فوق المائة والعشرين جزء من النصاب وشرط في وجوب الفريضة خارجا عن النصاب جهان نظير الثمرة بينهما فيما لو تلفت بغير تقطع
الاول فقص من الفريضة بحسبها بخلافه على الثاني في البقرة نصابا من ثلثون من ارجون دائما فلا يشق فيما دون الثلثين فاذا تلفت فيها اشبع
ثم لا يشق في الزكاة ان تبلغ اربعين ففيها مستثنى لا شيء في الزكاة ان تبلغ ستين ففيها تبعان ثم لا شيء في الزكاة حتى تبلغ سبعين ففيها اشبع ومستثنى لا شيء في الزكاة
المان تبلغ ثمانين ففيها مستثنى ثم لا شيء في الزكاة ان تبلغ تسعين ففيها ثلث شايح ثم لا شيء في الزكاة حتى تبلغ مائة ففيها تبعان ومستثنى لا شيء في الزكاة حتى تبلغ
مائة وعشرين ففيها ربع شايح وثلث مستثنى وهكذا في الاقل لجزء النسيئة مكان التبع وفي حكم البقرة اربعين لا يتجاوز واحد ويخفى الحكم بالاشي فيها
دون الواحد في الفريضة نصاب الاول اربعون شاة وفيها شاة الثانية عشرة واحد وعشرون وفيها شاتان الثالثة مائة واثمان وفيها شاة بالغة
وما بلغت شاة الترابع ثلثا مائة واحد وقبل ثلثا مائة والا فلا ظهر فيها اربع شاة على الاقوى الحاشي اربع مائة وما بعد هاهن المائات وفي كل مائة شاة بالغة
ما بلغت والفرق بين القولين في التراجع في مقدار النصاب الرابع وفيه فريضة وفي كون الخامس نصابا مستقلا ظاهرة وقد قيل انها نظير في الوجوب كذا في الفهمان
حيث اذا تلفت من الاربع مائة بعد الحول واحد من غير تقطع سقط من الفريضة جزء من مائة جزء من شاة ولو كانت ناقصة عن الاربع مائة ولو لو واحد لم يسقط
الثالث فقص من الفريضة ما اذا تلفت مائة واحد باقية وشهر الفريضة تجب في كل نصاب من نسيئة لاجناس المذكورة ولا يجز في شيء ما بين كل نصابين
منها وهذا مصلح الفقهاء وقد سمع ما بين النصابين من الابل شغلوا من البقر فضا ومن الغنم فغوا ومنهم ذلك من كلام بعض اهل الفريضة فان نصاب في سبع
من الابل خمس منها والاربع شتى وفي النسيئة والثلثين من البقر المثلثون وما بعد هاهن الاربعة وقصر في الغنم اربعون وما بعد هاهن ان يبلغ المائة وواحدة
فيها وكذا في سائر النسيئة ما بينها والفرق بين الثلث في النسيئة خاصة والا فالفريضة لكل واحد وهذا هو صاحب عدم تعلق الفريضة بالنسيئة وجودا وكذا
فولدت من تسعة من الابل مثالا بعد الحول اربعة لم يسقط من الفريضة شيء وكذا في سائر النسيئة التي بين النسيئة هل الواحد الزكاة في جملته من نسيئة لا نسيئة
جزء النصاب وشرط فيه وجز في بعضها وشرط في البعض الاخر اشكال ولو اشترك اثنان في نصاب لم يبلغ مال كل منهما النصاب لم ينع من الاخذ بها بالاحول ولو
بلغ احد هاتين وان اجتمعت فيهما شراطين الخطأ والتعدت في المهر والشرب والمراج والفحل والحالب الحلب بل يجز في مال كل بلوغه النصاب لا يفرق بين مال
الملك الواحد وان قد رتا ما كنها وسوا كان بينهما مسافة الفصلا لا الشرط الثاني السوم وهو الرعي بنفسه في مرعاها طول الحول فانه شرط
في المفلوم منها فلا تجب في المعلوف وفي اشتراط في المرتفع منها اقول اظهرها واحوطها عدم الاشتراط وان كانت الام معلوفة فادخال على التحال حول من حين
تاجها وجب ان يكون فيها سوا النقص من سائمة ومعلوفة ولا يكتفى السوم في بعض السنة ولا يستلزم التلبس في جميع اجزائها بالرعي على وجه لا يفسد بالاسراع
والشرب التوم ونحوها ولا يندرج الاعلاف في اثناء السنة بغير بعدنا دراك الخطأ والساعة بل ونصف اليوم والمرجع في صدق السوم والاعلاف هو المرتفع
الاشكال المرجع هو الحالة السابقة ولا يستلزم في زوال السوم بالاعلاف مباشرة المالك بل لا بد ان لا يظفر ولا اطلاق ولا يكون التعليف اخيرا او اولا في صدق السوم وقد
مؤد عليه فلو علف نفسه بما يستلزم عرفا بطل حوله وكذا لو علفها الاجن من مال نفسه ومال المالك باذنه او بغيره فادخل في المالك الحشيش المباح في علفها
اباه ولو صانع الظالم على رعيها في المباح لم يخرج بذلك عن السوم وكذا على الاظهر ما لو اسانجرا ضا ذان عشب ارسلها في ارضه مدق بل وكذا لو اشترى
معه وارسلها فيه على الاقرب لو كانت لارض ذات فصل وما يقب من اصول السابل بعد الحشيشا رسلها فيها لم يعد عدم خروجها من ذلك عن السوم
وفيها الورع من نبات الكد والبساتان وجهان وكوفها من المعلوف فغير بعدنا الاحياط باخراج ركوتها لا يترك الشرط الثالث الحول وهو
معتبر في الانعام والغنم في ما تجز في مال التجارة والتجمل ما تستحب فيه وحدها من بعض عليها جامعا للشرائط احدى عشر شهرا ثم يهل الثانية عشر فند هاهن
تجب في كون الوجوب مستقرا او منقول لان وثانيتها اقرب ان كان الاول حوط ونظير الثمرة في انكشاف عدم وجوب الزكاة باختلال بعض الشرط قبل
كمال الظن عشر على الثاني وعدم سقوط شيء باختلال على الاول واجبة على الاول بحسب التبع فورا وعلى الثاني لا فورا بل يجز في الثاني عشر كمال الثاني عشر
الثالث عشر نصب من الحول الاول دون الثاني عشر على القولين جميعا على الاظهر ولو اخل احد شرط الزكاة قبل اكمال الشهر الثاني عشر بطل الحول كما اذا انفصل المالك
عن النصاب فائمة او غير المالك سواء كان الاختلال بفعله ولا بفعله كوف واحد من النصاب شرأ به لولا انها كان بفعله من ان يكون قد باع حوله
او طو حوله زكوى اخر من غير نوعه كالفهم بالقر ومن نوعه كقمة سائمة ستة اشهر مثلهما او خصوص الظان بخصوص الظان وخصوص الذكر بالذكر والاشي الا في
او بالفرق ولا بين ان تكون معلوفة او احدها من الملك بوجه اخر فالزكاة من الزكاة او لا ولو اخل الحول في بعض ما عنده دون بعض فان كان الباقى مما جمع الشرط
وجب فيه الزكاة ولو كانت عنده ستة وعشرون من الابل تلفت منها ستة في نصف السنة بقيت عشرون الى الحول بشرطها الزكاة عند كمال الحول ربع شيئا
وكذا لو علف بعض ما عنده او صار عواما وبقي ما يبلغ احد النصب على السوم ولا يفسد التحال بالفصل والهاكل مع الالهة ان اذا ولدت في راس حول الالهة
فاذا مضى عليها حول من حين تاجها علف معها والا علف مستقلة سوا يبلغ حد الالهة النصاب ام لا وسواء كانت مؤلفة من تلك ام لا ولو كان له نصابا

في سنة

في ترك الزكاة

ثم ملك فاشاء حوله نصابا اخر او ما فيه النصاب بشرائه او نالج اوارثا ونحوها فان كان الثلث مذكرا للنصاب الاول كالملك حرة وثمانين ثوبا بعد ملكه لا يبر
او خمس ابر بعد ملكه لا يحكم وعشرين بغير انفسها بل من وجع والافوى ثم يلزم في راس حوال النصاب السابق فيرضى وفي راس حوال الاخر ما يلزم في مجموع
الاخر بعد استثناء مضافا وتلافة في راس الحول السابق لباوئ الزمان الماضي ثم بعد ذلك يلزم في راس حوال السابق ما يناسبه من جزء ما يجز في المجموع
في راس حوال الاخر ما يناسبه من جزء الفرضية فقط المثال لو كان بين ابتداء حوال الاحكام والعشرين بغير اربعين زمان ملك الخمس سنة اشهر لم يمتد بحلول
حوال الاحكام والعشرين اربع شها وعند حلول حوال الخمس خمسة اجزاء بنت الحاض من سنة وعشرين جزء منها ثم يلزم في السنة الثانية عند حلول حوال الاحكام
والعشرين واحد وعشرون جزء من سنة وعشرين جزء من بنت الحاض وعند حلول حوال الخمس خمسة اجزاء من سنة وعشرين جزء من بنت الحاض هكذا
في السنين اللاحقة وكذا لو ملك ما ليس بنصاب لكنه مكمل لما كان ملكه سابقا لملكه او ملكه من الغنم بعد ملكه لئلا او ملكه بغيره بعد ملكه
كربع وعشرين بغيره وهكذا واما لو كان المجهد بعد النصاب الاول ولا يكون سوجبا للبائع المبيع النصاب لثلاثة كالملك ربعين ثوبا بعد ربعين ثوبا
هنا انما يفتى في المجهدة وان مضت عليها احوال ولو حال الحول على نصاب ثم تلف منه شيء كان عن طريق المالك ولو باخره الاداء مع امكانه ضمن وان لم
يكن طريقه ضمن وسقط من الفرضية بسبب التلف من النصاب ولو اراد المسلم عن طريقه قبل انفس الحول بطل الحول واستأنف الحول ورشده من حين تمام حصصه
من تركه ان يجمع كل ما لم يشترط الزكاة التي منها النصاب لو اراد بعد الحول لشرط الزكاة سواء كان اراد دفعه فطرق او لم يدفعه فطرق او لم يدفعه فطرق او لم يدفعه فطرق
ولو عاد الى الاسلام بعد ذلك كان المخرج مجزيا عنه بخلاف ما اذا خرجها بنفسه لا بشرط الاسلام فيها ثم لو كانت العين باقية وكانت ناقصة ولكن كان التلف عاما
بالحال جدد النية بعد الاسلام واخرجت لاسانها كانت بالقياس الجاهل لفايض بالحال فانه ذهب مذهبها ولو اراد من ملكه في اثناء الحول فالاظهار لقطع الحول بها
لا يراها جرحا عن النقص بل عن وجوب الزكاة الشرط الرابع ان لا يكون عواملا ولو في بعض الحول فانه لا زكاة في العوامل وان كانت سائمة طول الحول والمجموع
في صدق العمل على العرف فاصدقت عليها العاملة لا زكاة فيها وما لم يصدق عليها او شك في الصدق ففيها الزكاة ولا يكفى الفصد في صدق العمل فلو اشتهر بالبلد
ثم لم يعمل بها الى حال الحول وجبت الزكاة مع بلوغ النصاب التسليم وكذا لو عمل بها ثم غي على عدم العمل رسلها في مرجعها حولا كاملا فانه تجز الزكاة فيها على كل وكذا
لو اشتهر بالعمل وعمل مثم لم يعمل بها سنة وان لم يكن على عدم العمل ولا بشرط في وجوب الزكاة الا لو تولى ولا غيرها مما عكس الشرط المزبورة **الموضع الثاني**
فيما يشترط في الفرضية التي تقدم بيانها عند تعدد النصب وهو **الاول** ان من وجبت عليه بنت الحاض وليس عليه بنت الحاض او بنت الحاض وليس عليه بنت الحاض
تكن هذه بنت حاض ولا ابن ابون قبل تجزها في شراؤها او في شراؤها ولو قبل بيعت شراها بنت الحاض عليها كان مع كونه احوط وجبها **الثاني** ان من وجبت عليه بنت
الابل وليس عليه بنت حاض ولا ابن ابون قبل تجزها في شراؤها او في شراؤها ولو قبل بيعت شراها بنت الحاض عليها كان مع كونه احوط وجبها **الثاني** ان من وجبت عليه بنت
او عشرين درهمها ولا تجزها بزيادة مع عشرة دراهم على الاظهر والخبار في دفع الاعلى ستا من الفرضية والادنى في الجيز ثمانين او عشرين درهمها الى المالك وان كان
ولا التقير سواء كانت القيمة السوقية مساوية لذلك وناقصه عنها واذن على الاظهر فهو للدفع عند دفع الناقص مع الجواز الزكاة للمجموع وكذا في حوز دفع الناقص
ستة طائفة في الثاني بنوي استرجاع ما به تفاوت لسبق لو كان ماعنه من ابل فوق الفرضية او دويها بدجبتين فضا على كذا في النقص والحق في زيادة النقص
الشرا فانه يدفع الناقص عن الفرضية بسنتين مع اربع شها واربعين درهمها ولا دفع الزايد عنها بسنتين واذا ربح شها واربعين درهمها بل يبر في اخرج احدها
الاخر ملاحظة القيمة السوقية على الفوى ولا يكفى ما فوق الجهد من الاسنان عنهما مع الجيز والثاني اربع وعشرين درهمها بل لا يزج هو الرجوع الى القيمة السوقية على
بكمها فوق الجهد من الاسنان من احد الاسنان الواجبة من غير استرجاع شيء لاجها ان ظهرها العدم كالانجز بنت الحاض من خمس شها الثابتة في النصاب الحاشي
بل لا تجز عن الشاة الواحدة انما تجز عن كل منها ملاحظة القيمة السوقية ولا بد له في فرضية البقرة الغنم فلا يبطي الزايد ستا عن الفرضية فيها ولا الناقص لا يبطي
القيمة السوقية الثالثة استئناس الفرائض بنت الحاض هي التي تملك لها ستا دخلت في الثانية اضيفت الى الحاض جمع النوق الحوامل باعتبار حقوقها في
بالقوة وان لم تكن لتعمل وبنت اللبن هي التي تملك لها ستان ودخلت في الثالثة اي انها ذات لبن وتحت هذه التي تملك لها ثلث سنين ودخلت في الرابعة فاستحقت
الضراب والركوب والحمل والجهد هي التي تملك لها اربع سنين ودخلت في الخامسة وهي اولا الاسنان المأخوذة في الزكاة والبيع هو الذي تملك له سنة ودخل
في الثانية والستة التي تملك لها ستان ودخلت في الثالثة والستة في اللغة ثبته في المشهور وارجح اخراج زكاة الانعام من غير جنس الفرضية بالقيمة السوقية فيمكن
دفع العين عند افضل ولكن عدم الجواز مع كونه احوط افوى لا عند عدم بئس المعنى على المشهور فالبقرة رقت الاخراج ويجوز ان يكون نفسه وعقاره اذ
ثم يثبت مال الاجارة بل يجوز اخراج نفس المنفعة كسكن الدار وركوب الدابة ونحوها ولا فرق بين دفع القيمة الى نفس الفقير او الى العام كالامام او وكيله الخ
لو العلم ويجوز اخراج القيمة في التمدن والنفقات بل اشتهر والثالث التي تؤخذ في الزكاة فالحال الجهد من الضان والشي من الغنم فلا يكفى نقصها ستا وان سعى
شاة على الاظهر ويكفى ما فوقها ستا والاقرب ان يجمع من الضان ما تمت له سنة ودخل في الثانية والشي من الغنم ثلث لستان ودخل في الثالثة ولا فرق في تكسر
بين الشاة التي هي فرضية الغنم وبين التي هي فرضية الابل وبين شاة الجيران ولا تؤخذ في ذلك شيء من الانعام المفهومة ولا الهمة ولا ذات الحزاز لان يكون النصاب جمعا من
لصدها فؤخذ زكاة من ذلك لانه لا يفتى في الساعي الاخير من دونه رضا المالك انما الخيل في تسيير فزال المالك على الاظهر ولا حاجة الى القرعة ثم يبر ان يكون ما

في ترك الزكاة

في ترك الزكاة

كتاب الزكاة

بذنه وسطا واول ولا يجزى الا ذكرا لا يكتف بالاعل الموضع الثالث في الواجوب هي مسائل الاولى الزكاة تنقل بالعين ولا تنقل بالقيمة
على الاقوى فخرجت زكاة المالك اخرجها من غير العين من الامثال في الاموال والقيمة في الفلكن والتقدير ليس بيع القصاب عند فراغ زكوة ولو اخرج الاخراج استحق
الفقر بها سهمه ولو تلفت الزكاة قبل الاصل الى اهلها من فقير او ساعي او امام فان كان التلف بتفريط منه ولو با خسر التسليم مع امكان دفعها والا لم يدفعها وهو المصغر في
المال الذي في الزكاة وان اذن المالك الا اذا كان المصترف فقيرا او اسان من الامام والمحاكم في التصرف فيه يدفع بدل ما تصرف فيه الى الفقير ولو باع المالك ما له في
فيه الزكاة وقفه مقدرا الزكاة على ايجازه ولي الفقير فان لم يجز بطل البيع وثبت للشئ خبار بعض الفقهاء ان كان جاهلا بحال ولو امر ببيعها بغير علمه لم يملكها
قبل التحول فان كان الطلاق قبل حلول الحول فله نصفه ولا زكاة عليها وان كان بعد حلول الحول ونحوها الزكاة عليها زكوة ثم ان كان الطلاق حيا بعد اخرجها للزكاة ودفعها
كل من التزوج نصف عين الباقى نصف بدل المدفوع زكاة على الاظهر ان كان طهر ان كان طهر حيا الزكاة من العين وان كان الطلاق قبل اخرجها للزكاة او بعد مع اخرجها للزكاة والقيمة
وكانت العين باقية كان للتزوج نصف عين الجميع لا يجزى لها الاخراج الزكاة بعد الطلاق الا باذن الزوج على الاحوط ولو هلك نصفها لم يترتب عليها بعد الحول كان للساعي ان
ياخذ حقه من العين ومخرج الزوج برجلها ولو قبل ان لاخذ مطلقا رخصه من الباقى عينا ومقدار حقه من التلف من البديل كاختصاصه ولو ملك انسان نصابا فاعلمه
احوال فان اخرج زكوة من غير ملكه لعين لزمه الزكاة في كل سنة وان اخرج زكوة من العين في السنة الاولى لم يكن عليه بعد ذلك شئ لنفسه من القصاب نعم لو قبله بعد دفع
الزكاة من العين ملك ما ساء والمدفوع او يهدى عليه بحيث صدق عليه ملك القصاب ولا يشترط خلقه الزكاة ولو كان عنده اكثر من نصاب كانت الزكاة في القصاب
ويجوز من الزكاة في كل سنة حتى يتقصر المال عن القصاب فلو كانت عنده خسون شاة لزمه الزكاة عشرة شاة ولم يجز في السنة الثانية عشرون شاة اذا بقي له ملكا
بكله القصاب لو كان عنده ست وعشرون من الابل فله ثلثها بنت مخاض لزمته في السنة الاولى بنت المخاض في السنة الثانية خمس شاة وفي الثالثة وما بعد هاربع شاة
ان ينقص ما عنده من عشرين من الابل فله ثلثها شاة الى ان ينقص ما عنده من عشرين عشرين فله ثلثها شاة ان ينقص ما عنده من عشرين اربعة فله ثلثها شاة واحدا
ان ينقص ما عنده من عشرين من الابل فله ثلثها شاة الى ان ينقص ما عنده من عشرين عشرين فله ثلثها شاة الى ان ينقص ما عنده من عشرين اربعة فله ثلثها شاة واحدا
والابل للزكاة في الاخراج من وسطا في القصبين شاة وان نقصت فيمنه عن وسطا في القصبين الاخر الثالث لو ادعى رجل مال لغيره وجوب الزكاة في
واطلاقه وعلمه بعدم بلوغ ما يملكه القصاب وبعد حلول الحول وبالنسبة فدا ما عنده في الاموال ويجزى القصاب عن ملكه في اثناء السنة وتلف ما ينقص المال بثلثه عن
القصاب والعلل على الابل البقرة في اثناء زمانا او نحو ذلك وادعى اخرج ما وجب عليه وتسليمه الى اهلها وصرفه في موده او نحو ذلك من اسباب ورائه فتمت وطهارة
ماله من الزكاة لزم قوله منه وصدق فيه وجان بقرته ثار الزكاة على ماله بالاكل منه باذن من غير اذن الفقير نحو ذلك ولا يجزى في قول قوله ذلك منه ولا يجزى ولو
شهد شاهدان على خلاف ما ادعاه قيل تقبل شهادتهما وبطل ما يطالب بمقتضاها سلفا وقبل تقبل شهادتهما الى اثبات كحلول الحول كون المال موجودا وبقاء ما
ادعى اخرجها عنه وتلفه قبل الوقت الذي يتيقن اخرجها منه او نحو ذلك ولو قيل بعدم قبول شهادتهما لم يكن اجود قبول دعواه وقبول دعواه وترتب لا يترتب عليها
حتى مع العلم بكونه في دعواه نامل **السر اعلم** اذا كان لسانا اموال مختصة بالجنس منقذة الامكنة بطمعة فهو كالشرط وجوب الزكاة كان له اخراج الزكاة من امواله شاة
شاة في سنة واحدة واختلفت فتم بغير كون المخرج وسطا بالنسبة الى الجميع او فوق الوسط ولو كان دون وسط الجميع لم يجز وان كان اعلى من امواله في ذلك المكان **السر**
اذا وجبت عليه سن كبت الخاص والمختصة ونحوها وكان ما عنده من ذلك مريضه وباقى القصاب كل ما وبضا صحه لم يجز للساعي اخذ المريضه سواء كان المصنف
خاصه مريضه كست وعشرين من الابل فيها بنت مخاض واحد مريضه او كان غيرها مريضه وما دام في القصاب صحه لم يجز للمريضه نعم لو كان جميع القصاب ماله لم
يكتف بشرائه صحه بل يجزى بالوجود ولو اختلفت ضاهاد على المتبطل على الاحوط ان كان يدفع صحه **السار** مستملا لا تؤخذ للفقير اليه وهي حديثه الاولاد من النساء
والمرور في تقدير عشرين بواي الاولى والاحوط عدم اخذها ما دام صدق حدثه الاولاد باقيا عليها ولا يلزمه ذلك بدفع الاكولة وهي الشاة التي تقبل للاكل
نعم لو دفعها للمالك خلت واجزئت والمدار في الاعداد على المرفق في الشمول لما بعدة التجزئة للذبح والبيع وتردد الاحوط في ذلك الا لزم على دفعها ستم ابد يكون الخيرة
الى المالك وكذا لا يجزى الا لك على دفع الفعل الحد للضراب وان كان زائدا على قدر الحاجة بل الاحوط عدم اخذها من دفع المالك بفضا ويحقق المنع في الثالثة بالثابة
تلا يجزى في الابل والبقر هل تؤخذ الشاة في السنة قبل الا واما في اشبه لو كان جميع القصاب يديه او كولة في القصاب اجزى للموافق في الضيف للقصاب ولو تلفت
منها جرى ما مر في التلفيق من المريضه غير ما مر في كلة السنة من القصاب جوه او بها عدا اليه ولا كولة دون فعل الضراب وان كان عدا الاخر اربعة احوط هو لئلا يخلو
والطريق قبله في قول لا وهو الاحوط وان كان الجواز اشبه **السار اعلم** يجوز دفع ما وجب من القنم من غير غنم بل من الزكاة من غير فرق بين الواجب منه فريضة الابل
او جبر الفريضة وما وجب فريضة الغنم ولا في الثاني بين ما كان بقيمة غنم البلاء او طمعة او دون على الاقوى يجزى كل من الذكر والاقوى سواء كان القصاب ذكرا
او اناثا او ملققا وسواء كان الذكر عند كون القصاب جميعا التي بقيمة الاقوى وان يدا واولها منها قيمتها **القول في زكاة الذهب والفضة** لا يجزى زكاة
في الذبح حتى يبلغ عشرين دينارا فاذا بلغها فضة عشرين دراهم نصف دينار ثم كس في الزائده شئ حتى يبلغ اربعة دنانير فبها قيراطان عشر الدينار وهكذا اكل واد
اربعة فبها قيراطان بالقيمة بلغت لاشئ فيما دون العشرين دينارا والاشياء بين العشرين والاربعة دنانير بها من كل اربعة ما بعد هلمن الاربعة الناليتها وان كان
التفصيل اجدا والمدار في الوجوب على بلوغ مد القصاب ذنا فلا عرق بالقيمة زيادة ونقصا للجودة والرواثة والاختلاف لازم منه والامكنة والدينار مائة مثقال

الزكاة في الزكاة

فذلك القدر

في زكاة النقدين من الفضة

من الذهب المسكوك وهو ثلثة ارباع الصيرة ولم يتغير وزنهما هو عليه جاهل ولا اسام فالنصاب الاول خمسة عشر مثقالا لصيرها وفيها تسع حبات من ذهب وكذا
 في الفضة حتى تبلغ مائتي درهم فيها خمسة دراهم ثم كل اربعة ارباعين درهم كان فيها درهم ولا يمتدحون المائتين ولا يمتدحون ارباعين ولا يمتدحون اربعة
 والدرهم سبعة اوقية والاقية ثمانون مثقالا والقرطاس طسوجان والطسوج حبات واحبة سدن ثمن درهم وهو جزء من ثمانية ارباعين جزء من درهم فالدرهم ثمانون
 حبة من اوسط حبات الشعير وما خالف من الدرهم باخلاف لا زمنة والمدارها وساهم واداسمالة في الفضة هو ما ذكره وزنه في المثال لشرع سبعة اعداد
 فكل مثقال درهم وثلثة ارباع درهم وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية في الفضة وفيها خمسة مثقالان وخمس عشرة حبة صيرة في الفضة في كل مثقال
 خمسة مثاقيل وفيها ثمانية ارباع درهم وجوب الزكاة في الفضة من جميع الاعيان الزكوة بامر الله تعالى في كل ما كان من اموالهم من ذهب وفضة
 سواء كان من الذهب والفضة او من الفضة والفضة سواء كان النقش بكتابة حرف وكلمة او نقش صورة ذي روح وغيره ولا يمتدحون النقش عاليا من السطح او على نحو الحيا ولا
 بين كون السكة سكة اسلام او كفرا ولا بين زيادة قيمتها بالسكة بحيث يكون انما على قيمتها من بجانها او من تمامها لانهم يعتبرون السكة بمعاملة لا بكونها سكة فلو كان
 عليه للزينة من غير ان يعامل عليها او سكة للمعاملة ولم يعامل عليها مثلا او لا فيها النحت سكة بالقرعة ولا يتغير بان التعامل به بل في جميع الاصناف بل في كل التعامل بها
 في صغر او بطن ولا يعتبر بقاء المعاملة بها فلو هي للمعاملة بها في زمان لم تخط بذلك زكوة بامر الله تعالى في كل ما كان من اموالهم من ذهب وفضة
 فان تمت المعاملة بها فكذلك السطون والاقطال ولو كان النقش لغير المعاملة ثم جرت المعاملة بها ثبتت الزكاة على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو جرت المعاملة بالتبكي
 نقش فلا زكاة فيها ولو اتخذ لضرب سكة المعاملة زينة وحطام من دون محو سكة فوجب الزكاة فيه وجها واحوطها بل اقربها الوجوب ثانيا حوالا حول
 يعتبره على عين النصاب باجمعه فلو نقصت في ثمانية ارباع او تبدلت في اربعة ارباع لم يوجب الزكاة ولو كان السد بل بفصل الفل من الزكاة ولا تجب الزكاة في الحيا باسمه
 من غير فرق بين المحلل منه كالسوار ونحوه للمزينة وحلية السيف للرجل وبين المحرم كالحلحاح للرجل والمنطقة للمرأة واما الذهب والفضة والاثاث فهو المعول منها
 ولا بين كونه في الأصل غير مسكوكا ومصفوا من مسكوك ولا في الاخيرين كون ذلك لاجل الفل من الزكاة ام لا على الاقوى ولا بين المحلل للعد للقبس وبين المعبد
 للاجارة وهو هاهنا وجوب الاكسابة قبل باستحباب الزكاة في المحلل المحرم ولم يثبت نعم هي من باب احكام اللطو سيرة راجحة ووردت زكاة المحلل ما وردت زكاة الاخير
 في التملك في القار والبر للقبس مسكوك من الذهب والفضة او البعيل في ذلك للفرار من الزكاة وكذا لو حمل للفرار منها على الاقوى فانظر في ثبوت الزكاة في المسبوق
 للفرار منها اذ الاستحباب ثبوت ما نطق به في الحج ثم لو سلك الدرهم والدينار او صنعا حليا بعد حوالا حول لم تخط الزكاة **مسألة الاولى** في ما عدا هذا
 الرخصة من نسا وعالجهم من فلو كان بعض النصاب جديا وبعضه رديا او كان اجمعه رغبة من بعض لزوم ضم بعضها الى بعض بعد
 الجمع فصار تركيبة ولم يتغير بل هو كل نصف من النصاب ثم ان يطوع المالك باخراج الجدة في الاول والاخير في المثلثة والاوغب في الثالث فقد راجح اوان دفع
 كل من المثلثين بنسبة جاز واهل في الاول ان يدفع من الاول ان لا ياتبعين التقييد قولان ثانيا هما كونها حوط ثم لا يلزم التقييد في الثاني والثالث ولو اخرج من
 الاعلى بقدر رتبة الادف لم يجر على الاظهر ولو دفع من الادف بقدر رتبة الادف على الاقوى **الثانية** في زكاة في الغنوش من مسكوكا النقد في غشا غير ذلك
 الا ان يلحق خالصه نصابا فلا يكتفي بل هو المجمع نصابا وان كان الغش اقل من النصف ثم لو كان الغش مستهلكا ثبتت الزكاة فيه ببلوغ مجموعه نصابا ولو دفع زكاة الخالص
 للغش وشيئا آخر اذا دفع مقدار ما يعلم باشماله على مقدار الفرض ولو شك في جود الغش المندب فيها علم كونه بقدر النصاب لزمته الزكاة واجزاء الدفع منه ولو علم جود
 الغش المندب فيه وشك في بلوغ الخالص منه نصابا لاحوط ان لم يكن اقوى لزوم الاستسلام عليه بنصفه جميعا وبعضه وقياس ما يباو يد ولو تعدد الاستسلام
 سقط ولو علم بلوغ خالصه نصابا بالهبة وشك في زيادته عن النصاب فان عرف مقدار الفضة فيها اعده فلا حوط بل اظهر تخيره بين دفع زكاة ثمنه فضا الصواب دفع
 مقدار يعلم باشماله على مقدار الفرض من الفضة **الثالث** اذا ترك عنده اهل نفقة من احد النكاحين لم ياتح له عليها الحول وهو بقدر النصاب فان كان شاهدا
 فعليه زكوة وان كان غائبا غلبت فيها شيء فان كان ممتلكا حال غيبته من المصروف فيه بالوكيل على الاقوى ومورد الحكم اذا كان المال في يد عيال للنفقة سواء اقضوا او لم
 من غيره واما لو كان في يد وكيله بنفق عليهم منه فان لم يصر النفقة فيها ان كان عنده مال اخر ولو غشها بالنفقة وجب الزكاة فيه انا حال على قد نصاب من الحول
 عينه للنفقة وحصرها فيه فلا وجه عدم وجوب الزكاة فيه **الرابع** لا تجب الزكاة في شيء من الجنبين اذا اجتمعوا في الاقوى بل هو وجوب النصاب لا الجنبين
 عن النصاب من احد الجنبين بالآخر في ملكه عشرة دنانير ومائة درهم او اربعة ارباع وعشرين بقرا فلا شيء عليه **الفصل في زكاة الغلات فيها**
مقاما **الاول** لا تجب الزكاة فيها يخرج من الارض الا في الاجناس الاربع المخططة والشعير والقمح والذبيب ثم لا تجب فيها عدا الحصر بما ثبت من الارض ما
 بكال وهو وزن كالقوة والذبيب والارز واليتميم والماش والهدس والخرطان وما شاكل ذلك وكذا السلت والعسل فانها غير مخططة والشعير على الاقوى **الثاني**
 بشرط في وجوب الزكاة في الغلات مضافا الى الشروط العامة المذكورة في اوائل الباب للنصاب هو خمس سنون والوسق ستون صاعا والصاع بالمثل لثلاثة اطنان
 وستة مثاقيل وثلثة ارباع اطنان وثلثة ارباع اطنان وثلثة ارباع اطنان وثلثة ارباع اطنان وثلثة ارباع اطنان وثلثة ارباع اطنان وثلثة ارباع اطنان وثلثة ارباع اطنان
 شرعا ثمانية سنون مثقالا لصيرها واربعا والمائة ثمان واثمان وسعون درهما ونصفه ثمانون مثقالا لصيرها ونصفه اربعة ارباع ونصفه ثمانون مثقالا
 الصيرة مائة الفان يخرج ثمانين ومائتين وخمس وسبعين مثقالا لصيرها فيكون بعبارة المشهور للمفكرين في الزكاة وهو شهر ربيع الاول من سنة الف ثمان مائة وسبع

فان نصاب الاول باثني عشر مثقالا والاقية ثمانون مثقالا والقرطاس طسوجان والطسوج حبات واحبة سدن ثمن درهم وهو جزء من ثمانية ارباعين جزء من درهم فالدرهم ثمانون حبة من اوسط حبات الشعير وما خالف من الدرهم باخلاف لا زمنة والمدارها وساهم واداسمالة في الفضة هو ما ذكره وزنه في المثال لشرع سبعة اعداد فكل مثقال درهم وثلثة ارباع درهم وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية في الفضة وفيها خمسة مثقالان وخمس عشرة حبة صيرة في الفضة في كل مثقال خمسة مثاقيل وفيها ثمانية ارباع درهم وجوب الزكاة في الفضة من جميع الاعيان الزكوة بامر الله تعالى في كل ما كان من اموالهم من ذهب وفضة سواء كان من الذهب والفضة او من الفضة والفضة سواء كان النقش بكتابة حرف وكلمة او نقش صورة ذي روح وغيره ولا يمتدحون النقش عاليا من السطح او على نحو الحيا ولا بين كون السكة سكة اسلام او كفرا ولا بين زيادة قيمتها بالسكة بحيث يكون انما على قيمتها من بجانها او من تمامها لانهم يعتبرون السكة بمعاملة لا بكونها سكة فلو كان عليه للزينة من غير ان يعامل عليها او سكة للمعاملة ولم يعامل عليها مثلا او لا فيها النحت سكة بالقرعة ولا يتغير بان التعامل به بل في جميع الاصناف بل في كل التعامل بها في صغر او بطن ولا يعتبر بقاء المعاملة بها فلو هي للمعاملة بها في زمان لم تخط بذلك زكوة بامر الله تعالى في كل ما كان من اموالهم من ذهب وفضة فان تمت المعاملة بها فكذلك السطون والاقطال ولو كان النقش لغير المعاملة ثم جرت المعاملة بها ثبتت الزكاة على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو جرت المعاملة بالتبكي نقش فلا زكاة فيها ولو اتخذ لضرب سكة المعاملة زينة وحطام من دون محو سكة فوجب الزكاة فيه وجها واحوطها بل اقربها الوجوب ثانيا حوالا حول يعتبره على عين النصاب باجمعه فلو نقصت في ثمانية ارباع او تبدلت في اربعة ارباع لم يوجب الزكاة ولو كان السد بل بفصل الفل من الزكاة ولا تجب الزكاة في الحيا باسمه من غير فرق بين المحلل منه كالسوار ونحوه للمزينة وحلية السيف للرجل وبين المحرم كالحلحاح للرجل والمنطقة للمرأة واما الذهب والفضة والاثاث فهو المعول منها ولا بين كونه في الأصل غير مسكوكا ومصفوا من مسكوك ولا في الاخيرين كون ذلك لاجل الفل من الزكاة ام لا على الاقوى ولا بين المحلل للعد للقبس وبين المعبد للاجارة وهو هاهنا وجوب الاكسابة قبل باستحباب الزكاة في المحلل المحرم ولم يثبت نعم هي من باب احكام اللطو سيرة راجحة ووردت زكاة المحلل ما وردت زكاة الاخير في التملك في القار والبر للقبس مسكوك من الذهب والفضة او البعيل في ذلك للفرار من الزكاة وكذا لو حمل للفرار منها على الاقوى فانظر في ثبوت الزكاة في المسبوق للفرار منها اذ الاستحباب ثبوت ما نطق به في الحج ثم لو سلك الدرهم والدينار او صنعا حليا بعد حوالا حول لم تخط الزكاة

في زكاة النقدين من الفضة

والارز واليتميم

الذبيب

في زكاة مال التجار

في زكاة مال التجار

١١٣

المقام الأول بيان أن كل مال ملكه بقصد معاوضة بقصد الاكتساب فلا زكاة فيما انتقل إليه بغير عقد كالميراث وحازة المباحات ونحو ذلك ولا تمامه
بعض ليس بقصد معاوضة كالهبة غير العوض والصدقة والوقف في غير ذلك ولا فيما ملكه بقصد معاوضة لكن لا بقصد الاكتساب بالقيمة ولو اشترى للتجارة ثم نوى القيمة
سقطت الزكاة قبل حصول المبيع ونحوه ولو اشترى للقيمة ثم نوى به الاكتساب فثبتت الزكاة فيه بذلك عند حصوله ونحوه لأن الحول وجبه قوته والمأخوذ بالمعاطاة
بعد تلف عوضه بل لما يحكم المشتري كما أخذ بقصد الفضول بعد الحق الاجارة ومبدأ التنزه الأول زمان تلفه لعوضه في الثاني من حال العقد بناء على الحكم
من الكشف ومن حال حقوق الاجارة بناء على النقل كما أن مبدأها في المبيع من حين العقد لا من حين انقضاء التجار على الاقوى وفي المقبوض بالفتح جبار من حين الفسخ وكذا
المقبوض بالانقضاء ولو اشترى عرضا للتجارة بغير قنية فزعه على عرض القيمة بالعهد انقطع التجارة ولو باع عرض تجارة بغير قنية ثم رد عليه عرض كان عبدا المحل
حين الرد عليه ولو اشترى عرضا للتجارة بغير قنية فزعه على عرض القيمة بالعهد انقطع التجارة ولو باع عرض تجارة بغير قنية ثم رد عليه عرض كان عبدا المحل
الاحوال المكتسبة في استحباب الزكاة في العقدان وعوض المخلع وما لا يخلع عن دم العبد ما مل والعدم اشبه بان كان الاخراج من كل ربح اولى ومن جملة مال التجار ما
القيمة ونحوها من منفعة ولو كانا في ثبوت الزكاة في مال التجارة مضافا الى الشرط العامة المتقدمة في اول الكتاب **مورد الأول**
بلوغ قيمة راس المال في تمام الحول نصاب القدين فاذا بلغه ثبت فيه ولا شيء فيما زاد عنه الى ان يبلغ النصاب الثاني ولو نقص في أثناء الحول عن تمام النصاب
ولو هو ما سقط الاستحباب ولو مضى عليه مدة يطلب فيه راس المال البائع فصار ثم زاد زيادة تبلغ النصاب الثاني بنفسه او كان في الاول نقصا كماله كان حولا لا
من حين الانبعاث وحول الزيادة من حين ظهورها ولا يفي حولا لربح على حولا لاصل في وجه **الثاني** ان يطلب راس المال ويزيادة فلو طلب راس المال القدي
ولو يسهل ولو هو ما من الحول اوله او وسطا واخره سقطت الزكاة عنه نعم لو مضى حوال يطلب بها بالقيمة استحب له ان يتركها لئلا يسهل واحدة ولو اشترى مائة صفقة ففهم
الاكتساب فان باعها صفقة ففهم تجارة واحدة وان فرق راس المال على الباقي ما يخص كل منهما فان طلب راس المال ويزيادة في الجميع ثبت الزكاة وان طلب بعضها
بنقصه من راس المال تعلقت زكاة بما طلب به راس المال ويزيادة دون ما طلب به بالنقص ولا يجزئ ان يطلب راس المال في الثالث من بعض المال من حين المكتسب
بجاء ما للشرطين المزبورين حولا فلو نقص راس المال من الحول عن النصاب وطلب به بما قبله من راس المال ونوى به القيمة بما انقطع الحول لم يكن بيده نصاب من
القيمة بعض حولا فاشترى به من التجار فالاولى لحساب حوال المراض من مبدء حوال لاصل ولو كان راس المال من النصاب سنانف عند بلوغه فاضاعدا
ولو يارفع قيمة المنافع **واما المقام الثالث ففهم مسائل الأولى** المشهور يتعلق زكاة التجارة بقيمة المنافع لا بقيمة ولو قبل بالثاني فبينه يمكن
بسهولة مع انه لو حوط وظهور التمر في حوزة الصنف في العين قبل زكاة الزكاة من دون ضمان على المشهور وعدم الجواز اذ لا يقع الضمان على القول بالآخر وفي الخاص مع
قصور التركة وفيه ان نقص القيمة بعد الحول لا قيمة عند الحول والزيادة للمالك على الشهور وعلى القول بالآخر الزيادة تنبع العين وفيها لو نقصت القيمة بعد الحول
وامكان الاداء فان النقص مضمون عليه على المشهور سواء كان النقص لعبا والمسوق بخلافه على القول بالآخر فانما ينقص النقص والسوق والمدار في بلوغ النصف النصاب
ووجود النقص في الحول على الدوام والثاني سواء كان ثمن المنافع عرضا او فذلا على الاظهر ولو طغى النصاب باحدهما دون الآخر كفي في استحباب الزكاة فيه **الثانية** ولو
ملك نصابا من الاموال والنفقات والتجارة سقطت زكاة التجارة بركة المالك المتأخر وجوبا ولا تجتمع عليه زكواتان واجبة ومنه وبنوعه ووض النصاب المذكور
بثله قبل مضي الحول سقطت الزكواتان واسنانف الحول فيهما فان مضى وشرا بطل كل منهما مجمعة فثبتت للمالك وان اختلف احد شرطها دون شرط زكاة التجارة سقطت
للمالك وثبتت التجارة **الثالثة** اذا ظهر في مال المضاربة الربح كانت زكاة الاصل مع اجتماع الشرائط على مال و زكاة الربح بينهما بالتبعية فمقتضى المالك لا
وتجبه المجمع ويتوقف ثبوته في سهم العامل على بلوغ النصاب في اخراجها قبل ان ينقص المال وجهان او جهات **الرابعة** الذين الحال المطالب به فعلا فله من
غيره ولا يمنع من ثبوت زكاة مال التجار كما لا يمنع من ثبوت زكاة سائر الاموال الزكاة بركة في المعاني بين ان يكون للمالك مال سوى النصاب ولو يكن وسواء استوعب
الدين النصاب ولو يسهل وسواء كانت امواله ظاهرة كالنعم والفلاحة وباطنة كالنفقات في سائر النعم **والاولى** في استحباب الزكاة في حاصل
البساتين والحمامات والحفلات والحافرات والدور ونحوها ما ينفع باجارتها من الفار والحال فيها قد اشرطوا وحكاما زكاة التجارة ولو كان الحاصل حيا لا يعين
الزكاة بوجوبها في شرط الزكاة من النصاب والحول ونحوها وجب ولا تستحب الزكاة في المساكن والاثاث والياب والالان المعدة للقيمة وكذا الاقسام **الثانية**
تستحب الزكاة في الخيل الا ان كانت لسانمة وقد رها في الصافي منها من كل فرس في كل عام دينار وفيه العيازين دينار واحد ولا شيء في البغال والحمل ولا غيرها من الجوارح
عد الاغنام الثلث نعم ورد في الرقيق في كل عام صاع من تمر او كونه بغيره ثابت **الفصل الثالث ففهم نص في اليمين** وعاب فيه من الاوصاف وفيه
مفادان **الأول** ان السحبة الزكاة ثمانية **الأول** الفصاع وهم الذين لا يملكون بعد استثناء مستثنات الدين من الذل والخدم والياب مقدار مؤلفين
لهم ليعالهم بحسب شأنهم سواء بلغ ما يملكه مما ينفع من مؤن احد النصاب الزكاة في الاموال **الثاني** المساكين وهم اسوأ حال من الفقراء وفي
التي من يهدى على اكتساب ما يهون نفسه على وجه يخلق به له وكذا ذوالالحسنه واللا يقدر بحاله العالم يؤخذ لو كان كسبه من النعم في الدين جاز لا اخذ
والاشتغال بالنقص ومقدار ما لو كان له ما يهون به نفسه على بعض التجار زكاة الزكاة بعد ما يملك به مؤن وقيل بطريق من غيرهم في كل مؤن ولا اول
لحوط لو كان ثمة دار يكتسبها الوخاد من غيره ولا غنى لعنه الوخاد من حل الزكاة ولو لم يكن من غيرها واشراء الاقرب ولو كانت له ضيعة لا ينفصلها بقصد جاز لان

لحوط

بالخذ من الزكاة ما اكمل بمؤنة سنة ولم يكن يبيعها وصرفها من قبل اخذ الزكاة وكذا الحال في العبد الكسوف والفرس ويجوز ان يخذ الفقير من الزكاة ما يتبرع به ويصدق به ويثبت الاستحقاق بسبب الفقر والمسكن او بهما من العناوين لا يتبرع بكل من العلم العادي والاطيان النفل والبيت المأدب والمعرف بثبوته بدعواه من غير بينة ولا يبيع قوتها كان او ضعيفا ما لم يكن يبيعها بغيره لئلا يخل قوتها بالاحتياط بعدم الدفع اليه لا بعد قيام البيئة وحصول الاطيان لازم واشكل من ذلك ما لو كان له مال واقى الاستحقاق للنفقات قبول قوله مع مطاوعيته مما لا يجزئ شرعا عليه ولا يجب اعلام الفقير مع العلم باستحقاقه اقيام البيئة به ان المدفوع اليه زكوة فلو كان من يبيع قوتها ويدخله حياء منها وهو مستحق جاز صرفها اليه على وجه الصلة وظاهر الزكاة والاحتياط ظاهر الرواية استحباب ذلك ولا يصح مع اختلافه عند الدافع والغايض ولو دفع الزكاة الى شخص على انه مستحق لها باحد العناوين ثم بان انه غير مستحق ارتفعت منه مع التمكن من ارتجاعها وكون العين باقية والنفقة مع كون الغايض عالما قبل الاطلاق بكونها زكاة وان لم يمكن ارتجاعها فان كانت العين باقية والنفقة مع علم الغايض بكونها زكاة كان ضمها على الغايض الا اذا كان الدافع مقصرا في دفعها اليه لتقصيره في الاجتهاد ففهم كل منهما ولو كانت النفقة مع جهل الغايض جهل الغايض بهما لا خلاف بكونها زكاة فالضمان على الغايض في وجه قوتى الامع فقصر الدافع فيها اجمعا ولا فرق فيما ذكره من كون الدافع هو المال والناهي او الفقير ولا يبرهن ان يكون عدم الاستحقاق والاحتياط ويحكم وكذا لو كانت هاشميا او نحو ذلك **الثالث العاقلون** عليها وهم قال الصدقات الساعون فتخصها اجماعا ولا تبرع على الجباية وكما برح حساب وحفظ ونحو ذلك مما لم يدخل في الفصل في النقص لان يصل الى المستحقين ولا يعتبر في استحقاق هذه الفرق الفقير بل العمل بشرط التكليف والاطمان والعذر والاحتياط لا يكون لهم من الفقر وان لا يكون هاشميا وبعبارة الاخبر في جميع الفرق وهل يعتبر في العامل الحر ثم لا وجهان اقويهما هو اعتبار ان يكون حرا او مكانا او يتجمل الامام ع بين يده ولعالم جلاله ومقدرة واجوه عن ماله فقد ويرى ان لا يجعل لهم شيئا فيعطونهم ما يراه ويحب على الامام ع بغير استشارة في كل عام ان توقف حصول الزكاة على ذلك والا فلو قوتها بنفسه او غيره في مكانها لم يجز وكذا لو علم ان قبل ان يوردها اليه او الى اهله او لم يخلو لم يخلو لغيره من جهة الجباية في سقوط بعض لثامه في زمان القسوة وسقوط سهمهم لذلك وثبوت ذلك بالنقص حتى النية وجهان اقويهما **الثاني الموقوف** فلو لم يمسهم على ما طرح بجمع جماعة الكفار الذين يسمون لا لجهاد لكن في كل ان خرجوا منهم من اظهر الدين بالبرهان وان المسلمين في الجهاد وكان معهم عتلا شاكضا عن الاعتقاد فليسا وسباعا في صحبة زارعة من اثمهم قوم وحد والله عز وجل وخلعوا عبادهم بعبادته الله وشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شك ان في بعض ما جاء به محمد صلى الله عليه واله فامر الله نبيهم بالمال والحقا لكن بحسن اسلامهم وبثبوتهم على دينهم الذي دخلوا فيه وقرآبه الحديث ولو قبل قبول الموقوفة للكفار الذين يسمون لا لجهاد والمسلمين الضعفاء العفا بالذين يراد بالاعطاء وقوتهم بما لم يكن بعباد ولكن الا حوط في هذا الزمان عدم صرف شيء من الزكاة الى هذه الفرق لثبوتهم عز وراوة عن اعطاء غير المصارف بجمعهم بعد التبرع **الخامس الرقاب** هم المكاتبون يؤدى عنهم مال الكفاية من الزكاة لثبوتها فيهم من غير فرق بين المطلق والمشروط ولا بين اداء شيء من مال الكفاية وعدمه ثم يعتبر على الا حوط ان لم يكن اقوى محجزة عن تحصيل ما يصر فيه في كتابه وهذا هو القدر المتيقن من الرقاب لا يفي ان بشيء من الزكاة من كان من العبيد لا ما عتق الشقة والعترة ونحو بل يجوز عند عدم مصرف الزكاة شراء مطلق المملوك وان لم يكن تحت الشقة منها وعقده في رايه برسلات مصرف سهم الرقاب شراء المملوك وعقده من عليه من المؤمنين كفارة عن عقده لا يتبدل عليه وفي العمل بها نامل ثم يجوز ان يدفع اليه من سهم الفقراء والمساكين بشيء من ثمنه بقرعة ينفق حيث دفع اليه المكاتب العاجز عن اداء ما عليه من سهم الرقاب فان صرفه فيما عليه من مال الكفاية وتحرقه وقدم موقفا لو صرفه في غير ذلك حال هذه ولو لا استغناء عن ابره لثبوت من مال الكفاية ونطوق عليه مطلق جاز للدافع ارتجاعه منه مع الامكان بل وجب عليه ذلك حسبته على الاقرب كما يرتجى فيما لو دفع اليه بعض ما عليه فافعل الى قوله ثم يخرج من اداء الباقي في المشروط فاسترق نعم لو كان المدفوع الى المكاتب من سهم سبيل الله تعالى وسهم الفقراء ملكه بالغرض لم يرتفع منه في شيء من الغرضين ولو ادعى العبد الكفاية ان علم صدقة فلا بحث والافان صدقة انولى لم يعد القبول ولا يجوز دفعه مال الكفاية من سهم الرقاب اليه وان كذب فان اقام بينة بذلك على الولي دفع اليه من سهم الرقاب بقدر مال الكفاية بمثل اصل كتابه محجوز عن مالها فاعاينا بالعلم بلا فائدة البيئة عليه **السادس الغاصبون** وهم الذين غصبوا في غير معصية ولا يمتثلون من القضاء وبشرط عدم كون الدين في معصية ولا لغيره وان تاب ثم يجوز ان يدفع اليه بعد التوبة ومقتضى سهم الفقراء لنفسه هو وهل يعتبر بين حرمته للدين في طاعة في جواز اعطائه من سهم الغارمين او يكره عدم العلم بصرفه في معصية وجهان اولهما وان كان غير بعيد الا ان الاحتياط لا يثبت لا يثبت ثم لا يجد قبول قوله في الصرف في الطاعة بالنسبة الى الدافع واما هو فليس فيها بينة وبالله تعالى عدم الاخذ لو كان يعلم بالصرف في المعصية والمال بالطاعة والمال بغير معصية فمثلا الواجب والمدح والمكروه وليس من العاصي الناس ولا يجهل بالموضوع بل لا يحكم مع عدم احتمال المعصية عند ولا المضطر والمكروه ولو صرف في الحرام لم يكره فافهم سهم الغارمين نامل والعدم احوط ولو عثر على واحد من ذلك لبرهن كماله بل لا يري من قبله وكذا في دفعه نسبة فتنه ففعل رجل دينه او ان تلف مال لا يري من الغنة وكذا في دفعه بسبب فتنه ففعل ففهم فان كان ما دفعه من الدين والغنة من ماله فلا بحث وان استدل ان قاتلها فان كان قاتلها جازا وفاء به فذلك من سهم الغارمين ولو كان غنيا ففهم جازا ففهم من ذلك قول غيرهم في الاحوط والا فلو علم لو كان مال المكاتب بين على القدر العاجز عن الوفاء جازا فيجب ديبه من سهم الغارمين من الزكاة التي عليه ولو كان الغارم متباجازان يفضضه من الزكاة وان يقاض بها الدين ولو كان ابو مال المكاتب وابنه او غيره مما من يجب نفقته عليه مديونا بالبر بصر في نفقة نفسه جاز لصاحب المكاتب ان يوفي من سهم الغارمين من زكوة ذلك الدين حيا كان المدين او ميتا ولو كان حيا

هذا هو الجواب

في دفعه

الفضل

كتاب الزكاة

باب في الزكاة
منها ما لا يخرج
منها ما يخرج

في الزكاة

في الزكاة

بصرفه في غير ما كان المولى من يجب نفقته على الدافع دون نفقته المولود اعطى المولود من سهم سبيل الله تعالى ولم يجز دفع سهم الفقراء الى المولى حتى يصرفه في غيره
للاحتياط للفقراء من سهم المالك من دفع الزكاة الى من يجب نفقته عليها انما هو بالنسبة الى سهم الفقراء اما اذا دخلوا تحت مستحقين في السهام فلا ينبغي التامل في جواز الدفع
اليهم من المالك وغرو وجع فلو كان من يجب نفقته عاملا او غاربا او غارما او مكا نباحا زان باخذ من الزكاة لغير نفقته وكذلك ان السبيل يملكه فياخذ ما يحتاج اليه في سفر
زاجله من مقدار نفقته لا صلته وقد ورد ان ذلك وقبة الاب من سهم الرقاب غير رقبة وان الاب لم يوفه دينه من سهم الفارين من الاجنبي الوصف
الرابع ان لا يكون هاشميا فلا يدخل الهاشمي معصوما كان او غرو الزكاة الواجب على غيره هاشم من غير فرق بين السهام كلها نعم يجوز له التصرف في
مصرفها من سبيل الله تعالى لا بعد صدقة عليهم كالصنف في بعض الاوقاف العامة الفخمة منه وهو ذلك وبثب كونه هاشميا بكل من العلم العادي والينة العادلة
والشباع الاطباء ولا يكتفي بطلاق الظن ولا شهادة الواحد على الاظهر نعم يمنع من زكاة غير الهاشمي بغير دعواه وان لم يبط الخس لا بعد الثبوت ونحو الهاشمي زكاة المالك
وان اختلف الدافع والاختلاف في الالباء الذين بين ما بين هاشم وفي جواز اخذ الهاشمي من زكاة غير الهاشمي عند عدم وفاء ما يصل اليه الخس ونحوه بمقدار ما يمكنه مؤثرا
احوطها ان لم يكن الاقوى هو عدم الجواز نعم جواز الاخذ بقدره في الموق ودفع الضرورة عند عدم منه وحده سواء اخبر بصده وفي حريان حكم الزكاة في حسابها بالصلوات
الواجبة كالنكاح واللفظ المستحق بها وجوبه ورد الظاهر الواجب الصدقة الواجبة بغيره وبالسبيل والوصف والوصف الواجب في ذلك قولان وعدم الجواز ان
فعل الهاشمي وان كان الدافع غير هاشم لكن الاجتناب عنها احوط واولى ويجوز للهاشمي غير المعصوم ان يتناول الصدقة المندوبه من هاشم وغير الهاشمي هو
من ولد من قبل الهاشم **الفصل الرابع في المولى والاخراج** وهو المالك ونائبه من وكل الولى والامام ع ووكله وهو العامل والمحاكم والوكلاء
ان يباشروا في ما يجب عليهم من الزكاة بنفسه من يوطئه ولا يجب حملها الى الامام ع وان كان اولى نعم لو طلبها الامام ع على وجه الايجاب بنفسه وبسايعه وجب صرفها
اليه ولو فرغها المالك في اهل البلد مطالبينهم وفي اجزاء ذلك قولان والاحوط بل الاقوى لعدم ولى الطفل والمجنون كالمالك في ولائه الاخراج بنفسه ووكله وفي
الدفع الى الامام ع وفي وجوب نصب عامل على الصدقات على الامام ع ترد ذلك التردد بناء على الوجوب في ثبوت في حق الفقهاء ولو اخبر المالك باخراج ما عليه من الزكاة
الى المستحق لزم السامى القبول من غير ان يطالبه به او يبين وجه تيقن السامى لا يجوز له التفريق الا باذن الامام ع عموما وخصوصا وهو التفريق بان للمالك في
ذلك قبل رجوع الامام ع اما لا وجهان ثانيهما الحوطان لم يكره في قيام القضاة بعد الخلاف على هو المامون اى المنتخب من استعمال الجبل الشريفة مقام الامام ع
فيما ذكر في زمان الفقيه وجه قوقه لا افضل حملها اليه مستحقرا افضل تسمية الزكاة في الاصناف الثمانية مع ستمها ووجودهم وامكان التمسك بهم كما ان افضل
كلهم الى جماعة فانهم من كل صنف وان كان يجوز صرفها في صنف واحد من صنف ولا يجب التسوية بين المستحقين بل يجوز تفضيل بعضهم على بعض في التفضيل الذي
لا يسل الاصل كان الافضل تفضيل الفضل والعلم بزيادة التصيب كذا الافضل صرف صدقة الواسي الى النجاشي وصدقة غير هاشم الى غيرهم والشهور عدم جواز ان يحد
بالزكاة الى غير الموجود في البلد من الفقراء ولا نقلها الى غير ذلك المكان مع وجود المستحق فيه وهو الاحوط ولا يفتقر الى جواز النقل لطلب افضل بل على غير سبيل نعم لو
تلف بسبب انتقالها مع وجود المصرف في البلد وذلك لا يسلزم الاثم والفرق بين المقام وبين من كان في بدء مال الفقيه وطالبه الفقيه بانه عمن فضلهم من دون
حد شرعي حيث قلزم فيه مع القمان بالاثم واضمح على القول بجواز النقل فلا شبهة في براءة ذمته باصالها بعد النقل المحرم الى مستحقها كما لا شبهة في جواز نقلها الى
غير ذلك المكان عند عدم وجدان المستحق لها فيه وعدم كون الطريق نحوها ولا ضمان مع التلف من غير تقربها الا اذا ضلت الهادة بقرب حصول المستحق فيه
فان القمان مع الاحوط ولا يجوز النقل مع عدم امن الطريق وان اذن المستحق ولو كان له مال في غير وطنه فالفضل صرف زكاة ذلك المال في ذلك المكان وعدم نقله الى
وطنه وان كان جواز النقل مع القمان اظهر بليغ المانع من النقل ايجاب التصرف المذكور ويجوز على القولين دفع عوض زكاة ذلك المال في وطنه **فان زكاة الفطرة**
فان افضل صرفها في المكان الذي يتلقى وجوبها بنفسه وان كان له مال في غير بل وان كان من يجب فطرته عليه في غير ذلك المكان ولو عين زكاة الفطرة في مال غائب
جاز وكان صرفه في مكان المال افضل ولو نقل من لا اذا نقل المستحق مع امن الطريق **وبلغى هذا الفصل مسائل الاولى** اذا فضل الامام ع عليها
او نائبه الخاص والعام كالساعي والقضاة الزكاة على جهة الولاية عن الفقراء برئت ذمتها للمالك ولو تلفت بعد ذلك ولو بنفريه فانه لا يمسك مع تصرفه بكون القضاة عليهم
دون المالك **الثانية** اذا وجد المالك لها مستحقاتها فيها اليه ليجب عزها وتعيينها في مال مخصوص افضل واولى فيه يتخصص المالك زكاة ويتبعه التاء وغيره
ولا ضمان عليه ولو تلف لم يزل لا بنفريه كغير الدفع مع وجود المصرف لا يتجربها بعد العزل ولا يعتبر في العزل ذن الامام او نائبه الخاص والعام بل ذلك للمالك
ولا في التمسك بالعزل عدم وجود المستحق بل يبين معانهم وحيث يعزل بلزمه الاصلها وجوب الواد كونه الوفاء على وجه ثبت بغير عاكفها من الامان الذي
ولو مات وكان الورث يبيع جاز اخذها باعها وان كانوا ممن يجب نفقته على المورث لا يقطع الوجوب عنه بالموت ثم يجب دفع شيء منها لغيرهم **الثالثة**
اذا مات للمملوك المقت من الزكاة ولا وارث له عك الامام وارباب الزكاة **دوم** الامام ع على المشهور للمصور نعم الاحوط والاولى اصال تركه الحق من
سهم سبيل الله تعالى الى الفقراء بنسبة التصديق بها عن الامام ع على الله تعالى فهو وجعلنا هذه **الرابعة** اذا احتاجت لصدقة في كل ووزن باجوبة لا يفرط
المالك ولا يفتى من الزكاة على الاحوط والاقوى **الخامسة** اذا اجتمع للمستحق كالقبر وغيره سببان او اوقاتا كالفقر والكنازة والعراقة المستحق الزكاة بكل ما
وجاز ان يعطى بكل سبب نصبا نعم الاحوط تقديم الاعطاء بغير الفقر من الاعطاء على الاعطاء بالسبب **السادسة** ان ما يبط القبر من الزكاة ما يجب في الفقة

في الزكاة

في الزكاة

كتاب الخمس

على مقدار ما منه ولا يصدق العزل بالنهي في جميع المال ولو خرج الوقت ولما نهى فيها فلا يشبهان كأن سقوطها الآن الاحتياط بالرفع بفصل القرعة لا يتكسر ولو تم دفع القطر بعد العزل مع إمكان الإبطال إلى أهلها ضمن ولو أخر عدم إمكان الإبطال لفقد السحق أو عذر عطف أو شرعي آخر لو ضمن والحال في نقلها من بلد الوجوب مع وجود السحق كما في نقل زكاة المال **المقام الرابع في مصرفها** وهو مصرف زكاة المال على الأشهر ولكن لا يحوط صرفها إلى خصوص الفقراء والمساكين وشرائط السحق هاهنا على نحو ما مر في زكاة المال وكذا السنوي للأخراج هاهنا هو الموقوف هاهنا ولا يفضل بل لا يحوط عدم إعطاء كل فقير أقل من صاع إلا عند اجتماع الفقراء على الشاع المتجمع من الفقراء لم لا يدفع أقل من صاع إلى كل منهم ولا أحد لاكثر ما يطع على غور زكاة المال والأفضل خصص في ذي النظر به فان لم يكن لهم فقير لا يفضل إلا الفقراء الجاهلين وينبغي ترجيح أهل الفضل في الدين والفقه والعقل ستر

كأنها زكاة وتبلغ كتاب الخمس في الحمد لله وحده وصلى الله على

من لا يقرب الله ولا لدا لطيبين الطاهرين ولعليه

على الصلوة ومعاذهم من غضبه من عظم

حقوقهم جميعهم من أن الله

بومل الدين آمين بآية

العلمين

كتاب الخمس هو من ماله ثبت لغيره من ماله مخصص بالاصالة وهو من الزكاة وفيه فصلان **الأول** في ما يجب فيه وبما أنه يجب الخمس في سبب اشتباه **الأول** غنائم دار الحرب

بما حواه العسكر وما حرمه من الغنول وغيره من الأراضى وغيرها على الأقوى ما لو تكن مخصصة من مسلم ومعهدا ونفى أو نحوهم من ماله فلو كانت مخصصة من أحد هؤلاء لم رد إلى صاحبه لا لخص فيه ولا فرق في ثبوت الخمس في هذا القسم بين قبله وكثيره فلا نصاب فيه والدار غنائم دار الحرب هو ما يقبض المسلمون عند وقوع الحرب بينهم وبين الكفار وغلبهم عليهم من غير فرق بين كون ماله في دار الحرب من أهل الحرب أو من الكفار مع صاحب المال في تلك السنة والمراب الكفار هم الكفار الكرام وجالدهم أحرام أموالهم ولا أنفسهم ولا أعراضهم ولا نسلمهم وليس منهم المردة بغير نصب عن يده يظهر فان ماله لو اشتهر وجب قتله وبغيره في حال الغنائم وثبوت الخمس فيها كونه الحرب باذن القوم على الله عليه واله والأمام عليه السلام فلو حارب المسلمون بغير إجماع في هذه الحضوره فقلوا عليهم فهو لهم بملكوته التوبة ولم يثبت الخمس فيها إلا كانت بأجماع القوم صلوات الله عليه واله والأمام عليه السلام على أن ظهور كمال الله تعالى في ماله من ماله من غنمه دار الحرب هو ما عدا الأفعال وأما الأفعال فهو للأمام عليه السلام لا ينصب فيها لغيره من المسلمين ولا أبناء سيدهم ولو أخذ مال الحرب بغير حرب كالسنة والاختلاس بالتحوى بالاطلة وصون الزبا ونحو ذلك حل للأخذ بصون الاستمناذ ولو لم يجره على الأقوى وكذا حال لنا صب على المظهر وكذا ما بحرية العسكر من أموال اللهفة على الأذرب **الثاني** المعادن

ويجب تجسس ما يستخرج منها سواء كانت منطبعة بالقرعة كالذهب والفضة والنحاس والرمال ونحوها ومع الغنم كزبيب وغير منطبعة كالباقوت والزبد والكحل والعقيق والنفوس رجم والخشب والبلور والسج والزرنيخ والمخج واشتبا ذلك جامد مثل ما ذكرنا وما به كالتقط والغنم والكبريت أمثالها وكون الغنم والبصق والقوق وحجارة الرجم طين الفسل ونحوها من المعادن ترد وان وجب فيها الخمس لا يندرج في مطلق الثمنا وظهور الثمنا في اعتبار النصاب فيما اندرج في المعدن من غير استثناء مؤنة السند دون مطلق الثمنا فانه لا يعتبر فيه نصاب التماسه بآية من عيسى بنو

السنة بغيره وجوب الخمس في المعدن بلوغه عشرين ديناراً فلا يجزئها دون ذلك على الأقوى فان كان القيس مائة بعد اخراج مؤنة الاخراج لحوط والمدا وفيه عذر ان تأنر على وقت الاخراج ولا يعتبر في بلوغ المخرج النصاب المذكور كون الاخراج في دفعة واحدة فلو اخرج المعدن في دفعات عديدة فتم بعضها إلى بعض واعتبر النصاب من المجموع وان تخطى بين المراتب الاعراض على الاحرط ان لم يكن اقوى يجوز في كل مرة التصرف فيه ببيع ونحوه الى ان يبلغ النصاب فخرج وإذا اخرج ما يزيد على النصاب في دفعة واحدة فخرجت الزائدة بقية دون اعتبار بلوغه نصاباً آخر ولو اخرج شخص واحد من معدن واحد جنس كالتذهب الفضة وبلغ المخرج نصاباً دون

كل منهما لم يخرج الخمس ولو اخرج الجنس من معدنين ولم يبلغ شئ منهما النصاب فخرجت أحدهما بالآخر ولو زعم الجنس وجهان احوطهما الضم وإذا اشتراكا في مكان أو في استخراج معدن فان بلغ نصاب كل نصاباً فلا يشبهه ولا يفرق ثبوت الخمس ببلوغ الجميع نصاباً بآية ورد والثبوت مع كون لحوط لا يتخلو من قريب يجوز اخراج خمس نصاب المعدن قبل النصف مع العلم بآية الجزاء ولا يجوز مع احتمال الاختلاف ولو لم يخرج خمس المعدن حتى وجد فيه عملاً ثم يذهب كصاعده الذهب والفضة والفضة والفضة الاجاز ثبت في المائة خمس المعدن وفيها يقابل العمل خصل الأرباح وكذا الواجب حتى يرجع فانه ثبت في الأصل خصل المعدن وفي الرجوع خصل الأرباح ولو باع المعدن قبل ان يجر فان مضى الأمام عليه السلام وما قبله ببيع رجم إلى البائع وان رده كان له الحيازة الرجوع إلى التماسه وملك المعدن ماله لا الأرض التي هو فيها ولو اخرجها فبيعها بغيره لم يرد له بملكه بل يكون خصله له والباعة لا الأرض ولا شئ للمخرج ولو اخرجها باذن استحقاقه المثل ما كان من المعدن في الأرض المباحة بملك المخرج ولو كان المخرج فيها لم يجر حتى شيئا إذا كانت الأرض مملوكة للمالك الأرض التي تفتح صلحاً وليس من المعدن الطين الذي يعمل منه الطارف والآلات البنية فلا يجب فيه خمس المعدن وان كان الأرباح ولو وجد شئ قبل من المعدن في مكان فاستخرج منه بعد ذلك النصاب ثم انقطع ولم يكن هاهنا غيره لزمه تجسس ما استخرج ولا فرق في ثبوت الخمس بالاختصاص

١٩
في فضلها

كتاب الخمس

في فضلها

في فضلها

كلام الخ

١٧٠
تكملة

او عبد بالقوا صغيرا كرا او انا في سماء او كذا اذا كان في مكان بمكة المستخرج بالخراج الثالث اكثر من هو كل مال مدفون فابل لبقاء بره من الزمان سواكا
من الذهب والفضة ومن غيرهما وسواء دفن تحت الارض وفي وسط الجبل او في اصل الشجرة وسواكا كان لغرض لبقاء مدته من مدته ام لانهم يعتبر فيها للمالقة وقد كونه
تما يشارع اليه انفسا لو كونه مدفونا لا يكتفي النقط من غير صدق الدفن في المخرج في المشكوك انما اصل النحر في مطلق الفائد الا ان التمرة تظهر في عدم اعتبار النصاب
في المشكوك وانما يعتبر فيه الزيادة على مؤنة السنة لا يعتبر الزيادة على المؤنة في المعلوم وانما يثبت النصاب وهو بلوغ عشرين دينار او ثمانية اذ تجاوز العشرين خمس الزا
ايهم ولا يعتبر اخرج معدا والنصاب دفعه كما في المعدن وبانه هنا ما تراه من فرع شركة اثنين فما زاد في الاستخراج واجبا والخرج فيه علا واسترجاع استخرج
من ملك الغير في عدم ملك الذي لا ما يستخرج من ملكه وعند الفرع بين كون الخرج حرا او عبدا ذكر الوائض صغيرا او كبيرا وكذا بلوغ مجموع ما يوجد ولو من جنس النصاب
في وجوب الخس ثم لا يجب الخس في الواجب كثر من مستغلبين من النصاب لا مع اتحاد مكان الدفن فيجب ثم ان الكثر اذا خسر فلا ريب انما خسر الباقية منه انما ملكه
الواجد اذا وجد في دار كانت حال الدفن دار الحرب لم يكن عليه اثر الاسلام واما ما عليه اثر الاسلام ففي تلك الواجد له من حيث انه واجد للكنز وجها وان كان ملكه
للاشبه والمرد اثر الاسلام ما يكتشف عن ان صنعة في دار الاسلام كاسم التوجه او احدا لا يمتد عليهم في كل امر واحد ولا الاسلام او نحو ذلك ولا فرق في الحكم بين كون
الواجد في ارض مباحة او مملوكة للواجد والحري في حكمه ما يوجد في دار الحرب معين في دار الاسلام وكل لا فرق بين حوال الواجد دار الحرب مستانما او منفصلا
ولا بين ان يكون فيها مسلم يمكن كونه الاما او الكثر الذي يوجد في دار الاسلام السابقة مع عدم ملك شخص معلوم خاص لها ففي تلك الواجد له بالخراج مطلقا او
اذا لم يكن عليه اثر الاسلام وكون ما عليه اثره لفظه قولان اظهرهما الاول واحوطهما الثاني ومثله ما يوجد في ارض الاسلام المقنوعة من الكفار التي يعلم عدم استعمال
المسلمين لها بعد الفسخ في كثر ونحوه وما يوجد في ارض الله لا بد للمسلمين ولا الكفار عليها واما الكثر الذي يوجد في ارض لها مالك شخص معلوم فان كان ملكها
الواجد وقد ملكها بالاحكام الكثر له سوا كان عليه اثر الاسلام ام لا نعم ولو علم ولو علم اعدا بآثاره فدفن عن احبائه او ثلث شخص خاص ولو كان دفن قبل الاثر الزم المقتضى
في الاول والثاني في الثالث ولو ملكها الواجد بالارث فان لم يعلم بكيفية تلك مؤنة لها وكان الوارث شخص فله في جوار ملكه ولا يلزم مخرج
ثلاثة ان وصي مؤنة ثلثت لولو شخص في الوارث فلا ظهر عند لزوم قسمته بين الوارث ولو علم بكيفية تلك مؤنة لوارث فان كانت الكيفية لاجبا فكسابقة وان كان
بالارث فكما شر وان كان بالشراء ونحوه فحكم ما لو انتقل لارض اليه بنفسه بشرائه ونحوه وهو ان كان الكثر داخل في المقنوعة عليه بعموم ونحوه فهو لواجد والا
فان كان فلا شرط في طروجه فهو للبايع يلزم دفعه اليه والا وجب اعلام كل من جرت يد على ارض الحال مفقدا لا ضرب اليه الا في قرب فان عرف احد منهم فله والا كما
كل وجود في المباح في تلك الواجد له من غير تعريف ولو علم بانفساء عن بعضهم سقط اعلامه وانما دفع الى من عرفه اذا ذكر من القرائن ما يورث الاحسان بكونه لواقف
البيته على ذلك ولا يصح قوله بغير ذلك لو سقته اهل طبقه واحدا لم اعم اعلام جميعهم فان ادعاه باجتماعهم في حكم التلويح وان ادعاه بعضهم وانكروا الباين فانطلق
او ذكر سببا مختصا بواحدة لك دفع اليه ان ذكر سببا مشترك بينه وبين البايع كالارث دفع حصته اليه وكان حكم البايع كالمالك ولو ادعاه جميعا وليس لبايع الورثة من حصته
في حصته لانكادهم تلك مؤنة لم له ولو كان باقي الورثة صفارا فاقبلا كغيره لو كان لم يورثوا لم يورثوا في الكثر فيه ولو ادعى بعض الورثة كله ولم يند ملكه في الارث فان
امكن للبايع مع البيته والا فاشكال ولو وجد الكثر في دار مستأجرة فان وجب للمالك عرفه المستأجر اجمع العلم بعدم كونه وان وجد المستأجر عرفه للمالك
ما لم يعلم بعدم كونه ولو وجد غيرهما عرفه للمالك فان لم يعرف المستأجر فان لم يعرف احد منهما كان لواجد ولو تنازع مالك للدار ومساخرها في الكثر الموجود
فيها فحق تقدم قول المالك والمساخر وجهان اظهرهما الاول واذا اخرج خسر الكثر ثم عرف صاحب علم انما يجنب الى صل لزمه دفعه اليه ولا يجوز دفع الكثر الى طالب الا
عند الاحسان بصلته بغير تعريف ونحوه **فصل في احوال الكثر** واذا اشتهر دائرة نسبة ووجد جوفها شيئا لقيمة فان دخل ما يوجد في بيع الدابة بعموم ونحوه كان ذلك
للمشتري والآن لم يعرفه البايع فان عرفه وثبت كونه له دفع اليه والا فملك المشتري سوا كان ما عليه اثر الاسلام ام لا **الثاني** اذا ابيع مسكة فوجد جوفها شيئا
اخرج حصة كان للبايع من غير تعريف لكونه في جوفها مثلها ما يوجد في ارض مباحة ولذا يلزم تعريف ما يوجد في جوف السمكة الا هله ولا يجب تعريفها في جوف
الدابة لو حشيت المملوك فترى بالاصطبا على الاقرب **الترابع كلما يخرج من البحر بالعوض** كالجواهر والقدور ونحوهما فانما يخرج بمسكة بشرط
بلوغ قيمته دينار او فصلا سوا كان اخرج بالعوض لو بالذم فبعضه من الغوص في سوا كان الخرج منه مجرا او سقلا وسوا كان الخرج جوهر او جونا او غيرها وسوا كان
عليه اثر الاسلام ام لا على الاظهر لم لا يخرج فيها بوجدها في البحر لا يباع بالبحر على الساحل الا حرا لا يباح بعد انشاء مؤنة السنة منه ومن غير ما يباح
والكلام في اعتبارها بالخراج والخرج والنوع وشبهه الشراك ونحوها على ما تقدم في المعدن ثم الخس على القوام ان كان اصلا وعلى المسأجر ان كان اجرا ولذا
من القوام لا يخرج عليه حكم الغوص الا اذا تناولوه وهو خالص مع عدم شبهة الاول للحاجة ولو غاص من غير شبهة الغوص فصار شيئا خافه حري عليه حكم الغوص ولو
غاص في صلا المعدن فخرج منه ما لا اخر في توزيع الصروف عليها واختصاصه بالمعدن وجهان احوطهما الاول بل اعدل الاقرب **فصل في ان الغبر**
ان اخرج بالغوص وعرفه نصاب الغوص وان اخذ من وجه الماء ومن الساحل جرى عليه حكم المعدن ولا يظهر عند مراعاة نصاب الغوص فيه ان اخرج بالغوص و
عده اعتبارا بنصاب فيه اسلا واخذ من الساحل او من وجه الماء من دون انشاء مؤنة السنة منه وهل هو جوفه حواله غير ما كوله لربيبه في ذلك فلا بأس باكله
على الاظهر ولا يجب الخس بنحوه خاص في غير العبر من اقسام الطب من السك ونحوه ثم يثبت فيها خسر الارباح بعد اخرج المؤنة **الخامس ما يفضل**

في احوال الكثر

فانظر

في احوال الكثر

كتاب الخمس

طوبى لمن حفظ هذا فان الباطل يسلط على الدنيا والدين والنجس يملأ الارض فانه يحبس
التاسع المال الحلال اذا اختلط بالحرام على وجهين احدهما ان يكون الحرام في حصة واحدة من الحلال
 الى مال الخمس على الاقوى ولو علم بعد الحرام وبمستحقه من الخمس فيه بل يشترط ان يكون الخمس في حصة واحدة من الحلال
 مالا لا يتجسس فيه على من خلطه به ولا فرق في هذا ذكره بين كون المالين متجانسين او متباينين ولا بين كون الاختلاط بالاشياء ولا بين كون الاختلاط بالانواع
 او بدونه وانما لو كان قدر الحرام مجهولا والمالك معلوما فان زاد على شئ من المالك فلا كلام وان لم يزد على شئ من المالك ففي دفع خمسة الى المالك حل الباقي او كفايته دفع ما يتبين في
 ا او دفع ما يحصل بيقين البراءة او دفع ما يتبين كونه له واخذ ما يتبين كونه لنفسه فالرجوع في الباقي الى الفرع او اجابا الحاكم المالك على المصالح في الغد المشكوك في التصرف
 خاصا وبما ينصالحان به فان ما شاعرا به او ما اقر الصلح بما يراه على بينهما وجوبها فبها التمس ولو لم يجرها الاخير بل الاحط اطلبه لا يترك واحوط منه الثالث ولو كان المالك
 في الفرع مشكوكا بين جماعتين كانوا غير محصورين فكما لو لم يعلم المالك صلاحه وجوبه الخمس وحل الباقي به وان كانوا محصورين وجب التمس من الجميع بدفع ما يتبين كونه
 لهم الى الحاكم لتقسيمه اجابا مع الصلح على المشكوك ان يقسمه رضاهم او اجابا وانما لو كان قدر المال الحرام معلوما والمالك مجهولا فلا يلزمه مع الناس عن الوصول الى
 الثالث الاصل الصدقة عند الاحوط ان لم يكن اقوى للسلطة الى الحاكم كما يشهد الصدق لكونه ولي المالك المجهول ونقرة الدفع اليه عند استحقاق المالك مطالبة المالك
 بمقتضى لو وجد له مرضا الصدقة بخلافه والمال انما لا يدفع الصدقة من غير وجه احكامه فانه على القول بجواز له بعد الاحوطان وعدم الوضوء بالصدقة الرجوع اليه بمقتضى
ويبقى على الصورة الاولى هي عدم المعرفة بالصدق ولا المالك موت احد هاتين ولو ظهر للمالك بعد التمس
 ودفع الخمس الى هذا فلا يلزم عدم ضمان الدافع وعدم استحقاق المالك مطالبة بمقتضى ان لا حصة بائنا للمالك المحقق في الخمس الثاني ان لو كان الحلال بماله
 الخمس لم يفسط بخارج هذا الخمس فيلزم تحصيل اخماس الاربعه ايضا **الثالث** ان لو تصرف في المال لخلط المزبور قبل التمس فهل حراما او مطلقا الخمس بقدر التمس
 ان لو علم في حال الجهل بالصدق والمالك جميعا كون الحرام اقل من الخمس فما اخرج من حصة الاقل بقدر تحقق البراءة وصرفه في اهل الخمس والافضل الذي يظن صحة البراءة
 وصرفه في اهل الخمس والثالث مع صرفه في مصرف الصدقة او الثالث مع صرفه في مصرف الصدقة وجوبه الاصل من قرب ولو علم ان الحرام المخلوط ان به من الخمس ففي
 الاقتصار على اخراج خمسة من دون زيادة وصرفه في اهل الخمس او صرف مقدار الخمس في اهل الصدقة او اخراج الزائد الذي يتبين به البراءة وصرفه في مصرف الصدقة او اخراج
 المقدار الذي يتبين به البراءة وصرفه في مصرف الصدقة او اخراج ما يتبين بكونه للغير وصرف مقدار خمسة في اهل الخمس والثاني في مصرف الصدقة وجوبه مطلقا
الثاني الخامس ان لو علم بعد الحرام او لاح الجهل بالمالك ثم تصرفت فيه وخطئه مع ما له حتى ينشئ المقدار او علم بمصير الحرام وان جهل قدره ثم تصرف فيه او
 في ماله وجهل قدره بالاضافة الى ماله ففي حله بالخمس وجوبه حكم مجهول المالك عليه او جريان حكم الصورة الثالثة وهي الجهل بالعدد ودون المالك عليه وفيما
 الحاكم مصروف المالك جوه اقر بها الاخير كانه الاقرب في العلم باختلاط ماله بماله ليس له مال كخاص بل هو للتويع كان كونه وسهم السادة من الخمس من انما الاقرب
 العائد نحو ذلك ولو لم يكن الحرام اقل من الخمس حكمه الخطأ المرد من شخصين **السادس** ان يختص هذا القسم من الخمس بالكلية بل يجب على الوالي
 اخراجه من مال القصر والمجنون ايضا اذا اختلط بالحرام على وجهه يعلم قدره ولا ماله بل الاظهر عدم اشتراط الكمال ولا الحرية في ما يراعى اقسام الخمس اربعة حتى يخرجها
 المكاتب ومن لو اخذ لفصل مسائل **الاولى** لا يثبت موقوف المولود في شئ من اقسام الخمس عند الارباح على الاطلاق **الثانية** انما الخمس في
 والكنز وما يخرج من الجهر بعد موت المالك خاصة من دون استثناء مؤنة الصدقة في الارباح بعد مؤنة التمسيل والتمتع بها **الثالثة** لو جعل العوض من اخراج
 الكثرة والمعدن مكسبها وخمس عند اخراج وصرفه الباقي في مؤنة سنة او اربعة شئ فخل يلزم تحصيل تلك الزيادة او لا وجها او لهما مع كونها حوطا لغيره
 الخمس يعلق العين في جواز دفع القيمة وجه فوق وعليه فيجوز التصرف في الاعيان التي فيها الخمس بقصد ضمان خصلها ولو نوى عدم التمس حرم نصرة وكذا في
 مضموها وكذا لو نوى شئ على الاظهر ولو لفق شئ من العين قبل التمس من غير تأخير ولا شرط لغيره من مقدار الخمس ومع الشرط الذي منه التأخير بغير سبب فبغيره
الفصل الثاني في قسمية بقسم الخمس اقسامه المرفوعة اسهم سهم لله تعالى اسهم للتي صلى الله عليه واله وسهم للذي اقر به وهو الامام عليه السلام
 وسهم للباقي اسهم للسالكين وسهم لساكني السبل وسهم لله تعالى لغيره في جوهه والسهمان بعد حله مع سهم ذي القربى للامام من ذنبه الظاهرة واجبا
 بعد واحد صلوات الله عليهم اجمعين وبمقتضى الطوائف الثلاثة تنسب اليهم في المطلب بالاب فلوا نسبوا بالام خاصة لم يعطوا شيئا من الخمس على الاقوى للمصالح
 والافهم اولاد النبي صلى الله عليه واله وسائر السادة الا خمس الاشياء وجوب استيعاب كل طائفة فلو افض من كل طائفة على واحد جازوا لغيره ومن
لو اخرج الفصل مسائل الاولى ان سخط الخمس من ولد عبد المطلب كذا كان او اتى ولا يوجد من نسبه الا من ولد اجدادهم من اولاد
 العشيرة وهم ابو طالب العباس والحارث وابو جهم بل لا يعلم منهم اليوم الا المنسب الى الاولين بل لو بار لنا الله تعالى لانه ذرية الاول منهم وادعوا البركة في ذرية
 علي بن ابي طالب امير المؤمنين من الدار الطالبة ان استحق الجميع نصف الخمس في الاظهر عدم استحقاق ولا المطلب اعني هاشم لو وجدوا شيئا من الخمس والمدة في الانتفا
 الى هاشم انما هو على انساب الشجر على حاصله من ذلك ونسبه فلو كان هاشم بالزنا والعبدان لله تعالى لا يعطى من الخمس على الاحوط احتياطا لانما وان كان يجوز
 غير بعيد ويبنى توفير الحائرين بالنسب لغيرهم وولدنا طائفة سلام الله عليها منهم على الباقي بل الفصيلة ذرية الحوط وبغير ذرية كل من النسب الفصيلة اعطوا
 الخمس

كتاب الخمس

كتاب الخمس

الحبس بالعلم والبيت الدار والشيء لا يملك ولا يملك مطلقا ولا يشترط العلم بالواقع على الاظهر **الثاني** في حوائجهم من الطعام والشراب
 الثالث بنصف الخمس قولهم انهم الجواز واحوطهما ابعثا كل ما يفتقره من ارضه **الثالث** في قسم الامام عليه السلام من الميراث لا يشترط العلم بالواقع
 مقتضاه على سطاقي التفتيح على حسب عادتهم من غير سلف لا افتقار فان فضل من شئ كان له وان احوزا تم من نصيبه اعني النصف الاخر واقام غيبه على ما فهم
 وجود الفقيه المبسوط الهدى الاول جلب تمام الخمس واستقصا القديس الطاهر وابعثا مقدارها بينهم والكمال من سهم الامام عليه السلام مع الاعوان ووضع الفقيه
 على سهم الامام مع الزيادة **الرابع** في السبل لا يعتبر فيه الفقر ولا الحاجة بل التسليم ولو كان غنيا في بلد وفي شراط عجزه عن الاستعانة به مع باقي
 بله في استحقاقه وجه قوي موافق للاضابط التزم به في القدر على الاحوط فلا يملك على الماشية اليتم الذي له مال يمكن من ذلته **الخامس** في حجب
 الخمس الى بلد اخر من غير ضمان عند عقد وجود المستحق في البلد كما يجوز بل يجب حمل سهم الامام عليه السلام الى بلد اخر مع عدم تقبضه عدل ما من مخالف له في البلد في جواز
 نقل الخمس مع وجود المستحق في البلد ونقله الى الامام عليه السلام مع وجود الفقيه العدل لما من في البلد قولان والجواز سببا مع النقل الى الاصلح مصرفا لاشبهه بانكاح
 احوط وجها جاز فلا ضمان لو تلف **السادس** في سبل الامان في سخي الخمس فلا يعطى الماشية الخالف منه شيئا وفي اعتبار العدل الفقيه وجه غير صحيح والاشبه
 عدم الاعتبار **سابع** في الباب مفصل **الاول** في الاتفاق وهي ما يستحقه الامام من الاموال على جهة الخصوص كما كان للفقهاء في
 حيوة وهي سنة **الاول** في الارض التي يملك من غير ايجاف خيل ولا ركاب ولا مثال سواء اعجل عنها اهلها او سلكوها الى المسلمين طوعا وهم فيها ابادا اهلها مسلمين كانوا
 ام كفارا حاضرة كانت او غائبة **الثاني** الارضون الموات التي لا مالك لها ولا ينفع بها احد لا بموت او بغيره بعد مواعيرها لظلمها من الانتفاع باستصحابها
 او استيلاء الماء عليها او انقطاع عنها ما يوجب صدق اسم الموت معد لا يشبهه كون الموات التي لم يحجر عليها مالك صلاح من الانفال واما ما جرت عليه بدل المالك
 وكانت معمورة ثم صارت مواتا فان لم يكن لها مالك معروف فبعد الفحص والبأس من وجد ان المالك يحكم بكونها من الانفال وكذا ما كانت من الموات مشكوكا
 بان يعلم بانها كانت معمورة جرى عليها بد مسلم ثم حُرِّبَت ام كانت مواتا باصل فانها من الانفال واما ما كانت منها ذات مالك معروف فتعلق الارض اليه بالارث
 او بشئ من العقود وجرت عليه بد ثم حُرِّبَت صارت مواتا وكان المالك موجودا معمورا فمقتضى خروجهما عن ملكه وصيرورتهما من الانفال بموتها وجها ناظرها
 العدم بل بقيت في ملكه حتى وانما ما كانت منها معمورة جرت عليها بد مالك ثم حُرِّبَت صارت مواتا لكن كان انتقالها اليه بالاجابة فان اقدم المالك صار مجهولا كانت
 من الانفال وان كان بافيا معمورة فاضى بقاها على ملكه او خروجهما بالموت عن ملكه وصيرورتهما من الانفال وجها ناظرها الاول ولا يجوز لاحد التصرف فيها باحياه
 ونحوه الا باذنه ورضا سواء كان من قصد احباها ام لا امكن استيلائها ام لا **الثالث** في الارض التي لا مالك لها ولا ينفع بها احد لا بموت او بغيره بعد مواعيرها لظلمها من الانتفاع باستصحابها
 الانفال بخلاف ما كانت معمورة حال الفتح ثم ماتت فانها للمسلمين فاطبة والمستكوف في كونها معمورة حال الفتح منها جرى عليها حكم الموات على الاشبهه بالامر العام بين
 حاربها الفتح والملك في بقاها حال الفتح فانها للمسلمين **الرابع** في الارض التي لا مالك لها ولا ينفع بها احد لا بموت او بغيره بعد مواعيرها لظلمها من الانتفاع باستصحابها
 ما داروا على امر غير ذل ولسان او غيرها واما الا لا التي فيها فان لم يكن لها وارث لا تطلق الاصل بل يرد في الامام عليه السلام لان لم يعلم ان لها وارثا ثم لا يفر من غير المالك
 بصدق غير الفقيه من صاحبه الواقع في حجب كونها الواجد ها والاحوط واما الارض التي لا مالك لها ولا ينفع بها احد لا بموت او بغيره بعد مواعيرها لظلمها من الانتفاع باستصحابها
 ام لا **الثالث** في كون الارض بما لم يوجب عليه خيل ولا ركاب ومن الموات حال الفتح او نحو ذلك بكل من العلم العادي والبيد العادله والشيء لا يملك ولا يملك مطلقا
 وفي ثبوت ذلك بخبر العدل الواحد والشيء لا يملك مطلقا ولا يشترط العلم بالواقع على الاظهر عدم ثبوت ذلك وكذا قول المؤرخين ما لو شهد لاطنين العقلاء
 ووردت اخبار يكون فله وبلاد البحرين مما لم يوجب عليه خيل ولا ركاب **الثالث** في الجبال وما يكون بها من حجر ومعدن وغيرهما وبطن الارض
 وما يكون بها والاحكام وهي الارض الملوثة بالنصب الشجر الملتصق بسيف الجار اى ساحلها فان ذلك كله من الانفال سواء كانت في الارض المحيطة بالامام عليه السلام
 في الارض المملوكة للمسلمين والشيء لا يملك مطلقا ولا يشترط العلم بالواقع على الاظهر عدم ثبوت ذلك وكذا قول المؤرخين ما لو شهد لاطنين العقلاء
 في الارض وصفاها التي اختارها سلطانهم لنفسها اذا فتحها بالحرب تكون للامام عليه السلام وان لم يكن مقصود من مسلم او معاهد **الخامس** في الشبهه
 وبصطفية الامام عليه السلام من الغنيمه من الدابة الفارسة والحجارة والروث والتبغ لقاطع والدرع القبس ونحوها فانه له عليه السلام **السادس** في الغنيمه
للمقاتلة من غير ان يفرق بين زمان حضوره وغيبته فلو غرى سلطان الاسلام في زمن الغيبة الكفار الذين يحمل اموالهم كانت الغنيمه
 من الانفال نعم لو كان القتال من باب الدفاع لم يسجد عند كون الغنيمه من الانفال **الاول** في انفس من الانفال الجار على الاشبهه
 نعم منها على اقرب القراب من جلد السبل ونهر هريان ونهر طنج والجرح المحيط بالذنا واما المعادن فقتع الاراضى على الاقوى فما كان متعلقا بارضى الامام عليه السلام فهو له
 وبملكه القسبي بالاستخراج في زمان الغيبة وما كان منها في ارض المسلمين فهو لهم وما كان منها في ارض المملوكه الشخص فهو له وان وجب الجرح في الجمع والقبول يكون
 المعادن ملك من الانفال فاصرفه لادق فيما ذكرين المعادن الباطنة الخارج تحصيلها الى عمل وموتة وبين المعادن الظاهرة يخرجها جلا الى ذلك **الثاني** في المعادن
 اكثر بلاد الاسلام فتح عنده بغير اذن الامام عليه السلام هي غالب بلاد الملوثة بالنصب والروث والتبغ لقاطع والدرع القبس ونحوها فانه له عليه السلام **السادس** في الغنيمه
 ملك على كون ارض العراق للمسلمين بقوى يكونها مفتوحة بالاذن بل ظاهرها من الاخبار كون اطلب ما فتح في زمان خلافة الثاني من ذلك القبول والمصلحة مع ذلك غير

في حوائجهم

منه في حوائجهم

منه في حوائجهم

في التواب حقيقة الصوم

ما يكبره الله عز وجل وإذا شئنا أحد فلا يشتمل بل يسلم عليه وعن رسول الله صلى الله عليه واله أنه قال لو علمتم ما لكم في شهر رمضان لرزقتم الله تعالى ذكره شكر إذا كان
أول ليلة من شهر رمضان لا تفي الذنوب كلها سترها وعلايتها ورفع لكم الف رجة وبني لكم خمسين مدينة وكتب الله اليوم الثاني بكل خطوة تخطونها في ذلك اليوم عتقا
سنة وثواب بني وكتب لكم صوم سنة واعطاكم الله اليوم الثالث بكل شقة على أيدىكم قبة في الفردوس من دة يمشي عليها اثنا عشر ألف بيت من النور وفي سفلها اثنا
عشر ألف بيت من النور وفي كل بيت ألف سرير على كل سرير حواء يدخل عليكم كل يوم ألف ملك مع كل ملك هدية واعطاكم الله اليوم الرابع في الجنة المخلدة مائة ألف قصر
إلى أن قال واعطاكم اليوم الخامس في الجنة المأوى ألف مدينة وذكر وصفها ثم قال واعطاكم الله اليوم السادس في دار السلام مائة ألف مدينة وذكر وصفها ثم قال
واعطاكم الله اليوم السابع في الجنة النعيم ثواب أربعين ألف شهيد وأربعين ألف صديق واعطاكم الله اليوم الثامن على سبعين ألف من سبعين ألف وستين ألف زاهد واعطاكم الله اليوم
التاسع ما يبطي ألف عالم وألف معتكف وألف مليط واعطاكم الله اليوم العاشر قضاء سبعين ألف حاجته ويستغفر لكم كل رطب وبابس وكتب الله لكم يوم أحد عشر
أربع مائة وعشرين وجعل الله لكم يوم اثنين عشرين بيد الله سبحانه مائة ألف حسنة ويجعل حسنة لكم أضاعا فوكتب الله لكم يوم ثالثة عشر من عبادته أهل مكة والمدينة ويوم
أربعة عشر كاتبا عبد الله مع كل ليلة مائة سنة وقضى لكم يوم خمسة عشر حوائج الدنيا والآخرة واعطاكم الله عز وجل يوم ستة عشر أخرجه من الفتن حتى تحل لباسها
وأنقرت ركوبها ويوم سبعة عشر يقول الله أفي غفرت لهم ولا بأنهم وإذا كان يوم ثمانية عشر أمر الله الملكة أن تستغفر لأمة محمد صلى الله عليه واله السنة الغالبة وإذا كان
يوم التاسع عشر لم يبق ملك إلا أسنان ذواتكم في ذبان قبوركم مع كل ملك هدية وشراب فإذا تم لكم عشرين يوما صارت لكم سبعين ألف ملك يحفظونكم من كل
رجيم وكتب لكم بكل يوم صوم مائة سنة ويوم أحد وعشرين بوسع الله عليكم الف الف فرسخ ويوم اثنين وعشرين بدفع عنكم هول منكم وتكبر بدفع عنكم هم الدنيا وعلايتها
ويوم ثلثة وعشرين تمر من على الصراط مع التبيين والتصديق والشهادة ويوم أربعة وعشرين لا يخرجون من الدنيا حتى يرى كل واحد منكم مكانه من الجنة ويوم خمسة
وعشرين بقر الله لكم تحت المشراف قبة خضراء وإذا كان يوم ستة وعشرين بطل الله البكم بالرحمة فيغفر لكم ذنوبكم ويوم سبعة وعشرين فكأنما نصرت كل مؤمن ومؤمنة وتوكلتم
وعشرين يجعل الله لكم في الجنة المخلدة مائة ألف مدينة من نور فإذا كان يوم تسعة وعشرين اعطاكم الله الف الف محلة في جوف كل محلة قبة بيضاء وإذا تم ثلثون يوما كتب الله لكم
بكل يوم ثوابكم ثواب ألف صديق وألف شهيد الحديث وعن الباقر عليه السلام قال قال الله ملكة توكلي بالصائمين يستغفرون لهم في كل يوم مائة مرة في شهر رمضان
إلى آخره وينادون الصائمين كل ليلة عند افطارهم ابشروا عباد الله هذ جنم قليلوا تشجعون كثيرا بركم وبور لدمكم حتى إذا كان آخر ليلة من شهر رمضان نادوهم
ابشروا عباد الله هذ جنم الله لكم ذنوبكم وقبل فؤسكم فانظروا كيف تكونون فيها تساقفون وعن رسول الله صلى الله عليه واله أن من صام شهر رمضان إيمانا نورا
خرج من ذنوبه يوم ولد وأما ما ذكره نعيم رمضان من دون إضافة الشهر إلى الله فهو عن أبي الأختار بن زياد وأما ما ذكره نعيم رمضان من صيام شهر رمضان إيمانا نورا
الذي له صاحب المحكي في قوله وورد أن من قال رمضان فليصدق ولهم كفارة لقوله صلى الله عليه وسلم أن الكلام في الصوم يقع في أركانها وأقسامها فهنا فصول **الأول**
في أركانها وهي أربعة **الأول** الصوم في التشرع عبارة عن إمساك مخصوص من وجوه مخصوص من زمان مخصوص من هو على صفة مخصوص من شرط انفعال الله
المفاد أنه ضلوا وحكما والنتيجة ليست جزء منه بل شرط في محقق كونهما تصدا لأمساك عن المفطرات فقرة إلى الله تعالى لا يفتي العلم بها تفصيلا فلو نوى إمساك عن كل
ما هو مفطر في الواقع أو عن ما هو كثره يعلم بجواز جميع المفطرات فيها كفت لوزم عدم كون شيء معين مفطرا وإن اكبر بطل صومه وكذا أن لو تكلم في عدمه على نية
الامساك عما عداه بخلافه فالمراد بذلك في نية فاته يصح والأقوى عدم اعتبار قصد الوجه بل ما يتوقف عليه تعيين المأمور به وبعبارة النايب قصد التباين بكفه
في شهر رمضان إن نوى أنه يصوم متقرا إلى الله ضلالا كان لازم ذلك هو التبعين غالبا إلى صورة قصد التشرع ونحو الخلاف على الله جل ذكره وعدم قصد
رمضان والافعال والفضلة عن الشهر وعن وجوب صومه في صورة التشرع ونحو الخلاف بطل صومه على الظاهر لا شهره في صورة الذهول والفضلة من صوم
شهر رمضان الفضلة عن الشهر وعن وجوب صومه لا يجد صومه ولو علم بالشهر وجوب صومه لكن لم يعلم بعد وقوع صوم غير شهر رمضان فيه فحرم صلاته
الزمان له ولغيره فإن نوى صوم شهر رمضان صح وأن نوى غيره فاشكال والنحو شهر رمضان كالحج من الذي لا يعلم بالأهلة بل من حيث التبعين مع عدم امكان التحري
وتحصيل الامارة التي يطلب سبها الظن بدخول الشهر بكيفية سنة الصوم متقرا بامع الفري وتتحصل الظن ولو نوى شهر رمضان سنة معينة في غيره فاشكال لا يطل
واليوم المنذر وصومه معتبرا كغيره رمضان فيما ذكر من نية الاضائة اذ اذهل عن التذرع ونوى صوم غيره في ذلك اليوم صح على المنوى على الظاهر وأما صوم شهر رمضان
والتذرع المعتق فيعتبر فيه مضاعفا إلى فضلا لغير قصد التبعين فلو ذهل عن بطل صومه من غير فرق بين الواجب كما إذا كان عليه يوم نذر من شعبان خاص يوم نفا شهر
رمضان وقد بقي من شعبان يومان وبين التذرع لا بين الإلزام الواجب من التذرع والطلق والمعتق والفضاضة نفسها وابية او متى استوجرا الفضاضة والكفارة وغير ذلك
وبعبارة مفاد النية لا أول جزء من الصوم حقيقة او حكما بغيرها استمر على حكمها ولو أخرها عن أوله بطل وزم الفضاضة لغيره وفي الكفارة وجهان اشبههما عدم
وحسن الاحتياط على ذلك والله هل فيها الجمل بالموضوع او الحكم من غير فرق في الجميع بين الصوم الواجب المعتق وغيره ولو لم يذكر ولو بطلت لامة الزوال
بمنه تجد بطلان في الواجب ان لو اربأت بالقطر لا يفسد الجهد بد قبل الزوال في الواجب المعتق ان اخل بالنية في فعلها عدا وأما الواجب غير المعتق فيجوز فيه جملته
لم قبل الزوال وان كان ناهيها عن أوله عدا وأما المنذر وبغيره فيجوز تحديده بنية ما لو يفسد ولو لم يفسد الشمس سواء أخرها عن أوله نسا أو ذهول أو عدا على الأقوى
على اعتبار المارة إلى نية الصوم بعد التذرع في الواجب المعتق ان لا وجهان اظهرهما الاعتبار فلو نوى عنها بطل صومه وأما الواجب غير المعتق والندوب فلا يعتبر

في هذا ما ينبغي ان لا يفتي من الفطرم

في هذا ما ينبغي ان لا يفتي من الفطرم

في هذا ما ينبغي ان لا يفتي من الفطرم

كتاب الصوم

فيما المباداة بالاعتدال كبحر الأثر فيها من أول وقتها ولو نوى من الليل صوما غير معين ثم نوى بعد الفجر الإفطار ولو بغير مكان له بعد بدلت بعد ذلك ويجوز أن ينوي في أول ليلة من شهر رمضان صيام تمام الشهر يجوز في ذلك عن بعد بدلت كل ليلة بشرط استلزام حكمها بحيث لو سئل كل يوم عن هذا مسأله لأخبر بأنه صوم شهر رمضان ولا يجزئ ذلك مع عدم استلزام حكمها وفي حكم شهر رمضان في ذلك عتق صوم الأيام المشقة الواجب عليه بسبب من الأسباب فكيف يتجه فيها في الليلة الأولى ذاك استلزام حكمها ولا يقع في شهر رمضان صوم غيره واجبا كان أو مندوبا ولو نوى القبر لم يقع عنه ولا من شهر رمضان على الأحوط الأقوى وإن جدد التبتيل الزوال وأما اليوم النذر وصومه معتبرا فلو نوى صوم غيره فذهب وهو لا يقع عن النوى على الأظهر وإن التردد لا يثبت عندنا عندنا الوجه في التبتيل من التبتيل طوره وبين الوجوب التبتيل فسد بغيره عند تردده في نفسه فالوجوب التبتيل بان يتروك التفتيش للوجه ويقصر على نية الفري ولو نوى في اليوم الثالث من آخر شعبان فسد على الأظهر ولو جاز عن شهر رمضان لو كان أنه منتهى لا يحكم بكونه مندوبا لو ظهر كونه من شعبان أو لم يظهر شيء ولو صام به نية شعبان مندوبا أو بنية مندوب أخر من شهر رمضان إذا انكشف أنه مندوب لو كان لاكتشاف قبل الغروب فالأحوط أن لو يكن أقوى هو لزوم بعد بدلت كونه من شهر رمضان وفي جريان الحكم المذكور في سائر الواجبات للمعتق حتى يقع في نية التبتيل مع الوجوب الواقع تردد والجريان غير بعيد والأحوط في الواجبات غير المعتق إلا ما دونه ولو نوى في يوم الثالث من آخر شهر رمضان كالفصل أو التذلل أو الكفارة أو الأجر أو غيره عن شهر رمضان إذا انكشف كونه اليوم منه لزمه إعادته ذلك الواجب لو صام على أنه كان من شهر رمضان كان واجبا والأحكام مندوبا ولو جاز على الأظهر ولو أصبح بمنزلة الإفطار ثم بان أنه من الشهر جدد التبتيل وإن كان بان كان قبل الزوال ولم يفتقر وان كان لاكتشاف بعد الزوال فسد عليه قضاء اليوم وان كان قبل الزوال بعد الإفطار كان عليه القضاء في وجوب الاستاكاف والتزود ولا يجوز العدول من صوم إلى آخر واجب كانا أو مندوبا وبين ومختلفين في عتق بدلت شهر رمضان لمن صام يوم الثالث من شعبان لبس من باب العدول لمن باب سعة وقت قبل العالوية إلى الزوال **فروع الأول** نوى الإفطار في يوم من شهر رمضان ثم بدلت قبل الزوال فصر على صومه لم يفسد على الأظهر **الثاني** لو عتق نية الصوم ثم نوى في النهار الإفطار في زمانه ولو بغيره إلى أن جدد نية الصوم فعل حراما وفسد صومه على الأقوى سواء كان غير على الإفطار أو لا وعنه على ما بعده ذلك قبل الزوال وبعد الأول قبله والثاني بعد وفي وجوب الكفارة عليه تردد والأحوط التكفير إن كان العتق شبه هذا إذا نوى الإفطار في زمانه ولو نوى القطع أو ارتكاب لفطاع في زمان متأخر من دون انشأه بالفعل ونظم فصر على البقاء على ما عليه من الصوم قبل حضور ذلك الزمان فعل حراما في وجهه صحصو على الأقوى **الثالث** الأقرب أن صوم الصبي المميز يرضى وكذا سائر عباد الله ولو نوى بالواجب على المكلفين الوجوب بالمندوب والتدب لا يجزئ نيابة عن المكلف المتأخر حتى لا يجب عليه تمام صوم اليوم الذي بلغ فيه قبل النهار **الركن الثاني** في صوم عند الصائم وفيه مفاصل **الأول** لا يقص الصوم إلا بالامساك تمام النهار من أوقاتها **ثانيها** الأكل والشرب معناه إذا كان المأكول والمشروب كالتحريم والفواكه والمشاو سائر المباحات المشربة وأخر معناه كالحصا والبرص وما لا فوارة ولا شجارات فلو أكل شئ من ذلك وشرب لوجب غير المنافاة كالوجوب للمانع من إفساد صومه على الأظهر وكذا لا فرق بين الغلبيل منه والكثير حتى لو ابتلع رخصة أو قل من ذلك بطل صومه **ثالثها** الجماع في قبل المنزلة أو بعده أو به التزل ولو نزل حبثا كان له ومبته صفيق كانا وكيفية فانه يفسد صوم الواطي والموطو جميعا على الأظهر وفي فساد الصوم بوطي العلام واليهجه والبرص وجها والأحوط أن لو يكن أقوى هو لزوم القضاء والكفارة ولو نزل فسد صومه بلا شبهة وفي فساد صوم العلام تردد والعدم أشبه بالأحوط القضاء بالكفارة ولو أوجب الميزر ذكر الميث في فحها بالاشبه عدم فساد صومها ولكن الاحتياط بالقضاء والكفارة لا يترك ولا يفسد الصوم بالإبلاج نسبانا أو قهلا أو من غير قصد وإنما أو مكرها أو إكراهها غير العار لا اختيار ولو أوجب في غير الفرجين فان نزل فسد صومه أو لو فسد على الأظهر إلا إذا فصل الأتزال فان في فساد صوم بذلك وجهان من حيث نية المفطر لكن الأظهر عدم البطلان إلا إذا مضى زمان بغير نية الاستاكاف فان فصل الأتزال بعد زمان لا يلبس نية الاستاكاف ما لم ينزل وكذا لو أدخل أصغره فحها أو ذكره فيها أو عمل أحدهما فحها ثم بان خلافه ولو أوجب أحد الختني في الآخر فكانا أو ختني فلو طر مزوانا ممتكلا لم يفسد صوم أحدهما سواء كان الوطى في القبيل أو التبر أو التزل ولو نزل ولو وطأ كل منهما الآخر فان نزل فسد صومهما **والثاني** ولو وطأ الرجل الختني في قبلها أو وطئ في المرأة في فحها فسد صومها دون صوم المرأة والرجل إذا نزل الرجل فانه يفسد صوم حرس الاحتياط بالقضاء والكفارة في ذلك كذا ولا فرق في فساد الصوم بالإبلاج بين إدخال الذكر نصب أو مملوكا أو مكشورا أو مملوكا بما لا يمنع من صدق الجماع ولو فصل الختني فدخل في أحد الفرجين من دون اختنا نزع فورا ولو بطل صومه كذا على الأظهر لو فصل أحد إدخال في أحد فحها ولم يتحقق لما من عدم فحها فسد صومه لا فساد فحها بل مع عدم مضمي جزء من الزمان خالبا عن نية الاستاكاف **رابعها الكذب** على الله تعالى وعلى نبيه وآله وأئمة عليهم السلام من غير فرق بين كونه من الأمور الدينية أو الطبيعية وفي الأحكام الشرعية ولا بين صام الصائم ولا بين الفاظ اللغات لا بين رجوعه وأخباره بالصدق بعد ذلك لا بين جملة الحكم من الكذب على الله مع ذكره أو نسيانه لا بين فادة العتق بقول أو فعل من كذب أو إشارة ولا بين كون مضمون الكلام موجبا أو سالبا ولو فصل الكذب فان صدقنا في فساد صومه تردد وكذا لو نسب إليهم ما لا يثبت بمطابقته للواقع ولا مخالفتها لا ينطبق ولا إمارته على شيء منها ولو نقل قول الكاذب علمهم أو فصله لتركه أو فصله لصدق فان كذا لم يفسد صومهما لا يفسد لو كذب خوفا ونقبة أو مجورا ولو حدث بصدق ثم قال كذبا لم يفسد صومه ثم قال صدق وكذب للمرافعة في النهار أو ما خرب به البراءة صدق وأخبر صادق فالأحوط في النهار خرب بالليل كذب وسأله سائل قال الله تعالى والجمعة والأئمة عليهم السلام قال قال شرف مقام الأولا في

في جريان الحكم المذكور في سائر الواجبات للمعتق حتى يقع في نية التبتيل مع الوجوب الواقع تردد والجريان غير بعيد والأحوط في الواجبات غير المعتق إلا ما دونه ولو نوى في يوم الثالث من آخر شهر رمضان كالفصل أو التذلل أو الكفارة أو الأجر أو غيره عن شهر رمضان إذا انكشف كونه اليوم منه لزمه إعادته ذلك الواجب لو صام على أنه كان من شهر رمضان كان واجبا والأحكام مندوبا ولو جاز على الأظهر ولو أصبح بمنزلة الإفطار ثم بان أنه من الشهر جدد التبتيل وإن كان بان كان قبل الزوال ولم يفتقر وان كان لاكتشاف بعد الزوال فسد عليه قضاء اليوم وان كان قبل الزوال بعد الإفطار كان عليه القضاء في وجوب الاستاكاف والتزود ولا يجوز العدول من صوم إلى آخر واجب كانا أو مندوبا وبين ومختلفين في عتق بدلت شهر رمضان لمن صام يوم الثالث من شعبان لبس من باب العدول لمن باب سعة وقت قبل العالوية إلى الزوال

في جريان الحكم المذكور في سائر الواجبات للمعتق حتى يقع في نية التبتيل مع الوجوب الواقع تردد والجريان غير بعيد والأحوط في الواجبات غير المعتق إلا ما دونه ولو نوى في يوم الثالث من آخر شهر رمضان كالفصل أو التذلل أو الكفارة أو الأجر أو غيره عن شهر رمضان إذا انكشف كونه اليوم منه لزمه إعادته ذلك الواجب لو صام على أنه كان من شهر رمضان كان واجبا والأحكام مندوبا ولو جاز على الأظهر ولو أصبح بمنزلة الإفطار ثم بان أنه من الشهر جدد التبتيل وإن كان بان كان قبل الزوال ولم يفتقر وان كان لاكتشاف بعد الزوال فسد عليه قضاء اليوم وان كان قبل الزوال بعد الإفطار كان عليه القضاء في وجوب الاستاكاف والتزود ولا يجوز العدول من صوم إلى آخر واجب كانا أو مندوبا وبين ومختلفين في عتق بدلت شهر رمضان لمن صام يوم الثالث من شعبان لبس من باب العدول لمن باب سعة وقت قبل العالوية إلى الزوال

كتاب الصوم

١٣٠

لمرض واستمر النوم الى ان زالت الشمس كان عليه قضاء الصوم ثم لو انقطع قبل الزوال فبقي صحيح صومه ولا يصح صوم الحائض والنفساء وان كان الصائم في بعض القهار كما
اذا حاضت ونفست قبل القبيل يسير وطهرت قبل الفجر يسير وصح من استحاضة اذا فلت ما يجب عليها من الاعمال ولا يصح الصيام الواجب من مسافر بل هو قصر
الاشهر ايام بدلا لهكذا وثمانية عشر يوما في بلد البلد لمن افاض من حروا قبل الغروب عاملا والصوم المندور في يوم معتق مع اشتراط التأخر في التأخر ان يصوم
سفره وحضره على قول غير بعيد ولا يصح ما عدى ذلك من اقسام الصوم الواجب في السفر ولو صام كان عاصبا وما الصوم المندوب فاحوط ان لم يكن ائوى هو لزوم ترك
الساكن الذي يلزمه القصر الايام الحاضرة في المدينة المنورة على شرطها الاشراف المصنوعة والسلام ويصح الصوم مطلقا واجبا ومندوبا من المسافر الذي هو حكم المقيم
الصوم العاصي فهو ومن نوى ثمانية عشر يوما او في ثلثين متريدا لا يقصد صوم الحجاب اذا زلزال الفسل عامدا حتى يبلغ الفجر ولو كان من باب القضاء شهر رمضان
فما بينه حجاب فنام عدا ولم يستيقظ الا بعد طلوع الفجر يقصد صومه سواء كان القضاء موقعا وكذا لو نام طاهرا واستيقظ حين طلوع الفجر فنام بالاداء
عند وجده انما يجب بالاحكام قبل الفجر فيحق ما به اقسام الصوم الواجب لموسم كالزوال المطلق والكفارة قبل التلبس بها بالقضاء فذكر وجهان احوطهما الا ان كان لا
يلحق به الصوم المندوب فيصح بمن ايام حجاب يقصد الفسل ولم يستيقظ الا بعد الفجر ويصح الصوم من المرض الغير المرضي به ولا يصح من المرضي به لحدوث مرض بزيادة
مرضه وجوبا بطريقه او حصوله شقة لا يحتمل مثلها عاده ويكفي خوف الضر فضلا عن الظن به سواء استند الى امارة او تجربة او قول عارف فان كان فاسقا ولو
افطر لظن الضر او خوفه ثم ان عدم الصيام في الواقع لو لم يكن ثامنا ولو لم يكن كارة بل القضاء فلو صام بغير علم عدم الضر فيه ثم ظهر انه مضر فافطر لانه لا ائوى فشا وثبت
فضاء عليه **الفصل الثالث في اقسام الصوم** وهي اربعة واجبة مندوبة مكرهة ومعتقولة واجبة صوم شهر رمضان والكفارات في عدم النية
والندب واخرى في الاعكاف الواجبة الثالث من ايام الاعكاف المندوب في قضاء الواجبات صوم شهر رمضان فنبه على ما مات **الاول** يعلم الشهر ونية الهلال
فمن رآه هلال شهر رمضان وجب عليه الصيام ومن رآه هلال شوال وجب عليه الافطار ما لم يثبت في الموضوعين فيكون ما رآه هلالا هو الفجر برؤية او شكا
غيره سواء كان عادلا لا يشهد على الحاكم ولا يشهد قبل شهادته او رآه من غير هلال شهر رمضان لم يجب عليه الصوم الا ان يفتي من هلالا شعبان ثلثون
يوما او يفتي رؤيته شبعا على ما وكذا الحال فمن لم ير هلال شوال فانه يجب عليه الصوم الا عند مقتضى ثلثين من هلال شهر رمضان او حصول الشك في العلم ولا
يشترط في الشك عدد خاص ولا البلوغ فيهم ولا الذكورة ولا الاسلام بل المدار على العلم وتوهم مقام العلم على الاظهر شهادة العدلين برؤية الهلال سواء كانت في التمام
علام لانهم لا يعقوبها دنهم عند العلم بظانها ولا يعتبر في صحة شهادة العدلين برؤية الهلال شهادة مناهيها عند الحاكم بل يجوز لكل من سمع شهادتهما ان يقبل
ان كان الشهادة بهلال شوال ويجب على كل من سمع ان يصوم فيها اذا كان المشهود به هلال شهر رمضان بل لو رآه الحاكم شهادتهما بعد العزبة بعد انهما جازا لقطع
على عدلتهما ان يصد على شهادتهما ويرتب عليه الاثر ولو شهد العدلان بالاسنفاضة العلمية بان شهدا برؤية عدل يحصل به العلم لكل احد كذا في ترتيب الاثر عليه
ويثبت الهلال بالشهادة على الشهادة فلو شهد عدلان بشهادة عدلين بالهلال ثبت بذلك ولو اختلف الشاهدان في صحة الهلال كالا ستقامة والاضطرار
او في جهة الحد من وجهها ما ينقض اختلاف في المشهور بطلت شهادتهما ولا كذلك لو اختلفا في زمان الروية مع اتحاد التلبس ولو شهدا احدهما برؤية شعبان ليلة
الاشهر وشهد الاخر برؤية شهر رمضان ليلة الاربعاء لم يجمع اتفاقهما في المؤدية في اثبات هلال شهر رمضان ويعتبر في الشاهد ان يشهدا برؤية الهلال فلو شهدا
بان اليوم يجب صومه او يحرم صومه فحقا تبه تردد ولو حكم القضاة العدل بدخول شهر رمضان وجوب الصوم او دخول شوال وجوب الفطر لزم متابعة على
على الاظهر سواء كان مستدركه شهادة العدلين والشك في العلم او علمه الناشئ من رؤيته بنفسه واذا رآه الهلال في شئ من البلاد المقاربة كالكويت ونجد
وجبا الصوم على أهل البلاد الذي لم يره فيه واما البلاد المتباعدة اذا رآه في بعضها فالظاهر احكامه على كل بلد علم اتحاد عمره معه على وجه يلزم من خروج القمر
عن تحت الشعاع فيمار رؤيته في جوفه لا يرى على ما لا يرى في كل بلد كدور مع المرة في قبل يجرى على كل حكمه ولو سافر من بلد رآه في هلالا في
قول شهر رمضان الى اخرى لم يره فيها كان العمل حكما فطر يوم الواحد والثلاثين وان لم يره في الهلال وان كانا متضادين حكما ولزمه الصوم فيها وطن او امانة انقلب حكمه
ولزمه متابعتها اهل تلك البلدان فيصوم اليوم الواحد والثلاثين منهم وبمطابق اليوم التاسع والعشرين في عكسه لو رآه الهلال في بلد فاصبح معتقلا وسار به مركبا لكان
سيرا غير وجوب الفسل لصلبان وترتدا وضوها وانما العلم ببلد ببلد في تلك البلدان حكما فاصافا هلالا صائمين لم يلزمه ما سار به بقية النهار ولا قضاء وهو
كان الامسالة والقضا احوط ولو انكسر فلم يره في الاول فاصبح صائما وصل الى الثانية فوجد هلالا ففطرهم والاحباط في جميع تلك القصور بالمساواة
ذلك اليوم فلو لم يفر يوم يجب صومه مطلقا او صوم يوم يجب عليه فطره وانما اولى بل لا يترك مع البس ولا يعتبر في الهلال بشهادة العدل الواحد ولا بشهادة النساء
منفرات لانضغاث ما لم يبلغ حد الشك في العلم ولا بالشك في الظن ولا بالجدول ولا بعد شعبان فاصافا هلالا وحده شهر رمضان فاما ما اذا لم يصبوا للهلال
بدلا لشك في الهلال لاكتشفه من كون الهلال للبلدين كالاكتشفه غيبوبة قبل الشك في كون الهلال للبلدة واحدة ولا برؤية يوم الاثنين قبل الزوال فاما
الاكتشفه من كون ذلك في هلالها والاشهر كالاكتشفه في يومها من كون اليوم اخر الشهر لا بطريقه ظهور التور في طرف جرمه مستدركا فانه لا يعلم
بكون الهلال للبلدين ولا بجهة هلاله من اول شهر رمضان من السنة الماضية ولا يجب صوما اخر يوم من شعبان وان احتمل كونه من شهر رمضان نعم يستحب صوم
بقية القدر ولو افطره فاكشف بعد ذلك من كون شهر رمضان بالقيام بالنية ونحوها برؤية ليلة اول رتبة هلال شوال ليلة التاسع والاعشر الكا

فانقضا الصوم

عن كون يوم الشك اول شهر رمضان لزمه قضاء ذلك اليوم الذي افطره وكل غفلة تشبهه وبنه بعد ما قبل ثلثين ولو غفقت عنه كل شهر ثلثين يوما ولو غفقت جميع شهرها
فقبل بعد كل شهر منها ثلثين قبل يجب بعضها انما الضلع بعدم كمال تمام شهره والاشهر الاقوى عقا لما يرفع بالقطع المذكور انما هو الباقي ثلثين ثلثين
والاشهر المحبوس ونحوهما ان علم بالاشهر ولو يعلم بانها هلالا كان حكمه حكم من غفقت عليه اشهر وان لم يمتد نفس الاشهر حتى يتناولها على غفلة اشهره
فصومته يجزى بجمع اسماء الاشتبا او ظهور الواقتا والتأخر عن شهر رمضان ولو ظهر له بعد ذلك تقدم على شهر رمضان لم يجز له بل بزمه فضاؤه كما يلزمه قضا
يوم صامه واكتشف كونه احدا لسنتين وبلغ ما لزمه حكم الشهر من وجوب الكفارة في افطاره عند ان لم يتبين تقدمه على شهر رمضان بان يتبين مصافقه ايا او
تأخره عنه الا ان الكفارة في صورة المصادف هي كفارة الافطار في شهر رمضان وفي صورة التأخر عنه كفارة الافطار في قضا شهر رمضان على الاظهر فلا يجب له كفارة
في الافطار بعد الزوال ولو لم يغلب على ظن الاشهر المحبوس شهر رمضان فوحي شهره وصامه بخير لانه يصح منه ما وافق الشهر وانما غفقت دون ما تقدم عليه فانه
يلزمه قضاؤه والاحوط لزوم ما رعاة التوالي فيما قلناه واختاره وقت الامساك في الصوم هو طلوع الفجر الثاني الذي هو البياض المشرق في الافق عرضا ووقفا انما
غروب الشمس جهة ذهاب الحمرة من المشرق ولتختله ناخرا لا فطار حتى يصلي المغرب بل والشاء الا ان يتوقف خبره من الصائمين واحدا واكثر للاظهار سنة فخر
تقديم الافطار بشرط حفظ وقت الفضيلة وكذا لو نازعته نفسه على الافطار فانه يطر ثم يصلي **المقام الثاني في الشروط وهي قسم الاول**
ما باعتبار وجوب الصوم وهي امور قسمها البلوغ فلا يجب على الصبي وان رافق بل وان بلغ بعد طلوع الفجر لا يفضل على الاظهر **وقسمها الثاني** ما باعتبار وجوب الصوم
الطبي ولا الاموري زادوا جنونه ولو في بعض النهار يتم عليه ان يحفل قبل الفجر وان زال عنه التكليف بالعود في وسط النهار وكذا لا يجب على المني عليه ان سبقه
النبة على الاظهر **وقسمها الثالث** ما باعتبار وجوب الصوم فلا يجب على من يقترب به بل لا يصح منه وان صام جهلا بالحكم على الاظهر يتم ولو قبل الزوال ولما بان بان
وجوب عليه بعد النية والصيام بخلاف ما لو لم يزلوا وبر قبله بعد تناول المطر فانه لا يجب عليه الامساك بل يتحجب به بزمه فضاؤه **وقسمها الرابع** ما
حكمه فلا يجب على المسافر الذي يلزمه التقصير بل لا يصح منه ان صام جهلا بالحكم فان بقي جهلا الى ان يبرأ منه ولو زال جهله في وقت
النهار ولزمه الافطار والقضاء ولا فرق بين الجهل باصل الحكم وبين جهل خصوصياته كما اننا قلنا ان سفل بعضه وجب التمام وان لم يكن اصل التقصير مصنفات يتبعه صوم
ولا فضاؤه على الاظهر وفي الحان ما سأل الحكم بالجاهل في حق صومه جهل اقرعها عدمه واذا اراد المسافر حضور بلد او بلد بل لا فضاؤه فهو مخير بين القضاء
والبناء على الصوم وبين الافطار قبل الوصول الى حد الرخص حتى لو علم انه يدخل البلد قبل الزوال ثم ان لو يطر قبل الوصول الى حد الرخص يدخل قبل الزوال لزمه
الصيام واجزئ وان لم يدخل لا بعد الزوال استحب له الامساك ولو لم يجزه بل بزمه القضاء كما اننا قلنا ان في حد الرخص استحب له الامساك ولزمه القضاء
والله بما ذكرنا من حكم الافا انه هو النهاء ثلثين يوما مترددا في مكان واحد والعصا بالسفر كونه السفر كفي في الكاري الى الملاحة والجمال ومن عملة الجارة بالتقار
فصل لهم من الشرا فاطمة للكثرة **وقسمها الخامس** ما يتعلق بمحض النفس فلا يجب عليها بل لا يصح منها **القاضي** ما باعتبار وجوب القضاء وهو البلوغ وكما لعقله
فلا يجب على الصبي والمجنون والكافر الا في الاصل فضاوا فانهم في حال الصبا والمجنون والكافر فاما ما يجب عليهم صوم اليوم الذي زال عنهم المانع قبل طوع فخره
تركه لزمه فضاؤه وقيل المكافاة بركبته في وجوب الاداء عليه عدم صحته منه سقوط القضاء عنه بالاسلام تقضاه بخلاف الصبي والمجنون فانما غفرت مكلفين
بالاداء فضلا عن فضاؤه وحكم الجنون في عدم وجوب القضاء عليه كالا لله المني عليه وجب القضاء على غيره هؤلاء ممن لا يجب عليه الاداء كالحائض والنفساء والنفساء
والمسافر من ليس كره اصلها كالمدة المتألف الفطر لا عند زوال حذرهم كجب القضاء على من ترك الاداء عصا او اوعى شوره فيلزم الجنون والاعفاء كالنوم تمام النهار
بغير نية والكسواء كان تحققت على وجه صحيح ولو مباح لفظا او اكرام في شره او اضطراره اليه وتجهل الغاضى لصيام شهر رمضان بين القضاء مستأجبا او متغفرا وان كان
الاول افضل مطلقا على الاظهر وليس القضاء على الفور فيجوز تأخيره بعد زوال العذر الى ان يتقضى على شهر رمضان المقبل فعلا والاثبات به فيضتحق ولا يترتب على ايام
في القضاء فيجوز تقديم اخر ما وجب عليه فضاؤه وتقديم اوله وان كان من جهة الزنهاب الى وكذا لا يترتب في القضاء بين قضائين الا ان لا يبقى الى شهره قضا الغيل
الامتنان قضا صوم احد السنتين فانه يمتنع قضا السنتين كما هو مضمون كاتاجها للثنتين السابقتين على التساوي هو فيها يتخير في تقديم قضاها يوما شاوله في ذلك
السنه واطلاق القضاء ولو كان عليه صوم نذر معين وقضا شهر رمضان لزمه تقديم الاول مطلقا ولو كان عليه صوم نذر غير معين وكفارة وقضا شهر رمضان
فان تقضى وقت القضاء لم يقضى به والاختيار في تقديمها لا يجوز ان يلزم عليه قضا شهر رمضان ان يصوم حذبا واما من عليه صوم واجب اخر من نذر مطلق او
كفارة لغيرها ففي جواز صومه نذر او لا انما اشهرها وان كان هو المحراز الا ان الاحياط بالاول لا يتركه لكن المنع من الظهور انما هو عند مكان الايمان بالقرض
واما مع عدم امكانه ان كانا كان عليه صوم شهرين وفعله ثلثين قبل الشروع فيه فلا يخرج من الظهور وفي كون المدة في الصوم الواجب على وجوبه فيجب
الظهور مع اشتغال منه بوجوب المرض بل جازي او نذر او كونه ولما انت عليه قضاؤه وعبر ذلك في جهل والاحياط بترك الظهور مطلقا لا يترك المندوب والاعفاء
الفاضل عليه الواجب بنبذ وشهر واجبه في الايمان بجمعه ووجوبه في الفات مستوفى في القضا **المقام الثالث في تعيين احكام صوم**
شهر رمضان وقضاؤه فيه مسائل الاولى من فطر شهر رمضان او بعضه من ما في غفلة من عليه صوم على وجهه
حذبه في حذبه قولان اشبههما عدم وان لم يمت فان استمر في المرض الى شهر رمضان السنة اللاحقة سقط عنه القضاء عليه على الاظهر وكما عليه ان يصدق

كتاب الصوم

١٢٢

مف ١٢٢

عن كل يوم من الفاتح بمد من طعام على الفطر والمساكين وقبل بملء من الاول والاوى والثاني اولى والمد ما تروى ثلث نخسون شفا لاصبر فيها ونصفا وحسن نصفها
 وبسائر الفري اليوم نصفه وقيل ونصفه مع اوقية وسبع مثاقيل من رتبة وسبع عشرة حبة ونصفها لا يجزئ الصوم عن الصدق ولا تنكح الفدية بذكر التبرع على الا
 ثم اتمان تمكن من صوم شهر رمضان الحاضر لوفاء الصوم وان استمر المرض الى شهر رمضان الثالث كثر من السنين الفاتنين وصام الحاضرة وان تمكن في حكمه في شهر
 الصوم بمرض من فانه بعد رتبة اخرى فيرى عليه عند استمرار المرض الى شهر رمضان اخر ما خرج من سقوط الفضا وجوب الكفارة ولا يبطئ الفضا على الاصح ولو
 كان عدم التمكن من الفضا الى شهر رمضان المقبل المذخر للمرض من سفره ردى ونحوه ثم ان ما ذكرنا هو اذا استمر المرض من شهر رمضان الذى فطر فيه الى
 شهر رمضان المقبل اما لو لم يبق فيها فجب عليه قضاء وجوب ما وسع لا يقتضيه الا اذا لم يبق الى شهر رمضان الاخر لاعداده ما عليه فضا من ايام وجع فبقتى
 عليه ولا يجوز له السفر الى اوسافر منه الغمام على الاوى لا يجمع على الاحوط ولو اخر الفضاعين شهر رمضان الفاضل عصى وجب عليه لانيان به بعد ولزمه الصدق
 عن كل يوم من طعام ويجوز اعطاء امداد ايام عدة من قنبر واحد لا يلزم قصر كل مد بقنبر على الاشبه ولا فرق في عدم سقوط الفضا عنه ولزم الفدية عليه
 في المرض من عزمه على الفضا وبين عدمه على الاظهر ولا تنكح الفدية هنا اشبه بذكر السنين فلا يلزم مثله لو اخره عن السنة الثانية بغيره وهل يقتضى الفضا عليه
 في السنة الثانية عند بقاء صفته منها كما في الاول ام لا وجهان اشبههما بعدم **الثاني** يجب على الولي ان يقضى ما فات الميت من صيام واجب سواء كان
 صوم شهر رمضان او غيره وسواء فطره بمرض بدني بعد وتمكن من الفضا او بغيره من الاعتذار وعدا على الاظهر وسواء كان له مال يقضى به عنه ام لا ولا يلزم قضاء
 ما فاتة كومات قبل التمكن من فضاها وانما ما فاته بسفره فله من ماله حضر وتمكن من فضاها ثم لا على الاوى وفي جريان الحكم في الواجب المرض ولا ياتى واجازة اذا فاته
 تردد والاحوط الجريان وفي حكم الصوم الصلوة الا انه هنا لا يقضى الولي الا ما تمكن الميت من فضاها واهله الولي هو اكبر اولاده الذكور والذكور من سائر
 مع فضا الاولاد والاحوط مع فضا سائر ذكور الورثة ان تقضى الفات في كل طبقة حتى الزوجين والمعتق وضا من الجرح ولا يبرى كمال الولي بالبلوغ والعقل عند
 موت المورث ولو كان له ولدان متساويان سنا واحدهما بالغ بالا حلال دون الاخر ففى تقديم البالغ منهما وجه كما لو كان الاكبر صغيرا والاصغر بالغاً ولو
 اشتبه الاكبر فى السقوط او التوزيع والنسب بالغير عوجه احوطها الثاني ولا يبطئ الفضاعين الولي اذا لم يرث ما من من ردى او قتل او كره من الموت ولا
 يشترط في لزوم الفضا عليه فراغ ذمته عن عبادة فاته ولو كان له ولدان او اولاد متساويون في السن لما واخه الفضا ووزع عليهم بالتوزيع ولو تربع بعضهم
 بالانيان بنام الفضا سقط من الباقي كما لا يبعد السقوط بفتح الاجتناب بالفضاعين الميت سواء قضى باذن الولي ام لا وان كان الاحوط فضا الولي بها ستمائة
 صورة عدم استئابة الميراث عن نفسه فضا الفضاعين الميت ولو اوصى الميت الى اجتناب بالفضاعين قبلها الموصى اليه لزم ذلك في سقوطه عن الولي بفسله
 وجه فوق وفي السقوط عنه بنفس قبول الوصية من الموصى اليه من دون اقراره انما بالوصية تردد والاشبه بعدم والاقر بان الولي ان يسأله من يقضى
 عن الميت ويتوزع الفضا على باقاع عدا الاجرة ولا تمنع الاجرة من فضا الفري كونهما في قبالة تنزل نفسه منزلة الميت فلا مانع من فضا الفري بنفس العمل
 الذى باقى به ويستحب انما ضوع الميت لبا كان واجبتا مناسحا او موصيا للميت بنوى لبا في العمل عنه فلا يجزئ لانيان بالعمل واهل اناية البذل لا فرق على
 الاظهر في الميت الذى يجب على الميت فضا ما فاته من صوم وصلواته من الرجل والمرأة ولا يبرى المملوك **الثالث** اذا لم يكن من فاته صوم لوصلة ولا ذكره
 عنه فالأقرب ان عليه ان يوصى بالفضاع عنه بما انا او باجر من ماله فان لم يوصى بذلك كذا كره حسبان يسأله من تركه من يقضى عنه والاحوط كون ذلك
 الثالث ان اوصى به وباذن الورثة ان لم يوصى به ولو لم يكن للميت مال لم يجب على اوصى لا الوارث اخرج من مال نفسه لو كان على الميت صوم شهرين متتابعين
 فلا ظهر انما ان وجبا عليه بذكر وشبهه لزم الولي ان يصومهما وان وجبا عليه كذا في غيرهما فحق الولي ان يصومهما وبين ان يكفرا بالطعام من تركه لترك
 يجوز لفاض شهر رمضان فطر قبل الزوال ولو لا لصد مع سعة الوقت لا يجوز له الا فطر بعد الزوال لا بعد من حضا ونفاس او مرض فلو عصى الا فطا
 بعد لغيره عند لزوم التكفير عن كل يوم بالطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من طعام فان لم يمكنه صام ثلث ايام فحقه في التتابع والتبرع على الاظهر وان كان
 التتابع احوط والاوى ان فاض صوم التدا لميت كفاض شهر رمضان فيما ذكره لا يجزئ الحكم فهو صام نذبا ولا في الفا ضلحا طائفا بل يختص من يقضى
 وجوبا وفي جريانه في الفا ضي من الفري ولا يترعا او باجادة تردد والاحوط الاجراء وفي وجوب مساكين فقير الفها على الفا ضي الذي فطر بعد الزوال جميعا
 اشبههما الصد وهو حسن الاحتياط على **الحاشية** اذا اجنب في شهر رمضان وصام اياما والشركة وهو جنب لزمه فضا الصلوة والصيام جميعا على
 الاظهر ولو نام منذ ذكر الفسلة صح في نومته دون ان يندب فلما اصبح نوى الفسل لم يكن عليه فضا ذلك اليوم ولو اخل في اولها وانتهى في ونى الفسل الى
 اولى ان مضى عليه اياما والشركة صح صوم اليوم الاول ولم يلزم فضاؤه على الاظهر بطل سائر ايام الجنابة ولو اجنب قبل شهر رمضان ونوى الفسل الى اهل
 الشهر وصام منه اياما والشركة صح في لزوم فضا الصوم في نحو ما كانا كذا في الشهر وجها اشبههما بعدم يقضى الصلوة وحدها ولو كان الاحتياط بفضاها
 مع لا يبرى تركه لا يبرى لولا الاظهر لزوم فضا الصوم والصلوة جميعا على المرأة اذا نبت غسل بعض النفاس وصامت اياما والشركة سواء كان حضا او نفاسا
 في الشهر قبله **والتابع الكفارة** فقد تقدم شرط من احكامها وباني شرط اخر في جهة الكفارة من اجل الفات في صوم الكفارة اربعة اقسام
الاول ما يجب فيه الصوم مع غيره كقارة قتل العمد وكفارة من فطر على غيره في شهر رمضان على ما عرفت **الثاني** ما يجب فيه الصوم بعد الجرح

في ايمان من ابا في فضاها فان سائر ايام الاصل

في جريان

خبر

الغاية

كتاب الصوم

٤١

والاربعة عشر ولا يكون الصوم من غير ما وجبوا وما وجبوا من غير ما وجبوا
 ومنها صوم يوم الاثنين وهو الحاد عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة من كان في
 ومنها صوم نذر العتية كان يند الصوم ان تمكن من فعل الحرة الفلاني وترك الواجب الفلاني ومنها صوم القميص هو ان ينوي الامساك عن المفطر
 ومن الكلام ولو في بعض اليوم على وجه يكون السكوت في الصوم فلا يصح ان يترك السكوت بالصوم من دون اخذ فيدافيه ومنها صوم الوصال وهو
 ان يصوم يوما وليلة ويفطر في السحر ويصوم يومين في غير اطار بينهما ولا بأس بترك الافطار بينهما من دون ان ينوي صوم الوصال وان كان لا يحيط بتركه
 ومنها ان يصوم الميرة تطوعا من غير ان يكون الزوج فضلا عن نية له اعنه على قول موافق للاخبار طولا او اظها ليجوز على كراهية في الصوم فيها ولا ينافيه
 والنج مع فيه مقصود طلاق لاخبار هو عدم الفرق بين كون الزوج حاضرا او غائبا صحيحا او مريضا ولا بين كونها ناشرا او مطهرة ومنها الصوم في السفر
 فانه يحرم ما عدى ما تراسنائه ومنها صوم الدهر من حيث تضمنه صوم المدين **الفصل الثالث** في الواجب فيه مسائل **الاول** في فدية من ترك
 المرض السويح للافطار كما تروم الاظهار على المسافر المجمع فيه شرط الفطر وفساد صوم من اقام عليه الملوحة من سام حله بالحكم ولا يفتقر لزوم
 افطار عند اجتماع شرائط الفطر تبين انية من السبل على الاظهر بل المشهور وجوبه من غير تخصيص قبل الزوال فان خرج قبله لم يفسد الا فطره مع استحباب
 الشرايط وان خرج بعد لزومه تمام الصوم وكل من لم يفسد من تصبر الفطر بل من فسد الصوم وبالعكس **الثاني** في الهتم وهو الشيخ الكبير والجميذ والكبير وذو
 اذا عجز عن الصوم واوطاهه بمشقة شديدة فيفطره ويلزمهم القضاء ان مكنتهم بعد ذلك سقط عنهم مع استئصال العجز والشفقة الشديدة وفي لزوم كف عنهم
 كل يوم بمدة من طعام لكل مسكين مذكور الاظهار هو الوجوب بطلان ولا يلزم هوله الاقتصار في الافطار على ما يتدفع به ضرره ثم يلفظون بما شافوا ولو كان
 الصوم فان فطره او بفساد وكان الافطار واجبا والاصح وكان الافطار رخصة ومن غلب العطر للمريض فان كانت بحيث تبقى الفدية على الصيام او وجب
 خوف الهلاك اظفر قضى ولو انتفى الوصفان لم يجز له الافطار وان تضمنت المشقة الشديدة **الثالث** الحامل لم يرب المرضعة الفطيلة اللبن لاجل جليها
 اذا عاقت على الحمل والمرضعان فطر في شهر رمضان وتغضيان بعد ذلك حليهما ان تكفلا هذا الافطار عن كل يوم بمدة من طعام على الاظهر سواء كان افطار
 الحوف على الولد وعلى نفسها وسواء كان الخوف للجميذ او العطر والمريض والاشراف عليه سواء كان طفل المرضعة او الغنمها وسواء كان ارضاعها الطفل
 الغير باجانه او بتجانم الا حوط عند مكان اتخا فطره ثوب عنها في الارضاع هو الاتخاذ والاشغال بالصوم سواء احدث الظرفية زائدة على ما استوجب
 هي بها في المساجد ام لا الا ان تكون زائدة مضرة بحالها فلا يلزم ذلك بل فطره والكفان المنجزة من مالها وان كانت ذات صل على الاظهر **الرابع** في
 من نام في شهر رمضان واستمر الصوم فان كان نوى الصوم فلا فطره عليه ان لو نوى عليه القضاء والجميذ المعز عليه الا فطره على احدهما سواء عرض ذلك تأما او
 بعض يوم وسواء سبق منه انية الصوم ام لا وسواء عجز بما يفسد ام لا **الخامس** في بوجوب له الافطار بسبب من الاسباب المتقدمة من مرض او سفر
 او حوض او نقاس وهو عجز او نحو ذلك النسي من الطعام والشراب كما ذكره الجماع وقبل بحرمته والاولاظهار وان كان الاجتناب لحوط **السادس** في
 الاظهار هو السفر الموجب للافطار في شهر رمضان من غير ضرر وداعية اليه على كراهية قبل مضى اثنين وعشرين يوما منه وتزول لكراهية في الثالث **السابع**
 فابعد ولو كان سقلا من رايح من حج او زبارة او صلة رحم ونحو ذلك فان كان مما يفتوت بناخيره الى انقضاء الشهر فالافضل له التفريط والافطار ومنه زبارة
 سبب الشهادة عليه لانه ليله الثالث والعشرين وليلة العيد وان كان مما لا يفتوت بناخيره الى انقضاء الشهر فالافضل له الامانة والصوم ولا فرق في جواز
 في شهر رمضان على كراهية قبل مضى اثنين وعشرين يوما منه بين كون سفول لاي اخرا ولا على الافطار خاصة على الاظهر والقول بالمتع من السفول لاي افطار

شكر كتاب الصوم من ملوكة كتاب لا عكاف في المحر

لله رب العالمين صلى الله عليه وسلم

الملاطبيير الطاهر

لعمري لله على احدكم

اجمعين

هذا هو كتاب الصوم من ملوكة كتاب لا عكاف في المحر

کتاب العنکاف

كتاب الاعتكاف وهو البث صائما مدة مخصوصة في مكان مخصوص بقصد الفرية ولا اشكال في شرعيته وقد كان النبي صلى الله عليه وآله والمواعظ عليه في العشر الاواخر من شهر رمضان وقد روي عنه صلى الله عليه وآله والهة قال اعتكاف عشرة في شهر رمضان بعد الحج من سنة مسلم كما شرط التكليف **الاعتكاف** من سنة مسلم جامع لشرائط التكليف لا يصح من الكافر ولا الصبي ولا المجنون ولا المني عليه وبغيره امود **الاول** النية فيمنه فيه بقصد الفرية ثم ان كان مندورا او موعودا عليه او محمولا عليه نواه واجبا والا نوى التذلل الى ان يحض يوما فاما مضيا جددت عليه الوجوب بالثالث لما ياله من وجوب اليوم الثالث من ان كان البوم ان الاول من مندورين ولو لم يتبرهنه الوجوب التذلل اجزءه بقصد الفرية اجزءه لانه نوى في الاول ندب الجميع ولم يجدد التذلل اليوم الثالث صح على الاظهر وبكيفية التذلل من التذلل على الاظهر يجوز ذنبه التذلل من التذلل مطلقا بلا شبهة وكذا عن النبي صلى الله عليه وآله ما لم يكن واجبا عليه نفسه لا يجوز العدول بالتذلل عن اعتكاف الى غيره مع اختلافه في الوجوب التذلل الاصاله والتذلل نوى الوجوب فبان عدمه في جواز عدوله بالتذلل الى التذلل تردد والجواز غير بعيد **الثاني** الصوم فلا ينقض من المنظر ولذا لا يصح الدخول فيه الا في زمان يصح فيه الصوم ممن يصح منه فان اعتكافا بما احدهما احد الصيدين لم يصح كالا يصح من الحاضر ولا النفسا ولا المريض ولا المسافر الذي يلزمه التفتير ولا يصح كون الصوم لاجل بل هو مطلق الصوم وان كان لغريم من واجب موسم او مضيق وندب لو نذر اعتكاف ثلثة فوجوب صوم الثلثة له بذلك التذلل وكذا بطلان الصوم فيها جميع التاذر فلو لم يقصد نذر الصوم في ضمنه جاز له ان يعتكف بنوى هبومه صوما مندوبا لغيره واجبا **الثالث** المدة وهي ثلثة ايام فلا يصح اعتكاف اقل من ثلثة ايام ولا شهرا في دخول التليين المتوسطين والاحوط ادخال الليلة الاولى في نوى من عزو بها ولا يقضي الملقى بالتذلل من وسط الليلة الاولى الى وسط الليلة الرابعة على الاحوط ويلزم ادخال الحصة من الاول لحظة من الاخر معتد من العلم بكمال التذلل الى ثلثة ايام مع اتمامها ولو نذر اعتكافا مطلقا لزمه الاثنيان بالثلثة ولو كان عليه قضاء يومين من اعتكاف لزمه اعتكاف ثلثة ايام معتد من الصلوة ذللك اليوم واليومين من شرع في اعتكاف مندوب كان يجزئ بهن المضي فيه بين الرجوع ما لم يتم يومان منه فان مضى يومان لم يجزئ الرجوع بل يثبت عليه المضيق ولو اعتكف ثلثا ثم يومين بعد هالزمه الاثنيان بالتذلل وهكذا يجب كل ثالث منها بمضي اثنين من فلو نذر اعتكاف خمسة ايام لزمه ضم السادس حتى ينضم الخمسة ولو نذر اعتكاف ثلثة من دون ليلها فانه لا يلزمه عدم حصة ولو نذر اعتكافا ايام متتبية فان اشترط التتابع وعين زمانها اتمهم كرجب لزمه الاثنيان بمتتابعين وكذا ان عين الزمان ولم يشترط التتابع كالعشر الاولى من رجب مثلا فليزمن ان يعتكف فيها مع ضم الحادي عشر والثاني عشر ليعتد اعتكاف العاشر ولو لم يثبت بل لعد مع اشتراط التتابع كنه من الازمنة التتابع ولو لم يبين الزمان ولم يشترط التتابع بل العدد خاص فان كان ثلثة ايام فلا كلام وان كان ازيد منها فان نوى الاتصال لزمه وصل الاعتكاف لثلاث فاذاد الاول ولو لم ينو الاتصال جاز له الفصل بين كل ثلثة ايام بافطار ما شاء من الايام على الاظهر **الرابع المكان** فلا يصح الا في مسجد جامع ولا تحقن المسجد الا بصد المسجد الحرام ومسجد النبوة ومسجد الكوفة ومسجد البصرة والمدائن وقال جمع بالاختصاص والاولا اظهر وان كان الثاني لحوط ويطحن المسجد حطانه التي من جوانبه وبزوه وسطه وسر دابره ومنه و محاربه ومنارته البنية في داخله ثم لو نذر الاعتكاف في موضع خاص منه وكان واجبا لغيره العدي الى غيره ولو اعتكف فبان عدم المجترة او الجامعة بطل اعتكافه ولا يصلح لغيرها ولو تعدت ايام الله في المكان الذي اعتكف فيه فخرج من بطلته التذلل فيه باحد الاسباب كفي الله في مسجد جامع اخر وبهت كون المسجد خاصا بالبنية والتتابع العلمي وحكم الحاكم ولا يكفيه خبر العدل الواحد لا انا فاذا اطلعتنا العادي لا يجوز للثلاث اعتكاف في بينها وان تركت منزلة المسجد بالذبح في الفصوله ولا تقى بالمسجد الجامع الحضرة المشتركة وان كانتا فصل منه **الخامس** ان من له ولازمه في اعتكاف المولى عليه ذنبا فلا يصح اعتكاف المملوك عند بافطاره كان او مدبرا وام ولد او مكانا لم يتجزأ الا باذن مولاه ولا اعتكاف الزوج عند با الا باذن زوجها ولو اذن الزوج ولو اذن المولى عليه في الاعتكاف جاز له العدول والمنع قبل الشروع وبعد ما لم يمض يومان او كان واجبا متتابعين وشبهه بعض من المولى ولو كان المملوك بمقتضاها با اعتكافه اياما لم يعتبر ان المولى ولم يتدبر منه ولو اعتكف المملوك في اثناء الاعتكاف لم يلزمه المضيق فيه الا اذا كان شرعا باذن المولى ومضى عليه يومان كذا وكان واجبا بذنوبه هذا **السادس** من اعتكاف **اللبث** في المسجد وعدم الخروج منه الا لحاجة فلو خرج لا الهامه الاعتكاف وكان عاصيا كان واجبا بذنوبه وشبهه بعض يومين ولا يعتبر في الله لحاجة من نوم او يقظة واشتغال بعبادة او بطا اذنا او مضطجعا او اكل مسكرا او مضطجعا او خرج بضمة كبد او حمله او اسدلا لحاجة لم يجد عدم الفتح الا ان خرج البعض الا عظم كبد مع ثبات حمله او بدنه فيه فان اظهر نذره ببوله لم يخرج باخباره بل يخرج كرها فان اظهره فسادا اذا طال زمان خروجه صلى وجهه محي صورة الاعتكاف كجم مثلا وفي نصف اليوم تردد والجمع عند الشك هو عدم المحو ولو نذر اعتكافا ايام ثم خرج قبل اكتماله بطل الحج ان شرط فيها التتابع وما بعد الثلثة والاشنة لو شرط التتابع وتجزأ الخروج للهوا والصبر وربه كاعتكاف الحامل ونفسا لحاجة لا بد منها كالحاجة ما كوال ومشرى بل لو لم يكن له مكمل في غير الاكل فكان في اكله في المسجد فضا ضغله عادة وفقد ذلك لم يفرغ تحريلا قرب الطرق والمواضع التي يخلع لفتها حاجته بحسب حاله كما يلزمه العود عند فضا حاشا فان نوى جدد ذلك بطل اعتكافه ولو طال خروجه الحاج البطل يخرج محي صورة الاعتكاف لطلول الحاجة بطل اعتكافه مطلقا وانما حله في اكله في جانب المسجد فضا لم يكن دخولها شافا فله جاز له العدول عنها الى منزله ولو بد له صدق بمنزله وهو قريب من داره لم يفرغ من العدول منه الى داره الا اذا كان قوله شافا

كتاب الاعتكاف

على مثل الخروج للفصل المندوب مع نية إيفاء في المسجد بطل الاعتكاف لا يطل بالخروج لتسبيح جنازة مؤمن في عيادة المريض المؤمن مع الافتقار لهما
حل الاعتكاف إذا جمع فلا يجلس عند المريض إذا دخل العادة وتختلف باختلاف المأكلين والمعدون في لفافته والمواضعة ونحوهما لا حوطان لو لم يكن أقرب لزوم
تلا الخروج لشبهة مؤمن حتى إذا بان مؤمن حوله أو الدين وتحمل شهادة مع عدم تيقنه عليه نعم لا بأس بالخروج مع الضيق كالأباس بالخروج لإدراك الشهادة مع
وجوده حتى مع عدم الضيق ومن المحاجة التي يجوز الخروج لإجلاء الفاعلة إلى صاحبها وأنفذ غير في محله ومسل الجاسات والفدوات حتى الفصل الأخير
ما لم يدخل في الوسواس في سؤال حكم الله تعالى المحاج اليه من مجتهده أو من المطلق على فوائده والآنيان بكتاب يحتاج اليه في استعمال الحكم والمجاهدة اللذان من
نحوهما من الأمور الضرورية وبطلانها واحدة لو شرعها وإذا خرج لشئ من ذلك لم يجز له الجلوس تحت الظل إلا بالضرورة والاحوط الاجتناب من المشوق الظل
أيضا بالضرورة وإذا خرج لضرورة لم يجز الصلاة في خارج المسجد إلا إذا ساق الوقت بحيث لو أخرها إلى أن يصل إلى المسجد خرج وقتها ولا يبطل الاعتكاف
بالخروج من المسجد لأجاجة ساقها بل يرجع إليه بلا فصل فيعتكف وقد يعتبر في البتة في المأخوذ في حقيقة الاعتكاف بالاحتياط ولو وجب عليه الخروج لحق
على نفسه أو غيره ما لم يجره حفظه بطل الاعتكاف والأظهر عدم فساد الاعتكاف بالأسوة وفراشه والاحتياط لا ينبغي تركه **فروع الأول** إذا نذر عكف
شهر معين ولم يشترط الألفاظ لا يشترط عكف بعضه أصل بالباقي صح ما ألف به ونذرك ما أهمل به ولو اشترط التابع لفظا أو شيئا لم لا يستأنف **الثاني**
إذا نذر اعتكاف شهر معين ولم يعلم بجس أو نسيان أو نحوهما حتى خرج التهرقضا ولو اشتبه عليه التهرقضا أو غفل التهور ولم يغلب على ظنه شيء **الثالث**
إذا نذر اعتكافا بعد أيام فاني ثلثة وأصل الرابع فضاء أو مضم آخر من اليه مفقود من لفظه الآنيان به **الرابع** إذا نذر اعتكاف يوم لا نذر لم يستغفر ولو نذر
يوم لا بشرط عدم الزيادة أو عكف ثلثي يوم فلا يصح ويضيف إليها آخر من مفقود من لفظه الآنيان به **بقية الكلام في مسائل الأول** ينقسم الاعتكاف
إلى واجب بنذر وشبهه ونذير فالواجب المصق فيه بالشهر أن كان معتبرا وإن كان غير معتبر كان كالتدبير فجواز الرجوع فيه ما لم يتوهم أن منه فادانما
لزمه لأنما ينهها على الظاهر يستحب عند الشروع في الاعتكاف أن يشترط مع ربه عند نية الرجوع فيه عند عرض عارض من مرض أو نحوه وكان له الرجوع عند
عرض العارض الشرح والعملي ولا فضاء عليه في المندوب أن كان عرض عارض وجوبه بعد مضى يومين وجوبا لأنما عليه لا مانع وأما في المندوب
فيلزمه التدبير لأن عرض العارض وجوب فيه في جواز اشتراط الرجوع متى شأ ولو العارض تردد أو اقرب عدم الجواز ولو اشتراط مع ربه الرجوع عند العارض
ثم استقبل بعد ذلك شرطه في سقوطه تردد ولو شرط في اعتكاف فخرج اعتكاف ذلك أو عبده أو اعتكاف آخر لم نفسه لم شهر **الثاني** من عكف على عكف بل لا وفاء
أورد **أحد** ما يشترطه الشهادة جماعة وتقبله ولا بأس بالقبول والقبول من الشهادة **ثاني** ما شتم الطيب على الظاهر **الثالث** الاستئذان في وجهه موافق
للاحتياط **سرا** **الجمع** البهيم والشروع في حكمها في وجهه ما لا بأس بهما في المعنى من أنواع العمارات كالصلح والاحتياط ونحوهما وإن كان الجواز في غيرها شبه
لكل الاحتياط لا يتركه ثم لا بأس بما يضطر إليه بها وشراء من المأكول والملبوس ولو فيها الضرورة عصى لم يبطل ولا لا يبطل هما الاعتكاف على الظاهر
خامس المداواة والمداواة على امرئ بنوي أو يدعي تجرد اثبات الطيبة والفضيلة وأما إذا كانت لأشهاد الحفي ورده الصبح من الخطأ فلا بأس بها بل هو من أفضل
الطاعات لا تظهر أنه لا يحرم عليه لبس المخيط ولا إزالة الشعر ولا أكل المصيد ولا اعتكاف التكاح والقول بأنه يحرم عليه كل ما يحرم على المحرم حاله عن المستند ويجوز
لذا نظر في اضطرار إليه من معاشه والحوض في المباح وإن كان يستحب لم يجز ما لا يضطر إليه من المباح كما يستحب له الاشتغال بالعبادات من الصلوة والركعة
وقراءة القرآن ومدارسة العلم والمناظرة فيه وتعليم وتعلمه وكل ما يحرم عليه نهارا وأياما إلا الألفاظ فانه يمنع منه نهارا إلا البلاء إن كان الاعتكاف واجبا إذا
أو عصى بغيره يومين من **الثالث** من مات قبل انقضاء اعتكافه فإن كان مندوبا أو بعض عليه يومان فلا فضاء على وجهه لا مباشر ولا استبصار وإن كان واجبا
فلا حوطان بقضى المولى عز وجل من يومه بغيره ما على الأشبه لأن يكون قد شرع في الواجب في أول وفات مكانه من دون تأخير ومات في ثلثه فإن
الظاهر سقوط الفضا عنه كما أن الظاهر سقوطه في المندوب ما مات بعد وجوبه بعض يومين من **الرابع** كماله في الصوم كالاكل والشرب **الجمع** الإجماع
نحو ما عدا نفسه الاعتكاف إذا وقع في نهاره وبثبات الكهارة بالافساد بالجماع لبلأونها في اعتكاف واجبا ومندوب على الظاهر ولا يثبت بالاشتراط
من استأجره أو اضطرر بالتهار أو نحو ذلك على الظاهر وإن كان الكهارة حوط والكهارة فيها إذا جامع بالليل عرق رقبته أو طعام ستن مسكنا أو صبا شهرا
متتابعين والاحوط أنها كاهارة الظهار ولو كان الجماع في نهار شهر رمضان بخلاف ما إذا كان في غير شهر رمضان أو في ليالي شهر رمضان فانه لا يلزمه
كاهارة الاعتكاف **الخامس** لا يرد ما وجب الخروج من المسجد ويبطل به الاعتكاف لا يصح التتابع عليه بعد التوبة **السادس** متى لو أكره زوجة على
الجماع ومما يعتكف في شهر رمضان لزمه كاهارة أفك اعتكاف نفسه خاصة إن كان لبلأونها وإن كان نهار الزم كاهارة أفك اعتكاف نفسه أفك صومته كاهارة
انشاص صوم زوجته لزمه كاهارة أفك اعتكافه وجنه كالانزها اليه كاهارة ذلك على الظاهر ثم لا حوط على كاهارة اعتكافها اليه في الضرورة **السابع** الجبر
إذا طلق لمعتكف رجعة فأن كان اعتكافها مندوبا بالزنا القطع قبل التلذذ والمضي إلى المنزل للاعتكاف وكذا لو كان واجبا فغيره متى ما كان معتبرا ونذر شرط في نهائ
عنده وفي العارض فانه لزوم فضا الواجب عليها بعد انقضاء العدة وإن كان واجبا معتبرا لم يشترط الرجوع عند العارض عندك في المسجد إلى الفراغ من اعتكافها حتى
إلى المنزل بعد واثم لمعة فيه **الثامن** لا يجوز أن يستكف بالتهار دون الليل في الثلثة كما لا يجوز نهر نهارا ثلث بصل أو لها من الاعتكاف للمندوب

الاعتكاف

في شهر رمضان

لا يشترط فيه كاهارة كاهارة كاهارة

عن النبي عليه وآله وسلم انه قال من المندوب بكن
كل ما لم يكن في شعبة ايام ثلاثة
وثلاثة للعهد وثلاثة للمندوب

كتاب الحج

كتاب الحج

واضا عظم وان حكم بصحة الظاهر في الكتاب بمنه على فصول الاول في المفدات وهو خمس **الاول الحج** في اللغة القصد وفي اصطلاح الفقهاء قصد التمتع اسم جمع
الناسك لما في المشاعر المنصوبة وهو واجب على كل جامع للشرايط الا انه رجل كان او امرئ او خشي مشكلا وثاركة مستحلا وكافرا وغير مستحل فاسق برزها واد
وقد ورد ان المستطيع اذا سوف الحج حتى يموت بغير الله تعالى يوم القيمة اعلم في خبره وهو ان الوصايا كما في اخبار اخر وضله عظم وقوا جسم وقد ورد ان
ام البت حاجا ومعتبرا من الكبري جمع من ذنوبه كغيرهم ولله امر في خبر اخر الحاج يصعدون على ثلثة اصناف صنف يهتق من النار وصنف يخرج من نور
كغيرهم ولله امر وصنف يحفظ في هله وما لذل في ما يرجع به الحاج وورد ان المحجذين بها الجنة والعرة كفاة لكل ذنب ان اعظم الناس وزنا من في
من الحج وظن ان الله تعالى لم يغفر له وان الحاج اذا اخذ في جهازه لم يخط خطوة في شئ من جهازه الا كتب الله عز وجل له عشر حسنات في كل خطوة يخطوها في
له عشر درجات حتى يخرج من جهازه في ما فرغ فاذا استقلت به داخله لم تضع خطا ولم ترفع الا كتب الله عز وجل له مثل ذلك حتى يقضى بك فاذن في مكة
الله تعالى له ذنوب كان في الحج نحو المحج وصفر شهر ربيع الاول وبعده اشهر تكتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات لان باي بكية فاذا مضت لاربعة اشهر
خطا بالناس وان من مات في طريق مكة ذاهبا او جائا امن من الفرج الا كبر يوم القيمة وفي خبر اخر ان من خرج حاجا ومعتبرا فله بكل خطوة حتى يرجع مائة الف
حسنة ويجمع عن الف الف سيئة وفي الف الف درجة وكان له عند الله بكل درهم الف الف وهم وبكل دينار الف الف دينار وبكل حسنة عملها في وجهه ذلك
الف الف حسنة حتى يرجع وكان في ضمان الله ان يوفاه ادخل الله الجنة وان رجع مغفورا المستجاب بالفاغفرو ادعوت فاق الله لا هرة دعائه فانه يشفع في
مائة الف رجل يوم القيمة ومن خلف حاجا ومعتبرا في هله بغيره كان له مثل اجره كاملا من غير ان يقص من اجره شئ المحجذين ذلك من فضائله التي لا تحصى فطلب
من مظاهرها ويجب على جميع الناس كما ينعدم نمط الكعبة من الحج ولا يجب عينا على المستطيع باصل الشريعة الامر واحدة وهي السمة الفجيرة الاسلام وهي جديا سبها
الايشة فور رتبة لا يجوز تأخيرها عن اولها مع الامكان حتى اتي الاخير كبره موقبة والقور رتبة مستمرة فلو اخر عن اول عام الاستطاعة من المباداة في العام الثاني
وهكذا ولو توقف على مفدة مات من سفر ونحوه فبين الاثنيان بها على وجهه بذكر كك ولو بعد ذلك لافا لجاز التأخر عن اولها مع الوفاق فانه بامكان مسير
الثانية وهكذا بالنسبة الى الثالث والاربعه ورجع فان عرض مانع من التمتع مع الماخرة لم يكن حاجا وانما باي في القابل وقد يجب غير حجة الاسلام بذكر رتبته
وبالاسيما والسيارة في حجة الاسلام السائر او حجة المندوب وتجبا حافة حجة الاسلام بافسادها وبكبرها والوجوب في حجة الاسلام بذكر شئ
اسباب المذكورة ومن فقد اسباب الوجوب من الاستطاعة والتذرع والعهد واليهين والاستيثار وانما حجة الاسلام يستحب ان يحج ولو منعها فهدود
ان لم ينه افضل من الحج الا الصلوة وان حجة افضل من سبعين رقبه واستغفرت النصوص من فضيلة الحج للمندوب من الصدق بغيره واصافها وورد ان
حج حجة الاسلام ضد حل حلف من النار من عقبة من حج حجتين لم يزل في خبر حتى يموت من حج ثلثا فداشتهي نفسه من الله عز وجل بالنسب لغيره من من كتب
ماله من حلال ومن حرام ومن حج اربع المرات فبعضه القبر بالانامات صور الله الحج الذي حج في صورة حسنة احسن ما يكون من الصور بين عبيد بغيره حوب
قبره حتى يشاء الله تعالى من قبره ويكون ثواب ثلث الصلوة له والركعة منها اعدل الف ركعة من صلوة لا يمين ومن حج خمس حج لم يعبد الله ابدا ومن حج عشر حج
لم يعبد الله ابدا ومن حج عشر حج لم يعبد الله ابدا ومن حج اربعين حج لم يعبد الله ابدا ومن حج اربعين حج لم يعبد الله ابدا ومن حج اربعين حج لم يعبد الله ابدا
لو من حج خمسين حج لم يمد بنة حتى يعتد فيها الف قصر في كل قصر الف حوراء من الحور العين والف وجه ويحصل من ذلك عظم على الله عليه والالها
عليهم السلام وكان ممن برز الله ببارك وغالي كل حرفة وهو ممن يدخل الجنة عدن التي خلفها الله عز وجل بيده ولم يرها عين ولم يطلع عليها مخلوق وما لا يحصى
الحج الا بئ الله له بكل حجة مدينة في الجنة بها عرف حرفة فيها حوراء من الحور العين مع كل حوراء ثلثة اجار رتبة ينظر الناس له مثلهم حسنة كما لا وفور ذلك كد
بادمان الحج ولو بالنيا بذكر هذه الناحية من الحج المندوب بذكر هذه الاشارة بالترك للستة فيه واستحباب عود المورس اليه في كل اربع سنين الحج بالدين و
لهل الحج على النفس بالافضل وشبه العود اليه عند الخروج من مكة العظيمة وكرهه بغيره عدم العود بل يجرى مع الاستخفاف وورد ان من فرس سنة الحج في كل سنة
ابام لم يخرج سنة حتى يخرج البر من ابره سورة عم كل يوم لم يخرج سنة حتى يخرج كذا من قال في بعض واحد ما شاء الله الف مرة المفدة هذا الثامن في
الشرايط والكلام فيها في مقامات **الاول** في شرائط وجوب حجة الاسلام وهي خمسة احدها الكمال بالبلوغ والعقل فلا تجب على الصبي ولا على المجنون بعلمها
كان او ادورا بالاشع حال فاقته الحج ولو حج الصبي او المجنون او حج عنها ثم زال عذرهما بعد انقضاء الحج لم يجز ما صدر عنها ما وعين بانها مع حجة الاسلام ولو
دخل الصبي المبر والمجنون في الحج فبأنهم كل كل واحد منهما وادرك الشكر ملا في اجزائه حجة الاسلام قولان اظهرهما عدم وعلى الاجزاء في لزوم حج
النهي من حين الكمال وجوه اشبهها الصدم كان في شرائط وجوب الاستطاعة المالبة لها حين الشروع في الاعمال وكهاتبة الاستطاعة المالبة عند الكمال

في الحج

كتاب الحج

١٣٨

مقتضى ما قلناه من وجوبه في كل حال

وعدم اشتراط الاستطاعة صلاحيه الا ان الاثر بها هو الاول وفي اختصاص الاجزاء على القول به بالفان والمقدرا وجرى ان في التمتع قولان وبمعنى احرام الصلوات
وان لم يجز عليه ولا يشترط فيه اذن الولي مع توقفه على بذل المال واستلزام الحج ابتداء الابوين واحدهما ولا يشترط عند عدم الفديتين كما لا يشترط في حج البالغ نذرا بادن
الابوين الا اذا استلزم ابطاها واحدهما او سبق في احدهما وصحان يحرم عن غير المهرز الولي نذرا بعلها كان هو ومحمرا بمجرع جعل الصلوات محرم الا بالنابذ عنه نفسه بل
بامر بهما يتكفى منفس النسل والوضوء وليس ثوبه الاحرام والتلبس والستر والطواف والرمي فغير ذلك بفعل هو لا يتكفى الصلوات بل ماله الطهارة ولو صورته الا حوطا
الولي انهم سبوا اذا طاف هو عنه وفي حكم الصلوات الصلوات بل المحرم بها المحرمون والمجوزة والولي هناك من لولاه المال من الابن المجتهد والوصي عنها في العموم والحكم واما
الامم الا انها لا تملكها في ذلك انهم لم يبعدوا وان حج به فبفسخه محرمات اذا كان تمام مصرفه على الصلوات عليها وكان اصل سفره باذن الولي ثم ان السفر كان غير
للطفل ولو لبس توقف حرمات او صحته على صاحبها ففسخه او نحو ذلك كان مصرفه السفرة من ماله والا كان ما زاد عن مصرفه الحضر على الولي من نفقة الذي يتبعها
الفدية فلا حوط انها انصهر على الولي ولو كان الطفل بمهر او غير الصلوات بالنسبة الى الكفارة لم يفسخ خطاؤه فخطاؤه الصلوات على الاوجه **الشرط الثاني** الحرية
فلا يجزى على الملوك فانا كان او مدبر الصلوات لم يحرر او وام ولد وان اذن له مولاه فغيره او مبرور وجب لامثاله ولو لم يكن له حج من حجة الاسلام كان له تركه باذنه وحج غيره
عن حجة الاسلام ولو اذن له السيد ثم رجع عن اذنه قبل التمسك فاصل الحج له من امتثال ولو رجع بعد شروعه لم يجز له امتثال بل يلزمه تمامه على الاظهر ولو رجع بعد الحرام
باذنه فحججه ان كان المشرك عالما بالاحمال فلا خيار له والافان لم يبق من الاحمال الا ما لا يهوت به شيء من منافعه فكذلك ان بقي ما يهوت به شيء من منافعه كان المشرك
الحجاء على الاقرب لو ان العبد الماندون في الحج في امره بما يلزم به الدم كالباس والمخلو والطبيب نحوها ففي لزوم الكفارة السيد والعبد قولان اولهما الاحوط ان
لم يكن قوي ولو اذن له العبد الحاج باذن المولى لم يفسخه مستطاعا فانه اجزى من حجة الاسلام ولا يلزمه تعبد بالنسبة ولو افسد العبد الحاج باذن المولى فحججه فان لم
ينفق لزومه بدنه فضاؤه ولم يتم المولى الاذن لنفي القابل في الفضائل على الاظهر فان انفق قبل فوت الموضعين اتمه وقضاه في القابل واجزى من حجة الاسلام على من
استطاعه من العتق وان انفق بعد فوات الموضعين اتمه وقضاه لوجه من حجة الاسلام ان فرض استطاعه وقدم القضاء على حجة الاسلام ولو عكس ذلك
فرد والعدم لوطيفه فحججه الاسلام بعد القضاء **الشرط الثالث** الزاد **والشرط الرابع** فلا يجب على من فقهها رجلا كان او امرأة وفي غياها التمكن
من الشيء من دون مقدم مقام ملك الراحلة في حصول الاستطاعة قولان اظهرهما عدم ولكن الاحباط لا ينبغي تركه بل لا يترك وانما يشترط الزاد والراحلة في حق
توقف قطعه المسافة وحجها وقيل عليها سواء كانت زيدا من مسافة الفصا واصلها فلا يشترط ان الزاد وحده وما يجزى الزاد من الاثلاث كالفريضة والحجيرة ونحوها
الصين بل تملك الاستطاعة بها بملك العتق والنفسه باجارتها وقيل عليها وحدها وحدها من طريقه الوجه اجرة المكيه تعتبر كون ملكه الزاد والراحلة ملك ماسوي
دارسكاه وخادمه وشبابه وفريضة كنية واثاث بيته من فرائضه ويطول في نحوها فلا يباع شيء منها للحج الا ما كان منها زائدا على طيفه فباع الزاد والراحلة وكما سبق
بوجوب الحج وتقصيره فيه فله مبيعها لكونه من التملك الواجب على المنصرفه من ماله في زمان الحج وكان يحتاج الى شيء مما ذكره لم يجز له الشراء بل الحج
ولو باع ماله الحاجة مما ذكره حج لوجه من حجة الاسلام على الاقوى والملاذ بالزاد قد انكأ به ولم يهره من خادم ونحوه بحسب حاله من القوت والمشرية لها
وابا الى مفصل من وطنه وغيره لم يلزم الحج الى العود ولو لم يكن عليه حج في البقاء هناك لم يعتبر مصرفه العود كما لا يشترط الاستطاعة مصرفه الله تعالى الله
المشرك في زارة قبر النبي صلى الله عليه واله وائمة النبي عليهم السلام ويجوز اختلاف الهدية على المأكول والمشروب باختلاف الأشخاص والطرق من حيث لزوم حمل العبد
كاهية مصاحبة القن فيجزى في حق كل ما تقتضيه العاقبة بالنسبة اليه في حكم الزاد ما يحتاج اليه في سفره عادة من الخبز والماء ونحوه ليجاز الحاج اليها ولا يشترط
الاستطاعة حصولها من بلده ولو اتفق له في غير بلد قدرته على الزاد والراحلة ذهابا وعودا الى مفصله وجب عليه ان استطاع في احد المواقف والملاذ بالراحلة
راحلة مثله في المراج والفق والصف لا يبره الهدية على راحلة مثله في الشرف على الاظهر ولو عتق العاقد من ركوب القتب منه دون الحمل لم يوقف وجوبه
على الهدية من الحمل وان انقضت اذ عادى ركوب الحمل ولو عتق الحاج عن ركوب القتب لضعف وحراير منه لم يجز عليه الا بالتكمن من الحمل ونحوه بما يتكمن
به على قطع الطريق ولو تمكن من قطع الطريق بركوب القتب نصف الطريق والحمل نصف الطريق والحمل نصف الطريق والحمل نصف الطريق والحمل نصف الطريق والحمل نصف الطريق
من الزاد والراحلة ونحو الاول ولغيره فالتابنة عن قيمة المثل واجزى من الزيادة لزمه دفعها لتكتملها القطع الطريق للموقف عليه الحج الا ان تبلغ الزيادة الى
حقا لا يحاف المسترحاله عادة فلا يلزمه الدفع ولو كان له على غيره مال يفي بزيادة راحلته وكفارة عياله الواجب التفقة وكان قادر على استحضار المال لتكتمل
والحج به ولو توقف التكتمل على ملاذ حاكم الجوز لم مع عدم التصرف فيه عليه ولو لم يتمكن من تحصيل ماله بوجه سقط الفرض عنه ولم يلزمه الاستدانة والحج بالدين
بغيره فداء الدين ماله على غيره وعندها مكان تكتمل على الاظهر ولو كان الدين الذي له على غيره مؤجلا وبذل المديون قبل الاجل ولو لم يكن عليه ضرر في قوله فقه
وجوب القبول تردوا وكان لو قبل لزمه الحج والاحوط لان قبل ومن تمكن من تحصيل المال بغير مصرفه فحججه لم يلزمه ذلك فم يجب له ذلك ولو كان له مال
في حجه وعليه بين بقدره ولو لم يكن مستطاعا لم لو كان ماله زهرا من دينه بقدر مصرف الحج كان مستطاعا ولا فرق في الدين في الموضعين بين ما كان لشخص خاص و
للتقوى كالحس والركوة اوله كالكفارة وما وجب بغيره فم يقتضى بما اذا كان الدين حاله لو كان له مال بمقدار دينه عليه ويؤجل لزمه الحج على الاحوط لا كقول
والتكمن من الاستقلال بمقدار مصرف الحج مع عدم ملكه عوضه ليرى مستطاع ولو ملك عوضه كان مستطاعا لم يلزمه مصرفه في الحج مع امكان صرفه في غيره والحج

عنه

بشأنه لو كان صرفه من الاستقراض الحج به محرم ايضا ولو توقف الاستقراض عند وجوبه على بذل زيادة على وجه شرعي وكانت مفدورة له وجب له بها ولو ملك مقدار مصرف الحج قبل وانصرف في شراء المشتريات وفي التزويج او هبة من غيره وفقد عند الحج وانصرف له يجب عليه الحج ولو كان له بقدر مصرف الحج في ان فدا عنه نفسه الى النكاح لم يجز له صرفه في النكاح وان شق عليه تركه بل لم يزل الحج مما لا ان يترب على تركه التزويج ضرر شديد لا يحل مثله فان الاقرب حج جواز صرفه في النكاح وترك الحج بل لزمه ولو بذل لغير المستطيع زاد وراحلة ونفقة له ولها له الى رجوعه صار بذلك مستطاعا ووجب عليه الضول والحج وخصه بذلك الحج ولزمه ان يحج بعد ذلك ولو ملكها من غير فرق في ذلك كالمسلمين كون البذل واجبا على الباذل بند وشبهه ام لا ولا يبين بذلك صبي الزاد والراحلة او ثمنهما ولا يبين كون البذل على وجه التملك او الا با حصة بغيره في صورة الاباحة الوثوق بالوفاء من الباذل ولا بشرط وجوب الحج على المبدول له يبين كونه عارضا بالدين او كونه فاديا مالكا لما يبايى به بما عدى المشتريات ام لا لا يجب عليه الحج وان بقي الدين في مثله ولو ملك شيئا زائدا على دينه والمشتريات بمقدار لا يفي تمام مصرف الحج فبذل ما ياكل به مصرف الحج لزمه الحج وحج المبدول له مجز عن حجة الاسلام فلوا استطاع بعد ذلك لزمه الا حدة على الاظهر ثم تحبب له ولو هب لافسان مال تحصل له بقبوله الاستطاعة لم يجب عليه الضول ولو قبل وجب عليه الحج ولو هب للمال لا حل ان يحج لزمه الضول على الاحوط بل لا يظهر ولو ايج للمال على وجه الاطلاق وكان وقت الحج لزمه ان يحج على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو استمر للفقير على السفر مع كون الحج لنفسه وشرطه الزاد والراحلة ونفقة عياله او شرطه البعض وكان مالكا للباقي لم يجب عليه ايجار نفسه ثم لزمه ايجار نفسه طوعا ووجب عليه الحج واجزئه من حجة الاسلام ولو شرط له البعض لم يملك ما يملكه الباقي واستقرض له لم يجز عن حجة الاسلام ولو كان عاجزا عن الحج فحج من مكانها او ما لها من خبر لم يجز عن فرضه وكان عليه الحج عند حدوث الاستطاعة **الشرط الرابع** ان يكون ما يهون به عياله حتى يرجع فاضلا عن زاده وراحلة فلو ملك الزاد والراحلة دون نفقة عياله لم يجب عليه الحج ولم يكن ما ياتي به مسقطا للفرض والمال بالعيال هنا من يعول به عرفا وان تعيب نفقة عليه شرعا وما ما يجازون اليه من مطعم ومشرب وملبس وسكن بحسب حالهم شرعا ووضعه من غير اسراف لا يقتضي وجود ما يهون به فضلا فلو كان له ما نذر زمنه معيشته لم يرجع كفى ولا يسقط الحج عن المستطيع القادر على المخير حج غيره عنه ما يذ ولو كان للولد مال لم يكن الوالد مستطاعا ولم يجز له ان يأخذ من مال ولده الضمير ما يحج به ولا يجب على الكبير فكيف والده من مصرف الحج ثم لم يبدل للمصرف طوعا استطاع ولزمه الحج وسقط عنه الفرض بذلك **الشرط الخامس** **امكان المسبر** مثلا وشوا فلو اجتمعت الشرائط المتقدمة لم يكن هناك مانع من مسبر كمرض قصير الحكة وعدم امينة الطريق للصق والحارب او عدم قدرته على الاستسكان على الواحدا او عدم سعة الوقت لقطع المسافة او استلزام مضية لزمه واجبا وفعل محرم لو فقد المراقبون توقف مضيه على وجوه لم يكلف الحج وليس المرض المانع من الركوب مع عدم الضرر بالحركة ما ينافي الداء الذي يحتاج اليه بتميز الزاد والطبيب المحتاج الى اصطحابه بحكم الخادم وكذا ليس السفر مانعا بل لزمه الحج وان وجب على الولي توكل من ينفذ من الشد بربها او باجرة فقد من مصرف حجة ثم ان من عرض من الحج مانع ان زال مانعه فان كانت شرائط الاستطاعة عند زوال المانع موجودة فيلزمه الحج وكذا الكان عروض المانع بعد استقرار الوجوب قصيره فيه فان تعيب عليه الحج بعد زوال المانع مستكتمه الامكان ولو ايسر المنوع من زوال مانعه فانه كان عروض المانع بعد استقرار الوجوب قصيره فيه لزمه استناذه من الحج عند ان مات قبل الاستناذه لزمه وصية الاستناذه وان كان عروض المانع قبل استقرار الوجوب فانه لم يزل الاستناذه مع الامكان على الاظهر ولا يلزم وصية الاستناذه ان مات هو قبل الناس ولو فقد المنوع ما يستنب به سقط عنه كالوجود المال ولم يجد من يستناذه ولو زال عذر المنوع قبل التائب بالاحرام وامكده الحج نفسه لزمه ذلك وكان حج التائب عنه استحبابا وان عاد مانعه قبل التكميل اجزه حتى التائب لو استناذ المنوع حج عنه التائب فان استمر المانع الى ان مات فلا فضا عليه بعد موته سواء كان عروض المانع بهذا استقرار الحج عليه وتقصير فاعاداء وقبله وان زال عنه المانع بعد حج التائب لزمه الحج بنفسه مع اجتماع شرائطه ولو قصور في ذلك ومات لزم الفضا عنه ومن لم يستسكن على الواحدا حسب اصل خلفته بل لزمه الاستناذه مع استطاعته ومن تعذر واشق عليه الحج في عام الاستطاعة كما لو توقف حجه على حركه عنيفة في سفره لا لظن بالتحاج لضيق الوقت وعلى الفراق من العدة وقصص عن ذلك لمرض او خلقه وشقت عليه مشقة لا تفل منها عادة سقط عنه الوجوب في عامه وتوقف وجوبه عليه على اجتماع شرائطه ولو مات في سنة او بعد ما قبل اجتماع شرائطه لم يقص عنه الا اذا ايسر في اول حامين زوال المانع فانه لم يزل الاستناذه في حوته فان تركها استنب عنه بعد موته والمنوع من الحج لو تكلف فان زال مانعه قبل التلبس بالاحرام او بعده قبل فوات الموته مع حجه واجزه من حجة الاسلام وان بقي عليه المانع الى فوات موته لم يجز حجه بذلك عن الفرض على الاظهر ومن اراد المانع فضا بضره اليه من الاكالة كالتزويج او هبة الزاد وغو ذلك مع تلبس فصيلها ولو كان حجه طويلا فان شأوا من جميع الجهات مع عدم المانع من شئ منها حجه في سلوكها ما شاء ولو شأوا من جهة الموتى والنفقة واختلفا في المذهب البعدان المذهب وجوب الحج على الفدية من جميع الجهات منها او من احد ما وكذا لو اختلفا في الموتى وجب فلو تمكن من مؤنة الاقرب خاصته ومنع منه مانع لم يكن مستطاعا وكذا لو تمكن من الابدح خاصته ومنع منه العدة ومنع من الاقرب مانع وقصر الوقت عن الا بعد مع عدم مساحته في الخبر ولو كان في طريقه عذر ولا يندفع الابدح فان كان تاما بمكة فله لزمه دفعه فان كان تاما شق عليه لكونه بالنسبة اليه او فضا اياه سقط عنه الحج مع انحصار الطريق فيه وكذا التفصيل لو وجد مجر عن العدة وباجرة ولو بذل له بالمال الذي به يدفع العدة وفي صور عذر

في شروط البيع

في شروط البيع

من لا يترككم

عن ابن الهيثم رحمه الله
تمكيد على الراحلة
عن اود هرم منته
دام ظله

فاحكام التبت

الطواف المندوب عن كل فائت ان امكنه الحضور ولا بشرط في التبت عن المعنى عليه ان ذنب الطواف عند في جواز استناب الحاضر اليه ضاق عليها الوقت ولو يمكنه التبتا من بطوف عنها قولان اشبههما فحين عليها العدول في الافراد والعاجزين ان يطوف بنفسه من ويحوي غيره ويطوف به ويحيط بكل من الحامل في الحول الجوا عن نفسه في الحامل كونه الطواف لنفسه بنوي الحول بغير كماله وضيقه ولا فرق فيما ذكر من جواز تبت الحامل الطواف لنفسه بغير كماله ان يكون منه في حلقها او اجازة اجازة مطلقه نعم لو قبل الحامل المسافر عليه بكونه في غير طواف نفسه واسو جرح الحول والحركة جميعا لم يجز له فيه الطواف لنفسه بغير كماله وكذا على الاقرب لو اسو جرح لاطافته ولو تبرع انسان بالتحج الواجب في غير بعد موته برئت منه نسوا خلف الميت ما يحج به عنه ام لا وسواء اوصى به ام لا وسواء كان المتبرع بالتحج عدلا او فاسقا وفي صحة التبرع عن الحي الحاضر ومراشده بذلك تردد والاحوط عدمه **واما الحج المندوب** فيجوز للناس فيه تبرعا واجرة عن الميت والحج الثابت لعاجزين الحج بنفسه القادر على ذلك باذن غيره اذ على الاظهر يجوز هذه الثواب في المندوب عن واحد في السنة الواحدة ويجوز اتمها في الحج المندوب الفرج منه ولتسحب لظهور بطواف ركعتين من جميع المؤمنين ثم يجوز ان يجز كل واحد من طواف عنه وكذا الحال في الزيارات فيزور زياره من جميع المؤمنين ويجز من شأ بالزيارة عند كل ما يلزم التائب من كفارة فقه ماله ولا يرجع له به على المسافر ولو افسد التائب الحج لزومه الا تمام والحج من قبل ولم تنفع الاجابة مطلقه كانت ومقتضى تلك السنة على الاظهر ان لا يظهر له استحقاق الاجرة بتمام الاجرة بان تمام القاسدة وتبريد ذلك ذمة المسافر وان عد على الاجر الحج من قبل عفوته ولا يرجع له بصرفه على المسافر الا ان يكون فلا بشرط ذلك على المسافر والملا في الاجرة على ما عفا من عفاها وانصرف اليه اطلاقا ولو كان الواجب على المسافر الحج في سنة معينة فاشترط الحج في التي بعد ما مع امكان الاستيفار السنة المعينة لرفع الاجرة ولو لم يمكن الاستيفار في التي في المعينة صح الاستيفار في التي بعدهما ولا يصح ان يثبت عن اثنين مباشرة في الحج الواجب في سنة واحدة ولو اسو جرح ذلك ففسد الاجرة ولو رفع عن احدهما ولا عن نفسه اذ انا هو اسو جرح على الترتيب صح الاول في فسد الثانية ويجوز ان يوجر نفسه للحج الواجب عن اثنين في عام واحد لعدم المباشرة كما يجوز اجرة اثنين في عقد واحد للحج الواجب عن اثنين في عام واحد مع تعيين من يوجر عنه كل منهما وكذا يجوز ان يوجر نفسه في عقد واحد للتباعد عن اثنين في عام واحد في حج مندوب يشتركان فيه ولا يجوز ان يوجر نفسه بمدين من اثنين في عام واحد فسد الاجارة لاجازان جميعا ان وقفا في عقد واحد والثانية خاصتان وقفا في عقدين ولو اسو جرح لادخال شخص مع نفسه في الحج المندوب فلا بد ان يوجر نفسه ثانيا لافعاله في رفع عدم الاعلام فحل بالمال من وجب عليه في سنة واحدة حجتان مختلفتان كحجة الاسلام والحجة المندوبة في تلك السنة ومنعه عارض عن الانيان بهما مع البام من زوال في حجة الاسلام في التي لانه جازله ان يسافر جرحين لهما في عام واحد بل وجب لا يتبرع سبقا علم حجة الاسلام ولو اصرر التائب حجة الاسلام لم يضر حجة التدر ولو تحسب حجة الاسلام فحل على الاظهر مسائل **الاول** انا اوصى ان يحج عني من الاجرة والا انصرف في الحول المثل وتخرج من الاصل ان كانت اجرة من الثلثة كانت مندوبة وملكها الاجرة نفس العبد لا يجب تسليمها الا بعد الهل وفائدة ملكها ملكها لئلا يكتفى بها ولو سلم الوصي الاجرة قبل تمام العمل ضمن نعم لو توقف قبول الاجرة على دفع الاجرة اية كالا وبعضها حين المضى وبعده قبل الفرج من الايام ولو يمكن الا بشرط بقا الاجرة الى ما بعد الهل جاز ولو ضمن الوصي دفع المضى المتوقف على دفع الاستيفار قبل الفرج من العمل ولو خالف الاجرة ما شرط عليه في عقد الاجرة لم يسخر شيئا على الاشبه **فريق** لو اوصى بحج مندوب توقف نفاذ وصيته على صرف جميع المال فيه فان كان الحج اول ما اوصى به يجب ان يقضى الوصي اضافة لزوم ذلك على الاظهر وان كان الثلث زائدا عن اجرة المثل لم يمكن الاستيفار الا بتمام الثلث كان الحج اول ما اوصى به فالظاهر لزوم بذل تمام الثلث في الحج كما لو كان الثلث بقدر اجرة المثل خاصة **الثانية** اذا اوصى بان يحج عنه مندوب ولو بعين المرات فان لم يعلم منه ولو بقرائن مقال وحاله زيادة النكر اذ فضل على المرة وان علم اذ انكر المرات يسوفي جميع ماله فان اجاز وارثه حج عنه الى ان يسوفي جميع ماله والا فغنى الى ان يسوفي ثلث تركته **الثالث** اذا اوصى ان يحج عنه في كل سنة بقدر معين فنصر المعين عن الاجرة اكل المعين السنة الاولى بالمعين للثانية وبعضه اكل الباقي في السنة الثانية بالمعين للثالثة او حصر وهكذا وكذا لو قصر المعين لسنة من واحدة اكل بالمعين للثالثة او شئ منه وهكذا ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون المعين لكل سنة قد راعينا كما نرددها او جملا كغلبة الثلث الفلاني مثلا ولو كان المعين لكل سنة معينا للحج من البلد ودفع للحج من الميقات ذارا الامرين الحج عنه في كل سنة من الميقات بين الاكالا للمنزول الاقر تعين الاول لان بهم من خلاف ذلك **الرابعة** اذا كانت عند انسان ودعت مائ صاحبها وعليه حجة الاسلام جاز له بل وجب عليه ان يقسط بدون اخبار الوارثه مقدار راجع الحج منها واستيفار من يحج عن المودع ورد الباقي الى الوارث بشرط **احد** ما علم بان الوارث لا يودع ماعلى فتمت مودع من الحج لو سلم جميع المال لهم والا لم يجز الاقطاع والاستيفار **ثانيها** ان لا يكون المورث فدا وصو بالحج عنه والامر بحجها ان لا يكون المورث مال غير هو الامر بحج من غير استبدان الوارثه شذذع شبهة اعلام في القرص سابقا الى عدم الحج عنه باجاء ولى المسلمين باهم بالحج عن الميت **سرا** **لجمع** الامس من الضر في الاقطاع المذكور والامر بها مسماها عدم امكان استبدان الحاكم واما امكان اثبات استغفار ذمة الميت بالحج والا فزوم استبدانه وجب في الاقطاع لا يجوز اعلام الوارث بالحال لو تدعى الى بقا ذمة الميت مشغولة ولو تقدم من عند الوارثه واجتمع في حق الجميع شرط الاقطاع جاز لكل منهم التمسك عليه ولو توازوا الاجرة جازوا لو اخرج بعضهم باذن الباقي جاز ولو لم يعلم بعضهم بالحج تعين على العالم ولو اخرجوا جميعا مع عدم علم بعضهم ببعض فلا ضمان مع

١٤٢

الطواف المندوب عن كل فائت ان امكنه الحضور ولا بشرط في التبت عن المعنى عليه ان ذنب الطواف عند في جواز استناب الحاضر اليه ضاق عليها الوقت ولو يمكنه التبتا من بطوف عنها قولان اشبههما فحين عليها العدول في الافراد والعاجزين ان يطوف بنفسه من ويحوي غيره ويطوف به ويحيط بكل من الحامل في الحول الجوا عن نفسه في الحامل كونه الطواف لنفسه بنوي الحول بغير كماله وضيقه ولا فرق فيما ذكر من جواز تبت الحامل الطواف لنفسه بغير كماله ان يكون منه في حلقها او اجازة اجازة مطلقه نعم لو قبل الحامل المسافر عليه بكونه في غير طواف نفسه واسو جرح الحول والحركة جميعا لم يجز له فيه الطواف لنفسه بغير كماله وكذا على الاقرب لو اسو جرح لاطافته ولو تبرع انسان بالتحج الواجب في غير بعد موته برئت منه نسوا خلف الميت ما يحج به عنه ام لا وسواء اوصى به ام لا وسواء كان المتبرع بالتحج عدلا او فاسقا وفي صحة التبرع عن الحي الحاضر ومراشده بذلك تردد والاحوط عدمه

واما الحج المندوب فيجوز للناس فيه تبرعا واجرة عن الميت والحج الثابت لعاجزين الحج بنفسه القادر على ذلك باذن غيره اذ على الاظهر يجوز هذه الثواب في المندوب عن واحد في السنة الواحدة ويجوز اتمها في الحج المندوب الفرج منه ولتسحب لظهور بطواف ركعتين من جميع المؤمنين ثم يجوز ان يجز كل واحد من طواف عنه وكذا الحال في الزيارات فيزور زياره من جميع المؤمنين ويجز من شأ بالزيارة عند كل ما يلزم التائب من كفارة فقه ماله ولا يرجع له به على المسافر ولو افسد التائب الحج لزومه الا تمام والحج من قبل ولم تنفع الاجابة مطلقه كانت ومقتضى تلك السنة على الاظهر ان لا يظهر له استحقاق الاجرة بتمام الاجرة بان تمام القاسدة وتبريد ذلك ذمة المسافر وان عد على الاجر الحج من قبل عفوته ولا يرجع له بصرفه على المسافر الا ان يكون فلا بشرط ذلك على المسافر والملا في الاجرة على ما عفا من عفاها وانصرف اليه اطلاقا ولو كان الواجب على المسافر الحج في سنة معينة فاشترط الحج في التي بعد ما مع امكان الاستيفار السنة المعينة لرفع الاجرة ولو لم يمكن الاستيفار في التي في المعينة صح الاستيفار في التي بعدهما ولا يصح ان يثبت عن اثنين مباشرة في الحج الواجب في سنة واحدة ولو اسو جرح ذلك ففسد الاجرة ولو رفع عن احدهما ولا عن نفسه اذ انا هو اسو جرح على الترتيب صح الاول في فسد الثانية ويجوز ان يوجر نفسه للحج الواجب عن اثنين في عام واحد لعدم المباشرة كما يجوز اجرة اثنين في عقد واحد للحج الواجب عن اثنين في عام واحد مع تعيين من يوجر عنه كل منهما وكذا يجوز ان يوجر نفسه في عقد واحد للتباعد عن اثنين في عام واحد في حج مندوب يشتركان فيه ولا يجوز ان يوجر نفسه بمدين من اثنين في عام واحد فسد الاجارة لاجازان جميعا ان وقفا في عقد واحد والثانية خاصتان وقفا في عقدين ولو اسو جرح لادخال شخص مع نفسه في الحج المندوب فلا بد ان يوجر نفسه ثانيا لافعاله في رفع عدم الاعلام فحل بالمال من وجب عليه في سنة واحدة حجتان مختلفتان كحجة الاسلام والحجة المندوبة في تلك السنة ومنعه عارض عن الانيان بهما مع البام من زوال في حجة الاسلام في التي لانه جازله ان يسافر جرحين لهما في عام واحد بل وجب لا يتبرع سبقا علم حجة الاسلام ولو اصرر التائب حجة الاسلام لم يضر حجة التدر ولو تحسب حجة الاسلام فحل على الاظهر مسائل

الطواف المندوب

عن

فانفسه ولا يكره التبت في غير ايام التبت بالمال

حتى يكونوا يعرفون ان لا ينبغي ان يكونوا ازيد من سبعة وان اضطر الى الساقفة وحده والمبيت عند فليعملوا قبل ما شاء الله لاجل ولا فؤا ابا الله اللهم اني شقي
واعنى على حجتك وادعيتي ويستحب رافعة من تزين به ومن يرتفع من يرفعه من يكون نظيره في الاتفاق ويكره صاحبون دون ما وفوق في الاتفاق
منها ان يقول عند النظر او ظهور امانة الشوم له اعصمت بك يا رب من تمامي في نفسي فاصف من ذلك ومنها اتخاذ سفر والنوق فيها با طيب الاول
كاللوز والسكر والتوبخ المحض والمخض المحلى ونحوها حتى ورد ان الله تعالى يفيض لاسرنا في نفقة الحج والعمرة ويكره حمل الزاد الطيب كالحم والحلوا ونحوها
في طريق نهاره سبيل الشهدا ورواحا فله ويستحب الاضار به على الخبز واللبن غوره وينبغي ان تكون حلقة السفر في السفر من حديد فانه لا يقرب شيئا مما فيه
الحوام **واعني** ان ينفق في شدة ما في حقونه ان كان حوا **ومنها** حمله مع جميع ما يحتاج اليه من سلاح والاكثر ورتبه **ومنها** اخذ من الزقوف حسن الخلق
وموافقة الا في المعصية واعني على حوائجهم فهد وهدان من اعان مؤمنا مسافر فخرج الله عنه ثلثا وسبعين كونه واجاره في الدنيا والاخرة من الغم والهم
كرهه العظيم يوم يحضر الناس بانفسهم **ومنها** الجناب النزول على ظهر الطريق وطون الادوية **ومنها** التلويح عند النزول من الرحلة وترك القوم من غير
تلويح **ومنها** ان يقول عند الاشراف على محل النزول ناظرا السبل اخيرا للنزول اللهم اني استسلك خبرها واعوذ بك من شرها اللهم حبيبا اليها وحببا
اهلها والبنا يقول عند النزول اللهم اني ارجو من لا مباركا وانت خير المنزلة **ومنها** ان يتيام من ضل عن الطريق ويقول في طريقه ابر يا صاحبا او يا ابا صاحبا
الى الطريق برحمتك الله ضالك في طريقك يا جبريل اجتنأ ارشدنا الى الطريق برحمتك الله تعالى **ومنها** سعة العود الى اهل ولا ذكره سبق الحاج وجعل المنزلة منزلا
ومنها ترك ركوب البحر بعد ما نزل يقول عند ركوب البحر اللهم اجعلها من مخرجها وان يركبها على الامم اذا اضطرر يقول بسم الله اسكنك
الله تعالى فترى الله والله والله بانك الله لاجل ولا فؤا ابا الله **ومنها** اذا من امر من احد من اصحابه ثلثة ايام الا اذا استلمت الا فمذوق الواجب
ومنها العود من غير طريق الذهب سبعمائة عرفا لعمري **ومنها** ان يقول للراكب للماشى الطريق اذا كان قد اتم **ومنها** استصحابه عند الرجوع فذلك
الى غير ذلك من الامايب التي يخرج عن احصائها العلم وقد تضمنت جملة اخرى منها ما روى عن الصادق ع اتفقنا قال لقولنا سافر مع قوم فاكثرت اشدائهم
في امرهم وامورهم واكثر التمس في وجوههم وكبر ما على انك بينهم واذا دعوك فاجبهم وان استدانوا بك فاعزم واستعمل طول القصة كثرة الضلوع وكما
القصير ما ملك من بابه او مال واداء الاستشهد ون على الحج فاشهد لهم واجهد اباك لهم اذا استشاروك ثم لا تفرم حتى تثبت نظرك ولا تجتنب مشوق
حتى تقوم فيه او تفقد نام واكل فيفضل ان تستعمل كركبك في حركتك في مشورتك فان من لم يحض النصيحة لم يستشاره سلبه الله ربه يرفع منه الامانة
واذا رايت صحابك يمشون فامش معهم واذا رايتهم يعلون فاعلم معهم واذا نصبت قوا وعطوا فراضا فاعطهم واسمع لمن هو اكبر منك ستاوا واذا امروك بامر
وسالوك شيئا فقل نعم ولا تقل لا فان لا حق ولوم واذا فخرتم في الطريق فانزلوا واذا شكك فيقفوا ويا امرأ واذا رايتهم شخصا واحدا فلا تسالوه عن طريقكم ولا
تسرى بشئ فان الشخص الواحد في الفلات مررب لعله يكون عن اللصوص ويكون هو الشيطان الذي جبر كرواحد والاشخصين انهم الا ان تروا
لا اري فان العاقل اذا بصره بهن شاعر في الحج من الشاهد يرى ما لا يرى الغائب باقيا واجا وقت احتلة فلا تؤثر ما انتهى سلمها واسترح منها فاقا
دين وصل في جماعة ولو على اسر حج ولا تسان على اياك فان ذلك سر يجر في برها وليس لك من فعل الحكم الا ان يكون في عمل يملكك التمسك لا سخره
الغناء مل اذا قربت من المنزل فانزل عن بابك ابد بلفظ قبل نفسك فانها فاصلة اذا اردت النزول فقلبك من بطاع الارض احسنها نوا واليهما نزيه
واكثرها عشا واذا تركت فصل فكنش قبل ان تجلس واذا اردت قضاء حاجتك فابدل المذهب في الارض اذا انكملت فصل فكنش من وبع الارض التي حطت
بها وسلم عليها وعلى اهلها فان لكل بقعة اهلا بالمكان فان استخطت لن لا تاكل طعامك حتى يبد فصد عنه فاضل عليك قبل ان تكتب الله عز وجل ما دار
راكا وعلبك في التسبيح ما دمت عالما لا على عليك بالذم ما دمت خالبا وياك واليه من اقول لليل عليك الغريب الذي يجر من ان نصف الليل الاخرة والى
ورفع الصوت في مسلك **المفاد في الاربعة** انما الحج وهو ثلثة تمتع وقرا وفرد **اما التمتع** صورته على الجمال ان يجر من الميقات الى مكة
التمتع بها الى الحج ثم يدخل مكة فيطوف بها بالبيت صلى ركعتين بالمقام ثم يسلمها بين الصفا والمروة سجا ويصعد بها ذلك ثم يمشي احراما الى مكة ثم يركب
من خارجها عند ثلثة الاحرام منها وقدر الوجع والافضل كون الاحرام من مكة يوم التروية وهو اليوم التامن من ذي الحجة والافضل بعد ما يعلم بذلك في
حجرات عادة ثم ياتي في عرفة يوم عرفة فيقف بها من الزوال الى الغروب عند اخيار ثم يفيض منها ويصلى الى المشرفة فيه ويقف عند اخيار ثم يفيض
منه بعد طلوع الفجر الى يوم النحر فيصلي بها ويحرم بها ويحرم باكل من يجره جرح القعدة لاجل التروية فيجره اولاً ثم يفيض او يخرج من جليق ويصعد الى
الموس على باسلان لم يكن عليه شعر ثم ان شامض الى مكة ليوم عرفة عند اخيار او عند العذراء ومطعم على ما ياتي في طواف طواف الحج وصلى ركعتين
سجدة طواف النساء وصلى ركعتين ثم عاد الى عرفة ما يقبل عليه من البحار فبات بها ليلتي التشريق وهي الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة
وجرى مع الاخير في ايام البحار الثلثة فان شامضهم بمكان كان فاما ثلثة ايام والطيب الصبغة احرامه فري بها جارا والثلث يوم الحادي عشر
ومثلها اليوم الثاني عشر ثم يري الزوال وان قام الى النحر الثاني وهو اليوم الثالث عشر ولو قبل الزوال جاز انهم وعاد الى مكة للطواف في التشريق
الضمن من الحج انضال فاسلمن حجند باولو كان من اهل مكة ثم هو فري ليعبد من مكث في حجة الاسلام والمكربا ليعبد من كان بين اهل مكة

في

ارجع بالزوال ثم يحرم
بمكة ثم يري
فري الله
فري الله

عشر

المقدمة الرابعة في مسائل الحج

١٤٧

عشر مائة زاد من على جوارها كان وقبل ثمانية واربعون ميلا والاول اقوى ولعله الاحوط ايضا ولو عدك لم يبدل شي من الفرائض والافرائض
 الاسلام اختيارا لم يحج ولو كان للضرب من ضيق وقت وجبها حاز وشروط هذا القسم من اختياره وجوبا وانما ياربعة الاول في هذا
 النوع لم يخص من الثاني وقوعه في شهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة والاحوط عدم التأخير عن الوقت الذي يتم بالتزويج فيه قبل ان يطلع فجر
 عاشوراء في الحج ومبدء العمل في هذه المدة ما يعلم انه بدله المناسك فيه **الثالث** لا يان بالحج والعمرة سنة واحدة وثوخر الحج الى السنة الثانية وان
 بقى مرميا طول السنة ولا يجوز له الاقتصار على العمرة وجعلها مفردة بدل ان يدخل بمقتضى الاعمال المفردة **الرابع** ان يحرم بالحج من بطن مكة عند الذكر
 الاختيار افضل مواضع منها المسجد وفضل المقام والحج يحرم بينهما افضل الادوات بعد صلوة المكيبة ولو احرمت بالعمرة للتمتع بها في غير شهر الحج فمحرمة التمتع
 بها لم يلزم لهدى ذلك من ثوابها وان الى بعض اهل العمرة في شهر الحج لم ينفذ ذلك بل يلزم كون الدخول في احرمتها في شهر الحج وعرضت العمرة التي احرمت بها قبل
 دخول شهر الحج بنية احرمت التمتع عمرة مستقلة وان لم يحج التمتع بها لم يفسد ما ساقولان شبههما وان كان هو الثاني ولكن احرمتها الاول ولعله الاحوط في اشتراط
 وقوع الحج والعمرة بهذا القسم عن شخص واحد وجعل لا يخلو من نظري شران محل الاحرام في كل من العمرة والحج هو الميقات مع الاختيار ولو احرمت الحج التمتع من غير
 لم يحرمه وان دخل مكة محرم بل يلزم استنباطها لا يظهر عدم اجزاء احرمتها الاول ولو تعدد عليه بعد ذلك لعود الى مكة والاحرام منها ولو تفضل الى
 بل ينافي مع من حيث يمكنه ولو يبرهن من غير ان يستطعن اهدى على الاظهر بشرط عدم نفاذه في التأخير الى هناك والافضل عليه بالحكم ونفقة التأخير وعدم امكان
 وجوبه الى مكة واستنباط الاحرام منها بفسد حججه ولم يفد استنباط الاحرام من حيث يمكن ولا يحرم التمتع بالخروج من مكة حتى ياتي بالحج وان اضطر الى الخروج
 خرج على احرامه ورجع مكه وان بالحج وان جهل وخرج محلا رجع قبل مضى شهره احرمت وان رجع بعد الشهر ودخل مكة محلا احرمت لعمرة التمتع وسارت
 عمرة الاول مفردة واستندرك لها طواف النساء على الاحوط ولو دخل بمرة الى مكة في وقت خشي ضيق الوقت لو بقي على تمتعه فقل قبله الى الافراد وكان عليه
 عمرة مفردة وفي هذا التصريح قول القوم انهم لا يطهرون بدرك اختيارا في الوقوف برفة فلو اطلقوا بالاداء لم يعد ذلك لا بد من التمتع بقصره ثم يحرم
 بالحج ولو يوم عرفه قبل الزوال بل ولو بعد اذ اعلم عاده بدرك اختيارا في عرفه نعم الافضل ان يتبع يوم التروية ودون في الفضل التمتع يوم عرفه قبل الزوال في
 التمتع بعد الزوال لمن امكنه وجعل ادراك اختيارا في عرفه والاحوط عدم التأخير الى ما بعد زوال يوم عرفه والخاص بالنساء اذا منعهن ما عدا ذلك انما احرمت
 والخلل وانتا الاحرام بالحج ودرك اختيارا في عرفه بغير ان يفلان بينهما الى الافراد بخلاف ما لو طهر في وقت ليس عمرة التمتع ودرك اختيارا في عرفه فانتا لانيان بها
 ولطمان اهل عرفات ولو تجدد عذرهما بعد الطواف وكسبه صحت منعهما وانما بالتسبي وبقيته المناسك في كذا لو تجدد بعد الطواف قبل ان يركبوا فيقول
 انما الطواف وبعد لانيان باربعة اشواط منها غايته ما في العزمين انهما انقضيا بمدا طهرهما ما بقى عليهما من ركعتي الطواف وهما وبعض الاشواط ولو
 تجدد العذر قبل ان تمام الشوط الرابع لم تحسب منعهما تلك بل ان طهرهما قبل فوات اختيارا في عرفه بقدر لانيان بركة التمتع والافضل ان ينفذها الى الافراد في
 ما صحح التمتع سقطت العمرة المفردة **وقا الافرائض** فصورته لاختيارا من يحرم من الميقات ومن حيث يسوغ له الاحرام بالحج كالمنزل لمن كان من غير
 من مكة او غيرهما الى الاحرام بالميقات ولم يمكن من الرجوع الى الميقات ثم يمسوا لعمرة فنفق بها ثم الى التمتع فيقف به ثم الى من يقضوها مناسكهم بها
 مكة في يومه او بعده الى اليوم الاخر من ذي الحجة فطواف بالبيت وصلى ركعتين وسعى بين الصفا والمروة وطواف طواف النساء وصلى ركعتين ثم يعود
 الى الصلابة والتمتع في الليلة الحادية عشر والثانية عشر ويومها ثم ياتي بعد الاحلال من الحج بركة مفردة ويحرم لها من ادنى محل والصق المواضع من احرمت
 او من احد الميقاتين ولها الحجة ثم تعد ببيتة وفي اجزاء الاحرام بما بين اقربا المواضع الى الحرم وبين الميقاتين من المواضع تردد وعدم مكره في احوط
 لعله لا يخلو من قوع وانما تحب العمرة المذكورة على من وجبت عليه حجة الاسلام مفردة او من حج مفردة او وفاء لندرج الحج مفردة اذا نذر ما عدى عن غير بل
 من استطاع الحج الافراد دون عمرة وجبت عليه لانيان حج الافراد من دون عمرة وانما استطاعنا اليها وكذا العكس ويجوز ايقاع عمرة حج الافراد وان كانت
 بعد شهر الحج وان كان يرم تأخيرها اختيارا احوط احتياطا لا ينفى تركه بل لا يترك ولو احرمت للعمرة المذكورة من داخل الحرم لم يحرم له احرامه بل ولا يفسد الخروج
 الى ادنى محل والميقات وانما يلزم تحديدا للاحرام اذا خرج من احدها وهذا القسم من الحج كالفران المشابه للافراد الا انها ياتي انتم فرض القرية من مكة وهو
 على الاخص كان بين اهلها وبينها اقل من اثني عشر ميلا ولا يجوز له على الاقوى احد من احدهما في حجة الاسكبل ولا للفلان في المدون بغيره الى التمتع اختيارا او
 تبرؤ منه بذلك في جوار الصلوات قبل الشروع في احدهما او يبدل التمتع عند الضرورة الفاضلة بمكوف الحجز المتأخر عن التمتع عدم امكان تأخير العمرة الى ان
 يظهر وخوف علة بصد او فوات الوضوء قولان احوطهما ان لم يكن الاقوى هو المذهب سمي بالنسبة الى الفرائض بل اذا اضطرر الى العمرة المفردة واحرم بعد العمرة
 من منزله او من الميقاتان تمكن من ذلك بربطه منه بذلك وشروط حج الافراد هي تبة النوع المخصوص وقوعه في شهر الحج وعقد الميقات احرمت منها الذي عليه
 ان كانا في مكة من منزله او من دياره انما منزله في الميقات **وقا الافرائض** فصورته وشروطه على نحو الافراد لا يتغير عنه بل يرم سوا الفرائض المحكم عند احرامه
 ويجوز بين عقد احرام بالنسبة بين عقد بالاشياء والتقليد وان كان الاحوط الاول ولحق منه الجميع بينها بالنسبة بعد احتيا الصلابة لاشياء والتقليد يستحب ان ياتي من
 ما يؤمن البدان يقوم من اجاب لا بد ان كانا واحدا وبقى بطن من شاة حج من الجا الامن باركاه معقولة مستقبلا بها الصلابة ويطرح صفة مكة ليرتد هذا وانما معية

في التمتع والافرائض

في التمتع والافرائض

فَالْمُؤْمِنَاتُ

159

[illegible]

عبدی بن محمد و جہد بر اجتناب اللہ والٹائلف المہین من راس الشان فی البقاء سہرک

مَكَانَهُ وَلَا يُزِيهِ الْعَوْدُ إِلَى الْجَنَّةِ عَمَّ

والله اعلم

جان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بتركه لا يفتي تركه بل لا يتركه فيها اندرج تحتها رباح كالتوبان فانما سوي المردجوش في نحوها بل حرمة الرباح كالتوبان هو الاقوى ويجوز للمهر شراء الطيب في الرباحين
وبهها والنظر لهما اذا امكن على الفقه ولست في الطيب في جميع ما ذكر خلق الكعبة الذي هو طيب مخصوص يضع على اقبل من الزعفران وقصب الزهرة ولا يشترط
الفرقل والفرق وماء الورد ودهنه ودهن السم فلا بأس بشيء اذا كان على الكعبة ولا يجب ان لا يعلق منه شيء الا حرام كالتبغ من استعمال الطيب حال الضرورة
فيجوز عندها ما شفع به في الاضطرار الى اكله كما يضا على انفسه اذا اضطر الى الطيب في بعض على الفقه وتحريمه من اخلاطه بطعامه وهكذا والاحوط ان لو كان في
لزم تركه الطيب قبل الاحرام بمقدار يبقى في الحلة الى ما بعد الاحرام وكما يجب على المهر انفسه من التواضع الطيب يحرم عليه ما لا ينفذ من الرأفة الكعبة على
فرقة الحرم الملبس يستلزاما الا انه لا يجوز مزج ماء الفسل الثالث بالكا فورك لا يجوز تحيطه ولا يدين منه شيء من الطيب **الفاصل** ليس القبا والعقبان والشر
بل ومطلق الثوب الذي يزره او يد رصفاً تحرم على الرجال اختيار ابل الاحوط ان لو كان اقوى حرمتها وان لو كان يحيطه كالدرع المنسوج والصور والمصق بعض
بعض وجبة التدب ونحوها كما ان الاحوط لا اقوى حرمتها ليس مطلق الحيط عليهم في حال الاختيار وان لو صدق عليه القبا ونحوه مما ذكر وان قل حياطة على
وما شبهه من القبا ونحوه يحكم كاجبة وانذاره ونحوها بالنسبة الى القصب والثبان والزبان وشبهها بالنسبة الى الشراب ولا فرق فيما ذكر بين الحيوان
البدن وغيره ولا بين المصقل والبشر وغيره والمالبس يحيط ولا يدين رجاء على اسم القبا ونحوه ان لو صدق عليه الثوب الملبوس ايقه يجوز وضعه على الجسد وانما مع
صدق الثوب الملبوس عليه لا اجناب الاجناب منه لا يترك ولا يحرم غير اللبس من الحيط والقبا ونحوه كقوله وفراشه والجلوس عليه بل والندب على
الاقوى وان كان الاحوط اجنابها واحوط منه اجناب التوضيع ولا بأس بشيء الملبس الذي فيه نفقة على يطنه ولا يشك لمطقة سيما اذا كان شديداً في
النفقة ولا يشك لعمامة على يطنه ولو ان يعصب بها الا اذا بشرط عدم رضا الى صدره ولا يشك لصاحب على الجرح والفرج ولا يشك ما يسهل المنع من
الرجوع في شيء من معد القطن من الحيط المعنى في الفارسية بالتقريب وان كان الاحوط والاولى اجناب ذلك كله عند عدم الضرورة والقضاء مع الضرورة بشدة الاحتياط
كان الاحوط والاقوى في الملبس من خرقه الصابغ عدم المقدار عدم الضرورة والاقوى جواز عند بعض الرأفة بعض كالازار وعقد أحدها بالآخر وان كان
الاحوط اجنابها سيما في الزمان ويجوز له عند فضل الزمان لابس القبا معلقاً بالكا فورك عند فضل الزمان وليس للشراب بل ولا يجب عليه فقها كالا ولا يضا وان كان القبا ولي
كانت الاولى عند عدم القفا القفا وكذا يجوز لابس القبا الذي هو ثوب يحيط بالبدن من الخلف والجلوس والباس يزره وان كان الاحوط عدم الزر والجلوس منه
نزع ازواره واما التشاغل اشكال في جواز لبسها الفلاذ وهي الثوب الذي تلبس الحاض تحت ثيابه الاثناء القدم كما لا اشكال في حرمة لبسها لثغابن اللذين هما ثوبان
يحتبان يطن ولهما اذوار وثبها على المتاعدين واليد من البرد والاحوط الحاق البرقع وهو ما يشترط وجهها في غير ذلك من اقسام الملابس والحيط قولان
المشهور وهو ان من غير فرق بين اقسامه وهو المنصور والحقي المشكل وان كان يحكم التشاغل لاشبهه الا ان الاحوط لزوماً التزامها باحكام المذكور **الحاشية** ليس
واجب في الجوز في نحوها من ملابس الرجال التي تسمى ثياباً ظهر القدم وان لو كان يحيطه فانه يحرم على الرجل المهر وفي ثبته تردد واحيا طعن بالاجتناب من لازم والدار
في المحرم على اللبس فلا بأس بشرط عدم القصر ظهر القدم عن البعض غير اللبس كالجلوس والقاء طرفه الا اذا روى عن علي بن ابي حمزة انه كان يمشي في ثوبين او لا يمشي
ذلك في ثوبين او لا يمشي في ثوبين ويجوز لابس الثوب الحيا كما يجوز لابس غيره مما لا يستر ظهر القدم وان ستر بعضه بل وان كان ستره ناعداً على ما يستر بالثقل ما لم يصدق
ستره انما الظاهر في الجوز ليس الحقي كذا الجوز في نحوه عند فضل الثقل والحاجة اليه من ثبته والاحوط لزوماً ما تسمى ظهر القدم منه والاولى الجمع بينه وبين قطع المشا
حتى يكون اسفل الكعب لا يجوز لابس مشقوقاً بل ومقطوع السان عند وجود الثقل كما لا يجوز لابس على وجه لا يستر ظهر القدم ولو بطيئة ونحوه عند وجوب الثقل
الحاشية ليس الاحكام بالكل الاسود احيا واما في حرمة الرجل والمرأة سواء كان بقصد الزينة او لا بقصد ما على الاظهر ومثلاً لا كحال عافية طيب
يوجد راحة في تحريمه مطلقاً بل الاحوط اجتناب ما فيه الطيب ان لم يوجد وجه ما لم يضره ذلك والاحكام بالاطيب فيه ولا سواد له الاظهر
بقصد الزينة لا بد منه ولا بأس بالاحكام بالاسود وعافية طيب مع الضرورة **الحاشية** في الزينة في المرأة للرجل والمرأة سواء كان بقصد الزينة ام لا
نظرهم واستحب له التلبس ويجوز النظر عند الضرورة ولا يلحق بها غير هاتين الاجسام الصغرى **الحاشية** في التلبس وهو الكذب الساب المأخوذ والاحوط
جل البذاء وكل لفظ قبيح شرعاً بل جميع المعاصي التي نهى المهر عنها من الاقوى في ذلك بين الحج باسامة والعمرة المفردة ولا يضا بالاحرام على الاقوى ولا كفاً
فيه سوى الاستسقاء والتلبس بغيره لئلا يصدق شيء ولو كان من طعام او ذبح بقرة بل الاحوط عدم تلبسها **الحاشية** في الحج عشر الجهاد وهو قول الله
وبلى والله سواء كان مؤكداً للتصوم ام لم يكن هناك خصوصية في لباس بقول المهر لمحرم اخر به ان يفعل خلا والله لا تقبل ذلك ولا يجوز ان يقول والله
لاضل ان كان ذلك منها الاظهار للوذة والاكرام ونحوها وترجمة لا والله وبلى والله بلفظة اخرى يحكم ولا تقبل المحرمه يكون ذلك القول كذا وبغضاً
ولا بالانبيان بثلاث مرات بل بكمرة واحدة وفي قيام مطلق اليمن بلفظ الجلالة او سائر اسما الله تعالى في مقام هذه الصلوات وجهان وظاهره من الاثر
ذلك مع التفصيل بين الحلف كاذباً فانه كقارة الجهاد بالوعدة وبين الحلف صادقاً فانه لا يثم الا في المرة الثالثة لشمع اعتبار كون التلثة باجماعها ولا في ثبته
واحد ولا بأس بالحلف للضرورة كدفع دعوى باطلاً لا يمكن اخير اليمن مما الى ما بعد الاحرام ودفع ظالم ضار ونحو ذلك **الحاشية** في عشر
القبا اقل ونحوه من هوام الجسد او شعراً او ثياباً او قل شيء من ذلك مباشرة او شياً بزيق ونحوه ومن التلبس بممكن الغير محرماً وغيره من

ولا المظفرات ولا وضع المظفر على العين

في نزك الأحرار

٥٥

القائمون من الأحرار الحاق القتل ونحوه عن مجملها بالانقاء عن نفسه انما يفيض القتل بذلك في حرمه الانقاء والا تلاف في جواز انقاء القتل المعبر عنه في
 القابضة كنه وكذا المحل وهو قبل البصر عن الجسد كما يجوز انقاء القتل عن البصر دون المحل فحق الاحوط بل الاقوى عدم جواز انقاء القتل المعبر عنه بجوزله
 نقل الغلة من موضع من جسد الى موضع اخر من جسد مساو بل الاقوى جواز نقله الى موضع اخر انقص منه في المحرر بشرط عدم كونه مرضا للنفوس والا
 فلا حوط تركه بجوزله قبل التقي والبصر على الاظهر وان كان الاحوط التردد سيما مع عدم الاذنه كما يجوز لنقل كل ما يحاف منه على نفسه من الجسد والتفتت
 والاقوى في الزبور والسباع بل الاقوى جواز قتل الجسد والعقرب في الاقوى في كذا القارة مطلقا بل على كراهية عدم الخوف بل العسر على صورة الخوف لحوط
 سيما في غير الاقوى والاسود والند من الحية ويجوز في الحدة والفراب عن ظهر الجسد الذي يربو بل مطلقا وان ما نابذ لك والاحوط لزوم عدم
 قصد القتل بالرمي واحط منه العسر على غيره مما عدا الجوارح والحوط منه لغيره العسر على غيره خصوص البصر الذي يربو ويجوز لغيره الجوارح للمأكول
 غير المشتمل **السابع عشر** ليس الخاتم الزينة على الاحوط بل الاقوى سواء ختم الى قصدا لينة قصدا لانتقام الاول باس يلبسه للستر او لغيره من غير الخاتم
 صاحب لبواسه المحلقة المصنوعة لاجل المنة والممة لكونه لينة او غيرها القصد غالبا وكذا الجرم على المحرم لينة لينة معناه ان كان لها او غيرها او غيرها
 بارز كان او مستورا وكل البطل نعم لا يشرع انقاء ما كان عليها من المحل قبل الاحرام بشرط عدم اظهاره للرجال وزوجا وغيره ولكن الاقوى الاحوط لغيره
 تلك كانت الاحوط والاولى لها ولا اجتناب كل ما كان ذينة في نفسه وان لم يفصلها بالاولى لكل من اجتناب كل ما ينافي كونه شائعا غير الشيا
 عشر استعمال مطلق الدهن غير الطيب كالزيت والتمن والشبرج ونحوها يند من جسد به اخيا واقا تتحرق على المحرم دون كلفة والاستصحاب نحوها
 ويجوز الاتقان به عند الضرورة كتنظيف المحل والجرح والقتل ونحو ذلك مما يداوى بالادوية والاولى هذا لا خيار له ان شاء الله قبل الاحرام اذا كان اثره
 يبرئ منه **الثامن عشر** انزال الشعر طيلة وكثير حتى الشفر ويغسلها من الرأس والمخية او الابط وغيرها من جسد بالحنى او التفتت والفض والتور وغيرها
 هذا اخيا ووجوبه مع الضرورة الى انزاله لا ذينة مثل او قروح او صلع او حر او غيره لذلك كانت لازمة للمرضى والاقوى الحاصل من التماس عليه القدر وان
 كانت لغير ذلك من الضرورة كالقصر والحاصل من نفس الشعر مثل التآكل في العين ففي لزوم القدر وجهان والاشبه وان كان العدم الا ان الاحط
 بالافاء لا يترك ولو قطع عضو عليه شعر لم يتركه في الشعر ولا يجوز للمحرم حلقه بالاس المحرم ولا شبهة ولا حلقه راس المحل على الاقوى ومثل الحلق في ذلك ما بر
 اشام الا ان ذلك كان مثل شعر الرأس ثم سار الجسد ولو فصل فلا مذمة عليه على الاشبه وان كان الاحتياط بالقدر مسبيل القارة ويجوز للمحرم حلقه في جسد
 اذا لم يسلط ان الشعر انقاء قلما وادواء كما يجوز له شبرج بمحبة اذا لم يسلط انزاله الشعر والاحوط اجتناب الشبرج الذي لا يلبس بعد سقوطه من الشعر
 بولو سقطت شعرة من الشعر والرأس وغيرها فان فخذ لا سقاط بالمائة ولو كان منسلة اثم عليه القدر وان لم يتجدد وجد سقط ما لم يكن
 منسلة فلا شئ عليه وان شئت في كونها نابتة او منسلة استغفر الله تعالى مع التجدد وفي حياطا والاحوط تركه حلق تمام الرأس بين القليل من عرق التبريد
 بين الاحرام للحج وان كان الجوارح كان بين فخذ من عرق التبريد بين احرام الحج ثلاثون يوما اظهره لا بأس بحلق البعض لا يضر الكل ما يصل الى حلق الحلق بين
 والاحرام وان لم يبق ثلاثون يوما **الثاسع عشر** غطية الرجل راسه الذي حلقه صان ثابت الشبرج الا ان من عدا بالاصغر من غيره في
 الكل والبعض حتى الاذن وحدها والبعض ولا بين القطة والنوم ولا بين التطبيرة بالعدا كالعامة والفلان ونحوها او غيره من ثوب هو حلق الطبق
 والدواء والحناء ونحوها وحلق ماع او طبقه بغير غصنة بطن من غصنة وضع عصام القربة عليه عند الاستحمام والحك باليد والنود مطلقا
 والنصيب عند الضرورة من صلع ونحوه بل وكذا وضع اليد على الرأس اخيا واقا وجسد وان كان المحوط لزوم تركه واما التلبس بالصبغ والصل
 لفرض اجتماع الشرطية لئلا يتكلم الغبار لا يصيبه الشعث لا يقع فيه الذيب فلا بأس به مع الضرورة واما مع الاختيار فان كان تخشا صدق منه النظية
 حرم ولا خلاف في حكم النظية من الرأس كالأوبساق في الماء او غيره من الملباس ثم لا بأس باقتضائه على راسه الفصل وفضل وتبريد ونحو ذلك اما الوجه
 فالاقوى جواز نظية جميعه فضلا عن بعضها ان كان الاحوط عدم بل يستحب التكفير من ذلك باطعام مسكين ولا اجتناب طيف عدم تركه واحوط منه بتدبيره عند
 النظية وبكره لان يجوز ثوبه فوق نفسه بل بكره لان يجوز ثوبه من اسفل ولو غطى راسه ناسبا التي التطا وجوبه عند النظية على الاحوط حياطا لا يتل هذا
 كذا في الرجل المحرم اما المرأة المحرمة على عكس الرجل يجوز لها نظية الرأس جسد ولا يجوز لها نظية الوجه عدا بالاصغر من غيرها كات احرام الرجل
 في راسه من غير فرق بين اشام النظية على ما تفرق راسه بل يجب عليها ترك نظية بعض الرأس مفدة من كلف الوجه كاجب عليه كشف بعض الوجه مفدة
 لو لم يجر لها السدل الى الفرض لا على الاقوى والقلم للشرع من الاجتناب او لغيره من الاقوى لكنها تمنع المسدول بدها او خشفه ونحوها من ان
 يبان وجهها على الاحوط كانت الاحوط فيها ولو لم يشر هذا ان نفسه بشاة وان زال وانزاله بغيره ويجوز لها نظية وجهها عند النوم ولو لم يكن من
 بعض الوجه مفدة منسلة الرأس في الصلح بالاسدال ونحوه صفتين عليها من البعض بالنظية على الاحوط بل الاقوى كانت الاحوط ان لم يكن الاقوى في
 حتى الخشيش هو لزوم كشفه للرأس والوجه جميعا ولو غطتها بالاحوط ان تكفى لاما ان غطت حدها من غير الاقوى كانت الاحوط ان لم يكن الاقوى في
 على راسه حاله السيل كوجب على سقوطه وكثيرا من مطلقه واستعماله في النوم ثمس او نحو ذلك ولا فرق في حرمه الظاهر حاله السيل على حاله

والذي

في كيفية الطواف وحكامه

١٥٩

ذراها ونصفا تقريرا فلزم من الحيات عدم الهدى تمام الطواف من البيت بانه من ذلك لا لزمه العود واعادة ذلك المقادير والاطل طوافه وتخرج على ذلك
 ثبنا على المختار من خروج حجر سماه من البيت ان لم اذنا في المظان لزوم عدم الهدى خلف حجر سماه من الحجر بانه من سنة اذوع وبسبب ذلك اطل
 الطواف لان عرض الحجر عشرين ذراعا وشي فلا يتغير في الطواف الا مقدار سنتين اذوع وشي ولا يهدى خلف المقام نفسه فلو حوّل من مكانه وجب له اعادة مكانه
 الاصل في الطواف كانت المدار على موضع الكعبة في هذه المسألة بالذات **فأما حكمه** ركعتا الطواف فانهما واجبان في الطواف الواجب بشرطه فقامت به
 وثم استدل الطواف للمندوب في القول باستصحابهما في الواجب بهن ضعفهما كركعتي الصبح الا انهما فيهما من الجهر والاختلاف في استحباب اختيار الوجهين
 السور لا يلزمهما وظل اليها الكافرون لثبوتها الاولى بالاحوط والوجه فيهما بعد الطواف فما في وقت كان ولا يكره الا ان كان بهما عند طلوع الشمس وعند
 من الاوقات التي اشتهرت كراهة انفاة المبدأ فيها فربما كان الطواف وناظرة لكونها من ذوات الاسباب بخارج من محل محرم هناك بل قد خففنا في
 علم عدم كراهة ابتداء التناظر في تلك الاوقات ولو تسبها وجب عليها العود لانيانها ولو شق عليها الرجوع فضاها حيث يذكر في الاولى اعتبار تعدد الحرم
 في الايان بهما في غيره والاحوط الاستناذ في فعلهما في البيت عند انيانهما في غيره للتحذر ولو ماتت لتاسي في ما قبل الذكر والايان بهما فضاها في غيره
 والاحوط ان لم يكن أقوى تقدم الوحي في ذلك على غيره والجاهل الفاضل منها ذكر كالتأسي واما العامة في تركها والجاهل المقتصر فلا يشهد في لزوم العود عليها
 مع الامكان والاحوط لزوم العود معهما مع الشك فيهما واما مع التردد في الاحوط لزوم ما جهمهما في الايان بهما في محل يتم العامد والفتا كالمجاهل بين استنباط
 من يافى بهما عند المظلم ولا يطل شي من الاضال المناصرة عن الركعتين بركعتي مع الهدى على الاطوار محل ركعتي الطواف مقام ابراهيم في اعانته في قوله
 ان الله عز وجل لما روى على مقامه حيث هو لان لا حيث كان على عهد رسول الله صلى الله عليه واله فيجب ان يعانها اى عند التضرع في الطواف الواجب
 فلو سلى من ابعدها على وجه لا يقال في صلواتها على ما لم يصب والاحوط ان لم يكن أقوى على غير كون ذلك في جهتها خلف فلو سلى امامها او الى احد جانبيها لم يصب وان كان
 متصلا بها بل الاضال استقبالها باها بوجه ثم لو تعدد ذلك عليها وبغيره لم يضر في عام او غير ذلك فضاها في قوله جاز التنازع من مع مطلق الوحي الواحد بجانبين
 مع الامكان فلو تعدد ذلك كله وخفف فوات الوقت جاز فيهما في موضع شام من المسجد وان كان مرقا الاقربا لا قريبا لاقرب حوط هذا كذا في ركعتي طواف
 الفريضة واما ركعتا الطواف للمندوب فيجوز فضاها حيثما شئت من المسجد وان كان في المقام افضل ودرجته في الصبح جاز صلوات ركعتي الطواف للمندوب في
 المسجد بمكة ولا بأس بالقول به في ركعتي من انيانهما في الحرم خارج مكة بل تركهما انهم ولا يخلو من اتمل **مسألة الاول** في زيادة عددا على سبعة طوافات
 الواجب في كل طواف من سبعة طوافات مع شها على وجه لا يقال في الكعبة في ابتداء الطواف وفي الانتهاء قبل الفراق من الشوط السابع بل الاحوط والاوقاف
 بالزيادة بعد الشوط السابع من غير ان يتوهم ان كل ما لا يطلق في كل طواف من سبعة طوافات لا يفسد ما مضى من طوافاته من غير ان يفسد ما مضى من طوافاته
 زيادة واحدة بعنوان المقدمة الاولى والاخرة وليس بجديد ولو زاد شوطا او ازيد سهوا او جهلا لم يفسد في طوافه وسبب ذلك ان زيادة ما قبل التسع
 الثلثين اليه يكون طوافا اخر فانه لا يخلو من ذلك الاحوط لذلك احوط من اعادة الطواف مطلقا لا يركب من كل من هاتين في الصبح بحسب السبعة الاخرة فيفسد بصل
 ركعتي الفصل والسبعة الاولى في حسب من تسع لو كان الزا من قبل من سوطا له ولا يكمل في الاحوط ويكره ان يركب من طوافين في الاطوار
 عظيم الله ان يركب ركعتي كل طواف سبعة ركعتي في حال التسعة فلا يكره ان يركب بينهما وارجح الايان بصلوات الجميع وفسد بعد الفراق من الاطوار
 وله قرن كان الاضال القطع على ترك التسعة والتمسك بالواحد من ركعتي الطواف الاعلى تركه في الفريضة فيجوز ان يركب بينهما وبين فريضة اخرى
 بالاحوط ان لم يكن أقوى هو اجتناب الشروع في التناظر بعد الفراق من الفريضة قبل الايان بركعتيها وتماثل طواف الطوافين المرفوع بينهما ان كانا
 واجبين ولا بأس بربل لا بعد طوافها ان كان الاول فطر فريضة **مسألة الثاني** في نقص شوطا من طواف او اقل واكثر سهوا او اذ كان في الطواف فطر
 اتمه ولا شيء عليه فريضة كان طوافا فانه وان انصرف عن المظان وان بالمانى من حدث وطول فصل مقوت للوالات سهوا فان كان طوافا فطر
 كان فريضة وقد تجاوز النصف انهم بالبناء على موضع القطع لا من خصوص الركن ولا شيء عليه انهم وان كان فريضة ولم يتجاوز النصف سنا في الطواف
 من اقله وبأن هذا التفصيل فيما لو نقص طواف فطر من مائة فاحضر او حدث ورفاع وميض وما اشبه ذلك ولا جازية وعلى المؤمن في الفريضة
 جعل المار وساق وترانا خاف فوات وقتا وصلى فريضة في الوقت خاتمة جميع هذه الصور ينبغي في التناظر من حيث قطع حكم وفي الفريضة لا يلزم
 عند القطع فخر جاز النصف بل يجوز تمام اثناعشر المخرج للوزن والصلوات في ذلك الوقت حتى اذا لم يكن القطع بعد تجاوز النصف هو محل تمام الاحكام
 في الايام ولا يلزم ما ذكر في الفصل لعدم القطع لبقاء المرفوع والصلوات في ذلك الوقت على الاحوط وان كان الحق اتم في لزوم المصنف من مكث في هذه الفريضة
 الرجوع اليها مع الامكان لكل من الايام والاستئناف اما مع عدم الامكان الرجوع فانه يكتفي من يطوف عند جوار الاعراض فما انى بطلانها
 في جوار الجوار والباقي وان كان الباقي احوط هذا كله في النقص سهوا واما عند قطع الطواف لانه لا بأس في المندوب فينبغي جهتها المار على موضع
 القطع وانكار عدم تعدد حكمه احوط واما الطواف الواجب في الايام فانه لا بأس في المندوب فينبغي جهتها المار على موضع
 بقا كان الاحياط بالباقي مع جواز النصف والاستئناف بعد ذلك لا ينبغي تركه من القطع على الاطوار القطع ليعمل البيت ولو شق في كل طواف

في كل طواف
 من سبعة طوافات
 في كل طواف
 من سبعة طوافات
 في كل طواف
 من سبعة طوافات

في كل طواف
 من سبعة طوافات

في فقهنا احكام التيمم في النقص احكام الحج

١٤٣

فصل من غير هذا انما ينبغي له الجلوس مطا اعلى الراحلة وان جاز بدونها **الفصل الثالث في فقهنا احكامه** وهي تذكر في مسائل الاولى
التي يمكن بحسن ان يطل تيمم بركعة ولو كان ناسيا لم يبطا تيمم ولا غيره بل يجب عليه الايمان به ولو بعد خروج ذي الحجة فان خرج لزمه العود للايمان به ففسره فلو
تمدد عليه العود ونقص استناب من ايسر عنه ولا يحمل من اهل بر حتى يلبس بكلا نفسه او ناسيه بل الاقرب لزوم الكفارة عليه لو واقع بعد التيمم لم يجره
بالحكم هنا حكم العام على الاقوى **الثاني** لا يجوز زيادة التيمم على سبع فلو زاد بعد ابطال سبعة على حسب ما مر في الطواف ونقص الزيادة بقصد هاتين الايام
او هذا لان انما لا يبدل على ان التيمم المأمور به فلو تردد في اثناء الشوط ورجع لوجهه ثم عاد لم يكن ذلك فادعى في الصحة وان كان ترك ذلك ايضا حوط ولو
زاد فيه بغيره فان كان اقل من شوط الغاء وان تم له الشوط فغيره من اضاف ما يكمل به اسبوعا حتى يصير سبعين وبين اهل الزيادة والاحوط اخيا والثلث فيما اذا كان
مبدء التيمم الثاني المروق نعم لو اكله خمس عشر شوطا والحق التوجه في المرة الرابعة من المرق الى الصفا انفع الاشكال ومن يقن عددا لا شوطا وشك فيما بين
برق بينه الا من قبل الاثنا عشر الى حاله فان كان في المزدوج اى الاثنين او الاربعة والتسعة وهو على الصفا او متوجه اليه فقد صح سببه للعلم بما ترويه فيتم
سبعة ولا شيء عليه وان كان على المرق او متوجه اليها وعلما بالازدواج لزومه عادة التيمم كقصد من ابتداءه بالمرة الموجب لبطان التيمم على ما ترويه فيحكم
مع نقصان الفرض كالموعظ لا فردا وحدا وثلاثة او خمسة او سبعة وهو على الصفا او متوجه اليها فانه يبعد سبعون كان على المرق او متوجه اليها فصح سببه
سما الثالث انما لا شك في عدم الاثنا عشر اليه بعد تيمم الفراغ او كون الشك في الزيادة على السبع على وجهه لا ينافي
البقاء بالصفا كما لو شك بين السبعة والتسعة وهو على المرق ولزوم الاستنباط لو كان شك في اثناء التسعة **الرابع** لو نقص ثمان من التيمم وهو الزيادة كما لو
كان النافس شوطا او اقل او اكثر وسواء ذكره قبل فوات المولات او بعده لعدم وجوب المولات في التيمم وسواء تجاوز النصف ام لا وان كان الاحوط عند
عدم مجاوزة النصف هو الاستنباط ولو علم بالنقص لم يدر كنعان استأنف التيمم ولو ظن انه التيمم فاحل ووقع التيمم ذكره في سائر مسائله
عليه بقرينة ما يجرى بها تمام سبعة بالانسان فانقص منه ذكره في كماله فافاد واحل ثم ذكر ما نقص من سبعة والاحوط الجمع بين البقرة والبدن لو كان
في ذلك يجب فيه طواف اشراكا في العروة المرفوعة **الخامس** لو دخل وقت الفريضة وهو في التيمم في اى شوط كان جاز له قطع سبعة ثم التيمم
الصلوة على ما قطع من احواله وكذا لو نسي ركعتي الطواف فذكرهما في اثناء سبعة فانه يقطعهما ويصلهما ثم يني على موضع القطع وكذا لو غرغرت له حاجبته في
تأخيرها لم يجز جمع قطعها لطلوع الحاجب بل من دون حاجبته لعدم اشتراط المولات فيه عدم كماله فيكفي من ذلك جواز الجلوس في اثناء المرة واحدة ولو غيرها
لكن لا حيا طبعه لم يقطع لها جذا لئلا يكون تأخيرها فضلا من قطعها لا حيا جنته مع عدم مجاوزة النصف لا ينبغي تكرار التيمم كما يمكن **السادس** لا
يجوز تقديم التيمم على الطواف لاني حرم ولا في جمع اخيا واطلوه من عدا طاف ثم عاد التيمم وكذا لو قدمه جهلا او سهوا على الاحوط ولو لم يمكن العود استأنف كما
لا يجوز تقديم طواف النساء على التيمم اخيا وان قدمه عدا سعى ثم عاد طواف النساء ولو قدمه سهوا الجزاء كما مر في احكام الطواف بيانها وبان جواز
تقديمه للقصد وروى بان حكم ما لو ذكر في اثناء التيمم نقصا في طوافه **السابع** لو نسي على راسه منسوبا او نزل منسوبا بطل سبعة على الاحوط بل
الاقوى وكذا لو نسي في لباس منسوب على الاحوط بل وكذا لو كان حاملا للمنسوب **المفاد الرابع** في خامس افعال عمره التيمم وهو التيمم يجب على كل
بعد الفراغ من التيمم وجعل يقيم بعض الظفر وقص بعض شعر الشارب والحية او الراس بشوط النية والاثنا عشر الى ان يقص بذلك الظفر من احوال التيمم
في فرض فقه الاسلام والحق التيمم واخوه اقرب الى الله سبحانه ولا يجوز في التيمم من حلق الراس وحلق اربعة التيمم جميع محرمات الاحرام سوى ما ذكر
حرمه بالحرم من صلبه الحرم وقطع ثابته بنفسه من الاشجار والحشيش وحلق جميع الراس على الاحوط وان كان جوازه قبل هلال ذي القعدة اظهره
فيه بل لا طهر جوازه الى ان ينام في القعدة بل مطم ولو تولد في عمره التيمم التيمم عدا الى ان احرم التيمم بطل تقدمه كان تيمم بمؤنة حصة والاحوط لمع سبعة
حل احرامه والتيمم الزجر في الاحرام الحج وحوط منه عادة الحج في السنة الثانية والجاهل صليها كالمقدم اعلم انه يجب في العروة المفردة كما ياتي بعد التيمم
طواف لائسا وكفاه **والثاني** في عمره التيمم فقال جمع بعده مشروعه ولكن يغفل التيمم عن بعض اصحاب القول بوجوبه وفي بعض الروايات التيمم
السند لا لعله عليه فلا ينبغي لاختياره لانيان به بقصد احكام الطلوبة بعد التيمم ثم ان من فرضه التيمم لو لم يتمكن من الايمان بعمره التيمم اما الصبي وقت
اوله ومن حصر ونحوه بوجوبه لظن ان وقت الوتوف بعمره والمشرع ان كان ذلك بعد احرامه لعمره التيمم عدل بنية الحج الافراد وان لم يكن قد احرم له
الى الميقات مع مكانه والى ان يهل لمن حرم من الصبي الى الميقات وافضل جرائزه وهي من جانب الطائف على سبعة اميال من مكة واحرم منها الحج الافراد وان
لم يتيمم الى ان يهل احرام من مكة ومضى الى عرفات والمشرع انما التيمم ثم ان يجره مفردة وكفاه فلا يخفى ان من فرضه من التيمم ولو نسيه في التيمم
عند علمه سعة الوقت لا عادتها في الحج الافراد واعاد الحج في القابل على الاحتياط **الفصل الثالث في افعال الحج**
وهي خمسة عشر عملا الاول الاحرام ان الاحوط عدم الخروج من مكة ما بين الفيلج من عمره التيمم وبين
يوم الزوم فان خرج فالاحوط العود قبل مضى شهره فان عاد بعد انتمى فالاحوط الاحرام لمرة التيمم بقصد التيمم في اثناء التيمم
ثلاثة ولا يان لها فانه تيمم في وقت احرام التيمم من حين الفراغ من عمره التيمم الى ما لا يغوث بالاحرام فيه وقوف عرفات

في فقهنا احكام الحج

ولا تضل

وَقَبِيْرًا مَّا اَلْحَمْدُ

146

[illegible]

۱۰۵-۱۱۰

والمؤمنين

بناءً فوق الكعبة وان كان بنا مسجد قبل يومئذ لم يبدع لذا كان الأول شيئاً ان كان الثلث احوط **والثاني** في حرمة اخذ لفظ الحرم او كراهة كراهته
قولان او كراهتهما احوط وانما اظهر ووضعهما في باب انشاء الله **الثالث** في كراهة التوجه على الابل بحللة **الساكن** اقلوا لاهل مكة طائفة
بها افضل من الطواف في الطواف لغيرهم افضل من الصلوة وتر في الصحيح عن الصادق ع انما اذا قام الرجل بمكة سنة فالطواف افضل فاذا قام سنتين خلط
من هذا وهذا فاذا قام ثلث سنين فالصلوة افضل **الساكن** بمكة الحاق بمكة سنة فماذا نخوفه للملاذفة لا حرام او ملاذفة الذنب فان الله فيها
اعظم وقهر وطاقات المقام بها يسمى القلب ان من سارع الى الخروج منها بدوم شوق اليها نعم من وثق من نفسه بعد الحوادث المذكورة بسخطه لظلمها لا
الشيعة بها تعدل خراج المراقبين بنفي في سبيل الله تعالى الطاع بها كاسم فيها سواها وصوب يومها بعد لحياتها سنة فيها سواها وبتأكيده في الواثين
نفسه الحاقه بها سنة **فقد** وديان من جاورها سنة فقلته لردوبه ولا هلهته ولكل من استغفر له وتستره ولغيره سنة سنين قد مضت وعصموا من كل
سواربعين سنة **الثاني** بسبب الحاج استحباباً مؤكداً ان بعض المداينة المشرفة زبارة في رسول الله ع في ردها ان قال من اذن مكة حاقوا ولم
يزدوا الى المدينة فقد جفاف ومن شجافه تروى القصة والافضل تقديم مكة عليها على الاظهر وليست النزول بمهر من التوجه على طريق المدينة وهو الاصل
ما قبل مسجد ياراء مسجد الشجرة الى ابي الفضل وليست الاضطجاع فيه للبلال ليل او نهارا وصلوة وكسبه فيه بل لو تركه عمداً ونسياناً استحب له الرجوع الى مكة
فيه وكذا استحب له الصلوة في مسجد غيره من الاكابر من الدعاة وهو موضع النص فيه من رسول الله ع في حجة الوداع على امير المؤمنين ع **الثاني**
اذا ترك الناس جميعاً الحج او ذاب الحج في حق من كان على الواجب من غشال الكفاية من غير ما على ذلك فان لم يكن لهم مال نفق عليهم من بيت مال المسلمين بل الاولى كون
السكنى والمقام عندهما كل واحد من فحش كراهة الحاق بمكة سنة فقلته لردوبه ولا هلهته ولكل من استغفر له وتستره ولغيره سنة سنين قد مضت وعصموا من كل
من المشرك والمضرب لا يجوز عليها احكام حرم مكة من وجوب الاحرام على من اراد دخول حرم مكة من المحلات فيه نعم احوط بل الاولى على جواز قطع
وطباً الا الاستثنى مما سمع في حرم مكة كات الا حوطان لم يكن لوى حرمه صيد ما بين حرمته دون غيره من حواله وان كان اجاباً به حوطاً وسبغ فيها
اعور فتمت **الفصل** عند دخوله اوجين يدخلها فخير بينهما **وهي** التي بعد ذلك الى زبارة النبي ع فان فضلها عظم وتوابعها جسم قد قلده
عنه ص ان قال من زارني بعد موتي كان كمن هاجر الي في حوفي فان لم تستطعوا فابشوا الى السلام فانه يلحقه ورو عنه ع ان من زارني متجاً
او متبلاً او زارني وعلياً او احل بسطية او احل من ذرية كان اراه هو يوم القيمة فقلده من اهلها وشدايدها واجله معه رجلاً وان زار
الحجة وان يكون في جواره يوم القيمة ويكون هو ص شفيهم ومثله وان زار من زار الله في عرشه الى غير ذلك مما ليس المقام على استيفائه وقد بحث
ناكد زبارة حتى يحتاج وكيفية زبارة وزبارة صلوات الله عليهم اجمعين فطلب من كتب الزيارات كما تطلب طلبة الزبارة من الجهة الثامنة من القبلة
الخامس من الفصل الحار بمكة من مائة الكمال وليست بعد الفرج من زبارة تهمان بصلواتهم ثم ينفذ عندهم ويقول السلام عليك يا اباي الله
ابو ابي وذو جدي ولكم جميعاً عني ومن جميع اهل بيتك عني وعلينهم وبيهم واسودهم فاذا رجع فاجبر كل من اراد ان يقدرك رسول الله ع
عك السلام كان صادراً كما ورد النص بذلك عن ابي الحسن موسى ع **وهي** الصلوة في مسجد رسول الله ع فانها تدل على الصلوة فيما عدا
المسجد من غير من المساجد وافضل ما بين القبلة المشرفة المنبر الذي هو موضع من باب الحجة وحدها الى طرف الغلال وحدها المسجد من الاسطوان
التي هل دار القبلة الى كاسطوانتين من ودا المنبر بين القبلة ومثل لوقته في فضل الله اى بها وافضل منها بيت فاطمة الزهراء سلام الله عليها
وهو ما بين البيت الذي فيه النبي ع الى الباب الذي يحدى الزمان الى القبلة **ومنها** انك مقام جبرئيل وهو تحت الميزاب الدائم قوله اى جوارى
اى تمسكها يعبداً استلذان نصلي على محمد وآل محمد ولعل ينسب فان تردى نمتك **ومنها** صوم ثلثة ايام بها للحاجز وينبغي ان تكون الاربعاء
والخميس والجمعة واصل ليلة الاثنا عشر يومها عند اسطوانة الاويرة وليلة الخميس يومها عند الاسطوانة التي عليها مقام النبي ع وليلة الجمعة يومها
عند الاسطوانة التي على مقام النبي ع وفي جوارى الامراة لوه يوم الاربعاء عند الاسطوانة التي هذا للبر والدعاء وسؤال الحاجز عند ما يوم الخميس عند
اسطوانة الثوب يوم الجمعة عند مقام النبي ع مقابل الاسطوانة الكثر الخلق ولا تارض بين الحزين فان الصلوة في الموضعين في كل يوم لا مانع
استحبابه لو فالتصديق وان استطعت ان لا تنكح في هذا الايام الا ما لا بد لك منه ولا تخرج من المسجد الا بالحاجة ولا تامل بليل ولا نهار فاضل
فان ذلك مما بعد فيه الفضل ثم احمد الله خلق يوم الجمعة واشى عليه صل على النبي ع وصل حاجتك ولكن فيما تقول اللهم ما كانت اليك من حاجه
شرعت نافي طلبها والتماسها والام شج سألها ولم اسالكها فاني اتوجه اليك ببيتك محمد ع في رحمة في قصا حوائج ضيرها وكبرها ومن العا
الما توفيه الله ما اسالك ببيتك وقد ركبك وجمع ما يحاط به علمك ان نصلي على محمد وآل محمد فكل كذا وكذا **ومنها** زبارة شرف
دنا العالمين وواحدنا ماها بها وقد ركبنا من سلم عليها في جوارى اوبعد مائة ثلثة ايام اوجب الله له الجنة والاولى ان تتركه في الزبارة والى
فيها وثالثه في البقي لا خلاف في زبارة ثلثة ايام كان الاول ثم الاخير واظهرها الوسط وليست الصلوة زبارة ثلثة ايام وكانها دونها الثلث ووثا
الاربع ولا اقل من الركعتين وكيفية زيارتها تطلب من كتب الزيارات **ومنها** زبارة الائمة الاربعه الايام المجهود سيدنا جليلين والباقرين ع

بالقبض فاقام تمام العبادات لكل امام في حق اوليائه فبشبهته وبكتب بزيارت كل منهم تحية مبركة وبركة شاهرة ومنها زيادة ابراهيم بن رسول الله
بن جعفر وفاطمة بنت اسد جميعهم في القبض من الصحابة والتابعين الاخبار ومنها اتيان المساجد والمشاهد التي بها كسجد الاحزاب مسجد الفصح
انضبح وقبر حمزة وقبور سائر الشهداء والسلم عليهم ومشرقة ام ابراهيم اعرفتها التي كانت فيها والافضل للبدن بمسجد قبا واكثر الصلوة فيه ثم اتيان
ام ابراهيم والصلوة فيها ثم مسجد الضمير والصلوة فيه ثم المسجد الذي من الحرة والصلوة فيه ثم المسجد الذي من ربيعة وهو السلام عليه بقبور الشهداء والسلم عليهم
بقول السلام عليهم يا اهل الدار انتم لنا فطر ونحن انشاء الله بكم لاحقون وغير من زيادة الاموات ثم اتيان المسجد الذي في المكان الواسع الى جنب الجبل
حين اتيان احد والصلوة فيه ثم الرجوع الى قبور الشهداء والصلوة فيها ثم اتيان مسجد الاحزاب والصلوة فيه والوقوف في كل من دعا فيه ابراهيم عليه السلام
وباجبده عنوا المضطرب وبامضيت للموفين انكشفهم وكره في فخذ كحالي وحالي محابو ومنها الحاق بالمدينة وفد وثمة لا يصبر على
لاواء المدينة وشذها الصدم من امي الا كنت له شفيعا يوم القيمة وشهدا فائدا بكره النوم المساجد في مكة في مسجد النبي محمد وقد تقدم
ترجمته للمعنى لا رجاء والخمس والجمعة فيه ترك النوم لبلادها **الفصل الخامس في لواحق احكام الحج وفيه مفاصل**
الاول في الصلوات هي الاصل والامتناع عن فعل الشك الذي احرم له بالعدو **والاخصا** الذي هو الامتناع عن كل بالمرض من الصلوات باحرام الحج ثم غسل
بخلل من كل ما احرم منه حتى النساء اذ لم يكن له طريق غير موضع الصلوة وكان له وقت فنفذ عن ذلك الطريق اما اذا كان له مسلك غيره ولم يقصر بغيره
فلزمه سلوكه والاستمرار على احرامه ولو كان اطول ولو خشي الفوات في كل محل حتى تنتهي الفوات ثم يخل بغيره ومفردة كثيرة من بقية الحج بغير الصلوات الا ان
جواز الخل بغيرها على علم بالفوات انهم فيمضون بغيره ومفردة ثم ان بقي المصدود باشتاء المذكور على الاستطاعة في الغالب وجب عليه الحج وكان ذلك
استطاعته ولم يكن قد حج في اول عام الاستطاعة فانه يلزمه الحج من قابل مستكنا وان لم يقبل على الاستطاعة فانه لو كان حج في اول عام الاستطاعة فلو انقضى
عليه ولا يخلل المصدود الا بعد ان يبلغ المذبح او يخرجه في محل صدق في الحرك كان او خارجا وبهتة والثاني لحوط وزمان التحريم من حين الصلوة حتى الوقت من
الحج ولا يخلل الاخير الى حصول القبول كنه الياس الما يحسن اكتشاف الصدق قبله ولو ظن الانكشاف لحوط لزوم التأخير الى لباس من الانكشاف فاحوط منه
تأخير التحريم الى الوقت الا حوط ان لم يكن اقوى لزوم تبه الضل عند الذبح وفي اعتبار ضم النصير ميتا او حييا وبين الحيا والهدى في حصول الخل
اقوال حوطها ضم النصير فاقوها الصدق والمعتد اذ اضع من الوصول الى مكة كالحاج فهاذا ذكر ولو كان صدقا حاج او احدا بعد سوقه هديا كما هدا ساقه
عن هذا الخل فان كان الاثنيان بها احوط ولا بدل لهذا الخل اختيارا ولا اضطرارا حتى على احرامه الى ان يقدر عليه وعلى تمام الشك ولو عجزه وتقصي
الصدق من الحج بلانح من الموضعين بل بالنعيم ثمانية فوات الحج فواته منها ولا يجب عليه النصير حتى يفوته الحج ولو وقف العامة بالموقفين قبل وقته لبثت الهلاك
عندهم دونها ولم يكن الاخر عنهم خوف لعدو ومنه لا يظهر كونه حكم الحج دون الصدق فان كان اجزله الحكم على حوط ولو صدق بعد ذلك الموضعين
نزول في خاصته استنابة الرمي بالذبح كما في المرض ثم حلق وحلق والى باقى المناسك فان لم يمكنه الاستنابة بخلل بالهدى مكانه على الاقوى لصل
المصدود عليه وان كان فائضا على احرامه احوط واولى من ذلك ما لو صدق منى ومكة ولو صدق مكة خاصة بعد الاثنيان باعماله فان كان في الطواف
قبل انفضاء ذي الحجة ولو بالاستنابة فتح حجه وخلل بالهدى على الاقرب لكان الا حوط له الباطل على احرامه بالنسبة الى تشا والطيب تصدق بيا في
المناسك ولا يخلل الصدق بالمنع من العودة الى منى لرمي الجمار الثلاثة المبني بها بيا يحكم ببقية حجه ويستنبط في الرمي تلك التمتع بالمكان والاقوى انما
ويحقق صدق الحجة بغير التمتع بغيره من دخول مكة وبغيره بعدا للدخول من الاثنيان بالاضال وفي تحققة المنع من السعي خاصة بعد الطواف جهان
افترقا الاول للمدق ومثل عرق التمتع العرق المفردة حتى لو صدق منها بعد النصير عن طواف التشا جري عليه حكم المصدود وان كان فائضا على احرامه
بالنسبة اليه احوط **فروع الاول** لو حبس بين فان كان قادرا على ما لم يؤذ لم يخلل بالهدى بل يلزمه الذبح والمعنى الى اداء ما عليه من الشك
وان كان عاجزا عن اداء الخل بالهدى على الاقوى فان كان الا حوط مراعاة ما يخلل بغير المصدود وكذا يخلل بالهدى المحبوس ظاهرا على مال وعلى
الحج نفسه لكونه مصدورا **الثاني** الخل بالهدى المصدود رخصة لا عزيمة فيجوز له الخل بالعرق في كل مقام يجوز له ذلك بدون صدق ولا دم
عليه فوات الحج وان كان احوط وجع فلو صبر المصدود حقا حتى فات الحج لم يجز له الخل بالهدى في سوا كان ذلك من رجاؤا الى اعداء قبل خروج الحج
ام لا بل يخلل بغيره ومفردة كثيرة من بقية الحج بغيره ولا دم عليه للفوات حج على الاقوى ثم هو حوط ويلزمه الحج من قابلان بقي على استطاعته واذالت استطاعته
وكان قد استقر عليه الحج لتقوية آياه في اول عام الاستطاعة والا فاما كان ندبا بالاصل لوجب عليه التدارك ولو كان قد وجب الشروع وكذا لو حج في
اول عام الاستطاعة ولم تنق استطاعته الى القابل ولو استمر المنع من مكة بعد الفوات غلغل من العرق بالهدى ولو صلا الى بلن قبل الخل وصدق بالعدو
في عامه بخوف الطريق كان له الخل بالذبح في بلن على الاقوى وان كان الا حوط عند غلغل بذلك **الثالث** اذا غلب على فنة انكشاف الهدى قبل
الفوات جاز له الخل على الاقوى واولى بذلك ما لو رجع له وان كان الا حوط لها الباطل على احرامه كافي غير المقام من ذوى الاعذار ولو اخل
واكتشف الهدى قبل فوات الوقت لم ينكر ولو اكتشف بعد فوات الوقت يخل بغيره ومفردة ولو خلل ثم اكتشف لهدى وقبل فوات الوقت لزمه الاثنيان

50

في كتاب الصيد

والجحر الكرم من بلاد الغنم من جهن الوضع الى ان يرمى ويقوى والاحوط اصبار مضى يستأشهره وسجلته عليه ان كان الاوى كناية عن التراجع
المصود والفترة والفتوة التي هي على ما قبل مصفوف صغيره ذنب طويل يرمي به في قتل كل واحد منها من طلقه والاولى بالاحوط شاء ذوقه لكل طائر من
الغناء سبها البطية والاقوة والكركي وفي الفرج حكا وحمل صغير من القنان واحوط منه الضيق مع ذلك قيمة وفي الحرمي فتمت **الخامس الجحر**
وفي قتل كل جحر او اكلها غنم والاحوط مع ذلك كلف من طلقه ويحب في قتل الكبير من الجراد ثم شاع امكان الغنم والاولى بالاحوط شاء ذوقه لكل طائر من
الغنى في الماء العذبة من جسد كتم من طعام وكذا في قتلها عدا وخطا على الاوى في كل التقدير لغناه في قتلها فتمت وكذا القول في البوص والخللا فتمت
الاول في اكل قتل صيد مباح كالكسور والاعور والبرص والافضل ان يندب صحيح وان جاز فذ شربته مع مرعاة المائدة في موضع فتمت
اعور العين باعور العين واعرج البصر باعرج البصر يفتك الذكر بقله والاقى بملها والاحوط اعنا والمائدة من سائر الجهات لغنى بها **الثاني في المداخ**
التفوق حيث رجبنا على قتلها على حصول به الاطمينان العادى ولو كان من قول واحد فاستقيم اعتبار القتل والعلل في القوم احوط والسوق في القيمة
وقت الاخراج وفيها لا تقدر برأيه وقت لا يلاف في البدن من التهم بها كانت بجنازة في احرام الحج وبمك ان كانت في احرام العمرة **الثالث في اكل**
ما خضع لغيره مثل الغنم يخرج ما خضع ولو غدر ذلك قوم الحرام ما خضع طلع من قيمة الثقل حامله عن قيمته حامله لا سقط اعتبار الجحر حيث يرا القيمة
خلاف ما لو اريد لثقل فانه لا يجوز الجحر على الجاحل لو زادت قيمة الجاحل عن احكام المقدركا لشرف في ثقله في الاحوط وجوب الزيادة ما لان تلحق
اطسا الشترين فان الاشبه عكس وجوب ما زاد على مقدار اللحام الشترين وان كان ذلك احوط ولو كانت حامله لا يشتر في الاحوط ان لم يكن اقوى بعد الجحر
والقيمة لو كان محرما في الحرم **السادس في اكل** صيد احاطت جنيها حيا ثم ماتا بالاصابة الام بملها والصغير يصغر ولو عاشا معا لم يكن
عليه شئ ان لم يجدت عتبه شئ منها ولو عابا احدهما او كلاهما وعاشا ضمن ارض القبول لو مات احدهما فله دون الاخر ولو ضربه فاقته جنيها ظهر ان
متاقل الضرب قبله لام حبة لزم تفاوت ما بين قيمتهما احاطا ولا وجهضا ولو شك في كون الجحر حيا حين الضرب وبما في الاحوط ان لم يكن اشبه
لغنا ولو ضرب صيدا فقتل به عشر قيمته لزم عشر مثله من النعم مع مكانه ولو يوجد مثله ولو تعذر العين عشر قيمته ولو ان صيدا وبطل وقتا
ضمن الارض وقبل لزم تمام الجحر ولا يستدل به بل الاشبه خلافة نعم هو احوط ولو قتله بعد ذلك فهو احر من قيمة المصيد لزم ولو ابطل احدا مناعى
الطائر على الاضلاع كلقا ما والقادح ضمن الارض دون تمام الغداء **الخامس في اكل** الجحر حيوانا وشك في كونه صيدا لم يضمن ولو شك في قتله في الحرم
مع العلم بكونه صيدا لم يضاعف عليه الغنا وان كان محرما ولم يعلق به الحكم ان كان محررا وكذا لو شك في الاضلاع عليها وكذا لو شك في كونه صيدا لزم الاضلاع
الفصل في الاضلاع هو احوط **الموضع الثاني في وجوب اكل الضمان** وهي ثلثه ما شرفه الاضلاع اليد السب اما الباشرة فتمت
الصيد موجب لغيره دون اكله او شاة منه بعد ذلك لزمه فله اخر وقيل يفتك ما قتل ويضمن قيمته ما اكل والا فله مع كونه احوط اظهره كذا لزمه الغنا لا اكل الا ان
غيره او ذبحه هو محل وكلمه لو كان القتل والاكل في الحرم فله اخر وقيل يفتك ما قتل ويضمن قيمته ما اكل والا فله مع كونه احوط اظهره كذا لزمه الغنا لا اكل الا ان
ولا كسرا ولا خبزا ولا فدية عليه بل ينظر في ثقله ولو ما وكسر جله ابدن ثم رآه بعد ذلك فدخل به في قيمته وان جرحه فله عليه الاضلاع
كثير من افراد الاضلاع الموجهة للقيمة الغنا الفاعل ومع علمه بمقدار الاضلاع ينصق في محتمل انطباعه عليه ان لم يعلم حاله بعد جرحه فصلا عن كونه
او جرحه لزمه الغنا كالا على الاحوط ان لم يكن اقوى فلو اصابه ولو يدا ثم اترقه لافلا شتر ان كان محاطا بوم شئ عليه لان الاحتياط في الغنا لا يشتر
ولو و ما لم يعلم بالاصابة شئ عليه على الاوى ان كان الغنا من احوط ويضمن اياها من الصيد كما يضمن الجحر فيلزم جرح او شدة ذلك البعض الاق الفاعل
بخصوصه فان في كسر الحرم احدية في الحل يبع قيمته وفي كسر شتر نصف قيمته وفي قضاة عتبه تمام قيمته وفي كسر جحر برهية او جرحه نصف قيمته لو
كان ذلك في الحرم لزمه مع ذلك دم بغيره كما انه لم يعلم حاله بعد كسره او جرحه الغنا كالا كما عرفت فلو اشر له جماعة على جرحه فقتل صيدا
في الحل كان على كل واحد منهم فله كامل وفي الحرم الضمان مقدم ولو كانوا محتلين في الحرم كان على كل واحد منهم على الاحوط ولو اختلفوا مكان
على وبعضهم محرر والزم كلا منهم حكمه الذي كان عليه حال الاضلاع وفي حكم الاضلاع في القتل الا شتر في الاكل ولو اصاب الحرم في الحرم طير اثم صر
على الارض فقتله كان عليه جزاء ذلك الطير وقيمتان احدهما الحرم والاخرى لا تستصا به والغنم لا تدر ولو اخذ وهو محرر ثم طهره فقتلها وشرب لبنها
لزم دم وقيمة اللبن ولو روى الصيد هو محل فقتل وهو محرر لم يضمن الا ان يتمكن بعد الاحرام من منع الاستعمال فقتل فله مكان والاحوط الضمان مثله
الكلام فيها الوجه في راسه ما قبل القول ثم احرم قتلها فله عليه اثم يفتك ما اكل والا فله في الحل الاحرام والاضلاع وكذا لو نصب شبكة للصيد على
ما سطلت محرما حيا فقتلها لزم ذلك فله الاضلاع مع عدا تمكن من ازالة الشكر وظم الحرم يضمن مع تمكن من ازالة الشكر **الثاني في اكل**
الجحر لسانها على الصيد حرام على الحرم فوجب للقنان ازالة الشكر لارسال الوصف فتمت وان كان من كان الضمان احوط طحا مكنة الارسل ولم يفعل ذلك فله حنفا فقتل
عن طرسه فقتل لم يمكن ازالة الشكر فله الاضلاع فان كان الضمان احوط طحا مكنة الارسل ولم يفعل ذلك فله حنفا فقتل
فله الاضلاع فتمت حتى اذا كان موثقا في الحرم على الاحوط ولو لم يرسله مع مكانه فله عتبه لكن لم يضمنه الحرم فلا شئ عليه سوا الاثم الموجب للمر

المعبر بالزمان

علاوة على ما ذكره

النوبة والاحوط ان لم يكن أقوى رساله بعد الاحلال فيما اذا كان قد وجب عليه الا ان سال حال الاحلال بان كان منذ كان جاهلا بل الاحوط ان سال بطلان احلاله مطلقا ولو ارسله بعد الاحلال في خارج الحرم شتم اصطا به فلا ضمان عليه ولو ارسله من بين مرسل فلا ضمان عليه ولو ارسله الحرم شتم اخبره عاذا اليه على الاحوط فان تلف قبل ذلك ضمنه ولو كان الضميمة ودفعه او عارضا وشبههما ونفذ والمالك وكله دفعه الى الحاكم فان نفذ دفعه الى عدل من المؤمنين فان نفذ وان سلمه ولو تلف قبل الوصول اليه قبل يضمن ولا يخلو من تأمل بل الاشبه عدم ضمانه بعد عدم تطهيره ولو كان الضميمة الذي ملكه قبل الاحرام ناسيا عنه بان كان في منزله او غيره لم يزل ملكه عند ذبح فلا يبيع والهنيء وغيرهما وفي جواز ملكه في حال الاحرام صيد الملوكة في خارج الحرم بشره ونحوه وحيوان اشبهها ذلك واحوطها الزم ما التزمه ولو امسك الحرم صيد في الحل فذبحه الحرم اخضعه كل منها فداء كاملا ولو كان في الحرم مضاعف لم يجز له بيعه او اقبضه معه لم يكن يبيع فداء بل ان بلغ في وجه قوي ولو كانا محليين في الحرم لم يضاعف ولو كانا محليين في الحرم لم يضاعف ولو كانا محليين في الحرم لم يضاعف فداء في حق الثاني دون الاول ولو امسك الحرم الضميمة في الحل فذبحه الحرم اخضعه الفداء في الحل ولو نقل الحرم في الحل في الحرم يضاعف ويضعف فداء التل ونحوه ضمنه وكذا لو نقل وجهه فداءه ثم لم يتحقق عند خروج الفرج منه سلمه لم يضمنه ولا يضمنه ولو اخضعه طهر اخضعه الفرج سلمه ولو كسر فخرج فسد لم يبعد فداء الكس عليه ولو ذبح الحرم صيدا غنما اركان ميتة في حق الحل يضمن فضل الحرم بخلاف الواسط الحرم وذبح الحل فانه ليس ميتة بل هو حلل الحل دون الحرم **المعبر بالزمان** **الحكم** **ما ذكره في طي مسائل الاول** من غلق على حمام من حمام الحرم وذبح ويضرب في الاغلاق ما به ملكها وضمانه للحمام بشاة وتخرج محل والمبيضة بدرهمان كان محرما ولو كان محلا ضمن الحمام بدرهم والفرج نصف درهم والمبيضة ربع درهم ولو زال السبب بنفسه وبغيره وارسلها سلمه في الاظهر سقوط الضمان نعم الضمان بمجرد الاغلاق ولو لم يملك لحوط اثنان في ذاب فحرام الحرم فاشبهوا ان عاد الحمام فله شاة واحدا وان لم يبعد فليس من كل حمام شاة ولم تقف على مسئلة ظاهر لكن الاحتياط به لا يترك ولو شك في العدد بنى على الاقل ولو شك في العود بنى على الصمد ولا فرق فيما ذكر بين الحل والحرم فلا يضاعف الجزاء في الحرم على الاشبه ولو نذر حماما واحدا ورجعت فلا شاة عليه ولو لم ترجع تذكر ذلك على الاشبه لكن الاحتياط بالشاة لا يترك ولو اشترى في التفرقة فعل كل واحد منهم جزاء سواء كان فعل كل واحد وجبا للفقير ولو اقرضه لادوية احد الحمام لادوية سواء كانوا محليين او محرمين او مختلفين وسواء كانوا في الحرم او في الحل على الاحوط ولا يجري الحكم في غير الطهر كضبا الحرم ونحوها على الاشبه ولو كان البعض ففعل كل واحد تمام بعد **والقائل** فالاشبه ان لا شاة لاشق عليه لغير الجزاء جزء من الشاة بنسبة اعدائه لجمع احوط كما ان الاحوط لزوم التمسك على التفرقة اذ ادها مع الامكان ولو ببدل مؤنة ولو لم تخرج بالتفرقة من الحرم ولو لم يبعد عن محلها التي تقربها منه كبراهيم التي في اعادة فدان شاة الجزاء **اثنان** ذاب في اثنان فما زاد صيدا فاصا به بعض واخطأ بعض فعلى المصيب فداء يجنبه وكذا على المحل من ان يتحقق فيه له الاعانة على الاظهر وليس كذلك لو كان الخطي محلا ولو كان في الحرم فانه لا جزاء عليه على الاشبه اذ مع السبب القوي فله هو حكم المباشرة **الجزء** اذا اودع جمع درهم محرمون نادوا في الحرم او خارجا وقع صيدها ومات فان كان الاضداد فخرج صحيح كما عليهم فلو واحد وهو دم شاة يشتركون فيه انكافضوا الاصطحاب الزم كل منهم فداء شاة ولو قصد بعضهم الاصطحاب والبعض الاخر غرض اصحابا كان على فداء الاصطحاب فداء تام وعلى الباقي دم يشتركون فيه ولو كان الباقى واحدا فحق ثبوت دم عليه ترددوا الاحوط ذلك ولو كان المؤنذ واحدا فليس مع فداء الاصطحاب دم كذا مع قصد امر اخر صحيح على الاحوط ولو كان المؤنذون على فداء فداء الاصطحاب فعليه الفداء بل الاحوط ذلك وان لم يكن فاصلا كما ان الاحوط تضاعف الجزاء على الحرم في الحرم مع الفصد بل مع عدمه ايضا **الحكم** ان ارمي صيدا فقتله وجرحه ولم يعلم حاله ولكن اضطرب فقتل فرضا او صيدا اخر كان عليه فداء الجميع سواء كان محرما في الحل او محلا في الحرم وبغض الجزاء اذا كان محرما في الحرم **الاستا** يسمى على سائر الذب فداء عما تجنبه بابتداء جزاء منها وكذا الركاب اذا وقف بها او قاتا اذا سار بها فقبلت حتى ما تجنبه بمقادير جسد هادون المؤخر كالرجلين والذنب لو قبل بان عليه فداء ما جنبه بمؤخرها انهم كان احوط بالقرية لا فرق فيما ذكر بين الحل والحرم والحرم في الحل ولو اجتمع الوصفان تضاعف الجزاء **الاستا** بعوضا اذا امسك الحرم صيدا في الحل والحرم وكان له طفل في الحل والحرم فلتف الطفل بامسك الام ضمن فداء الثالث وتضاعف الجزاء في جميع الوصفين ان هذا الضميمة وكذا لو تلف الام بالامسك التي عليه فداء فاضم وامسك الحل صيدا في الحل لطفل في الحرم فلتف لطفل امسك اخضعه لا يضمن الام لو تلفت في الحرم في الحل مع كون محلا ولو امسك الحل الام في الحرم فانت ضمنها ولو امسكها الطفل في الحل ففي ضمها وكذا الاحوط ما ذكر ان لم يكن اقبضها الا شاة من ذاب اخرى الحرم بغيره فقتله ضمن سواء كان في الحل او في الحرم نعم تضاعف الجزاء اذا كان في الحرم ولو اقرض المحل في الحل فدخل الصيد الحرم فقتله كذا فاختار فيه فداءه ولو اخطأ غير ذلك الكلب مع كون دخول الصيد الحرم كذا لحوط الفداء في حكم الا حل الصيد لم يرد في الحرم ولو كان غير مملوك الصيد حاضر وقصد الاصطحاب بغيره وكذا لو حل الصيد المملوك فقتله في ذلك لا حلا للكل بل ان الغيرة اذا قصد الحل بل وان لم يقصد على الاحوط وكذا لو اخطأ رباط الكلب في الضميمة في الرباط فانت ضمن ما صار له اذا كان هو الذي ذاب الكلب بل الاحوط الضمان عند تقصير في ربطه بغيره وان امره الغير بذلك ولا ضمان على من سعى الكلب اذا انقلبت وصار ذاب لم يكن فداءه فهو في بطنه على الاشبه ان كان الضمان لحوط وكذا لو لم يمسح به بل ملكه في الحرم او محلا فانت لا يضمن ما يصيبه بغيره ولو حفر بئر فارتدى فيها صيده ضمنه بلا شبهة ان كان المحل

والاحوط

الحكم

وَكَيْفَ ارْتَابَ الصَّيْدُ

[illegible]

في كفارات الاحرام

١٨٣

الحج والطعام المحرم موضوعا في المذبح فاعلم ان في كل الاحرام والاعتقالات الصوم مكان خاص من مكان الحرم بل لا فوي عدم قسب ايام الحج ايضا لمدان كل واحد
المقصود الثالث في باقي ما ترتب عليه الكفارة من محظورات الاحرام وهو امور سبعة **الاول** الاستمتاع بالنساء في جامع زوجته محرما قبل او بعده
 للجماع ذكر الاحرام عالما بالحرية فسجد عليه ثمانية مائة وحج من فابل سواء كان حجة الذي فسد فريضا او نفلا وسواء انزل ولم ينزل لكن غابا بحسنة
 وسواء كانت زوجته امة او منقطة حرة او مذبلة الحكم جاز في وطء امته بالملك والافوي ان الحجة الاولى لفاسدها في الفريضة في الفرض والثانية عقوبة
 فلو مات قبل التمكن من امثال المعصية سقطت برئت ذمته بالاول والاحوط مراعاة التمسك على التقديرين مثل انقضائه لو مات قبل التمكن من الايام
 والاحوط ان لم يكن افوي ترتيب الاحكام المنجزة على الزنا والوطء وكذا الاول لا بالحق فيشكل دون ما لو وطئها في الفل ودون ما لو وطئها في البهنة ولا يفتي على الجاهل
 بالحكم والناسي للاحرام والناسي في الجماع ولو كانت زوجته الموطوءة وطءا وعنه لزومها الاحكام المنجزة من الايام والبلدية والحج من فابل وقرق
 بينهما في حجة الايام وحجة الفضا اذا تجامل ذلك الطريق لانه ان قضيا المناسك وبه حال الى المكان الذي صاب فيه ما صاب على الاحوط والمراد بالفرق
 بينهما ان لا يطأ الا ومهما تالت صالح لعدم وقوع الواقعة عنده فلا يكفي وجود غير المتمتع به بما لا يمنع حضوره خصوص لو كان معها ما صاب
 محتاج الى قضاء وكانت عليه بدنة ناسي بنفسه وبدنه بها ولا يتجمل عنها شيئا سوى الكفارة ولو اكرهته حتى تحج وكذا نكاحه نكاحا عليها ولو حله
 عالما عمدا بعد الوقوف بالمشرقة ان يطوف طواف النكاح او طواف من اطلق من ربه اشواط او جامع في غير الفرضين كالنكاح وهو وان لم ينزل كانت عليه
 بدنة لا غير وان صحت حجة ومن حج في الفابل عقوبة لافساده فسادا يفسد ما لم يفسد بالافساد الاول وهكذا اذا جاء بعد ذلك بحجة صحيحة فانه من الفاسد
 ابتداء وقضاه ولا يجب عليه قضاء اخر وان افسد عشر حج وكذا لا ينكر عليه الضمان كنكره في الجماع في الاحرام الواحد ومن اسقى بالعتب ببدنه او ماله
 غيره وغير ذلك فامضى كانت عليه بدنة والاحوط لزوم ان يقض في الفابل ولو جامع محلا عالما بان لا ينبغي له ذلك عامدا او غفلا او منتهيا الى الحرص باذنه
 محل عنها الكفارة بدنة او بقرة او شاة بحجة بينهما مع الفدية عليها والبدنة احوط وان كان معسرا لا يقدر ولا على الشاة فشا او صبا ثم ثلثة ايام ولا فرق في
 لزوم ذلك عليه بين المكره والمطأ وعنه على الاحوط ان لم يكن افوي كات الاحوط بالنسبة اليه في صورة المطأ وعنه الحج من فابل وصوم ستين يوما او ثمانية
 عشر يوما بالبدنة ولو كان احراما بغير اذنه لم يكن عليه الكفارة في وطئها ما وكذا الاول لا بعده الذي احرم يانته وهو وان كان افحش ولكن لزم الكفارة بالذمحل
 نرد وان كان الاحباطا لانه كات الاحوط اجراء الحكم في وطئ المحل زوجته المحرمة باحرام واجب عقابا او مندوب باذنه وفي عكس الفرض وهو ما لو كان هو محرما
 والامانة والزوجه محلة فاكراهها او طأها وان كان الفاضل مود النقص وهو وطئ المحل امته المحرمة باذنه او شبهه ولو جامع المحرم قبل طواف الزيادة لم يفسد حجه
 بل الزم بدنة فان حج بغيره على الاحوط فافجر نشاء كات الاحوط على غير البدنة بالوطئ قبل المشرقة فان لم يجد سبع شيئا ثم الايام بالبدنة عنده التمكن منها
 واذا جاء في الحرم النصف من طواف النكاح واقع لم يلزم الكفارة ونبي على طواف الاحوط لعينه وصق حنة اشواط منه في ذلك ولحوط منه التكفير بالوطئ قبل
 التمام ولو كان الباقي منه شوطا فاعضاه محرما على امرته فدخل المعفود له بها في احرامه على كل من العاقد والتكح مع علمها بالاحرام والحرم بدنة وكذا لو كان
 العاقد محلا على الاظهر في وجوبه عند جهلها بالاحرام او المحرم ترد والاشفاق كان عدم الوجوب لآلة الاحباطا بالتكفير لا يترك ولو اختلفا في العلم
 والجعل في كل حكم فجب البدنة على العالم حراما وعلى الجاهل العياط واجب على المرتبة في هذه الفرض كانت محرم بدنة وكذا لو كانت محلة لكن علم ان
 الذي تزوج بها محرمة فزجت برب الاحوط ان لم يكن افوي لحاق المحل للزوج بحجته عالما بما بهد للبدنة وهل يلزم العاقد بدنة لا وجهان شبههما
 واحوطهما للزوم وعلى الزوج المحرم في هذا الصور والزوجه المحرمة اتمام الحج وقضائه من فابل ومن جامع في احرام العرة الفدية قبل التي فسد عمرته
 وعليه بدنة وان يتم الى الشهر الاخر ويخرج بعد دخول الشهر الى بعض المواقيت بمحرم للمرة وبان بها **القاعدة الفقهية** فان كان جاهلا بالحكم او
 غافلا عن الموضوع فلا شيء عليه وان كان عالما بهما فان كان الوقت يسع تجديد ما نظمها وجد ما على الاحوط ان لم يسع تجديد هاتهما وان حج افراد عورة
 مفردة ولا شيء يمتنع في الفابل على الاحوط هذا كله ان كان الجماع قبل التمتع اما اذا كان جده فلا فساد في حجة التمتع وان وجبت عليه بدنة ان كان موسرا
 وقيرة ان كان متوسطا وشاة ان كان معسرا وكذا لا فساد في العرة المفردة لغيره على الاشبه ولو نظر المحرم الى غير اهله فمضى كانت عليه بدنة ان كان موسرا
 وقيرة ان كان متوسطا وشاة ان كان معسرا والمرجع في القليلة الى العرف والاذن في هذا الحكم بين فاسد الامناء بنظره وغيره والناظر بشهوة وغيره
 ومعنا الامناء بذلك وغير مثله ما لم يصدق على النظر قصد الامناء وصح لا يقصد من معناه والامناء استثناء ولا تجرى عليه ما من حكم الامناء
 بل اجازة عليه في الفرضين مطلقا احوط ولو نظر المحرم الى امرته او متها بغير شهوة فلا شيء عليه وان امضى ما لم يكن من عادة الامناء لك ولم يصدق
 اتمامه الاعشاء او قصد الامناء فله بدنة كالنظر اليها بشهوة فامضى ولو متها بشهوة كان عليه دم شاة ان لم يكن ولو امضى في الاحوط البدنة ولو قبل
 امرته بغير شهوة كان عليه دم شاة ولو كان بشهوة كانت عليه بدنة ولو قبلها فوطئها في النساء ولم يطف في الاول لم يهرق دم شاة من هذه
 ولا شيء على تقبل الام ونحوها تمام قبل رجعة وعطوفه ولو عبت باهله فامضى وهو محرر من غير حلع كانت عليه بدنة والاحوط ان عليها ايضاً بدنة ان كان
 مطاوعة ولو استمع من جامع فامضى من غير نظر ولا عياذ الامناء لا قصد فلا شيء عليه وان اتم الاستماع واما مع اعني اذا كانا بغير قصد فامضى

في حجة

حكم الاستئمان عليه وكذا التصديق واستمع كلام امرئ قاضي ونظر إلى الرجل الجامع إلى الذكرين المتجاعلين أو ذكرين بينهما فافهم في وجع أو غير ذلك مما
فاسد ثم احكم ان عليه بدنه لا يفسد ودوم للاحصاء وكذا قضاء واحدة سنة واحدة في الفاضل **الثاني في الطيب** وكذا ان ردم شاة مع العلم بالهدم
من غير فرق بين اقسام استعماله من الأكل والشتم والتجبر والتداوى وغير ذلك مما مر في زوال الاحرام بيان منه على الوجهين لو استعملها من قبل ولو في
حال الضرورة ولو سحوطا واحتقاننا وجبت الشاة نعم ان كان عليه وعلى ثوبه وسوى عن زواله إلى ان احرم او وقع عليه وهو وسوى نظيته حيثما شاء الله
بنفسه وبغيره ولا كفارة عليه بفسله بیده والاول غسل المحل ليدل هو الا حوطا حيا طالا لا يتركها اذا استلزم غسل بیده بقاء اثره بها والاحوط والاول
التكفير استعمل ما يجوز استعماله من ذي الرائحة الطيبة كالخلق وهو مما قرأه من ادهن بالتمسك وهو مما جعل كذا المحرم وان كان لا فوى عدم الوجوب
الثالث في الاطفار وفي كل ظرف من طعام ما لم يسوق فيم اظفار يدهم فاذا استوفوا ما ثبت بذلك عليه دم شاة وكذا الحال في اظفار رجله
خاصته ولو لم يجمع اظفارا اليدين والرجلين فان كان فلم يجمع في مجلس واحد فليدم واحد ولو لم يجمع اظفار اليدين في مجلس واحد فليدم
دمان فالاحوط ان لم يكن أقوى ثوب ادم في فلم خسه خاصة ايضا وكذا في اليد لثاقتة اصبعها والاحوط اعطا حكم الاصلية للزائد من الاصبع واليد
ولو قرن بين الاصبع وقلم الاضفة بعد التكفير لم يكن فلم السابقة كفر عن الخامسة والعاشرة اظفار يدهم والاحوط الجمع بين يمينه وشماله ولو لم يجمع اظفار اليدين
فقد بشاة ثم لم في ذلك المجلس اظفار الرجلين لزمه شاة اخرى وكذا في العكس ولو لم يجمع اظفار اليدين مع احد الرجلين او تمام الرجلين مع احد اليدين في مجلس
واحد لا فوى ان عليه دم واحد والاحوط مع ذلك التكفير على اصبع من الزائدة على العشرة يدهم ولو لم يجمع كل من اليدين والرجلين ما يقص عن الجمع
ولو يسير الزمته الفدية عن كل طرف يد لا غير والاحوط التكفير عن كل خسة يدا وعن كل واحدة من الزائدة يدهم وبعض الظفر مع صدق فلم الظفر عليه كاكل ثم لم
ظفر واحد اذ لم يجمع في مجلس لم تعد الفدية ولو لم يجمع في مجلس تعددت الفدية على الاحوط ولو اذنا مفت خطا بقليم ظفر ففقد واحد من المفت شاة وان كان المفت
محروما او محلا بغيره او لا لم يثبت عليه الفدية لانها فرع المنفق ولو لم ينفق الا دما فلا شيء على المفت وانما يلزم المفت شاة اذا ظهر ادماء
المنفق ولو لم يثبت ونحوه لا فوى قول فدية لا دما نردد ولا فوى عدمه وان كان قبله الاحوط ولو اذنا المفت شخصه وسمع اخره ففقد ما يقص من ظفره وادعى الا
ان لم يكن أقوى لزمه الشاة على المفت ولو اذناه فادعى ويغير من المخطوئات فلا ضمان عليه على الاشبه وان كان ضمانا لحوط ولو تعدد المفت والاحوط
على كل واحد ان يهرق دم شاة او فدية او على الثغاب ثم يقتل استنادا العلم الى قواهم فلو اذوا على الثغاب ودفنوه وكان معتمرا في القلم فوى واحد
معين منهم في لزوم الشاة على غير ذلك المعين ترددا لا شبه لعدم وجهه بان الحكم المذكور في قطع السر والضرر وان يدم ترددا لا اجزاء احوط الى ان يجمع في
الخط من لبس في حال الاحرام عالما عاملا ما مر في بيان حرمة لبس على المحرم من الخط كان عليه دم شاة ولو لبس نكس او جاهلا او ساهيا فلا شيء عليه على
كله لللبس لا ضطره في الاثاء حر او برد فان فيه الشاة وان جاز له اللبس في جريان ذلك فليس في الشاة المشكوك للضرورة في رد الاجزاء وان كان العدم
اشبه في جريان حكم اللبس على التوجه بالخط وجهان احوط هما ذلك بان الاحوط الحاق الذرع المنسوج ونحوه والقبالة البسلة المضطر غير ملبس بالقبالة
انان بالخط وسئل من لبس بعد الاحرام وعلى كابدائه في لزوم الفدية **الحاشية** على قول شر الرأس وقية بل في مطلق الزوال ولو بغير الحلق اذا فعله عالما عاملا
دم شاة او طعام سنة مساكن لكل منهما مائة او مائة ثمانية ايام مخيرة بينهما وان كان الشاة احوط بل الاضحية بها بالنسبة الى الفداء عليها لا يترك والبرص
اطعام سنة لكل منهما مائة ايام عشرة لكل مسكن شعبة الرواية الناطقة برأوى سنن والاحوط الحاق شعر البدن عند الاطمين بشعر الرأس فيها ذكر
شعر الاطمين ففهم منها ما لا عاملا دم وفي ثقتا حدهما اطعام ثلثة مساكن ولا شيء في الشاة جاهلا او ساهيا او ساهيا والاحوط الحاق الحلق لمطلقا كما اذا
بانتف للابطال بالاحوط اجزاء حكم الكل على البعض والمفرد في الحلق والشاة على صدقها لا كفارة فيها لا يصدق عليه الحلق والشاة ان كان التكفير احوط
في قربة الفدية بالحلق والشاة بين مباشرة لذلك وامر للفدية او اذنه لم يحرمها كان الضرب وحلا ما اذا لم ياذن له فحلق راسه على وجهه لا يصدق الفصل اليه
ولو الرضا منه فلا فدية على احد منها كما لا فدية على المحرم الحاق المحل ولو من المحرم سدا وحبسه فوقع منها من الشتر طعم قدام طعام او قدام سويق او كذا
كفان ولو فعل ذلك في الوضوء والفعل واليهم فقط شيء من الشتر لم يلزمه شيء وان كان الفداء بالكفاح حوطا كان الاول اثنا فيها لو كان الساقط من
الشتر كثر او في نظيل الرجل نحو سائر او لو كان للضرورة شاة والاحوط الضيق مع ذلك عن كل يوم بمدة واحوط منه شاة لكل يوم على النظر في مقدار الظاهر
مقد الشاة بمقد الشاة كذا في العرة والحج بالاحوط ان لم يكن أقوى تعدد ما في المضطر بعد السبب منه فلو ظل الاضطلاع ثم رجع فكشف ثم احتسب
اخر افضل نظيل فظلل اذ انما احزبل لوعاد عليه ذلك السبب الاول فقد ايقن سوا كثر الاول لا بالاحوط ان لم يكن أقوى هو الفدية في الظاهر افضله
عصى فظلل ثم تاب ثم عاد ولا تجب الشاة على راسه بثوب مثله او طيبة بطين يشر او ترم في الماء او حمل على راسه يشر على الاحوط لا في الفضة كل يوم
شاة وان لم يكره التكفير فلا فدية في مجلس واحد ولا فدية في اكثر من مجلس واحد ولا فدية في اكثر من مجلس واحد ولا فدية في اكثر من مجلس واحد ولا فدية في اكثر من مجلس واحد
باسن الفضة من اللبس وعصا الفضة من الخط ونحو ذلك في غير ذلك من التكفير بالشر والريق الذي يجرى ما تحمله فدية في السنة المانعة في كثر راسه يشر
وهو ذلك بما حواه عند الكلام في الزكاة **السادس في الجوارح** وفي الصدقة من ثلث شاة ولا كفارة فيها ذلك الا التوبة والاستغفار والاجور

في كفارة الذنوب

١٨٥

مع ذلك شاء ان كان عدم الوجوب ظهري في الكذب من اجل انه شاق ومنه يتبين وكذا في الثالث في وجوبه ولكن الاحياط في الثالث كان ذنبها لا يترك
ولا يعتبر في ترتيب الكفارة على الثالث لصادق فضلها عن الكاذب وقبحها متباينة ولو اضطررنا اليه بين اثبات حق او بطل فلا يتم ولا كفارة وان كان
الكفر احوط كما لا كفارة فيها لو ادا اكرام اخيه المؤمن فقال له لا تفعل فحلف على الفعل مرارا وهل يجب لبقرة في الثانية الكاذبة في الثالثة ولو كفر من
الاول بشيء من الثانية بيقين مختص بذلك بما اذا لم يكفر فلو كفر بغيره في الواحدة التي باق بها بعد الكفر لا يشاء وجهان ظهر في الثاني ولو لم يزد
من الثالث ولم يكن قد كفر بغيره في الواحدة في الصادق فان لا يشاء واحدة ولا شيء في الفسوق سواء استغفانهم بحسب الصدقة
بل بالبقرة بل الاحياط بها لا يترك **المتابع فليحذر** شجر الحرام غير ما تقدم استثنائه عند الكلام في الاول وكفارة فهو كان الفاعل او محلا
بقرة فكانت الشجرة المظلومة كبيرة وشبان كانت صغيرة وفي ابعاضها قيمته وبلزومه اعادة المفلوع وغرسه في مكانه او مكان مساو له في الجوة او الحرم
او لا وقع فان اعادها وعادت عليها كانت عليه سقطت الكفارة وان لم تفعلها الا اعادة باجفت لزوم الكفارة وفاعل الحشيش ثم بطل عمله الا ان الكفارة
عنه ما استثنائه عنده ان الزكوة **الاول** اذا اجتمع سبب مختلف للكفارة كالصدقة ولبس الخيط وتعليم الاطفال ونحوها لم يترك كل واحد
كفارة سواء فعل الجميع في وقت واحد او اثنين كفر عن الاول ولم يكفر بل لو كثر السبب الواحد وكان كالصدقة ونحوه بما لم يترك في الشارع ولا اهل العلم في صدق
السبب من متتابعين اتحاد المجلس والوقت وتعدد ما وتعدد الكفارة فلو كثر الاياج والافراج في الموطنة الواحدة لم يترك
على صدقة بعد الوطى تكررت الكفارة ولا شك مع عدم صدق تعدد الوطى كما اذا كثر التكرار بالذهب الابواب الا انزال من دون نزع منها بينها ولو كثر الخلق
على وجه لا ينفك في العرف الا حلفوا واحدا لم يلزمه الا كفارة واحدة ولو تعدد عرفا كما اذا حلف بعض واستغفروا وبعضه اخر غشيت تكررت الكفارة ولو لبس ثيابا
متعددة واحدا بعد واحد تكررت الكفارة لصدق تعدد اللبس وان اتحد المجلس واتحد صنف الثياب بل لو كثر لبس ثوب واحد بنوعه لم يترك هكذا تكررت
الكفارة وكذا لو لبس الثياب المتعددة دفعة واحدة بان ادخل بعضها في بعض ثم لبسها على الاحوط ولو تطيب مرة بعد اخرى على وجه يصدق معتقدا ان تطيب
تعدت الكفارة اما اذا جمع انواعا من التطيب دفعة واحدة فلا يلزمه الا كفارة واحدة وكذا لو تكررت من شلوا التطيب في وقت واحد على وجه يصدق
في العرف تطيبا واحدا ولو قبل صدقة ابا ان فصلها ثم عا د فوصل وقبل تكررت من الكفارة بل الاحوط تكررت هابتكر والتقبل وان لم ينزع فهو والجموع
ما صدق تعدد السبب تعددت الكفارة ومقوما صدق الاتحاد لم يلزمه الا واحدة **الثاني** من كل هم لبس او اكل عالما بما اذا لا اجل اكله او
لبسه ولم يكره مفقدا شرعي كاكل النعام كان عليه دم تقابل هو كل على الاحوط في كل حرم على الحرام بما لم ينص على عدم الكفارة فيه ولو سقط
ان فيه دما من غير تهين **الثالث** لا كفارة في التصديق على السامعي ولا الناسي ولا الجاهل ولا المجنون وان استحب طعاما سكن
في استعماله لطيبها لئلا والنصدق بكلف من طعام في تعليم طفرا واحد ناسيا بما سمع من سقوط الشعر وجسد
بغير قصد بل قد مر استصحاب شراء تمر بدينهم والصدق به عند اراة الخروج من مكة بعد التفرغ من مكة
ليكون تلك كفارة لما اكل ودخل عليه في احرامه بما لا يعلم به واما التصديق فلا فرق
في فلا يبين صدوقه من عدلا وسهوا او جهلا بل الاحوط ان لم يكن
اقوى ترتيب كفارة على ما يصدق في حال جنونه فخرجها بنفسه
ان افان لا فام ولتبه مقامه فخرجها من الجنون لا
اذا كان الولي هو الذي احرم به وهو مجنون فان الكفارة
على الولي كما في الصبي
ثم كتاب الحج والعمرة
كتاب العمرة

والحمد لله وحده وصلى الله على رسوله وآله الطيبين الطاهرين

كتاب العشر

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب العشر الذي هو من كتب مناسك مخصوصة في مكان مخصوص بصورة الشكر بين المتعم بها المفردة ان يجوز من الباطل الذي هو الاحرام لها
ثم يدخل مكة فطوف سبعا ثم يصلي ركعتين ثم يسوي بين الصفا والمروة ثم يقصر ثم يطوف طواف النساء ثم يصلي ركعتين وقد تقدم في كتاب الحج بيان مواضع
احرامها وتفصيل الاموال المذكورة واحكامها وشروط وجوب العرة شرائط وجوب الحج ولا تجب الا في العمر لا مرة واحدة ولا في غير مكة الاسكا
وجوبها على الفور كما يجب ولا بشرط في وجوب العرة المفردة الاستطاعة للحج من استطاعة العرة المفردة خاصة ولم يستطع الحج لمكة لا عمارة من دون انتظار شهر الحج
كلوا استطاع الحج خاصة دونها فانه يلزم مع الايمان به وهي كالحج في اخرج نفقها من اصل التركة لومات بعد الاستطاعة لها قبل الايمان بها ثم وجهها على الثالثة
لا يخلو من اشكال لكن الاحتياط بالاثبات بها الا بترك ومن استطاع العرة واخرها حتى استطاع الحج ثم بالناسخ يمكن اجزائه من عمر المتعم عنها ولو في الموضع المذكور بالعره
المفردة بعد الاستطاعة للحج مثل شهر الحج برئت ذمته بها وان بقي منها ما طاب بالحج ان بقيت استطاعته الى شهر الحج من اول عام استطاعته وذلك بجوابه كالحج
بالنداء والعباد واليهين وبالاستجار والاشاء وفوات الحج حيث يجب عليه التحلل بعره مفردة ومن وجب عليه التمتع مثلاً فانه يفته على الحج التمتع مع ما قبل
وفيه التمتع فخص المهر بقرية العرة ايضا بالدخول الى مكة بل للدخول الى الحرم اذا كان لاجل الدخول الى مكة فانه يلزمه الاحرام والحج مع انشاء العذر ومقابل
مباح درمض مانع من الاحرام او وقت مع عدم اذن المولى في قول والوجوب عتق تخيري بينهما وبين الحج ان وجب الدخول وشروط ان لم يجب ثم لا تجب على الحلق
والاحتشاش من ينكر زمنه الدخول فشهراً واحداً **فأفعالها ثمانية** التوبة والاحرام والطواف ودكناً والتقي والتفصيل والحلق وطواف النساء وركعتا
على التفصيل المتقدم في بيان كل منها ونقسم الى متمتع به الى الحج ومفردة فلا يطع على من ليس من حاضري المسجد الحرام على تفسير المتقدم في كتاب الحج ولا يقع
الا في شهر الحج وتقط المفردة معها ويلزم منها التفصيل بالارادة للشكر والظفر بعد دنف وقضيا من ان يكون ذلك ويكفي المتعم من اجلها خاصة وان كان
الا فضل الجميع بالاحرام من الشارب الجانب الذي لم الاطاف والاحوط لمن يقص شعره عند الاحرام او لبداه ان يقصر على التفصيل بريق دم شاة وان
كان عدم الوجوب شبيه بل يجوز في عمة التمتع حلق تمام الرأس ولو خالف حلق اراق دم شاة على الاوط وحوط من الدم لحوطه سهواً لم لا يؤخذ عليه
حلقه جهلاً كما لا شيء عليه على الاشياء في حلق البعض الذي لا يتحقق به متى حلق الرأس وتمامه حلق تمام الرأس الذي يمكن افاضل بين عمة التمتع والحج بثلثين يوماً
والاجاز الحلق بعد التفصيل ولو ترك العمر التفصيل حتى اهل بالحج سهواً استغفر الله تعالى وتمتع به والاحوط ان لم يكن الاوى ان يهريق دم شاة ولو ترك
التفصيل عند احق اهل بالحج بطلت منعه وصارت حجة منبذة على الاظهر يستحب التمتع بعد التفصيل للتبعية بالحرمين في ترك الخط وغيره كما سبق
ذلك لاهل مكة ايام الحج ولا يجب في عمة التمتع طواف النساء وانما يجب في الثانية عمة العرة المفردة التي يلزم حاضري المسجد الحرام كما يلزمهم الحج فانها ومفردة
والاحوط بل الاوى لزوم ما خبره لها عن الحج ونصح العرة المفردة في تمام ايام السنة وان كان اخذ لها شهر رجب حيث كان العرة في الحج في الفضل ويكفي
في كونها رجبية الا هلال بها فيه وان وقع باقي صالها في شعبان ومن احرم بالمفردة في شهر الحج ويحل مكروه لم تكن منعته عليه بسبب تقصير عمة المفردة
عليه على وجه لا يكفي في مثاها التمتع بها ودخل مكة لذلك جاز ان يتمتع بها الحج مع دم بهيمة لا يظهر استجاب ذلك له خصوصاً اذا قام الهلال في
الحج ولا سيما اذا قام الى التوبة بل قبل بكرة هذه الاثنيان بالعره المفردة والخروج من مكة قبل ان الحج اذا كان فذلك والحج وتشتد لكرهه يوم التوبة
ولو احرم بالمفردة المذكورة في غير شهر الحج لم يحرم التمتع بها ولو دخل مكة متعملاً لم يحز له الخروج تقياً الى الحج لا يترتب به ثم لو خرج على وجه يحتاج الى
استئناف الاحرام بان عاد قبل الشهر جاز ولو خرج ولم يعد حتى ضوا الشهر فاستأنف ثم صارت الاولى مفردة وتمتع بالآخر فيجب
العره المفردة في كل شهر مرة وفي جواز الاثنيان بعمرتين ليس بينهما الا عشرة ايام وجهل اشبههما الجواز بل الاشبه جواز
الاعتماد وان لم يفصل عشرة ايام بل وان لم يفصل يوم الا ان الترك اذ وط وتخلل من العرة المفردة بكل من
التفصيل والحلق وان كان الحلق افضل واذا حلق او قصر حل له كل شيء الا النساء اذا طاف
طواف التسلحك له النساء انهم ويجب طواف النساء في المفردة بعد التقي
الحلق او التفصيل على كل صفة وجلا كان وامرته او خطبا او صبياً او
خشي من فقه حل النساء على الذكور والذكور على النساء على من
الضيق من مباشرة النساء والصبي من مباشرة الرجال
حق كبره ونقصها ان لم يكونا غداً ثانياً في الحج او
العره والله العالم بخلاف
الاحكام والالباء
الاصول
عليه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ

۴۴۴

ذراهم وأما الظلم إلى الإسلام والابحان واخطأ الخبر كافي لظوائف تلك الواجب محاربهم مع المكث فإن كفوا وأفلح في كل عام مرة ويحوز الترك لغزو
المسلمين عندا وعتد أحصول مانع في الطريق كعدم الماء ونحوه ولو شأ الغلبة في الإسلام من أديم المكان ولو أفضت المصلحة مع إمكان محاربهم بها فاتهم
جانب وجب مع المصلحة المنزهة لكن لا يتولى ذلك إلا الإمام أو من باذن له بخصوص فرس أو لواء أو كذا من الحنة والغلبة ملك بعض بلاد الإسلام أو جميعها
من حيث السلطنة مع أبقا المسلمين على أمان شعائر الإسلام وعقد فرضهم في أحكامهم بوجه من الوجوه لم يجب بل يجوز مقاتلتهم ثم لو كان فرضهم نحو الإسلام وقد
شأنهم وعدم ذكر محرم وشربهم وجلبهم ولو مع الجائر لكن بقصد الرضا من ذلك لا إعاقة سلطان الجور وكذا يجب لو علم الملازمين عنكم وبين درس
الإسلام فباقي وإن لم يكن فرضهم فعلا إلا الاستيلاء من حيث السلطنة وكذا لو علم الملازمين العتق وبين ذلك المسلمين لفقد سلطانهم ولا إلا الدفاع
المقام الثاني في كيفية قتال أهل الحرب ينبغي أن يبدأ القتال من بلد لا أن يكون الأعداء قد دخلوا أو أكثر من فاشترج بينهم فالتزم
مراعاة ما تقتضيه المصلحة في ذلك فإذا كثرت العدو ودخل المسلمون على وجه لا يطمح بالمقاومة ثم الرضا حتى يحصل الكثرة والقوى الموجهة للمقاومة فإذا احتك
وجبت المبادرة ولا يبدء على الأخطى بقنا الحربين مع عكبلوغ الدعوة إليهم إلا بعد دعوتهم إلى الشهادة من أصول الدين وأمنهم عن ذلك عن علماء
الجزيرة إن كانوا من أهلها فلو بد واحد لجاهدته إلى واحد من الكفار وقلة قبل الرضا ثم ولكن لا ضمان عليه والداعي لهم إلى أصول الدين هو الإمام أو من
أنصب لذلك وقيل يكفي بلوغ الدعوة إلى أنفسهم مشافهة ومراسلة ومكاتبة والأخطى اعتبار بلوغها إلى كل مقاتل منهم بل الأولى كون الدعوة بالمأثور
بسم الله ادعوا إلى الله وإلى سنة رسوله وأمر من أحدهما معز الله والأخر العمل برضوانه فإن معرفة الله أن يعرف بالوحدة والشراف والعلو والقدرة
والعلوية كل شئواته الضار النافع الفاهر لكل شئ الذي لا يذكر إلا بذكره الاستبصار هو يدرك الاستبصار وهو الطيف الخبير وأن يحول له عكبل ودسول وان ما جأ
به الحق من هذا الله وأن ما سله هو باطل فإن اجابوا إلى ذلك فلهم بالمؤمنين وعليهم ما على المؤمنين والآث ثلوا وبسقط اعتبار الدعوة حتى من غير
بقتال سابق عليها أو غير ذلك وإن استعجب أو ما لا ينبغي ولا يخص بالدعوة المحرمة من غير أهل الكتاب بل يتم الجمع ثم ترفع أهل الكتاب مطالب الجزية
وتجيب أنت على عندا إرادة القتال بالمأثور وهو أنهم أنك اعلمنا سبيلا من سبلك جعلت فيه دواء لدواءك وجعلنا أشرف سبلك عند
تواجا وأكثر أهل الدنيا أحبنا إليك مسلكتهم أشرب لهم من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقالون في سبيل الله تعالى يقولون وعاد على
خطا جعل من أشرف في سبيلك نفسه ثم وفي بعده الكفاية عليه غير ناك ذلك لا ناض لك عهدا ولا مبدل لا يند بلا بل استجابا لجنك في تتراب
الكفاية جعل خاتمة على وصير فيه فتاعري وأرد في فبلك به مشهدا فوجب به من الأخطى وخطا بغير خطا وتجلى في الأخطى المرزوقين بأبدى
العدا والصفا تحت لواء الحق وراية الحق ما صبا على نصرهم مقدما في هوى ولا يحدث شك اللهم وأعوذ بك عند ذلك من الجحيم عند ما ورد الأهل
ومن المضعف عند مساوق الأبطال ومن الذنب المحيط بالأعمال ما يحجم من شك وامضى فيمين فيمين فيكون سعيه ثبات وعلى غير مقبول وينبغي
كلمة أو كلام يتنادى به المجاهدون ليعرف بعضهم بعضا ولا يجوز أن يهاجموا حتى إذا كان العدو على الضعف من المسلمين بل هو من الكفاية ولا بأس
بالأضرار في طرف يكون لعدا ونهض أو نحو ذلك ممكن من المكان الذي يخرج منه القتال كما يجوز للأخرف الوجه المأذون أيضا العطشة المانع من القتال
احتفظ الشرف ونحوه لا يخاف لاستدبار الشمس أو شوية لا مند ولا لبيل إلى حيز جاعل من المسلمين منقطعة عن غير هائلين كانوا أو كثيرين ينبغي كانوا
أو بعيدين على وجه لا يصدق أن يهاجموا من الحرب ولا يوجب التحيز إليهم انكسار المسلمين واستظهار العدو وبقتير كون الجاهل صاحبين للاستجد ولو بالانها
والأشبه على اعتبار حصول الظفر بهم بل يكفي رجاء النفع والفتح وقوة الطلب وكما للقتال ونحو ذلك لو أراد بعد الوصول إليهم الوصول إلى قتالهم
من المسلمين جاز مع الشروط المذكورة كما أن الفتنة التي تهمز إليهم لو تخيرت إلى فتنة أخرى فيهم مع الشروط وأما مع عدمها فلا يقتضي بلزوم الشك
للمضطر كسب عذر من رضى أو نقاد سلامه أو نحو ذلك لا يضرب لوقوم العدو بل جاز لا هذه الخصص منهم وإن كانوا أكثر من الضعف لجهنم المذ
والقوة وليس ذلك فرا ولا لولا بل لو قوهم خارج الحصن جاز لهم التحيز إليهم وليس ذهاب المركب بلفظ وفقر عدوا في الأضواء بل يجب له الجهاد
وكذا ذهاب السلاح مع إمكان النجاة إلى مكان فيه الجهاد للقتال بها وليس من العدو للقتال عليه ظن الهلاك مع عكبل كون العدو أكثر من الضعف
وأما لو كان العدو أكثر من ضعف المسلمين فمع غلبة ظن الضعيف يجوز الأضواء بل يجب له الجهاد ولو قوهم جاز لهم التحيز إليهم وليس ذهاب المركب بلفظ وفقر عدوا في الأضواء بل يجب له الجهاد
السلامة في الأضواء مع تساوي احتمالين يجوز كل من القراء والشابات ولو انفردا بشان واحد من المسلمين فالأخطى الشابات الأعم غلبة الخط
فيجوز القراء ويحوز حارب العدو بكل ما يرجع بالقوى من الحضا وضع المسألة دخول وخروج بالناجى والتفك والقناير والأطواب البارود
ورمى الجبال لقتال العاربه هك الحصون والبيوت بل وقطع الأشجار والغلف بالنا وارسال الماء ليعز قوابه ومنع عنهم ليموتوا عطشا
على كراهية إى فالتلثة الأخيرة الأعم الضرورة فلا كراهية وهو المأ التسم في ميا الشربين ليشربوا ويموتوا إلا أن لم يكن يشرب من الماء الحار بون
الستحقون للقتل فإن أظهر جواز على كراهية فون من الكفار من لا يجوز قتلهم كالتساق والصبان والجانبين كقتلهم إلا في مقام الحرب خوف
غلبهم لو كره من الترس وعكبل مكان التوصل إليهم بغير قتلها شرع يجوز ومهام وإن استلهم قتل الترس مقدرة لقتل الجانبين مقتصر على

بما إذا كان
منه ما لم

في الذم امرؤ الامان

على ما نذهب فيه من الضميمة وكذا لو نزلوا الاسارى من المسلمين بالزوم التنازع فويل ولا ريب على الاقوية في وجوبه لتكافؤه بحريته ان موطنها الشوك لكن
الا وحدها ما هم من هذا المال والا حوط انها كفارة عمد ولو نزلوا لغايتي قتل النفس مع مكان التحريم عنه ثبت لغو الكفارة جوعا عليه ولا يجوز مع
الضربة المذكورة قتل النفس ولا العتبات ولا المجانبين منهم ولو اعانهم وكذا لا يجوز قتل الشيخ العاقل الذي لا راي له ولا قتال ولو كان ذاريا وقد اذ
كذلك كان ذاقا قاتل خاصه من دون راي ونا راي خاصه من دون قتال والمفعد والاعمى كاشيخ في القتل مع الرأى والقتال واحد ما وعد القناص
فقدما والاحوط الحاق الخشيش المشكل بالانقي بما تروى بقتل الراهب صاحب الصومعة الا اذا كان شيخا لا راي له ولا قتال ولا يجوز القتل بهم بقطع الاذان
والا فان ونحو ذلك في حال الحرب غير بعد الموت وقبله سواء ادعى المثلثة بهم مثلهم بالمسلمين ام لا بل الاحوط ترك المثلثة بهم حتى اذا قتلوا المسلمين
ولا يجوز القدر بهم بمقتضى ما انهم ثم قتلهم ثم يجوز خادعة الفرنج للتوصل الى قتله ولا يجوز الغلول منهم بالنسبة في اموال لغتهم في اموالهم بعد الامان
والاحوط اجتناب اخذ ما لهم قبل الامان اذا كان مؤدبا الى هناك الاسلام ويستحب اخذ القتال عند اخيار الرضا بعد الزوال وبكره قبله لا الحاقه
الا فارة عليهم بل لا وان عرق الدابة وان يقتضيه واشرف على القتل والتدريج احسن الاعم المصلحة الراجحة في ذلك ويجوز للمسلم ان يعرق في الحرب بانه الكافر
من غير كراهة وبكره المبارزة بغير إذن الامام مع اجمع مبارزة المقاتلة لا يجوز الاجابة من غير استئذان على الاظهر ويجوز كل من المبارزة والاجابة مع مقتضى الحاجة
المبارزة اذا نذرت لها الامانة من غير اعلان وتجب كذا اذا اذ لم يهاجم غير تعيين وعين اذا عين شخص وبكره ان يخرج من المسلمين الى المبارزة من كان ضعيفا
لا يشق من نفسه القاء ومنه بل الاحوط تركه **فصل الاول** اذا طلب المشر في المبارزة ولم يشترط عدم الاعانة للمسلمين معاونة قريب للمسلم وان يطلب
ان لا يقاتل غير لزمه الوفاء ولو فوجئه المسلم فطلبه ليجوز دفعه عنه وقاله ولو اعان المشركون صاحبهم كان على المسلمين اعانة صاحبهم وقتلوا معاونة عليهم
ولو فوجئ المسلم ولو طلبه ليجوز فلاحوط تركه محاذية الى ان يرجع الى فئة الان ببارز فيخرج مسلم اخر الى حربه الثاني اذا شرط لحي ان يقاتل غير فية فاستغنى
اصحابا فانهم فقد نقص امانه بقتلهم وان تنزعوا اليه من غير استجادة فانهم في حربه عهدة شرطه وان لم يمنهم جاز قتلهم **المقابلة الثالثة**
في الذم امرؤ الامان من المسلم الكافر والكلام فيه في العائد والمباذرة والوقت اما العاقل فلا بد ان يكون مسلما بالغا عاقل بالغ عاقل فاما صغارا
فلا عبرة بامان الكافر ولا الصبي ولا المجنون ولا المذموم ولا التامم والسكران ونحوهما من لا فائدة له ولا بشرط فيه الحرب ولا الذم كونه ولو اذ من لا عبرة بامان
تم ذكره واغتر المشر فيهم الصبي وجامعه ليدل على ما منه على الاحوط وكذا كثر في دخول دار الاسلام لشبهة الامان كان جمع لفظا فاعتقده امانا او جرح
رقعة فوقها امانا او اشتعل عقدا لاما ن على شرط فاسد فاسد لا يدعى المشر في نفسه ولو ادعى المشر في شبهة الامان لم يقبل الا اذا ثبت ما يقتضيها
ويجوز لكل واحد من المسلمين ولو كان من ادناهم كالعبدة المهران بل لم يقتض من اهل الحرب فادواها ولا بدق عامات المشر في ولا اهل قرية حصن
على الاظهر وانما دام ذلك ببلد الامام فان لم يذم اهل الحرب عموما ونحوه اهل صقع او بلدة او قرية حسب المصلحة وكذا من نصبه الامام مع
لتنظر في جهته فان لم يذم اهل تلك الجهة مع المصلحة ويجب لوقا بالذم بما يجب الشرط ما لم يكن مضمنا لما يخالف المشيخ ولا عبرة بامان المسلم عن كونه
لا سره ونحوه **المقالة الرابعة** فكل لفظ دل على ذلك دلالة واضحة مثل منك واجرتك ولعطيتك الله ونحو ذلك ولا يعتبر الوضع فيجوز الكاذب اذا علم
بما ذلك من قصد العائد ولو قال لا بأس عليك ونحو ذلك لم يكن الا مع نظام من قرأ في حالته او مقابلة تدل على قصد انشاء الامان بذلك **المقالة الخامسة**
قبل الاسر فلا يجوز لاحاد الناس ايمان بعد نعم يجوز ذلك للامام قبل او اشر في جيش الاسلام على الظهور فاستند انهم جازت لغير الامام مع اقتضائهم بنية
مع المصلحة ولو كان بمن فيه مضرة كالجوار وسر ونحوه لم يجز له بغير ايمانه ولو اقر المسلم انه اذم المشر في كان في وقت يبعث فيه انشاء الامان قبل قوله الا ان يكون
فلا مشر في ذلك قول المسلم فاما لا يسمع الا بنية او علم ولو ادعى الحرب على المسلم الامان فانكره المسلم ولا يثبت فالفول قول المسلم ولا شبهة عدم اليقين
نه على المسلم المذكور وبه الحرب حتى الى ما منه على الاحوط ثم هو حريه **كذا الكافر** فاما ايمان المسلم قبل ان يجيبه فانه لا يقبل
قول الحرب الا بنية فاذا افتد هاردا الى ما منه على الاحوط وكان حربيا ولو جاز المسلم المشر في فادعى اسره وادعى الكافر بنية او لا بنية ولا بنية ولا بنية
بذوت الاظهر ان الفول قول المسلم على الاقرب واذا اعتقد الحرب في نفسه الامان ليسكن في دار الاسلام دخل ما له تبعاد ان لم يذكر في عقد الامان
ولو اكد بذكره كان اجدود ولو اتفق الحرب بعد الامان بل والحرب فان كان لتجارة او رسالة او تنزه وفيه العود الى دار الاسلام فالامان با
وان كان للاستيطان بها انقص امانه لنفسه دون ماله الذي ثبت الامان له وهو بعد في دار الاسلام نعم لو نقله الى دار الحرب زال الامان
منه انهم **كذا** لو اشترط عليه عدم الامان لما له لو اسوطن دار الحرب ومطلقا ولو ما شاع الحرب في اقل في دار الاسلام او دار الحرب تنقص الامان
في ماله نعم وكان فيها يختص به الامام مع ان لم يكن له وارث مسلم ولا وارث كافر مسبوق بامان ولو اسلم المسلمون الحرب بعد عودهم الى دار الحرب
لاستيطان وزوال ما نزلهم بل الامان على ماله ورج فان من عليه الامام مع او فاده وقمالة اليه فان قلله اخضر هو بماله اذ لم يكن له وارث مسلم
او حرب مذهبهم وان اسرق ملك ماله بغير رقبته ولا يختص به حصص الامام مع بقرينة بل للامام مع وان علق ولو مات بعد ذلك لم يستحق وان شاع
من ذلك المال لم يثبت بعد ثقال المال منه لغيره ولو دخل المسلم دار الحرب حثما فاضرك وجب عليه عادة ما سرق ما كان صاحبه دار الاسلام

في الذم امرؤ الامان

على الاحوط ولو اسلحوا بغير حق السلم واطلقوا بآمان وشرطوا عليه الا انه لا ينفذ في دول الحرب الا من منعه من الجهاد من الجهاد وشرط عليه
اموالهم على الاحوط ولو اطلقوا على مال لم يجب الوفاء لهم به ولو هرب منهم كان ما باع من ماله من ماله حلالا ولو دخل المسلم في الحرب بآمان
الا من حره وعاد الى ارضه وادخل الى المقرض سواء انا المقرض بآمان او بقي في بلادهم ولو اقترض حرة من مثله لا يدخل المقرض بلادنا بآمان لرسولنا
دين الحق الباقى في بلادهم ولو اسلم المحرر وفي قنطرة من رزقه وكان قد اسلمت مصر وبقية كان لها المطالبين بان كان مما ملكه السلم ولا يضمنه وان
هو خاضع لم يكن للزوجه مطالبة ولا لوارثها المحرر بل لا وارثها المسلم لملكه اياه قبله وتوا لوماته في قتل سلام التوجه وكان لها وارث مسلم
واسلمت هي قبلته ماتت لم طالبه وارثها المحرر وكل مال للمحرر بقدر ما استولى عليه المسلم من غير ان من احد الطرفين فله ملكه الا اذا كان لا سبيل له بقول
الانبياء كالقرض والوديعه والشارية وغرها خصوصا في التكميل الذي هو العقد مع الكفار بعد التواخي ان يغزوا
على حكم حاكم فيجوز على مقتضى حكمه وبيان انه يجوز ان يعقد العهد على حكم الامام ثم اذ من نصيب الحكم ويراعى في الحكم البلوغ وكما للعقل والسلام
والعدالة والمعرفة بالمصالح والمفاسد والمناخه والعلم بالاحكام الشرعية والذكور والحرية على الاحوط وان كان عدم اعتبارها اشبه بان لا
عدم اعتبارها لكونه مصر غير محمد وفي قنطرة ولا اسيرهم وان كان الاحوط اعتبار ذلك ويجوز الهامه نذ على حكم من يخاره الامام ثم دون الهامه
على حكم من يخاره اهل الحرب لان يعتبر رجلا يجمع فيه شروط الحكم ولو فرض اختيارهم غير الصالح بقرعة لهدى على مقتضى حق اختيار واحد يدان هو
الصالح له ولو فرض حكم الحاكم بخلاف الشرع خطأ لم يبطل العقد بل يحكم بعقد ذلك بالشرع وينفذ حكمه لومات الحاكم قبل الحكم بطل الامان ويترتب
الى ما بهم ولو اتفقوا انما على حاكم احدهما مع الشرط جاز ونفذ حكمه ويجوز حكم اثنين او اكثر ويقتصر اتفاقهم على الحكم فومات احدهما واحدهم بطل
الباقى والناظرين لا يبدل الا اتفاق عليه وتعيين من يقوم مقام التوفيق وهل يجوز استناد الحكم الى اثنين او اكثر على ان يكونا كل واحد منهما في نفسه
عند اختلاف في المحكوم به بين المسلمين والكفار وجهان اشبهما الجواز ولا يجوز الترتيل على حكم اثنين احدهما فاعلى من شروط الحاكم المزمع ويكون
الطرفين اشابع ما يحكم به الحاكم الا ان يكون ما حكم به من اوضاع الشرع او المصلحة المسلمين ولو حكم الحاكم بالقتل والتبعية واخذ المال فاسقط الحكم
في القتل ولم يقتلوا لانه لم يرجع اليهم اموالهم ولو جعل للشرك فدية عن اسره المسلمين لم يجب الوفاء به لانه لا عوض للمؤمن ولو جعل حلا على دفع الاسرى من
يجوز له الجهاد على ذلك على وجه يدخل في الجهاد الشرعي وجب الوفاء ولو دخل المحرر بآمان فقال له الامام ثم ان رجعت الى دار الحرب لا احكم عليك بحكم اهل
الدين فاما سنة اخذت منه الجزية ولو ادعى انه لم يخذ منه الجزية ويجوز الامان لمن قال من المشركين انما دفع لكم الحصن مثلا ففتح ولا يشتر
الفتح حتى بين اثنين تربية فلهما واستا فانهما جميعا **المطلب الثاني في الجهاد** يجوز لولي الجهاد ما اذ فيه جعل الجهاد ليدل على طاعة من هو
المسلمين كالنبيه على عدم الفلحة وطريق البلد الحق او نحو ذلك ويستحق الحصول له الجهاد بنفسه ليعمل ان لم يتوقف على العمل للحصول على الفتح كاللذات على الطريق
وبعد الفتح ان كان ما يتوقف عليه كما لو قال من دنا على الفتح به الفلحة فله كذا ولو كانت الجهاد ليعتد بها في البلد ففتح البلد على امان وكانت في الجهاد ليعتد بها في الامان
لم يبطل الامان ان اتفق الحصول له وادبها على يد لها ولو دفع العوض عنهم او اساءها بالعوض ولو اساءها ففتح الهمة وردت الى ما بهم ولو كانت الجهاد
حريته معتنة فاسلمت قبل الفتح لم تدفع اليه بعد الفتح وكان مسلما او كافر فخر وجها بالاسلام عن قابلية الاسترقاق قبل دفع اليه قنطرة وكذا الواسل بعد الفتح وكذا
الحصول كما لو كان مسلما مضطرا ليعتد قبل الفتح او بعد لم يكن له عوض عنها **المفاد الرابع في الاستسار** وهم ذكور وان كانا
من الكفار الا صليتين المحررين غير المضمين بدنة او عهدا واما ان يملكن التسبيح او كانت الحاربة فمعدودة الذرية وهم غير البالغين من هؤلاء ويستبرئ من ملكهم
السبي والقهر فلا يكتفى بغير النظر لادفع اليد ولا غير ذلك مما لا يتحقق مصادرها ولا يعتبر استسار القهر فيبقى على الملك لو هرب بعد ذلك في اعتبار قصد الملك
بالقهر وجهان اظهرهما ذلك وفي ملك بعضهم بضا بالقهر تردد وطعن بالشبهة وذكر الحق في المسرح ولا يشبه القتل بالاعتبار بالانبياء للشرائح على القادر
او انظر من لم يثبت جهل سنة ولم يحصل العلم بالبلوغ ولو من ما رأت معتدرة الحق بالذكور ولو ادعى الاحتلال وكان يحكم في حقه في القبول وهو لا يخلو من حق
ولو ادعى استسار الانبياء بالذات في القبول من غير بدنة فامل واما الذكور البالغون فيعتد ان اسر في حال قيام الحرب حدة وضعت لوزاعها وهذا اسلامهم ان جعلوا
اما بغير اسانهم او بقطع ايديهم وارجلهم ونزكهم مستحقين في دماهم حتى يموتوا ولو اسلوا قبل الاسر عصمو ابدا ذلك دماهم وان اسروا بعد خضوع الحرب لم
يقتلوا وكان الامانة تحت ايديهم بالاطلاق بين اخذ لقائهم وبين استسارهم وتعيين احدهما مع المصلحة المعينة ومع الاستسار وان اختلفت بين
حق الغنائم ولو اسلوا بعد الاسر لم يقطع عنهم ما ذكر من تخيل الامام عليه السلام فيهم بين الثلاثة ولو عجز الاسير عن المشقة وكان قد سلب ببلد فبعضه فله
ماذن الامام ثم ولو اسر قبل انقض الحرب لم يمكن استسلامه من الامام ثم وما والا من قنطرة بين رسله فهو اذ قتل وجهان لا يقر الجواز مع خوفه ولا في
ولا كفاؤه ولا ضمان على من يد راي في اسر العاجز عن التسبيل ويجب ان يطعم الاسير ويبقى فان اراد قتله ابد ذلك في الوجوب تردد في اكله لانه
ليصل الى الامام ثم احوط ويكره قتله صريحا بان يتبدله وجعله حال قتله الا ان انقضت المصلحة في نظر الامام ثم عليه ذلك ويكره جعل راسه كالفنول في الحرب
الا ان انقضت المصلحة بسبب ثبوت كفة في ذلك للكفار وقبوح المسلمين ويجب حواة الشهيد وغيره من المؤمنين دون المحرر وهو من الكفار وان اشبهه فلا يخلو

في الجهاد

في الاستسار

کتاب الجہانی

五

المسلمين ولتلك التكتف وعلى اعناقهم الجحيم كان حكمها حكم الارض المنسوبة من غير ما لها المسلمون وغامر عباد الله و لو اسلم الذي ائتم صوته
ان الارض له وعليه كذا وكذا سقط ما ضرب على ارضه وملكها على الخصوص **الفرق الثاني** كل ارض اسلم اهلها طوعا ودون غلبة كالمدينة والجزيرة وبعض
الطريق التي على جبل وهي لا تملك على الخصوص وليس عليهم فيها سوا الزكوة مع اجتماع شرائط **الفرق الثالث** كل ارض ترك اهلها عمارتها كان
للإمام فبقياها من يقوم بها وعليه طمئنها لا رباها واذا اسأجر مسلم دارا من حربي ثم فنت تلك الارض لغيره لا ياتي وان ملكها المسلمون **المطلب**
الثالث في قسمة الغنمة وبها ان يوزن ان يبدى بالشرط الامام ثم منها كالجمل التي يجهلها منها لمن يملك على مصلية كالغلبة على عيون الغلبة والطلب
الحق لها وحيز ذلك مما تقدم وكذا التسليح اذا شرط الامام للمقاتلة وكان القول من المقاتلة الذين يجوز قتلهم طول مدة الحرب لم يختص به بل يكون
مال الغنمة وكذا لو لم يكن القول ممن يجوز قتله كالنساء والصبيان والنهيق الهم الا اذا جاز قتلهم سبب قتالهم بل وكذا لو كان القول ممن يجوز
قتله ولو لم يكن متمكنا من الفريضة لا سير ومن اشحن بالجرار او عجز عن المقاتلة والمقاومة الا اذا شغل جمل السبب لمثل هذا القائل المصلحة اقتضت ولو قطع
شخص يد محارب رجله وقتله اخوانا كان المشع ما يقتضيه من جمل الغنمة وكذا لو قطع احدهما وقتله اخرهم لو عاقبوا رجل جلا فقتله اخر فليس له القائل
الا مع اقتضاها لجل خلا من ذلك ولو اقبل الكافر على مسلم بقتاله فجا من راءه فقتله الا مع عدم اقتضاها للقتل تلك وبالجملة فالمدار في
فروع ذلك كله على ظاهر القائل الجمل التي منها ما هو في صف المسلم سبها في صفه المشرك يقتل من غير ممانعة ولا بشر لجمع في قتله كافر
فان للمدرك في كون السلب لهم او مخرجه في الغنمة على ظاهر القسمة وممنها ما لو قتل في حاله من المشرك وفيها استحقاق السلب كل من جاز بالاجل
وان لم يكن من ذوى النسم وانما يرفع من الغنمة كالمؤنة والعبد والكافر ومنهم من عدم استحقاق من لم يكن له حق في الغنمة لاسمها ولا دخلا
لصنفا في القتال بسبب مخالفة بني الامام ثم اوضح ابو برة آياه مع عدم بقتله عليه ونهى سبها عنه او غير ذلك فان المرجع في ذلك كله ظاهر صفة الجمل
كأنه المرجع في ما يصدق عليه السلب في عرف الجاهل من الثياب والعمامة والفلنس والدرع والمغفرة والبنية والجوش والسلاح كالسيف والرمح والسيوف
ونحوها مما له مدخل في القتال وكذا الناج والسواد والظوق والمخاض ونحوها مما يتخذ الزينة والهيان ونحوه مما يتخذ التفتة والظاهر عند طلاق القسمة
يدخل ما ذكره وكذا القابلة التي يربها عند القتال وما عليها وعدم دخول ما ينفصل عنه من رجله وهدب ودايرة التي عليها الاحمال والسلاح الذي ليس معه
في غنمة ثم بعد الفراغ من الجمل يبق ما يحتاج اليه الغنمة من ثيابها التي من نسم من اجرة الحفظ والراعي والناقل وغيرهم ثم يارفع للنساء والرجال
والاكرار فالتوا بان الامام ثم ان لا سهم للثمن ويخرج للامين يتاهاه كان او ما ماته صفوا لما لا على امر بانه في كمال الحسن ثم يختص الباقي يكون من كل
الحسن ويقسم الان بجزاها من الباقي بين المقاتلة ومن حضر القتال ولهم بقا الحق الطفل للذكر وله ولد بعد المصلحة وقبل القسمة سواء كان من ولد
المقاتلة ام لا وسواء حضرا بواه او احدها ام لا نعم لاسهم لمن حضر لضعفه وحزنه خاصة وهو فذلك لم يهادم فاضلا من الطفل منهم ثم يشارك
افضل بالمقاتلة من المدد ولو بعد الحيازة قبل القسمة ولو تحقوا بعد القسمة لم يعطوا شيئا كلاسهم الا سير المسلم اذا اختص من يملك المشركين ونحوها
بعد بلقي الحرب القسمة ولو حضر قبل انفضا القتال سهم وان لم يقابل ولو بعث الامير صلحة الجيش رسول او دليلا او طلبة او جاسوسا لنظر
عدوهم فيقتل اجسادهم فتم الجيش قبل رجوعهم اسمعوا وكيفية القسمة ان يعطى الراجل سهمها والفارس سهمين من كان له فرسان فازاد
اسهم لفرسين دون ما زاد فيعطى ثلثه اسهم ولا فرق فيما استحقاق الفارس سهمين وذو الفرسين ثلثة اسهم والراجل سهم واحد من وقوع القتال على
الفارس وبين الاستحقاق الجمل في تلك المعركة والمقاتلة جلا او في السفن وكذا لو لم يقابلوا على الخيل لجهة اخرى وكانت الخيل حاضرا في المعسكر ولو
فرغ جمع على فرس واحد اعطى كل منهم سهم راجل ثم فرق بينهم سهم فرس واحد ولا سهم للابل ولا للبعال والحمير والبقر والصيل ونحوها وان من
مقام الخيل في النفع اوزدت ثم لا يستر في الخيل كونها عربا او قبيلا لا سهم من الخيل النعم وهو المهر والغنم والراح وهو الذي لا حراك له من الهزال والتمزج
وهو الصبي الذي لا يركب الحليم وهو الذي يكسر من الهزال وقيل لاسهم لصدقه لا سهم ولا سهم للفارس لغصوبه فان كان صاحبه غائبا لا يملكه
راكب وان استحق الراكب سهم نفسه لو كان صاحبه حاضرا في الحرب كان سهم لصاحبه الا ان يكون تحت يد فرسان فلا يعطى سهم الثالث المختص
وليسهم للفارس المسافر للقتال والمطم اذا كان في المعركة وكذا المستعار ويكون السهم للمقاتل دون المعبر والموجر الامع الشرط ولو اسأجر واستقام فقتل
بغير الفرو وعرضه كان كالمغصوب الذي تركه والمدة في استحقاق الفارس سهم الفرس على كونه فارسا عند حيازة الغنمة فلو دخل المعركة فاشقت
فرسه فقتل في الحرب هو راجل لا يستحق الاسهم راجل ولو ذهب فسه بعد الحيازة قبل القسمة فحق استحقاق سهم الفرس وجهان لا يخلو الاستحقاق من
وجاهد والجيش يشارك الشتر في قيمتها اذا صدرت عنه وبالعكس ولو خرج معديرتان الى جهة واحدة فقتل اشرك الجيش والشتران اما لو
خرج جيشان من البلد الى جهتين لم يشرك احدهما الاخر في قيمته نعم لو اجتمعا وصارا جيشا واحدا فقتل اشرك الجيش والشتر من جمل عسكر البلد
يشركها العسكر من غير وهو مقيم في بلد الاسلام فقتل الشتر اخضع بالقتل لم يشركها اهل البلد الا الامام ولا جيشة وجهه ويكره تأخير غنمة
الغنمة في دار الحرب الى دار الاسلام الا لصدركا خوفا من المشركين ونحوه كما يكره اقامة الحدود فيها الا اذا رأى الامام ثم المصلحة في اقتنيم مصل

فولدت

الفرس

في احكام العينة في الدين

١٩٢

الاولى المصلحة للمسلمين في احوال الكهنة من جهة المال لا انما يقتصر على حل وقت العطائهم ما قبل القبض من الاضحية على استحقاق وارثها المالكين
منهم من يبيع الامام عليه السلام بلحظه نقدية الجاهدين بدفع عليهم التفتة من بيت المال بعد دفعها اليهم الى ان يبلغوا ما يكونوا من المصلحة للمسلمين ومنهم من يبيع
على كل حكمة ولو من المصلحة للمسلمين بلحظه نقدية الجاهدين بدفع عليهم التفتة من بيت المال بعد دفعها اليهم الى ان يبلغوا ما يكونوا من المصلحة للمسلمين ومنهم من يبيع
من المصلحة للمسلمين بلحظه نقدية الجاهدين بدفع عليهم التفتة من بيت المال بعد دفعها اليهم الى ان يبلغوا ما يكونوا من المصلحة للمسلمين ومنهم من يبيع
ويجعل لهم علة من بينهم وبينهم في الولاية وقبل يقيم في الفضة لا قربى الى الامير يتيك ان واما ما لا قربى فان ساءوا فاعلم انهم محرومون من ساءوا فاعلم انهم
فاذا فرغ من الفريضة بالانظمة ساءوا بالمرتب ثم العجم ولا مستند لهذا المبالغ الثاني انهم من كان من العرب يظهر للاسلاف لا يترك باحكام ولا يفرغ
صحيح عن المهاجرة الى بلاد الاسلاف انهم المسلمون على قسمة نفقاتهم ولا يملكون من العينة شيئاً بل من المحرم عليهم على الشك في بلادهم
من العينة وان فالنوامع العائلة بل وضع لهم الامام عليه السلام على ما يراه الثالث انهم لا يملكون من العينة شيئاً بل من المحرم عليهم على الشك في بلادهم
الامام عموماً والمراد بالبدعة الشريعة الاولى التي يبعثها الامام في دار الحرب اذا اراد الخروج اليهم وبالرجعة الشريعة التي يبعثها عند خلو الجبل ولا يقتصر على النسخ
بل يجوز النقل لبعض الجبلين بله او يكره في بعضه دون سائر الجبلين وليس النقل مقدار معتبر بل حسب ما اراد الامام عليه السلام ولو كان ازيد من الثلث لا يقتصر في ما اراد
فيجوز في كل شيء كما يجوز في كل المصالح والمشاغل وفي المعلوم والجهول كالسهم واليسير والظليل والشيء فيخوز ذلك للشيء والشيء فيخوز ذلك للشيء فيخوز ذلك للشيء
والمتبع في ذلك ما مضى من افعال الامام عموماً **الشرع** لا يملك مالاً سلباً لا شغافاً فلو غنم المشركون اموال المسلمين فذلك لهم ثم رجعت او
ارتجعت اموال المسلمين فالاموال لا سبيل لاحد عليها وما عرف صاحبها من اموال والبصير قبل الفتن من ذلك ولو عرف بيتاً وهو ما بعد الفتن فلا سبيل لهم
استخدامها من الغنائم في شغلها الى الكفاية واستعمال قيمة الفتنه واعادة الفتنه ولو كان ذلك بعد تفرق الباقيين سخطا الامام عموماً الاعيان من هذا ومن سخطا
الى اربابها وسلم الى من في يده البدل من المثل في المثل في الفتنه في الفتنه وانما يؤدى البدل من بيت مال المسلمين هذا اذا اخذ مال المسلم من الكافر على وجه الغنائم
بانجهاداً ما اذا اخذ سرقة او هبة او شيء او نحو ذلك فلا يبعث عود الى مالكه من دون غرامة شيء من بيت المال في بدله ولو كان الاخذ جاهداً ولو اسلم
الذي في يده مالاً اسلم اخذ منه بغير قيمته ولو دخل مسلم دار الحرب فسرق او هب او اشترى ثم خرج الى دار الاسلام فصاحه حتى يرد له بغير قيمته وكل من غنم
بيعه وعقدها باطل الا مع حقوق الاجازة ولو غنم المسلمون من المشركين شيئاً طيلة هذه الايام فاسلم فلم يعلم صاحبه فهو غنمه ولو اقر السيد بدينه فاسلم فاسلم
اقراره بعد اخذه من بلاد الشرايا شكال ولا فرق فعملاً بين المسلم بالمال المأخوذ من المشركين كونه مسلماً او كونه مشركاً او مسافراً او لم يكن ولو دخل
حرق دار الاسلام بامان فاشترى عبد اسلماً ثم يدار الحرب فغنى المسلمون كان بافادهم ذلك العام في الشراء وفي وجوب رد غنمه اليه من اموال المسلمين
ولو ان عبد اسلم الى دار الحرب فاخذت لم يملكه بذلك **الفصل الثالث في احكام اهل الذمة والبحث هناك في اموالهم**
في بيان من يؤخذ من الجزية التي لها لوظيفة المأخوذة من اهل الكتاب لا فائدتهم بل لا اسلافهم ولا وقت الفتنه من يؤخذ من الجزية من بيتهم من الكفاية والجهول
والنصارى وكل من يملك من شبهة كتاب هم الجوس لا قبل من غير هذه الطوائف الثالث لا الاسلام ولا فرق في هؤلاء بين كنيهم اهلها او اعاجم ولو ادعى اهل
حرباً منهم ويدلوا الجزية لم يكتفوا البينة بل اقر على ذلك لم يثبت خلافه في بيتة او اقرضهم او امارات موثقة للعلم بكنيتهم كالجاهل صبياً او قاتلاً مثلاً
فاترقت بعض اليهود ولا يؤخذ الجزية من الصبيان والجانين مطبوعاً في الادوارى وقد دلت على المشاورة في سقوطها على العلم والمعد والاعى فقلت ان شبهة الكهنة
وانما السيد لا قربى لا تقطع ولا تقطع الزاوية بالكلام ولا على الضمير بل ينظرها حتى يورس ولو ضرر جزئياً على اهل الذمة فاشترطوا على الناس المصنع
الصالح وهل تضد بالنسبة الى الاشياء خاصة او عامة حتى بالنسبة الى الرجال افعوا الاول مع علم الرجال بالمال على وجهه يخرج عن افعال الشبهة عند قوله
حاصر المسلمون حصاناً من حصون اهل الكتاب فقتلوا وجعلهم قبل عهد الجزية نفق من الصلح وجعلوا قوتهم الكفاية وكذا لو كان قتلهم بعد عهد الامان على اهل الذمة
فتم قتلهم من اهل الامان خاصة فوجده في حوزة غنائمهم حتى باظهار صورة الصلح لاجل فتح الحصن ثم سبيهم وقد دلت على السيد الذي مضى من اقامته في
الاسلاف لا يقبل الجزية سواء كان معتقداً مسلماً او كافراً وان لم يكن من كل من لا اسلافه او الجزية الجزية مأخوذة من كل من بلغ من سن الثامنة من الاسلام او
بذل الجزية فان اوجها ما جها صار حرباً مباح الدم وان اخذ الجزية من عصفه الامام عموماً على حسب ما اراد لا يخرج من ذلك الجزية بلية اذا حال الهول من وقت الجزية
اخذ منها ما شاء على ما لا يدخل حوله في حوزة لغيره سبها على وجهه عليه السلام المال واخذه من الجزية مع مكان انتقاله الى بلاد اخرى ففيه حصة وقد دلت
الثاني في كسب الجزية لا حصة قبلها بل تقدمها الى الامام عليه السلام بحسب ما يراه الصلح وما هو امر المؤمنين من وضع ثمانية على بعض يدها
على الفتنه واربعين عشر على المتوسط واثني عشر على الفقير على فرض توجعهم على اقتضا الصلح في وقت الفتنه فيقتصر الامام عليه السلام بين وضعها على الارض
او على الارض حصة او اربع الصلح ولا يجمع بينهما الا اذا شرط ذلك في عقد الصلح فان يجوز الجمع بينهما على الشرط على الاقرب يجوز ان يشترط عليهم وضعها على الجزية فيها
ما زاد الصلح على ما كان عليه من قبلهم وان لم يكن فيها حصة او في غير ذلك من الصلح بما يرضون به الجزية ان يقدوا الجزية في الامام وعطفه لذلوا الجزية
كل واحد منها ووضعه على الامام الصلح بل على من يرضون به كل سنة او فتنه الامام عموماً على هذا الشرط ولم يذكر انتقال الجزية من قبلهم ان يكون زبده من اهل الذمة

منه

في احكام العينة في الدين

تفتي

في حكم البتة والامانة

١٩٥

وغیرها فی بلاد الاسلام مع اشتراط ذلك اذ منهم من لم يحوط ولا يجوز له ان يتبرع بهم على ذلك ولو استبعدت حيث زالتها على الولي سواء كان البلد في الاستيلاء المسلمون
واحدوه كالبصره وبغداد وكوفه وسمرقند وجبله بلاد الجوز وبقية بلادهم ما مضى منها المسلمون وفتح عوفه وصلحها على ان تكون لارض المسلمين نعم لا بأس بما كان
قبل الفتح ولم يهدم المسلمون كالباس ما استجد من المعاهد فان من فتح على ان تكون لارضهم وبودون الخراج فان فتح يجوز اقرارهم على ما يهدموا وحمل ما شاءوا
منها واظهار المناكر وضرب النافوس في حق ذلك مما يجوز للمالك فعله في ملكه الا اذا اشترط عليهم في من الصلح عدم ذلك كله او بعضه فبقيع وانما ارض
الصلح التي تكون للمسلمين في حكم بلاد الاسلام الا اذا اشترطوا على المسلمين في من الصلح التكني لهم واحداث المعاهد في حق ذلك ولا اقرار على ما كان فيها فانهم
يجع على شرطهم بعد ان رأى الامام عليهم السلام ذلك وعقد معهم كك كما انما اشترط عليهم عدم الاحداث وتخريب الموجود منها انهم في القيام بالشرط ولو اهدموا
معبد لهم في الارض التي لهم اسئل من فيه لم يكن لهم اعادة ما بل يخون من ذلك على الاحوط ان لم يكن اقرب **الثاني في مسألتهم في ما يهدموا من المساجد** فمسألة
لا يجوز ان يهدموا على ما المسلمون من جيرانه وبجواريه وان رضوا بذلك في جوار مساوئ تردد الاحوط ان ذلك وتبرعوا بما اساعده من مسلم على علوة كفتل
على قول ولو اهدموا ذلك من صلحهم خصوص ما علا به ليجوز ان يعلو في البناء الجدد على المسلم ولو انتخب منه ولم يهدموا جاز رقة واصلحه ولو اشترطوا على مسلم
من ذي دار اقل من داره في اخر الى جنبه لم يلزم الهدم ما علا من داره والمدا في عدم العلو على وجهه لانه دون دونهما بالمسلمين في البلاد **الثالث**
والمساجد لا يجوز لهم دخول شي من المساجد ولو للاجناس نحو مسجد الخلفاء فضلا عن المساجد الحرام وفضلا عن تلك ولا يجوز للمسلمين تكبيرهم من ذلك الا
انزلوا صاهم ولا انهم في ذلك في حكم المساجد حرم مكة فلا يجوز لهم دخول ولا اجنباه ولا استيطانه ولو اراد اهل الحرم ان يشرعوا من خارج الى داخل وجاز رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يمشي في المساجد لولا ان المشرك خرج اليه الامام فممن الحرم ولو دخلوا الى المساجد المحرمة من غير وجهها لا اعتدوا في عاصم ولو دخلوا جازوا
فيه فقلل الخادم ولو مات فيه لم يدر في بل لو دفن في قبره في الحاقوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ففضل من الحضرات المشركين
المطهر والتع من الدخول تردد الاحاط لا يترك الا بترك الاحاط عنهم من استيطان المحار فضلا عن خصوص مكة والمدينة وكذا لا يكتفون في حرمه الضيق
التي هي على الاشهر بها اهل القنصر عندك الى ديف عبادان طولا ومن هاهنا وما والاها الى اطراف الشام عرضا **الامر الخامس في الهادي في التوجه**
المعاند على ترك الحرب مدة معينة بغير عوض وهي مشروعة اذا اقتضاها مصلحة الاسلام والمسلمين اما فقلتم عن المفاوئد او فقلتم انهم باصلح
الاستظهار ورواية الفوق اولها دخول المشركين في الاسلام مع التبرع وغير ذلك من غير فرق بين اهل الكتاب وغيرهم ويجب اوفاء لهم بالمدة ماداموا هم
ولوا انهم في الامام بالحج انما اندموا واذا خاف منهم ان يخافوا لا موار استشرها منهم اعلمهم ففرض عليهم ودهم الى ما شئهم اذا فرض صبر ودهم بالهدنة بين
المسلمين **اما** انما لم يكونوا كك بل كانوا باقين على صفهم وقوتهم فمهم بعد الاعلام ولو خان بعضهم بالمعهد دون بعض جرى على التفاضل حكم المحرجه دون غيره
واذا اراد الامام غرضهم متبرقا قضيت رخصتهم بذلك ولو ناب لا افض قبلك توبته وفتحها الهادي انما وقف حفظ الاسلام والمسلمين عليها ولا يجوز الهادي
مندان مقام مقتضيتها وتجزئتها الى اربعة اشهر فما دون وفي جوارها اكثر من اربعة اشهر ولا ان شئها الجوار مع اقتضا المصلحة ذلك ولا يجوز اكثر من سنة
على قول شهيد **ولو قيل** يجوز مع المصلحة المزمعة ان حسان لا يفتح الهادي الى المدة المجهولة ولا مطلقا الا ان يشترط الامام لنفسه احتياطا في المنع من شئ
بل انما هو جواز اشتراط اختيار لنفسه المدة المصلحة ايضا وكل شرط سائع وقعي عقد الهادي من مال وغيره يجب اوفاء به جسد اشتراط يجب على المسلمين
وعاينهم في انفسهم واموالهم ولو وقتلوا هديت على ما لا يجوز فعله مثل اعادة من يهاجر من النساء المسلمات الى المسلمين اليهم ونحو ذلك لم يجوز اوفاء به في شئ
بالاشمال على اشتراط اظهارهم المنكر في شعرا دون شرعهم كشراب الخمر واكل لحم الخنزير ونحو ذلك فجهان شئها الهادي عند عدم امكان اشتراط عدم اظهارها
عليهم هو قضاء المصلحة المزمعة بالصلح كذلك واذا هاجروا الى بلاد المسلمين وتحقق اسلامها بعد مجيها الى قبل لم يجر اعادةها ولو جازها اوجها من رجاها
طلبهم هاجروا لم يدفع اليه ولو جازها اوجها او كله مثلا لم يسلم اليه نعم يهاد على الزوج ما سلم اليها من مهرها فانه اذا كان مباحا ولو كان محرما كالحجر ونحوها
لم يهدعها ولا يهدع ولا يجب دفع سائر ما انفقه في المهر وهو سائر ما انفقه في ذلك مما ليس بمهر كالايسم شئها لو لم يكن قد سلم المهر والمهر تمام دفع من بيت المال
المدة المصالح وان كان عنها موجود فعند **فروع الاول** انما قدمت مسلمة ثم ارتدت لم يرد اليها لانها بحكم المسلمة فحسب وتضرب وفات القتل حتى
تؤبد وتوت عنها فانهم دفع مهرها الى زوجها **الثاني** لو قدمت زوجها وطالب المهر فانت بعد المطالبة دفع اليه مهرها ولو مات الزوج دفع المهر الى
ورثته ولو ماتت قبل المطالبة لم يدفع اليه شئ على الشهور ولو قدمت فطلقها بائنا لم يكن له المطالبة بالمهر نعم لو طالب به ثم طلقها ردا اليه ولو طلقها رجعا لم
يكن له المطالبة بالمهر ولو اسلم الزوج في المدة الرجعية كان احق بها ووجب عليه ردها وان كان قد اخذ منها قبل الطلاق ولو اسلم بعد انقضائها فهو
خاطب من الخطاب **الثالث** لو اكرت زوجة المطالب بالمهر كان القول قولها يبينها ولو اعرفت وفاتت بغيره على ذلك فانكرت قبض المهر كان القول قولها
ايضا يبينها وكذا لو اكرت عند القبول ولو كان زوج عدا وطالب بالمهر دفع الى مولاة ولو طالب المولى به دون العبد ففي الدفع اليه تردد **الرابع** لا فرق فيما
ذكر بين امة وحرمة ولا بين العاملة والحرمة بعد الاسلام هذا كله فيما اذا ائتمنا المهر التي اسلمت **وقال** الرجل المباحا اليها بعد اسلامه فلا يجع عليها انما
عند الهادي ولا يجوز اعادة ولا التكنين من قهره على ذلك ولو ارادوا اشتراط الوفي عند الهادي جاز مع قضاء المصلحة بذلك قبوله بالتسليم للمهر عليه القصة

بكتة

بكثره العشرة ما اثار ذلك من اسباب الفتنة التي تمسك لواراد اظهر ما عليه من الاسلام ولا يخشى عليه ذلك ولا القتل ولا الاذية ورحمنا الله ما اشرطوا ومثل ذلك
واقضت المصلحة بقوله جاز اعادته على معنى الخطبة بينه وبينهم ولا يمكن ذلك بل كان منسجعا بمقتضى عليه لفتنة المحوان والاذية ونحوها مما يصح اشتراط رده في
الهدية ونحوها من ان رده لا مع عدم المنكس من منهم لا دائر في الجهاد في وقت لا يقتضيه مصلحة الاسلام والمسلمين بشرط في العقد اعادة الرجال عطلوا
بطل الشرط وفي هذا العقد تردد وكل من وجب رده لا يجب حمله اليهم بل يحل بينه وبينهم ولا يولى عقدا الهدي على العزم ولا لاهل البلدة الكبيرة ولا الناحية الا ان
عليه السلام ومن يقوم مقامه في ذلك واذا عقد من الهل الامم الهدية ثم مات وجب على من بعده العمل بموجب ما شرطه الاول الى اقضاء المدة **باب الثاني**
كل من اتى من دينة الى دين اخر لا يقر له عليه قبل لا يقبل منه البقاء على ذلك ولا يقر عليه ولا يقبل منه الا الاسلام والقتل ولو قبل قبل منه العود الى دينه الاول
يكره بعد ولو استقل الى دين يقر اهله عليه كما نقل الالهود الى نصرانية واليهودية والعكس فيه تردد والمعاد ان ثبت نعم لا بعد قبول العود الى دينه الاول منه بعد ذلك
وحيث يقول مستحق القتل من المنقل الى دين اخر لم يقر له الصغار الا ان كانت على دين يقر اهله عليه واجبا وظلمهم بالاسترقاق **الثاني** اذا اقر الله ما هو
سائق في شرع محظور فدينه اكثر من غيره لم يتجزأ له من جهادهم فاذا جاهدوا حتى يقر عليه شرعا وان فعل ما ليس سائق في شرع انهم كالزنا والوطاء المحرم
ينبغي في المسلم ان يشره وقبل يقره احكامهم مباشرة اقامة الحجة عليهم ويندفع الى خطية يقتضيه شرعهم ولو قبل بيمين المباشرة عليه يتامع كون
حده في شرعنا لم يكن مبيدا **الثالث** اذا اشترى كافر مصحفا كالا وبغضا بطل البيع على الاحوط **الرابع** لو اوصى الذي يثني معصيا بمصايبهم واستباحوا
بخدمتها او شرعوا مصباح او فترها وارض وقف عليها ونحو ذلك لم يجر لنا انفاذها وكذا الوصى بصرف شيء في كاذبة ما يابى بهم من النورية ولا اصيل ونحوها مما
الحرمة ولو اوصى بكاذبة ما عد كسبا لقتلها جاز انفاذها وكذا الوصى بغير ما وى لاهل الذمة خاصة ومع المسلمين او سكاهم او شره ذلك مما ليس بمصيبة وكذا لو
اوصى باقتطاع شيء من القسطنطينية وغيرها من اوصافها وهدية **الخامس** لا حوط ان لا يجر المسلم نفسه على بيع الكاين والبيع واصلاحها **الفصل**
الرابع في قتال اهل البغي وهم الخارجون على الامام العادل يجب على المسلمين قتال من خرج على الامام العادل ثم اذا دبر له ليله ام غم عموها ووصوها
الهم من نفسه الامام لذلك والناظر كيف يتم الوجوب كذا في قيام من قبل الكفاية بقطع الباقي الامن عتبه الامام فان الوجوب بالنسبة اليه في قتال
من هذا القتال كالقرار من قتال المشركين في ان الفاتح صابر حتى يقتل او يقتل وان استعاضا بالمصنف لم يفت في قتله اذا كان قد دعى اليه ولا مانع في قتال
حق حتى يصرح بالفتنة على وجه يعلم عدم كونه خديعة ثم ان اهل البغي ان كانت فيهم فتنة يجرى عليها اجزائها على حرمهم واتباع مدبرهم وقتل اسيرهم وان لم تكن لهم فتنة
اليها فالفصل بحارهم تفرق كلهم فلا يجزى على حرمهم ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم بشرط لا يجزى ردي البغاة وان تولدوا بعد البغي ولا ملك لشكائهم
ولا يجوز ذلك شيء من اموالهم التي لم يجرها العسكر سواء كانت من المنقولات كالنابل والالان ومن غيرها كالا فاروقل يؤخذ ما حواها العسكر من اموالهم
المنقولة كالسلاح والذواب ونحوها ويحان احوطها لعدم وعلى الاول كقبضة القصة على ما مرت في قصة القيمة **خامس** من منع الزكاة لا يستحق البس بغير
كن تركه الصلوة او الصوم او نحوها الاضواء الاستحلال ولكن يجوز للامام او من يقوم مقامه قتال مانع الزكاة المذكور حتى يدفعها ومن سب الامام العادل عليه
وجب قتله واذا نال الفتنة مع البغاة في ذلك الا اذا استعان بهم الامام في قتال البغاة ولو الف الباغى على الامام العادل واناب بعد ولودها ما لا او ففسا في
الحرب فضلا عن غيره ضمنه ومن اتى منهم بما وجب

في قتال اهل البغي

الحرب فضلا عن غيره ضمنه ومن اتى منهم بما وجب
حالة او اعظم بدلا للحرب
نعم الظن يفتا عليه
الحمد

والتهوى المنكر

كتاب الامر بالمعروف

كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما واجبان في شريعة الاسلام وقد وردت في الكتاب والسنة حتى سمي بهذا التاويك لهما من المؤمنين من كل جنس
له ووراد ان زكاهما بوجوب نزع البركات والسلط بعضهم على بعض من دون ان يكون لهم ناصر في الارض ولا في السماء ووردت في الامم النارية لهما من وفاء من الله
على وانهما اهلكا من قبلنا بتركهما ووردت لهما من فضل ايمان الاسلام كما عدا النبي عن المعروف والامر بالمنكر من بعض الاعمال التي لا يشرع وجب وقال الامام
ابو جعفر عليه السلام او على هذه الشيعة في معتدب من قومك ما نال الف رجلين لفا من شرهم وستين الفا من جنارهم فقال يارب هؤلاء لا شر فيهم بالاختيار
فاوحى اليه عز وجل لهما اثم واهوا اهل المعاصي ولم يفضوا الفضل وقال عليه السلام في خير اخر يكون في اخر الزمان قوم يتبع فيهم قوم مرؤن ينفون بسكوت
هذا تاسفها لا يوجبون امر بالمعروف والنهي عن المنكر الا اذا اوصوا القدر بطلبون لانفسهم الرخص والمعاذير يبتغون ذلك العدا وفساد علمهم يقبلون على
الصلوة والجمعة وما لا يكملهم في نفس ولا مال ولو اصررت الصلوة كما يراهم ما يعملون باموالهم وابدانهم لو ضوهها كما رضوا اثم الفرائض واشهرها ان الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر في شريعة عظيمة وبانظام الفرائض هنالك يتم فضيل الله عليهم فيعتهم بعقاب فيهلك لا يرفى دار الفجاءة والصغار في دار العجايب والامر
بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل الانبياء ومنهاج الصالحين في شريعة عظيمة بها تقام الفرائض فنام المذاهب في محل المكاسبة ترة المظالم ونهر الارض وينصف من
الذمة ويستقيم الامر فانكروا يقولونكم واضطوا بالسنم وصكوا بها جباههم ولا تخافوا في الله لعلهم لا يثم فان اضطوا الى الحق جموا فلا يسبيل عليهم انما السبيل على

في كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

[illegible]

القضية السطر المتن الحاشية

ولا يفتقر اختلاف الطرفين لان الشارع جعل كلاهما امانة مستقلة فيكون قد ادى امانة واحدة
بما ان الحصة اشياء تلك الزمان فيلزم الاختيار الاكثر احبا طافا مالا منه مد ظله

وذلك لعدم قوله صلوات الله عليه خلق الله الماء طهورا لا ينجس شيئا مما غرق فيه ولا يطهره ولا يخرج
منه هذه الظاهر الرأى بالدليل وبما جرى وما البعد الكثرة ومثلهم المكلف في البيعة قوله صلوات الله عليه لا يمانع من ذلك
انما امانة الاعضاء بالكثرة مثل مفهوم قوله صا انا بلغ الما قد ذكر في بعضه ضرورة كون ذلك من قبيل الاطلاق والعموم بالنسبة اليه بل ان مقتضى
عليه ومع التفرع عن ذلك لا يلزم كون ما نحن فيه من قبيل الاطلاق فلو ان الاطلاق يقتضي فيه اطلاق مقتضى واطلاق ذلك الاعضاء
بالكثرة فهو من الاول على الثاني كما لا يخفى منه مد ظله

والقضية السطر المتن الحاشية
وذلك لعدم ما روي به ذلك لو كان ذلك مجزئا للزعة البيان وكان تركنا خبر البيان عن وقت الحاجة
لكون العلم الاجمالي متجزئا يكون طفا الشبهة بحكم التجسس وانما هي ملاقة التجسس عن ان هناك الشبهة
بالقصر ليس بحسب انما هو بحكم القصر في وجوب الاجتناب وبجانب ملاقة ما هو بحكم التجسس في الكلام وعين الدعوى منه مد ظله

القضية السطر المتن الحاشية

لان اوله وصف فترى فوسلى الى لا يفتقر على تبة الفهم لا يفتقر عند غيبته الماء منه
اما الوضوء فليعدم القطع بكونه فاعدا الماء واما التيمم فليعدم القطع بكونه واجدا فيلزم الجمع بينهما
للقبحين بالبرائة لكون الفرض من موارد الشك في المكلف بالبرائة لا اشكال في وجوب احيا طاف في هذا
الاشغال واما لزوم تقديم الوضوء على التيمم فلكون مرتبة التيمم بعد نقلا لما فيلزم التاخير منه مد ظله
لصدق واجدا الماء طهورا لا ينجس ولا يفتقر ومن البيوت ان المواضع القطعية الحاصلة من استعمالها
على المواضع الاحتمالية استعمال احدها ولا يرد الفرض بالوضوء المشبهين بالتيمم من غير اضرار في قيام الدليل على العلم هناك وهو سكونه الدال
على عدم من حيث انه لو كان مفقدا على التيمم للزعة البيان والالزام تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو قبح وذلك لحدود مختلف هناك فاعدا
لها والتيمم شهادة على المطلوب منه مد ظله

وذلك لا يفتقر على الاظهر
فترى عدم جريان استصحاب طهارة الماء من حيث تبدل موضوعه واذ الهم لا اصل السبب كان السبب متغيرا والمناقشة بتبدل الموضوع في السبب
مردودة بعدم الحاجة الى السبب اقيم انما ثبت طهره والتجسس بكتبنا ما دل على تجسسه في الحكم بغيره استندا لاستناد الدال على طهارة الماء لا وجوب
الغيره ولذا كانت نفس طهارة من الحاجة الى الدليل المخرج عن حيث ما دل على تجسس القليل ببلافات التجسس مضافا الى وجه الاطلاق ببلد صف وفلا يفتقر
عنه فترى من الاطلاق بالنسبة الى اذ لا يفتقر منه مد ظله العالي

لاصلا لعدم الاشتراط كما حكى على اصله الاختصاص بالمتيق منه مد ظله
اشارة الى رد من قال بلزوم والالون انما يستند الى عدم قيام الجهر لا الجسم بقوله التون بكشف
عن جسم الجسم ووجه الزمان اللابنه من تمامه وجوبه يقوم به الجهر ولا مانع من انتقاله الى الجسم اخره فقام به كاشاهه بالوجدان مضافا الى ان
ان لزوم اذ الالون تما لا دليل على انما التاثير لزوم اذ العين والاصل البرائة من لزوم اذ الفهم منه مد ظله

فترى في بيان كيفية الاستبراء مشروفا في اخر حيث انجابه من الدواع منه مد ظله
لاطلاق قوله في كل ما احاط به الشفط ليس العيان بطلب ولا يفتقر عنه لكن في طلبه الماء وهو مخصوص
بالوجه تميزه من صدر الزواجر لا يفتقر شتم المدين منه مد ظله

اذ لا يفتقر الى اجزاء اصبع واصبعين او ثلث على كل اجزاء الاول لا يفتقر الى ثلثه وهو غير متعين
لانتم حكم قصور جفاف اليد بالاختصاص في جهة وفي موضع فافلا اليد بالاختصاص من الجاهل ويحتمل ان
من اشتراط التينين وهكذا فاعلم من ذلك ان جفاف بعض الاعضاء غير ضرر منه مد ظله العالي

فترى في ذلك ما يفتقر في حاشية موضع من الدواع منه مد ظله
طهارة الماء الذي

ان تلتزم الاجابة وبكره العجالة في الانصراف يستحب مراعاة الاعراب في تحبب الحسن فيه والاحاح في الدعاء ومما ورد في تكراره عند اخرا الاجابة لان الله تعالى
 اذا لعب عبد احبب دعوت له اجابة اذا انقضت عجل دعوت له والقر في قلبه الياس منها واستحب الدعاء سرا وخيا به على الدعاء علانية لان دعوت واحد مستورا
 تعدل سبعين دعوى علانية ويستحب الدعاء عند هبوب الرياح وذو الشمس ونزول المطر وقتل الشهيد وقتل الفلان والا فان وظهور الايات في عقيب الصلاة
 والثاء الصلوات المشاهدة وبعد تقديم الصدقة وشتم الطيب والروح الى المسجد ويستحب الدعاء والفكر والاستعاذة من شر الشيطان وجنوده قبل طلوع الشمس
 وقبل غروبها الاتماس على اجابته وعند رقة القلب في حصول الاخر من الخوف منه على عتله كما ويستحب البكاء عند الدعاء فان لم يكن بالبكاء ولو بكى ذكر
 من مات من الاقرباء ويستحب الدعاء في الليل بتمجيد الله وبهوا وتقدم تحبب الله تعالى والثناء عليه الاقرباء بالذنية الاستغفار منه قبل الدعاء ولا
 يجوز الدعاء بما لا يحل ولا يمكن وينبغي ملازمة الدعاء بالصبر وطلب الحلال وطيب الكسب صلة الرحم والعمل الصالح وان يقال في الدعاء قبل طلب الحاجته بالله
 عشر ايات غسل وباء الله بار حتى يقطع النفس داعي ربك ثلثا وبالرحم الراحمين سبعا ومن اراد ان يسأل الله من الخيرات العظمى استحب ان يذكر الله
 ويحمده ويصل على محمد وآله والمائة مائة ويستحب بعد الدعاء قول ما شاء الله لاحول ولا قوة الا بالله وقول ما شاء الله الفاعل والصانع على محمد
 فما قال الدعاء وسلاخه فان الدعاء لا يزال المحبوبا حتى يصل على محمد وآله ويستحب التوسل للصوم من صلوات الله عليهم فان الدعاء لا يؤمنه ويستحب التماس الدعاء
 من المؤمنين بغير الضيق خشيانه على الدعاء لنفسه فان من دعا لاختيه المؤمنين في ظهر الغيب ناداه ملك السما باعبد الله ولك مائة الف ضعف مما دعوت
 وناداه من كل مائة ملك بزيادة مائة الف على من قبله الى ناداه ملك من السماء تلك سبعا الف ضعف مما دعوت ثم ينادى الله عز وجل انك
 الذي لا تشرك بك يا عبدى الف الف ضعف مما دعوت فانادى على المؤمنين والمؤمنات المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات كتب الله له بعد كل مؤمن
 ومؤمنة بقى الى يوم القيمة حسنة وعفي عنه سيئته ورفع له درجته ويستحب ثلثا الانسان لو اذبح وولده ودعا للمعتمر من رجع والصائم حين يفطر والفقير الذي يعين
 مؤمنات فان الدعاء لنفسه بعد غيره من دعوت ويستحب التهليل عشر في الصباح والمساء ويقضيها فان يستحب الدعاء لطلب الرزق وسعة الامن افسد ملاذ
 انفق في غير حق واذا نفي بغيره وبكره الدعاء على الرزق والجنه مع مكان الاستبداد لها وعلى ذي الرحم فانه لا يستجاب دعائها ويستحب دعا الحاج والمريض
 والغازي في سبيل الله وبلغن نوق دعائهم ونوق دعوة المظلوم بترك الظلم ونوق دعوة الوالد من بترك العقوق وبكره الدعاء على المؤمن بغير حق وبكره الاكثار
 من الدعاء على الظالم والملوك ويستحب الدعاء على الصديق في السجدة الاخيرة من الركعتين الاولى من نافلة الليل ويستحب الدعاء بالاسماء الحسنى وغيرهما من اسماء
 الله سبحانه والياس مما في ايدي الناس وان لا يرجوا الا الله وان يلبس الداعي خاتما من خرز وحنان من عقيق يملونه تركا لنوابة دعا المذنب لا يستجاب
 تركه الظلم ورد المظالم التي عليا الى هاهنا وان افضل من الدعاء ما صدق افضل الارض من السحر من الليل والزوال من النهار ولا فوات الصلوات الخمس في اليوم ليلة
 والجمعة في الاسبوع وشهر رمضان في الشهور وتوعد في العبد في السنة افضل الامكنة كالحطيم والمسجد والروضة والمشاهد المشرفة والمساجد
 الاحوال كحال الصوم والصلوة والتعقيب والركعة والسجود وما بين الاذان وما بين نزول الامام من المنبر يوم الجمعة ان تمام الصلوة وعند الزيادة والثناء
 والقرينة والاضطرار ووصول كفا الخشب الى وسط السماء وغيرها ويستحب ذكر الله سبحانه على كل حال في الليل والنهار ولو عند الغلي والجماع ونحوها واعتاد
 وضطجعا في كل مجلس وفي الخلوة والملاءم والصلوة على محمد وآله وان يقال عند القيام من المجلس سبحان ربك رب العزما بصفتين وسلام على المرسلين والحمد
 لله رب العالمين ويستحب ذكر الله تعالى في النفس وفي السواخياره على الذكر علانية وفي الغافلين وفي السر وفي الصباح والمساء وبعد الصبح عند غلظة
 القلب سهو وفي كل دار وعند الوسوسة وحديث النفس ويستحب الاشارة باليد الى القلب لانه كل فعل صغير وكبير عند كل ما يجز حسنة
 وبكره الذل ويستحب التعبد كل يوم ثلثا مائة مرتين متوكل كل ليلة اربع مرات في كل صباح ومساء لا تكثر من الاستغفار حتى يتسحر ولم يجمع في الغدا
 والعصر وعند استيلاء النوم وفتر الرزق وجدة الارض وحرمان الولد والاكثر من الفسحات الاربع خصوصا في الصباح والمساء والصلوة على محمد وآله
 الى غير ذلك مما شرفنا في الفصل الخامس من كتاب النكاح منه مد ظله العلى

من غفر الله له ولوالديه

من غفر الله له ولوالديه

من غفر الله له ولوالديه

| الصفحة | السطر | المكتن | الحاشية |
|--------|-------|---------------------|--|
| ٥٠ | ٢٤ | جل الجدي خلف | قبل ان يركب لاهل واسط المراكب |
| ٥٠ | ٢٤ | ولا يجري في مثله | لعدم جريانها في مودا حال المحرقة كاهنا منه مد ظله |
| ٦٠ | ٠١ | في بيت الجوسى الرشى | يصحح ابن سنان المذكرة باب الصلوة في البيع واليكابر من الوسائل منه مد ظله |
| ٦٠ | ٣٥ | ويجوز السجود | يجوز السجدة على الكاغذ في سجود التجو على الفلن والكاغذ الملو سكر كذا يجوز التجو على التوب في |
| ٦٠ | ٣٥ | على الفطران الكافد | المحرر للبرد منه مد ظله |

من غفر الله له ولوالديه

من عوم الفرائض والكواحد فالتصريح من عدم العلم بخلاف منعها في ذلك الزمان من اقنوف
والا يبرهن وتوجهها حتى يشهد العموم فيبقى تحت كل عدم جاز التجويد على البساض ولا يبرهن بها
لما من كون جواز التجويد عليها قبل الفرض علم هو مقتضى الجمع بين الاخبار هل من راجع
فان كون الفاعل للجزء والشروط كالمقدم مسلم لكن فيما اذا ثبت التجويد بالشروط فمفك لا فحق
الذكر خاصة فمادام احتمال الالتماس من وجود الاثبات المطلوب هل من مذهب
تظهر في ذلك مضاعف الى ما في المتن فيما لو دخل الوقت فصل ثم يتبعه دخول بعد الشك في
السلام فانه اشبه على الجزئية خاصة وفي احكامها لثبوتها على الثلاث من الاول هل من مذهب
الوجوب ما في لزوم العود عند انكسار التجويد من فناء المحل والزم ذلك الاخرى لا الجمل
شك في الجلس الى الشك في الاثبات بالتجويد الثانية فلهذا
وجه الصفة فاعادة الشك بعد تجاوز المحل واعدة الشك بعد الفلغ واصا لعدم عرض البطل
بعد كون علمه الاجمالي غير ذي ثبوت بالنسبة الى كونها من ركعتين ووقتها ان اثره على مقتضى التجويد مدقوع بان فضاء التجويد ليس من سعة اعادة الصلوة على ان التجويد
يلزم الاثبات بها على كل حال ما في ضمن الصلوة او مستقلة واليه من حكمه بطلان صلوته مستند القاعدة الاشتغال بالصلوة بالاصل والقاعدة المشتد
بها هل من مذهب كماله
الوجه في ذلك هو انه بعد علمه بفوت احد ركعتيها من الركعة التي فام منها يكون شك في بقاها ولا
والاول حيطان لم يكن في ذلك لان مستندهم في القول بالاجزاء انما هو قوله تعالى اما قوله عن سعة العمل اذا اضلوا ايامهم
في الثالث والاربع فهو يلحق اربعة اشياء على ركعتين وان شاعلى ركعتين واربع سجودات وهو جالس يديهما بالتسوية وفيه ان التجويد كالحمل في غير بين الاشياء
الاول والاثنان بركعتين متصلتين بين الاشياء الاكثر والاعلام التجويد ركعتين من جلوس كاطل الصلوة في اربعين الجندة وليست الشهادة جارية للدلالة على ان
فيها الاخبار التي قصير فيها في مقام بيان الوظيفة على الركعتين من جلوس بضمي فاصالة التوقيت هل من مذهب
وذلك لان الاول ضابط في الركعة وعدم الاثبات بهما يرجع اليه الثاني في ذلك والتفاوت ضابط
للاثنان بالتأنيب ومنه بل للشك فيهما يرجع اليه الاول فمائل هل من مذهب
وقيل بان برباعية مرتدة بين الظهور والعصر وباعية اخرى مرتدة بين العصر والعشاء ولا وجه له
لا امله بالعصر من الاثبات بالظهور هل من مذهب
مثل خبر جميل يدرج في قال له الطبراني وانا حاضر هذا الذي نذره من المسجد قال نعم
انهم لم يلقوا بعد مسجد ابراهيم واسماعيل وخبر الحسين بن النعمان قال سالت ابا عبد الله ع عما زاد في المسجد الحرام فقال ان ابراهيم واسماعيل وكل
المسجد ما بين الصفا والمروة وما روي عن ابي عبد الله عليه السلام قال خط ابراهيم ع بمكة ما بين المروة الى المسجد فذلك الذي خط ابراهيم ع يعني المسجد وخبر
بن نعمان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عما زاد في المسجد من الصلوة في قال ان ابراهيم واسماعيل عليهما السلام حلا المسجد الحرام ما بين الصفا والمروة فكان النسا
يحتوي من المسجد الى الصفا الى غير ذلك من الاخبار والناطقة بوقوع النقص في المسجد فانكر في الاذهان من كون المسجد الاصلي هو المنفوش لان بالترخامة
البعض المدة يارب في شبيهه حاربها فهاهنا التفت من الاطراف الاخرى الباقية من زلوة الامور المشابهة بل يرتبها آثار المسجد على جميع المسجد الحلال
والله العالم هل من مذهب

| المتن | التحاشيد | المتن | المتن |
|-------|----------|-------|-------|
| ٦٠ | ٣٤ | ٦١ | ٠٢ |
| ٦٢ | ١٧ | ٦٣ | ٠٨ |
| ٨٤ | ٣٢ | ٨٤ | ٣٣ |
| ٨٤ | ٣٤ | ٨٧ | ٠٤ |
| ٨٩ | ٣١ | ٩٢ | ٠٩ |
| ١٠٤ | ٢٤ | | |

الحرمه فالا لوى فيها البضاع المحرمه سواء افسد الجوده الجيده من قدره او منقصة الى جهة التحلل او اما الصور الخماسه فلا اشكال بل الاختلاف في عدم حرمة المعاملة فيها أو ما السداد من فحرمه المعاملة فيها أو لان احوطها اذ ذلك ان كان مقتضى قواعد الصناعة هو التفصيل بين بيع الخشب نحو من يجله صنما وبين الصنعة نحو من يجله مسكرا بالحرمه في الاول والجواز في الثاني والاطمينان العقلائي بالصرف في البضاع المحرمه كالعلم دون مطلق الظن ولا فرق في احكام التصور بين كون المشتري والمسلح مسلما او كافرا ذميا او حربيا ولا باس باستيجار السفينه والدواب والمسالك بحل الحرمان اثنتاهما ان كان لوجه من الوجوه المحللة كالتحليل في الخمر الحرق في بيوت ازار الحماض والكور بالنسبة الى الاخشاب التي هي الاث لحوافها وادهايا كل عبادة ولو استأجر القوم والاسلم او سفينه او دابة واشترى صنبا وخشبلا ونحو ذلك ثم عزم على صرفها في جهة الحرام لم يكن للوحي والبيع المنع ان لم يبدع علمه في نفسه فان قيل من احكام كالتبرع في صورة اشتراط الوجوه والبيع ذلك عليه فانه يوجبها الخلف بالشرط راجع الحاكم ومنعده من ذلك النوع الثالث ما لا ينفع به وقد علة القفلها رضوا بالله عليهم في عدا ما يحرمه التكتيب ولا يفتي عدم كون ذلك كافيية في تحريم نفس البيع وانما المراد هنا فساد المعاملة والخروج عما هو ترتيب لا ترغيبه شرعا واكل الالبه والشهور باعتبار المنفعة الشائبة المحللة في صحة البيع والظاهر في نظري القاصر كفاية المنفعة العقلائية المددجه للبيع تحت البوع العقلائية والخروج عن البوع السفاهة وذلك يختلف باختلاف الازمنة والامكنة والفهم والانتهاص وعليه هذا فلا يتم المنع فيما مثله واليه هذا النوع من بيع السوخ رتبة كالقرية والدينه نحوهما او بخرية كالحجرى والسفينة والصنفعة والطائفة وما عدا الحر من السباع والجوارح طائفة كالكلب الكاذب او ماشية كالفهد فاق الاظهر في جميع ذلك هو جواز البيع وصحته اذا كان المشتري غرض عقلائي تحلل في شخص معاملة شيء منها كالانقاع بجلد الكلب منها ودهنه وعظمه بل وجلد الميتة منها ودهنها انا كان للاستعمال فيما لا يشترط فيه الطهارة والانقاع لغيرها لا طعام السجوان المحرم ككل الصيد ولا ونحو ذلك من الغائبه لئلا يورد في النصوص جواز بيع عظام الفيل واستعمالها وبيع جلود السباع للزكوب عليها وبيع اللحم واما المنع من شراء الفرو فيجوز على اشتراط اللعب والله ولا في التصرف للميتون انما لا ينفع من اشتراط من فروع ما اخرناه جواز بيع الماء في شاطئ القهر والزرايع الخضراء والدواب والواظ في البها ولا يفتي ان كان البيع شخص عقلائي كغيره من مفسود المحرم نعم القول المشهور فالجواب هو الا حوط ويجوز بيع النعم اذا كان الشراء لغرض عقلائي محلل والله العالم **النوع الرابع ما هو محرم في نفسه** ينقسم الشارع وقد تدل على صحته انما يقتضيه التحريم من الحرمان يقتضيهما لا يندرج منها في الحكم انما التفتيش ولا مكان الا كتابها بوجه فمن ذلك الجمل على الصور والفتاوى على غير ما على الظاهر اذ انما المتصور روح وقد ورد ان من صورته عذبة كلف بجو القمندان ينفع فيها وليس يقايل ولا باس يقتضيه خبر ذي الروح وان كانت الصورة مجتمعة بعينها المحرمه الفصل الحادى عشر والحق كطود عننا تحال عمل على يكون شيئا من روح من غير قصد الحكم فلا باس بل وصوره انما فساد ان المحرمه من اصد اسم يقتضى ذي الروح وهما غير مقتضى الحي والملك بما لا وجودا من ماله واما وجود ذهنا وخارج غير محرم اوجه الشبهة العكس ولا باس يقتضى البضعة والعلة والمضغفرة والقرن ونحو ذلك مما هو منشأ ذي الروح ولو اشتراكا فلان في مقتضى روح فان صورته بغيره تعالى التحريم جميعا ومع التدرج يتبع مقتضى ذي الروح فمن صد على فعله ذلك كان هو المالك للحرم ولو اشترك مؤمنين فهو روح وغيره فان كانا اظهر في بعض جهة حكمه والا فالبيع الفصل لوصو صورا واحدا مقتضى تجسيدا للخلق بحيث لو اعتبر بينهما بضعها التي من ملة صور ذي الروح فيحرمه ولا يحرم مع علة وفي وجوب منع الولد الضعيف من مقتضى ذي الروح تردد والاشبه العكس وليس من الضو ليس باس انما اخره بفصلان بشابه وفي كون الضو على وجه الانعكاس لانه الملة للشايع في زمانا هذا من الضو تردد ولا بعد العكس وانما الا حوط الاختصاص في على الظاهر اقتضا الضو المعنى والنظر اليها وبيعها مع المنفعة العقلائية الشخصية الا اذا عرض عنها الخمر ومنها الغشا والاشبه في تحريمه لانه هو على ترجيح الضو على وجهه بل هو يوافق الكاهل الضو والكبار فهو كهيئة الضو لا تقتضى لافرن في تحريمه بين ان يكون في شر او شر او قران او دعا ونحوه على نعم يجوز الغشا في الحر على كراهة اذ لم يشترط محله من مثل سماع الاجنوس من الغنية والاحرام واما الحكم بالمد والضم وهو مشهور في ترجيح البس بالاباضد جواز الاكثر ولم اقله على دليل وكلما يحرم الغشا يحرم سماعه وكذا علم الغباياه وقد عجز الاستماع دون الفصل اذا كان مقتضى صغرا او مجنونا فانه لا حره عليها ويحرم على المكاتب سماعه وفي وجوب منع الولي باها منه ترد والاشبه العكس وان كان مغناياها احوط واما السماع الغنى المؤدى الى الاستماع فلا باس من اذ لم يقصد له بعد سماعا عاتلا ولا حلو وما نزلت الجلس في مجلس الغنا مع الفتى على مفارقة لان العتد انزلت تحت اهل الجلس ولا باس اهل البيت والحلو وما ناطا الاطفا واسبق البناءين عند الانكحار بالثامال يندرج في موضوع الفتاوى من ههنا متواظا المين فاتها محرمه وقد ورد انما كان هو القيمة انما انما ابن الحو الظلمة من لاق في اوطيط كسبا او ملة ملة فاحشرهم معهم وعن مولانا الرضا مع ان الذي في لعمال السطان العون ليس في حوائج عدل لغيره الظاهر على العمل والكبار التي يسخرونها وادان من مثل الظالم يمينه هو يعلم ان ظالم فقد خرج من الاسلام وانه اذا كان يوم القيمة ياد من ابن الظلمة وادعوا الظلمة واشبا الظلمة حق من ياد لهم ظما ولا يلزم دونا فحشره في النار على ما فيهم في جهنم لا يخرجون من الاخشاب ولا فرق في الحرمة بين عاتلهم على عتول وعلى محلل مع كون المعنى على ذلك في اعوا الظلمة وعلى الثاني بحل التورع عاتلهم على ما فيهم من عاتلهم على عملهم عند معتدته للمعين بذلك في اعوا الظلمة فلا باس بها وان قيل كراهة لاهلها

۱۰۰

فما هو
الغرض

[illegible]

فيما يذكر النكسب

الاذان في صلواتنا بعد الميت لان الاجرة هل على الصلوة في قبيل تنزل نفس من الملائكة انما بالاذان الصلوة بغير ان تنزل النفس من الملائكة
 باسم ما يجد الموتى من وفاء مصاح المساجد نحوها لا بعنوان الاجارة كما لا بأس للمؤمن ان يرتفع من بيت المال عند عدم المظنح الجامع
 ولو اخرج الى منعه ولم يجد الا مطوع واحد جاز ان يرتفع من بيت المال كما يجوز ان يرتفع الجميع منه مع عدم وجود من مطوع اصلا ومنه خطي
 بما اذا كان بيت المال بيد العادل لا لوجهان والاظهر جواز اخذ من غير العادل باذن العادل وناشئ الخاص والعام وهو الحاكم وكذا هو اخل
 على الصلوة بالناس والامانة لهم واجبة كانت الامانة على الجماعة والصلين او مندوبهما في اليومين ويجوز ان يرتفع من بيت المال ويجوز اخل
 ويجعل من الحاكم ومن ثالث على الفضل سوا اثنين عليه الفضل ام لا يجوز ان يرتفع من بيت المال مطلقا على الاظهر كما يلزم في كتاب الفضل الله تعالى ويجوز
 اخذ الجرة والحمل على اداء الشهادة وكذا على غيرها سواء كان من اهلها ام لا على الاظهر يتم كونه قسما للشهادة على من في الترتيب وقف عليه يحملها والادائها
 كان ذلك المصنف على الشهادة ولا يجب على الشاهد بذلك وليس ذلك من الاجرة ولا بأس باخذ الاجرة والحمل على ايقاع عقاب النكاح وغيره من العقود
 والايضا في اخذ ما على تعليم هذا النكاح ونحوه وجها اشبهها الجواز وكذا يجوز اخذ الاجرة على الخطبة في الاملاك والاملاك النكسب
فان قيل قلنا الاول في بكرة الفاضل الى محرمه ومكره غالبا كالصنف المقتضى فبالا الى الراتبين الا كان المقتضى المحب كونه الموتى ببيع نظام
 المقتضى الاحكام احيانا وجبا لغيره غالبا وسيع الرقب المقتضاها نال الى مع الترميم حيث لا يعلم والتخاذل في بيع منعه لا يراه فسادا والظلم في بيعه
 المقتضى في الوقوع في المحرم او احبا او الكره من جميع ذلك هو اتخاذها منعتا لغيره فضلا عن احيانا وبيع ما كرهه هو اتخاذها لغيره حتى في الموتى التي
 سلم اليها الوجه لكرهه وبيعها في بيع الصنف ببيع كل موزون بمثلها اذا اقتضت ببيع النظام كل ما يجري في الاحتكار وبيع الك
 النكسب بالمجديتين في السد والكافور والعش والنيابة في العبادات ببيع الادوية ونحوها وبالجملة الجراحة المقتضية لقطع الاعضاء والاجرة لغيره
 ولا يخلو هذا الاحتكاك من تردد والله اعلم **الثاني** ما يكره لضعفك لتساجدها وهي الجاهل والجاهل اذا اشترط وضرب الفحل وعلى الفالبة اذا اشترط
 وانما كره التساجده بالقرنول ونحوه دون عمل النحر الذي هو من فعل الانبياء والارباب صلوات الله عليهم اجمعين ولا فرق في كراهة التساجده مع الاستبراء
 بين المحرم والعبد ولا يكره شيء مما ذكر مع عدم الاحتكاك **الثالث** ما يكره لظفره في الشبهة ككسب الصبيان المميزين الغير البالغين بمسئول النكاح والكره
 في كسب الصبيان المميزين لا يكره لضعفك لتساجدها وهي الجاهل والجاهل اذا اشترط وضرب الفحل وعلى الفالبة اذا اشترط
 فربما علم القسب من المحارم ولا فرق في كراهة المعاملة مع من لا يجهل المحارم من ان لا يجهل المحارم المتعلقة بالماله ومطلق من لا يجهل المحارم وان جهل
 خصوص المحارم المائكة كالنساء على المحرمات العلم كالتشريع والزنا والواطع مع الاجتناب المحرمات المائكة كالتفريق والسرقة وكل مال القهر حراما وفدا كره
 لغيره كره في اداب البيع وغيره من الابواب التي لا يشرع الله تعالى وما عدا ما ذكر من محرمات الكسب مكرها فما مباح بالذات مان وجبا جبا انما كانت عند
 في النظام عليه جبا عند الاحتكاك **الاولى** يجوز بيع كلب الصيد ولم يكن سلوقا على الاظهر ولا يجوز بيع شيء من الكلاب من غير فرق
 على الاظهر بين المراس كلب الماشية والزرع والحايطة والدار والحياطة والرياط والتوق وغيره من اقسام الكلاب يعتبر في كلب الصيد ان يكون صابدا
 بالفعل فلا يجوز بيعه والقبول لا يلزم على الاظهر وان كان المستولى عليه حتى منته لغيره والمرضى الزايل منها ذلك فالبينة الاصطباها والقبول
 للزنا من فلبينة الاصطباها فلا بأس ببيعها ولا يشترط في جواز بيع كلب الصيد كونه الداعي لشره هو الاصطباها بخاصة بل يجوز شره لكل من
 عفا في كراهته راجح وظاهر الرقب الداع عفا في مضمون هذا الشارع ونحو ذلك فلو اشترى لغيره فاسد ككل كلب لم يمتح ويجوز اقتناصه كلب الصيد والكره
 التي يتبعها على كراهية لان الملائكة لا تدخل بيئنا فكل من يمتح بملكه ويجوز على الملائكة لا فرق والجواز عليه يجوز اعانته وهب والوصية بجانا لا بأس
 واما الجواز عند قبل جوارها وفيه تردد والراجح ان الثاني من الشرائع امر وقد ورد مستفيض ان الرضا في حكم كراهة الله العظيم وانه
 طاق الرضا شره وان لم يلحق على لسان رسول الله صلى الله عليه واله في حكم الجمل والاجرة وعليه فخرج اخذ شيء من الحاكم ومن اهلها ومثلا
 قبل النظر في طردهما الاجل النظر في ذلك وبعد الجمل الحكم سواء حكم للباذل او عليه حتى او باطل وسواء كان الاعطاء والاخذ خفيا وجهارا والاحق
 لزوما ان لم يكن لغيره لا يخلو من جملته بل هو من المودة الموجبة للحكم له فحدا اذا باطل حتى انما يقصد الميثاق له لا الحكم الحق اذا عرف ان
 الباطل قصد الحكم له على كل تقدير ويجوز للفاصول ان يرتفع من بيت المال فان كان فضا مضافا المصلحة للمسلمين وكل امر اخذ الرضا والجمل الاجر من
 على الباذا لا عطا لان الله تعالى الرضا والاشي والاشي نعم لو كان الرضا في حياضه وبينه وبينه لم يمكن له الوصول الى حقه الا بان يشاء بغير الجواز في شؤله وشؤله
 المال كدفع الفاضل المبادرة الى جوارحه ونحو ذلك بما قصد التوصل الى حكمه بقرينة والاشبه على التمول فلا يجوز له الا اذا اندمج
 في عنوان الاعانة على الامم كما في الترتيب بالحكم بالباطل ولا يقتض الرضا بما يبدل من خصوص الحكم الشرعي بل يجوز ما يبدل الحكم المصالح
 بما يبدل الحكم في خصوصه لا يقتضه ولا يبدل على ان يسلط امره عند الفاضل ولا يمتح له اذا وقعت له حاجته الى حكمه وان حرم ذلك من غير
 هذا من امره في المحرم مشركا بينه وبين المحلل والمقام مع الانحصار في المحلل فلا بأس في بيعه على الرضا والاشي في الرضا ومن يقوم مقام الرضا في كل

فيما يذكر النكسب

فيما يذكر النكسب

فيما يذكر النكسب

في لوائح النكاح وعقد البيع

٧١٣

في لوائح النكاح

عند ذلك لا كراهه طلقه العالم المستلزم من يجوز اخذ الجائزة من الظالم والفتنة فيه من غير كراهة فيها اذا لم يعلم بوجود مال محرم بيده وفي اموال الصالح
 لكون المأخوذ من ذلك المال وكذا لو علم ان جملته امواله وما بيده ما لا يحرم باصطحاب يكون المأخوذ من ذلك المال لكن كان مجرد احتمال ولم يعلم ان ذلك
 القهر ما وثق منه داخل في المأخوذ ولا فرق على الاقرب في المحل في هذه الصورة ان كان المجهز سلطانا او عاملا بين كون اطراف الشبهة محصورة او غير محصورة
 خارجين محال لا بل لا او داخل في محله فيجوز اخذ الجائزة من المظلمين وعما له حتى مع العلم بوجود المحرم في ماله وكون الشبهة محصورة وهم يجوز الطائفة القطعية
 اطراف الشبهة فلو علم حرمة الجائزة التي اعطاها اياه يوم الجمعة التي اعطاها يوم السبت على سبيل منع الجمع والتخلو ليحجزه الضرف فيها جميعا بل في احدها
 هذا في جائزة السلطان وعما له وما جازة غيره من الظالمين فلا يجوز الضرف فيها اذ اكان من اطراف الشبهة المحصورة المبني بها والافضل للواقع بذكر
 اخذ الجائزة منهم ما لم يعلم حالها وهم مقام العلم بالحال ايضا والمجهز على ما في وجهه لا يخلو من قصور وتقصير فيجب بحمل الحرمة بعد اخذ وعجز اخذ الجائزة
 التي لم تقبل من غير منها الا بنية الرد الى مالها ولو اخذها وجب عليه ايصالها الى مالها في قل وثبات الامكان ان عثره الى الحاكم بصدق به التمسك
 بالمالك ولو اخذها لايته الرد فحل حراما وان كان تجرد منه بالرد بعد ذلك ولو تلفت في يده فان اخذها لايته الرد ضمنها مطلقا وان اخذها بنية الرد
 لم يضمنها الا اذا اتعدى فيها او قوط ولوجهل حرمتها حين اخذها فخذها بالتصرف فيها ثم ظهرت حرمتها فتوى الرد ثم تلفت من غير نية ولا شرط لم يضمن
 على الاظهر ولو لم ينو الرد وقوطا وتعدى بعد ذلك ضمن ولو اجبر على اخذها فقبضها فتراعده مع نية الرد الى مالها او مع الفضلة على نية فلا ضمانا عليه
 ولو توقف الرد الى صاحبه على هذا لغيره فان اخذها عاملا بالحرمة بنية التملك كانت الاجرة عليه ولو اخذها للرد لم يضمن الاجرة نعم يجب عليه اعلام الحاكم
 بذلك حتى لا يخله ولو توقف اعلام على الجرة لجهلها بغيره وجوب البذل والرجوع به الى الحاكم في رد ولو كان حال القبض حاصلا لحرمتها ثم علم بذلك
 في رجوعه بها على الجائزة والمال او عدم رجوعه صلاحا وجوهه وتوقفه لصدق به عند جهل الحاكم على خص المصدق وهو على المخارطة الحاكم وجه قوي
 وفي مقدار القصر وجواز اعتبار الياس من وجدانه وحكمه في رد الوصل الى الحاكم حكمه لصلاته في رد تسليم الحاكم بالصدق به ولو ظهر له ذلك
 بعد ذلك ولم يرض بالصدق لم يكن له ذلك بصلكون المصدق هو الحاكم لا غير ذلك من دفع مجهول المالك لا يجوز عادة الجائزة الى الحاكم او وكيله
 او وصيه او وارثه او الحاكم وما في ذمة الجائزة من قيم المظلمات يحكم ساو دونه مقدم على الوصية والارث المستأجر ما باخذه السلطان الجائزة للمستأجر
 لا اخذ من الغلات باسم المظالم ومن الاموال باسم الخراج عن حق الارض ومن الانعام باسم الزكاة ويجوز اخذها منه تجاونا وجوز من شئ من عفو المعاصاة
 بعد اخذها اياه وقبله فيجوز على الاقرب شرعا ما في ذمة مستعمل الارض والحواشي عليه فهو ذلك والظاهر جواز عدم دفع الجائزة الى الحاكم ومع امكانه تجر
 الدفع الى نائبه لغيره فيجوز من غير ذمة المكلف دفع الخراج والمظالم الى الجائزة المذكورة عند عدم امكان التصرف عن حكمه وعدم امكان الامتناع من
 الاداء اليه ولا يبرع عنه مكان الامتناع منه التسليم الى الحاكم الشرعي لا تسليمه الى الحاكم لعدم استحقاق الجائزة اياها واضافا لذلك قول بانتم قبضه
 ونصرف على حكمنا فانه ما هناك الرخصة في دفع اليه شبهة لا لا على التسليم الى الحاكم السلطان الجائزة هو الخلف المسمى للراية العامة للقبلة
 بجوده وانباعه فلا يشمل من تسلط على قهره او بطله خروجا على سلطان الوقت كما لا يشمل المؤمنين المقتل بجوده وانباعه بل لا بد مما يؤخذ من
 مراجع الحاكم الشرعي على الاظهر وكذا لا يشمل على الاحوط الخلف التبرع المقتدر على اخذ الخراج ولا الكافر ولا يبرع عنه فادام المأخوذ منه باستحقاقه
 للاخذ فلا يفرق بين كون المأخوذ مستغنيا او مؤمنا او كافرا ويختص حلية المأخذ من الجائزة بالاثني عشر فلا يجعل لغيره من اهل المذهب على الاظهر
 ولا يمتنع الاخذ من الجائزة الفقرة على الاشبه هل المأخذ في كون الارض رعية او تركتها على المروءة عليها على نظر الجائزة والواقع وجهان احولهما الثاني
 نظره القرف في الارض التي عند الجائزة خارجة وعندنا من انتقال الفصل الثاني في عقد البيع وشروطه والكتاب البيع هو نقل
 عين المال المعلوم من المالك ومن يقوم مقامه على اخر عوض معلوم له وعقده هو الاقضاء من الطرفين بالكشف عن ذلك بعبارة في الجميع كونه عند ادون القضا
 فانه يملك المتنازع في قول مرتب بالشد وذو عليه في ما يلية على الحرص ودفع عوضا لبيع قد كالتربيد في جعل الحق عوضا والاحوط ان لم يكن اقوى عند جهة
 جعل الحق متعنه مظهر وبعبارة الفصل للفظ فلا يكتفى الثاين من غير لفظ وان حصل من الامارات ما يدل على اعادة البيع من غير فرق بين المتبرك كالدرد والحان
 والبستان وبين المتبرك كالبخل والمضارون على الاظهر في حق كل من المقبوضين على ملكه لا كولا يباح الضرف من كل منهما فيما قبضه لا بمقدار ما ظهر له من
 شاهد الحال والفقوى ولا يكفي رضا المكتشف بفعله لتبطله بزم كونه بيعا ولذا لو مات احد هما بعد القبض قبض قبله عوض سبيل الزوم وكان وارثا صاحبا
 لصفر وجوز له الجبر المتعنه في المقبوض ولو كان كبيرا توقف الضرف على رضا الباقي من المهرز بضمير الجاهل والفقوى ولا يجوز الضرف مع
 سوا تحقق الثاين من الطرفين او من طرف واحد ومنه ما عاونا خلافا مع غيبة الثاين وضع الفلح في المكان المعد له ولا حاجة على المخارطة الى غير
 الثمن من المشرق في المعاطاة نعم من قال بجوازها لم يرد ذلك كما ان قال بكونها باطلا لم يرد ذلك في حاشية فاحكامها فيها ثم اتبع الجاهل يجوز لكل من الجاهلين
 رد ما بيده ومطالبة صاحبه بما قبضه اياه الا في مدين احدهما ما اذا التفت كل منهما ما بيده في قول ما اعطى برضا صاحبه فان رجع يكون ما اظنه
 كل منهما اكل عوضا على الاخر ولا شئ على احدهما وهذا يختلف ما لو تلف احدهما فان اظهر عجزه جاز رجوع صاحب الباقي على من بيده ما اخذه وبغيره

في لوائح النكاح

في لوائح النكاح

في لوائح النكاح

البائع فلا يصح بيع غير البالغ ولا شره سواء كان ذكرا أو أنثى غير متزوجة وبالبيع المذكور عشر الم لا يفسحها كان ورشدا حقيقيا كان المبيع وخطبا انهما كانا مكررا
والضرورة من قبل المولى لا يفسد الجواز وان كان التوك احوط كما ان الاحوط والاولى اجراء حكم المقيود من البيع انما ساعد على ما يقتضيه وان كان القول بعكسهما
الصحيح هنا لما يقتضيه حتى في قول ما دفعه هو الاظهر لنفسه لما لك بتسليط اياه على مال ثابتهما العقل فلا يصح بيع المجنون ولا شره مطبقا كان
ادوارا في حال التدور ولا بأس به في حال عقله ان تم رشده لان التفتيش في حكم المجنون بالنسبة الى المعاملة لنفسه فليس هو ملوب العارة فلو ساء
البيع واوكل المبيع او المقتضيه صح بغير المجنون **ثالثها الفصل** فلا يصح بيع ملوب الفسد وشراؤه كذا اهل والمغني عليه والتكرار والقيام
رابعها الاختيار امر فلا يصح بيع المكره ولا شره وان قصد مدلول الصيغة ما لم يكن قصد من اختيار والمرجع في تميز الاكراه هو العرف والمطابق عند
طبيب النفس بوقوع مضمون العقد في الخارج وعدم كون الداعي الى الانشاء قصد وقوع المضمون في الخارج ولا عبرة بغيره الا لجاء الى البيع فانه لا يوجب شيئا
كنه المبيع جارية المحبوبة عنده وكتبه المحتاج اليها الضرورة الا فلاس كما لا عبرة بالاكراه حتى فانه لا يفسد العقد كاكراه الحاكم المدين على بيع ماله لولا
دين عليه واكراه الكافر على ما يدين من الصلح في الصلح والمسلم وتقوم العبد على مقتضى نصيبه منه فله من الزور شر الاكراه على بيع الجوان اذا منع من الاكراه
عليه واكراهه على بيع الطعام عند المحضه وحاجته الناس اليه ونحو ذلك ولو اكره على امرين وكان الاكراه في احدهما جازي وفي الاخر لا يجزى كان لكل منهما حكم
ومع التاك في صدق العقد من غير ان يكون مكرها في الظاهر على صحة ولو اكره على البيع ووقع العقد فاصد الوقوع مضمون في الخارج صح ولو اكره
احد شخصين على فعل كان الاكراه بينهما مكرها الا اذا قصد وقوع المضمون في الخارج وانما ولو اكره على التوكيل في البيع فوكل واقع الوكيل العقد فاصد
فصوليا ولو كان المالك مختارا او مكرها فاصد الوقوع مضمون في الخارج ولو وقع العقد فاصد الوقوع مضمون في الخارج ولو وقع العقد فاصد الوقوع مضمون في الخارج
ادارة الامر جهلا به او دار فاعا الفسدي وقوع المضمون في الخارج وبخلاف ذلك باختلاف الاشخاص ولو عقدت اذعي كونه مكرها ففيه القول وقد
ولو اكره على بيع شيء فباع شيئا صح بيع احدهما وبطل في الاخر ويصح في تعيين ما وقع مكرها اليه الا اذا عرفت بالاختيار فيها ولو عقدت كونه مكرها على
ايضا عقد فاصد الوقوع مضمون في الخارج لم يصح ويشارك المكره الصحيح والمجنون ونحوهما بان المكره لو زال منه الكراهة بعد ذلك رضى بالعقد قبل
صحتها بخلاف الصحيح ونحوه فان رضاهم بالعقد بعد زوال اعدارهم لا يفتيه صحها وانما يفتي بفساد العقد المكره برضائه بعد ذلك فان قد صدق اللفظ والمعنى
جميعا فاصد الوقوع المضمون في الخارج لا ما اذا لم يفسد اللفظ او المعنى والاقران الرضا المتأخر هنا كاشف عن الاشغال من حين وقوع العقد
لان انا فلما البيع من حين العقد المشتري وثما الترتيب الباع والمقبوض بالعقد المكره عليه مقبوض العقد فاصد والمكره النصرف فيما نقله مكرها من دون
حاجته الى انشاء فصح واما الظاهر الاخر الغير المكره ففيه جواز تصرفه فيما نقله الى المكره تردد ولا يستجيز في صحة عقد المكره لمحق رضاء عدم الفصل بل الوضوح
بعد العقد ولعروض لم يفسخ ثم رضى بتم العقد على الاقران في كل من الرضا بالعقد المطلق بقيد كاي اوباع الدار مكرها من غير شرط ثم قال رضى ببيع الدار
بشرط كذا ففيه صحة ولو لم الشرط وجها وجهها عدم **خامسها** التحريم واذن المولى فلا يصح بيع المملوك عبدا كان او امته ولا شره الا باذن مولاهما
او اجازة لاحقا وبكيفية الاذن والاجازة منه على وجه العموم كما يكفي الخاص منهما منه ولو امره الاجتنب لشرائه نفسه من مولاة فاشترى فالظاهر صحة الشراء لان
اطام المالك على وجهه كعدمه بشرائه ولو امره بشاره نفسه من رجل مولاة ففيه صحة الشراء من غير اعتبار اجازة المولى وجوب والظاهر عدم الصحة الا اذا
اجاز المولى او كان الوكيل في البيع وكذا في الاذن للعبد في اتياع العقد بغير **سادسها** ان يكون كل من الباع والمشتري والكا او وكلاهما المالك وولي له
كالابن الجاهل والوصي والحاكم ونائبه فلو باع ملك غيره من غير وكالة ولا ولاية وقف على اجازة المالك وولي له او وكيله ولو اشترى بماله غيره او شترى في ذمة الغير
وقف من طرفه على اجازة المولى او وكيله ولا فرق على الاظهر في وقوف الفصول على اجازة بين كون الفصول قد انشأ الاجاب والقبول عن نفسه او
عن المالك ولا بين ان يقصد الفصولية والقتل عن المالك وبين ان لا يقصد الفصولية عن المالك ولا عن نفسه ولا بين علم الاصل من الطرفين بكون الاخر
فصوليا ام لا ولا بين ما لو علم الفصولي برضا المالك وان لم يوكله وبين ما لو لم يعلم وان كان عدم الحاجة في صورة العلم برضا المولى في حقوق الاجازة غير بعيد
الاحوط ان وما لا ينافي على الاجازة وكذا لا فرق عند جمع بين كون المالك حالا او اجازة هو المالك حال العقد وبين كون المجر غير المالك حال العقد
في صحة الفصولي باجازه من لم يكن مالكا حال العقد تردد وان كانت الصحة اشبه عليه فلو باع مال غيره فصولا ثم اشتراه قبل
الاجازة وقف على اجازة فان اجاز صح وان رد الفسخ وكذا لا فرق بين وجوده بمجرد فعله او على اجازة حين العقد ام لا وعليه فلو باع اجتنب مال
اليهم فصولا بغير مصلحة فانه لا يجزى فعليا لان المولى لا يجوز له الاجازة لفقد الصلح واليهم غيرا بل الاجازة فاذا بلغ اليهم ورشد واجاز وتجد
مصلحة بعد البيع فاجاز المولى صح وكذا لا فرق بين ما اذا لم يسبق منع عن المعاملة من المالك او سبق فلو منع من ذلك ثم باعه الفصولي ثم اجاز
صح على الاظهر وكذا لا فرق بين وقوع العقد على ميتين خارجي او على كل ثابت في ذمة ثالث للمعقود له نفسه او على كل بثبته بالعقد في
ذمة المعقود له ولا اقوى جريان الفصولي في غير البيع والتكاح ايضا من المعقود كان الاقوى جريانه في طرف القبول كجر بانه في طرف

ما هو
الاجاز
المعقود
عليه

فِي كَاشِفِ الْأَجَلِ

412

[illegible]

ثبت الخيال والشمس بين لوق والارض ولا خيال له بالنسبة الى باقى الاعداد اذ كان عالمها محال للعد ثم لو جعل له باقية كان له الخيال اذا علم به ولو عجز هذا العقل قبل
القدر على الاثر او بعد القدرة عليه على عيب فيه كان له الخيال بين الزود بين مطالبه الارض ولو تلف الاثر بعد القدرة قبل القبض لم يكن للشمس الرجوع على
شيء من الثمن ولو تلف القيمة بعد القدرة فان كان قبل قبض القيمة والاثر بينهما بطل العقد واسا ورجع بالثمن الى البائع وان كان قبل قبض القيمة وبعد قبض
الاثر احتل بطلان البيع من راس الرجوع بنهاى الثمن وبطلان النسبة الى القيمة خاصة الرجوع بما فاتها من الثمن والثاني لا يخلو من فريضة ان كان بعد قبض
القيمة لم يرجع شيء من الثمن سواء كان بعد حصول الاثر فيه او بعد ولو كانت القيمة غير مال له بعد وقف على الجائزة ما لكها ان اجازت في الجميع وان
رغب بطلانها بجميع وهل كفى اجازة الاثر ببعضه في الجواز مع القيمة لاجل اوجان اولها في ربه ويطحن بالاثني في جواز البيع مع القيمة غير مال له لا يقدركم الله على
شيء منكم الا بالعدل والشارع والقانون والعقد والصلح والبيع والماء الغير المملوك ولا يجوز بيع المصوب المملوك
تسليم منفرد من غير الفاصلة في خمسة فلولان ظهورها الجواز كجواز بيع من كل من يقدر على تسليمه منه يجوز بيع كل ما حثرت له عادة بوزن من الجوز بالثمن
منفردة من غير قيمته طارئا كان او دابة كالجوز مع السموى في الملاء المملوك المصنوع ومنفردة ولو باع ما لا يقدر على تسليمه الا بعد مدة معينة فتح سؤاله ان كان او
فصله ولو لم يعلم للشمس بعد القدرة لا بعدة ثبته الخيال مساويا لكون كل من الوضعية معلوم العقد والجنس والوصف فلا يفتح بيع المجهول والبيع
بحكم احدهما اقل الثاني لا البيع بما يحصل للشمس غدا مع عدم العلم بما يحصل له والمقبوض من البيع الواقع على المجهول قدر اوجنفا او وصفا مقبوضا من البيع القابل
يجرى عليه حكمه وبعتبر في العلم بالقدرة ان يكون بما اعتدله العلم بذلك لتصف من كل او وزن او عدد ويكتفى في العلم بالجنس والوصف للمشاهدة وهو ما قد
بيع ما بكال وبوزن جزئيا بالمشاهدة فلولان اقرها بالعدم فلا يفتح كالا يفتح البيع بمكالم مجهول كصحة حاضرة وان راضيا بذلك سواء كان الغرض من العقد
ام لا ثم لا يعتبر العلم بالقدرة فيها الا بوقف العلم بقدر ما يتبين على ذلك كالماء والخبز ونحوهما لا يفتقر الى المشاهدة فيها من التقدير فاما ما اختلف في
فيه فبعضه تقديره في البلد المتصرفه مقدار ما يتبين فيها التقدير واما البلدة التي لا يتبين فيها التقدير في مقدار ما يتبين فالاولى التفصيل بينهما من مالو كان علم
التقدير لا يثبتا لثبوتها للمشاهدة وبين ما كان له المبالاة بالقرن واذا هم عليه خروصا مع الاعتماد على التقاون المحمل للمشاهدة فيصير التقدير ولا تكفى
المشاهدة وفي غير كل ما يتبين فيه الكيل والوزن والعقد من صاحب وجهه والاطروا دارة ذلك مدار ما استقر عليه لا من قبل الملبى بغيره في كل مقع وناحية
وبلده يرجع الى ما هو المشارف المشاهدة وهذا هلها في تميز مقدار ما يتبين في غير فرق بين ان تصافير في السنة زمان صد و اجازة الكيل والوزن
والعد وبلدها م لا ولو اختلف بلدا للمشاهدة وبلدا للعقد فيكون المدار بلدها او بلدا للعقد وجها لا يخلو اقلها من قريب ولو اختلف في الصغر عبالا
بلدها مع الاثافي ولو كانا من اهل البلدين واختلف بلدها م ذوا الاخبار على ذي الجراف لموافق بلدها في اصل اعتبار التقدير واختلفا فيها بصفة
من الكيل والوزن والعد تتجوز في التقدير ياها شافا والاولى المددولح الى عقد لا تنفع فيه الجها الذك الصلح ونحوه واختلف بلدها واحدة هلها في
اصل التقدير وايجابها بغيره فكان الاختلاف بين فريقين ميسرى كالتصف لواقع في الطرف المشرقة والتصف لواقع في الغربة فان كان الجانبان جميعا
من اهل طرف واحد كان المتبع ما شارب بين فريقهما طان كان كل منهما من فريق جرى هناك ما من اختلاف عادة بلدهما وان كان الاختلاف بين جميع اهل
البلد فيجبون ثارة جزافا واخرى مقدار او اارة بالكيل واخرى بالوزن والعد فالأقرب للقيمة فيها كان الاختلاف فيما يقدر به واما ما اختلفا كان الاختلاف
في اصل التقدير وما لا جود التفصيل بينهما من مالو كان عدم التقدير لا يثبتا لثبوت عدمه فبعضه بين التقدير والجزاف بين مالو كان لعدم ما لا يتم بالقرن
فيلزم التقدير والاعتداد به ويجوز شرعا ما يتبين فيه التقدير اعتمادا على اخبار البائع بتقديره اياه اذ كان مؤتمنا مؤثقا به ولو تبين بعد ذلك خلافه اخبر به
بثبته الزيادة صح العقد وجب الزائد الى البائع الا اذا وقع البيع على العين الموصوفة بالقدرة الموصوفة بالقدرة في العلم فيقال فيه الخلاف الا في فراض الوصف
الاشارة وان كانت التقيصة لم يجد الصغر مع الخيار بين الفصح وبين الامضاء والرجوع بالتقصيد ولو كان احدا المتبايعين ما هله في الغرض بحيث لا يخل في
القدرة واخره مقدار البيع خروصا وحصل الاطهتان من خروصه مقدار البيع جانا اعتمادا على ظاهره ويجوز في صوغه اختلف ما من في اختلف عند اختلافه
بالتقدير ولو لم يحصل الاطهتان لم يجز الاعتماد عليه ويجوز الاعتماد للمقر على الكيل والوزن لثبوتها من بلدا يبيع ولم يبر في نسبها الى ما هو الصا
في بلده ويكفي صغر المتبايعين بالوزن اجمالا ولا يعتبر العلم بان الصاع مثلا كم مثالا ولا لثقل كم خبثه والخبث كم خرد لا يجوز الطباع خروصا في المجموع
كالتصف والقلت والرابع مثالا بالنسبة من شيء معلوم قدر مجموع كالتصف للعلوم مقدار رونها او كيلها والارض العلوم مقدار ساحنها والقطيع العلوم
عدهه والجهو كمن سوا كانت اجزاء منها وانه وصا وبه الجمل في صدق ما لم يتبين عليها كالتصف والحق والارض ونحوها او مقدار وثق ذلك كالتوبع البيا
والجهو والقطيع ونحوها ولا يجوز بيع شيء مقدرة غير مشاع من معلوم المقدار الذي اجزاء مختلفة فلا يجوز بيع نذاع من التوبع المتخلف او الذي يجوز
خسبون ذرعا ولا جريب من الارض المختلفة الاجزاء التي مقدار يجرى بها الفجرب الا انما يتاجبا من التوبع وجهه من الارض او وقع البيع على المشاع
كذراع مشاع في التوبع جريب مشاع في الارض اذا علمت بقدر الجريب بل طول يعلم بقدر الجريب على الاقرب في مثل الذراع من التوبع في حكم الصغر يجرى بعد
من بعد ان يبين من قطيعه ولو باع قطيعا لا شافا بهذا العقد لا يجوز بيعه من جوده مقدرة من جوده معلومة المقدار مشابها لاجزاء كغيره من هذا الصاع

في البيع

في البيع

في البيع

كان العقل فلو جازنا او اعطى عليها فمقتضى العقل في سقوط خيار المجلس ولو كان واحدا من جنون او غباء وبقي الاخر غير معد سقط الخيار ولو كان مع حركة
 صاحبه **الثالث** ايها الباع باسقاط خيار المجلس بعد العقد وبكيفية سقوطه بالاسقاط كما يدل عليه وكشف عنه كفا علة الباطل من قول وفعل
 ولا يسقط بهما البتة ولو اوجبا احدهما دون الآخر سقط خياره من وجوب خاصته ولو خيروا بان قال له اخذ يعني المقتضى او القضي فان طاعة واحدة اخطا
 سقط خيارهما جميعا وان لم يختر فمقتضى لا امضا بل سكت كان خيارا والتاكت باقيا وفي بطلان الآخر الامر يرتد والاولى دارة الحكم مدار ظاهره وان ظهر في
 ثمة الخيار من صاحبه سقط حقه والا كان خياره باقيا ولو كان العاقد واحدا من اثنين كالاب والجد والحاكم اذا باع مال مولى عليه من مولى عليه الاخر فله
 ثبوت الخيار لم يتطرق له منع على الاشياء على الثبوت فيسقط باسقاط سقوطه في ضمن العقد وباسقاطه بعد العقد وفي سقوطه بمقتضى مجلس العقد اتمل
 كماله مبدء خيار المجلس من حين وقوع العقد في جميع اقسام البيع ولو قيل في بعض البيع **الرابع** التصرف فانه من اشترى في البيع مسقط الخيار ومن
 البائع في اثنين تجارة واحكاما على ما ياتي بخيار المحجور ان اشترى **الثاني خيار المحجور** وهو ثبوت من حين العقد الى ثلثة ايام لصاحب المحجور
 من المتبايعين على الاظهر فيثبت له ما جمعا عند كون العوضين حيوانين والمشتري عند كون البيع حيوانا والبايع عند كون الثمن حيوانا من غير فرق بين ثبوت
 المحجورين من الصغير والكبير والدواب والانعام ونحوها ناطقا كالمالك والملك وناهيا انسابا او حشبا برأيا او جبريا وان خرج من الماء ولا يثبت
 البيع ثم يفتقن كما كان المصروف منه المحجور في الجملة فلا خيار فيها باع من حيث انهم خاصة كالحمار والحز في الالة للفتح وفيها صار المصروف منه المقتضى فلفظ
 كالقيد للمشتري على الموت باصا بانه اوجرح الكلب المعلم ولا فرق بين ان يكون بالحيوان علمه ام لا ولا بين كون الحيوان مبيعا مستقلا او منقما
 الى غيره نعم يفتقن بصورة بيع غلام الحيوان فلا يثبت على الاشياء في شراء بعضه ولا يظهر عند بيعه مع القيمة من حيوان الفسخ بالخيار في الحيوان دون القيمة
 غايه ما هناك ان يثبت للفظ في الاخر بخيار بعض الصفه ولا فرق في ملكه وهي القيمة بين المالك وسائر الحيوان ان لا يثبت ثبوت بين اشترائه ثبوت في ضمن العقد
 وعدم اشترائه ويختص ببيع الحيوان المقتضى فلا يثبت في بيع الحيوان الكلي على الاشياء ويثبت خيار المجلس في مورد خيار الحيوان البقي وفي وجه بطلان اثره
 عند شرط سقوط الثاني فانه يجوز الفسخ بالاول ما دام في المجلس ومبدء هذا الخيار من حين العقد على الاظهر والمراد بالامام ظاهره مع باقية احواله
 لو باع في نصف الليل انتهى الخيار في نصف الليلة الرابعة والكلام في ثبوت خيار هذا للوكيل والموكل وفي سقوطه فيما لو اشترى من يفتقن عليه على نحو ما
 في خيار المجلس ويسقط هذا الخيار باسقاط سقوطه في العقد وباسقاطه بعد العقد وبانقضاء المدة وبالتصرف من ذي الخيار فيما انقل البير من الحيوان
 ناطقا على الاظهر **الثالث خيار المشتري** والمراد بشرطه انه في ضمن العقد ثبوت خياره والاولا حاشا فانه بشرط وثبوت الخيار بحسب بشرط
 بطلان بيع شرطها وبغير كون المدة التي بشرطان الخيار فيها مضبوطة لا يجوز ان تنطاط بما يحمل الزيادة والنقصان والافسد الشرط وفي وقت العقد
 بفساده قولان اظهرهما لعدم كايان ولا فرق في فساد الشرط عند عدم ضبط المدة بين ان يتقاعا على اسقاطه بعد العقد ام لا كما لا فرق في الصحة عند
 بين المدة المتصلة بالعقد والمنفصلة عنه ولو جاز في المدة بوجوه الملال صح لم يعلم نقصان الشرط وكاله ولو لم يرد وكالخيار مطلق قبل بطلان العقد و
 الشرط وانصرف الى ثلثة ايام والاظهر بطلان الشرط ولو عين له مدة كسبوع او سبعة ولم يذكر المدة فان كان له مصرف في عرفه ما يحمل الاطلاق
 عليه من زمان العقد وغيره فلا كلام ولا فساد الشرط ويجوز ان شرط الخيار للبايع والمشتري او لهما لا لاجنب واحد او متعد منفردا ومع البائع او
 او معهما مع التوافق في المدة او التحالف او معها في ذلك العقد وغيره وفيها ما مع قيدا لا اجتماع فيها وعد مراد الاختلاف متصل ومنفصل ويختلف
 مع سبب الاتصال والانفصال ومتصل في البائع ومنفصل في المشتري وما عداه او متصل في المشتري ومنفصل فيما عداه او لهما كذا ولا لاجنب مع
 احدهما او معهما كذا ويجوز ان شرط الخيار في بعض البيع كما يجوز ان شرطه في جميعه ويجوز ان شرط الخيار للبايع والعين اذا كان انسانا مملوكا وان اشترى
 ذو الخيار فان انقاعا على الفسخ او لامضا فلا كلام وان اختلفا بان فسخ احدهما واجاز الاخر لم يبعد تقديم الفسخ بشرط تعيين من له الخيار ولو اشترط
 لاحدهما الاعلى الثمين او لاحدهما الاجنبى الاعلى الثمين بطل الشرط ولو وقع الوكيلان العقد بشرط الخيار فان شرطها لهما صح اذا كان بائنا
 الموكلين وان شرط الموكلين للذين وقع العقد لهما صح لهما ولو شرط الشخص لغيره بشرط الخيار بل كاهل جعله خاصة ولو شرط الخيار لاجنب كان
 له خاصة دون العاقد فان باق لاجنب في ذم الخيار فمقتضى سقوطه او ثبوت طوره وجهان ويجوز ان شرط الموالمو بمقتضى استئجاره من سببها في العقد الرجوع
 الى امره مع تعيين مئة الموالمو وضبطها سواء كان المشتري استئجارا هو البائع والمشتري وهما واجبت واحدهما مع الاجنبى وهما مع متصل او غير
 ولا يعتبر تعيين المستأجر اسمي بل بما يتخصص به ويرى للمشتري بشرط الاستئجار فسخ العقد حتى يشاء المشتري طوره موافقة له امره بذلك واذ استأجر
 امره بالاجازة لم يكن له الفسخ وان امره بالفسخ لم يمتنع عليه ذلك فالاستئجار انما يفسد ملك الفسخ عند الامر لزوم الفسخ الا ان يمتنع الى شرط الاستئجار
 لزوم الفسخ انما امره بذلك والفرق بين استئجار الاجنبى وبين اشترائه الخيار لمران الفسخ والامضاء على الثاني لا لاجنب بخلاف الاول فانه ليس له الا الامر
 بالفسخ والاجازة من دون سلطة على اعمال ذلك ولو امر المشتري بامره بالفسخ قبل ان يشاء لم يبعد ثبوت الفسخ بذلك ولو تعدد المستأجر فلفظ
 فانه يفسد على الفسخ والاخر بالامضاء ان كان المشاهدين على عيانه من يمتنع تقديمه عند الاختلاف فلا كلام ولا احتمال تقديمه الاسبق بتقديم الامر لا مضا

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع بشرط الخيار

هذا لا فرق بين بيعه بشرط الخيار وبين بيعه بغيره بل هو بيع عادي وعليه وجب عليه رد البيع وان جازت المدة ملك بالعقد الاول وهو
هو المعتبر في زمانه ابيع الخيار وله صور فتمت اخذ رد الثمن قبل الخيار على وجه التعليق والتوقيت فلا خيار قبله وتكون مدة الخيار منفصلة
عن العقد ولو قبل الخيار قبل الزمان الذي لا يفسد على الا باضر ولا يفسد على المشتري من انفس العقد بشرط ان يؤخذ قبل الفسخ
بمعنى ان له الخيار في كل من المدة المضروبة في دفع العقد على وجه مقارنته لرد الثمن وان اقره عندها ان يكون رد الثمن فسخا خليا بان يرد منه بلك
الشرط ان يكون من خياره ان يكون رد الثمن قبل الفسخ والعقد فخرج بثبوت الخيار والى كونه ساطعا على سبيل الانقضاء على مباشر الفسخ
وقتها ان يكون رد الثمن شرطا وجوبا لان العمل بالمشتري بان يثبت المشتري ان يقبل الخيار فاما بالنسبة الى استيفاء الثمن لاجل الحكم لان اقله عند الاستقبال الفسخ
والاظهر منه الوجوه الخمسة واجمعها وبشرط الفسخ على الاولين والخامس والسادس والثالث والرابع فزوم الفسخ وعدمه بعد الرد فيبيع شرطها وظاهر الصواب
عند الاطلاق هو حصول الفسخ بنفس الفعل اذا اطلق اشترط الفسخ برد الثمن لم يكن كذلك لا بد من جميع فلو رد بعضه لم يكن بالمطالب بالبيع وليس للمشتري
في الفسخ في بعض الثمن المدفوع اليه بقائه على ملك البايع ولو تلف في عين ضمنه من شرطه او التفتى مطر وبضمير مع عدم التفتى مع عدم التفتى
فصل في حكمه على وجه التمسك لان يكون ما ندره الى ان يمتنع رد الثمن في دفعه فانه لا يضمن ولو ندره رد الثمن الى المشتري فله فيه ونحوها في كل الاصل وكل لا
لثاني فله فلا خلاف ان لرد الثمن الى الحاكم ومنع العقد معه مع فسخ الحاكم برد الثمن الى عدله او موافقه بفسخ العقد واشترط لا بالخيار بل جاز له الفسخ
برد الثمن الى الولي الاخر وهو الجدة لاسم اشترط خلافه وبشرط ان يفسد شرط الخيار عند رد الثمن تعيين المدة فلو اشترط مدته لم يفسد شرطها
بطل الشرط وكان الواجب ان يفسد شرطه ولا يفسد شرطه الى الفسخ ولا فرق في الفسخ عند تعيينه بين اطلاق الرد في المدة وبين ثبوتها في خياره ما لم يمتنع
او يمتنع مع شرط الخيار بشرط الرد وبدونه فان اطلق فوقف الفسخ على رد الجميع ولكن شرط الرجوع في الكل والكل والبعض وفي البعض
برد البعض الخاص وما دونه فلو اشترط رد الكل كان هو المتبع ولم يمتنع رد البعض وكذا لو اطلق ولو اشترط رد البعض فله رد الباقي فله الخيار
للمشتري ولو شرط الفسخ في كل جزء بزمانه من الثمن جاز الفسخ فيها فاما المدفوع في ثبوت خيار التمسك في المدة بفسخ البايع بقاء البيع وخرجه المدة فاقبل
منع وكما يجوز في البايع اشترط الرجوع في البيع اذا رد الثمن الى المشتري فكذلك يجوز للمشتري اشترط الرجوع في الثمن اذا رد البيع الى البايع مع وجوده وبقائه
بالاخر فله الخيار عند رد الثمن مع بقاءه فاشترط في الفسخ بالكلية في القهي والقبض في المثل وبسقط خيار الشرط باسماها بانقضاء مدته قبل
الفسخ **القول في خيار الغبن** فانه اذا وقع معاملة وظهر فيها غبن كان للمغبون فسخ العقد عند ظهور الغبن بشرط اولها عدم علم المغبون
بالقيمة التامة فلو علمها او اقدم مع ذلك على الشراء بما زاد عنها فلا خيار من غير فرق بين ان يملكه مفرقها ام لا ولا بين كونه خافيا عن القيمة بل هو اصلها
البايع ولا بين كونه مسبوقا بالعلم وعدمه ولا بين الجهل بالقيمة البسيطة مع علم الزيادة والقيمة في العلم بالماضي عنى بفساحه بيان زيادته عن
ذلك بما لا يتسامح بالجهل ومنها من العلم بثبوت الخيار ولو اقدم على نفس من جهته خاصة فظهر من غيرها ما سألوا وانقص منه لم يثبت الخيار والمداور
في القيمة الدار لملاذ الزيادة والنقصان عنها الغبن انما هو حين حال العقد لاحال القبض وغيره ولو كان مباشر العقد هو الوكيل في العقد على
علمه وجهه بالغبن او على علم الموكل وجهه وجهه والظاهر كون المداور في الوكيل المطلق على علمه وفي الوكيل في محجزة احرار العقد على علم الموكل وبسقط
للمغبون بالقيمة حال العقد بالقيمة اعتراف الغائب وكذا على الاظهر يدعى للمغبون بمسئله مع امكانه فحقه ولا يقبل دعوى الجهل مع عدم امكانه
فانه انما يكون التفاوت فاحشا لانقضاء بطله عادة في مثل ذلك المعاملة بالنسبة الى كذا وكذا وانما هو الاغراض المحسوبة فلا يتقارن اليه ولا
الاكثر المتسامح بملكان وزمان وغرض مقرون بالمعاملة والمداور كونه فاحشا لانقضاء بطله على عرف المتبايعين ولو شك لم يثبت خياره على الاظهر **القول في خيار**
عدم دفع الغائب التفاوت والالم يثبت الخيار على توفيق ذلك ثم لا فرق في ثبوت الخيار للمغبون بين كونه مشتريا او بايعا فتم خصص بالمغبون فلا خيار
لغائب ومبدء هذا الخيار من جهتي العقد ومع فسخه فسخ المغبون بالجهل بالغبن اقتراحا لويلين وجوبه معدوم في الواقع فساد الغبن **القول في خيار**
وهذا الخيار على الفور وعلى التراخي وجهان اظهرهما الثاني ولعولهما الاول ويعد الجاهل بالخيار والفور بغيره وقبل دعوى الجهل بالقيمة
مع اليقين يمكن في حقه ذلك وبسقطه بشرط سقوطه في حق العقد وبسقاطه بعد العقد سواء كان قبل العلم بالغبن او بعده بغير عوض او بغير
وبصرف المغبون بعد العلم بالغبن باحالة الفسخ في السقوط بالتصرف قبل العلم بالغبن بغيره فاقبل المداور في الغبن
نفلا لان ما كان بيعه ونحوه وان ملك كالتقيد والوقت وما انقضى الرد كما لا يشك في رد ونحوه احوال الظاهر ان التمسك هو عدم السقوط مع رد المثل في
المثل والقيمة في القهي اذا فسخ سواء كان المصترف هو البايع والمشتري في حكم المصترف المذكور من ارجاء المغبون فيعلم الله ولو نال المانع بعد ذلك
بفسخ العقد لان ادم او موت المولى ونحو ذلك جاز الرد لا بسقطه بغيره المغبون فله المثل اليسر فاعبره من الرد ولا يخرج من الملك خروجا
لا زما ولو تصرف الغائب فيما امتلك اليه هو ضاع المغبون قبله بسقطه بخيار المغبون فاذا فسخ وجدا لغيب خارجا عن ملك الغائب بجمع عليه مثله
لو قبضه ان كان مخروجا لادما وكان له فسخ الاستفصال نكاح جازا ولو تصرف الغائب في بيعه للغائب فان كان بالقبضه اخذ المشتري بعد الفسخ مع الثمن

او يضمن

في البيع بشرط الخيار

القول في خيار الغبن

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

ارشاد النقصان ان كان موجباً له ولا يشترط ان لم يكن موجباً له ولو وجد له عين مستحقة اقتضت الاجارة في قبضة المدة على الاظهر وان كان اقتصير زيادة
فان كانت حكمة محضه كقصارة الثوب في تعليم الصنع وكان الزيادة داخل في زيادة القيمة كانت له بنسبة تلك الزيادة وان لم يكن للزيادة داخل في زيادة القيمة
لم يستحق شيئا وان كانت الزيادة عبثية فالوجه شاطئه على طلبه القلم مع ارشاد نقصان الزائد بالفتح ولا يباشر للمغبون العلم بل يكلف الغابن بذل اللسان اليه
جاز للمغبون مباشرة الاولى والاھوط مراجعة الحاكم ليهكون هو القالم ولو رضى المغبون ببقاء الغرض باجره جاز ولو طلب الغابن القاسم القلم ليهكون
للمغبون منع منه ومثل الغرض فيما ذكر الزرع واما ان كان التغيير المحاصل بغيره فالغابن مستباح المزيج فان كان الامتزاج بغيره كان امتزاجا بعد
معه فالفاكا مخرج ماء الورد بالزيت فهو في حكم الثالف يرجع اليه وان كان لا على وجه بعد فالفاكا مخرج الخل مع الانجبین فالوجه شركة المغبون
بعد الفسخ في العين المتزجبة بالنسبة وان كان الامتزاج بغيره فاما ان يكون بالمساواة وبلا ادعى وبلا جود فعلي الاول ثبت الشركة بالفسخ وكذا على التلقين
وفي استحقاق ارشاد النقص على فرض حصوله وفناؤه لردائه وثمنه وجوبه وعلى الثالث ففي سقوط خياره الشركة في العين وفي العين بنسبة القيمة وجهه
والاھوط الرجوع الى الصلح ولو تلف احد العوضين مع العين فاما ان يكون الثلف بافلا وبانلاف من هو في بدو بانلاف لا حتى على الاول فان كان الثالف
ما وصل اليه الغابن كان المغبون ان يفسخ ويرجع بالمثل وفيه يوم الفسخ وان كان ما وصل اليه المغبون فالظاهر ايضا ان لم يفسخ وبأخذ ما بهد الغابن في يوم
مثل الثالف وفيه يوم الفسخ وعلى الثاني فكا لا اول وعلى الثالث فان كان الثالف ما بهد الغابن فان فسخ المغبون رد مال الغابن اليه ولا يشترط شي عليه
وان لم يفسخ لم يبدل الثلف من مثله وفيه وان كان ما بهد المغبون فان فسخ رد مال الغابن اليه ورجع عليه ببدل الثالف ان لم يفسخ فاحد من الغابن ببدل الثلف
وعلى الرابع فان كان الثالف ما بهد الغابن كان المغبون الفسخ وتجرى في الرجوع الى الغابن والمثل انهما شاكوا وكان ما بهد المغبون ولا يثبت بخيار
العين ارشاد المغبون الفسخ فظا **الخامس خيار التاخير** في بيع ولم يقض الثمن ولا اشترط تأخير الثمن فالبيع لازم ثلثة ايام فان
جا المشتري فيها بالثمن والا فالشهور ثبوت الخيار للبايع في فسخ العقد ولو قيل بطلان العقد بعد ثلثة ايام لم يثبت المشتري بالثمن لم يكن مبدلاً ولو قبض الثمن
باذن المشتري فلا خيار ولا بطلان وان لم يقض المبيع وكذا لو اقض المبيع ولم يقض الثمن وعدم القبض لعدوان مع بطلان الامر بحكم القبض والقبض لا اذن
كلا ففسخ قبض المبيع كقبض الصحيح فيستوفى الخيار والبطلان به بخلاف قبض ما هو لغرض من قبض في الواقع فانه كقبض في القبض لما في الذمة قبض وان
لم ينفذ ولا فرق في القبض بين كونه بنفسه او وكيله او لغيره ولا ينافي من استحقاق القبض ففسخ شرط التأجيل في ضمن العقد من بطلان الخيار والبطلان في ضمن
الحكم ببيع العين الشخصية ترد كالتد في الاختصاص مما اذا كان البيع لازماً في الثلثة وفقد الخيار فيها من جهة اخرى والافترق في المقام بين عدم الاختصاص
كانت الاقرب عدم الاختصاص من اذا قلنا بالبايع والمشتري حقيقة فجزى فيها اذا كان الواحد وكلا عن اثنين في اجراء العقد نعم لو كان وكلا عنهما في
القبض والافترق في ثبوت الخيار وبطلان البيع بتأخير التسليم فامل ولو قبض المشتري المبيع ثم وضعه وبعده بالبايع او دهنه لم يثبت الخيار ولا بطلان
فروع على القول بالخيار الاول ان الخيار المذكور يختص بالبايع فلا يثبت للمشتري الخيار بتأخير البايع اقباض الثمن عن الثلثة **الثاني** لا فرق في
ثبوت الخيار بعد ثلثة ايام بين كون المبيع مناعاً او جارية او غيرها ولا يثبت ثبوت الخيار في الثلثة قبل الثالث مبدء الثلثة من حين الشراء دون الافتراق
على اظهر **الرابع** يفسد هذا الخيار بالاسقاط في الثلثة تردد او الوجه السقوط كما ان الاوجه السقوط باشرط سقوطه في ضمن العقد وبما اذا كان
المبيع موقفاً عليه وهل يقضى ببدل المشتري الثمن بعد ثلثة ايام قبل الفسخ ام لا وجهان اشبههما عدمه نعم لو اخذ البايع من المشتري حرجاً على رضا العقد و
اسقاط الخيار وكذا ما قبله الثمن بعد ثلثة ايام لا يفسد بفسوق البايع قبل ثلثة ايام من قبضه ببيع او هبة او تحيلاً او نحوها **الخامس** هذا الخيار على
الذواخي بون الفود **مسئله ثانياً** ان لو تلف المبيع قبل قبض كل من الميا ببيع ما انتقل اليه فان كان بعد ثلثة ايام من مال البايع بلا شبهة وان كان
في الثلثة كان على الاظهر ولو اخص الثلف ببعض المبيع دون بعض او عدم القبض ببعض الثالف جرى على كل بعض حكمه ولو تلف المبيع بعد قبض المشتري
كان من ماله سواء كان في الثلثة او بعد ما على تردد **الثاني** في المشتري ما يفسد من يومه فان اشتري قبل التل لم يفسد المبيع والاولا لم يفسد
المبيع على الاثر في المرد بالفتا من يومه اعم من الثلف في نفسه قبل القبض وقص الوصف ان لم يبلغ حداً تلفت في غير بل فوات السوق متروك الفتا
وتدو الاشياء بعد شروط الحكم هاهنا شروطه فانما لا يختص هذا بما كان المبيع عن شخصه وحكم الثلثة في الثلثة وما بعد هاهنا
والحكم من الخيار ارشاد فقد ذكر في مسائل **الاول** خيار المجلس خصوصاً بالبيع فلا يجري في شيء من قبضة العفو وكذا خيار الحيوان وخيار
الشرط يدخل كل عقد ذكره ضمنه لا النكاح فانه لا يصح اشتراط الخيار فيه نعم يصح اشتراط الخيار في الصداق والخير جمع بالنكاح في عقد حقه الشرط
في ضمنه الوفق في الصداق والعقود والصلح والتمان والرهن والقصد في العفو المجاورة ولو قبل بدخول شرط الخيار فيها غاية ما هناك جواز الشرط في ضمن
الجائر كان او غير متاخر في شرط الخيار الفسخ على الاثر في لا بدخل الا باعانات كالتلاني والعقود وغيرها ويجوز خيار الغبن في البيع بلا شبهة وسائر
عقود المعاوضات على الاظهر وفيه خيار التأخير وما يفسد المبيع في غير البيع تردد **الثاني** في المشرط من المشرط له الفسخ فيما انتقل الى التل
كان او منلفا او غيرهما بفساد الالتزام لا بفساد بقط الخيار والمشرط له الا اذا اشترطها مع التصرف ايها او فامت لفترة في ذلك كما في شرط الخيار

فالحسبكم النجباء

۲۲۱

پیشانی

فوق

في البيع

٢٢٨

وله في وجوب التسليم من الطرفين وعدم الاجبار على ذلك ترد الى المبيع لو فسخ وان كان محض وصاحب كان ايا صاحب ماله في الفسخ عنه
وعلم استواه من استهانه اياه فكون ما نثره الكثرة ولا يضمنه الا بغيره وتقرير وان لم يكن الفسخ محض وصاحب كان له في بيعه شريطة وضمنه عليه
الخاصة لا تظهر ويجوز فسخه في غير النجاس من النجاسين فيها انتقل اليه في زمان النجاس فاما ان من استرا بالعين عند الفسخ من غير فرق بين كون
الفسخ نكالا او نفلا لازما او جازا او اخر اجاع الملك بغيره او وطبا للامانة ونحو ذلك ولا يوجب فسخ البيع لخلل ذلك المصروف ان كان نكالا فم
لو كان النقل جازا الزم البائع بالفسخ **السؤال من خيل** ولو بغيره فمقتضى بيعه غير المشاهدة من العين على فكونه من الموصوفين
بما يرفع اليها التواضع بطلان البيع بدون ذلك والمراد بالجنس هنا هو اللفظ الدال على الفرد الذي يشترك فيه افراد الحقيقة كالحفلة مثلا والادنى للجم
ونحو ذلك وبذلك الوصف هو اللفظ الفارق بين افراد ذلك الجنس بغيره لفظا عن ذلك المبيع فاذا ذكر الجنس والوصف على وجه من الفرد فمقتضى البيع
سواء راي المتشغل اليه المتشغل ام لم يره وانه المتشغل منه اظهر بالجمعا بل وصفه ثالثا لها وعليها فلو بان الموصوف الشخص فالحاج على ما وصف لزم
البيع ولا يختص به من الموصوف بين فسخ العقد وبين الالتزام بغيره فلو انشأ رجل لزم المتشغل بالزم المتشغل بالمال ولا يختص
الحاج عند فسخ الشخص الموصوف عن الوصف بالوصف المتوقف على انقطاع الفسخ بل يعم كل وصف على الاظهر وان كان لا يتوقف عليه فسخ البيع في
جواب خيار الرمي في غير البيع من الموصوفات وجعل لا يخلو من وجهه ولا يفرق على الاقرب بين ظهور الموصوف فانقص في الوصف فمقتضى ذلك وانقص
على ما ذكره هذا الخيار ليس فورا فلا يسقط بالتأخير الغير الكاشف عادة من الرضا بالبيع ولا يسقط بنقص وصف زيادة اخرى او له ولو راي البعض
ووصف له بالبقية في الجمع مع عدم المطابقة يسقط باسقاطه قولا او فعلا بعد سقوطه ومن الفصل في خبر الفسخ بما يكشف عادة من الرضا في سقوط
بالفسخ قبل الرمي بوجه اقره السقوط ولو اشترط في ضمن العقد سقوط خيار الرمي بغير العقد ولا يسقط هذا الخيار بيد المتفاوت لا بالابدال العين
ولو شرط في ضمن العقد ابدال ان ظهر خلاف الوصف لم يصح الا ان يرد العقد على الخ ولو اختلفا في كون الوصف قد تم من غير كونه من الوصف
بهمينة ولو تيمم بعض التبعيات على ان يبيع الباقي للمشاهدة بغيره وثبت له الخيار عند الخلف ان وقع البيع على الشخص بشرط الفسخ وعليه ابدال
في اكل **الفصل الرابع في احكام العقود والاحتج في مفاصله منذ الاول في العقد والشبهة**
وهو تأخير الثمن ابتاع شيئا مطلقا ولم يشترط تأجيل الثمن ولا يجهل كان الثمن حال او كذا بشرط التأجيل لكن على الثاني ثبت الخيار للبائع بالتأخير مطلقا على
الاقول ويجوز ان يشترط تأجيل الثمن كذا او بعضا من الاجل او طال وان زاد على ثلث سنين على الاظهر فمقتضى بيعهم وصول الزيادة الى الحد يجب كون
البيع مفعلا او اجل بموت المشتري ولا يثبت لوارثه الخيار بالحلول ولا بد من تعيين الاجل في الموطن بما لا ينطرق اليه لاحتمال الزيادة
والنقصان فلو اشترط تأجيل الثمن باجملا او كذا او بعضا من الاجل او طال وان زاد على ثلث سنين على الاظهر فمقتضى بيعهم وصول الزيادة الى الحد يجب كون
نفس الاجل محمول عندهما لاحتمال الزيادة مقدار او النقص مقدار او اكلا في الشهر الحاصل للثمن وانما نقص لم يقدح على الاظهر ويقتصر من
المشاهدين بقدر ما يقدح في العقد ولو كانت الغاية عشرة كذا من اميرنا واموركا القرض وشهر ربيع وجمادى فان كان له منصرف معين
صح والا بطل ولو علم المشاهدان بالغاية ونقصها ولم يذكرها في العقد فمقتضى ابدل عليه بغيره ولا بأس بالتفاوت والتشاع بكثرة ما عمن
اليوم الفلاني مع كونهما فاجزاء ولو عني بما هو مضطرب في نفسه فمقتضى ابدل عليه بغيره ولا بأس بالتفاوت والتشاع بكثرة ما عمن
بعد ساعته فلا لا في العلم بهدأ ما هو مضطرب في نفسه فمقتضى ابدل عليه بغيره ولا بأس بالتفاوت والتشاع بكثرة ما عمن
فرض في العقد استحسانا في المشتري المبيع باطل الثمن بنسبة الى الاجل المذكورة في العقد سواء قبل البيع بالاقول نقدا او بالكثر نقدا او على الزيد ولوايع
شئ الى اجل طويل بطل البيع واذا اشترط المشتري على البائع تأخير الثمن الى اجل ثم ابتاعه البائع قبل حلول الاجل جازا اذا لم يكن شرط الابتاع منه قبل
الاجل في ضمن البيع الاول من غير فرق بين كون الشراء من غير ياد عن الثمن الذي ياد عنه ونقصا عنه ومساواة ولا من كون يبيع الثمن الاول او يبيع
ولا من كونه حالا او مؤجلا بما يستأجر الاجل في البيع الاول وما يرد عليه او بما ينقص عنه ولو شرط في ضمن العقد تأخير الشراء المبيع من المشتري
حلول الاجل المعروف فمقتضى البيع جميعا وفيه تردد والاحتمال لازم ولو كان في نفسه ما ذلك فلم يذكر في العقد لم يكن بياس كالا بأس بل ذكره قبل
العقد لم يثبت العقد على ما عليه في غير شرائه البائع منه المبيع من المشتري بطلان الاجل قبل قبض الثمن بثلثه من غير زيادة ولا نقصان
جنس منه بزيادة او نقصه حالا او مؤجلا وهل له شرائه في القرض مثل الثمن بزيادة او نقصه من غير تغير التسليم من حال البيع اصلا ام لا فلو انشأ
المجوز ولو تغيرت التسليم عما كانت عليه حال البيع لم يزل وذا في صناعة ونحو ذلك فلا إشكال في الجواز ولا يجب على المشتري وجوب دفع الثمن قبل
حلول الاجل وان طول به ولو تبرع بالدفع قبل حلول المبيع القبول ولو حل الاجل في كونه المشتري من الثمن وجب على البائع اخذ موكان في نفسه
ضوء عليه لا ولا كونه او كان حالا او مؤجلا فان اجبره الحاكم عليه فان عقد قبضه من الحاكم فمقتضى وصوله الى الحاكم فمقتضى من الثمن حاله في نفسه
من المشتري ولا تصرف منه كان التفت من البائع ولو تبرع له التسليم الى الحاكم مع مكانه كان مقتضى ابعثه فانكف عن الحاكم مطالبه بالتسليم

في حكمه
مرجع

في حكمه
مرجع

في النفقة والنسبة ما يدخل في البيع

٢٢٩

مع رضا البائع بغيره ولا يجوز للمشتري التصرف فيه من قبل البائع وعرضه عليه فلم يسلم ولم يمكن تسليمه إلى الحاكم وعليه حفظه إلا إذا طرعه عند موعده
فيستقطعه حفظه على الأقرب لحوال الأجل وكان غير مؤجل وأمنه المشتري من التسليم رفع البائع أموال الحاكم ليأخذ منه الثمن فإن لم يجد عند حواله
ولم يصر له في تحصيله من أجله حاكم المحور لم يعد الجواز ويقوم مقام الحاكم فيها ذكره ولا يؤمن على الأقرب يجري جميع ما ذكر من أحكام تمكن المشتري
من ثمن النسبة من حواله الأجل على التسليم إذا حل الأجل ومكن البائع المشتري من البيع ولو دفع من عليه الثمن في التسليم من غير جنس
الحق وغير نوعه أو صنفه يجب على ذي الحق قبوله ولم يكن التلف بترك القبض من ذي الحق ولو خشي ذلك فحلفه منه بقبضه له كان دفعه إليه بين يدي طالب
قبضه منه ولو قبضه حبس الفضل فيه على المشتري ويجوز بيع المثل حال الأجل ولو جاز بزيادة من ثمنه وقبضه لغيره عطله عاقل كان المشتري قيمته له كما
ثبوت الخيال له عند جهله وصوره لا يضمن واجتماع شرائطه ولو أتت زيادة الثمن ونقص من دون عرض جابر إلى كون المعاملة سفهية بطلت ولا يجوز
تأخير ثمن البيع الحال ولا شيء من الحقوق للمال بزيادة فيها سواء كان ذلك على وجه البيع أو الصلح أو الجحالة وغيرها من الأثبات استحقاق المبيع أو غير
الحق للمال في الحال لم يصح وهو أن يبيع ذي الحق شيئاً من المدينون بشيء غير الحق المذكور بعد الأجل بشرط في ضمنه تأجيل ذلك الحال في
ضمن هذا العقد سواء اشترط تأجيل ثمن البيع مع ذلك الحق السابق أو قصر على شرطه تأجيل الباقي ويجوز تعجيل ثمن البيع المؤجل وسائر الحقوق
المال بزيادة أو نقصان منه ومن يبيع شيئاً بشئ مؤجل وإذا دبره من الجواز ومواضعه أو فولية لزمه الأخبار بشرائه مؤجلاً وعقد الأجل فلو باعه
مراجه من دون الأخبار يكون مثله مؤجلاً سواء اتفق الشراء حالاً أو لم يذكر شيئاً مع البيع ولو كان المشتري من أجله ما كان للبائع على ذلك
من غير فرق بين كون علم أخباره يكون تسلمه من غير عينة أو عن نسيان ولا بين انقضاء الأجل المذكور في البيع الأول وعدمه وفي حرمان الحكم في التولية
طالوا وضعت ردة والأشبه لعدم ولو كان ذلك على وجه البيع أو الصلح أو الجحالة وغيرها من الأثبات استحقاق المبيع أو غير
عن الأجل بعد ذلك بالشئ الفلانة **المفصل الثاني فيما يدخل في البيع** والاضابط أن يحكم بدخول ما دل عليه لفظ المتعاقدين بالذات
المطابقة أو التتميم بحسب الفرائض الداخلية والخارجية وبحسب عرفها الخاص إن لم يكن هناك قرائن خاصة وبحسب عرفها العام إن لم يكن لها عرف
خاص وبحسب ما هو الظاهر من اللغة والشرع عند عدم العرف صلاً ولا باس ببيان ما بينهما عرفاً عاماً ولغز من جملة من لا يلاحظ فهمها **البسنان**
فإنه يدخل فيه الشجر والقل من غير فرق بين الممر وغيره والأرض والحيطان في دخول غير الحايطة من الأبنية المراد أقوال والوحدة داخل في عرف البلاد
فيه فليست في عقد كل أحد عرفه وأما الطريق والشرب فيضرب داخلين في اسم البسنان لكنهما من النواحي العرفية واللوازم الضرورية ويدخل في القل السعد
الباس وفي الشجر الأضغاط اليابسة **وقهنا الدار** يدخل فيها في العرف الأرض والأبنية والتسويق والدج والنور وكذا البئر والجحاض المنيح
والأبواب المغلفة والأضغاط المنصوبة والأخشاب المسندة في البناء والأوداد المثبتة فيه والتسم المثبتة في البناء هو من الدج وأما الترحى والدينا والنجار
المثبتة والحوالي المدفونة والدوا والبكر فلا تدخل في العرف العام والقفص اسم الدار فإن أفضى عرفها الخاص بدخول شجرها هو وآلم تدخل وأما القفا
والواح الدكاكين فالظاهر دخولها في بيع الدار والدكان ولو كان في الدار شجر أو حجر أو دابة أو غيره في بيع الدار مدله عرفها ولو قال بئنها وما دار عليها
فالظاهر دخول القفا والشجر وعلى الدخول عرفاً وتصالوا استثنى نفسه في بيع الدار والأرض من شجره أو شجرة طلة المراكبها والحفر ومكبر أمدها في الهواء وعرفها
في الأرض وليس للمشتري منع ثمن من ذلك نعم وإن قلعت الخلة لم يكن لغيره أخرى لأن بشرط ذلك وبسنتي ذلك المقتل من الأرض والحوائث في البيع
لست في الخلة والشجرة الدخول فيها من المشتري وأعلامه ولا التصرف بما يخرج عن مطلق الخلة كالزرع فيها والأفان زيادة على المعتاد عندها الأمع
شئ من ذلك ومثل الشجر والقل فيما ذكر الزرع وإذا قصد في إرضاءه فليطع العروق وإن كانت مضمرة كالفطس والدة وسونب الأرض من أجل البيع ببلد البئر
للبائع لأن بشرط المشتري ويستقر عرفها على دخول ثمن القفا المؤثر في بيع الخلة ويدخل في بيع الشجر في العرف العام الأول في العرف والاختصاص الطيبة
منها والبائنة الموجود عليها وله حتى الانقضاء بالشرب الجواز في دخول الفرج وجهان والأظهر دوران مدارعها ولو وجد الفرج بعد البيع كان
للمشتري ولا يضره إقامته في الأرض الأمع الشرط ويجب على المشتري الأرض بغيره من القفا المؤثر في الزرع أو ان القطع كبيع على بايع الثمرة إقامتها على الشجر أو
أو ان القطع ويجب على بايع القفا إقامتها في الأرض فيما دامت موجوداً الأمع شرائط القطع بالبيع بالخصل وبصله من ثمن القفا الثمرة المنيح
الأمع شرائطه للمبيع ولو اشتق القفا من البائع فالتالي الذي عليه حال انتقال الثمن مؤثر إذا كان القفا وغيره مؤثر عند معا وضمان أن لا يخل بالصلح وغير
المعوضه ونحوها ولا كالمعوضه العن المعوضه وحبما دار الحكم مداراً فلا فرق فيه بين كونه فعل ربي أو اشتقها من نفسها أو نأى بالبيع بالزرع إقامتها
ولا يمتثل البائع في حق القفا ولا في غير القفا من أنواع الشجر فمنها اللوجود حال البيع للبائع مع الأمع شرائطاً ونصاعاً فما يدخل في البيع **فروع**
لو باع الثوب وهو مضاف واحد كان ثمنه مؤثراً للبائع ومن غير المؤثر للمشتري فكذا كان المشتري أو مضافاً ولو كان بعض القفا مؤثراً دون بعضه وجوز
كون الجميع للبائع الأمع شرائطاً ونصاعاً فما يدخل في البيع الثاني يرجع في قبضه الثمن إلى الأصول المعادق تلك الثمرة في تلك الأرض فلا يجوز
بشرطه إلى أن يبيع ذلك ولا يجوز لأولها فكان ولو اختلف عارة البلد على الأغلب لو شأوا فنقص على الأقل ولو خيف لضرر البائع على الأقل

في البيع

في البيع

من تيقن انهم لم يبيعوا ولو خيف الضرر والكثير من المتعين من سقي الأصل وخيف جفافه ونقصا حله فليس قبل ان يقربا لزام صاحب الشيء
بالقطع مع رثن ما يبيع بالقطع والافاء له على الأصل **الثالث** يجوز لكل من صاحب الشيء والاصول في الشيء فليصلح ما له وان منع احدهما الجبر
مع عدم الضرر عليه ولو ضرر واحد بالشيء وان منع الاخر فاقوال الظاهر ان الفصل بين تضرر مراد بالتمتع وتضرر الاخر ليعلمه وبين ان يضر واحد
بترك ما به دون الاخر فعلى الثاني يجوز من لا يضر بترك مراده وعلى الاول ان لفات الضرر بان قدم اكثرها ضررا واجبا لاخر ومع الشاوي يقدم ما
فيه صلاح المشتري ويقصر في صور تقديم الشيء على مقدار ضرر الثاني ومع اختلافهما في مقدار الحاجة فالرجح اهل الخبرة **الرابع** انما
الخطوة في الارض والمعادن تدخل في العرف العام في بيع الارض دون المدونة والمذخر ومع العرف الخاص في احدى اقسام البيع ولو فرض كون
ذلك الاجزاء في تلك الارض عينا فليشترى الخيار بين الفسخ وبين الامتصاص الارش انما تقدم على الشراء ما لم يدخل في البيع فليشترى اجبار
البائع على القتل والنقل وشوية الارض بعد ذلك الامع شرط الاقامة معينة واقتضاء عرفها ان ذلك **الخامس** لو كانت على الشجرة ثمرة ظهر ثمرها
وتحت ثمرها ثمرة بعد فان تميزا لم يثبت وان لم تميزا شارك المشتري البائع وبقيت عليها الصلح ولو كان لا يشترط قبل القبض ثبت للمشتري الخيار
ومنها القبرين والاسكورة وهي البنا على هيئة القصر فيه منازل ويؤت للخدم والحشم ويدخل في بيعها الابنية والساحات التي تحيط بها البنا
والطرق المسكونة فيها والسور المحيطة بها ودخول الاشجار والتابنة في وسطها والمزارع حولها يتبع عرف المناجس **المفصل الثالث في التسليم**
اطلاق العقد وتجب من عن شرط ما خيرا احدا العوضين وانما خبرها اذا كان احدهما او كلاهما عينا يقتضي تسليم البائع للمشتري الشيء فورا
بلزم كلا منهما البدار الى ذلك فان تفاسا لقياضا وان امتناعا من القايض مع عدم رضا كل منهما با امتناع الاخر عصا وجبر من جرت العادة بسبقه
في التسليم ولو جرت على القايض ولم تكن عادة مستقرة اجبر اجمعا على القايض ولو امتنع احدهما الجبر المنع هذا اذا كان نزاعا في مجرد البذر وكان كل
منهما باذلا ما حصل ولا يخاف فوت ما عند صاحبه اما مع خوف ذلك فله الخيار الى ان يقدم صاحبه على التسليم ولا فرق في وجوب التسليم عند الاطلاق
بين مطالب صاحبه وعدمها الا ان ينكشف عدم المطالبة عن الرضا بالافاء فانه لا يجب البدار الى التسليم كما لا فرق بين كون الثمن شخصيا او كليا ولو
اشترط البائع تأخير التسليم الى مدة معينة جاز كالأشترط المشتري تأخير الثمن الى مدة معينة كليا كان او شخصيا وكذا يجوز له اجمعا اشتراط التأخير ان
كان عوضا شخصيا بخلاف ما اذا كانا كائنين فانهم جميعا الكلي الباطل والبطلان بشرط التأخير منها الامتناع من التسليم فان لم يجز له
ولو اشترطاه جميعا الى امد واحد معتبر جرى عند انقضاء الامد حكم القايض عند اطلاق العقد ولو كان شرط التأخير الى امد لا حدها خاص فسلم
بعض ما اشترط ليحتمل الاجل لم يجز حكم اطلاق العقد بل يلزم غير مشروط التأخير بالافاض ولا على راي ولو كان الثمن بدويا كعمل المشتري
عند الاطلاق وعدم توافر شيء دفع البيع دفعه وتسليم الثمن تدبجا وحكم الشرائط التابعة للعوضين حكمها في القبض ولو اشترط البائع سقي الارض
او تلواد وكوب الدابة مثلا معتبة جاز ولم يشترط مع الاطلاق تسليم الثمن والقبض فيها لا ينقل كالتعارف والاذا وقع بالساقين والمزارع ونحوها صوة
ورفع البدار الى الذي لا يفي في الاخذ وصح التصرف مع عدم الامتناع اقباض والتصرف من ذي الحق ولو اخذ مفتاح الدار قبض وانما ينقل ويحول
فاقوال شتى والذي يقيى في نفس ان الافاض هو الاطلاق والقبض هو الاخذ وهما من القايض العرفية فارتب على الافاض من الاحكام يرتب على ما
صدق عليه اعطاء الشيء من المختلف لا خلافا لاشياء وما ترتب على القبض يرتب على ما صدق عليه لا خلافا للمختلف بلقبه باختلاف الاشياء لا بغير
الكون باليد في حق منهما على وجه الكلية وحقيقة القلبية رفع المانع من قبض من يراه قبضا لكان هناك مانع من يده ونحوها والافاء لا بد له
من الاخذ والتصرف بكل ما دل عليه من قول وفضل وشارة ولا ينافي القلبية اشتغال المبيع بما لا يبيع بعد رفع البدوان وجب عليه التبرع ولو كان
المال قبل المعاملة سيد من اشغل اليد لم يمتد اذن جديده في حق القبض بل كان العقد نافعا وانما اشترى على يد ولو كان المبيع مشغولا
بمائع البائع كفضة اخذ ولو مشغولا بالمائع صنف لا كان او غير منقول وقبض ما يقتضي قبضه غير اذن القايض قبض سقط للضمان ونحو ذلك
بوقف عدم الاثقال الاذن وتفرغ عليه لو كان المبيع مشترك بين البائع وغيره لم يوقف حقوق القبض على اذن الشريك وان تفرغ جواره عليه وما يوقف
قبضه على نقله حصل قبضه بالنسبة الى جميع احكامه بقله من مكان الى اخر سواء كان في مكان تحتقر البائع او غيره وسواء كان باذنا ام لا ومنه مع عدم
الاذن لا يثبت فساد ولا فرق في معنى القبض بين موارد اعتبارها جميعا التي منها سقوط ضمان المبيع عن البائع بعلى ما تقدم في احكام الخيار من ان يلف
المبيع قبل قبضه من مال البائع ولو نقصت قيمة المبيع بسبب حدث وصح فيه بما تقرر سها وتبين ان المشتري الخيار بين فسخ البيع وبين مضائه وفي ثبوت الاذن
لا خلاف الا ما لا ترد في ثبوت الاذن لا بخل من وجه ولو كان التصرف في المشتري فمضى ثبوت الخيار ترد في الاشبه القدم وغشوته فاكان جعل البائع او
المشتري وجوه ثابته ثبوت الارش من دون خيار ويعلق هذا **المفصل الخامس في احوال البائع** انما حصل المبيع بما لا يتاح والابن والقوف في
المحويان والقوف والفرخ في النقل والشجر وما هو بحكم التماء كاللفظة في العبد كان ذلك للمشتري ولو تلف لاصل قبل قبضه انسخ العقد وسقط الثمن
المشتري ولم يترجع التماء منه ولو تلف من غير تفرط من البائع لم يلزمه ردك على ترد ولا يضمن البائع مع عدم التفرط التماء المتصل بالاصل المبيع

في البيع

في البيع

في الشروط

٢٣٣

بالعارض كالحبس المعوضه والرحم والتوب فيجوز فيها ايضا حكم الاذن من الاصل وانما انما في الاذن خلاف ما في ضمن الاذن من الاصل هو الجواز
خلاف الاذن من الاصل في العارض فان الظاهر عدم ايجاب الاذن في الاصل على اي واما الجواز من الطرفين فمقتضى الشرط منها الوجوب مع
الاستمرار على الشرط واما الجواز من جانب الاذن من جانب الاصل فلا يبعد ولا خلاف في كونه كذلك وانما انما في الاذن خلاف ما في ضمن الاذن من الاصل هو الجواز
والعطف بين العقد وما شرطه فالزام المستقل ليس من الشرط المحيث عند انشاء العقد في بعض الوجوه كيثون اختيار العقد في بعض
الاشياء والمنطق فان تفاوت ايمان ايلاده ونقصانا ولا يقترن بها المعلومات من جميع الجهات على نحو ما يقتضيه العوضين بل يجزئ في العلم ما يجزئ في الشرط
وبشرط في صحة الشرط ولو لم يرد احد هما كونهما خلافا فذلك المكلف فلا اثر لما لا ينفك الشرط عليه على ان صاحبه سواء كان منفعة لا
يقدر على تسليم العين موصوفة بهما مثل صيرورة الزرع سبلا او كون الامه والحجر على فاما المستقبل او ذلك كذا وان كان هذا كجمله فذلك الزرع سبلا او
تم ونحو ذلك ولو اشترط على المشتري ان يبيع من زبد فان كان الفرض الاقدام على البيع فلا بأس به وان كان الفرض لا يوجب مع تحصيل القبول من زبد
ففي صحة ناسل ولو اشترط مفاوضة الزوج من غير طلاق وحل الاجنبية من غير كاح ونحو ذلك من الامار المعلوم من دليلها عدم وقوع الزرع في شخص
كان من غير العقد والثاني ان لا يكون الشرط مخالفا للكتاب السنن والفسد تاما هو عاقبة نفس الشرط والمال من الكتاب السنن كونه
وارثا والوارث اجنبيا وكونه محررا وشيئا من الاصل في العقد ونحو ذلك لانها لغة التزامه فقط لها والمدار في مخالفة المقتضية لغتها الشرط هي مخالفة الحكم
الكتاب جهوم الكتاب السنن وخصوصا ما مطلقا او مقيدة بها مع ثبوت عدم قابلية ذلك الحكم للتعبير بغير من شرط ونحو ذلك شبهة في صحة الوفاق لها
الظاهر من دليل القابلية للتعبير بالشرط او كونه حلا احكاما معضوفا في مخالفة لها ووضعا او تكليفا الظاهر من دليله عدم القابلية للتعبير وانما مخالفة
المشكولة فبالية للتعبير بالشرط فان اظهر لزوم البطلان في سائر الثالث ان يكون الشرط مضافا في نفسه بان لا يكون محلا له كاشترط جعل العقب
خيرا او خيبا صما ونحو ذلك من المحرمات او محرمات الحلال والمراد بغير المحل هو ايجاب الشرط من ماله من دليله الحل الغير القابل للتبدل بالحق في الشرط
وتجلبل الحرام هو ايجاب جعل ما لم يحرم من دليله الحرمة الغير القابلة للتغيير في الحل بالشرط الرابع ان لا يكون منافيا لمقتضى العقد في كل شرط انفسى
عدم ترتيبه لا في الجصول ذلك العقد شرعا من حيث هو سببا في تحصيله ووضع العقد لاجله كما يقال للعوضين في عقود المعاوضات وشيئا
الثبوت لهما في الرهن والمال في ذمة مضافا من ذمتهم وانما في الحل في ذمة الحال عليه في الحو الذي يحصل علقته الزوجية فذلك كاح ونحو ذلك في سائر
ولا يفتح مخالفة الشرط الاطلاق للعقد مثل اشتراط عدم خيار المجلس في البيع فانه مناف لاطلاق هذا البيع لاطلاقه الخامس ان يكون تأمينا من عقلا
نوعا او باقلا في خصوص المورد ولو شك في حمل على الصحيح وليس من القواعد ان يكون لعبد المشتري كافر الا ان كان عتق من المسلمين والكافر في السلم
ولا يستغرق اوقات الكافر بالخدمة بخلاف المسلم فانه لا خدمه عليه في اوقات لبا دانه فلهذا في فرض عقلا في سائر السادس عدم جهالة على نحو
تؤدي الى جهالة العوضين والافسد كالتوا بعثت بالمال في سنة بشرط ان ياتي بكذا كذا في حلال المدة يكون التمسح فانه يؤدي الى جهالة العوضين
وبفسد بخلاف ما توفل بشرط ان ياتي بكذا في حلال المدة يكون التمسح فانه يؤدي الى جهالة العوضين وبفسد بخلاف ما توفل بشرط ان ياتي بكذا في حلال المدة يكون التمسح فانه يؤدي الى جهالة العوضين
عليه قبله من دون اشارة اليه حاله بكف ذلك في التزام الشرط عليه بعد ما زيد ما هو في حلال المدة يكون التمسح فانه يؤدي الى جهالة العوضين وبفسد بخلاف ما توفل بشرط ان ياتي بكذا في حلال المدة يكون التمسح فانه يؤدي الى جهالة العوضين
من الباب بعد انتقاله اليه فيحل ذلك من المسلم في الدين والحال وفيه من غير الاذن عند جواز مثله في اسع وهو تبخير الشرط وقيد منع اجتمه ماله يؤدي الى
فيه الى الغلق في نفس العقد ثم ان الشرط على اسامه الاول المذكورة في العقد من مقتضيات من شرط خروج كل من العوضين من ملكه انما
ودخوله في ملك الموقوف اليه او لواز من ملكه التمايز الشرط والمزارعة والاسط على التعرف والقبض والافاض ونحو ذلك وكذا في شرط ان ياتي
عند حصول سبب ونحو ذلك وهذا القسم لا ينع ولا يضر واما فائدة التأكيد الثالث في ما ذكره العقد من مقتضيات العقد وهذا كما اشتهر الثالث في
وهي ما يقتضي الشرط من المباهات تأمينا من غير وجه صحيح للفقهاء في واحد هما اما من جهة العقد كاشترط الرهن والقبض والخيار والاجل والشهاد او
من جهة مقتضى كسبها عنه وخياره وصفه وتطهيره وصقله ونقله وحفظه وبيعها فاد ثمنه وحقة واجارته وعارته ومكائنه ونديره ووقفه
والصيانة في غيرها او من خارج كاشترط طمأ اليه منفعة او عمل من التجار او عقد كبير او اجارة او صلح او قرض او فراض وهو ما وهذا القسم لا يشهد في صحة
الشرط الرابع ما لا ينع فيه بوجوه ثلاثة فساد الخامس ما ينع في مقتضى طلق العقد كاشترط ان لا يملك المبيع ونحوه وقد عرفت مساره السادس في الجواز
يقتضي العوضين اطمئنانا في نفسه فساد السابع ما كان من مقتضيات الشرع واحكامه ولا يدخل المحظور في كاشترط حق التمسح والقبض ومطلق
الرحم والجوارح والتفدية وتغيرم الحلال وتحلل الحرام الاصليين وتبديل الاحكام وهذا فاسد واما الشرط ان ياتي بكذا في حلال المدة يكون التمسح فانه يؤدي الى جهالة العوضين وبفسد بخلاف ما توفل بشرط ان ياتي بكذا في حلال المدة يكون التمسح فانه يؤدي الى جهالة العوضين
مثل قوله بشرط ان ياتي بكذا في حلال المدة يكون التمسح فانه يؤدي الى جهالة العوضين وبفسد بخلاف ما توفل بشرط ان ياتي بكذا في حلال المدة يكون التمسح فانه يؤدي الى جهالة العوضين
الملوك حرا والمال وقفا او مشركا فان دمج الشرط ايجابا بالسبب يمكن به من دمج الشرط ايجابا بسببه فان كان تأمينا في الدليل على حصوله بالشرط
منع والا فاشكال تأمينا ما ثبت من الشرع جواز اشتراطه بخصوص كاشترط الزوجان لا يجزئ من ابتداء وثبت على جواز اشتراطه كوقوع الطلاق في
قوله

في الشرط

المبيع

فإن تفرج عليها أو لشيء وهذا الضم يتبع دليله فاسمها ما كان مستغلا أو عادة وهذا سد شرط بلزم الوفاء بخلاف الشرط
عليه من الشرط لتعده ثبت الخيار للشرط بين فسخ العقد وامتناع خروج العين عن الشرط عليه تلف أو نقل أو هدم أو سلب أو غزو أو غزو
الفسخ وهو أن مضى العقد لم يستحق إلا ما استغل من صاحبه اليه ولا يستحق الأرض وهو قاطع ما بين وجوب الشرط وعدمه على الأقرب حتى لو كان الشرط
عملا بعد ما لا يقابل بالتحاطة الثوب فإن فسخ رجوع على صاحبه بعين ما استغل منه اليه إن كانت موجودة وببدل من مثله أو قيمة إن كانت نالفة ولو كان
تختلف بشرط عليه عن الشرط لأن تعده اجبره على الوفاء بفان عجز دفع امره إلى الحاكم ليجبر عليه فإن تعذر ثبت له الخيار بين الفسخ وبين الامتناع بما لا
يجوز للشرط ولا سقاط شرط إذا كان بما يقبل الأسقاط ولا يلزم الوفاء بشرط الفساد ونفسا العقد وأسبابه فلو أن أظهرهما عدم الأذى إلى
جها للاحدا العوضين وهل يثبت عند فسخ العقد وفساد شرط الخيار للشرط لفسخ العقد أم لا وجب منها العقد مطلقا علم حال العقد بفسخ الشرط
أم لا **الفرع الأول** يجوز أن شرط بتقنية الزرع المنقول هو أو أرض إلى أحد الحشأ وتيقنه الثمر المنقول هو أو شجرة إلى وأن قطعه وهل يكره الإحالة إلى
العاقة أم يعتبر يقين المثل فلو أن أظهرها الأول **الثاني** يجوز أن يبيع المملوك بشرط أن يعقده ويكاتبه ويبدوه سواء شرط عقده عن نفسه أو غيره
أو عن البايع على الظاهر وكونه ملزما بالعقد لا يمنع من قصد الفرية بعد إتمامه كالعبدات إن استأجر عليها ولا وجب لزوم العنق عليه بشرط عقده
ولا يكره حتى الصانع للبايع دون الصيد فلا يسقط بأسقاط البايع لا غير بشرط عليه مطلق العنان يهوى كونه عن كفاية عليه ولا يحصل الوفاء بشرط العنق
إلا إذا وقع بسبب مباح فلو نكل به فاعتق عليه فمهره لم يكن دفاء بشرط على الأحوط وهل يتوقف على العتق أم لا يحصل الوفاء بالعنق مع اشتراط عوض
من بعده فهو واجب أظهاره الإدارة مدار ما هو ظاهر كراهية شرط العنق هل هو المطلق الجامع بشرط العوض أو المجاني خاصة كحالات المداخلة
اعتبار وقوع الشرط مباشرة أو عموما إذا وقع بملك هو أو لغيره بشرط ولا يجوز اشتراط كون الولاء في العنق للشرط والمبيع ويجوز أن يشرط
في ضمنه العنق وفسخه بخيار أو للشرط عليه استخدام المملوك عنده وطى الجارية المشرط وطعنها وهل للشرط عليه إتيان الرجوع فيه بعد ابتاعه وخياره
الأداة ملزم ما فهم من لفظ الشرط ولو نشأ الشرط عليه والعقد في قيمة الكاتب رجوع إلى التوقيف المخارطة ولو طلب الزيادة اجبر على المخارطة **الثاني**
لو شرط المشتري أن لا يخسار على نفسه بل يبيع المبيع بل يكون على البايع فسد الشرط ولو شرط البايع على المشتري أن لا يبيع المملوك إلا بمائة ولا يبيع ما
يشترى إلا بالهبة فلا قوى عند صحته والله العالم **الفرع الثاني** لو شرط في البيع أن يضمن إنسان بعض الثمن أو كل ما يبيع والشرط كما يصح فيما والشرط الزهر على
بعض الثمن أو كل الكفيل والأشهاد وفي كفاية الاطلاق واعتبار يقين الزهر بالشاهدة أو الوصف الكفيل والقضامن والشاهد بالنسبة الأهم وأما
أو الوصف جهان أشبهها الأول ولا بشرط على الظاهر معايرة الزهر بما استأجر بشرط الوهانة المطلقة فيجوز أن يضمن المبيع عن الثمن ولو أخل المشرط عليه
بالزهر والكفيل المشتط عليه في البايع كفي تختلف سائر الشرط **الخامس** إذا مات المشرط وعقده ثبت الخيار للبايع بين الفسخ والامتناع بلا أن يشترط
يجوز أن شرط تأخير ثمن المبيع أو غيره من الحقوق المالية في ضمن عقد لازم بخير زيادة في ثمنه لأجل الشرط وبغير زيادة كالمرة في الفصل **السادس**
في لوازم أحكام العقود وفي مسائل الأولى لا يصح بيع الصبرة إلا مع العرفة بملكها أو زنها فلو باعها أو جزء منها مشاعا لمع
بعد رهاقه البيع وكذا لو باع كل قصير منها ما به درهم ولو باع مقدرا معينا منها أكثر ففرضه بكذا صحح ثلثا من بيع ما يملك فيه الشاهدة كالأرض
والخشب فهو كالأرض أو جزء مشاعا منها ولو باع كل ذراع منها بكذا لم يجرأ مع العلم بذراعها نعم يجوز بيع زرعا معينا منها مع العلم بأشغالها عليها
وتعيين جهتها **الثالث** لو باع شيئا بشرط كونه قدرا معينا فبين الخلف من حيث الكم فإن كان مختلفا لغيره لو كان الأرض والثوب تبين النقص عن العقد
الشرط وثبت الخيار للمشتري بين الفسخ وبين الامتناع حصص من الثمن ينشأ إلى مجموع كنسبة الموجود من المبيع إلى مجموع العقد والشرط على الظاهر في ثبوت
الخيار مع البايع انتم في الفسخ والامتناع لو كان جاهلا بالانقصان تردد ولو كان مختلفا لأجزاء وتبينت الزيادة صحح البيع وثبت الخيار للبايع بين
والامتناع النكاح حين البيع جاهلا بالزيادة والخيار له لو كان عالما وحديث يكون له الخيار فإن فسخ فلا بحث فإن مضى فهل يسلم تمام ذلك الشيء إلى المشتري
المعقوب وخيار البايع بينه وبين تسليم العقد المشرط طمع سلطة المشتري رجوع على الفسخ وجهان ولو كان المبيع مشاعا أو لأجزاء فإن تبين النقص فخر المشتري
بين الفسخ وبين الامتناع بعد حصص من الثمن على الظاهر وإن تبينت الزيادة فوجئ **الفرع الثاني** لو جمع بين شيئين مختلفين في عقد واحد عوض واحد كبير و
سلف واجادة وبيع أو نكاح واجادة ونحو ذلك صح مع ثبوت العوضين في العقد بلا شبهة وكذا مع الأخذ على الأقوى وبسقط المصالح عوضا على المهر
عليها بل أحط عوض كل منهما ونسبها بين العوضين يؤخذ لكل من العقد من الشيء تلك النسبة ولا يحظر في نكاح مملوك ولو كان أحد الأضواء
موتلا أو الباقي مملوكا **الفصل الخامس في أحكام العيوب في مفاصل الأول** إطلاق العقد بقصود سلامة
العوضين من العيب كائن فاضا اشترط الصحة ذلك فإذا اشترى شيئا بائنا على التسليم أو مشروطا بإتمامه فإن في أحد العوضين عيب سابق على العقد ثبت
الخيار لنقل إليه المصوب بين فسخ العقد ورقما يبدى وبين الأمضا أو المشهور استحقاقه في صورة الأمضا الأرض وهو مع بديل من عليه الخيار والأسقاط
الفسخ مسلم وفي سلطنة ذي الخيار على الزام من عليه الخيار بذلك تردد وبظهر الفرق بين صورتي الاطلاق والاشترط في سقوط الخيار بالانقصان جهلا

على من شرطه

في كل ما شرطه

في أحكام العيوب

٢٣٥

بالبيع في الأولى دون الثانية وتسقط السلطنة المذكورة على الرد وكذا الأرض على ثبوتها بامور قديمة متى أتى البايع من العيوب من غير فرق بين كونها
 علين بالبيع وجاهلين بها ومختلفين في الدين كون العيوب حيوانا أو غيره ولا يكون كون العيب ظاهرا أو خفيا ولا بين البتري أو جالا أو تفصيلا أو تشبيها لفظا
 فان دل على البتري من العيوب الموجودة حال العقد سقطت تلك خاصة وان دل على البتري منها وما يتجدد بعد العقد قبل القبض سقطت جميعا والخط
 البتري وقف سقوط المجرأة قبل القبض وفي زمان الخيار على فقهاء من اللفظ في عرف المتأملين وفي كتابنا البتري قبل العقد مع عدم التعرض له في ضمنه
 وجهان وأولها ظاهر الخبر فإنها مفسضة الفاعلة ولو تروى من عيب خاص برى منه خاصة ومنها علم من نقل اليه المبيع بالبيع قبل العقد مع كونه
 له حاله فلو نسب حال العقد لم يسقط ولو شرط خيار العيب مع العلم بحال العقد فالأخوة في الحق لا يكفون بالبيع في سقوط الخيار ما لم يصل إلى خلافا
 ومنها أسقاط خيار العقد فانه يقطع الخيار بقدر ما أسقطه فلو أسقط الرد خاصة لم يسقط الأرض في موضع ثبوته وكذا العكس يحصل الأسقاط
 بكل ما دل عليه من الألفاظ ومنها ذوال العيب قبل العلم به وبعد قبل الرد فانه يسقط الخيار على الأظهر ومنها ان يعرف بعد العلم بالبيع في موضع عيب
 والأظهر سقوط الرد خاصة ومنها حدوث عيب بعد القبض في المبيع الذي لم ينقص قيمته بالبيع السابق على العقد في وجه غير جليل بالأظهر ثبوت
 الرد مع لزوم قيمة النقص الحادث لو كان موجبا على الرد ومنها ان يعرف المشتري في البيع المبيع الذي لا يجوز اخذ الأرض فيه لأجل الزيادة في سقط الرد
 والأرض جهلا في قول وكذا حدوث عيب فيه بعد القبض ويسقط الرد خاصة دون الأرض في موارد قديمة ما انا شرط سقوط الرد خاصة فيها والأظهر
 الرد خاصة بعد العقد والعلم بالبيع لمواظقة الالتزام بالعقد فالظاهر سقوط الرد دون الأرض إذا دل على عيب على سقوطه ولو أسقط خيار البيع
 ظاهر كراهية من دل على أسقاطها جميعا ولا يسقط الرد خاصة ومنها ما اذا حدث المشتري في المبيع حدثا من عيوب الملوكة وقطع الثوب صبغة وخياطة
 ونحو ذلك فانه يقطع الرد دون الأرض من غير فرق على الأقرب بين إتمام النقص من عيوب المبيع منها والبيع من غير العلم بالبيع وقوله على
 الأظهر ان كان سقوط الرد والأرض جميعا ما كان بعد العلم بالبيع لا يخلو من وجه ومنها ما اذا حدث عيب بعد القبض في البيع المبيع فانه يسقط
 الرد خاصة من غير فرق بين كون من جهة المشتري وغيره إذا كان حيوانا وكان الحادث في الثلثة من غير جهة المشتري فانه لا يمنع الرد ولا الأرض ولو ذال العيب
 الحادث لم يعد ودال السلطنة على الرد ولو حدث العيب بعد العقد قبل القبض لم يسقط الرد ولا الأرض على الأظهر ومنها ما اذا اشترى من يفتق عليه فانه
 لا بد بعد الاضاق بالثأر ويسقط الأرض خاصة دون الرد في موارد قديمة ما انا شرط سقوطه خاصة في العقد وانفسر على أسقاطه بعد العقد ومنها
 ما اذا اشترى بوجه يخلصه ظهر عيب في أحدهما فانه يقطع الأرض خاصة على الأوطى وان كان عدم السقوط لا يخلو من وجه ومنها ما اذا لم يوجب العيب
 نقصا في القيمة كاختصاصه بالعبء والبالغ فان أظهر عدم ثبوت الأرض هنا وفي سقوط الرد بالضرر قبل العلم بالبيع بعد وثال عيب من جهة المشتري في موارد
 سقوط الأرض ترد من أراد بيع مبيع الأول ليعلم المشتري بالبيع والبتري من العيوب منفصلا أو مجعلا بقوله وانما برى من عيوبه جميعا بغيره ولو دل
 الأعلام جازان لم يندرج في الغش المحرم والأحرص فلهذا صح البيع وثبت الخيار للمشتري ولو باع شعبين منفصلين عالما بعيب فاحدهما أعلى الصين لم يكن له خيار
 ولو باعها لجاهلا بالعيب ثم علم بعيب في أحدهما خاصة فلا خيار بين الأمتضا وأخذ الأرض بين رد الجميع أو رد البعض العيوب أسالك المصحح فان رد
 خاصة ثبت للبائع خيار تبعض الصفقة بالنسبة إلى الصحيح ولا فرق بين كون الثمين بما ينقص قيمته الثمين كصواعق الباب أو ولو اشترى من المشتري فيها أو
 في أحدهما وفي خصوص الصحيح أحدث عيب بعد القبض فيها وفي خصوص الصحيح والمبيع سقط الرد وأعرف المشتري بعد احد الثمين بعد البيع
 منها لم يكن له رد الباقي وهو العيب في قول لأن يرضى البايع بربه خاصة ولو قبل بان له رد الباقي مع ثبوت خيار تبعض الصفقة للبائع عند العيب فيصح
 وبأخذ مثل الصحيح أو قيمته بخلاف وجه من ملك المشتري لم يكن له رد وحكم ما يدخل في البيع بالشرط أو بالبيعة حكم الجزع فيما ذكر ولو اشترى ثنتين شيئا كان لهما
 رد أو ما ساد مع الأرض في سلطنة كل منهما على تنصيصه خاصة ترد وان كان الجواز لا يخلو من وجه ساد مع صفقة المبيع وتبين ما لكل منهما وعلم
 البايع حين البيع بفساد المشتري سواء أعتد البيع أو أعتد وسواء أفتد قبل التفرق أم لا والكلام في التفرق كما في البيع ولو أعتد المشتري في رد الأرض ثم بعد
 بارث ونحوه وانعكس في جريان أحكام اتحاد المشتري وبعده وجهان تقدم نظرهما في فروع خيار المجلس ولو علم البايع مع اتحاد المشتري والبيع جاز للمو
 على أحدهما احتسنا وامتضا البيع في نصيب الآخر وأخذ الأرض منه وإذا وطأ المشتري لأمر ثم علم بعيب فيها سابق على العقد غير الجبل لم يكن له ردّها بل يفتق لها
 ولو كان العيب السابق جلا جاز له ردّها وان وطأها إلا اذا علم حال الوطى بالجبل ولو كان عيب الجبل جازا بعد العقد سقط الرد وشبهه التبرك كالمختر
 ولا فرق في الجبل السابق كون من إياها من غير شبهة وكون لا يبين كون لا يجرأ ويملكها غيره ما هنا لزوم الرد فيها إذا كان الجبل من المولى لكونها
 ولد وجوازه غير آيينه وبين الأرض فيما إذا كان الجبل من غير المولى ولا فرق في الوطى المذكورين ما كان في الفصل والأرض ولا يفتق به مقدمه من المولى لكونه
 واماثل ذلك ولو كانت الجبل عيبا بجعلها جازا ردّها بعد الوطى بابقه على الأظهر وفي ردّها الجارية بعد الوطى يوجب الجبل ردّها منها المكان أو الوطى
 فيها ان كانت مكانا وكان الوطى في قبلها ونصف المشتري ان كانت ثبوتا وكبر وقت وطأها في الرد ولا يجوز ردّها الجارية بعد الوطى بابقه من العيوب غير الجبل
 الفصل الثاني في أحكام العيوب وضابط ذلك ان كل ما كان فاسدا لخطه الشيء فله أو ينقص فهو عيب والرد حاصل للخطه من خلفه

من شرط العلم بالبيع

من شرط العلم بالبيع

أكثر النوع الذي يعتد به في ذلك بالنظر إلى تلك الصفات المرجح في صدق البيع في المواد المجترية وكونها من أعلام خلق الله تعالى وأنها لو لم تكن من جنسها
 هو المعروف ولا يعتد به الزيادة والنقصان الموجب لصدق البيع كونهما موجبتين لزيادة القيمة ونقصانها على المظهر بشرط أن من العيوب زيادة شيء من أعضائها
 للملك والحوان ونقصانها ومنها أنواع المرض الذي هو خروج الزرع عن مجراه الطبيعي مشتملًا على الأمراض وعادة ولو لم يكن يوم ومنها الحمل فانه عيب
 في الأمد واما في سائر الحيوانات فهي كونه عيبا تردوا كان الاقرب ذلك ومنها الجحون والجذام والبرص والبهق والعمى والعمور والعرج والقرن والفتق
 والترنق والفرع والضم والخرس والبكم والحول والقبيل والنحوص والجهر والعمى والحبس والخصاء وفقد حاسة الذوق ونحوها من إفساد سائر الأعضاء و
 القوى ومنها الخنثى في قول ومنها استحقاق القتل في ردة أو نقصانها أو حادثة أو جناية أو استنفا في اللبن ومنها عدم الشربة على العانة ومنها
 كون الضيق من الجحوش والجحود وقبل الخراج فوق المشاف وبنها بول الكبر في الفرس ومنها ما لا يرضى من الحمرات ككونه زائبا أو سرقا أو قويا
 للفرس لو ناب عن صدق زال الخيار على الأقوى ومنها علم الخنثى في الكبر خناضه دون الضيق لانه لا ان يكون خوفه في خناضه بوجوه وهو
 عيب في الكلب المحلوب من بلاد الشرك لا لأوجهان والاولى إدارة الأمر من المرفق ومنها غل الخنثى فانه يحذف عليم من التلف بالجدوى ومنها الخنثى
 البين وكثرة التهو والتسيان في المالك والاسطخاض في الاماء ومنها ما كونه ذاق روح ونايل وذا شربة بغير رايه واما كونه ذاق روحا وذا شربة
 او كونه ممن يعمل باليسار او كافرا او ولدنا او صائما او محرما او ذوات زوج او ذواته او كونه معتقة فالمدعى على صدق البيع في عرف المسلمين واما علم
 القنات والتوح بالباطل وعدم معرفه الطبع والخبز ونحو ذلك فليست من العيوب غالبا فالمتبع في ذلك عرفها كما هو الحال في كونه تاما او سار او قويا
 للصنات ومعامرا او نارا كالصلوات ونحوها وكلما بشرطه المشتري على البائع من الأمور الساتعة اذا اخل بالبائع ثبت له به الخيار بين الفسخ وبين
 الامتناع وان لم يكن فوائدها من غير فرق بين الصفات المقصودة كالمشروط وجوده سقم المملوك ودفن حاجبه وناثر اسنانه بمعنى تحريمها وتعلقها
 وبين غير المقصودة كالنشاط والشمه وحمقه ولو شرط كون الدابة تحلب كل يوم شيئا معيناً وطحن لانه قد امكن معينا صحيح على الظاهر واجب تخلفه
 الخيار ولو شرط كون الامد والحوان حاملا فتختلف ثبت له الخيار بين الرد والامساك بخلاف لو شرط كونها حاملا فان ثبت خيار تخلف الشرط
 وهو الخيار بين الفسخ والامتناع في سائر ما لا يملك على مطالبته الا ان شرط مع الامتناع تردد والتبوت في الامتناع **ولكن هذا المقصد مستل**
الاولى النصرة وهي ذلك الحلب انما هو مجتمع اللبن في صوعها ندى ليس محرم بثبوت به الخيار بين الرد وبين الامساك بخلاف اذا ردنا فكانا اللبن
 الموجود حال البيع باقيا لزم رده بغيره ولا شيء عليه غيره وليس للبائع الامتناع من اخذه وطلبه في اخر وان كان ذلك اللبن بالقراره مثله انما يمكن تحصيله في
 يوم التمتع ومكانه ندى والمثل وليس من التلف تغير وصفه وانما يجعله جينا او يهنا بل يرقه مع ارشاد نفس بفعله تغيره وشاركه بالتسبب في ذلك
 تغيره **اما اللبن** المختار بعد العقد فالظاهر عدم وجوب رده لا عينا ولا مثلا ولا بهيمة وتغيير المصرة اياها فان اخذت فما نقص ثبت النصرة
 ان شاورنا واخذت في الزيادة ثبت عدمها والمشهور ان مدة اخبار النصرة ثلثة ايام وفيه تأمل والاصل في إدارة مدار حصوله لاطينان بالاعتماد
 زاد عن الثلثة ونقص ثبت نصرة باقرار البائع بها وقيام اليقينة عليها اليقينة وخيار النصرة غير خيار الخيار على الظاهر وكذا لا يقطر بالنقص بالخطئ
 بسقطه خيار الخيار وهل يجري حكم النصرة في غير الشاة من البقرة والناظام لا قولان اظهرهما الجريان والتصالح فيها الحوط ولا خيار في الامتناع
 ولا الامان ولا الفرس المصرة ولا غيرها من الحيوانات المصرة غير الشاة والبقرة والناظام الا انما اشترط كونهما فان ظهور النقص ثبت خيار تخلف الشرط
 ولو حلب ماء القنات والروحي وارسله عند البيع او ابقى الحزوط والحزوط والمفوط والمستنطع ليطحن او لى لى طبعي فيرغب لم يوجب ذلك الخيار عند الاطلاع
 نعم لو شرط مقدار وتبين نقص منه ثبت خيار تخلف الشرط ولو كانت الشاة مصرة وانفق ذلك المقدار صار عادة لها لتغير المرحى او هبته من الله ثم
 قبل مصقطة ففي سقوط الخيار ترد ولو كان ذلك بعد الثلثة لم يسقط خبر ما ولو كان بقاء لبن مدة في الصرع الى حين البيع لا يفعل البائع بالنسبة اياها
 وبقائها في المرحى يوجب ازيد وتختلفا حتى ثبوت الخيار للمشتري وجهان اشبههما عدم ولا خيارا للعالم بالنصرة حال البيع ولو كان جاهلا به لم يعلم
 العقد بها فمعه لكن ظهر فيها عيبا خافا فكان قد نصرت فيها لا ردوان لم يتصرف فيها حتى الحلب تخبر به ردها بالبيع بين الامتناع واخذ المثل
 ولو ما نكث الشاة المصرة او الامد الدلثة في هذا المشتري فلا رد ولا ارش على راي ضعيف الاظهر ثبوت كل منهما اذا اشترط المثل والقيمة العائنة
 الثبوتية في الحيوانات ليست عيبا واما في الاما عا لم يهتد وعدم كونها عيبا وفيه تأمل ولو شرط البكارة فبانث ثبوت الرد والارث جميعا ان ثبت
 وجود الثبوتية حال العقد وانتهى احتمال احداهما بغيره ونحوها القرب لا خيارا من العقد والقيام اليقينة على ذلك واقراءها به ولو اشتبه
 الامر فلا خيارا ولو شرط الثبوتية فبانث بركا ثبت خيار تخلف الشرط على الاظهر **الثالث** الا بان السابق على العقد في المملوك ولو مرة على الاقرب فبانث
 كان عيبا موجبا للخيار بين الرد والارث وكذا الحادث بعد العقد قبل القبض واما الحادث بعد العقد والقبض فلا يوجب الخيار الا مع اشتراطه في ضمن
 العقد ولو عاد واثاب فوبه صار قبل اطلاق المشتري به الخيار الى البعثة اذا اشترى منه فوجدها لا تحبض في سنة اشهر ومثلها تحبض كان ذلك عيبا
 موجبا للخيار بين الرد والارث لا مع الضيق فبسط الرد والعلم بالحال وقت البيع فلا يثبت الخيار من اصد الخاسر اذا اشترى زينا او زوا

في اللواحق

٢٣٧

او نحوهما فوجد فيه ثلثا فان كان بمقدار ما جرت العادة بوجوده فمطل في اوائل فلا رد ولا ارش وكذا ان كان كثيرا وكان عالما به حال العقد وان زاد
عن المقدار وكان المشتري جاهلا به ثبت الخيار بين الرد والارش **السابع** تحجر الوجه والتفتين ووصل الثمر ونحوه بالحاجين ونحو ذلك
فدليس ثبت به العقد على فسخ العقد مع جهل المشتري بالحال على راي غيره حتى لا يقع اشتراط شيء من ذلك بالثبات وظهور الضعف فانه يثبت
خيار تخلف الشرط ولا ارش على كل حال **المفصل الثالث في اللواحق وفيه مسائل الاولى** اذا اختلفا في البراءة من العيوب
في العقد فاعاها البايع وانكر البائع فالقول قول البائع يمينه ان لم يتم البايع اليقينة عليها وتجرى المشتري بين الحلف على عدم العلم بالمشتري او عدم علم
وبين الحلف على قبول العاطلة المطلقة الغير المشتري فهما من العيوب لو ادعى البايع علم المشتري بالعيب حال العقد والوضايب بعد العقد واسقاط الخيار
بعد ثبوته او تصرف فيه او حدوث عيب فيه عند القول في ذلك كقول المشتري يمينه **الثانية** اذا اختلفا في سبق العيب زمان انقضاء الخيار
المشتري ان كان عند البايع او قبل انقضاء الخيار في رد السلعة وانكر البايع ذلك كان القول قول البايع يمينه اذ لم يكن للمشتري يمينه ولا شاهد على
بشهادة ولا عبرة بالظن منه ولو ادعى البايع حدوث العيب عند المشتري وانكر المشتري فالأظهر ان القول قول البايع يمينه لكون المشتري في الحقيقة
مدعي سبق العيب العقد وثبوت الخيار والحلف في الفرضين على البت بعدم سبق العيب العقد لا على عدم العلم بالسبق على توقيف ذلك فيما اذا لم يتم
البايع حين البيع ولو اختلفا في عيب البيع وعدمه فان امكن الاستسلام والافاقول قول منكره يمينه اذ قل مدعيه اليقينة وكذا لو اختلفا في كون شيء عيبا
وقدر الثبوت ولو ادعى البايع فوجد المشتري عيبا سابقا على زمان انقضاء الخيار رده الى الموكل دون الوكيل الا اذا احرز ذلك لا يبرر ولو اختلف
الموكل والمشتري في سبق العيب زمان انقضاء الخيار فالقول قول الموكل المنكر للعقد ولا اثر لافراد الوكيل الا ان يدرج في الشهادة فيضم اليه العيب ولو
جهل المشتري يكون البايع وكلاهما ادعى عليه فلعيب فان امكن الوكيل اقامة اليقينة على حدوثه والا فان كان منكر الحلف ان كان خيرا لم يملك رده على الموكل
واتما له حلا فله على عدم سبق الا اذا كان هو الشاهد وضم اليه العيب والمشتري بعد العلم بالوكالة لانه الوكيل ومطالبة الموكل الحلف على عدم سبق
وهل الموكل عند تكوله وحلف المشتري اليه من المردودة والعين الى الوكيل ردها الى الموكل لا وجهان ولو رد سلعة العيب فانكر البايع اقام سلعة
قدم قول البايع يمينه عند ضل المدعي اليقينة ولو اتفق المتبايعان على سبق العيب ادعى البايع ردها قبل علم المشتري به وانكره المشتري وقال انه نكح
بعد علمي وقتنا بالفرق بين الزوال قبل علمه او بعد بسقوط الخيار على الاول دون الثاني فالقول قول المشتري يمينه اذ لم يتم البايع اليقينة ولو كان هناك
عيبان احدهما معلوم السابق فتارة على سبق الاخر زمان انقضاء الخيار وانكره فاشكال ولو اختلفا في الضعف فان كان الخيار باقيا جاز انشاء الضعف
وان كان ساقطا فالقول قول المشتري المنكر للضعف يمينه ويلزم بمقتضى اقراره ان كان دعواه الضعف على وجه مسقط للارش فيجوز من الارش في الخيار
في دفع الضعف في اول وقته وانكره عنه بناء على قوته هذا الخيار قدم قول مدعي التأخر ولو اختلفا في وقت العقد مع معلومية زمان الضعف
فالا قرب تقديم قول منكر العقد ولو ادعى المشتري الجهل بالخيار وبقرينة بناء عليها قبل قوله مع امكان الجهل في حق يمينه ولم يقبل
مع عدم امكانه **الثالثة** شرط معرفة الارش ان يقوم المبيع صحها تاريخ ومعبا اخرى وينظر في نسبة التقصير من القيمة ويؤخذ من الثمن تلك
النسبة فلو اشترى بمائة ثم ظهر ميبا وقوم صحها ثمانين ومعبا باربعين اخذ من البايع نصف الثمن وهو خمسون وثمانين الفرض يتبع ضمما الثمن
منه في الكيفية فان كان مضمونا بقيمتها كما المقصود المسمى وشبهها ما كان النقص مضمونا بما يخصه من القيمة اذا وقعت على الكل وان كان مضمونا
ببعض معني كان النقص مضمونا بما يخصه من العوض اذا وزع على مجموع التناقص والمقصود منه فاستحق الارش مطالبته صاحب بعض الثمن مع امكان
دفعه اليه وليس لمن عليه الزام بالبدل الا مع تعذر عيه على الاظهر وفي امكان استغراق الارش لجميع الثمن تاملا والمدار في ملاحظة القيمة على فسخ
الصحيح والمعيب حال العقد على الاقرب ان كان العيب وجودا جهنا وان حدث بعد قبل انقضاء الخيار ولو حطت قيمتها حال المحذور ولو استحق
البايع على المشتري الارش لم يحدث عيب بده وفتح البايع بخياره واحدا لم يبيع كان الارش نفس تفاوت ما بين القيمة لا يتاها من الثمن ويعتبر المقوم
العقد والعقد اذا اقامه قول الواحد لاطيان العادي فان الاظهر هو الاكثارية ولو تعدد معرفة القيمة لغير اهل الخبرة او بوقتهم في كتابه الظن
او لزوم الاخذ بالامل والاكثر وجوب ثابتهما لا يخلو من وجاهته ولو اختلف اهل الخبرة في الثمن ففي الاخذ بالاطمئنان او بالجمع بينهما او بالتصنيف او بتقديم
قيمة الاصل والاكثر وتخير الحاكم او الرجوع الى الفرع او الصلح وجوه اظهرها الثالث ثم الاول وعلى الاول ففي كل واحد من الجمع قولان فالشهور ان يؤخذ من
القيمة الصحيحة نصفها ومن الثلث ثلثها وهكذا ثم هكذا في المعيب ثم تلاحظ النسبة بين المأخوذ للصحيح وبين المأخوذ للمعيب يؤخذ بذلك النسبة في
ذلك على انه ينسب معيب كل قيمة الى صحها او يجمع قدر النسبة ويؤخذ من المجمع بنسبة القيمة فان كانتا شئنا اخذ نصف المجمع وان كانتا ثلثا اخذ ثلثها وكذا
وهذان الطريقان قد يتحدان وقد يختلفان وثابتهما اقرب **الرابعة** خيار العيب ليس على الفور على الاقوى فلو علم بالعيب لم يرد لم يطل خياره وان
طال الفصل الا ان يصحح باسقاطه او يكشف للتأخير في عاقبة كفا قطعها عن رضا البايع وامضا له ولا يبرر في فسخ ذي الخيار بالعيب حضور غيره
بل يجوز وان غاب عنه **الخامسة** لا يفسد الرد حدوث العيب بعد العقد وقبل القبض في سقوط الارش وجهان اظهرهما عدمه ولو قبض بعض

فمنه

مبيدين وتوب شويين ولا فرق في الزيادة حيث يحرم بين البيئتين والحكمة كالاجل والشرط في أحدهما دون الآخر ولا يجوز اسلاف احد الربويين الآخر
ولا بشرط التقاض قبل التفرق الا في بيع الصرفة كما يجوز التفاضل في المعاوضة على المختلفين جنسا فقد انكح بجزء شاة على الاظهر سواء كان الاجل في
طرف الزيادة او في قبالتها شريطة ان الحظيرة والشعر جنس واحد في الزيادة والقول يكونهما جنس جنسهما في قبالة لتصوص وثمرة النخل وطلعهما في
واحد وان اختلفا نوعهما واصنافهما كالذقل والخسناوى والفسطاط والزهدى وغيرهما من غير فرق بين الجيد والردى وكذا ثمر الكرم جنس واحد
وان اختلف صنفها طماها وسكلا واسما واثرا وجودة ودائره وكل فرع وجد فيه شرط الزيادة في اصله فكل ما يمل من جنس يحرم التفاضل فيه وان اختلفا
اسما كالخضرة بالمصنوع منها من الدقيق والسويين والخبز وكذا المصنوع من الشعير وكذا التمر بالدير المصنوع من التمر ودبس العنب بالنصب وهكذا وما في
الدقيق بالخضرة كذا بكل من زيادة الدقيق وزنا وبيع احدهما بالآخر وزنا بوزن من زيادة الخضرة كذا غير خارج في البيع شيئا لا على الاقوى وبعض فرغ من
مع البعض الآخر كالفرع مع الاصل فلا يجوز بيع اخضر بالدقيق الامتثال ولا الدقيق بالسويين الاكل وما يمل من جنس يجوز بيعه بهما مطلقا وبكل واحد
منهما بشرط ان يكون في الثمن زيادة عن محاسن اللحم اجناس مختلفة بحسب اختلاف اسمها كالحبوات وحفايفها الفم البقر والغنم جنسان وكذا الحمير
والغنم وهكذا في سائر اللحم نعم لحم البقر والحمار من جنس واحد على الاحوط لصلح البقر على الجميع وكذا لحم الضأن والمغز لا يدرى ما هتفت لفظ الغنم كذا
لحم عراب الابل وبجانبها اكان الاحوط الاجتناب من التفاضل في بيع لحم حيوان بكبد او قلب او كرش او شحم او البيرة والبطور اجناس مختلفة واما الحمار
فقد قبلت باصنافه جنس واحد وقيل انها اجناس مختلفة فكل ما يختص منه باسم فهو جنس على انفراجه كالفخاخة والوردشان والاول حوط وكذا
التموك والوحشي من كل جنس مخالف لاهليته وان كان الاحوط عدم التفاضل بينهما والالبان نابتة لا صولها تختلف باختلافها وشحمها واما
زائد التفاضل بينهما مطلقا وما يستخرج من اللبن بحائل فلا يجوز بيع لبن حيوان بغيره ونحوه واطهر ونحوها الامثلة بمثل والادوية تتبع ما استخرج
منه في الاتحاد والاختلاف والخلول تتبع ما يخل منه فكل نصف مخالف لآخر النشأ في انه بشرط في حرمة التفاضل مضافا الى ما مر من اتحاد جنس
العوضين كونهما من المكيل والموزون فلا يباس التفاضل في بيع احد المكيالين بالآخر اذا لم يكونا من المكيل ولا من الموزون وان كان معدودا وكذا
اذا كان احدهما غير مكيل ولا موزون وان كان الآخر مكيلا او موزونا فلا يباس ببيع الثوب شويين والبيضة بيضتين والثوب بالخطرة وهكذا من
غير فرق في ذلك كله بين التفرق والتشتر على الاظهر ولا ريب في الماء لعدم كونه من المكيل ولا الموزون عادة واما الطين فما يوزن منه كالارض وقطع
او سكال ربوي وما لم تجزها بكيكة ولا وزن ليس ربوي وفيها عليه الاعبار في كون الشيء مكيلا او موزونا والمعضال وبيان يندعي الغرض لا القسمة
فامت منها ما علم انه كان في زمان التوفر مكيلا او موزونا وكان حال البيع كان كالدقيق والفضة والخطرة والشعر والتمر والمخ ونحو ذلك
وهذا الاشبهه فيه ومنها ما علم انه كان في زمانه صلى الله عليه واله مكيلا او موزونا وكان حين البيع غير مكيل ولا موزون وفي جريان حرمة الزاوية
قولان اظهرهما لعدم لان اشهرهما الجريان وهو الاحوط ومنها ما علم انه لم يكن في زمانه مكيلا ولا موزونا وكان حين البيع ابيض غير مكيل ولا موزون
كالنار وهذا لما اشبهه في جواز التفاضل فيه ومنها ما علم انه لم يكن في زمانه مكيلا وموزونا وكان حين البيع مكيلا او موزونا والشهور ههنا هو على
جريان حكم الزاوية والظاهر الجريان وهو الاحوط ومنها ما لم يعلم حال زمانه فيه وانفق البلدان على كيلة او وزن او على عدم كيلة ولا وزن والحكم هنا
هو الرجوع الى حكم ما انفق عليه من حرمة التفاضل في الاول وجواز في الثاني ومنها ما لم يعلم حاله زمانه فيه واختلف فيه في زمانات البلدان
بان كان في بعضهما مكيلا وفي بعض اخر موزونا وفي ثالث غير مكيل ولا موزون وفيه اقوال فوجب الحق وكل بلد حكمه ومع اختلاف البلدان الواحد فالمدار
على الغلب مع هذا القلبة فالاحوط في التفاضل فيه وما كان موزونا بالاصل معدودا بالعارض كالفلوس يحكم الموزون على الاحوط ان لم يكن في
واذا بيع الرطب بالتمر جاز مع المساواة وزنا على كراهية على الاقوى وان كان الاحوط ما هو المشهور من المنع ومثل الرطب التمر في حرمة التفاضل فيهما
وفي جواز التفاضل بين الرطب والباقس من جنس واحد كالعنب والتوتيب اللحم الرطب بالباقس ونحو ذلك لان المراسي في المساواة حال المعاوضة
على الاظهر وعان الاول ان كان سنا عان في حكم الجنس الواحد واحدهما مكيل والاخر موزون كالخضرة والدقيق في البلاد التي كان فيها الخطرة
جاز بيع احدهما بالآخر وزنا بوزن من غير تفاضل بلا شبهة كما يجوز على الاظهر بيع احدهما بالآخر كذا بكل وان كان الاحوط الانقصار على الوزن
يجوز بيع الادوية بعضها ببعض مثلا بمثل وكذا الاخبار والخلول وان لم يعلم مقدار ما في كل منهما من الرطوبة ففهم فيها مسائل لا ولي
لاربابين والاول ولد فيجوز لكل منهما اخذ الفضل من الآخر والآخر والآخر عند الفرق بين الصلبي ولد الولد لان الاحاطة بالنقص على الاول
لا يترك ولا يجزى الحكم في الولد الرضا على الاقوى ولد الشبهة ولد واما ولد الزنا فالاحوط عدم احراز حكم المذكور عليه والاشي كالذكر وبسبب كفر
كالب كذا لاربابين لولى وعلو كذا ان كان مختصا به فلو كان مشركا حرم الزاوية ولا فرق بين النفس والمذبح وام الولد وفي المكاتب تردد والاحوط عدم
الجريان وكذا لاربابين الرسل وزوجه الدائمة وفي المنقطة والمطابقة رجبة قولان اظهرهما جريان حكم الزوجة والاهل عليهما والاحوطهما العلم وكذا
لاربابين المسلم واهل الحر جميع من ذكرها انه لا ريب بينهما وبين غيره فكل منهما ان باخذ الفضل يعطى الاخرى فانه يعطى الفضل للمسلم ولا يأخذ وبسبب ان الزاوية

في البيع

٢٤٢

صح في القبول وبطل في الباقي على الاقوى ولو باع احدا نقدين بالآخر مع عرض وتفرقا بعد التفاضل صح البيع في الجميع ولو تفرقا قبل التفاضل صح البيع في العرض
 بما قبله وبطل في التقيد ولو حصل قبض العرض مع التقيد المجمع مع قبض بعض ما قبله من التقيد فان قبض البعض في قبض التقيد وكان مساويا لاولا زيد منه
 صح البيع في الجميع وان اقتضه في قبض العرض بطل البيع بالتفرق قبل قبض ما قبل التقيد فيه صح في العرض ومع الاطلاق في قبض الاطلاق ان لم يكن اظهر حوطا وكلما
 صح البيع في البعض ونفس التفرق قبل التفاضل في البعض لا يثبت لهما خيار بقبض الصقفة الامع التفرق في اخير القبض فانه لا خيار للتفرق منها ولو كان
 التفرق منها سقط خيارهما جميعا ولا يبطل العقد بمعارفهما المجلس مصححان وان طال الزمان كما مر ولم يدر في البطلان على صدق تفرق الاطلاق قبل التفاضل
 عرفنا ان كان يحركهما او حركة احدهما اختيارا او اضطرارا من احد الجانبين لست فلا عرق بالانفاق بالكلام الا اذا كشف عن الفسخ للعقد في وقت يجوز العقد
 قبل التفاضل في الصنف لا بالانفاق بالادراك لمرور جنون وانما او نوم ولا يبطل العقد بالانفاق كما هو قبل التفاضل على الفصل المتقدم في خيار
 المجلس على الاظهر ولو وكل احد هاتين في القبض عنه فان قبض الوكيل قبل تفرق المتقدين صح وان قبض يده تفرقا بطل ولو وكل معا غيرهما على القبض
 عنهما فان قبض الوكيل قبل تفرق المتقدين وان اقر القبض عن اقرهما بطل ولو وكل واحد هاتين على الصنف خاصة وهو مع القبض فالبعض هو
 وقوع القبض قبل معارف من وقع العقد عن على الاقوى لا يثبت قبض الوكيل بحضور الموكل بعد عقد مفارقة الموكل صاحب حيا حضورا ولو وكل في قبض العقد فليقع
 التفاضل فيه ولو وقع القبض من الفضول قبل التفرق صح اذا لم يثبت الاجارة سببا اذا كان يحق الاجارة قبل تفرقها ولو اشترى منه دراهم ثم اشترى بها دراهما
 قبل قبض الدراهم وقبض العقد الثاني على اجارة صاحب الدراهم فانه قابض قبل التفرق صح العقدان على الاظهر وان تفرقا قبل التفاضل بطل العقدان جميعا
 ولو اختلفا في وقوع العقد الثاني قبل قبض عوض العقد الاول في حصول التفرق وعنده قدم قول مدعي الصقفة وجه لو كان له على غيره احد التقدين
 وكلما كان يجوز بدله بالتقيد الاخر من غير تفاضل ولا موازنة صح ولو اشترى بالدراهم التي له على غيره فانه يبيع المديون صح وان لم يتفاضل فيهما الا حوطا
 لم يكن اظهر اعتبار نسبة القبض بما في ذمته ولا يجوز التفاضل في المجلس الواحد وان تفاضلا ويجوز في المجلسين ولو لم يتفاضل فيهما ثم قبض القبض قبل التفرق
 في خصوص بيع الذهب بالفضة ولا فرق في حوزة التفاضل في المجلسين بين انهما في الادوات المرصنة من المصوغات والمكسورة والمسكوكية وغيرها
 او في الادوات لا تشتر من الجوزة والردائ ونحوها وبين اختلافهما في شيء من ذلك فلا يجوز بيع المصوغ بالمكسور والادوات بوزن ولا بيع المسكوك بغير
 ولا الجوزة بالودي لا كل ذلك ولا يجوز بيع شيء من الفضة المشوشة والذهب المشوش بمجانسة المشوش والمخالص عند عدم العلم بمقدار النقش بل يباع بغير
 بمجانسة نعم لو علم مقدار النقش جاز بيعه بمجانسة مع زيادة من غير نص لا في قبضها في المعاوضة وان لم تقابل في القيمة تنفع الزيادة في قبض النقش
 كما يجوز بيع المشوش بالمشوش من حيث حتى مع جهالة مقدار الخالص منها بقصد وقوع غش كل منهما في قبض الخالص الاخر ولا يجوز بيع الشيء بشيء
 الا مع العلم بالسواة ولا يجوز بيع ثياب احد التقدين الامع العلم بزيادة المصنف مما في الثياب من جسمه فانه يجوز البيع به كما يجوز بيع راب كل منهما بيا
 من الاخر مطلقا وكلما بيع رابها سعة عقد واحد بالذهب الفضة الخالص معا وان جعل مساواة مقدار راب كل من النقش والنقش لما في الاخر من مجاز
 ويجوز بيع حوزة الرصاص والفضة ونحوها بكل من الذهب والفضة وان كان في طائفة الرصاص يسير من الفضة وفي الفضة يسير من الذهب لا يمتنع
 من جريان احكام الصنف في الرابا والفرق لو كان ذلك البصر متوخجا منه منفصلا عنه ومتصلا به اتصال غير مرجع اعتبار زيادة النقش المجانس له عنه لنفع الرابا
 في قبض الخبز القالب يجوز للمعاوضة على الدراهم المشوشة على حالها مع جهالة مقدار النقش واصل النقش فيها اذا كانت لا يجوز عند الناس مع علمهم
 بحالها وان لم يعلموا بمقدار ما فيها من النقش ولا يجوز انفاؤها اذا كانت مجهولة القدر غير متداولة بين الناس لا بعدا بانزاعها واستعلام مقدارها بها
 من النقش ويستحب في سوق الجواز كون العوض من غير جنسها او مرعاة شروط الصنف في الرابا فيها وهل يجوز اتفاق المشوش الغير المتداول في غير البيع كالتصدق
 والهدية والاباحة من دون بيان ام لا وجها حوطا لهما عدم حقنا كان المدفع البسيط الملة اخذ وبكفي الاختيار بالنقش وان لم يتخصص بمقداره الا اذا اؤتمنت
 الفخا من الرابا عليه والاحوط ان لم يكن اقوى عدم مباشرة ضرب الدراهم والذنان فيهم وزن السلطان عدم جواز صرفها في المعاملات وان كانت مملوكة
 لسكة السلطان جنسا وصفه الامع الاعلام بالحال **مسألة الاولى** في الدراهم والذنان يمتنع بيع المتعاليين عند المعاملة وباعها العقد
 على الجوزة الخاطئة دون الكلي في الذم ولا يجوز في غير المعين وان ساواه من جميع الجهات وليس للبايع مطالبة المشتري بغيره وان ساواه ولو تلقى ذلك
 المعين قبل القبض انفسح البيع ولو ظهر مستحقا للغير بطل الامع تعقب الاجارة من المالك الثاني اذا عين المتبايعان العوضين واحدهما في العطف
 تقابضا فوجد احدهما او كلاهما فيما قبضه عيبا وكان العيب من غير المجلس بان وجد الدراهم المعينة رصاصا او حاسا او ذهباً والنوب لكان قطعا او صفا
 كان البيع باطلا مطم من غير فرق بين ما فيه الصنف وغيره ولو كان البعض من غير المجلس بطل فيه حسب له رد الكل لبعض الصقفة كذا الدافع ان لم يكن
 عالما بكون البعض من غير المجلس وله اخذ الجوزة بحسنه من النقش وليس له بدله لعدم ثبوت العقد له ولو ظهر القبول من جنس المعين لكن كان بجيب كخونة
 الجوزة واضطراب لسكة ونحو ذلك كان له رد الجميع ومساكه مع الاشر على الاظهر سواء كان العوض من الاثمان وغيرها وسواء اخذ لادش في المجلس
 او بعد الانفاق وهله رد المبيع حاد وجها ان جوده ذلك مع ثبوت خيبا التبعيض للمردود اليه مع جهالة العيب عند العقد وليس له الزام صاحبه

في البيع

في البيع

بطل

في البيع

التمتع عن جباله يقع الحجر الآخر في قبالة الزيادة ويجوز بيعه بغير جنس ما فيه من الجنس بشرط ان التراب المذكور وما شابهه مما يشاقط من عمل النجا
 والتخياط ونحوهما ان علم بالقرائن رضا صاحبه بنصفه في التصانيع فيه بالملك جاز له ملكه وان لم يعلم ذلك فان كان مالك كل جزء منه معلوما وامكن ايضا
 التبرع بجزءه حتى لو كان منحصرا في شخص لم يرد فيه اليهم بغيره فيهم مع معرفته الحصص ونحوها على شئ مما فيها وقالوا لا بد ان يكون له الملك
 اما لعدم العلم به او لعدم امكان الوصول اليه او لدوران الشبهة بين اشخاص غير محصورين لا يمكن استقصاها فالحوط بالالاخرى لزوم ان يسلم الى الحاكم
 بعينه او بالاول الاستيذان منه والصدق به عنهم وفي جواز ابتداء اياه امانته به مع امكان الدفع الى الحاكم والصدق باذنه وترد ثمنه الدفع الى الحاكم او
 عدم سلطته المالك لو وجد بعد ذلك على المطالبة بما لا يخلفه ما لو باشره مانع التصديق من غير اذن الحاكم نزع جواز وجود المالك بغيره ايضا
 الصدقة وبين ردها واخذ العوض وعود الثواب الى المصدق والاحوال في نية التصديق وملكه الواقعي ومصرف هذه الصدقة هو الفقير من غير بغيرها
 على الاحوط **الثانية عشر** لو كان لاحدهما على الاخر ذهب مثلا فعلى الاقل فسخه ففسخا وبما في ذمهما فالقرب جواز من غير تعاقب لان ما في الذمة
 مقبوض ولو اتفق ما في ذمهما اجنبا ففيها زهر من غير اجبة الى صرف تردوا لاشبهه لعدم **الثالثة عشر** لو كان له على غيره الف درهم جاز اعطائه
 دنانيره لها بغيرها مع رضاه في الحق وكان ذلك بيع صرف يعتبر فيه الثقب بغير التفرق واجتماع شروط البيع والا كان وفاء بغير الجنس وجاز تأخير
 القبض عن التفرق **الرابعة عشر** اذا اشترى الامين من موهج احد التدين عنه الوديعة حتى اذا دفع الثمن اليه قبل اقرارها ولا بشرط رد الوديعة
 البائع ثم قبضها منه ثانيا ونو قفرا قبل قبض البائع الثاني بطل البيع وكايت اليه ويضمنه لئلا يملك على الامين في وجبه لا يخلو من اقل **الفصل الثامن**
في بيع الثمار والنظر فيها في مقامات الاول في ثمر الخلال احوط لزوما في بيع ثمر الخلال قبل ظهورها وبروزها الى الوجود عاملا من
 غير ثمر حتى البها ويجوز نقلها بغير البيع على الاقرب كما يجوز نقلها بالبيع من الثمينة على الاظهر كما ان الاظهر جواز بيع ثمر عامين قبل بدو صلاح العام الاول
 من غير ثمره البهم ويجوز بيعها بطلوها واول بدو صلاحها عاملا وعنه بشرط القطع بغير منفردة ومنفعة ويجوز بيعها بطلوها قبل بدو صلاحها
 عاملا واحدا مع فسخ ثمرها لثمة كما يجوز بيعها في منفردة بشرط قطع ما ظهر منها فعلا مع كون الظاهرها ينفع به بعد قطعها فنعما مع ثمره ولا فرق في جواز
 البيع مع الشرط المذكور بين ان يقطعها بعد العقد وبين ان يبيعها بوضاء احب التخييل فاعلمها على ما تجوز او باجرة وكذا يجوز بيع ثمرها عامين بصلها منفردة
 من غير شرط القطع وفي جواز بيعها عاملا واحدا من غير ثمره ولا بشرط القطع احوط لظهورها الجواز على كل هيئة وفي الحان بيعها من مال لا اصل له ولا بيع
 واستثناء الثمرة بالبيع عاملا واحدا فعلا بشرط الثمينة ولا بشرط القطع ترد ويجوز بيع الثمرة مع اصولها مطلقا مع الثمينة وبدونها عاملا وعنه
 بشرط القطع ام لا قبل بدو صلاحها او بعده وفي المراءى بدو صلاحها لان اظهرها انما احرارها بغيرها ولا صفا في بدو صلاحها بعض ثمره البستان في
 بيع مجموع ثمره سواء قبل النقل او بعده قبل البادى صلاحه مع غير ادى في الجنس ام اختلافا كان البادى ثابعا لم يبدى بالعكس او كان كل منهما في
 براسه ولو ادرك ثمره بستان ليجوز بيع ثمره البستان الاخر الثمر المدرك لئلا يصح بيع ثمره البستان الاول فانه يجوز بيعه على الاظهر **المقام الثاني** في ثمار
 الاشجار وحكم بيعها على نحو ما مر في النقل فاجز على الاظهر من غير فرق بين البارز منها كالنفاح والتمرجل والتمشش والعنب ونحوها وبين باكان
 في قشر عرجاج اليه لا بد جاز كما يجوز في القشر الاسفل وكذا الثمرة في ثمر الاشجار اليه كالفشار على الجوز والباقل الاخضر والطرطمان والعدس ونحوها
 وكذا التين سواء كان كالثمر او مستزكا كالحنطة منفردا ومع اصولها فاما وحسب مقتضى الفصل القائم ام لا لا مرجح في بدو صلاحها هو العرف على
المقام الثالث في الخضراوات كالفشار والباقلان والبطيخ والخيار والبقطين ونحوها ولا يجوز بيعها قبل ظهورها ويجوز بدو الاظهار والانتفاضة
 واحدة ولطمان وتكون اللطمان لثمة منفردة في الاولى ويكون اول درجة الانتفاضة لا يعتبر انتفاها في الكبر ويعتبر اللطمان بما يرتفع به القشر ولا
 يعتبر موافقة اللطمان لثمة الاولى بل المدار على الشرط وفي اعتبارها بارز مشاهدة وجهان افرهما ذلك فلا يجوز بيع المسور منها في الاذن
 كالشجر والجوز والنوم والبصل ونحوها الا مع الثمينة والادراج في عنوان القشر المغفر فيها الجها لثمة والمرجع عند اطلاق لفظه على ما هو المتعارف
 العناد ومع اختلافه في دخول ثمره في قدر الداخل وفعل العرف لما ينقد قول المنكر في حكم الخضراوات قطع فستخلف كالثرة التي هي القصب والقر
 او شجر لا سبب وكذا القول فانه يجوز بيعها بعد ظهور حبة وجرات كذا ما يحظر كالحناء والثوث ويجوز بيع ما ذكره منفردة كما يجوز بيعها مع اصولها
 ولا بد من ثمره الثمرة في بيع الاصل الا مع اشراط قطعها وانقطاعها على البائع وما يجرى على الاصول المذكورة بعد الاشباع يكون المشتري **المقام**
الرابع في الواجب وفيه مسائل الاولى يجوز بيع ثمر البستان شتاء ثمره شجران ونخلات بشرط تعيين المشتري بغير ثمره
 الجها لثمة الشجر الفلاني والعقد الفلاني منه لا فرق بين كون الاستثناء على وجه الاخراج بعد النقل وعلى وجه ايقاع العقد على سواء ويجوز اشتنا
 حصة مشاعنا او اطلاق معتبه مشاعنا ومن شجرة او شجران خاصة ولو كانت ثمة ليجز وفدت سقط من المشتري بحسبه بما اذا كان المشتري
 حصصا مشاعنا يمكن التغير بغيره المشتري والا كان تفاوت حصصه البائع مضمونا في المشتري ولا فرق فيما ذكر من جواز الاستثناء بين كون المشتري
 او مكيلا او معددا او بغير العلم بزيادة الثمرة عانة حال العقد على المقدار المشتري والا يصح البيع بغير الثمن بل مقابل الثمن الثاني ان ابا ع ما بدا صلاحها

في بيع الثمار

في ثمار الاشجار

في بيع الثمار

فِي بَيْعِ الثَّمَارِ

140

قد مررتك في العصور
الاربعية
ماجد

[illegible]

۱۲۰۰

في البيع

٢٤٤

بذرا في الارض غير خارج منها شيء من العود القادح فيها التزركا لبيع والهنبة ونحوهما وان جاز نقله بالصلح ونحوه واما بعد الظهور فيجوز نقل جميع التوابع
مع ارتفاع التزركا ولو بلغ حد الحسد اذ لا شرط فيه الجذام الا كان العوض من الثمن او المرض حتى ما جانس مالم يؤد الى المحافظة وسواها فاما لو
حسد المتفرقا او كدسا مذكورا ومبيدا رابا فاعلى حاله ومددسا مقصولا من الثمن ونحوها منفرقا في المعاملة او مضما الى اصوله وغيره ابارا كاد
ونحوه او مسنورا كالحطه ونحوها وينفرد على ذلك ان لو باع الزرع بشرط فصله وقطعه قبل ان حصاده ولم يقطع المشتري بعد العقد لم ينقض
ما لا ينفرد فصله بين العقد والفصل فان اذن مالك الارض في الانفا جاز والاصح ترك القطع وتخيير البايع بين فسخ العقد وبين انفا وقطع الزرع
للمشتري وبين انفا ثولا لظن البايع ارضه واشتد انقصان قوتها واستعدادها لو حصل التقصير في الزرع فيها والاحوط عند القطع استئذان الحاكم في ذلك مالا
كل اذا كان البايع مالكا للارض او ليدامرها بوكالنا ولا لانه خاصه كالاب والجهد والقيم او عامه كالحاكم والا فلا حق له سوى فسخ العقد لاختلاف الشرط
ضم لا لمقطع فيما اذا باع خصوص الباد من الزرع وتبقى الاصل في ملكه وكان اجرة الارض في صورة الانفا على المشتري فكل خارج الارض وذلك في الزرع
ان كان زكوا او للمشتري مما اذا باع الباد فقط فان التمازح لهما جميعا مع ضمان المشتري للجره فله ان يالصلح على التمازح وان كونه عليها بالنسبة
ومثل الزرع فيما ذكره التخل والتجزؤا باع شيء منها بشرط القطع **الفصل الثاني** في بيع ما ابتاعه او نقصان قبل قبضه وبعد وقبل براهنة ذلك ولا
مسند له **الفصل الثالث** اذا كان بين اثنين تخل وشجر وزدع فقبض احدهما حصته صاحبه شيء معلوم كان صحيحا وفي كون ذلك بيعا او صلحا او معاوضة
مستقلة بجاه الدليل وجوز لم يتحقق شيء من الاولين فلا بد من الثاني على الثالث لكونه العقد المتيقن ولازم لعدم جريان شيء من احكام العقود الخاصة بغيره بل
الاحكام العامة في المعاوضة خاصة وبغيره في التخل المذكور للفظ وبكفي كل ما يدل عليه صريح من صيغة التملك ونحوها والظاهر من صحة
لفظ البيع ان اراد به البيع بالمعنى الخاص نعم ان اراد به البيع بمعنى مطلق التملك لم يكن برباس والظاهر لزوم هذه المعاوضة يجوز كون الثمن فيها من غير ثمنه لشيء
بينهما كما يجوز ان يكون منها وفي اشتراط استيفاء هذه المعاملة بلا ثمنه التفرع من الاقدام بشرط طاهرا تردوا الاشبه لعدم بشرط خص الثمن او الزرع قبل التخل
نعم لا يثبت كون العوض بقدر اخرص فيجوز ان يرد عن الثمن المحرر حصته بشرط طاهرا وجاز ونقصانها ويجوز ان يبالا المذكورة مع كثرة التكرار ايضا وهل
يجوز مع غير الثمن اب وجها وجها الجواز بعنوان الصلح ولا يصح على الشريك الاقدام على القبالة المذكورة اذا كلفها شريكه سواء كلفه بالقبول معينا
او غيرا بغيره وبين القبيل **الفصل الرابع** في بيع الثمن على التخل او شجر الفواكه او الزرع ان باكل من الثمن بشرط ان لا يكون مروره على ذلك ففسد
للا ثمنه مطا ومنفعا الى غيره والا حرم عليه الاكل كما حرم عليه اخذ شيء منه وهل جاز الاكل مقيد بعدم الافساد وعدم الاختلاف بالبلع والامر ان منعه
الاكل وجها وجها الثاني ونظير الثمن في ان على التخل لا يضمن بالاكل بخلافه على الشريعة ولا فرق في جواز الاكل بين العلم به رضا المالك وعدمه
بل لا ظهر الجواز حتى مع العلم براهنة وان كان الاحوط هو الاجتناب كان الاحوط لزوما فضرر الحكم على الثمن التي على الشجر وترك الاكل من المفسد
الحرية في الخطه ونحوها وان كان الجواز غير بعيد وبشرط ان لا يكون مسلما او كون الشجر والتخل والزرع كافر في اشتراط كون التخل والشجر والزرع فيما
لا سوره تردوا لا قرب لعدم وان كان الاجتناب مما في السور احوط كان الاحوط لزوما فضرر الجواز على ما انما لم يكن له الى جنبه ذلك ثم مثله لم يكن جازلا
مع مثله ذلك لقره على ما اذا كان الثمن بالمال احد فالبينة او كل عانة ولا يجوز للمالك ان يهب شيئا من الثمن المذكورة من ما اخر او غير ما ولا استثناء
غير المارة في الاكل ولا خلاف في المارة صلح ونحوه ولا جازرة في الاكل على المعاد وكل ما ياكله المارة لفظ زكوة وخمس عن المالك ولا فرق فيما ذكره بين الثمن
الشرايخ وغيره ولو لم يكن المارة في الوصول الى الثمن لم يلزم صاحبا حله اليه ولا يجوز للمالك ان يهب شيئا من الثمن المذكورة من ما اخر او غير ما ولا استثناء
مواصلة في كل من يهاشأ ولو عصى المالك شيئا فني تبينه نظر لعدم اشبه **الفصل الخامس** في بيع الحيوان **الاول** في بيعه في مقامات
الاول فيما يجمع ملكه منه يبيع ثلث جميع الحيوانات يملكها قبل ثبوت بداهة عليها وبشرط في خصوص الاناس والكل لا يملك الاصل ولا يجوز
استرقاق المسلم ابتداء نعم ان استرقاق الحمار يسري لرقه في اعفائه وان زال الكفر لم يضر شيء من الاسباب المحررة والمراد بالكل الاصلي هو الكفر الضمير
السوق بالاسلام فلا يجوز استرقاق المزدحم بضميمة التخل للاسلام المختص بما لا يمكن فدا استرقاقه او احدا بائنا قبل الانحلال والافق استرقاق احد
ابناء واحد قبل الاسلام جرى عليه وعلى اولاده وان نزلوا الى احوالهم الرقبة من دون حاجة الى استرقاق اخر الا ان يرض احد الاسباب
المحررة الا بئنا ومن اسلم احدا بائنا واما ما قبل الاسترقاق جرى عليه وعلى اولاده وان نزلوا حكم المحررة ولو وجد مسلم وشك في رقبة احدا بائنا حكمه
وكذا ان علم حره احدا بائنا وجد مسلم وعلم رقبة احدا بائنا من دون علم بلحق بسبب الحرية حكم برقبة وان وجد كافرا وعلم عدم سبق الاسلام
منه حكم بقالبية الرقبة الا ان علم رقبة احدا بائنا وكل كافرا لم يكن معصما بئنا وعهدا ونحوهما ولم يسبق منه اسلام فهو قابل للاسترقاق وبثبوت
ملكه على سبب فاقه وبسبب لا يثبت اسلام المشتري بل يملكه الكافر بائنا فاقه وان استرقا كافر تبعه دار به اعنى اولاده الغير البائنا في الدخول في
ملك المشتري ولا يزيل رتبته بعرض سبب حره بئنا بل يتوقف حره بئنا على عرض احد الاسباب المحررة بالنسبة اليها بالخصوص بملك لفظ دار
الحرب بالاسترقاق اذ لم يكن فيها مسلم يمكن انسابه اليه ولو كان اسيرا ولا يملك لفظ دار الاسلام الا ان علم تولده من الحر ولو بلغ لفظ دار الاسلام

من التزركا زيادة على التمازح

من التزركا زيادة على التمازح

في البيع

في بيع الحيوان

٢٤٧

او لقطه او الحرب التي فيها مسلم يمكن تولده منه واقر بالرق فالأقرب نفوذنا قراره عليه وبشرط ملك الرجل على كل احد عدى الالباء والامهات الاصله
 والجدات ومن علوا والاولاد والادهم ذكرانا واناثا وان سفلوا والاخوان والعمات والحالات وبنات الاخ وبنات الاخشافان هؤلاء ينعفون عليه
 بخلافه يهرج وتحدث سبب ملكه اباهم انا كانوا النسيين وهل ينعفون عليه اذا كانوا رضاء عيين قولان ولهامع كونا حوط اظهر ولا ينعفون عليه من يملك
 من ذكر كالأخ والعمة والاولاد والعم والخال واولاده كل واحد من هؤلاء النكاح كالأخ والعمة والاولاد والعم والخال واولاده كل واحد من هؤلاء النكاح كالأخ والعمة والاولاد
 احد من ذكور اربابها وانما هم عدى اباها وانما هم عدى اباها وانما هم عدى اباها وانما هم عدى اباها وانما هم عدى اباها وانما هم عدى اباها وانما هم عدى اباها
 غيرهم من اربابها ينعفون فيها ذكر من الانصاف كون النسب صحيحا بعدد ملك يمين او تحصيل او شبهة ولو حصل احد العناوين المذكورة بالزنا في سببته
 للانصاف قصر ترد والا حياط باجراء صفه الصنف ثم ترتب آثارا محرمة لانهم ينعفون في الصنف عليه البلوغ ام لا قولان اقرهما الا اعتبار فلا ينعف
 المثل الى الصنفين من هؤلاء بالارث وبشراء الولي لذلك على وجه لا ينافي الا ان ينافي وكان باقيا في ملكه ما ولا فرق في انصاف من يملك كل
 من ملكهم بين الملك الفهري والاختياري ولا اشكال في انصاف عودى الخصى اشكال عليه كالا اشكال في انصاف من كان من العودين خصى مشكلا
 على كل من الذكور والاخر وانما الاشكال في انصاف الخصى المشكل بان لا ارحام على الانثى وعليها وعلى الذكر وفي انصاف باقيا الارحام على الخصى المشكل
 والاشتباه عدم الانصاف ولكن الاحياط بالنقض الاختياري في موارد الاشكال لا ينبغي تركه وفي انصاف من استرق الكافر من ارباب الملك ينعفون عليه ترد
 ولو ملك احد الزوجين صاحبه استقر الملك وذلك لزوجيته وحرم على كل منهما مقاربه صاحبه فلو ضل كانا زانيين ولا فرق في ذلك بين ملك
 جميع صاحبه وبعضه فلا يبين كون الزوجية ثمة او انقطاعا عنه وتخلله لا يبين الملك للأزواج والجار لسبب خبار ونحوه ولا يعود الزوجية بغير
 الملك بعد ذلك فلا يوجب عقدا لبيع القصور لا تصاح التكاثر الا بعد حقوق الاجارة ولو وقف مالك احد الزوجين اياه على الاخر انفسخ الزوج
 وفي انفساخها فيما لو اشترى احدهما من مال الزكوة او المال المشترك بين جميع المسلمين مع كون الاخر من مصاديقه ترد ولو اسلم الكافر في ملك مثله
 اجبر على بيعه من مسلم ولو لاه ثمنه من قرعة نفسه بالرقبة الشخص حكم رقبته له وان لم يكن للمقر له بنته على الرقبة بشرط بلوغ المقر وشده وعده
 كونه حرا فلا يقبل اقرار التسليم بالرقبة ولا اقرار من علم بحريته وفي قول اقرار من يظن بحريته وجهان اقرهما القبول ولا فرق في حق اقراره عليه بين ان يسند
 اقراره الى ثمن من اخبار جمع ونحوه لا ولا في صورة الاسناد بين ان يسند اقراره الى ما يقبل وبين ان يسند الى ما لا يقبل وجبت حكم رقبته في بطلان
 نصرة فانه السابقة على الاقرار بغير نية المولى وصحتها والفرق بين ما لم يقره وما بقي وجوه وفي اشتراط مضي اقراره عليه بعدم سبق دعوى الحرية
 منه وعدم وجهان ثابتهما اشبه الاقرار انما يعضو النسبة اليه نفسه فلا اثر له بالنسبة الى الغير ولو رجع المقر المذكور عن اقراره لم يلحق بالرجوع
 ولو اقام بيبته على حريته ففي سماعها مطلق او اذا اقرت بذكر وجه محتمل واذا شهدت البيته ايضا بذلك لوجدها اذا انعم اليها بيمينه وجوز ولا فرق
 مضي اقراره بالرقبة عليه بين سكون المقر له ودعوى الرقبة بل وبين انكاره رقبته له غايه ما هناك انه ينفذ اقراره بعدم رقبته له وعنده ملكه اياه كما ينفذ
 اقرار صاحبه بالرقبة فلزم المقر بالرقبة ان يخال نفسه في مال المقر له واستر وعده الصنف في نفسه لا يذنب ويلزم المنكر للرقبة النسي من ملكه المقر له ليس له
 حج اخذ المقر واجراء حكم المملوك المحلول مالكة عليه قهر كما توفهم ولو رجع المنكر للرقبة الى تصديق المقر في قبوله منه ترد والعقد اقرب كما ان لا
 قرب عدم سماع دعوى الحرية من المقر المذكور ولو رجع بعد اقراره وانكار المقر له الى دعوى الحرية لم يسمع دعوى احدهما في وجهه ولو ادعى الرقبة لغير
 مضمين ثم ادعى الحرية ففي قبول دعواه مطلق او بعد طلب الحاكم منه الى اليقين وحلف على طعن دعوى او عند القبول مطلق وجهه ولا فرق في سماع الاقرار
 بالرقبة بين كون كل من المقر له مسلما او كافرا واحدهما مسلما والاخر كافرا غايه ما هناك انه في صورة اسلام المقر له المقر له يباع عليه قهر ولو ادعى
 شخص عبد فادعى العبد الحر لم يقبل منه الا اذا اقام على دعواه البيته فانها تقبل الا اذا سبقها اقراره بالرقبة فان فيه ما من الوجوه ولا فرق في قبول
 بيته بالحرية بين ثبوت رقبته بيده لبايع المرتب عليها اثار الملك وبالباطنية من الاثار وبالشياء من غير يده وبالبيته الا انه على الاخير ينعفون بها بيته
 مدعى الحرية على بيته مدعى الحرية على بيته مدعى الرقبة والا فمضى قول مدعى الرقبة ولو ادعى رقبته صغيرا ثبت مدعى عليه بلغة الصغر وادعى الحرية لم يسمع
 دعواها الا ببيته مسقطه للبدن الاعتبار ولا فرق فيما ذكره بين العبد والامه المقامر الثاني في احكام المبيع اذا بيع
 من قبل الله تعالى في الحيوان المشتري يجب بعد العقد وقبل القبض كان المشتري بالخيار بين رده وبين مساكه وفي ثبوت الارش لو اختار الماشي
 وجهان لا يخلو وكما من قرينة لو قبض المشتري للحيوان اياه ثم تلف بافترس ما وتجاوزت فيه حد ذلك في التلته ولو حدث فيه عيب بعد القبض
 غير هذه المشتري لم يسمع ذلك من رده باصل الخيار مالم ينقص ضمانه ولو بايع حيوانا حلالا فلا نفى له ان شرط ادخول الحبل في البيع صح ولم يقدح
 جهاته بعد انضمامه الى معلوم وهو الحامل وان شرط عدم الدخول صح ايضا وان طلقا فان كان من عادة عصر المشاهدين بمصيرهما ادخول الحبل
 عند الاطلاق في بيع الحامل يخل والا فلا والمنع عند الاشتراط هو مؤدى الشرط من وحدته وشده وذكره واوثقه وجواز اشتراطه مع
 جهلهما بوجوده وجهل احدهما با اشتراطه في سنة منفصلة عن العقد واشترط على سوي الموجود وجهان اقرهما الجواز ولا بأس ببيع الحامل

انما ينعفون عليه من يملك كل واحد من هؤلاء النكاح كالأخ والعمة والاولاد والعم والخال واولاده كل واحد من هؤلاء النكاح كالأخ والعمة والاولاد

في بيع الحيوان

بولد

في البيع

٢٤٨

بولد حر واحد ما يحدث من الحمل بعد البيع فهو للمشتري لا مع اشترطه للبايع ولو شك في زمان الحدوث عند الاطلاق فيكون للمشتري مطلقا
او مع جهل تاريخ كل من العقد والحمل والحمل خاصا ولو كان للمبايع مطلقا او كونهما او الغرض وجوبها وان كان لا يخلو من قريب لان
بالضام لا يترك والمهر في صدق الحمل على العرف ولو حدث الحمل بين العقد والقبول والاجارة فهو على المختار من المكف يكون للمشتري ولو حدث
الحمل بعد العقد ثم نسخا للمشتري بغير اركان الحمل لا يغيره من التناء ولو اشترى الحامل مع حملها ثم سقط الولد قبل القبض رجع للمشتري على البايع بحسنه
الولد من الثمن على نحو اخذ الارش هذا اذا اشترى الحامل مع الحامل واما لو اشترى الحامل واشترط معها الحمل ففي استحقاق الرجوع على البايع بالحسنه ترد
ولوتين موت الولد بين العقد ثبت للمشتري خيار تبقي الصفقة عند كون الحمل ببعض المبيع وخيار تخلف الشرط عند اشترطه حيا في شراء الام ولو
وجد الحمل بعد الاقباض من بائنه فيكون للثمن من البايع او من المشتري ومنهما جميعا او الرجوع الى الفرع وجوه اقرها الثاني ولو شك في كون المولود قبل
او بعد الاقباض يجب علم عدم الحمل عنهما وعلم عدم حصوله بين العقد والاقباض ففي استحقاق البايع لما قبله من العوض اشكال
الاستحقاق بغير مبيع ولا يجوز بيع جزء من الحيوان مع الاشاعة ومعلومه النسبة كالنصف الربع ونحوهما تأمل نسبه الى الجملة من غير فرق بين ما كول
الجم منه وغيره ولا بين ما يراد به جزء وغيره ولا بين الحي منه وما ينجح الا انا اندمج المذبح في الموزون فانه لا يجوز بيع المشاع منه الا بعد وزن المذبح
العلم بمقدار المبيع ولو باع الحيوان واستثنى منه الرأس والجمل صح واستثنى البايع عين الرأس والجمل ان يبيع وبسببه قهنا بين البيع الى الثمن ان يبيع
دون شرط الترخيم ولم يذبح وكذا يجوز استثناء مقدار معين من لحم موضع معين من المذبح ومن الحي اذا ذبح ولو اشترك اثنان وجماعة في حيوان
وشرط احدهما نفسه الرأس والجمل كان شريكاً بنسبه ماله الى الثمن هذا فيما اذا كان الثمن المدفوع من مشتري الرأس والجمل مساوياً لثمنهما
وكذا ثمن ما عدا بهما واما ما اختلفا في كون الشريك فيه بنسبه الثمنين او بنسبه القيمتين وجهان ولو قال اشترى انا بشركي صح وثبت البيع لهما مع
صل عند العقد لشراء لهما وعلى كل منهما نصف الثمن ولو اذن احدهما صاحبه فبان بطلانه ما عليه من ثمن واشترى احدهما بشركي الاخر جاز
ولو تلف الحيوان بعد ذلك كان التلف منهما وهرج الماذون بمثل ما تقدم من حصة شريكه لكان الثمن مثلهما وقهنا ان كان قهنا واذا اطلق الا بغير
بشر كذا نص في النصف الا انا صرح بخلافه بما يوجب عليه وبمقتضى الفقه في التفسير بما يقتضي الفروق الاطلاق قد تم قول من يملك الاطلاق
الان يقيم الاخر اليه على التفسير ولو انتفع على التفسير واختلفا في القيد اما الثلث مثلاً او الربع ونحو ذلك فقدم قول الماذون ان عاد الترخيم الى الصل
عند البيع لا تاعرف بنسبه وان لم يبدل في صدق غاها ولو امره بالشراء بشركه ولم يلمر بالتفقد عند فقدها بالمواد بالشراء الثمن ففي استحقاق الرجوع به
على شريكه وجوه اظهرها الاستحقاق الا انا قصد الترخيم ولو قال اشترى بشركي والربع لانا لاخران عليك ففي حصة الشرط وشركهما في الربع
الخسران بالماذون وفساده فلو ان اظهرهما الاول ويجوز النظر في وجه الملوكة وحاسنها بغير ريب لمن يريدها كما ياله في كتاب النكاح انشاء
الله تعالى ويستحب لمن اشترى مملوكا ذكر اوائثان بغير اسم وان يطعمه شيئا من محوطه بفسد قهنا باربعه دراهم ويكره ان يري ثمنه في كفة الميزان
ويستحب بيع المملوك اذا طلب هو البيع وكره مولاه ويكره وطى المولود من الزنا بالملك والعقد وقبل عجم والا ولا يظهر ويستحب لمن اراد شراء مملوك
ان يأخذ كنهله من البايع ويثق من العهد المفقار الثالث في لو احق الباب في مسائل الاولى في قول المولى
ذكر ان اوائثان لا يملك شيئا حتى فاضل النص بينه وارش المجابة فلا يجوز ترتيب شيء من اثار الملك على ما يبدل العبد في ملكه عرفا الا باذن المولى صح
فلا يجوز قبول هبة ما اكتسبه منه ولا شراء شيء منه بغير اذن المولى ولا بايع عليه العبد المسلم والمعتق فلهذا كان كافرا مع اسلام مولاه ثم يكره
منه ويسلم ان الى المولى بخلافه على القول بما كرهه فانه ما باع ان عليه ولو وطأ المجارة التي يملكها فاعطاهم بغير ارضه المولى جازم على القول بما
فانه لا يملك بل بغير ويجوز للمولى وطى منه العبد على المختار ولا يجوز الا بامر من المولى ولا يفتقر الى الاستطاعة مادام قد فاعلى المختار ولا يجزى عليه
وكذا المال الذي يده على مولاه على المختار في غير ذلك من الاثار الثابتة من اشترى عبدا له مال لم يملكه المولى علم به المشتري ام لا كان ماله مملوكه
الذي باعه ولو علم به واشترطه للمشتري لنفسه صح الشرط وكان ماله له ولو علم به ولم يشرطه للمشتري لنفسه ففي افعال مال له المشتري او
بقائه ملكا للبايع وجهان وقبل ان تفضل المادة بافعال مال العبد الى المشتري فهو له والا فاشكال وانفاد الله وان كان اقرب لان الاحكام
بضامح المشتري مع البايع لا تم وبغير عند حمل مال العبد جزه جميع شروط البيع في ماله مملوكه والمملوكه والعاقبة ونحو ذلك وفي اعتبار
ما ذكره في انا حمل مال العبد بغيره وجبه ولو جعل ماله شرطا في ضمن بيعه ففي اعتبار ما ذكره في قوله لا شبهة عدم الاعبار وان كان الاعبار لا يخلو
ومثل البيع على المختار فيما ذكر من الفروع ما لو ملكه بغير عقود المعاوضات ولو اختلفا في الاشرط وعنده قدم قول المسكر بغيره وحكم بقاء المملوك
حكم ساو ما يده في وقت القول في بيع المملوك على التخصيص وقضا المادة بالدخول ولو قال العبد بغيره مولاه اشترى من مولاه ذلك على كذا
فاشترى المملوك للاستحقاق الجمل عليه وما لا يبيعه بعد العتق في وجه ليس له ما يبيعه قبله لعله ملكه على المختار انما اشترى اذا ابتاع العبد والمال فان
كان الثمن من غير جسد جازم مطلقا وكذا يجوز بنسبه المملوك بغيره ولو كان رويها وبيع بغيره بغيره زيادة الثمن عن ماله كما يعتبر النقص في المجلس ان كانا

منه

لا يملكه المولى علم به المشتري ام لا كان ماله مملوكه

جها من القليل لكن ذلك كله إنما هو لو جمل بالجزء مبيع أو خيمته الله وما الوجه شرط بشرط الزيادة فيما إذا كانا روتين ولا بشرط التقاض في
 المجلس فيما إذا كانا من القليلين في وجه **الرابع** يجب على من أراد بيع أمته الموطونة أن يبشر بها قبل البيع بحضته وخمسة وعشرين يوما إن كان مثلها
 تخبر ولم تخبر فلو باعها قبل ذلك ثم وقع البيع على الأظهر ولم يسقط الاستبراء وليس له حجبها للاستبراء إلا بأذن المشتري لأنه بغير رضائه
 مع الامكان ولو تبدل مال فنان لم يمكن رضائه سقط عنه ويجب على المشتري أيضا أن يبشر بها في وكذا إذا جهل حالها ولا يجب ضمها عند عدل
 أو في هذا الباع في مدة استبراء المشتري نعم لو شرط الباع وضعا في يد عدل وتحت وكانت تقضى تلك المدة على المشتري على الأظهر ولو جامعها الباع بعد
 العقد قبل القبض فيما يعتبر فيه القبض ثم وعليه الاستبراء قبل الأفاض ولو لم يكن قد وطئها الباع فالاستبراء عدم وجوب الاستبراء عليه من احتمال وطئ
 الغير بأهائه يسقط الاستبراء عن المشتري عند اخبار الباع بالقبض بانه قد استبراءها أو شرها أو باها من امرئ أو كونه صغيرة عند الشراء أو بأشياء معلومة يعلم
 كونه موطونة أو حاملا أو حاضنة لا يجوز وطئ الحاضن إلا بعد طهرها ولا وطئ الحامل إلا إذا مضت أربعة أشهر وعشرة أيام من حملها ولا حوط ذلك
 إلى وضع الحمل من غير فرق بين كون الحمل عن وطئ صحيح وشبهه أو زنا أو بغيره عند وطئ الحامل بعد أربعة أشهر وعشرة الفل عنها فلو لم يزل عنها حم عليه
 ولدها الذي يحمل به على الأقوى كما أن الأقوى وجوبان بغيره ويجعل القطع من **الحال** المستثنى من التفرقة بين الأطفال وطئها بهم بالبيع نحوه
 بعد استئذانهم عن جوارته وقبل الاستئذان محرم على الأقوى وهل يصح النقل الموجب للتفرقة أم لا فلو أن شبههما المستثنى مكانا أو غيره وبغيره ذلك
 بالتفرقة الاختيارية فلو نقلها معا وظهر أحدهما مستحقا للغير لم يمنع المستحق من تزاعده في جوارته أحدهما بالعبث تردد والمنع أحوط كما أن الأحوط
 ترك التفرقة بينهما بالرهن والوصية والتفريق لا بأس بغير أحدهما دون الآخر على الأظهر ولا فرق في حرمة التفرقة بين رضاها بذلك عدمه
 وهل يلحق بالأم سائر الأرحام أم لا فلو أن ثابتهما وإن كان لا يخلو من قرب لأن الإحباط بأولهما لا يترك ولا يلحق بالآخر في ذلك إلهام فيجوز التفرقة بينهما
 وبين أطفالها وفي حد الاستئذان المعلق عليها نفع حرمة التفرقة في قول فقبل أن يبلوغ سبع سنين مطلقا وقبل التسعة في الإناث والسنين في
 الذكور وقبل أن تستغنى عن الرضاع وقبل الرجوع في ذلك إلى العرف هو الاستبراء **السابع** من يشترى جارية ثم أولدها ثم ظهر أنها مستقنة أو غيرها
 المالك وعلى الواطئ مهر مثلها مطلقا ورش بكارتها إن كانت بكر أو الولد حر وعلى أبيه قيمته يوم ولدتها ويرجع على الباع بما اغتفره من قيمة الولد وفي
 استحقة الرجوع عليه بالغتفره من مهر ورش بكارة وجهان فيهما ذلك **السابع** يجوز وطئ الحرمة المستقنة في زمان الغيبة بعد سلامها وإن
 كان فيها حق للإمام عليها **القائم** إذا دفع إلى ما دون مال البشري به نعمة وبغيرها ونحوه عنه بالباطل فاشترى بابه ودفع إليه بقيمة المال فيخلف
 مولاه وورثته لا مولى الأب فكل يقول فلا يشترى بماله في رواية ابن أبي عمير إن المحترقة مضت بما فيها لا تزاد وأما المعنى فهو رد في الرق إلى أبيه وإلى الغير
 إذا ما بعد ذلك البتة على أنه يشترى بابه من أموالهم كان له رد فأنها فاعمل بها وإن فاعملها كل منهما فاعلم ما يفي كتاب الفضاض من حكم فاعمل
الينتهن **القائم** إذا اشترى عبدا في الذمة وقبض الباع الثمن ودفع إلى المشتري عبدا من موافقين الموصوف من جميع الجاهل وقال خيرا ثم اشتد
 رضو المشتري بأخصار حقه فيها فابن أحدهما من عند رد الذي بقي عنه منها إلى الباع واسترجع منه نصف الثمن ثم ذهب فطلب العلم فان جده
 اخذ ما بينهما شاد وما استرجع من نصف الثمن إلى الباع وإن لم يجده كان له بعدا لبق بينهما نصفين ولو كان أحدهما موافقا للموصوف دون الآخر
 وقبضهما المشتري جاهلا بالموافقة والمخالفة فصلا خيار الموافقة وردا لمخالفة كان له الموافق سواء كان هو الباقي أو الباقي وكان المخالف للبائع هو
 كان هو الباقي والثالث لو كانا معا عاقلين الموصوف كان النالف عن الباع والباقي له أيضا والمشتري مطالب به الباع بالبيع ولا ضمان على المشتري
 ما لم ينفذ وبشرط ويجري ما ذكر من الحكم فيما زاد عن العبدين وفي الأميين وفي تلف أحدهما لعبد من دون باقي وفي بائنه ما جعلا أو تلفها جميعا وفي سائر
 المبيعات غير الرقني ولو اشترى عبدا من عبيد لم يصح العقد وتحت العقد خطأ **القائم** إذا وطأ أحد الشركين الأمة المملوكة بينهما أو أحدا لشركاء
 الأمة المشتري بينهما فان قامت هناك شبهة كالأوطى أو أخرى مختصة به فوطأ المشتري بطنها المختصة أو نسوا لشركته أو جهلها أو توهم
 حل الأمة المشتري شرعا لكل منهما فلا حد عليه مطلقا ولا ينزى إن كانت شبهة في الموضوع أو في الحكم وكان فاصرا أو أقالو كانا شبهة في الحكم وكان
 مقتصرا فغيره على الأظهر فغير ترك السؤال لا فزير وطئ الأجنبية وإن لم تقم هناك شبهة لعلم بالموضوع والحكم جميعا ثبت الحد بمقدار نصيب
 ويسقط منه بنسبة حصته الواطئ حتى بالنسبة إلى الحدة الواحدة وعليه فلا يثبت إلا الحدة ولو منع الإحصان لعدم إمكان تقسيط الرجم ولو كان الواطئ
 أباشريك سقط الحد من أصله ولو ادعى الواطئ زيادة نصيبه على سهم شركه ولم يعلم كذبه ولا قامت بهتة بصدقه دعه عنه الحد بالنسبة إلى الزيادة ولو
 كان وطئ للأمة قبل تمام ملكه عالما كالموهوبة قبل القبض نحو ذلك حد ولو وطأ الأمة التي باعها فصولا انظر في إجازة فان لحقت حد وانجنى
 الرديم حد وجهما جحد الواطئ فحد الأمة بقت مع العلم بالموضوع والحكم جميعا والمطاعة عن أن الأمة التي وطئها أحد الشريكين إن حلت قومت على
 الشريك ولزم الواطئ دفع ما يناسب حصته الشريك ليهوكون لا ثم ولده وهو نملك قهرى للواطئ بغير الغنمة وملكها جمعاء وإن مات الولد على
 الأقرب للمدعى أكثر الأبر من قيمة يوم الوطئ والتمن الذي اشترى به جارية على الأحوط أن لم يكن أقوى ولا يكفى التقويم محررا بل يعتبر نقل الشريك

في البيع

٢٥٠

الى شريكه الواطى بالعقد على الاحوط بل الامتن ولزم الواطى ايضا مضافا الى القيمة من العقر وهو عشر قيمتها ان كانت بكرة ونصف ان كانت شيئا بنصفه
 الشريك على الاظهر ولو كان وطى الشريك بعد نقل حصته الى شريكه بعقد جازنا او لا بشرط ان خيار نفسه كان وطية فحق العقد في وجهه واما الولد للعقد
 بالوطى كونه من شريكه فيكون الواطى له بالانحصار والوضوح او جازما وهل يتوقف حريته على نكاحه ودفع قيمته الا انما لا يلزم بقدره
 من ماله وجهه ان موته الثاني وقدر الثمن في موارد فقهنا أصحها الوصل على الثاني دون الأول وفيها ان الوصل لا يجنبان لزمه على الثاني
 دية جنين حر الاب على الاب للشركاء دية جنين امه الامد رضى به وعلى الأول فعلى الجاني دية جنين لعن الاب الشراء جميعا ولا شق على الاب وفيها
 دخوله تحت الوقف تبعاً على الثاني دون الأول وفيها ان ولو تمهيزه على الثالث الواطى على الأول جميع الشركاء وفيها ان مائة حصته من الارش قبل
 ميلاده على الثاني دون الأول الى غير ذلك من فروع الوصايا والجنابات والنفقات والوارثات احكام الاموات وغيرها كما لا يخفى وحيث يحكم بانقضاء
 الولد جازم على الواطى ان ولد الولد جازما او يولد اذ كان وانما وخفى دفع حصته للشريك من قيمته يوم الولاد ففي وجهه على فرض الرقبة بالتبعية
 لو كان الولد من محارم بعض الشركاء علق عليه ولا يجوز لغير الواطى شراء الامد المزبورة الا اذا تبين عدم الحمل بها فيجوز **الحاد عشرة** المملوك ان المأذون
 كل منهما من قبل مولاه في البيع والشراء والتجارة اذا ابتاع كل منهما صاحبه من مولاه فان تربى العبدان بان تم احدهما قبل الآخر صح السابق منهما واما
 الآخر في بطلان اشتراؤه لنفسه فلان انعدام لا وان كان الشراء للمولى مع عدم كونه وكلا من مولاه في ذلك فالثاني فصوله وان كان مع وكلائه عنه
 فان فلان بطلان وكلا العبد ببيع مولاه آياه كان فضولها البصر وان فلان بطلانها صح العقد الثاني البصر ولزم ولو اشترى السابق لنفسه الثاني
 لمولاه ضل المختار من عدم سلك العبد بطل السابق وبصح الآخر ولو افترق العبدان ووقع في ان واحد ففصل وجهه اقرها ان الشراء ان كان من كل
 منهما لنفسه بطل العقدان لا لقتران وان كان الشراء للولدين صح العقدان على الاشبه ولو علم سبق احدهما العقدين على الآخر واشتبه السابق لهما
 بعد التبيين بالفرع والاحتياط صلح جدي لا يترك ولو وقع احدهما صاحبه او وهبه مع الاذن صح عقد من سبق اقتباسه من الوقوف عليه اجماع
 الموهوب منه ووقف الآخر على الاجازة فيما يعتبر فيه ولو اشترى كل منهما صاحبه بالاذن صح عقد السابق وبطل الآخر في وجهه لا يخلو من **أصل الثاني**
عشرة من اشترى جارية سرق من ارض الصلح فاقوى الاثارة في الثاني المشتري ان كان عالما وجب عليه ردّها الى المالك عن عرقه والا فالى الحاكم ثم
 لما لكها وح فان كان الثمن ناقلا رجوع له بغيره وان كان باقيا في يد البايع لم يبعدها استحقاق الرجوع عليه وان كان جاهلا باقها سرقته ردّها الى المالك
 او الحاكم ورجع الثمن الى البايع او من عليه وفاء ديونه من وصيه او وارثه وان كان ناقلا ولا ترك له سقط الثمن ولا ينسحق الجارية ونفقته ردّها الجارية الى
 مالكها على البايع ان كان المشتري جاهلا مغرورا او الاضلي المشتري والبايع جهلا او ناقضا ما دامت بيد الحاكم فعلى مالكها الا اذا ايسر الحاكم منه رضى
 بها على الفقراء فاقها من كسبها او من بيت المال ولو سرقته لاس من ارض الحرب مع عدم العلم بكونها مسلمة او من ارض الاسلام مع العلم بكونها محرمة فدى
 للشارق والبيع ماض الا مع عدم العلم بكونها حرة فان في كونه للشارق ترد **الفصل العاشر في السلف** ويسمى سلفا ايضا
 وهو بيع مضمون في الذمة ضبوط الى اجل معلوم بمال معلوم مقبوض في المجلس بصيغة خاصة مؤدية للقصور على وجه النكاح والكلام في هذا الفصل
 في مقامات **الاول** في امرين احدهما الصيغة بغير السلم بلفظ اسلمت واسلمت واسلمت في بيعه والى بايع من كل منهما فان بدأ
 البايع قال اسلمت واسلمت منك كذا ويسمى البيع الى كذا وكذا يوما او شهرا او كذا ويقول المشتري قبلت ورضيت واسلمت واسلمت ما اشترى
 ذلك وان بدأ المشتري قال اسلمت لك واسلمت منك كذا وكذا ويسمى البيع على كذا وكذا ويسمى البيع على ان تؤدب في الاجل لكذا فيقول البايع قبلت
 او رضيت واسلمت واسلمت نحو ذلك وهل يقع بطلان من البايع وسلمت من المشتري ام لا فاولان اظهرها الوقوع ولو اوقعه بصيغة البيع
 والشراء مع الصريح بمغلفات العقد من كون الثمن نقدا والبيع كتابا موصوفا في الذمة الى اجل معين صح ايضا ووقع سلما ولا ينعقد قصد السلم في
 صبر وره سلما بعد ان كان متشككا في نفسه بل لا يبعد عنك فصح قصد غير السلمية في تحقيق كونه سلما وحكم المعاطاة احكامها في مطلق البيع وفي
 مطلق البيع بصيغة السلم تردد والمداخلة ان لم يكن اقوى **فرع** لو قال بعتك بلا ثمن او على ان لا ثمن عليك فقال قبلت واشتريت قبضة فظهر
 الوجوه انعقاد بيعا فاسد لا هيب **الحكمة الثاني** يجوز اسلاف الاغراض في الاعراض اذا اختلفت جنسا او انقشت لم يكن احدهما او كلاهما من الاجل لا
 من الموقوف ولا من العدد وان كذا اسلاف العررض في الايمان وكذا اسلاف الايمان في الاعراض ولا يجوز اسلاف الايمان ولو اختلف الايمان بطل
 بطلان الصرف بل يصل عليه وهو التفاضل في المجلس بسبب طول المجلس وفيه مائة السلم فان الجواز غير بعيد **المقام الثاني**
شرايط وهي **ثلاثة** **الاول** في الثاني ذكر الجند الوصف على وجه تروا لهما والفرقان صحة السلم مشروط بهما
 والقبض ان كل ما يختلف جلا في الحال والمال من نوع او جنس او وصف اي وصف كان يلزم ذكره في العقد ولا يجب التماهي في الوصف على
 وجهه وروي عن ابي عبد الله عليه السلام في بيعه على ما يشاء له الاسم ولو شأه في فان ادعى له نقده بطل وان ادعى له نفسه لم يطل بل يلزم البايع قبضه و
 يجوز اشتراط الجهد والردى لا يجب اشتراط شيء منها الا نصرا لمطلق الوسيط لم يوقف في الجملة والفرق على الذكر لزم ولا يصح اشتراط

عمه الثاني
 في بيع الدار
 بالانقضاء

في بيع الدار

في بيع الدار

في بيع الدار

في السلف

اختلاف

هـ

الاجود والسلفه نعم لو ضبط بما لا يوجب التقدري جاز وكذا الكلام في اشتراط الارض وبعتبر في العادة الارض على ان وصف كونه معلوما من المتعارفين
بحيث يهتد بهما معناه وادرج اعتبارا كونها ظاهرة في القدر حتى يمكن استغناءها منها عند اختلافها وفيه تردد في اعتبارها الحوط والمدار في الارض
على ما يتوقف على ذكرها انما الفرق والجهاز لا حاجة لنا الى هذا او صا حلة من الاعيان بعد الاصفاع والامثلة في ذلك فرب وصف يتوقف
على بيان ارتفاع القدر في مصر دون اخر وفي عصر دون عصر واذا كان الشيء لا يضبط عادة بالوصف لا يرفع القدر عن غير ما يصح السلم فيه فتردد
منه التمس والتجوه هو على اطلاقه غير مسلم لا مكان رفع القدر عن التمس بنحسب التمس والفرز ومقدارهما وتعيين مقدار العظم وموضع القطع وغير ذلك على
نزول بل الجها والفرز وكذا الخفة والجواز اشتبهت لاجتماع بلزم الاحياء بالاجتناب عن سلاسلها وفي الاسلاف في الجواز كونها الجواز
مع الوصف لرافع الجها والفرز ويجوز السلف في عيذان لتبديل قبل غيرها وهي الجواز في التل المخوف قالوا لا ولا تسليل الجواز مع الوصف المنزلة
للفرز وكذا الكلام في المقار والارضين فانهم افترقوا بعد جواز الاسلاف فيها ولا دليل عليه الا شبيه الوصف لرافع الجها والفرز واختلاف الوصف
الجواز والثاني فيهم من اطلق المنع من الاسلاف فيها ومنهم من فصل بين كراهها فلم يجوز بين الصغار المختلة للذوات دون الذين يجوز الاسلاف
فيها ولو قبل بالجواز مطلقا مع رفع القدر بالوصف كان حسنا ويجوز السلم في الخصر والفواكه وما يشبه الارض واليضر والجوز واللوز وفي الجواز
باسما حتى لا يأسى في الابان السمن السهم والاطياب الاشربة والادوية بسطها ومكرها لم يشبه مقدار عفا قهرها اشتباهها مؤدرا الى
الفرز والجها والفرز وكذا في اسام الاطعمة والحبوب الملح والصفوف العطر والجوز والفرز والحداد والرصاص والنفاس والاولاد والفرش والبسط
وغيرها مما يمكن ضبطه بالوصف في جواز الاسلاف في جنس مختلفين صفته واحدة وكذا يجوز في شالون ولا يلزم عند حلول الاجل تسليم ما في عصر
لبن حين التسليم بل يكفي تسليم شئ من شأنها ذلك ويجوز في شئ او جارية او حيوان اخر معها ولدها او في بطنها حملها مع الوصف لرافع القدر في الامر
والولد والحيوان جميعا وكذا الاسلاف في جواز القدر على الاظهر **الشرط الثالث** قبض راس المال وهو التمس قبل الفرق فلو افترقا قبل قبضه بطل
التسليم على المشهور لكن لا دليل عليه واما الثاني عدم جواز تأجيل التمس في السلم ولو كان الاجل تسليلا فيقبض بالقبض في المجلس لكونه من بيع الدين بالدين
وح فلو قبل بالقبض فيما كان التمس مقبولا وكما واخر الاقباض برضاها الى ان تفرقا لم يكن بيعا لعدم كونه من بيع الدين بالدين ولكن الاحتياط باجتناب
لا يمتنع تركه وظاهر المأثرة حرمة التفرق قبل التفاضل فضلا عن فساد التسليم ولا دليل عليه كالدليل على ما يظهر من بعضهم من توقفه على
الاستئصال على القبض والمأثرة بالتفرق هنا نظير ما مر في خبار المجلس والصفوف **ورفع على القول المشهور** لو تعدد المسلف مع اسلاف
من قبض التمس قبل التفرق دون صاحبه ولو كان التمس خد من عبد كان رافيا بها بتسليم العبد ولو كان عمل حرا شكل الامر ولو احواله بالتسليم قبضه
البائع من الحال عليه في المجلس صح وان لم يقبض في المجلس فوجهان ولو قبض بعض التمس صح في المقبوض وبطل في الباقية وثبت ح البائع خبار بعض القضاة
ان لم يكن البطلان في الباقي بغير شرط ولو كان الشئ ببعض التمس لم يجب على البائع قبوله ولو اسلم ما شئ في حظه ومثلها في شعبه في عقد واحد ثم دفعها قبل
التفرق ووجد بعضها زوفا من غير الجنس وبيع بالتسليم وبطل من كل جنس بنسبة حصته من الزوفان تبين ذلك بعد التفرق ولو تبين قبله فان تغايرها
الصحة في المجلس صح والابطال ولو كان كل من الماهين معتبرا بمنزلة الخصر كل بما غلبه ولو كان التمس كلها فذبح المعيب من غير الجنس ابدل الماشي من
المجلس والابطال العقد ولو شرط ان يكون التمس من دين على البائع فان كان فساد الاجل صح على الاظهر وان كان فساد الاجل في الصحة تردد ولا احتياط
باجتنابه لا يترك نعم لا بأس بحمل التمس كلها في الذمة من دون اشتراط شئ في العقد ثم احتياضا بعد العقد قبل التفرق بما له عليه هذا اذا خالف التمس ما قد
البائع ولو اتفقا جنسا ووصفا فانها بعد العقد قبل في وجه الاحتياط في حوط ولو شرط تعجيل نصف التمس مثلا وتأخير الباقية بطل الكل في وجه
الشرط الرابع نقد البائع المسلم في بالكل والوزن العامين فلا يجوز الاسلاف في شئ بغير تعيين كلمة ولا وزن ولا الثوب في ذلك على وجه
مجهول او مكال مجهول وان كان معتبرا عندها وهذا الشرط بالتسليم لا بالبيع فقد جازا واضحا وقاما فيما ساع نقد غير كل ولا وزن مع فرض عدم
الفرز فلا دليل عليه ولا يشبه عدم اعتباره وان كان مرعا فيهما يمكن احوط بالاحتياط بل لئلا الاسلاف فيما يباع جزا لا يترك ولو عيّن مكال مجهول
او مبنية فبقي ويجوز الاسلاف في الثياب والارض والفرش ونحوها من المذروعات مع تعيين الاذرع وفي جواز الاسلاف في المعدد وعددا
اقوال قومها الجواز مع الوصف القائم مقام المشاهدة في رفع القدر والجها النكاح الاقوى مع الوصف المذكور جاز الاسلاف في الفصا طنانا
في الخطب جواز في الجوز جزا وفي الماء قرا فضلا عما لو عيّن مقدار وزن كل منها في العقد والمنع مما لا دليل عليه وبعتبر في السلم ما يشبه صابونا
البيع من كون راس المال معلوما لا عرفه بالقدرة بكيل ووزن ولو زال الفرز عنه بالمشاهدة والمنع من كراهية المشاهدة حتى فيما يزدل بها غيره تحكم
الشرط الخامس الاجل فاستتبع في صحة السلم من غير فرق بين ما شهد تسليمه في الحال وما شهد دفعه في المواعيد الموصوف المضمون لتعدد
تسليمه في الحال من دون اجل لم يصح سلما وهل يصح بما ام لا الوجه الفصل بان ان تصد البيع الحائلا في السلم فالأحوط ان لم يكن في العقد وان
فصل السلم بصيغة داخل بالاجل لم ينعقد سلما ولا يباعا على الاظهر وبعتبر في الاجل ان يكون معلوما ولو قال متى ردتا ذكر لا يجوز ولا يجهل

الزيادة

في حكم البيع

الزيادة والنقصان كعدم الحاجة ونزول المطر كان باطلا ولا تغدب للاجل في جانب الفينة ولا الزيادة ولا النقصان يكون مختلفا بالنسبة لكونه قد وقع
فلو قدره بنصف يوم او ربعه او اقل او اكثر صح ان كان معلوم الاخر فباعن الاو زاعى من جعل اقله لثمة ايام غلط كاعتبار مال كونه ايا ما ينفق فيها
التسوية لا بد من اجل المسلم فيه مع كونه مضبوطا في نفسه بما لا يجهل الزيادة والنقصان ان يكون معلوما للمعاذين على وجه يرتفع به الفرض والمقدار
في لفظ الاجل على ما يفهم منه في عرف المتعاملين فاطلاق جهادى يجهل على مضمونه عندهما وكذا الربيع والخميس ونحوهما واطلاق الشهر يجهل على ما
بين المداين لان التكسير يجهل على الثلثين ان قضى في ملك عرفها وكذا الحال في السنة ولو قال الى شهر كذا او سنة كذا او يوم كذا حل عند تحقق ما ينفق
اليه اللفظ في عرفهم من اقله واخره ولو قال الى شهرين وكان في اول الشهر عند شهران هلاليان وان كان في وسطه حل بحصول منصرف من الهلالين
او العددين او اعتداحهما هلاليا والاخر عدليا **الشرط السادس** العلم العادى بحصول الفدية للبايع على تسليم السلم فيه وتمكين
ذلك عند حلول الاجل ولو كان معددا وقت العقد واعتبر كثير من اصحاب غلبة وجود عادة عند حلول الاجل لم يجهزوا بغير الامكان ولو
مع غرضه او وجوده لم يفسد على دليل الاصل بغيره لا بشرط في صحة التسليم ذكر موضع التسليم ولو كان في حلة مونة على الاشياء فيجوز الاطلاق وي
ثبت المطالبة حيث كانا حال حلول الاجل نعم لو عتبا موضوعا مخصوصا وانضف اليه الاطلاق نفى ولو اشفق بعد التسليم في غير ذلك لم
جاز **المقام الثالث في احكام السلف** هي مسائل **الاول** في اذا سلف في ثوبه بالشهو وعدم جواز بيعه قبل حلوله على من هو
عليه او غيره حال او مؤجلا او ماسويا لاجل الاول واولا عليه وانفاضا عند سوا اجل ذلك ثمتنا او ثمتنا لا دليل في بيعه على نعم هو لحوط
احيا طالا زافا بما كمال ووزن اذا اراد بيعه من اجله ويجوز بيعه بعد حلول الاجل من غير المسلم اليه بعد قبضه من قبض ما سلف فيه بغير قبضه مثل
ثمتنا واول او اكثر وكذا قبل القبض لا مع كونه مكفلا او موزونا واراد بيعه من اجله فان الاحوط لزوما تركه ويجوز بيعه كذلك بعد حلول الاجل وقبضه من
المسلم اليه بنفسه في جواز بيعه منه بعد حلول قبل القبض فلا نفي فيها الجواز على كراهية باعجه بنده بغيره بمثل ثمتنا ومثاقنا نعم لو كان مكفلا
واراد بيعه من اجله فاحوط التردد في حكم بيعه بغير قبضه ويجوز ثوبه المسلم بعد حلول الاجل قبل قبضه وثوبه بغيره كل من المسلم اليه غيره
وكذا بيعه بوضيعة وتجوز الشراكة في السلم فيه بعد حلول الاجل قبل القبض على الاشياء الثمانية اذا دفع المسلم اليه عند حلول الاجل من جنس عليه
بمقداره على صفته الشرطية عليه نعم المسلم قبضه ولو لم يزم اياه بالقبول والبراءة المسلم اليه ولو امتنع منها ما جاز قبضه الحاكم اذا سأل المسلم اليه
وكان قبض الحاكم قبضه وليس للحاكم الا براءه ولو تلف المال في يده من عليه حتى بعد عرضه على المسلم واحضا ولده وامتناعه من قبضه من غير عقد
ولا تفرط من المسلم اليه كان من مال ذي النحر كما تقرر مع سائر فروع في فصل التمسك ولو ائتم المسلم اليه عند الاجل بجنس ما عليه بمقدار ولكن لا
على التمسك الشرطية بل دون منها لم يجب على ذي النحر قبول ذلك موضوعا عن حقه ولا يجبر عليه وان كان احوط من وجب له ثم لو اخذه ذوا النحر ضا
ذلك عن حقه صح وبرئ من عليه حتى ولو ائتم بالجائز الوافي لما عليه قد راعى كونه فوق الصفة المشروطة لهما بالهافا المشهور وجوب القبول
على ذي النحر وفيه تردد ولا شبهة عدم الوجوب لوائى بالجائز اتناض قد راعى عليه فان لم يوافق الصفة المشروطة بان كان دون او اعلى لم يجب
القبول وان كان لو قبل جاز وان وافقها جاز له اخذه والمطالبة بالباقي وهل له الامتناع من اخذها لا وجهان اظهرهما القدم ولو ائتم بالجائز اليه
على ما عليه فله ان كان دون في الوصف واعلى لم يجب القبول وان كان لو قبل جاز وان كان مساويا في الوصف جاز له القبول وفي وجوبه ثوبه
اشبه لوائى بغير جنس ما عليه لم يجب القبول وان جاز اخذه واسفاط ما عليه **الثالث** اذا اشترى مقدا معاينا من الطعام سلم بمقدار معين
واشترى اجملا نصف الثمن فدفعها فابل الموجب بالنسبة في بطلانها فابل العجز بنسبة فلو ان اشبهها الصفة ولو باع مقدا معاينا من الطعام
سلم بمثل معين ودفع مقدا من مقدا او شرط البذل من دين على المسلم اليه بطل بها فابل الدين ومعها دفعه على الاظهر **الرابع** لو شرط في
العقد موصفا للتسليم المبيع ثم راضيا بقبضه في غير مجاز وان امتنع احدهما الا من التسليم في الموضع المشروط فيه لم يجز على خلافه لا بغير الاخر
عليه **الخامس** اذا قبض عند حلول الاجل العيب الموافق للسلم فيه جنسا وفدا او وصفا فقد نفى مشا ومسلمة في قبضه وملاك المسلم في
للمسلم اليه من المسلم فيه وان وجد به بعد القبض عيبا جاز له الرد كما يجوز له الرضا به تجانا او بعوض تراضيا عليه ولا يجزى على شيء من ذلك في ذلك
العوض الا راضيا عليه يرضى على الاقوى فاذا اخذ الرد فله مطالبة المسلم اليه بالتسليم **السادس** اذا وجد المسلم اليه براس المال قبل مقافته
للشئى لو بعد عيبا وكان جهمه من غير الجنس بطل العقد فيما لو وقع العقد على الشخص ولو وقع على الكلى بشرط التقيد في المجلس قبضه كان ثم وجد
العيب قبل التفرق صح العقد وتبقى ابدل المقبوض بالسلم قبل التفرق وان وجد العيب بعد التفرق بطل البيع على المشهور وصح ولو ابدل في
على التخاذ ولو وجد به من الثمن من غير الجنس وبعضه من الجنس جرى في كل بعض حكمه ولو وجد بالثمن عيبا من الجنس كشونه الجواهر واضطر الى بيعه
ونحوها تجزى عن الرد والارش ان كان الثمن شحبا انهم فما ارش عند ظهور العيب بعد التفرق وقد وان كان كل ما انفذ الزم الابدال ثم الرد اما هو
تفرقا واما بطله فصح العاملة والرضا بها وهل له الابدال ام لا وجهان اشبههما **الاول** انهما اذا اختلفا في اصل القبض قدم قول منكره به منه

في البيع

و

في السلف

٢٥٣

في البيع

ولو اتفقا على حصوله واختلفا في أنه هل كان قبل التفريق وبعده فالقول قول من يدعي الصحة والوثوق قبل التفريق ولو قال البائع
ثم رددته إلى المشتري قبل التفريق وأنكر المشتري ذلك قدم قول البائع بيمينه لكن في خصوص القبض لا في الرد ولو اختلفا في اشتراط
الاجل وعدمه فالقول قول منكره ولو تساوى على ذكر الاجل واختلفا في مقداره فالقول قول منكر الزيادة ولو اختلفا في الحلول و
عدمه فالقول قول منكر الحلول هذا كله فيما لا يتبين فيه وإما معهما فالحكم بما حكموا مع التعارض فالمرجع ما يأتي في بحث تعارض البينتين
من كتاب القضاة والشهادات إنشاء الله تعالى **التأخير** إذا حل أجل التسليم وتأخر التسليم لعارض كإقطاع المسلم فيه لا في نحوها
أو غيبة المسلم اليه ونحو ذلك ثم طال به المسلم بعد زوال المانع وقد انقطع المسلم فيه لو انفسخ العقد بنفسه ولو يكن المسلم الزامر
المسلم اليه بدفع قيمة المسلم فيه يوم حلول أجل بل يتخير بين الفسخ وبين الصبر إلى أن يتمكن المسلم اليه من تسليم المسلم فيه وبين بيعه
المسلم اليه ولا فرق بين كون التأخير لفريط البائع وعدمه ولا بين ما إذا تعذر المسلم فيه من الأصل وبين ما لو وجد عند وقت
الحلول غالباً ثم تأخر التسليم لعارض فانه ينقطع بل يجري ما ذكر من الخيار فيما لو كان التأخير اقترافاً من البائع لا لعارض وهل يجري
ما ذكر من الخيار فيما لو كان التأخير فيه في المكان المتعبر تسليمه فيه شرعاً أو شرطاً مع عدم انقطاعه في غيره أم لا بل يلزم العقد
وليس للمسلم فسخه وجهان أو لهما أقرب وفي حكم انقطاع المسلم فيه وقت الحلول موت المسلم اليه قبل أجل حين تعذر المسلم فيه
وان أمكن حصوله وقت الحلول فانه يثبت بالموت الخيار للمسلم بين الفسخ وبين الصبر ولو علم قبل حلول أجل بان المسلم فيه ينقطع عنده
ففي ثبوت الخيار حين العلم تردد والعقد اشبه وهل الخيار الزبور فوري أم لا وجهان ومراعاة الاحتياط المختلف هنا باختلاف المقام
لازمة ولو قبض المسلم بعض المسلم فيه بعد حلول أجل وتأخر التسليم في الباقي لعارض كان له الخيار في الباقي فله الفسخ فيه خاصة
وفي الجميع ان شاء وان اختار الأول ثبت للبائع الفسخ في الباقي ان لم يكن التأخير بتفريطه ولا فلا خيار له وفي اختصاص الخيار بالبرزوخ
بصورة عقد انقطاع الرجاء فيه بالنسبة إلى الوجود الخارجي تردد **التاسعة** إذا دفع إلى صاحب الدين عرضاً على إيفاء قضاة
عليه من الدين ولم يسأعه وقبله ذوالحق احتسب بيمينه يوم القبض ولو كان الدين ايضاً عرضاً ودفع عنه عرضاً آخر من غير
مساعدة احتسباً جميعاً بيمينه يوم الدفع **العاشر** يجوز بيع الدين بعد حله على من هو عليه وكذا على الأقوى بيعه على
غيره من هو عليه ولا فرق في الحكمين بين كون الثمن شخصياً أو كلياً في الذمة حالاً أو مؤجلاً على الأظهر وفي بيعه قبل حلول أجله أو
إظهارها الجواز سواء بعهده بالحال أو بالمؤجل وان كان ترك الثاني حوطاً نعم لا يجوز بيع دين في الذمة بدين آخر ثابت قبل العقد في
الذمة سواء كانا حالين ابتداءً أو بعداً نقضاً أو اجلاً أو مختلفين قبل حلول أجل وبعده **الحادية عشرة** إذا سلف
في شيء وشرط مع السلف شيئاً معلوماً صح العقد والشرط جميعاً من غير فرق بين اشتراط الساعة حتى اشتراط القرض والبيع و
الاستسلاف والرهن والضمين ونحو ذلك ولو أسلف في غنم وشرط في ضمن العقد صواف نجات معينة فالأقوى الصحة سواء
الجزء فعلاً أو عند حلول أجل التسليم مع اشتراط دخول المتجدد دام لا على تردد في الأخير ولو شرط ان يكون الثوب المسلم فيه من
غزل مرثية معينة أو الغنم من مزينة مخصوصة فالشهور عدم الصحة ولو قيل بالصحة مع إمكان تحصيله عادة لم يكن بعيداً ولتختص
كتاب التجارة بمبحثين **الأول** أنه لا شبهة في شرعية الأقالة بل وعظم فضلها حتى ورد أن أيما عبداً قال مسلماً في بيع
أقاله الله تعالى عشرته يوم القيمة وحقيقتها فسخ العقد الذي يطلب الطرف الآخر فسخه وصيغتها قول كل منهما ما تقابلنا أو
تفاسخنا أو قولاً أحدهما أقلتك وقبول الآخر ولا يكفي فيها الفعل على الأحوط ولا يعتبر فيها اللفظ خاص ولو تقابل بلفظ
البيع وقصد الأقالة المحضة وإما على ذلك قرينة لم يلحقه ولو احتج البع وهو عندنا فسخ في حق المتعاقدين ومن يقوم مقامهما
من وارث وغيره وفي حق غيرهما كالشفيع سواء كان المبيع عقاراً أو غيره وسواء وقعت قبل القبض أو بعده وسواء كانت
بلفظ الأقالة أو الفسخ ولا يجوز الأقالة الأعلى ما وقع عليه العقد فلا تجوز زيادة عن الثمن ولا نقصان عينية كانت الزيادة ولو
حكمية بل بطل الأقالة باشتراط الزيادة أو النقصان أو اشتراط ابدال أحد العوضين أو كليهما مع وجودهما ولو بالمساوي و
نعم الأقالة في بعض العقد كما تجوز في جميعه سلماً كان أو غيره من اليسوع إلا إذا أتت قالة البعض إلى الجمالة فلا تفصح في
الأول لا تثبت الشفعة بالأقالة لما مر من عدم كونها بيعاً **الثاني** لا تسقط اجرة الدلال بالتقابل السبق استحقاقه **الثالث**
إذا تقابل ارجع كل عوض إلى مالكه فان كان موجوداً اخذه وان كان مفقوداً رجع بيد له وهو المثل في المثل والقيمة في القيمة و
المدار على قيمته يوم الأقالة على الأظهر لا يوم التلف ولا يوم القبض ولا يوم الدفع ولا الأعلى من اثنين منها ولا يبيع التماء المنفصل
فلا يخرج بالأقالة عن ملك من حدث في ملكه وكذا التماء المنفصل في وجهه ولو تصرف البائع في المبيع وهو في بد المشتري بعد الأقالة

فمن عليه اجرة الكيل والوزان

٢٥٤

فقد تصرف فيه ولو تلف قبل قبضه بآية غير فعله ذهب على البائع ولو ضمنه المشتري لا بعد أو تفرط ولو استعمل المشتري المبيع بعد البيع فعليه الاجرة ولو خرج المبيع عن ملك المشتري بسبب من الأسباب ثم عاد اليه ليس له ان يرجع ولا قاله على الاقرب ولو تلف قبل قبضه بآية التمنى واختلاف في قدره قديم قول البائع بيمينه لكونه منكر الزيادة **المبحث الثاني** ان اجرة الكيل للمتع والوزان له على البائع عند الاطلاق وعند تعارف خلافه واجرة ناقدا التمنى ورواه عن البائع مع القيد من واجرة الدال على من باعوا فاجرة البيع على البائع واجرة الشراء على المشتري مع القيد من واجرة الشراء وهو المبيع كان الاطلاق عند اعتياد شيء يحل عليه يكفي في استحقاق من ذكر الاجرة مجرد الاندلسه في ذلك العمل مع عدم قصد التبرع بعمل ولا فرق بين قصد الاجرة وعدمه مقدار الاجرة موكول الى العادة الا مع الشرط فهو المبيع ومع الاختلاف في العادة يلزم التعيين ولا يستحق احد هولا مع نية التبرع بعمله شيئا وان اجاز من اليه الامر فله ويحقق التبرع بالمثل بقصد الجانية عند العمل ولو قصد الاجرة والى العمل غير امر مستحقها بالاجارة من اليه الامر له ولو كان ما ذنوا من احد هما في البيع ومنع في الثراء ببيع ماع الاول واشتره الثاني فاصلا لاجرة العمل بكل منهما فاضل كل منهما ما يخصه من اجرة في وجهه وقوله لا يتولاها الا مشبه المراد والمستند جميعا واذ اهلك المتاع في بدل الدال لرضيحه الامع التعتك او التفرط ولو اختلف في التفرط كان القول قول منكر يمينه الامع وضوح التفرط او قيام البينة عليه لو ثبت التفرط بشئ من الموازين اختلفا في القيمة فالقول قول منكر الزيادة ولو ادعى الدال خلافه ما في يد قبل قوله بيمينه ما لم يتم خصمه البينة على خلافه ولو جاوز الدال لعمامين له فان اختار الاصلح نفذ وان اختار غير وقف على اجارة المال ولو اختلفا فيما عدا من من طريق البيع فالقول قول من

المتع بيمينه وان اختلف المتاع عند من

يجاز وليس رد له شيء من الثمنين

على الدال بل على مالكها

والجرحه من العالين

كتاب القرض

وهو عطاء الغير لغيره متقضى شئت الاقرب ان يخص من الدين لثمنه للدين الثابت في المنفعة بغير ارض والبعث هنا في مقامات **الاول** انه يعتبر فيه عقد مشتمل على الايجاب والقبول والايجاب قرض له وما يؤدى مفاده مثل تصرف فيه او اتفق به عليك بدله او رد عوضه نحو ذلك والقبول قبلت ما افاد معناه من الافاظ الدالة على الرضا بالايجاب في قيام الفصل الثاني مقام اللقظ من الجانبين وجه غير بعيد ويعتبر في المتعاقدين هنا ما يعين في سائر العقود ثم ان اجر القرض عظيم وثوابه جسيم لما فيه من معونة المحتاج والمعاونة على البر وكشف كربة المسلم وقضاء حاجته وقد ورد عن الصادق عليه السلام انه قال لان اقرض قرضا احب الي من ان تصد بمثله وان القرض يعطى ثواب الصدقة مثل مال القرض حتى يرجع اليه والصدقة بعشرة والقرض الواحد ثمانية عشر وعن رسول الله ان من قرض مؤمنا قرضا ينظره ميسورا كان ماله في زكوة وكان هو في صلوة من الملكة حتى يؤديه وان من اقرض اخا المسلم كان له بكل درهم اقرضه وزن جبل احد من جبال رضى وطور سيناء وان رقبته في طلبة تعدي به على الصراط كالبرق الخاطف الا مع بعرجنا ولا عذاب من شكى اليه اخو المسلم فلم يقض حرم الله عز وجل عليه الجنة يوم يجزي المحسنين وارسل في وجهه فضلية قراضه من الصدقة به ان المستقرض لا يستقرض الا من حاجته وقد تطلب الصدقة من غير حاجة اليها والظاهر ان مثل القرض في الثواب مطلق الدين ويحقق اجر القرض ما اذا قصد به القربة فلا اجر مع عدمها ويكره الاستدانة مع الغنى عنها وعقد القدرة على قضاها وفقد ولو قاض للدين وقيل يحرمه الاول لظهور استدانة المعصومين عليهم السلام انه لو اقرضه الوفاء والصرف فيما يلزم ويحرم الاستقرض للحرم وموجب لنفقة واجبة عند الاضطرار ويحرم اشتراط النفع فيه يفسد به القرض ولا يملك المقرض النفع ويكون المالك في يد المقرض اما شرعية فمضمونة عليه فيجب المبادرة الى رده اليه الامع العلم برفضا سابقا في يد ولا فرق في جرمة الزيادة المسترطبة بين كون مال القرض ربويا ام لا مثليا او قيميا ولا بين كون الزيادة عينية او حكمية من صفة او منفعة فلو شرط التصحيح بدل المكسر او الخالص بدل المغشوش او الجيد بدل الردى حرم وفسد واشترى المقرض عند الوفاء بزيادة عينية او حكمية جاز سواه علما ببدل الجريان عادة ونحوها ما لا نوباد لكان لا ما لو بشرطها في العقد بل ظاهر جملة من الاخبار رجحان اعطاء المقرض الزيادة واما الاخذ فقد اختلف في جمع بكرة اهتدوا فله على مستند وقاعدة التسامح جارية ثم ان كانت الزيادة حكمية كالجيد بدل الردى التسامح بدل المكسر ملك المقرض بالقرض عوضا عن ماله وان كانت عينية فكان على الاظهر ان كان جعل المساوى وفاء فقل الزيادة بهتة اصلح **المقام الثاني** فيما يقع اقرضه هو كل ما يمكن ضبطه قد تدو وضفة لا يتوقف اقرضه على ما بل لو اقرضه لم ضبطه حاز على الاقوى كما ان الاقوى فيما يوصف لا يقدر بل يتعامل عليه بالمشاهدة هو جواز اقرضه قبل

في
القرض

كتاب القرض

٢٥٦

له وكان تلف من المديون ولا يجوز له شراء شيء به ولا المضاربة بسواء كان المضارب معه من المديون نفسه أو غيره ولو بنى المضارب معه على هذه المضاربة الفاسدة والتجرب بذلك المال فان فهم من المضاربة ولو بقرينة حال ومقال توكيله في القبض والتجارة والمجالة على بطلان المضاربة صح القبض والتجارة واستحق الجعل وكان الرجح للموكل والخبران عليه سواء كان المضارب معه هو المديون أو غيره وان فهم التوكيل في القبض دون التجارة والمجالة كانت التجارة الواقعة بفضولية موقوفة على اجازة صاحب الحق ولا اجرة للعامل وان لم يفهم التوكيل في القبض ايضا فان كان المجهول المديون فالرجح له والخبران عليه وعليه فاء الدين وان كان اجنبيا فاصد منه فهو يقف على اجازة المديون ولا اجرة للعامل الخاضع مسترا ذاباع الذي من مثله ما لا يصح للمسلم تملكه كالحجر والخزير وكان للمسلم عليه حق جاز له ان ياخذ ثمن ذلك المبيع من الذي عوضا عن حصه الذي عليه سواء باعته بحضور المسلم او غيابه نعم يعتبر كون المشتري زعيما ولو كان حرميا او مسلما ففي جواز اخذ الثمن من البايع عوضا عن الحق الذي عليه تردد ولو كان البايع لما يملكه المسلم مسلما لم يجز لمن يستحق عليه شيئا ان ياخذ الثمن عوضا عن حقه ولو اسلم الذي قبل ان يبيع غره وخزيره ونحوهما ففي خروجها عن ملكه بالاسلام او بقاءها فيه وجواز تولي غيره ممن يجوز بيعه من اهل الذمة له وتسليم الثمن اليه توكلا ثانيا بينهما وان كان اقرب الا ان الاحتياط بالاولى يتردد نعم لو اسلم بعد بيع الحجر ونحوها جاز له قبض الثمن بعد اسلامه ولو اقترض ذتي من مثله خيرا او نحوها واسلم احدهما سقط القرض في قول لا يخلو من تأمل السائل مسترا اذا كان لا شين مال في ذم مشتر له بينهما لاجل اتحاد سببه من بيع سلعة او ميراثا واتفاقا او نحو ذلك ثم تقاسما بما في الذم بان تراصيا على ان ما في ذمة زيد يكون لاحدهما وما في ذمة عمر ولاخر لم يصح وكان كل واحد يحصل منه لهما وما يتولى ويتلف يكون منهما على الاقوى نعم لو اصطحا على اختصاص احدهما بما على زيد والاخر بما على عمر وصح تخالفا على المختار من كون الصلح عقدا براسه غير تابع للمبيع وكذا لو باع احدهما صاحبه سلعة بقدر حصته ثم اعلى عمر وقبض ايضا وكذا لو باع كل منهما حصته من الدين على صاحبه بما لم يعتن ودين حال وتحيل به على الغريم الاخر وكذا لو احوال كل منهما صاحبه بخصته التي يريدها عطاها صاحبها بقبول الاخر في وجه السائل بعترا ذاباع مستحق للدين ذلك من ثالث باق منه عينا او قيمة على وجه لا يحصل فيه الزيادة ولا الاختلال بشروط الصرف لو كان العوضان من التقدين فالاشهر استحقاق المشتري تمام ما كان يستحقه صاحب الدين على المديون وقيل لا يستحق الا ما بذله ثمنه من الدين والا ولا يظهر ولو كان البيع فاسدا للزوم الزيادة وتختلف شروط الصرف لم يجز للمديون دفع شيء الى المشتري الا بالامر صاحب الدين وتقديره المقام الرابع في لو احدث في حقه مسائل اولى يستحب ان يرافق بالمديون المؤثر في الايجاب والمساخطة مع في الحسنة وعدم الاستقصاء وقد ورد ان من اقترض قرضا وضرب له اجالا فلم يؤت به عند ذلك لاجل ان كان له من الثواب في كل يوم وان الدين يكون في صلوة المائكة حتى يؤدى المديون حقه وان من ارفق بالمديون يتعدى على الصراط كالبرق الخاطف اللامع بغير حساب لا عذاب وان من استقصى فقد اساء وان طرقي استفاء الدين اتيان المديون وطالة الجلوس عنده مع ملازمة السكوت ويستحب للمديون حسن الداء وحسن العشرة مع الدين وقد ورد انه ليس من غريم ينطلق من عند غريمه راضيا الاصلت عليه دواب الارض ونون البحر وليس من غريم ينطلق صاحبه غضبا ناو هو على الا كتب الله له بكل يوم يجلسه وليلة ظما ويستحب لصاحب الدين ابواء العسر وقد ورد ان له بكل درهم منه عشرة دراهم عند الله تعالى ويكره لصاحب الدين ان ينزل على المديون وياكل من طعامه وشربه وتشتد لكرهه بالبقاء بعد ثلثة ايام ويستحب الاشهاد على الدين والمخاطب بذلك الدين ويكره الاستقراض من مستحدث النعمة ويستحب داء دين الابوين ويتأكد ذلك بعد موتهما فانه من البر بما المطيل للعموم الموسع للرزق الثاني في مطالبته المديون في حرم مكره زادها الله تعا شفا احوال والا قولى ان اذا اراد ان يغريه له المطالبة فيه سواء دخله ملجأ ام لا وان كانت الاستدانة فيه لم يكره المطالبة فيه الثالث في اذامات المديون حلت ديونه الموجهة وفي حلوله بموت الغريم قوله ان اظهرها الحلول الرابع في اذامات المديون غير عمدا ولا مال لفا لا قولى انه ليس له ولياء الدم القود الا بعد ان يضموا عند ديونه الخاضع مسترا اذا اجمد المديون ما عليه فان اقام صاحب الحق بيته عليه فلا اشكال والا كلف المديون عليه بالحلف على رائة ذمته فان حلف سقطت المطالبة عنه والا ردت اليه على المدعى وتثبت دعواه بالحلف لو اقام المدعى بيته بعد حلف المديون لم يسمع ولو اقرى بالخالف بالمال بعد ذلك وكذب نفسه جاز قوله السائل مسترا اذا ضمن احد من المديون دينه برضا الغريم برئت ذمة المديون بذلك وانقل المال الى ذمة الضامن سواء كان في مرض موت المديون او قبله وبعده السائل بعترا ذاحل الدين وطالبه صاحب الحق وجب عليه دفع ما يملكه الا داسكاه وشياه وخادمه فريسه المربوب له وقوت يوم وليلة لولم يوجب نفقة عليه فان لم يكن شيء سوى ما ذكر او كان واعطاه ونفى من الدين شيء وجب عليه السعي في قضائه بكتسب نحوه ان كان من اهله ولا تنظر الى ميسرة الثاھن في حق الواجب الو

فيما عدا ذلك وقيل ان كل المديون

فيما عدا ذلك وقيل ان كل المديون

فيما عدا ذلك وقيل ان كل المديون

في أحكام الدين

٢٥٧

في قول اوقاتهما من المديون قبل الاداء مع المطالبة والعكس من الاداء وكذا من عليه شيء من الحقوق الواجبة كالزوجة والخمس وان لم يطالب بها
الحاكم قولان اشبههما الصحة والاحتياط لا ينبغي تركه التاسعة عشر في دين المعسر المومن من سهم الفارين اذا لم يصرف في مصيبة الله تعالى
ولولم يوف حتى مات كان دينه على امام العصر عجل الله تعالى فرجه وجاز للحاكم دفاته من سهم الامام عليه افضل الصلوة والسلام وان كان غير هاشمي
حتى على المختار من اختصاص سهم الامام عليهم ببنو هاشم ولولم يوف الحاكم لم يعاقب المديون بعد نيته القضا وموته قبل التمكن منه بل لا يقاب
التأدي للقضا اذا لم يقض لعدم المطالبة الغريم سواء خلف ما يقض به عنه او وصي او لم يخلف شيئا وسواء تقضى عنه او لم يقض العاشر ع لا
يسقط الحق حينما كان وفي الذمة متباخيرة في الحق المطالبة وان طالت المدة الحادية عشر في حق قتل شخص لظلمه انتقل ما في ذمة القاتل
من الحقوق الالهية الى ذمة القاتل وفي انتقال ما في ذمة من المليون الى ذمة حتى لا يجبر على وصية واداء دينه ويطالب به القاتل قول لا يل
قويما عليه الثانية عشر يجوز اشتراط وفاة الدين في غير مكان الاستدانة في ضمن عقد لها وفي ضمن عقد لازم اخر يلهي على الاظهار الوفا
به من غير فرق بين ان يكون في حمله الى ذلك المكان مؤنة عليه ام لا ولا بين ان تكون المصلحة في جانب المقتض او المقرض وفي جانبيهما او لو تكن مصلحة
في شيء من الجانبين ولولم يشترط ذلك على المقرض بما لا يضره من مكان الاقراض لزمه الاداء على الاقرب ولو اشترط محلا فطالبة به في محل ثالث لم
يجب الاداء الا في المكان المشروط اداؤه فيه الثالثة عشر لا يقرض دراهم او دنانير ثم اسقطها السلطان وجبا غير هاشمية المستحقة
للمقرض على المقرض عند القضا اقول فيها لزوم دفع مثلها وموازها من التركة الجديدة والحوط الصالح على ذلك التي اربعة عشر لا يسقط
الدين عن المديون المقبول في سبيل الله تعالى من جهاد ونحو الحادية عشر لو استدان لزوجة للنفقة الواجبة لها على الزوج لزم الزوج
اداءه وهل يقضي الزوج عنها بدفعه الى الغريم وان الاداء عليه هو الدفع اليها وعليها الوفاء قولان اظهرهما الثاني نعم لاشهر في روا
بدفع الزوج اياه الى الغريم وفاء عنها السابعة عشر لا يقرض من لواء قرض نصف دينار او حصى وقال بصفه قضا ونصفه مائة جازا القبول
ولم يجب السابعة عشر اذا دفع ما اقترضه ثمن من سلعة اشتراها من المقرض فخرج الثمن زيوفا فان كان المقرض عالما بكون ما دفع
اليه ثمننا زيوفا وكان الشراء بالعين صح البيع وعلى المقرض عند الوفاء دفع مثل الزئوف ثم لو شرط في عقد القرض كونها خاصة بغيره
فسد القرض وان كان الشراء في الذمة كان للبايع المطالبة بالثمن سليما وللشراي احتسابا بدفعه اليه وفاء عن القرض الثامنة عشر
اذا دفع المديون اعواضا على التفرق من غير مجلس الدين قضا عنه ثم تغيرت الاستحسان على قيمة يوم دفعها بالدخول في ملكه بالقبض
سواء كان الدين مثليا او قيميا مسلفا فيلزمه غيره وسواء كان المدفوع عروضا او غيره التاسعة عشر يجوز اشتراط رهن او كفيل في عقد
القرض وفي اشتراط رهن بدلين اخر في ضمن عقد هذا الدين وجهان افرهما الجواز والترك لحوط العشرة من قدر في بحث نقد الدرهم
تجوز اشتراط تأخير الدين في ضمن عقد المعاملة المحاباة وتجوز بيع الشيء باقل من ثمن مثله بشرط ان يقرض المشتري البايع شيئا وبيع الشيء با
قيمة بشرط ان يقرض البايع المشتري شيئا وهل يجوز ان يقرضه ويشترط في ضمنه معاملة محاباة تكون الزيادة فيها للمقرض والقبضة
على المقرض ام لا قولان قويهما عدم الجواز بخلاف ما لو كانت الزيادة للمقرض والقبضة على المقرض فان الاقوى فيه الجواز كما ان الاقوى
الجواز فيما لو سبقت المعاملة المحاباة على القرض سواء اشترط في ضمنه اقراض من له الزيادة من عليه القبضة شيئا او بشرط اجل في قرض
او لم يشترط شيئا كما لو عامله معاملة محاباة ثم اقترض من له الزيادة من له القبضة شيئا من غير اشتراط ذلك في ضمن المعاملة وكذا لو سبق لا قبل
من غير اشتراط المعاملة المحاباة في ضمنه كالواقضه شيئا واطلق ثم اشترى من المقرض شيئا باقل من ثمن المثل وابعده شيئا باكثر من ثمن المثل من
غير اشتراط ذلك في عقد القرض الحادية عشر والعشرة من لا باس عندنا بالعينة وهي ان يشتري السلعة بثمن مؤجل معلوم يبيعها
من ذلك البايع باقل من ذلك الثمن نقدا ليتفع بثمنه فعلا في قضائين ونحوه وبقي عليه الثمن الاول الى راس اجل الثانية عشر في
لو اشترى السلعة ودفع الى صاحبها شيئا واشترط في ضمن العقد احتسابه من الثمن ان مضى البيع ويكون المدفوع للبايع تحانا فان مضى المشتري البيع
صح الشرط ولزم على الاظهر وكذا في الاجارة وليقضى ذلك المدفوع بالعربون المقام الحادية عشر في دين المولى لا يجوز ان يقصر
في نفسه باجارة ولا استدانة ولا هبة ولا غير ذلك من العقود الا باذن سده سابقا واجازته لاحقا فيما يقف على الاجارة ولو اذن السيد
لعبد في ان يشتري لنفسه لم ينع بعد ما بنينا عليه من عدم ملكه نعم لو لم يعلم تقيدا لادن في شراء ودفع للمولى ولو كان ما اشتراه اقل
يحل له بضعها مع الا باذن جديده من المولى وان فهم الاذن في وطئها من الاذن في شرائها لنفسه اذا اذن له المولى في الاستدانة لم ينع
كان الدين على المولى سواء استبقا او اخرجه بعد ذلك عن ملكه بعق او بيع او نحو ذلك وكذا لو استدان لثفقه الواجبة على السيد ولو مات المولى
كان الدين في تركته ولو كان له عرقا كان غريم العبد كاحدهم والواستدان لساير مصادحه الخارجة عن نفقه الواجبة باذن المولى فان استبقا
او باعها فالدين على المولى وان اعتقه فانه قريب استقرار الدين صح في ذمة العتق ولو قال له المولى قرض على ان يكون لي تكون ذمتك

في دين الدين

في دين الدين

كتاب المقرض

٢٥٨

مشغولة بما تستقرض كك في حجة وجهان وإذا كان المولى لعبد في التجارة اقتصر على موثر الأذن زمانا ومكانا وكيفا وجنسا ووصفا
فلو تعدى عن موثر الأذن من جهة من الجهات كان العقد فضوليا موقوفا على إجازة المولى ولو أطلق له الأذن من جميع الجهات لم يكن للإطلاق
منصرف عن إجازة الأخذ بالإطلاق إلى أن يرد منه شيء من جهة منها والأذن للمولى في التجارة أذن له في لوازمها العادية من حمل المتاع إلى المحر
والرد بالعيب نشر الثوب طيبة والخاصة ونحو ذلك وليس في ذلك إجازة لنفسه لا في الصدقة بالمال إلا إذا قضى عنه شيء من ذلك
ولا يجوز لأحد المعاملة معه إلا بعد ثبوت أن المولى لم يشي من الطرق الشرعية من إخبار المولى أو قيام البينة أو إشاع علمي بذلك وإحكام الحاكم
به ولا يكفي في ذلك دعوى العبد ولا اختيار العدل الواحد بذلك على الأقوى ولو أخبر العبد المأذون في التجارة بحكم الحاكم على مولاه لفسخه
لم يفسخ معامله ولو أنكر السيد المحر بعد ذلك ففي حوز معاملته عبد المأذون وجهه ويقبل قرار العبد المأذون في التجارة بدون المعاملة في ذلك
ما أذن له ويجوز للمولى المحر على عبده ولا يشترط بالأشهاد على ذلك ولا إشاعته في سوقه ثم يجوز له التصرف بعد سبق الأذن إلى حال بلوغ المحر
أياه كما يجوز للغير معاملة ما لم يعلم بالمحر وإن كان لا أثر لمعاملته الغير لو ظهر له سبق المحر المعاملة ولو اعتق السيد عبد المأذون في التجارة ففي غير
بذلك وجهان لشبههما لعدم بخلاف ما لو اتفق أن الحال تشهد بانقراله ولا يجوز للعبد المأذون أن يفوق على نفسه من حال التجارة إلا مع
إحراز رضا المولى بذلك وقضا ضرورة نفقته لا يعامل سيديا ولا شرعا لأنه وما يبده له ولا يضم ما استفاده بغير التجارة من احتساب
أو اصطيا أو نحوهما إلى مال التجارة إلا بأذن منه ولا يقبل قرار غيره المأذون في التجارة بمال كما لا يقبل قرار العبد المأذون كان أم لا بلجانية سواء
أوجبت قصاصا أو دية ولا بما يوجب الحد وإطلاق الأذن في الإتياع أن انصرف في عرفه إلى التقديمين ولا تخيير بينه وبين النسبة ولو كان
النسبة كان الثمن في ذمة المولى حينئذ فلو تلف الثمن قبل تسليمه إلى البائع وجب على المولى عوضه سواء كان التلف بتفريط العبد أم لا بشرط
ولو لم يكن أن السيد شاملا للشئ لو بالذمة فاشترى به ثم تلف ما سلم المولى إليه ليدفعه ثم إن تبرع السيد بدفع الثمن ثانيا صح العقد
له وإلا ففسخ العقد ورجع المبيع إلى صاحبه لا يفسخ العقد لفرضي بالرد والأذن في التجارة ليس أن المأذون في التجارة ولو أذن
المولى لعبده في التجارة دون الاستدانة فاستدان دينًا ليس هو من لوازم التجارة وتلف المأذون كان له الذمة بالعبد يتبع به إذا اعتق والتفريط
بإستعانة فعلا بعيد ولو كان الدين المذكور من لوازم التجارة لم يملك المولى لأمنع المنع من الاستدانة ولو لم يؤذن له في التجارة ولا في الاستدانة
واستدان فلتف كان لازما للذمة يتبع به **شرعاً** **أولاً** إذا اقترض المملوك واشترى بغير إذن كان موقوفا على إجازة المولى فإن إجازة
لزمه عوضه إن رد بطل واستعبد منه عين المال فكانت موجودة ولو كانت تالفة لم يلزم المولى عوضه بل ينظر عتقه أو يساره بغير حق نعم لو
اقترض الاتفاق على نفسه بمقدار ما يلزم المولى لزم المولى قضائه **الثاني** إذا اقترض مالا بغير إذن المولى أخذه

مأذون
في
التجارة

المولى وتلف فيه كان المقرض بالخيار بين مطالبة المولى وبين الصبر وإسراع المملوك إذا

اعتق وأيسر فإن رجع على المولى لم يرجع المولى على العبد وإن اعتق ولو

كان الرجوع على المولى بعد اعتق العبد فلا يرجع له على العبد

أيضا مطلقا وجهه لو رجع المقرض على العبد بعد

عتقه ويساره كان له الرجوع به على مولاه إلا أن

يكون قد غفر العبدان المال له فأنه لا يرجع له به

إلا إذا انتفع بفائه فيضمنه على أقرب لو كان

الاستقراض بأذن المولى رجع بولي

المقرض والمحرم وحده

٧٠ رضى الله على من يتقى

بعكدة

كتاب الرهن وفيه فصول الأول

تعدّد استيفاء من هو غنية ولا شبهة في شرعية الاظهر عدم كراهة اخذ الرهن من المؤمن في زمان الغيبة نعم يكره ذلك بعد ظهور محل الله
 فكان جبر وجعلنا من كل مكره مائة ويعتبر في الرهن بضاً الطرفين وكذا اللفظ الكاشف عن الرضا من كل منهما فلا يكف الفاعل على الاخذ ويعتبر
 الايجاب من طرف الرهن باللفظ الدال على الاوهان كرهنتك هذا وجعلت هذا او الشيء الفلاني وثيقة عندك او وثقتك بالتضعيف
 او هذا رهن عندك واخذه على مالك او بمالك وامسكه حتى اعطيتك مالك وما أدى لك المعنى والقبول لفظاً من الرهن بما يدل عليه كقلت
 ورضيت وارتمت نحو ذلك تقوم الاشارة بالثبوت في تمام الشئ مع تدرجه ولو اشترط الرهن في ضمن عقد لازم لم ينشأ الرهن وقوله بعد
 ذلك نعم لو شرط في ضمن العقد لازم كون الشيء الفلاني رهناً عنده على الدين الفلاني كان من شرط النتيجة الذي لا حاجة معه الى نشأ
 اخوان صحح والاظهر لزوم الوفاء بكل شرط صحيح يذكر في ضمنه سواء كان من مقتضيات العقد كاشتراط ان يباع في الدين او يتقدم به على الغوا
 ويكون منافع الرهن ولا يبيعه باذن الرهن او يكون في يده او يدعد لا وكان له يتعلق بمصلحة العقد كالاشهاد او غير ذلك نعم لو لم يتعلق
 به غرض أصلاً او كان من منافيات العقد كاشتراط عدم بيعه في حق او عدم مكره بعد ادائه الحق ونحو ذلك ونحوها للكتاب السنة ومحل المحرر
 او محرراً محللاً فسد لا باس باشتراط ان لا يبيعه الا بعد مدة معينة او كون منافع الرهن للرهن اذ لم يكن الدين قرضاً مشروطاً بذلك ولا
 يفسد الرهن بقصد شرطه على الاظهر ولو شرط عليه رهناً في بيع فاسد فظن صحة البيع فزهن ثم أدى بفك البيع لم يرجع في الرهن ولا تختص غيبة
 الرهن عندنا بكونه في السفر فيصح في المحضر ايضا وجدهم يكتب شهادة بالدين ام لا ولا يظهر توقف صحة الرهن بمعنى فعلية التأثير وترتب الاثار على قبض
 الرهن العين المرهونة وكيفية القبض على نحو ما تقدم في البيع ولا سلطة للرهن على مطالبته الرهن بالا قباض على الاظهر لا اذا كان الرهن مشروطاً
 في ضمن عقد لازم ويعتبر كون القبض باذن الرهن ولو اذنا من ردها ولو قبضه مع منعه لم ينعقد الا اذا لم ينعقد له اعتباراً
 اتصال القبض بالعقد على الاظهر ولو ان له في القبض ثم رجع قبل قبضه لم ينعقد ولو نطق بالعقد ثم جاز او غي عليه او مات لم يتم الا اذا قبضه
 من يقوم مقامه من الولى او الوصى او الوارث وكذا في جانب الرهن يسلم من يقوم مقامه مع الغيبة يتم الرهن بذلك وليس استدامة القبض شرطاً
 فلما رجعه بعد القبض الى الرهن انصرف فيه الرهن باذن الرهن لو خرج عن الرهانة لكن الاحتياط باستدامة القبض لا يترك نعم لا باس بايدله
 عند الرهن ولو رهن ما في يد الرهن صح ولو لم يعتبر استعداده واقباضه جدياً سواء كان استيلاء للرهن عليه بايداع او اجارة او عارية
 مضمونة او غير مضمونة او نحو ذلك بل لا يظهر كراهية كونه في يده بقصد من القبض الجديد بل لا يظهر سقوط الضمان بالحصول بالعصب بهذا الرهن
 وامضاً القبض السابق ومثل العصب في ذلك القبض بالسوم وبالبيع الفاسد وبالعارية التي شرط فيها المستعير ونحو ذلك ولو تصرف في الرهن
 قبل الاقباض تصرف يخرج له عن ملكه من بيع او عتق او وقف او صدق او ارهان اخر مع القبض فسد الرهن الاول ولو رهن ما هو فاعلى يصير
 رهناً حتى يحضر الرهن او القائم مقامه الرهن عند الرهن ويقبض منه او يوكل الرهن من يحضر الرهن فيقبض عنه ويكون الرهن حين العقد في قبض
 الرهن ولا يظهر كراهية قبض الرهن عن الرهن وكذا لو اقر الرهن باقباض مال الرهن من الرهن قبض عليه ما لم يعلم كذبه بل مطلقاً وجب ولو جرح
 الرهن بعد ذلك عن قراره بالا قباض لم يبق رجوعه في لو ادعى الغلط في قراره واظهر ما يوجب كماله كما لو قال اني اقبضته بالقول وزعت كفايته
 وامكن في حقه ذلك ففهم مع ذلك من جهة ان اشبهها العقد الاتفاقم على ذلك بينة ولو ادعى المواطاة مع الرهن على الاشهاد اقامه لرسم الوثيقة
 ففهم مع غير بنية وتكليف الرهن باليمن لو انكر ذلك تردد ولو سمعت فالتما تسمع ما لم يتم بينة على قبضه لا قباض ولو يحكم الحاكم بمقتضى قوله لا والله
 ولو كان الرهن بعض المال المشترك مشاعاً لم يجز تسليمه الا برضا الشريك سواء كان تاماً لا ينفل او تما لا ينفل ولو عصى وقبض ثم الرهن ولو وكل الرهن
 الشريك في القبض عنه اذن له الرهن بذلك فقبض صح **الفصل الثاني في شروط الرهن وهي امور اربعة** ان يكون رهناً
 فلا يقع رهن الدين على المشهور وان كانت الصحة فيما اذا كان الدين على الرهن نفسه ارحالة لا يخلو من وجه وكذا الكلام في رهن المنفعة كسكنى
 البئر وحديقة العبد ونحوها فان المعروف المنع من الجواز وقبضها بقبض العين لا يخلو من وجه ان كان الاحتياط في المقامين بالترك لا زمناً
 كل يوم الاحتياط بترك رهن منافع المذبر مع بقاء رقبته على التدبير وفي رهن نفس رقبته اقوال اظهرها الجواز ان كان بقصد الرجوع في التدبير و
 اما لو لم يقصد الرجوع فيه قصد توقيف الرهن الى حال الموت وفساده بعد ذلك مضى التدبير وانعاقبه بذلك فلا يجز الجواز **الثاني**
 ان يكون مملوكاً للرهن فلا يصح رهن ما هو قابل للملك ولا يملكه الرهن فعلاً ولو فعل فزهن لا يفسد بل يقف على اجارة المالك على الاظهر
 فان اجاز صح وان رد بطل ولو رهن ما له مع مال لغيره فزهن ما له ووقفه مال لغيره على اجارة ماله ولو تبرع غير المديون بالرهن على الدين
 من غير اذن المديون صح على الاظهر ولم يكن له مع ذلك الرجوع فيه لا المنع من بيعه في الدين نعم له الرجوع على المديون ببدله فيما اذا رهن باذنه
 وامره ولا يجوز رهن المسلم لا يملكه المسلم كالحجر والحجر ليس له الاظهر عدم صحة رهن الحجر ونحوها عند مسلم وكان

في الرهن

٢٤١

مضمونة كالقبضه والمقبوضه بالسوم والمستعارة بشرط الضمان وعن المبيع والاجرة الشخصية الاجارة وعوض الخلع الشخص ونحو ذلك على الاظهر وكذا لا يجوز الرهن على ما لم يثبت في الذمة حال عقد الرهن فلا يجوز الرهن على ما يستقر منه او على ثمن ما يشتريه لا على ما حصل سببه جوزه لم يثبت بعد في الذمة كالذمة قبل استقرار الجناية نعم لو كانت الذمة حاله او لا زمة للجاني كشبهة العمد جاز الرهن عليها بعد استقرار حاله وموجلة وامارية الخطأ الموجلة على العاقلة التي تجب في انفسها كل سنة ثلثها فلا يصح الرهن على قسط كل سنة قبل حلولها ويجوز له بعد حلولها ولا يصح الرهن على مال الجمالة قبل رد المجهول عليه اتمام العمل ويجوز بعده ويجوز الرهن على مال الكتابة المطلقة وكذا المشطرة على الاشبه ان كان الترتلحوط وبطل الرهن عند فسخ الكتابة المشطرة ولا يصح الرهن على ما لا يمكن استيفاءه من الرهن كالاجارة المتعلقة بعين الموجد مثل خد مته ويصح فيما هو ثابت في الذمة كالعقد المطلق ولو رهن على مال رهنا ثم استدان آخر وجعل ذلك الرهن عليه ما جامع وقا قيمته مما لم يلزم فسخ العقد الاول وتجديده عليه ما يلزم الثاني بعقد جديد ولا فرق بين ان يكون قيمة كل من الرهين مساوية لقدرة الدين او زيد ولا بين ان يكون الدين الثاني من الدين الاول والرهن عليه عنده ايضا وبين ان يكون الدين الثاني من غير الرهن ايضا عند ذلك الاجنبى المدين ولو اطلق الرهن على الثاني من دون تعرض الاول ففي بطلان الرهانة الاولى عدمه نحو اشبهها العقد مطلقا ولو سطر المرهن الثاني حقه من المرهون ترتب حكم الرهن الاول على المختار ولو حل اجل حقه ما جعلا ولم يؤدى المدينون حقه ما واداد الاستيفاء من مال الرهانة فقدم حق المرهن الاول ما دى حتى الثاني من الباقي وفي الباقي بحقه والا فما وجد من حقه من الباقي فم لو انتم الاول في فسخ عقده لزم ولو تولى الثاني ومساواتهما اتبع ولو لم يعلم الاول بالرهانة الثانية حتى مات الرهن فان كان المال المرهون مساويا للدين المرهن الاول ولم يجز هو الرهن الثاني اختص به الاول وان كان زائدا عليه ففي تخصيص المرهن الثاني بمقدار حقه من الباقي من دون العرقا وجوز اولها لا يخلو من قرب ويجوز ان يرهن على الدين الواحد رهنا بعد اخر فصادا وان كانت قيمة الاول في نفاذه وتفصيل صور الرهن ان اتحاد الرهن والرهن والمرهن والعقد فلا كلام وكذا ان اتحاد الرهن والمرهن بعقد الرهن فقط او هو مع العقد ان اتحاد الرهن والمرهن اختص كل منهما بحكم رهنه وكذا ان اتحاد العقد وتعدا المرهن والرهن او هما مع الرهن وتعدا الرهن والرهن خاصة واتحاد العقد والرهن والمرهن جرى على كل رهن حكمه ولو اتحاد العقد والرهن والرهن وتعدا المرهن فان اشترط وجها خاصا لكون القدر الثاني رهنا عند احكامها المعين والمقدار الاخر عند اشرع الشرط وان اطلقا فان تساوى الدينان لم يعد كون كل نصف من المال المرهون رهنا عند احدهما واختلاف الدينان ففي كون كل نصف رهنا عند احدهما او التقسيط على مقدار الدين وجهان والتعدد في الاشياء كالومات المرهن عن ذلك كالتعدد الابتدائي في الاحكام **الفصل الرابع في الرهن** ويشترط فيه البلوغ وكما للعقل وجواز التصرف القصد الاختيار فلا يصح من الصبي وان راق ولا المجنون ولا السفية ولا المحجور عليه لفلس اذ لا من الغافل والسكون والساهى والتائم وللغنى عليه ولا من الكره ويجوز لولي الطفل رهن ماله اذا اقتضى الاستدانة مع مراعاة الغبطة كما لو استهد عقارا لطفل فاذا لولي صلاحها ولو يكن للطفل مال فاستدان الولي لصلاحها ورهنها على ذلك الدين وكان للطفل اموال محتاجة الى الانفاق من ماله فمراكب انعامه وكن له ما صرف لولي في ذلك فاستدان للانفاق عليها وحفظها من التلف والصرف عليها بما لولاه لتقصت قيمتها بهزال ومرض ونحوها كل ذلك مع كون الاستدانة اصلح من بيعها بعضا او كلا ومثل ذلك لولي الطفل في سائر من ذكره من القاصرين في جواز استدانتهم لرهن ماله مع الغبطة ويعتبر وضع الرهن في يد المدين يجوز ابداءه عنده نعم لو تعدد المامون وكان وضعه يدينه كايوم من عليه اقل ضرر امن ترلا الرهانة جاز مراعاة الاصلح فالاصح **الفصل الخامس في المرهن** ويشترط فيه ما يشترط في الراهن وحال اخذ لولي القاصر الرهن حال ما ذكره من رهنه ماله من الجواز مع الغبطة كما لو باع زيدا عن الثمن الى اجل مع عدم مفسدة عليه في ذلك ولا يجوز مع عدم الغبطة كالايجوز اقراضه مال لولي عليه الامع الغبطة كما لو خشي على المال من غرق او حرق او نهب ونحو ذلك فاقرضه اخذ الرهن عليه حفظا له ولبعضه الاخر الاقصار على اقراضه من الثقة والاشهاد عليه حكم بيع مال لولي عليه يستحكم اقراضه ماله فلا يسوغ الامع الغبطة الظاهرة كان حكم الولي حكم الاجانب فيجوز له الاستقراض من مال المولى عليه مع المصلحة للمولى عليه في ذلك مساوئ **الاولى** اذا اشترط المرهن على الراهن في عقد الرهن لو كالتة لنفسه او غيره في بيع الرهن عند حلول الاجل ووضع الرهن في يد عدل وفي اخر من الشرط المحلله جاز وزم ولم يكن للراهن بعد ذلك الامتناع من الالتزام به لو مات من اشترط وكالتة في البيع من المرهن والاجنبى لم ترلا الرهانة وانما ترول الوكاله ولا يخلو الى وارث الشرط لا اذا اشترط ذلك في العقد ولو مات الراهن ففي زوال الوكاله المشطرة تردوا البقا اشبه الثانية ترانامات من رهن عن غيره شيئا ومن رهن عنده شيئا ولم يعلم لا تقصير ولا اجمالا يكون شئ ما تحت يده مال الغير رهنا عنده او ماله رهونا عند الغير حكم ظاهر يكون تمام ما تحت يده لم يملك من غير ان يكون للغير فيه حق الى ان يثبت خلافه ويجوز الاحتمال لا عبرة به ولو علم يكون شئ

ولو تعدد الرهن خاصة واتحاد العقد والرهن والرهن

في الرهن

هذا او دعاه عند شاهد على ذلك لو تعدد كل من الحاكم والشفعة لزمه حفظها عند ولو وضع العين المرهونة عند عدلين تجا ولو عجز
 الا فزاد بحفظه لا يحفظ كل منهما النصف المفروض ولو اذن له الاخر ووكفه في ذلك الا اذا كان الايداع كالتسليم لاحتدما الا انفراد بالتسليم من غير
 اطلاع صاحبه عند طلبة المودع ام لا بل يعتبر اجتماعه اعلى التسليم وجهان اظهرهما الجواز ولو ادعى احد المودعين بامانة المودع عند حيا
 عصى وضمن النصف ضمن التسليم النصف الاخر الا اذا لم يقصر واجل المال لم يمكن الاحتيا والى التسليم ما في يد صاحبه لا من باب الحسنة
 وضمان كل منهما للجمع على اليد لا حوط وعليه فيستقر الصمان على من ضمنه المال اذا كان التلف باقعة مما وية ثم ان هل يعتبر ان يكون من يود
 وضع الرهن عنده ممن يجوز توكيله وهو كل من كان جازر التصرف ان كان كافرا او فاسقا او مكاتباعا لم يجعل له فلا يجوز وضعه عند صبي او مجنون
 او رقيقا واذن من المولى ام لا يعتبر ذلك يجوز لهما التواطى على اوضع عنده من لا يصح توكيله وجهان اشبهما الثاني واولهما الا حوط ولا فرق
 في جواز اشتراط وضع الرهن عند ثالث بين تعيين شخصه في العقد وعنده كالمواطافاة ثم تراضيا على شخص من مصاديق الكلي وانما يفتى
 في عدم جواز انتراعه منه قبل الاجل في المعين في وجهه يجوز في الكلي مع تراضيهما التماسه انما سحرنا ذاباع العين المرهونة الماذون في وجهه
 كان او عدلا مستامنا عند الرهن وقبض الثمن ثم ظهر الرهن عيب سابق على العقد القبض رجع المشتري على الراهن وليس له الرجوع على الباقي
 وان كان هو العدل المستامن على حفظه على الاظهر نعم لو ظهر بعد البيع وقبض الثمن وفاء الحق يكون الرهن مستحقا للغير فيلزم له يد
 الثمن مرهنا كان او مستامنا ان يردده الى المشتري ولو كان الثمن ناقصا تخير المشتري في الرجوع على من شتمن هؤلاء الذين وقع الثمن في ايديهم
 من العدل والراهن المرتهن والمشتري يستقر الصمان على العاصب العاشر في اذاعات لموضوع عند الرهن مرهنا كان او راهنا او راهنا
 بطل الاستيداع ورجع فان كانا لعل اشتراطا ومنعه بعد موته عند وارثه لم يشرط ذلك لم يجز ثبته بيد وارث المستودع الا بترتيبهما
 عليه فان تقطعا على شيء والا لزم الحاكم انتراعه حسب حفظه الى حلول الاجل او وضعه عند من يرتضيه من الثقات بحفظه يسلم اليهما عند حلول
 الاجل كما انه لو خان المستامن باحلف الراهن المرتهن في انتراعه منه عدمه او ضمن بضعا عند بعد الاستداع واخذ الحاكم بحفظه الى الاجل
 واستامنه عند عدل يسلم اليهما عند حلول الاجل **الفصل السادس عشر في اللواحق** وفيه مقاصد الاول في احكام
 متعلقة بالرهن لا يجوز للراهن المتصرف بغير اذن المرتهن في العين المرهونة شي من التصرفات المالكية سواء كانت مزيلية للملك كالباع والهبة و
 الوقف العتق ام لا كالاجارة والتكليف والركوب والزراعة والغرس في الارض والاستخدام والوطى الا انه متى لو كانت ثبته من غير فرق في
 ذلك بين التصرفات المنقصة للعين وغيرها ولو قيل يجوز التصرفات غير المالكية ولا المنقصة لم يكن بعيدا الا ان الاحتياط بالترك لا يردم يجوز
 لتقسام التصرفات لاذن المرتهن مقتصر على مقدار اذن ويكفي اجازته للاحق في تصحيح العقد الذي اوقعه الراهن عليه بغير اذن سابق
 كما يكفي الرضا المهر في شاهد الحال مثلا التصرفات الواجبة الى حفظ الرهن وصلاح المرتهن كمداوات الحيوان المرهون المتعرض وسقي البها
 والدواب علفها وتاييد النخل وختن العبد وخفض الجارية وضرب الفحل عليها وقطع سلعة المملوك وضربه للناديب كل ذلك اذا اقتضتها الحاجة
 ولا بأس بتدبير العبد المرهون لكونه من الوصية به الجارة من حيث عدم منافاتها الحق المرتهن لتأخرها عن الدين ولو اوقع الراهن عقدا بغير اذن
 المرتهن ثم قل الرهن قبل الحق شيء من الاجارة والرد من المرتهن نفذ لعق من حين وقوعه لزم على الاقوى ولو باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن
 لو كان المرتهن وكلا في بيع الرهن فباعه بعد ذلك من اخرجه بعهده كان رد البيع الراهن وليس للمرتهن بعد اجارة العقد الواقع على الرهن
 رده كما لا تنفع بعد الرد اجازته على الاظهر ولو كان تنقل الراهن بغير اذن المرتهن بالرهن بما يقابل باجرة عادة ففي كون اجرة اياها هذا
 كالعين وجهان اشبههما العقد ولو اتى الفحل على الدابة لثبته بغير استيدان المرتهن لشهادة الحال برضا الفحل لم يجز للمرتهن اجبا على
 اسقاط الحمل ولو تمت الدابة المرهونة ففي اجبا الراهن على مداواته ما لا يصح تردد الاشبه علم جواز الاجبار ولو باع الراهن العقار المرتهن
 بغير اذن المرتهن وكان المرتهن فيها شفعة فطلبها كان طلبها مع الاتفات لاجارة البيع وفي سقوط حق شفعته بالامضاء الضمني تردد ولعل
 التسقوط اوجه ولكن الاحتياط بالصحة لا يترك ولو اذن المرتهن للراهن في التصرف المتألف في الرهانة ففي سقوط الرهانة تجردا لاذن او بوقوع
 التصرف من الراهن وجهان اشبههما الثاني وكلا يجوز للراهن التصرف في العين المرهونة بغير اذن المرتهن شي من التصرفات فكذا لا يجوز
 للمرتهن التصرف فيها بشي من التصرفات ناقلا كان او منقضا للعين وانقضاءها من غير ضرر على العين يجوز له التصرف باذنه صريحا او بشاهد
 الحال والقوى ولو تصرف بغير اذن ضمن العين لو كان تلفها باقعة مما وية ثبتت عليه اجرة المثل ان كان التصرف بالملاحة عادة ولو كان تصرف
 من العقوق وقف على اجارة الراهن وفي وقوف عقدة وقصر على اجارة الراهن والتامة بلحوقها تردد والوقوف لا يخلو من جهة الاحتياط اسيل
 النجاة ولو وطأ الراهن لامة المرهونة بغير اذن المرتهن فاجلها صارت له ولله على الاقوى لا يبطل الرهن بذلك على الاشبه هل يباع عند حلول
 الدين لو وفي من ثمنها مطلقا ام لا كلام يفصل بين الوطي باذن فلا يباع وبلا اذن فتباع او بين موته قبل الابا وجيئ مع اعطى الابا و

٢٤٣
 لا يحددها
 في وجهه
 فان كان
 فان كان
 فان كان

كتاب الرهن

٢٤٥

عجزه عن وفاء الدين فباع وبين غيره فلا يباع اقول ان الرهن الثالث ولا يخرج الامنة المرهونة بطي الرهن بان الرهن عن الرهن ولو كانت التجارة التي وطئها بان الرهن بالولاية او نقصت قيمتها فلا شيء عليه ثم لو كان لو طي بغير اذن فعلية لقيمة مع التلغ الا درش مع النقص يكون ذلك رهنًا مكافئًا او ما وطئ الرهن لامة المرهونة فان كان الرهن فلا بأس به ولا شيء عليه من مهر ولا حد ولا قيمة ولا طي به ولو كان حلت يكون حرام فيفسخ الرهن بولادتها ولم تمنع من بيعها ولو اشترها المرهن بعد ذلك ففي ميرورته اتم ولله وجهان وان كان وطئها بغير اذن الرهن فان كان لشبهة في موضوعها الزعم انها زوجة وامته او في الحكم فلا حد عليه عليه مهر المثل للولي والولد هو وعليه قيمته للرهن يوم سقط حيا وان كان لا لشبهة كان زانيا وعليه الحد وكذا المهران لم تطاوعه على الزنا لكونها مكروهة ومشتبهة في موضوع او حكم ولو طاعته على الزنا ففي ثبوت المهر وجهان والولد قد لعكس حقه به شرعا ولو رجع الرهن عن اذنه في الوطئ بعد وقوعه لم ينفع الرجوع وحوى احكام الوطئ الماذون فيه ان رجع قبل الوطئ سقط اذنه ورحم الوطئ ولو لم يعلم المرهن بالرجوع او بالحكم فوطئها استعقب آثار الوطئ الماذون فيه ولو اذن الرهن للرهن في بيع العين المرهونة فباع بطل الرهن ولم يجب على الرهن جعل الثمن رهنًا مكانه الا اذا اشترط المرهن ذلك عليه فلم يجزى عليه وجعل الوان الرهن للرهن فيما فيه والملك من غير عوض كالعقود والوقف الهبة تجان ونحو ذلك مما لا عوض فيه للرهن لم يلزم رافقه مثله مما ولو ادعى الرهن بعد ايقاع الرهن باذن فيه جوعه على اذنه قبل الايقاع وانكره المرهن جرت فيه قواعد الدعوى لو ان الرهن للرهن في البيع بشرط ان يجعل له حقه الموجب من ثمن البيع صح وزم الوفاء به ولو اختلف الرهن والرهن فادعى الثاني لانه في البيع بشرط رهنه الثمن وانكره الرهن فالقول قول الرهن بمسببه ولو اتفقا على فسخ الرهن الاول وابقاعه على عين اخرى بعد ذلك صح ولو اتفقا على نقل الوثقة من غير فسخ وتجديد فاشكال في لو باع المرهن الرهن قبل حلول الاجل باذن الرهن لم يجز له التصرف في الثمن ما لم يجعل الاجل ويجوز بعد حلوله التصرف فيما قبل حقه منه اذا استغنى عن ان يبيع قبل الاجل رضا بالتصرف فيما قبل حقه في غير ذلك عند حلوله ولا يجوز مع عكس الاستفاد وكذا الحال لو اذن في البيع بعد حلول الاجل واذا حل اجل الدين اراد المرهن حقه طالب الرهن بذلك لزمه المبادر في الوفاء ولو ببيع الرهن فلو لم يذعن ذلك ولم يمكنه ذلك بوجه ولم يمكن المرهن الوصول اليه لغيبة يضره لا ينظر الى ذوالها ونحوها فان كان المرهن وكيل عنه في البيع واستغنى حقه من الثمن ففعل ذلك مقصرا على ما كان فيه حاضر كان الرهن رهنًا وانما الا ان تمكن من ايجابه وعلى البيع واداء حقه فعل والا رضع امره الى الحاكم ليلزمه بذلك فان لم يقهره على ذلك واكره عليه بما راه من جبر او ضرب او هاتته ونحو ذلك فان لم يتم ولم يتمكن من ذلك لقبض اليد او اشره بالبيع والوفاء من الثمن ولو استلزم دفع امره الى الحاكم اثبات الحق عنده وعلم من حاله العجز عن البتة او غيبته او عدم كونه مقبولة عند الحاكم استأذنه في عموم ما يرجع امره الى الحاكم وباشره هو البيع واخذ ما قبل حقه من ثمنه وهاله المباشرة فيما لو توقف ثبات حقه على اليقين لو ان الرهن او غيبته وجهان فترها العدم بل يرفع امره الى الحاكم ويأبى باليمين الصادقة اذا كلفها ولو فقد الحاكم او تعذر مراجعته واجمع عدول المؤمنين باليستلزم ذهب حقه والا باشره هو البيع والاستيفاء والاحوط في صورة مباشرة البيع اقتضاه على بيع ما قبل الدين من الرهن الا ان يمكن البيع بجميعه فيقدم عليه ويأخذ من الثمن ما قبل حقه ويرد الباقي الى الرهن ومن يقوم مقامه يبقى في ذمته ما تم مع تعدد ايصاله اليه وكذا الاحوط في حق الحاكم عند مباشرة البيع ذلك ولو اراد الرهن يوفي من ثمنه حق الرهن لزم المرهن اجابته في ذلك فان ابى الزم الحاكم بالاذن فان ابى ولو يمكن الزم بالشر الحاكم الا ان عنده ولا يشترط في الرهن كون الدين مؤجل ولا يلزم في الرهن على الدين المعجل الصبر مدة فلم تكن مطالبة الرهن بالبيع والوفاء في مجلس الرهن الا اذا اشترط عليه العقد ما خيل البيع الى مدة معلومة فيلزم الوفاء به فوكيل الرهن الرهن على البيع ليس بوكيل في الاستيفاء فيقف استيفاء حقه من ثمنه على العلم بوضايد ذلك لو ابى من اذنه في الاستيفاء بعد البيع باذن دفع امره الى الحاكم واستوفى بانه على نحو ما مر في بيعة

في البيع بشرط رهنه الثمن وانكره الرهن فالقول قول الرهن بمسببه ولو اتفقا على فسخ الرهن الاول وابقاعه على عين اخرى بعد ذلك صح ولو اتفقا على نقل الوثقة من غير فسخ وتجديد فاشكال في لو باع المرهن الرهن قبل حلول الاجل باذن الرهن لم يجز له التصرف في الثمن ما لم يجعل الاجل ويجوز بعد حلوله التصرف فيما قبل حقه منه اذا استغنى عن ان يبيع قبل الاجل رضا بالتصرف فيما قبل حقه في غير ذلك عند حلوله ولا يجوز مع عكس الاستفاد وكذا الحال لو اذن في البيع بعد حلول الاجل واذا حل اجل الدين اراد المرهن حقه طالب الرهن بذلك لزمه المبادر في الوفاء ولو ببيع الرهن فلو لم يذعن ذلك ولم يمكنه ذلك بوجه ولم يمكن المرهن الوصول اليه لغيبة يضره لا ينظر الى ذوالها ونحوها فان كان المرهن وكيل عنه في البيع واستغنى حقه من الثمن ففعل ذلك مقصرا على ما كان فيه حاضر كان الرهن رهنًا وانما الا ان تمكن من ايجابه وعلى البيع واداء حقه فعل والا رضع امره الى الحاكم ليلزمه بذلك فان لم يقهره على ذلك واكره عليه بما راه من جبر او ضرب او هاتته ونحو ذلك فان لم يتم ولم يتمكن من ذلك لقبض اليد او اشره بالبيع والوفاء من الثمن ولو استلزم دفع امره الى الحاكم اثبات الحق عنده وعلم من حاله العجز عن البتة او غيبته او عدم كونه مقبولة عند الحاكم استأذنه في عموم ما يرجع امره الى الحاكم وباشره هو البيع واخذ ما قبل حقه من ثمنه وهاله المباشرة فيما لو توقف ثبات حقه على اليقين لو ان الرهن او غيبته وجهان فترها العدم بل يرفع امره الى الحاكم ويأبى باليمين الصادقة اذا كلفها ولو فقد الحاكم او تعذر مراجعته واجمع عدول المؤمنين باليستلزم ذهب حقه والا باشره هو البيع والاستيفاء والاحوط في صورة مباشرة البيع اقتضاه على بيع ما قبل الدين من الرهن الا ان يمكن البيع بجميعه فيقدم عليه ويأخذ من الثمن ما قبل حقه ويرد الباقي الى الرهن ومن يقوم مقامه يبقى في ذمته ما تم مع تعدد ايصاله اليه وكذا الاحوط في حق الحاكم عند مباشرة البيع ذلك ولو اراد الرهن يوفي من ثمنه حق الرهن لزم المرهن اجابته في ذلك فان ابى الزم الحاكم بالاذن فان ابى ولو يمكن الزم بالشر الحاكم الا ان عنده ولا يشترط في الرهن كون الدين مؤجل ولا يلزم في الرهن على الدين المعجل الصبر مدة فلم تكن مطالبة الرهن بالبيع والوفاء في مجلس الرهن الا اذا اشترط عليه العقد ما خيل البيع الى مدة معلومة فيلزم الوفاء به فوكيل الرهن الرهن على البيع ليس بوكيل في الاستيفاء فيقف استيفاء حقه من ثمنه على العلم بوضايد ذلك لو ابى من اذنه في الاستيفاء بعد البيع باذن دفع امره الى الحاكم واستوفى بانه على نحو ما مر في بيعة

في البيع بشرط رهنه الثمن وانكره الرهن فالقول قول الرهن بمسببه ولو اتفقا على فسخ الرهن الاول وابقاعه على عين اخرى بعد ذلك صح ولو اتفقا على نقل الوثقة من غير فسخ وتجديد فاشكال في لو باع المرهن الرهن قبل حلول الاجل باذن الرهن لم يجز له التصرف في الثمن ما لم يجعل الاجل ويجوز بعد حلوله التصرف فيما قبل حقه منه اذا استغنى عن ان يبيع قبل الاجل رضا بالتصرف فيما قبل حقه في غير ذلك عند حلوله ولا يجوز مع عكس الاستفاد وكذا الحال لو اذن في البيع بعد حلول الاجل واذا حل اجل الدين اراد المرهن حقه طالب الرهن بذلك لزمه المبادر في الوفاء ولو ببيع الرهن فلو لم يذعن ذلك ولم يمكنه ذلك بوجه ولم يمكن المرهن الوصول اليه لغيبة يضره لا ينظر الى ذوالها ونحوها فان كان المرهن وكيل عنه في البيع واستغنى حقه من الثمن ففعل ذلك مقصرا على ما كان فيه حاضر كان الرهن رهنًا وانما الا ان تمكن من ايجابه وعلى البيع واداء حقه فعل والا رضع امره الى الحاكم ليلزمه بذلك فان لم يقهره على ذلك واكره عليه بما راه من جبر او ضرب او هاتته ونحو ذلك فان لم يتم ولم يتمكن من ذلك لقبض اليد او اشره بالبيع والوفاء من الثمن ولو استلزم دفع امره الى الحاكم اثبات الحق عنده وعلم من حاله العجز عن البتة او غيبته او عدم كونه مقبولة عند الحاكم استأذنه في عموم ما يرجع امره الى الحاكم وباشره هو البيع واخذ ما قبل حقه من ثمنه وهاله المباشرة فيما لو توقف ثبات حقه على اليقين لو ان الرهن او غيبته وجهان فترها العدم بل يرفع امره الى الحاكم ويأبى باليمين الصادقة اذا كلفها ولو فقد الحاكم او تعذر مراجعته واجمع عدول المؤمنين باليستلزم ذهب حقه والا باشره هو البيع والاستيفاء والاحوط في صورة مباشرة البيع اقتضاه على بيع ما قبل الدين من الرهن الا ان يمكن البيع بجميعه فيقدم عليه ويأخذ من الثمن ما قبل حقه ويرد الباقي الى الرهن ومن يقوم مقامه يبقى في ذمته ما تم مع تعدد ايصاله اليه وكذا الاحوط في حق الحاكم عند مباشرة البيع ذلك ولو اراد الرهن يوفي من ثمنه حق الرهن لزم المرهن اجابته في ذلك فان ابى الزم الحاكم بالاذن فان ابى ولو يمكن الزم بالشر الحاكم الا ان عنده ولا يشترط في الرهن كون الدين مؤجل ولا يلزم في الرهن على الدين المعجل الصبر مدة فلم تكن مطالبة الرهن بالبيع والوفاء في مجلس الرهن الا اذا اشترط عليه العقد ما خيل البيع الى مدة معلومة فيلزم الوفاء به فوكيل الرهن الرهن على البيع ليس بوكيل في الاستيفاء فيقف استيفاء حقه من ثمنه على العلم بوضايد ذلك لو ابى من اذنه في الاستيفاء بعد البيع باذن دفع امره الى الحاكم واستوفى بانه على نحو ما مر في بيعة

في الرهن

٢٤٥

ولا ان يملك الرهن

الرهن او تجددت بعد ذلك متصلة كانت ومنفصلة تم انكانا قد شرط صيرورة التمس الذي يحدث ايضاً هذا الشيء وكذا لو قضت هاتمتا بدخوله وان اطلقا ولو تقضى العادة بالدخول لم يدخل في الرهن سواء كان منفصلاً كالثمرة والزروع ونحوهما او متصلاً كالنصف والاولى بنفسه كما ذكر او تحصيل ككسب العبد او بحكم الشرع كعقر الدابة نعم ما كان من القوائد متصلاً لا يقبل الانفصال كالتمن والظن وتعلم الفتحة في الحيوانات والكبر والطلاقة والحلاوة والبلوغ الى مرتبة الكمال في الثمار والظن والغلة في الاشجار ونحو ذلك يتبع الاصل فجزاين حكم الرهن عليه ولو كان في يد المرقن وهناك بدنين متغيرين او متوافقين لداين واحد ثم ادى الرهن احد الدينين لم يجز للرهن امساك الرهن الذي يخصه الدين المؤدى بسبب بقا الدين الاخر الذي لم يفرغ وانما بمسلك ما يتحقق الدين الباقي ولو كان هناك دينان وباحدهما رهن لم يجز للرهن ان يجعله رهنهما ما ولا ان يجعله رهنه على الدين الذي لم يرهين به الا مع رضا صاحب المال بذلك يجوز رهن مال الغير على دين نفسه باذن صاحب المال هل هو عارية او ضمان او عقد جديد مشروع وجوه وتفرع على ذلك ما هو رهنها ما اذا رهنه على دين هو فانه ليس للمالك اجبار الرهن على الفلک على القول بالضمأن وله ذلك شاغلي كونها عارية ومنهها ما اذا باعه الرهن باقل من ثمن المثل ما يتعاقب بمثله فعلى العارية يرجع بقيمة تامة وعلى الضمان يرجع بالضمأن وعلى البيع بالجميع وعلى العارية يرجع بقدر قيمته ومنهها ما اذا رجع عن الاذن بعد القبض الى غير ذلك واذا استاذن المالك في رهنه باله على دين فان غتم الاذن رهنه على شئ من الدين الى ما شاء من الاجل عند من شاء من الدايين عندهم شئ او ان خص بصورة لم يجز التعدي عن مورد الاذن باتساع ولو اطلقه لم يعم ولا يخصص قصره على مورد الاذن بحسب عزمه ولو تعدي مورد الاذن نفذ في القدر المأذون فيه ووقف فيما سوى ذلك على اجازة المالك ويجوز للمالك الرجوع في الاذن قبل ايقاع الرهن والقبض وليس له الرجوع بعدهما على الاقوى له الزام المأذون بفك الرهن عند حلول اجل الدين وهله الزام بالفك قبل الحل لا وجوب اقرها الثالث وهو ان ذلك مع رضا المرقن باخذ حقه ذلك الرهن وليس له ذلك مع عدم رضا ثم ان الرهن لمال الغير على دين نفسه ضمن ذلك المالك ان تلفا وتعد رعايته اذا كان التلف بغير تعد من الرهن ولا ينظر او كان الاذن مشروطاً بالضمان ولا يضمن مع عدم التعدي ولا التفريط وكون الاذن تبرعاً على الاظهر سواء كان التلف قبل الرهن او بعد قبل الفلک وبعده والضمان على المرقن هنا بوجه الامع التمسك والتفريط والضمان هنا حيثما ثبت فاما هو بالمثل في المثل وقيمة ثوابه في القيمي ودخول ثم التخل وزرع الارض شجرها ونخلها يتبع ظاهر لفظها ويجري عاداتها وعلى هذا الدخول كما هو الظاهر في عرف اهل المدن اجباراً للرهن على ازالة الام لا فولا ان اظهرها عدم الامع اشتراط الازالة او كون الزرع او الفرس بفعله بعد الرهن بغير اذن المرقن فان له الزامه بغير الازالة ولا فرق في عدم تسلطه على الاجبارين بالمال لا ينظر في الزرع وغيره ولو رهن لقطعة بما يلقطها كالحيار والبادجان ونحوهما ونحوه مما يخرط كورق التوت والغضب ونحوهما اجزءاً مما يخرط كالشعاع والكرات ونحوهما فان كان الحق محل في او ان الالتقاط والخرط والجر او تكل او انها صح الرهن وان كان محل بعدا وانها انفصل زمان يلزم منه اختلاط الرهن بمال الرهن على وجه لا يتميز ففي صحته الرهن قولان اقويهما الصحة فيلقط ويخرط ويخرط في اوانه ويبيع ويجعل الثمن رهنها مكانها ولو جنى العبد المرقون عمدت لعلقت الجناية برقبته وكان حق الجنى عليه ولو حيث ذ فان كانت الجناية نفساً او جبت تصاصاً كان امره الى ورثة الجنى عليه فان اقتصوا بطل الرهن وكذا ان استرقوا وان عفوا عنه مجانا بقي رهنه وان عفوا عنه على مال فان بذل له السيد بقي رهنه او ابيع العبد بطل الرهن ولو كانت الجناية طرفاً او شجرة اقتص منه بقي رهنه وان كانت شبيهة عمد او خطأ فان ذلله السيد بقي رهنه وان استرقه مستحق الدية او بيع فان استوعبته الدية بطل الرهن وان فضل منه شئ كان الفضل رهنه ولو كان المال الواجب والقيمة وتعد ببيع بعضه وانقصت قيمته بذلك بيع الجميع وكان الفاضل من ثمنه عن الجناية رهنه من غير فرق في ذلك بل يجب كون الجناية من العبد ابتداء او بامر السيد او بامر جنى ثم لو كان العبد غير متميز او قاصر لزعم وجوب طاعة السيد حتى في الجناية على الغير فالجاني هو المولى لضعف المباشرة بغير العبد رهنه على المفروض ولو جنى على مولاة عمداً على النفس فخر ورثة المولى من القصاص فيفسد الرهن وبين العفو يبقى رهنه ولو كانت الجناية عمد على غير النفس فان عفى المولى بقي رهنه وان اقتص منه كان ما بقي بعد الاقتصاص باقياً على الرهن ولو كانت الجناية خطأ او شبيهة عمد على النفس او الطرف فلا شئ للمولى ويبقى هو رهنه ولو كانت الجناية على من يرثه المالك فان كانت الجناية على الطرف عمد اقتص منه كان الباقي رهنه او عفى على مال وان كانت خطائاً ثبت المال وان كانت على نفس عمداً او على طرف عمداً مات قبل الاذن فلا بد لوارث الجنى عليه قتله وله الرضا واخذ العبد عوضاً عنها فيفك الرهن صح وان كانت على النفس خطأ جرى ما مر من حكم الدية بعد انقضاء عوض العبد اليها بسبب العدول من القصاص اليها ولو جنى العبد المرقون على عداً خرولاً وه كان الجنى عليه طالقاً غير مرقون فان كانت الجناية على عداً غير السيدين القصاص الا اذا كان المقتول بن القاتل فلا يقتل به الوالد وبين العفو مجانا او بمال يتبعه بعد الحق واما باختار فالرهن باق الا اذا كان القصاص قتلاً او ان كانت الجناية خطأ فالرهن باق والمولى العفو او الزامه بالبيع به بعد الحق ولو كان الجنى عليه مرقوناً

عند شخص آخر فكما مر بالنسبة الى الجاني واما المحمي عليه فان مات بالجناية زال الرهن وان بقي كان الباقي دهنًا ولو تلف الرهن متلفا لم يمتد
 اقيمت مقامه في الرهن من غير فرق بين كون المتلف هو الاجنبي والمحمي او الراهن ولا بين انفراد احدهم به واشترآه مع غيره ولا بين تلف الكل
 وتلف البعض عينا او عصفة كما في رهن النقصر لبعض الاجزاء او الصفات والرهن المطالبة بها ان كان المتلف غيره ولو كان هو وكذا في الاصل على
 بيعه او اجارته ونحو ذلك يثبت نظير ذلك لو كان في القيمة لا بتخصيص الراهن ولو رهن عصبير فضاخر ارتفع حكم الرهن ولو عاد بعد ذلك
 خلا عاد الى ملك الراهن وعاد حكم الرهن ولو رهن مسلم من مثله خرا لم يمتد ولو انقلب في يد المرحون خلا قيل يكون له وفيه منع بل هو للرهن نعم لو جمع
 خراما ثم تخلل في يده كان له ولو عصبير فضاخر في يد الغاصب خرا ثم عاد خلا لم يملكه الغاصب بل كان للمغصوب عنه ويلزم الغاصب ان يرضى
 ان قصرت قيمة الخلع بعد العود اليه من الخمر بتعريف قيمته حال النصب ولو رهنه بصفة فاحضنها فصارت فزحان الملك والرهن باقيين وكذا لو
 رهنه بفرعه واذا رهن اثنان عبدًا بينهما بدين عليهما كان حصته كل منهما دهنًا بدينه عند الاطلاق فاذا اذاه عادمه طلقا وان بقيت حصته
 الاخر على الرهنية لان يشترط في ضمن عقد الرهن عدم انتكاس شيء منه الا باذنه او الجعير فيلزم المقصد الثالث في النزاع الوار
 قع فيه في مسائل الاولى في بيان عدم جواز تسليم المال المشترك اذا رهن احدا لشريك سهمه الا برضا الشريك ووجه فلو
 تشاح الشريك والمحمي في امساك المشاع المرهون حصته احد صاحبيه بان اراد المرحون قبض العين مقدمة لقبض حصته الراهن ليمتد به الرهن ومنعه
 الشريك من ذلك واذا قبضها للاستئذان او اذ وضعها على يد عدل الى ان يحل الاجل فابى الشريك من ذلك انتزعها الحاكم منها وقبضها
 عن المرحون ثم اجرها ان كانت تمامه اجرة ثم قسمت الاجرة بين الشريكين على حسب حصته كل منهما وان لم تكن تمامه اجرة استامن عليها من شاطئ النزاع
 ولا يعتبر رضا المتنازعين بمن يستامن عليها بل يجوز استيمانه من المستصلح وان اتفقا على عدم ارادته يتم يعتبر رضاها في اجارته فلو غلبها عنها المرحون
 ولو نهي احدهما ياتي في ذلك واجرها يومادون اخر ولو اتفقا على ما يرفع به النزاع زالت ولا يترك الحاكم ويزول هذا الاستيمان بموت الحاكم بقدر
 احدهما ولو لا يرد ويرجع الامر الى نظر حاكم اخر ويعتبر في الاجارة عدم زيادة مدتها عن اجل المحمي المرهون فاذا زاد وقت في الزيادة على الاجارة
 اثباتا لزاما لم يمتد الرهن بغير حق الرهانة الى وادته فان امتنع الراهن من استيمانه فالحكم كما مر في اخر الفصل الخامس الثالث في الرهن
 في الرهن واعتد في قيمته عليه ان تلف مثله ان كان مثليا وقيمة ان كان قيميا وفي موا القيمة اقول فيها اعتبار قيمة يوم الاداء ولكن الاحتياط
 بدفع اعلى القيم من يوم التفريط الى يوم الاداء لا يترك ولو اختلفا في مقدار القيمة فالقول قول منكر الزيادة بيمينه التي ابعثت لاختلافهما في مقدار
 الدين المرهون عليه الشيء فالقول قول منكر الزيادة الخا مسر لو اختلفا في متاع لاحدهما في يد الاخر فقال المالك هو وديعة عند
 وقال المسك هو رهن فالقول قول المالك بيمينه الساسي مسر اذا اذن المرحون للراهن في بيع الرهن ثم رجع عن ذلك ثم اختلفا في وقت
 الاخبار بالرجوع فقال المرحون اخبرتك بالرجوع قبل البيع فالباع فضولي رده وقال الراهن بل بعد فهو نافذ كان القول قول المرحون وان كانت
 نزاعهما في اصل الرجوع وعنده كان القول قول منكره بيمينه وكذا لو تنازعا في الاخبار بالرجوع وعنده فان القول قول منكره بيمينه ولو قال
 عند اخبار المرحون بانه بالرجوع اني قد بعته قبل رجوعك وانكر المرحون سبق البيع فالقول قول المرحون بيمينه لو تصادقا على وقوع كل من الرجوع
 والبيع واعتبرا فاما بعد العلم بسبق ايهما فالمرحون بقاء الرهنية ولا يمين على احدهما ومثل البيع فيما ذكر من الفروع ساير العقود المحمية للعين عن
 ملك الراهن وهل الاطلاق بان كان البيع فيما ذكر اجمالا بل يقتضيه قول الراهن وجهان الساسي اعترافا ان كان الراهن مجازا للحق موافقا له في
 الاوصاف لم يكن للرهن الزام الراهن بالوفاء بسبق الرهن والراهن الزام المرحون باخذه له وفاء لكونه مصداقا للحق ولو لو كان الرهن موافقا للحق في
 الجنس والاصوات احدهما فان اتفقا على كون هذا المخالف للجنس والوصف بدلا عن الحق او على بيعه بما يتوافق به من قيمته كان لهما ذلك
 وان لم يتفقا على ذلك لم يتفقا على البيع لوفاء الحق واختلفا فيما يباع به ولم يكونا قد اشترطا في عقد الرهن البيع بقيمة معينة وفقد معناه
 كان اختلفا فيما يباع بالثقل الغالب في البلد فاراده احدهما دون الاخر فالمرحون بقاء الرهنية ولا يمين على احدهما ومثل البيع فيما ذكر من الفروع ساير العقود المحمية للعين عن
 ولو قيل بتقديم اختيار المالك لان عليه ادعاء حق الرهن والمال ماله فانشاء باعه بمثل الحق ووفاه به وانشاء باعه بخالف الحق ثم ابدى الجائز
 الحق ثم وفي منه الحق لكان وجهها ولو اتفقا على البيع بغير الثقل الغالب طلب كل منهما مصداقا له تعا سرفقد قالوا ويرد الحاكم الى الغالب
 والوجه تقديم اختيار المالك هنا ايضا غايته الزامه بالوفاء بغير الجائز الحق ولو بالتبديل اليه كذا لو كان البلد نقدا غالبا وان اراد كل منهما
 البيع باحدهما فان اقرب تقديم خيرة المالك ولا وجه لما ذكره جمع من ارباع حق باعلاهما فان تساويا فباو فرها حظا فان تساويا فبا
 هو من جنس الحق فان خالفاه فبا هو اسهل صرا الى الجائز فان تساويا في ذلك عمن الحاكم احدهما فان ذلك كله مبني على اعتبارات غير ثبوت
 الحجية الساسي اذا ادعى المرحون رهانة شيء وانكره الراهن ادعى رهانة غيره ولم تكن يمينه على شيء من ذلك بطلت رهانته ما ينكر المرحون وحلف
 الراهن على عدم رهانته الاخر وخرجا عن الرهن الساسي لو كان عليه يمينان احدهما برهن دون الاخر فذبح اليه والا موافقا لكل

في الرهن

٢٤٧

منها وفاء لاحدهما ثم اختلفا فقال الراهن او فئت به ما برهن وقال المرهن بل لا برهن بل لا يثبت قديم قول الدافع بميمنة لا تبصر بيمينه واذا اختلفا في رد الرهن فادعاه المرهن وانكره الراهن فالقول قول المنكر بميمنة الا ان يقيم المدعي البينة على الرد العاشر لو اختلفا في اجراء عقد الرهن فالقول قول منكره بميمنة وكذا لو اختلفا في وقوع القبض التمس وعكس الى غير ذلك من الفروع المندرجة تحت قواعد الدعوى

تحت قواعد الدعوى

كتاب المفلس

بفتح اللام مع التضعيف هو المفلس الذي جعل مفلسا اي منع من التصرف في امواله والمفلس بكسر اللام مع التضعيف هو الفقير الذي صار اذا فليس بعد ان كان زاهدا همودا فيرذلهم جرحا كما حكم على من افلس اذا اجتمع فيه شروط الاول ان يكون مديونا فلا حجر على غير المدينون وان بلغ في الفقر الغاية الثاني ان يثبت عند الحاكم بعلمه او بالبينة والشياخ العلمي او البين المرودة من ديونه بمقدار يزيل على امواله فلا حجر على من لم يثبت من ديونه بمقدار يزيل على امواله الثالث ان تكون امواله قاصرة عن ديونه فلا حجر على من عليه ديون ثابتة لا تقصر عنها امواله بل يزيل عليها ونسأ وبها سؤا ظهرت عليه امارات الافلاس لا بل يطالب بالدين فان قضاهما والا فخير الحاكم مع طلب ايلها بين حبسها الى ان يقضوا المال وبين ان يبيع ما عليه يقضى به الدين ويحسب من جملة امواله معوضات لديون مثل ما اشتره اشتره نفق الثمن في ذمته فانه يحسب اشتراه من امواله ويحسب عليه من ديونه وكذا يحسب من جملة امواله ماله على الغير من الدين وان كان مؤجلا بل ولو كان مديونا معسرا او غائبا وكذا امواله المقصورة ولو عند الظالمين الذين لا يمكن من اتراعها منهم عاقبة وفي هذا المستثنات كذا راسلكن والحاكم ونحوها من جملة امواله تردو العدم اقرب في الحجر على من لم يكن له مال الصلا وكان معدا صرفا تردو العدم اشبه بالبيع ان يكون ديونه ومقدار ما يزيد على امواله ولو يسير حلة فلا حجر على من عليه ديون حلة ومؤجلة تفي امواله بالحالة منها وان لم يف بما يجتمع منها مع المؤجلة ولو قصرت اموال الغير المدينون الحالة حجر عليه مع اجتماع باقي الشروط ولا يؤثر شيء من امواله للمؤجل منها حتى اعواضا ولا يملك الحجر عليه الا كما لا يحجر عليه لاجلها ابتداء ولا بعد حلولها ما لم يجتمع شرطه عند ذلك التحامس ان يلتزم الغراء او بعضهم الحاكم الحجر عليه فلا يحجر عليه من دون التماس احد منهم وهل له الحجر حصة عند كون ذي الحق الحال غائبا مع اجتماع ما عدى التماس من الشروط ليكون هو بمنزلة الملتزم فلا ية ام لا وجهان اولهما ما في بعيد ولو كان ذو الحق قاصرا وله عليه لا ية في الحجر حصة ويصير في الحجر عند التماس بعض الغراء قصورا اموال الغير حقوقهم ولو قصرت عن حقوق الجميع دون خصوص حق الملتزم منهم ففي الحجر عليه بذلك تردو العدم اشبه لا يتخصص الحجر عند التماس البعض الذي تقصر اموال المدينون عن حقه للمفلس بل يعم اثره جميع ذوي الحقوق الحالة ولا يبرع الحاكم بالحجر عليه بظهور امارات الفلاس ما لم يلتزم الغراء مع حضورهم وكالهم ولا يكتفى التماس المدينون في الحجر عليه على الاقوى واذا اجتمعت الشروط المذكورة وحجر عليه الحاكم تعلق به اموال احدها منع التصرف منه في ماله لتعلق حق الغراء بانيها اختصاص كل غريم بعين ماله فالشها تسمية اموال المدين غرامه وليست للحاكم الاعلان بالحج والاشهاد عليه والتمتع على المفلس حتى لا يستقر احد وتوضع الامور الاربعة يقع في مقامات الاول في منع من التصرف يمنع المفلس بعد الحجر عليه من التصرف في امواله تصرفا انشائيا موقوفات ما هو حاصل غير متعلق بالموت كالتبع عوض معين من ماله والاجارة كك والحبس والقلع والارادة والمساقاة والوقف الاقراض والرهن والعتق والكتابة ونحو ذلك فلو وقع شي من ذلك ففي بطلانه اقوال اظهرها الحكم مطلقا بل يوقف فان فضلت العين المتصرف فيها عن الدين اما لا ارتفاع قيمة الاعيان ما بين زمان الحجر و زمان القسمة ولا براءة جملة من الديان له ولو لم يقر بعض الغراء الذي يوثقه المفلس ونحو ذلك بحيث وفي غيرهما من اموال الحقوق باقي الديان نفذا لتصرف الافسد وفي وجوب تأخير ما تصرف فيه نصا الدين من غيره حتى يبين امواله غيره فينفذ وقصوره فيلغوه من قوه ولو تعدد التصرف صرف غير المتصرف فيه من امواله الى ديونه فان لم تف بها قيل بطل من التصرف لا ضعف كالحا تز من الطرفين ثم ما يلي في الضعف هو الجائر من احدا الطرفين كالرهن وهكذا والظاهر ان المتأخر وان كان اقوى ثم ما قبله وهكذا ولو باع المفلس ماله بعد الحجر عليه من الغراء ولا دين عليه لغيرهم لم يبعد الصحة ولو باع امواله من بعض غرامه بدينه وبغير دينه كان كالو باع من الاجنبى في الوقوف على فداء غيره بديونه والفساد مع عكس الوفاء ولو باع امواله من الغراء الموقوف بحقوقهم ثم ظهر غريم اخر لم يبعد التقوى بالنسبة الى حصص المشترين والوقوف بالنسبة الى حصصه الباقي وفيه جو اخر محرجه ولو باع الحاكم اموال المفلس من غرامه بدين غير الدين ثم ظهر غريم صحيح البيع وشاركهم الغريم في الثمن ولو اشترى المفلس مالا في الذمة وقد اشترط عليه المتصرف فيه بعتق او هبة او نحوها مالا ظهر منه حقه وحقة العتق ونحوها اشترط عليه ولو هب شيئا من امواله واقض بعد الحجر عليه وقض على انفا الغراء او نفاة الوهوب عن ديونه وان كان قبل الحجر عليه نفذ ولا يمنع الحجر على المفلس من تصرفاته الضم المتعلقة بامواله الموجودة حال الحجر ولو كان مائلا كاشترائه بدين في الذمة والنكاح بعل او مهر في الذمة او تحصيل المال كالا حطاب والاحتشاش والاصطيا وقبول الهبة المجانية

في المفلس

٧٥٨

او المعوضة بعوض في الذمة وقبول الوصية والاقراض والمخلع ونحو ذلك وغيرهما كالطلاق واستيفاء القصاص والعفو عنه واستلزام التبرع ونفيه باللعان والظهار والايلاء ونحو ذلك نعم يمنع من البراء ومن بدل عوض المخلع لو كانت امرأة ولا يضرب من باع منه بعد الحجر عليه شيئا بما في ذمته مع الفراء على الاظهر وانما تنجح تصرفاته الواردة على ما في الذمة وتبقى في ذمته الى ان يوفى من غير امواله الموجودة حال الحجر ولو تصرف بتدبير او وصية فان كان متعلقا ما يتعلق به حقوق الفراء ولا يفي بها فسد وان تعلق بغير امواله الموجودة او بما يزيد بعد ذاء حقوق الفراء محدث زيادة قيمة امواله بعد الحجر عليه صح ولا يصفى تصرفه النافع للفراء ايضا في الاموال التي تعلق بها حقهم على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو اقرب من سابق على الحجر صح اقراره وثبت المقر به للمقر له وفي مشاركتة في ذلك مع الفراء قولان اظهرهما العدم فيصير المقر له فان فضل شيء من الفلاس عن حقوق الفراء اخذ المقر به منه ولا يصبر الى ان يتمكن من الوفاء ولا يفر في ذلك حين كون المقر له لا اوفاسقا مسلما او كافرا رجلا او امرأة ولو اقر عينين شخص في ذمتها اليه او قول اقراره وزوم باخبرها فان في غيرهما حقوق الباقين فستلحق المقر له ولا انتمت بين الباقين وثبت مثلها او قيمتها المقر له في ذمته وجهان تايينهما وجه لو كذب المقر له المقر له اقراره نعمت العينين من الفراء ولو قال هذا المال مضاربة لغائب كان كالا و اقر عينين شخص ولو اشترى بخيار ثم فليس بالخيار باق كان لكل من اجارة البيع وفسخ العقد كونه ابتداء تصرف حتى يمنع منه الحجر ولا يعتبر رضا الفراء بما يختاره من الامضاء والفسخ ولا كون ما يختاره اعطاه اولهم ومثل الشراء بخيار وكل انتقال الى مكان له فيه خيار فان الحجر لا يمنع من اعماله الخيارات او خيار كان ولو خرج المال عن ملكه قبل الحجر بعقد جائز كعقده ونحوها لم يلزم الرجوع فيه لو كان له على غيره حق فرضي بعضه عفى عن الباقي كان المقر مضاعفا لم يفر عفو ولو اقر قبض بعضه في المجلس وتسليم اليهم وتأخير الباقي الى وقت لا يفوت فيه غرض الفراء جاز ولم يكن لهم اجباره على قبض الجميع ولا يمنع المفلس من طي مسئلته وفي جواز وطية لاهته غير مسئولة وجهان يشبههما الجواز ولو تجدد استحقاق غير الفراء عليه فلا في ذمته بعد الحجر باقراض او بيع بما في ذمته ونحو ذلك فان كان من تجدد له الحق عالميا بالانحجر عليه لم يشاء له الفراء بل يبقى ذلك في ذمته الى ان يتمكن من وفائه ولا يدخل عوضه ان كان ذل عوض كالشراء ونحوه في باقي امواله بل يكون له وكذا لو كان جاهلا بالحال على الاظهر وقع فان قابل المثلن الذين اؤذوا عليه الا نفع اجتماع غيره من شروط الحجر يجوز التماس المستحق للعوض من الحاكم الحجر عليه بالنسبة الى ذلك فيتعلق حقه بالعين المشتراة والاستقضية ولو ائلف المفلس ما لا بعد الحجر عليه من ضرب صاحب المال مع الفراء في قول مشهور لنا فيه نظر بل لا شبهة علم مشاركة معهم بل يثبت للعوض في ذمته بطالبه به حيث يتمكن وكذا الحال في كل ما ثبت في ذمة المفلس بعد الحجر عليه بسبب غير راجع الى اختيار المستحق كالجناية على نفس او طرف ونحو ذلك ولو اقر عيال وجهل السبب لم يشار اليه الفراء ولا تحل الديون المؤجلة بالحجر ثم تحل موعده من غير فرق في ذلك بين مال السلم والجناية المؤجلة عليه وبين غيرهما من الديون المقاضاة في اختصاص كل غريم بعين ماله من وجد من الفراء عين ماله في اموال المفلس كان له اخذها والاختصاص بها سواء كان بعد اخذ العين المذكورة ما يفي بباقي الديون لا وزياد قيمة الاعيان بعد الحجر ام لا وسواء ادت قيمة العين عن الثمن بعد الانتقال الى المشتري ام لا وهل لا يجوز غريمه او رخصة فهو بالخيار بين تركها والضرب بمقتضى مع الفراء وجهان فالشهور الاول وهو مع تمكن الفراء من ضربه معهم لا باس به واما الزامهم بالتمكن سببا مع كون اخذها متاعا عود لهم من حيث نزول قيمة العين بحيث لو اخذها صاحبها وفي الباقي تمام حقوقهم او اكثرها ولو ضرب معهم لنقص سببهم عن حقوقهم بكثير فمما لم اقله على دليل وعلى الضرب معهم فانما يضرب بماله في ذمة المفلس لا بقيمة العين اليوم وعلى الشهور فخيراه على التراخي على الاشبهة ليس لصاحب العين الاختصاص بها الا بعد الحجر فليس له ذلك قبله وان قصرت امواله عن ديونته تمام جواز رجوعه بالعين واختصاصه بها مشروط بامور الاول تقدر استيفاء تمام الثمن الذي في ذمته لا من العين فلو كان في ماله وفاء تمامه اتموا المال ولمحدث امواله بعد الحجر عليه لم يجز لصاحب العين الاختصاص بها على الاظهر وهل يسقط الاختصاص برضا باقي الفراء باخذ صاحب العين تمام الثمن ام لا بل يخص سقوطه بما اذا وفدت امواله ديونه وجهان اقرهما الثاني نعم لو دفع اليد عن العين برضا عند ذلهم تمام حقه جازا الثاني كونه مفلسا محجورا عليه فلو لم يكن مفلسا او كان له حجر عليه لم يجز الرجوع بالعين بل يكون كغيره من اصحاب الديون الثالث كون عوض العين حاله عند الحجر عليه فلو كان مؤجلا ومثلا فلا رجوع له بها ولو حل قبل ذلك الحجر ففي الرجوع وجهان الاول ارجع بقاء العين على صفة ملك المفلس بالسبب الذي شتت في ذمته به بعوضها فلو خرجت عن ملكه ببيع ونحوه ثم عاد اليه بسبب لم يكن له الرجوع على العين على الاشبهة الخاف من انتقال العين الى المفلس قبل الحجر عليه بشئ من عقود المعاوضات المحضة كالبيع والصلم والهبة المعوضة والقرض ونحوها فلو انقلبت اليد بعد الحجر عليه لم يكن له الرجوع بها الا بحجر جديد متأخر بشرطه وكذا لو انتقل اليه قبل الحجر عليه بغير المعاوضة المحضة كالنكاح والمخلع والعفو عن القصاص على مال ونحو ذلك فانه ليس له الرجوع بالعين ولا يختص الرجوع بما اذا كان انتقالها اليه بخصوص البيع بل يمتد وسائر عقود

في المفلس

٢٤٩

المحلوصات المحضة الستادس ان يكون المفلس حيا فمراء الميت سواء في تركته ولا يختص احد منهم بعين ما يحدد من مال المنقول اليه على الاظهر نعم ان ترك الميت نحو اتماما عليه من الدين جازا من وجد من ارباب الحق واخذ ما يحد من عين ما الذي تركه على الاقوى سواء سبق حجر على موته ام لا **السابع** وجود العين فلو كانت تالفه لم يكن له الرجوع بيد لها من مثل اوقية بل بالتمن خاصة ولو كانت حين تعلق الخيار بها موجودة ثم تلفت قبل الفسخ ففي بقا الخيار يرجع صاحبا الى قيمتها وبعده وجهان اظهرهما الثاني **الثامن** ان لا يكون البائع قد فسخ شيئا من الثمن والا فلو كان قد قبض بعضه قبل الحجر لم يكن له ان ياخذ تمامه من العين بنسبة ما بقي له عليه من الثمن على الاشبه ثم هل رجوعه واخذ العين عليها بقصد الفسخ او بقصد استيفاء ما عليه من الثمن وجهان اظهرهما الاول فلا يعتبر تقويمها ولا ارجاع الزائد من الثمن عن قيمتها الفعلية وليس له الضرب مع الغرماء فيما لو نقصت قيمتها الحالية عن الثمن ولا يشترط في الرجوع شروط البيع من المعرفة والقدرة على التسليم ونحوها ويكفي في الرجوع كل ما يدل عليه صريح الحق الفعل اذا كان قطعي الدلالة ولا يشترط فيه اللفظ ولا اذن الحاكم على الاشبه ولو كان عين ماله صيدا وكان الواجد له محررا فان كان الصيد في الحرم لم يرجع بعينه وان كان في خارجة فكذلك في وجهه ولو وجد صاحب المتاع بعض ماله مسلما اخذ الموجود بحسنة من الثمن بضرب بالباقي مع الغرماء على الاظهر ومن قال بخبره عند وجد العين بما بين اخذها وبين التركة والضرب مع الباقي يلزمه القول بنظره هنا ولا فرق بين كون تلف البعض قبل الحجر عليه او بعد ولا بين ان يكون تلفه باقيا او باطلا للمشتري واجنبى ثم يعتبر ان يكون تمامه يتقسط عليه الثمن وهل له فسخ البيع واخذ الباقي بتمام الثمن اظهره نعم ولو وجد العين معيبة فان كان يعيب قد استحق المشتري اشره لكونه اجنبية من اجنبى ومن البائع اخذها وضرب مع الغرماء بخبر من الثمن بنسبة نقصان القيمة بان تنسب قيمته الناقصة الى القيمة ويضرب من الثمن الذي باعه تلك النسبة فلا يرجع تمام اشره اجنبية على الوجه وان كان بيعه لا رطل له لكونه النقيب من قبل الله تعالى وبجانبه من مال الك تخير بين اخذها بالثمن وبين تركها والضرب بالثمن مع الغرماء واذا اخذ العين ضرب بما نقص من قيمتها مع الغرماء

على الاقرب لو باع عبيدين متساويين في القيمة بدينار وقبض خسين وتلفا احدهما في يد المشتري ثم فسخ المشتري فلا رطل جمل القبض في معاملة التالف وتخيره بين الضرب بالباقي مع الغرماء وبين اخذ العبد بالباقي ولو وجد العين موجودا لها ثمن فان كان الثمن منفصلا كالولد واللبن بالثمن ونحوها فالتماء للمشتري وكان له اخذ الاصل بالثمن وان كان الثمن موقفا كالثمن بالطول ونحوه فزادت له لا قيمة فلا ايضا الرجوع في العين لكن تكون الزيادة للمشتري على الاحوط بل الاقوى فيشار الى البائع بنسبة زيادة القيمة ولو لم يكن للتماء المتصل قيمة لم يكن للمشتري شيء ولا للبائع الرجوع بارش النقصان لو نقصت قيمتها بتلك الزيادة كما في الثمن المانع من المحلة في المملوك ولو وجد العين قد زادت قيمتها من دون زيادة في عينها اخذها من دون رد شيء الى المفلس وفي كون تعلم العلم والخبرة والتكليف ونحوها من الصفات الموجبة لزيادة القيمة بحكم الثمن ترد ولو باع غلاما ثم قبل بلوغها ووجدها بعد التقليل قد بلغت كان بلوغها كالتمن ان زادت بغير قيمتها ولو اشترى جبارة رعة احصا وبضعة فاحضنها وصا منها فخرج ثم افلس لم يكن للبائع اخذ الزرع والفرج لعله كونه عين الحب والبيض ولو اشترى غلاما لا فاطم في ملكه لمشتري ثم افلس لمشتري وجعل عليه كان للبائع الرجوع في الغنم سواء ابرأه او يورثه ولكن ليس له الطلع بل هو للمشتري وليس للبائع فتح قطع الثمرة قبل اوائها نعم له اخذ الاجرة على الايقا وكذا لو اشترى الارض فزرعها ثم فرج البائع بها فانه لا يستحق قلع الزرع حتى لو بذل الارض على الاظهر بل له مطالبة الاجرة على الابقاء الى ان يصل الى كل حقه ولو بيع المجموع وتقسيم الثمن بينهما بالنسبة لكن لا يجبر مال الدار على بيعها ان امتنع بل يباع مال المفلس على ما هو عليه مثل الفحل الامة انا وجدها البائع حاملا فانه ياخذها دون حملها ولو باع شقصا مما تجب فيه الشفعة ثم حجر على المشتري كان الشريك الاخذ بالشفعة هو المقتضى حتى الشفعين او حتى البائع قولان اظهرهما الاول واذا اخذها الشفعين بالشفعة لم يختص البائع بقدر الثمن بل كان حاله حال ساير الغرماء ولو لم يستأجر فالمشهور ان المجرى الخيارين الضرب بالاجرة مع الغرماء بين فسخ الاجارة مالم تنقضي المدة وان مضى بعضها ولا يجب عليه مضائها ولو بذل الغرماء الاجرة والتمسوا ترداد الفسخ ولو في المقام اشكال والاحتياط بترك الفسخ لازم وعلى المشهور فهل يختص ذلك بما اذا كان العرض عينا شخصية او ما يشبهها وما اذا كان في الذمة وجهان ولو فسخ المجرى الاجارة لزم الحاكم حفظ النفعة من التلف فوجر العين من غير رد غير الاجرة الى الغرماء حيث يفيض المجرى بغيره تسليمه الى الحاكم وان لم يكن ذلك لزمه نقل المتاع الى ما من باجرة المثل لذلك الثقل من ذلك المكان ويقطع الاجرة على الغرماء ولو كانت الاجارة لركوب المفلس وحصل الفسخ في اثنا الطريق لزمه النقل الى المكان باجرة مقفلة على حقوق الغرماء ولو كان الفسخ في طريق غير مخوف ففي سقوط الحمل عن المجرى تردد ولو كان المأمن في جهة المقصد جازى الحق اليه هل للمجرى تحميل الفسخ في ام لا بل يلزمه الضرب الى المأمن وجهان لو كان النقل الى المأمن لا يحصل الا باجرة مساوية للمقصد واكثر لم يسقط النقل ولو تعدت مواضع الامن قدم الفسخ للمفلس ثم الاقرب مع التساوي تخير ولو افلس المجرى مع كون الدائنة معينة لم تنسخ الاجارة ولم يكن لاحد المتعاقدين نسخها الا ان يكون نافذ

كتاب المفلس

٧٠

اشتراط ذلك للقرض ان يبيع من الباعين في الحال فان تفقوا على شيء ولا نظر المحاكم الى الاصلح واركد ولو كانت الاجارة على الكلي انصفحت بمجر المحاكم عليه للساجر الرجوع الى الاجرة ان كانت باقية بعينها والقرض مع الغرض ان كانت بالقرض ولو اشترى من نفسه او بنى فيها ثأتم افلس ويجوز عليه الحكم ووجوب البايع عين الارض كان احتج بها كالمكر ولو اشترى من اخر غرسا وغرسه في تلك الارض ثم اقبلت حجر عليه جمع كل من ملك الارض والغرس بعين ماله وكان لكل منهما ما تخلص ماله من مال الاخر من غير ان يشاء ان يكون قد خرج الغرس عن صلاحية الارض فان في استحسان بايعة الارض على مالك الارض او على المفلس وجها ولو اشترى زينا او نحو من ذوات الامثال فخلطه بمثل لم يطل حتى البايع من العين وكذا لو خا طر بادرنه لا مكان استيفاء العين بالرضا بدون حقه واذ انصفحت حصلت لشركه بين البايع وغرض المفلس ولو طالب البايع القرض بالبيع لم تلزمهم الاجابة وكذا في العكس ولو خلطه باخر منه لم يطل حتى البايع من العين بل يتخير على الاظهر بين الفسخ وبين الضرب بالنق من الغرض وطرق اتصال حقه ان يبلغ المجموع ويكون له بنسبة ما يخصه من القيمة ولو خلط المثل في غير جنس فان تغيرت حقيقة لم يكن للبائع الرجوع في العين والا لم يبعد استحسان الرجوع بالنسبة واذ اشترى عينا وعمل فيها عملا يزيد في صفتها دون ذاتها كطبخ الحنطة وخبز الدقيق وقصارة الثوب خياطة بنحو ط منه ونسج الغزل ونشر الخرز او احاد صنعها ابوابا ونحو ذلك ثم افلس ومجر عليه لم يسقط بذلك حتى رجوع البايع بل الفسخ والرجوع بالعين بعد رجوعه على المفلس الى الغرض ان زادت قيمته بذلك ولو لم يزد لم يلزمه شيء بل ياخذ العين من غير رد ولو نقصت القيمة بذلك لم يرجع بالارض على ما افلس ولو عمل المشتري في العين بما يزيد العين ثارة والصفة اخرى كصبغ الثوب فان لم تزد قيمته العين بذلك ونقصت ربح البايع في العين ولا شيء في المفلس فيه ان زادت القيمة بذلك فان كانت الزيادة بقدر قيمة الصبغ كما لو كانت قيمة الثوب مائة وقيمة الصبغ عشرة مائة المجموع مائة وعشرون كان البايع والمفلس شريكين بالنسبة وان كانت الزيادة اقل من قيمة الصبغ كان للبائع قدر قيمة الثوب من العين ودخل النقص على المفلس وان كانت الزيادة اكثر من قيمة الصبغ كانت الزيادة باجمعه للمفلس وكان البايع من العين بالنسبة ولو اسلم في متاع ثم افلس المسلم اليه فان جد راس ماله اخذه ولو وجد بالقاض ربح الغرض بقيمة المتاع دون الثمن على الاظهر ولو اشترى جارية ولد لها ثم افلس ومجر عليه جاز للبائع ان يتردها منه ويبيعهها ولو طالب بشتمها جاز بيع ما يفي ثمن رقبتهما منها ولا يجوز بيع ولدها على حال واذ احتج احد على المفلس خطاه فان كانت الجارية قبل الحجر عليه كانت للذمة للغراء وان كانت بعد الحجر عليه فلا حق للغراء فيها على الاقوى ولو كانت الجارية عمدا قبل الحجر عليه كان بالخيار بين القصاص وبين اخذ الذمة ان بدلت له ولا يتعين عليه قبول الذمة نعم ان قبلها تعلق بها حقوق الغراء ان كان القبول قبل الحجر عليه وكذا على القول بالخيار لو قبل الحجر عليه ثم مات اموال المفلس على اقساما ففهمها ما هو قابل للبيع فعلا وهذا يلزم البدار الى بيعه قسمته بين الغراء وضمنها ما هو قابل للبيع لكن بعد زمان لعدم رغبة فيه فعلا وهذا يلزم اجارته الى وان بيعه قسمته الاجرة على الغراء بالخصص وبيعه في اوانه وقسمته الثمن كك وضمنها ما هو غير قابل للبيع على حال الكثرة قابل لان يوجر كمالا الموقوف مطلق منفعة عليه دون خصوص سكناه او صرفه في مصرفه الخاص وهذا يلزم اجارته مدة يمكن اجارته فيه قسمته الاجرة بين الغراء وضمنها ما هو غير قابل للبيع فعلا لكن يمكن عررض حوازل البيع له بسبب من الاستباكات وله ان يربح عليه منها حيث لا يجوز بيعها فعلا نعم يجوز اجارته مدة يمكن اجارته فيها وقسمته الاجرة بين الغراء ويجوز بعد موت ولدها ورجوع فان مات الولد كانت بعينها متعلق حتى الغراء سواء مات قبل الحجر عليه او بعده ويجوز للمفلس ان يدعي على غيره شيئا اذا كان يعتقد فيما يمينه وبين الله تعالى بحقيقة ما يدعيه ورجح فان ثبت له الحق باعتراف المدعي عليه وحكم الحاكم بذلك تعلق به حقوق الغراء ان كان سبب استحسانه مقدما على الحجر عليه ولو كان مؤخر عنه لم يتعلق به حقوق الغراء على الاقوى ولو لم يكن للمفلس عند انكار المدعي عليه ا شاهد واحد وتوقف ثبوت حقه على حلف المفلس فان حلف ثبت الحق وتعلق به حقوق الغراء مع سبق سبب استحسانه وان لم يجز على ذلك ان كان له امتناع منها وهل للغراء ان يحلفوا ويثبت الحق بخلفهم فيتعلق به حقوقهم ام لا قولان اقول في الثاني نعم لو احتيل لذلك بنقل المفلس الحق الى الغراء بعد شرعي باطلاع الشاهد ثم شهد به لهم ويحلفون ثبت ذلك لهم واذ انات المفلس حل با عليه من الدينون المؤجلة اي دين كان فيجوز للغراء المستحقين لذلك الدين اخذه بعد موته محلا ولا يجب عليهم التصبر الى انقضاء الاجل وليس لورثة الامتناع من الاداء حج وهل يحل بموته ما لم يعلو من الدينون المؤجلة ام لا قولان اقول في الاول وجب نظار المعسر الذي لا يجد ازيد من قوت يومه ليلته وسائر المستنيات الى الميسرة ولا يجوز الزامه بالاداء ما لم يتمكن منوه لا مواجرتة ولا الزامه بالتكسب المقارن الثالث في بيع اموال المفلس وقسمتها بين الغراء يجب احضار كل متاع في سوقه عند احتمال زيادة القيمة بذلك ليستحب عند الوثوق بعد زيادة القيمة به نعم لو اتفق الغراء والمفلس على البيع في غير سوقه جاز مطلقا وليستحب مبادر الحاكم الى بيع ماله بل يجب ذلك عند كون التأخير خلاف مصلحة والمباشرة للبيع والقسمه هو المفلس فان ابي او ما غل باشر ذلك الحاكم من غير اعتبار ان يبيعه للمحاكم احضار الغراء عند امواله وكذا احضار المفلس او وكيله وان يبيد ببيع ما يخشى تلفه كالفواكه بل يلزم عليه ذلك ولو اهل ضمن للتفريط ولا يسقط الوجوب عند رضا الغراء والمفلس جميعا بالتأخير ولو قدم بيع ما حقه التأخير صح الا اذا خالف المصلحة نفيق على اجارة المفلس الغراء

في الفلّس

٢٧١

جميعا وليستحبت ان يبدع بعد ذلك ببيع الزهر والاعمال الجاني بل يجبذ لك مع المصلحة اللازمة وليستحبت ان يقول على مناد يرضى به الفلّس الفراء
جميعا وان اتفقوا على غير الثقة لم يكن للحاكم تعيين غيره على الاظهر لا لخصا الحق فيهم نعم ان تقاسروا فاداء احداهم غير ما يريده الاخر عيّن الحاكم متنايا
يرتضيه سقطت اعتبار رضا اولئك سواء كان من عيّن الحاكم هو احد من تقاسروا عليه ام غيره ولو وجد متبرع بالبيع والاكالة والكيان والادارة
لم يجز امر غير المتبرع بذلك ولا دفع اجرة من بيت المال ولا من مال الفلّس الا مع قضاء المصلحة بغيره او مع وجود من المتبرع فالتبرع بالادارة
من بيت المال على راي فان لم يكن في بيت المال ما يصفوا في ذلك فالتفقد اولئك سعة ولو جؤ التهم منه لم يوجد من يتطوع بدفع الاجرة
الاجرة من مال الفلّس ولا يجوز تسليم الفلّس الى المشتري الا مع قبض الثمن او كون المشتري مأمونا بحيث جرت عادة بتسليم البيع الى المشتري قبل
الثمن او رضا الفلّس والفراء جميعا بالتسليم قبل القبض ولو تقاسروا بقبض او ببيع اموال الفلّس لا بقصد البلد حال الا مع قضاء المصلحة
ذلك والاتفاق للفلّس والفراء على غير ذلك ولو كان بغير تلك البلدة من يشتري ذلك المال بازيد مما يشتري بها لها ارسل الحاكم اليه من يجز
بالحال ولو لم يوجد باذل الثمن التمل لم يجز اخيره طلبا للمصلحة للفلّس الا مع رضا الفراء بذلك وما يقبضه الحاكم من الاثمان على التدرج تسليمه
الى الغير من غير تاخير ان كان واحدا وامكن للتقسيم بيسر ولو تعسرت القسمة لتقلت وكثرتهم جازله التأخير مع الحفاظ الى ان يجمع ما يمكن قسمة
اذا امتنعوا من التأخير فانه يقسم بينهم الا بعدد القسمة فلتسقط الى ان تمكن ولا يتوقف القسمة على العلم بعدد وجوه غيرهم بل يقسم على
الموجودين منهم ولا يكلفون باقامة حجة على عدم ذي حق غيرهم ولو حالفت اثمان الاموال جنس حتى لو لم صرفها الى الجنس الا ان ارضوا
الجنس وحيتما توتر القسمة فالحوط اختيار الاصلح من جعله في قسمة على بالا قراض منه وايداعه لا يجز للفلّس على بيع داره ولا من حيا
اليه للخدمة من رقبته ولا ما يضطر اليه من اثاث البيت ولا من الاموال المستثنيات في الدين نعم يباع ما فضل عن قدر حاجته منها ولا يجوز
لن ان لم يكن اقوى هو الاقتصار على مقدار الضرورة من ذلك كله دون ما كان للشرف لوباع الفلّس شيئا من المستثنيات لوفاء حق الفراء
صح البيع ولو فقد شيئا منها كالدرهم مثلا لم يشتر له من ماله ولا فرق في عدم بيع المستثنيات بين كون الدين لطاعة او مباح او معصية ولو
كان قد اشترى شيئا من المستثنيات لم يف الثمن لم يبعد لصاحبه اخذ العين اذا وجدته ولو وجدها للفلّس بعد بيع الحاكم او امينه
اياه طالب بزيادة عما بيع به لم يفسخ العقد ولو التمس المشتري الفسخ لم تلزمه الاجابة بل استجبت له ولو كان البيع جائزا من جانب البائع
لخيار ونحوه وجب الفسخ في كل ما يجب الفسخ لوتبرع المشتري بالتمكين منه ويلزم دفع نفقة الفلّس ومن يجب عليه نفقة وكذا كسوتهما بحسب
عادة امثالهما في ذلك الى يوم قسمة ماله ويعطى نفقة يوم القسمة وله اعيا له ايضا ان لم يكن له كسب كاف بنفقة ونفقة عياله والا لم ينفع عليه
من ماله اصداء ولو مات بعض من ينفع عليه اثناء انشاءها استرجع سهمه منها وقسم بين الفراء ولو مات للفلّس قدم الفداء الواجب من كفته
ومصارف دفنه على حقوق الفراء **الاولى** اذا قسم مال الفلّس ثم ظهر لغيرهم وثبت حقهم بالقسمة ولو سبق في ذمة الفلّس
بل ينقض القسمة وتقسم الاموال بين الظاهر وغيره على المحصل على الاقوى ان لم يكن فالاموال عين مال الظاهر والا اخذها وقسم الباقي بين
بقية الفراء ولو تصرف احد الفراء فيما انتقل اليه بالقسمة الا في تصرفه فاستلحق العين لزم تسليم بدلها من عين او قيمة ان قرضا وتعدك ولا فاسدا
ولو لم يكن متغابلا لم يجز للعين عن ملكه كان حضورا موقوفاً على الاجارة ولو زادت قيمة ما اخذه احداهم عادت الزيادة الى جميع الفراء بالقبض
وكذا لو حصل منه ثلثا **الثانية** اذا كان على الفلّس ديون حاله وموكله لم يدخر للموكله شيء بل قسمت امواله الحالته خاصة من غير فرق بين
الحال قبل الحجر عليه وبعده قبل القسمة على الاقوى ولا في الحلول بقسميه بين الحال لانها المدة وبين الحال لاسقاط الاجل يصلح ونحوه على
صحة من الفلّس وان كانت القسمة محل اتمل الا برضا الفراء **الثالثة** اذا جنى عبد الفلّس الغير المحتاج اليه للخدمة على غير قبل القسمة خطا وشبهه
عده كان المجنى عليه ولي به من الفراء نعم لو فضل شيء من قيمته عن القيمة رد الفاضل الى الفراء ولو عاز عن القيمة لم يثبت للمجنى عليه غيره ولو اراد الفلّس ان
العبد يبيع في ذمته جاز ولو اراد نكته بشئ مما يتعلق به حق الفراء لم يجز الا برضاهم وان كان فكله اصيل لهم لكونه كسوبا شمره الى حين القسمة لا يزد
من قيمته ولو كان الجاني هو الفلّس كان غريبا سواء الفراء ولو كانت جناية العبد على الفاضل للفلّس عن القصاص بالدية ففي مشاركة مستحقها
للفراء قولان مبنيان على ان الثابت في العبد هو القصاص والدية تخير بينهما من اول الامر وان الثابت هو الاول وانما بعد الى الثاني
بالصلح فعلى الاول يشاركهم دون الثاني حتما ثم لا يجوز حبس المدينون للمعسر فلو كان او غيره صرفه في طاعة ومعصية اذا كان
اعساره ظاهرا كما لا يجوز للفراء ملازمة ولا مطالبة ويثبت عساره بكل من موافقة الغيرم وتصديقه لذلك قيام البينة بذلك ولو اختلف
المدينون والغيرم في الاعسار والديان فان كان له مال ظاهر امره الحاكم بالتسليم عينا ان وافق الحق او رضى به والحق به ابد لا ان بعد تبدله
وان امتنع تخير الحاكم بين جلسته حتى يوفى بين امواله وقسمتها بين غرماؤه ولو لم يكن له مال ظاهر رادعي الاعسار فان اقام على ذلك بينة
بذلك وان فقدها وكان له مال سائبا يدعي ان تلفه او كان سائبا المدعى بالاحبس يوفى او يثبت اعساره ولا يظهر عدم توقف الحبس

كتاب الحجر

١٧٢

على حلف الغرماء بعد تلف المال وعدم علمهم بتلفه ولو كان المدينون أجيرا للغير ففي منع الأجارة من جبهة المقوت حتى الغير جهان ارجاع الامر الى نظر الحاكم وما يراه من احوال الموارد الخاسرة وجهه يشترط في جواز المجلس ان لا يكون ذو الحق ولذا المدينون فان الاب لا يجلس مع على تزييد في ذلك مع لياره وانا شهدت لبينة بتلف موال المدينون قضى بها ولو يكلف اليمين سواء كانت البينة مطلقة على باطن امره بالقضية المولية ام لا ولو شهدت بنفسه او اطلقت لم تنسب الحسب خاص من تلفه وحقا وغرقا ونحوها بالنسبة الى المال المعقود ونحوه فان كانت مطلقة على خفايا امره قبلت الا لم تقبل على ما قالوا ولو قيل بالقبول مطلقا لم يكن بعيدا وفي مطالبة المفلس بالحلف على انه لا يملك شيئا في صورة قبول البينة اقول اظهرها العدة مطلقا وان لم يعلم المدينون مال سابق وادعى الاعسار قبلت دعوى لا يكلف البينة بغير مطالب اليمين على ما يليه لكونه منكرا لا زعم عدم سماع البينة لو افاها وحديث المجلس المفلس بل من اطلقه بعد قسمه امواله بين الغرما الا اذا ادعى الغريم وجوب مال لغيره ما قسم فان في ذلك اشكال الا لا قوى في ذلك الحجر عن المفلس الحجر قد قسمه ماله بين الغرما من غير حاجة الى حكم الحاكم برفع حجره **مسألة الاولى** لصاحب الدين الحال ان يمنع المدينون من السفر قبل اداء حقه الا اذا لم يكن المدينون متمكنا من اداءه قبل الرجوع من سفره ذلك فانه ليس له منعه على الظاهر واما الذين لم يوجبوا قبل ليس لصاحبه منع المدينون من السفر ولا مطالبة بكفيل ولا اشهاد سواء كان السفر طويلا ولا يحل الذين قبل رجوعه او قصير سواء كان السفر نحو فام لا وسواء كان قد خلف فام لا ولا اظهر عنك جواز مطالبة بالاشهاد بل والكفيل وليس للمدينون منع ذي الحق المؤجل من السفر مع لطالبه عند حلول الاجل **الثانية** في ادب مع مال المفلس ثم ظهر مستحقا للغير فان كان قبل القسمة رد الثمن الى المشتري والمبيع الى مستحقه وان كان بعد هاهنا كانت عين الثمن باقية عندهم وعند احدهم استرجع ورد الى المشتري دخل النقص في حصة كل بحسبه وان كانت القصة رجع المشتري على من تلف عنده ببدله من مثل او قومة ولو تلف الثمن قبل القسمة في يد الحاكم او امينة وفي يد المفلس الموقوف في البيع بغير تفریط كان الضمان على المفلس وفي تقديمه كماله على حقوق الغرماء او ضرب به المشتري مع الغرماء او بقاءه في ذمة المفلس الى ان يتمكن من وفاء وجهه نالها وجه **الثالثة** ان قسمت اموال المفلس على الغرما على حسب ما قرر من شروطه فله ان يوزع منه عن جميع حقوق الغرما او من خصوص

مقدار ما وصل اليهم منها وجهان اولهما ظاهر

حكمهم بزوال حجره بالقسمة والاشبه هو

الثاني وعليه فيلزمه على الكثرة

وفاء بقية حقوقهم

كتاب الحجر الذي هو في لسان الفقهاء رضم منع المالك من التصرف في ماله كالأب أو بعضا او ماله والبحث في هذا الكتاب يقع في فصلين **الاول** في موجبات الحجر وما يذكر منها ههنا ستة الصغر والجنون والرق والمرض والفلس والسفه اما الصغير فحجر عليه من جميع التصرفات ما لم يتحقق بلوغه ورشد ذكر اكان وانثى وخنثى مبرأ من الام لا لما كان تصرفه اعملا على اظهره الا فيما خرج بالدليل من وصيته نحوها في الجملة نعم نأثرت فيه صفات ذلك الحجر احدهما البلوغ وله علامته **احدها** نبات الشعر الحسن على العانة بمقتضى الطبيعة من غير علاج مسلما كان الشخص او كافرا ذكر اكان وانثى وخنثى في وجهه ان كان في الانثى والخنثى الشكل محل اكل الا اذا اكتشف علما عن سبق البلوغ ولا غير الشعر الضعيف في الحاق نبات اللحية بشعر العانة وجهه قوتى للنقص وحمله على الكشف العلني عن سبق البلوغ غير بعيد واما شعر الابط فلا عجز به عندنا كما لا عبرة بشغل الصوت ولا هود التلدى ولا تنوطين الحلقوم ولا انفراق الاربية ثانيا بينها انزال المني من الموضع المعتاد في وقت يمكن فيه البلوغ في الذكور والانات في النوم واليقظة ليلا او نهارا وفي الاكفاء بالاستعداد والقرب تردد والاشبه العدم كما ان الاشبه عكس كهاية تحرر من محله واثرا على الخروج اذ يمنع منه مانع وفي اعتبا كونه مما يخلو منه الولد شخصا قولان اقويهما العدم فيكفي كونه مما يخلو منه الولد نوعا وجهه فان علم كونه متينا حكم بحجره بوجه البلوغ وان عرى عن الاوصاف مع الاشتباها لوجه الاوصاف الموجبة لاطلاق اهل العرف عليه لاسم وهو الخروج بالرق وفقر الجسد عند خروجه وكونه راتحة الطلع ولو ظن الصبي انه يجمع الرخص فان اشتبه عليه لا مبريد ذلك اعتمادا على اصالة العدم ولو وجد في ثوبه الخصر من متاعه لم يلوغ عن علم انتفائه عن غيره ولو اشرقا الثوب بين صبيتين لم يثبت بلوغ احدهما وان كان لاولى تعدهما بالعباداة كاقيل ولا يقبل قول مدعى الاسلام بالتحفة شرعية من بنية ونحوها ثانيا **الثالث** السن بالاخلاق بينا في صله والمشهور في الذكور اكمال خمس عشرة سنة وفي الاناث اكمال تسع سنين والتصو من ذلك مستغضة وقيل باتمام ثلث عشرة في الذكور لا خبارا صورة غير منافية للاخبار المثلثة كقصور ياق الروايات قيل باكمال العشرة في الاناث قيل بتسعة او عشرة والعقد هو القول المشهور فيهما والربط بالسنين الهلالية والكمال الحكم حقيقة والدار على ثبوت ذلك باحد الطرق الشرعية فلا يثبت حجر دعوى الصبي والصبيته ولا بقول الابوين ثم يثبت بقول الاب اذا كان عكس مع عدل اخرين ثم اليه ولا يختلف البلوغ بالسن باختلاف الامور المشروطة به وفي تحقيق البلوغ في الاناث بالحض والحمل روايات قاله جمهور

في المحرر

١٧٣

جمع فقه واجتهاد وان ديت بالدور تفرع تحت المشكل ان خرج منه من الفرحين حكم بلوغه وان خرج من احد هاتين حكم به ولو حاض
من فرج الاناث وامني من فرج الذكور حكم بلوغه الثاني من الوصفين ان رتد وهو ان يكون صليح الماله وحافظ له غير مفسدا ياه فاذن
وجود هذا الوصف فيه بعد بلوغه زال عنه الحجر ودفع اليه ماله عدلا كان او فاسقا على الاظهر ومضت تصرفاته المالية ويعتبر صريده عدم
الافساد ملكة له على الاظهر ولو لم يجتمع الوصفان كان الحجر قيا سواء فقد اجمعوا الرشد خاصة والبلوغ فقط ومشكوكا الرشد يستغنى
عليه ولو طعن في السن في تجاوز الخمس والعشرين سنة عندنا ولا فرق فيها ذكرين والذكر والاثنى والحقق ولا بين الحر والعبد ولا بين الوضع و
الشرف لا يجوز التولي بعد تحقق الوصفين انصرف في مال من كان محجورا عليه بغير اذن بل يجب عليه دفعه اليه سواء تزوج ام لا ويعلم الرشد
بالاختبار بما يليه من التصرفات ليعلم قوته على الكفاية في المبيعات وتحفظه من الاخذاع وقد رتب على حفظ امواله وتخير الاناث بما يتألف
الى ان يحصل العلم بالرشد ولا يكفي الظن ويثبت الرشد في كل من المذكور والاناث والخناثة بشهادة رجلين عدلين ورجل وامر شين وفي
ثبوت في الاناث خاصة دون الذكور والخناث بشهادة اربع نسائصفرات وكذا اربع خناث في قول مشهور لا يخلو من نظر ولا يعتبر اقامة الشهادة
عند الحاكم وحكمه وان كان تلك احوط واما المحجور فهو محجور عليه من جميع التصرفات المالية كانت او غيرها مطبقا كان او داريا حال دونه
واما الرق فهو ممنوع من التصرفات فلا تمضي شئ منها منه الا باذن المولى من غير فرق بين المالية منها وغيرها حتى الطاعات الغير الواجبة يستثنى
من الكلية طاعة فحجوز ويمضي وان كره المولى وكذا صانته في وجهه اما المريض فقد اجمع من الاصحاب بمنعه من التبرعات المحجرة الزائدة عن
الثلث والا قوى عندي ما عليه اخرون من تجزأت المريض تحسب من اصل التركة فليس المرض عليه من اسباب الحجر واما توقف الوصية فيما من التملك
اجازة الورثة ومجوز عن الزايد مع منعه فلا اختصاص له بالمريض بل هو مطلق الوصية من صحيح صدرت ومريض واما المفلس فقد عرفنا
واما السفه الذي هو صرف المال في غير الغرض الصحيح عند العقلاء والوجوه الثلاثة باضا لهم فهو موجب الحجر عليه من التصرفات المالية ويكفي
في عدم الحجر عليه عند ملكة الافس المالم وان لم تكن له ملكة الا صلاحه والتنمية ايضا وليس صرف المالم في المحرمات موجبا للصد والسفيه عليه
عرفا كالا يوجب ذلك صرفه في صنوف الحجر من الصدقات المستحبة والا وفان كتمان المساجد والمدارس والربط واكشاف العراة واطعام الجائعين
واعانة الفقراء المضطرين وتكفين امواتهم وتزويج عذابهم ونحو ذلك حيث يكون اصل اقداماته على الطرق العقلانية وكان على الوجه اللائق
بجاهد ماله والرجح في ذلك كله العرف فقد يبعد صرف مقدار من متوسط سوق في خير سفيها لا يبعد اضعافه من المالى الارشاد وصلاحه وقد
ودان من الاسراف لصدق جميع ما عنده ويقاوم مع عيال بغير شئ ومن السفه والتبذير صرف المالم في الاطعمة الفخيسة التي لا يليق بها الجبس
بله ووقته وشرفه وصنعة ثم ان تصرفات السفه لا تمضي بها كان التصرفا وهبة او ابراء مال او غير ذلك سواء تعلقت بالعين او بالذمة نعم
يصح منه ما لا يطرأ له كطاعة وظهاره ولعانه وخلعه وقراره بالنسب خاصة وما يوجب القصاص ولا يجوز تسليم عوض الحيلة البتة لا في
اقراره بالمالم سواء اسند السبيل الى ما قبل الحجر او الى ما بعده وليس هو مملوكا لعبان ولذا يصح منه البيع والهبة ونحوها وكاله عن الغير وكذا لنفسه
باذن الولي واجازته اللاحقة وينبغي للحاكم اذا حججه على السفهان شهر حاله ويستعجبه عند الناس **الفصل الثاني** في احكام الحجر وفيه
مسائل الاولى ما كان وجهه من الاستبانة الزهورة كالصغر والجنون والرق والمرض فلا حاجة فيه الى حكم الحاكم الا في صور الاستبانة
واما المفلس فقد عرفت وقف كون محجورا عليه على محرم الحاكم وزواله بقسمة امواله بين غرانه واما السفه في ثبوت الحجر عليه على حكم الحاكم او ثبوت الحجر على
سفيهه وكذا زواله احوال اظهرها عدم توقف شئ من الثبوت والزوال على حكم الحاكم بل يثبت بظهور سفيهه وبزوال بظهور رشده نعم لو اشتبه
الامر وثبت عند الحاكم احدهما وحكم باتباع الثاني ثم اذا وقع انسان كامل مع المحجور عليه معاملة واقبضه المعوض وقبض المعوض كالمعاملة
باطلة ويلزم دفع المعوض مع وجوده ويدل به مع تلفه الى دليته واما المعوض فان كان موجودا اخذه وان تلف كان قبضه ياه باذن صاحبه
عالم بالكون محجورا عليه كان فالقولا لا يضمنه المحجور عليه حتى بعد ملك محجوره ولو كان حين الاقباض جاهلا بقصوره ففي ضمان القاصر له قوله لا يقر بها
القيمان كما يضمن لو قبض المعوض بغير اذن صاحبه ولو ادعى في حال كونه محجورا عليه ويعد تلفه عنده وهو قاصر فان كان الخلف بغير تعدد ولا
تقريب لم يضمن وان كان بعدا وتقريب من القاصر ففي ضمانه قولان والاتوى التفصيل بالقياس في صورة جهل عند الادلاء بقصوره وعلم
في صورة علمه بالحال ولو كان الادلاء قبل تصور والانلاف في حال القصور ضمنه القاصر مع التقدي والتقريب وحكم العارية فيما ذكر حكم الرق
وفي ضمان القاصر ما يتلفه من مال الغير بغير اذن المالك في استيلائه عليه **الثالثة** لو زال قصور ففك حجره ثم عاد قاصرا حجر عليه لوزال بعدا
نك ايضا حجره واعيد بعوده وهكذا دائما التي اعتبر مقتضى الاصل عدم سلطنة احد على غيره لكن ثبت لولاية على الصغير والمجنون والمظفر
والرق والغائب الميت فالولاية في مال الطفل والمجنون المتصل جونه بالصغير الاب الجدل الاب ان علاوانا كانا نسبيتين دون غيرها فان كان
من الام وابائهما وامهاتهما والاخوة واقرار ابوين ولا الاب الجد الرضا عيين ولا يعتبر في ولاية الجد للاب فقد لا بد لكل منهما مستقل في

التصرف فيبقى السابق من تصرف كل منهما انما يتضمن مفسدة من دون وقوف على اجازة الاخر ورضا ولو تقارن التصرفان منه لم يورد واحد
 نفى نفوذ تصرف الجدة وفساد تصرف الاب والعكس والرجوع الى القرعة الى تعيين الحاكم او بطلانها جميعا وجوا شبهها الاخير وان كان الاول
 لا يتخلو من قرب الاحتياط لا ينبغي تركه ولا يشترط في ولايتهما العدالة على الاقرب بل الاقرب عدم اعتبار الايمان وان كان التصرف المحزون
 بحكم المؤمن نعم يعتبر فيها الاسلام فلا ولاية للاب الجدة الكافرين على الولد المحكوم باسلامه وهل يعتبر في تصرفاتهما وجود المصلحة او يكفي عدم
 المفسدة او لا يعتبر شيء منها وجوا اظهرها الثاني وان كان الاول حوط واما من بلغ قاعلا ثم فسده عقلة وجب في كون الولاية في ماله لهما او لهما
 قولان اقربهما الثاني ولكن الاحتياط باستيذان الحاكم احدهما في التصرفات وتوكيله احدهما لا يتركه واما الادوارى فتثبت الولاية عليه في
 حال جنونه وتسقط في حال عقله ورشده ولو ادعى وقوع العقد منه في حال دور جنونه وادعى الشترى وقوعه في حال عقله وبالعكس
 لم يبعد تقديم مدعى الصحة وانا السفيه فالولاية عليه في ماله للاب الجدة على الاظهر ان قبل سفهه بصرفه الحاكم ان تجلّ بطلوغه ورشده على
 الاقرب ان كان استيذانه الابوين حوط وكل للاب الجدة عليه ولاية فلو وصى احدهما عند فقدهما جميعا عليه ولاية بشرط التقيص في الوصية
 بذلك والاثيان بما يتبعه مثل قوله انت وصي وناجوه في جميع اموري واما ان كان من الشئون ونحو ذلك مما يشمله في معرفة الحكم لو وصى احدهما
 مع وجود الاخر على الاظهر وان كان الاحتياط حسنا ولو تعدد الوصى فالمسح كيفية الايض ان كانا لوص واحد فان شرط الاجتماع لم يضر تصرفا
 الا عند ان اوصى الى كل منهما منفردا مضى تصرفا سبقهما مع موافقة الغبطة ومع الاقتران بطلان الامع التلازم كما لو تصرف احدهما
 بالاجازة والاخر لا وهان مثلا ولو اجتمع وصي الاب الجدة فوجوا وجههما كونهما وصي احدهما وصي الوصى كالوصى مع تصفيص الوصى
 بالايض الى من بعده وللحاكم الولاية على من لا ولي شرعا له وولاية عامة على الاقوى لا نه تحجة الامام عليه السلام وهو من كان فقيهها عدلا
 مامونا محالفا على هواه غير حريص على الدنيا ودياستها وله الخيار بين المباشرين وبين نصب عدل مامون ويكون مقدار ولايته تابع لابعالعبادة
 فلا يصح له الا عن نظره وامره ومورد ولاية الحاكم من فقد الاب الجدة وصيهما ووصي وصيهما من الصغيرين والمجنون والسفيه المنفصل
 جنونه وسفهه عن البلوغ والمفلس ومن مات ولا وصي له والاوقاف التي لا متولى خاصا او عاما لها والغائب الممنوع من اداء حق صاحبه
 ملثا كان او غيره ومجهول المالك في سهم الامام عليه السلام وغير ذلك مما يذكره في الابواب لو تصرف حاكم جامع في شيء مما يرجع الى الحاكم لم يجر
 لحاكم اخر معارضة ولو عارضه لم يضر الا تصرف الاول الامع فساده بسبب من الاسباب يقوم عدول المؤمنين مقام الحاكم في التصرف في
 اموال القاصرين على وجه الغبطة دون سوا ما ذكره على الاحوط ان لم يكن اقوى ويعتبر في تصرفات الوصى والحاكم والعدول الغبطة فبطل بدونها
 بل يلزمهم مراعاة الاصل مع وجود صالح واصح ولما كانت الولاية على مملوكه صغيرا كان المملوك او كبيرا عاقلا او مجنونا رشيدا او سفيها في جميع
 الامور المألوفة لا في افعال والاوقاف والطلاق الخا صسكت حكم السفيه في الاحكام الخمسة الالهية حكم الرشيد وليس مرفوع القلم
 للمجنون ورجح فاذا استطاع الحج وجب عليه الاثيان به لزم ولية تمكنه من مصروفه على حسب شأنه من دون ان يسلم المصروف اليه بل يولى هو
 مصروفه عليه ويؤكل من شئ من ذلك ولا يتوقف اجرامه على ان الولى مملوك كان عليه حج مندور فكان بشرط كون لند في حال رشده والا لم
 يصح لكونه مائتا ولو احرمت السفيه تحجة مندوبه فان ساوى مصروفه مصروف حضره او قصر عنه لم يكن للولى منعه منه ولو كان زائدا عليه كما هو
 الغالب فان كان متمكنا من التمسك بسفوه بقدر ما به التفاوت لم يمنع الولى ولو قصر عليه لا مقدار مصروف حضره ان لم يكن متمكنا
 التمسك فقيل بغيره من ذلك ولو قيل يصح تحجة في هذه الصورة ايضا كسابقتهما لزم دفع الولى جميع مصروفه على المتعارف لم يكن بعيدا
 كما ان عليه بدل ما يتوقف على بذله عادة اثيانا بالقرائن البدنية كماء الوضوء والغسل ونحو ذلك السباى سمي ينقذ النذر
 واليمن ونحوهما من السفيه سواء كان متعلقه غير الى كالتزكية والافعال الغير المتوقعة على بدل المال والعبادات البدنية ونحوها وبلغهم
 الوفاء بما التزم به بدل ذلك ومن اموال كالصدقة بما لا يعد الصدقة به سفها وكذا مثلها مما يعد عقلا نيا ولو حث لزمت الكفارة والا حث
 ان يكفر بالصوم عند كونه احد الخصم الخيرة وان كان جوار تكفيره بغيره متى يتوقف على المال اشبه السباى معترى لو استحق السفيه القصاص
 على من جنى عليه او على مودته جاز له العفو الى الله في جوار عفوه عنه تجا نردد والاشبه العمد ولا يجوز له العفو عما يستحق من اذية وهل
 لوليته استيفاء القصاص عن اشكال الشا منى يصح قبل بلوغه حتى يكون نجوا عليه بعدد مع رشده في الباطن ولا يصح البيع
 الذي يجبره وان كان موافقا للمصلحة الا باعضا الولى ولا يضمن الولى المال الذي يدعه لغيره للاعتيا واذا لم يمكن الاختيار بغير ذلك والا

فلا حوط لضمان ولو لم يجز بلوغ اخبر بعينه ولو سلم اليه ماله

الا بعد بلوغه ورشده ويصح منه ما وقع بعد البلوغ فلا

خبا رانا كان على وجه الغبطة

كتاب الضمان بالعنى الأعم الشامل للحوائج والكفاية للمعرف بآثار عقد شرع للتعهد بمال ونفس والتعهد بالمال يشمل التعهد بمن عليه المضمون عنه مال ومن لا مال عليه له ويعتبر فيه باقسامه الإيجاب والقبول باللفظ الكاشف عن المراد صريحاً إلى لفظ كان مع مراعات اتصال القول بالإيجاب والتخيير المتوقف عليه لانتفاء وقوعه إساق الأخر من المفهمة مقام لفظ لا تقوم كآية نفي النطق مقام اللفظ على النحو ان لم يكن أقوى ويجوز اشتراط الخيار فيه لكل منهما مع تعيين المدة على الاظهر ولا شبهة في شرعية الضمان باقسامه الثلاث التي يقع الكلام في كل منها في فصل الفصل الأول في الضمان بالمعنى الاختصاص الذي هو التعهد بالمال لمن ليس عليه المضمون عنه مال والكلام فيه في مقامات الأول في الضمان بان يكون جازياً التصرف فاصداً مختاراً فلا يصح ضمان الصبي ولا المجنون ولا المجبور عليه لسفه الأباذن الولي مع العبط ولا المفلس إلا مع رضا المضمون له بان يبيع به بعد فكاك الحرج عنه ولا المملوك إلا باذن مولاه ولا المغني عليه ولا الضافل ولا الغالط ولا الهازل ولا المبرسم ولا السكران ولا المكروه وان أجاز وأبعد زوال المانع إلا المكروه فان أجازته بعد زواله لا كراهة مصححة له ولا يعتبر الذكورة ولا الإسلام ولا الصحة فصحة من الرثة خلية كانت وذات بعول أذن لها الزوج أم لا وكذا يصح من الفاسق والكافر والمريض مع اجتماع شعوره ولو تنازع الضامن والمضمون له في وقوعه في حال يصح منه الضمان وعدمه لم يثبت أحدهما علمه أو بالبينته ونحوها قدم قول مدعي الصحة بيمينه نعم لو تنازع في أصل وقوع الضمان قدم قول منكره بيمينه ولو ضمن المملوك باذن مولاه ثبت ما ضمنه عند الأطلا في ذمته يبيع به بعد عقده لا في كسبه إلا ان يشترط ذلك في الضمان ويرضى به المولى والمتبع في الوفاء من مال معين من ماله ومن مطلق ماله او خصوص كسبه لعبد هو الشرط ولو اعتق العبد في صورة اشتراط كون الوفاء في كسبه العبد قبل مكان تجدد شيء من الكسب وبعده وقبل مضي زمان قابل لاستيفائه من الكسب فيه فالوجه بقاء العلق بكسبه لو مات العبد قبل المكان الاداء لم يثبت شيء على المولى المعتق ولو ادعى العبد مال الضمان حال الرق فحق الرجوع به على المضمون عنه للمولى ان ادعى بعد الفسخ بغيره لا لغيره كان حق الرجوع له دون المولى ولو تلف المال المشرط وفاء مال الضمان من غير تعدد ولا تفریط لم يسقط الحق عن الضامن بل عليه الاداء من غيره في وجه غير بعيد ولو تلف بقتل وقطر تعلقت يد له من مثله او قيمة كافي في تلف الرهن ونحوه من غير فرق بين تلافى الاجنبى والضامن والمضمون عنه مفرد او مركباً مطلقاً مباحراً او غير ولا يشترط في المضمون عنه الكمال بل والحجة فصحة الضمان عن الصبي المجنون والسفيه المفلس والمملوك والتائم والسكران والميت كذلك لا يشترط علم الضامن بالمضمون له ولا المضمون عنه نعم يعتبر عدا بهام كل منهما بالكتابة كاحداهل البلد الفلاني واحد هذين يكفي التميز في الجملة ولو بتعيين كونه من معي في الورقة المعينة ويشترط رضا المضمون له في صحة الضمان ولا يعتبر رضا المضمون عنه ولو ضمن مترع من غير مسألة المضمون عنه ثم انكر المضمون عنه الضمان ومنع منه بعد وقوع عقده لم يطل وحيثما وقع عقد الضمان صحها انتقل به المال الى ذمة الضامن وكان هو المظا به وسقطت المطالبة عن المضمون عنه تجرد الضمان عنها حيا كان او ميتاً ويترفع عليه موقوفتها براءة الضامن والمضمون له جميعاً وسقوط مطالبتها عنهما براءة الضامن عن الحق الضامن براءة المضمون عنه الا اذا هم من ابرائه للضامن ومنها اتعلق المضمون بركة الضامن ان مات وضيا عدا لم تكن له تركه ومنها انه لو ضمن بغير سؤاله وادعى سؤاله لم يرجع به عليه على حال ومنها انه لو كان له بمقدار مؤنة سنة وكان المال المضمون بذلك المقدار استحق حقوق الفقراء ومنها انه لو حرج على الضامن شار الى المضمون له الفراء ولو حرج على الضامن عنه لم يشار له غرامه ومنها ما تحته اخذه الرهن من الضامن دون المضمون عنه ومنها قبول شهادة المضمون عنه بوفاء الضامن المال المضمون الا مع التامة بجهله بالحال او كونه احد غرماه الضامن او نحو ذلك يصح ضمان المصلحة اعنى المتمكن من اداء المال المضمون كما يصح ضمان المعسر مع علم المضمون له بعساره وفي اشتراط لزوم الضمان باحدهما على سبيل منع الخلو حتى لا يصح ضمان المعسر مع عدم علم المضمون له بعساره فوهموا لم تنقل على دليل قوي الاشبه بان كان عدم الاشتراط الا ان الاحتياط بمرأته لا يترك ولو كان الضامن ملياً حال لعقد ثم اعسر لم يكن المضمون له دفع الضمان فيصح ضمان الدين حال احواله وموجله كما يصح ضمان الموقوف حال احواله وموجله بالاجل او بما يزيد عليه من الاجل او ما ينقص وفي صحة ضمان الدين المؤجل حال احواله او فيهما الصحة والخلو بذلك حيثما يؤجل الضمان لا يكون الذي الحق مطالبته قبل الاجل نعم يحل حق الضامن ويستحق اخذه من تركه ولا يحل عتق المضمون عنه بترك الضمان ان كان باذن المضمون عنه كان للضامن الرجوع اليه بما اداه سواء كان الاداء ايضاً باذنه او لا وسواء اشتراط الرجوع اليه عند الضمان ام لا وان كان تبرعاً بغير سؤاله ولا ان لم يكن له الرجوع اليه سواء كان الاداء باذنه او لا باذنه وهل له الرجوع فعلاً في صورة الضمان بانن فيما لو ضمن المؤجل حال احواله لا وجوا وجهها استحقاق الرجوع حاله مع علمه عند الاند بكون الضمان حالاً دون مال ولم يعلم المقام الثاني في الحق للمضمون وهو كل مال ثابت في الذمة سواء كان شئاً مستمراً كشيء البيع بعد نقض الخيار والاجرة بعد لزوم الاجارة والمهر بعد الدخول والقرض بعد قبضه حال الجعالة بعد الايتان بالعمل ونحو ذلك ومثل ذلك كالمثل في زمان الخيار مع قبضه سواء كان متعلقه فرضاً او سماً او غير ذلك فلا يصح ضمان ما ليس بمال مطلقاً كالحقوق والخنافس ونحوها او

في الاموال

كتاب الضمان

المبرور ان يسلم خاصة بالخمر والخمر والكلب لغيره وبث في الذمة لكونه شخصيا اولئك ثبوت بعد فلا يصح ضمان ما تعطى فلا بنا
ولا ضمان الثمن عن البايع في مائة الخيار قبل قبض البايع آياه وفي ضمان ما ليس بالذم ولكن يؤلى للزوم كمال الجحالة قبل فعل ما شرط عليه
من العمل اقول اظهر ما عهد الفقه طاعة قبل الشرع في العمل وجده وفي مال السبق والى اية قبل العمل قولان مبنيان على ثبوت ذمة من عليهما
بنفس العقد عليه يصح ضمان ارض الجحالة بعد ثبوت نقد كان وحيوانا او غيرها وكذا الدابة التي على العاقلة قبل تمام الشئ وكذا مال
الكتابة على الاظهر مشروط كانت او مطلقة ويجوز ضمان ما تقتضيه الزوجة من النفقة الماضية والحاضرة والزوجة حكمها حكم ام لا معلومة
الجنس والوصف كانت ام لا نفقة موصرة كانت ومعهرة يصح ضمان ما ورثت منها في الذمة بعد كنفقتها المستقبل ولا ضمان ما مضت
من نفقة الا ما رتب في الحاضرة منها ترد وفي ضمان الاعيان المضمونة بنصب قبض بيع فاسدا وبسوا او بتفريط في الوديعة والعارية
قولان والوجه عند الفقه سواء ارضان ودا لعيان المذكورة وضمن قيمتها ان تلفت عندهم كانت مضمونة عليه وضمن وجوب الرد
الثابت عليه لا يصح ضمان ما هو امانة في يد المضمون عنه كمال المضاربة ومال الاجارة والوديعة والعارية والرهن ومال الشئ كره وما في يد
الصانع والوكيل والوصي والحاكم وامينة نحو ذلك سواء ضمنها مطلقا او على تقدير التلف وعلى تقدير التعذر او التقرب بتم لا باس بضمنا بعد
التلف كذا بعد العقد او التقرب بتم وجه خفي يصح زامي الضمان بان يضمن ضامن ثم يضمن عنه آخر ثم عن الثاني ثالث وهكذا ويستمر الضمان
في ذمة المتأخر عن الآخر ويرجع كل من امن له من ضمن عنه لانه الاصل ولا يعتبر في رجوع كل من قبله الا اذن من قبله دون الاصل وفي ذمة الضمان
بان يضمن الاصل عن الضامن الاخير قولان اشبههما النفقة ويصح ضمان ما يحمل الضامن المضمون عنه وهما كتم مع امكان استعلاء مبعده
مثل ضمان ما في ذمة لولم يمكن استعلاء مبعده لوجبه لوجبه ضمانه ولو ضمن في حال امكان استعلاء مبعده انقلب الى ضمانه امكان الاستعلاء فلا
بقاء الضمان ولو لم يضمنها على شئ ومثل الحمل بالكم فيما ذكر الحمل بالكيف من الجنس والوصف لا فرق فيما ذكر بين الضمان الذي يرجع بالضمان
الى المضمون عنه وغيره وحيث يضمن الحمل بلزومه اداء ما ثبت شرعا ثبوت ذمة المضمون عند وقت الضمان لا يكفي مجرد وجدانه في ذمة الا
المضمون عنه بعد الضمان على الاقوى هل يكفي في الثبوت حلف المضمون له اليقين التي ردها عليه المضمون عنه فليضمن الضامن اداء ما حلف
براه لا وجهان اقرهما الكفاية ولو ضمن ما شهد به اليقين عليه فلا ظهور كونه ذميا فان قامت على ثبوت المال في ذمة المضمون عند قبل العقد
ورتب عليه ثبوت وان قامت على مطلق الثبوت او الثبوت بعد الضمان لم يصح المقام الثالث في الواجب فيه مسائل

الاولى اذا ضمن عهدة الثمن ودر كره عن البايع بعد قبضه آياه واخر اجه عن ملكه صح ولو خرج عن العهدة في كل موضع يثبت بطلان
البيع من راس بسبب ظهور استحقاك الغير للبيع مع عدم اجازة المالك للبيع ولا القبض وبفقد شرط من شروط الفسخ او غير ذلك ولو خرج منه
مستحقا للغير رجع بما فاق ذلك البعض وكان في الباقي بالخيار بين الاضفاء والرجوع وبين الفسخ والرجوع بما فاقه خاصة على البايع نفسه ومن
الضامن هل يصح ضمان انه قد خرج عن الثمن عن البايع تردوا الاوطان لم يكن اقوى عدم الفسخ لما من عهد شرعية ضمان الاعيان
ومثل ضمان عهدة الثمن للشئ ضمان عهدة البايع فيصح ان كان في ذمة المشتري لا يصح ان كان عينا الثانية اذا ضمن عهدة الثمن
على وجه صحيح ثم لم يظهر بطلان البيع من راس بل تجدد الفسخ بالتقابل والتلف للبيع قبل القبض او يجب سابق على العقد لم يلزم الضامن شئ بل يرجع
المشتري بالثمن على البايع نفسه لفقد الثبوت في الذمة حال الضمان الذي هو ميزان صحة ولو ظهر عيب سابق على العقد فلم يفسخ به المشتري بل
طالب بالارش لم يكن له الرجوع الى الضامن على الاظهر **الثالثة** اذا ضمن ضامن للمشتري عن البايع ردك ما حدث في الارض المتأشرا منها بيا
او غير لو ظهرت الارض مستحقة وقطع المالك البثا والفرس لم يرجع على الاقوى ولو ضمن ذلك البايع ففي صحة تردا **الرابعة** اذا كان له على اثنين
مال ضمن كل واحد منهما ما على صاحبه صح الضمان مع اجتماع شرطه وتحول ما كان على كل واحد منهما الى صاحبه كان هو المطالب سواء كان
المالك متساويين تدرا ووصفا وحلولا او تاجيلا ام مختلفين سواء كان كل منهما بسؤال صاحبه ولم يكن شئ عنهما بسؤال صاحبه وكان
احدهما بالسؤال دون الآخر وسبق على ذلك امور فمنها انه لو قضى احدهما ما على صاحبه برئ من ذلك بقي على الآخر ما ضمنه عند ان دفع
ما على صاحبه تبرعا على ما عليه وفيها انه لو ابره الغريم احدهما برئ بما ضمنه عند دون صاحبه وفيها انك اذا ما على الدين او احدهما بعض
ما عليه براءة المضمون لغير الباقي لم يرجع على المضمون عنه الا بما الذي وفيها انه لو اختلف الدينان قدرا ووصفا وحلولا وتاجيلا او المدين
اعسارا ويسارا انعكس بالضمان ما كان تابيا قبله وفيها انه لو كان ضمان احدهما بسؤال صاحبه ضمان الآخر تبرعا رجع المسؤول منه بما اداه
الى صاحبه اليه الى غير ذلك من الفروع ولو ضمن كل منهما ما على الآخر فردا احدا الضمانين اجتمع لما الذي على الآخر وقع فاذا اشترى ما احتسابه
عليه بالضمان او بما عليه اصابه ببيع التخصيص او قصد الدافع ومع عدم قصد احدهما يكلف بالتعيين ويصرف الى ما عينه على اقربا لو جوزه
ما لوابره المضمون لغير البايع فرض ذمة الضامن من بعض ما عليه لو ادعى المضمون عنه ابراء المضمون له ذمة الضامن من المال الذي ضمنه اقام على

في تلف

في تلف

في الضمان

٢٧

وكان المودع
بأنه ساقط
الضمان
بأنه لا يضمن

ذلك بينه وبين الضامن الرجوع به على المضمون عنه والأصل في الرجوع به على المضمون عنه رجوعه به إلى ثلث المدة على دفع ابراهيم
المضمون له واختلافاً في كل منها وقوع الأبراء مما كان عليه ولا نفق على المبرق والضامن جهان اقربها الأول فيقتم قوله بينه
الخامسة يجوز وحده الضامن بقصد المضمون عنه وهو يجوز العكس لا الوجه التفصيل بأنه ان كان الضمانان فما زاد على سبيل التدرج
فان وقع الأول وحده رضا المضمون له ثم الثاني ثم الرضا به هكذا حتى الأول وبطل ما أخر عنه وكذا لو وقع الأول في المتعدد دفعة ووقع
اصل الضمان متدرجاً وان كان الضمانان فما زاد دفعة فكان الأول في الجميع والرضا باللاحق بالجميع متدرجاً حتى السابق ان كان الأول
الرضا باللاحق ايضا دفعة لم يعد بطران الجميع وفيه جهة بجهة ما يختاره المضمون له منها المستأجر يستمر اذا رضى المضمون له من الضامن بعد
الضمان ببعض المال او ابراءه من البعض لم يرجع الضامن على المضمون عنه الا بما اذناه ولا يرجع بما دفعه زائد على المال المضمون زائد عقيدته كما
او وصفيته ولو دفع عرضاً عوضاً عن الضمان رجوع باقل الامرين من قيمته ومن الذين سؤا رضى المضمون له به عن دينه بغير عقد وصالحه
عنه نعم لو كان دفع العرض باذن المضمون عنه بامره بدفعه عوضاً عن الدين كان له الرجوع عليه ببل ما دفعه من العرض من ثلث اوقته ولو
باع العرض من المضمون له بمائتين واطلق ثم تقاضا فله الرجوع به بالمائتين اذا لم يكن الدين اقل منه ولو قبض المضمون له المال المضمون من الضامن
ثم وهبه اياه رجوع به على المضمون عنه اذا كان باذنه ولم يسقط رجوعه بالهبة المتأخرة وكذا الواحتمية المضمون له على الضامن من زكوة ونحوها
من الحقوق المستأجرة كما يجوز للضامن الرجوع على المضمون عنه ببدل ما اذاه عنه بامره فكذا يجوز له اذا دفع اليه المضمون عنه بدلاً او اذا
باذنه ان يصرف فيه بما ينجو شئ ولا يصح الرجوع على المضمون عنه بما ضمه بامره قبل ان يؤديه الى المضمون عنه ولو دفع المضمون
عنه اليه ما ضمه عنه قبل ان يؤديه عنه فهل يملك الضامن من جهة ضمانه ام لا وجهان ظاهرهما الثاني كما ان الاظهر كون المدفوع حجاً ما نفي يد
الضامن لا يضمنه الا بقدر ما شرط واذا دفع الضامن ذلك الى المضمون عنه برئت ذمته كل من الضامن المضمون عنه ولو دفع المضمون عنه
مما هو الاضمان الى المضمون له من غير اذنه من برئت ذمته الضامن المضمون عنه جميعاً **الثامنة** ان ضمن باذن المضمون عنه ثم ادى
المال المضمون انكر المضمون عنه القبض كان القول قوله يمينه لو شهد المضمون عنه للضامن بالا قباض قبلت شهادته مع انتفاء التهمة
كما مر ولو ردت شهادته اما للتمهة او لفقده بعض شروط قبول الشهادة فحلف المضمون له لزم الضامن بالاداء مرة ثانية ولا يرجع هو على
المضمون عنه الا بما اذاه او لا ولو لم يشهد له المضمون عنه بالا قباض الأول رجوع عليه بما اذاه ثانياً خاصة **الثاسعة** ان ضمن المضمون له
المستجمع اثناعشر في مرضه مات فلا قوى خروج ما ضمنه من اصل تركته دون الثلث **العاشر** لو قال ضمن من واحد الى عشرة صح
وفيما يلزم الضامن وجوه اظهرها الروم عشرة الا اذا اقتضى عرفاً ما عدا دخول الابتداء والغاية فكله تسعة او عدا دخولها جميعاً فكله
ثمانية **الحادية عشر** لو اطلق الضامن بشرط الاداء من اربعين ثم مات معسر لم يكن للمضمون له الرجوع الى المضمون عنه على الا
الثانية عشر لو ليس للضامن مطالبة المضمون عنه بالمال المضمون باذنه تجوز مطالبة المضمون انما له المطالبة به بعد الاداء على الا
قوى الثالثة عشر من ادى دين غيره من غير ضمان فان اذاه باذنه بشرط الرجوع كان له الرجوع به عليه ان ادى بغيره ولا اشتراط الرجوع
لم يكن له الرجوع به عليه ان ادى باذنه من غير شرط الرجوع فنجوز رجوعه به عليه جهان وجهها الأول ولو صالح المادون في الاداء بشرط
له الرجوع رتباً الدين عن على ما لا يجانس له يسقط الرجوع بالصلح المذكور **الرابعة عشر** لو ادعى احد على غيره ضمانه وانكر المدعى عليه
الضمان فاقام المدعى البينة واثبت ضمانه واخذ منه حتى لم يرجع هو على الاصيل شئ لان لزم انكاره عند استحقاق الرجوع **الفصل**
الثاني في الحوالة التي هي عقد شرع لتحويل المال من ذمة الخرى في الكلام في اعتبار اللفظ فيه في شرط المتعاقدين ضرورة على اثر
في الضمان وبشرط في صحة الحوالة رضا المحيل والمحال بلا شبهة وفي اعتبار رضا المحال عليه اذا كان مشغولاً بالمال المحال قولان اشهرهما
الا اعتباروا شبههما العدم سواء اتفق المحققان جنساً ووصفاً واختلافاً مع رضا المحال بالحق حقيقة نعم لا شبهة في اعتبار رضا المحال عليه
اذا كان بريئاً بناءً على جوازها كما ياتي انشاء الله تعالى لو تبرع المحال عليه بالوفاء بقرعاً وكان بريئاً بان قال للمحال احلت بالدين الذي كان على
فلان على نفسي فقال قبلت صح وسقط اعتبار رضا المحيل على الاظهر متى تحققت الحوالة على الوجه الشرعي اقتضت تحويل المال من ذمة المحيل الى ذمة
المحال عليه برائة ذمة المحيل من حق المحال سواء ابرأه المحال ام لا ولم يكن للمحال بعد ذلك رجوع على المحيل اصلاً مطلقاً وهو يعتبر في صحة الحوالة نقل
ذمة المحال عليه بالمحال بهام لا يعتبر ذلك قولان اقويهما الثاني فتصح الحوالة على المبرق لا يظهر كون جوازها لازماً ولا يجب على المحال قبول الحوالة
وان كان المحال عليه ملتزماً بالاداء مشغولاً للذمة المحيل مثل المحل لكن لو قبل لزم ولم يكن له الفسخ ولا الرجوع الى المحيل وان اعسر
عليه بعد ذلك لا يبعد استيفاء الحق من جهة اخرى لا فرق بين احد المحال شيئاً من المال وعدلهم لو كان المحال عليه من الحوالة معسر وجعل
المحال باعساره ثم بان له ذلك كان له الخيار في فسخ الحوالة والرجوع بالمال الى المحيل فالحوالة كالضمان في توقف لزومها على ملكة المحال

الفصل الثاني في الحوالة

٢٧٨

عليه وعلم المحال بفقره وانخبار المذكور على التراخي على الاشبه ولو كان المحال عليه معسر اخبر المحوالة ثم السبق قبل علم المحال باعساره فحق ثبوت الحوالة المذكور له وجهان اشبههما العدم ويصح دور الحوالة بان يحيل المحال عليه بذلك الدين على المحيل وكذا يصح ترابها على النحو المزبور في الثمن ولو نفى المحيل بعد الحوالة الدين المحال فان كان بمسئلة المحال عليه جمع به عليه ان كان المحال عليه مشغولا للذة ولا فلا رجوع وان تبرع به لم يرجع ويرعى المحال عليه كما كان عليه ان كان مشغولا للذة ويشترط في المال المحال به ان يكون معلوما كما وكيفاء عندهم على الاحوط ثابتا في ذمة المحيل للمحال فلا يصح الحوالة بمثل ما يقضه في المستقبل ويشتم ما يبيعه منه فيما بعد والمراد بالثبوت في الذمة هنا على نحو ما مر في الصمان من الاثم من الثبوت مستقرا او من ثبوت لا لا ذنب في صحة الحوالة بما ثبت في الذمة بين كونه مثليا كالطعام او قيميا كالسبد على الاظهر وفي اشتراط تساوي المالين جنسا ووصفا في صحة الحوالة تولد ان اشبههما العدم كما لا يشترط اتفاهما في سبب الثبوت فلو كان ماله المحيل ثمنا واما على المحال عليه جرة فصحت الحوالة ولا اتفاهما في الحول والتأجيل فيوزان المحيل بالموجل على المحال وكذا بالحوالة على المؤجل ان رضى المحال عليه بالدفع حالا بالصبر الى الحول ولكن بالموجل على المؤجل سوا التحول لا جلا ان اختلفا ولا يشترط في صحة الحوالة كون الحوالة المحال به تملجوز المعاضة عليه فصحت الحوالة بالمسلم فيه على ولو احال عليه شيء فقبل وادى ثم رجع عليه فادى المحيل ان كان مشغولا للذة بمثل المال المحال فلا رجوع له وادى المحال عليه البرائة فلا رجوع كان القول قول المحال عليه في انكار الاشتغال بيمينه فيرجع بالمال على المحال عليه سواء كان العقد الواقع بينهما بلفظ الحوالة او الصمان فيصح الحوالة بمال مكتوبة بعد حلول النجم قبله ايضا على الاظهر او باع السيد بملعة من مكاتبه جاز للمكاتب ان يحيل ثمن السلعة على ثالث ولو كان للمكاتب على اجنبى مال فاحال عليه بمال مكتوبة صح المقام الثاني في الواحق وهي مسائل الاولى اذا احال عليك عليه ثم قبض ثم اختلفا فقال المحيل قصدت لو كالتة وقال المحال تمام احدثتني مالي عليك فاقول قول المحال بيمينه قيل القول قول المحيل لا انه اعرف بيمينه والاول وفقه عليه يكون ما في يده لم يكن له مطالبته المحيل ولا للمحيل مطالبته المحال عليه بما كان له عليه من الدين سواء صدق المحال عليه المحيل او المحيل ولو صدق احدهما وكذا الكلام فيما لو كان اختلافا في ذلك قبل القبض للمال لو انعكس الفرض بان ادعى المحيل الحوالة والمحال المحال كان القول قول المحيل بيمينه على الاظهر ولو تيقنا ان جريان لفظ الحوالة في صيغة ما بين قال المدينون وكلت في استنقاذ حق من فلان قال المحال بل احدثتني عليه بمالك عليه القول قول مدعى الوكالة بيمينه كذا في لعكس ويفرقان في جواب قبضه على الاول المال بعد ذلك بعنوان الوكالة بخلافه على لعكس ولو لم يكن لفظ العقد ظاهرا في احدا لامين من الحوالة والوكالة وادعى كل منهما اقامة القرائن على احدهما انكوه المحال تعاونا وبقي المال على ما كان قبل العقد وجه لوقال المحيل وكلت قال المحال لا حق لك عنك فاقول قول المحال بيمينه الثانية اذا كان له دين على اثنين وكل منهما كفيلا للاخر وعليه خرم مثل ذلك فاحال عليه ما صح على الاظهر وانتقل حق الكالة الى المحال بجماله في وجه الثالثة اذا احال المشتري البايع ثمن ما اشتراه منه ثم رد المشتري المبيع بسبب سابق على عقد البيع ففسخ البيع لذلك فهل تنفسح الحوالة ايضا ام لا قولان اشبههما وان كان عكس الانفساخ الا ان الاحياط لا يترك ولا فرق بين كون الرد بالعيب بعد قبض المبيع او قبله ولا بين ان يتفق للردم بقض المحال مال الحوالة او قبله ولا بين الفسخ باحدا بخياراته وبالا فالتة او بالتكالف ونحو ذلك ثم على بقاء الحوالة فان كان البايع قد قبض المال قبل الرد ففسخ بريت ذمة المحال عليه يرجع المشتري على البايع بمثل الثمن ولو لم يكن البايع قد قبض المال كان له القبض بعد ذلك فكان للمشتري الرجوع عليه قبل القبض وبعده بمثل الثمن ولو احال البايع اجنبيا بالثمن على المشتري ثم فسخ المشتري بالعيب السابق او بامر حادث لم تبطل الحوالة من غير فرق بين ان يكون المحال قد قبض المالا ام لا ولو ظهر بطلان البيع من راس من غير وقوعه بطلت الحوالة سواء احال المشتري البايع بالثمن او احال البايع به اجنبيا على المشتري المسمى بالبيع من اخر عبدا واحال البايع اجنبيا بالثمن على المشتري ثم ادعى العبد احرته وصدقة المحيل والمحال عليه جميعا بطلت الحوالة راسا كذا لو تصادقا على احرته من غير ان يدعيها العبد ثم ان كان قد اخذ المحال من المحال عليه شيئا رده اليه لو صدق العبد في الفرض المحيل والمحال عليه كذب المحال فان اقام العبد بينة على احرته بطلت الحوالة راسا وان قلنا لبينة لم يسقط حق المحال ببقاء نعم لهما احوال المحال على عكس العلم بالحرية فان حلف بيمينه في حلف المشتري حيث يحلف ياخذ بماله من المحال عليه ففي رجوع المشتري على البايع وجهان الخامس لو شرط المحال الرجوع على المحيل مع تعدد راسيته الماله من المحال عليه كذا بطلان الشرط وفي بطلان اصل الحوالة بذلك وجهان اقرهما العدم **الفصل الثالث في الكالة** المعقولة التي هي عقد شرع للتعهد بالنفس له عليه حتى ما لا كان او غير ما لا يقدح في اتمامه وهو لم يثبت في الكلام في عقدها وشرائطه من اللفظ واوصافه النجيز ونحو ذلك شرطا للمعاقدين على نحو ما مر في الصمان فان ايجابها يصح بكل ما يد له عليه صرحا بمثل كلفت لك بدن فلان وضمنت لها او التزمته باحضاره وانا كفيلا لنفسه بدنه او ما شابه ذلك لا يصح كالة الا باعاض واما مستلقها تمام البدن نعم يصح التعبير عنه في العقد بما تعارف من الاجزاء التعبير عن مجموع البدن مع القرينة مثل الرأس والبطن ونحوهما وهذا العقد كعقدى الحوالة والصمان من العقود اللازمة

في الكفالة

٢٧٩

فيلزم ما يلزم في ضمنه من الشروط الصحيحة ألا اشتراط الخيار فيه على قول غير صحيح في جواز الكفالة بالصبي المجنون تردد ولا يصح الكفالة بغير الإنسان ولا بالإنسان الذي لا يحق للمكفول له عليه على الأظهر ولا بالذي عليه جرح غير مألوف على الأقرب كذا لا يصح الكفالة بالذئب أو بالغير بشرط صحة الكفالة رضا الكفيل والمكفول له دون المكفول على الأظهر لا يشترط ولو أريد المكفول لسفر البعيد لم يكن للكفيل منعه منه في وجهه تصح الكفالة مؤجلة بلا شبهة وحالة على الاشتباه مع الإطلاق تكون مؤجلة ولا فرق في التأجيل بين كون تمام الأجل ظرفا للأحضاض متى نشأ الكفيل أو متى نشأ المكفول له وكون تمام الأجل وقتا للأحضاض ويعتبر في الأجل كونه معلوما مضبوطا على الأحوط فيبطل العقد عند جها الأجل والمكفول له مطالبته الكفيل بالمكفول عاجلا إن كانت مطلقة أو مؤجلة وبعد الأجل إن كانت غايية الأجل وقتا للأحضاض وله ترك المطالبة بالأحضاض وحيث يطالب به بالأحضاض فإن سلم تسليمه إنا ما فقد خرج من الهدية وبرئ من الكفالة سواء سلمه المكفول عند تسليمه أم لا والمرايا بالتسليم التام هو التسليم في بلد الكفالة عند الإطلاق وفي الوقت المكان المشروطين في العقد إذا عتق مع عدم مانع للمكفول له من التسليم ولو امتنع الكفيل من إحضار المكفول في وقته جلس الحاكم حتى يحضره أو يؤدى ما عليه مع رضا المكفول لباخذ ما على المكفول من رفع اليد من إحضار شخصه فلو لم يرض إلا بأحضاض شخصه كان له ذلك وجلس الكفيل إلى أن يحضره على الأقوى شتمه حيث أدى الكفيل ما على المكفول من المال بلا عجز أحضاضا فكانت الكفالة والأداء جميعا أو الأداء خاصة بإذن المكفول جاز له الرجوع بما أدى إلى المكفول ولو كانت الكفالة والأداء جميعا بغير إذن المكفول فلا رجوع له ولو كانت الكفالة بإذن دون الأداء فان قصد بالأداء التبرع فلا رجوع له سواء تمكن من إحضاره أم لا وإن قصد به الرجوع فانه كان مع تمكنه إحضاره فلا رجوع له وإن كان لعدم تمكنه من إحضاره لم يسعد استحقاق الرجوع والأحوط تحصيله عنه ولو لم يكف الحجب في الزام الكفيل المكفول كان للحاكم العقوبة بما يراه مؤديا إلى إحضاره مرتين في مرتبة فلو قال الكفيل عند الكفالة إن لم أحضره كان على كذا لم يلزمه الأحضاض دون المال ولو قال على كذا وكذا إن لم أحضره وجب عليه ما شرط من المال إن لم يحضره والفارق للنقص من أطلق غيرها من يد صاحب الحق أو يد كفيله فله الرجوع في الكفالة من وجوب أحضاره أو أداء ما عليه سواء كان المطلق كاملا أو قاصرا ولا رجوع للمطلق بالكسر على المطلق بالفتح بما أخذ منه ولو اختار المطلق أحضار المطلق لم يكن لذي الحق الزامه بأداء ما له على الغير ولو اختار الأداء ففي سلطنة ذي الحق على الزامه بالأحضاض تردد والعقد أشبه لو كان المطلق بالفتح فالتزام المطلق أحضاره أو دفع الدية إن رضوا بها سواء كان القتل عمدا أو شبهة عمد ولو كان خطأ لم يكلف بدفع الدية لأنها على العاقلة ولو لم يرض والحق بالدية وإراد الإحضاض لم يكن للمطلق امتناع منه إلا مع تعدد تعدد الإحضاض إلى الدية فله ولا يجوز الاقتصاص من المطلق في صورة كون القتل عمدا ولو تمكن من الدية من القاتل بعد أخذ الدية من المطلق ردتها إليه ولا رجوع للمطلق بما آتاه بسبب الإحضاض إلى المطلق ولا دأته على الأقرب ولو كان الحق الذي على المطلق بالفتح دعوى قصاص أو مال الزم المطلق بالمدة على ما أثبت عند الحاكم بشرط صحة الكفالة لكون المكفول معينا على الأقوى فلو قال كفلت أحد هذين لم يصح وكذا لو قال كفلت زيدا وعمرا وقال كفلت زيدا فان لم أشت به فعمرو ومن لواحقه باب مسائل **الأولى** إذا حضر الكفيل كفا له مؤجلة المكفول قبل الأجل لم يجب على المكفول له تسليمه على الأقوى وكذا لو سلم في غير المكان الذي شرط التسليم فيه إلا أن يكون الأجل والمكان حقا مشروطا للكفيل فحسب فانه يلزم المكفول له تسليمه متى أحضره ولو سلم الكفيل المكفول له في زمان أو مكان لا يمكن للمكفول له تسليمه فله الرجوع عنه وعن ذلك لم يبره الكفيل وكذا لو كان هناك ما يمنع من استيفاء حقه من جرح جائر ونحوه **الثانية** لو كان المكفول غائبا الزم الكفيل إتيانه إن عرف مكانه ولو كانت الكفالة حالة انظر بمقدار ما يمكن الذهاب إليه العود به سواء كان غائبا حين الكفالة أو تجدد غيبته بعدها وسواء كان قد تجاوز مسافة القصر أم لا ولو كانت الكفالة مؤجلة أخر بعه لول الأجل بالمقدار المذكور ولو كانت غيبته منقطعة لم يكلف الكفيل بالأحضاض وقع في سقوط حق المكفول له من الأحضاض وأداء المال جميعا راسا والزام الكفيل بالمال فعلا أو يلزمه التصبر عليه إلا أن يتمكن من إحضار فيلزمه بالأحضاض والأداء وجوبا لا يخلو الأخير منها من قرب أقرب منه أخيرا ذلك فيما إذا لم يكن هربا للمكفول بتفريط الكفيل والزامه بالمال فضلا عن أن هربه بتفريط الكفيل **الثالثة** لو اتفقا على الكفالة وقال الكفيل لا حق لك عليهما فقول قول المكفول له بميمنه دعوى صحة الكفالة فإذا لم تزلزم الكفيل أحضار المكفول مع الإمكان ولو تعدد ذلك ففي الزام الكفيل بأداء المال قبل إقامه المكفول له البيتة على حقه تردد وعلى الزام فلا رجوع له على المكفول مطلقا ولو ادعى الكفيل أداء المكفول للمال وأبرأ ذي الحق ذمته منه ونحو ذلك أنكر المكفول له قبل انكاره بميمنه وحيث يمكن المكفول له عما يكلف به من الميمن أو جبر الميمن إلى الكفيل فان حلف سقط عنه حق الكفالة ولو نكل ثبت عليه الحق **الرابعة** لو جرت إذا كفل رجلان رجل سلمه أحدهما برئ الآخر على الأظهر سواء اتفقا على الكفالة أو تعدد وسواء اتفقا على العقدان أو ترتبا وسواء قصد المسلم التسليم عن نفسه عن الكفيل أو أخرجوا أو لو تكفل رجلين برجل سلمه الكفيل إلى أحدهما لم يبره من الآخر الخ **الخامسة** إن مات المكفول برئ الكفيل من غير فرق بين وقوعها بأي لفظ من ألفاظها لكن ذلك إذا كان الأحضاض استيفاء الحق وإن كان للشهادة على غيره

في الكفالة

٢٩٠

لأنه انما جازت في كون جنون المكفول على وجه ليس منه حكم موته تردد وموت في رتبة ذمة الكفيل من الكفالة حتى المكفول بنفسه تسليم نفسه من المكفول اليه بشرط كون التسليم تاما سواء سلم نفسه بقصد النيابة عن الكفيل ام لا وليس للمكفول له حق الامتناع من تسليمه ولو جاز للمكفول اجتناب تسليمه الى المكفول له لم يبرء الكفيل ولو قيل بالبرائة فيما اذا سلمه عن جهة الكفيل لم يكن بعيدا **التمسك** في رتبة لو ادعى الكفيل ابراءه المكفول له المكفول عن الحق الذي عليه الموجب للكفالة وانكر ذلك المكفول له فان اقام الكفيل بنية على دعواه والا كان القول قول المكفول له بيمينه لكن لا تثبت بيمينه الا استحقاقه مطابقة الكفيل بالاحضار فلو حضر المكفول وادعى ايضا البرائة فلا يثبت له زعم المكفول له من اخرى على نفق لا يبرأ حتى يثبت حقه عليه ولو نكل المكفول له اليمين وردد لها على الكفيل في الاول وعلى المكفول في الثاني فحلف المردود اليه سقطت عقبات الاحضار في الاول والمطالبة بالحق في الثاني ولا تقيد بيمين الكفيل براءة المكفول بل براءة هو من الاحضار خاصة ويتوقف براءة المكفول على حلفه **التمسك** بعتره بوزن ابي الكفالة بان يكفل الكفيل اخرا في الثاني ثالث وهكذا ويلزم لكل احضار مكفوله وببرء احضار كل من مكفوله ذمته وذمة من بعده من الكفلاء دون من قبله ولو ابرأ المكفول له المكفول الاول الذي عليه حقه برئ الكفلاء جميعا ولو ابرأ احدا لكفلاء برئ ومن بعده دون من قبله ومثل البرائة الموت بموت احد منهم ببرء من بعده ولا دور في الكفالة **التمسك** في رتبة ان يكفل احدا لمكانه في صحة كفا هو بغيره وجهان اولهما لا يخلو من قرب **التمسك** لا يشترط في الكفالة كون الحق الذي على الكفيل مائلا بل كل من يلزم الحضور عند الاستحقاق يجوز الكفالة فيجوز الكفالة بيمين عليه عوى الزوجية او حق اخ من حقوق او عقوبة من العفو **التمسك** في رتبة لا تصح الكفالة بيمين عليه شيء منها ولا يشترط في المكفول البلوغ والعقل والحرية ولا حواجز التصرف بعد جرحه حتى عليه قابلية لظاينة حضوره **التمسك** لا يشترط في صحة الكفالة علم الكفيل بمقدار المال وجلس الحق الذي على المكفول **الحال** في رتبة كسرة انا احضر الكفيل المكفول في المكان والوقت المذكورين له احضار فيجب على المكفول له التسليم كما قرآن عصى ولو يتسلم سقط حقه عن الكفيل دون المكفول ويلزم الكفيل جرح الاشهاد على الاحضار **التمسك** في رتبة كسرة كسرة الكفيل ببراء المكفول له اياه وبراءته المكفول من الحق وبالاختلاف ببراء الكفيل والمكفول له لكن البرائة في صورة الاثر واقعية وفي صورة الاعتراف ظاهرة لا يتغير الواقع **التمسك** في رتبة كسرة لومات المكفول له انتقل حق الكفالة الى ذمته ولو مات المكفول سقطت الكفالة على ما مر وكذا لو مات الكفيل **التمسك** في رتبة كسرة يجب على المكفول الحضور مع الكفيل اذا طلب منه المكفول له حيث يجوز المطالبة سواء قبل بامره او تبرعاً نعم لو طلب الكفيل الحضور من دون ان يطلب المكفول له الاحضار وكانت الكفالة بقرينة لم يلزم الحضور وموته حضور المكفول له عليه نفسه ان كانت الكفالة باذنه وامره ولا فعلى الكفيل **الحال** في رتبة كسرة لو كان الذي على اخوه وكهله حتى ثالث ثم اسلم الكفيل

فيل تسقط الكفالة وقيل لا وهو الاشبه وكذا لو اسلم

المكفول والمكفول له فيكلف المسلم

بلوغ القيمة عند مستحله

واخذ المسلم الاخر

منه ذلك وغيرها

كتاب الصلح

وهو عقد شرعي حكمه قطع التجاذب الخصومة وان كان لا يشترط عقد سابق الخصومة وهو عقد مستقل وليس في عاقل غير على المشهور المنصور نعم يفيد فائدة كل عقد عند النكاح وصلاح الصلح مع الاقرار والانكار غاية ما هناك انه مع الاقرار يصح ظاهره واقعا وامامه **الحال** فان كان المدعي محقا صالح بتمام الحق برئت ذمته من عليه الحق واقعا بتسليمه بان صالح بعض الحق برئت ذمته بالنسبة الى ذلك البعض واما الباقي فلا شيء منه عليه في الظاهر واما في الواقع فذمته مشغولة به ان صالح بمخالف الحق في ظاهره وفي الواقع تمام الحق في ذمته كان ما سلمه امانته الى المدعي بالمدعي واقعا ولو كان المدعي مظلوما والمنكر محقا في نفس الامر صح الصلح ظاهره وبطل واقعا وبقي جميع ما يقتضيه المدعي على تلك ضا ولو كانت دعوى المدعي مستندة الى شبهة او قرينة يخرج بها عن الكذب كالوحد بخط موثقة ان له على فلان كذا وشهد من لا يثبت الحق بشهادة ولو يكن المدعي عالما بالحال وادعى بناء على شبهة وتوجهت اليه على المدعي فصالحه على سقاط اليمين بمال فوجوا ظاهرها صحة الصلح وادعى عدم فساد به بتبين الخلاف ان وقع على نفس اسقاط اليمين وصحة ظاهرها خاصة لا باطنا ان وقع الصلح على نفس المدعي وجبما يصح الصلح في الظاهر واما الصحة حيث لا يعلم بكذب المصلح له لو افسد ظاهره ايضا ويشترط في صحة الصلح ان لا يكون محلا للحرام او محرما لحال على غير المتقدم في صحة الشرط وصلاح الصلح مع المصطلحين بما يريان المصالح بينهما مع جهلها به مع تعدد دفعهما به اقامه عند تعدد دفعهما به وامكان استعمالهما اياه بالرجوع الى ما يثبت في الحال وبعد حين ففي صحة الصلح عند اتوال ظاهرها الصحة مطلقا وانكار الترتيب لحوط سيمافهما يمكن الاستعلام فضلا ولا فرق في الصحة بين كون ما يصطلحان عنه عينا او دينا ولا بين كون ارضا او امانة او حقا مائلا ولا بين ما يضر جهالة في

في البيع

١٨١

حقه البيع والاجارة ونحوهما وما لا يضر ولا يبين جهالة المصالح عليه المصالح عنه عدمها نعم لا يصح الصلح على الكلي المباح من جميع الجهات كما لا يصح
على المشتريات للفظية من اعلام الشخصية والجنسية واسماء الاجناس من غير معرفتها ولو كان احدا من صاحبين عالما بما يريد ان الصلح عليه دون
الاخر ففي توقف صحة الصلح على اعلام العالم الجاهل بذلك جهان والاظهر انه ان كان الصلح باقل من الحق وكان رضا من له الحق الجاهل به لزعم
مساواة حقه صحة الصلح ظاهر وبطلان لا يسقط في الواقع شيء من الحق ولا يتبرؤ ذمة من عليه الا عن مقدار ما اعطى ان كان مساويا للحق فيما
ان كان دينيا ولا يوجب الصلح تملكها لو كان الحق عينا للمالك بعد ان كسب في الواقع اخذ لتفاوت نكاح دينيا وكان المقبوض مجانسا ودينا
قبض واستيفاء حقه ان كان دينيا ولو يكن المقبوض مساويا او كان عينا وان كان الصلح باقل من الحق ولكن مع رضا الجاهل بالصلح ظاهر وبطلان
وان كان الصلح بازيد من الحق ومساويا لم يرض من له الحق الجاهل به بالصلح الا على نعم المساواة صحة الصلح وان كان المستحق عالما بقدر الحق الذي
جاهل به ويريد التخلص منه فان كان الصلح على مقدار الحق او دونه صح وان كان على ازيد منه فمع رضا الغريم بالصلح مطلقا يصح ومع تقيد
رضاء نعم عدم الزيادة يصح ظاهر ويفسد باطن اشهر ان الصلح فيما يقع بشرط يلزم من الطرفين جميعا ويلزم ما يذكر في ضمنه من الشرط
التام ولا يجوز لاحدهما الفسخ الا ان يشترط الخيار فيه لهما او لاحدهما الى مدد ويتفقا على فسخه بعد ايقاعه من غير شرط والكلام في عقد
الصلح وشرطه شرط التعاقد بين العوضين على التفصيل المتقدم في البيع حواجز في الاثر من احدهما اعتقاد الجهالة الصالحا على ما
عرفت الثاني عدم اعتبار كون العوضين عينا بل هو صالح لنقل الاعيان والمنافع وبراء الذمة ولحجر وقطع المنازعة بعين او منفعة او
حق ونحو ذلك ولو اطلق الشريكان في يد والشركة على ان يكون الترخي والخسران على احدهما وللآخر اس ما لم يصح ان لم يشترط في ضمن العقد
ولو اشترط كون الترخي والخسران على احدهما وللآخر اس ما لم يشترط في ضمن العقد لازم اخراجه لشركة فلا توى الصحة ولو شرط في ضمن عقد الشركة
ان لم يكن قوى فشا الشرط والعقد جميعا ولو لم يشترط شيئا من ذلك بل اطلقا على ذلك عند اداتهما فسخ الشركة صح بلا شبهة ولو اطلقا
على ذلك عند اداتهما ابقا الشركة من غير شرط شيء عند انشاء الشركة فالظاهر صحة الصلح سواء اعلما واحدهما بالترخي والخسران او لحددهما
جهلا بهما او احدهما بهما او باحدهما على الاظهر سواء كان بعض المال دينيا وبعضه عينا او جميعه عينا او دينيا وقيل الصلح المذكور الصلح
على ان يكون الترخي لاحدهما والخسران بينهما او الخسران على احدهما والترخي لهما ولو كان معهما درهما فاداهما وادعى الاخر احدهما كان ذلك
درهم ونصف لمدعى احدهما ما بقي ولا يعتبر في استحقاق مدعيهما للدرهم التام حلفه على عدم استحقاق صاحبه منه شيئا نعم يعتبر في استحقاق
كل منهما على نفي استحقاق الاخر لهما سواء رجع دعويهما الى دعوى كل منهما نصف الدرهمين معينا او مشاعا تمام تخصيص احدهما باو احد
وقسمه الاخر بينهما نصفين انما هو حيث كان مدعى احدهما الدرهمين يتبعه لا على الاشاعة فلو ادعى على الاشاعة استحقاق ربع مجموع الدرهمين
على الاقرب يشترط في تصنيف احدهما بينهما ان لا تكون لهما بينة وتساوي بينهما من وجوه التراجع فلو كان لاحدهما بينة دون الاخر او كانت
بينة احدهما ارجح من بينة الاخر فم قول وكذا يشترط كون الدرهمين بيدهما جميعا واما ان كان بيد احدهما او يد ثالث فالظاهر التفصيل بينهما
ان كانا في يد مدعى الدرهمين كان القول قوله بيمينه لان يقيم الاخر البينة فمقدم وان كانا في يد مدعى احدهما فان قام مدعيهما على استحقاق لهما
البينة والا حلف مدعى احدهما على عدم استحقاق صاحبه لك ملك احدهما وادخل في صاحبته ان كانا في يد ثالث فان كذبها حلف لهما
واقرا به بله وان صدقا احدهما فم قول من صدقه بيمينه ومثل الدرهمين فيما ذكر الدرهم والديناران والدينارين والمالان من سائر الاموال
كأن مثل المدعين المدعون المعتدون ولو اودعه انسان دينارين او دينارا وامتنع الجميع ثم تلف دينارا فان كان شيء من الميزج والتلف
الودعي وتعليه ضمنه ورد الى كل منهما تمام ما اودعه عنده في وجهه ان لم يكن شيء من الميزج والتلف بفريط منه لا تعدى فان علم بيمينته واقرا وادعى
كون التالف من احد المودعين معينا كان التالف منه خاصة وان لم يعلم كونه من احدهما معينا اعطى صاحب الدينارين دينارا وقسم الاخر بينهما
نصفين والكلام في شرط ذلك وفرضه على ما ذكر في الفرع السابق فلو كان بدل الدينارين مالان امتنع جاعا على وجه لا يتميز احدهما عن الاخر
كان التالف عليهما على نسبة المالبين ولو كان لاحدهما ثوب بعشرين درهما وللآخر ثوب بثلثين درهما ثم اشتبهاهما فان خير صاحب لثلثين حقا
العشرين في اخذها بخلافه منها فمقدار نصفه ان تقاس بيع الثوبان جميعا واعطى صاحب لثلثين ثلثة اخماس الثمن وصاحب العشرين خسا
الثمن ويجري نظير هذا الحكم في الاثواب غير جنس الثوب من الامتعة المعتدة وغير الثلثين والعشرين ثوبان بعد وقوع عقد الصلح احدهما
مستحقا للغير وقف الصلح ان كان العوض شخصيا على اجارة المالك فان اجاز صح وان رتب بطلان ما لو كان كليا ودفع شيئا مصادقا لانه يبطل
بل يلزم بذلك الى ما ذكره والرجوع على المصالح مصادقا لخل الكلي ولو تبين احد العوضين معينا فان كان شخصيا تخير مستحقه بين الارش والفسخ
وان كان كليا رده وطالب بالتخي ولو ظهر في الصلح غيب لا يتسامح به ففي ثبوت الخيار به تردد ولو صالح عن القصاص بعد شخصي مثلا فظهر
حق او مستحقا للغير مع رد المالك ففي عود القصاص بذلك جهان ويصح الصلح مع كون كل من العوضين حيا او منفعة او حقا او انقضاء

في الصلح

١٨٢

كما ترى لا يعتبر في الصلح على الحقوق العلم من العقد تحققها فلم يعلم بها وكانت محققة في الواقع حين الصلح صح نعم يعتبر في الحق ان لا يكون مما يعلم من دليل اعتبار وقوعه كحق الحد والتعزير واعتبار المباشرة فيه كحق القسم لو صالحه على درهم بدنا يراو بدراهم صح ولم يكن ذرا لبيع ولا يبيع فيه ما يستبرأ الصلح على الاقرب نعم يجري فيه حكم الزبا على الاحوط بل الاقوى لهذا ألف على جعل ثوبا قيمته درهم فصالحه عنه على درهمين لم ينجح على الاظهر ولو ادعى دارا فانكر من هي في يد كونه له لم يصالحه المنكر عن حق دعوى المدعى على سكاها اي المدعى سنة صح ولو يكن لاحدهما فخير وكذا لو صالح المدعى عن الدار بناء على دعوى على سكنى المدعى عليه سنة او صالح المدعى المدعى عليه المقر عن اصل الدار بسكاها اي المدعى سنة اما لو صالح المنكر المدعى على سكنى المدعى سنة او صالح المدعى عليه المقر على سكنى المقر سنة فهذا الصلح فيما على جواز الصلح بغير عوض وعقد جواز الرجوع فيما على كون الصلح اصلا براسه المبني الثاني ثابت في الاول تردد وان كانت الصحة غير بعيدة ولو ادعى اثنان عينا في ثلاث بائنا اما بالنصفة وصرحا مع ذلك بالسبب الموجب للملك اما باها فاصلة للمدعى عليه احدهما دون الاخر فان كان السبب المصريح به منهما موجبا لشركهما اشتركا في النصف المقر لاحدهما بصدق المدعى عليه اياه وحيث فان صالح المدعى عليه المقر له على النصف المقر به بعوض فقد قالوا انه ان كان الصلح باذن الشريك الاخر صح الصلح في النصف اجمع وكان البعض بينهما بالسوية وان كان الصلح بغير اذن الشريك صح في حقهم وهو الربع وبطل في حصته الشريك هو الربع الاخر وهذا الذي ذكره متين فيما اذا وقع الصلح على النصف لمعين اما لو وقع على النصف المشاع فلا يبعد عندك صحة الصلح مطلقا واختصاص المقر له بالعوض لا فرق في حكم هذه الصور بين كون الصلح قبل القبض او بعد ولو كان السبب المصريح به منهما غير مستلزم للشركة كما اذا ادعى احدهما النصف بسبب الارث وادعى الاخر النصف لآخر بسبب البيع مثلا صح الصلح في حصته اجمع ولو يشاركه صاحبه ولو ادعى اثنان دارا في يد لغيره فتراحدهما اجمعها فان كان قد وجد من المقر له في الدعوى ما يضمن اقرا لصاحبه شاركه صاحبه فيها وكذا ان سبق منه الاقرار بالنصف لصاحبه قبل الدعوى فان لم يصد منه قرار وجب له على دعوى النصف نظرا فان قال بعد اقرار المدعى عليه بالكل ان الكل سلم الجميع اليه وكان هو الآخر خصيصا في النصف الذي ادعاه الاخر ويكون القول قول مدعى لكل يمينه وعلى الاخر البينة ولو قال النصف لآخر لصاحبه سلم اليه ولو لم يقل شيئا ولا اثبت النصف الاخر لنصفه ولا لصاحبه لانفا لا يظهر انه يحلف مدعى النصف لآخر بالبينة فان قامها سلم اليه النصف ان عجز كلف المنكر البينة فاحلف سقط حق المدعى ثم يسأل المقر له التمام فان قال لنصف لآخر في اخذ ذلك من هو في يده وسلم اليه ان قال بذلك لصاحبه فالأقرب انه يؤخذ النصف ممن هو في يده ويسلم الى المقر له التمام ثم يؤخذ ذلك منه ويسلم الى صاحبه الذي قرر به ولو قال المقر له التمام ان النصف الاخر ليس لما بقي النصف الاخر في يده هو في يده ولو ادعى اثنان دينا في ذمتك فان قبض احدهما حصته فقبل بشارته الاخر فقبضه ولو قيل يختص به اذا قبض بعنوان انه سهمه كان وجبه لو صالح عن حصته بعوض لم يشاركه صاحبه لو فسقت التركيزين لو شرته ثم ظهر دين على من وامتنع بعضهم من قصاته في الخصم الذين فيما في يد غير المتع منها وجهان اقولهما العدم ولو ادعى اثنان على غيره شيئا فانكر المدعى عليه صحه على سقي ذرعه وشجره مماثلة فالأظهر صحة الصلح اماله صالحه على اجره الماء على سطحه او ساحتها صح بعد العلم بمقدار الموضع الذي يجري منه الماء طولاً وعرضاً ولا يعتبر تقدير الحق من غير فرق بين جعله عوضا بعد المنازعة وبين ايقاعه ابتداء ولو احتاج بعد ذلك الى اصلاح وجب على المالك ولزمه المصالح مساحدة ولو طلب المدعى عليه بعد الاقرار من المدعى الصلح لو يكن طلبه للصلح اقرارا بالمدعى ولو طلب منه بعد او تملكه منه كان ذلك اقرارا بالمدعى يكون المدعى بملكه ومن لو اقر بالحق **الباب احكام النكاح في الاملاك وهي مسئلة** الاولى يجوز اخراج الرذائب والنجاسة والسوايط ونحوها الى الطرق النافذة اذا كانت عالية لا تنصرف بالمائة وان عارض فيها مسلم فانه لا ارعاضة على الاصح ولا يشترط في الاخراج المذكور اذن الحاكم والمرجع في الضرر المانع من الاخراج هو العرف يختلف في ذلك باختلاف الطرق ويعتبر في جواز الاخراج المذكور مضافا الى عدم الاضرار بالمارة عدم الاضرار بالجار بالاشراف عليه على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا يفي في المنع مع الاضرار بالمارة بين كونهما مسلمين او كفارا ولا يعتبر ضرر الجميع فلو تضرر ببعض المارة دون بعض فلا حوط بل الاقوى على جواز الاخراج الاقوى عند الجوار فيما لو اضر الاخراج المارة من جهة ونفهم من جهة اخرى كدفع اذى الجار والبرد والمطر ونحو ذلك مثل اخراج الرذائب حفرها تحت الطريق فانه لا يجوز مع الاضرار بالمارة والجوار ويجوز مع عدم الاضرار واحكام التقف لا اختصاص للجوار بصاحب الدار اقولها الى ذلك الطريق بل لكل احد ذلك وان كان من غير اهل ذلك الطريق لو اضر بالمارة زمان الحفر والبناء ثم زالت المراحة فعل جوارا وذلك ما احله من البنية راب مثل الشرب الساقية تحت الطريق وحفر البواعة وغرس الشجر في بيت الدكان والدة فيه مقصلة ببابه او حايطه او منفصلة فيجوز مع عدم الاضرار بالمارة والجوار ولا يجوز مع الاضرار باحدهما ومن هنا لا يجوز بناء الساتح الحايطه اذا كان مستحلا لا يمكن المشي عليه كالايجوز ما ناله وله هذه البلدة الطيبة من بل الطين في الطرق الضيقة للسطوح ويجوز دفن الميت في الشوارع اذا لم يضر بالمارة

في الصلح

وضايفهما نصفين هكذا لو تكلوا عن اليمين ولو تكل احداهما رديمين الى المحالف فيخلف مرة اخرى فيأخذ الجميع ولا اساس يتبع الحايض في ذلك
 المذاري في تميز اختصاص احداهما به وعدمه قوله هل الخوف قد يقضون بسبب لا يقال بينا احدهما او بناه على جلع داخل طرف في بناء احدهما
 ونحو ذلك بالاختصاص به فيتبع وقد لا يقضون بشئ من ذلك بالاختصاص فيجزي ما ذكر من البيعة واليمين ومثل الجدار في ما ذكر البيت الذي
 يعمل من القصب ما ورد من القضايل ان اليه معاقد القطع بيان لمجرى العادة فلا عقبه مع قضا العادة في بلد الجلالة التي لا يعتد لا يجوز
 للشريك في الجدار والنصف فيه بينا وتسقيف اذ حال خشبة ونحوها الا بان شريكه صريح او فحوى او بشا هذا الحال سواء كان النصف من
 ام لا ومثل البناء الذي اخذوا به لتزيب المكتوب نحو ذلك ان كان شاهدا حالها بالبا فاضيا بالجواز الا ان الثمرة تظهر فيما اذا كان الشريك في
 لصفه وجنون او نحو ذلك يجوز لكل منهما ان ينفى الى جنبه جدارا لا يقع ثقله على الحايض المشترك ولو كان يقع ثقله عليه لم يجز الا بالاذن
 ولو اهدم الحايض المشترك حايض دار كان او حايض بستان او خان او حمام او نحو ذلك لم يجز اجباره على عمارته بل يتخير بين المشاركة في تعميرو
 وبين التخلي واستئثار سهمه من الاثلاث سواء كان الاضلاع بنفسه او بفعل الغير يانده والا فممنه الحادم نعم لو تصرف الشريك بسبب امتناع
 من كل من البناء اكدوا الاذن في بناء الشريك وحدهم الى المحاكم واجبه على احدهما او يتوقف بشا كل منهما على اذن شريكه في الاستئثار
 البنا النصف في ملكه ولو لمكان الذي عليه اساس الجدار ولو كان الاساس لاحدهما والجدار فقط مشتركا بينهما لم يعتبر اذن الاخر في بناء
 للبنا ولو بني احدا لشريكين الجدار بغير استئذان صاحبه مع استئزام البنا النصف في ملكه فعل حراما وكان للاخر نقضه مع دفع الارش
 ان كان الاساس او بعض الاثلاث له دون ما لا يمكن له شئ من ذلك فيجري جميع ما ذكره الجدار في سائر الاملاك المشتركة من الدواب والتمير
 والبر ونحوها واذا اشرف حايض على الاضلاع اجبر صاحبه على تقضه اذا علم اذ اثره في ضرر المارة على تردد ولو كان على البنا شخص فلا
 لاخر لم يجز صاحب السفل ولا العلو على بناء الجدار الذي يحمل العلو الا اذا كان احدهما ملزوما به بالاشتراف في ضمن عقدة لازم ولو كان احدا
 سا باط استحق وضعه على جدار غيره فانهم لم يجز احدهما على عمارته ولو هدم احدا الشريكين الجدار المشترك بينهما بغير اذن شريكه وجب
 عليه اعادته كما كان وكذا لو هدمه بانه شرط في ضمن عقدة لازم اعادته ومثله كسر الحائط بشرط صياغته وفوق الثوب بشرط خياطته
 وامثال ذلك ولو اصطلح الشريكان في الحايض المشترك بينهما على ان يبنيوا ويكون لاحدهما اكثر مما كان له قبل ذلك صح الصلح ان كان للآخر
 عوض من الشروط ولو العمل واشترط الزيادة لاحدهما في ضمن عقدة لازم من غير صلح ولو طلب كل من الشريكين في الجدار قسمة طول او عرضا
 جازوا لم الاخر بذلك الحاصصة اذا تنازع صاحب السفل والعلو في جدار البيت لم يكن لاحدهما بيعة فتم قول صاحب البيت
 بيمينه ولو كان زاعما في جدارين الغزير كان القول قول صاحب الغزير بيمينه الا اذا افام صاحب السفل البيعة على اختصاصه به او مشاركة
 معه فيها ولو تنازعا في السقف الذي بين العلو والسفل حلفا وقضى به لهما ما لم تكن بيعة لوعادة قطعية باختصاص احداهما به او ما سقف
 الغزير فلقول فيه قول صاحب الغزير بيمينه السائل سكتا اذا خرجت اغصان الشجرة الى ملك الجار لم يجب على الجار بقائها نعم ان رضى ببقائها
 في هو اثر فلا اعتراض بان اية كان له ذلك وكلف مالك الاغصان بعطفها الى ملكه او قطعها من جذعها وجب عليه اختيار احدهما لان الاغصان
 حج تصرفه فخره فان ابي راجع الحاكم فيجوز على القطع او العطف باشر هو ما يراه صلاحه من العطف القطع ان لم يمكنه اجباره فان تعدد
 الحاكم باشر ملك الهواء عطفها الى ملك صاحبها ان امكن ولا قطعها نعم لو كان صاحب الاغصان صغيرا او مجنونا او غائبا فلا حوطان لم
 يكن اقوى عند مباشرة القطع حتى بعد تعدد الحاكم الا ان يتصرف بقاءها ولا يمكنه العطف فلا يبعد جواز القطع له حج ولو قطع مع امكان
 العطف ضمنه لافترق في الاغصان فيما ذكره ياتي بين الكثيرة والقليلة ولا بين الرطبة واليابسة ولا بين اغصان الشجر وسعف النخل ولا بين هو
 الجار وارضه لا بين الدار والبستان وغيرها ولا غير ذلك لو مضت مدة ولا غصن في هو الحار فان كان بقاءها يرضى الجار بتر عائل شي لم يرد
 استحق على مالكها اجرة مثل بقاءها في تلك المدة في هو اثر وفي حكم الاغصان الحايض المائل الى هو الجار ويصح الصلح مع الجار على انما الاغصان
 والجدار في هو اثر وطرحها على جائطه والاحوط تقدير المدة ومقدار الزيادة ولو كان الجواز ادام موجودا غير بعيد ولو اباح كل من حصا
 الاغصان صاحب الهواء حقها حبة جوار لو يلزم بل الكل منهما الا شفاع بما ايج له ما لم يرجع صاحبه السائل باعترا اذا كان لانيان
 البيوت السفلى من الخان والدار ونحوهما والاخر بيوت العليا وتلا عيا الدرج فان كان لاحدهما بيعة او قضت عادة قطعية بكونها لاحدهما
 لو اشتركا كما بينهما او فان كان ظاهر عاداتهما كونه لصاحب العلو قضى به اليه بيمينه الا تخالفا وحكم بهما لهما سواء كانت الدرجة موضوعة
 على ارض صاحب السفلام او مثل الدرجة في ذلك السلم في محل الصعود مربوطا به وانخر ان تحتها والصلح ونحو ذلك في مثل هذه المسئلة
 لو تنازع ركب للآلة وقاضى لهماها او تنازع على ثوب فاحدهما اكثر او عبدا لاحدهما عليه ثيابا وجلا ولاحدهما عليه حمل او غزير على
 بيت احدهما وبها الى غرفة الاخر وما اشبه ذلك فانهم مع البيعة او العادة القطعية يحكم بهما لم يمت له ومع عدمهما يحكم ببلن قضى ظاهر

في الصلح

في الشركة

٢٨٥

الحال بكونه له بيمينه مع فقد ايضا تخلفان ويقسم بينهما الشاهنتر يجوز لصاحب العلو الجلوس على السقف الحائل بينه وبين السفلى
او ان كان مشتركاً بين صاحب السفلى بالتصريفات المتعارفة الغير المضرة بالسقف أما المضر كضرب الوند ونحوه فلا يجوز الا بان الشريك
المتأسعنى انا صالح اجنبى عن المنكر صح وحي فان كان الصلح باذن المنكر كان توكيلاً والا كان تبرعاً ويرجع بما ادى في صورة الاذن ولو
صالح الاجنبى المدعى لنفسه لتكون الدعوى المطالبة صح دينا كان المدعى او عيناً اعترف المدعى عليه بالحق قبل الصلح ام لا عالم كان
الاجنبى يثبت الحق في ذمة المدعى عليه ام لا العاشرة اذا ائارا عامتاً بين فخر احدهما وارضا الاخر او بين ارضيهما او فخر بهما تخلفا
كانت بينهما الامع البيتة لاحدهما او قضا العادة القطعية بهما ومع العادة الظاهرة لاحدهما يكون هو منكر يقبل قوله فيها بيمينه

كتاب الشركة

الكلام فيه في فصول **الاولى** ان الشركة هي اجتماع حقوق مالكين فصاعداً في الشيء الواحد بالتخصر على
سبيل الاشاعة والحق اعم من الاعيان والمنافع والحقوق حتى القصاص وحق الولاء والحيازة وغيرها وسبيل اجتماع امام مزج او عقد
اورث وحيازة منهما بفعل منهما دفعة كافتلاخ شجرة او اغراف ما دفعة ونصب سبكة ككنا وبيتة كل منهما الاصالته في نصف عمله والوكالة
في النصف الاخر في قبال وكالاته صاحب عنه وكل مالين من الاثمان والعروض مزج احدهما في الاخر بحيث لا يتميزان تحققت فيهما الشريكتين
مالكيهما اختياراً كان المزج او قهراً والمدار على تعدد التميز سواء كان منشأه تماثل المالين جنساً ووصفاً ام لا فتحقق الشركة حيث ما
تعددت التميز من اى وجه حصل حتى لو كانا مختلفين جنساً كما مزج الدبس بالذهن وما الورديا بالعسل ونحو ذلك سواء كان عند التميز
في نفس الامر في الظاهر بعد حصول المزج وفي ثبوت الشركة في متراجز القيميات كالنوب الخشب الصديق نحوها على وجه لا يتميز ولو
اقومها الثبوت وحيث فان علمت قيمة الكل منهما كانت لشركة على نسبة القيمتين والا لزم الصلح على الاقوى ولا فرق بين كثرة المالين قلها
وقلة احدهما وكثرة الاخر او **ما الشركة العقلية** فعلى اقسام اربعة **الاولى** شركة الابدان وتسمى شركة الاعمال ايضا
كاشراك اثنين في خط او بينجما او بينجما وتكون الاجرة لهما وهذا القسم باطل عند غير الاسكا في مناسوا اتفاق عملهما او اختلافهما كما
او وصفاً او قد راوسوا اشركا في عمل في مال مملوك كالحياطة ونحوها او عمل اعتياداً لاجرة عليه كخلق الرأس ونحوه او في تحصيل
مباح كالاصطياد والاحتطاب الاحتشاش ونحوها لا على الوجه المزبور الى حوازا الاشارة في فاسدة باتسامها ولا يستحق كل منهما
الا ما حصله من اجرة عمله وحيث فان تميزت لاجرتان اخذ كل منهما ما يخصه وان لم يتميز لزمهما الاصطلاح على الاحوط نعم لو عملوا واحداً كل منهما
باجرة معينة ودفع اليهما شيئاً واحداً عن اجرتهم تحققت الشركة في ذلك الشيء سواء اتفق عملهما او اختلفا علماً بنسبة اجرتيهما او علمهما
او جهلا وبذلك غاية ما هنالك انه مع الجهل بلزهما الاصطلاح **القسم الثاني** شركة الوجوه وهي ايضا باطلة وفي نفسها
اقوال فالا شهرتها ان يشرك اثنان وحيث ان عند الناس مال لهما بعقد لفظي على ان يبتاعا في الذمة الى اجل على ان يكون ما يبتاعه كل واحد
منهما يكون بينهما فيبيعان ويؤديان الاثمان وما فضل هو بينهما وقيل هي ان يبتاعا وجبة الذمة ويقوض بيعها على حامل وبشرط ان يكون
البيع بينهما وقيل هي ان يشرك وجبة مال له وحامل ذو مال ليكون العمل من الوجبة المال من الحامل ويكون المال في ذمة لا يسهل الى الوجبة بل
بينهما وقيل هي ان يبيع الوجبة مال الحامل بزيادة مزج يكون بعض المزج له وبعضه في بطلانها بالتفاسير الثالث الاول عند فصل كل منهما عند الشراء
الاستقلال بالنسبة الى نصف الشريكة والوكالة بالنسبة الى النصف الاخر والا لو قصد ذلك صح وحيث تبطل بيع البيع وبشرط المباشرة في
عمل ولا شيء في المزج وبغيره في بطلانها بالتفسير الاخير عند انداج ذلك في عنوان الاجارة والجمالة واللام يكن مانع من ذلك القسم الثالث
شركة المفاوضة وهي باطلة عندنا وحقيقها ان يشرك اثنان فصاعداً بعقد لفظي على ان يكون بينهما ما يكتسبان ويربحا ويلزما
بان على كل منهما ما يلزمه الا من غير التزام وكفالة او ادرش جانية او ضمان غصب قيمة متلف على ان يقاسم فيما يحصل من ميراث او
يجد من ركا او لقطعة او يكتسب في تجارتهم بالتحضير به مع استئذان ما يجنيه على كل منهما المحقوقات يومه وثياب بدو وجارية يتسرى بها
ولا فرق في بطلان هذه الشركة بين كون المتشركين مسلمين ام لا ولا بين اخرجهما جميع ما يملكانه من جنس مال لشركة كالكرداهم والدنانير ام لا
ولا بين ان يستويا في قدراس المال ام لا ولا بين ان يستعملوا لفظ المفاوضة في عقدهما ام لا **القسم الرابع** شركة العتبات
وهي شركة الاموال في اشكاله في صحتها وحقيقتها ان يخرج كل من شخصين فصاعداً مالا ويمزجاها من جارية ترفع معه التميز وهي كالمزج او يميز
مع الاجابة القبول القوليان فلو ان اظهرها التالى مع المزج من دون عقد ان كانا يشركان في العين بالتاء والمزج والتحصن بنسبة
الا انه يستحق كل منهما اجرة عمله ان لم يميز به ومع تبرع احدهما دون الاخر يستحق غير المبرع ولا يستحق المبرع وكذا في شركة الحاصله بهما

كتاب الشركة

٢٨٧

هو الذي يحصل من نفس التسمية كما يتصور المعلوم وتثبت عليها من غير ان يحصل منها ولا يجوز قسمة المال الموقوف على بعض مشاع منه على شخص ومن بعد من الطبقات بين الموقوف عليهم بعد انحصار الحق في المتعاسمين واما مع تعدد الواقف والموقوف عليه كالوقوف نصف عيى على شخص وذريته والنصف الاخر على غيره كان فيجوز ان القسمة قولان والاحتياط بتركها لازم ولو وقف على كل واحد من الاثنين كما اتفق في عقد جواز قسمة ولو اشرف الموقوف على الملاك وتوقف حفظه على التسمية لم يبعد جوازها ويجوز تسمية التوقف مع نصيبه الواقف الصغر على الاشترار ولو كان الهبة في ساقعة لو كان المال الواحد وقفا وطبقا صحقت قسمة وتغير الوقف عن غيره ويسوى ذلك للمالك مع ولياه الوقف الموجودين وولي المعدومين وليس الا الحاكم في ولاية من نصيبه الواقف في ضمن انعقد وليا للمعدومين وجهان فلو قسم المال بين الموجودين من الموقوف عليهم لم تنقض القسمة على المعدومين اذا تجددوا ولو اشتملت قسمة الوقف مع اطلاق على رد فان كان الرد من قبل الوقف عليه وردت حصص القسمة فان كان الرد من قبل المالك لم تنقض القسمة ولا سئلوا عن نقل بعض الوقف **الفصل الثالث في اللواحق** وهي مسائل **الاولى** لو دفع انسان دابة واخر رواية الى سقاء على الاشترار في الحاصل لم ينقض الشركة وكان ما يحصل للسقاء كان عليه اجرة مثل الدابة في تلك المدة لصاحبها واجرة مثل الرواية في تلك المدة لذيها الا اذا كان كلاه في حيازة المأ ونوى حيازة عن نفسه وعنهما جميعا فان خرج بيته اجرة السقاء والرواية والذابرة لا يسقط عن كل منهم ثلث الاجرة للنسبة اليه ويرجع على كل واحد ثلث ولو دفع دابة الى غيره ليحل عليه او يكون الحاصل بينهما لم يصح بل الحاصل له وعليه اجرة مثل الدابة لما لكها في وجهه ولو دفع انسان دكانا واخر حرجي وثالث بغلا وكان العمل من الرابع على ان يكون الحاصل بينهم لم يصح وكان الحاصل للعامل وعليه اجرة مثل الدكان والرجي والبغل نعم لو اجر على ذلك عقد لشركة بعد تقويمها لم يبعد الصحة **الثانية** لو اصطاد صيدا واحتطب واحتش بنية ان يبيعه ولو تفرقت البنية وكان باجمعه له خاصة الا ان يكون وكيل عن الغير بالنسبة الى نصف عمله بنية الاصالته في النصف الوكالة في النصف الاخر فانه يجوز ويكون بينهما والا حوط ان لم يكن اقوى توقف حصول الملك بالحيازة على بنية **الثالثة** لو كان بينهما مال بالسوية فان احدهما صاحبه انصرف فيعمل على ان يكون الثلث بينهما نصفين لو يكن فراضا ولا شرك ولا امتزجا بل يكون بضاعة وفيه تردد على كل حال فالرجح بينهما على نسبة المالين واما العمل فان وقع تبرعا لم يستحق اجرة وان وقع بقصد الاجرة استحقها الا مع اشتراط صاحب عليه التبرع في العمل **الرابعة** اذا اشترى احد الشريكين ما لا فادعى الاخر عليه انه اشتراه له فانكره فقول قول المشتري بمسئلة ان ادعى عليه انه اشتراه له ما فادعى انكره المشتري ولو ادعى صاحبه كره الشراء في عقد الشراء وانكره المشتري كان القول قوله ايضا بمسئلة ولو قال احد الشركاء ان ما اشتراه كان بمال الشركة الا انه ادعى خلاص مقدار من المالك بالقسمة وانكره الباقي كان القول قول النكر بمسئلة **الخامسة** لو باع احد الشريكين سلعة بينهما وهو وكيل فالحق في القبض والدعى المشتري تسليم الثمن اليه صدقة الشريك فان اقام بنية على القبض رضى من حق كل منهما ولو كان الشريك المصدق للمشتري على مقبول الشهادة كان احد الشاهدين في اداء المشتري الثمن الى البائع اذا شهد بخصته البائع خاصة ومطلقا على رد وان لم تكن له بنية برئت منه من خصته كان القول قول المباشر للبيع بمسئلة في نصيبه خاصة ولو كان النزاع في الفرض المذكور بين الشريكين بان طالب الشريك الذي شهد باقباض المشتري الثمن من الشريك البائع بحقه ان اثبت المشتري اداء جميع الثمن الى البائع بشهادة رجلين او رجل واحد **السادس** كان للشريك المصدق للمشتري اخذ حقه من البائع ولو حجج الى تحديد الخصومة وان كان اثبات المشتري اداء جميع الثمن الى البائع بشاهدين او باليمين المردودة كان القول قول البائع في نكار استحقاق شريكه شيئا عليه بمسئلة وكان لشريكه اخلافه على عدم قبض نصيبه فان حلف **السادس** الدعوى عنده ان ردّها على الشريك حلف هو واخذ من البائع حصته ولو يكن للبائع حج الرجوع بذلك على المشتري ولو سبقت دعوى البائع مع الشريك وتاخرت دعوى المشتري فكما مر الا انه لا يقبل شهادة الشريك للمقر على البائع لسبق خصومته ولو كان النزاع بين الشريك الاذن وبين المشتري فان كان الشريك المدعى عليه ماذونا في القبض رضى المشتري من حصته البائع والا لم يبره كالا تبره ذمته من حصته الشريك المدعى عليه فيقول الشريك المدعى عليه بمسئلة ولو طالب البائع المشتري بخصته شريكه ان شاء وله ان يترك المشاركة ويرجع على المشتري بنصيبه ثم ان شارك البائع في حصته التي قبضها من المشتري سلم البائع ربع الثمن خاصة ولو يكن للبائع مطالبة المشتري بعوض ما اخذه شريكه منه لا عترة ببراءة ذمة المشتري واما الشريك فيستكمل حصته من المشتري على تقدير مشاركة البائع معه في قبول شهادة البائع في المقام **السابع** لو باع اثنان متاعين كل واحد منهما لواحد بقراره صفقة بثلث واحد فتح البيع سوا تساويا قيمة وتفاوتا على الاظهر ووزع الثمن عليهما بنسبة قيمتهما **الثانية** اذا باع الشريكان شيئا صفقة ثم استوفى احدهما منه شيئا شاركه الاخر فيه بخلاف ما لو باع كل واحد نصيبه بعقد كما مر ذلك في كتاب القرض **الثالثة** اذا استوجر انسان للاحتطاب والاحتشاش ونحو ذلك مدة معينة معجنت الاجارة ويملك المستاجر ما يحصل من ذلك في تلك المدة ولو يكن للاجر اجرة ولو لم يشارك في عين الحاصل ولو استاجر لصيد شئ بعينه

ع
قسم
ال

كتاب المضاربة

٢٨٨

لم ينع له ان يوثق بمحصوله غالباً ثم لو حصل الوثوق جاز **الثامن عشر** يكره للمسلم ان يشارك الذي وان يبيعه بضاعة ويودعه و
ديعة او بضاعة المودة ويخلفه لكرهه اذا كانت تجارة حاضراً لا يبيع عنها المسلم **العاشرون** يستحب مشاركة من اقبل عليه الرزق فانه خلف
للفني واجدد بقبال **الحادي عشر** لو كان احد الشريكين صاحب خان علم مقدار ما كان به جازاً لصاحبه اخذ مثله والا اخذ
القدر الذي علم باخذ الخائن ذلك المقلد

الثاني عشر اذا شرط

الشريكة الاجتماع في التصرف

لتزوم

كتاب

المضاربة

وبعناها القراض وهي ان يدفع انسان الى غيره مالا ليكتسب على ان ما حصل من ربح يكون بينهما على الشريطة فلو لم يشترط ذلك بل شرط ان
للعامل خاصة كان قرضاً ولو اشترط للمالك خاصة كان بضاعة ولا شبهة في شرعية المضاربة وبيعها احكام عقود عدلين انما العامل مع
صحة العقد عدم ظهور الربح ودعى بين ومع ظهور شريك ومع التعدي غاصب في تصرفه وكيل ومع فساد العقد كالا جبر والكلام
فيها يستدعي وضع مقامات **الاول في العقد** ويعتبر فيه الايجاب والقبول للفظيان على الاحوط بل لا يظهر ويكفي فيها كل لفظ
صريح كقارضتك وضاربتك وعاملتك وما اشبه ذلك في الايجاب قبلت ورضيت التزومت وقارضتك فيما ذكرت فتقاربتك و
نحو ذلك في القبول وفي اعتبار العهدة والمضاربة وجهان اشبههما وانك للعهد الا ان الاحتياط برعايتهما لا يترك ويعتبر بقا القبول
بالايجاب عرفاً والتجيز يشترط هنا في المتعاقدين ما يشترط في سائر العقود من البلوغ والعقل والقصد والاختيار وعقد الحجر ولو قارض
المرضى في مرض موته صح وكان للعامل ما شرط له وان زاد عن اجرة مثل عمله ولا يحسب ذلك من ثلث بل من الاصل ويجوز تعدد كل من المالك
والعامل مع اتحاد الاخر وتعدد مع تساوي المتعدي من كل طرف في الحصة والاختلاف مع استقلال كل من العاملين عند التعدي في التصرف
وعدمه ويجوز لولي الفاضل جباراً ان كان ام لا ان يقارض على مال الموتى عليه مع الغبطة ويعتبر كون دافع المال مالكا او كلاً او ولياً فلو في
الاجنبي ضمنه الربح لصاحب المال وعلى الدافع اجرة مثل عمل العامل مع جهله بالجمال ولا شيء له مع العلم وليس للعامل في القراض ان يقارض
غيره الا باذن المالك فان فعل وسلم المال بلا اذن ضمن والقراض عقد جائز من الطرفين بمعنى ان لكل منهما فسخ حيث شاء وسواء كان
المال جميعه نقداً او كان به عرض وبفسخ العقد يموت كل منهما ويكفي في الفسخ كل ما دل عليه صريح الفسخ ان كان هو العامل ولم يكن قد
ظهر في المال ربح فلا يملك له وان كان هو المالك فلا اقرب ان عليه اجرة مثل عمل العامل الى ذلك الوقت ولا يعتبر في المضاربة ذكر الاجل و
لو اشترط في عقده لم يوجب لزوم العقد مدة الاجل بل يصح الفسخ من كل منهما متى اراد في قوله شهود لا يخلو من تأمل نعم بشرط ان لا
جواز تصرف العامل بعد الاجل الا باذن جديد ولو ذكر اجلاً وقال فاقربك الاجل فلا تستر بعد ربح صح العقد والشرط معا ولو هاهنا
عن كل من البيع والشراء بعد انقضاء الاجل لا يظهر صحة العقد والشرط جميعاً ولو اشترط في ضمن عقد المضاربة عقد سلطنة المالك على
منع العامل عن التصرف بفسخ القراض لو يصح لما فانه لما هو المشهور من جواز عقد القراض ولو قيل يلزم الشرط في ضمنه لم يكن بذلك الجديد
وعليه صح اشتراط المالك على العامل المضاربة في مال اخر واخذ بضاعة منه وان يخله بشئ والعامل على المالك ان يفرضه شيئاً او نحو
ذلك من الشروط الغير المنافية لمقتضى العقد ولا المخالف للملكية **الثاني** في كون اشتراط ضمان العامل المال لولفها وضمانها
من الخسران وحده او على بيعه الا براس المال واقل من المنافي لمقتضى العقد تردد ولما اشترط ان لا يشتري الا من فلان ولا يبيع الا على
فلان ولا يشتري الا المتاع الفلاني او نحو ذلك فيصح ويلزم العامل الوفاء به عاماً كان ما شاء واليه وان اذ احتج على القول بجواز عقد المضاربة
ولو شرط ان يشتري اصلاً لا يشتركان في ثمانية كاشجار والغنم ثم ان اطلاق عقد القراض يوجب على العامل جبره في التصرف على ما يتركبه المالك
في ذلك المال عند التجار به من عرض البيع على المشتري ونشره وطيره واحرازه وتسليمه قبض المثلن والباعه الصنفين وغيره مما جرت العادة
على حفظ المال به في عصره ومصره ونحو ذلك مما تعارف به ركناب العامل في المعاملة التي بني عليها وله الاستيجار على ما جرت العادة على الا
عليه في تلك التجارة ولا يستاجر لما تجر العاقب الا بالاستيجار عليه بل كان مما يباشره العامل ولو استاجر في مثل ذلك كانت الاجرة على العامل
خاصة ولو لم يكن شئ منها على المالك ولو باشر على ما جرت العادة بالاستيجار عليه لم يستحق اجرة ان قصد المجانية ولو قصد الاجرة فالأقرب
الاستحقاق ومع اذن المالك في مباشرته بنفسه العمل باجرة لا شبهة في استحقاقها لها ونفقة العامل في الخسران عليه نفسه وان استقر العمل
او فاته الامع اشتراط خلاف ذلك وانما نفقة سفره من مأكول وملبوس ومشروب مركوب الات كالقنبره والجواني والكرادى له وطن سفره
سفره على مصاجبة بحاله في السفر المحتاج اليه في التجارة مع اطلاق القراض في اصل المال مع عدم حصول الربح ومن الربح مع حصول

في المضاربة

لا من خصوصية من الترخيص من غير فرق بين الكراء ومصارف نفسه لا في السفر من الشراء من الموصى وغيره ولا من حصول الربح لذلك
 المال من ذلك التسليم من غيره او على حصول الربح اصله لا مع اشتراط خذ في ذلك وجريان العادة على الخلاف فان المتبع هو الشرط ويجري
 العادة كلا وبعضا ولو اقام في طريقه مدة تجب اية المال ولا ينظر الوقت ولا غير ذلك من المصالح لما لا يفرض نفقة من مال القرض ولو اقام
 لا لمصلحة ما لا يفرض كالتفريق وتخصيص مال لنفسه لا يربط له مال القرض كانت نفقة على نفسه ولو اقام لمصلحة ما لا يفرض نفقة اخرى بحيث
 كان كل منهما علة نامة في الملك لم ينفق نفقة من مال القرض نعم لو كانت العلة الثابتة الجهة الاخرى كانت مصلحة ما لا يفرض نفقة
 كانت النفقة عليه نفسه لو تعرض في سفر تجارة القرض او مات كانت مؤنة المرض والموت من مال الزمان خاصة نعم لو لم يتغير المرض من
 العمل كان غذا في حاله من مال القرض وقيمة الدراو ويعتبر في السفر الذي تثبت نفقة في المال كونه مازدا في من قبل الملك خصوصا
 او عموما ولا تثبت نفقة في المال ولو كان معه ما غير مال القرض والتجربة ايضا في سفره ذلك تسقط نفقة على المالكين بالنسبة سواء كان
 المال الاخر لنفسه والغير وسواء كان مال الغير ميسر مضارته ام لا لكن يقيّد ذلك بما اذا كان الداعي الى سفره كلا المالكين واما اذا كان الداعي
 مال القرض الاول والثاني تبعا لانهما لا تظهر نفقته باجمعهما على صاحب المال الاول وكون مازدا بسبب الاتجار بالتالي على مالك الثاني فهل
 السقط عند البناء على نسبة المالكين او على نسبة العملين وجهان لعل ثانياهما اقرب لشرط خلاف ما يقتضيه الاطلاق نفقة ولو اتفق صاحب
 المال مسافرا فترجع المال منه او سرقة سارق فنفقة عوده من جاذبة الا اذا اشترط عليه كونهما عليه الى وطنه على كل حال لعامل القرض ما
 فيه الغبطة من شراء المعيب الرد بالعيب اخذ الارش ولو منع المالك تمامية الغبطة من الرد واخذ الارش لم يجز عند نفود منعه مراعاة
 العامل ولو تساوى شراء الصحيح والمعيب في الغبطة تحجر العامل بينهما واطلاق القرض يقتضي البيع بما فيه مصلحة من النقد والنسيئة وثنى المثل و
 فهو نعم لو كان للاطلاق في عرفهما منصرفا تتبع كما يتبع تعيين المالك اذا عين نوعا وجنسا من التصرف ولو خالف العامل ما دل عليه لفظ المالك
 خصوصا او عموما او اطلاقا كان فضوليا موقوفا على اجارة المالك فان جاز لزوم العقد ولم يضمن العامل شيئا وان رد بطل واستحق العامل
 ما كان يملكه ولو اختلف في الاطلاق والتقييد ففي تقديم قول المالك في دعواه الاذن في الخاص لكونه المتيقن او قول العامل بكونه ميسرا
 ثانياهما غير بعيد ويلزم العامل اذا اشترى شيئا ان يشترى بعين المال لا في ذمة المالك الا مع اذنه ولو اشترى في ذمة نفسه صح وكان البيع له
 ولو دفع الثمن من مال القرض اثم ولو زل ملكه وزيل الا اثم خاصة فيما اذا كان الدفع برضا صاحب المال ولو شاهد الحال ولو اشترى فنفقة
 المالك وصريح بذلك في العقد وقع فضوليا ولو قصد المالك لو ينطبق بذلك ثبت البيع له في الظاهر وعليه الباطن مراعاة قصد ولو اهل
 التعيين ظاهرا وباطنا فسد البيع في وجه قوي ولو خالف العامل المالك فيما عين له من السفر وعده او جهة السفر وجنس البيع والمال وشخص
 البائع والمشتري وجنسهما او مقدار الثمن وجنسه بخلاف ذلك وجب ضمان العامل التلف والنقص ولا يفسد به القرض ولا يسقط به حق من الثمن
 ان حصل على ما وردت به النصوص المعتمدة وبطل المضاربة بموت كل من المضاربين على المشهور بل المعروف ان كان لا يخلو من تأمل وعليه فلا
 فرق بين حصول الموت قبل التصرف وبعد حصوله ام لا ثم ان كان الميت للمالك وكان المال ناضرا ولا يقع فيه اخذه الوارث ان كان فيه ربح
 افتدما وتقدم حصة العامل على جميع العرفا وان كان المانع مضافا لم يربح العامل فيه بجامح بجزءه ببيعة قطع او ان رجعا فالاشبه عند الجواز نعم
 لا يبعد سلطنة على الزام الوارث بالانقضاء وليس للوارث الزام العامل بالانقضاء صح ولو كان الميت العامل فان كان المال ناضرا ولا ربح
 فيه اخذه المالك وان كان فيه ربح دفع سهم العامل الى ورثته وان لم يكن ناضرا دفع باذن المالك لاستبانة الحال فان ظهر ربح دفع سهم العامل
 الى وارثه والاسلم الجميع الى المالك ثم على المشهور لو اراد المالك نابة وارث العامل من ماله لم يملك لفظ التفرير بان يقول تركك او اقررتك على ما
 كان عليه موثقا ام لا يصح الا بعقد جديد تولان اسميهما الثاني ولو مات المالك وهو في سفر التجارة سقط على المشهور حقه من النفقة
 من حين موت المالك ظهر ربح ام لا وجع فان وجد العامل الوارث وكذا سلم المال اليه ان لم يجد في الحكم فان تعدد رافعي عدل المؤمنين
 والسفك كالموت في بطلان القرض من اي جانب حصل على المشهور والتأمل التأمل المقام الثاني في مال القرض ويعتبر فيه
 امور احدها ان يكون من الدراهم والثاني ان يبيع القرض فيما اعلاه من العروض والفلوس والنفقة والورق المغشوش سواء كان النقش
 اقل او اكثر نحو ذلك على المشهور وان كان لا يخلو من تأمل بل الاظهر في الفلوس الزائجة في المعاملة وكذا المغشوش المتعامل به الجواز في اشتراط
 كون الدراهم والثاني مذكورة بسكة المعاملة وجهان شبههما العهد ومثل غير المسكوك عنهما المسكوك بسكة قديمة مجعولة حين المضاربة
 لا يشترط كون راس المال جميعه من جنس واحد فلو كان بعضه دراهم وبعضه نائير وبعضه مسكوكا بسكة والبعض الاخر بسكة اخرى
 تحت نصارته ولا يشترط في الذهب النقص المسكوكين كونهما بوزن الدينار والدرهم فلو كان اقل واكثر منه لم يقدح ولو دفع الذم القيد
 في الصيارف اصطادا كان ما اصطاده وعليه جوه مثل الا اذا وكفر في الاصطاد دفوا له ونفسه بالناسفة فان القيد يكون بينهما

النفقة القطعة
 الملائمة من النكاح
 والنفقة
 وامثلة

في القراض هو المضاربة

وعليه نصف الجارة الا ترى ان القراض بالمال المشاع كما يجوز بالتعين ثانياً ان يكون معلوم المقدار ولا تكفي المشاهدة على الاحوط ان يكون
 شبهة **ثالثاً** ان يكون معينا فلو احضر مالين وقال قارضك يا هذا واشتكرت لربك فبذلك القراض ولا يستبرك بكونه مقدرا يمكنه تقطيعه في التجارة
 فلو زاد عن ذلك لم يطل القراض نعم مع جهل المالك بزيادة عن مقدار قدرته على تقليبها في العمل الزائد خاصة على الاظهر ولو قبض بمقدار
 قدرته ثم تجدد له العجز عن الرجوع لم يردده الى صاحبه ولو توفي فيه ضمن وفي رد المال للعقد بذلك تردد الاشبه لبقايتها مع عدم اليأس
 عن عود القدر ولو كان في يد غاصب لم يردده الى المالك عليه صح وفي سقوط الضمان عنه بالعقد قولان اولهما لا يخلو من قريب على
 عدم السقوط فيسقط بدفعه للمالك لغصوب ثانيا لا يشترى المضاربة من ايجها ان يكون عيناً فلا يجوز المضاربة على الدين حق مع الغير
 الا بعد قبضه لا يجوز ما ذنبه للعامل في قبضه من الغريم ما لم يجزها بالعقد بعد قبضه اياه ولو اقرضه بمقدار الى مدة على ان يكون بعد القبض
 صح القرض في صحة القراض تردد لوقال بيع هذه التسعة فاذا انقضت منها فهو قراض لم يصح ولو مات رب المال وبالمال مناع فاقتره الوارث
 لم يصح بناء على القول المعروف من عدم صحة القراض بالعروض ولو اختلف رب المال والعامل في قدر راس المال فالقول قول العامل بهينه
 وكذا لو اختلفا في جنس المال القراض ولو خلط العامل مال القراض بماله بغير ان المالك خلط الا بغيره ضمن وفي اشتراط كون مال القراض
 مسلماً في يد العامل قولان اظهرهما عند الاشتراط فلو اشتراط المالك كون راس المال كله او بعضاً في يد صح وكذا لو شرط كونه مشاركا في
 اليد بان يكون المالك في يدهما جميعاً وان يراجعه العامل في كل من التصرفات وان يجهل معه عبد المالك سواء اشتراط اجتماعهما في التصرف
 او انفاردهما ولا بين ان يشترط لعبد شيئا من التبع اجماعاً **المقام الثالث في الربح** متى ما ظهر ربح المضاربة استحق العامل منه
 ما شرط له من المحصة دون اجرة عمله ولا بد ان يكون الربح مشاعاً فلو شرط لاحدهما شيئا معيناً كعشرة دنانير مثلاً ليكون الباقي للآخر بطل
 وكذا لو اشترط شيئا معيناً لاحدهما والباقي بينهما وكذا لو قال للمالك للعامل خذ من ربحي ما تشاء او ان يقصد بذلك البضاعة او قال
 خذ من ربحي ما تشاء الا ان يقصد قرضاً ولو حذف لفظ القراض فقال خذ من ربحي ما تشاء او خذ من ربحي ما تشاء او خذ من ربحي ما تشاء كان
 قرضاً ولو قال خذ من ربحي ما تشاء او خذ من ربحي ما تشاء كان قرضاً ولو حذف لفظ القراض فقال خذ من ربحي ما تشاء او خذ من ربحي ما تشاء كان
 عين عمل مضبوطاً بالمدة او العمل كانت اجرة وان لم يعين فبحاله وان سكت فكان للمالك العمل اجرة في العادة استحقها ويلزم في
 القراض تعيين ما لكل منهما من الربح بما لا يحتمل الزيادة والنقصان من نصف الربح او ثلثه او نحو ذلك ولو قال خذ من ربحي ما تشاء او خذ من ربحي ما تشاء كان
 الربح فان كان ظاهره في غرضه في كون كل نصف من احدهما صح وان كان ظاهره في كون الجميع له بالنصف بالبقية للمالك ان النصف الآخر بالشرط
 لم يصح ولو قال على ان الربح بيننا صح وكان الربح بينهما نصفين الا مع الظهور في خلاف ذلك ولو قال خذ من ربحي ما تشاء او خذ من ربحي ما تشاء كان
 ولو يعلم احدهما بطل ثم لو تلقى على معين بجهل به لان كسبه بالالف مثلاً مع جهلها بالنسبة صح ولو قال على ان لك الثلث والى النصف
 وسكت عن السدس صح وكان السدس للمالك ولو رد دفعاً على النصف والثلث ففي الصحة اشكال ولو قال على ان لك ثلث الربح وثلث الباقي
 صح وكان للعامل خمسة اشباع الربح ولو قال على ان لك ثلث الربح وثلثا ما بقي كان لسبعة اشباع الربح علماً بالنسبة حال العقد لا ولو قال
 على ان لك ثلث الربح وربع ما بقى صح وكان له النصف ولو قال لك الربح وربع ما بقى كان له ثلث ثمان ونصف ثم ولو عين لنفسه ما كان النصف
 وثلث وسكت عن سهم العامل فان كان كلاً من ظاهره في كون الباقي للعامل صح ولا يطل ولو شرط لعبد او عبد العامل او عبدهما حصته معهما
 صح عمل الغلام او لو عمل ولو شرط لثالث سهمهما فان كان عليه شيء من عمل الاسترباح صح ولا نقول ان والصحة غير بعيدة ولو قال لك ربحي نصف
 فان اصابه ما يريد بقوله لك نصف صح وان اصابه ان ربحي نصف معين المحتمل معه حصول الربح من النصف الا خوفه ولو قلنا ان العامل
 فقال له ما على ان لك نصف الربح صح وكانا فيه سواء ولو فضل احدهما في التمام صح سواء ساء او اعملاً ام لا وسواء اشترط الزائد للاكثر عملاً او
 لا قل ولو اختص احد العاملين بالتجارة ببعض المال الموضوع في يدهما للقراض والاخر بالتجارة ببعض الآخر من اتفاق لربح احدهما رجاء
 كثير دون الآخر سواء خسر لم يربح اصلاً او ربح رجاء لا فاما ان كان قد اشترط المالك في عقد القراض جريان حكم العامل المتعدد عليه المحكم
 العامل الواحد فيقسم الربح بينهما وبين المالك لو اتفق ان احدهما لم يعمل ورجح الآخر لم يعمل بعد وانقضت المضاربة بفاسخ فعمل الآخر
 ففي استحقاق من لم يعمل المحصة المتماثلة من الربح وجهان اشبههما العقد ولو قارض اثنين واحدا بعقد واحد وحصته مشاعة منهما الا ان مال
 كل منهما متميز ففي صحة القراض وجهان اولهما غير بعيد وعليه فلو اتفق ان يعمل احدهما ورجح الآخر لم يعمل بالآخر او عمل ولم يربح وانفق انفسا المتضام
 ففي استحقاق من لم يربح ماله ربح الآخر وجهان ولو اختلف العامل والمالك في نصيب العامل فالقول قول العامل بهينه ثم لو اتفقا على ذكر
 النصف ادعى العامل عطف الثمن عليه انكره المالك كان القول قول المالك بهينه ولو دفع قرضاً في مرض الموت واشترط رجاء صح وملك
 العامل المحصة سواء كانت المحصة مشروطة للعامل بقدر راحة المثل وازيد سواء كان هناك من يعمل الاقل من تلك المحصة ام لا ولو اقل

ولا بد ان يكون القرض بالمال المشاع كما يجوز بالتعين ثانياً ان يكون معلوم المقدار ولا تكفي المشاهدة على الاحوط ان يكون

انما يشترط في القراض ان يكون الربح مشاعاً فلو شرط لاحدهما شيئا معيناً كعشرة دنانير مثلاً ليكون الباقي للآخر بطل

في المضاربة

٢٩١

بالربح ثم انكره ادعى الغلط في اقراره اخذ باقراره ولم يقبل انكاره بعد ولو قال بعد الاقرار اني اخبرت به ظاناً ان المال يباع بازيد مما اشترى به
 لاخبار العارفين بذلك وكان الواقع ككتم تغير السعر ففيه مع ذلك تأمل والوجه السماع مع امكان ذلك في حقه وقيام البينة به والعدم
 مع العقد ولو اقرن اقراره الاول بقرائن تزيد الظن بمطابقة سقوط اقراره تأمل وكذا ادعى العامل انه ربح في تجارته ثم ادعى الخسران وتلف
 بعد ذلك صدق بمسئله يملك العامل سهمه من الربح بمجرد ظهوره ولا يتوقف على وجود ما ضاع على الاظهر من احوال اصحابنا فله المطالبة باخراج
 سهمه من الربح نعم يعتبر في استقرار ملكه من نقص راس المال بعد الانضاض ويتفرع على الملك بمجرد ظهور امر فتمها انفاق على العامل
 بمجرد ظهور الربح من غير توقف على انضاض ولا غيره ذلك ومنها انه لو تلف المال بعد ظهور الربح قبل الانضاض والفسخ والقسم
 تمام العرض او هبة او صدق به ضمن للعامل مقدار حصته من الربح ومنها انه لو مات العامل قبل الانضاض بعد ظهور الربح استحق وارثه
 سهمه ومنها انه لو حج على المالك للفلس قبل الانضاض بعد ظهور الربح قدم على العامل على حقوقه **المقام الرابع في الربح في اللوا**
حق وفيه مسائل الاولى العامل امين على مال القراض لا يضمن ما يئلف الا اذا خان وفرط ولو ادعى تلف كل او بعضاً
 او الخسران قبل قوله فيه بمسئله لم يثبت عليه العقد او القرض كما يقبل قوله لو ادعى ايقاع الشراء لنفسه او للمضاربة وكذا يقبل قوله في عقد
 الربح وغير ذلك هل يقبل قوله في دعواه مال القراض الى ملكه كلاً او بعضاً وتند والقول غير بعيد **الثانية** اذا اشترى من يفتق على
 المال فان كان باذنه صح وانفق عليه سواء كان اذنه عن علم بالنسبة الحكم ام جهل وسواء كان العامل عالماً بالحال وجاهلاً ثم ان فضل من المال
 عن ثمنه شيء كان الفاضل قراضاً ثم ان لم تكن في العبد زيادة قيمة عما اشترى به لم يستحق العامل شيئاً لفقد الربح حتى يستحقه وفي استحقاقه احوط
 عمله قولان اشبههما الاستحقاق وان كانت في العبد زيادة قيمة لم يستحق شيئاً من الزيادة بل يستحق الاجرة ان قصد لها ولو كان اشترى المذكور
 بغير اذن رب المال بعين المال مع ذكر المالك لفظاً او نية وقف على اجازته فان اجاز جاز وانفق عليه وان رد بطل اذا كان العامل جيل اشترى
 عالماً بالنسبة الحكم جميعاً وكذا اذا كان جاهلاً بالنسبة الحكم جميعاً او جاهلاً باحدهما هذا اذا كان الشراء بعين المال ولو كان في الذ
 وقع الشراء للعامل الا ان يذكر رب المال فيقع فضولاً موقوفاً على اجازته ولو اشترى العامل من نذر المالك عتق فلا يظهر ان حكم حكم
 شراء من يفتق عليه **الثالث** لو كان المال لامرأة فاشترى العامل زوجها فان كان باذنها صح الشراء وبطل به النكاح بينها وبين زوجها
 وان كان بغير اذنها فنكح على الاظهر وفي ضمان العامل مطلقاً او مع علمه بالحال والحكم ما يفوقها من المهر ويسقط من النفقة وجبة الخلو من تأمل
 ولو اشترى العامل زوجة رب المال جرى ما ذكره شرار زوجها ولو اشترى مملوكاً عليه رب المال مال فان كان باذنه صح الشراء وسقط ملك
 وكذا ان كان بغير اذنه على الاظهر **الرابع** اجترأ اذا اشترى العامل اباً او غيره ممن يفتق عليه لو ملكه فان لم يكن فيه ربح حين الشراء ولم يرتفع
 بعد ذلك بل بيع راس المال صح الشراء والبيع جميعاً سواء علم العامل بكون العبد ممن يفتق عليه لو ملكه ام لا وان كان فيه ربح حين الشراء صح
 الشراء وانفق نصيب العامل من الربح وسعى العبد في باقي القيمة للمالك موسراً كان العامل ومعه ولو لم يكن فيه ربح حين الشراء لكن حصل
 الربح بعد ذلك بارتفاع السوق قبل بيعه فلا شراء صحيح وينفق مقدار حصته العامل منه على الاظهر وفي سران العتق على العامل في الباقي
 ان كان موسراً وجهان ولو اشترى العامل زوجة فان لم يظهر فيها ربح كان كما لو اشترى لا جنسية وان ظهر فيها ربح ملك حصته بفسخ
 النكاح بينهما وكذا لو اشترى العاملة زوجها ولو لم يكن فيها اشتراء ممن ذكر ربح الا انه ظهر الربح في سائر ما اشتراه بمال القراض لم يبعد انفاقاً مقدراً
 سهمه من ربح غيره من المملوك ولو زادت قيمة ما اشتراه ونقصت قيمة باقي اعيان المضاربة بمقدار تلك الزيادة او اكثر منها لم يفتق منه شيء ولو كان
 في العبد ربح وفي باقي اموال القراض ايضا ربح انتفى من العبد بمقدار سهم العامل من جميع ربح مال القراض ولو لم يكن في العبد ربح فمقدراً
 واحتمل حصوله فيه بعد ذلك اذا زاد المالك الانضاض لم يكن للعامل الا منافع من ذلك **الخامسة** اذا اشاء المالك فسخ عقداً لقراض
 جاز له ذلك وانفسخ بفسخه سواء كان الفسخ قبل العمل وبعده قبل انضاض المال وبعده وحيث يفسخ فان كان بعد ظهور الربح استحق العامل
 حصته منه وان كان قبله قوم المال فان ساءل راس المال فلا شيء له وان زاد عليه استحق من الزائد سهمه وان نقص عنه فلا شيء له ولا عليه هل
 للعامل لو كان عند فسخ المالك عرض بالمال ان يبيعه مع منع المالك منه ام لا فلو كان كالتقليد في وجوب ان يبيعه فيما لو زعم المالك بانه
 وعقد الوجوب في ثلثي شبه كان الجواز في الاول قريب ولو باع العامل بالالقراض سلفاً او نسيئة باذن المالك عموماً او خصوصاً كان
 على العامل جبايته من غير فرق بين ان يكون قد فسخ القراض احدهما او انفسخ بموت او جنون او لم يفسخ اصلاً ولو مات رب المال المال
 عرض كان له البيع وان منع الوارث ولو فسخ العقد كان راس المال ذهاباً والحاصل فضة او بالعكس فله لزوم التبدل الى محاسن راس
 المال على العامل تردد وكذا لو كان راس المال صحاحاً والحاصل مكسوراً او راس المال صنفان من الدراهم او الدنانير والحاصل صنف اخر
السادس اذا كان راضاً بالعامل غير باذنه في جميع المال وبعضه بعد الشروع في العمل وقبله بشرط ان يكون الربح بين العامل والثاني

في المصطلبة

٢٩١

والملك فتح وكان ذلك في الأول بالذمة الى ما تراض فيه مع الثاني ولو شرط فتح كون شيء من الربح لنفسه قبل الربح لكان شرط كون الثاني
 شريكا في العمل والظاهر الجواز مطلقا ولو كان القرض المذكور بغير إذن صاحب المال لم يفتح بل وقف على اجازة رتب المال فان اجاز جاز ولا بطل
 وحيت يبطل فان كان راس المال باقيا بعينه لم يتلف منه شيء ولو يربح رده الى رتب المال ولا شيء له ولا عليه لئلا يملك مطالبة العامل الاول
 باسترداده من الثاني وتسليمه اليه ان كان تالفا في يد الثاني كان للمالك مطالبة الاول وهله مطالبة الثاني ام لا قولان اظهرهما ان لذلك
 فان رجع على الثاني وكان عالما بالمحال لم يرجع على الاول ورجع ان كان جاهلا وان رجع على الاول لم يرجع صو على الثاني ان كان الثاني جاهلا ورجع
 ان كان عالما وان ظهر ربح في ذلك المال فان كان للمالك قبله اذ القرض استحق كل من المال العامل الثاني ما شرط له من الربح وان رده فان كان
 الشراء بالعين وقف على اجازة المالك فان اجاز فالمالك له خاصة ولا شيء من الربح لاحد العاملين وانما الثاني مع جهله بالحال وظهور الربح
 على الاول اجرة عمله وان كان الشراء في الذمة ونوى لصاحب المال فكان وان نوى للعامل الاول وقع الشراء له وعليه مع جهله الثاني بالمحال وظهور
 الربح اجرة مثل عمله وان لم ينو شيئا او نوى العقد لنفسه كان له وعليه ضمان المال **السابع** اذا ادعى عليه دفع مال اليه قرضا فانكره فدل
 عليه فثبت المدعى عوابط برقي شرعي من بينة او اقوال المدعى عليه وباليقين المردود ثم بعد ذلك ادعى المدعى عليه تلفا للمال من غير تفریط ثم قال
 قوله في تفریط بل قضى عليه بالضمان للبدل مثلا او قيمة ولو اقام بينة على التلف بغير تعدك ولا تفریط ففي قولها وجه ولو شهدت على
 التلف بغير تعدك ولا تفریط قبل نكاحه لم يبعد القبول ولو اجاب المدعى عليه بعد استحقاق المدعى شيئا عليه سكت عن اصل القرض لم
 يحكم بضمانه بعد ثبوت القرض **الثامن** اذا تلف مال القرض او بعضه بعد ورائه في التجارة احتسب التالف من الربح ويتصور تلف جميعه
 بان يشتري براس المال متاعا يزيد قيمته على اصل المال السبب بحجمه فيتلف مقدار راس المال ولو تلف جميع راس المال وبعضه قبل ورائه
 في التجارة ففي احتساب التالف من الربح قولان ويتصور تلف جميعه قبل الدوام فيما اذا اذن المالك للعامل ان يشتري في الذمة فاشترى
 متاعا للقرض في الذمة مدد مال القرض وتلف للمال بغير تفریط قبل الدفع ولو كان راس المال نقدا داسع خاص فادى السلطان بعد ذلك
 عليه زيادة او نقصان وادسعه من قبل نفسه ونقصه لم يحسب الزيادة ويجازي حتى يستحق العامل منه شيئا ولو بعد نقصه خسارة تجوز من الربح ولو شترى
 براس المال صولا ممتدة او حيوانات منتجة او نحو ذلك فالتقوا بها اثمرت ونجحت واستوجرت وحصل نحو ذلك من المنافع او الغرامات فالثمرة والنتائج
 والمنافع محسوبة من الربح ولو تلف راس المال من يلزمه البدل قبل تصرفه للعامل فيه انتقل القرض الى البدل **التاسع** اذا تراض اثنان
 واحدا وشرطا للتعصف بينهما وتفاضلا في التعصف الاخر مع التساوي في المالك العمل وتساويا في التعصف الاخر مع تفاوت المالكين العملين بشرط
 الفاضل بينهما اقل المال وعليه العمل القليل ففي صحة ذلك قولان اقولهما الصحة في الجميع **العاشر** اذا اشترى عبد للقرض فثلف الثمن قبل
 القبض فلاقوى ثمن وقع العقد على عين راس المال فثلف الثمن قبل قباضه البايع بطل البيع وان وقع العقد على الذمة فان نوى للعامل نفسه
 لزومه الثمن ولا شيء على المالك وبطل القرض ولا ضمان على العامل مع عدم تعدد منه لا تفریط ويضمن مع احدهما وان نوى للعقد لرتب المال فان
 كان قد اذن له رتب المال في ذلك عمره او خصه صا وكان التلف بغير تعدد من العامل ولا تفریط لزم المالك دفع الثمن وان لم يكن قد اذن له في ذلك
 وقف على اجازته فان اجاز جاز ولا بطل **الحادي عشر** اذا نقض راس المال فطلب المالك والعامل القسمة فان رضى بها الاخر واقفا
 على القسمة صح وان امتنع المالك لم يجز عليها وكذلك لو امتنع العامل خاصة على الاظهر ولو تراضيا على القسمة وانقسم التراض من المال بقدر الربح ففي
 راس المال عند العامل فخر بعد ذلك لزم العامل وقابل الامر من تراضيه من الربح وما يصيبه من الخسران **الثاني عشر** لا يصح ان يشتري
 رتب المال من العامل شيئا من مال القرض كما لا يصح شراء الانسان من عبده الف شيء ولا ان ياخذ من عامله بالشفقة في مال القرض نعم يجوز لغيره
 مقدار حصته العامل منه بعد ظهور الربح وليس اخذ ذلك بالشفقة ويجوز للعامل ان يشتري لنفسه من مال المضاربة مع عدم ظهور الربح ولا
 يجوز بعد ظهور **الثالث عشر** اذا دفع بالقرض شرط ان ياخذ له مضاعفة الاظهر صحة القرض بشرط جميعا ولو اختلف العامل بالشرط لم
 يجز له ان يعمل بمال القرض فلو عمل كان فضوليا واشترط العامل على المالك ان ياخذ له مضاعفة فالاظهر صحة ولو لم يف له بالشرط كان للعامل الفسخ
 فاذا صح كانت اجرة المثل على المالك **الرابع عشر** اذا كان مال القرض مائة مثلا فخر عشرة واخذ المالك عشرون عملا للعامل بالباقي فيبيعها
 راس المال تسعة وعشرين لا تسعا لا تفاسخ المضاربة في المأخوذ فيقسم الخسران على ما عداه فيفيد ذلك **الخامس عشر** لا يجوز للمضارب ان يطاه
 الجارية التي اشتراها بمال القرض سواء اذن له المالك في الشراء للوطي ام لا ولو اطلعها المالك لم يعد لثمنها جاز وطيبها ابدا لان لم يكن ظهر ربح ولا
 لم يجز على الاظهر كما ان ليس للمالك وطيبها بعد ظهور الربح وان اذن له العامل واحلها بالنسبة الى سهمه من بيعها وامام مع عدم ظهور الربح فالاظهر الجواز له
 وحيث يطأ احدهما في حال عدم الجواز يكون زانيا مع العلم بالوضع والحكم ويحسد ويسقط من الحكم بقدر حصته وعليه من المهر بنسبة نصيبه الى
 المجموع وان ظهر ولد من العامل فان كان قبل ظهور الربح كان رقابا وكان بعد كان حرا بنسبة سهم العامل من الربح وكانت الاما ثم ولد وعليه ذلك باقيا

بالقيمة ولو كان الولد من المال كان حراً أو لا فمزم ولد له وعليه فيه مقدار سهم العامل من الزرع **الكتاب الثاني** في المزارعة
 كون ما خلفه كلاً أو بعضاً أموالاً مضاربة مع العلم بمال كل من أرباب الأموال معية الزرع تسليم كل منها بعينه والذكر ويقوم مقام العلم بينه وبين مالك
 استظهاره أو الإقرار منه بذلك مع عدم المعارض ولو علم أو ثبت كونه كلاً أو بعضاً أموالاً مضاربة ولم يعلم مال أحد منهم بعينه مع العلم بأربابها فتر
 تلك الأموال بينهم على نسبة واسم الميز لتورثه ما في يدين زيد عمر وقسم بينهما بالتسوية ولو جهل كون ما تركه الميت من أموال القرض أو المالك العلم
 بأصل القرض والمالك العلم بوجهه من القرض في التركة كان ما خلفه من ثلث أو في ضمان الميت لما لا ينقض
 في صورة العلم بأصل القرض والجمل يكون ماله
 التركة وجهان شبههما

كتاب المزارعة والمساواة **الاول** انهما عاملا على الأرض محصة مشاعة معينة من حاصلها إلى الجمل
 معلوم وهي مشاعة معينة كانت الأرض أو ذات نخيل وأشجار ويعتبر فيها الأعيان القبول الغطيان والألفاظ الإيجاب والردعك وسلبها اليك
 وقبلت بالتشديد الأرض من راعيتها وعاملها على أن ترعى وتحج ذلك من الألفاظ التي تحج في ذلك وليست المحصة وانما حاصلها والمدة و
 الفاظ القبول كلاً يكسفه عنه صريح قبلت ورصيت فثبتت الأرض وتسليمها ونحو ذلك وفي جريان المعاطاة فيها وجهان شبههما العقد
 وفي محصة الإيجاب بلفظ الأمر قولان أظهرهما العقد والأصوطة في صيغة تقديم الإيجاب على القبول ويعتبر كالشعافدين بالبلوغ والعقل
 والرشد والمحررة فلا يصح من الصغير وإن كان مرافقاً أو المجنون وإن كان دوارياً في حال بدوه ولا السفية إلا بذن وليه ولا الرق إلا بذن مولاه
 وعقد هالاً لم يلزم الشرط السابق في ضمنه ولا ينفذ بغير أحدهما من دون فائدة الآخر ولا يموت أحدهما ولا جونه ولا يبيع المالك الأرض ولا
 يجري فيها خيار المجلس ونحوها نعم يجري فيها خيار الشرط ولا شرط والعين على الظاهر حيث يموت أحدهما فإمكان مالك الأرض كان على العمل
 القيام بتمام العمل وتسليم حق المالك إلى وصيه أو ولده إن كان والآفالي الحاكم وإن كان العامل فإمام وصيه أو ولده مقامه في تمام العمل ورفع حصته
 الأرض إلى المالك ومع فقد الوارث والوصي يستأجر الحاكم من تركه من يقوم بالعمل نعم لو كان قد شرط على العامل العمل بنفسه ثبت لمالك الأرض
 بموت العامل خيار تخلف الشرط فان فسخ والآفام الوصي والوارث والحاكم مقامه على ما ذكر **المقام الثاني في شروطها وهي**
خمس **الاول** أن يكون التمام باجمعه مشاعين الزارع ومالك الأرض تساوياً وفيه تفاوتاً ولو شرط أحدهما اختصاص الجميع به
 لم يصح وكذا لو شرط اختصاص كل واحد منهما بمناوع من الزرع كان يشترط أحدهما الطرف هو التمتع الآخر الأقل وهو المناوع وأحدهما ما يؤجر
 على الجداول والآخر ما يزرع في غيرها وكذا لو شرط أحدهما قد راعى ما من الجاهل عشرة أعفرة والباقي للأخر فانه لا يصح كالأصحح ما لو شرط
 أحدهما قد راعى ما من الجاهل وما زاد عليه بغيره ما على المشهور سواء كان العقد المشروط هو مقدار البذر أو مقدار الخراج وغيره كذا لا يجوز على
 الظاهر اشتراط مقدار معين من الجاهل للبذر ومقدار للزرع ومقدار للبذر ولو شرط أحدهما على صاحبه ضمان شيء لم يغير الجاهل مقدار الضمان
 المحصة تقع على الأقوي على كراهية على ما قبل ولا يكون قرار الضمان مشروطاً بالسلامة كذا ولا بعضاً على الظاهر إلا أن كان ظاهر الشرط هو التقيد بصورة
 حصول الثمرة فشر أن المزارعة ليست اجارة للأرض وإن جاز أيقاع عقدها بلفظ الاجارة مع قصد المزارعة في وجهه يجوز اجارة الأرض للزراعة
 بما يصح أن يكون عوضاً في الأجر من الإثمان والعرض المعينة ما سوا المأكولات كحاصل الزراعة والغرس في اجارتها بالخطأ والشعر ونحوها
 مما يحصل من الأرض أو قال ظهرها الجواز على كراهية سواء أطلق أو قيد بكونه من حاصل تلك الأرض وأرض أخرى وسوا كانت الاجرة مجانسة لما يزرع
 فيها أو غير مجانسة بشرط أن يجعل الاجرة في الثمن ويكون الأداء من حاصل تلك الأرض شرطاً فلو جعلها عين ما يحصل من تلك الأرض لم يصح على الأصح
الثاني أن تكون المحصة المشروطة لكل منهما معينة المقدار ولو شرط أحدهما جرة أو شيئاً أو بعضاً أو ضياعاً ولم يبين المقدار لم يصح **الثالث**
 تعيين المدة بالاشهر والأيام والأعوام فلا يكتفى بتعيين الزرع عن ذلك على الأحوط أن لم يكن أقوى لا فتر بين العام الواحد والأعوام المتعددة ويستبر
 في المدة أن تكون ما يزرع فيها قطعاً أو ظناً معتق به عند العقد ولو مضت تلك المدة والزرع قائم لم يبلغ كلف المالك الزرع بالزراعة إلا أن يشأ
 فان أجزأ الحاكم عليها لم يمكن إيجاده بالشرط الحاكم الطلع وبأخذ المالك عن المفاوض سهمه العتير لم ولا يستحق العامل جرة القطع على المالك هذا إذا كان
 انقضاء المدة قبل أدراك الثمرة بسبب تفرط الزارع بالتأخير طالما لو كان من قبل الله تعالى كنعته أو هويته ونحوها فيفجأ القطع ولزم الإبقاء إلى أدراك
 الأدراك وجهان ولو طلب المالك من الزارع إبقاء الزرع باجرة عند التأخر أو أدراك لم يكن له الزامه على ذلك وكذلك في العكس نعم لو راضيا على ذلك جازاً
 كان الإبقاء باجرة لكن يلزم في الثاني تعيين الاجرة والمدة جميعاً حتى تكون اجارة لازمة فلورثا القيمين جاز الإبقاء ولو لم يلزمه كان للمالك مطالبة
 بالقطع متى شاء ولو شرط العامل على المالك في ضمن عقد المزارعة الإبقاء أن تأخر الأدراك فان عين مقدار آخر من المدة فصور تأخر الأدراك صح ولا يفسد

العقد ولو لم يعمل بعد العقد زراعة الأرض اختياراً حتى انقضت المدة لزمت له المدة ولو كان قد استأجرها لزمت له المدة ولو كان تركه للقوة في المزارعة لاعتبار اختياره فمما لا جوة مثل الأرض تردداً ولا شبه العقد نعم ثبت بتركه اضطرار المالك خيار فسخ العقد ولو كان المانع من الزراعة من قبل المالك لم يضمن العامل شيئاً وأما المستأجر للأرض فيلزم دفع عوض السهم لكن على المالك ح دفع اجرة مثل الأرض في المستأجر لنفسه عليه المنفعة ولو نقصت الأرض بترك زراعتها نعم العامل والمستأجر مضافاً إلى الاجرة الأشد وهل ثبت للمالك عند ترك الزراعة الزرع اختياراً خيار الفسخ أم لا جوهان شبههما العقد نعم لأن بلج الحاكم فيجوز الحاكم على الزرع ولا يشترط اتصال مدة المزارعة بالعقد فلوزا زراعة على الأرض على ان يزعمها بعد شهر صحيح الرابع ان تكون الأرض مملوكة عينا ومنفعة فقط باستيجار ونحوه فلو لم يملكها بوجه لم تقع المزارعة عليها ولا ظهر كفاية الأولوية في الأراضي الخراجية والأراضي لمباحة بالتجوير والاحتياض ان كان الحوط طح دفع صاحب الأرض مقدراً من البذر ولو كانت الأرض عنده عارية ومباحة له من العادل والجائر ففي صحة المزارعة عليه ما تردد الخافض ان تكون الأرض بما يمكن الاستغناء بها بالزرع بان يكون لها من هلاله وبرادعين او مصنع او غيث معتاد عادة قطعياً ونحو ذلك فلا وقوة بان يملكه كرى فها وحضر بزا وبركة او نحو ذلك فلو خلت الأرض عن ذلك كله لم تقع المزارعة عليها حتى لو اتفق تجدد قابليتها للزرع بعد العقد على الاقرب ان لا تكون محجزة صماء لا ينبت عليها شيء في العادة ولا لم تقع ولو كان للأرض ما نادر المحصول ففي الصحة تأمل ما لم يطعن عادة بمحصوله في وقت الحاجة اليه ولو كانت الأرض حين العقد قابلة للاستغناء بها تم طرعا عدم الغالبية بانقطع ما فيها في شأ المدة او نحو ذلك فان لم يمكن العلاج نسد العقد ان امكن صحح وثبت الخيار للزراع من غير فرق بين ان يكون قد نبت عليها او استأجرها للزراعة ولو استأجرها على الاطلاق فلا مشأ ولا خياراً الا ان لم تكن قابلة للاستغناء بها في غير الزراعة وعلى المستأجر اذا استأجر للزراعة وانقطع ماؤها اجرة ما سلف من المدة ويرجع هو على الموجه بما قبل المدة المتخلفة من الاجرة المسماة وليس كذلك الحال في انقطاع ما الأرض الزرع عليها بل للمالك حصته من القصيل ان كان والأما شيء له ولا يشترط تعيين ما يزرع في الأرض وللعامل عند الاطلاق ان يزرع مما شاء كان للمالك عند الاطلاق مع كون البذر وعليه ان يدفع اي بد رشوا لا يجوز لاحدهما التعدي مع التعيين فلو تعدى العامل عما عين له وزرع ما هو اضطر على الأرض كان للمالك الأرض اختياراً بين فسخ العقد ومطالبة اجرة مثل الأرض فذلك المدة وبين الامضاء واخذ المقدار المستحق له من الحصة وفيه تردد ولو قيل باستحقاق الحصة ان كان المزرع ازيد قيمة من الشروط والحصة مع التقاوت ان كان أقل لم يكن بعيداً ولو خالف الزرع وزرع ما هو أقل ضرراً على الأرض من المعين في العقد بخير المالك بين الفسخ ومطالبة اجرة المتل وبين الامضاء واخذ الحصة المسماة ولو تعدد النوع والشخص المعين للزراع فان كان مودداً للزراعة انقضت العقد القعدة على متعلقها وان كان شرط فيها لم تنقضي بل للمالك الخيار فان فسخ تسلم الأرض ولا شيء على العامل وان اختار الامضاء ضل العامل ان يزرعها بما هو الاقرب الى المعين المتعد في وجه لا خيار للعامل الا ان يكون لشرط من قبله ولو زرع على الأرض ولم يستأجرها للزراعة ولا ماؤها ضل ولا قوة بطلت المزارعة عالم كان بالحال وجاهلاً وان كانت غير ذات ماض ولا وكانت ذات ما قوة صح العقد ثم ان كان العامل متمسكاً حالاً بالحال وثبت الخيار له ان كان جاهلاً بذلك حين العقد ولما لك الأرض اجرة مثل الأرض عند ترك الزراعة لعدم التأمل والوجر الاجرة المسماة ولو استأجر الأرض غير ذات ما اجارة مطلقاً مقيمة بكونها للزراعة صح ولا خيار للمستأجر عالم كان بالحال وجاهلاً الا اذا انقضى انصراف الاطلاق الى الزراعة فان له مع الجهل الخيار ولو استأجر الأرض التي تسقيها الغيouth غالباً للزراعة فماتت الحظف في تلك السنة انكشف بطلان الاجارة وانكشف مورد لها وكذا المزارعة عليها وان كانت شرطاً فيها ثبت الخيار للمستأجر بتخليها ولو استأجر للزراعة ارضاً فاداسولى عليها الماء ولا ينحسر ولا ينكشف عنها وقت الحاجة عادة لم تقع الاجارة الا اذا رضى بها المستأجر مع علمه بالحال فمصلحة الأرض ولو اطلق الاجارة صححت مع المنفع العقلائي فيها ولو كان المالك انكشف عنها وقت الحاجة اليها في العادة صححت الاجارة للزراعة اضار ولو تخلف ولو نجس كان كتحلف الغيث ولو كان المالك لا يمكن معه بعض الزرع صححت الاجارة نعم لو جهل بذلك المستأجر تسلط على الفسخ بالغييب ولو كان المالك ينحسر عن الأرض المستأجر للزراعة تدريجاً فصححت وقت الاستغناء بطل ولو استأجر الأرض شرطاً للزراع الزرع معاقتراً في تعيين مقدار كل من الغرضين الزرع فلو لم يعين بطلت الاجارة الا مع انصراف الاطلاق الى معين فصحح وكذا لو استأجرها الزرع او غرسه في تخلف الضرر ومع تساويهما لا يبعد عن لزوم التعيين ان كان الحوط ولو استأجر الأرض ليتفع بها بما تشاء منها صحح وتخبر بين افراد الانفعالات المتعارفة في صحح لو استأجر ارضاً مقيمة لغرض منها ما يقع بعد المدة غالباً وكان لغرض عقلائي في تلك الاجارة صح العقد وكان للمالك بعد المدة القلع من دون لزوم الأرض عليه على الاظهر ومثله ما لو استأجر للزراع مديراً وفيها غالباً لكن قصر في الزرع الى ان مضى بعض المدة فزرع ثم انقضت الزرع غير مدرك نعم لو كان التأخير لا يقصر بل أكثر الامطار وقصر الاهوية او شدة البرد ونحو ذلك لم يمتصراً بلوغه بالاجرة المقام الثالث في احكامها وهي مسائل

الاولى يصح فسخ المزارعة كون شيء من البذر والأرض والعمل والعوامل من احدهما ونحو منها من الاخر سواء كان من احدهما احدهما اي واحد كان منها ومن الاخر الباقي او من احدهما اشان ومن الاخر الاخران او من احدهما بعض احدها وبعض كل منها ومن الاخر الباقي فلو كان

الحال

الاجرة

في المزارعة

٢٩٥

الجميع من أحدهما لا شيء من الآخر لم تنجح المزارعة ولا يشترط انحصار المتعاقدين في اثنين فلو جعلهما ثالثا وشرط عليه بعض الأربعة أو باعثا
عليه بعضهما وهكذا صحت المزارعة على الأقوى ولا تنجح الإجارة على النحو الذي تنجح به المزارعة ككون شيء من الأرض والبذر والعمل والعوامل من
أحدهما ومن الآخر الباقي على أن يكون الرجح بينهما وأما صحح أن يجرأ لأرض بمال معلوم مضمين في الدية أو معين في الخارج مع تعيين المدة
واجتماع باقي شروط الإجارة الثانية ذاتا نزاعا في مقدار المدة ولا يثبت قدم قول منكر الزيادة يمينه لأن تبليغ المدة من مفهوم ما بعد
مصدقها فالسنة والعشر أشهر نعم لو تبيننا حقيقة كإنا ادعى أحدهما كون المدة من هلال رجل إلى سطح سؤال والآخر كونها من هلال ذلك
التحج إلى سطح ربيع الثاني أنجز التحالف ولو اختلفا في الحصة فالقول قول صاحب البذر ولو أقام كل منهما بينة قدمت بينة من قدم قول صاحبه
عدمها وهو غير صاحب البذر في الثاني ومدة الزيادة في الأول **الثالث** لو ادعى من يده أرض زيد الطرقات الأياه للزراعة وانكر
ذلك زيد المالك وادعى أنه سلمها إليه مزارعة وإجارة فان أقام الزارع البينة على كونه عارية وعلم استحقات مالك الأرض عليه شيئا ولا قدم
قول صاحب الأرض في نفى العارية يمينه على الأقوى **الرابع** لا يثبت ما يدعيه من الحصة والأجرة إلا بينة فان أقامها والأحلف الزارع على نفى المزارعة
والإجارة ولم يمتدح جرة مثل ملك الأرض في تلك المدة فإذا زادت جرة المثل عما يدعيه المالك من الحصة والأجرة فانه لا يثبت الرجوع إلا ما يدعيه
الزارع في بينة الزرع إلى وإن أخذه أم لا وجهان اشبههما العقد ولو كان النزاع قبل الزرع حلف الزارع عنده البينة على نفى ما يدعيه المالك
وانتفى العارية والمزارعة والإجارة جميعا ولو استحق المالك شيئا على صاحبه ولا لصاحبه أن يزعم الأصل إلا بسبب متوقع جديد ولا يمين
على المالك في أنكاره للعارية بمنزلة الرجوع فيها ولو ادعى الزارع الاعادة وادعى مالك الأرض كون الزرع في الأرض غصبا حلف المالك كإ
لزام الزارع بأداء الزرع ومطالبة جرة المثل وأرض الأرض ان عابت وطم الحفرة وفي جواز مباشرة المالك في ذلك الزرع وجه قوي ولو تراضيا
بإبقاء الزرع بأجرة جاز **الخامس** لو اجتمع للمزارع أن يشارك غيره وإن زرع غيره من غير توقف على استئذان المالك سواء كان البذر من العامل أم لا
أما إذا اشترط المالك عليه الزرع بنفسه فانه لا يجوز له مشاركة غيره ولا مزارعة إلا بأن المالك يتصور المشاركة في الزرع بان يعقد عقدا مشترك
على ما ملكه بعقد الزرع من السلطنة على زرع الأرض بان يقول مشترك مع نفسي في الأرض الغلانية التي ملكتها في الزرع فيها على أن يكون العمل
عليها والحاصل بعد أداء حق مالك الأرض بينهما ولا فرق في جواز مزارعة الزارع غيره عند تقسيم المزارعة الأولى بمباشرة الزرع بنفسه
أن يكون ما يحصل للمزارع الثاني من الحصة نصف شرطه لنفسه مع مالك الأرض أو زيد منه أو أقل ولا يمين أن يكون قد عمل قبل ذلك شيئا في الأرض
أم لا ولو اشترط المالك على الزارع اختصاصه بالحصة بان لا ينقلها إلى غيره ولا كذا ولا يفسخ على الظاهر **الخاصة** خرج الزارع
عليها عند إطلاق العقد على صاحب الأرض وكذا ما عارف كونه على المالك من مؤنتها ولو اشترط في عقد المزارعة أو عقد الإيجار أو كوس
الخراج أو المؤنة أو كليهما أو بعض كل منهما أو جميع أحدهما مع بعض الآخر على العامل يوم الشرط في اعتبار تعيين مقدار كل من الخراج والمؤنة
قولان اشبههما العمل والتقدير احوط **السادس** متى كل موضع ظهر فساد المزارعة بعد الزراعة فان كان البذر للعامل كان الزرع له
وعليه ملك الأرض جرة مثلها في تلك المدة وان كان البذر للمالك الأرض كان الزرع له وعليه للعامل جرة مثل عمله وان كان البذر ثالثا
له وعليه جرة مثل الأرض للمالك جرة مثل العمل للعامل والعوامل والآلات كالأرض في ثبوت أجرها على مالك البذر ولو كان البذر منهما
والعمل كل كان لكل منهما من الزرع بنسبة حقه من البذر وعلى كل منهما صاحبه جرة مثل عمله في حصة صاحبه لصاحب الأرض والعوامل
أجرة مثلها ولا فرق في ثبوت جرة المثل في هذه الفروض بين علمها بالفساد أو جهلها به أو علم أحدهما به وجهل الآخر مالم يوجب العلم العمل
المسقط للحق وكذا لا فرق في ثبوت جرة المثل بين وجود حاصل له عليه الأجرة أم لا نعم إنما ثبتت الأجرة مع الضرر في المثل للضرر لا مع
السابع يجوز للمالك الأرض أن يخرج من الزارع الزراعة بعد انعقاد الحب وبيع حصة من الزرع على ما خرص من العامل ثم يحو
كما تقدم مع جلة من فزعه في التابعة من المسائل المحققة بفصل بيع الثمار **الثامن** متى يزرع تعيين من عليه كل من البذر والعمل والعوامل
فلو هلكا انصرف الاطلاق إلى المتعارف مع عدم الانصراف بطل العقد **التاسعة** ما يقع من الحاصل في الأرض وينبت في التلال
ان كان لأحدهما خاصة كان الثناء له وعليه ان كان في ملك الأرض جرة أرض وان كان من مال المزارعة فهو بينهما على حسب النسبة ونحو
العامل من الأجرة مقدار نصيبه منه **العاشر** يجوز تقسيم الأرض بشئ معلوم سنين معينين وعليه خراجها وعمارتها **الحادي عشر**
حيث يستحق مالك الأرض قلع الزرع لا يضمن بكونه مستحقا على الظاهر **الثاني عشر** يجوز مزارعة أرض واحدة على أنواع مختلفة
مع التساوي في الجميع في الحصة والاختلاف مع التبيين **الثالث عشر** كسرة لو كان في الأرض شجر أو غل وبهها بياض فساق على الشجر وبياض
على البياض جاز سواء كان البياض قليلا أو كثيرا سواء اتحد العقد أو تعدد وسواء قدم المسافة أو المزارعة وفي جواز إنشاء المزارعة والمسافة
جميعا بصيغة المسافة ترددوا الترخاوط **الرابع عشر** كسرة الزراعة مستحبة وفيها فضل كثير وقد روي أن الزارعون كانوا لله تعالى في

في المزارعة

٢٩٤

المزارعة

العقد ولو لم يعمل بعد العقد زراعة الأرض اختياراً حتى انقضت المدة لزمت له اجرة مثل ما مضى من المدة ولو كان قد استأجرها لزمت له اجرة ولو كان تركه للزراعة في المزارعة لا عن اختياره فمما نزل به اجرة مثل الأرض ترد والأشبه العدم نعم ثبت بتركه اضطراراً للمالك خيار فسخ العقد ولو كان المانع من الزراعة من قبل المالك لم يضمن العامل شيئاً وأما المستأجر للأرض فيلزم دفع العوض السمي لكونه على المالك دفع اجرة مثل الأرض في المزارعة لفقوتة عليه المنفعة ولو نقصت الأرض بترك زراعتها ألزم العامل والمستأجر مضافاً إلى الاجرة الأرض وهل ثبت للمالك عند تركه الزراعة الخيار فسخ أم لا وجهان شبههما العقد نعم لأن بلع الحاكم فيه الحاكم على الزرع ولا يشترط اتصال مدة المزارعة بالعقد ولو زرع الأرض على الأرض على ان يزرعها بعد شهر صح **الرابع** ان تكون الأرض ملكاً له عينا ومنفعة فقط باستجار ونحوه ولو لم يملكها بوجه لم يفسخ المزارعة عليها ولا ظهر كفاية الأولوية في الأراضي الخرجية والأراضي لمباحة بالفتح والأحياء وان كان الحوط مع دفع صاحب الأرض مقدراً من البذر ولو كانت الأرض عند عارية ومباحة له من العادلاً والمجازة في صحة المزارعة عليه ما تردد **الخامس** ان تكون الأرض مما يمكن الانتفاع بها بالزرع بان يكون لها ثامن فخره بتراب من او مصنع او غيث معتاد عادة قطعياً ونحو ذلك فضلاً او قوة بان يمكن كرى فخره وحضره بتراب او نحو ذلك فلو خلت الأرض عن ذلك كله لم يفسخ المزارعة عليها حتى لو اتفق تجدد قابليتها للزرع بعد العقد على الاقرب ان لا تكون حجرة صماء لا ينبت عليها شيء في العادة ولا لم يفسخ ولو كان للأرض ثامن الحصول في الصحة تأمل ما لم يطبق عادة بحصوله في وقت الحاجة اليه ولو كانت الأرض حين العقد قابلة للانتفاع بها ثم طرأ عجزه القابلية بانقطع ماؤها في ثلث المدة او نحو ذلك فان لم يمكن العلاج فسدت العقدان امكن فتح وثبت الخيار للزرع من غير فرق بين ان يكون قد نزع عليها او استأجرها للزراعة ولو استأجرها على الاطلاق فلا فساد ولا خيار الا ان لم تكن قابلة للانتفاع بها في غير الزرع وعلى المستأجر اذا استأجرها للزراعة وانقطع ماؤها اجرة ما سلف من المدة ويرجع هو على الموجه بما قبل المدة المتخلفة من الاجرة السماة وليس كذلك الحال في انقطاع ما الأرض الزرع عليها بل للمالك حصته من القصيل ان كان والأشياء له ولا يشترط تعيين ما يزرع في الأرض والمعامل عند الاطلاق ان يزرع ما شاء كان للمالك عند الاطلاق مع كون البذر عليه ان يدفع اي بد رشاً ولا يجوز لاحدهما التعدي مع التعيين فلو تعهد العامل عما عين له وزرع ما هو اضطر على الأرض كان للمالك الأرض بخيار بين فسخ العقد ومطالبة اجرة مثل الأرض فذلك المدة وبين الامضاء واخذ القدر السمي له من الحصة وفيه تردد ولو قيل باستحقاق الحصة ان كان المزارع ان يذيقه من الشروط والحصة مع التفاوت ان كان اقل لم يكن بعيداً ولو خالف للزرع وزرع ما هو اقل ضرراً على الأول من المعين في العقد بخير المالك بين الفسخ ومطالبة اجرة المثل وبين الامضاء واخذ الحصة السماة ولو تعذر النوع او الشخص المعين للزرع فان كان مورداً للزراعة انقضت العقد القدره على متعلقها وان كان شرط فيها التمتع بل للمالك الخيار ان يفسخ تسلم الأرض ولا شيء على العامل وان اختار الامضاء ضل العامل ان يزرعها بما هو الاقرب الى المعين المتعذر في وجهه لا خيار للعامل الا ان يكون الشرط من قبله ولو زرع على الأرض واستأجرها للزراعة ولا ما هو اضطر ولا قوة بطلت المزارعة عالمها كان بالحال وجاهلاً وان كانت غير ذات ماض ولا كانت ذات ماقوة صح العقد لم ان كان العامل المزارع عالماً بالحال وثبت الخيار له ان كان جاهلاً بذلك حين العقد ولما كان الأرض اجرة مثل الأرض عند تركه الزراعة لعلها للمالك وللوجوه الاجرة السماة ولو استأجرها الأرض غير ذاتها اجارة مطلقاً غير مقيدة بكونها للزراعة صح ولا خيار للمستأجر عالمها كان بالحال وجاهلاً الا اذا انقضى انصراف الاطلاق الى الزراعة فان لم يفسخ مع الجمل الخيار ولو استأجر الأرض التي تسقيها الفيض غالباً للزراعة فالتحق بذلك السنة انكشف بطلان الاجارة وان كان المزارع مورداً لها وكذا المزارعة عليها وان كانت شرطاً فيها ثبت الخيار للمستأجر يتخلفها ولو استأجر للزراعة ارضا فاداسولى عليها الماء ولا ينحسر ولا ينكشف عنها وقت الحاجة عادة لم يفسخ الاجارة الا اذا رضى بها المستأجر مع علمه بالحال من المزارعة الأرض ولو اطلق الاجارة صحته مع النفع العقلائي فيها ولو كان الماء ينكشف عنها وقت الحاجة اليها في العادة صحته الاجارة للزراعة اضطر ولو تخلف لم ينحسر ان كخطف الغيث ولو كان الماء قليلاً لم ينحسر بعض الزرع صحته الاجارة نعم لو جهل بذلك المستأجر تسلط على الفسخ بالغييب ولو كان الماء ينحسر عن الأرض المستأجر للزراعة مد رجحانها وقت الانتفاع بطل ولو استأجر الأرض شرطاً للزراعة مع تعيين مقدار كل من الغرس بالزرع فلو لم يعين بطلت الاجارة الا مع انصراف الاطلاق الى معين ففسخ وكذا استأجرها الزرع او غرسه بنحوه الفسخ ومع تساويهما لا يبعد عن لزوم التعيين ان كان الحوط ولو استأجر الأرض ليتفع بها بما شاء منها صح وتخير بين افراد الانفعالات المتعارفة في صح لو استأجر ارضاً مدته معينة لغرس فيها ما يبق بعد المدة غالباً وكان لغرض عقلائي في تلك الاجارة صح العقد وكان للمالك بعد المدة القلع من دون لزوم الأرض عليه على الاظهر ومثله ما لو استأجر للزرع مدته بذكر فيها غالباً لكن قصر في الزرع الى ان مضى بعض المدة فزرع ثم انقضت الزرع غير مدرك نعم لو كان التأخير لا يقصر بل لاكثر الامطار وتغير الاهوية او شدة البرد ونحو ذلك لزمت الصبر الى بلوغه بالاجرة **المقام الثالث في احكامها وهي مسائل** الأولى يعبر في صحة المزارعة كون شيء من البذر والأرض والعمل والعوامل من احدهما وشئ منهما من الاخر سواء كان من احدهما احدهما اى واحد كان منها ومن الاخر الباقي او من احدهما انسان ومن الاخر الاخران او من احدهما بعض احدها وبعض كل منهما ومن الاخر الباقي فلو كان

في المزارعة

٢٩٥

الجميع من احدهما لا شيء من الآخر لم تنجح المزارعة ولا يشترط انحصار المتعاقدين في اثنين فلو جعلهما ثالثا وشرط عليه بعض الاربعة او اربع عشرة طوا
عليه بعضها وهكذا صحت المزارعة على الاقوى ولا تنجح الاجارة على النحو الذي تنجح به المزارعة ككون شيء من الارض والبذر والعمل والعوامل من
احدهما ومن الآخر الباقي على ان يكون الرجح بينهما وانما يصح ان ياجر الارض بمال معلوم مضمون في الدقة او معين في الخارج مع تعيين المدة
واجتماع باقي شرائط الاجارة **الثاني** ان تنازعا في مقدار المدة ولا يثبت قدم قول منكر الزيادة يمينه وان تبين ان المدة ان غفوها بامانة
مصدقا فالسنة والعشر اشهر نعم لو تبيننا حقيقة كما ان ادعى احدهما كون المدة من هلال رجب الى سلخ شوال والآخر كونها من هلال رجب
الى سلخ ربيع الثاني اتجه التحالف ولو اختلفا في الحصة فالقول قول صاحب البذر ولو اقام كل منهما بينة قدمت بينة من قدم قول صاحبه
عدمها وهو غير صاحب البذر في الثاني وعلى الزيادة في الاول **الثالث** لو ادعى من يده ارض زيدان زيد الطرقات اليه للزراعة وانكر
ذلك زيد المالك وادعى انه سلمها اليه مزارعة واجارة فان اقام الزارع البينة على كونه عارية وعكسا استحق مالك الارض عليه شيئا والا قدم
قول صاحبه لارض في نفى العارية يمينه على الاقوى **الرابع** لا يثبت ما يدعيه من الحصة والاجرة الا بينة فان اقامها والاحلف الزارع على نفى المزارعة
والاجارة ولم يمت اجرة مثل تلك الارض في تلك المدة اذا زادت اجرة المثل عما يدعيه المالك من الحصة والاجرة فانه لا يثبت له اجرة الا ما يدعيه
للزارع في بينة الزرع الى وان اخذه ام لا وجهان اشبههما العقد ولو كان النزاع قبل الزرع حلف الزارع عنده البينة على نفى ما يدعيه المالك
وانتفى العارية والمزارعة والاجارة جميعا ولو استحق المالك شيئا على صاحبه ولا لصاحبه ان يزرع الاصل لا بسبب سقوط جديد ولا يمين
على المالك لان انكاره للعارية بمنزلة الرجوع فيها ولو ادعى الزارع الاعادة وادعى مالك الارض كون الزرع في الارض غصبا حلف المالك كما
له الزام الزارع بازالة الزرع ومطالبة اجرة المثل وارض الارض ان عابت وطم الحفرة وفي جواز مباشرة المالك زالة الزرع وجه قوي ولو تراضيا
ببقاء الزرع باجرة جاز **الخامس** للزارع ان يشارك غيره وان يزرع غيره من غير توقف على استئذان المالك سواء كان البذر من اعماله ام لا
الا ان اشترط المالك عليه الزرع بنفسه فانه لا يجوز له مشاركة غيره ولا مزارعة الا بان المالك يتصور المشاركة في الزرع بان يعقد عقدا مشترك
على ما لم يقد الزارع من السلطنة على زرع الارض بان يقول مشترك مع نفسي في الارض الغلانية التي ملكتها للزارع بها على ان يكون العمل
علينا والحاصل بعد ادعاء حق مالك الارض ببيتنا ولا فرق في جواز مزارعة الزارع غيره عند تقسيم المزارعة الاولى بمباشرة الزرع بنفسه
ان يكون ما يحصل للزارع الثاني من الحصة نصف شرطه لنفسه مع مالك الارض او زيد منه او اقل ولا يمين ان يكون قد عمل قبل ذلك شيئا في الارض
ام لا ولو اشترط المالك على الزارع اختصاصه بالحصة بان لا ينقلها الى غيره ولا كذا ولا بعضا صح على اظهر **الخاصة** خروج الارض المزارعة
عليها عند اطلاق العقد على صاحب الارض وكذا ما عارف كونه على المالك من مؤنتها ولو اشترط في عقد المزارعة او عقد الارض احركوس
الخراج والمؤنة وكلهما او بعض كل منهما او جميع احدهما مع بعض الآخر على العامل يوم الشرط في اعتبار تعيين مقدار كل من الخراج والمؤنة
قولان اشبههما العمل والتقدير احوط **السادس** كل موضع ظهر فساد المزارعة بعد الزراعة فان كان البذر للعامل كان الزرع له
وعليه المالك الارض اجرة مثلها في تلك المدة وان كان البذر للمالك الارض كان الزرع له وعليه للعامل اجرة مثل عمله وان كان البذر ثالثا
له وعليه اجرة مثل الارض للمالك واجرة مثل العمل للعامل والعوامل والالات كالارض في ثوبت اجرتها على مالك البذر ولو كان البذر منهما
والعمل كان لكل منهما من الزرع بنسبة حقه من البذر وعلى كل منهما صاحبه اجرة مثل عمله في حصة صاحبه لصاحب الارض والعوامل
اجرة مثلها ولا فرق في ثوبت اجرة المثل في هذه الفروض بين علم بالافساد او جهل به او علم احدهما به وجهل الآخر مال يوجب العلم المالك
المسقط للحق وكذا لا فرق في ثوبت اجرة المثل بين وجود حاصل له عليه الاجرة ام لا نعم انما يثبت الاجرة مع الضرف المثل للعرض لا مع
السابع يجوز للمالك الارض ان يخرج من الزرع الزراعة بعد انعقاد الحب وبيع حصته من الزرع على ما خوص من العامل ثم يعلق
كما تقدم مع جملته من فزوعه في التسابعة من المسائل المحقة بفصل بيع الثمار **الثامن** يلزم تعيين من عليه كل من البذر والعمل والعوامل
فلو اقر ان انصرف الاطلاق الى المتعارف مع عدم الانصراف بطل العقد **التاسعة** ما يقع من الحاصل في الارض وينت في المستلزام
ان كان لاحدهما خاصة كان النماء له وعليه ان كان في المالك الارض اجرة الارض وان كان من مال المزارعة فهو بينهما على حساب النسبة ونخص
العامل من الاجرة مقدار نصيبه منه **العاشر** يجوز تقسيم الارض لشيء معلوم سنين معينة وعليه خراجها وعمارتها **الحادي عشر**
حيث يستحق مالك الارض قلع الزرع لا يضمن بكونه لمحقها على اظهر **الثاني عشر** يجوز مزارعة ارض طححة على نوع مختلف
مع التساو في الجميع في الحصة والاختلاف مع التعيين **الثالث عشر** يجوز ان يكون في الارض شجر او نخل وبينها بياض فاساق على الشجر وزيد
على البياض جاز سواء كان البياض قليلا او كثيرا سواء اصد العقد وتعدت سواء قدم المسافة او المزارعة وفي جواز انشاء المزارعة والمسافة
جميعا بصيغة المسافة ترددوا والفرق احوط **الرابع عشر** لا يزرع مزرعة فيها فضل كثير وقد ورد في الزرع كون الله تعالى في

كتاب المساقاة

الأرض وما في الأعمال حتى أحب إلى الله تعالى من الزكاة وما يعطى الله تعالى من الأرض ما لا يرى عاذاً إلا أن لا يرى فأن كان خياطاً وسحب للزراع أن يقبل البعده
الزراع ويقول ثلث مرات وهو من قبل القلة أو من غيرهم ثم يزعمونه أم نحن الزارعون ثم يقول اللهم اجعل لنا رزقاً من الأرض تسامح
ثم ينثر القبضة في الفراج ثم يقول ومثل كل طيبة كثيرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين أبداً وما المساقاة
في معاملة على أصول ثابتة خاصة وعلوق مشاعرة من مائها ولا شبهة في شرعها عندنا في البحث فيها يقع في فصول الأول في العقدة ويجاز
عالمك على أن تسته هذه الأصول وتصلحها حتى تخرجك تلك النصف والربع وتخوذك منها ومثله ساقيتك على كذا وسكتا ليك على
وقبلت عليها وصالحك عن سقيها وأصلها على أن لك كذا من مائها وتخوذك والقبول كلما كان صريحاً في قبولك لا يجب كقبولت مرضيت
وتخوذك ويعتبر في الصيغة الماضية طائفة المستقبل بل ولا صيغة الأمر على الأظهر وفي جواز الانشاء بلفظ الأجران بأن يقول العامل أجرتك نفسه
مدة كذا للعهد بخلك بكذا من التمرة أو يقول المالك سأجرتك لتعهد بخلي بكذا من ثمارها قولان أقرهما الجواز مع الصراحة في إرادة المساقاة
والأحوط اعتبار العريضة في عقد هاو الأظهر أنه كفاية الأجران في قبول الفعليين فيها ويعتبر في المخافين هنا ما يصير في سائر العقود من البلوغ
والعقل والحريّة والأختيار والرشد فشر أن عقداً لمساقاة كالزراع في لزوم وإثارة المتقدمة من عهد البطلان بالموت وكذا جريان بعض الجوار
في دون بعض وتخوذك ولا شبهة في صحة المساقاة على الأصول الثابتة قبل ظهور التمرة وفي صحة ما بعد الظهور وجوب القول والذي يقتضيه النظر
أن التمرة إن مكنت وبلغت النهاية بحيث لا تحتاج بعد ذلك إلى عمل أصلي حتى يجرد النقل والتشليم وتخوذك لم تقع المساقاة عليها وإن كانت قد
ظهرت لكن لم تستغن عن الخدمة بل كان قد بقي للعامل عمل يزيد التمرة من الأعمال لكن احتاجت إلى جرد ونقل وحفظ وتشليم وتخوذك فالمشهور
عند صحة المساقاة ولو قبل التحمل لم يكن بعيداً طيلة كان العمل أكثر الثاني فيما يساقى عليه وهو كل أصل ثابت له مما ينفع به مع بقاء
فلا تقع المساقاة على الأحوط أن لم يكن أقوى فيما له أصل ثابت سنين أو أكثر الزرع من الحنطة والشعير والقمح والماش والباقل والبطيخ والفاكهة
وقصب السكر والقطن والخضراوات وتخوذك مما لا ثبات لأصله وإن تعددت القلطات وبقى سنة أو سنين كالقطن والباقلان وأما الأصل الثاني
الذي لا ثمر له كالحلوف والصفصاف الفول من أشجار الخيل وما لا يثمره فالمشهور عند صحة المساقاة عليه هو أحوط وإن كانت الخدمة ظاهرة
الأصل الثابت الذي لا ثمر له ولا غصن كثير وإنما ينفع به بعد الكمال والقطع صحة المساقاة عليه غير بعيدة إلا أن الأحياط لا يثبت إلا في المساقاة
على النقل والكرم وشجر الفواكه كالنوت الأثري واللوز والجوز والتارجيل والفسق والبلندق وغيرها وكذا شجر القل والكندر ونحوها كما تقع
على الأظهر المساقاة على الأثمة لمن لا شجار إذا كان له ورق له نفع معتد به كالنوت الفحل والحناء ونحوها وكان له ورياء ونورا وصنع ينفع
به ولا تقع المساقاة على الشجر والودى الغلوعين من الأرض الأبعد غرسها ولو ساقاه على مدى عمره من الأثمة فحل مثل ذلك فيها غالباً صحة
الثالث في المدة يشترط في صحة المساقاة تعيين مدة لها ويعتبر فيها شرطان أحدهما أن تكون مقدرة بما لا يحتمل الزيادة والنقصان
كالسنة والشهر وتخوذك طويلاً كانت وقصيرة فلو أطلق العقد ولم يذكر مدة أو ذكر مدة محتملة للزيادة والنقصان أو كليهما كعدم التحديد
العقد وإن كانت هي الغلبة العامل عليها بطل على الأظهر نعم لو كان للاطلاق منصرف شائع بحسب عرف المفاطين جرى مجرى تعيين ثانياً فإما أن
تكون تمام نقيض العادة بحصول التمرة فيها لو ساقاه على المدة المستوطنة له لم تقع ويكون جريان العادة بحصول التمرة في بعض المدة
لو ساقاه عشر سنين وكانت التمرة لا تقع إلا في العاشرة وفي بعض العشرة دون بعض صحة المساقاة نعم لو ساقاه عشر سنين مثلاً وشرط له ثمره
سنة بعينها ولا شجار تماماً ثم كل سنة لم يقع ثم العامل ان علم فساد المساقاة لم يستحق شيئاً وإن كان جاهلاً استحق بطلان العقد ولو كان تمام نقيض
العادة بحصول التمرة فاتفق على حصولها إلى نصف المدة باجمعه لم يستحق العامل شيئاً ولو تمام العمل ولو ظهرت التمرة قبل انقضاء المدة ولم ينك
الثمره بعد كان العامل شريكاً مع المالك في تلك التمرة الغير الكاملة بالحقصة المستطرة الثاني في العمل يشترط في العمل أن يشترط في العقد على العامل عملاً
مخصوصاً لا يرد ذلك سواء كان من أعمال المالك ومن أعمال العامل ولو أطلق المساقاة اتقيا لا يطلق قيام العامل بما فيه عادة صلاح التمرة وزيادتها
وقيام المالك بما يقتضي بذل المال وما بعد صلاحها في الأصول فمن الأول في الغالب الرقي أعنى صلاح الأرض وعمرها وحضرها تحت الشجر
وإصلاح طرف السقي ولا جاجين ولذا لا تحلش المضرة بالأصول وتهديب الجرباء إدامة الدواب فخر راس الساقية عند السقي وسدّها
عند الفراغ منها والتلقيح في الفحل وتعديل التمرة بازالما يضرها من الأغصان والورق ليصل إليها الهواء والشمس وليست قطعها عند الأبدان
ووضع الحشيش ونحوه فوق العنايد صونها عن الشمس المضرة بها ورضها عن الأرض حيث يضرها والنفط التمره مجرى العادة بحسب عرفها
ودقها وصلاح موضع التشميش فيما يشتمل عادة ونقلها إلى موضع التشميش وحفظها وتقليمها من وجدها من الثاني في الغالب
بناء الخياط وإنشائها العين والبئر ونحوها مما يتوقف عليه الاستسقاء عادة والاتجار في الحرث والبقر للحرث والسقي والخشبة والحديد والمساقي و

أما إذا كان على الأرض مساقاة على الأصل فله أن يبيعها متى شاء

مع الدعاء به
مخافة التوقف
في الماء في أصول
الشجر المحتاج
لله في
مكة

في المساقاة

٢٩٧

فخوذلك في الاتساق والاستقام والاداء والرشا والنواضع والبر ونحو ذلك وعمل التواضع وتيقنه لا باروا الألفاظ والعيون ونسب
 الميازيب ثم التمهيد ووضع العويج على الجدار والالات التي يرقى بها العمل كالكتش للتمسيع ونحوه وتسميد الأرض حيث يحتاج اليه ونقل الثمرة من
 تلك فاجرت العادة غالباً على كونها على المالك ولو تعارف فمصدق كون شيء من الأثر على المالك أو شيء من الثاني على العامل على وجه انظر الأطلا
 في ذلك التصقع اليه كان بمنزلة الاشتراط كما أنه لو اشترط على الآخر ما يلزم نفسه في العادة صح بعد ان يكون معلوماً إلا إذا اشترط العامل على المالك
 على نفسه تماماً فانه يوجب بطلان المساقاة نعم لو شرط بعضه على المالك وابقى بعضاً على نفسه في حال الحصة المشروطة له صح كما يصح اشتراط المالك
 جميع ما يلزم عليه ما يلزم العامل ولو فعل العامل ما يجب على المالك من غير شرط ولا اذن لم يستحق بعمله شيئاً ولو كان باذن استحق اجرة المثل في
 اخل العامل بشيء مما اشترط عليه واقفاً الاطلاق بخير المالك بين فسخ العقد وبين الامضاء والزام العامل باجرة العمل في وجه غير ثابت
 الوجه لو شرط العامل ان يعمل عام المالك معه جازع تعيينه سواء جعل العبد املاً بالتبعية او بالشركة ولو شرط ان يعمل العام في المالك
 المختص بالعام والعام المختص به الخارج عن مال المساقاة صح على الاظهر ونقصه على مولا الا اذا اشترطها على العامل ولو شرط العامل على المالك
 اجرة الأجراء او خروج اجرتهم منها صح ان يبقى له على باشره ولا ففي القصة اشكال الخامس في الفائدة بشرط في حصة المساقاة
 حصة كل منهما منها على الاشاعة كالنصف الثلث والربع ونحو ذلك من غير فرق بين التساوي والتفاضل فلو اضرب عن ذكر الحصة بطلت المساقاة
 وكذا لو شرط احدهما الا نقاد بالثمة او شرط نفسه شيئاً معيناً على الاشاعة كالرطل مثلاً وما زاد لصاحب خاصة ابيهما وكذا لو شرط
 ثمة غلات واشجار معينة لاحدهما والاخر ما عداها ويجوز ان يفر كل نوع بحصة مخالفة للحصة من النوع الاخر مع التبيين بالنصف من الثمرة
 والربع من الشمس والثلث من الزمان وهكذا ولو عيّن النصف للعامل وسكت عن حصة نفسه صح وكان لنفسه النصف الاخر ولو عيّن النصف
 لنفسه سكت عن حصة العامل فان قضى غيره يكون النصف الاخر للعامل بتعيين النصف لنفسه كان متبعا وان قضى بعد ثم يكون الكثر للثمة
 والنصف الاخر بتعيينه الاصل نددت المساقاة ولو قال سافيتك على كذا على ان الثمرة بيننا فان ظهر في عرفهما في النصف صح ولو ساقى على
 بسايتين في عقد واحد بالنصف من احدهما والثلث من الاخر وهكذا فان عيّن ما منه النصف ما منه الثلث صح والابطال ولو ساقى على
 بستان واحد بالنصف في نصفه الثلث في النصف الاخر فان كان انجم متناسية في الأثمار ومجري العادة صح وكان للعامل في حاصل المجموع
 الثلث ونصف الستين وان اختلف فان اراد النصف المشاع صح ايضا وان اراد النصف المعين فوجهان والقصة شبهة لو ساقاه على ارضين
 سنة فافوت الحصة بين السنين جازان عيّن حصة كل سنة والابطال ولو ساقى في احد الشريكتين صاحبه فان عيّن له زيادة على ما كان ياخذ قبل
 المساقاة صح في الابطال ولو شرط مع الحصة من ثماء حصة من الاصل الثابت قيل لا تقع وقيل تقع وهو الاقوى ولو ساقاه بالنصف ان
 سقى بالتواضع وبالثلاث سقى بالتواضع قيل لا تقع ولو قيل بالقسم لم يكن بعيداً هذا اذا لم يكن في البستان نوعان نوع يسقى بالتواضع ونوع يسقى
 والا صحقت المساقاة بلا شبهة ويكره اشتراط رب الأرض على العامل مع الحصة شيئاً من ذهب وفضة ولو شرط صحقت المساقاة ولزم الوفاء بالثمة
 مع حصول الثمرة دون ما اذا تلفت ولو خرج اصلاً ولو حصل للعامل شيء فقد قيل انه لا يلزم الوفاء به بالشرط ولا يملك رب الاصول ما شرط
 لنفسه من ذهب وفضة وهو حسن ان علم بقيد الشرط بصورة حصول الثمرة والا فليزوم الوفاء به حتى مع عدم حصول الثمرة اظهر ولو تلف بعض
 الثمرة او لم يخرج بعضها فان كان ظاهر شرطها عند استحقاق المالك شيء او استحقاقه ما قبل البعض بالنسبة كان ظاهر شرطها هو المتبقي
 والا لم يعد الزام العامل بتمام ما شرطه عليه ويجوز اشتراط غير الذهب والفضة من العروض بالامتنع ونحو ذلك على العامل من غير كراهية
 وقيل بغير كراهية ولو شرط العامل على رب الاصول مع الحصة شيئاً من ذهب وفضة او عرض او نحوها جاز في الوفاء به ياتي هناك ما ذكره
 صورة تلف الثمرة كلاً او بعضاً وعقد خروجها اصلاً كل السائل في احكامها وهي مسائل اولى كل موضع
 تفصيل المساقاة فالثمره لصاحب الاصل وللعامل اجرة المثل ان كان جاهلاً بالفساد وقصد الاجرة مع علمه بالحال ولا شيء لمع العلم بالفساد
 وقصد التمتع بعلمه ولا فرق في ذلك بين اسباب الفساد وقيل يختص بما اذا كان مفلساً الفساده حصة الثمرة في نفسه دون العامل والاطلاق
 اظهر الثاني انما اذا استأجر اجير للعمل في بستانه حصة من ثمة الاشجار فان كانت اجارة قبل ظهور الثمرة بطلت الاجارة وان كانت بعد ظهور
 الربح وبطلت مع صحته ان كان وجه الاجارة حصة معينة مقدرة بالكيل او الوزن علم اشتغال الثمرة عليها او بالنصف الثلث ونحوها مع العلم
 بمقدار مجموع الثمرة وتعيين العمل والاجرة او عينها بالنصف والثلث ونحوها مع علم بمقدار ما على الشجر فلا يظهر البطلان ان كانت
 الاجارة بعد ظهور الثمرة قبل بدو صلاحها فان كانت الاجارة بجميع الثمرة مع شرط القطع صح كذلك لو لم يشترط القطع مع تعيين مدة
 بقائها على الشجرة وان كانت الاجارة ببعض الثمرة مع شرط القطع وتعيين مدة بقائها فوجهان اشبههما القصة مع عدم الفرق من جهة الاجرة
 الثالث انما اذا مال سافيتك هذا البستان بكذا على ان سافيتك على الاخر بكذا فاما لا يظهر القصة السر البجرة لو كانت الاصول لاثنين

نقلا لو اُحد ساقيناك على ان لك من حصته فلان النصف من حصته فلان الثلث تحت المساقاة بشرط العلم بمقدار نصيب كل واحد منهما من الاصل والثمره اجمع الجمل بالمقدار فالمساقاة باطلة على المعروف من مذهب الاصحاب هذا اذا اُتفق المالكان في جعل الحصه للعامل فقلنا
 اما اذا اُتفق المقتدر بان جعل له من حصته كل منهما النصف والثلث ونحو ذلك مثلا فالمساقاة صحيحة علم بحصته كل منهما ام لا لعلم الغرض ولو
 انعكس فاعطى المالك وتعدد العامل تحت المساقاة مع تساوي الحصتين باختلافهما الخامسة اذا هرب العامل فان كان قد شرط على العا
 العمل بنفسه ثبت له الخيار هربه وفوت بعض وقت العمل به وان لم يشترط لوتبطل المساقاة بمجرد هربه بل ان بذل العمل عنه باذنه ووقع اليه
 الحاكم فرضا على العامل واحتسابا عليه فلا خيار للساق وان فقد البازل عنه من حاكم او غيره فان كان هربه بعد ظهور الثمرة باع من سهمه باذنه
 الحاكم او عدول المؤمنين بمقدار ما يستاجر عنه على العمل وان كان قبل ظهور الثمرة ولم يكن بيع شيء من سهمه فلا فيض نفوت بعض وقت العمل على
 راي مشهور وعليه فلم يفسخ وتعدد الوصول الى الحاكم كان له ان يستاجر من يعمل عنه ويرجع عليه بعد ذلك بما انفق للعمل زاد على حصته
 العالم ام لا ما لم ينو التبرع والاولى ان يشهد على الاستجارة وقصد الرجوع عليه بالاجرة ولو عمل المالك بنفسه فان كان مع امكان
 مراجعة الحاكم فهو مستبرع لاشي له وان كان مع تعدده فان قصد الاجرة استحقها والا فلا وحيث يفسخ تكون الثمرة له ولا شيء للعامل ان كان هرب
 قبل العمل وان كان بعده فلا جرة عمله في الاجود السادس يستمر اذا ادعى رب الاصول ان العامل قد خان او اسرف او ائلف او قرط فلف
 وانكر العامل فالقول قول العامل بيمينه الا ان يقيم رب الاصول بيته على دعواه فتسمع واذ ثبتت خيانة العامل بيمينه او اقراره ونحوها لم يكن
 لرب الاصول رفع يده للعامل عن حصته من الثمرة نعم لرفع يده عما عداها من الثمرة الرجعة الى نفسه للعامل ان يستاجر من حصته تفرق
 مع رد يده للثمة كان للمالك ان يستاجر امينا ليكون عينه عليه ليس له احتساب اجرة على العامل ولو لم يكن حفظ حصته المالك حتى
 مع الامين فهو تسلط المالك على رفع يده للعامل عن حصته والزامه بالجرة عامل تردد السابع اذا ظهر بعد عقد المساقاة كون الاصول
 لغير المساق قبل تبطل المساقاة ولو قيل تقف على اجازة المالك لم يكن بعيدا وعلى البطلان فجميع الثمرة للمالك كانت جرة مثل عمل العامل مع
 جهله بالحال على المساق ان ظهرت الثمرة الا ان تكون الحصته اقل منها فلا يستحق الا مثل الحصته وقيمتها ولو قيل باستحقاقه ذلك مطلقا لم
 يكن بمستكر وكذا الحال على القول بالوقوف ان رد المالك ولو اجاز للعامل الحصته من الثمرة واقام مع علم العامل بالحال فلا شيء له مطلقا كما لا
 شيء لغير صورة الجمل ان لم تظهر الثمرة او ظهرت تلفت ولو اقسمت المساق والعامل الثمرة ثم ظهر ان الاصول للغير فكانت الثمرة باقية له
 ردها الى المالك وان كانت تالفه كان المالك مخيرا بين الرجوع على المساق العاصب بذلك الجميع وبين الرجوع على كل من المساق والعا
 بما قبض وبين الرجوع على العامل بالجميع في وجه لا يخلو من قرب المساق عند الرجوع عليه بالجميع ان يرجع على العامل بما زاد عن حقه لئلا
 ولو تلفت الثمرة باجمعهما في يد العامل فثمان حصته عليه وكذلك حصته المساق ان كان التلف عن تقريط العامل وتعدده على تردد الثامن
 المشهور ان ليس للعامل ان يساقى غيره لان المساقاة لا تنجح الا على اصل مملوك ولو قيل بالجواز عند ذن رب الاصول لم يكن بعيدا وترك احو
 التساقية خارج الارض على المالك الا ان يشترطه كذا او بعضا على العامل العاشرة يملك كل من العامل والمالك الحصته المجهولة
 له من الثمرة بمجرد ظهورها من غير وقوف على يد المصالح ولا القسمة ونحو ذلك فبما على كل منهما بشرط بلوغ نصيبه نصا باطلو بلغت الحصته
 النصاب ون حصته كل منهما لم يكن على اهلها زكاة ولو بلغت حصته احدهما النصاب ون الاخر وجبت الزكاة على صاحب الباقي دون الاخر
الحادية عشر اذا دفع ارضا مملوكة نعيما او منفعة الى اخر لغيره سها على ان الغرض بينهما كانت المغارسة باطلة سواء كان المغرض للمالك
 او للعامل وكان الغرض لصاحبه لصاحب الارض عند كون الغرض للعامل مطابقة الغرض بالثمة مع ضمانه لا رش نقصانه بالقلم فان ابي
 اجبه الحاكم على ذلك فان عجز ازال الحاكم مباشرة واحرم من ينزله نيابة عنه على الغارس قلع العروق وطم الحفر الحاصل بسبب القلع وارش الارض
 ان نقصت بالقلم او لصاحب الارض اجرتها مدة شغلها بالغرض مطلقا وقيل يختص ذلك بما اذا كان جاهلا بنقص المغارسة واقام مع
 علمه فلا جرة لارضه كما لا يستحق الغارس عند العلم بالحال رش الغرض المقلوع ولا اجرة الغرض مع علمه بالحال وقصد التبرع بعلمه والا قرب
 عدم الغرض في ذلك كله بين صورة العلم والجمل نعم تحقق استحقاق الاجرة بما اذا هربوا العامل التبرع بعلمه وصاحب الارض التبرع برفع ارضه
 ولو دفع صاحب الارض قيمة الغرض لم يكن له الرجوع الغارس على ذلك كما لا يجبر المالك الارض على تقيية الغرض بالاجرة انا دفعها الغارس الثانية
 كسرها لو ضعفه للعامل عن العمل ثم غيره اليه لو عجز بالكتابة اقيم مقامه من يعمل عمله اذا شرط المالك عليه العمل بنفسه فيثبت للمالك الخيار
الثالثة كسرها لو اختلف في قد رجعت العامل بالقول قول منكر الزيادة بيمينه ولو اختلفا فيما وقت المساقاة عليه فمع التسليم على فقلا
 والاختلاف في الزيادة يقبل قول منكر الزيادة بيمينه واقام مع الاختلاف في حصة الحاكم هو الخالف ولو تعدد المالك فاختار العامل ووقع
 الاختلاف في قد رجعت او فيما وقت المساقاة عليه فصدق احد المالكين العامل فيما اتاهه نفذ في حصته فخذ من نصيبه ما اتاه

في الوديعات

٢٩٩

العامل وقبلت شهادته على المنكر ان كان جامعاً لشرائط الشهادة وكان معه غيره وانضم اليه يمين العامل في مورد سماع الشاهد مع اليمين ولو كان العامل اثنين فاما لك واحد فشهادتهما على صاحبه قبلت شهادته مع وجود شرطها **الرابعة عشر** لا تصح المسافة على

البل من الشجر وهو ما لا يستقي كما

تصح على ما لا يفتقر الى التقى

ولحمد الله تعالى

كتاب الوديعات والبحث في مقامات **الاول** ان حقيقتها الاستنابة في الحفظ وهي مشروعة ولا يجب على احد قبول الوديعات من اخر مؤمناً كان المودع او كافراً بل الاحوط ترك القبول مع العجز عن حفظها او عند الوثوق بالنفس بالامانة او تضمين القبول ضرراً في نفسه او ماله او على بعض المؤمنين وليستحجب القبول مع عكس شيء من ذلك نعم فليجب كفاية اذا توقف حفظ مال المسلم المودع على القبول واما عيناً فلا حتى في صورة التوقف ان بدل الأجرة وحيث يجب كفاية لا يحرم اخذ الأجرة عليه ولو توقف الأمان بواجب مطلق على القبول وجب على الاحوط ويعتبر فيها الايجاب القبول ويقع بكل عبارة دلت على معناها كاستودعتك في هذا المال واودعتك اياه واستحفظتك وانبتك عني فحفظه واستنبطك فيه واحفظه وهو وديعة عندك وما يشبه ذلك ولا يعتبر العريضة ولا الماضوية ولا عدم التحس ولا توافق الايجاب القبول لغز ولا عند الجوز على الاشياء يتم بعين الصراحة على الاحوط بل الاظهر والمشهور انه يكفي في القبول خاصة الفعل لئلا عليه صريح الاحوط ان لم يكن اقوى هو اعتبار اللفظ فيه ايضاً ولا تكفي الكتابة ولا الاشارة المفهمة الا من اخبر عن الاحوط اعتبار المقارن بين الايجاب القبول كما يعتبر التحيز ولو طرح غير الاخر من الوديعات عنه من غير ايجاب لم يجب القبول ولا الحفظ وانما الظاهر على الايداع ولو اوجب طرح فان قبل وجب الحفظ مادامها عنده والا فلا وان كان الاحوط عند لالة الطرح على الايجاب هو الحفظ الى ان يوصلها اليه بل هو الاقوى فيما لو قبضها من غير ايجاب لا قبول بل الاظهر في ضمانها ان تلف لكونه امانة شرعية ويعتبر فيها ما ذكر في سائر العقود من بلوغ المتعاقدين عقلهما وشدتهما واختيارهما وقصدهما فلو اكره المستودع على قبول الوديعات قبلها ماله لم يصح الوديعات ولو لم يلمز من حفظها ولا الضمان مع اهلها لايها بشرط ان لا يضع يده على العين بعد زوال الاكره مختاراً او الا لزمه الحفظ باليد الا لاحقاً وضمنها ان تلفت ولو لا تفرطه على الاوجه يجب على المستودع بعد قبول الوديعات وقبضها وحفظها الى ان يردّها الى المودع سواء قبلها وجوباً او نداءً او وجوباً توسلي لا يعتدى فلا يعتبر فيه التفرط ولو تركه الحفظ ولم تلف لم يفسد في وجوب الحفظ بعد قبول قبل القبض بجهان ولا يتوقف القبض على ان جديده ولو تم الايداع ثم تركه المستودع والمالك حاضراً عندها فمع تلبس المالك لذلك يكون ذلك من المستودع رد الوديعات ولا يضمنها ومع عكس تلبس لا يزول الضمان ولو تركها والمالك لا يحضرها كان ذلك تفرطاً مضمناً والوديعات امانة لا يضمنها المستودع لو تلفت من غير تعد منه ولا تفرط ولو اراد الظالم اخذها منه فان لم يتمكن من دفعه فلا ضمان عليه سواء اتزعه الظالم منه قهراً واجبره على الدفع بنفسه اليه على الاظهر نعم ان كان اخذ الظالم لها عن تفرطه او تعديه كاخراجها من الموضع الذي عتبه المودع او اعلامه الظالم بوجودها على وجهه على مفرطاً عن ضمن ولو تمكن المستودع من دفع الظالم وجب عليه دفعه ولو لم يكن ضمن ولو امكن حفظ بعضها بيد البعض الاخر وجب لو اهل ضمن البعض المكن حفظه دون الجميع على الاظهر ولو توقف حفظ الوديعات على بدل شيء من ماله جاز له الدفع بقصد الرجوع على المودع فيرجع اليه بذلك وهل يجب عليه نك في ردده والعكس اشبه ولو توقف حفظه على بيع البعض لدفع ثمنه الى الظالم او على بيع الكل ودفع بعض الثمن اليه جاز بان الحاكم مع امكانه ومطلقاً مع تعدد استيذان الحاكم وقبوله ولو توقف دفع الظالم عنها على تحمل ضررها كالحرج وتلف الماله ونحوها لم يجب الدفع ولو طالبه الظالم بها فانكرها عنده فطالبه الظالم باليمين على ذلك جاز له بل وجب الحلف على عدم كونها عند صوراً بما يحرمه عن الكذب كان يخلف على انه ما استودع من فلان ويخصه في قصده بوقية وجنس او مكان ونحوها مغاير لما استودعه او يخلف على عدم كونها عنده وينوي عدم كونها في غير المكان الذي هو فيه ولو ترك الحلف كاذباً لم يأنم مع العجز عنها بل ومع المكنة منها ايضاً على الاظهر ولا كفارة عليه لو ترك الحلف عند دفع الظالم بها فان ضمنها ولو اكره الظالم على الحلف والتسليم فسلم ضمن ولا يجوز ارتكاب غير الكذب من المحرمات كشراب الخمر والزنا وترك الصلوة ونحوها لاجل حفظ الوديعات على الاظهر ولو دار الامر بين حفظ وديعة لشخص وبين حفظ وديعة اخرى لا خرقاً في حفظ ارجحها ولو تساوى واختار بينهما شمرات الوديعات من الحقوق الجائرة فلكل من المتعاقدين فسحة متى شأ من دون مراجعة الاخر وتبطل يموت كل منهما او جونه او اغتائه او نحو ذلك مما تنقطع به لا يترتب ماله وموتاً فصححت صارت العين المودعة امانة شرعية في يد المستودع ان كان الانفساخ من طرف المودع وفي يد المودع والمستودع والقائم مقامه ان كان الانفساخ من جانبه والامانة الشرعية كلية عين حصلت في يد الغير باستيذان

في الوديعات

٣٠٠

المالك ولا يقدّر من وقت فم يده وتشارك المالك في وجوب حفظها وعلى القيمان فيها ان يوصلها الى ذهابها لا بعد ان تغرب وتقلقها
 في امور فميتها وجوب المبادرة بردها في اول الوقت الا مكان على الفور الى مالكا او من يقوم مقامه من بدون توقف على طلب المالك فان اخرج
 ذلك مع القعدة كان مفترضا منا ولو بعد ولا يصال الى المالك ووكيله او وليه الخاص سلما الى الحاكم والا فالى العدل في سقوط القوة
 عند علم المالك بالحال وسكوته وجهان والا قرب من السقوط الا اذا كشف عادة عن بضابا بقاعده ولو اخرج الرادوا واجب المكن فمن دلوله
 يمكن لمريض من العدل بالمنع من الرد عند ثبوت حق مدعي الانتقال ليعبارت بنحو او عند ثبوت انحصار الوارث فيه وجوبه ومنها ان رد اعدا
 من له المال فعلا يكون عنده فان تركه لا عند اثم ومن ومنها عدم سماع قوله حتى يبينه في ردّها الى مالكا وانكره المالك ومنها وجوب
 نقلها الى حرز مثلها من الحرز الذي رضى به المودع بمجرد انفسا خها ولا يجوز تسليمها الى من دكّل المودع في قبضها بعد موت المودع بشرط
 ان الوديعه كسائر الامانات تحفظ بما جرت العادة بحفظها به على اختلافها بحسب الاجناس والاشخاص والامكنة والافضة واليه يرجع ما
 لم يجز به القدام من لزوم حفظها مثل ما يحفظ ماله الغير المتساح به ولو علم المودع بفقد المستودع حرز مثل ذلك الوديعه ويجزى عن تحصيله
 فان كشف يد اعداها عنه عن الرضا بوضعه غير حرز مثله والا اثم المستودع بالقبول ومنها مع التلّف لو تسامح في الوديعه بملئها
 بمف والماله كان ساطع عليها من ساطع على ماله مسامحة او وضعه في موضع يضع ماله فيه مسامحة ضمن ويلزم مستودع الدابة ونحوها من ذوات
 الارواح الحرة سقيها وعلفها بما يحفظها عن التلّف امره المودع بذلك ولو ابره بل وان فاه عن ذلك لكن قيمة ما ينقص عليها ليست عليه بل
 ان سلّمها اليه المودع والا فان امره بالاتفاق فعل ورجع بالمصرف عليه ان اطلق الايداع فمع حضوره او من يقوم مقامه يجزى به بين الاسترجاع
 وبين دفع النقصه بين الاذن في الاتفاق مع الرجوع ان اظهرت بعدم فوات ما ينقصه عليه لا خيره بين الاولين فان ادى المودع عن ذلك كله
 كان حكمه حكمه عند حضوره ولا من يقوم مقامه هو دفع الامر الى الحاكم وانفاق الحاكم عليها من مال المودع ان وجد والا فضل الاصل في نظره من
 اجادتها والاتفاق عليها من الاجرة والاستدانة عليه من بيت المال ومن المستودع وغيره والاتفاق عليها منه ببيع بعضها والاتفاق على الباقي
 من الثمن ببيع الجميع ورد الثمن الى المودع وعلى الاتفاق يفعل ما هو الاصل في دفع المال الى المستودع لياشرا اتفاقا وتعيين غيره من الامناء
 لينفق عليها ولا يلزم ان يقدّر الحاكم النقصه بل ان يوكّلها الى نظره من يستامن ولو اختلف المالك والمستودع في قدر الدابة التي اتفق فيها اثم قول
 المالك في وجهه ولو اختلفا في قدر النقصه قدّم قول المستودع بيمينه ولو اتفق عليها من غير مراجعة الحاكم فمع القعدة على المراجعة لا شيء له ومع
 العجز عنه من العدل يشهد ويرجع فان ترك الاشهاد كان متبرعا على راي الاعدتعد والاشهاد فيرجع مع تصد الرجوع وقيل قوله في
 مقدارها ج بيمينه ولو ترك الاتفاق ومراجعة الحاكم عند اللزوم فان ماتت لذلك ضمنها ولو لم تمت قد مضت مدة يموت مثلها منها خرجت
 عن كونها امانة ودخلت في ضمان تلفها وقصا وتختلف المدة باختلاف الحيوانات اجناسا بل وافرادا في حكم نفقة الحيوان ما يقبض اليه من اليد
 والعلاج كان في حكم الحيوان الزرع والشجر وغيرها مما يحتاج الى سقي وخدمته ونحوها والمرجع في مقدار النفقة ونحوها العرف ولو احضر المستودع
 الماء والعلف فامتنعت من الشرب الاكل فلا شيء عليه نعم عليه مراجعة النجيرة والمعاينة ان كشف ذلك عن مرض فيها ويجوز ان يسقيها بنفسه
 الموتوق بفعله وامانة من عبده وخادمه فلا يجوز اخراج الدابة للوديعه من المنزل للسنق والعلف الا مع الضرورة كعدم امكان السنق والعلف في
 المنزل ونحو ذلك من الاعذار ولو قيل يجوز اخراج المعتاد لغير المعتد وتغريضها وقتها حتى مع عدم الضرورة لم يكن جريدا ولو نوى المالك المستودع
 من السنق والعلف صرحا لم يجز له القبول بل يجب عليه السنق والعلف على المعتاد ويرجع به عليه على الاظهر ان قصد الرجوع ولو ترك السنق والعلف
 اثم ولو يضمن ولو شرط المودع ترك السنق والعلف ضمن العقد بطل الشرط وصحت الوديعه على الاقرب ليس غرضه في الروح كالشجر ونحو ذلك
 الروح فلو شرط المودع من السنق والعلف جاز له القبول ولا يضمن ولو سقي ح لم يكن للرجوع بالاجرة عليه لشتم ان اطلق لا يبالغ يقتضى
 تجزى المستودع في طرق الخطأ المتعارفة ولو عتب المودع موضعا معينتا لحفظها ولم ينه عن غيره فان كان لمكان المودع عيبا او مضرة
 لم يجز نقلها الى موضع اخر من غير فرق بين الادنى والاحفظ والمساوى ما كان المستودع لم يجز النقل الى الادنى بل ولا المساوى الا مع العلم
 بالرضا وكذا الى الاحفظ الى الاظهر حيث يجوز النقل ولا ضمان وانما القيمان مع النقل الحرز ويجزى بل يجب نقل الوديعه الى موضع اخر عند شوب
 التلف والتقص على العين مع بقائها في حرزها الاول بشرط ان يكون النقل ليعاير او مساويا للاول ولو لم ينقلها مع الخوف عليها كان مقفلا
 ضامنا ولو نوى المودع المستودع من النقل الى موضع الذي عينه لونه الامثال ولم يجز لها النقل حتى الى الخطأ الا برضا جديدا لو نقل من دون
 ذلك اثم وضمن الا ان اخاف من اتياء الوديعه تلفها او نقصها فانه لا اثم ولا ضمان في نقلها الا ان ينهي من النقل في صورة الخوف عليها ايضا فان اثم
 عند عدم جواز النقل وعند الاثم ولا ضمان بترك النقل بل لو نقل ح ضمن ولو امكند مراجعة المالك عند الخوف عليها مع التبرؤ من مراجعة
 والا فمراجعة الحاكم لو عدل ولو لم يضمن في وجهه لو انكر المالك وجود الخوف المستوع لنقله في بعض الفرع من الزبوة جرت قواعد الدعوى ولو توقف

في الوديعة

١٣٠

التفريط صور وجوبه على اجرة جازلة الرجوع بها عليه مع قصد ولا تنقح وديعة القاصرين بطلانها كان او مجنوناً او سفهاً او عبداً ويضمن نفاض المال
ولا يبرء براءة الى من سلمه اليه بل الى وليه نعم لو خاف على المال مع عذر القبط التلصق فقبضه للحفظ والايصال الى الولي فلا ضمان عليه وكذلك لا يصح
استداع القاصر ولو استودع واهمل في الحفظ فالا شبهة عند الثمن الامع قصو المستودع العاصر لا انزلت ليطه حتى يرفع الثمن فيجب حفظ
الوديعة على مجرى العادة فيلزمه عند ظهور اماره الموت الا بصا الى ذلك من بردها الى المالك مع تميزها واشهاد عدلين عليها ولو كفى الايضاً
في العادة لم يجز لأشهاد بخلاف ما لو لم يكف ولو لم يحصل الحفظ جازاً بالرد الى المالك وجب له مطلقاً ولو ترك ما وجب عليه من الايضاً والتعيين
والأشهاد كذا او بعضا ضمنه لو مات المستودع فجأة من غير ظهور امارات الموت لا الايضاً ولا الأشهاد ففي ضمانه ذلك قولان والأشبه عند
الثمن ألا اذا عد ذلك في مجرى عادة عصره وعصره نظر طاولوا انكر الوارث الوديعة فان كان هناك شاهد أو أقوال قول الوارث من غير غيره
إذا ادعى المودع عليه العلم بالحال فله حقه احرازه على عكس العلم وجب رد الوديعة الى المودع مع المطالبة منه ومن يقوم مقامه من وكيله ولو
وعكس المانع من ردها عدل كان المودع او فاسقاً فاجر اسلم كان او كافراً ذمياً كان او حرياً اذا كانت الوديعة له ولو اوجب من الرد هو التولية
ورفع اليد عنها بحضور المودع او من يقوم مقامه ازاله ما كان من جانبها مانعاً من قبض المودع ولا يجب عليه تحمل ثقل الوديعة في ردها وجوب
الرد فوراً ان طال بها المالك فوراً نعم يعتبر في وجوب الرد فوراً إذا كان مكان عادة فلو كان هناك مانع عطف أو شرع منه لم يأنه بالآخر ان يزل
المانع وللستودع مطالبة الأشهاد على الرد والتأخير الى مكان الأشهاد عادة على الآخر فيجب الرد فوراً بعد نوال العذر ولو اقر الرد بغيره ضمن
ومع العذر لا يضمن لو ادعى انسان عنده ما لا يتم علمه بكونه مغصوباً من آخر ثم استرده المودع او من يقوم مقامه من وادته وصدقوا في لم يجز
لنه تسليمه الى المودع العاصب لا من يقوم مقامه ألا اذا خاف على نفسه وعرضه واطال الذي يضر بحاله وحيث يتمتع من التسليم عند مكان الامتناع
يلزمه دفعه الى مالكها ان عرضها والا فمر سنة فان لم يجد تحريمه بعد السنة بين حفظها وبين التصديق لها عن مالكها وبين الدفع الى الحاكم ليقول هو
التصدق بها عنه فان حفظها فلا كلام وان سلمها الى الحاكم فتصدق بها فلا ضمان عليه ولا على الحاكم وان باشر هو التصديق ثم ظهر المالك تخبر
بين امضاء التصديق فيكون له الاجر بين تقيم المصدق بالمثل والقيمة فيكون الاجر للغارم ولو خاف المالك ح بعد موت المصدق فلا شيء على
وارثه ولا فرق فيما ذكر بين كون الوديعة بمقدار الذم او اقل واكثر ولو كان العاصب من المصوب بماله ثم ادعى الجميع فان امكن الستودع تميز
المالين لزمه التمييز برد ماله وحفظ المصوب ان لم يمكن التمييز فالشهور وجوب ضمها الى العاصب المودع ودليله فاصر والا فاقوى عندكم هو
لزوم مراجعة الحاكم ليعزل حق كل من العاصب المصوب منه بالقسمة او الصلح مع عذر معلومته مقدراً للمصوب يسلمهم العاصب اليه و
يعمل في نصيب المصوب منه بما يراه من الحفظ والتفريط في التصديق المقام الثاني في ضمان الوديعة انما يوجب ختم الستودع
الوديعة امران احدهما التفريط وهو ترك ما يلزمه فعله بسبب شرط سابق في ضمن العقد وبسبب قضاء العادة به في كل دية وبسبب
حكم الشرع به كترك حفظها فيما هو حرج لا مثاله او ترك سقيها وعلفها وترك نشر التوب المحتاج الى النشر والكتاب المتوقف عند حدث الشيء
فيه على تحريكه وترك ضبطها عند ابدلها من غير غير اذن ولا ضرورة داعية اليه واما مع الاذن او دعاً الضرر وفليس الا بداع التفريط ومثل الكفا
وضمها في محل مشترك بينه وبين الغير والمسافرة بها سفر اشريعاً او عرفياً من غير اذن ولا ضرورة داعية الى ذلك وهل نفس السفر مع عذر الاذن لا
الضرورة اليها محرم بل لا بل حكم الثمن خاصة وجهان احوطهما الاول ولو اضطر الى السفر مصطحباً ايها فقد من يسلمها اليه من مودع او من يثق
مقامه فلا ضمان وكذا لو اذن فيه المودع صريحاً او بالتفريق كذا اذا اودعه عنده في حال كونه مسافراً وان لا لطلب الكلاء ولا فرق في الثمن عند
التفريط بين كون التفريط عمداً او عن جهل او نسيان او غفلة او اكرهه وقيل لا يضمن اذا كان عن جهل او نسيان او غفلة او اكرهه هذا
اشبه ولكن الاحوط الاول الآخر الثاني التعدي وهو التجاوز عما هو لازم كون الشيء وديعة كالتصرف فيها بالبيع او الاستئجار
او انتفاع او نحوها بغير اذن المالك من دون دعاه مع الحرج الوديعة اليه واما مع قضاها بالتصرف لصادرها فلا تعدي ولا ضمان والحال في
التعدي جهلاً او نسياناً او غفلة او كرهاً كالنظر على احد ها وليس نية التصرف الا انتفاع بها من التعدي ما لم يلحقها الفعل نعم من التعدي
الا بناء من يدها الى المستحقه عند طالبة وامكان الربح ان من جود ايها اذا كانت لبيته بعد ذلك واعترف لكن يقيده كون الجود تعدياً
بامور احدها ان يكون يعد طلب المالك ايها فلو محمد بها ابتداء او عند سؤال الغير فلا ضمان ألا اذا قصده ألا نكاره اسألته على الناس
ويكره عند مطالبة المالك لو لم يطلبها منه المالك بل سلمه عنها فانكر ضمنه ألا اذا ظهر غرضاً صحيحاً في نكاره تأنيهاً ان لا يظهر الجود غرضاً صحيحاً
من غلط او نسيان او نحوها ولا فلا ضمان مع تصديق المالك ايها بل وكذا مع عذر تصديقه مع امكان ذلك لعذر في حقه تأنيهاً ان لا يكون
الجود لمصلحة الوديعة كقصد دفع ظالم او متغلب على المالك عنها ونحو ذلك ولا يضمن بجمع الشك في كون الجود عدواً او برخصه فالجود
الأصل الثاني للعدوان ومن التعدي ايضا خلط الوديعة بماله بحيث لا يميز بغير اذن منه ولا من الشارح سواء خلطها بمثلها او باجود منها او

في الوديعة

٣٠٤

ادون وكذا الخلط بمال المالك بغير إذن منه ولا من الشارع او بمال لا يجنبك ولو امتنع المالك بغير اختياره فلا ضمان عليه كما لا ضمان عند الخلط باذن ومن العقد ايضاً فتحتم الكيس الوديع عند مخوفه ما سوا اخذ منه شيئاً بعد فتحه كما لا يمين كونه مشتملاً على علة له للمالك لا الا اذا علم عادة بعد المنع من ذلك ما لا علة عليه ورضا بذلك مثل فتح الكيس قبل الصدق ونحوه كما ان مثل فتح الختم فذلك لفعل خرو الكيس تحت الختم وكسر الصدق ونشر المدفون ولو كان الختم من المستودع لم يكن فتحه نقداً الا اذا كان ختمه بامر المالك ولا يضمن الكيس الصدق ونحوه بفتح الختم فذلك لفعل بل ما فيها خاصة على الظاهر ولو امر الوديع المستودع ببلارة الوديعة لمحل شيء فاجرها محل اشق منه كالقطن والحديد والحل مقدراً فاجرها محل ازيد منه كان متعدياً ما سوا تلف به او بافة سماوية وهل يضمن بفتح العقد اذا فسخ بعد ذلك ام لا وجهان شبههما القطن وحيت يضمن فهل يضمن تمام الدائرة وينسب لعل الاثقل والاشق وجهان اقويهما الاول ولو جعل الوديع الوديعة في حوزة مقفل ثم اودعها ففتح المستودع الحوزة واخذ بعضها ضمن الجميع وكذا لو كانت في حوزة للمستودع مثلاً بامر المالك ثم فتحه بغير اذنه ولو لم تكن مودعة في حوزة او كانت مودعة في حوزة المستودع لم يستد به امر المالك فاخذ بعضها ضمن ما اخذ دون الجميع ولا فرق في الضمان بين صرفه في حاجته عده ولو نوى عند اخذ الوديعة من الوديع التصرف كانت يد عادية وضمنها بذلك بخلاف ما لو نوى عند اخذ المحفظ ثم نوى بعد ذلك الحياينة فان نيت فتح محجرة لا توجب الضمان وانما يضمن بطريق العقد متى ما تعدى في الوديعة كلاً او بعضاً وان تلف لم يسقط الضمان عنه بوضع بدلها من مثل او قيمة مكافئاً ولو اعد البعض الذي اخذه بعينه فخرجه بالباقي لم يضمن الا ما اخذه ولو تلف البعض الذي اخذه واعاد بدله من جنس بالباقي على وجه لا يتغير ضمن الجميع ولو اخذ من الوديعة بقصد القرض من غير ان الوديع لا يصير محلاً فحوى ضمن ما اخذ والقسم الناطق بمحوز الاخذ قرضاً محمول على صورته ان شاهد الحال المقامر

الثالث في الواجب فيه مسائل

اولها ان توقف حفظ الوديعة على المسافة بها بان خاف تلفها انما اذا ابقاها جاز من غير ضمان سواء كان السفر لاداعي حفظ الوديعة ولاداعي من قبل نفسه من حج او زيارة او تجارة ولو خاف عليها الواسعها خوفاً الطريق لم يخرج له استصحابها فان صاحبها ضمن ولو نزل ضمانه بردها الى مكافئها سلمه ولو لم يخف عليها في المسافة بها الامن الطريق ولا في بقاها فان كان مضطراً الى السفر لم يمكن تسليمها الى الحاكم والعدل جاز ان يسافر بها وان لم يضطر واضطر وامكنه التسليم الى ذي الغائب لم يجز التسليم الا باذن الوديع ولو سافر والحال هذه ضمنها كالمرة الثانية لا يبرء المستودع الا برء الوديعة الى مالكها او وكيله ووصيه او وليه سواء كان قد فسخ الوديعة ام لا ولو فقد المالك ومن يقوم مقامه جميعاً عند اعادة الرد وقضت الحاجة الى الرد ردها الى القفص العادل وانما عليه ولو لم تقضى الحاجة الى الرد وقضت ما يمكن الرد الى المالك ومن يقوم مقامه لم يرددها الى الحاكم والثالث المرجع في الاحتياط الموزع هل للحاكم عند تكليف المستودع الرد اليه ان يمتنع من كل من القبول ولو كلف من قبضها عنه ام لا وجهان اقويهما العقد ولو تعدد الحاكم في مورد اقتضا تكليفه ردها اليه حتى تلفها جاز ايداعها من بقية ما موزع من الحيل الشرعية ولو تلفت حوزة ليرضى المستودع الاول ولا الثاني الا مع تفریطه او تعديره ولو قدر على الحاكم فدفنها الى الثقة ضمن الثالثة اذا اراد المستودع المسافة وترددها الى المالك ومن يقوم مقامه ولا الى الحاكم ولا الثقة بل دفعها مع امكان شيء من افراد الرد المذكورة ضمنها سواء تعدد عليه بعض افراد الرد مع امكان الباقي ولم يقدّر شيء منها وسواء دفعها في حوزة غير اعلم الثقة او الفاسق بذلك ولم يعلم احداً وسواء كان الثقة الذي اخبر في منزل الدار او خارجاً عنه وسواء كان مضطراً الى السفر ام لا وسواء كان الذين دفعها اليهم لا يضمنون تعدد ايداعها اليهم من ذكر ما خوفهم من التلف ولمعاجة دفعه على وجه لا يمكنه التأخير الى الايصال جاز له الدفع في حوزة مرعيه الشخص من لا يمكنه الرجوع لو اعيد الوديعة بعد التفریط الى الحوزة او ترك العقد بعد تعديره لم يبرء بذلك بل كان الضمان باقياً الى ان يسلمها الى مالكها فلو تلفت بعد رد ال التفریط والتعدّد قبل التسليم لم يبرأ من مثل القيمة نعم يزول ضمانه بالتسليم الى المالك ويجوز للمالك ان يستين من رد قبضها بها وبابوا اياه من الضمان الحاد بعد اودع تفریطه ولو اكرهه من يخاف منه على دفعها الى غير المالك فدفعتها فلا اثم ولا ضمان على الاقوي **الحاشية** ان انكر المستودع الوديعة من اصلها او اعترف بها وادعى التلف والرد الى الوديع او من يقوم مقامه فالحقول قوله يمينه على الاقوي ولو اعترف بها وادعى الرد الى الوالي لم يقبل قوله بل كان القول في ذلك قول الوارث يمينه لو دفعها الى غير المالك وادعى ان المالك لم يرد ذلك فانكره فالحقول قوله للمالك يمينه ومع فان انكر المدفع اليه القبض فالحقول قوله يمينه على المستودع ضمان المال فان صدق في ذلك فاعترف بالقبض استرد المال منه مع بقائه مأموراً مع تلفه فخير المالك بين الرجوع عليه وعلى الوديع فان رجع على الوديع رجع على المدفع اليه ان كان المال باقياً او ان القابض قد تفریط وان كان نالفاً بغير تعدد ولا تفریط فلا رجوع على المدفع اليه لا غير ان ظلم الوديع في الرجوع عليه لو صدق الوديع الا ان للمستودع في الدفع الى المالك وادعى المستودع الدفع ولم يصدقه الثالث لا الوديع ولم يكن قد شهد على المدفع فالحقول قوله المستودع يمينه الا اذا كان الاذن في الدفع مقيداً بالاشهاد وقد تركه فانه يضمنه **السؤال** استرد المالك لبيته على الوديعة بعد ان كان المستودع اياه ضامناً ثم ادعى التلف قبل

في الوديعة

٣٠٣

الانكار في سماع دعواه افعال السماع وقبول البينة لو اقامها على التلف لان يكون انكار السابق على وجه يكذب بينة اللاحقة فلا
تسمع منه **السابع** اذا عين المودع للوديعة حرزاً بعيداً عن حفظ الوديعة لزمته المبادرة الى ايصالها اليه وحفظها فيه بمابرت لعادة
عليه من طرق المبادرة ولو اقر المبادر مع امكانها ضمن لا يضمن ان كان التاخير لما عصى عقله او شرعي ولو كان المعين له الدار ولها يتوعد
فوضعها في احد هاجازة نقلها الى الاخر ان لو يكن بينهما ما يصل بعد خارجا عنهما وان كان من توابع الدار ولو كثر الفصل لم يجز الا مع الحاجة
الى النقل خوفاً من نحو ولو سلم الوديعة الى زوجته ونحوها لم يضمن الا اذا كان برضا المالك **الثامن** اذا علم باعترافه او بالبينة بعد
رد الوديعة الى ان مات جهلت عيها اخرجت من اصل المركة وكان المودع بمنزلة الشريك فيقدم على الغرض ويستخرج حقه بالصحة او القرض
او القسمة او نحو ذلك مما حرم في كتاب المركة وان علم تلفها بسبب اوتعدى فهو اسوأ الغرض ولو لم يعلم التعذر ولا التفريط فلا ضمان عليه
اصلاً التاسع اذا كانت في يده وديعة فدعاها انسان فان اقرها لاحدها خاصة قبل قوله وحكم هالده وكلف المستودع بالحلف لنفي
دعوى الاخر فان حلف له ان دفع الغرم عنه بقيت منازعة الا خرع المقر له فلا خلافه ايضاً فان حلف سقطت دعواه عنه ايضا ولو نكل
عن اليمين احلف المدعي على استحقاها واعزم الوديعة على المثل والقيمة ولو اقر المستودع بها لهما جميعاً قسم بينهما وبقي النزاع من كل منهما
في النصف الاخر وان حلفا او نكلا سقطت الدعوى وان حلف احدهما خاصة قضى به له ولا خصوصية للتأكل مع المستودع ولو اقرها احدهما
لا يضمنه فان صدقاه على عهد العلم بالتعيين فلا خصوصية لهما معه تبقى الخصوصية بينهما وجرى على كل منهما حكم ذي اليد ان كان في انكار
العلم بالتعيين لو يكن لهما الا احلاف بعد العلم وتكفي عين واحد لهما ما اذا حلف سقطت الدعوى عنه وبقيت بينهما وجرى فان عجز
اقراره البينة حلفا وقسم المال بينهما ولو نكل الوديعة عن اليمين اغرم البديل ووضع مع الاصل في ايديهما وقسمت جميعا بينهما ولو لم يقر
احدهما بل كذبها جميعا حلف لهما وسقطت دعواهما عنه ولو نكل ردت عليهما فان حلفا او نكلا قسمت بينهما وان حلف احدهما
خاصته ونكل الاخر قضى هو الحالف ولو لم يقر لهما ولا انكرهما بل قال لا ادريها لهما او لاحد كما او لغيرهما فان حلف على عهد العلم تركت اليه
العين في يده الى ان تقوم البينة بكونها لاحدهما او لهما ولتأثيره ليس لاحدهما احلاف الاخر وان نكل عن اليمين نكلا لو حلف على اثر
العاشر اذا اختلف المودع والمستودع في قيمة الوديعة القيمة بعد ثبوت صحتها على المستودع باقراره بالتعذر او التفريط او قيام
البينة على ذلك فالقول قول المستودع في نكارة الزيادة يمينه **الحادية عشرة** اذا مات المودع سلت الوديعة الى من ثبت كونه وارثاً
له من مناسب مسابح حتى يعتق بالنظام في الامام عليه ورجع فان كان واحداً سلم اليه الى من يقوم مقامه ان كانوا جماعة سلت الى
ليقتسموها الى من يقوم مقامهم ولو سلمها الى البعض بغير رضا الباقيين ضمن حصته من ليستأن منه **تكملة** في فتن مسائل **الاولى**
لو تصرف المستودع في الوديعة والتجها بغير اذن المالك ضمنها ثم الاقوى انه ان وقعت المعاملة على العين الوديعة كانت موقوفة على اجابة
المودع فان اجازتها المعاملة وكان الرجح كماله لا شيء منه للمستودع وان رد فسلب البيع وان اشترى في الذمة ودفع الوديعة فأن
صحت المعاملة وكان الرجح كله للمستودع وعليه بدل الوديعة من مثل اذ قيمة وهو اثم ولا فرق في ذلك كله بين كون الوديعة كاملة وقاصر
الثانية لو ائلف بعض المتصل من الوديعة كالقطع يد العبد للمودع عنه او اخرج بعض الثوب ضمن الجميع نعم لو صد ذلك منه خطأ
ضمن ما ائلفه خاصة ولو ائلف بعض المتصل منها كما لو ائلف درهما من صرة ضمن ما ائلفه خاصة دون الباقي الا ان يكون قد فرط في
الباقي ايضاً او تعذر فانه يضمنه لذلك ولا يزول ضمانه للبعض باعادة آياه بل يحدث ضمانه لتلك ان من جهة به على وجه لا يمتد كرامة **الثالثة**
لو اقر المستودع بكون الشيء الفلاني وديعة عند فلان ثم مات المورج ووجد ذلك الشيء في تركته اصابه الاظهر عند ضمانه له **الرابعة** لو مات
ووجد في تركته شيء مكتوب عليه انه وديعة فلان او وجد في دستور ان الشيء وديعة فلان وكان الشيء موجوداً فان اذنت الكتابة العلم
للموصى بكونها وديعة لمن سمي سلم اليه الا لم يدفعه اليه الا بعد اثبات الشرعي لان الكتابة لا تجزئ فيها على الاطلاق **الخامسة** لو نقل
الوديعة على الموضع الذي عينه المالك بسبب الخوف عليها ثم تلف ادعى المستودع النقل بسبب الخوف عليها من حرق او غرق او سرقة قالوا
النقل لا بسبب القول قول المستودع يمينه على الاظهر **السادس** لو وكل المودع من يتسلم الوديعة من المستودع فطالبه الوكيل و
امتنع هو من تسليمها اليه فان كان امتنعا ضمن وان كان لعذر ثبوت كانه لم يضمن ولو لم يطالبه الوكيل لم يلزمه حملها اليه نعم يلزم اعدا الوكيل
بكونها عنده اذا كان هو جاهلاً بذلك ولا يلزمه الا شهدا عند التسليم على الاظهر ولو اقر التسليم لان يمكن من الاشهاد ضمن وجه **السابع**
اذا تمك في الوديعة او فرط وبقية بعد ذلك في يده مدة لزمته اجرة مثله في ذلك المدة **الثامن** لو دخل الخان فجعل حملاً في صحن الخان
وقال لصاحب الخان احفظه حتى لا يخرج فخرج في بعض غفلة ضمن وكذا الحامي بالنسبة الى الثياب اذا مره الداخل بالحفظ **التاسعة**
لو خاف على ما تحت يده الفرقا والحرق والسرقة والسلب فبادر الى نقله من قبل الوديعة ففرقت الوديعة واخرقت وسرقت وسلبت

منه فنفى عنه وجهان واشبه العمد اذا يلزمه ان لا يملك حفظ اللودعة والضممان حوط العارضة انما دفع الى جعلها تاما ونحوه في بعض
 وكله ويريد بطلان قبض من شياطين اذا قبضته رد الخاتم على قبض ولو رد الخاتم ضمن الحارضية كشك في لو ادعى قبالة عند غيره فمطابق
 حفظها ونحوه في قبضها وهل يضمن ما في القبال وجهان اشبههما العمد الثانية كشك في لو اختلف المودع والمستودع في الشك او التفت
 وعدمها تقدم قول المستودع بيمينه الثالثة كشك في لو قبض من غيره ما لا يملك من غير يمينه منه ولا يفرط فادعى القابض انه كان ربيعة وادعى
 المالك انه كان قرضا فالقول قول المالك بيمينه نعم مع وجوب العين لردّها اليه لو انعكس الفرض فادعى المالك الايداع وادعى القابض الاستفراض

فقبل يقدم قول المالك لو قلنا بتقديم قول القابض لا فربنا
 البذل عليه عند اختلف من غير تفریط ولا
 تعد كان احسن

كتاب العارية وهي من العقود المشروعة وعقد هاكل لفظ دل على تسوية المالك ليعين الانتفاع بالعين مع بقائها مطلقا ومدة معينة
 تسوية غير لازم بترعا واشبهته في رجحانها لورود الاحتياط عليها ولا تجب عندها وبعبارة اللفظ الصريح في طرفه الايجاب القبول فلا تكفي الاشياء
 حتى المقمة الاصل الاخرى ولا سائر الاضال الدالة على الاذن في الانتفاع بمعنى عقد حقوق احكام العارية العقدية وان جازا الضرف باي نحو حصل
 الاذن ولو بالفضل نعم لا يعتبر لفظ خاص بل يكفي كل لفظ حصل به انشاء الاذن في الانتفاع صريحا وانشا قبوله وليس عقدها بلازم من شيء من الطرفين
 فكل منهما فسخه وينفسخ بموت أحدهما وجنونه ونحوهما مطلقا كانت العارية ومقيدة بزمان خاص والكلام في اطرانها يقع في مقامات **الاول**
في المعين يعتبر كونه جازا الضرف محتارا فاصلا ما لا يكتفي اعادة الضرف عن نفسه ولا عن غيره ولا المجنون كك مطبقا كان اداء وابتاعه
 حال وزولا العبد الابان مولودا ولا المفلس بعد الحجر عليه الا فيما لاحق للغرام فيه لا السقية لا المكروه ولا مسلوب القصد كالنائم والسكران
 والمنع عليه اشباههم ولا من لا يملك العين المعارة نعم يكفي تلك المنفعة بشرط عقد تقييد الانتفاع بمباشرة ويجوز اعادة الاصل مال الغاصب من مع
 الغبطة لهم في ذلك **الثاني** في المستعير ولا بد من كونه بالغاعا فلا معينا اهلا للبرع عليه فلا تصح استعارة الطفل ولا المجنون ولا السفير
 ولا العبد الابان المولى كما لا تصح العارية مع عقد تعين المستعير كاذال اعربت حدهلين الشخصين واهل البلد وان جاز لكل منهما الانتفاع فلا
 لكنه اباحة عارية وكذا لا تصح الاعارة مع عقد اهلية المستعير كاعارة الصحف العبد المسلم والا فله المسلمة من الكافرا اذا حصلت العارية الصحيحة
 كان للمستعير الانتفاع بما جرت العادة بالانتفاع به في المعارف عاردا وكذا يفارق دوا ومانا ومكانا وحضرا وسفرا نحو ذلك لا مع قصر الاعارة على
 اقل من المعارف فلا يجوز التعدي عن مورد الاذن التقييد توضيح ذلك ان المعارف لم يكن الا اذا منعت واحدة جاز استيفائها وان لم يصح بها
 المعين ضمن العقد فان كانت له منافع عديدة فان غم الاعارة جاز الانتفاع بجميع وجو الانتفاع المعارفة ولو اطلق الاعارة جاز الانتفاع
 بالتتابع المعارف من وجو منافعة ون التادد الخارج عن منصرف الاطلاق وان خص فائدة بالذكر لم يردم القصر على استيفائها ولم يحز العقد الى
 غيرها وان كان الغير متعارفا ولو خص جهة غير معينة ولم تتعين تلك الجهة بانصراف نحو ايضا لم يحز الانتفاع بوجه صلا ويعتبر في صحة العارية
 زيادة على ما تكون المنفعة مباحة فلا يجوز استعارة الات لله ولا استعارة شئ للانتفاع المحرم مئة لا الحجر استعارة الصيد للحجر
 ولا الا لانه للوطى ولو خالف استعار الصيد فعليه القتل والله عاقب ان رده الى المالك سليما برئ من حق المالك ان تلف في يده من غير تعدي به ولا
 تفرطه ففي ضمان بدله للغير فلو كان اشبههما العمد وان كان الضمان حوط وهل عليه اذ قبض الصيد عارية رساله وضمان القيمة للمالك لا وجهان
 اشبههما العمد ولو كان الصيد في يد حجر فاستعاره المحل جاز له التصرف فيه وان كان في كونه عارية شرعية ناقلا بل منعوا لو اعار العاصب تلفها
 في بل المستعير غير تعد ولا تفرط فان لم يعلم هو بالعصب او تعلمه بالمستعير ايضا اقوال اظهرها التعلق بهما جميعا مضمونة بالذات كانت العادة
 كعارية التقدين وبالعرض بشرط ونحوه غير مضمونة في حكم العين ما استوفاه من المنفعة فان المالك الرجوع على كل منهما بالبدل فشران جمع
 المالك على المستعير بدل العين والمنفعة يرجع هو على المير بشرطين احدهما عدم التلفاة بعد القبض كونهما مغصوبة او التلفاة بعد هاهما في الراجح
 ثانيهما عدم كون العارية من التقدين والا فلا رجوع له على المستعير لا فادامه على الضمان بالقبض ولو كان المستعير عا لما بالعصب ضمن لم يرجع
 بما عزم على المير بل لو اغمز المير جمع هو على المستعير استقرار الضمان عليه ثم لو تصد المستعير باستعارته استقلاله من المالك فلف
 في يده من غير تعد ولا تفرط فلا ضمان عليه **الثالث في العين المعارة** وهي كل ما يصح الانتفاع به مع بقا عينه منفعة محالة فلا يصح
 اعارة ما لا منفعة فيه محالة ولا يوجب الانتفاع به فوات عينه وان جاز الانتفاع المذكور للمير بالعين بعنوان الاباحة ولا يعتبر كون المنفعة لكبا
 التي اعيرت العين لاجلها شائعة مقصود من تلك العين فلو اعار الخبز للاستخدام صححت الاعارة ونصح اعارة الدراهم والديناير لمنفعة غير مريلة
 لا عياها كالقرين بها والضررب على طبعها واظهار الاعبا عند الغير بها ونحو ذلك كما تصح اعارة الارض للزراعة والفرس والبغا والوثوب

استعاره
 في بعض
 من بعض
 بالذات
 صلب

في العامرية

५०६

للقس والذبة للركوب المحل عليها ويلزمها الانقضاء في الانقضاء على مورد الاذن كما مر ويجوز له الانقضاء على اقل من العقد الماندون فيه مع اتحاد العمل
اليه مع الماندون فيه جسا كحل من على الدابة التي عبرت محل متين هله العقد في المبان الخالف الماندون فيه ان كان اقل ضررا ومساويا كحل
من غير ان ارض المعارة له الى نذرها فلو ان اظهرها العقد الا اذا حصل له ان النقص في موعده على مورد الاذن الى غيره كان عاصيا ضامنا
هل يضمن عند الضرر بالماندون فيه زيادة مقدار راجحة الزيادة خاصة واجرة الجميع ويفضل بين صورتي التي عن الزيادة والاطلاق ان قال
الاول وان كان الثاني حوط ويجوز استعارة كل حيوان لم يقع محلل كحل الضرب بالكلاب الاربعة والسور لصيد الفارة والعبد للخدمة وكذا
الامة لها وان كان المستعير اجنيا عنها وان كره اعانها وتشدت في الشاة بل قد تحرم ان اذنت الى الزنا بهاد يكره استعارة الابوين للخدمة ويجوز
استعارتهما للترفة ويجوز استعارة الشاة للحلب وهي المحنة والظهار عندك انها باحة وليست بعارية حقيقة ومن هنا يجري الحكم في ثمة الانيا
وفي غير اللبن من الثمات كالصوف الشاة والوبر والروت ونحوها ولا يجوز اعارة الامة للوطي ولا يستباح فرجها بذلك في استباحها لفظا او
وجهان والا حوط العقد وتصح الاعارة مطلقة ومقرونة بمدة معينة ولا يلزمه ذكر المدة بل لما لك الرجوع فيها قبل انقضاء المدة ولو ان السعير
في البنا او الغرس والزرع في الارض التي اعارها منه ثم امر بالازالة فالمشهور وجوب الاجابة ولو قبل ادراك الثمرة والزرع لكن مع التزامه بالارش
كما ان المشهور انه ليس له المطالبة بالازالة من غير ارش وفي التحكين جميعا ما مل على المشهور فطر في استعارة الارش هو تقويم الغرس والزرع مثبتا
مجانا ومثبتا باجرة المثل ومقوودا امره بالانقضاء بعد انقضاء المدة في الموقوفة فلا ارش سواء ارش في الزرع او الثمرة او لا وسواء كان عقد الادراك تنقير
او لا لذلك لو امره بالانقضاء قبل انقضاء المدة بعد بلوغ الزرع والثمر فلا ارش ولو شرط عند الارش عليه اذا طلب الانقضاء فان كان في ضمن عقده ان لم
وان كان في ضمن عقده العارية لم يلزمه ولو اشترط في ضمن عقد لازم عقد فسخ المستعير قبل انقضاء مدة العارية لزمه الوفاء ولو لم يفسخ قبل الانقضاء
نفذ فسخه وثبت الشرط له التحار ولو بدل المستعير قيمة الغرس بالزرع المستعير لم يملك ذلك لم يلزمه المستعير القبول للمستعير قطع الغرس والبناء متى اراد
وعليه تسوية الارض وطم الحفر ويجوز اعارة الارض لدن ان يشيها وله الرجوع قبل ان يتراب عليه كان له الرجوع بعد صيرورة الميت دميما ليس
له الرجوع بعد الدفن قبل البلا على الحوط ان لم يكن اقوى ان كان الميت محمرا فلو كان كافرا لم يرجع من الرجوع ولو اتفق النكاح من ياشي لم ينع المعين
الرجوع ومطالبة المستعير بوضع الميت وان كان محمرا والارض التي استعيرت للغرس والزرع فخرستا وزرعت بجوز المستعير دخولها الاصل الفرس
وما يتعلق بهما ولا يجوز له الدخول للثمة والاستغلال بالشجر نحو ذلك الا اذا منهم من الاعارة الاذن في ذلك ويجوز للمعير دخول تلك الارض
ما لم يضرب الغرس بالزرع او يلزمه يارش الضرر ولا يجوز له الانقضاء لشي من الشجر والثمر والورق والزرع ولا الضرر فيها الا مع الاذن ويجوز الاستغلال
لشجر الغير وجداره والاستصبا بنبور والاستغلال بنباره بعين ان اربابها لم يستلزم شي من ذلك المصروف في ملك الغير غير ان ذن والا فم
دون استغلاله ونحوه فلو ملك الغير غير ان ذن غصبا واستغل لشجره بالث واستصبا بنبور واستغل بنباره غصبا بخصبه المكان ولم يعطى سطلا
ونحوه ولو اعاد حياط الطرح عليه خشية ثم طالبه بعد الوضوع بالان ذلك كان له ذلك حتى اذا ادعى رجوعه الى حراب ملك المستعير بسبب كون راس
الخشب مبيتا في ملكه واستلزم ازالتهما خراب ملك المستعير على الاظهر غاية ثبوت الارش على المعير ولو اعادته الارض للغرس والزرع والبناء والدفن
او الحياط لوضع الخشب او ما يملك رهنه للرهن ففعل المستعير ما استعار المعير لا جليل ثم انقلعت الشجرة او فسدت لزرع او اهتك البناء او بلى الميت والنبش
قبره نابش او افك لم يهون عن الرهن لم يكن له اعارة الفعل الا بان ذلك لا يجوز اعارة العين المستعارة الا بان المالك المعير فان فعل بغير
اذنه غصبي واستحق المالك اجرة ما استوفاه الثاني من المنفعة وتحتجب من الرجوع على من ثاب منها ويستقر الضمان على الثاني مع علمه فلا يرجع بها على
الاول وهل يستمر عليه مع جهل وجهان اقبهما العقد وكذا ضمان العين لا يجوز اجارة العين المستعارة الا باذن المالك فان فعل بغير اذنه غصبي
وكان العقد فضوليا والعين بسلامتها الى المستاجر مضبوتة **الرابع في بنية احكامها** وهي تذكر في ضمن مسائل **الاول في القاء**
من الامانات لا يضمنها المستعير الا اذا تعدى وفرط او اشترط الضمان في ضمن عقد ها او كانت ذهبا او فضة وان لم يشترط الضمان نعم لو اشترط عدم
الضمان في عارية الذهب الفضة لم يضمن الا اذا تعدى وفرط واطلاقا في شرائط ضمان لعارية يقضي الضمان بالمثل في المثل والقيمة في القيمة ولو اشترط
الضمان بالقيمة في المثل بازيد من القيمة السوقية في القيمة في نفقوزه وجهان اظهرهما النفوذ ولو اشترط سقوط الضمان عند العقد والفرط ففي لزوم
الوفاء به وجهان اشبهما العقد نعم لو التزم بهد لك الشرط في ضمن عقد لازم اخر لزم الوفاء به من ماعد من اسباب ضمان العارية كونها عارية من غير المالك
وعارية الصيد من الحرم وعارية الحيوان عند الاسكا في الاذن قد خرج وجهان على عارية موضوعا واخيرا لا دليل عليه الا ان يشترط الضمان بحيث
يشترط الضمان وكان حاملا فهل يضمن المحل ايضا وجهان الاول في ذلك مدار الشرط ومع الاطلاق لا يشمل الضمان المحل **الثانية** اذا د
العارية الى المالك او كذا وليه يرى ولوردها الى المالك من غير ان يعلم او من يقوم مقامه بها لم يبرء ولو استعار الدابة الى مسافر فجاوزها
ضمن اجرة مقدرا بما تجاوز به هل يضمن اجرة المقدار الماندون فيه ام لا وجهان اظهرهما العقد ولو كانت العارية مضبوتة من اصلها ضمنها من حين

أخذها

في العارية

٣٠٤

أخذها إلى أن يأخذ في التجاوز عن القدر المأذون فيه ضمان العارية وهو ضمان العين دون المنافع وبعد التجاوز ضمان العصب إلى أن يوصلها إلى المالك على الأقرب لا يبرء من الضمان بأعادتها إلى المكان المأذون فيه في قليل أو كثير بقدر ذلك ضمان المنفعة دون العين فلا يضمن أجره الرجوع من الجمل المأذون فيه إلى أن يوصلها إلى المالك لو ثبت **الثالث** يجوز للمستعير بيع غرسه زروعه ببنية في الأرض المستعارة من المعير لا يشبهه ومن الأجني على الأقوى كما يجوز للمعير بيع الأرض من المستعير ولو كان المشتري جاهلا بالحال ثبت له الخيار ولو اتفق المعير والمستعير معا على بيع ملكهما أعني الأرض وما فيها من البنا والغرس والزرع بشئ واحد صح وزرع الثمن عليهما بالنسبة بأن تقوم الأرض مشغولة بها على وجه العارة مستحقة القلع بالأرض **الرابع** إذا حلت الأهوية ولو السيول حبا إلى ملكا انسان فثبت فان كان الحب مما عرض عنه المالك فدوى مالكا الأرض ملكه ملكه وإن لم يعرض عنه المالك فان كان معلوما كان للمالك الأرض مرجعته وطالبه بالقلع من غير إرشان قطع والأراجيح الحاكم حتى يحرقه فان لم يمكن الحاكم إجباره بأشهر القلع ولا يبرء ولو لم يمكن شئ من ذلك بقي في الأرض ثبت لصاحبها الأجرة وان كان مشتبها في محصور راجعهم إن شأوا طالبهم بالقلع فان لم يقلعوا راجع الحاكم ويجب عليهم في أنفسهم القلع والتخلص في المقلوع بالصلح وان كان مشتبها في قوم محصورين راجع الحاكم لقلعه بصدق بالقلع عن مالكه ولو بقي مالكا الأرض الحب لم يقلعه على أن يكون للمالكه ولو رجع حتى ثبت ثم طالبه بالقلع كان له ذلك **الخامس** إذا شرط ضمان العارية عيناً خاصة أو عيناً أخرى ونقصان صفة وما عدا المنفعة المستعارة لاجلها أو منفعة خاصة لأعيان أو أجزاء خاصة لا كلاً ولا منفعة لزوم الشرط ولو شرط في ثمة منها ضمان جميع المنافع حتى المستعارة لاجلها انسدت عارية لا اعتبار بالتبرع في حقيقتها ولو اشترط الضمان واطلق لم يعين شيئاً من العين بالأجزاء والمنفعة ونقص الصفة فنقصت العارية بالاستعمال ثم تلفت فهل يضمن قيمتها يوم التلف حتى لا يضمن النقص ويوم القبض قولان والأقوى إذا أدر الأمر مدارع فماتان نص في الضمان إلى ضمان العين خاصة دون نقص الصفة ضمن قيمة يوم التلف فان نقص إلى ضمان العين نقص الصفة ضمن قيمة يوم القبض وهذا بخلاف ما لو اشترط الضمان وكان سبب الضمان التقدي والتفريط فإنه لا يضمن إلا قيمة يوم التلف مطلقاً ولو تلفت العين المعارة من غير اشتراط الضمان بالاستعمال المأذون فيه من غير عقد ولا تقريط كتوب انحرى باللبس لم يضمنها المستعير على الأظهر **السادس** إذا اختلف راكب الدابة وما كلفها فادعى الركاب تدارعها أيأه وادعى المالك أنه أجرها منه فلا ظهر له القول قول المالك في العارية بيمينه فإذا حلف سقطت دعوى الركاب ثبت عليه للمالك قبل الأمد من مائة غير من أجره المثل سواء كان النزاع مع بقاء العين أو تلفها غائبة بطلان الإجارة فيما بعد التلفان تلف قبل انقضاء مدتها ولو كان الاختلاف عقيب العقد من غير انقضاء كان القول قول الركاب بيمينه ولو انعكس فرض المسئلة فادعى المالك العارة وادعى الركاب الإجارة كان القول قول المالك مطلقاً سواء كان قبل الانقضاء أو بعده **السابع** إذا استعار شيئاً لينتفع به في شئ فانتفع به في غير منعه عيناً ومنفعة للتعدى **الثامن** إذا جحد العارية بطل استيانه ولو زعم الضمان مع شوب الإجارة على القبول المأذون به في نحو الوديعة **التاسعة** إذا ادعى المستعير تلف العين المعارة كان القول قوله بيمينه وكذا لو ادعى الرادى للمالك على **العاشرة** إذا فرط في العارية أو تعدى كان عليه بدله من المثل في المثل في القيمة في القيمة وهل المدار على قيمة يوم التلف أو يوم القبض أو أعلى القيم من حين التقريط إلى حين التلف أو غير ذلك جوازها غير بعيد ولو اتفقا على مضمونية العارية تبنى من أسبابها واختلافها في مقدار القيمة كان القول قول المستعير على الأقوى **الحادية عشر** لو قال عزتك حماري تعبرني فربك تحت العارية ولو يلزم الشرط والإجارة لا حدها على الأخر مع عارة الثاني وأما مع تركه العارة فان دلت الأشرطة على تقييد الرضا به ثبتت الإجارة المثل على الأول بالانقضاء والأخرى ولو قال عزتك الدابة بعلفها أو بكذا بطلت العارية ولو تكن إجارة فاسدة أيضاً وان كان ثبتت عليه مع التصرف إجارة المثل **الثانية عشر** يجب دالعين العارة إلى صاحبها متى طلبها وأمكن الرد ولو أهمل ضمن على ما قدر في الوديعة وموت الرد هنا على المستعير لأنه قبضها المصلحة تقسم **الثالثة عشر** لو أمر رسول به باستعارة شئ إلى قرية كذا بغير ضمان فكذب الرسول وأخبر المعير بطلب المستعير العارية إلى أخرى فأعاد المالك فلما أتى الرسول بها إلى المستعير خرج بها إلى ما ذكره الرسول فتلقت لم يضمنها المستعير ولو أخرجها إلى القرية التي أراد أخذها إليها فتلقت فقبل يضمن وهو حسيان علم بما صدر من الرسول وأما مع الجهل به فلا **الرابعة عشر** لو ادعى المالك كون العين المملوكة له بيد غيره غصباً وادعى القابض أنها عارية كان القول قول المالك بيمينه **الخامسة عشر** لو تسامع على تلف لذهب والفضة في يد الأجني فادعى المالك كونه عارية وادعى الأجني كونه وديعة فالقول قول الأجني في وجهه بيمينه لنفيه الضمان ويحمل التحالف ولو ادعى الأجني كونهها مستأجرة فان اتفقت الأجرة والقيمة أخذها المالك بغير يمين وإن ثبتت القيمة أخذها باليمين وان كانت العين موجودة ردت إلى المالك من غير عوض للنفعة المستوفاة لا عتاف للمالك بالعارية وإن لم تمت الأجني إجارة المثل لا قراره **السادس عشر** لو ادعى المعير على المستعير التقدي والتفريط وانكر المستعير ذلك كان القول قول المستعير بيمينه

في الأجارة

٣٠٧

كتاب الأجارة وهي عقد تمليك منفعة معلومة بعوض معلوف مدة عضوية ولا شهرة في شرعها وان كان يكون انجازاً أو انشأ
نفسه الكلام في هذا الكتاب في فصول ربعة **الأول في العقد يعتبر حصول الأجارة المؤثرة شرعاً على وجه اللزوم** الأجاء القبول
الصرحان والكلام في مسئلة المعاوضة والمأنوية في الصيغة كالتعريف والمقارنتين الأجاء القبول تقديم الثاني على الأول نحوها على امر
في البيع والعبارة الصريحة عن الأجاء اجرتك هكذا اكرهت على الاظهر ولا يكفي كذلك الا عند الافتراض المنفعة والمدة بان يقول ملكك منفعة
هذه المدة ولا بكذا ولا اعرتك وان قرن بالمنفعة والمدة على الاظهر ولا يملك مع قصد الأجارة وان عقيب بالمنفعة على الاحوط ان لم يكن
اظهر وصيغة القبول قبلت رضى وامضيت فانفذت واستأجرت نحو ذلك **ثاني** ان عقداً لأجارة لا يفسخ الا بالتقابل وابطاح
الاسباب القنضية للفسخ ولا تبطل باخراج المجر العين عن ملكه ببيع ونحوه بل ينعين على المشتري الصبر الى انقضاء مدة الأجارة ولا خيار له في
الفسخ في صورة علم حين البيع بكونها مستأجرة ولا يستحق فسخ البيع قبل انقضاء المدة بل يملك العين مساوية لمنفعة العين انقضاء مدة الأجارة
وليس له تأخير تسليم الثمن الى انقضاء المدة نعم لو جهل المشتري بكونها موجرة ثبت له الخيار بين الفسخ والا مضاًجاً ناسلوبة بالمنفعة الى
المدة وهل اظان بكونها مستأجرة كالعالم حكماً او كالجاهل وجهان لا يبعد اولهما التركة الفسخ ولو علم بالحال وزعم قصر المدة ثم ظهر طولها
لم يبعد ثبوت الخيار له ولو كانت العين موجرة مدة لا يتصل اجرائها كلياً الى السنة خاصة او ايامها خاصة استحق المشتري قبض العين في الاوقات
الفارقة ولو فسخ المستأجر الأجارة لوقعت المنفعة الى المشتري بل الى بايع ويبيع العين الموجرة من المستأجر نفسه لا تبطل الأجارة بذلك على
الاشهر الاظهر فيستحق المجر اجرة باقى المدة ولا تقوت المنفعة على المستأجر بانفساخ البيع بعد ذلك ولو تقارن البيع والأجارة فاشكال ولا
تبطل الأجارة بتجده عند المستأجر مانع من تمام الاستفاد المقصود بالأجارة بل الاظهر عند انفساخها وان وجد له عند رفعه من الاستفاد
بالمرة اذا كان مانع من قبل المستأجر كما لا تبطل بموت المجر والمستأجر على الاقوى الا اذا اشترط على المستأجر استيفاء المنفعة بنفسه فانها تبطل بموته
او استأجر شخصاً للعمل بشرط المباشرة فان الأجارة تبطل بموته كما تبطل بموت المجر اذا كان هو الموصى له بالمنفعة مدة حيوته او الموقوف عليه مادام
حيّاً وكلما صح اعارته بالأعارة الحقيقية صح اجارته بالعكس لصحة اجارة المجر مدة صحته اعارته واجارة المشاع جائزة كالمقسوسوا اجرة من الشريك
او من اجنبي وسواء استأجر من غير الشريك جميع حصص الشركاء او بعضا دون بعض ويؤقت تسليم العين للمستأجر على اذن الشريك ولو جهل الشريك
بالاشاعة علم بها بعد الأجارة لم يبعد ثبوت الخيار له والعين المستأجرة اما متى لم يضمنها في ضمن المدة لا يبعد عما عينه المالك
له او تفرط في حفظها واما بعد انقضاء المدة فكذلك على الاقوى غايته ان من التفرط الموجب للضمان عند الرد فوراً بعد انقضاء المدة في صورته
الموجر بالاقتضاء والمقبوض بالأجارة الفاسدة يحكم بالمقبوض بالصحة في عقد الضمان لا يبعد وتفرط كما ان نقص العين وحده لا يعيب
فيها في يد المستأجر يحكم بالتلف في الضمان مع التعك او التفرط عند الضمان مع عدمها ومتى ضمن المستأجر العين بعد وتفرط لم يزل ضمماً
بزوال وصف التعك والتفرط منه ولو اشترط المجر على المستأجر ضمان العين ان تلفت وغابت حتى عند عقد التعك والتفرط فالأقوى
الصحة وليس في الأجارة خيار المجلس ولا الحيوان ولا لتأخير لا خصصاها بالبيع وليس في شرط خيار المجلس في ضمن عقد الأجارة
مع تعيين مدة المجلس وجه جيه ليس ذلك بخيار المجلس بل هو خيار الشرط الذي هو مشروع في الأجارة سواء اشترط للمجر والمستأجر ولهما
من غير فرق بين اجارة المعين كان يستأجر هذا العبد وهذه الدوابين الذمة كان يستأجره لينبئ له حابط **الفصل الثاني في شرطها**
وهي سبعة الاولى ان يكون المتعاقدان كاملين جازين القترف قاصدين مختارين فلا تقع اجارة الصبي ولا استجاره وكذا المجنون مطبقاً
او ادواراً في حال جنونه وكذا السفيرة الابانن الولي وكذا العبد الابانن مولاه وكذا الفلوس مع تعلق العقد بالعين المتعلق بها حقوق القوا الا اذا
وكذا التكران والتائم والغبي عليه المأذول وكذا المكره ولو استأجر الفلوس بعوض في ذمته تحت الأجارة **الثاني** ان تكون الأجر معلومة بالوزن
او الكيل والعقد يفتقر الى شئ منها او المشاهدة او الوصف ارفع للجها من غير كيل ولا وزن ولا عقد فيما يكفي في بعض ذلك وهل تكون المشاهدة
وحد هاتين الايباع الا كلاً او وزناً او عدداً لا قولاً ان اشبهما وان كانت الكفاية الا ان الاحتياط باجنبان لك لا ينبغي تركه بل لا يترتب ملك
الأجرة في الأجارة بنفس العقد كما يملك المستأجر المنفعة بذلك ان حاله فحالة وان مؤجلة فعند الاجل من غير فرق بين اجرة العين منفعتهما وبين
اجرة العالم ومنفعة نعم لا يجب على المستأجر دفع الأجرة قبل تسليم المجر العين اليه في الواقعة على العين وقبل تمام العمل في الواقعة على العمل يجب
بعدهما وان لم يسلم الاجر العمل الى المستأجر بعد ان يكون قد فرغ منه بل لولا شهية الاجماع لا يمكن القول بوجوب بذل العمل على الاجير ووجوب بذل
الاجرة على المستأجر حتى قبل الاخذ في العمل ثم التما الحاصل بعد العقد للاجرة يكون للاجير والمجر دون المستأجر وان حصل قبل تسليم العمل والعين
واطلاق الأجرة يضرر الى المجلة فضلاً عن صورة اشتراط التعجيل ولو شرط تأجيلها صح بشرط ضبط المدة بما لا يحتمل الزيادة والنقصان سواء شرط
ادائها جميعاً بعد انقضاء المدة واشترطها نحو ما ولو عثر المجر في الاجرة المدفوعة اليه مصلداً للكل على عيب سابق على القبض كان له ردها

ع
اجارة
نحو
فدعوت
اجارة
عارة
من
ظله

مطالبة مصداق سالم وليس له فتح العقد على الاظهر ولو تعدد المصدقات لآخر قيل يتخير بين الفسخ والرضاع الارش ولو قبل رجوع المدين لهاديهون
كان وجهه لو امكن الابدال اذ منع منه المستأجر راجع الموجر كما لم يجز على ذلك فان تعددت المرحضة او الاجارة جرى ما عرفت من حكم تعدد الابدال
ولو اطلع الموجر في الاجرة الشخصية على عيب سابق على العقد كان بالخيار بين رد العقد وبين مضائه مع اخذ ربح العيب على شكل ولو اقل من
بالاجرة فسخ الموجر ان شاء واذا استأجر ارضا او ثوبا او دابة او سفينة او دجرا ونحو ذلك فنجوز اجارتهما باكثر مما استأجرها به من جنس الاجرة من
دون احدث شيئا فيها ولو ان اظهرها الجواز على كراهية ولو استأجر بيتا او حانوتا او اجارا فالا حوطان لم يكن اقوى على جواز اجارتهما باكثر مما
استأجرها به من جنس الاجرة من دون احدث حدث فيها بل الا حوط في الارض ونحوها ايضا الاجتناب نزول المحرمة والكراهية باحداث حدث
في العين المستأجرة وكذا باختلاف جنس الاجرة الثانية للاولى ولو يكون احدهما ارضا والآخر دينا او لا فرق في كل من المحرمة والكراهية بين
كون مال الاجارة ربويا او غير ربوي ولا بين كونه من احد التقديين او من غيرهما ولا بين كون الاجرة مقبوضة ام لا وفي جريان الحكم المذكور في اجارة
الارض التي تزرع عليها بما يربح حصته العامل او فطر رعية الارض التي استأجرها بما يزيد قطعاً على الاجرة تردد والمحرم من الاجارات المذكورة محكوم
بالفسخ ولو استأجر دارا لو سكن هو في بعضها واجر الباقي بازيد من الاجرة التي استأجرها به من غير احدث شيئا فيها فالا حوطان لم يكن اظهر على الجواز
ولو اجر الباقي بثلث الاجرة التي استأجر المجموع بها فالا اظهر الجواز ولو اجر الباقي باقل من تلك الاجرة ولو بغيره فلا شبهة في الجواز في جريان المنع في العين
الاولى في غير الدار من العقار كالحان والبستان اشكال والاشبه العقد ولو استأجر اجير الجبل له متاعا من موضع معين باجرة معينة في وقت معين
بشرط ان انقص عنه بمغنى ان لم يوصله اليه في راس المدة بل بعدها نقص من اجرة قد راعينا جاز على الاشهر الاقوى في الاخرى جريان الحكم فيما يشابه
الفرض ولو استأجر اجير الجبل له متاعا من موضع معين باجرة معينة في وقت معين بشرط ان انقص عنه في راس المدة لم يستحق اجرة اصله فالتشبه
بطلان الشرط بل والعقد والذي يترجح في النظر هو صحة العقد بشرط جميعا ولو لم ترتب الاثر عليها العود الشرط جاز الى ان شرط كونه انقل في
غير ذلك الوقت متبرعا به نعم لو استأجره للنقل في المدة بكذا وبعد هابلا اجرة انحلت الى اجارتيه صحته الا في فسادت الثانية ولو استأجره
للحمل في الوقت المعين الى الموضع المعين بالاجرة المعينة وسكت عن حال النقل في غير ذلك الوقت الى غير ذلك الموضع صحته الاجارة واستحق المسمى
مع الاتيان بما اراد منه ولو استحق حتى اجرة المثل لو اتى غيره ولو لم يحمل الحمل في الوقت المعين جزء للعقد بل شرطه مع السكوت عن حال الحمل في
غيره صح العقد واستحق مع الاتيان بالشرط عليه الاجرة المتماة ومع الاتيان بغيره خارج الوقت يثبت الخيار للمستأجر بين الرضا بالنقل للشرط
بتمام الاجرة وبين الفسخ ولو شرط الخيار في الفرض ان اتى بغيره خارج المدة كان مؤكدا ولو شرط عدم استحقاقه شيئا لو اتى بغيره خارج الوقت لم
الشرط ولو استأجر دارا مثلا كل شهر بكذا من غير تعيين الاشهر فلا يظهر بطلان الاجارة وثبوت اجرة المثل للمدة التي يسكنها ولو استأجرها مشرا
بدرهم فان زاد فحسابه فالاقوى صحة العقد بثبوت المسمى بالنسبة الى الشهر مع انتفاع المستأجرها او قد رتب من الانتفاع وبطلان العقد بالنسبة
الى ما بعد الشهر وثبوت اجرة المثل عليه على فرض استيفاء المنفعة بعد ويحتمل غير بعيد بثبوت المسمى بالنسبة الى الشهر ولو ادعى ذلك في عنوان
الجمالة او الا باحة بعوض معلوم صحته ثبت المعين بالنسبة **تفريعا في الاول** لو قال ان خطنة فارسيما هو ما كان بدرز واحد
فلك درهم وان خطنة روميا هو ما كان بدرزين فلك درهمان صح على الاقرب سواء قصد الاجارة او الجمالة **الثاني** لو قال ان علم هذا
العمل في هذا اليوم فلك درهمان وان علمت في غد فلك درهم صح على الاظهر وكل موضع يبطل فيه عقدا لاجارة تجب فيه اجرة المثل مع استيفاء
المنفعة وبعضها سواء زادت عن المسمى او نقصت من غير فرق بين كون فساد الاجارة لترك ذكر الاجرة او لغير ذلك نعم لو علم ارادة الموجر بملك
المنفعة تجازا لم يثبت شيء على المنفعة وكذا لا فرق في ثبوت اجرة المثل بين جعلها بفكس الاجارة او علمها بملكها او فترتها على الاقرب نعم لو علم قصد
العامل بعمل التبرع وقصد صاحب العين التبرع بالمنفعة لم يثبت شيء على المستأجر ولا يجوز للعالم بفكس الاجارة التصرف في العين المستأجرة
الارضاء الموجر صريحا او خفويا وبشاهد الحال وهل العين الموجرة بالاجارة الفاسدة مضمونة على المستأجر ام لا قوله ان اشبههما العقد
ويكره ان يستعمل العقد نفسه للعمل باجرة كالحال نحو قبل ان يقاطع على الاجرة كراهية شديدة سواء كانت الاجرة مجهولة للاجير مطلقا او موقوفة
بحسب العادة ويمكن الحاق استعمال الاعيان قبل تعيين اجرها بذلك في الكراهية واذا استحق الاجير الاجرة فعلا وطالب بها وجب فيها
اليه فوراً ولا يجب التسليم قبل مطالبة ان كانت الاجرة مشحونة موجودة عند المستأجر نعم مع نسيان الاجير يلزمه اداء ما هو متوقف ما وجد
ضمنان المستأجر للعين المستأجرة بالتلفا وتقريرا او تعهدا مع التلف فان كان صدق التسليم من عدم مبالاة جاز تضمينه من غير كراهية
وان لم يكن من عدم مبالاة تركه تضمينه فالقول بكراهية تضمينه مع مطلق التهمة لا دليل عليه ان كان الاجتناب نزه **الشرط الثالث**
ان تكون المنفعة في اجارة الاعيان مملوكة للموجر او من يقوم مقامه كالموكل والوصي واوليا القاصرين اما تبع الملك العين ومنفعة كما ان منفعة
الموصى بها والمنفعة المملوكة بالاجارة ومنفعة العين الموقوفة او اثارا اجارة الاعمال فلا يعتبر فيها الملكية بل تكفي السلطنة على ذلك العمل ولو

في الأجرة

٣٠٩

للك العين أو الأجرة أو بواسطة كونهما منفعة نفسه من استأجر عينا جاز له أن يوجرها من غيره بغير إذن المجران لم يكن شرط في ضمن العقد مباشرة في الاستفاد ولا فرق بين أن يوجرها من المجر نفسه ومن اجنبي ولا بين كون العين دابة أو دارا أو أرضا أو غير ذلك نعم قد عرفت المنع من حصول الأجرة بارتداد ما استأجرها من جنس الأجرة من غير إحداث حدث في خصوص البيت والحائوت والأصغر وكذا لا فرق بين إجارة الكل والبعض نعم يعتبر أن يوجرها على الاستفاد المملوك له والأخف من دون الأثقل مما ملكه بالأجرة وكذا يجوز الأجرة للمستأجر الثاني والثالث وهكذا لم يشترط مباشرة المستأجر الاستفاد ولا لم يجر الأجرة إلا بان المجر واسقاطه للشرط وحدث استأجر العين في صورة إطلاق الأجرة من قبل له تسليم العين منه بغير إذن المجران لا م بفرق بين ثبوت ما تقرر من وجوبها الثالث لو استأجر بشرط مباشرة الاستفاد وخالف الشرط فاجر العين من آخر بطلت الأجرة الثانية وضمن العين بتسليمها إلى المستأجر الثاني لأن بشرط على مستأجره أن يكون هو وكلا عن استيفاء المنفعة له فانه يجوز له أن يمنع المانع نعم لو قيد مباشرة بنفسه يكون المنفعة لنفسه لم يجر إيجارها من آخر مع شرط الوكيل في الاستيفاء وكذا لو اشترط عليه أن لا يوجرها من غيره وحيثما نفس الأجرة الثانية لو استوفى المستأجر الثاني المنفعة لزمت إجارة المثل ولو أجز غير ذلك بغير إذن المالك ففت على إجارة المالك فإن أجازت أن رتب بطلت على نحو ما تقرر في البيع **الشرط الرابع** أن تكون المنفعة متمولة بمعنى عدم خلل المنفعة عن المانية عند أهل العرف فلو خلت عن ذلك بحيث تعدل المعاملة سفها مائة فسد إجارة والمرجع في تميز ذلك العرف هل يجوز استيجار الحايطة المزينة أم لا قولان أقربهما الجواز أن لم يكن الترويق في خارج الحايطة بحيث كان التزينة بكالاته بنور الغير الشرط الخامس أن تكون المنفعة الواقع عليها العقد معلومة بما لا يحتمل الزيادة والنقصان ولو لم تكن معلومة فسد إجارة سواء كان عقد معلومتها العقد تعيين العين المستأجر كما إذا قال اجرتك شيئا أو اجرتك دارا أو نحو ذلك ولعقد تعيين خصوص منفعتها كما لو قال اجرتك الدابة أو اجرتك الكروب وللجل أو للطلب أو نحو ذلك ولعقد تعيين المدة كما إذا قال اجرتك الدابة للركوب أو للدار للسكنى أو نحو ذلك وكل ما يمكن ضبط منفعتها بكل من العمل والزمان يكفي تقديرها بما كان ذلك كاستيجار الأدمى والدابة حيث يمكن استيجار كل منهما بالزمان كحياطة شهر وركوب شهر والعمل كحياطة هذا الشهر وركوبها من كذا إلى كذا وما لا يمكن ضبطه إلا بالزمان كالعقارات والأرض فلا بد من تقديره بما لا يمكن تقديره إلا بالعمل يلزم ضبطه به المرجع في ذلك كله هو العرف فلا بأس بإجارة كل مع تعيينه بما يزول به العرف على نحو سيع الكلي سدا كالأبواب بإجارة العين لجميع المنافع القابلة لها وإن كانت متضادة عادة فيخبر المستأجر في استيفائها سواء ولو كانت ذات منفعة واحدة كمن أطلق العقد في حملها ولو تعددت المنافع واستحورت العين بعضها وجب تعيين ولو أطلق فان كان من المنافع شائع ينصرف لإطلاق إجارة العين إليه تعيين ولو تساوت وجبت التسمية واشكالها ولو ذكر منافعها الظاهر ثم عطف عليها بقية المنافع للعين لم يبعد الصحة **التعيين** بالعمل قد يكون على وجه الكلية كما لو استأجره ثوبا وصفه كذا وكذا وقد يكون على وجه الشخصية كما لو استأجره ثوبا لخصه هذا الثوب لمن شاهد ويلزم في الأول تعيين العمل على وجهه وترفع الجها للعين والتعيين بالمدة أيضا قد يكون على وجه الكلية وقد يكون على وجه الشخصية ويلزم في الأول الضبط بما لا يحتمل الزيادة والنقصان عادة كالسنة والشهر واليوم فلو عهده على الأجر كإحدى الثمرة وقد دم الحاج لم يصح ويلزم تعيين السنة والشهر واليوم أيضا لاختلاف الفرض باختلافها ولو جمع بين تقدير المدة والعمل مثل أن يستأجره لخصه هذا الثوب في هذا اليوم قيل يصح وقيل بطل والأولى هو التفصيل لأنه إن كان نظرها إلى وقوع ذلك العمل في تلك المدة سوائت العمل قبل تمامها أو تفران في التمام وعلمنا ببيعة الوقت عادة لذلك العمل صح وحيث أن العمل قبل مضي المدة والآن ثبت للمستأجر خيار تخلف الشرط وتخبر بين نسخ العقد ودفع إجارة المثل وبين الأفضا ودفع المستمي من غير إرش وكذا لو زعمنا سعة الوقت للعمل ثم تخلف وكان نظرها إلى تطبيق العمل على المدة مع إمكان ذلك عادة وأما لو علمنا بعد سعة الوقت للعمل أو علمنا بالسعة وكان نظرها إلى تطبيق العمل على الوقت مع عدم إمكانه عادة فان كشفنا قدامها على العقد مع العلم المذكور عن النفا التوقيت تحت الأجرة والأقل ولو أمكن عندها كل من سعة الوقت للعمل وعدم السعة فوجهان والصحة أشبه غايته ثبوت الخيار للشرط طالع عند تخلف يجوز استيجار الأدمى للعمل ويسمى اجرا وهو قسمان خاص وهو الذي يستأجر للعمل بنفسه مدة معينة من دون تقدير مقدرا للعمل له ومشارك وهو الذي يستأجر لعمل محدد من المدة وعن تعيين وقت الشرع فيه أو تعيين له مدة زائدة على العمل ويشترط وقوع ذلك العمل في ظرف تلك المدة وقد يسمى الأول بالمقيد والثاني بالطلق أو العام **أما الأول** فلا يجوز له أن يعمل الغير المستأجر قبل الفراغ من إجارته بغير إذنه ويجوز إذنه كإيجار له العمل للغير بغير إذن المستأجر في الزمان الخارج من الأجرة كالتأجير لمن استوجر العمل بالأيام خاصة وكذا يجوز له أن يعمل للغير بغير إذن المستأجر عملا لا ينافي حقه كما لو استأجر للحياطة تمام النهار مثلا فانه يجوز له أن يوجر نفسه لحفظ زرع من أن يطور بجلوسه في جانب الزرع واشتغال بالحياطة إلا إذا اشترط عليه عدم العمل للغير في أثناء المدة حتى لا ينافي حق المستأجر أو كونه اجيرا بجميع مناضه وعلم كون ما يريد الأجرة له نائيا خارجا عن مصرف المنفعة ثم أن عمل الأجير الخاص للغير وإن كانت جميع مناضه للمستأجر وكان عمله للغير إجارة وكان قبل أن يعمل المستأجر شيئا أو بعد قبل تخير المستأجر بين فتح عقدا إجارة وبين الأفضا بالمعنى على أن يعمل بعد ذلك

ذلك في غير تدو الوجع بثوت اختياره في فتح العقد الثاني وامضا ثانياً وان رده بطل وكان هو الذي يطالب المستأجر الثاني بالاجرة ان لم يكن قبضها الا
والا فاما ما لم يثبت ان المستأجر ان كانت الاجرة شخصية وان كانت كلية فان اجاز القبض ايضا لم يكن له حق في المطالبة بالاجرة وان
لم يجز القبض على المستأجر ورجع هو على الاجير ولو عمل الاجير الخاص الذي جميع منافعه للمستأجر لاخرية عاقل ان لم يكن عمله بالاجرة في العاقل فلا شيء
للمستأجر الاول على الاجير ولا على من عمل له ثم عانم له في فتح عقد نفسه ان كانت لذلك نعل اجرة في العاقل فان كان الممول لم يبرعاً ما يكون منافعه
للمستأجر ثبتت الاجرة عليه لو يجد قصد العامل المتبرع ثم لو غرة الاجير لم يكن قرار ضمان الاجرة على الممول له بل على العامل نفسه ولو عمل الاجير الخاص
لنفسه كما لو احتطب واحتش فان قصد العمل للمستأجر كان له وان قصد لنفسه لم يبرعاً عرض ما فوته على المستأجر من المنفعة في وجهه ولو عمل للغير باذن
المستأجر يعرض فان تلك جميع منافعه للمستأجر كان العوض للمستأجر والا كان لنفسه **والثاني** هو الاجير المشترك فله العمل بالمشاء
باجرة او تجارة بالانباتي حق مستأجره واجرته في الاجير الخاص وهل يقضي طلاق الاجارة بحيل العمل حتى يجري عليه حكم الاجير الخاص قبله
وهو مشكل كالاشكال في لزوم الاجابة فيما لو طالب المستأجر بالاجارة المشتركة العمل له فوراً **المشتركة** ان قد اشترط مباشرة بنفسه وكما
اجارته موقته جاز ان يوجر نفسه للغير مطلقاً او مقيداً بمدة مع قيداً بالمباشرة وبدونها فان طالب المستأجر الاول بما استأجر اياه له بنفسه او
بغيره ولو عصى حتى مضت المدة ثبت له خيار فتح عقد نفسه ون غيره ولو لم يفتح حق طالبه باجرة المثل عما يستحق في تلك المدة ولو نقل المشترك
المدة وكانت اجارته مقيمة بالمباشرة جاز له ان يوجر نفسه من غيره اجارة مطلقاً جزئياً او خاصة على الاظهر لا مكان ان يعمل الاول بعد الفراغ من الثاني
ولو نقل المدة وقيداً بالمباشرة جميعاً جاز له ان يوجر نفسه من غيره اجارة مطلقاً وخاصة وكل منهما بمطالبة بالعمل وتلك منفعة الاجير ينقل العقد
كما يملك هو الاجرة للمستأجر ينقل المنفعة التي استحقها بعد الاجارة الى غيره بعقد لازم قبل وجودها ولا يشترط على الاقوى في صحة الاجارة انما
مدتها انما اعتد ولو عصى بمدة منفصلة عن العقد تحت الاجارة ولو اطلق الاجارة فان انقضت الى المدة المنقولة تحتها فان اختلفت الاوقات
في مالية المنفعة لا حوط التعيين واذا سلم المور العين من المستأجر فاستوفى منها المنفعة لزمته الاجرة ولذا لو مضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة
الواقع عليها عقد الاجارة ولم يستوفى ولا يسقط بذلك شيء من الاجرة سواء ترك الاستيفاء بالرة او استوفى بعضها وترك الباقي وسواء كان عليه
الاستيفاء عند مانع للمستأجر او اقر احاداً وسواء كانت الاجارة واقعة على العين الشخصية وعلى الكل مع كون العين المدفوعة مصداً له وسواء كان
العين جواً او غيره واداً او غيرها وسواء كانت المنفعة مقدراً بالمدة والعمل او بهما نعم يشترط في الوقت كون التسليم في المدة فلو تسلمها قبلها لم
تستقر الاجرة الا بمضي المدة والمدة بالتسليم هنا ما مر في بحث القبض من البيع من القويض يدفع موانع الاستيفاء من جانب المور وسواء قبضها
ام لا فلورفع المور الوانع ولو تسلمها المستأجر وانقضت المدة على ذلك لزمته الاجرة وهل الاجارة الفاسدة كالصححة في ضمان المستأجر لاخرية
المدة مع تسليم العين عند استيفاء المنفعة ام لا وجو الاشبه الضمان لاجرة المثل ولو قيل بضمانه اجرة المثل مع علمه بالفساد والمسمى مع حملها لم
يكن بعيداً نعم تفارق الصححة الفاسدة في انه في الصححة تضمن الاجرة بحجر دفع المور الوانع من جانب مضي المدة وان لم يقبضها المستأجر اختياراً
الفاسدة فانه لا تضمن الاجرة فيها الا اذا سلم العين وحدها ولو كانت الاجارة على كل بذل المور مصداً قد ولو يقبضه المستأجر لم يستقر لغيره
به مع مضي المدة بل يلزم المور الرجعة الحاك ليلزمه بالقبض ان يمكن وببشارة القبض عنه مع عدم امكانه ومع عدم الحاك يرجع عدل المؤمن ولو كان
الاجارة على عمل في عين فدخل المستأجر العين الى الاجير لياتي بالعمل فان كانت مقرنة بمدة ولو يات بالعمل فيها فاطالب المالك بالعين فلم يدفعها اليه
كان غاصباً ولو لقي بالعمل بعد ذلك كان متبرعاً لا يستحق عليه اجرة حتى ولو لم يطالبها المستأجر سنة ان لم تكن الاجارة مقرنة بمدة كان له الاجر بالعمل
اي وقت في به ولو بعد مطالبة المالك العين امتناعاً من دفعها اليه لو استأجر عبداً لقطع ضرره فمضت المدة التي يمكن ايقاع القطع فيها والاجير
يمكن له يامر المستأجر بالعمل استقرت الاجرة عليه مع بقا مقضي القطع وهو الا لم ونحوه واقام مع زوال المقضي بعد العقد قبل مضي المدة يمكن فيها
الاستيفاء فالأظهر الاستيفاء مع امكان الاستيفاء عقلاً وشرعاً وعكلاً الاستيفاء مع زوال الامكان ولو شرعاً كما اذا حرم القطع بعد زوال الا
ولو كان الاجير على القطع في ما ذكر من الفروض جزاً فكالمعبد في ما ذكرنا كان العمل جزئياً معيناً ولو كان كلياً فلا يخلو من تأمل ولو تلفت الشخصية
المستأجرة قبل قبض المستأجر اياها بطلت الاجارة من راس وكذا لو تلفت بعد قبضها باها قبل مضي زمان يمكن فيها الاستيفاء ولو انقضت بعض المدة
ثم تلفت ونجدد ففتح الاجارة تحت فيما مضى وبطلت في الباقي ويرجع من الاجرة ما قبل التخلّف من المدة ثم ان كانت اجزاء المنفعة متساوية الا
عجت الاجرة مثل تمام المدة ثم اجرة مثل التخلّف منها واسترجعت من المسمى بتلك النسبة ولو تلفت بعض العين فالحكم في التالف خاصة ما ذكر
وتجيزه الباقي بين الضخ ببعض الصنفه وبين الماسك بالقسط من الاجرة ولو كانت الاجارة واقعة على الكل وسلم المور بعض مصاديقه فخلّف
قبل مضي مده يمكن فيها استيفاء المنفعة لم ينسخ الاجارة بل ينسخ التعيين ويسلم عيناً اخرى من مصاديق الكل على الاشبه في كون ظهور العين
الشخصية الموجهة مستحقة للغير كلفها قول غير مرضي بل العقد فصولي موقوف على اجازة المالك فان اجاز جاز ولا بطل ويعتبر في اجارة الذي

في الجارة

٣١١

المحل تعيين بل محل عليها بالكيل فيما كان الوزن فيما يوزن او الوصف لرفع الجاهة او المشاهدة فيما تكفي فيه المشاهدة ولو اهل بالتعيين فسدت
 الجارة اذ ان كان للاطلاع منصرف شايع ولو استأجر دابة لوضع المحل عليها لم يكف مجرد ذكر المحل بل يلزم تعيين المحل طولاً وعرضاً ووزناً او
 مشاهدة كما ان في المستأجر للركوب يعتبر تعيين الركوب خفة وثقله او مشاهدته ولا يكفي في المستأجر للمحل ذكر الايلات المحولة ما لم يعين دابة
 بالوزن او المشاهدة او يكون منصرف مع غير التعيين وكذا الحال في الزاد المستأجر لمحلة الدابة ولو نفي الزاد تدريجاً لم يكن له محل بل له الامع اشتراط
 الابدال عند التناقص غير فرق في الحكمين بين الغائب بالاكل المعتاد او غيره وبقائه اخرى من سرفه ونحوها نعم مع قضاء العادة بشئ في تحوّل ذلك هو المتبع واذ
 استأجر دابة تعيينها اما بالمشاهدة او الوصف لرفع الجاهة حتى لو اختلف الغرض المذكورة والا توثق لم تقيد هاديلزم وجود الدابة لكل ما جرت
 العادة في صقع المتعاقدين على كونه في مثل تلك الجارة على الوجهين الايلات المحتاج اليها في الركوب المحل كالرجل والفتية الحرام والذئب والركاب
 ونحوها الا ان يشترط على المستأجر ولا يلزم له غير العادة بكونه عليه الا اذا اشترط عليه كذا المرجح في لزوم اعانة الموجه في الركوب التزول عند
 هو عادة صقعها فلزمه الاعانة مع العادة افعه اشتراط عدمها ولا يلزم مع عدمها الامع اشتراطها عليه كذا الحال في رفع المحل وشده وحمله
 وتنزيله وكذا في التحميل والتنزيل ولو استأجر الدابة لادارة الدواب والحراث ونحو ذلك اعتبر تعيينها بما يربط الجاهة اما بالمشاهدة اذا الوصف الكافي
 في رفع الغرض ويعتبر تعيين الارض عند استيجارها للحرث بما يربط الجاهة وتعيين المسافة والوقت من ليل او نهار عند استيجارها للسرى ويجوز
 ان يستأجر اثنان دابة من حمل وغيرهما ليكنها على التناوب المتعاقبة ثم انكثت هناك عادة مضبوطة في القسمة اما بالزمان بان يركب كل ساعته
 وينزل ساعته او بالمسافة بان يركب فرسخاً وينزل فرسخاً جازياً عندها لا ثبت على كل منهما من الاجرة السمتة بنسبة انقضاء لم تفسد الاجارة نعم
 لو كان الاستيجار لاشئ من كل منهما مستقلاً لم يعين مقدار ما يوجز من كل منهما في عقد اجارته ولو اكرى دابة صار عليها زيادة من العادة
 في السرة وضررها كذا وكذا بالجمام من غير ضرورة ضمنها ولو ضررها او اسرع عليها بقدر العادة ولم يرد لم يضمنها على الاظهر لا تنفع اجارة
 العقار الامع التعيين بالمشاهدة او الاشارة الى موضع معين موصوف بما يرفع الجاهة ولا تنفع اجارته في الدمة الامع الوصف لرفع الجاهة
 على الاظهر ولم يلزم تعيين جنس المنفعة من الزرع والغرس والبساتين والركب منها في اجارة الارض الا اذا تعينت لبعضها بمقتضى العادة وفي جواز
 اجارتها لما استأجر من المنافع وجهان اظهرهما الجواز ولو اجرها للزراعة والغرس باهم قبل بطلان الاجارة ولو قبل بالصح كان وجهها ولو
 اجرها للزراعة ما شاع ولو عين له زرع شئ مخصوص اقتصر عليه لم يجر له العدول الى الاضرار بهل العدول الى الاضرار والمساوي وجهان
 اظهرهما لعدم الامع العلم بعدم تعلق غرض المتعاقدين بذلك التعيين بخصوصه انه من باب المثال وجوز شاهد الحال والفحوى في العدول
 ويجوز استيجار الارض ذات المأفلا او عند الحاجة عادة ولو ما غبت للزراعة ولا يجوز استيجار الارض غير ذات المأفلا للزراعة الا بعد حصول
 الماء او مع اعلام المستأجر بانها الماء لها وكذا الارض التي لا يجرس عنها الماء لالزراعة ويجوز استيجار الحمام مع المشاهدة او الوصف لرفع الجاهة
 ويجوز الاستيجار للعمل كلياً كاستيجار الخياط والخياطة والنساج والنساجين والكاتب للكتابة ونحو ذلك مع تعيين كل من العمل والمدة والعامل على وجه
 قوله الجاهة ولو استأجر لحفر البئر لم يعين الارض وقد رزولها وسعتها ويزود في النهر اعتبار تعيين طولها وهل تقبل التراب عن المحفور على الوجه
 او على المستأجر وجهان والاظهر دارة مذكر الشرط ومع عدمه فدار العادة ولو حفر البئر فاهارت وبعضها لم يلزم الاجرة ان كانت وكان
 ذلك على المال الامع اشتراط خلافه ولو جريان العادة على خلافه ولو حفر بعض ما قوطع عليه ثم بقدر حفر الباقي ما لصعوبة الارض او مرض الحفر
 او غير ذلك قوم حفرها وما حفرها ويرجع عليه بنسبة من الاجرة ويجوز استيجار المراءة للرضاع مدة معينة بان الزوج انكثت ذات زوج
 كما يجوز استيجارها للمحضنة ولها مساواة كان المستأجر اجنبياً وكذا الطفل وزوجا وطفل ولده منها او من غيرها وسواء منع ذلك بعض
 حقوق التي لم عليها ام لا ولو استوجرت للرضاع او الحضنة بغير ان الزوج فالأظهر الصحة مع عقد فوت حقوقه وامام مع استلزام فوت بعض حقوقه
 فالعقد فنصولي موقوف على اجازته ووده ولو سبقت الاجارة النكاح فلا اعتراض للزوج بوجهه والامة كالحرة في ما ذكر اذا كان المولى المولى او كليله
 يعتبر في الاجارة للرضاع تعيين المدة كما يجب تعيين الصبي اما بالمشاهدة او الوصف لرفع الجاهة او تعين منافعها على وجه يستحق المستأجر جميعها
 في وجه توفى وكذا يعتبر تعيين المراجعة بالمشاهدة او الوصف كذا موضع الارضاع ان توقف ارتفاع الجاهة عليه لو اتفق قبل انقضاء
 مدة الارضاع موت الصبي بطلت الاجارة من حين موته ولو ماتت المراجعة فالأظهر ان على وليها ان يستأجر من تركتها من يقوم مقامها في الارضاع
 ولو لم توجد المراجعة كان المستأجر فسخ الاجارة في وجه لا يخلو من تأمل ثم ان استيجار المراءة للرضاع ان اضرب في عرف المتعاقدين الى المباشرة
 والا لزم التعيين ولو ادعت الارضاع وانكره المستأجر ولا يثبت بالقول قولها بينهما ويجوز للمولى ان يوجز امته للرضاع فتة كانت ومدة او ام
 ولد في المكاتبه قولان اقرهما العدم واذا استأجر شيئاً مدة معينة لم يلزم تقسيط الاجرة على اجزاء المدة في لعقد سواء كانت لمدة قصيرة
 طويلة ولو قسطت جاز ويجوز استيجار الارض لتعمل مسجد وفي جريان احكام المسجد عليها وجهان اشبههما العدم ويجوز استيجار الداهم

والنهر

والدائري لما يمد لها منفعة عقلية كالتي تبن وإظهار الاعتبار بها والطبع عليها والوزن بها وغوذلك من المقاصد العقلية مع تعيين ذلك الأمر
في العقد **تفريع** لو استأجره لاجل مقدار معين من جنس فاعبر وحمله ثم يتبين أنه أكثر من المقدار المستأجر بما لا يتسامح بمثله عادة فإمكان المعبر هو
المستأجر لزمته مع الاجرة المسماة اجرة المنقلب بالنسبة الى الزيادة وضمن تمام الدائريان تلفت سواء باشر التحميل المستأجر أو الموجه مع الحمل بالزيادة
على الأظهر نعم لو كان المستأجر مع كماله قد ذهب في بعض أغراضه فصار قصد تحمله الموجه في غيابه فلا شيء على المستأجر إلا إذا قصد بدلهما به
تفريع الموجه نحل الزائد فانه جاز ايضا ضمن الدائري واجرة الزيادة وتو حمله الموجه عالما بالزيادة فلا ضمان على المستأجر وهل عليه اجرة الزيادة أم لا
وجهاان اذ بهما الثبوت لا اذ التبع الموجه بحمل الزائد ولو استأجره اجنبيا فالحمل كان للمامور عالما بالزيادة الغير المستحقة كانت خسارة اجرا لئلا
والضمان عليه ون المستأجر لا ان يكون عاجزا عن الدفع بحيث يستند الفعل على الأمر فيكون الضمان على الأمر ولو كان المامور جاهلا بالاجارة
ففي كون الخسارة والضمان على المأمور وعليهما معا وجه او سطهما الاوسط ولو كان المعبر للمجمل هو الموجه نفسه مع مباشر التحميل
لم يضمن المستأجر شيئا من اجرة الزيادة وقيمة الدائري سواء اذ علم او جهلا او نسيانا او سوا جهل المستأجر بالحال وعلم وسكوته مع علمه وجهل
الموجه ليس تغريحا حتى يوجب الضمان والمستأجر هنا مطالب بالموجه بالزيادة الى مكانها أو لا وليس للموجه ردّها بغير إذن ولو عصى ردّها
بغير استينافه نحل المستأجر مطالبته بالزيادة الى مكان المقول لئلا يلام لاد جهان او لهما غير بعيد ولو باشر الموجه الكيل او الوزن فزاد وبأشر
المستأجر التحميل فان كان عالما بالزيادة كان كما لو باشر الا اعتبار ايضا في ضمان اجرة الزيادة وقيمة الدائري وان كان جاهلا فان كان حمله اياه
بأمر الموجه فلا ضمان عليه على الموجه رد الزيادة ان طالبه به ان لم يكن الحمل بأمره لو باشره ولكن يضمن اجرة الزيادة وقيمة الدائري في وجهه لا يخلو من
قوة ولو باشر الاعتبار والحمل اجنبى فحمل الزائد من غير إذن الموجه ولا المستأجر ضمن لصاحب الدائري رابته اجرة الزيادة ولصاحب الطعام
طعامه ويكلف رد الزيادة الى الموضع الأول سواء اذ عند الاعتبار عد او جهلا او نسيانا او لو باشر الاجنبى الاعتبار خاصة وفاد فيه ون
الحمل كان الضمان على حامل الموجه كان او مستأجر او غيره مع علمه بالحال على امره فاقطع جهله بالزيادة فتعد ذلك من المرفق والمنظفة
على قواعد الضمان **الشرط السادس** ان تكون المنفعة المطلوبة بالاجارة مباحة فلو أجرة مسكنا لم يجز فيه فخر او يضعها فيه او
دكانا لبيعها او يبيع المخرج فيه وانسانا ليعمل له مسكنا وغير ذلك من الغايات المحققة فسد الاجارة على الأقوى **الشرط السابع** ان
تكون المنفعة مقدرة على تسليمها فلا تصح اجارة العبد لأبوقه لثلاثة اشهر الا مع الاطمينان بالعود عند مبدئ مدة الاجارة او ضمن شئ
اليه في الاجارة فانها تصح على ظاهره ولو استأجر عينا ثم منع الموجه المستأجر قبل اقباض العين المستأجرة من التصرف فيها على الوجه المستأجر
عليه تجر المستأجر من فتح العقد المطالبة بالتسليم وبين المصنأ والمطالبة باجرة المثل على الأظهر سواء استوفى الموجه المنفعة أم لا ولو منع الموجه
من بعض المنفعة ثم منع من سيقاها في شئ فاعلى ما ذكر من الخيار فان اختار شيئا من المصنأ والفسخ بالنسبة الى الجميع فلا كلام وان اراد الفسخ
بالنسبة الى الفئات خاصة فهل له ذلك ام لا وجهان ولهما غير بعيد عليه فان فسح فهل للموجه الفسخ في المناخر أو يتعطل الصفقة أم لا وجهان
اشبههما الثاني ولو كان المانع للمستأجر من الانتفاع ظاهرا غير تجر المستأجر من فتح العقد بين المصنأ والرجوع الى الظالم باجرة مثل تلك
على الأظهر وعليه فهل يسقط الخيار بعين العين المدة ام لا بل الفسخ في الجميع او فيما مضى خاصة وجوئها لا يخلو من وجهه غايته
ثبوت الخيار للموجه بالنسبة الى الباقي ولو كان منع الظالم اياه من سيقا المنفعة بعد حصول التسليم المعبر من جانب الموجه لم يكن المستأجر
بل يتعين حق الرجوع الى الظالم واذا استأجر عينا ثم زالت منفعتها بافحام بناءها ونحوه قبل انقضاء المدة لم تنسخ الاجارة على الأظهر بل كما
للمستأجر دفع الاجارة سواء وجع فان اختار المصنأ جيع على الموجه مثل تلك المنفعة ان كان لها مثل باجرة المثل ان لم يكن وان اختار الفسخ
رجع على الموجه بما سلمه من الاجرة ولا فرق فيما ذكر بين تلف العين على وجه لا يمكن سيقا المنفعة منها بعد ذلك ما تلفت العين كونه العبد الدائري
واخر ان الثوب نحو ذلك ولتعد راحة نقاعها كغرق العين ونحوه وكأخذ المالدان مع تعدد عادة البثاق في مدة الاجارة وتعدا لا نقاعها
بغير السكنى وبين امكان الانتفاع بها بعض الوجوه وامكان إعادة البثاق فوراً وهل يثبت الخيار عند عادة الموجه البثاق قبل فوات شئ من المنفعة
ام لا قولان اظهرهما الثاني ولو كان الفسخ بالخيار المزمور بعد سيقا شئ من منفعة العين سقط من المصنأ بتلك النسبة ورجع على الموجه بالنسبة
ولو وقعت الاجارة على عمل فذته الموجه كخياطة ثوب نحو دفع الموجه عبد الى المستأجر لذلك فغصب العبد من غير طريقه ولا تعد
قبل الخياطة لم يطل الاجارة ولا خياره في فسحها بل يطالب الموجه بالعمل ولو استأجر دارا فحدث خوف عام يمنع من الإقامة بسلك البلد واستأجر
للحج فانقطعت لفافته لم يبعد ثبوت الخيار للمستأجر في فتح العقد والرجوع بما سلمه ولو استأجر لصيد شئ بعينه ففي الفسخ مع عدا الوثوق
بصورته رد **الفصل الثالث في احكامها وفيه مسائل الاولى** لو استأجر عينا شخصية ثم وجد بها عيبا
سابقا على العقد ثبت له الخيار بين الفسخ والمصنأ فان فسح استرد ما سلمه من الاجرة وان مضى في استحقة ارض التقصان قولاً واشبههما

في الأجرة

٣١٣

العقد ولا فرق في كل من ثبوت الخيار وعقد ثبوت الأرض من كون غور المستأجر على العيب قبل التصرف واستيفاء شيء من المنفعة أو بعد غايته
 الموجز في صورة الانقضاء من الأجرة السمتة بنسبة المنفعة المستوفاة وكذا لا فرق في ثبوت الخيار بين كون الفاشتر جزء من المنفعة أو وصف كمال
 بل قيل أنه لا فرق بين كون العيب بما يفوت به بعض المنفعة أم لا ولا يخلو من تأمل بل لعل الأشبه بثبوت الخيار من راس في صورة عقد فوات
 شيء من المنفعة بالعيب لو كان العيب حادثا بعد العقد والقبض فهو ثبوت الخيار ترد ولو كانت الأجرة على كمال لم يثبت الخيار بطله ونقص
 أو عيب في العين الموجهة نعم له الخيار في رد المدفوع وأخذ مصادق صحيح ولو امتنع الموجز من الإبدال أجبر الحاكم عليه إن نفذ واجباً أو
 عجز الموجز من الإبدال ثبت الخيار للمستأجر ولو اتفق نفي المستأجر بعد بيع الموجز العين مسلوطة بالمنفعة مدة الأجرة كانت المنفعة للبائع
 المشتري كما مر سابقاً **الثاني** في دعوى المستأجر في العين المستأجرة أو فراض من مثلها انكاست مثلية والقيمة انكاست قيمية وفي وقت
 القيمة خلاف يأتي بيانه في كتاب الغصب أن الله تعالى ضمن مع البذل الأجرة أيضاً ولا فرق في ما ذكر بين حضور المالك مع العين وغيا
 ولو اختلفا في الفرض في القيمة كان القول قول المستأجر ثابت كانت العين الموجهة أو غيرها على الأظهر **الثالث** من يقبل علماً بالمشي
 أنه لا يجوز أن يقبله غير بقبضه من الأجرة التي قبلها قبل أن يحدث فيه ما يستلزم به الفضل وهذا حوط وإن كان القول بالجواز على كراهية
 أشبه ألا عند اشتراط المباشرة بنفسه عليه فلا يجوز حتى تلك الأجرة ولو أحدث فيه ما يقع في قبالة لقوات فاض من غير كراهية ولو كان العمل
 قليلاً وحديث قبل في صورة الجواز جاز له تسليم العين إلى من قبله منه باذن المالك أو أمانته المستقبل منه **الرابع** من استأجر دابة للشيء
 في اعتبار كون الموجز معها وعمل ومباشرة الحفظ والسقي والعلف ومباشرة المستأجر لذلك كذا في قيمة الماء والعلف فحوضها هو
 إن كان ومع عمل الشتر فالمتبع عادة صفة ما ومع اختلاف العادة فالعقد فاسد للجهالة ومتى لم يحضر الموجز فإمكان عمل الحفظ والشتر
 أو لفضا العادة بعد حضوره لزم المستأجر حفظها وسقيها وعلفها والرجوع على الموجز يعرض ما بذل واجرة الخدمة مع عمله كونهما كلاً
 ولا بعضاً عليه بشرط أو قضا عادة ولو ترك الحفظ والسقي والعلف ضمن وكذا مع فساد الأجرة لترك العين عند اختلاف العادة
 وإن كان على حضور الموجز عينا مأموراً لزمه عليه الحفظ والسقي والعلف لزمه حفظها كفاية ولو قصر عن بعضه في ضمانه ح ترداً **الخامس**
 إذا انسدا لصانع بمباشرة أو تسبب اقوى من المباشرة موجباً سناد التلغ اليه عرفاً ضمن ولو كان حادثاً ما هراً واحتاط واجتهد في صفة
 كالقصد ويجزى ويجزى في حجامته والختان يحن فيسبق موصلاً إلى الحشفة ويجزى حد الختان والبيطار يجزى على الكافز أو
 يفسد فيقتل ويجزى ما يضرب الدابة لكن ذلك إنما هو فيما لو لم يكن الأستباباً للفعل لكن امر الموجز به بخصوصياته والأحكام لو قدر له الفعل
 بقيوده فاقى به على تلك القيود ففسد ما يعمل فيه لم يضمن على الأشبه لا فرق في ضمانه حديث يضمن بين كون الأجير خاصاً أو مشتركاً ولا بين
 كون الأفساد واقعاً في أرضه وأرض المستأجر ولا بين حضوره لئلا يكون أفساد من غير شرط أم لا ولا بين أن يكون فاصراً أو حادثاً
 ولو ألتف الصانع العين المسلمة إليه كان يضع فيها بعد عمله فيها تخير المالك بين تضمينه أياً ما غير معمول فيها ولا أجرة عليه بين تضمينه أياً ما معمول فيها
 ويدفع إليه الأجرة ولو قيل يضمن عليه تضمينه بالثاني كان أوجه لو كانت قيمة العين بعد العمل فيها أقل من قيمتها قبله فلتفت بعد ما عمل الأجير فيها كالأثر
 يفصله الحياط ويحيطه ثم يتلف فلما ك قيمة العين بعد العمل وعليه أجرة العمل ولو ألتف الحمال ما استوجر لمجمله ضمن قيمة المحمول في موضع تلفه على
 وعلى المستأجر أجرة الحمل ولو استوجر لحماً كقصد رمتين طوله وعرضه فزاد في الطول والعرض أو فيها فلا أجور له عن الزيادة وعليه ضمان نقص
 الزايد من المنسوج ولو اتى بالتوب فقال للحياط إن كان يكفيني فيصافاً قطعاً فم يكفه لم يضمن إلا إذا غره ولو ألتف لم يقطع فيصجل قطعاً
 فيص امره ضمن ما بينه صحيحاً ومقطوعاً على الأقرب ولو تلفت العين في يد الصانع لا يسببه من غير تعمد ولا تقريط لم يضمن على الأقوى وكذا المكاري
 والملاح لا يضمنان إلا ما يتلف بتعمد أو تقريطهما كما لا يضمن الصانع ما يتلف بجهالة به بغير تعمد ولا تقريط إذا كان قد اشترط في ضمن العقد عدم
 ضمان ذلك والصانع في ما ذكر يشمل الحمال أيضاً **السادس** من استأجر أجير اليفعة في جوارحه كانت نفقة على الأجير نفسه ومن المستأجر
 على الأظهر ألتف اشتراطها على المستأجر وقضا العادة بذلك لو اختلفا في صورة كونها على المستأجر وقد رها رجاء إلى العادة ومع اختلاف لا
 يجبه إلا الأقل ولو استغنى الأجير لشرط نفقة على المستأجر عنها المرض ونحو لم يسقط حقه إلا باسقاطه أو اشتراط سقوطه عند الاستغناء في ضمن
 العقد وحكم دواء مرضه كنفقة في كونه على نفسه ألتف اشتراطه على المستأجر ولو أحب الأجير أن يستفضل بما دفع المستأجر إليه لياكله شيئاً كان
 للمستأجر منعه من ذلك وأخشي عليه الضعف عن العمل **السابع** إذا أجر مملوكاً ففسد في صنعة كان ضمان فلاحاً على مولاه لكن لا في سائر
 أمواله بل في خصوص كسب العبد **الثامن** من صاحب الحمام لا يضمن إلا ما قبل كونه وديعه عند وفراط في حفظه وبعد **التاسعة** إذا سقط
 الموجز الأجرة الكلية بعد ثبوتها في ذمة المستأجر ومع ولو أسقط المنفعة العينية لم تسقط كما لا يسقط الأجرة الشخصية باسقاطها **العاشر** في
 إذا أجر عتقاً ثم اعتقه قبل انقضاء مدة الأجرة لم تسقط الأجرة بل يستوفى المستأجر المنفعة التي تناولها العقد ولا يكون للصدح الرجوع على

كتاب الاجرة

١٣٤

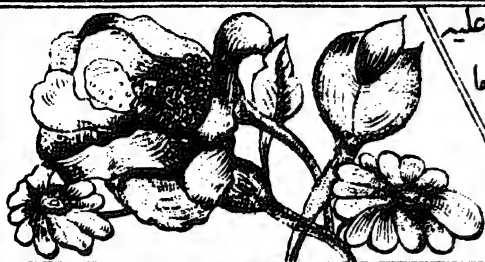
من اعقبة باجرة مثل عمل الله التي عمل فيها وهو حر واما نفقته فان اشترطها المورج على المستاجر او على المولى لم ولا تقبل لها على المتقو وقيل على الجهد
 وقيل في كسبه قبل على بيت المال والاول اوجود ولو اجر الوصى وغيره من اهل ولا يصابيا وغيره من الفاضل من مدة ثم زال القصور في اثناء المدة فذكر الاجرة
 بالنسبة الى زمان القصور ووقفت بالنسبة الى ما بعد زواله على اجارة الاجير فان اجاز جازت ان ردت بطلت على الاظهر ولا بطل الاجارة بموت ثلثة
 وانتقال الولاية الى اخر مع بقا قصور **الحكاية كشر** اذا سلم اجبر العبد له صنعة فذلك لا بمباشرة ولا بتسليم منه اقوى من المباشرة لضمنه
 صغيرا كان او كبيرا عبدا او حرا هلك في مدة الاجارة او بعد ما بشرط كون تسليمه حتى كما ان كان في القاصر باذن وليه وفي العبد بان موته **الثاني**
كشش اذا دفع سلعته الى غيره ليعمل المدفوع اليه فيها عملا فان كان العمل مما لاجرة عادة وكان العامل ممن يستأجر لذلك العمل كما اذا دفع الى عسال
 الثياب ثوبا ليعسله له او الى نجياط ليخطه له وكذا لو جلس بين يدي حلاق ليحلق راسه نحو ذلك وان دفع المدفوع اليه ذلك العمل استحق اجرة مثل عمله الا اذا
 علم قصد التبرع به له وكذا لو امره بالعمل وان لم يسلم العبد اليه ولو لم يكن العامل في الفرض متى عادت الاستيجار على ذلك لم يقع دفع الاجرة اليه ان ظهر عدم
 تبرعه ولو سكت فان علم من قصده التبرع فلا اجرة له وان لم يعلم قصده ففي ثبوت الاجرة وجهان والثبوت ما لم يعلم التبرع اظهر ولو لم يكن العمل مما اعتد
 اخذ الاجرة عليه ولا يكون العامل معذرا لاجرة عليه فليس الاجرة على الامر لكشف العادة عن قصد التبرع ولو قيل باستحقاقه الاجرة مع منط
 اياها وحطفه على عدم قصد التبرع كان قويا فاجمع الصور الاربع على الاظهر هو لزوم الاجرة في جميعها الا عند ثبوت قصد العامل التبرع ولو قرأ
 موردته للا طينان العادي لا فرق فيما ذكر بين عود دفع العمل الى العامل والى غيره كما لا فرق بين قصد الامر الاجرة ام لا نعم لا شيء عليه بالامر الا ارشادى
 كما لو امره ببيتا مسجد للثواب الاجر الهوى واعانة المظلوم والضعيف لذلك **الثالث كشر** كما اتوقف عليه توفية المستاجر النفقة التي
 استحقها بالاجارة فعلى المورج مع قصدا العادة بكونه عليه واشترطها ذلك فاما مع عدم الاعادة وعدم الاشتراط فيشكل الامر ولا يثبت على المورج
 ان صح العقد الا اذا اوجب ترك التعيين العادي جهات احد العوضين فيفسد العقد من باس ويدخل المفتاح في اجارة المورج بان العاقبة يكون
 على المورج ولو نقلت العادة في صنع كان المتبع هناك عادية ولو دفع المورج المفتاح فضا في يد المستاجر فان كان يتعدى منه او تفرط ضمنه
 والا فلا والمراجع في لزوم الا بدل على المورج مع عدم ضمان المستاجر مجرى العادة ويجب على المورج تسليم الدار والدكان ونحوهما من العقار الى
 المستاجر فان لم يجبره الحاكم عليه فان تعدد ذلك كان المستاجر بالخيار بين الفسخ وبين الامساك والامتناع بها وهو في يد المورج والمرجع فيمن
 عليه تفرغ الباقى وصنع الحتام وكسب التلج من السطح وتنقية الدار من الكاسية عند انتهاء المدة ونحو ذلك ايضا مع عدم الشرط طى العاد
الرابع كشر لو عقد من يملك العين عقدا لاجارة ثم انتزع ثالث العين من يدا حدها متعيا كونهما لافا المورج بانها ملك المنتزع وكان
 قد غصبها منه واستعارها واستودعها وارتهنها نقدا قرارة رتبة العين فيحكم بها المقر له دون منفعتها مدة الاجارة ولا يلزم المستاجر دفع
 عن العين بل لا استحقاقه منها الا اذا ثبت ببيته او شيئا على صدق المنتزع في دعواه فيلزم مرجع اليد تسليم اجرة مثل استوفاه منها من المنفعة
 الى المالك **الخامسة عشرة** كلما اجاز ان يكون ثمانية وان يكون عوضا في الاجارة عينا كان او منفعة وثلث المنفعة المقصودة بالاجارة
 ام خالفها ويعتبر في الاجرة ما يعتبر في الثمن من المعلومات جنسا وقدر او وصفا ولو تجملت بطلت الاجارة **الفصل الرابع في النكاح**
وفي مسائل الاولى اذا تنازعا في اصل الاجارة ولا يثبت فالقول قول منكرها بيمينه ثم ان كان النزاع قبل استيفاء المستاجر شيئا من
 المنافع لم تقو عادة فلا شيء عليه وان كان بعد الاستيفاء لم يمتنع مع نكاحه الاجارة اجرة مثل ما استوفاه من المنفعة ومن الاجرة المتبقية بالنسبة ما استوفاه
 مع دعواه الاجارة وانكار المالك ولو اختلفا في يد العين المستأجرة او الاجرة او مدة الاجارة كما اذا ادعى احدهما كونها تمام الدار والاخر نصفها
 فالقول قول منكر الزيادة بيمينه ولو اختلفا في يد العين المستأجرة فالقول قول منكر الزيادة بيمينه ولو اختلفا في يد الاجرة الى الاختلاف في ثمنها
 ثبت التحالف ولو ادعى الاختلاف في قدر المدة الى الاختلاف فيها وفي قدر الاجرة كما اذا قال اجرتك سنة بدينار فقال بل سنتين بدينار فقول المالك
 بيمينه ولو قال اجرتك سنة بدينار فقال بل اساجر حتى يحفظها سنة بدينار فقول المالك بيمينه ولو اختلفا في العقد او التفرط قدم قول المنكر
 بيمينه ولو ادعى المستاجر للعبد من موته انه مرض في يد وفاته عليه شيء من المنافع فان جابه صحيحا فالقول قول المالك وان جابه مريضيا فالقول قول
 المستاجر ولو اختلفا في البطل للعقد من شرطه سدا رجها له في احد العوضين او المدة فالقول قول من ادعى الصحة بيمينه **الثانية** اذا ادعى الصانع
 او الملاح او الكاري هذا المنافع وانكر المالك ولا يثبت فالقول قولهم بيمينهم في وجه لا يخلو من رجحان ولو ادعى المالك عليه التفرط وانكره فالقول قول
 المنكر بيمينه **الثالثة** لو قطع الخياط ثوبا بقاء فقال المالك امرتك بقطعه فيصاف تسالما على الآن في القطع وادعى الخياط الآن بقطعه ثوبا
 وادعى المالك الآن بقطعه فيصاف ثبت التحالف وان تسالما على الآن وكان نزاعا على الاطلاق والتفصيل فادعى الخياط الاطلاق والمالك التفصيل فليفتن
 فالقول قول الخياط بيمينه لو تنازعا في استحقاق المالك الارش على الخياط فالقول قول منكره بيمينه وهكذا ثم او ادا الخياط صورة تقديم قول المالك
 بيمينه فحقا طهر لم يكن له ذلك اذا كان الخياط من الثوب والمالك لو كان الخياط لم يكن له ذلك لو كان الخياط لم يكن له ذلك لو كان الخياط لم يكن له ذلك

مع علم
 بيمينه

في الوكالة

٣١٥

المالك ان يشد في طرف كل خط خطا حتى تكون خيوطه في مكان خيوط الخطاط لم يلزم الخطاط اجابته الى ذلك بحيث يفتد قول المالك قاطبا للينة



او الممين لم يتحقق الخطاط اجرة عمله وعليه
ارضا صدمه هو تفاوت ما
بين قيمة الثوب غير مفصول
وبين قيمة مفصولا
قضاء



كتاب الوكالة

وهي استنابة الغير في تصرفه لاشبهته في شرعيتها والبحث فيها في مقامات **الاول** في العقد لا بد في تحققه من ايجاب قبول كاشفين عما في التصير ويعتبر في الايجاب اللفظ الدال عليه صريحا لا يكفي الفعل وان كان صريحا في تحقيق العقد ثم يقيده الفعل والاشياء والكتابة الاذن وهو اعم من الوكالة المصطلحة ومن اللفظ الصريح وكلت في استنبطك وتوختك عليك وانت لك في نحو ذلك بقصد الاذن في كفايهم نعم في جواب قول السائل وكلتي ترددوا والاشبه العقد كما ان الاشبه عقد كفاية الامر بالعمل في تحقيق الوكالة وانما هو اذن في الايمان بالعمل والاشياء والجملة الاسمية كانت في كل ذي نحو كالامر في عقد الكفاية والقبول قبلت ورضيت وتوكت ما اشبه ذلك في كفاية الايمان بما وكل فيه من قبول اللفظي وجهان اقرهما العقد وان كان لوائي بما وكل فيه كان عقدا لم يقع فضوليا للاذن الحاصل بالاجابة حمل والمعروف عند اعتبار مقارنه القول للايجاب الاعتبار احوط وان كان الفعل المذكور في كل فيه صحيحا وان وقع من الوكيل الموردا الاذن وعلى القول المعروف هل يندرج فيه الوكيل نعم من قوله للايجاب بعد ذلك ام لا وجهان والاظهر التفصيل بان ان لم يعلم الوكيل بالرد كان الموكل الايمان بتعلق الوكالة بمقتضى الاذن رد الوكالة وان علم الموكل بذلك فالاشبه عقد جواز اتيانه بعد الرد بتعلق الوكالة لعدم ثبوت الاذن ويشترط في صحة العقد التخيير فلو علمها على شرط متفق اوصفه لم يصح الوكالة وان جاز الايمان بتعلقها حيث ما يستكشف بالعقد لمعلق الاذن ويجوز اخير التصرف مع تبيخ الوكالة كان يقول وكلت في كذا ولا تصرف الا بعد شهر مثالا ولو قرن الوكالة بشرط لا يقتضي التعليق وكلت في كذا بشرط طيلك كذا لم يفسد العقد ان لم يلزم الشرط ويجوز توقيت الوكالة كان يقول له وكلت في كذا بشرط لا يكون بعد وكذا انتم انتم عتق متعلق الوكالة بتفصيل كان يصف ما وكل فيه على وجهه يرد لا بهام فلا يشبهه في صحة الوكالة وان عتق متعلق الوكالة لا يطلق ولم يبق له ابر زمان ولا مكان ولا وصف خاص فلا يوجب الصحة وان لم يعين المتعلق اصله بل بهم الوكالة فقال وكلت في كذا لم يشر الى ما وكل فيه فان كان هناك منصرف بقرينة حال ومقال وتيسوع استعما عرفا صحت والافني الصحة اشكال والعقد احوط ان لم يكن اقرب لوعظ الوكالة فوكالة على كل قليل وكثير نصفيه خلاف ياتي وهل يصح مع احوال متعلقها كان يوكله في شراء دار مع ارادة الخصوصية وفي شراء قنبر مع كون المستمي بقنبر في البلدتين وهكذا وجهان احوطهما العقد ولو كان متعلق الوكالة موجودا خارجيا كدار معلومة ودابة معينة ونحوها فلا يشترط علم الموكل ولا الوكيل بارضا ما وكل فيه حال نشأ الوكالة ولو وكله في محاسبة غرامه جاز وان لم يعينهم ولو وكله في ابراء مديونه ماله عليه فان كان الموكل ماله بقدره صح وان جهل الوكيل بالقدر وكذا ان لم يكن الموكل ماله بقدره على الاظهر ولو وكله في ابراء المديون من شئ واطلق لم يكن للوكيل التعيين بل برئ من شئهم ومحمل على اقل ما يتوكل الا ان يكون الشئ منصرف في عرفهما ولو عظم فقال وكلت في ان تبرئه مما شئت وما شئت اجمع له ابراء مما شئت في الاول وما شئت المديون في الثاني ثم ان عقدا الوكالة جاز من طرفه ايا جازه من طرف الوكيل فمعنى ان لم يرزل نفسه متى شئت او كان الموكل حاضرا او غائبا اعلمه بذلك ام كانت الوكالة بحاجته او بجعل ولو شرط احدهما على الآخر في ضمن عقد لازم عند الفسخ لزم الوفاء به ولكن لو نسخ اتم وانسخ الوكالة وثبت للمشرط له خيار تخلف الشرط ولا يمنع احدهما من الفسخ بصرف الآخر فيفسخ على الاظهر في جواز اقدام الوكيل على ما وكل فيه بعد الفسخ قبل بلوغ الخبر الموكل وكذا اشبهها الجواز للاذن التمكن في ضمن التوكيل واقا بعد بلوغ الخبر فلا يجوز له ذلك الا اذا احرز رضا الموكل من طريق آخر ويعتبر في نسخ الوكالة لفظ دال عليه صريحا في حصوله بانكار الوكالة تردد والاقرب العقد الا اذا انصم الى ذلك فرائق تفيد الصراحة في الغزل اما جواز العقد من جاز الموكل بمعنى ان له عزل وكيله متى شئت حاضرا كان الوكيل او غائبا رضي الغزل ام لا بحاجته كانت الوكالة او بعوض لكن بشرط في ابراء عزله وانظر في الواقع اعلامه بالغزل مشاهرة او بما يفيد له العلم عادة ولا يكفي الاشهاد على الغزل عند تعذرا لا اعلام فلا يغزل على الاقوى تجر عزله من غير اعلام بل تكون تصرفاته نافذة عليه الى ان يعلم بذلك وان وقعت بعد الغزل الاشهاد عليه هل تشاهد الغزل عند تعذرا لا اعلام شراء مال الموكل من الوكيل ام لا وجهان اقرهما الجواز ولو اختلف الوكيل والموكل في الاعلام فالقول قول الوكيل بيمينه فيضيح ما فعله على الموكل في ما وكل فيه فيحصل الاعلام بالغزل لما منع من تصرف الوكيل بالاعخبار مشاهرة وبالاخبار متواترا او مضمونا لا يقر ان مفسد العلم العاد وكذا الاخبار بتوسط علي على الاقوى شهدا عند الحاكم ام لا على الاظهر في كفاية الاخبار بتوسط عدل واحد فلو كان اذلهما ظاهرا صحيح هشام وتبادر حصول العلم العادي

عبد
الرفي او اخر
المقام الثاني
شبه ارام
فله

كتاب الوكالة

من قولنا لا لفظا ثقة في الصحيح عليه غير بعيد ولا ثبت بغير ذلك من الظن وخبر القساق في الشئ الغير المفيد للعلم العادي على الأقوى ولو كان في
استيفاء القصاص ثم عزله فاقصر قبل العلم بالعلم وقع القصاص موقعة مضي على الموكل وكذا الحال في سائر ما وكل فيه تبطل الوكالة بموت كل من
الوكيل والموكل ويجوزونه واغنامه مطبقا كان الجنون او ادواريا طويلا كان زوال الاغنامه او قصيرا علم الوكيل بموت الموكل او جنونه واغنامه والموكل
بموت الوكيل او جنونه واغنامه لا وفي جوار تصرف الوكيل بعد زوال جنونه واغنامه بالاذن الذي كان في ضمن الوكالة ترد والا شبه العمد الا عند
احراز الاذن ولو كان متعلق الوكالة ما لا يبطل الوكيل بقوله موت الموكل او جنونه واغنامه ما منه شرعية بيدا الوكيل غير مضمونة عليه الا اذا ثبت
في حفظه او قرح فيه يلزم المبادرة الى اصالته الى ما لكه الفعلي ووليته الفعلي ولو كان قرض المال بعد زوال وكالته بموت الموكل او جنونه وانما
فان قبضه مصادا فالكلي للموكل على الدافع لزوم رد المال الى المقبوض منه اعلام الوارث في الموت الوارث في الجنون في الاغنامه بالحال وان كان المقبوض
شخصا للموكل لزوم رد المال الى الوارث الوارث تبطل وكالة الوكيل بالبحر على الموكل فيما يمنع الحجر من التصرف فيه سواء كان الحجر لسفاهة او لغيره
وق بالاسترقاق وسواء حجر عليه بعد التوكيل او قبله يتم بغير منه التوكيل فيما لم يحجر عليه فيه لا تبطل بالتزويج من احد الجانبين او كليهما وان تناول
خروج عن المتعارف الا اذا ادى الى الاغنامه وكذا لا تبطل بكثرته السهو والتسليم ولا السكر من احد الطرفين او كليهما نعم تبطل السكر الاختيارى المحرم وما
كان من الوكالة بشرط بالعدالة كوكيل او كاتبة الفاضل وكذا لا تبطل بمعاك الوكيل فيما وكل فيه كلفظ التوب في ركوب الدابة من غير مستوعب لهما و
شروط ذلك ان ضمن بذلك تبطل بلف ما وكل فيه بموت العبد لثقل وكل في بيعه موت المنة التي وكل في طلاقها واحترق ثوبا لكل في بيعه هكذا
ولو وكل على ان يشتري شيئا بثمن دفع الثمن اليه لم يقيد الشراء بكونه بغيره جازا لشراء يد يشارك في دفع الدينار وقا وجع فلو تلف الدينار المقبوض
ولو با انتقاله من الموكل الى غيره بقرض ما دون فيه غيره فان كان تلفه بعد الشراء فعلى الموكل دفع غيره لوفاء الثمن وان كان قبل الشراء ففبطان الوكيل
والاجرة العمد ما لم يعلم بالزوال ولو با تفهام الشراء مادام المدفوع الى الوكيل ما قايما لفظ الموكل ولو تلف بعض متعلق الوكالة فان كانت متعلقة بجميع
بوصف اجتماعه زالت الوكالة وانما الوجه بقاءها في الباقي ما لم يفهم من التوكيل اياها في ذلك يزول موضوع الوكالة بايمان الموكل ما تعلقت به الوكالة الا اذا
او قصر فاسد عالما بفسادها ان بقا الوكالة جرح غير بعيد ولو اوفى الوكيل بما وكل فيه ثم ايمان الموكل متعلق الوكالة كما اذا وكله في بيع داره ثم تولى هو البيع
فانما سبق في التصرف فبطل تصرفه الاخر ولو ورد بذلك غرم على الوكيل رجوع على الموكل ولا فرق في نفوذ تصرف الموكل عند سبقه
كونه لازما واجازة او مثل فعل الموكل ما تعلقت به الوكالة التي ارادته لموضوع الوكالة اياها بما ينافي متعلق الوكالة كعقود العبد لثقل وكل في بيعه
وبيع العبد لثقل وكل في عقده على المنة التي وكل في طلاقها في زمان معين ببيع العين التي وكل في اجازتها ونحو ذلك نعم لا تزول الوكالة مع عدل الشئ
كوطى المنة في طلاقها من غير تقييد بزمان فانه يصح ان يطلقها بعد حيضها وطهرها وفي كون ندير العبد لثقل وكل في بيعه شيئا التوكيل في البيع جرحا
والاولى الادارة مدارق احوال ومع الشك يحكم ببقائها واطلاق الوكالة يضر في المتعارف متعلق الوكالة يقتضي البيع بشئ المثل لا يقد
البلد حالا صحيحا غير معيوب حيث يضر في الاطلاق لذلك كذا الوكالة في الشراء وهل يجوز له البيع بشئ المثل والشراء مع وجوب اذلل لا يرد
في البيع ولا ينقص في الشراء وجهان اتفهما العمد نعم لو باع بشئ المثل ثم وجد باذل لزيادة واشترى بشئ المثل ثم وجد مثله باذل منه فلا شئ عليه
مع اللزوم وهل عليه الفسخ فيما اذا كان له خيا وتجد يدا بيع او الشراء وجهان شبههما عند الوجوب بصورة تعيين الموكل بشئ المثل بل جازا واما
في صورة الاطلاق فالاحوط لزوم الفسخ وفي وجوب فحص الوكيل عن باذل الزيادة في البيع والراضى بالتبعية في الشراء وجهان اظهرهما التوفيق
في صورة الاطلاق دون التصريح بشئ المثل وبيان الوكيل المطلق مرقا المصلحة وعليه فلو كان من يشتري بشئ المثل اصلح من الزيادة لزوم البيع به دون
الزيادة وهل له البيع بما نقص عن ثمن المثل نقصا لا يتسامح به كالدفع في الفرض وجهان تائيهما احوط ان لم يكن اقرب لو اتفق له البيع باقل
بما يتسامح به غفلة او سهوا فلا يتم عليه في مضي البيع وجهان اشبههما العمد فيقف على اجازة الموكل ولو تعدل نقلا للبلد لم يضر في احد
لزوم اختيار الاصل بحال لموكل ومع التساوي يتخير بينهما ما وكل اخلف الوكيل فصرف الاطلاق من غير اذن وقف على اجازة الموكل ان كان متعلقا
الوكالة ببلد اللقوف كالعقود وبطل ان كان غير قابل له كالاقياعات لو علم الموكل الوكالة بتخير الوكيل بين افراد متعلق الوكالة المشمولة للمعمودين
غيره فلو قال له بيع دارى كم شئت جاز له البيع بالعين فلم يجز له البيع بالنسيئة لبقاء الوكالة بالنسيئة لبقاء الوكالة بالنسيئة مطلقه منصرفه الى المتعارف
ولو قال له بيع ما شئت كان تعيما بالنسيئة الى البيع بنقل البلد واطلاقا بالنسيئة الى العين والنسيئة ولو قال له كيف شئت كان تعيما بالنسيئة الى النسيئة
دون العين فغيره بالبلد ولو اطلق الوكالة او قيدها بالاطلاق توقفت جملته الحيا لنفسه اسقاطه بخيار الموكل ونحوها على ما يفيد لفظ الموكل
بانضمام القرائن الحابية والمقابلة والعادية ولو باع الوكيل بشئ فانكرا الى الك الاذن في ذلك القدر كان القول قول الموكل بميمنه فاذا حلف فان اجاز
العقد جازا ونقلا واستعيت العين ان كانت باقية ومثلها او قيمتها ان كانت نالفة وتخير عند وجوب العين بين الرجوع بها على من جده في
يده وبين الرجوع على الوكيل عند كونه في يد المشتري بكلفة تحصيلها منه اصيلها اليه سواء صدق في المشتري الوكيل او سكت يستعيد المشتري

ادارة طلاق وكالة

الوكالة

في الوكالة

١٧

يجع ما دفعتمنا مثلاً وقيمة ان لم يصدق الوكيل في الوكالة بالبيع بذلك الثمن واما الوصية فخرج باقل الامرين من الثمن وقيمة المبيع لو كانت العين ثلثه
وكان اختلف في بدل الوكيل من غير تعبد ولا تفرط فلا ضمان عليه يستعيد المشتري الثمن منه ان كان اختلف بتعديه او تفرط ضمنه بدل المالك استعفا
المشتري الثمن ولو تلفت العين في بدل المشتري فان كان معتزاً بوكالة الوكيل كان للمالك الرجوع على من شأ من المشتري الوكيل ولو انكر المشتري وكالة
الوكيل لم يكن للمالك الرجوع بها عليه ولو ادعى المالك جوع عليه العلم بالوكالة وحلف على نفا العلم وسقط حق المالك من الرجوع عليه ولو نكل ردت اليه
على الوكيل فاذا حلف استحق الرجوع على المشتري ايضا ثم ان المالك حيث يستحق الرجوع بالبدل الى كل من المشتري الوكيل ان رجع على المشتري فان
كان هو مصداً للوكيل فيما يذم لم يرجع المشتري على الوكيل شي ان لم يكن قد قبض الوكيل الثمن منه الا فاشكال وان لم يكن هو مصداً للوكيل
فيما يذم لم يرجع المشتري على الوكيل جميع ما غرمه ان رجع المالك على الوكيل رجوع هو على المشتري باقل الامرين من ثمنه وما غرمه ولو لم يذم الوكيل في حال
التفاوت في المال لو نكل ثم اتهم قالوا ان اطلاق الوكالة في البيع يقتضي الاذن في تسليم المبيع كما ان اطلاق الوكالة في الشراء يقتضي الاذن في اقتناء
الثمن وذلك على الاطلاق غير مسلم وانما هو اذا قامت القرائن على ذلك وعليه فالمستعفي في وقت التسليم هو ما اقامه القرائن من التسليم قبل تسليم ما
يقتضي قبضه وبعده ولا يقتضي اطلاق الوكالة في البيع الاذن في قبض الثمن نعم لو قامت القرائن على الاذن في ذلك جاز حبسا قامت عليه ولو ترك
قبض ما وكل في قبضه من الثمن عند البيع والمبيع عند الشراء فلف لذلك ضمن الا ان يكون عند قبضه لزمه نفسه فانه لا يضمن ان كان قد علم الموكل بغير
نفسه الا ضمن للغير وليس للوكيل في البيع ابراء المشتري من الثمن وله رد العيب عن الثمن والمبيع العيب اخذ الا ان يشمل التوكيل له ولو ضم القرائن
ولو منع الموكل عن رد العيب ونحوه ما حكموا بافادته الاطلاق الاذن فيه لم يميزه المحالفة ولو استعمل البائع حتى يحضر الموكل في صورة تسلط الوكيل
على الفسخ لم يلزم الوكيل اجابته الا اذا اقتضتها المصلحة ولو ادعى البائع على الوكيل المسلط على الفسخ رضا الموكل بالعيب ان الوكيل عالم بذلك كان له
عليه اليقين على نفي العلم بذلك نعم لو حضر الموكل بعد رده واظهر الرضا بالعيب صدقه البائع بذلك تكشف فساد فسخه على ما قيل وفيه ما قيل في الا
مضى الفسخ ما ينجح بالعرف ويكسر شمولاً لتوكيل لذلك يحلف للورضي الوكيل المسلط على الرد والقبول فحضر الموكل الرد فكسافة لوردي المقام
الثاني في متعلق الوكالة ويعتبر فيه ان يكون معلوماً في الجملة ولو بالتعين وان يكون مما يبدل الموكل ولو بالقوة وان يكون قبل
النشأة وج يلزم بيان ملخصه لثبته وما لا يدخله **فقول** اقامه الا تدخل النشأة فضا بطر ما علم من طريقه الشرع عند قبولها الوكالة وعدم
توقها ناراها الا على فصل الصادق من المعلوم مباشرة كالتطهيرات لثلاث حاجية كانت ومنه دية وادعة كانت وصحة تصديها الايمان بخاتمة لنفسه
او غيرهم نعم يجوز الاستنباط الغيرة الضرورة وليس ذلك من الاستنباط وكالصلاوات الواجبة يومية وغيرها اداء وقضاء والقيام الواجب في كل
الواجب بالحج الواجب كل ذلك فيما اذا كان المنوب عنه حياً وكالايمان والا لزام بالذم ودون صبغته فانه يجوز الاستنباط فيها والغصب والقسم
بين الزوجات في الظهار واللعان والا بداء وقضاء العدة واستبراء الرحم والرضاع والاستيلاء والحجاية قفلاً او قطعاً او شجاً جوا والميراث اقامة
الشهادة وادائها الا على وجه الشهادة على الشهادة ورضا السلام وكذا في قول الا لتمام ولا خطاب الا حشاش ولا اصطيا وسقيا لئام البئر
المباح وحيازة الماء من النهر وحيث الاراضي الموات لكن هذا القول ليس في حق الاظهر في قول ذلك كله للنشأة واما ما تدخل النشأة فضا بطر امر
احدهما ما علم جعل الشارع اياه وسيلة الى غرض لا يختص بالمباشرة والنشأة بالانوار وضعيته وتكليفية على محج بوقوع الفعل في الخارج بنبغ
او تسبب كانشاء العقود من البيع والنكاح والصلح والرهن والاجارة ونحوها وانشأ ما لا يعتد فيه بالمباشرة من الاياعات كالطلاق واخوة
والعتق واقرانه والا براء والاخذ بالشفعة وكاستيفاء القصاص وقبض الديار وقسمه الصدقات وفرض الصدقات وبيتا المساجد وتعظيم
الشعائر ونحوها وكفيل الثوب البدن وكاستيفاء الحدود وبعد شوقها في كل مورد الهية كانت وادمية حضر المستحق ام غاب كاثبات حد
الادمية وفي جواز الوكالة في اجراء حد والله تعالى رد وكالدعوى اثبات الحج والحقوق عاشا كان الموكل واحداً صحيحاً او مريضاً
كان المدعى او حقارضى الخصم بالوكيل ام لا مدعيها كان الموكل او مدعى عليه **ثانيهما** ما خرج عن الاستنباط موضوعاً كاستعانة العاجز بالغني
في غسل أعضاء الطهارة ومسحها او فم الدليل على جواز الاستنباط فيه كركعتي الطواف الواجب من الحج العاجز واداء الزكاة والخمس والحج المندوب ونحو
الضحايا في الحج ونحوها وما خرج عن تحت لضا بطر في جميع عومات وكالة بعد نفي اعتبار المباشرة بالأصل ويجوز اطلاق الوكالة وتعيينها
كامر وهو يجوز تعيينها بان يوكلف في كل قليل وكثير ما لا يستنباط فيه ام لا قولان اظهرهما الصحة سواء اضافها الى نفسه لفظاً او علم فلان من القرائن
ولو تم التوكيل واداء الوكالة في صنف خاص او نوع خاص وقامت القرائن على ذلك صححت الوكالة وقصرت على ما قامت القرائن عليه **المقام الثالث**
في الموكل ويعتبر فيه جواز التصرف فيما وكل فيه بما يقتضيه النشأة فيه القصد والاختيار فلا يصح التوكيل من الصغير الا ان يبلغ عشره فما
له التصرف فيه الا من المجنون مطبقاً كان او ادوارياً في حال دونه بل قد عرفت انفساخ الوكالة الصادرة منه في حال العقل بمرض المجنون عليه
ولا من السفيف في المائات الا من العقل فيما عدا المستثنيات من امواله بعد مجر الحاكم عليه لا من العبد الا باذن مولاه فان كان ومدة اوائه ولد

ويجوز ان يوكل المكاتب فيما يرجع الى اكتسابها كما يجوز للفقير فيما كان يملك من طلاق زوجته ولا من السكن واللاقي والنائم والمجانك ولا من الكره
وليس للوكيل ان يوكل غيره فيما يتعلق بما وكل هو فيه الا اذا اذن له الموكل في ذلك فانه يجوز له ان يوكل مراعيا مقبلا والاذن المذموم على فهم الاذن منه سواء
حصل من لفظ بموئنه فهم العرفا ويقام القرينة القطعية على ذلك كما اذا وكله فيما يتوقع الوكيل عن مباشرته مع علم الموكل بترفعه عن ذلك ما اذا كان متعلقا
الوكالة اعمالا كثيرة يعلم الموكل بعد قد فالوكيل عقلا او عادة على مباشرتها باجمعها او بعضها عن ذلك لا يساعدان التوكيل في مثل ذلك بقضبا الاذن
في التوكيل في متعلق الوكالة كذا او بعضها فيوكل بمقدار ما حصل الاذن في التوكيل فيه لا يوكل فيه الا يوكل فيما شئت الاذن في التوكيل فيه بحيث كل الوكيل
عالم باذن الموكل بالتوكيل وكان مستند علمه ما يفيد عادة فان وفقه الموكل على ذلك فلا ضمان عليه بمضي على الوكيل ما فعله وكيل الوكيل وان خطا الموكل
في علمه نفى ضمان الوكيل وجهان وحيث يوكل الوكيل لا يوكل الا امينا الا مع رضا الموكل بتوكيل غيره ويجوز للموكل الماذون في التجارة ان يوكل فيها بغير
العادة بتوكيل مثله غيره فيه لا يجوز في غير ذلك الا مع الاذن والنجور عليه ان يوكل فيما له التصرف فيه من طلاق وخلع وغيرها وليس للمحرمان يوكل بغير
او محلا في عقد النكاح لولا ان له ولاية عليه ولا في ابتياع الصيد له وان امر بتأخير الشراء الى ان يحل الموكل كالا يجوز للمحرمان يوكل فيما وهما وهما بشرط
في صحة الوكالة ان يكون التصرف مملوكا للموكل وقت صدق التوكيل منه لا وجهان اظهرهما العلماء اذا كان ماله سلطنة فيه انما يمنع مانع من افعال
سلطنة كطلاق الحايض ونحوه فانه يجوز ان يوكله في اثنتين به بعد روال المانع والاما لا سلطنة له فيه راسا كطلاق من لم يتزوج به بعد كقول
عند صحة التوكيل فيه للاب الجدة وغيرها من اولياء القاص من التوكيل في امور المولى عليهم ولا فرق بين ان يوكلوا عن انفسهم او عن المولى عليه فتصح
الوكالة في الطلاق للغايب اجماعا والحاضر على الاقوى في لالة التوكيل فيما شئت الوكيل على الاذن في ان يوكل غيره وجهان والا حجة اذ لا ذلك
مدار ما يفهم منه عرفا الموكل ولا يشترط في صحة الوكالة ان يكون الوكيل تام البصر فيما وكل فيه عارفا بالقبض التي يحتاج الى المحاورة بها نعم كونه كذا باجود
ويبلغى الحاكم ان يوكل عن السفهاء على توكيل الحكمة عنهم ويستتر في حقوقهم ويبيع عنهم ويشترى لهم ويكره لذي المرات ان يتولوا المنازعة بانفسهم
الا مع قضا الصلحة بذلك للاصحاب التبرع فلو تبيع بتوكيل شخص عن اخر لا ولاية له عليه لم يترتب عليه اثر المقاهر الرابع في الوكيل يعتبر
فيه كونه جازا التصرف محتا اذ انا تصح وكالا الصبي حتى فيما له مباشرة ولا المجنون ولا المغمى عليه ولا السكوان ولا الكره ولا العبد الا باذن موكله ويجوز
وكالته في شراؤه نفسه من موكله ولا يشترط اذ الموكل ولا ايمانه ولا عدلته فيجوز ان يكون كافرا او مرتدا او فاسقا الا فيما يعتبر فيه الاسلام كشرائه
واستبداد المسلم فيعتبر كون الوكيل فيه مسلما كما يشترط ايمانه فيما اذا كان كذا عن المولى في امر القاصير قبل اشتراط العدالة فيه وفي وكيل الحاكم في اخراج
سهم الامام عليه افضل السلام وايصاله في ضبط الاوقاف علاقتها ونحو ذلك ولو قيل بكفاية الاطمينان بعد الافساد وعدم الخيانة لم يكن بعيدا
كان مراعاة عدلته حوط وكذا الحال في وكيل الوكيل الا اذا فهم من الموكل قصر الاذن على توكيل العدل ولو اردت ان يوكل المسلم لم يتقبل وكالته بار تداره سؤا
كان مليا وفطرا وكما لو كان عليه نفسه مما تصح النيابة فيه يصح ان يكون وكلا فيه تصح وكالته المحجور عليه لتبذروا فلس ولا تصح نيابة المحرم فيها الا
يجوز له من ابتياع الصيد وامساك وعقد النكاح ويجوز للمرتان توكيل في طلاق غيرها وكذا على الاظهر في طلاق نفسها كما تصح وكالتهما في عقد غيرها
ونفسها ويجوز وكالته العبد بان موكله لا يجوز غيرها حتى فيما لم يمنع من شيء من حقوق المولى ولم يوجب قصره ولو اوقع عقدا بغير اذن السيد
لغيره وقف على اجازة سيده على الاظهر ولو امر المولى بقبول الوكالة وجب عليه القبول فان ابي كان للسيد ان يقهره او يقبل عنه كما انه ليس له
ان يتوكل بغير اذن المولى فكذلك ليس له بعد ما توكل باذن ان يهر لنفسه الا باذنه ويجوز ان يوكله موكله في عتق نفسه الا حوط عنه توكيل المسلم الذي
ولا الحر في على المسلم كما ان الا حوط منه الذي وكذا الحر في من يوكل مثله على المسلم من غير فرق في المسلم بين العدل والفاسق والذكر والانثى والحر والعبد
والا اظهر جواز ان يتوكل المسلم الذي على المسلم وان كره في قول يجوز ان يتوكل الكافر على الكافر في السلم او كافر يلزم الوكيل الا متصارف في التصرف على
مورد اذن الموكل الحاصل بصريح لفظه وقرائن حاله ومقاله اربعضا العادة بالاذن فيه لا يتصرف بما يشك في اذنه فيه فضلا عما علمه ان
فيه في تفرع على ما ذكرته لو امره ببيع سلعة يد بئرا نسبه قباعها بدينارين او دينار فدا تصح لانفسها الاذن في ذلك بالفحوى الا فيما منع من الفحوى
مانع كما اذا كان هناك غرض صحيح يتعلق بالتاجيل والاولو امره ببيع حلة فباعه مؤجلا لم يصح ولو كان باكثر الا مع العلم بالاذن ولو امره بالبيع في
في سوق مخصوص فباع في غيرها بالثمن الذي عتق له او مع الاطلاق بثلثي المثل توقفت صحته على العلم بالرضا وكذلك لو عتق له البع من شخص خاص او عتق
لجهة من جهات البيع والشراء فان التعدي لا يجوز الا اذا علم برضا بالفحوى والقرائن العادية واذا ابتاع الوكيل مرعا بجمته وكالته وقع الشراء
عن الموكل ودخل المالك في ملكه بدون ملك الوكيل ولذا لا ينعق على الوكيل ما اشتراه للموكل ممن ينعق على الوكيل من العودين غيرها وينفق من اشتراه
ممن ينعق على الموكل ولو وكل ذميا في ابتياع ما لا يملكه من حجر او خنزير لم يصح وان كان الوكيل كافرا وكل موضع منع من صحة الشراء عن الموكل مانع
فان كان الوكيل تاما في العقد لم يقع عن احدهما وان لم يكن سماء واشترى في الذمة فمضى به على الوكيل في الظاهر ويطهه جميع احكام المشتري و
يؤخذ بلوان ذلك فيطالبه بالبيع بالثمن ويثبت له الخيار ويكلف كل من البايع والمشتري في الباطن بما يعلمه فاذا علم البايع بقصد المشتري

فَالْوَكَاةُ

البيع للموكل لم يجز له الزام الموكل بلوازم الانتقال اليه على المشتري عند التصرف في البيع الا بعد جعل جديد لنفسه لو اشترى الوكيل بعين مال الموكل لم يقع للموكل بل يقف على اجازة الموكل ان يمكن صحة البيع له ولا يطل ولو اشترى الوكيل في صورة مخالفة الموكل في قيد من قبو الوكالة ثبت في الدقة وقصد العقد للموكل من دون ان يسمي في تلفظ ثم علم الموكل بالحال واجاز وقوع العقد على الاقرب حيثما يبيع الوكيل فطالبة للثمن موقوف على الاذن فيها صحت او ضمنا حيث يدل التوكيل في البيع على الاذن في المطالبة والقبض من مائة شربة الوكيل بما في الدقة ثبتت في ذمة الموكل دون الوكيل ولو اشترى الوكيل ثبتت كالاتي في ذلك قاله دعوى المخالفة ولا نكاح اصل الوكالة فان اشترى بعين للموكل كان فضوليا في الظاهر سواء ذكر الموكل لفظا او قصدا لا بد من في الواقع بلوازم ان اشترى في الدقة فان ذكر الموكل لفظا وقف على اجازة في الظاهر وان لم يذكر الزم الوكيل في الظاهر بلوازم كون الشراء لنفسه دين كل في الباطن بما يقتضيه لوباع الموكل في العير ان كانت له من الوكيل بقوله ان كان هذا في قد بعينه منك قبل الوكيل ذلك صح وصارنا العير له واقعا ولو دفع الموكل من ايقاع هذا العقد لم يلزم عليه للموكل في صورة وكالة اقل من ان يستوفى عوض ما اذاه الى البائع من عين البيع فيقول ما وياخذها مقاصة بقدر ما اذاه ويرد الى الموكل ما يفضل منها ولو بالنس في ماله ورجع عليه بالتقص ولو بالاختصاص ماله والعقصة ويجوز توكيل اثنين فان اذن في امر واحد سواء اشترى عليهم الاجتماع او لا تفرايا وطلق فان شرط الاجتماع لم يعض تصرف المنفرد عنهم الا اذا كان بنظر الآخر ومعنى الاجتماع في العقود الاجتماع في النظر فان اطلق الوكالة انصرف الى الاجتماع ولو مات احد الوكيلين بشرط عليهما الاجتماع بطلت الوكالة ولو كان الموكل في بيعه مقام الميت امين الا اذا كان الموكل غائبا ولو غاب احداهما لم يعض تصرف الآخر وكذا لو نزل احداهما بجبانته ونحو او عرف نفسه فتراحا او حضر احد الوكيلين في الآخر عائد في الوكالة لهما وان اقام اليقنة لهما تحكيم المحاكم وكالاتهما لم يملك الحاضر الا نفردا بالتصرف فاذا حضر الآخر تصرفا معا ولا يحتاج الى اعادة اليقنة ولو وكل اثنين في حفظ ماله حفظا جمعيلا فلا يفر احداهما بحفظه ولا يجوز قسمتهما الى حفظ كل منهما بمقدار الا اذا دلت القرائن على الاذن في ذلك اما لو اشترط الا فلكل منهما التصرف غير مستصحب لراي الآخر بل لو شرط عقد الاجتماع لم يعض تصرف المستصحب منها لراي الآخر ويجوز وكالة واحد من اثنين من غير فرق بين اقسام ما يقبل النيابة حتى الخاصة والعقد فيجوز ان يوكل المخاصمان جميعا واحدا في احقاق الحق وكذا المتعاملان واحدا في اجراء العقد منهما ولو وكل ان يتوكل عن غيره على نفسه في استيفاء حق الغير عليه من قصاص او دية او نحو ذلك ولو وكل زوجة او عبد غيره فاذن له بطل الوكالة بطلاق الزوجة ولا بد من العبد بل ولا يبيع على الاظهر غايته لزوم امضاء المشتري للوكالة ولو وكل مملوك في التصرف في ماله فان كان على وجه التوكيل الحقيقي لم يزل الوكالة بصحة كاتبة بل ولا يبيع مع امضاء المشتري الوكالة الا اذا فهم من القرائن بقبولها ببقا الرق وان كان على وجه الامر والاستخدام ذاك الاذن بكل من الحق والكتابة والبيع ولو وكل غيره في الحكومة لم يكن ذلك اذنا في قبض الحق كان الاذن في قبض الحق ليس اذنا في محاكمته مع من عليه الحق لو انكر ولو قال بطلت في قبض حق من فلان فمات من عليه الحق لم يكن للوكيل مطالبة الوارث الا باننا آخر ولو قال بطلت في قبض حق الدابة فلان فمات فلان كان له مطالبة من قام مقامه من وصي الوارث ولو وكل غيره في معاملة فاسدة كشراء الخمر مثلا لم يكن للوكيل الاقدام عليها فلو فصل مع جهل الموكل بالفقاضي التي ولا ضمنا مع علمه على الاقرب لا يدل التوكيل في انفسه على التوكيل في التصحيح الا اذا قامت على ذلك قرينة ظاهرة ولا فرق بين علمه بالافساد وبين جهلهما وبين علم احداهما وجهل الآخر ولو وكل في شراء معيب تحت الوكالة ولم يكن للوكيل شراء التصحيح له لا مع القرائن الدالة على الاذن فيه ولو وكل المبيعون شراء متاع له بماله عليه فاشترى بغير تسليمه في ذمة البائع بعد العقد المقام الحاضر في ثبتت بالوكالة لا يحكم بالوكالة في تجرد دعوى شخص الوكالة عن غيره في شيء من الامور القابلة للنيابة ولا بصديق الغريم اياه فلو ادعى الوكيل ان فلان في قبض ماله عينا او دينا تم عند المال غير ما كان او رد عينا وصدق هو مدعى الوكالة بذلك لا بالنسبة الى صاحبه مال ولا بالنسبة الى المحاكم نعم اقرار المصدق باخذ عليه فليس له استرجاع ما قبضه مدعى الوكالة وان رجع صاحب المال عليه اخذ منه في قبول قول مدعى الوكالة عند عدم العارض تردد منشأه التردد في عموم قاعده سماع قول المدعي بلا معارض الا شبه العقد وثبتت الوكالة باسماها بينة شرعية اعني شهادة شاهدين ذكرين عدلين سواء التحقها حكم المحاكم ام لا على الا وكذا ثبت بالاستفاضة المفيدة للعلم العام بتصدق الموكل ولا تثبت بشهادة النساء منفردات ولا منظمات ولا بشاهد عيني الا اذا اقامت شهادتهن اكثر من العلم العام فثبت بذلك ولو اشتملت دعوى الوكالة على مال كالاودعي شخص على آخر وكالة يجعل في سماع شاهدين امرتين وشاهد عيني بالنسبة الى المال وان لم يسمع بالنسبة الى الوكالة لعدم السماع مطلقا وجهان اولهما لا يخلو من قرب لاثبتت الوكالة بالاستفاضة الظنية ولا بشهادة العدل الواحد يعبر بها دعة على شهادة العدلين سواء اقرضا تلفيقا والوقت ان كانا والتعلق ذلك وشهدا بالوكالة واطلغا ولم يذكرهما يقتضي باختلافهما واطلغا احداهما وقيد الآخر بل اظهر كناية الاتحاد في المعنى كان يشهدا احدهما مفيدة لبيعته يشهدا الآخر مفيدة لبيعته اخر اذا لم يكن على وجه مختلفان فثبتا يشهدان به كما اذا شهدا احدهما باننا الوكالة في تاريخ والاخر في تاريخ اخر فانه تقبل شهادتهما مع امكان تعدد الانشاء واتحاد المنشأ وكذا لو شهدا احدهما بانه وكلة بالقرينة وكذا لو شهدا احدهما بانه وكلة في المكان والعدا في الاخر بانه اشهد في المكان الاخر وكذا لو شهدا احدهما بان الموكل اشهد في تاريخ وكذا والاخر بانه اشهد في تاريخ اخر ثبتت الوكالة بذلك نعم لو فهم منها

الاختلاف

كتاب الوكالة

٣١٨

ويجوز ان يوكل المكاتب فيما يرجع الى الكسبه كما يجوز للفقير فيما كان بيده من طلاق زوجته ولا من السكن واللاعي والنائم والمهازل ولا من الكره
وليس للوكيل ان يوكل غيره فيما يتعلق بما وكل هو فيه الا اذا اذن للموكل في ذلك فانه يجوز له ان يوكل من اراد ان يملكه الا ان اذن منه سواء
حصل من لفظه بمؤنه فم العرف والقيام القرنيه القطعية على ذلك كما اذا وكله فيما يترفع الوكيل عن مباشرته مع علم الموكل بترفعه عن ذلك وما اذا كان متعلق
الوكالة بامور كثيرة يعلم الموكل بعقد قدره الوكيل عقلا او عادة على مباشرتها باجمعها او غير ذلك لا بمساعدة فان التوكيل في مثل ذلك يقتضي الاذن
في التوكيل في متعلق الوكالة كالا او بعضا فيوكل بمقدار ما حصل له الاذن في التوكيل فيه لا يوكل فيه الا يوكل فيما شاك الاذن في التوكيل فيه بحيث كل الوكيل
علما باذن الموكل بالتوكيل وكان مستند علمه ما يفيد عادة فان واقعة التوكيل على ذلك فلا ضمان عليه بمضي على الموكل ما فعله وكيل الوكيل وان خطا الموكل
في علمه ففي ضمان الوكيل وجهان وحيث يوكل الوكيل لا يوكل الا امينا الا مع رضا الموكل بتوكيل غيره ويجوز للموكل الماذون في التجارة ان يوكل فيما جرت
العادة بتوكيل مثله غيره فيه ولا يجوز في غير ذلك الا مع الاذن والنجور عليه ان يوكل فيما له التصرف فيه من طلاق وخلع وغيرها وليس للمحرمان يوكل عما
او محلا في عقد النكاح له ولا له ولا يترفع عليه ولا في بيع الصيد وان امر بآخيه الا ان يترك الموكل كالا يجوز للمحرمان يوكل فيما هو وهل يشترط
في صحة الوكالة ان يكون التصرف مملوكا للموكل وقت صدور التوكيل منه لا وجهان اظهرهما العلماء اذا كان مال السلطنة فيه انما يمنع مانع من اعمال
سلطنة كطلاق الحايض ونحوه فانه يجوز ان يوكله في ذلك في الاثنان به بعد روال المانع والما لا سلطنة له فيه راسا كطلاق من لم يزوج به بعد كزوج
عند صحة التوكيل لغيره لا لرب الجدة وغيرها من اولياء القاصرين التوكيل في امور المولى عليهم ولا فرق بين ان يوكلوا عن انفسهم او عن المولى عليه تصح
الوكالة في الطلاق للغايب اجماعا وللحاضر على الاقوى في ذلك التوكيل فيما شاك الموكل على الاذن في ان يوكل غيره وجهان والا حوا اذلة ذلك
مدار ما يفهم منه عرف الموكل ولا يشترط في صحة الوكالة ان يكون الوكيل تام البصر فيما وكل فيه عارفا باللفظ التي يحتاج الى المحاوره بها نعم كونه كذا جود
ويشترط للمحكمة ان يوكل عن نفسها عدا لا يوكل الحكومة عنهم ويستتر في حقوقهم ويبيع عنهم بشرى لهم ويكره لذوي المرات ان يتولوا المنازعة بانفسهم
الا مع قضا المصلحة بذلك لا يحكم لتوكيل المتبرع فلو تبرع بتوكيل شخص عن اخلا ولا يترتب عليه اثر المقام الرابع في التوكيل بصحة
فيه كونه جازا التصرف بخلافه او اذ اصح وكالا الصبي حتى يملكه مباشرة ولا يجوز له ولا الغني عليه لا السكن ولا الكره ولا العبد الا باذن موكله ويجوز
وكالته في شراء نفسه من موكله ولا يشترط ان يملك الموكل ولا ايمانه ولا عدلته فيجوز ان يكون كافرا او مرتدا او فاسقا الا فيما يعتبر فيه الاسلام كشره
السيد المسلم فيعتبر كون الوكيل فيه مسلما كما يشترط ايمانه فيما اذا كان كالا عن المولى في امر القاصرين قبل اشتراط العبد له فيه في وكيل الحاكم في اخراج
سهم الامام عليه افضل السلام وايصاله في ضبط الاوقاف علاقتها ونحو ذلك لو قيل بكفاية الاطمينان بعد الانسداد وعقد النكاح لا يمكن بعد اوان
كان له رعاية عدل المتاحوط وكذا الحال في وكيل الوكيل الا اذا اذن من الموكل قصر الاذن على توكيل العدل ولو اذن له الوكيل المسلم لم يتطل وكالته بارتداده سواء
كان ملتيا او فطرا وكما لو وكيل ان يملكه بنفسه ما يقع النيابة فيه يصح ان يكون وكيله فيه تصح وكالته المحجور عليه لتبذير او فساد ولا تصح نيابة المحرم فيما لا
يجوز له من بيع الصيد وامساكه وعقد النكاح ويجوز للمحرمان ان يتوكل في طلاق غيرها وكذا على الاظهر في طلاق نفسها كما تصح وكالته في عقد غيرها
ونفسها ويجوز وكالته العبد بان موكله ولا يجوز تغييره حتى يتم المانع من شيء من حقوق المولى ولم يوجب قصره ولو وقع عقدا بغير اذن السيد
الغير وقف على جارة سيده على الاظهر ولو امر المولى بقبول الوكالة وجب عليه القبول فان ابي كان للسيد ان يقهر او يقبل عنه كما انه ليس له
ان يتوكل بغير اذن المولى فكذلك ليس له بعد ما توكل باذنه ان يبر لنفسه الا باذنه ويجوز ان يوكله موكله في عتق نفسه الا حوط عنه توكيل المسلم الذي
ولا الحر في عتق المسلم كان الا حوط منه الذي وكذا الحر من يوكل مثله على المسلم من غير فرق في المسلم بين العدل والفاسق والذكر والانثى والحر والعبد
والاظهر جواز ان يوكل المسلم الذي على المسلم وان كره في قول ويجوز ان يوكل الكافر على الكافر مسلم او كافرا ويلزم الوكيل الاقتصار في التصرف على
مورد اذن الموكل الحاصل بصرح لفظ او قرائن حاله ومقاله اذ يقتضي العادة بالاذن فيه لا يتصرف بما يشك في اذنه فيه فضلا عما علم من اذنه
فيه فيترفع على ما ذكرنا لو امره ببيع سلعة يد يشار لشره ببيعها اذ يشارين او دينار نقدا صح لا نفها الاذن في ذلك بالفحوى الا فيما منع من الفحوى
مانع كما ان كان هناك غرض صحيح يتعلق بالتأجيل او ما لو امره ببيع حلة فباعه مؤجلا لم يصح ولو كان باكر الا مع العلم بالاذن ولو امره بالبيع في
في سوق مخصوص فباع في غيرها بالثمن الذي عثر له امره مع الاطلاق بثلث المثل توقفت صحة على العلم بالرضا وكذا لو عثر له ببيع من شخص خاص وعثر
لوجه من جهات البيع والشراء فان التعدي لا يجوز الا اذا علم برضا بالفحوى والقرائن العادية واذا ابتاع الوكيل من امره جنة وكالته وقع الشراء
عن الوكيل ودخل المال في ملكه دون ملك الوكيل ولذا لا ينعق على الوكيل ما اشتراه الموكل من ينعق على الوكيل من العودين غيرها وينعق ما اشتراه
من ينعق على الوكيل ولو وكل ذميا في ابتاع ما لا يملكه من خراج خنزير لم يصح وان كان الوكيل كافرا وكل موضع منع من صحة الشراء عن الموكل مانع
فان كان الوكيل تاما في العقد لم يقع عن احدهما وان لم يكن ستمه واشترى في الذمة قضى به على الوكيل في الظاهر بل يحق جميع احكام المشتري
يؤخذ بلوازم ذلك فيطالب بالبيع بالثمن ويثبت له النجاء ويكلف كل من البايع والمشتري في الباطن بما يعلمه فاذا علم البايع بقصد المشتري

في الوكالات

٣١٩

البيع للموكل لم يجز له الزام الموكل بل وازم الاستقال اليه على المشتري عند التصرف في البيع الا بعد جديده لنفسه لو اشترى الوكيل بعين مال الموكل لم يقع للموكل بل يقف على اجازة الموكل ان امكن صحة البيع له ولا بطل ولو اشترى الوكيل في صورة مخالفة الموكل في قديم في الوكالة ثبت في الذمة وقصد العقد للموكل من دون ان يسميه في اللفظ ثم علم الموكل بالحال واجاز وقوع العقلة على الاقرب حيثما يبيع الوكيل في طائفة المشتري موقوف على الاذن فيها حتى او ضمنا حيث يدل التوكيل في البيع على الاذن في المطالبة والقبض ومن ما يشترى الوكيل بما في الذمة ثبت في ذمة الموكل دون توكيل ولو اشترى الوكيل ثبت كالكالفة في ذلك ماله عوى المخالفة ولا نكاح اصل الوكالة فان اشترى بعين للموكل كان فضليا في الظاهر سواء ذكر الموكل لفظا او قصدا ام لا ودين في الواقع بل وازم ان اشترى في الذمة فان ذكر الموكل لفظا وقف على اجازة في الظاهر وان لم يذكره الزم الوكيل في الظاهر بل وازم كون الشراء لنفسه دين كل في الباطن بما يقتضيه لو باع الموكل في العين ان كانت له من الوكيل بقوله ان كان هذا في مقدمته من قبل الوكيل ذلك صحيح وصار العيب له واعتاد الوكيل الموكل من ايقاع هذا العقد لم يلزم عليه التوكيل في صورة وكالة اقلع ان يستوفي عوض ما اذا به الى البائع من عين البيع فيقومها ويأخذها مقاصدة بعد ما اذا ويرد الى الوكيل ما يفضل منها ولو بالذمة في ماله ورجع عليه بالتأخير ولو بالاختصاص من موافقة ويجوز توكيل اثنين فما زاد في امر واحد سواء اشترط عليهم الاجتماع او الاقرار او اطلاق شرط الاجتماع لم يضر تصرف المنفرد منهم الا اذا كان ينظر في معنى الاجتماع في العقود والاجتماع في النظر وان اطلق الوكالة انصرف الى الاجتماع ولو مات احد الوكيلين انصرف اليه الاجتماع بطلت الوكالة ولو يكن للمعاكم ان يقيم مقام الميت امينا الا اذا كان الموكل غائبا ولو غابا احدهما لم يضر تصرف الآخر وكذا لو نزل احدهما بجواز ونحوه او عزل نفسه فزاحوا بوحضر احد الوكيلين في الاخر غائبا في الوكالة لهما واقام البينة بها فحكم الحاكم بوجوبهما لم يملك الحاضر الا لفردا بالتصرف اذا حضر الآخر تصرفا معا ولا يحتاج الى عادة البينة ولو وكل اثنين في حفظ ماله حفظا جميعا فلا ينفرد احدهما بحفظه ولا يجوز قسمتهما الم وحفظ كل منهما مقدارا الا اذا ثبت القرائن على الاذن في ذلك اما لو اشترط الا لكل منهما التصرف غير مستصحب لراي الآخر ولو شرط عقد الاجتماع لم يضر تصرف المستصحب منهما لراي الآخر ويجوز وكالة واحد من اثنين من غير تعيين اقسام ما قبل التباينة حتى الخاصة والعقد فيجوز ان يوكل الشخصان جميعا واحدا في احقاق الحق وكذا المتعاملان واحدا في اجراء العقد عنهما ويجوز ان يوكل عن غيره على نفسه استيفاء حتى الغير عليه من قصاص او دية او نحو ذلك ولو وكل زوجة او عبد غير ياذنه لم يطل الوكالة بطلاق الزوجة ولاعتق العبد ولا يبيع على الاظهر غايته لزوم امضاء المشتري للوكالة ولو وكل مملوك في التصرف في ماله فان كان على وجه التوكيل الحقيقي لم يزل للوكالة بالتفدية كتابة بل ولا يبيع مع امضاء المشتري للوكالة الا اذا فهم من القرائن بقبولها بيقين الرق وان كان على وجه الامتداد لا استخدام زال الاذن بكل من العقب والكتابة والبيع ولو وكل غيره في الحكومة لم يكن ذلك اذنا في قبض الحق كان الاذن في قبض الحق ليس اذنا في محالته مع من عليه الحق لو انكر ولو قال وكلتك في قبض حق من فلان فمات من عليه الحق لم يكن للموكل مطالبة الوارث الا بان آخر ولو قال وكلتك في قبض حق فلان فمات فلان كان له مطالبة من قام مقامه من وصي او وارث ولو وكل غيره في معاملة فاسدة كشرائه الخمر مثلا لم يكن للموكل الاقدام عليها فلو فعل مع جهل الموكل بالفساد ضمن الثمن واخضا مع علمه على الاقرب لا يدل التوكيل في انفاضة على التوكيل في التصحیح الا اذا قامت على ذلك قرينة ظاهرة ولا فرق بين علمه بالفساد وبين جهلهما وبين علم احدهما وجهل الآخر ولو وكل في شراء معيبة تحت الوكالة ولم يكن للموكل شراء التصحیح له الامع القرائن الدالة على الاذن فيه ولو وكل المليون بثلثمائة متاع له بماله عليه فاشترى بثلثمائة بغيره فمات في ذمة البايع بعد العقد المقامر الحاسن فيثبت بها الوكالة لا يحكم بالوكالة بخير دعوى شخص الوكالة غير في شيء من الامور القابلة للتباعد ولا بصديق الغريم اياه فلو ادعى الوكالة عن فلان في قبض ماله عينا او دينا ممن عند المال غير كان او ودعيا وصدق هو مدعى الوكالة لا بالتباعد لا بالتباعد الى صاحب المال ولا بالتبعية الى الحاكم نعم انما المصدق بافاد عليه فليس له استرجاع ما قبضه مدعى الوكالة وان رجع صاحب المال عليه اخذ منه في قبول قول مدعى الوكالة عند عدم العارض بترده من نشأته التردد في عموم قاعده سماع قول المدعى بلا معارض والاشبه العقد ومثبت الوكالة باسماها بنية شرعية اعني شهادة شاهدين ذكرين عدلين سواء اختلفا حكم الحاكم ام لا على الا وكذا ثبت بالاستفاضة النفقة للعلم لعادى بتصدق الموكل ولا تثبت بشهادة النساء منفورات ولا منقحات لا بشاهدين من الا اذا كانت شهادتهن كثر ممن العلم العادى فثبت بذلك ولو اشتملت عوى الوكالة على مال كالأدعي شخص على آخر وكالجهل في سماع شاهدين امرتين وشاهدتين من النسبة الى المال وان لم يسمع بالنسبة الى الوكيل لزمه عند السماع مطالبا وجهان اولهما لا يخلو من قرب لا تثبت للوكالة بالاستفاضة الظنية ولا بشهادة العدل الواحد يعتبر بمخالفة شهادة العدلين سواء اقرضا للقبول والوقت المكان والتعلق ذلك وشهدا بالوكالة واطلغا ولم يذكر ما يقتضي باختلافهما او اطلق احدهما وقيد الآخر بل الاظهر كفاية الاتحاد في المعنى كان يشهدا احدهما مقيدا بغيره يشهد الآخر مقيدا بغيره اخر اذا لم يكن على وجه مختلفان فيما يشهدان به كما اذا شهدا احدهما بانشاء الوكالة في تاريخ والآخر في تاريخ اخر فانه تقبل شهادتهما مع امكان تعدد الانشاء واتحاد المنشأ وكذا لو شهدا احدهما بانه عربي والآخر بانه وكلمة بالفارسية وكذا لو شهدا احدهما بانه وكلمة في المكان الفلاني والآخر بانه شاهد في المكان الآخر وكذا لو شهدا احدهما بان الموكل اشترى في تاريخ وكذا والآخر بانه اشترى في تاريخ اخر فثبت لو كان ذلك منهم لو فهم منهما

في الوكالات

كتاب الوكالة

الاختلاف في متعلق الشهادة بحيث سلمه صدق أحدهما كذب الآخر رتبنا أحدهما بان الوكالة فالر وكنتك شهدا الآخر باننا في الاستنباط فان تنافيا
عرفنا لم نقل كما اذا عثر كل منهما وقتا لما شهد به غير ما عينة الآخر لم يعدل القبول ولو لم يتغير في اللفظ الموكل واقصر على ايراد المعنى فثبتت شهادتهما والاختلاف
تغيرهما كما اذا شهد أحدهما بانه وكفى في كذا وشهد الآخر بانه استنابه في ذلك واذا في ذلك لا يجب عند اطلاقهما الشهادة الفحص عن لفظ الموكل
ووقت التوكيل ومكانه ونحو ذلك من مشخصاته الامع التهمة الغير المناهضة لعدالة الفحص ويجوز الفحص عند التهمة وان لم يجب ليس لمن
سمع اقرار الموكل بالوكالة ان يشهد بنفس الوكالة بل باقرار الموكل وح فلو شهد أحدهما بالتوكيل والآخر بالافترار بشكل القبول لاختلاف المتعلق كما لا
تقبل لو شهد أحدهما بوكالته في الخصومة عند القاضي الفلا في شهد الآخر بوكالته في الخصومة عند القاضي الآخر وكذا لو شهد أحدهما بانه وكفى
في الأمر الفلا في شهد الآخر بانه وكفى مع زيد في ذلك الأمر نعم لو كان الغرض الوكالة في الجملة ثبتت بذلك ولو شهد أحدهما بانه وكفى في بيع الشيء الفلا في
وشهد الآخر بانه وكفى في بيعه مع شيء آخر فان قامت قرينة اطمينية على عدم خباثة الانضمام ثبتت الوكالة بالنسبة الى اتفاقا عليه الا لم تثبت الوكالة
في شيء منهما ولو شهد أحدهما بانه وكفى في بيعه من زيد والآخر بانه وكفى في بيعه من غيره وانما ثبتت الوكالة بالنسبة الى البيع من زيد ولو شهد
أحدهما بانه وكفى في البيع والآخر بانه لا يبيعه حتى يستأمر زيد لم تثبت الوكالة وبالحمل فكل اتفاقا الشاهدان ثبتت ذلك بشهادتهما ولا يستبعد
اختلافهما وتغير الاختلاف في عدمه بيد العرف لو شهدا بالوكالة ثم شهد أحدهما قبل الحكم ان غرضه لم تثبت الوكالة بذلك لو كان شاهدا للعزل
ثانئا واحدا ثبتت الوكالة دون العزل وكذا لو شهد أحدهما بالعزل بعد حكم الحاكم بالوكالة ولو شهد مالكا لثلاثة بات زوجها وكل فلا في اطلاقها
لم تثبت الوكالة بذلك بجرهما التفع بشهادتهما للحاكم ان يحكم بالوكالة بعلمه من دون اتفاقا الى البيعة ويكون حكمه تحية تفرع بيع لو ادعى الوكالة عن
عائف في قبض ماله مع غريم له وانكر الغريم كون مال الموكل عنده وعجز الوكيل عن اثبات كون المالك عنده لم يكن له ان يطالب الغريم على عقد كون مال الموكل
عنده ولو صدق الغريم في دعوى الوكالة واقر بكون عين مال الموكل عنده لم يؤمر بتسليمها الى الوكيل بل لم يجز له الا مع علمه بصدقه في تصديق الوكالة
ولو دفع اليه ثم حضر المالك فان اعترف بالوكالة ثبتت دعوى الغريم وان انكر الوكالة قبل قوله في ذلك يمينه فاذا حلف فان كان المالك موجودا اخذه
وله مطالبة من شأنها بردها وان كان نالها فاحتج في الرجوع على ايها شأنا للعدد وان منها في ظاهر الشرع وعلى ايها رجع لم يكن له الرجوع على حصة
نعم لو تلفت يد الوكيل بغير طرد ورجع المالك بالبدل على الغريم كان للغريم الرجوع بالبدل الى الوكيل ولو كان المالك في صورة تصديق الغريم انكر
في دعوى الوكالة دينا في ذمته الزم بدفع مصلده الى الوكيل على الاظهر فاذا حضر المستحق فان صدق الوكيل فلا شيء له على الغريم وان كذب طالب
الغريم بما له عليه لم يكن له حق مطالبة الوكيل بشيء نعم للغريم الرجوع بعين ما دفعه الى الوكيل ان كانت باقية وتلفت بغير طرد الوكيل او بغيره وما لو تلفت
بغير طرد ولا تعدى فلا رجوع له به عليه وكل موضع يلزم الغريم تسليم المالك الى الوكيل لو اقر بالوكالة يلزمه الحلف على العقد وانكرها المقام
السائر في الواجب وفيه مسائل الأولى الوكيل امين لا يضمن ما تلفت يده من مال الموكل الا اذا فقد او فرط او ابا
الاكلاف ولو اقر عن سوا كان كمالا مطلقا او مقيدا بما لا يجعل الثانية انما اندل الوكيل في التوكيل عنه صح وكان الوكيل الثاني كالاول في الرتبة
وبطلت وكالهما جميعا بموت الموكل ولا تبطل وكالة أحدهما بموت الآخر سوا كان الميت الوكيل الاول والثاني ولو وكفى في ان يوكّل نفسه صح وكان
الوكيل الثاني وكذا في الاول وبطلت لو كانا ايضا بموت الموكل وكذا وكالة الثاني بموت الاول ولا تبطل وكالة الاول بموت الثاني ومثل الموت
فيما ذكر سائر مطلقات الوكالة ولو وكفى في التوكيل واطلق فان كان للاطلاق منصرف في الوكيل كان هو المتبع والا لزم الوكيل القصر في التوكيل
على القدر المتفق وهو التوكيل عن الموكل غالبا **الثالث** يجب على الوكيل تسليم ما في يده الى الموكل قبل طلبه الامع الحاجة الى بقائه عند ولا يجب
بالاخير ولو طالبه بمرئ التسلیم مطلقا وضمن بالتأخير لا عذر ولا يضمن مع العقد العقول والشرعي الا اذا اخر التسليم بعد نوال العذر ولو
ادعى بعد الامتناع من الرد تلف المالك وردته الى الموكل قبل زمان المطالبة لم يقبل قوله واخذ منه بدله سوا كان امتناعه من الرد عند المطالبة
لمطل مع الوعد بالوفاء او نحو ذلك عليه فضلا او نحو ذلك اصل القبض ولو اقام البيعة على التلف في سماعها مع الوعد بالوفاء اشكال ولو ادعى
التلف بعد الامتناع قبل قوله يمينه في وجهه لا يخلو من تأمل **الرابع** كل من بيده او في ذمته مال لشخص خاص له ان يمتنع من التسليم حتى
الا شهدا على رد المال الى صاحبه سيما فيما لا يقبل قوله فيه الا بيعة على الاظهر وفي وجوب تمرير بقية الوثيقة ودفعها الى من بيده المال على ذلك
الحق بعد الاشهاد وجهان **الخامس** الوكيل في الابداع اذا ادع ولوي شهد عدلين على الودعي لم يضمن وكذا لو وكفى في رد الودعية الى وكيله
في القبض فندفعها اليه من غير اشهاد ولو انكر المالك بعد ذلك التفع كان القول قول الوكيل يمينه ولو وكفى في قضائيه فقط من غير اشهاد ثم
انكر القابض في ضمان الوكيل صح وجهان اشبهما العقد **السائر** يستتر بعد الوكيل في مال الموكل بوج ضمانه ولا يبطل وكالة على الاظهر
ولو باع ما عتق فيه حسب كانه رسله الى المشتري برئ من ضمانه ولو يكن ما قبضه من ثمنه مضمونا عليه لورد المشتري العين بعيب نحو من اسبغ
الخيار ففي عود الضمان وجهان اشبهما العقد **السادس** اجتر اذا اذن الموكل لوكيله في بيع مال الموكل من نفسه فباع صح البيع على الاظهر الا شهر

في البيع

في الوكالة

٣٧١

سواء تولى هو طرف في العقد وكل غيره في القبول عنه ولو وكله في البيع وصرح بالمنع من بيعه من نفسه فاشترى لنفسه لم يلزم بل وقف على اجازة المالك
 الى الاظهر ولو اطلق الاذن في البيع فان دل على الشمول للشراء لنفسه جاز ان يشتري لنفسه فلا يلزم وقف عقد على الاجازة ومثل البيع فيما ذكر سابقا
 العقود المقام السابغ في التنازع وفيه مسائل **الاولى** اذا اختلفا في اصل الوكالة فالقول قول منكرها بيمينه
 سواء كان المنكر هو الموكل او الوكيل ولو اختلفا في تلف بعد التسليم على الوكالة فالقول قول الوكيل بيمينه سواء ادعى التلف بامر ظاهر من غيره
 او سرق وخفى كالسرقه ونحوها ومثل الوكيل فيما ذكره الاول واختلفا في التقريط والتعدي فالقول قول منكره بيمينه **الثانية** لو سلم الوكيل
 ما وكل فيه ادعى دفعه للموكل بعد ذلك فالظاهر تقديم قول الوكيل ان كانت الوكالة تجا ناول قول الموكل ان كانت يحصل وليس كذلك والى الفاصرين فان
 قولهم في الاتفاق سمع مع اليمين **الثالثة** اذا ادعى الوكيل التصرف بالوكالة مثلاً ان يقول بعث ما وكلتني في بيعه فانكر الموكل ففهم تقديم قول
 الوكيل مطلقا واذا كان النزاع قبل عزل الوكيل او تقديم قول الموكل وجوز لعزل الوكيل وقيل لا وقيل لا **الرابعة** اذا اشترى شخص سلعة وادعى انه وكيل
 عن اخر وانكر الاخر اتوكيل اخذ بانكاره بيمينه فتضى على المشتري بالنسب سواء اشترىها بعين او في الذقة الا اذا صرح حال العقد بالشراء وكاله فانه
 يقع فضولاً ويبطل بالرد ولا يكلف هو يدفع الثمن ولو تنازع وكيل شخص معه فادعى الوكيل الشراء لنفسه ادعى الموكل الشراء له او بالعكس فالقول في
 ذلك قول الوكيل في الاخبار عن قصد بيمينه ولو كان نزاعهما في التسمية دون محض قصد لم يعدل ايضا بتقديم قول الوكيل ولو عقد لغير امره بيمينه
 الوكالة عنه فانكر العقود له التوكيل فان اقام العاقل البينة على ذلك صح العقد لزوم الموكل ترتيب ثابته عليه الا كان القول قول منكر الوكالة بيمينه
 والزم العاقل لم يثبت نصف المهر على الاظهر عقوبة وحكم في الظاهر بفسخ العقد وعقد ترتيب ثابته من التوارث والعدة ونحوها عليه جاز لها في
 الظاهر ان تزوج وعليها مع العلم بالوكالة الا امتناع من ان تزوج حتى يطلقها المعقولة كما يلزم المعقولة بيمينه بين الله تعالى علم بصدق
 الوكيل في دعوى الوكالة ان يقع لها او يطلق وان يسوق المهر الى المهر كل ان لم يطلقها ونصفان طلقها ولو اداها لطلاق مع عدم الا لزام بيمينه
 النكاح ادخل نصف المهر في مال الوكيل عوضاً عما غرم للمهر ولو لم يعلم المعقولة بصدق الوكيل لم يلزمه الطلاق وان كان طلبه في صورة احتمال
 صدق مدعى الوكالة ونسبانه هو احوط ولو امتنع المعقولة المنكر للوكالة من الطلاق لم يجز عليه بلزم المهر في صورة علمها بصدق الوكيل ان
 تحاط بالصبر حتى يفرج الله القهار عنها بموت المعقولة ورضا بالطلاق **الخامسة** اذا وكله في اسباع شئ له ولم يعين الثمن فاشتره
 بما يسويه واخبره بالثمن وادعى الموكل على الوكيل انه اشتره باقل من ذلك فالقول قول الوكيل في ذلك على الاظهر سواء اشتره بعين مال الموكل او
 في ذمته **السادسة** اذا اشترى لوكله ثمن في الذقة وسمته في العقد فان شرط كون المطالب بالثمن هو الوكيل والموكل اتبع الشرط ولو
 لو كانت هناك عادة مستمرة فاضية بمطالبة احدهما وان اطلق ولا عادة فقبل تخبر في مطالبته من شأمنها بدين باختصاص الطالبة بالوكيل
 مع العلم بالوكالة واختصاصها بالوكيل مع الجمل والمسئلة عند محل تأمل ولو كان الثمن معينا كان المطالب به من وجده فدينه منها **السابعة**
 لو طالب الوكيل بالثمن ثابت كانه من عليه الحق بما وكل فيه فقال من عليه الحق لا تستحق مطالبة المالك متى لم يلتفت الى قوله واجبر على تسليم المال من
 الوكيل ولو ادعى عزل الموكل بانه لم يكن له اليمين عليه الا ان يدعى علم الوكيل بالعرف وان اقام البينة على العزل وعلى علمه بالعزل والا فله مطالبة بالخلف
 على عدم العلم ولو ادعى من عليه الحق ابراء الموكل بانه فان ثبت ذلك والا اجبر على دفع المال الى الوكيل من دون تكليفه باليمين الا ان يدعى من عليه الحق
 عليه العلم بابراء الموكل بانه فله احلافه على نفى العلم **الثامنة** تقبل شهادة الوكيل لوكله في غير ما وكل فيه لا تقبل فيما وكل فيه الا بعد عزله قبل
 المنازعة ولا تقبل اذا كان عزله بعد الشهادة او قبلها بعد الشروع في المنازعة **الثانية** لو وكله في قبض دين لم يرضه فافترق الوكيل بالقبض
 وانه تلف بغيره وان بعد وصدة الغريم على ذلك وانكر الموكل اصل القبض فالقول قول الموكل بيمينه على الاظهر ولو امره ببيع سلعة وتسلمها
 وقبض منها فافترق الوكيل بالقبض وذكر انه تلف بغيره وان صدقة المشتري انكر الموكل اصل القبض فقبل ان القول قول الوكيل ولو قيل في
 ايضا بان القول قول الموكل لم يكن بعيدا ولو ظهر بعد هذا النزاع في المبيع عيب وجب الخيار فنفسه رده على الموكل على الاظهر والمطالب بالثمن ان
 ثبت تسليم الوكيل بانه من الاطالب الوكيل به ولو ظهر المبيع في الفرض مستحقا للغريم ولم يجز المالك لواقعي العقد رجوع بالثمن على الوكيل خاصة على
 الاقرب **المقام الثامن في لواحق اخرى هي مسائل متفرقة الاولى** يجوز للمكاتب ان يتوكل بجمل مطلقا وبغير
 جعل باذن السيد ولا يجوز تجا بغيره على الاظهر الا في تصليب الحر **الثانية** اذا اذن المولى لبعده في التجارة لم يكن له ان يوجر نفسه الا اذا
 القرائن على شمول الاذن لذلك **الثالثة** لو وكله في شراء شئ له بمال الوكيل لم يرضه الا ان يكون غرضه قبض مقدار الثمن من المالك وكاله ففهم عليه
 والشراء به **الرابعة** لا يجوز التوكيل في اقراره عنه ولم يرض عليه اقرار الوكيل وان ثبت توكيله في الاقرار كان ذلك اقرارا نافذا عليه في
 وجه **الخامسة** لو وكله في ان يزوجه كان له ان يعقد له بئنه الا انا خرجت عن مضمون لفظ الموكل **السادس** التوكيل في
 الخصومة ليس انفا بالاقارب ولا بالصلح ولا بالابراء فيوقف ايقاع الوكيل شيئا منها على اذن اخر **السابعة** لو وكله في الصلح عن الدم اندل على

كتاب الوقف

٣٧٢

غيره على خرف فعل حصل العفو عن القصاص والدية جميعا في وجهه لو خالفه وصالحه على خرف لم يجز حصول العفو عنها بذلك **الثامنة**
لو وكل عبده في عتق عبده او غيره في ابراء غرائه او حبسهم او زوجته في طلاق نسائه ففي دخول الوكيل فيهم وجهان والاولى اذ اذارة ذلك مدلول
في انوار البرجستية **التاسعة** لو وكله في قبض مقدار من مال له مودع فقبض ازيد من ذلك فان كان قبض الماذون في ذلك ثم قبض الزايد صح
الاول ولو ضمن تلفه لا مع العقد او التفريط وكان الثاني مضمونا عليه مطلقا وان قبض الجميع فبعض كان المقدار الماذون في غير مضمون والمقدار
الزائد مضمونا عليه للمالك الرجوع على من شأ من الوكيل والمستودع ويستقر الثمنان على الوكيل تلفه في يده فان رجع عليه فلا رجوع له على المستودع
وان رجع على المستودع كان له الرجوع على الوكيل ولو كان المال دينا على غيره كان المقدار الماذون فيه ماقبضه للوكيل والباقي للمدينين يلزم ما يصله
اليه ويضمنه لو تلف لان يكون دفع الزايد عالما به وكالت في قبضه فانه لا ضمان رجع على الباقي **العاشرة** لو وكل في الشراء والقبض فاشترى
وقبض ثم تلف في يده بغير تفريط ثم ظهر المال مستحقا للغير فحرم المالك في مطالبة من شأ من البايع والوكيل والموكل بالبدل ويكون قرا والتمنا
على البايع ولو كان الوكيل جاهلا بما

لغصب سقط حتى رجوع

المالك على الموكل

كتاب الوقف والصدقات اقا الوقف

واللثة اذ مات ابن ادم انقطع عمله الا عرثته ولد صالح يدعوله وعلم ينتفع به بعد موته وصلة جارية واليحي هنا في فصول **الاول** الوقف
في اللغة الحبس والمنع وفي لسان اهل الشرع عقد ثمر تحبس الاصل والطلاق للمنفعة على وجه مخصوص يعتبر فيه اللفظ الصريح فلا يملك القصد
ولا هو المقصد ولا هو مع الفعل على الاظهر والاحتياط فيقف وكذا الوقف على الاظهر ولا يكفي حرمة لا تصدق ولا ابدت مع التجرد عن القرينة
اضاف ذلك الى جهة عامة كالمساكين او الى جهة خاصة كزيد والا ولا بد من انضمام الى ذلك الا اذا شفه صريحان اذ اذارة الوقف لم يجز بعد لكفاية
ومن القرائن قوله بحيث لا يباع ولا يورث ولا يرهن وقوله صدقة جارية مؤبدة ونحو ذلك هل يلزم في الواقع ترتيبا اذ اذارة الوقف فيما اذا انشأه
من الصيغ في الثلث من غير نية دائمة على اذارة الوقف ام لا وجهان اولهما احوط وهل يفقد بحسب سبب عند التجرد عن القرينة ام لا وجهان اظهر
العقد نعم لو احتق بقرينة موجبة لصراحة انشأ الوقف صح ويعتبه في القبول على الاظهر فقبلت رضى من نحو ذلك من الوقف عليه ولو بدو
ان كان خاصا ومن المتولى ان كان عاما وتقوم مقامه القبول الفعلي وهو القبض ولا يعتبر الا قبول لبطن الاول فلا توقف صحته على قول المتأخر ولو رد
الاول فسد الاحتياط لرفع القبول بعد الرد بل يعتبر تحديدا لا يحجب بشرط في تمامية القبض وهو شرط في اصل صحته فضلا عن لزومه لاذ ان التمام
الحاصل بعد العقد قبل القبض للوقف يجوز للوقف الرجوع فيه قبل حصول القبض والمراد بالقبض هنا هو ما مر في كتاب البيع ولا فرق في توقف صحته
الوقف على القبض من العام منه والخاص ولا بين ما كان منه على الجهة او الاشخاص ولا بين كون المتولى هو الوقف او غيره ولا بين كون الوقف هو
المالك نفسه او وصيه ويعتبر عند كون الوقف على الاشخاص من قبض جميع اهل الطبقة الاولى لا يكفي قبض البعض كما يعتبر قبض جميع المال الموقوف لا
يجزى قبض بعضه ولا يعتبر فورته القبض واذا تم الوقف بطرق القبض لزم ولم يجز الرجوع فيه حتى مع رضا الموقوف عليه بنقصه ولو وقف في مرض الموت
صح ولم يلزم بعد القبض في حيوة وفقد من الاصل على الاقوى كذلك الحال في ساير تصرفات المريض بالخبرة وقفا لشاة يشمل الموقوف حال القبض من
صوفها على ظهرها ولبنها في ذرعها الا مع قضاء ذبح وجهها واستثناء ذلك في العقد وهل الثمرة على الشجرة وحمل الدابة والالة كان قبل الاوجه
الاذارة مدار ما يفهم من طلاق لفظ الوقف فغيره وتدخل الاغصان في العرف العال بجرى حكم الوقف على الثمار والحمل ونحوهما اذا حدث القبض
الا مع الاستثناء في العقد **الفصل الثاني في شرائط وهي اربعة** **الاول** في شئ **الموقوف**
وهي اربعة **احد** هان يكون عينا معينة فلا يصح وقف المنفعة سواء ملكها باجارة او وصية او بعالين ولا الذين ولا المبهمة كما
هذين واحدا هذه ما لم يبين بوصف او اشارة فانيها ان يكون مملوكا فلا يصح وقف ماله ملكه اصلا كالحمار والحمل والخنزير او فعلا كمال الغير
والمباحات قل جازاتها اثنان هان يكون تاما يمكن الانتفاع به مع بقائه وان كانت متوقفة غير فعلية فيصح وقفه لعدد الحيوان الصغيرين
والمملوك الرقيق الكبير حتى زوال زمنه ويعتبر كون المنفعة محللة طويلة فلا يصح الوقف على المنفعة المحرمة ولا على المنفعة العز الممتدة كوقف على
لثمة والورد للثمة مراجهما ان يكون تاما يصح اقتباضه فلا يصح وقف ماله ليس كذلك كالعبد الا في حق مع الذميمة والطير في الطول والسلم في الماء
وان كانا مملوكين لم يسبب حق الحيابة فاذا جمع الشرائط الاربعة المذكورة صح وقفه سواء كان تاما ينقل ويحول ام لا ولا بين الحيوان والكتب والسياب
وغيرها وفي وقف ام الولد قولان والمنع احوط ان لم يكن اقوى ويصح وقف الكلب المملوك والمستور كما يصح على الاظهر وقف الدنانير والدرهم
لنفع مقصود كالقرب على سكتها واظهار الغنى مادام الشئ المأذون فيه من ماله ونحو ذلك اذا عين تلك المنفعة في العقد ولو اطلق الوقف صح

امله ذل

في الشئ الموقوف
وهي اربعة
احد هان يكون
عينا معينة فلا
يصح وقف المنفعة
سواء ملكها باجارة
او وصية او بعالين
ولا الذين ولا المبهمة
كما هذين واحدا
هذه ما لم يبين
بوصف او اشارة
فانيها ان يكون
مملوكا فلا يصح
وقف ماله ملكه
اصلا كالحمار
والحمل والخنزير
او فعلا كمال
الغیر والمباحات
قل جازاتها اثنان
هان يكون تاما
يمكن الانتفاع
به مع بقائه وان
كانت متوقفة
غير فعلية فيصح
وقفه لعدد
الحيوان الصغيرين
والمملوك الرقيق
الكبير حتى زوال
زمنه ويعتبر كون
المنفعة محللة
طويلة فلا يصح
الوقف على
المنفعة المحرمة
ولا على المنفعة
العز الممتدة كوقف
على لثمة والورد
للثمة مراجهما ان
يكون تاما يصح
اقتباضه فلا يصح
وقف ماله ليس
كذلك كالعبد الا
في حق مع
الذميمة والطير
في الطول والسلم
في الماء وان كانا
مملوكين لم يسبب
حق الحيابة فاذا
جمع الشرائط
الاربعة المذكورة
صح وقفه سواء
كان تاما ينقل
ويحول ام لا ولا
بين الحيوان
والكتب والسياب
وغيرها وفي وقف
ام الولد قولان
والمنع احوط ان
لم يكن اقوى
ويصح وقف الكلب
المملوك والمستور
كما يصح على
الاظهر وقف
الدنانير والدرهم
لنفع مقصود كالقرب
على سكتها
واظهار الغنى
مادام الشئ
المأذون فيه من
ماله ونحو ذلك
اذا عين تلك
المنفعة في العقد
ولو اطلق الوقف
صح

في الوقف

ففي الصحيح ترد بل منع ويعتبر العلم بترتب تلك المنفعة على وقفها ولا يصح وقفها إلا بنفاق في الخيرات مثلها الغلوس ولا يجري الفضولي في الوقف على الألق
 ويصح وقف المشاع وقبضة قبضة فابيع **القسم الثاني في شرائط الوقف** يعتبر فيه الكمال بالبلوغ والعقل وجواز التصرف في القصد
 والأختيار والمغايرة للوقوف عليه فلا يصح وقف التصيب وإن بلغ عشر ووقع موقعة على الأظهر ولا وقف المجنون وإن كان أدوارياً إلا في حال فاقته ولا وقف
 السفينة للملوك وكذا الفلن بالنسبة إلى غير المستشفيات ولا وقف الغافل والناسي والفتان والسكران والعابث والهاذل والمنع عليه ولا وقف للمكروه
 الوقف على نفسه نعم لا بأس بشرائط التولية والنظر في الوقف نفسه فممن العقد على ألا يظهر كما يجوز اشتراطه الغير سواء كان ذلك الغير من الموقوف عليهم
 أو اجنبياً ولا يشترط عدل الواقف في صحة اشتراط التولية لنفسه هل يشترط عدل غيره أم لا شرطه التولية أم لا فلو كان أظهرهما العقد فلو جعل الوقف
 لفاسق مع علمه بفسقه كانت التولية له ولو لم يمكن لأحد حتى الوقف بغيره بعد القبض الأجنبياته محققة أو فقد شرط علق عليه التولية في ضمن العقد ولو جعل
 التولية لعدول بوصف عدلته ثم فسق ضم إليه الحاكم أميناً وكذا لو اشترطها لفاسق بنعم عدلته ثم بار بفسقه ويعتبر كون الشروط له النظر بشيئاً والوقوف
 المشروط في العقد لا يترتب له الجواز إلا إذا اشترط في ضمن العقد الخيار لنفسه في تغيير الولي متى شأ وأحيان يحصل الكفر فلا في ولا يجوز على
 المشروط قول التولية فلوردها لم يقبل فإذا قبل لزمته إن كان من الموقوف عليهم والأجالة الرد متى شأ على ألا يشترط جواز اشتراط شيء من الواقف
 للمتولي ويكون ذلك اجرة عمله ولا يكون لغيره وإن كان أقل من اجرة المتول ولو شرط لشيئاً وأطلق قد رجع إلى اجرة المتول ولو لم يشترط لشيئاً ففي استحقاق
 الاجرة تردد والأشبه العقد لا مع تعارفاً حتى تؤولية عند الإطلاق أيضاً في بلد الواقف على وجه ينصرف إطلاقه إلى ذلك فيجوز جعل النظر
 لمعدول أو قاصر بشرط وجوده وكما لا يجوز تعدد الناظر والتبع في أفراد كل منهما بالنظر واشتركا كما واختصاص واحد منهما ببعض الموقوف الأخر بالبق هو شرط
 الواقف لو أطلق نظارة متعده انصرف إلى الاشتراك ووظيفة الناظر هو التغيير والإيجار ونحوه في التمتع على المستحق وحفظ الأصول ونحو ذلك
 من مصالح الوقف ولو اهل الوقف تعيين المتولي رأساً كانت التولية فيما يرجع إلى اهل كل بطن في الوقف الخاص إليهم وفيما يرجع إلى البطون العامة
 ومطلقاً في الأوقاف العامة للحاكم **القسم الثالث في شرائط الموقوف عليه** هي أربعة أحدها أن يكون
 موجوداً فلو وقف على معدوم ابتداء لم يصح كالوقف على من لم يحل أمه بغيره يقع الوقف عليه بغيره الموجود بشرط إمكان وجوده عادة وقابلية للوقف
 عليه كالوقف على الموجود من ولاده ومن تجدد بعد ذلك من ولاده وأولاده فإلا ولو وقف على موجود ومعدوم غير ممكن الوقف كالتي
 لم يصح ولو وقف على المعدوم ثم بعده على الموجود لم يصح حتى بالنسبة إلى الموجود على الأظهر ثانياً أن يكون ممن يصح أن يملك فلا يصح الوقف على الحيوان
 الصامت ولا المملوكة ولا الجن ولا الشياطين ولا غيرها ممن لا يملك حتى يتجلى على الأظهر إذا كان ممن عروضا قابلية الملك له قبل زوال المتبوع ولو
 وقف على من لا يملك ثم من بعده على من يملك لم يصح حتى بالنسبة إلى من يملك وقد جعل ممن لا يصح أن يملك الحمل قبل أن ينفصل والملوك بناء على ملكه ولو
 بينهما نظر لقابلية الحمل لأن يملك فعلا على الأظهر مراعى لزوم ملكه بولده حياً ولا دليل على اعتبار قابلية الموقوف عليه الملك للأذن المستقر وأما الملوك
 فالمنوع منه إنما هو ملكه العيني وأما ملك الاستعانة فلا مانع منه ولا فرق في الملوك بين الذكر والأنثى ولا بين القن والمذنب والمكاتب أم الولد ولا بأس
 بالوقف على حصص الحر من الملوك ويصح الوقف على المصلح كالغناط والمساجد والمقابر والمراقد والمطهرة والمدارس والتكايات في كتب العلو والعز
 المجيد ونحو ذلك مما يرجع عند التحليل إلى الوقف على المسلمين ثالثاً أن يكون معيناً فلا يصح الوقف دانقته كالمصرف لا الوقف على اللهيم
 والحمل كأحد هذين وأحد المشهدين لا لفرق بين رجل غير معين وأمرئ ذلك ونحو ذلك من الغرض **رابعها** أن يكون ممن يصح التفريط بوقف عليه
 كالوقف على من لا يملك ولا لأقطنين وشاربين الخمر وقطاع الطريق وغيرهم من الفساق حتى إذا كان الموقوف عليه ممن لا يحجب مذهبه حل عليه ولو
 وقف على هؤلاء لا لحاظاً لاعتقادهم بذلك بل لحاظاً لاسلامهم ونفرتهم مع العلم بصرفهم المنفعة في المحرم فلا حوطان لم يكن أقوى على الجواز وكذا لا يجوز
 الوقف على البيع والكائس وما يسمي لأن توريته وانجيله وغيرهما من كتب الكفار المحرفة إلا إذا قصد بالفرض الصحيح وهو ألا مساك للنقض والاحتجاج بها
 على الكفار وفي وقف لاسلم على الكافر المحرم في أقوال أنها الجواز للرحم دون غيره والمنع مطلقاً حوطان لم يكن أقوى كذلك التواصب للمرتد الفطري بل لا
 على الأحوط ويجوز الوقف على الذي على الأظهر وإن لم يكن أباً الواقف لا أمه بل وإن لم يكن رحمه وفي وقف لكافر على ما يجوز لاسلم الوقف على كافر فاسق
 ونحوها وعلى ما لا يجوز الوقف عليه كالبيع والكائس وسائر العابد لبا طلة وما يسمي لأن توريته وانجيله قولاً لا يجوز مشهور وهو على ما شيا من
 اعتبار قصد التفريط في صحة الوقف محل نأمل تدليلاً إذا أطلق المسلم الوقف على الفقراء انصرف إلى فقراء المسلمين بل خصوص فقراء أهل مذهبه
 دون غيرهم كما يصفه طلاق وقف لكافر في فقراء مخلصة نعم وقضى عرفاً لواقف بحسب مانه ومكانه بخلاف ذلك كان هو المتبع وكذا الوقف على
 فقراء بلده أو فقراء أهل العلم والوقف على المسلمين ينصرف إلى أهل القبلة إلا إذا قضى عرفاً لواقف بخلاف ذلك فينبغي محققاً كان الواقف أم طلاله
 ويدخل في المسلمين صغارهم ومجانينهم الأجمع فقضاء عرفاً لواقف محرمهم وأطلق الوقف على المؤمنين ينصرف إلى الأثني عشرية وقيل إلى مجتنبى الكافرين
 خاصة ولا إلى طلبة الأمر ما يفهم من لفظ الواقف مجسمة وكذا الحال في الأمامية والشيعة ونحوها من أهل النسب والنسب إلى أب كاهن

سبب
 الوقف
 على
 نفسه

متماثل

تکاب الوقف

۲۲۲

والعلوى في نحوها تشمل لفظة المنتسب بكل من الأب والأم على الأنفاد الذكر والأنثى على الأقوى والملاذ على عرف الواقف في ذلك ان خالف اللغة كان انحرافا
عرف فيها الوقف على الجيران وكون ميزان لزوم الاحترام والاعانة الى ربعين ذراعا او اربعين ذراعا لا يعين ذلك هناك ولو وقف على مصلحة فبطل رسمها
الى الاقرب الى المصلحة الاولى من وجوه التبر شرط عند نفس الوقف بانقطاع الاخر ويتصور صحة فيما اذا عين هو المصروف بعد المصلحة الاولى في جهلنا به
غير ولو عادت المصلحة الاولى بعد ذلك عادت اعتبار الصرف اليها ولو وقف على وجوه التبر او اطلق صرفا الى الفقراء والمساكين وكل مصلحة تقرب بها الى الله
وجل ويجوز صرفه الى الغني ايضا وكان الصرف الى الفقير اولى واحوط بل لا يترك الاحتياط بالقصر عليه مع التمكن ولو وقف على قبيلة جاز وصرف
الى من وجد منهم ولم ينفصل عنهم مع الجهل بهم فاذا تعدد راعاهم صرف الى الاقرب اليهم من المصارف اذا وقف على اولاده او على اخواته او على ندى
قربته اقضى الاطلاق اشتراك الذكور والاناث والا بنى والابعد والتساوي في القسمة الا اذا اشترط ترتيبا او اختصاصا او تفضيلا فليتبع شرطه
او قضى غيره بشئ من ذلك فليتبع غيره وكذا اذا وقف على احوال الرعايا وادعاهم واذا وقف على اقرب الناس اليه اعطى الابوان والا ولاد وان سفلوا ولا يكون لغيره
من افاض به شئ مما دام المذكورون احياء الا اذا قضى غيره بدخول غيرهم معهم في الاستحقاق فليتبع ثم اذا عد المذكورون اعطى الاجلاد وان علوا والا فلو
اولادهم وان نزلوا ويتساوون في الاستحقاق الا ان يعين للفضل او يعطى بذلك غيره ولا يستحق غيرهم معهم شيئا الا مع اقتضاء غيره ذلك فليتبع ثم
اذا عدوا على الاعمام والاحوال على ترتيب الارث لكن على التساوي الا مع اشتراط خلافه واقتضاء غيره بذلك والحاصل ان المتعني تعيين الموقوف عليه
هو لفظ الواقف لتعيينه عند الاطلاق هو مستقر غيره وعند عدمه العرف العام القسمة الثلث في شرط الوقف هي

خمساً واحداً الدوام فلو قرنه بمدة لم يصح وقفاً بل ان قصد الحبس صح حبساً ولا بطل راساً ومثل اقرانه بمدة وقفه لم يقرض غالباً مع

عند بيان المصروف بعد الانقراض وعدم ارادته التصرف في وجوه التبرعات تلك كان يقصر على زيد ويقصر او يسوقه الى بطون متفرض غالباً وباطنية
في عقبه ولا يذكر المصروف بعد الانقراض ولا يريد ان تصرف بعد ذلك في وجوه البرقات في ذلك كله يكون حبسا ان قصدوا الا بطل راسا الا انا فاقا
تراث لفظه واشواهد حاله ومستقره وعادة تسمى ارادته التصرف بعد ذلك في وجوه البرقات الصحة صح وفاقوى وحيتما يبطل وقفا وصح
حبسا نال ظاهر انتقال العين بعد نقص المداة وانقراض المستمين الى وثقة لواقف حال الوقف ون حال الانقضاء والا فانقراض على رأي ولا يحكم
الوقف على من يقرض غالبا حبسا ان قصدوا باطلا ان لم ينو الا اذا تحقق الانقراض فاذا وقف على من يقرض غالبا ثم انكشف عند الانقراض صح وقفا
في وجه لا يخرج من قرب لو اتى لوقف على احد لتقديرين دون الآخر كما لو وقف على اولاده وسلمهم ما ناسلوا وعلى اخوته ان ماتت الاولاد بل انسل
وعلى الفقهاء ان انقرض النسل ولا نسل لهم فان علم بالقرائن كون المصروف عند فقدا الاخوة ايضا الفقراء او سلمهم صح وقفا والافان انكشف جوب
النسل بعد الاولاد كان وقفا وان انتقل الى الاخوة كان حبسا على الشك في ذلك ولو وقف على حر ثم عبد ثم على الفقراء كان من منقطع الوسط
وبطل وقفا وصح في الحر حبسا ان قصدوا وانتقل بعده موتة الى ورثة ولو وقف على ابنيه ثم على الفقراء فمات احد الابنين فالمرجع في كون نصيب الميتانية
او للفقراء او من منقطع الوسط هو ما يفهم من لفظه ويستفاد من مجرى عادة عزه وكذا لو وقف على اولاده ثم على الفقراء ولو شئت او مدة حيوتهم على
اولاده ثم على الفقراء صح كما يصح لو شرط في ذلك كون التمام في اول سنة لبعض دله وفي الثانية للبعض الآخر وهكذا فاذا انقضت السنة الاولى لم يلزم
الفقراء في الثانية لزمها بهم وهكذا الثاني التجيز فلو عقل على شرط الوصفة لم يصح خاصا كان الوقفا عاما ولا يكون حبسا ايضا ولوقيل

انما تمت فهو وقف فان تصدق المصداق بذكر بطلان نوى به الوصية بالوقف صح فيما يجمل الثلث ووقف على اجارة الورثة في الزايد ولو قال و
اذا حارس الشهر او اقدم زيد لم يصح **الثالث** قبض المتولى والوقوف عليه فلو وقف مات قبل قبض المتولى او التوقف عليه بطل الوقف وكذا المال
ميراثا خاصا كان الوقف واما وهل يعتبر كون القبض بانذ الواتف ويكفي المطلق منه وجهان قبل القبض وجه لا يخلو من مناته وفي كون موت
الوقوف عليه قبل القبض كونه لواقف بطلان الوقف وعده ليكفي قبض البطن الاخر وجهان ثانيهما اشبه الاحتماء لا ينبغي تركه ولو وقف على
اولاده الا صاغر صح الوقف لكون قبضه قبضاعهم وكذا الجدة للاب كذا الحال في النعم والحاكم وعدل المؤمنين على الاظهر كما ان الحال في المجنون التسفير
وغيرهما في قيام قبض الولي مقام قبضهم وهل يعتبر قصد كون القبض الموجود بعد الوقف عن المولى عليه ام لا بل يكفي نفس كونه مقبوضا وان تجرد عن قصد
وجهان اولهما احوط عالما بالوكانت العين في قبض الوقف عليه صح الوقف ان قصد كونه عن الوقف الا في الكفاية وجهان وكذا الحال فيما لو وقف على
على المولى عليه وكان المال الموقوف في قبض المولى **الرابع** قصد القربة بالوقف فلا يصح الوقف بغيره على الاقوى **الخامس** اخراج الواقف
الوقوف عن نفسه فلو وقف على نفسه لم يصح وكذا لو وقف على نفسه ثم على غيره وكذا لو وقف على معدوم ثم على موجود او على من لا يملك كونه من منقطع الا
المحكوم بفساد ولو وقف على نفسه على غيره عاطفا بالو وبطل بالنسبة الى نفسه في صحته بالنسبة الى غيره في النقص والجميع وبطلان في الجميع وجوب
وقف على غيره وشرط اوار مؤنة مدة عمره او مدة معينة او قضاء ديونه منه لم يصح وكذا لو اشترط الانقضاء بمدة حيوة او مدة معلومة وكذا لو وقف
للسكن وشرط لنفسه السكنى نعم لو شرط على الموقوف عليهم قضاء ديونه الغيبة والانفاق عليه مدة معلومة من عند انفسهم لا من مال الوقف فالفرق

الواقف وإغاثة بموته في بطلان الوقف مع رضه في
المشهور وإن كان مع الثاني لا إن لا للحوط وفي إحقاق جهنم

في بيان حكمه

في الوقف

٣٧٥

الوقف ولو شرط اكل اهل و عيال له من ثمة ما يوقفه من البستان فتح وكذا لو شرط اكل الناظر و اطعامه من ولو وقف على اهل عنوان كالفقراء و الفقهاء
 ونحوهما ثم صار منهم صح و جاز له مشاركة اهل ذلك العنوان على الاظهر ولو شرط الواقف عود الموتوف اليه عند حاجته في صحة الشرط وبطلان
 الوقف وصيرورة حبسا ان قصده وعوده طلقا بعد حاجته وبطلان الشرط وصحة الوقف فولا يظهرهما الثاني ولو شرط النجاة في الرجوع في الوقف
 متى شأ بطل الشرط وكذا لو شرط اخراج من يريد بطلان ذلك واستقاط حقه ويصح اصل الوقف مع على الاظهر ولو شرط ادخال من يولد له او يريده الواقف
 بعد ذلك مع الموقوف عليهم جاز على الاظهر من غير فرق بين كون الوقف على اولاده او غيرهم ولو شرط نقله عن الموقوف عليهم الى من سيولد له او يوجد له
 بطل الشرط على الاظهر ويصح الوقف على الاقوى هل يجوز ان يشترك مع اولاده الموقوف عليهم بعدا لوقف غيرهم من دون ان يكون فلا شرط ذلك في الوقف
 ام لا فولا يظهرهما الثالث ولو تغيرت صفة الموقوف عليه بكفر ونحوه كما لا يجوز الوقف على صاحب ابتداء ولم يكن عنوان في الوقف لم يرجع الوقف
 الى غيره على الاشبه الا اذا كان قد استمر في ضمن العقد تقيدا استحقاق الموقوف عليهم ببقاء وصفه فانه يزول استحقاق من زال وصفه فيجوز ان كان قد
 جعل لما بعد زوال الوصف مصرفا والا صار حبسا عاد بعد زوال الوصف طلقا ولو شرط في الوقف بيعه متى شأ او هبته او الرجوع فيه بطل الشرط
 ويصح الوقف على الاظهر ولا يشترط القبض من الطبقات المتأخرة في صحة الوقف على الاشخاص بل يجوز عنه قبض الطبقة الاولى واما الوقف على
 الجهة كالفقراء والفقهاء ونحوهما فيلزم نصبه في العقد ليقضه لا يكفي قبض بعضهم من غير ان يكون منصوبا للقبض ولا يكفي قبض الواقف نفسه
 ما لم يشترط التولية لنفسه يعتبر كون نصب القيمة في ضمن العقد ولو نصب قبله او بعد لم يكف لو كان الوقف على مصلحة من المصالح العامة كالنظار
 والمساجد والمدارس ونحوها كفي القبض من الناظر في تلك المصلحة في صحة ولا عبرة مع وجود قبض الحاكم الا اذا غاب هو فابا لحاكم عنه في القبض
 ولا ينعى الغائب لو احدث مسجدا وصلى فيه مسلم ولما يثبت صحة الوقف لو لم يكن وقفا ولو انشأ الصيغة كغيره الا بان يصلو واحدا من واحد فيه
 بقصد القبض باذن الواقف قبضا له كما يصح ويلزم وقف المقبرة بدفن واحد فيه ولو مات واقف المسجد قبل ان يصل فيه واحد واقف المقبرة قبل
 ان يدفن فيه احدث الوقف عاد ميراثا وهل يعتبر في كون الصلوة قبضا للمسجد صحته ام نعمها والفاستد وجها ان لا فرق بين الواجبة منها
 ولا بين اليومية وغيرها كاللازمة في المدفونين بين الصغير والكبير ولا بين العاقل والجنون **الفصل الثالث في الواجب في الوقف**
مسائل الاولى اذا تم الوقف بشرائطه زال ملك الواقف عن العين الموقوفة وانتقل ملكها الى الموقوف عليهم ملكا على نحو خاص
 يتفرع على ذلك انه لو وقف حصته من عديم اعقده لم يصح التقى بخروج وجهه بالوقف عن ملكه كما لا يصح عتق الموقوف عليه اياه لتعلق حق البطون به ولو
 اعتزل شريك حصته منه بمضى العتق منها ولو يقوم عليه على الاظهر **الثانية** اذا وقف على ملك كانت نفقته ومؤنة تميزه ودفن على الموقوف
 عليهم ولهم جعل نفقته في كسبه ولو عجز عن الاكتساب بان سار مقعدا انتفى وسقطت عنه النفقة وعن الموقوف عليهم النفقة وعمارة العقار
 على حسب ما يشترطه الواقف فان اطلق نفقتهما فان نصرت لم يجز الا كمال بخلاف ما لو نصرت منفعة الحيوان المملوك فانه يجب الا كمال حفظه
الثالث لو جنى العبد الموقوف عمدا لزمه القصاص فان كانت من النفس اقصر منه ذلك بقا الباقي وقفا وان كانت نفسا انتقصت بطل
 الوقف بقتله قصاصا وليس للجنح عليه استرقاق العبد الجاني عمدا على النفس وان كانت الجناية خطأ تعلقت الذمة بما للموقوف عليه قيل يكسر
 وهو الاظهر ولو جنى احد على العبد الموقوف كانت الجناية موجبة للارش ما لكونه خطأ او لكونه الجاني حر كان الارش المأخوذ من الجاني
 من الموقوف عليهم وان كانت الجناية موجبة بالقصاص كان القصاص له الموجودين منهم ولهم العفو عنه على الاقرب كما يجوز ان يصابوا على
 الذمة وان كانت الجناية موجبة للدية اخذت منه فيما يصنع بها قولان ولاولى ان يشترط اجماعا او شفع عبث بقاء مقام الفاتح باجراء
 صيغة الوقف عليه لم يكن لهم العفو عن الذمة على الاحوط ولو عفو لم يسقط وكان للبطون المتأخرة الاستيفاء في وجه غيرهم ولا حوط
 مراعاة طبقة البناء بالذمة للموقوف لثالث في الذكورة والاثوية **الاربعة** اذا وقف في سبيل الله عز وجل صرفا الى يكون وصلة الى الثواب
 كالجهاد والنجاة والعمرة وبناء المساجد والنظار ونحوها مقدا الا فضل على الموقوف الا ان ينفقهم من نقطة بحسب عرفة من خاص منها فيعتق ويكسر ولو
 قال في سبيل الثواب وسبيل الخير ولو جمع بين الثالث فقال نفقة في سبيل الله تعالى وسبيل الثواب وسبيل الخير كان واحدا ولا تجزئ قسمة فائتوا
 ان لا اذا قضى عرفة بالثقة فيقسم على ما قضى عرفة **الخامسة** اذا كان له مولى من عله وهم المصدقون له ومولى من اسفل وهم الذين اعظم
 ثم وقف على مولى فان علم بالفرقة العترة او لسبب تمام عرفة او رادته احدهما او كليهما كانت رادته هي المتبعة كعتق من كان من احد الجانبين خاصة
 من المولى وان لم تعلم رادته من ذلك كان هو المجمع في تفسيره فان تعدد الرجوع اليه لم يبعد تعيين الموقوف عليه بالفرقة ولو علم عن قصد احدهما
 معينا ولا كليهما جميعا بطل الوقف **السادسة** اذا وقف على اولاد او لاد اشتركا ولا البنين والبنات كورهم وانما هم من غير تفصيل الا
 ان تقوم قرينة او تشهد عرفة بارادة الذكور من اولاد البنين خاصة وهم مع انثى ولا البنين وعلى التفصيل اولاد البنين على اولاد البنات وتفصيل
 الذكور منهم على انثاهم فانيق ووقف على من ينسب اليه يدخل اولاد البنات الا مع الفرقة على دخولهم او قصدا العرف بذلك فيدخلون فيدخل

كتاب الوقف

٣٢٤

المختص تحت اسم الأولاد الأمع قضاء القربة والعرف على خروجه لا يدخل تحت اسم البنين الأمع قضاء القربة والعرف بالدخول لوقف على ولاده
فالتج في شمول اللفظ الأولاد الأمع وجو الأولاد قرآن حاله مستقر غيره وكذا الحال فيما لو وقف على ولاده وأولاد ولاده وكذا لو قال وقف
على ولدي فاذا انقرضوا وانقرض ولادي فعلى الفقهاء فان استحقاق ولاد لا بد عند انقراض الأولاد ودفعه إلى الفقهاء يتبع قرآن مقابله
وحاله ومستقره في **المسألة** إذا وقف مسجد أو خربة أو قرية أو بلدة أو محلة لم يعد إلى ملك الواقف لم يخرج العرصه بذلك عن
الأحكام التي لأرض من مفضحة العنق فان الأرض في تعديها والكل آثاراً مباحة للمسلمين إلى ان يظهر حجة الله تعالى على الله تعالى جعلنا
من كل مكره فداءه وفي جوار اجارة ارض المسجد الباقية على الوقية للزراعة ونحوها مع المحافظة على اداب المسجد واحكام التجارات التي تغلب اليد
عليها وصرف الأجرة فيما يملكها من الأوقاف مقدماً للقرب الأوسع والأفضل وفيما لا يملكها مع تعذر المماثل وجبة أما الأوقاف المنقولة كالآلات
والفرش والحجوانات ونحوها إذا لم يمكن الانتفاع بها فيما وقفت له فتصرف فيما يلائم مصرفها **المسألة** لو اهدت الدار الموقوفة ونحوها
من البناء كانت الأرض مفضحة عنوة ولم يبق من البناء شيء في الأساس عادت العرصه مباحة للمسلمين وإن كانت من غير المفضحة عنوة لم يخرج العرصه
نحو البناء عن الوقف لثبات أصله على جوار سبعة لا نقله شيء من نواتل العيص كالصلح والهبة والصدقة والرهن ونحوها ولا ينقل بموت الواقف
أو الموقوف عليه عند الخراب إلى الورثة نعم يجوز بيع الوقف فيما إذا خرب بحيث لا يمكن الانتفاع به مع بقا عينه بوجه كالحيوان المذبوح والجذع اليابس
والحصير المحلوق والقدر المكسور لا يمكن إرفاعه وكذا الدار والحمام والخان ونحوها إذا تهدمت لم يمكن عمارتها بوجه حتى لا يجاب مدة ولا إلا
بخرابها بوجه حتى لا يجار لو وضع شيء وحرقه فيه إذا بيع حج فلا تقوى لزوم ان يشتري بالتمن ما يجانس ذلك ويقرب منه وقد يعقد جديد على الموقوف
عليهم على حسب الوقف الأول إلا ان يباع بعين يمكن الانتفاع بها مع بقا عينها فأنه لا يبعد حج جواز ان توقف هي عليهم من دون ابدال بنجاس المبيع
والمباشر للمبيع هو المظنة مع التحاكم جميعاً إلا إذا اشترط الواقف لاية البيع عند الخراب المذكور في ضمن عقد الوقف لشخص فأنه حج يستقل بالبيع ولو لم يحد
مشي للعين المذكورة ألبتة لم يمتنع وقفه ولا يمكن شراء ما يكون بدله عنها بيع ووضع الثمن عند أمين إلى ان يمكن شراء البديل به وحكم بعض الوقف إذا خرب
على الوجه المتقدم حكم الكل ولو نقص الثمن عن تحصيل البديل على وجه الاستقلال وامكن شراء جزء مشاع يكون بدله جاز شراؤه وقفه بل يعين ولو لم
تحصل عين مساوية للثمن وداراً لأمرين شراء ما يعوز الثمن عنده من شراء ما يفضل عليه يعين شراء الثاني في حفظ باقي الثمن ليمكن شراء شيء به إلا إذا كان
بيع ما به التفاوت منه فليشترى ما يعوز عنه الثمن ويوقف مقدار الثمن وبيع الزائد ويوفي ثمنه بقبية حتى البايع وحيثما يجوز بيع الوقف لا يخرج العين
عن الوقية إلا تمام البيع ولزومه ولو بيع بخيار ثم انفسخ فالعين وقف لو خرب الوقف لا بحيث لويقل نفع أصله لا بحيث سقط نفعه المعتد به
بحيث يصدق فأنه لا منفعته فصارت عرصه توجب الانتفاع بها بوجه لا تبلغ شيئاً معتد به بالنسبة إلى تلك العين فأن كان ثمنه على تقدير البيع لا يعطيه إلا
ما كانت منفعة كمنفعة العرصه لو يخرجه بل يشبهه فأن كان يعطيه ثمنه ما يكون منفعة أكثر من منفعة العرصه بل يقرب من منفعة الأصل في جواز البيع حج قوله
أقويما النفع ومن هذا الباب النحلة المملوغة من لبان وقف أنكسها الجذع من الشجرة والنحلة وزمانه الدابة ونحو ذلك ومثل هذه الصورة في جواز البيع على
خراب الوقف على وجه يقل نفعه لكل إلى حد يلحق بالمعدوم وكذا لو كان بيع الوقف لنفع وعود واصل وأد للموقوف عليه ونحقت الموقوف عليهم ضرورة
شديدة أو أدى بقا الوقف إلى خرابه علماً أو ظناً فان الأحوط ان لو كان أقوى في الصور الثلاث جواز البيع نعم لو وقع بين الموقوف عليهم اختلاف في ثمن
معد تلف المال والنفس لم يمكن نفع ذلك لا خلاف ولا سطر ينفسد لم يجد جواز بيعه مع الأبدال على النحو المتقدم وليس كل اختلاف الموقوف
إلى ضرر عظيم غير تلف المال والنفس فان التشبه حج جواز البيع وفي جواز البيع عند استلزام عقد فساداً استباح منه أن نفس ترد ولو اشترط الواقف
في عقد الوقف بيعه عند الحاجة وإذا كان فيه صلاح البطل الموجود وجميع البطون وعند مصلحة خاصة على حسب ما يشترط ففي جواز البيع حج قولان
والجواز وإن كان أشبه لأن الاحتياط بالترك لا ينبغي تركه ولا يجوز بيع الوقف فيما إذا أحدث الموقوف عليهم ما يمنع الشرع من معونتهم ولا
ما تعلق الوقف به على وجه انفعيته فأنه لا يجوز بيعه لعامة الأصل ويجوز جواز البيع فيما ذكر من القروض بالوقف الخاص وأما الأوقاف العامة كالساجد
والمدارس والربط والسقايات والقناطر والمقبرات لعامة الكتب الموقوفة على عموم المشغولين والعبد الموقوف على خدمة الكعبة والأشجار الموقوفة على
المارة ونحوها فلا يجوز بيعها بحال ولكن أجزأها كإتاق الموقوف بالوقف المنقطع بقصد الحبس لا يجوز الحبس عليه بيعه على حال على الأظهر **المسألة**
إذا أجزأ أحد البطون لوقف مدة ثم مات المورث قبل انقضاء المدة نقل حج الانتفاع من حين موته إلى البطل الذي بعده ووقفه لأجارة بالنسبة إلى
المختلف من المدة على اجارة البطل الذي بعده فان رد بطلت ربيع المسأجر بما قبل المدة المتخلفة من الأجرة على دية المورث وإن أجاز صحته كان ما قبل
المدة المتخلفة من الأجرة للبطل المتأخر حج فان كان قد قبض المورث تمام الأجرة تخير البطل المتأخر بين اجارة القبض والرجوع بذلك على دية الأول بين
رد القبض والرجوع بذلك على المسأجر فربح المسأجر حج به على دية الأول هذا كله إن لم تكن لأجارة من موقوف الوقف لمصلحة والأما لا بطلان
ولا وقوف إنما البطل المتأخر خذ ما قبل المدة المتخلفة من الأجرة خاصة ولو فرض رد الأجرة بعد اجارة الموقوف لم ينطل اجارته بعد كونها حالاً

في الوقف

٣٢٧

أيقاعها على دفع الصلحة **العاشرة** إذا وقف على الفقراء واطلق نصفه إلى فقراء البلد ومن يحضره ولا يجب تتبع من لم يحضره من الفقراء الأصغر قيام القرينة
أو قضاء غيره بخلاف ذلك ولو وقف على فقراء بلد لم يحمل النماء إلى ذلك البلد وتساوى فيه فقراء البلدة الموقوف على فقراءها ولم يخص من كان من فقراء أهل
بلد الواقف ساكنًا في البلدة الموقوف على فقراءها ولو وقف على العلويين فإن فهم من لفظه ولو قرينة عاقبة العموم لزم التبع والاستقراء والأدفع إلى الوقف
في البلد لم يجب التبع نعم يجوز التبع ما لم يستلزم تأخير حق الموحدين ولو قلنا لمصرف في البلد كما لو كان موقوفًا على الفقهاء ولا فقيه في البلد لزم التبع
والنقل إلى أقرب مكان يوجد فيه المصرف يجوز النقل إلى الأبعد مع الأمن من التلف عند استلزامه تعطيل الحق والتبع في استحقاق حاضري البلد إن كان
من أهل البلد آخر وكذا في لزوم استيعاب من في البلد وعند العدد المدفوع إليهم عند كل لزوم الاستيعاب لزوم التسوية بين أفراد المصدايق وعند
واعتبار كون سهم كل منهم مما يتقوله وعده نحو ذلك هو ما شهد به القرائن عرف الوقف مع عمدة القرينة ولا عرف بالأمر إلى المتولى ولو كان الموقوف
عليه مخصصًا في أفراد لزم التبع عنهم واستيعابهم مع الأماكن **الحادية عشر** لا يجوز لأحد الموقوف عليهم وطى إلا أنه الموقوف عليهم ولو اتحد
الموقوف عليهما جعل الوقف في العقد من جملة ما ينفع به الموقوف عليه وطىها جاز له وطىها في وجهه كذا لو وقفها بجميع منافعها عليه لكن الاحتياط
بالاجتناب لا يترك ولو وطى الموقوف عليه الأمانة الموقوفة التي لا يجوز له وطىها فحلت منه كان الولد حرًا ولم تجز قيمته على والده الواطى إلا إذا كان له في
طبقة شريك فإن عليه قيمة حصته الشريك من الولد وكذا الحال في من انحل لها فلا يجب عليه إلا أن كان له شريك في الطبقة فإن عليه من المهر بنسبة حصته
الشريك ولا حد عليه مع الانفصال ولو كان له فيها شريك كان حده بنسبة حصته الشريك غير بعيد هل تيسر الأمانة المذكورة بالوطى المذكور أم ولد تولد
أقربها ذلك هل تتبع عليه بموته يؤخذ من تركته ما يشترى به مثلهما وتوقف لهما ولا وجهان والأظهر عند الانعقاد أن لو كان الولد من أهل الطبقة إلا
وفي الانعقاد في صورة كون الولد من أهل الطبقة إلا حقه تردد والأشبه **الثانية عشر** يجوز تزويج المتولى الأمانة الموقوفة من غير الموقوف عليهم ولو
مهرها للوجودين من إيجاب الوقف لو ولدت كان الواطى مملوكًا أو أسيافًا ولو كان له شريك فيكون لأهل البطن الذي ولد في زمانهم ولو كان الولد
حرًا وطى صحيح كان حرًا ولو اشتراط عليه دقية لم يفسد على الظاهر ولو وطىها الحر تشبهه كان الولد حرًا وعلى الواطى قيمة مثله الموقوف عليهم ولو وطىها الواطى
جرى عليه حكم وطى الأجنبية **بذيئ** ينقض ذمة عاتقة **الأولى** يصح للمالك العين الموقوفة وقفها قبل انقضاء مدة الأجر أو على الأتوى
نعم لا يستحق الموقوف عليه من الأجرة شيئًا ولا يصح وقف لعبد الموصى بخدمة بعد لزوم الوصية ويصح قبله ويكون رجوعا عن الوصية **الثاني**
لو جعل علو داره مسجدًا دون السفلى وبالعكس وجعل الوسط مسجدًا دون العلو والسفل ولم يذكر الاستطراق صح الوقف جرى حكمه على ما وقفه
دقيقه ما سواه في ملكه وجاز له الاستطراق من الوقف إلى الملك **الثالث** يملك الموقوف عليه جميع منافع العين الموقوفة ملكًا تامًا من غير فرق بين
الصفوف اللبن والتناج والثمار وعروض البضع وأجرة العقار والحيوانات الرقيق إلا إذا خص منفعة خاصة بالتسبيل فإن ما عداها للواقف
الرابع لو وقف مسجدًا على قوم بأعيانهم كالفقهاء أو الشيعة أو نحو ذلك صح ولزم الشرط ولم يجز لغيرهم الصلوة فيه كما لا يجوز التصرف في الموقوف
على جهة خاصة بأفضل منها كطلب علم الفقرة مددسة موقوفة على طلب علم الطب مثلاً **الخامس** لو وقف على ولده أو ولدها ما عاقبوا على
أن مات منهم عن ولد فولد نصيبه للزبيب بين الأدي والدة والتشريك بين الولد وعمه ولو قال وقف على أولادي ثم على أولاد أولادي
وأولادهم ما عاقبوا اختص في الطبقة الأولى بالأولاد وشارك في الطبقة الثانية والأولاد مع الأولاد في أخذ ابن الأخ مع عمه ولو قال وقفه
على أولادي وأولاد أولادي على أولادهم ما عاقبوا الأهل على شارك ابن الأخ في الطبقة الأولى ولم يشارك ابن الأخ عمه في الطبقة الثانية
ولو قال وقف على أولادي الثلث ومن مات منهم عن ولد نصيبه لولده وإن مات بغير ولد نصيبه لأهل الوقف جاز ولو قال وقف على أولادي على أن يكون
للبنات الباقي المذكور لم يستحق شيئا حتى تستوفي البنات **السادس** لو وقف على مستحق الزكوة كان مصرفه الأصناف الثمانية إلا أن تقوم
قرينة أو يكون عرف الواقف على خلافه **السابع** ليس لأحد غير من المسجد نفسه لو غرسه أحد كان للحاكم قلعها من غير ضمان ويجوز غرسها المنفعة
والمصلين كصرف قيمة حاصلها في تعميره وصيرورة النفع بأوقاف المصلين ولطافة الهواء لأجلها ونحو ذلك وأمره يكون بيد الحاكم أن لم يكن له
متولى خاص وفي جواز أكل الداخل من الثمرة وجهان إقربهما المنع ولو وقف أرضا فيها شجرة مسجدًا أو ثمرها من وقفها مع المسجد وعين لها المصروع
والأصح وقف المسجد وبقيت هي في ملكه **الثامن** الأظهر جواز وقف المملوك

على من ينعق عليه ولو أنه ولم ينعق عليه بذلك بابقه وقفا

التاسع يجوز وقف لقن والمذبر دون

المكاتب وكذا أم الولد على الظاهر كما تر

العاش في جواز وقف

العين الموهبة تردد ومثلهما ساير الأعيان التي فيها حق الغير للملك

كتاب الصدقة

٣٧٨

وَأَمَّا الصَّدَقَةُ بالمعنى الخاص فهي التطوع بتبليك لعين بغير عوض ونوى وهي الهبة والهدية بمعنى وإنما تفرق في أن الأولى ما كان بقصد الثواب القربة والأخيرة ما كان للواصل دون القربة ولا شهية في شرعية الصدقة ومحاسنها والأخبار في فضلها كثيرة فقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الصدقة تدفع ميتة السوء وأن صدقة المؤمن تظله يوم القيمة وأنها تزيد في المال كثرة وأنها خير من المراء وخير من زكاة دواء المريض وعن أمير المؤمنين صلوات الله عليه أنها جنة من النار وعن الأئمة عليهم السلام أن البر والصدقة ينفيان الفقر ويدلان في العز ويدفعان عن صاحبهما سبعين ميتة السوء وأنها تدفع سبعين بابا من أسوأها اللأواء والبيضة والحرق العرق والهلل والجنون وإن الله عز وجل يعطى بصدقة واحدة عشرة إلى مائة ألف ما لها مفتاح الرزق وأنها تنفي الدين وتختلف بالبركة **شهرتها** عقد يقترن به الإيجاب قبول ما لا يجاب تصدق عليه والقبول قبلت ومثلها ما أتى مؤديهما وفي كتابه الفعليين منها ما روي غير بعيد ويعتبر في صحته القبض على الأحوط ويعتبر كون القبض باذن المالك المصدق ورضا تلو قبضها من غير رضا لم ينفع ولا تنفع الصدقة إلا أنا قصد به وجه الله تعالى وعقد ها لازم فلا يجوز الرجوع فيها بعد القبض مع قصد القربة سواء عوض عنها أم لا رحم كانت ولا جنبي وورثا لمصدق ما صدق به على موته كما يملكه بالشراء بمن تصدق عليه نعم شره مكره والصدقة المفروضة محرقة على خصها شمس الأعدا كون المصدق أيضا هاشميا ويضطر الهاشمي الصدقة غيره ولا بأس بالصدقة المندوبة عليهم كما مر في كتاب الزكاة ويجوز التصديق بالصدقة المندوبة من المسلم على الذمي وإن كان اجنبيا ولا يجوز على أن تصب الصدقة المندوبة سراً من الجهر وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الصدقة السر تطفئ غضب الرب تبارك وتعالى ومعنى السر أن لا يعلم بها ثالث أفضل منها أن لا يعرف المصدق عليه الصدقة وأما الواجب فظاهرها أفضل بل الأقرب فضلية الإعلان بالمندوبة أيضا عند أداها لأسرارها إلى أئمة أهل مواسم الفقراء ويستحب أن يعول الإنسان أهل بيته من المسلمين بل يختاره على الحج والتقوى وقد ورد أن الحج أحب من عتق سبعين قبة وإن الأعداء لا أهل بيت من المسلمين بأشباع جوعهم واكساء عورتهم وكف وجوههم من الناس أحب من سبعين حج ولا يستحب المبادرة بالصدقة في الصحة قبل المرض ومداواة المريض بالصدقة والأفضل أن يعطى المريض السائل يده ويأمره بأن يدعوله وكذا الطفل ولا فرق في فضل الصدقة المندوبة بين أن يكون المصدق به كثير أو قليلا والمصدق عليه فقير أو غنيا وإن كان المصدق بالكثير أفضل وعلى الفقير أفضل ويستحب الصدقة كل بكرة وعشية لشيء لوقى الله تعالى ما ينزل من السماء إلى الأرض فذلك اليوم وتلك العشية ويستحب الصدقة شيء من المال للفقير عليه لحفظ البلق ومع عدم المستحق يبرأ المقدار ويقصد به الصدقة وينبغي أن يكون المصدق عليه قنوعا وإن يحل الله تعالى إذا أخذ يدعول إعطاء وينبغي تغيير القانع والأزادة للقانع وينا كذا استحباب الصدقة في الأوقات الشريفة أي يوم الجمعة ويوم عرفة وشهر رمضان ونحوها ويستحب الصدقة على الحيوانات أيضا والصدق على الأرحام أفضل من الصدقة على الأجانب يكره رد السائل ولو ظن غنا بل يعطيه شيئا ولو لم يدر بعد به فإن لم يجد رده رد أجلا ولا يكره رد السائل الرابع أن تصدق على ثلثة ويستحب للماس السائل الدعاء فقد ورد أنه يستجاب دعاؤه فيكم وإن لم يستجب في نفسه كذب ويستحب المساعدة على إيصال الصدقة إلى المستحق فقد ورد أنه لو نادى بها أربعون ألفا إنسان ماتم وصلت إلى المسكين كان لهم أجر كامل بمعنى أنه يوجب كلهم من غير أن ينقص من أجر صاحبه شيء ويكره أن يعاد الصدقة وقد ورد أن الله تعالى حرم الحجة على جمع منهم المتان بفعل الخير أن يعمل ويستحب تقبل الصدقة يد بعد الإعطاء لأن الله تعالى يأخذ الصدقة قبل أن تقع في يد المصدق عليه يكره لوم المصدق في كثرة الصدقة ويستحب الابتداء بالعطاء قبل السؤال والاستئذان من الأخذ بحجاب وظاهر ذلك لا يبرر لذل ويستحب لصدقة باحبة لأشياء التي يحرم الصدقة بالمال المحرم إلا بقصد الصدقة عن صاحب المجهول ويستحب طعام الطعام وسقيا ولو عندا لما فانه يعدل عن رقبته وأما السقي فما لا يوجد لنا فكأن حيا النفس ويستحب

البر بالآخوان والسعي في حاجتهم وصلة

فقرهوا الشيعنة ويستحب الصدقة

في حيا الركنين ويكره

الصدق بجميع

المال في حيا مال له تمت

في السكنى والعمرى والرقبي الحبس

كتاب السكنى والعمرى والرقبي الحبس وهو عقود أربعة لا ينفك عن بعضها في أن ثمة كل منها بأجرة مستغلة بين مدة مع
 العين في ملك مالكها وتختلف في تقييد الأول بخصوص الاستفاد بالسكنى فلا يجري في غير ما يسكن من الأعيان والثانية بالأقتران بالعمر والثالثة بالاقتران
 بالرقبة والرابع بالاقتران بالمدة وتجمع السكنى مع العمرى فيما إذا باح سكنى الدار مدة عمره ومع الرقبي فيما إذا باح سكنى دارها مادامت رقبتهما موجودتين
 والعمرى عن السكنى فيما إذا كان المباح مدة العمر غير السكنى والرقبي عن السكنى فيما إذا باح له غير المسكن مدة وأما العمرى والرقبي فبينهما ما بين وأما الحبس فظاهر
 أنه يشمل الثلاثة وغيرها ولا يثبت مشروعية كل من الأربعة ويقف كل منها إلى الإيجاب لقبول للفظين لكاشفين عما في التفسير كشافا عما كان يفتقر
 كل منها إلى القبض قصد الفرية ولا يتقبل العين في المباح له شيء من العقود المذكورة وأما يفسر بها على استيفاء المنفعة والعبارة عن عقدان يقول في
 السكنى اسكنك هذه الدار أو الحان والمسكن ونحو ذلك ويدرك مدة وفي العمرى عمتك هذه الدار ونحوها وهذه العين عمتك وعمرى في الرقبي
 اربنك هذه مدة كذا وفي الحبس حبست عليك كذا وهذه العقود لا زمر بعد القبض غير جائزة سواء عين أو أجل في غير العمرى لا ولو فالأصل سكنى
 هذه الدار ما بقيت أنت وحييت جاز وعادت العين بعد موت الساكن له المالك ومن يقوم عقابه سواء اشتراط العود إليه بموت الساكن أم لا
 ولو مات في العمرى عمتك هذه الدار لأنك لم تحبسك كانت عمرى لم ترجع إلى الميراث دام عقبك لعمرى لم يوجد فإذا انقضت عادت العين إلى وارث العمرى
 في ذلك الوقت لا يجوز الرجوع في السكنى والرقبي والحبس المقررات بمدة قبل انقضاءها ولو قرن العمرى بغير المالك تنقل حق الاستفاد من المباح له
 بموته إلى وارثه إلى أن يموت المالك فإذا مات زال حق وارث المباح له ولو قرن السكنى بعمر المباح لم تم مات المالك لم يسقط حق المباح له بذلك
 ولم يكن لو رثته منعه من الاستفاد على الأظهر ولو مات مع المباح لم يكن لو رثته الاستفاد وعادت المنفعة إلى المالك ولو أطلق المدة ولو بعينها كما
 لم الرجوع متى نشأ فإذ مات كان حق الرجوع لو ارثته ثم السكنى تخص ما يسكن بخلاف العمرى والرقبي والحبس فإن كلاً يصح وقعه ببيع أعماره وراقبه
 وحلبه من دار أو عقار أو مملوك أو أمانة أو حيوان أو نحو ذلك ولا يحل المباح له وطى الجارية الممتدة والمرقبة والمحبوسة وأما الاستفاد بما عدى
 ذلك ويجوز أن يجعل خدماً من عباده أو مائة غيره مدة ثم هو حر ورجى فليس المملوك الخدم في تلك المدة فإنا مضت المدة صاروا ولو أبقوا حتى انقضت
 المدة ثم ولو يكن للمباح له سبيل عليه بعد المدة ولا يبطئ في من العقود الأربعة يخرج العين عن ملك المبيع ببيع ونحوه من التوافق كما لا يمنع وقوع
 شيء من تلك العقود على عين من بيع مالكها أياها من غير فرق بين أن يثبت مدة معلومة وبين المفرد بغير أحدهما أو ثالث على الأقوى ولا بين
 كون المشتري هو المباح له أو غيره غاية تحريم المشتري الجاهل بالحال من التسليم انقضاء المدة فحاشا وبين الفسخ ولا خيار للعالم بالحال وليس له الرجوع
 له المنفعة بأحد العقود المذكورة بيع العين المباح منقضاءه ولا التنازل بوجوه العمرى بعد المدة المباح فيها المنفعة إذا كانت المدة معلومة ولو
 كانت المدة العمرى لم يحرم الأجرة إلا إذا جعل مبدئها زمان لا ينفى المعلق على غيره الاستفاد إلى ذلك وعقد السكنى يقتضي جواز استفاد المسكن بالفتح
 بالعين بالسكنى مادامت المدة باقية ويجوز له أن يستصحب معه عند طلاق العقد زوجته وأولاده وخدمته ودايته وامتنعه إذا مات
 القرائن وقضت العادة بعد استحبابه شيئاً من ذلك كالأولاد وبعض الخدم ولا يجوز تصرفه بغير رضائه إلا في الدار بغير رضائه إلا في الدار ولو شرط
 المالك على الساكن أن لا يستصحب من يقضي العادة باستصحابه لزوم الوفاة كالتوسط الساكن على المالك ساكن من لا يجوز استحبابه بطلان
 الأسكان جاز له استحبابه ولا يجوز للمسكن بالفتح أن يجر المالك ولا أن يسكن غيره إلا بأذن المالك لا يجب على المالك تغيير المباح منقضاءه
 شيء من تلك العقود إلا التعديل الموقوف عليه انتفاع المباح له فإن لزومه عليه غير بعيد ولو أراد المباح له التغيير الغير المضر بالمالك لم يكن للمالك
 أن كان التغيير مما يوقف عليه انتفاع المباح له ولا يجوز لأحدهما التغيير المنفعة بالآخر إلا بأذنه ويجوز تقييد الاستفاد في العمرى بغير المالك ولو
 المباح له وحده ومع إضافة عقبه إليه كذا التقييد بغير أحدهما على الأظهر ولو جعل السكنى له وبعض بعين من عقبه جاز له أن يجعل له مدعى
 ولعقبه مدة مخصوصة لا يعتبر ذكر المدة في السكنى والحبس بل يجوز إطلاق عقدهما كما يجوز التقييد بمدة وأما العمرى والرقبي فهما يصح عقدهما
 عند الإطلاق وعقد ذكر المدة أو يصح عقد الرقبي دون العمرى ولا يصح شيء منهما أو جوازهما الأول ثم إن الحبس إن كان مقراً بغير المدة
 فغيره مادامت المدة باقية سواء كان عاماً حبساً على الفقراء أو الفقهاء من غير تقييد بمدة وحبس فرسه سبيل الله تعالى كذا وحبس خادماً على
 الساجد والمساهمة لثمة كذا وفي حكم حبس خادماً على الكعبة أو مسجد مخصوص أو مرقم مخصوص ويجوز للمالك أن يخاصه بالحبس عن من
 أمواله على شخص معين من رحم أو اجنبي إذا انقضت المدة زال الحبس وعادت العين إلى مالكه الفعلي من حابس أو وارث إن لم يكن مقراً بمدة
 فالعام منه لازم على الأظهر لا يجوز تغيير وجهه مادامت العين باقية وأما الخاص فكان ألا أنه بموت الحبس يزول الحبس تنقضي العين إلى وارثه
 وقيل نفقة الحيوان الحبس في الثروات العامة من كسبه فإن لم يكفه من بيت المال لوقيل بأن نفقته على الحبس أسمع أشراطها على المحبوس كالحبس
 لم يكن بعيداً وكذا نفقة الحيوان المحبوس عمرى ورفقي فإما نفقة الحيوان المحبوس بالحبس الخاص المحبوس عمرى ورفقي فبينهم عليه جواز الكفر بها
 على المالك إلا أن يشترطها على المحبوس عليه

كتاب الهبات

٣٣٣

كتاب الهبات هو العقد المقتضى انضمام القبض اليه لتملك العين من امر غير عوض او بعوض فليكن كسائر العقود من قبلة اعمها وتسمى بالهبة والعطية ايضا ولا يشبه في شرعيتها بل بحماها وقد ورد انها ذهب بالضمناين فلا يشترط في هبتها قصد الهبة وان اشترط المهر عليها وبعبارة اخرى انما يجب القبول والقبض ويعتبر في الإيجاب القبول ان يكون باللفظ الكاشف عما في الضمير ولا يكفي الفعل على الاظهر الامن الاخر فان اشارته المفهومة تقوم مقام لفظه وفي اعتبار العربية والمأذونية تردد والايجاب كل لفظ دل على التملك المذكور كوصفك ملكك واهديتك ليك وخلتك واعطيتك ونحو ذلك من الالفاظ الكاشفة عن إنشاء التملك بالصراحة وكذا القبول كقبلت ورضيت فان قلت والتهبت وتملكت ونحو ذلك ولو وهبه شيئا قبل الميراث في بعض دفعه الصحة تردد والعقد اقرب يعتبر في عقد المولات والتبخر والهدية قسم من الهبة يجري عليها احكامها وموردها المنقولات وفضل الهدية عظيم وقد ورد انها ذهب الفعل وليست قبولها بل بكرة ردها سمي اذا كانت لله تعالى الا اذا دلت على تحريمه فيقول ومكره فيكره ولذلك ورد ان هدايا العمال غلول وان الهدية تعور عن الحكم فينبغي لها والفاضي ترك قبولها وبعبارة اخرى المتعاقدين بعقد الهبة او الهدية الكمال بالبلوغ والعقل والاختيار والقصد يعتبر في الموجب مضافا الى ذلك كونه جازيا للضرف فيصح هبة ما في ذمة شخص منه نفسا فان قلت الا يرد الا ان الفرق بينهما اشتراط القبول هنا وعقد اشتراطه في الايراد على الاشهر الاظهر ولا يصح هبة من غيره الا اذا تحقق انفاض بعد العقد بقبض الواهب مصدق ما في الذمة وقباضه من ذمة غيره وكان له على الاظهر ولا حكم للهبة ما لم يقبض العين الموهوبة بمعنى ان القبض شرط في صحتها وقيل هو شرط في لزومها والاول لعله الاظهر لان يعتبر كون القبض باذن المالك لا التلقض بغير اذنه ولا القبض للهبة على الاقرب تطل عوت احداهما قبل القبض وتعود العين ان كان المتلقي هو الواهب ميراثا وتما قبل القبض للواهب فظهر للملك الموهوب قبل الهلاك على الواهب انما تخرق بغيره لئلا لا فرق في شرطية القبض في الهبة بين كون الموهوب من المكيل او الموزون او من غيرهما ولو اقر المالك بالهبة ولا قباض جميعا حكم عليه باقراره بكون العين للمتهب سواء كانت العين حين اقراره في يد المتهب او في يد الواهب لو انكر الفرق بعد ذلك ما اقر به لم يقبل منه ولو يكلف المقر له ان يقر باليمين الا اذا ادعى المقر كون الاقرار كذبا بما عاينه فان له اخلاله على عكس ما اظننا وعلى وقوع القبض ولو علم بكذب المقر قبل ان يرضى عليه لوجب بالصدق كان اجود وليس كذلك مطلقون الكذب لا يعتبر في صحة هبة المقبوض تجديد القبض ولا ان الواهب في القبض حديثا ولا مضى زمان يمكن فيه تجديد القبض على الاقوى الا اذا انكشف عند رضا الواهب القبض السابق المنذ الى ان فان فيه تردد وان كان عند اعتبار رضا غيره بعيدا لا فرق في كفاية القبض السابق عن الجديد بين كونه باذن وغصبا على الاقرب ان كان مرعا تجديد القبض برضا في الثاني لحوط ولو وهبه ثوبا شيئا تحت يد يدين له عليه لا يلزم بالعقد ان قبضه قبض المولى عليه نعم الاحوط ان لم يكن اظهر لزوم قصد كون قبضه فعلا كونه في يد عن الضمير ولو لم تكن العين في يد توفقت صحة الهبة على القبض عن المولى عليه بعد ذلك ولو وهبه غير المولى من القاصر شيئا توقفت على قبض المولى عنه ولا يكتفي بالقصد ان كانت العين في يد المولى وهبه المشاع صحيح وقبضه كقبضه في البيع ولو قبض المتهب العين باذن الواهب من دون اذن الشريك في صحة الهبة بذلك وجهان ويشترط في الهبة مضافا الى ما مر امور فمقتضاها ان يقبض الموهوب فلا يصح هبة المحلول كشاء من طبع نعم لا يعتبر على الاشبه العلم بقدر الموهوب وصفه بعد معلومية شخصه كذهن الضربة المجهولة والصوف على ظهر هذا الحيوان واللبس في ضرورة نحو ذلك في هبتها كون الموهوب موجودا حين العقد فلا تصح هبة المعلوم كثره السنة الفلاسية وما عمل الدابة في المستقبل وهبتها كون العين الموهوبة ملكا للواهب حال العقد فلا يجوز هبة ما لا يغير ولا الطير قبل اصطياده ولا الشاة قبل حيازة نعم الاظهر عند اعتبار العقد على تسليم العين حين العقد فتجوز هبة افعال والا بنى والعين المنصوبة يراد بها التمامية والصحة بالقبض يجوز هبة العين استأجرة من المسافر وغيره ونعم ان كان المتهب غير المسافر واما المسافر فيكفي قبضه الموجود وكذا الكلام في العين اشارته والمرهونة وصحة هبة النكاح للملك ولا يدخل المحل في هبة الحامل الا مع النصيص عليه ندخل الاجزاء المنفصلة غير المحل كالصوف الشعر والوبر والوبر نحوها في هبة الحيوان الا مع الاستثناء ولو وهبه على اثنين شيئا فمضاهك كل واحد منهما ما وهبه وقبضه لوقبل احدهما وقبض ورد الا ان يثبت الهبة بالنسبة الى المسع وصحة على الاقوى بالنسبة الى الغالب الفاضل كذا لو وهب ثوبا بعقد واحد من واحد شيئا فقبل من احدهما وقبضه لم يقبل ملكا فقبله لم يملك ما رده ويجوز تفصيل بعض الاول ولا يلزم بعض في العطية وغاير جمع بكرة هبة ولم تلتب نعم بكرة ذلك عند الاداء الى العداوة والشحناء الحسد المقتضى لقطع الرحم وغيره مصلحة جارية كما يكره من المعسر فشر العين الموهوبة اذا قبضت فكان المتهب حلالا لهما وان علوا والاولاد وان نزلوا ذكورا واناثا لست الهبة وثوبين للواهب الموهوب وان كانت غير معوضة والعين باقية وكذا لو كان المتهب من ذوى الارحام غير الابوين والرحم هو القرب المعروف بالنسبة ان بعدت لجهة ونحوها انما ولو كان المتهب اجنبيا فالواهب الرجوع في الهبة اذا كانت غير معوضة وكانت العين في يده فبسط الرجوع بامور فهمها لئلا يكون التالف من جانب الله تعالى او من المتهب ومن اجبتي وهما التالف البعض نعم من الرجوع في الباقي ام لا وجهان اظهرهما الثاني سيما فيما اذا كان التالف مالا

في الهبة

يعتق من الأجزاء والكان الأحوط ترك الرجوع في الباقي سيما إذا كان مما يستحق به من الأجزاء والأبصار ومنها كون الهبة معوضة لشيء ولو كسر
 في ضمن العقد فأنه لا رجوع فيها وفي حكم التعويض في العقد اشتراط التعويض في ضمنه الوفاء بعد ذلك بالشرط ولو عوض عن الهبة بعد القبض
 وقبل الواهب سقط به رجوعه ولا يسقط لو اخذ لا بعنوان العوضيته ولا يعتبر كون العوض من غير جنس المعوض يتم بغيره كونه بعضه ومنها
 قصد القرينة والتواب بغير المعوضة منها فأنه لا رجوع فيها ومنها كون الموهوب بينا ثابتا في ذمة المتهب فأنه يبره ذمته بالهبة ولا يبقى للرجوع محل
 ومنها اشتراط اسقاط حق الرجوع في ضمن عقد لازم آخر واسقاطه بعد ذلك فكذلك لو شرط ذلك في ضمن عقد الهبة في وجه لا يخلو من نظرها
 موت المتهب الموجب لنقل العين إلى وارثه فأنه يسقط الرجوع على الأئمة فأنه لو شرط له موت الواهب فأنه يسقط الرجوع فلا ينقل الرجوع إلى وارثه على
 ما قلنا في ذلك ولا يسقط بمجونه بل يقوم ولتبره في ذلك مقامه ومنها الحجر المحال على المتهب لنفسه مع بقا العين فأنه يسقط للرجوع في وجه لا يخلو من
 قرب ومنها إجنابة الهبة فأنها تسقط الرجوع في قول غير بعيد ومنها كون الواهب وجا وزوجه فأنه يسقط للرجوع في قول غير مرضي
 ومنها تصرف المتهب في العين فإن اسقط الرجوع أو لا ولا يظهر عند التفصيل بين التصرف للمغير للعين إصداق معه على بقا الموهوب
 بعينه من غير من الـ بـ بسقوط الرجوع بالأول دون الثاني وفي كون إدخال الحبس في البثام التصرف المسقط تردد ولا شبهة العقد فإذا
 بيع غير من الأبقار بوجه وبين البيع والاستيلاء لئلا يسقط الرجوع فيها وكذا إذا أزاله البكارة بالوطى وأما طلى النيب من غير استيلاء فلا يسقط
 للرجوع على أشبهه لو أجاز المتهب العين جاز للواهب الرجوع فضلا ولكن يلزمه أن ينظر في أخذ العين إلى نقض الأجارة ولو ردها ردعي
 انفكاكه في صحة الرجوع ولو كانت الهبة الموهوب منه ردعي الفسخ في وجهان حصل ثبوت صحة الرجوع والأصل هو أنها لنقل العين فلا زانها
 اسقاطه للرجوع غير بعيد ولو عادت إليه بعد ذلك بسبب آخر لم يكن له الرجوع وليس كذلك لنقل الجائر ثم الرجوع قد يكون بالقول كرجعت الهبة
 وأرجعت ما بطلت تردت ونحوه نقضت استردت ونحوها من الألفاظ الدالة على الرجوع جزوا ولو بانضمام الفرائض المعتبرة وقد يكون الفعل
 مثلاً ببيع الواهب لغيره أو ببيع المملوك الموهوب وطأ الجارية الموهوبة بغير عقد لا تحليل أو بغيره العين منه مع الفرضية لا
 على كون ذلك بقصد الرجوع ولا يشترط في الرجوع عندنا حكم المحاكم ويستحب العطية للرجوع وان لم يكن بخلافها من أصله التي تنسب
 الأصل وتكون الحساب تعصم من الذنوب وتأكد في الأبوين ويكره الرجوع فيما تمهية الزوجية زوجها والزوج لزوجه ولا يجوز أن يجري في الرجوع
 على الأقوى وأما كان التكاح أو متعة مدخولة بها كانت الزوجية أم لا والمطالبة الرجعية زوجة دون البان ومن لو حق الباب
مسائل الأولى لو رهب العين الهبة التي لا رجوع فيها شيء من الأسباب المزبورة واقضها من المتهب ثم باعها من آخر لم يلزم البيع بل
 وقف على إجازة المتهب فان أجازها وملك الثمن وان رد فسقط الرجوع ولو رهبها بالهبة التي لم يرها الرجوع واقضها منه ثم باعها من آخر ففي صحة كونه
 فسخاً قولان والأظهر أن فسخه فسخاً صحيحاً على الفسخ غير البيع انفسخت الهبة ولم يبق البيع وكان الثمن للبايع وان قامت قرينة على كون البيع فسخاً صحيحاً
 ولم يفسخ البيع وان لم يتم قرينة أصلاً ففي حصول الفسخ بالبيع تردد ولو كانت الهبة فسخة صحيح البيع على الأحوال سواء كانت الهبة معوضة أو غير معوضة
 لكسرها أو جنيهاً ما كان الواهب حين البيع بنفسها الهبة أم جاهلاً وكذا يحكم بصحة البيع إذا باع مال مورثه معقلاً حيوتها ثم باعها من آخر فأنه لا رجوع
 لو أوصى بمقتبة رقبته معينة من رقيقته لأحد وقد كان عتقها قبل الوصية ونسب العتق ثم ظهر فسخ عتقه لها فأنه يصح الوصية الثانية ثم انفسخ في
 الهبة ليس فوراً بل فوضله بينه وبين العقد بزمان لم يتصل على الأظهر وحيث فاز أخى القبض عن العقد ثم أقض حكمه بالنقل للمال إلى المتهب من حين
 فسخ العقد ثم أقض حكمه بالنقل للمال إلى المتهب من حين القبض من حين العقد على الأظهر **الثالث** إذا أفرز الهبة وانكر القبض كان القول قوله في الحكم
 إلا قباضه ولو لم يكن أفرزه بالهبة ما من قول قوله في انكار القبض يتم للمقره أحلاف الواهب بعد حصول القبض الصحيح للهبة ولا فرق بين كون الموهوب
 في يد الواهب أو يد المتهب ويد غيرها ولو قال وهبته ياء وخرجت به إليه ولكن لم أقبضه فقول قوله أيضاً يمينه ولو قال وهبته ملكته ثم أنكر القبض
 ففي القول تردد إلى اعتبار إذا رجع في الهبة التي لم يرها الرجوع فيها وجدها فاعتابت لم يكن له مطالبة المتهب بالأرش ولو وجدها قد نادت بزيادة
 متصلة كالسمن وتعلم الضئفة كانت الزيادة لنواهب كذا الزيادة المنفصلة مثل الحمل واللبن إذا كانت موجودة حين الهبة وأما الزيادة المنفصلة
 بعد العقد والأفاض كالولد واللبن ونحوهما بما تجدد بعد القبض فهي للمتهب سواء كان منفصلاً عنها عندئذ أو الفسخ أم لا ولو وجد بعد الفسخ
 العين بمنزلة جثثي آخر على وجه لا يتميز ثبتت الشركة بين الواهب من أمزج ماله بالعين الموهوبة **الحاشية** إذا وصب أطلق لم تكن الهبة معوضة
 ولو أراد المتهب بعد القبض أن يعرض عنها فإن قبله الواهب سقط به رجوعه وإن امتنع من ذلك لم يلزم ولم يجز على القول إلا إذا التزم في ضمن العقد
 قبول العوض بعد فسخه على القول أن امتنع ولو دفع إليه المتهب بعد القبض شيئاً لا بعنوان العوضيته لم يسقط بذلك رجوعه لا فرق في جواز اشتراط القبض
 بعد ذلك في الهبة بين تعيين العوض وبين إطلاقه فأنه غير المتهب عند الإطلاق بين القليل والكثير والمعهوض عنها المتهب للرجوع ثابت له فأنه
 عوض عنها وقبضه الواهب سقط رجوعه بذلك ولا يسقط قبل قبضه إن دفعه المتهب على الأظهر وهو الحجر المشروط عليه التعويض بدفع العوض

كتاب السبق والرفاية

٣٣٢

أم لا يتخير بين دفعه وبين إلباء منه تمكين الواهب من الرجوع وجهان ولو وجد الواهب العوض الذي قبضه من المتهب عيبا فأن كان العوض معينا
في العقد استحق الرجوع بأرضه على المتهب أن كان مطلقا لم يستحق الأرض هل له عند استحقا الأرض الرجوع في الهبة ما لم يقبض الأرض أو أرضا بالحيث
أم لا وجهان لعل أولهما أقرب لو خرج العوض المعين المدفوع مستحقا للغير لزم المتهب فع البذل فان لم يدفع ثبت الرجوع للواهب ولو خرج العوض
مستحقا لزم المتهب بدفع البذل واجبر عليه أن امتنع ولم يثبت للواهب الرجوع بذلك لبقا لبعض الآخر سليما له ولو ظهر نصف العين الموهوبة
مستحقا للغير بعد دفع المتهب العوض تخير المتهب بين الرجوع بنصف العوض على الواهب بين رد النصف الباقي من العين واسترجاع تمام العوض
ولو ظهرت كلاً مستحقا للغير بعد تلفها في يد المتهب غرم المستحق بد العين رجوع على الواهب بالعوض عينا إن كانت موجودة وبذلا إن كانت
ناقصا كما يرجع عليه بما غرم المستحق أن لم يكن التلف بفعله ولو كان التلف بفعله ففي الرجوع عليه بما غرم تردد ولو وهب عينا خيرا ثم عاد
خلأ ففي عود الرجوع بصير دونه خلأ وجهان أحدهما العقد ولو تلفت العين الموهوبة بشرط التعويض وعابت في يد المتهب قبل دفع العوض
وقبل الرجوع بفعل المتهب ولا يفعله ففي ضمان المتهب الأصل والأرض إذا رجع الواهب الهبة أو عكس ضمانه شيئا قولان والأشبه الأخير

السادس عشر الأظهر أن يصنع الثوب الموهوب بلا عوض ليس من التصرف المسقطه

لرجوع الواهب الهبة السابعة تفتح هبة المريض

المستسلم كما تفتح هبة الصحيح ونخرج

في المريض أيضا إذا طاعت من

والرفاية

الأصل

كتاب السبق

وهما عقدان فائدتهما بحث النفس على الاستعداد للقتال وللمداية لممارسة القتال فحرب الكافرين والدفاع عن النفس والدين والحرم وطلائع قد
كانا في الجاهلية وورد الشريعة بتبويبها وأمرهما وورد أن الرمي سهم من سهام الأسلام وإن المثلثة تحضر عندهما وأنه من الجهتين وفي هبة
الكتاب فصول **الأول** في بيان معاني الألفاظ المستعملة فيه في الستة الفقهاء رضوان الله عليهم فالسابق من الخيل على الأشهر هو الذي يتقدم
بالسبق والكندي مجتمع الكنفين ويسمى بالجل أيضا ثم المصلي هو الذي يحاذي براسه صلولي السابق أعني العظيمين التابطين عن بين الذئب شماله
ثم التالي هو الذي يتلو المصلي ثم البارع هو الذي يلح التالي ثم المراح هو الذي يلح البارع ثم الخطي هو الذي يلح المراح ثم العاطف هو الذي
يلح الخطي ثم المؤمل هو الذي يلح العاطف ثم اللطيم هو الذي يلح المؤمل ثم السكتية هو الذي يلح اللطيم ليم بالفسكل أيضا ويل الفسكل هو الذي يلح
السكتية السبق يكون للثاقتين وبالترديد العوض ويعبر عنه بالخطر والتذب بالتحريك بالزهن والقرع بكسر القاف الوجه المحلل هو الذي
يدخل بين المراهنين لا يبذل معها عوضا بل يجري فرسه بينهما أو على أحدهما جانبين على وجهه يتناول العقد فان سبق أحدهما العوض المبذل والنسابة
وان سبق لم يعبر شيئا والغاية من السباق المناضلة السابقة والمراد يقال سبق يتسدد بالثا إذا أخرج السبق وميزه وإذا أحرزه واستحق
والرشق بكسر الراء وسكون الشين عدد ما يرى من السهام ويطلق على نفس الرمي أيضا ويقال رشق وجهه ويد براديه الرمي على ولا حتى يفزع
الرشق وأغراق السهم هو أن يزيد في مد لقوس لفضل قوته حتى تستغرق السهم فيخرج من جانب لوتر المعهود إلى الجانب الآخر ويوصف السهم
بالحابي والحاضر والحاذق والحاسق والماتق والحارم والطامح والعاضد والطائش والعاير والحاطف والحاصل والبارع فالخافي مازن على
الأرض ثم أصاب الغرض ويقال له المزدلف أيضا والحاضر ما أصاب أحد جانبي الغرض والحاذق ما خدشه ثم وقع بين يديه والحاسق ما فحشه وندت
فيه الماتق ما نفذ لغرض ووقع من وراءه والحارم هو الذي يخرم حاشية الغرض والطامح هو الذي قارب الأصابة ولو يصيب يكون مخطئا
والعاضد هو الواقع من أحد جانبي الغرض والطائش هو الذي لا يعرف مكان وقوعه العاير ما لا يعرف بأمية الحاطف هو المرتفع في الهواء
مخطف نازلا والحاصل هو المصيب للغرض كيف كان والبارع ما أصاب لسن ولم يؤثر فيه الغرض هو ما يقصد أصابته ويسمى بالرفاية
ما يحصل فيه الغرض من تراب وغيره والمبادرة هي أن يبادر أحدهما إلى الأصابة مع التساوي في الرشق والحاطة هي إسقاط ما شأوا فيه
من الأصابة والجواب هو إسقاط الأقرب من الغرض ما هو الأبعد **الفصل الثاني** فيما يسبق بهما بجواز المسابقة مع
العوض في الفصل والخف الحافر خاصة دون ما عداها ويدخل تحت الفصل السهم والنشاب والحراب السيف يشمل الخف إلا بل الفيلة
كالشمل الحافر الفرس والحار والبغل ولا يجوز المسابقة مع العوض بغير الثلاثة كالطيور والقند والسفن والحجارة والطيارة والزرب المصار
ورفع الشيء الثقيل ونحوها وفي جواز المسابقة على غير الثلاثة بغير عوض قولان والأحوط التمسك **الفصل الثالث** في عقد المناظرة
والرافة فأنهما عقدان مستقلان غير مندرجين في الأجارة ولا الجعالة ويفتقر كل منهما إلى إيجاب قبول لفظيين ولا يبعد كفاية الفعل
في القبول والأشبه لزومهما فلا يجوز لأحدهما فسحه بغير رضا صاحبه لا يعتبر في العوض أن يكون عينا بل يجوز أن يكون شيئا لا وجوبا

كرجل

في السبق الرقائبة

سواء سبق الذين العقد حاصله ولو بذل السبق غير المتسابقين حتى بلا شبهة وكذا لو بذل أحدهما أو هما وان لم يدخل بينهما محتل ولو بذل الأمام عليه
 السبق من حيث المال جازاً لم يكن أصل من المصارف ولو بذل أحدهما يكون ذلك لصاحبه سبوق ولا يكون للمبادل أن يسبق شيء على صاحبه
 ولو بذل كلاهما أخذ السباق منهما المالكين جميعاً ولو جعل السبق للحمل بانفرد جازاً أيضاً وكذا لو اشترط أن يكون السبق لمن سبق منهما محاسباً
الفصل الرابع في الشروط تقتضي السابقة إلى شرط أحدهما تقديم المسافة بتعيين الأبداء والانهاء أي تعيين الوقت
 الذي يبتدئان بالجرى منه الغاية التي يجران إليها تأنيهاً لتقديم العوض جنساً وقدرًا ومشااهدة على ألا حوطاً الشهان بجواب
 بالتحريك للسابق منهما أو للحمل ولو جعل غيرهم لم يجز كما يجوز لو جعل السبق كلمة أو لفظاً أو فريضة للسبوق لا بأس بأن يجعل للسبوق شيء إذا كان
 للسابق أكثر من ذلك **مراجعتها** تعيين ما يسبق عليه من المراكب بالشاهدة **خامسها** تساوي ما بين السباق من المراكب في احتمال السبق ولو
 كان أحدهما يقطع السبق الآخر معلوماً للآخر عادة لم تنجح السابقة عليها **سادسها** تساوي اللابئين في الجنس في قول غير مرضي والأظهر
 الجواز إذا اختلفا جنساً كالفرس مع الأبل كما يجوز مع اختلاف النصف كالفرس والعجوة مع البرزون والعقيق مع الهجين والعري مع الأبل مع الخنا
سابعها إرسال اللابئين دفعة فلو اشترط إرسال أحدهما قبل الآخر مع اشتراط تقدم السابق في الانتهاء لم ينعج في وجه لا يخلو من تأمل
 تأنيهاً أن يجعل المسافة بحيث يحتمل المراكب قطعها ولا يعلم بانقطاعها قبل طمها على تردد في ذلك أيضاً **ثامنها** تعيين المبادء والمخارج
 الأمام والأضراس في أحدهما في عادة عصرهما **الفصل الخامس في أحكام النضال** الشامل السابقة والمرافعة
مسائل الأولى إذا قال جنبي خمسة من سبق فله خمسة فلتساووا في بلوغ الغاية فلا شيء لأحدهم ولو سبق أحدهم كانت الخمسة له ولو سبق
 اثنان كانت له ما دون الباقيين وكذا لو سبق ثلثة أو أربعة هذا إذا أساء عدوهم فلتناضلين على ذلك واقتضاه ولو اقتضى خلاف ذلك عوملي
 بمقتضى عرفهما ولو قال من سبق فله درهمان ومن صلى فله درهم كان الدرهمان للسابق واحد لكان واكثر ولو سبق واحد وصلى ثلثة وآخر
 واحد كان للسابق درهمان وثلثته درهم ولا شيء للآخر مع مساعده عرفهما على ذلك **الثانية** لو كانا اثنين خارج لكل واحد سباق
 ادخلا محلاً وقالوا أي الثلثة سبق فله السبقان فان سبق أحدهما المستبقين كان له السبقان ان قضى العرب به وكذا لو سبق المحلل فانه يأخذ السبقين
 ولو سبق المستبقان كان لكل واحد ما لنفسه لا شيء للمحل ولو سبق أحدهما والمحل للمستبق ما لنفسه نصف ما للسبق المحلل نصفه
 ولو سبق أحدهما وصلى المحلل كان لكل للسابق مع قضاء العرف بذلك كذا لو سبق أحدهما المستبقين تأخر الآخر مع المحلل أو سبق أحدهما وصلى
 الآخر وتأخر المحلل **الثالثة** إذا اشترط المبادء والرشق عشرون الأصابع خمسة فرمى كل منهما نصف الرشق فأصاب نصفه فامرى فقد
 تساوا في الأصابع والرشي لا يلزم أن يكال الرشق ولو رمى كل منهما نصف الرشق فأصاب أحدهما خمسة والآخر أربعة فقد فضله صاحب
 الخمسة ولو سئل كمال الرشق لم يجز لأجابه ما لو سئل المحل ففرمى كل واحد منهما نصف الرشق فأصاب بعدهم بالربع والربع والرشق ولو
 أصاب أحدهما من العشرة تسعة والآخر خمسة فخطأ خمسة فخطأ الرشق ولو خطأ فبادر أحدهما إلى كمال العدة فأن كان مع انتهاء الرشق
 فقد فضله صاحب الأكل كمال الرشق فأن كان كذلك فأنه أجبر صاحب الأكل على تمكن صاحب الأكل من كمال
 ويتصور وجوب الفائدة له في موارد **فصلها** رجاء السبق لو كان على السابق كما إذا كان الرشق عشرين والشروط المقر بخمسة فرمى كل منهما
 عشرة فأصابها أحدهما جميعاً وأصاب الآخر خمسة فرمى صاحب خمسة أن يخطأ صاحب العشرة لياقته ويصيب هو أيها يفضل له خمسة
 ويأخذ العوض **ومنها** رجاء السبق مساواة السابق المانعة من سبق الآخر كما لو أصاب أحدهما في المثال عشرة وخطأ الآخر عشرة
 ورجى أصابعه في جميع العشرة الباقية وخطأ صاحبها جميعاً **ومنها** رجاء السبق منعه السابق من التفرع بأصابعه العدة المشرط بها
 لو رمى في المثال خمسة عشر فأصاب أحدهما عشرة والآخر أربعة ورجى أصابعه خمسة فخطأ صاحبها جميعاً فبمعه من التفرع بالخمس
 وان لم يكن أصابعه الأكل فأنه في كمال بوجهه لم يجز صاحب عليه كما إذا رمى أحدهما خمسة عشر فأصابها ورى الآخر فأصاب منها خمسة فخطأ
 خمسة خمسة فاذا أكل ما بلغ ما يصب صاحب خمسة ما خلفه خمسة ويخطأ صاحب الأكل فجمع لصاحب خمسة عشرة فخطأ صاحبها
 عشرة ويفضل لصاحب الأكل خمسة فلا يظهر لك كمال فأنه **الرابعة** إذا تم النضال ملك لتناضل تمامه على الأظهر بالعقد للعوض وكان
 له القصر فيه قصره في سائر أملاكه ولو اشترط في العقد أنه متى سبق أحدهما وصارنا ضلاً وملك العوض بطمعه لم ينعج ولم لو فاء به على
الافوى الخامسة إذا فسد عقد النضال لم يجب بالعمل أجرة المثل ويسقط المستحق إلى بدل على الأظهر ولو صح العقد ثم خرج السبق
 مستحقاً للغير وجب على المبادل بدله من المثل في المثل والقيمة في القبي **السادسة** إذا نضل أحدهما الآخر في الأصابع فقال له اخرج الفضل
 بكذا فالأظهر لا لا اخرج هذا الطرح **السابعة** لا بأس بالتناضلة على التباعد بان يرمي من موضع معين على أن من بعدهم عن الآخر فلا شيء
الثامنة يجوز المسابقة والمراعات بغير تحف الحافز والنضال بغير عوض على الأظهر **التاسعة** يجوز عقد النضال بين حزينين على أن يكون

سواء سبق الذين العقد حاصله ولو بذل السبق غير المتسابقين حتى بلا شبهة وكذا لو بذل أحدهما أو هما وان لم يدخل بينهما محتل ولو بذل الأمام عليه
 السبق من حيث المال جازاً لم يكن أصل من المصارف ولو بذل أحدهما يكون ذلك لصاحبه سبوق ولا يكون للمبادل أن يسبق شيء على صاحبه
 ولو بذل كلاهما أخذ السباق منهما المالكين جميعاً ولو جعل السبق للحمل بانفرد جازاً أيضاً وكذا لو اشترط أن يكون السبق لمن سبق منهما محاسباً
الفصل الرابع في الشروط تقتضي السابقة إلى شرط أحدهما تقديم المسافة بتعيين الأبداء والانهاء أي تعيين الوقت
 الذي يبتدئان بالجرى منه الغاية التي يجران إليها تأنيهاً لتقديم العوض جنساً وقدرًا ومشااهدة على ألا حوطاً الشهان بجواب
 بالتحريك للسابق منهما أو للحمل ولو جعل غيرهم لم يجز كما يجوز لو جعل السبق كلمة أو لفظاً أو فريضة للسبوق لا بأس بأن يجعل للسبوق شيء إذا كان
 للسابق أكثر من ذلك **مراجعتها** تعيين ما يسبق عليه من المراكب بالشاهدة **خامسها** تساوي ما بين السباق من المراكب في احتمال السبق ولو
 كان أحدهما يقطع السبق الآخر معلوماً للآخر عادة لم تنجح السابقة عليها **سادسها** تساوي اللابئين في الجنس في قول غير مرضي والأظهر
 الجواز إذا اختلفا جنساً كالفرس مع الأبل كما يجوز مع اختلاف النصف كالفرس والعجوة مع البرزون والعقيق مع الهجين والعري مع الأبل مع الخنا
سابعها إرسال اللابئين دفعة فلو اشترط إرسال أحدهما قبل الآخر مع اشتراط تقدم السابق في الانتهاء لم ينعج في وجه لا يخلو من تأمل
 تأنيهاً أن يجعل المسافة بحيث يحتمل المراكب قطعها ولا يعلم بانقطاعها قبل طمها على تردد في ذلك أيضاً **ثامنها** تعيين المبادء والمخارج
 الأمام والأضراس في أحدهما في عادة عصرهما **الفصل الخامس في أحكام النضال** الشامل السابقة والمرافعة
مسائل الأولى إذا قال جنبي خمسة من سبق فله خمسة فلتساووا في بلوغ الغاية فلا شيء لأحدهم ولو سبق أحدهم كانت الخمسة له ولو سبق
 اثنان كانت له ما دون الباقيين وكذا لو سبق ثلثة أو أربعة هذا إذا أساء عدوهم فلتناضلين على ذلك واقتضاه ولو اقتضى خلاف ذلك عوملي
 بمقتضى عرفهما ولو قال من سبق فله درهمان ومن صلى فله درهم كان الدرهمان للسابق واحد لكان واكثر ولو سبق واحد وصلى ثلثة وآخر
 واحد كان للسابق درهمان وثلثته درهم ولا شيء للآخر مع مساعده عرفهما على ذلك **الثانية** لو كانا اثنين خارج لكل واحد سباق
 ادخلا محلاً وقالوا أي الثلثة سبق فله السبقان فان سبق أحدهما المستبقين كان له السبقان ان قضى العرب به وكذا لو سبق المحلل فانه يأخذ السبقين
 ولو سبق المستبقان كان لكل واحد ما لنفسه لا شيء للمحل ولو سبق أحدهما والمحل للمستبق ما لنفسه نصف ما للسبق المحلل نصفه
 ولو سبق أحدهما وصلى المحلل كان لكل للسابق مع قضاء العرف بذلك كذا لو سبق أحدهما المستبقين تأخر الآخر مع المحلل أو سبق أحدهما وصلى
 الآخر وتأخر المحلل **الثالثة** إذا اشترط المبادء والرشق عشرون الأصابع خمسة فرمى كل منهما نصف الرشق فأصاب نصفه فامرى فقد
 تساوا في الأصابع والرشي لا يلزم أن يكال الرشق ولو رمى كل منهما نصف الرشق فأصاب أحدهما خمسة والآخر أربعة فقد فضله صاحب
 الخمسة ولو سئل كمال الرشق لم يجز لأجابه ما لو سئل المحل ففرمى كل واحد منهما نصف الرشق فأصاب بعدهم بالربع والربع والرشق ولو
 أصاب أحدهما من العشرة تسعة والآخر خمسة فخطأ خمسة فخطأ الرشق ولو خطأ فبادر أحدهما إلى كمال العدة فأن كان مع انتهاء الرشق
 فقد فضله صاحب الأكل كمال الرشق فأن كان كذلك فأنه أجبر صاحب الأكل على تمكن صاحب الأكل من كمال
 ويتصور وجوب الفائدة له في موارد **فصلها** رجاء السبق لو كان على السابق كما إذا كان الرشق عشرين والشروط المقر بخمسة فرمى كل منهما
 عشرة فأصابها أحدهما جميعاً وأصاب الآخر خمسة فرمى صاحب خمسة أن يخطأ صاحب العشرة لياقته ويصيب هو أيها يفضل له خمسة
 ويأخذ العوض **ومنها** رجاء السبق مساواة السابق المانعة من سبق الآخر كما لو أصاب أحدهما في المثال عشرة وخطأ الآخر عشرة
 ورجى أصابعه في جميع العشرة الباقية وخطأ صاحبها جميعاً **ومنها** رجاء السبق منعه السابق من التفرع بأصابعه العدة المشرط بها
 لو رمى في المثال خمسة عشر فأصاب أحدهما عشرة والآخر أربعة ورجى أصابعه خمسة فخطأ صاحبها جميعاً فبمعه من التفرع بالخمس
 وان لم يكن أصابعه الأكل فأنه في كمال بوجهه لم يجز صاحب عليه كما إذا رمى أحدهما خمسة عشر فأصابها ورى الآخر فأصاب منها خمسة فخطأ
 خمسة خمسة فاذا أكل ما بلغ ما يصب صاحب خمسة ما خلفه خمسة ويخطأ صاحب الأكل فجمع لصاحب خمسة عشرة فخطأ صاحبها
 عشرة ويفضل لصاحب الأكل خمسة فلا يظهر لك كمال فأنه **الرابعة** إذا تم النضال ملك لتناضل تمامه على الأظهر بالعقد للعوض وكان
 له القصر فيه قصره في سائر أملاكه ولو اشترط في العقد أنه متى سبق أحدهما وصارنا ضلاً وملك العوض بطمعه لم ينعج ولم لو فاء به على
الافوى الخامسة إذا فسد عقد النضال لم يجب بالعمل أجرة المثل ويسقط المستحق إلى بدل على الأظهر ولو صح العقد ثم خرج السبق
 مستحقاً للغير وجب على المبادل بدله من المثل في المثل والقيمة في القبي **السادسة** إذا نضل أحدهما الآخر في الأصابع فقال له اخرج الفضل
 بكذا فالأظهر لا لا اخرج هذا الطرح **السابعة** لا بأس بالتناضلة على التباعد بان يرمي من موضع معين على أن من بعدهم عن الآخر فلا شيء
الثامنة يجوز المسابقة والمراعات بغير تحف الحافز والنضال بغير عوض على الأظهر **التاسعة** يجوز عقد النضال بين حزينين على أن يكون

كتاب السبق الرفاعي

٣٣٣

١٢

كل حزب فيما اتفق لهم من الإصاغة والخطا كشخص الواحد لا يشترط تساوي عدل الحزبين على الأظهر كما أن الأظهر عند شرط تعيين كل واحد من الحزبين في حال واحد من الحزبين لا يخل بكيفية نصبه ليس بموجب شرط الكل من الحزبين على أن يكون الاختيار في تعيين ذلك بيده ولا يشترط كون العاقد مطلقا بينهم مقدما عليهم في الرمي بل يكفي اشتراط رياسة في ضمن ذلك العقد ان كان في نفس من المرشحين يجوز اشتراط السبق في الفرض من الرئيتين خاصة او من اجنبي او من احد الحزبين ومنهما ويقسط العوض على الحزبين بالتسوية غرما واخذالا مع اشتراط التفاوت يعتبر قسمة الرشق بين الحزبين بغير كسر فيذكر عدد له ثلث نكانوا الثلث وربع انكانوا اربعة وهكذا ولو كان

في احد الحزبين من لا يحسن الرمي بطل العقد فيه وفي مقابله وفي تخير كل من الحزبين حينئذ في نسخ العقد بالنسبة الى الباقيين

كتاب الوصايا والبحث فيه في فصول الاول في الوصية وهي في اللغة بمعنى العهد وفي لسان المسترعة تملك عين

او منفعة او تسليط على تصرف بعد الوفاة ولا شبهة في شرعيةها بل وحقها قد وردنا الحق على كل مسلم وان من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية وان من لم يحسن وصيته عند موته كان نقصا في مرتبة ولو ملك الشفاعة بل هو واجبة على من كان مشغولا لذمة بواجب من دين او عيال مالية او بدنية او نذر او نحو ذلك عند ظن الموت فانه يجب المبادرة الى بيانها مع الامكان والوصية بهام مع عدم سواها كانت لعهدا ولا تعدد ويستحب ان يوصي عند ظن الموت في حضور الناس بقوله اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب الشهادة الرحمن الرحيم اللهم اني اعهد اليك في دار الدنيا اني اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك وان الجنة حق وان النار حق وان البعث حق والحساب حق والنصر احق والميزان حق وان الدين كما وصفت في الاسلام كما شرعت في القول كما حدثت ان القرآن كما انزلت انك انت الله الحق المبين جزى الله محمد صلى الله عليه واله خير الجزاء وحيا محمد وال محمد بالسلم اللهم يا عدلي عندك ربي صاحبني عند سدي ويا ولي نعمتي الهي واله ابائي لا تكلفني انفسى طريقه عن ابدانك ان تكلفني انفسى اقرب من الشراء بعد من الخير فان من القبر وحشي واجعل لي عهدا يوم القاءك منثورا ثم يوصي بمحاجته ثم الوصية كما تصح مطلقة فكذلك تصح مقيدة بما اذا مات في مرضه ذلك وستة تلك وسفوذ ذلك ونحو ذلك وهو عقد يقتر الى ايجاب وقبول من غير فرق بين ما كان منها تملك او تسليط على التصرف غاية قيام موت الموصي قبل الرد من الوصية في التسليطية مقام قبول الوصية تقبلا وتصح الوصية للعهد للفقراء وسائر الجهات العامة بمباشرة الموصي لا ايجاب مع التعليق على الموت والاحوط ان لو يكن اظهر اعتبار القبول في التملكية على الجهات العامة من الحاكم والوالي الوصية بحرية العبد بعد وفاته فيكفي فيها قبول الوصية او موت الموصي قبل رد الوصية والايجاب كل لفظ دل على ذلك لقصد صريح كما قوله وصيت لفلان بكذا واعطوه بعد وفاتي كذا او له بعد وفاتي كذا ونحو ذلك وفي كفاية الفعل الكاشف عما في ضميره كشافيتنا قولان احوطهما العدا لا من العاجز عن النطق واقرهما الكفاية مطلقا ولا يكفي قوله هو له نعم هو قول في الحال الا اذا قرنه بما يفسد قرارا كما لو قال هو من مالي له بعد فاتي فكون وصية وكذا لا يكفي قوله عيت له كذا بنية الوصية الا اذا انضم الى ذلك قران مقيدة للوصية بلكفي في طرفا لقبول كما لا بد له عليه من لفظ او فعل صريح في الكشف عن الرضا بالايجاب لا يعتبر في رد القبول هنا ولا في ولا عينية الايجاب يكفي من العاجز عن النسخ ونحو الاشارة المفهومة والكتابة مع الاقران بالحال لاشاهدة بارادة الانشاء ولو وجد الوارث والوصي مكتوب بخط الميت في ترادوفة ونحو ذلك لم يجب عليه العمل به الا اذا مات بنية على ارادة الميت بذلك انشاء الوصية واطمن بذلك بسبب رايه ولو كتب وصية وقال للشهود اشهدوا واعلى بما في هذه الورقة فان هذه وصيتي فاشهدوا على بها ولو لم يطلعهم على ما فيها او اشهدوا على ان الكتاب خطه وما فيه وصيتي ولم يطلعهم على ما فيه لم يعمل به على الوصية مع الاطمينان بعد الاشهاد والعلل على الاقرب ينقل المال الموصي به في التملكية الى الموصي له بمجرد موت الموصي انتقالا فله بالادما ان كان قد قبلها الموصي له في حيوات الموصي فان لم يكن قد قبلها فانتقالا مشرزا لا يتوقف استقراره على حقوق القبول من الموصي له ويبطل لموت الموصي له في جميع المالا الى مدة الوصية حتى فالقبول ملزم للوصية وقيل ان القبول جزء السبب لناقل وشرطي الانتقال نفسه قبل هو كاشف عن حصوله والا فلا يظهر وتظهر التمرة في موارد فهمها ان ثما الموصي به بين الموت لحق القبول والرد للموصي له على المختار ومنهما ان فطرة العبد للموصي به الذي باكل من كسبه ان هل شوال بين الموت لحق القبول على الموصي له على المختار ومنهما انه لو تزوج امته من حر او وصي له بها ثم مات فعلى المختار ينسخ النكاح من حين الموت ان قبل وان لم يطل فتنسخ النكاح من حين الموت ومنهما انه لو تزوج امته من حر وشرط رقية الولد على القول بجملة الشرط ثم وصي له بها ثم مات فله الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول ثم قبل بعد الحمل فانه على المختار ينسخ النكاح من حين الموت الى غير ذلك من الموارد ولا فرق في القبول بين ان يقع في حيوات الموصي او بعد موته وان كان بعد الوفاة اكد ولكن ان وقع في حيواته لم يحجج الى قبول اخر بعد الموت بل يحصل الانتقال للام

القول في الوصية

في السبق الرقاية

٣٣٥

بنفس الموت ولا يشترط اتصال القبول بالموت ولو رد الموصي له الوصية التملكية في حيوة الموصي جاز ان يقبل بعد وفاته وان ردها بعد الموت قبل القبول بطلت كذا لو ردّها بعد القبض لا بعنوان القبول وقبل القبول ولو منع القبول بعد ذلك صار الموصي به من جملة تركه الموصي وليس للورثة التصرف في العين الموصى بها قبل ان يختار الموصي له احدا من بين من القبول والرد وليس لهم اجباره على اختيار احدهما معجلا الا اذا وجب القصر عليهم فيجب الحاكم على اختيار احدهما ويحصل الرد للوصية بقول رددت الوصية ولا اقبلها وما ذى ذلك لا تكفي نية الرد وحدها ولو كانت الوصية لاشئ قبل احدهما ورد الاخر صححت بالنسبة الى القابل وبطلت بالنسبة الى الراد ورجع نصيبه الى الورثة ولو رد الموصي له الوصية بعد القبول بالموت قبل القبض لم يؤثر الرد على الاظهر كالاثر في الرد بعد القبول والموت والقبض ولو رد بعض الوصية وقبل بعضها الاخر صححت فيما قبله وبطلت فيما ردها ان كان القبول مستقلا عن الرد وودع قربة على غرض الموصي بالاجتماع والامنع قيام القربة المذكورة لا يمضي قبول البعض ويكون رد البعض الاخر ربا للجميع واما في صورة عقد استة لال البعض المقبول كبعض العبد ففي صحة القبول بالنسبة الى البعض شكل ولو مات الموصي قبل القبول قام وارثه مقامه في قبول الوصية سواء كان موته في حيوة الموصي او بعد موته ولا يبين علم الموصي بموته ومعه ولو مات الوارث ايضا قبل القبول قام وارثه مقامه وهكذا على الاظهر ولو قبل بعض الورثة ورد البعض الاخر فوجوا اظهار الصحة بالنسبة اليهم القابل خاصة والبطالان بالنسبة اليهم ان نعم الاقرب لبطالان فيما اذا علم ارادة الموصي بملك المجموع المال بوصف الاجتماع والاخره انتقال المال من الموصي الى ورثة الموصي له بالقبول تقالا ابتداء لا انه ينتقل الى الموصي له بقبول الوارث ثم منه الى وارثه والاقر بان المدعى على الوارث حين موت الموصي له اذا كان قبل موت الموصي له وارث فمات قبل القبول فالأقرب رثته ووجهتها بالقبول ولو كان الموصي به من الاعيان التي يحجبها الاكبر لم يحجب في داء ديون الموصي له وانقاذ صايلين المال الموصي بقول الوارث وجهان اشبههما العمد ولكن الاحتياط بادهم لا يترك ولو كان الموصي به ممن ينفق على الموصي له دون وارثه لم ينفق بقبول الوارث على الاظهر ولو مات الموصي له ولو خلفه اربعة اعمار عليه فضل السلام للتمام القبول عنه في وجهه فخرج الوارث بحرية وحملها لزوجها وهي حامل منه فمات الزوج بعد موت الموصي وقبل القبول كان القبول للوارث فاذا قبل الوارث ثم انتقل الوارث الى والده على المختار من حصول الملك بموت الموصي فانفق عليه ورثته في حصة لا تصح الوصية في معصية كعونه تركيبين اباكرو تعمير البيع والكنايس ونسخ ما يمتنع ان تور بغيره ليجل لا للرد به على اهله ونحو ذلك وقد ورد ان من ظلم نفسه في وصيته المنكر ردت الى المعروف ترك المال لاهل الميت من الوصية في معصية الوصية بالدفن في مكان مستلزم لنشر قبر مسلم او اية من مكان الذي هو احق به الى ان يضل او على وضع ميتة على اخر شجر الوصية عقد جاز من طرف الموصي ما دام حيا سواء كانت بمال ولا يبره وسواها حتى قبول الموصي له ام لا ويحقق الرجوع فيها باللفظ الصريح كرجعت عن الوصية الفلانية او غيرها او ضمنها او رخصتها او غيرها او تركت عنها او لا تقبلها او ما وصيت به فلان فهو فلان وهو لو رثني ونحو ذلك بما يدل على الرجوع في غير ذلك وكذلك بالالفعل الدال عليه صراحة مثل نقل الموصي به الى غير الموصي ليشي من العقوق والافلاذ واحبال بحارية ونحو ذلك مما كشف عادة عن رجوعه فيها في كل عرضة على البيع ونحوه من التوافل والقرض ونحوه من موانع الضرر ابطال اسم الموصي به كالحق المحطه وعجن الدقيق وغرل القطن ونسخ القزل وخط الموصي ببيعكاته وزرع الارض الموصي بها ونحو ذلك رجوعا وجهان والاظهر اذ لا امر ملل والكشف المعادى عن الرجوع ومع الشك في الرجوع والظن الغير الواجب الى حيل الاطيان فاستصحاب الوصية حكم وكما يصح الرجوع عن جميع الوصية فلذلك يجوز الرجوع عن بعضها وبقي البعض الاخر على حاله سواء كانت تولاية او بمال ومنفعة ولو اوصى له بالف ثم اوصى له بالفهما واحدة الامع قيام القربة على التعدد وكذا الوارث بالف معصيته ثم بالف عطفة وبالعكس

الفصل الثاني في الموصي بغير نية امورا احدها كمال العقل فلا تمضي وصية المجنون مطبقا كان اذ وارثا في حال بدو ذلك الشك ولا المعنى عليه ثم لا تبطل بغير رض شئ منها بعد وقوعها ثانياها جواز التصرف فلا تمضي وصية المفلن بالنسبة الى ما عدا المستثنيات بعد الحجر عليه لا الرق كذا كان وان شئ على المختار من عكس ملكه ولو اوصى ثم اعتر ثم مات قبل الرجوع ففي نفونها قولان والاظهر ان اوصى اذن المولى وعلى الوصية على الاغنى وكان الموصي به عينا اذن المولى في التصرف فيها حتى على وجه التملك نفذت والا فان فهم من اذنه بالوصية اذنه في التملك صححت ايضا والا بطلت الا مع حقوق الاجازة من المولى وكذا تبطل الامع الاجازة لو كانت الوصية بغير اذنه ولو اوصى معلقا على الانشاق وملك شئ بعد الانشاق والموت بعد صححت على الاظهر ولو اوصى وهو رقبه في مكان معين او بان يصلي عليه شخص معين ونحو ذلك مما لا يحتاج الى صرف مال فوجهان والا فانا حوط ثانياها البلوغ الشرعي او بلوغه عشر مع كونه بصيرا وكون وصيته في وجوه البر لا فانه فلا تمضي وصيته من لم يبلغ عشرة ولا وصية البالغ عشر مع عكس رده او كونه وصيته في غير وجوه البر لا فانه على الاظهر وتمضي وصية البالغ باحدا لعل انك قلت مظهر هذا كله في الذكر واما الاثنى فلا تمضي وصيتها ما لم تبلغ تسعا وتسب في عانتها وان كانت رشيقة وكانت الوصية في معروف فارها والقول نفوذ وصيتها بلوغ التسع في المعروف شاذ وفي وصية التسعة قول الاظهرها النفوذ ان كانت عملا ثنية وعكس القولان لم تكن كذلك **اربعاها الاختيار فلا اثر له في المكون في وصيته خا مسها الحرية فلا تصح وصية العبد بالمال على المختار من عكس ملكه وان اجاز المالك وتمضي وصيته بما لا يرجع الى المالك**

واوردتها الاظهار

في وصية

كتاب الوصايا

٣٣٤

في مكان كذا ان اجاز المولى ولو علق العبد الوصية على حرية فاعتق ثم مات لم يسجد النفوذ ولا يشترط اسلام الموصي في نفوذها فتنفع وصية الكافر
 للمسلم الا بما لا يملكه المسلم والكافر مطلقا ولو اوصى الكافر الذي يخرج وخير لم يسجد النفوذ **سائر سبها** ان لا يكون قاتل نفسه فلو جرح الموصي نفسه عدا
 عصيانا بما فيه هلاكها ثم اوصى بمال لم يقبل وصيته على الاظهر ولو برئ من ذلك ثم اوصى بنقدت وصيته على الاقوى ولو كانت الجناية خطا لم
 تمنع من نفوذ وصيته على الاقرب كما لا يمنع الجرح المأذون فيه شرعا ومثل الجرح شرب السم والطرفة من مكان عال ونحوهما من سبب الهلاك على الاقوى
 وتقبل وصية الجرح نفسه عصيانا في غير المال ولا تنفع اجازة الوارث في نفوذ وصية الجرح المذكور على الاظهر وليست بمنجزة كوصيته بل هي ان ذلت
 على الثلث وحسبت من الاصل على الاقوى ولو كان الجرح القاتل عصيانا بعد الوصية بنفسها وان كان عازا من الوصية على الجرح سبب الهلاك
 على الاقوى فتصح الوصية بالولاية على الاطفال المعبر عنها بالقيمة من اثاب الجدل لا بد مع فقد الاخر ولا تنفع مع وجو الاخر كما لا تنفع من غيرها كما
 كان اوصيا الا اذا كان وصيا من قبل احدهما في الاصل لهما فانه تضي وصيته بهما صح ولا ولاية للام على القاصرين ولا تنفع الوصية منهما عليهم ولو
 اوصت لهم بمال ونصبت وصيا صح وصيتهما في ثلث تركها واخراج ما عليها من حقوق لم تنص وصيتهما على الا ولاية لهما الوصية والوصية
 التملكية مع قبول الوصي عنهما ونحو ذلك من احوالهم ويرجع ولاية ما انتقل اليهم بايصانها اليهم بل لهم الخاص والعام ورقت وصيتهما فيما زاد عن الثلث
 على اجازة الورثة ولو اوصت بثلثها واخرجته من التركة وحملت امانة عند وصيتهما الى ان يبلغ الاطفال فيدفعه اليهم ويملكها منهم صح الوصية
 وتصح الوصية بالنظر في تصرفات الوصي ولو اوصى الشخص بالنصرف الى اخر بالنظر في تصرفات الوصي لم ابقها ولو جرح الوصي المنصرف بغير اخطار
 الناظر **الفصل الثالث في الموصي به في مقامات الاول** في مقتول الوصية تنفع الوصية بكل ما فيه غرض عقلائي محلل من
 العين والمنفعة والحقوق القابلة للنقل ويعبر في الجميع ملك الموصي لها من غير فرق في العين بين ما يصح بيعه وغيره ولا بين ما له منفعة مقصودة للغير
 وغيره كحبة خنطة والخنافس والزبل والخمر المحترمة التي يرجى نقلها خلا والخمر الجارية لتعليم الصبي ولا في المنفعة بين كونها مملوكة بالتبعية للعين
 او بالاستقلال ولا بين تسميتها ما لا عرفنا وعدها ولا بين كونها مقصودة للعقد او لا نعم لا تنفع الوصية بما يملك ككتاب الهرة والخمر الغير المحترمة
 والخنزير ويعبر في الموصي به على كون مصرفه معصية فلو اوصى بالمعصية لم تنفذ كما تركا الوصية بكسبة التوراة والانجيل او الوصية بالاثاث للهوا والمال
 واللعب هي اكل العباد وقوس البندق والسلاح لا عداء الدين والعبد المسلم والمصحف للكافر واشباه ذلك فلا يشترط في الموصي به ان يكون
 معلوم القدر والجنس ولا كونه مقدرا على تسليمه فلو اوصى بالمجحول قد اوجسنا او وصفا ومن جميع الجهات مثل ما في الصدق والمغلا في
 او بالابق وبالطير المملوك في الهواء والسمك المملوك في الماء او بالمال في يد العاصي صح الوصية بنصيب الموصي من المال المشترك وبانها
 المحبوق وبالمال الموصي به الغير ويجوز الكتابة وان لم تكن مستقرة وبرقة الكاتبان عا دقا بسبب العجز وتضي الوصية في مقدار ثلث التركة
 ولا يعبر قصد كونه امنه ولو اوصى بما يزيد على الثلث علم بالزيادة او لم يعلم نفذت الوصية في مقدار الثلث ووقفت بالنسبة الى الزائد على ان
 الورثة بعد الوفاة فان اجازت والابطلت وكانوا احياء بالزائد من غير فرق بين الوصية بالحصصة المشاعة وبين معين ولا بين كون الوار
 غير الامام او هو عليه فضل الصلوة والسلام وروى نفوذ الوصية في تمام التركة اذا انحصر الوارث في عينه وفيه ما مل ولو اجاز بعض الورثة
 المتعددين الوصية في الزائد عن الثلث ردها البعض الاخر نفذت في قدر حصصه الجبر من الزيادة في قدر حصص الزائد منها وفي نافي اجازة الوار
 الوصية بالنسبة الى الزائد اذا وقعت في حال حيوة الموصي قولان اظهرهما التأثير فلا نفوذ برتهم لها بعد الموت مع اجازتهم في حال حيوة من غير
 فرق بين كون الوصية في حال الصحة او حال المرض ولا بين كون المجهز حال الاجازة غنيا او فقيرا ولا بين كون الاجازة باستدعاء الموصي له او غيرها
 او ابتداء ولا بين كونها قد صدقت منه حيا ام لا ما لم يسلب الحيا قصد واختياره والا فلا اثر لها ولو رد الوارث الوصية بالنسبة الى الزائد جازا
 حيوة الموصي واجاز بعد موته نفذت الوصية ويعبر في المجهز ان يكون حال الاجازة جازا بالنصرف بالبلوغ والعقل والحرية والاسلام انكالم الو
 مسلما وعدا السفه وهل الاجازة من الوارث للزائد تنفيذ لفعل الموصي او ابتداء هبة وجهان والمشهور المنصور هو الاول من غير فرق بين
 ما كانت في حيوة الموصي او بعد موته وينفرد على ذلك مور **فمنها** نفوذ اجازة المفلس **ومنها** كفاية اجرت وعدم اعتبار ايجاب الهبة
ومنها على اعتبار قبول الموصي له بعد الاجازة لو كان قد سبق منه القبول للوصية **ومنها** انه ليس للمجهز الرجوع في الاجازة وان لم يحصل
 القبض من الموصي **ومنها** على اعتبار علمه بعد الزيادة ولا بقدر التركة في نفوذ اجازته **ومنها** انه لو اوصى بعق مملوك ولا مال له شوا
 فاجاز الورثة الوصية فان ولا جميعه يكون للموصي وينقل منه الى من يرث لولاه **ومنها** انه لو كان المجهز مريضا من الموت لم يتوقف نفوذ
 نفوذ الوصية على كونها بعد ثلث تركه الجبر حتى عند من يجعل المنجزات من الثلث **ومنها** ان التنازع ما بين زمان الموت زمان الاجازة ولو
 ونفقة المملوك الموصي به فطره عليه ويجب العمل بالوصية الشرعية وتنفيذها ويجوز تركها واخيرها من غير عند والمدار في الثلث المذكور
 الوصية بالنسبة اليه من غير وقوف على اجازة الوارث هو ثلث ما تركه الميت حين فاته لانه حال الوصية فلو اوصى بشيء وكان موسرا حال

في الوصايا

٣٣٧

الوصية يزيد ثلثه عليه وليس اية تم افقر عند الوفاة لم يعتبر لبارها السابق وقفت الوصية بالنسبة الى ما زاد عن ثلثه الفعلي على اجازة الوارثة ولو كان
 حال الوصية معسر يزيد الموصي به عن الثلث ثم ايسر وكان الموصي به مساويا لثلثه حال الوفاة او اقل نفذت وصيته في الجميع ولو تفعل على اجازة الوار
 ثم لو وصي ثلث ما يملكه حين الوصية ثم زاد ما لم يعط الموصي له الا ثلث ما له حال الوصية وكذا لو قامت قرينة قطعية على عدم ارادة الزيادة
 المجردة ولو نقص ما له وقف ما زاد على تركه حال الوصية على اجازة الوارث والمدار في المجهول الوارث حال الوفاة لا يوم الوصاية فلو وصي
 بملز يد عن ثلثه واجاز وارث حال الوصاية ثم تجدد له قبل الموت وارثا قرب من الاول لو تكن عبرة باجازه الاول وقفت الوصية في الزايد على
 اجازة الوارث الفعلي وحسب من التركة دية وارث جرحه فلو وصي بشي ثم قتله فائق او جرحه جرح كان المدار في الثلث على ثلث تركته ودية
 وارث جرحه جميعا وهل يقيم الدية العمد اذا صولح عن الفضا صها او تخفف بدية الخطأ وشبيه العمد ولو لان والاشهر الاظهر الاول ولو وصي
 الى انسان بالمضاربة تركه او بعضها على الرجح بينه وبين ورثته نصفان فان كان وارثه صغيرا صححت وصيته وكان ذلك وصية بالولاية وان كان
 كبيرا نفذت الوصية بالنسبة الى ثلث التركة وقفت الزايد على اجازة الوارث فان اجازت وان رطبقت على الاظهر ويجوز للقيم المضاربة
 بما لا يصغير مع الغبطة ولو وصي ببيع جميع التركة بثمن الثلث فصاعدا نفذت وقسمه الثمن بين الورثة لزم تنفيذها كما يلزم التنفيذ في وجع غير بعيد
 لو خص كل وارث عينا من عيان تركته تقابل حصته ذلك لو ارث ولو وصي بواجب غير لزم اخراج الواجب لما لا يملكه تعالى كان كاجرة الحج الواجب
 والنحس والزكوة والمظالم الواجبة ونحوها والناس كاللبيون من اصل التركة واخراج الواجب للبدي لله تعالى كان كاجرة الصلوة والصوم
 او للناس كغير الواجب من ثلث الباقي وقفت في الزايد عنه على اجازة الوارث فان اجازت في الجميع والا لزم انفاذ ما فيه بثلث من ثلث
 البدي وترك غير الواجب لو لم ينفذ الثلث تمام الواجبات البدنية لزم انفاذ الاول فالاول ولو زاد شي من الثلث عن الواجبات البدنية صرف في
 غير الواجب على ترتيب الوصية الى ان ينفذ الثلث بترك الباقي من الوصية ولو لم يكن الوصية مرتبة ولم يجزها الورثة في الزايد عن الثلث وزع الثلث
 على الوصايا ودخل النقص على الجميع فيقسم عليها بالنسبة على جهة العول ولا فرق في لزوم البدنية في الوصية المرتبة بالاول فالاول بين العتق وغير
 من التبرعات والابن ان يقع المرتب متصلا في وقت واحد وفي زمانين متباعدين على الاظهر ولو وصي لشخص ثلث تركته ولا خير بربعها
 وثلثا لبدنها فان اجاز الوارثة الوصية في الزايد عن الثلث نفذت الا فان كانت الوصية مرتبة اعطى الاول الثلث وبطلت الوصية فيما
 عله وان كانت غير مرتبة وزع الثلث عليهم بالنسبة ولو كان الاول في المرتبة الرابع دفع الرابع اليه ودفع تفاوت ما بين الرابع والثلث وهو نصف
 السدس الى من بعده من الموصي لهم وهكذا ولو قال ثلثي لزيد ثم قال بعد زمان ثلثي لعمرو ففي كون الثانية رجوعا عن الاولى وجهان والاظهر اعادة
 الامر ملدا للظهور في الموارد الجزئية فان علم بسبب الفرائض الحالية والمفاتيحة وعرفه وعادته رجوعه بالوصية الثانية عن الاولى اجد بالثانية والا
 وزع الثلث عليهم ما ولو علم كون الثانية رجوعا واشبهت استخراجها بالفرع بان يكتفي برفع اسم احدهما وانه المتأخر ثم اخبر اسم الآخر وانه لثالثا
 ثم تخفى الرقعتان ثم تخرج احدهما فخرج اسم اعطى الثلث وحرم الآخر ولو وصي بمالكه بثلث فبطلت الوصية في الثلث بحسب العرف من يملك منفردا ومن
 يملك بعضه اشتق الجميع وسرى العتق على الاظهر فحسنة الشريك من ثلث تركه الموصي ان وفي بها والا فبقدر ما يقع ولو لم يثل المالك في غيره
 لمن يملك بعضه وقامت قرينة على عدم الشمول فنصر على عتق من يملكه منفردا ولو وصي بشي واحد لاثنين فهو يزيد على الثلث ولو تجر الوارثة كان
 لهما ما يحتمل الثلث فيقسم عليها جميعا الا ان تكون الوصية مرتبة فيعطى الاول تمام ما وصي به ودخل النقص على الثاني وكذا لو وصي لهما بقدر
 معين كائنه ولو وصي بنصفه فاجاز الوارثة ثم قالوا اظننا انه قليل اعطى الموصي لثلث التركة ثم ان اقام بينة على علمه بمقدار التركة اعطى السدس
 الذي به يصير الثلث نصفه والا احلف الوارث على اجازة الوصية في هذا السدس وبطلت الوصية في لظاهر بالنسبة الى ما زاد عن الثلث
 وعلمهم فيما بينهم وبين الله تعالى ان يدينوا بما يعلمون به اقالوا وصي معين كذا وعبد ونحوها فاجاز الوصية ثم ادعوا انهم ظنوا ان ذلك
 بقدر الثلث واذا يدبسر وتبين لهم ان الاختلاف لم يثبت في دعويهم على الاظهر هذا بحسب العرف العام ولو قضى عرفهم الخاص بشي فحلف
 ذلك كان هو المتبع واذا وصي بثلث ما له مثلا مشاعا كان للموصي من كل ثلثة ثلثة وان وصي بشي معين كذا او الف دينار ونحوها فان كان بقدر
 الثلث ملكه الموصي له بعوت الموصي وقوله ولا اعتراض فيه للورثة وان نقص عنه وقف عليه التفاوت على اجازتهم ولو كان لهما ما ثبت قبل يؤخذ
 ثلث العين للموصي له بقدر ما يحتمل ثلث المال الحاضر وانظر الباقي الى ان يحصل من الغائب قبل الايسلم اليه ثلثا حاضرا ايضا ولو قيل يسلم اليه تمام
 العين الموصي بها وان لم يكن بيد الوارثة مثلا هي كان قويا غائبة انه لو تلف الغائب استرجع منه مع عدم امضاء الوصية فيما زاد عن الثلث ما قبل
 ثلث الغائب التالف ولو وصي بثلث عبد فخرج حقيقا للغير بضررت الوصية الى الثلث الباقي ونفذت فيها نكان بقدر ثلث التركة والا نفذ
 مقدار ثلثها منه ووقف الزايد على اجازة الوارثة ولو وصي بما يقع اسمه على المحلل والحرم كالعود حيث يطلق على الله الله هو وغيرها انصرف الى المحلل
 الا ان يكون شاهدا حال ومقالا وعرف خاص على خلاف ذلك ولو لم يملك من العبدان الا عودا لله فان امكن ازالة الصفة المحرمة عنه ازيلت

كتاب الوصايا

٣٣٨

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وسلم الى الوصي وان لم تكن له منفعة الا المحرمة ولم يمكن ان تلك الصفة عنه بطلت الوصية وكذا في المزار والطلب والدفن نحوهما من الاشياء
وتصح الوصية بالكتاب الا بعبارة كلب الصيد والمأشبه والحايطة والربع وان لم يخرج مع غيره الاول وكذا الحجر والقبال للتعليم ولا تصح الوصية بالقول
ثم ان كان في ماله ما وصى به من الكتاب الا لزم الوصي تحصيله بشرا او فيما يجوز شرعا وبغير البيع فيما لا يشتري **المقام الثاني في الوصية**
صيتها المبهمة والمرجع فيها ما فهم من لفظ الوصي بسبب القرائن الحالية والمقالية والعرف الخاصة ومع ذلك الجميع على ما افترت به النصوص
وهي الفاظ **فمنها** الجزاء من المال ضد وردت فيه وايات بانه العشر ودوايات اربانة السبع **ومنها** التهم فان كان شهادة التهم وقد
استفاضت لزوايتها وقيل السدس ودوي ثمة العشر ولا فائل **ومنها** الشيء وقد وردت في التمسك **وهنا مسكنا لا اولى**
لواوصي بوجوه معلومة فنسب الوصي وجهها الزمة التزوي والترص والفحص فان ايسر عادة فالقوى انه يصرف لك الوجه وجو البر والثواب عطا
الفقر والمساكين وبناء المساجد والقناطر واصلاح الطرقات ونحو ذلك ولو ذكر المصروف بعبارة لياس المصروف في وجوه التمسك لا يشترط
لزوم التدارك عليه من ماله الا مع التفرط وان كان التدارك معطو احوط ومثل التمسك سائر الاعذار لما نفع من العمل الوصية ولا فرق بين كونها
نفسا من الجهة مشتبهها بمحصور او غير محصور وان كان تعيين المحصور بالقرعة احوط **الثانية** لو وصى بسيف معين وهو جنس المشهور
دخول الجنس والحلية في الوصية والا ظهرت ان قضى عرف الوصي والعرف لعامة الدخول وفامت على ذلك قرائن الحالية ومقالية والا لم يدخل
ومثل السيف الحجر والسكين ذات القرب الحلية ومثلها الكلام في الوصية بالصندوق اذا كان فيه ثياب بالتسوية وفيها مئزر وبالحجر فيه شيء فان
المتبع في دخول ما فيها في الوصية بها هو ما فهم من لفظ الوصي وهو نكرة وقرائن حاله ومقاله **الثالث** لو وصى باخراج بعض دله من تركته فخرج
من الميراث فالقوى انه لا نفوذ وصيته بالنسبة الى الثلثين الا اذا اجاز الوصي محرمه الوصية واما بالنسبة الى الثلث فالظاهر نفوذ وصيته فيقسم بين
غيره من الورثة من غير حاجة الى ايجازته **الرابعة** لو وصى بلفظ مجمل لم يفسر الشرع كما اذا قال اعطوه حظا من مالي او قسطا او نصيبا او قليلا او ربعي
او جليلا او جزلا فان انكشف مراده ولو بانضمام القرائن او مراجعة عرفه وعادته على به والا فقليل بالرجوع في تفسير الوارث وفيه تردد ولو قيل ان
التعيين الى الوصي بالمرتين ما يند على الثلث لم يكن بعيدا ولو قال اعطو كذا اقل يعطى ثمانين درهما والا فظهر كون الحال فيه كافي للخط والقسط ونحوهما
الخامسة الوصية بما دون الثلث افضل حتى يرد انها بالربع افضل من الثلث وبالحمس افضل من الربع ولا فرق بين كون الوارث غنيا او فقيرا
السادسة اذا عين الموصل شيئا في تفسير اللفظ المجمل وادعى ان الوصي قصده لك منه انكر الوارث لا عرف ليساعد قول الموصل ولا قرينة
تورث اللمحيان بذلك فالقول قول الوارث وعليه الحلف على نفى العلم بذلك ان ادعى عليه الوصي له العلم **المقام الثالث في احكام الوصية** اذا
وصى بوصية ثم اوصى باخرى فان كانت الثانية ضارة للاولى مع ذكرها ولا يثبت انكشف عدله عن الاولى عمل بالاخيرة وان لم يكن بينهما مضادة
ولو ينكشف الرجوع على ما مع الا مكان والا بدى بالاول فالاول على حسب ما مر ولو اوصى بمثل ملك معين ثم جاءت به لاقبل من سنة اشهر معين
الوصية تحت الوصية بمر كان الموصل للموصي ولو جاءت بللسنة اشهر فازاد من حين الوصية بطلت الوصية الا اذا لم يشر الى حمل موجود او وصي ما
يوجد بعد ذلك فانه تصح الوصية ولو اشار الى الموجودات بملء فيه بقصص الحمل وادناه وكانت حاله من زوج ومولى حين الوصية بياحط بها
حكم بالولد للموصي له ولوات برين الملتزم كانت حين الوصية وبعد هذا ذات زوج او مولى وطى لم يكن الولد للموصي له هذا كله في الاثمة واما في
الميوونات فالمدار في صحة الوصية بمثلها المعين على العلم بوجوده حين الوصية بمقتضى العادة في ذلك الجنس ولو قال الموصل كان في بطن هذه ذكر فلان
وان كان اثني فلها درهم فخرج ذكر واثني فان علم من القرائن ومن عرفه ثبوت الذكر رهيي للذكر بشرط عدم الاثني ودرهم للاثني بشرط عدم الذكر كان هو المتبع
والا فلهما الثلثة درهم اثنان للذكر واحد للاثني ولو قال ان كان الذئبة بطنها ذكر فله درهمان وان كان اثني فلها درهم فخرج ذكر واثني فان فهم منه
القرائن او مستقر في الوصية بذكر رهيي للذكر وان كان معه ذكر واثني وان كان معه ذكر واثني وان كان معه ذكر واثني وان كان معه ذكر واثني وان كان معه ذكر واثني
ففي تحريم الوصي في دفع الدرهمين الى من شأمنهما او التعيين بالقرعة والتشريك بينهما واستحقاق كل منهما درهمين او ايقاف الدرهمين حتى يكبروا
يصطلحا وجو والاخير احوط ولوات مع نخشي مشكل ففي استحقاق الدرهمين وعد استحقاقه شيئا وجهان تصح الوصية بالحمل وبما تحمله المملوكة
والحيوان والشجرة كما تصح الوصية بسكنى الدار مدة مستقبله ولا فرق بين ضبط ما تحمله المدة كالمتجر في هذه السنة وعشرين سنين وبين ضبط
بالعدد كاربعة اولاد وعشر اقطاعات مثلا ولا بين المطلق والعام الشامل لجميع ما يتجدد منها كالتجدد لهذه الدار او الاثم والشجرة من الاولاد
ولا في المضبوط بمدة بين المتصلة بالموت والمنفصلة عنه ومع الشك في العموم والخصوص عند قرينة معينة يقتصر على دفع العذر للمعلوم
وكذا الكلام في دخول الحمل الموجود في قوله ما تحمله فانه مع فهم الحمل من لفظه ولو بانضمام القرائن يحكم به دفع الشك يحكم بعد الدخول ولو اوصى
بخدمه عبدا وثمره لستان او سكنى دارا غير ذلك من المنافع على التأييد ومدة معينة قومت بالمنفعة ولو حطت فان وفي الثلث بجميعها والا كان الوجه
لما يحمله الثلث منها منجزا والزيادة موقوفه على اجازة الورثة وفي كيفية التقويم والاحتساب في الوصي بها ابل من المنفعة وجو اقرها ان العين لو

بمنافعها

تساها اليها ان يكون لها ثمة

فی الوصایا

۲۲۹

بمنافعتها ورعي خرج تلك القيمة من الثلث لما كانت لها قيمة عادة قومت العين بمنافعها نارة ومسلوبة المنافع أخرى برعي خرج التفاوت من الثلث ولو اوصى ببعض المنافع على التأييد صح وقومت العين بجميع منافعها نارة ومسلوبة تلك لمنفعة الموصى بها أخرى خارج التفاوت بينهما من الثلث على التكميل من غير فرق في ذلك بين إقسام التماثل ونفقة المملوك الموصى بخدمته مدة معينة على من يملك رقبته من الورثة إلا مع اشتراطها على الموصى له في قبالة الانتفاع فيلزمه الانتفاع عليه وتسقط بذلك عن مالك الرقبة ومثل المملوك ساير الحيوانات أما المملوك الموصى بخدمته ابتداء فيكون نفقته على مالك الرقبة وعلى الموصى بالمنفعة وعليهما جميعا وفي كسب العبد وفي يد المال وجو رابعها احوط وأدائها وفق الفاعلة ولو اعتقه مالك الرقبة قطع عنه نفقته وكانت في كسبه لو اسقط الموصى له بالخدمه حقه من خدمته ففي سقوطه بذلك صيرورة المنفعة للوارث تردد ولو اعتق الوارث المملوك الموصى بخدمته ثم اسقط الموصى له حقه من الخدمه ففي ملك الوارث في الخدمه تردد والعقد اشكر ولا يبعد لزوم صرف خدمته في وجوب التبريل اوصى لشخص بمنفعة محل وادار ونحوهما فاحتاج الموصى بمنفعة الى التقيد بالتعريفان تراضى الوارث والموصى له على التقيد والتعريفان تطوع احدهما بذلك فذلك وليس للاخر منع الا اذا كان على وجه يضرب به ان تنازعا لم يجز احدهما على ذلك بخلاف نفقة الحيوان فانه يجزى مالك عليها الواجب ولو اهدمت الدار الموصى بمنافعها فاعادها الوارث بالها في بقا حق الموصى له وجهان اشبهما البقا ولو اورد الموصى له اعادة الدار بعد الخراب لم يجز له الا باذن الوارث ولو اوصى بحج زعره لاحدهما وبينه للاخر صحته الوصية وكانت لنفقة عليه ما بالنسبة ولو اوصى احداهما في جبر على ذلك وجهان ولو اوصى لاحدهما بنفس الخاتم والاخر بنفقة لم يجز لاحدهما التصرف بما اوصى به له الا باذن صاحبه ولو طلب احدهما الفصل بينهما اجبر الاخر عليه بالشرط الموصى به الفصل ويتقرر به الاخر على تردد في الأخير وكل عين اوصى بمنفعة الشخص يجوز لو وصى له التصرف في المنفعة بجميع الأجزاء التي تشملها لفظ الموصى ولو بانضمام القرائن من غير فرق بين التساوية والمنافع والنادرة ما لم توجب لندرة انصراف لفظ الوصية الى غيره ولا بين السفر والمحضر مع التمول لهما والورثة التصرف في رقبته المملوك الموصى بمنفعتهما واهبة واعتق ونحوهما كما لا ينافي في حق الموصى له ان كانت المنفعة الموصى بها مؤبدة على الاظهر سواء كان البيع من الموصى له او غيره وكذا لهم مكاتب العبد الموصى بخدمته على الاظهر وكذا ان يهرم آياه والوصية برقبته له او لا خرولا يبطل حق الموصى له بشي من تصرفات الوارث في الرقبة ولا يشترط في استيفاء الموصى له بالمنفعة الموصى بها اذن الوارث لعقد الشركة والوصية بالمنفعة تملك وليست بعارية وفي دخول حمل الجارية في منافعتها اذا اوصى لشخص بالمنافع وجو لا والى ادارة الامر ذلك فاهم الا اذا راج من لفظ الموصى مع الشك يبنى على العقد وكذا الحال في وطها بل المنع منه مطلقا احوط ان لم يكن اتوى حيث لا يكون له ذلك فهل للوارث وطها اذا الوصية حق الموصى له ام لا وجهان اقرهما الجواز وللوارث حق المملوك الموصى بخدمته سواء كانت مؤبدة او مؤقتة مجهولة او معلومة وليس للمملوك الموصى بخدمته ومنافعه ان يتزوج الا باذن الوارث والموصى له جميعا اذا نافي حقهما ولو لم ينافى اعتبر اذن الوارث دون الموصى له ولو وطئت الامة الموصى بمنافعها شهيرة فانت بولد كان الولد حراً وعلى الواطئ قيمة وتكون القيمة لمن كانت تكون له الرقبة لو كان الولد رقاً ولو قتل شخص الموصى بخدمته ابتداء ثبت لقصاص اركان القاتل عيلاً وبطلت الوصية وكان الوارث هو المطالب بالقصاص الدية ولو كان القاتل حراً او كانت الجناية خطأ او شبيهه عمد ثبتت القيمة على الجاني وفي كون القيمة مع باجمعهما للوارث ونسبتها عليه على الموصى له بالنسبة او شراء مملوكا مكانه يكون عينه للوارث وخدمته للموصى له او كونهما باجمعهما للموصى له وجو ابعدها الاخير فانه الاول والمتوسطا متوسطان وان كان ثانيهما احوط ولو قطع طرفه فذلك ان نقصت الخدمه بذلك والا فالارش للوارث خاصة على الأقوى ولو جنى المملوك الموصى بخدمته على غيره بما يوجب لقصاص نفسه او طرفاً انقص منه رضاعه حتى لما لك الموصى له جميعا ولو جنى بما يوجب المال تعلق برقبته مقدماً على حقهما فان فذاه باجمعهما احدهما والابيع في الجناية وسقط حقهما ولو وفي البعض بالارش انقص على سبعة يبقى ايا في بينهما للوارث عينه للموصى له ولولو لم يكن بيع البعض بيع الجميع واتى فيما زاد من الثمن على الارش الوجو السابقة ولو افتدياه معا بقى الحقان كذا لو فذاه مالك الرقبة الا ان يقتل حصته خاصة وهي الرقبة المسلمية منفعتها ولو فذاه مالك الخدمه فهل للوارث منعه لا بل لا يجزى ذلك وجهان اولهما اقرب لو كانت الوصية بخدمة الموصى له والمنفعة مطلقة غير عامة ولا مؤقتة تعيين المقدار الى الوصى وقيل للوارث والا في اقرب يجوز الوصية لشخص بالقوس من غير فرق بين العتق والغارسية وقوس الحسان وقوس الجلاهي وقوس النذل ولو اطلق لم يعتبر احدهما فالرجع في تعيينه الى ما فهم من لفظ الموصى بسببه فله الخاص والقرائن والعرف لعام فان لم يتعين شيء منها تخير الوصى بين دفع مائتها منها وكذا الكلام في وترها ولو قال اعطو ما يستمي قوساً تخير الوصى بينها الا انا انصرف في عرف عصره ومصر الى احدها ولو قال اعطو قوسى ولا قوس له الا واحدة انصرف الوصية اليها ولو قال اعطو قوساً من قوسى ولقوسان من القوس فان انصرف الى احدهما بقرينة او شيوخ استعمال تعييت والاختيار الوصى مثل لقوس ساير الالفاظ الصادقة على معنى وبالجملة نكل لفظ يدل على اشياء صدقاً متساوياً ولهم من لفظ الموصى ولو ضم القران او عرّفه الخاص ارادة واحدتها تعييتاً تخير الوصى في تعيين مائتها منها مشتركا كان ومتواطياً والقرعة في الشتر لحوط وليست بواجبة ومن هنا الوصى براس من مما ليك جاز دفع احدهما

كتاب الوصايا

٣٤٠

غير فرق بين الصحيح والمعيب الصغير والكبير والذكر والأنثى والنخشي والمسلم والكافر إلا إذا تعين واحد منهما بقرينة لفظية أو حالية أو عرفية فخاص ولو
 لم يوجد له مملوك بطلت الوصية ولو لم يكن له إلا واحد تعين للإعطاء وكذا لو كان له معتقد وهلك ما عدى واحد منهم ولو قتل جميع ما ملكه
 لم تبطل الوصية بل المورثان يعينوا للموصي لما شاءوا ويدينوا القيمة للمعينة إن صارت إليهم وأما أخذها من الجاني ولو قتلوا في حال حيوان الوصية
 فالأقرب بطلان الوصية ومثل المملوك في جميع ما ذكر سائر الأعيان كالشاة والبقر والثور والدابة ونحوها وثبتت الوصية لبشاهدين ذكرين عند
 ومع الضرورة وعند عدول المسلمين حين الوصية تقبل شهادة أهل الذمة خاصة في سفر كان أو حضر على ألا يظهر بشرط في قبول شهادة الذين
 عند الزبنة أن يحلفا على مؤدى شهادتهما على ألا يحوط أن لم يكن أقوى وفي الحاق غير أهل الذمة من الكفار بهم في ذلك تردد والأقرب العدم نعم
 يلحق بهم الجوس حتى على القول بعدم كونهم من أهل الذمة ولا تقبل شهادة أهل الذمة في غير الوصية ولا فيها مع التمكن حين الوصية من المسلمين
 العدلين ولا فرق في قبولها في الوصية بين الوصية بالمال والوصية بالولاية ويعتبر في الذميين كونهم أعدلين في دينهم مرضيين عند أهل
 ملتهم أو عند وجدان مسلمين مجهولين العدل والوفاسقين بغير الكذب إلا لم تقبل شهادة أهل الذمة وفي قبول شهادة الفاسقين بغير الكذب
 وجه ولو أمكن إثبات الوصية بشهادة عدل واحد مع اليمين إيجاب أربع نفوس أو بثلاث بالنسبة إلى ثلثة أرباع الموصي به لو تقبل شهادة الذميين
 على الأقوى ولو وجد مسلم عدل وذمى مرضى في دينه ففي ثبوت الوصية بشهادتهما تردد والأظهر العدم فيضم إلى العدل اليمين في ثبوت الوصية
 بشهادة غير المؤمن من فرق المسلمين إذا كان عدلا في مذهبه معتدرا مؤمنا وجه أقوى تقبل الوصية بالمال شهادة واحد مع اليمين كما تقبل
 شهادة ذكروا مرتين عدول وفي ثبوتها بشهادة امرئتين مع اليمين وجه غير بعيد تقبل شهادة امرئ واحد في ربيع ما شهدت به من المال
 شهادة اثنتين في النصف شهادة ثلثة الأرباع والأربع في الجميع ولا حاجة إلى ضم اليمين اليها في شيء منها نعم لا بأس بضمها إلى اثنتين لا ثبات لكل
 ولا يلحق بالمرئ فيما ذكر الرجل فلا تقبل شهادة العدل الواحد في نصف الموصي به من المال بل ولا رابعة إنما تقبل شهادته في لكل عند ضم اليمين
 اليها والنخاشي الأربع بحكم الثلثة الأربع في ثبوت الوصية بالمال بشهادتهن كما ثبتت بشهادة اثنتين فمنهن النصف بشهادة الثلثة فمنهن ثلثة الأرباع
 وفي ثبوت ربيع بشهادة واحد فمنهن تردد والأظهر العدم ويعتبر في الثلثة العدل فلا عبرة بشهادة الفاسقات ولا مجهولات حال منهن ولا العدل
 في دينهن من الذميات ولا يشترط في قبول شهادة المسلمات العادلات تعدد الرجال ولو علمت المرئ العادلة الشهادة بانه لا شريك لها في الشهادة
 فاضعت المقدار الموصي به أربع مرات وشهدت بذلك فسفت بذلك لكن مع جهل الموصي له بذلك يساهل في الظاهر ما قضت شهادتها بما
 لها ولا تثبت الوصية بالولاية وإن تضمنت التصرف في المال إلا لبشاهدين ذكرين عدلين فلا تقبل شهادة الثلثة فيها وجه لا تقبل شهادة العدل
 الواحد مع اليمين أيضا ولا شهادة أهل الذمة فيها ولو أشهدا ناسا عدلين لم على أن حمل منه ثم مات فاعتقها الوارث ثم شهد بكون ولد
 الأم من المولى قبلت شهادتهما وتضيح في الولد وارثه من أبيه هل له أن يستقرهما عند كونه أقرب من الورثة الذين اعتقوا في الطبقة أم لا وجهان
 والأحوط الترك والشهور عند قبول شهادة وصي العدل فيما هو وصي فيه ولا فيما يجزئه نفعا لليت كالشهادة بالمال لليت الموجه لزيادة ثلث
 الميت ولا فيما يستفيد منه ولا يه كما إذا شهد للصغير لموصي له بالولاية عليه بما لا يقول بالقبول أظهر والأحتمال لا ينبغي تركه وتقبل شهادته
 في غير تلك الموارد وعلى المشهور فلا تردد شهادة العدل للمدعي الوصاية دعوى غير ثابتة حتى في الموارد المذكورة ولو كان وصيا في أخرج ما يعتز
 لشخص بقصر الثلث عنه فشهد لليت بما لا يفي ثلث الترك بضم ثلث الشهود به إليه بالمال الموصي به لم تقبل شهادته على المشهور وتقبل على المختار
مسألة ربيع الأولى إذا وصى بعقوب عبيد وليس له سواهم فإن أجاز الورثة لزم عتق الجميع وأما لزم عتق ثلثهم واستخرج الثلث
 بالقرعة بان يعدل لعبد ثلاثا ثم يقرع بينهم ويعتق الثلث الذي أخرجته القرعة ولو استلزم التعديل التجزئة به عبد بأحد أجزاء منه مع أحد
 الأثلاث وأخرجت القرعة الثلث الذي معه الجزء اعتق ذلك الجزء واستسعى في الباقي لموصيهم الموصي في الوصية اعتق الأول فالأول حتى يمتو
 الثلث وقيل ثلثان على إجازة الورثة فإن أجاز لزم عتق الباقي وأما بطلت الوصية فمن بقي ولو وصى بعقوب عدد مخصوص من عبيد تجزئ الوصية في
 التعيين ولو استخرج ذلك العبد بالقرعة كان أفضل **الثانية** لو اعتق مملوكه عند وفاته متجرا وليس له سوا مضى عنه في الجميع على الأقوى ولو
 اعتق ثلث عبيد سري في الباقي على الأظهر **الثالثة** إذا وصى بعقوب رتبة وطلق ولم يكن ثمرة رتبة على إرادة ذي وصف معين جزء كل باليسر
 رتبة ذكر كان وأنثى وخنثى صغير أو كبير مسلما أو كافرا صحيحا أو معيبا عاقلا أو مجنونا ولو قيد الرتبة بوصف من الأوصاف تعين حق المقيد
 ولو كان العبد هو الأيمان فان كان للموصي في ذلك مصطلح خاص حمل عليه تقطع وتعين الأيمان به إلا كان المراد بالإيمان الأيمان بالعرفان
 هو الاعتقاد بالأصول الخمسة فإما أنه ثلث عشر وعصمتهم صلوات الله عليهم أجمعين ولو لم يجد الوصى مؤمنا لم يجز غيره وإن لم يعرف بنسب
 على الأقرب لا مع اليأس من القدر وعلى المؤمن أن يعتق غيره أحوط أن لم يكن معينا ولو ظن الرتبة مؤمنا فاعتقها ثم بان خلاف ذلك أجزئت
 على الأقوى **الرابعة** لو وصى بعقوب رتبة معين فلم يجد الرتبة بذلك القيمة بل وجدها باكثر لم يجب شرها بالزيادة بل بوقع وجدها باكثر

في الوصايا

١٣٤

مكرر

مكرر

مكرر

او يرضى المبيع بذلك ولو تعدد شره الوتبه بالقيمة المعينة فان مكن شراء البعض بها لم وان تعد ذلك ايضا وليس من يحصل الموصى به من الوصية
القيمة في وجوه البر ولو وجد الوتبه في الفرض اقل من القيمة المعينة اشتراها واعطها ودفع الفاضل اليه هل يختص ذلك بصورة تعدد الشراء بالقيمة
المعينة ويجوز مطلقا قولان اظهرها الثاني **الحاصصة** اذا وصى بشيء عييد بثلاثة وعشرون وكان ثلثه لا يفي بالثالث بل يدور امره بين اثنين
وبعض ثالث بين شره تقسيمين يعين الاول ولو في الثالث دار الامر بين شره ثلث نفائس واربع خسايس فخر الوصى بينهما الا اذا فهم من لفظه
القرائن او عرفه الخاص تعين احدهما فيتم **الفصل الرابع في الوصى له** ويشترط فيه الوجود فلو كان معدوما صا لم يقع الوصية
لغيره فز في شره غير المتزقب جود كاليت ما يولد للخصي بين المتزقب جود مثل ما تجل فلائذ او يولد لفلان بعد سنة ولا بين صفة الى موجودا لا
نعم لا بأس بخصوص الوصية العهدية غير التملكية بالنسبة الى المعدوم المتزقب جود بان يعهد الى وصية باعطاء كذا لمن يولد له بعد سنة او وقف
شي عليه فخذ ذلك ولو وصى لمن ظنه حيا فمات قبل الوصية بطلت وصية الوصية لا اجنبى والقريب لو ارث وغيره ولا يعتبر عدنا في الوصية
للو ارث مع علم الزيادة على الثلث جارة ساير الوتبه وكذا يقع للذاتى رجا كان ام لا على الاقوى في الوصية للحجر اقول نالها الجواز اذا كان حيا
والا فنافع والجواز لا يقع الوصية للملوك القن للاجنبى كان والوارث على الاظهر كما لا تجوز لادم ولد الغير وفي جواز الوصية لمن يبره غير الوصى فان
اظهرها المنع وكذا مكاتب الغير وشروطا كان او مطلقا الا بالنسبة الى نصيب الحرية فان الاظهر جواز الوصية له ولا فرق في ذلك صحة الوصية لمن
ذكر من ماله لغيره من اجازة المولى عدلها وتصح الوصية بخبر مشاع من تركه لعبد الموصى نفسه ممدبر ومكاتبه اثم ولكه في صحة الوصية
بخبر معين كدله الفلانية مثلا لمن ذكر من ماله لغيره قولان اظهرها الصحة ثم اذا وصى بشيء لعبد فان كان الموصى به بعد ثلث تركه اقل بقل الوتبه
وان كان اكثر منه مضت في مقدار الثلث ووقفت في الزيادة على اجازة الوتبه فان اجازت الا بطلت في الزيادة ثم ان ساوى الموصى للملوك
قيمة اعتق لزوما ولا شيء له وان زاد عنها اعتق لزوما ودفع الزايد اليه وان نقص عنها فاجازة الوتبه مقدار الزايد اعتق ايضا والا فان وفاء الموصى
ببرازيد من نصف قيمته ولو بغيره اعتق لزوما ودفع الزايد اليه وان نقص عنها فاجازة الوتبه مقدار الزايد اعتق ايضا والا فان وفي الوصى به بالبر
من نصف قيمته ولو بغيره اعتق لزوما وسعى في الباقي وان كان بقدر نصف قيمته اقل منه قبل يعتق منه بمقدار ذلك لزوما وسعى في الباقي وقيل لا
الوصية صح والاظهر هذا في القن واما ام الولد والمديرو المكاتب فلا حاجة الى اعتاقهم لا اعتاق الاول بموت الموصى من نصيب له هاهنا
بموت المدبر والثالث بالمكاتبه واداء مال الكاتبة والا حوط ان لو يكن اقوى هي الحاجة في القن الى اجراء الوصى صيغة العتق عليه ولو وصى لملوكه
برقبته ففي صحتهما وصيرورتهما لهما وجهان ولو وصى بعتق مملوكه ولو يكن عنده سواه وعليه يربح فكانت قيمة العبد بقدر الدين مرتين وازيد
اعتق ثلث المقدار الذي يزود منه على الدين وسعى العتق في الباقي وسعى للدين والورثة بمقدار حق كل منهم وان كانت قيمة اقل من ضعف الدين ففي
بطلان الوصية وصحتها واعتق ثلث ما يزيد على الدين وسعيه في الباقي والا سحها قولان اظهرها الاول وكذا الحال فيما تجره في مرضه وعرق
عبد الذي ليس له غيره على الاقوى لو كان له مع العبد غيره فله قول وفاء الدين منه واعتق من العبد بمقدار ثلث لتركه وسعى في الباقي ولو وصى
للمكاتب غير المطلق فله ان يرضى بعض مال الكاتبة كان له من الوصية بمقدار ما اذاه وتحرر منه ان نصفه فصف ان ثلثا فثلث وهكذا وبطلت الوصية
فيما سوى ذلك ولو وصى لام ولد وصحت الوصية وهل يعتق من الوصية ومن مال ولدها ويدفع اليها الوصى بينهما اقول اظهرها الاول ما اطلاق
الوصية لخاصة يقضى التسوية بينهم من غير فرق بين الذكر والانثى والصغير والكبير والقريب البعيد وغيرهم الا مع قرينة دالة على التفرقة فتنتج هذا
اذا كانت الجماعة محصورين لو كانت غير محصورين فقبل بعد لزوم استقصائهم بل يفرق بينهم وهو مع عدم القرينة على اذلة استقصائهم واذ
وصى لا ولا فهم ذكورا واناث فهم سواء وكذا احواله وحالاته واعمامه عماته واجداته ونحو ذلك الا اذا فهم من لفظه بسبب عرف خاص او قرينة
مقتضية اذلة التفاضل فعمل على ما فهم من لفظه وكذا الوصى على الفاضل ولو وصى لشيء لذى قرينة تحت الوصية وقسم الموصى به بين المعروفين بنسبتين
بالقريب في عرفة عارته ويلزم التسوية بينهم ذكورا واناثهم صغارهم وكبارهم اغنيائهم وفقرائهم مسلمهم وكافرهم قريبهم وبعيدهم الا اذا فهم من لفظه
التفاضل فيقيم وتنصرف الوصية الى الموجود منهم ويلزم التفصص مما مكن ولو وصى لقومه فقبل هو لا هل لفته قيل لرجال عشيرة والا قولى لرجال
من قصده فان لم يعرف قصده علم يعرف قومه الجارى على طبق لفظه الكاشف عما في ضميره ولو وصى لاهل بيته كان المدار على ما فهم من لفظه ولو بسبب
القرائن وكذا الحال في الاال والعرة والاصهار والذرية والعشير والجيران وتصح الوصية للكل الوتبه وان لم تجل الروح ولكنها لا تسفر الا بانفصاله
حيا فلو ولد ميتا بطلت الوصية ولو انفصل حيا ثم مات استقرت الوصية وكان الموصى به لو رثته هل يعتبر العلم حين الوصية بوجوه وكفى وجوده
واقعا حينها ولو بان كشاف ذلك بعد هاهنا وجهان اظهرها الثاني والا حوط قبول والى الحمل الوصية ولا يبره فيها لو كان حيا وقبول ولزمت فيها لو مات
بعدا فانفصال حيا ولو رد الى الوصية لمصلحة الطفل بعد موت الموصى بطلت ولو رد قبل موت الموصى لم تبطل وكان له القبول بعد موت الموصى
ولو وصى المسلم للفقراء انصرف الى فقراء ملته ولو فامت قرينة على التمول للفقراء الكفار اخذ بها ولو وصى لاهل قريته فالمد في العصر على المسلمين

كتاب الوصايا

٢٤٣

منهم التعميم للكفار ما يستفاد من لفظه وشواهد احواله ومجري عادته وكذا الحال فيما لو كان الموصي كافرا ووصى للفقراء او لاهل قريته وقد ورد فيهم
 صرف ما وصى به المجوسى للفقراء الى فقراء المسلمين الحكم بلزوم اخراجه مقدار ذلك المال من مال الصدقة ورده الى فقراء المجوس مع ملائمة المجوسى لوصيه
 لفقراء المسلمين ولو قال اعطوا فلانا كذا ولم يبين المصروف ارجح صفة اليه يصنع به ما شاء ولو وصى في سبيل الله تعالى صرفا في اية اجر وثواب فخير بين
 اقرابه الامع قيام القرينة او قضاء عرفه الخاص بارادة مصلاته خاص من مصاديقه فيعتق ويستحب الوصية لذى القرابة وارثا كان او غيره ويتأكد
 في غير الوارث حتى وددان من لم يوص عند موته لذى قريته ممن لا يورثه فقد ختم علمه بمعصيته واذا وصى لثمن قريب الناس اليه كقريب فاربعة فالمرجع ما يفهم
 من لفظه بحسب عرفه ومجري عادته وعصره ومصر وقيل مع عدم القرينة ولا العرف الخاص ينزل ذلك على ترتيب الارث ولو وصى للذاتة ونحوها من الخوا
 فان قصد التملك بطلت الوصية وان اراد الصرف الى علمها ونحوه فالظاهر الصحة ويعتبر قول مالكها ولو وصى للعصبة فالمتبع فصله للكشف
 بلفظه المقرن بشواهد مجري عادته ولو وصى لمواليه لم يمول من اهل الطريق حصر فيهم ولا يصرف الى موالى ابيه الا مع القرينة على دخولهم
 ولو وصى لمن جرحه سرت الجرح الى نفسه فقلته لم تبطل الوصية بذلك ولو وصى لاهل الزكاة او المستحقين بها صرفا في الاصناف الثمانية والا حوط
 صرف كل ثمن منه في صنف ولو وصى للفقراء كان المتبع في تدريج المساكين فيهم وبالعكس ما يفهم من لفظه بحسب عرفه ولو وصى للفقراء بعشر
 وللمساكين بخمس يجب التميز ولو وصى لثمن مرتبة من زوجاتها فقهاء الزوج باللعان ففي بطلان الوصية تردد ولو وصى لولد فلان وشار الى معين
 فكذلك النسبة ففي صحة الوصية وجهان والظاهر ان علم تعلق غرضه بالنسبة بطلت الوصية بظهور كذا بها وان علم تعلقه بالشخص وان ذكر النسبة
 للتميز لم تبطل الوصية بظهور كذا بالنسبة وان جهل الحال فاشكال ولو وصى بعين محي ميت فان علم حين الوصية بالموت بعد صحة الوصية
 للميت كان ذلك قربة على الوصية بالمحيي للمحيي ان لم يعلم ذلك اعطى المحي نصف الموصى به ولو قال اعطوا كل من فلان وفلان كذا فان موت احدهما
 اعطى الاخر ما وصى به دون ما لصاحبه ولو وصى بشئ زيد وللمساكين ففي كون نصفه لزيد او بعينه مقدار سهم اهل المساكين جوده الوجود
 ادارة الامر مدار ما يفهم من لفظه بحسب عرفه وعادته وتصح الوصية للمساجد والمشاهد والمرقد والمدارس والربط ونحوها بقصد الصنف
 في مصالحها لا بعنوان التملك منها لعدم امكانه والا حوط ان لم يكن اقوى لزوم تعيين الموصى له في الجمل ولو وصى لثمن لرجل مردي او اجل كان
 واحدا هذين مرديا كون كل منهما موصى له على طريق البذل لم يبعد الصحة وتخير الوصى في الدفع ولو وصى لمن يتعدى جمل لفظه على الحقيقة
 حمل على اقرب المجازات اليه الا ان تقوم قرينة على ابدته المجاز ولو وصى لما في بطن الحمل فولدت حيا وميتا لم يبعد كون جميع الموصى بهن في ذلك
 ادارة الامر مدار ما يستكشف من قصد بمعونة لفظه بحسب عرفه وعادته **الفصل الخامس في الوصية والوصية هي**
 له الولاية على اخراج حق واستيفاءه او على طفل ومجنون من قبل الموصى الذي يملك ذلك بالاصالة باقوة او جدوة او بالعرض كالوصى له
 في الايصا او على قضاء الديون وردا لودائع واسترجاعها والنظر في اموال الميت وجعلها واستيفائها ممن عليه وتفريق الحقوق الواجبة لغيره
 بها وقسمه التركة بين الورثة ونحو ذلك مما كان للميت نفسه يعبر عن جعل هذه الولاية بالوصاية وصيغتها اوصيت ليك بكذا او قوضت اليك
 او جعلتك وصيا او اقمك مقامى بعد موتى في امور كلها او في خصوص كذا وكذا او وليتني على كذا وكذا او جعلتك وليا ونحو ذلك من
 الالفاظ الدالة صريحا على تولية على ما يريد عموما او خصوصا وفي كفاية وكلك بعد موتى وجهان والكفاية مع الصراحة بسبب القرين
 المنظمة اليه غير بعيد ولا بد من ذكر ما يريد او تعميمه ولو اطلق انصرف الى ما يراد بلفظه في عرفه ويكفي في ايجابها من الاخرس معتقل اللسان الا شاذ
 ويلزم الوصى ان يتصور على ما صدر من الموصى تولية فيه لا يجوز له التعبد الى غير ذلك يعتبر في الوصى امور **احدها العقل** فلا تصح الوصية الى
 المجنون مطبقا كان او اواريا في حال وروى الوصى الى عاقل نرضه المجنون بطلت وصايته وحق فان كان الموصى قد عين من يباشر امر الوصاية
 فرض عرض المبطل كان المعين هو الوصى والا فلا امر له الحاكم بلزوم نفاذ الوصاية ولو عاد عقل الوصى المذكور ففي عو الولاية من الحاكم اليه جهان
 والاحتياط بالجمع بينه وبين الحاكم لا يترك وهل تصح الوصية الى كذا وارى في محل على اوقات فاته وتنفذ تصرفاته فيها ام لا وجهان ولها غير بعيد
 ثانياها **الاسلام** فيما اذا كان الموصى مسلما فلا تصح الايصا الى الكافر حرييا كان او ذميا اجنبيا كان او ذميا ولا باسرا ايضا الكافر في مثل كايصح
 ايصاؤه الى المسلم **ثالثها العدالة** على المشهور ولكن ذلك مما لم يرق عليه دليل ولا يظهر كفاية الا لطيان بعد مقتضى خبره عن خيانتة وان كان فاسقا
 بالجوارح بلا اظهر عن اعتباره الاسلام فيه بعد الاطيان بامانته وحسن الاحتياط بمراعاة الاسلام والعدالة غير حتى بل الاحتياط بذلك سيما
 بمراعاة الاسلام لا يترك مما امكن هذا فيما يتعلق بما للصغير وحقوق الناس والحقوق الواجبة **الرابعة** الوصية بصرف الثلث في الحقوق الغير
 الواجبة من جوار التبر لا اظهر عند اشتراط الاطيان بالامانة ايضا فيها فيجوز الايصا بذلك الى الخائن ايضا ولو وصى الى عدل نفى عن الخائن
 العدالة في الوصاية ابتداء على الاظهر سواء كان الموضوع في الايصا ذات الوصى المركب مع وصفه وذاته مع علوية وصفه او الوصى اليه من غير
 نظر الى عدله لم ينعزل على الاقوى ولو كانت العدالة باعثة على الوصاية فان علم من عرف الموصى عادته تقييد مثل هذا الداعي لهذا السبب حكم

في الوصايا

١٣٤

بأن الوصية بفسق الحاكم بقاها ولو لم يعلم كون الوصف غلطاً لمحوظاً بأي عنوان من العناوين الأربعة حكم ظاهر بأن المراد لو فسق في حق الوصية
فإن علم الوصية بذلك ولم يعلم الحاكم بقاها ولو لم يعلم كون الوصف غلطاً لمحوظاً بأي عنوان من العناوين الأربعة حكم ظاهر بأن المراد لو فسق في حق الوصية
عزل الحاكم ولو علم له كان حوطاً وحيتاً وصلى له فاسق ما مومن فخان بطل تصرفه ذلك ولم يغزل بالنسبة إلى ما جرى فيه على طبق الوصية **رابعها**
الحريفة لا يجوز الوصية إلى المملوك إلا بأذن موته ويوقف نفوه الوصية إلى مملوك نفسه على إذن من يملكه بعد وفاته على الأحوط وإن كان المحرر يقصد
التصرف في منافع بعد الموت بما يعود إلى نفسه غير بعيد ولكن الاحتياط لا يترك ومثل القرن بينهما ذكر مدبر الغير وأما ولد إلا أن يموت ماله قبل موت
الموصي فإنه تكشف بذلك صحة الوصية ويجوز لأن يوصي إلى مدبر نفسه إلا أنه الذي أسوله ما دل أن مولى المملوك للغير لا يصح الوصية له ولو جاز له
الرجوع في الأذن ما لم يمت الموصي لا أثر للرجوع بعد موته ولا قبله مع عدم بلوغ الرجوع إليها **خامسها** البلوغ فلا تصح الوصية إلى الصغير إلا
إذا معلقاً على بلوغه ويجوز الوصية إليه مضمناً إلى البالغ ولكن لا يصح أن يبعد بلوغه ولا فرق في التصبي بين المميز وغيره ولا بين أفراد المميز ولو وصي إلى
صغير وكبير تصرفاً كبيراً منفرداً بمقدار ما أذن فيه الوصية حتى يبلغ الصغير فإذا بلغ لم يحرمه الفرق بغير نظر الكبر إلا إذا صرح الموصي بسقوط ولاية الكبر
عند بلوغ الصغير ولو اشترط على الكبير عند التصرف أن يبلغ الصغير فبشر كان في التصرف لمن العمل به ولو لم يحرم التصرف قبل بلوغ الصغير ولو
مات الصغير أو بلغ فاسد العقل فالظاهر استقلال الكبير في التصرف إلى انقضاء زمان صغر الصغير وإن مات وجب في التصرف ذلك ختم الحاكم إليه من نفوه
مقام الصغير على الأحوط أن لم يكن أقوى إلا إذا فهم من الوصية بعونه لفظاً المقتضى بالبراءة استقلال الكبير عند عرض الموت والجحون ونحو
للصغير ولو كان موت الصغير بعد بلوغه مضى مده ضم الحاكم إلى الكبير من يوجب عن الصغير إلا إذا فهم من الوصية استقلال الكبير وحيت يجوز تفرقه
بالتصرف في زمان صغر الصغير فتصرف ثم بلغ الصغير لم يكن له نقض تصرفه إلا إذا خالف مقتضى الوصية فإنه يكون باطلاً من غير حاجة إلى نقض فيه
إلى ما يوافق مقتضى الوصية ولو مات الكبير قبل بلوغ الصغير رجح الحكم إلى الحاكم بمقدار الحاجة إلى أن يبلغ الصغير فإذا بلغ انتمى إلى الحاكم إلا إذا علم من
الموصي أفراد الصغير بالتصرف إذا مات الكبير فينفرد به بعد بلوغه وتزول ولاية الحاكم ولا يشترط في الوصية المذكورة ولا ينصر ولا عكس كونه وارثاً من
الموصي فيجوز أيضاً إلى المرثاة إذا جمعت الشرط وقبل أن ذلك مكرره وكذلك يجوز أيضاً إلى الأعمى إذا جمعت الشرط وكذلك إلى الأورث تجوز الوصية إلى
من لا كفأته عنده ولا يستدعي إلى التصرف لسفره وهم ويقصد من تصرفاته ما وافق الوصية وصلحها ويرد ما خالفها إلى ما وافقها ولو وصي إلى اثنين
فإن أطلق شرط اجتماعهما لم يجز لأحدهما إلا بفرض عن صاحبه شيء من التصرف إن جاز لكل منهما أن يفردا وأنصرفا لا طلاق بحسب عنده وعادة إلى ذلك
جاء لكل منهما أن يفرد ولو نشأ حتى صور عكس مقتضى ما يفرد به أحدهما لم يضر ما يفرد به الآخر من غير أن يصاحبه شيء من التصرف على ما ظهر في كنفقة اليتيم
والزيت والدواب نحوها بل لم يمتنع إعلام الحاكم لغيرهما على الاجتماع ومضاً الوصية بجميعين فإن تعاسر استبدل الحاكم بأحدهما مقدماً لا نفاذ
الوصية فإن لم يمكن إلا باستبدالها جاز وليس له قسمة المال والتصرف بينهما بالتولي كل على النصف إلا إذا ساعد على ذلك لفظ الوصية ولو بانضمام القرائن
ولو مرض أحد الوصيتين وكل على يقوم مقامهما فإن لم يمكن ذلك لشغاه ونحوه ضم الحاكم إلى الآخر من يقوم مقام المريض إذا اقتضت القرائن يجوز أن يفرد كل
منهما عند مرض الآخر ولو مات أحد الوصيتين فإن علم من القرائن كون التعدد قيداً في الأيضاً في نظر الوصية عند إمكانه لا مطلقاً انفرد الآخر بالتصرف إن
احتمل كون التعدد قيداً مطلقاً ضم الحاكم إلى الباقي من الوصيتين من يوجب عن الميت منهما وليس لمع تفويض الأمر إلى الآخر على أنه ليس له عزل
الآخر حتى يلدأع ومثل الموت الفسق المانع من بقا الوصية ولو أذن الوصية للوصيتين في الاجتماع ولا انفرد كان تصرف كل منهما ما عدا ما انفرد به ولو
جعل لأحدهما معيناً لا تفرد دون صاحبه مضى تصرفه منفرداً لم يضر تصرف الآخر مع الاجتماع ولو شرط في نفوه تصرف
كل منهما أن يفردا لم يضر ما اجتماع عليهما من التصرف وهل لهما عند تسوية الوصية لكل منهما أن يفردا ويقسم المال والولاية بتصرف كل منهما بينهما
يصيب قبل نعم ولا بأس به أن علم رضا الوصية بذلك مطلقاً ويجوز نصب ناظر في أمر الوصية يتبع في النظار مقادير الوصية من عدا التصرف لا ينظر إلى مجرد
كون التصرف باطلاً من خاصته وإن لم يوافق نظره ما لم يخالفه ولو كان خالفه فظرو ونحو ذلك من الدراجات يكون التصرف للوصي والنظر
عقد وجعل الوصية للناظر لا يكون للناظر أن يتصرف ولو جعل التصرف كان عينا آخر للوصي إليه أن يرد الوصية مادام الوصية حياً بشرط أن يبلغ
الرد سواء كان الوصية بالوصي أو غيراً بالوصي لا يضره ولا يابوا ولا منصرف فيه وإن كان عند الرد إنما إذا كان بالوصي لا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره
وإبلاغ الوصية الرتبة قبلها لا يبعد إنشاء جديد من الوصية على الظاهر وفي شرط إمكان نصب الوصية وصيا آخر بعد بلوغ الرتبة في حيوة في الأخير
الرد تردد ولا شبهة العقد ولو أنشاء الوصية أيضاً مرة أخرى بعد بلوغ الرتبة لا يخفى ذلك عن نوصي حتى مات في لزوم العمل به على الوصية وعدائير
رده وجهان أحدهما العقد والمدار في جواز الرد هو إبلاغ الوصية من غير مدخلية بحضور وغيبة ويعتبر في الرد اللفظ الكاشف عن صريحه ولا يكفي
عدم الرضا بالباطني ولا أثر رد الوصية بعد موت الوصية وقبل الرد لا إبلاغ إن كان الوصية قد لازمة لموصي اليسواء قبلها في حيوة وتا بعد موت
أو لم يقبل ولم يرد أو رد ولم يبلغ الرد والناظر فيما ذكر الوصية فلا الرد في حق الوصية مع إبلاغ الرد إليه وليس له الرد بعد القبول ولا قبله بعد الموت

مطلقاً

كتاب الوصايا

ع ٣٤

مطلقا على الاظهر ولو تردد الوصي في قبول الوصية ردّها حتى مات لموصي لم يجز له الرد بعد ذلك ولو اقر الورثة بوصاية شخص فان حصل له العلم بذلك او قامت البينة على ذلك لزم الوصي القيام بأمر الوصية واكفله الايمان بما يضر الورثة اخلا بمقتضى اقرارهم وليس له غير ذلك والا حوط له ان يباشر امر الوصية باذن الحاكم ان لم يكن وصي اخر ثابت الوصاية ولو حصل من اتمام الوصي على انفاذ الوصاية ضرر ديني ودنيوي ومشفقة لا تتجمل عا اول من يتجملها عليه ما لا يبلق محاله من شتم ونحوه جاز له ترك الوصية بمقدار ما تندفع به الضرورة ولو جرح له الترتيب بالكتابة ولو ظهر من الوصي الكبر او مرض او مرضا ونحو ذلك عجز في انفاذ الوصية ولو مع الاستيجار والتوكيل لم ينعزل بذلك بل يضم الحاكم اليه من يساعده في ذلك ولا يشاركه المساعد في الوصية ولو زال عجزه بعد ذلك استقل في التصرف على الاظهر ولو امكنه الاستقلال بمعاونة من جرحا وتوكيل لم يسرع الفهم اليه الا اذا كانت الاجرة من مال المثل وكان من يضمه الحاكم متبرعا في علمه فانه يلزم الحاكم المنع من الاستيجار وضم المتبرع اليه ولو حصل عجزه في زمان الوصي وعلم به ولم يضم هو اليه احدا ولو يعزله لم يبعد عن لزوم الفهم اليه بعد موته ولو ظهر من الوصي خيانة انزل ولزم الحاكم رفع يده ونصب اخر مقامه ان كانت خيانتة فيما يتعلق باموال القاصرين والواجبات ونصب الوصي لحظا لا مآنة واما لو خان فيما يتعلق بالتبرعات لموصى بهما مع علم الوصي بعقد امانته ففي غير الزم تردّد الوصي امين لا يضمن ما يتلف في يده الا بتفريط او تعدا او مخالفة لما عينه الوصي ومن التفريط التهاون في انفاذ الوصية من غير عذر عقلي او شرعي ولو تعدا في التفريط ونحوه فسوق ذلك وجري عليه ما من حكمه ولو كان الوصي دين على الموصى جاز ان يستوفيه بما في يده من غير ان الحاكم سواء كان قادرا على اثباته او عاجزا اذا كان واحدا ومتعددا مع الاذن في الافراد واما مع التعدد بشرط الاجتماع فيلزمه العرض على صاحب الاول فان ابي جاز له بعد ذلك اخذ مقدار حقه بعنوان القاصّة باذن الحاكم بشرط عدم تمكنه من اثبات حقه عند الحاكم اذ مع الامكان يلتفت بشرط المقاصّة لا ثبات مكنه شريكه في الوصاية في استيفاء حقه ولو كان الوصي عالما بدين غيره على الموصى لزمه الاداء بما في يده ان كان وصيا في اداء الدين ايضا ولو توفقت برأيه ذمة الميت على ائتمار العجز الذي من الاثبات ونحوه حيث ما لا يجز عليه الاداء لا يجوز له ذلك كما لا يجوز تمكينه الذي من استيفائه بنفسه على الاظهر وفي جواز شرا الوصي والموصى لنفسه وجهان الاظهر الجواز اذا اخذ قيمته بما دلل لا داعب فيه باريد منها الا مع قيام القرينة بعقد رضا الموصى بشرا على حال فلا يجوز مطلقا والا فله جواز استقراض الوصي على مال التطفل من ماله نفسه اذا قضت به مصلحة الطفل مليا كان او فقيرا على الاظهر وتقوم المصلحة في ذلك مع عدم ملائمة فيما لو استقرض في محل لولا الاستقراض لئلا يلف مال الصبي بغير تفريطه وفي غير ذلك من الفروض ويجوز اكل مال اليتيم ظاهرا وعدا وانا وهو من الكبار المتوعد عليها التار في الكتاب صريح بان يجوز اكل من طعام اليتيم باذن الولي مع المصلحة للطفل في ذلك ولو تبعض بعض الكثر منه ويجوز خلط الطعام بطعام اليتيم ومواكلته من المخلوط بشرط العلم بعدم زيادة حصة اليتيم عما ياكله ويجوز مع احتمال الزيادة فضلا عن العلم فاذا اذن الوصي للموصى في ان يوصي لغيره ليقوم مقامه بعد موته جاز له ايضا بل وجب كان الثاني وصيا عنه لا عن الوصي ولو منع من ذلك لم يجز ولو لم ياذن ولم يمنعه منه ففي جواز ايصائه قولان اظهرهما العدة ولو لم يعلم الثاني بان الاول الذي وصى اليه كان ماذن في الايصاء لانه انما اذن ولومات الوصي اما لعدم كونه ماذن في ذلك ولما جاء الموت ياه قبل ان يوصي مع كونه ماذن فيه رجوع امره الى الحاكم الا ما يرجع الى الصغار مع وجود الاب والجد فان المرجح في اموره من كان موجودا منهما وكل الولات لسان قبل ان يوصي فان امور صغاره ترجع الى الاب والجد لكان وسائر امور وكذا امور صغاره مع عدم الاب والجد يرجع الى الحاكم ومع فقد الحاكم ناب عنه عدد المومنين الا فيما يضطر اليه اليتيم من المؤن وصيا ماله الشريف على التلف فان ذلك واجب كفاية على جميع المسلمين واذا وصي بالنظر في مال ولد الى اجبي لئلا يوصي الوصية وكانت لولاية الجد اليتيم دون الوصي على الاقوى ولو اوصى الى شخص بالنظر في امر معتبر من امور اختصت لابنته لم يجز له مداخلة غيره بل يكون المرجح فيما عداها هو الحاكم

مسائل اولى الصفات المعبرة في الوصية بغير وجودها من جن الوفاة الى جيل منها امور الوصية وتفضيها ولا يعتبر وجودها حين الوصاية على الاقوى فلو اوصى بالصبي ثم مات الموصى بعد بلوغه صحّت الوصية وكذا الحال في سائر الشروط ولو فقد شرط بعد موته ثم وجد عا الوصية بعد الشرط كاتر الثاني لا تصح الوصية بالولاية الا على الموصي فلو اوصى على اولاده الكاملين بالبلوغ والعقل وعلى احد الوصي او اقراره لم تصح الوصية ولو اوصى بالثلث اخر جرحهم جاز له نصب في عليه تصح الوصية في اخراج الحقوق من الموصي كالدين العبادية والا من غير فرق بين ان يعين شيئا من تركته للتصرف فيها او يطلق فان عين لم يكن للوارث منع الوصي من صرف تلك العين بخصوصها فان كان ثمة العين الى ان تصرف في الحقوق في حكم مال الميت وليس للوارث الزام الوصي ببيع العين منه وقبض الثمن وصرفه في تلك الحقوق حتى لو كان امتناع الوصي من بيعها منه شهيا وليس له ان يوفي الحقوق في راجع الوصي بمثل ما وافي ولو اطلق فان جعل ولاية التعيين بدل الوصي تعين من الاعيان ما عينه الوصي ولم يكن للوارث معارضة وان لم يجعل ولاية التعيين لتعلق المقدار الموصى به بالتصرف في الحقوق بالاعيان البقاء ذلك المقدار منها على حكم مال الميت على الاظهر فيلزم الوصي والوارث على التراضي القسمة عينا وان راي الوصي الصلاح في بيع ما يقابل الحقوق من الاعيان من الوارث جاز له ذلك وان ابي الوارث من الشراء لزمه استخراج ذلك المقدار من الاعيان بالقسمة الشرعية وضر فيها

في الوصايا

٥٤٣

أوصى إليه الموصي كما أن ابن الوصي من بيع ذلك القدر من الأعيان لم يكن المورث لزاما بالبيع ومع إباء الوارث من تمكين الوصي من أبقا الوصايا
 يراجع الحاكم ليحجزهم على التمكن ومع عكس الحاكم أو عكس بسط يد يجوز الاستعانة بالنظر في ألتا لثرت يجوز للقائم بأمر الطفل
 والمتكفل جمع أمواله وحفظها وأصلها وصيا كان أو حاكما أو منصوبا له عند عكس قصد التبرع بعلمه أن يأخذ من مال اليتيم بقدر أجره مثل
 عمله الذي له أجره عادة كثير كان المال قليلا والأحوط أخذ أقل من غيرها ومن قدر كفايته عند كثرة المال وأحوط منه عند أخذ شيء
 مع الغنى وأحوط منه عند أخذ شيء مطلقا ولو نوى التبرع بعمله ليحجز له أخذ شيء أصلا وفي جريان ما ذكر في حق الوصي في قضاء الديون وصرف
 الثلث في مصارف وجه غير بعيد التوقف أحوط ويجوز للوصي بل يترجح له أن يوصي شيء من ثلثه للوصي وح لا يجوز له أخذ شيء غير ما عتبه الوصي
 ويجوز للقيم أن يسترض من مال اليتيم مع المصلحة للطفل فيتملكه بالاستفراض ويلزمه رد بدله **الفصل السادس** في الوصايا
 وفيه مقامان **الأول** في مسائل متعلقة بالشرقات المتعلقة على الموت **الأول** إذا أوصى لاجنبي مثل نصيب ابنه ليس له اصطلاح خاص
 ولا قرينة على إرادة خلاف الظاهر وليس له إلا ابن واحد فقد شرك بينهم في جميع تركته وح فلو وصى له ثلث تركته على كل حال وتقف الوصية
 بينهما بقاوت الثلث النصف هو السدس على إجازة الوارث فان إجازة الوارث والأبطلت الوصية في السدس ولو كان له ابنان كانت الوصية
 للوصي له ثلث تركته أو يأخذ ذلك من دون حاجة إلى إجازة الوارث ولو كان له ثلثة أبناء كان للوصي له الربع وهكذا والضابطان بضافتهما
 له في الوارث ويجعل واحداهم أن تساوا واحصا ومثل ضعفهم نصيبا أن اختلفت سهامهم إلا أن يقوله مثل أكثرهم نصيبا فيتعق مقاله ولا فرق
 فيما ذكر بين أن يكون الموصي له اجنبيا أو وارثا ولا بين الوصية بنصيب معين من المنعقد وبين الوصية بمثل نصيب أحد منهم ولو كان له ابن بنت
 وأوصى بمثل نصيب الابن كان له خمسها التركة مع إجازة الوارث وتلتهما مع عكس الإجازة ولو قال له مثل نصيب بنتي فعندنا بالنصف إذا لم يكن له
 وارث سواها ويرد إلى الثلث إذا لم يكن له بنتان كان له الثلث على مذهبنا من عكس التعصيب فيكون الموصي له كالثلة ولو كانت له ثلث
 أخوات من أم وأخوة من أب فأوصى لاجنبي مثل نصيب أحد ورثته كان كواحد من الأخوات قسمت لتركته عشرة أسهم فلو وصى له منها واحد لا
 ثلثة ولا أخوة ستة ولو كانت له زوجة وبنت فأوصى بمثل نصيب ابنته فمع إجازة الوارث يكون الموصي له سبعة أسهم وللبنت مثلها وللزوجة
 سهم واحد ولو لم يجز وأفلو وصى له أربعة وللزوجة سهم وللبنت سبعة أسهم ولو كانت له أربع زوجات وبنت فأوصى بمثل نصيب أحد يكن
 للموصي له واحدة من ثلثة وثلثين حصته ولكل من الزوجات واحدة والباقي للبنت **الثانية** لو أوصى لاجنبي بنصيب له فأن أراد عدم
 إرث لولد وكون سهمه للموصي له بطلت الوصية وان أراد جعله بمنزلة ولد آخر وأعطاه نصف التركة صححت الوصية وإن جهل رده لم يسجد
 كلامه على إرادة الثاني ولو كان له ابن قائل فأوصى بمثل نصيب فأن فهم من لفظه ولو باقيا فمقام الفرائض إرادته قيامه مقام الفرائض المحروم من الإرث
 صححت في كان المال جميعه وان لم يعلم مراده فان علم بكونه فأن لا يرث لو بعد حمل على الوصية بتمام المال وإن جهل بذلك فاشكال
الثالث إذا أوصى بضعف نصيب فلان فلو وصى له مثلا بنصيب وقال ضعفا فلان أربعة أمثال نصيبه وجه **الرابع** إذا أوصى بثلثة
 للفقراء وله أموال منفردة فان فهم منه إرادة صرف الجميع إلى الفقراء بوجه أو صرف ما في كل بلدة إلى فقراءهم الزم الجري على إرادته وإن لم يفهم شيء
 من ذلك تجزأ الوصية بين صرف في كل بلدة إلى فقراءها وبين نفل الجميع إلى بلدة الموصي صرفها إلى فقراءها إلا إذا خيف من النقل التلف فانتفع
 صرف في كل بلدة إلى فقراءها والتسليم في لزوم استيعاب الفقراء وعدها بضاها ما بينهم من لفظه ولو بضميمة الفرائض ومع الأطلاق لا يجب استيعاب
 على الأظهر وكذا الكلام في لزوم الدفع إلى أقل الجمع وعكس على عكس ما عكس مع عكس تبين مراده فالرفع إلى الثلثة أحوط ولو أوصى بعق
 رقاب فالأحوط عتق ثلثة فما زاد ومع عكس وفاء الثلث بها وعكس إجازة الوارث يعق ما يفيد بالثلث من الثلثين ولو أحدهم والتقصص على الأحوط
الخامس إذا أوصى لاجنبي لا نسان بعد معين ولا خري بقتة الثلث صححت الوصية إن كان العبد بقتة ثلث تركته فأن الموت أعطى من ثلث
 وبطلت الوصية الثانية وإن كان أكثر من الثلث أعطى ما يقابل الثلث منه وتنف باقية على إجازة الوارث فان إجازة الوارث كان ما زاد على الثلث من
 للورثه وإن كان العبد أقل من الثلث أعطى الأول العبد وأعطى الثاني بقتة الثلث لو حدث بالعبد بعد موت الموصي قبل تسليمه إلى الموصي له
 عيب فأنهم من الموصي إرادة أعطى الثاني ما يزيد من الثلث على قيمة العبد الصحيح فمما رث العيب من الثلث إلى الأول وأعطى الثاني ما بقي وإن لم
 يفهم ذلك فالأظهر أنه يعطى الأول العبد ويعطى الثاني ما يزيد من الثلث على قيمة العبد بثلث النصف ولو مات العبد قبل الموصي بطلت الوصية و
 أعطى الثاني ما زاد من الثلث عن قيمة مثل العبد الموصي به ولو لم يزد الثلث عن قيمته بطلت الوصية للثاني أيضا **السادس** لو كان الموصي
 يملك بأشخص فأوصى له بأبيه فقبل الوصية وهو مريض فمات الموصي ملكه وصية عليه من أصل المال **السابع** إذا أوصى له بدار ونحوها فمات
 وصارت مراحا ثم مات الموصي فالأظهر أنه بطلان إلا إذا فهم من المود إرادة الدار بوصف العمران **الثامنة** لو أوصى بشيء لزيد والفقراء
 ففي مقدرا استحقاق زيد وجوه والخيار ما تقدم في الوصية لزيد والمساكين من إباح ما يفهم بحسب الشواهد من قصد الموصي المقام **الثاني**

في الوصايا

في الوصايا

ع ٤٤٣

في تصرفات المريض وهي نوعان معلقة على الموت وحكمها حكم تصرفات الصحيح المعلقة في جريان احكام الوصية عليها وتوقف التنفيذ فيما زاد على الثلث على اجازة الورثة وممتجرة وهي قسمان **الاول** ما لا يستلزم تقويت مال على الوارث لنقل بيع ونحوه بمن المثل واعطى بعض تركته بما يقابل قيمته من الدين الذي عليه ودفع اجرة من استاجره لعل يصل اليه نفعه في تلك الحال ونحو ذلك ولا شبهة في نفوذ هذا القسم من غير مدخلية رضا الوارث فيه **الثاني** ما استلزم تقويت مال على الوارث من هبة او وقف او عتق او صدقة او بيع ونحوه باقل من ثمن المعبر عنه بالمعاملة المحابطة والحكم بهذا القسم انه ان برئ من المرض المذكور وقع ذلك التصرف فيه نفذ تصرفه من اصل تركته بلا شبهة فان مات بذلك المريض ففي احتساب ذلك من اصل تركته او ثلثها قولان **الاول** اقوى وفي ميزان المرض بين اهل القول الثاني خلاف اضطراب الوجود اذ اذلة الادارة الامر مدار حضور الموت ايتانه مع عدم التخيير وان بقي اياها او اكثر **مسائل الاول** اذا هب جاني فعلى المختار بمضيان جميعا وعلى القول بالثالث فان وسعها الثلث فكل ذلك لا بد به **الاول** ودخل النقص على **الآخر** **الثاني** اذا جمع بين عطية ممتجرة ومعلقة فعلى المختار تمضي الممتجرة من الاصل والمعلقة تماما من الثلث مع وثاقتها وامضاء الورثة والامضاء مضت بمقدار الثلث بطلت في الزايد **الثالث** اذا انحصرت تركته في بوي فبانه في مرضه برئ بما ناله في الجنس ديناصفة في القيمة ثم مات فعلى المختار بيعه من غير شهرة وعلى القول بالثالث فان اجاز الوارث صح ايضا والا فلو جه الصحيح في سيقا الورثة حقهم ان يرذوا على المشتري تلك الثمن ويسترجعوا منه ثلث الثمن **الرابع** لو باع المريض شيئا بنصف قيمته السوقية ومات قبل البرء فعلى المختار تنفيذ البيع وكذا على القول بالثالث مع وفاء الثلث بالنصف الذي جاني فيه واجازة الورثة واما مع علة الوارث وعلة الاجازة فتبطل المعاملة في القدر الزايد من المحابطة عن الثلث ثبت للشري لذلك خيار تبعض الصفقة اذا كان جاهلا بالحال **الخامس** اذا اعتق امته في مرض الموت وتزوج ودخل بها صح العتق والنزوح ويجوز على المختار مطلقا واما على القول بالثالث فكان ان وفي الثلث لها واجاز الوارث والا اعتق مقدار ثلث تركته منها واستسعت في الباقي بطل النكاح و **ترة الساعي** يستر لو اعتق امته وقيمة ما بقده ثلث تركته ثم تزوجها واصدتها الثلث الاخر ودخل بها ثم مات فعلى المختار بيع العتق والنكاح والا مهر وورثته وكذا على القول بالثالث ان اجاز الوارث والا صح العتق والنكاح وبطل المستمى واستحق مهر المثل من اصل تركته

كتاب النكاح

الذي هو سنة سنيت من سنن المرسلين ومن عدوا لله تعا حصن حصين فيه فضل كبير لا تنه طريق التواصل وبابا لتسل وسبب لآلقة والمعونة على العفة وقد حدث الله تعا عليه ودعا عباده اليه فقال عز من قائل **وَاكْفُوا آلَ يَاسُوعَ وَيَكْفُوا آلَ عِيسَى** من عبادكم وامثالكم ان يكونوا نكاحا **يُنْفِرُ** الله من فضله **وَاللَّهُ** واسمع علم وقال النبي صلى الله عليه وآله تزوجوا فانى مكانكم **الامم** يوم القيمة حتى ان التسقط يحجب عيبها على باب الجنة فيقال ادخل فيقول لا حتى يدخل ابواي الجنة قبلى وقال صلى الله عليه وآله من احب ان يتبع سنتي فان من سنتي التزوج وقال صلى الله عليه وآله من احب ان يلقى الله طاهرا مطهرا فليلقه بزوجته وقال صلوات الله عليه من تزوج احوز نصف دينه فليق الله في النصف الاخر والباقي وقال صلوات الله عليه ركعتان يصليهما من افضل من اجل اعزب يقوم ليله ويصوم نهاره وفي خبر اخر افضل من سبعين ركعة يصليها اعزب قال الصادق عليه السلام ما اظن رجلا يزاد في الايمان خيرا الا اذا دحبا للنساء وقال عليه السلام ما نلنا الناس في الدنيا والاخرة بلذة اكثر لهم من لذة النساء ومن رضا النكاح فضل الشفاعة والسعي فيه فعلى المؤمن عليه السلام افضل شفاعات ان يشفع بين اثنين في نكاح حتى يجمع الله بينهما وعن النبي صلى الله عليه وآله من عمل في تزويج بين مؤمنين حتى يجمع بينهما زوجة الله تعا الف امرأة من المحور العين كل امرأة في قصر من دروا باتون وكان له بكل خطوة خطاهار بكل كلمة تكلم بها في ذلك عمل سنة قيام ليلها وصيانهارها ومن عمل في تزويج بين امرته وزوجها كان عليه غضب الله ولعنة في الدنيا والاخرة وكان حقا على الله ان يرجمه بالفصحة من نار ومن مشى في فساد ما بينهما ولو يعرف في كان في سخط الله ولعنة في الدنيا والاخرة وحرم الله عليه النظر الى دونه وعن الصادق عليه السلام من زوج اعزبا كان بمن ينظر الله اليه يوم القيمة وعن موسى بن جعفر عليه السلام ثلثة يستظلون بظل عرش الله يوم لا ظل الا ظله رجل زوج اعزبا المسلم او حدمه او كرمه لم يرسر **شعر** ان معانا لا ية الشريعة هو استحباب النكاح حتى مع الفقر والاحتياج وبه نصون اخرون النبي صلى الله عليه وآله ان من ترك التزوج محقة العيلة فقد اشأ الظن بالله وعن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل فليست عفتا لئن لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله ومقتضى طلاق الاخبار هو استحبابه حتى لمن لا تنوق نفسه اليه بل هو واجب عينا على من خاف من تركه الوقوع في الزنا وكما يترتب به نوع الانسان ولا يزول الا استحباب بواحدة بل المتعد مستحب كما لا يخفى الاستحباب بالنكاح الدائم بل يشمل المنقطع بل والتسري فليجب بالتدروس به ويكون مقدرا لواجب مطلق وباستلزام تركه الضرر والوقوع في الزنا وقد جرحوا اذا انفضى الى الاخلال بواجب كانه زيادة على اربع دأئيات وقد يكره نكاح القابلة المرتبة ونحوها **شعر** الكلام في اقسام النكاح واحكامه مرقع في مقاصد **المفصل الاول** في النكاح الدائم وفيه فصول وفي الفصل الاول مقامات **الاول** في اداب التزوج والعقد والزنا فليست محبة لمن

ارضا عن
بكره
مستدام
نكاح

الزواج
والله
رأيه
مجمع

في
في
في

كتاب النكاح

٨٤٨

الولد منا فقاما ربا صيدا عامبدا ومستقبلا للتمس الامع سا ترخوف من فقر الولد وبؤسه حتى يموت فقاما والاخرج الولد بوالا في الفرس تحت
الاشجار المثرة فان فعل خرج الولد جارا فاقا لا وبين الاذان والا فانه خوف من جرس الولد على هراق الدماء وعلى غرضه خوفا من جرس الولد وعلى القلب
ولبسه غير امرته والاخرج الولد تحتها وعلى الاملاء وفي مكان لا يوجد فيه الماء للضرورة والجماع وعليه خاتم فيه ذكر الله وشي من القرآن والجماع
وفي البيت حتى اوصيته واخادم يرى ويسمع خوفا من كونه زانيا وكون الولد شهرة علما في الفسق والفجور وجماع الحرة عند الحرة ولا باس بجماع الامهات
يدى الاماء والتمس بجزية واحدة خوفا من وقوع العداوة والنظر في فحش المرتحل حال الجماع خوفا من عي الولد وابن حرة على تحريره ولا باس به في غير الجماع
ولا بالنظر اليها وهي عريانة وعن الصادق عليه السلام حين سئل عن ذلك قال انه هل للذة الا ذاك وليست بجماع ليلة الاثنين لكون الولد حائطا لان
راضيا بالمقصور ليلة الثلاثاء لكون شهيدا بعد شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا صلى الله عليه واله رسول الله ويكون جيم القلب على اليد
طبيا لنكهة والتم طاهر اللسان من الغيبة والكذب البهتان وليلة الخميس لكون حاكما او عالما ويوم عند الزوال لئلا يقرب الشيطان الولد الى
الشيب يكون فيها ما في الدارين يوم الجمعة ليكون خطيبا فوالا فمقهورا بعد عصرها لكون مشهورا عالما وليلة السبت بعد صلوة العشاء الرجاء
كونه من الابدال **المقام الثالث في جملة احكام عشرة الزوجين** يستحب جالس المرتبة في البيت فلا يخرج لغير حاجة
ولا يدخل عليها احد من الرجال وتجب الغيرة على الرجال وعن النبي صلى الله عليه واله الغيرة من الايمان وان الجحش ليوحد بجماع من مسيرة
خمسائة عام ولا يجدها عاق ولا ديوت قبل ان يارسول الله صلى الله عليه واله وما الذي وثق بالذكر في امرته وهو يعلم بها ولا يجوز الغيرة فتنشأ
فعل الصادق عليه السلام انه قال غيرة النساء الحسد الحسد هو اصل الكفران النساء اذا غرن غضبن اذا غضبن كفرن الا السلمات منهن ويحب عليا
تمكين الزوج من نفسها حيثما تشاء ولا يجوز الاخير ولو باطالة الصلوة عمدا ولا يجوز للرضعة منع زوجها من الوطى خوفا من الحبل ومن حقه عليها ان تظهر
ولا تعصيه ولا تصدق من بيته الا باذنه ولا تصوم تطوعا الا باذنه ولا تنمعه نفسها وان كانت على ظهر قنبر لا يخرج من بينها الا باذنه وان خرجت فغير
اذنه لعنفها ملكة الشتم وملكته الارض وملكته الغضب ملائكة التهمة حتى ترجع الى بيتها ولا يجوز لها ان تسخط زوجها وان تطيب تزني بغير
فان فعلت وجب عليها ان التفت ففعل الصادق عليه السلام انما امرته بان ترضع زوجها عليها سا خط في حق لم يقبل منها صلوات حتى يرضى عنها واما ان
تطيبت لغير زوجها لم يقبل الله منها صلوات حتى تغسل من طيبها اكسها من جنباتها ويحرم على كل من الزوجين ابداء الاخر من غير حق يستحب
له ان يراها ولا يحسب اليها والعفو عن ذنبها كما يستحب لها خدمته فعن النبي صلى الله عليه واله انما امرته خدمت زوجها سبعة ايام اغلق الله عنها
سبعة ابواب لتار وفتح لها ثمانية ابواب الجنة فدخل من ابوابها سائر ما امرته تسقى زوجها شربة من ماء الا كان خيرا لها من عبادة سنة صيامها
وقيام ليلا وبني الله لها بكل شربة تسقى زوجها مدينته في الجنة وعمرها ستين خطبة ويكره انزال النساء الغرف ركوبهن السروج وكذا تعليمهن
الكآبة وسورة يوسف يستحب تعليمهن الفزل وسورة النور ويجوز لاهل بالمعروف فيهم عن المنكر ويكره اطاعتهم واستئذانهم الا بقصد
الحاجة فعن النبي صلى الله عليه واله من اطاع امرته اكره الله على وجهه في النار قيل وما تلك اطاعة قال تطلب اليها الذهاب الى الحمامات والعرسات العياد
والنكاحات والنياب لرفاق ويكره مشيهم وسط الطريق بل تشي الى جانب الحائط وكذا يكره تكشفهن بين يدي اليهودية والنصارية لانهن يصفن ذلك
لازواجهن وكذا التشايع ويكره النظر في اديار النساء الا جانب من وراء الثياب من دون ريشة يحرم معها وكذا يكره للرجل ابتداء النساء السلام
ودعاؤهن الى الطعام وتساكلا لكرهه في الشابة ويكره خروج النساء واخر اطهر الرجال وخرجوهن في الجمعة والعبدان الا العجائز ويكره حمل
الرجل وجلس المرتبة اذا قامت عن حتى يرد **المقام الرابع في جملة من الاحكام** اذا اراد تزويج امرته جاز له النظر الى وجهها وكفيها
استاذنها او لم يسأذها بلا خلاف هل يستحب ذلك قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه في جواز النظر الى ما عدا ذلك من عتقها وقدمها واذا نيتها واما
ذلك مما يطلق عليه موضع الزينة فاحلاف والجواز اقرب ان كان الاجتناب اولى بستره فاحراز النظر كونها صالحة لذلك فلو كانت معتدة
او ذات بعل او محرمة عليه صالم يجوز يعتبر كون النظر بغير ريبه وتلذذ والاحرم كما يعتبر فيه مباشرة المريد بنفسه فلا يجوز الا استئذنه حتى لو كان امر
وان يحمل اطلاع النظر على ما يطعم عليه بدونه فلو كان عالما بما لها لم يجز نعم لا يعتبر فقه من يخبره او صافها على الاظهر وكذا يعتبر تعيين من يريد
نكاحها وان لا يخاف الفتنة ولا لم يجز ثم انه ان لم يطعم على حقيقة الحال بالنظر الا على جازله التكرار ولا فلا ولا يجوز ان ينظر الى وجهه بريد
شرائها وكفيها بل شعرها ومحاسنها على الاظهر واما قبل الجواز الى ما عدا العورة وليس بعيدا ان كان الاجتناب الا باذن مولاهما وهل يجوز
النظر اليها الغير المشتري من دون تحليل المولى قولان تساعدا ولهما السيرة وثانها ما اطلاق حرمه النظر الى الاجنبية وصريح جمع الجواز النظر الى شعور
اصل اللثة وجوههم وايديهم من دون تلذذ وريرة وبرداية ويحرم منظر كل من الرجل والمرأة الى عورة مثله وهي القبل والدبر وما يظهر من
بعض الاخبار عدم حرمه نظر المسلم الى عورة الكفار والاقوى خلافه ويجوز من كل منهما النظر الى غير العورة من مجانسه من دون ريبه ولا تلذذ
ولا خوف فتنة من دون فرق بين الشيخ والشاب فيقيم الوجه وحسنه والمخفى والامر نعم وما يظهر من بعض الاخبار كراهة النظر الى امر الحرس

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

في النكاح

٣٤٩

الوجه ليس بعيد لما فيه من احتمال الاداء الى الرتبة ويجوز نظر كل من الزوجين الى جسد الآخر وعورته ظاهر وباطن على كراهية في نظره الى فحشها حال الجماع كما هو الاقوى ومطلقا كما هو ظاهر رواية ويجوز نظر الرجل الى ماعد العورة من محارمه بلا رتبة وكذا المرأة تنظر الى ماعد عورتها من محارم ولا يجوز النظر الى الوجه الكفين والقدمين من الاجنبية وهي من ليست مملوكة ولا زوجة ولا محرما بلا اشكال الا عند الضرورة وهل يجوز النظر الى الوجه الكفين والقدمين منها قولان احوطهما العمد وان كان الاظهر الجواز على كراهية اذا لم يكن عن رتبة ولا تلبس من دون معاودة وهذا الخلاف انما هو في النظر العمد دون الاتفاقية منه فانه لا يوجب العقاب لو علم قبل النظر حصول التلذذ وانظر حرم النظر وجب لكف عنه ولو لم يعلم بحصوله لكن اتفق حصوله حين النظر وجب لكف لا يحرم النظر الى الصغيرة التي ليست مظنة الشهوة اذا لم يكن نظر برتبة وتلذذ ولا حرم حتى لو كانت طفلة وقد وردت في عدة اخباء عن تقبيل الصغيرة التي جازت ست سنين ضمنها اليه ربحا حمل على الكراهية ويجوز للجوزة التي يئست من النكاح لكبرها وليست مظنة الشهوة وضع الحمار والجلاب عن يأسها وكشف وجهها ورأسها وزادها نعم يجب عليه ستر الزينة من الحلي والثياب الجردان البسته ولا يجب ستر المراء عن غير البالغ الغير المميز وكذا المميز الذي لا يرتب على نظره ثوران شهوة وتشقوق فعلا واما الذي يرتب على نظره ثوران شهوة وتشقوق فعلا واما الذي يرتب على نظره ثوران شهوة فيجب التستر منه وعلى المولى منعه من النظر كما يجب ستر العورة عن المميز وان لم يرتب على نظره ثوران الشهوة واما غير المميز فلا دليل على وجوب ستر العورة منه وانما احوط وهل يحرم على المرأة النظر الى الرجل في جميع ما كان يحرم على الرجل النظر اليه منها حتى ماعد العورة مع عدم الرتبة ام لا قولان لمرآة ما يدل على الاول ان غنى نظرها الى ماعد العورة منه من دون رتبة ولا شهوة ولا خوف فتنة لكن الاحتياط لا يترك شتم ان جميع ما ذكرنا يتعلق بالاحتياط واما عند الضرورة فيجوز النظر الى ما كان يحرم النظر اليه قبله حتى العورة كالطبيب ينظر للعلاج والتفقد لها من العرق ونحوه والشاهد نظر الشهاده فيما لا قبل فيه شهادة النساء لكن يلزم الاقتصار في ذلك على ما تدفع به الضرورة ولذا يشترط في جواز مباشرة الطبيب بنفسه عدم امكان استنابة امرئ او محرمة او زوج في نفس الموضوع ووضع الدواء عليه فطاع الضرورة بذلك نعم لا يشترط في نظر الطبيب خوف فوات النقص بل يكفي المشقة بتركه او بطؤ البرء وينبغي ان يكون معالجته الطبيب بحصور محرم وكذا يجوز النظر الى وجه الاجنبية لتحمل الشهادة فيما لا قبل فيه شهادتها في جواز النظر الى فرج الزانية للشهادة قولان اتقواهما العمد وكذا النظر الى فرج المرأة للشهادة على الولادة والى ثديها لقبول شهادة المرأة في ذلك وحكم الرقيق في جميع ما ذكرنا حكم الحر حتى بالنسبة الى الموالى فلا يجوز للسيد النظر الى مولاه وفي جواز نظر الخصم الى مالكه وغيرها قولان اتقواهما العمد ويجوز للمولى النظر الى فرج امته ما لم يكن لها زوج فرج لو اشبه من يجوز النظر اليه من يجوز بالشبهة المحصورة لزم اجتناب الجميع وكذا بان الى من يجب التستر عنه ومن لا يجب لو كانت الشبهة غير محصورة او بدو يفتان شك في كونه مائلا ولا اوشك في كونه من المحارم النسبية ولا فاعاظهر وجوب الاجتناب لو شك في كونه زوجة ولا اوشك في المحرمية من باب الرضاع نعم لو شك في كونه منظور اليه حيوانا او انسانا لم يجب الاجتناب لو كان الشك في كونه بالغاً او صبياً او طفلاً ميمراً او غير ميمراً فان كان هذا اصل شرعي عليه والالزام الاجتناب ثم ان المحرم من النظر تمام هو ما كان على وجه يتمكن الناظر من التمييز بين الرجل والمرأة وانه العضو الغداني فلوراي الاجنبية من بعيد على وجه لا يمكن تمييزها وتميز اعضائها ولا يمكن تمييز كونها رجلاً وامرأة ولا يمكنه تمييز كونها انساناً او حيواناً او جاداً فاعاظهر عدم حرمة وان كان الاجتناب الى مسائل الاولى يحرم سماع الاجنبي صوت الاجنبية وبالعكس ان كان برتبة وتلذذ مبصر اكان المستمع او اعى دون مجرد السماع وفي حرمة مع فقد الرتبة قولان اشبههما العمد وان كان الاحتياط فيما عدا مورد الضرورة من سماعه صوتها دون العكس لا ينبغي تركه وربما قيل الكراهية وقال العلامة رة في كرهه ان يحجب المخاطب لها او قارع الباب بصوت خفيظ ولا يرفع صوته الثانية ذهب بعض اصحاب الجواز النظر في المرأة والماء الى ما لا يجوز النظر اليه بضعفه ظاهر وعقد الجواز هو الاقوى واما الصور الاثني عشر فحرم النظر اليها مع الرتبة واما مع عدمها فاحوط الاجتناب عن النظر اليها وجوبا ان تعين ذلك والعكس عند الناظر واستصحابا ان لم يقين الثالث يحرم من كل ما يحرم النظر اليه من المرأة للرجل ومن الرجل للمرأة ومن كل منهما المائله ومنهما الغيرهما ويحرم من وجه الاجنبية وان جازنا النظر اليه الا عند الضرورة الواجب تجنب مصافحة الرجل للرجل والمرأة للمرأة وكذا معانته كل منهما مع مائله مع عدم الشهوة ومن الفتنة واما مصافحة الرجل للمرأة فان كانت محرما او زوجة جازت بل استحبت وان كانت اجنبية لم تجز الا من وراء الثياب مع ان الاثنان وعقد شهوة ولا رتبة الخامسة الاجزاء المفصلة ان كانت بحيث بقيت معها الصورة النوعية كان حكمها حكم المتصل من حيث النظر والا فحق جواز النظر الى ما يحرم النظر اليه متصل منها وعدمه اقوال اشبهها الجواز السادسة الخشيان علت في كونه او ثوبية والا بان كان مشكلا فلهما يجوز لكل من الرجل والمرأة النظر اليها ام لا قولان اتقواهما ذلك ان كان الاحتياط لا ينبغي واما هي يجب عليها الغض عن كل من الرجل والمرأة على الاقوى فلا تنظر الى شيء من المرأة ولا الى ما يحرم الرجال والنساء النظر اليه من الرجل البسابة في الوطى في دبر الزوجية خلاف فتوى واختلاف رواية واشهرها الجواز على كراهية شديدة والاخرى الحرمة والاول وان كان اظهر في النظر الا ان الاحتياط في مقام العمل لا يترك وعلى القول بالجواز فالاقوى عدم حصول

في جواز النظر الى ما كان يحرم النظر اليه قبله حتى العورة

نعم
بما
الفاضل
المرآة في قوله

في النكاح

٣٥١

ام تعتبر تلك في الجميع فلا يكفي نحو قوله زوجتك بكه قران الاظهر الاول لعدم كون المهر كذا في العقد الدائم ولو عجز احد المتعاقدين عن المهرية والعلم والتوكيل وقد راى اخر تكلم هو بالترجمة والاخر بالعربية بشرط فهم كل منهما ما راى الاخر ولو مترجمين عدلين وفيه الاكفاء بالواحد لشدة وجوه قوتى نعم لو قطع بالمراد بقوله كفى قطعاً وبخرجه كل من الاشارة والكتابة لاخر من من يحكم اذا كانت مضممة للمراد والى على القصد الا لم يعتد بها قطعاً ولا يلزم التوكيل لا طلاق الدليل وهو نحوى كفايتها في طلاقه ولو كان احدهما كذلك تكلم الاخر فيقتضى وظيفة الاصلية واقصر العاجز على الاشارة ولا يعقد النكاح بلفظ البيع ولا الهبة ولا التملك ولا الاجارة اجماعاً سواء ذكر فيه المهر او حرمه وكذا لا يقع باكاً باحرة ولا العارية سواء عقلت نفسها او بضعها او منافعها بذلك لثاني يعتبر في المتعاقدين البلوغ والعقل والحريز بلا ريب في الاولين وعلى الاحوط في الاخير فلو عقلا الصبي لم يصح ان كان ام وكلاً ميمراً او غير ميمراً وكذا المجنون مطبقاً كان ام ادواً في حال جنونه وكذا السكران ان بلغ به السكر الى حد زوال العقل وعدم امکان القصد المعتبر فلو لم يبلغ الى تلك الحالة وقصد على الوجه المعتبر صح ولا يشترط الذكورة في العاقد فيجوز للمرأة الوكالة عن الغير في اجراء الصيغة كما يجوز اجرائها لنفسها ويعتبر بقا المتعاقدين على الاهلية الى تمام الصيغة فلو وجب ثم حرم او اغنى عليه قبل الحق القبول لم يصح وكذا لو اوجب ثم نام او غفل عن العقد **المرة الثالثة** لو اوجب ثم حرم او اغنى عليه بطل حكمه الا يجب له سبق مورد القبول سواء كان ايجاب النكاح او البيع وغيرهما من العقود اللازمة وسواء كان القبول في حال جنون الموجب او غائراً او بعد فاقته وصحته تحلل فصل طويل مغل بالموالات ام لا ولا كذلك اليوم فانه لا يبطل حكمه الا بايجاب لو استيقظ في الاذن وقبل الاخر من دون تحلل مغل بالموالات نعم لو قبل الاخر في حال نوم الموجب وبعده مع فوات الموالات لم يصح **الشرع** لو تضاف رجل وامرأة على الزوجية حكم بها ظاهر وترتب عليها آثارها من وجوب نفقة عليها وتمكينها منه وتوارثها وغير ذلك من الاحكام من دون فرق عندنا بين كونها غيبين او بلدين فليس لاحدهما من احتمها نعم لو ادعى ثالث حصة حرة احدهما على الآخر لرضاع بينهما او نكاح في عدة او جماع حين ذبحها لغيره ونحو ذلك سمعت دعواه ان كانت له بيعة والا فلا ولا يمين على المنكر هنا لعدم كون ذلك حقاً للمدعى فيجوز ثبوت اليمين لان جواز الدعوى حسبة بل انزوها ثبتت له حقاً حسبياً وعلى كل حال فليعلم ما بينهما وبين الله تعالى في الصوة المذكورة والا تية مراعات الحكم في نفس الامر والعقل بمقتضاها ولو اعترف احداهما بالزوجية وانكرها الاخر طول المدعى بالبيعة فان قامها قضى بالنكاح ظاهر والا فان حلف المنكر انفى عنه النكاح ظاهر واذا لم يمتدعي احكام الزوجية كذلك الا بان نكل المنكر اليمين فان حلف المدعى اليمين المردودة قضى بالنكاح ظاهر والا لحول كل حكمه ولو وقع الرجل المنكر لطلاق ولو وقع تزوجه في نفسه لم يكن من دون تعليق لفظ انتفت عنها الزوجية **الخامس** ان يشترط في صحة النكاح تعيين الزوجين بما يرفع الجهالة من اشارة وتسمية او وصف مميز فلو تزوجه احدك بكنية وهذا الحمل لم يصح العقد ولو جمع بين الاسم والصفة او بينهما وبين الشارة صح بلا خلاف ان تطابق الميزان وان تخالف كان فل زوجت بنتي فاطمة وكلا بت لسوى واحدة مسمية بزيين ففي صحة العقد وعدمه جهتان اظهرهما الصحيح كون بنتها بنته ولو كان له بنت اسمها فاطمة فقال زوجتك فاطمة ولم يقل بنتي فاطمة لكن قصدها بالنية صح والاحوط فيه في الصوة وسابقهما تجد يد العقد لو كانت لعدة بنات فزوج واحدة منهم ولم يسم التي تزوج عند العقد بطل سولو قصد معيته ولم يقصد فصله الا ب معيته دون الزوج او بالعكس ولو قصد الزوج قبول نكاح من قصدها الا بان لم يصر لها بمسما بطلا ايضا واختار العلامة في كره **السادس** وهو الاشبه ولا يشترط علم كل من الزوجين باوصاف الاخر المختلف بها الرغبات المهور **السابع** ان لا يدعى زوجية امرئة او ادعى ختمها زوجية واقام كل من الاخت المدعية بيته فان لم يكن قد دخل بالمدينة قدمت بيته سواء كانت البيتان مطلقتين او مؤرختين بتاريخ واحد او مختلف مع سبق تاريخ بيته الرجل مؤرخة دون بيته المرأة وبالعكس ولو كان قد دخل بالمدينة قدمت بيتهها سواء كانتا مطلقتين او مؤرختين بتاريخ واحد او مختلف مع سبق تاريخ بيته الرجل او تاريخ بيته المرأة وكانت بيته الرجل مؤرخة دون بيته المرأة او بالعكس وكذا تقدم بيتهها لو سبق تاريخ بيتهها عند الدخول بها ولو لم يكن لشئ منها بيته وكان قد دخل بالمدينة لم يعد كون القول قولها بيمينها فخلف على ان الرجل زوجها وان كان زب في دعوى زوجية الاخت **فصل** في المدعى بالمدعية في القول قوله بيمينه ولو اقام الرجل بيته دون المرأة فان لم يدخل بها قبل بيته وان كان قد دخل بها ففي قول بيته تردد ولو اقامت المرأة البيته دون الرجل قبلت بيتهما دخل بها الا هذا كله اذا كانت المدعى عليها منكراً لزوجيته كان قد دخل بها ام لا وهل يلحق بذلك ما اذا اقترنت بذلك مع دخولها او عند دخولها ام لا يلحق وجهان اولهما غير بعيد والاظهر عدم الحاجة الى ضم اليمين الى البينة المقدمه لقيتها من احد الطرفين خاصة ان مدعىها على معارضتها عند قيامها لطلبت والا فربح بيان جميع ما ذكر فيهما لو كانت المدعية اما المدعى عليها او بنتا **السابع** ان لا يدعى زوجية امرئة ثم ادعى اخوانها زوجية وانكرت ذلك فان قام المدعى البينة على ما ادعاه قبلت والا ففي توقف سقوط دعواه على حلفها على عدم زوجية المدعى قولان اشبههما بعدم ولو اقترنت المرأة لزوجية المدعى بقيته زوجية العاقل الى ان يقيم المدعى البينة ولزمها ان لا طالب لها قد بنفقه ولا قسم ولا مهلة الا ان تدعى الشهرة الممكنة ولو مات العاقد في الفرض او طلقها حكم بزوجية المدعى **الثامن** لو تزوج العبد باذن مولاه ام لا لغيره باذنه ثم ادعى له المولى في ابتاعها من مولاهما اشتراها

في النكاح

٣٥٣

صورة الوكالة الخاصة ولا عمل بها ولا أقوى كفاية الغاية الاعتبارية في المتعاقدين في جميع العقود وعقد لزوم المعايرة الحقيقية وجواز نوا
 طرف العقد وكلاهما ولاية فيما كانا الزوجين الجدل بنت بن من ابن ابنه الآخر وأحكام الشرع بنته من مجنون أو سفیهة أو كاذبة في أحدهما ولاية
 في الآخر كما لو تزوج الأب بنته من موكلة أو كاذبة في أحدهما وأصالة في الآخر كما لو وكل كل واحد من الزوجين طرفي العقد ولا ينفذ في أحدهما
 وأصالة في الآخر كما لو تزوج الحاكم الصغيرة القيمة والكبيرة السفهية من نفسه هكذا **السؤال** يستتر لزوجها الولي من كفوفهم المثل مع المصلحة
 صح ولو لم تكن هناك مصلحة وقف على إجازتها الاعتبار المصلحة في عقد الأب الجدل أيضا على الظاهر ولو تزوجها من كفوفهم المثل على
 المصلحة كان كان هذا الزوج بهذا التقدير لكل والنسب من البازل لم المثل صح ومع عدم المصلحة ثبت لها الاعتراض في المستحق والرجوع
 إلى المثل لها الاعتراض في العقد أيضا على رأي **السؤال** بعتر عبارة المرتبة الباعنة معتبرة في العقد فيجوز لها أن تزوج نفسها مع الرشد
 الثبوتية وفقدانها للاب الجدل اتفاقا ومع ابتكاره وجود أحدهما أو كليهما على ما هو الظاهر من عدم ولايته عليها بعد البلوغ والرشد وكذا
 للبا لعتن تزوج غيرها وكذا الإيجاب وقبولها ولاية **الثامن** عقد النكاح المصطلح عليه بالفصول الصادر من الكامل بالبلوغ والعقل
 الغير المالك للإيجاب القبول وغير المان من المالان لهما واحد هما يقف على إجازة من إله العقد على أشهر الظاهر من غير فرق بين الزوجين
 ووليتهما أو كليهما ولا يعتبر فيه قصد كونه فضوليا وكفى في إجازة البكر سكوتها كالتكفي في إجازة الأب ابتداءً إلا أن يعلم من القرائن كاهنها وبسبب الخبر
 النطق إلا أن تقوم القرائن المورثة للأطمين العقلاني بدلالة سكوتها على الرضا ولو قيل بدوران الحكم مدار الدلالة على الرضا خفي علم من السكون
 الرضا كفي بمركانت وثبوت حيث لم يعلم ذلك فلا كذلك كاختصاص أو لا يجوز للمولى كالوكيل إيقاع العقد فضولا فيه الاختيار بان يقصد بها
 من جانب المعقود عليه بحيث أن شاء إجازة وان شاء قبل عليه ان وقع العقد ولا يترتب وكذا **السؤال** سحتم نسط الولاية بالكفر والصغر والجحون
 فلا ولاية للكافر على ابنه ولا ابنته الصغيرين المسلمين يتصور اسلامهما مع كفره باسلام الأم أو الجد وكذا الولاية لغيره على ابنة الصغار المسلمين
 نعم لا يشترط الاسلام في الولي إذا كان المولى عليه كافر ولا يشترط الكفر في ثبوت ولاية إذا كان المولى عليه كافر فالمسلم أيضا ولاية على المولى عليه الكافر
 ولو كان الأب والجد كافر اختصت لولاية الآخر المسلم منهما إذا كان المولى عليه مسلما وكذا الولاية للصغير ولا الجحون ولا المغني عليه ماداموا
 كذلك يتصور صغر الولي في الحاكم ومالك الرقيق ولو انفصل الأب والجد بالجحون أو الأغما اختصت لولاية الآخر مادام الجحون أو الأغما باقيا
 ويجنون الولي القريب تنقل الولاية إلى الولي البعيد فيجوز لأب الجدل واحد هما مع موت الآخر وسفهة تنقل الولاية إلى الحاكم الشرعي ويجنون
 مالك العبد والأمة جحونا متصلا بالصغر والصغر تنقل إلى الأب الجدل ومع فقدتهما إلى وصيهما ومع فقد الوصي إلى الحاكم الشرعي ويجنون جحونا
 منفصلا عن الصغر تنقل إلى الحاكم الشرع وبإعفاء الولي تنقل الولاية إلى من بعده من الأولياء من غير فرق بين طول الزمان وقصره على الظاهر وصلى
 المطبق الأدوارى فإنه تنتقل الولاية منه إلى من بعده مطلقا وتعود بجو العقل وكذا أن بلغ التكريه إلى الحد عدم التميز على رد في ذلك ومثله
 المرض والمرأفغان للتمييز وكل موضع تنتقل الولاية فيه من ولي إلى من بعده لعارض يعود بزوال العارض إلى الحاكم فإنه لا يعود بزواله منه
 وأما تعود الولاية الأهلية العامة لا الخاصة نعم لو لم يوجد بعد زوال العارض من الحاكم آخر فتولى عدول المسلمين لذلك الأمر حسب عادته لولاية الولاية
 العارض وجبنا عادته لولاية بزوال العارض فليس له الاعتراض فيما فعله المولى لأم المولى عليه في حال بقاء الولي القريب بالعارض المسقط لولاية ولا
 تسقط ولاية لأعي ولا الأصم ولا المريض فلنكان حرضه شديدا لا يشغل عن مقصود الولاية وأما الآخر ففي كونه وغيره أن اشارته كانت مفهومة
 صح أن يكون وليا وتقوم اشارته مقام نظره وان لم تكن مفهومة سقطت ولاية ولا أقوى ثبوت ولاية في المفامين لكن يلزم وكيل الغية في اجراء العقد
 خاصة فيلزمه الفحص والبحث وملاحظة المصلحة ثم توكيل الغير في اجراء الصيغة وكذا تسقط الولاية بالغيبه منقطعة كانت وغيره منقطعة بمقدار
 مساندة نقص فيها الصلوات كانت داخل نعم لو عرضت ضرورة إلى التزويج وادى إلى التأخير إلى القدر كان الحاكم المباشرة حسب **العاشرة** إذا تزوج
 الأب والجد من لهما عليه الولاية بمن به أحد العيوب الموجبة للفسخ في الرجل كالجحون والخصاء والعن والجب فاما أن يكون الولي عالما بالعيوب
 التزويج أو جاهلا به وعلى الأول فاما أن يلاحظ في ذلك لضبطه أم لا فاما في صورة علمه بالحال وملاحظة المصلحة كما لو كانت مثلاً رقاء أو قرناء تزوجها
 من عتین او خصی لتشغل مصاحبتها فلا يصيبها الكدر بما بها أو كانت مجنونة فزوجها من مجنون لمصلحة مع عدم حصول غير هؤلاء والحال أنهم يبدون
 ما لا يبدل غيرهم فلا اشكال في صحة العقد من غير خيار للمولى عليها بعد الحال بالبلوغ والعقل واما في صورة علمه بالحال وعدم ملاحظة المصلحة فلا إشكال
 كون العقد فضوليا موقوفاً على إجازتها بعد الحال لا لأنه اعتبر في عقد الأب الجدل أيضا المصلحة واما في صورة جهله بالحال فيصح العقد له الخيار إذا
 بلغت بغير إشكال أن لو تكن معيوبة مثله واما لو كانت مثله بان كانت قرناء أو رقاء في صورة كونه خصيا أو مجنونا ففي ثبوت الخيار لها بعد البلوغ
 والعقل وجهان أظهرهما عدم الاحتياط بارضاها لا ينبغي تركه وحيث ثبت لها الخيار فهل للمولى أيضا الخيار أم لا وجهان اقربهما العقد كحل
 تزويج الصغير من الميؤوب تزويج الصغير بالمعيبة بالقرن أو الرقيق ونحوها في أحكام الصور المذكورة بناء على خيارنا من عقد ثبوت الخيار للصغير

عنه
 الرضا علم سنه
 ذلك لما استفتا
 من نسخ ولاية
 الوصي في التزويج
 لأن تزويج عبده
 من ولاية المال
 المفق على كونها
 اليه ان او ماله
 من عهده

بعد البلوغ وأما باطل ثبوته فكذلك لأنه في الخيار في الصورة الأولى فإنه ثبت في الصغير بالأصل أنه إذا كان الولي هو الأب والمجد وأما لو كان هو الحاكم فكذلك بناء على عدم الخيار للصغيرين في تزويج بعد الكمال كما هو الظاهر وأما بناء على ثبوته فلها الخيار بالأصل في جميع الصور ومثل الحاكم المولى إذا تزوج مملوكاً ومملوكة وموضع خيارها إنما هو بعد الانعقاد لا بعد الكمال بالبلوغ وكذلك مثل الحاكم الوصي بناء على مذهب من أثبت له الولاء في النكاح ولو تزوج أحدهما ولياً الصغير من مملوك لم يكن لها الخيار إذا بلغت أن لا حظ الولي في ذلك المصلحة والأصل أن العقد فضولياً موقوفاً على إجازتها بعد الكمال **الحادية عشر** لا يجوز نكاح أمة الأب: إن ما لكها دائماً كان العقد ومنقطعاً صغيراً كان كفاً أو كبيراً ذكر كان المالك وإنشئ **الثانية عشر** إذا تزوج الأبوان الصغيرين صح العقد ترتب عليه آثاره التي منها ارث كل منهما من الآخر واستحقاقها المهر عليه ولو عقد عليها غير بويها كان فضولياً موقوفاً على إجازتها بعد الكمال وإجازة الولي وله من حيث الإجازة والرد وصوت **الأولى** أن يحجز الوليان الأجباريان بعد الأطلاق ويحجز الصغيران بعد البلوغ ويصح العقد ويرتّب عليه آثاره من المهر والميراث **الثاني** أن يسلّمها **الثالث** أن يردها أو يبلّغها ويردّها أو يبلّغها ويحجز الآخر ثم يموت أحدهما سواء المجرى وغيره ويصح بطلان العقد من راس ويسقط المهر والميراث وكذلك لو بلغا والجماع أحدهما وسكت الآخر ثم ماتت ساكت قبل الإجماع والرد وما ولو بلغ أحدهما وإجازته مات الذي لم يجز ردّه وما لو مات أحدهما قبل بلوغه وبلغ الآخر وما لو ماتا معاً قبل البلوغ **الرابع** أن يبلغ أحدهما ويحجز الآخر ثم يبلغ الآخر ويصح فيعزل نصيب الآخر الغير البالغ من تركه المجرى بعد موته ولا ينظر إلى به إلا أن يبلغ الآخر فحينئذ يبلغ الآخر وإجازة الحلف أنه ما دعا إلى أخذ الميراث أو الرضا بالتزويج فان حلفاً أعطى ذلك وإن نكل لم يورث بل يرث الميراث المعزول إلى ذمة الميت يلزمه المهر لو كان هو الزوج وكذلك لو مات قبل الحلف لو حلف أو غي عليه بعد الإجازة قبل الحلف انظر به زمان فاقته فإن مات وحلف ورث وإن نكل مات قبل الحلف وقبل الإفاقة رد المال إلى باقي الورثة وإن لم يبق بل حصل لياس منه وإن حبس خيل المال ضمن على الوارث وعلى المال فقيل يدفع إلى باقي الورثة ويقرّر الحال معهم ضمانهم له على تقدير ظهور استحقاق المجرى له بالبرء والحلف فلا يخلو من وجه **تشر** أن الحلف حيثما وجباً إنما هو إذا كانت هناك تهمة فلو لم تكن هناك تهمة الطمع في الميراث ولو قرأ من قطعية ند على عدمها كما إذا أجاز أحد قبل الأطلاق على موت الآخر وإجازة من بعد التركة لصاحبه ثم ظهر له مال وإذا كان الحي زوجاً وكان عليه من المهر ضعف ما أخذ من الميراث مع علمه بالحال واتحاد جنس المهر والميراث لموجباً لبقاء ثبوت غرضه بآعيان التركة فلا يظهر عدم الحاجة إلى اليمين صح وكذلك الحاجة إليها فيما لو كانت التركة بيده ولم يعلم به غيره فإنه لا حاجة في توريثه إلى حلفه بل فيه ما يبينه وبين الله تعالى أخذ الميراثان علم بخصوص نيته **فرو** **أحد** هاتين التورتين الفضولي أحد طرفي العقد وبأشطر الطرفين الآخر بنفسه أو وليه أو وكيله أو بإشتر الفضوليين طرفي العقد فإجازة ولي أحد أو بلغ أحدهما وإجازة ترتب عليه آثاره التي منها تحريم المصاهرة في حق المباشرة والمجرى على الفرضين إلى أن يتبين فسخ الآخر فالفسخ الآخر يحرم على المجرى أو المباشرة الخامسة والأخت جمعاً والأم والبلد عينا المكان زوجاً ونكاح غير المعقود هي لها كانت وجهته ثم إن أجاز الآخر بعد الكمال تجزى تحريم المصاهرة في حق كليهما وإن فسخ الأخت من كلا الطرفين فلا يوجب تجزى الفضولي من أحدهما طرفين مع حقوق الفسخ من الطرفين لا حرمة تزويج الرجل المجرى لا بما بعد فسخها العقد ولا حرمة تزويج المرأة المزدوجة نفسها من أبيها وابنة بعد فسخ العقد **ثانيها** أنه لو أجازت المرأة العقد الواقع طرفاه فصولاً ثم وقع الرجل الطلاق قبل الإجازة كان ذلك منه إجازة للعقد فتفارق الزوجة وتحرم بذلك على أبيه وابنة لكونها معقودة ولو طلق بعد إجازته قبل إجازة المرأة لم يرتب على طلاقه ولو يوجب بطلان العقد ولا حل للأخت والأم والبلد والخامسة إن كانت هي **ثالثها** أنه لو زوج أحداً مرتبة فصولاً ولم ترض به المرأة وتزوجت بغير عقد لا فاسخ عقدها وبطل العقد الفضولي وليس لها بعد ذلك فسخ عقدها وإجازة الفضولي **الثالثة عشر** إذا أذن المولى لبعده في إيقاع العقد صح وكان المهر والنفقة على المولى فإن عين المرأة ومقدار المهر بقيتا وكان العقد بسبب العقدى عنها أو عن أحدهما فضولياً موقوفاً على إجازة **وأن** أطلتها **ن**هما فإن تزوج بمن يلق بحاله وحال مولاة بمهر لا يوجبها ما صح والأصل أن فضولياً موقوفاً على إجازة المولى لأن الأطلاق ينصرف إلى الأيقاع **مهر** يبق فلا يدخل غيرهما تحت الأذن ثم حيث قلنا بالوقوف فهل يبطل العقد برده من أصله أو يصح ويتعلق الزائد بذمة العقد يتبع بهما إذا تحرروا كان أظهرهما الأول **الرابع عشر** لا من تحرر بعضه ليس لولا إجماعه على النكاح ولا الاستقلال فيه بل يوقف نكاحه على رضا المولى مع رضا **الخامسة عشر** إذا كانت أمة لمولى عليه كان نكاحها مبيداً ولتزوجها المولى صح ولزم ولو يكن للمولى عليه فسخ بعد الكمال من دون فرق في ذلك بين الأب والمجد والحاكم والوصي فإذ كان لم نقل بولاية الوصي في النكاح لكن مرجع الفرض له ولاية المال التي لا إشكال في ثبوته **السادس عشر** قبل تزويج المرأة كبراً كانت أو ثيباً إن تسانن أباهما في العقد وإن توكل أحدهما أو لم يكن لها أب لم يجز لها أن تزوج نفسها من غير اختياره إنا كما أكثر من إخاء واختار كل غير ما اختاره الآخر والأظهر عند ثبوت الاستحباب الشرعي في شيء من ذلك نعم الحسن العقول لا تمنع **السادس عشر**

في النكاح

٣٥٥

لو وكلت خويلها واشين غيرهما في تزويجهما فزوجها كل من اوكيلين من رجل لكن سبق احدهما للعقدين لاخر تعين تقديم السابق منهما وحكم للعقد الاول
 بالزوجية من غير فرق بين كون السابق في صورة كونهما اخوين هو الاكبر او الاصغر وجميع فان لم يكن دخل بها المتأخر سكت الى السابق وان دخل بها فاما
 ان يكون مع علمها بالحال والحرمه وجعلها او علم احدهما وجهل الآخر اما في صورة علمها بالحال والحكم فاما في صورة جهلها بالحال والحكم فاما في صورة جهلها بالحال والحكم
 من غير علة الا على مذهب من وجب لعدة من الزنا وتحريمه على الملاحق ابد اوما في صورة جهلها بالحال والحكم فاما في صورة جهلها بالحال والحكم فاما في صورة جهلها بالحال والحكم
 الولد ويقر بينهما ثم تعد عدة الطلاق ثم ترد الى الاول وتستحق منه المسمى واما في صورة علمها بالحال والحكم فاما في صورة جهلها بالحال والحكم فاما في صورة جهلها بالحال والحكم
 ان حصل لها المهر عليه عليه الحد ثم تعد الى السابق وتستحق المسمى وهل يلزم العدة فيه وجهان مبدآن على لزومها في الوطى الواقع شبهة من طرف
 المنة خاصة واما في صورة علمها وجهلها فلا مهر لها وعليها الحد ويلحق به الولد وتعد منه عدة الطلاق ثم ترد الى السابق وتستحق منه المسمى وجهان
 العدة فان نفقة في العدة على الوطى لا على من هي زوجته واما **الثامنة عشر** اذا انفق العقدان من الوكيلين في حالة واحدة فان لم يكونا
 اخوين بطل العقدان بلا خلاف ان كانا اخوين كذلك على الاظهر لو تزوجها الاخوان غير الوكيلين والاعجب ان اجازت عقدة ما شئت
 اقترن العقدان ام اختلفا ولاولى لها في صورة كونهما اخوين اجازة عقدا كبرهما ولو دخلت في المفرض على احدهما قبل الاجازة ومكنت نفسها منه
 كان العقدان لا ينفذان اقوى الاجازات لو تزوجها وكيل وضولى سواء كانا اخوان او غيرهما فان سبق عقدا لوكيل صح عقده وبطل العقد الاخر من
 وان سبق لفضولى فان علمت بذلك قبل عقد الوكيل ناجازة صح وعليها اعلام الوكيل بالعزل وان ردت ولم تعلم بالحال حتى عقد الوكيل بعد ذلك صح
 عقد الوكيل وبطل عقد لفضولى وكذا لو اقترن العقدان **الثاسعة عشر** قد قلنا ان لا ولاية للمرأة على الولد وجميع فان زوجته فان اجاز
 حين يقع اجازة لزم العقدان وان ردت بطل المهر ولزها نصف المهر لو تزوجته بدعوى الوكالة ولا شئ عليها مع عدتها **العشرون** لو زوجها
 الاجنبى ثم شاع الزوجان فقال الزوج زوجك العاقدة من غير ذن منك وادعت هي سبقا لذن على العقد وصددت بالوكالة لمنها فقدم قولها
 مع اليمين لا دعائها **الفصل الرابع في اسباب التحريم هي ستة السبب الاول النسب** النسب
 النسبة اصناف **احدها** كل شئ ينتمى اليها نسب بالولادة بغير واسطة وهي الام وبواسطة وهي الجدة الشاملة لام الام وجدتها لا يها لها
 وجدات جداتهن وام الاب جدته وجدات جدته **الثاني** كل شئ ولدتها او ولدت من ولدها ذكر كان ام انثى بغير واسطة وهي بنت
 للصلب وبواسطة وهي بنات البنات بنات بنات البنات فكذا بنات بنات البنات وهكذا فكذا لا وبالجمله كل شئ ينتمى اليك نسبها وبواسطة وبغير
 واسطة **الثالث** كل شئ ينتمى اليك بغير واسطة وبواسطة كبنات الاب وان نزل **الرابع** كل شئ ولدتها ابواك واحدهما بغير واسطة وهو زوج
 الاب كن اولادهم اولهما وبواسطة وهن بنات الاخوات بنات ولدهن **الخامس** كل انثى هي اخت كزوجة بغير واسطة كالتعات سواء كن
 اخوات بغير واسطة او اولهما وبواسطة كعمة الاب اخت جد وعمه الام وعمه الجدة وعمه جد **السادس** عمه جد **الثاني** عمه جد
 ابو جدته الام وعمه ام جدته الام وهكذا لامة العمة وعمه العمة وهكذا لانها قد تكون محرمه وقلة تكون كذلك فافرض كونها محرمه فمثل بالوكالات
 لو بدعت هي اخت بغير من الاب الام ومن الاب فقط فان عمه تلك العمة تكون اخت جدته هي عمه ابية عمه الاب بحر من واما فرض عكس كونها محرمه فمثل بالوكالات
 لو بدعت هي اخت بغير من امه فان عمه تلك العمة تكون اخت زوج الام لا حرمه فاخت زوج الجدة بالطريق الاول **السابع**
 كل شئ هي اخت انثى ولدتها لا يها ولا تعالها وبغير واسطة وهي الخالة وبواسطة كخالة الاب الام وخالة الاب وامه واب الام واما خالة جد
 الاب جدته وجدته الام وجدتها وهكذا فصاعدا خالة الخالة وخالة خالة الخالة لانها قد تكون محرمه كالوكالات الخالة القريبة خالة الاب ام
 اولاد خاصة بمعنى انها اخت امه من الابوين ومن الام فخالها صح تحريم عليه لانها اخت جدته لامة وقد لا تكون محرمه كالوكالات خالة الاب خاصة بمعنى
 انها اخت امه من الاب خاصة فانها لا تحرم عليه لان ام خالته القريبة تكون امرئته جدته لامة امه فاختها تكون اخت امرئته الجدة واخت امرئته الجدة تحريم
السابع بنات الاخ سواء كن بنات للصلب وبنات بطن وبنات بطن سواء كان الاخ للاب وللأم اولهما وكذا بناتهن وان سفل هذا هي ايضا
 السبعة بالنسبة الى الذكور ويجوز مقابلهن من الذكور على انما نفهم عليهن الاباء وان علوا والاولاد وان سفلوا والاخ والاولاد فكذا بنات الاخ
 وان سفلوا والعم وان علوا وكذا الحال على التفصيل المزبور **مسائل** **الاولى** انه لا فرق في حرمة الاصناف المزبورة بين حصول النسب بالنكاح
 الصحيح والشبهة والزنا وقد صرح الاصحاب بعد ثبوت النسب بالزنا وبخلافه دليلا والا قوى اتحاد ولد الزنا ولد الحلال في جميع احكام النسب فكل
 الارث فانه لا ارب بين ولد الزنا واما ربه للنص الخاص واما فيما عداه فالمرجع اطلاق الادلة لصديق ابن والاخ ونحوهما لغة وعرفا **الثانية** لو
 زوجته ثم وطئها اخر شبهة ثم بعد ذلك انتم بولد فلا يخلو من صور اربع **احدها** ان لا يمكن لحوق الولد بالابا ولا بالام ولد ولا من ستة اشهر
 من وطئ الثاني ولا قصي الحمل فاسن من وطئ الاول فان الولد للوطئ المطلق قطعا **الثانية** ان لا يمكن لحوق الولد بالابا ولا بالام ولد ولا من ستة اشهر قطعا
 الى اقصى الحمل من وطئ الاول فان الولد للوطئ بالحق بالثاني قطعا **الثالثة** ان يعلم اشفاة عنهما معا كالولادة فلا من ستة اشهر من وطئ الثاني ولا اكثر من

في الزنا

في النكاح

عبرت عن
 العتوان
 ولدت من
 امها
 من غير واسطة
 العتوان

كتاب النكاح

٣٥٤

من وطئ المرأة فممنها ما لا يملكه

١٣

افصى مدة الحمل من وطئ الأول فان الولد منصف عنهما شرعا والابن ان يمكن لحوته بكل منهما كما لو ولدته ثلثة اشهر فصاعدا الى ما دون اقصى
الحمل فمادون من وطئ الأول فانه يمكن لحوته بكل منهما والحكم هو التعيين بالقرعة على الاظهر ولا فرق في احكام الصور الا ربع بين ما لو كان
وطئ الثاني شبهة في العدة او بعد انقضاءها الا فانه على الاثر من المنة على الثاني لدخوله في العدة بخلافه على الثاني **الثالث** لو انكر الولد
عن انفق عن صاحب الفرس وكان اللبن تابعا له فممن هو المولود ان كان ثنى على الملا عن لو كان قد دخل بالمرأة لكونها ربيبة ولو عاد بعد ذلك عن
الانكار واقر بالولد عاد نسبة تبعه اللبن وورثه المولود ولو يرث هو الولد **السبب الثاني الرضاع** والكلام فيه في مقامين
الأول في شروطه وهي امور احدى ها ان يكون اللبن وكادة حاصلة لا مثة موطونة وطيا صحيحا شرعا خاصا لا عاما او
منقعة او ملك ميم او تحليل او شبهة فلا عجة باللبن الدار من غير دلالة سواء كان من بكر وثيب ذات بعل او خلية صغيرة او كبيرة وهل يعتبر انفصال
الولاد ام لا بل ينشر لبن الحمل ايضا فوكان اقربهما الأول والا حتما لا ينبغي تركه ولو سبق مائة في رحمها فحلت نشر لبنها ولا عبرة بلبن البهيمة ولا الأول
ولا الخثى المشكل كالا عبرة باللبن الحاصل من الزنا وان كان الاحتياط في الأخير لازم المراعات لو طلق الرجل زوجته او مات عنها وهي حامل منه
او مرضع فارضعت ولذا بهذا اللبن الموجود ان كانت مرضعا او الحاصل بعد الوضع ان كانت حاملا لنشر الحرة مع اجتماع باقي شرائط من غير فرق
بين الارضاع في العدة او بعد ها ولا بين طول المدة وقصر ها ولا بين ان يقطع اللبن ثم يعود وعكس كونه في الحولين لان يؤدى طول المدة
الى العلم بدرو بفسه لو تزوجت بعد الطلاق والموت بغيره ودخل بها الزوج الثاني وحملت ثم ارضعت للاقبل وضع الحمل بلبن الأول بشرط الحرة
بالنسبة اليها والى الزوج الأول ولو انقطع اللبن عن الأول انقطعا عاينته ثم عاد في وقت الانقطاع بحيث يوجب صدق لبن الثاني عليه عرفا
دون الأول كان للثاني ولو انقص اللبن من دون انقطاع حتى تضع الحمل من الثاني كان ما قبل الوضع الأول وما بعد للثاني وانقعه الصل العز
والان لم الاحتياط **الشرط الثاني الكمية** وهي ما ثبت اللحم وشدة العظم ارضاع يوم وليلة او بلوغ خمس عشرة رضعة واثني
الثلثة حصل كونه في النشر ثم لو ثبت نبات اللحم وشدة العظم بعشر رضعات فالاحوط ان لم يكن اقوى عند الاعتداد به لا طلاق ما دل على عدم كفا
العشر وثبت نبات اللحم وشدة العظم بشها رة طيبين عارفين عادلين في كفاية العلم الحاصل باخبار واحد وجبته يعتبر في رضاع يوم وليلة كذا
كلما احتاج الرضيع اليه عادة او طلبه لا يعتبر فيه كمال الرضعة بل او ارضعته رضعة ناقصة ثم اكملها مرة اخرى لم يفيح ولو اطعمه في اثنا طعاما
فان كان مما يفتدى به بدلا من اللبن كان قادحا على الأقوى نعم لو شربه لما في الاثنا على المعارف لم يبعد عند قدمه في قدح ما يؤكل ارضع واه
ترد اشمه القدح ولا فرق بين اليوم الطويل وغيره لا بخبارها بالليلة بل اهل يعبر الا ابتداء من ابتداء اليوم واليلة والا تهافت في اخرى وكفى
المعلق لو ابتداء في اثنا احدهما وجهان اقومهما الثاني في هل المتبرع ان معارف واساط اطفال وحال شخص ذلك الطفل الرضيع ترد في الاحتياط
لازم ويعتبر في الرضعات العددية كمال الرضعة فلا عبرة بالناقصة والمرجع في ذلك العرف كما يعتبر في الرضعات الزمانية والاثرية التوالى فلو خلتها
رضعة اثرية اخرى لم ينشر ويعتبر حصول تمام العدة والزمان والاثر من المنة الواحدة فلوا رضعت من احد زوجتي الرجل بعض العدة والزمان ثم
رضعت من زوجة اخرى بطل حكم الأول ولو ينشر لم يكمل واحدا تمام العدة والزمان والاثر من غير فصل وكذا يعتبر في كل من تقدمت له ثلثة
الارضاع من الثدي فلو وجع في حلقه او وصل الى جوفه بحفنة او سعط او تقطير اللبن في احليله او في ثقبه نحوها لم ينشر وان بلغ الحدة واستقر
فيها وكذا لو وجع فاكله جيبا وكذا يعتبر في كل منها كون اللبن بحال فلو مزج بشي لم ينشر من غير فرق بين كون اللبن غالبا او مغلوبا او مساويا ولا بين
الزنج بخامد كالسويق والدقيق ونحو ذلك وما يع كالماء ولبن اخر ونحوها ولا بين ان يكون المزج مستهلكا ام لا نعم ينبغي الاحتياط في هذا القول
المزج بحيث لو مزج اللبن عن كونه لبنا وكذا يعتبر في الجمع حيوا المصعنة المرتضع فلوا رضعت من ثدي المينة او رضعت بعض الرضعات وبعض الزمان
في حال حيوتها ثم اكملها ميتة لم ينشر **الثالث** ان يكون المرتضع في الحولين فلو حصل الرضاع كل او بعضه بعد الحولين لم ينشر سواء كان قبل
القطام او بعده قليلا كان او كثيرا ولو تمت الرضعة تمام الحولين نشر المدار في الحولين على اهله ولو انكسر الشهر الأول اعتبر ثلثة وعشرون بالا
واكمل انكسر بالعد من الشهر الحرام من العشرين وفي شرائط كون ولدا لمصعنة ايضا في الحولين قوله ان اقربهما العدم والاحتياط المختلف باختلاف
الموارد لا ينبغي تركه **الشرط الرابع** حصول تمام الرضاع بالعد لا تراو الزمان من لبن فحل واحد فلو حصل ذلك من لبن فحل لم ينشر
حرمه صلا باواسطة او ممتدة باواسطة الابوة ولا ما ينفرع عليها كما لو كان ينشر لو حصل ذلك من امرئين لو اتمحل الفحل ويصوّر اتحاد الرضعة
مع تعدد الفحل فلو طلقها زوجها فنزجت بعد العدة وحلت لم يقطع لبنها فانها لو ارضعت بعض العدة قبل الوضع وبعضها بعد لم
ينشر بل اعلم عرفا سابقا من كون لبن ما قبل الوضع الأول وما بعد للثاني بشر ان الشروط الاربعة المنهورة مما يوقف عليه حصول اصل
الرضاع وهذا امر آخر يوقف عليه حرمه احدا المرتضعين على الاخر وهو كون رضاع كليهما العدة المستبر من لبن فحل واحد وان تعددت المر
فلوا رضعت ذكرا ثنى من لبن فحل واحد سواء الرضعا في زمان واحد او زمانين وسواء ارضعا بلبن فحل واحد او ولدتين متباعدين حرم كل منهما

كتاب النكاح

٣٥٨

لم يرتضعوا من لبن ابيه الرضاعي اولاد امة وابيه الرضاعيين على الاظهر ولو ارضعت امرأة ابنا لقوم وبنتا لآخرين جازان بينك اخوة كل منهما في حق
 الآخر **الخامسة** ان الرضاع كما يؤثر في ابتداء النكاح يؤثر في استدامته فكل رضاع يمنع من النكاح يؤثر في استدامته فكل رضاع يمنع من النكاح
 ان سبق به بطله اذا حقه فلو تزوج بمن له دون الحولين فارضعتها من بفسد نكاح الصغيرة بارضاعها كامة جدته واخنة زوجة الاب الا ان كان
 لبن المرزعة منهما فسدا لنكاح **الشران** ارضاع الزوجة الصغيرة ممن يحرم على الزوج بئذ ان كان بسبب خسر الرضعة كان سعتا الى الرضعة
 نائمة فامتنعت من ثديها من غير شعورها سقط مهرها ولم يستحق شيئا منه وان كان بمباشرة الكبر وفعلها بان تولت الارضاع بنفسها احتارة من دون
 ضرورة داعية الى ذلك فقبل بسقوط تمام المهر وقيل بسقوط نصفه قبل بعد سقوط شيء والاوّل وان كان اشبه الا ان لزوم نصف المهر على المرزعة
 ان كانت عالمة بايجاب رضاها التحريم اظهر والاحتياط بالصلح لازم وكذا لو كان ارضاع الصغيرة بفعلها مع عقد التفات لكبره وعقد منعها
 ولا اعانها ولو كانت له زوجتان صغيرتان دون الحولين وكبره فارضعت لكبيره الصغيرة انفس نكاحهما مطلقا وحرمتا معا جعلا وعينا ابدا ان كان
 اللبن للزوج على الاظهر وكذا لو كان اللبن لغيره وكان قد دخل بالكبير وحرم كان لها مهرها ولو كان اللبن لغيره لم يكن دخول الكبير حرمة لكبيره فحسب ولو
 ارضعت لكبيره زوجتين صغيرتين حرمت لكبيره والمرزعتان ان كان دخول الكبير والاحرم لكبيره فحسب وانفس عقد الصغيرتين ان كان اللبن لغيره
 وارضعتها دفعة وكان له تجديد العقد على من يشاء من الاختين ولو ارضعتها متعاقبتين عقد لكبيره والرضعة الاولى خاصة وبقي نكاح الاخيرة
 وحرمت الاولى عليه مادامت الاخيرة زوجة وحلت له بعد مفارقتها ولو كانت له زوجتان كبيرتان زوجة وصغيرة ارضعتها احدهما الزوجتين او لاشتم
 ارضعتها الاخرى حرمت المرزعة الاولى ودخل بها ام لا وحرمت الصغيرة ان كان قد دخل باحدة الكبيرتين كذا لو لم يكن دخولهما ولكن كان لبن احدهما
 له واما لو لم يدخل بها وكان لبنها لغيره فلا تحرم الصغيرة وان انفس عقدها وهل تحرم الكبيرة الاخرى ام لا قولان اظهرهما العقد ولو كانت له زوجتان كبيرتان
 ورضيعة وطلق لكبيره فارضعتها الرضيعة حرمت المرزعة مطلقا والرضيعة نكاح قد دخل بالمرزعة او بدخلها ولكن كان الرضاع بلبنه واما لو كان
 اللبن لغيره لم يكن دخول الكبير فلا تحرم الرضيعة **الساوية** اذا كانت له معقود رضعة واخر زوجة كبيرة فطلق كل منهما زوجة تزوجت
 الاخر المطلقه ثم ارضعت لكبيره الرضيعة حرمت لكبيره عليه ما وحرمت الرضيعة على من دخل بالكبير دون من لم يدخل بها **الساوية** اذا ادى
 الزوج حرمة زوجته عليه بسبب الرضاع فان لم يمكن قبول دعواه بان كانت عوا بحيث يكذبها الحسد ويحكم بنسب الوجدان فلا عبرة بها وان امكن كان
 كانت للدعوى قبل الدخول وصلة الزوجة صدق في دعواه وبطل العقد حرم كل منهما على الآخر وكذا لو كان بعد الدخول مع تصديقها لانك
 قبل الدخول مع تكذيبها اياه حرمت عليه ظاهرا مطلقا ولو لم يثبت شيء من المهران اقام بئنة على دعواه ولو لم يثبت بئنة ثبت لها عليه المهر من دون انصاف على
 الاقوى وان كانت بعد الدخول مع تكذيبها اياه حرمت عليه ظاهرا ولو لم يثبت شيء من المهران اقام بئنة على دعواه ولو لم يثبت بئنة ثبت لها عليه المهر من دون انصاف على
 نفسه بعد ذلك اظهر لدعواه ولا يحتمل ان كان قال في اعتمده في الاعتراف على قول من اخبره ثم تبين له ان مثل ذلك لا يثبت به الرضاع وامكن في حقه
 فان حلف على صدق ما اورد به التحق قبل قوله والا فلا هذا اذا ادعى حرمتها عليه بالرضاع ومثله الكلام في دعواه حرمتها عليها بالنسب **الثامنة** في
 في الشهادة بالرضاع التعرض لفاصيله كان يشهد على ان فلانا رضع من ثدي فلانة من لبن اولاده المستدلى لنكاح الصحيح خمس عشرة رضة فان في
 الحولين من غير ان يفصل بينهما رضاع امرته اخرى لو اخلت بك بعض الشرط لكونه في الحولين مخوفا نكاح الحاكم ممن يركع عند اشراط ذلك الشرط حكم بالحرمة
 والا حكم بعدمه الحاصل انه يعتبر ذكر الشاهدين الكثرة والقيمة التي هي مناط الاختلاف في جعل الحاكم باجتهاده ولا يكفي اطلاق الشهادة بان يقول ان بي فلان
 وفلان رضاع محرمان فان فلا رضع من فلانة رضاعا محرما لان الشاهد بما استدل به لا يعتد موحبا للحرمة وهو عند الحاكم غير محرّم نعم لو علم ان الشا
 لا يخبر جان عن مذهب الحاكم بان يكونا قهين مؤتمنين موافقين في جميع احكام الرضاع او يكونا من جملة مقلدي الموثوق برأى عاتما مذهب مع كونهما عا
 بهن **التاسعة** اذا تزوجت بالبالغة الرشيقة بصغير ثم فسخ عيها لكونها مملوكة فاعتقت ونحو ذلك ثم تزوجت باخر وارضعت وجهها الاول الصغير
 بلبن الثاني لكبر حرمت عليها ابدا اما على الكبير فلا انها كانت حليلة ابنة واما على الصغير فلو كانا منكوحة ابيه **العاشر** لو تزوج ابنه الصغيرة ابنة اخيه الصغير
 ثم ارضعت جدتهما لا يلزم لهما احدهما انفس نكاحهما لان المرزعة ان كان ذكر فقد صاتم زوجته ان كانت لرضعة جدته لا يبره حالها ان كانت جدته
 لامة وان كان انثى فقد صارت عمته زوجها ان كانت لرضعة الجدّة لا يلزم خالتها ان كانت جدتها لامة **الحادي عشر** لو امرت جدته خت ضلع او
 باهل قرية جازان بينك واحد منهم وان اشتبهت بحصوة حرم الجميع **الثاني عشر** كل موضع ثبتت المحرمية بالنسب ثبتت المحرمية بمثل تلك القرابة
 من الرضاع **الثالث عشر** لا خلاف في عد ثبوت التوارث ولا النفقة ولا الولاية ولا الحضنة ولا تحلل العقل ولا سقوط القود ولا المنع من الشهادة
 ولا الحبس بالدين بالرضاع **السبب الثالث** لمصاهرة وهو علاقة بين احد الطرفين مع اقرباء الآخر تحدث بالزوجة او الملك عينا او
 انتفاعا بالتحليل او الوطى شبهة او زنا والنظر في السبب في صورة مخصوصة وفيه مسائل **الاولى** من وطئ امرته حرّم على كذا او عبيدين او مختلفين في حا
 اليقظة او التوم اختيارا او جبراً منها ومنها بالعقد الصحيح بسمية الذم والمنقطع او بالملك وبالتحليل حرم على الوطى حرمة مؤبدة ام الموطوءة وان

كتاب النكاح

ولا تحرم اختها عليها انما تحرم جمعا لا عينا ومن لم يقل بالشري الزنا السابق من قال بالشري فخصوص بنت الخال والعمة اذا زنى باحدهما ولو شك في تحقق الزنا وعقد بني على العقد ولو شك في كونه سابقا او لاحقا فهو على الحق في وجبه لو علم انه زنى باحدا الا مرتين لو زيد رايتهما هي لزومه الاحتياط اذا كان لكل منهما ام او بنت اما اذا لم يكن لاحد منهما ام ولا بنت لم يبعد جواز نكاح الام او البنت من اخرى هل يختص الحكم المزبور بالزنا المحرم وشبهه غيره كالزنا جبراً ومكرها وجهان ثانيهما الحوط وفي التمول للزنا في حال التولم تأمل لا تلبس زنا والحكم قد علق عليه لم يعتبر وقوعه في حال البلوغ ولو لحق الزنا ثم طلقها وراجع في العقد لم يجر عليه حكم الزنا السابق انما يجر عليه حكم لو عقد عليها بعد نقض العقد الرجعية وكانت لعدة بائنة ولو زنى بالعقوبة له فصولا ثم اجاز له ينشر الحر من بعد ما على المختار من كون الاجازة كاشفة واما الوطى بالشبهة فينشر السابق منه ايضا دون الاول في ما نظر اليه من الجسد امته لمسه وتقبيلها لا يشبهون الا شبيهة ان كان عقداً بجاهلها حرمتها على امته لكونه احتياط مع ذلك لزم المرافعة والمسهة وتقبيلها بشهوة والنظر الى ما يحرم على غير المالك نظر اليه بما عدا الوجه الكفري ما يبد منها غاليا لا يوجب تحريمها على امته ابنة عدا يجاب تحريم بنتها ولا امها عليه حكم الرضاع في جميع ذلك حكم النسب **ومسائل التحريم** مطلبان الاول في مسائل من تحريم النكاح هي اربعة **الاولى** لو تزوج اختين فان اقترن العقد بطلان تعاقبا بطل العقد للاحق رجع السابق من غير فرق بين التخلو بالثانية قبل الاولى وفي عقد وقع فلو دخل بالثانية جاهلا لم يفسد العقد بل بطل العقد بالاولى في الحال ولا يتوقف على خروج الثانية من العدة على الاقوى ان تقارن العقدان بطلان جميعا على الاقوى لو علم بسبق احد العقدين اشتبه عليه السابق منهما وجب الاجتناب عنهما وعليه ان يطلقهما جميعا ثم العقد على من شأمنهما فان امتنع جبراً كما حكم على ذلك **الثانية** لو طلق احد الاختين فوطئها ثم عقد على اختها فوطئها حرمت الثانية عليه الى ان يخرج الاولى من ملكه لبطلان عقد ها ووطئها لاختين فوطئ احداهما حرمتها عليه على الاخرى حتى يخرج الاولى من ملكه فان طئها قبل ذلك فعلا جازما ولا حد عليه للملك لكن يجرى على فعله في حق طئها حرمتها عليه الثانية والاوى ويفضل اقوا وجهها التفصيل بين صورتي العلم بالحال الحرمة والجهل بحرمته كليهما الى ان تموت احدهما او يخرج من ملكه ببيع او هبة غير مقصود بهما العقول الاخرى في صور العلم وحرمة الثانية فقط دون الاولى الى ان يخرج الاولى من ملكه في صورة الجهل **الثالثة** لا حوطان لم يكن اقوى ترك العقد في الامتداد اما ومقتضى العدة الطول هو المهر وخوف العنت هي المشقة الشديدة من الترك كالموقع في الزنا ولو تزوجها عند اجتماع الشرطين ثم زالا واحدهما لم يطل ولم يجب الطلاق **الرابعة** لا يجوز نكاح الامه حتى المبعضة على الاظهر على الحرمة بغیر انهما من غير فرق بين اللثام والمتعة ولا بين كون الزوج حراً او عبداً فان باءد وعقد من غير ان كان العقد باطلا ولو اذنت جاز ولا يوجب موتاً بخرة بعد عقداً لامة بغیر انهما عوداً صحيحاً ويجوز تزويج الامه بغیر ان الحر بعد طلاقها بائناً في الجواز بعد طلاقها رجعيّاً وجهها حوطها بطلان قهرهما العقد ولو تزوج الحرمة على الامه لم يكن للامة اعتراض في كفايتها وكذا الحرمة ان كانت عالمة بالحال ولو لم تعلم الحرمة بذلك كان لها فسخ عقد نفسها لا غير ولو جمع بين الحرمة وبين الامه في عقد احد مع عقد ان الحرمة بطل عقداً لامة ومضى عقد الحرمة الام مع اجازتها وكذا الحال لو تزوجها بعقد في زمان واحد على الاقوى ولو شرط في عقد الحرمة ان ياذن في نكاح الامه عليها صح ولو لم ياذن فالوجه ان الحكم اجبارها على ذلك ولو شرط عليها ان يكون له نكاح الامه ففي صحة الشرط اشكال **المطلب الثاني في مسائل من يحرم العيب هي ستة الاولى** يحرم العقد اذا ثما ومنقطعاً على المعتدة رجعية كانت او في عدة انوفاة او نحوها من نكاح دائم كانت او معتدة ولو تزوجها في ما ان يكونا عاليتين في الموضوع معام لا ضل ولا يحرم كل منهما على الآخر ابداً وعلى الثاني فان دخل بها العقد حرم كل منهما على الآخر ابداً ولا يبطل العقد لم تحرم عليه ابداً بل باءد امت معتدة فاذا خرجت من العدة حل العقد عليها وكما حرم كل منهما على الاخرى في الفرض في كل تحريم على امته ابنة هو على انها وبنتها ولو اختص احداهما بالعلم دون الاخر اختص كل منهما بحكمه **فروع** الاولى انه لا تزويج في العقد شبهة من غير عقد لم يوجب له حرمة عليه ابداً **الثاني** انه اذا تزوج بالعدة عالماً بالحكم والموضوع او زوجة الوكيل في التزوج بدون تعيين الزوجة كذلك لم يوجب له الحرمة ابداً بنية مع جهل الزوج بالحال بل لو كان كلاً في تزويج امر معتنة وهي في العدة وكان الموكلاً جاهلاً بالحال فالظاهر على الحرمة المؤبدية **الثالث** انه يجوز تزويج المعتدة من نفسها لو كانت لعدة عن طلاق وفسخ او الوطى شبهة او عدة المتعة والفسخ باحد الزوجين او المحورات له العقد في جميع ذلك صحيح الا في العدة الرجعية والطلاق الثالث الذي يحتاج الى محلل فانه باطل ولكنه لا يوجب الحرمة المؤبدية ولا في عدة الطلاق لتأسيع الوجوب حرمتها عليه ابداً ويشترط في جواز تزويج المعتدة من نفسها ان تكون زوجة الغير فلو وطئ زوجة الغير شبهة فاعتدت منه لم يجر له العقد عليها لكونها ذات بعل وكذلك في العدة لوطية العدة شبهة اذا حملت منها فلها اذا اعتدت من وطئ شبهة في ثلث تلك العدة لم يجر له تزويجها في حد وطئ شبهة الا بطل في ايجابه الحرمة المؤبدية وجهان **الرابع** اذا علم ان التزويج كان في العدة جاهلاً وشك في انه دخلها ام لا يجرى على العقد ولو تحرم عليه ابداً وكذا اذا علم بعد التخلو وشك في وقوع العقد حال العلم **الخامس** لو شك في انه في العدة ام لا مع عدم العلم سابقاً بجاهل التزويج خصوصاً اذا خبرت بالعقد وكذا اذا علم كونه في العدة حالها وشك في بقائها اذا خبرت بالانقضاء واما مع عدم خبرها بالانقضاء فلا يجوز له تزويجها وان تزوجها لم يفسد العقد **السادس** من لم يعلم ان

في

فِي الشَّكَاخِ

المثة المعتبرة في العدة ولوليداتها في عدة نفسها وفي عدة الغير حاله تزويجهما على الاشبه ان كان الاجتناب حوط الساليع انزلوا تروج اخرون
 لها بعد وفاة زوجها قبل وصول الخبر اليها الموجب لاعتدائها فهل لمحقها حكم المعتدة في الحرمة المؤبدة ام لا وجهان شبههما وان كان هو الثاني لكن
 الاحتياط لازم **الثامن** يعتبر في النكاح ان يقع في العدة فلو عقد عليها في العدة جاهلا بالحال لم يدخلها الا بعد انقضاء العدة وانعاشم
 علم بالحال لم تحرم عليه ابدا لفقد موجبه هما العقد عالما او الدخول في العدة **الثاني** اذا تزوج في العدة ودخلها فحلت كان جاهلا بالحيث
 الولدان وضعت لسته اشهر فصاعدا من يوم دخوله بها وفرق بينهما ولزمه المسمى وتم العدة للاولى وتستأنف عدة اخرى الثانية على الاظهر **الثالث**
 من زنى بامرئى حرم عليه نكاحها على الاظهر الى ان يعلم منها التوبة لقرائن التي من جملتها دعائها الى ما كانت عليه عند مطاوعتها اياه وفي نسخ
 المشهور بالتزنا قبل التوبة قولان حوطها بل اقويهما لزوم الاجتناب لان توبتها اقل وزنتا حرمتها فلا يفسخ العقد لا تحرم عليه بذلك وان اصر
 ولا يلزمه ان يطلقها وان كان حوط الاحتياط بالاجتناب منها الى ان توب غير خفي ولو زنى الرجل بذات بعل دائم او منقطع وتحليل وناث عدة
 رجعية حرمت عليه ابدا على الاحوط فلا يجوز له نكاحها بعد موت زوجها او طلاقها وانقضت مدتها انا كانت متعة ولا فرق بين كونه حال الزنا
 عالما بانها ذات بعل او لا كما لا فرق بين كونها حرة او امته وزوجها حرا او عبدا كبيرا او صغيرا ولا بين كونها مدخولا بها من زوجها ام لا ولا بين ان يكون
 ذلك باجراء العقد عليها وعقد بعد فرض العلم بعقد صحة العقد لا بين ان تكون الزوجة مشبهة وزانية او مكروهة نعم لو كانت هي الزانية وكان الواطى
 مشبهها فلا قوى على الحرمة المؤبدة ولا يلحق بذات البعل الامة المستفترشة ولا المحللة نعم لو كانت الامة حرزوجة فوطئها سيدها لم يبعد الحرمة الابدية ولو
 كان الواطى مكرها على الزنا ففى ابرائه الحرمة المؤبدة تردد ولو زنا في غير العدة الرجعية كعدة الباشنة وعدة الوفاة وعدة المعتدة والوطى بالشيبة الفسخ لم
 يوجب الحرمة الابدية ولو شك في كونها في العدة او في كون عدتها رجعية لم يثبت الحرمة الابدية نعم لو علم كونها في عدة رجعية وشك في انقضائها وعده
 فاطاها الحرمة سيما اذا اخبرت بعد الانقضاء **الرابع** اذا فجر بفلام فاقبح حرم على الفاجر العقد على ام الغلام واخوته وبنته النسبية والرضاعية
 ولا فرق بين كون الواطى بالغ او صغيرا على الاشبه كذلك الوطى ولا بين كون من عدل باختيارا واشتباها كما اذا عجل امرئها وكان مكرها وكان المباشر
 للفعل هو المفعول في جريان الحكم في موطؤ الميت جهان شبههما العقد ولو شك في تحقق الايقان فبطل على العقد ولا تحرم عليه غير المذكورات كبذل الخ
 نعم تحرم المجذبة بنات الاولاد على الاحوط وفي حرمة المذكورات على الواطى وجهان شبههما وان كان العقد لكن الاحتياط مع ذلك لا يترك ان كان الاولاد
 الحاق الموطؤ الميت بالمحى ولا يحرم على الموطؤ من ارب الوطى احد لا فرق في حرمة من ذكر من سبق عقدهن وانما حرة فلو وطأ اخا حرة وابنه او اباهما
 حرمت وجته عليه بذلك على الاحوط ان لم يكن اتوى **الخامس** اذا عقد المحرم على امرئة عالما بالتحريم حرمت عليه ابدا ولو كان جاهلا ففسد
 عقد ولم تحرم عليه ابدا ولا فرق في الحكم بين احرام الحج والعمر ولا بين الفرض منها والتفريط ولا بين كونه عن نفسه وعن غيره ولا بين كون المعقود عليها حرة او
 او محلة ولا بين الدخول بها وعلا ولا بين النكاح الدائم والمنقطع ولو تزوج في حال الاحرام مع العلم بالحكم والموضوع لكن كان غافلا عن كونه محرما او
 ناسيا فلا اشكال في بطلانه لكن في الحرمة لا بد من ذلك جده موافق للاحتياط اللازم ولا يلحق بالعقد في حال الاحرام وطى الزوجة الدائمة والمنقطعة
 حال الاحرام فانه لا يوجب الحرمة المؤبدة وان كان مع العلم بالحرمة والعقد في ايجاب العقد الباطل من غير جهة الاحرام كالعقد على اخت الزوجة واخت
 المحرمة المؤبدة وجهان شبههما العقد واحوطهما ايجابها ولو شك في ان تزويجه كان في حال الاحرام او قبله فبطل على العقد ولو شك في انه كان حاله وبعد
 فوجهان شبههما ولو اختلف الزوجان في وقوعه حاله او حال الاحلال سابقا او لاحقا قدم قول من يدعى الصحة ولو كان محرما وشك في انه حل من احرام
 ام لا استصحاب الحرام ولو تزوج حال الاحرام عالما ثم انكشف ففسد احرام صح العقد لم يوجب الحرمة المؤبدة ولو كان صحيحا فافسد ثم تزوج فوجهان
 اوجههما الحرمة ابدا وكذا لو تزوج ثم افسد لا باس بالرجوع في الاحرام في العدة الرجعية ولا بملك الاما ولا بترك محل ليرزجه بعد حلاله او محله في
 بعد حلالها ولا يجوز بعد الحلال جارة عقدا لنكاح الفضولى الواقع من محل في حال احرام الزوج **السادس** لا تخل ذات البعل حر فكانت
 او امته حرزوجة دائما او منقطعة الغير لا بعد مفارقتها انقضت العدة ان كانت ذات عدة ولو عقد على ذات بعل عالما بالحكم والموضوع ودخلها حرمت
 عليه ابدا وكذا لو لم يدخلها ولو كان جاهلا بالحال فان لم يدخلها لم تحرم عليه ابدا وان دخلها فقولان اظهرهما عدل ابرائه الحرمة المؤبدة وان كان حسن
 الاحتياط غير خفي بل لا يترك **السبب الرابع** استيقا العدلى يجوز للرجل التحريم بين اربع حواشي العقد الدائم ولا يجوز الزيادة على
 ذلك وكذا يجوز له الجمع بين امتين بالعقد الدائم دون ما زاد مع اجتماع الشرطين يحل بينهما من الاربع فلا يجوز لمن عند حرتان امانا وامتة وثلاث حواشي
 بالعقد الدائم ان يعقد على خامسة بالعقد الدائم لاحوة ولا امته ولو كانت عند اربع وشك في كون جميعهن بالتمام او ان بعضهن متعة فالاحوط ان لا
 يتزوج بغيرهن واما البعد فحل له العقد على اربع اما بالعقد الدائم ولا يجوز له ما زاد عنها كما يجوز له العقد دائما على حرتين دون ما زاد ويجوز له العقد
 على حرة وامتين على الاظهر ولا حصر في المتعة ولا في التسمية لاني التحليل لا بالنسبة للاحرار ولا العبيد سواء قلنا بملك العبد لم يقل ولو اعاق وتحت ايد
 من امتين اختار اثنتين منها **مسائل الاولى** من كانت عند اربع نسا بالعقد الدائم فطلق احداهن حرم عليه العقد على غيرها لم تنقض عدل المطلقة

كتاب النكاح

٢٤٣

انكاح الطلاق رجساً ولو كان بائناً حازله العقد على الحرة في الحال كذا في الخبر على من طلق أحد الأختين طلاقاً رجسياً العقد على الأخرى ما لم يخرج المطلقون
العدة ويجوز بعد خروجها كما ذكرنا ذلك فيما سبق **الثاني** إذا طلق أحد الأربع بائناً وتزوج اثنتين فإن سبق عقد أحدهما كان العقد لها ولو
انفقت في حال طلاق لعدنان جميعاً **الثالث** تحرر المرأة المطلقة ثلاثاً على المطلق حرّاً كان أو عبداً حتى تكف زوجاً غيره وتحرم الأمة المطلقة حرة من علي وجها
كان حرّاً كان أو عبداً وتحرم المطلقة تسعاً للعدة ينكحها بعد كل ثلث تطليقات جلال على المطلق أبداً كما يأتي تفصيله في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى

السبب الخامس للعان هو سبب تحريم الملاعة تحريماً مؤبداً وكذا قد في الزوجة الصماء أو الحرشاً بما وجب للعان ولو لم يكن على تفصيل إلى
في باب إنشاء الله تعالى **السبب السادس من الكفر** والكلام فيه يقع في مقامات **الأولى** لا يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج بالكافر من أي أمة كان الكافر
كان مطلقاً أو ممتعة ذلك يمين اختياراً واضطراً وبالإضافة لا يجوز للمسلم نكاح امرأة كافرة غير كتابية بخلاف في تزويج الكتابية من اليهودية
والنصرانية أقوال الأول أن كان جواز التمتع بها إلا أن الاحتياط بالأجنب لا يترك ولا أقوى حرمة تزويجها بالنكاح الدائم في حال الاختيار كوجود
مسلمة أو فقد هاهنا مع فقد خوف العنت أما في حال الضرر وخوف الوقوع في الحرام مع فقد المسلمة فلا ظهر الجواز وفي المجوسية قولان فمنها من يقول أن
بها على كراهية المنع من تزويجها دائماً والاحتياط بترك التمتع عند الضرر وحسن بلا يترك ولا يجوز وطى أمة الكافرة غير الكتابية بالمكاف وفي النكاح
من اليهود والنصارى والمجوس قولان أظهرهما الجواز ولو ارتد أحد الزوجين فأنكأه ارتداد قبل الدخول عن ملته وقع الفسخ في الحال بخلاف لا مخرج
انكأه لا يرد من الزوجة كون الفسخ من قبلها وانكأه لا يرد من الزوج فالأشبه لزوم المهر وانكأه الاحتياط بالصالح حسناً ولو كان لا يرد
عن ملته بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة من أيهما كان لا يرد لها كالأشبه ولا يسقط من المهر شيء لاستقرار الدخول ولو ارتد الزوج عن طى
انفسخ النكاح في الحال قبل الدخول بعده ولو أسلم زوج الكتابية كان النكاح باقياً قبل الدخول وبعد خلاف لو أسلمت وجه الكتابية وانكأه قبل
الدخول انفسخ العقد في الحال لا مهر لها وانكأه بعد وقف الفسخ على انقضاء العدة أما أسلم أحد الزوجين من غير مهر الكتاب من الكفار فانكأه قبل الدخول
أوجب انفساخ العقد في الحال ما كان بعد وقف لا انفساخ على انقضاء العدة ولو كان مسلم زوجته ذميمة دائمة على القول بالجواز وممتعة ثم انتقلت إلى
دين آخر فانكأه ذلك الدين من أيديان أهل الذمّة كما إذا انتقلت من اليهود إلى النصرانية العقد باقياً على القول بقبول الدين الآخر غير أنه لا يسلم من الكافر با
على القول بعدم قبوله وانكأه الدين الآخر غير أيديان أهل الذمّة بطلاناً لأسلم المسلم نكاح غير الذمّة ابتداءً واستلاماً وأسلم الذي على العقد المحلل
من الزوجات كاربعة حرائر وامنتين حرتين وحرّة وامنتين كان عبدان كن ذمّيات ثبت عقدهن من غير فرق بين خولهن أو
بعضهن بعد ولو كان بعضهن ذمّية ثبت عقد هاهنا خاصة وإن كن غير ذمّيات انفسخ نكاح غير المدخول هاهن في الحال وقف انفساخ نكاح المدخول
هن على انقضاء العدة فمن أسلم منهن قبل انقضاءها كان عقد هاتباتاً ومن لم يسلم حتى انقضت العدة انفسخ نكاحها ولو أسلم الذي على زيد من العدة
المحلل فأنكأه ذمّيات لزوم اختيار العدة المحلل في اختيارها منهن ثبت نكاحها وانفسخ عقد من عدلها وان لم يكن ذمّيات فمن لم يدخلها منهن انفسخ
عقد هاهن في الحال يقف نكاح المدخول بها منهن على انقضاء العدة فمن أسلمت منهن قبل الانقضاء كان عقد هاتباتاً ومن لم يسلم حتى انقضت عدتها
ينفسخ نكاحها وحق فانكأه المسلمة منهن قبل الانقضاء عقداً تاماً محتمل ثبت العقد لو كانت زينة منها اختياراً بقدر المحلل له وانفسخ عقداً زادت
فرس لو كانت في العدة مروقاً ختياً ونكاحها على عدلها لطلوع خشيتها لعنت كما في العقد على الأمة ابتداءً وليس للمسلم اجباراً زوجته الذمّية على
غسل الجنابة والحيض والنفاس والاستحاضة لأن الاستمتاع ممكن من دونه الغسل لا يصح منها فيكون اغواها أو حوطها أو على عقد مقاربتها قبل الغسل
من الدماء القليلة ولو انقضت بما يمنع الاستمتاع كالتنقّل في الغالب أو وضع الكثير وطول الأظفار وشعر الأبط والعانة وشرب الخمر واكل لحم الخنزير واستعمال
الجمادات مما يوجب نفرة النفس كان له الزاها باز ذلك لما منع ولها منها من الخروج إلى الكايس البع بل عن مطلق الخروج عن المنزل **المقاهر الثاني**
في كفة الاختيار وهو يحصل بالقول تارة وبالفعل أخرى **قوله الأول** فهو ما دل على المساك كقوله اخترنك وامسكتك وأثبتت لك
اخترت نكاحك وامسكتك وأثبتت واخترت تقرير نكاحك واخترت حبسك على النكاح أو بعبارة على الزوجية وأجرى هذا المجزى ولو ثبت الاختيار
ثبت عقداً لأربع وانقضت لباقيات لو قال لمن زلت عن الأربع اخترت فمكّن انفسخ بذلك نكاحه ثبت نكاح البواقي لم يخرج من جباله إلا بالطلاق
ولو قال لواحد طلقك صح نكاحها وطلقت مع استجماع الشريطة وكانت من الأربع لأن طلاقها دليل على اختيارها ولو طلق أربعاً اندفع نكاح من
عدلها وحسبت المطلقات من الأربع التي لها اختيارها وفي خصوص الاختيار بالظهار والأبلاء قولان أحوطهما بالظاهر الحصول فيلزم عدلها
والولي بهما من الأربع ورد الباقيات أما الفعل فهو كل ما لا يحل غير الزوج كالوطى والقبلة واللمس شهوة والخوابي ونحو ذلك فلو طار أربعاً منها أو
قبل أربعاً منها وهكذا كان ذلك اختياراً ولم يحل له بعد ذلك اختيار ما عدلها من وجه **المقاهر الثالث** في خروج مرتبة على اختلاف الذين
الأول أن تزوج امرأة ويثبتها في حال كفر ثم أسلم بعد الدخول بها محرماً جميعاً عليه كذا لو دخلها أمة وحدها ولو دخل بالبت خاصة حرمت
الأمة عليها كونه أمة المعقود ولا تحرر البنت عليه بعد دخولها بها وكذا لو لم يكن يدخلها أمة والبت لو أسلم عن موبنتها فانكأه كان قد

توضيح

في كفة الاختيار

في النكاح

۱۵۵۳

الحق بذا الحق

حرمنا عليه ان كان طأ احديهما حرمنا الاخرى ان لم يكن وطأ واحد منهما فخير بينهما ما فاما ما وطأ بعد ذلك حرمنا الاخرى هذا اذا سلمنا معناه الاخرى
جميعا عليه لعقد جواز وطى الكافرة بالملك ولو اسلم على ختمين خيرا تهما فاشاؤا ففرق بينهما ان يكون في طمهما قبل الاسلام او وطأ احدهما او لوطيا واحد
منهما وكذلك الحال بالنسبة الى اسلامه من غيرهما او خالفهما لم تجز القهر والخالف الجمع ولو اسلم عن حرة واحدة كان كاح الحرة نابتا وكان عقد الطول
خوفا لعنت موجودين صح وابطل ويحتمل تقييدا لبطان بما اذا كان عقدا على الحرة سابقا فلو كان سبق عقدا لامة لم يعد صح عقدا لامة ايضا
مطلقا حتى مع عقد رضا الحرة وعقد وجو الشطرين الآخرين والله العالم **الثاني** اذا اسلم المشرک وعند حرة وثلاثا بالعقد فاسلم معه ختمين
الحرة امتين اذا رضيت الحرة وكان الشيطان الاخران التزوج لامة موجودين الاحتمال المذكور في صوفى عقد رضا الحرة مع سبق عقدا لامات ههنا
ايضا ولو اسلم المحر وعقد اربع اماء بالعقد اسلم قبل انقضائها العقد ختمين لو اسلم على اربع حرائر ثبت عقد عليهن ان اسلم قبل انقضائها العقد ولو اسلم
المشرک على اكثر من اربع مشركات فاسلم بعضهم تخير بين اختيار المسلمين بين الترتيب الى انقضائها زمان لعقد من اسلامه ان لم يلحق البواقي وبعضهم في الاسل
انزل عنهم وثبت عقد على المسلمين لم يتجاوزن الاربع والاخير اربعاً منهم ان تحقت البواقي وبعضهم يرى في الاسلام ولم يزدن عن اربع ثبت عقد
عليهن وان زدن عن اربع تخير اربعاً ولم يصبر الى سلام البواقي واختار اربعاً من المسلمين معه ولو يكن لغيره في الباقيات ناسلم قبل انقضائها العقد
الثالث لو اسلم العبد عند اربع حرائر مشركات فاسلمت معه ثلثان فوطئها ثم لم يبق من بقي منهن قبل انقضائها العقد لم يجز له وطى من لم يبق لانه
قد اختار النصاب اعنى الحرتين نعم ان عتق بعد ذلك جاز له وطى ثنتين من اللاحقات لو اسلم ثم عتق ثم اسلم واسلم بعد اسلامه عنقه قبل انقضائه
عدهن ثبت نكاحه عليهن ان كن اربعاً فما نقص وان زدن على الاربع اختار اربعاً منهن **الرابع** ان اخلاف الذين فيهم وليس بطلاق كما ان زلها وازا
عن العقد المحلل ليس بطلاق صح فالاسلام الموجب لنفساخ العقد بين الزوجين ان كان قبل الدخول وكان من الزوجين سقط به جميع المهر وان كان بعد
الدخول لم يسقط منه شيء ولو اسلم الزوج فان كان قبل الدخول لزم تمام المهر على الاظهر وان كان بعد الدخول قيل قباض المهر وكان المهر فاسدا باخلال
شرط من شروط صحته كالمعلومية كما من حيث تخيرهم في شرع الاسلام كالمحر والمختار وجب عليه مهر المثل مع عقد الدخول فلا شيء عليه ان كان الفسخ من
قبل الزوجية وعليه تمام المهر على الاظهر ان كان الفسخ من قبله ولو لم يكن يسمى لها مهر ولو يكن قد خالفها بل كانت مقوضة غير مدخول بها لم يلزمه شيء حتى اذا كان
الفسخ من قبله على الاظهر ولو اسلم الذي بعد الدخول كان المهر خرا او خنزيرا ولو يكن قبضه اياها لزمه قيمته عند استحالة قيل يسقط المهر وقيل ثبت
المثل والاول ظاهر **الخامس** ان اذا ارتد المسلم بعد الدخول منع من وطى زوجته المسلمة وحرم عليها التمكن وقف نكاحها على انقضائها فان
انقضت لما يثبت بانت منه ان تاب قبلت منه قبل الانقضائها عادت اليه لوطئها في العقد قبل التوبة شبهة وبقي على كفره الى انقضائها العقد فقال الشيخ
راه ان عليه مهران الاصل بالعقد الاخر للوطى بالشبهة الاظهر ان ليس عليه الا **السادس** انه اذا اسلم وعقد اربع وثلاث مدخول بهن لم
يجز له العقد على اخرى حتى تنقضوا العقد فان انقضت لم يسلمن فارتقهن وتزوج باربعة فادون ان اسلمت بعضهم فارقا لباقيهن على كفره جازلن ان يتزوج
بهن بهائم الاربع وان اسلم جميعا لم يجز له التزوج بالخامسة ولو اسلم وعقد وثلاثة لم يجز له التزوج باخنها حتى تنقضوا العقد فان اسلمت قبل انقضائها
بقيت حرمنا الاخت وان انقضت العقد ولو تسلم فارقا للكافرة جازلن ان يتزوج باخنها ان كانت مسلمة ولو تكن عتقا اربع ولو تزوج بالاخت المسلمة
قبل انقضائها العقد واسلام الاخت السابقة لم ينقض العقد ولما اسلم السابقة فصح حتى عقد الاخت المسلمة وجهان ظاهرهما الصحة ولكن الاحتياط يحل
العقد عليها اولى ولو اسلمت او وثية بعد الدخول فتزوج زوجها باخنها قبل اسلامه فانقضت العقد وهو على كفر صح عقدا لثانية ولو اسلم انقضت العقد
الاولى فان اسلمت معه الاخت لثانية تخيرت بينهما وان تسلم تخير بين اختيار المسلمة وبين الترتيب الى ان تنقضوا العقد قبل اسلامها فيعتن نكاح المسلمة
الثانية بالاسلام قبل انقضائها العقد فيخير بينهما صح ان كان دخل بالثانية هذا اذا كانت لثانية مدخول بها والا فارتقا في اسلامه قبلها **السابع**
انه اذا اسلم الوثني ثم ارتد فان كان اسلامه قبل الدخول فنفس النكاح في الحال فان كان بعد الدخول فان بقيت زوجته قبل انقضائها العقد بانت منه وان اسلمت
في العقد فان عاد الزوج من الارتداد الى الاسلام قبل انقضائها العقد كانت زوجته ان خرجت لعده وهي مرتدة بانت منه ان كان ارتد الزوج بعد اسلامها
ضربت علة اخرى لها من حين رده فان عاد الى الاسلام فيها ثبت لنكاح وان استمر على الارتداد الى ان انقضت العقد بطل **الثامن** انه لو اسلم وكا
عند ازيد من اربع ثم اسلم قبل انقضائها العقد ثم ماتت احداهن لم يبطل اختيارها فان جعل الموقوفة احتكاك لا ربع في مقام الاختيار صح وورث نصيبه
منها وكذلك لو متن كلهن كان له الخيار فان اختار اربعاً منهن ورهن ولو كان هناك منه في ترجيح بعضهم على بعض في الاختيار كما لو اختار الغنية على
واحدة كون الاختيار لداعي الغنى احتمل ان يكون لباقي الورثة معرفة على عقد كون الداعي الى الترحيم هو جلب النفع كما في مضاعف العقد المعقود له فاحتمل
اذا ماتت ثم بلغ وامضى العقد لومات ثم متن بعد اسلامه اسلامه قبل اختياره لاربع منهن بطل اختياره واوقف حصته للزوج من تركته حتى يصططع
على ان يقتسموا بينهما ذلك بالتساوى او التفاوت قيل يستخرج الاربع بالقرعة ويسلم الثمن والربع الى ورثتهن خاتمة ولومات الزوج في صور اسلامه
من ازيد من اربع قبل انقضائها العقد واختياره الاربع منهن كان عليهم جميعا الاعلاء منه **التاسع** انه اذا اسلم واسلم فان كان اربعاً فلا كلام وان

كتاب النكاح

٣٤٤

زمن عن أربع زمتة نفقة الحج حتى يختار اربعاً فاذا اختارهن سقطت نفقة البواقي ولو اسلمن وبعضهن هو على الكفر فكان ذلك قبل الدخول بمن بطل
عقد من في الحال لا نفقة عليه وان كان بعد الدخول سقطت نفقة الزوج على انقضائها العدة وزمتة نفقتهن الى انقضائها العدة فان اسلم قبل انقضائها واختارها
منهن فلا كلام وان انقضت العدة لم يسلم سقطت نفقة الزوج على جميع عليهن بما انفق عليهن في صورة انقضائها العدة قبل اسلام ادم لا وجهان شبههما ان
له الرجوع ولو اسلم الزوج دون زوجاته لم يلزمه شيء من النفقة في العدة لنشورهن بالمنع من الاستمتاع بترك الاسلام نعم لو كن كتابيات ثبتت النفقة
انفكاكاً لنكاح الكاتبة باسلام الزوج وان بقيت على دينها الى ان انقضت العدة ولومات الزوج بعد اسلامها من قبل اختيارها الرجوع عن نصيب
الزوجة واقف حتى يصطلي ويحتمل تعيين الأربع بالقرعة ولومات الزوج في العدة قبل اسلامها فان اسلمن كلاً او بعضاً قبل قسمة التركة ورثت المسلمة
نصيب الزوجة ولو لم يسلمن الى ان قسمت التركة فلا شيء لهن لأن الكافر لا يرث المسلم العاشر انه روى عمار بن الموثق قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام
يقول ان العبد الاقرب من مولاه ليس له امرته على مولاه العبد نفقة قد بان عصمتها منه بالاقبال لان اباة طلاق امرته هو بمنزلة المرتد عن الاسلام وان رجع
بعد انقضائها عدتها منه تزوجها زوجاً غيره فلا سبيل لعلها وان كانت لم تزوج فهي على نكاحه الأول وقد عمل بالرواية جماعة منهم الشيخ والصادق
وابن حمزة وغيرهم وهم ولا بأس بها **الفصل الخامس في مسائل من لواحق العقد الأول** ان الكاتبة بمعنى التماس
في الاسلام شرط في النكاح فلا يجوز تزويج المسلمة من كافر ولا خلاف في جواز تزويج المؤمن من الكاتبة غير الناصبة وان كان التركة افضل وفي جواز تزويج
المؤمن من الكاتبة غير الناصبة خلاف واثير فثوى الاستسقاط بالترك لازم واما الناصبة والعدالة لاهل البيت عليهم السلام فلا يجوز تزويج مؤمن
منها كما لا يجوز تزويج المؤمن الناصبة وفي اشتراط التمكن من النفقة في الكفالة المعبرة في صحة النكاح والذي يقتضيه النظر ان يقال ما الكفالة العبرة
في جواز تزويج المؤمنة بالمؤمن فليس التمكن من النفقة شرطاً فيها فيجوز تزويجها من المؤمن الغير القادر على النفقة وانما يظهر ترك العدة على النفقة في
موضعين أحدهما في تزويج المولى عليها فانه لا يجوز تزويج من غير القادر على النفقة ثانياً ما عكس وجوب الأجانب مع عدة العدة على النفقة
وجوبها مع العدة كما يليق انشاء الله تعالى والمدار في القدرة على النفقة على كونه مالكا بالفعل وبالقوة القريبة منه بان يقدر على تحصيلها بجاهة أو
أخوها والأظهر عند تسلط الزوج على فسخ النكاح بتجده العجز عن الاتفاق للزوج وعكس تسلط الحاكم على طلاقها بل هي مبتلاة بغيرها الصريح
عندنا نكاح الحرمة العبد العريثة العبي والهاشمية غير الهاشمي وبالعكس وكذا ارباب الصنائع الدينية كالحجاب والجماعة والحراصة ونحوها بذكرها
والبيوتات بالعكس وكذا الفاسق والعفيفة الدينية وبالعكس لو خطب المؤمن القادر على النفقة فقد فسخ جمع وجوب جابته وان لم يمتنع المولى كان
عاصياً وفي ذلك تأمل فانه ان كان تركه لا جابته للعبد الى الاصلح كان جائزاً بل قد بحث على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله النكاح رقي
فاذا نكح احدكم ولية فقد ارهاقها فليظن احدكم لمن يرقى كريمة ولو انتسب لزوج الى قبيلة فبان من غيرها كان للزوجة الفسخ على الاظهر ويكره تزويج
المرتبة نفسها المولى المولى عليها من الفاسق وتأكد كراهة في شارب الحمر للمؤمن اجابته اذا خطب ودان من رج ابنته شارب خمر فكأنما
فادها الى النار ومن جوز تزويج المؤمنة من المخالف فقد ذكره ذلك في نفى المباس عن المستضعف الذي لا يعرف بصناد الثمانية ان تزويج امرته
علم بانها كانت قد نبتت على ان يتزوج بها فالشهورة لا يوجب لك ساطنة على فسخ النكاح ولا الرجوع على المولى بالمرور قال الشيخ رحمه الله ان لم يزوج
على ولها بالمرور لها الصداق بما استحل من فرجها استناداً الى خبر عبد الرحمن بن بصير وروى الشافعي **الثالث** لا يجوز التعريض بالنصر من الا
بالخطبة لذات البعل وكذا ذات العدة الرجعية لانها بحكم الزوجة وكذا لا يجوز النصر ولا التعريض من الزوج للحرمة عليه ابدل بسبب نطقها
بين كل نكاح اجنبى وبسبب اللعان او لعقد عليها في عدة مع العلم بها او الدخول امثال ذلك يجوز التعريض دون النصر من الزوج وغيره
للاطالة ثلثاً وكذا للعدة البائنة بخلع او فسخ وكذا المطلقة تسعاً من غير الزوج في العدة ويجوز كل من التعريض والنصر من الزوج للمعتد البائنة من
الاجنبى والاجنبية الخاليين لما منع من بعل وعدة بل السحب بكل موضع يجوز التعريض من الرجل يجوز من المرأة متى حرم منها وكذا النصر من المرأة
بالنصر هو الاشارة بلفظ يحتمل الرغبة في النكاح وغيرها وان كان في النكاح اغلب صور ان يقول رب اغبنيك وحرص عليك ما شبه ذلك
والنصر ان يخاطبها بما لا يحتمل سوا النكاح مثل ان يقول اذا انقضت عدتك تزوجتك النصر حينما يحجر لا يوجب حرمة عليها فهو صريح
بالخطبة في موضع المنع ثم انقضت لعدتها فحكمها محرمة عليه بذلك **الرابع** اذا خطب من محل خطبتها فاجابته فحرمته خطبة لغيرها فاقول
انه لم تقفل على دليل معتمد نعم الترك احوط وعلى الحرمة ولو تزوج الثاني بها صح عقد وان فعل محرماً على قول الشيخ رحمه الله **الخامس** اذا تزوجت
المطلقة ثلثاً من آخر محل للزوج الأول بعد مفارقتها الثاني واشترط في العقد ثمة ما حللها الاول بالوطئ فلا نكاح بينهما فلا اشكال في فساق الشرط
وفي فساق العقد قولان ظاهرهما وان كان عد الفساق الا الاحتياط بطلاقه لها حسن ولا يترك ولو شرطت لطلاق بعد الوطئ لم يعد لزوم
الشرط فيلزم ان يطلق ولو خالف ثم وهي زوجة للحاكم مع اجباره على الطلاق ليس لها فسخ النكاح نعم لو لم يشترط عد النكاح بعد التحليل
في عقد النكاح لكن ذلك من قسمة لونية الزوج والمولى لو فسد كل موضع صحح العقد فمع الدخول محل المطلق الأول بعد طلاق الثاني وانقضت

في النكاح

٣٤٥

العقد وكل موضع أفسد العقد لم يحل بالوطي الواقع بعد من زنا أو شبهة لئلا يوطي المحلل إنما هو ما كان عن عقد صحيح **السادس** نكاح الشغار باطل في شرعنا وهو نكاح كان في الجاهلية ومعناه أن تزوج امرأتين بزوجين فيحصل مهر لكل واحدة منهما نكاح الأخرى مثل أن يقول زوجك بنتي تزوج بنتك علي إن يكون مهر بنتك تزوج بنتي منك **أما** لو تزوج الوليان كل منهما صاحبة شرط لكل منهما مهر معلوما كما إذا قال أحدهما زوجتك بنتي ثم تزوج بنتك بما شئت العقدان منوز زوج أحدهما الآخر وشرطان يزوجه الأخرى بمهر معلوم فتح العقدان والشرط على الآخر وكذا لو زوجته شرطان لم يحل تزوج فلانة ولو يذكر مهرها ولو قال زوجتك بنتي علي أن تزوجني بنتك علي إن يكون نكاح بنتي مهر بنتك قبل فتح نكاح بنته بطل نكاح بنت الخطاب لو قال علي إن يكون نكاح بنتك مهر بنتي بطل نكاح بنته فتح نكاح بنت الخطاب في في الموضعين تردد **السابع** يجوز أن يتزوج الرجل بمالته الغير المرتبة وينتقلها على كراهية شديدة وفي القابلة المرتبة وينتقلها قولان والمشهور الجواز على كراهية ووردت نصوص بالحرم فيها ولو لم يعمل بها إلا الضيق رة وأعرض أصحابنا موهيها والمسئلة محل تردد والأحياط بالترك لأدوم ويكره أن يزوجه ابن بنته وجنته من غيرها إذا ولد لها بعد مفارقتها لا كراهية فيما ولدته قبل نكاح الأب بكره أن يتزوج بمن كانت خترة لا قبل أسيرة أو بعدة ويكره تزويج الزانية قبل أن تتوب كما قيل والأحوط لروما الأجنبان منها إلا أن تتوب **المقصد الثاني في النكاح المنقطع** والبحث فيه يقع في مقامات **الأول** أن النكاح المنقطع مباح في شرعنا سابقا لاحقا وضرورة منه ههنا فاضية بذلك أخبارا فامته اثرة على ذلك بل مؤسختة تؤكد حكم نصوص أهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين حتى إن الصادق عليه السلام أعطى بعض ولدا مدينا وأقسم عليه أن يفعل ذلك بل ربما يظهر من بعض الأخبار كراهية ترك المرأة فعن الصادق عليه السلام أنه قال في الرجل المسلم أن يخرج من الدنيا وقد بقيت عليه خلة من خلل رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقضها بل في عاقبة من الأخبار دلالة على استحبابه حتى مع العهد أو التذرع على تركه والخلف عليه وفصله عظيم فعن الصادق عليه السلام أنه قال ما من رجل نتع ثم اغتسل لا خلق الله تعالى من كل قطرة قطرة منه سبعين ملكا سمعوا له إلى يوم القيمة ويلعنون متبعيها إلى أن تقوم الساعة وفي خبر آخر قال قلت لأبي جعفر عليه السلام للتمتع قاربا قال إن كان يريد بذلك حمد الله تعالى خلأ على من أنكرها لم يكلمها كلمة إلا كتب الله له بها حسنة ولم يزد الله إلا كتب الله له حسنة فإذا دونهما غفر الله له بذي ذلك ذنبا فإذا اغتسل غفر الله له بقدر ما ستر من الماء على شرفة قلت بعد الشعر فإل بعد الشعر وعن النبي صلى الله عليه وآله الرقي لما سري إلى السما لحقني جبرئيل عليه فقال يا محمد إني أن الله تبارك وتعالى يقول في من غفرت للتمتعين من قنك من النساء استحبابه لا يخلصن القافين للأنثى والغائبين عنهما بل يتم الجميع فيجوز لمن كانت غفرا ربع دائميان أن يتمتع باخريات إلا إذا استلزم كثا والشعة والحق العارفان الأجانب حج أفضل **الثاني** أن نكاح المتعة يوقف على إيجاب قول لفظتين فاللفاظ الإيجاب نكحت وزوجت ومتعت والفاظ القبول قبلت ورضيت تمتعت تزوجت ونحوها واحكام العقد هنا مثل النكاح الدائم على الأظهر **الثالث في المحلل** أشكال في جواز التمتع بالمؤمنة وكذا الكاتبة وكذا العامة الغير الناصبية إذا اعتقدت بجواز التمتع والأفغير لشكال لفقد فصله أنشا في الواقع عند الاعتقاد بالحرم فلا قال الصادق عليه السلام أعرض عليها فان قبلت فزوجها وإن أبست أن ترضي قولك فاعها حيث شئت بالكاتبه جازله منها من شربا ونحوه وكل ثم التحريم ولا يجوز التمتع بغير الكاتبة من صنف الكفار وليستعبدان تكون مؤمنة ضعيفة الأحوط ترك التمتع بالزانية المعروفة بذلك ويجوز التمتع بالأبكار والأفضل تركه أيضا صهن ولا يجوز على الأقوى هل يجوز العقد متعة على الصغيرة للصغير والكبير أو بالعكس في المحرمية أم لا وجوه أقويها الجواز طال الزمان بحيث شتمل على زمان ما بعد بلوغها أو بلوغ الصغير منها أيسع الاستمتاع وكان نظر المتعدين في باحة الاستمتاع جميعا أو ما عدا الوطى منها مع شرط عدم مضي زمن العقد **الرابع في المهر** وهو ركن في عقد المتعة بطل بالاخلال به حتى نسيانا أو نسيان فيكون ملوكا للعاقدة معيتا معلوما بالكيل والوزن أو المنشأه ويقدر بالرضا قال وكرد لو كذا من طماد قيقا وسوقا وتم في جوب فعبر بالعقد عدم اللزوم إلا بمقدار تمكينا فولا أن أو لها أحوط وثابها أشبه بجوز للزوج هبة جميع المدة وبعضها من التمتع بها لا غير هابل للدخول بعد ولو كان قبله المهر لا لو كان بعد ولا فرق في جواز هبة البعض بين اتصاله بزمان الهبة أو انفصاله كما لو عقد عليها متعة ثلثين يوما ثم بعد مضي عشرة أيام وهبها عشر الأخرى بقي العشر الأوسط وهب لجوز هبة العاجل وإبقاء الأجل أم لا وجهان ثابتهما مع كونه أحوطا وأظهر الأحوط ترك الوطى هبة مدة منقطعة عليه إن كان الجواز مع المصلحة غير بعيدة لو أخلت التمتع بها بشئ من المدة كان للتمتع أن يضع من المهر ينسبها سواء كان الأخلال قبل الدخول وبعد ثم لا يسقط شئ من المهر إذا خلا لها شئ من أجل الحيض ومن غيره من الاعتدال من المرض والخوف من ظالم ونحو ذلك ولو انقضى أجل ممكن ولم يقع دخول ففي انصاف المهر بذلك وجهان أحوطهما بل شبههما العقد ولو عقد على أمره متعة ثم تبين فسار العقد بظهور كونه ذات زوج أو كونهما اخت زوجة أو اتها ونحو ذلك من المهرات فلا مهر لها ولا استعدادا إن كان قبضها ولو تبين لنفسها بعد الدخول بأن كانت عالمة بالحال لم تنحو شيئا ولا ففي استحقاقها ما أخذت بما كان أو المستمي أو مهر المثل أو الأفل منها أو الأفل لا يخلو الثالث منها من وجه لكن الأحياط لأدوم **الخامس في الجدل** وهو شرط في صحة عقد المتعة فلا يخل بطل العقد على الظاهر وقد يراد لأجل إيهام طال وقصر يتم الأحوط ترك الزمان الذي لا يسع شيئا من الاستمتاع ولا الذي طال بحيث يعلم عادة عند بقائها ما لا بد من أن يكون لأجل معينة محرر سامن الزيادة والنقصان فلا يجوز أن يكون طليا كيوم من الأيام

في النكاح

٣٤

وجعد من الجماعات شهر من الشهور وسنة من السنين كما لا يجوز ان يكون مبيعا غير محروس كهدوم الحاج واداء النقرة والا فلو عكس جواز تعيين شهر
 مفصل عن العقد متأخر منه كالوفات في شهر شعبان متعلق بنفسه من قبل شهر رمضان الى اخره ولو اخلوا ففرضي الاطلاق لا اتصال بالعقد **السائل**
 ان يجوز ان يشترط ان لا يولد له ولدان يشترط المدة والرتبة مع ضبط اصل الاجل وان لا يطأها في الفرج نعم يعتبر في لزوم الشرط ان كان له الاجل والقبول
 ولا حكم لما ذكر قبل العقد ولا ما ذكر بعده **السابع** ان لا يقع بها طلاق بل تبين بانقضاء المدة او هبتها اياها او كان لا يقع بها الا بدفع نعم لو حلف على
 زكاة الوطى ترتب عليه حكم السنين المطلق دون الايلاء وكذا لا يقع بها لعان لا تنفي الولد ولا للفنف في وقوع الظهار بها وجهان اولها اقرب **القول**
 انه لا يثبت بهذا العقد ميراث بين الزوجين شرطا سقوطه او طلقا نعم لو شرط التوارث لهما ولا حدهما اثم الوفاء به على الاظهر واما يثبت كارت لمن شرط
 لمن الزوجين فلا منافات بين اثار الشرط لو عدا اثار **التاسع** ان اذا انقضت جملها او هبتها اياها فان كانت يائسا او كان لا نفقا او لهب قبل العقد
 فلا عدة عليها وان لم تكن يائسا او كان بعد النكاح فان كانت ممن تحضض فلا اعتد بجحاضين وان كانت ممن لا تحضض بافعال بل بالقوة فيجوز ان يعين بوطء
 غير فرق في ذلك كله بين الحرمة والامانة المتع بها وتعد المنقطة ان كانت حائلا باربعة اشهر وعشرة ايام من وفاة زوجها في مدة المنقطة ولو كانت حاملا فبالعقد
 من اوضاع واربعة اشهر وعشرة ايام **مسائل الاولى** لا ينعين فيها عدد بل يجوز الجمع بين ما شاء منها ولو الفا **التاسعة** يجوز تجديد الزوج العقد
 على المنقطة داما ومتعة بعد انقضاء المدة او هبتها اياها او هبها اياها ولو قبلها ام لا وجهان اظهرهما الثاني فاذا اراد ذلك هبها ما اختلف من المدة وجدد
 العقد **الثانية** يجوز ان يتمتع بامرأة واحدة مرارا عديدا من دون تحلل تزويج غيره ولا تحرم عليه في الثالثة والسادسة ولا في التاسعة **السادسة** يجوز التمتع
 بالقرينة والهاشمية كما يجوز بغيرهن **الخامسة** ان راد التمتع بامرأة نفسيا العقد حتى وانفصلا فلا حرج عليها **السادسة** اذا انقضت الاجل في
 المتعة وهبها اياها بانته منه لم يكن له الرجوع في العدة **السابعة** لو اختلف الزوجان بعد نكاحهما على وقوع العقد في كونه دائما او منقطعا
 فادعى احدهما الدوام والاخر الاقطاع تحالفوا وانفسخ النكاح والا حوط هبة المدة منه **الثامنة** لا نفقة للمنقطة على زوجها الا مع الاصل
 فيجوز عقد مباشر طرعا وكيفا ولو وهبها الزوج المدة ففي سقوط النفقة وجهان اوجهها التقوط **المقصد الثالث في نكاح**
الامانة اعني طهرتها وهو اما بالعقد وبالملك والتحليل فاما باحث ثلثة **المبحث الاول** في العقد هو ضربان دائم ومنقطع وقد مضى كثير
 احكامها واما المهم هنا ذكر مسائل **الاولى** لا يجوز للعبد الا للامانة بعقد لا نفسه فانكاحا لا باذن المالك كذا كان وانما كان العقد منقطع
 كبره كانا او صغيره فان عفا احدهما من غير ان المالك فف على اجازته فان رد بطل وان جازا زواجا عليه مذكورة وملوكة ونفقة ما ولد له من مملوك ولو كان
 كل منهما المالك واكثر لم يصح الا برضا الجميع او اجازتهم ولا اثر لرضا البعض في التحريم اجازة الباقين **الثانية** اذا كان الابوان رقا كان الولد رقا فان
 كان المالك واحدا ملك الولد لجمعية ان كانا المالكين او اكثر شتر كوافي على حسب سهامهم من الابوين الا ان يشترط احدهم على غيره استحقاقا لزيادة عن نصيبه
 فان ذلك يعضى مع التعيين ولو كان احدا الزوجين حرا الحق الولد به سواء كان محررا او ابلا ولا كذا في سؤال اطلق مولى الامانة واشترط رقية الولد قيل بل في م
 الشرط لو شرط الاول اظهره فلو شرط بطل الشرط دون العقد على الاظهر **الثالثة** ان اشترى الزوجان من غير ان المالك ثم وطئها قبل الحق في الاجازة فان كانا
 عالين بالموضوع والحرية كانا نائبيهما عليها المحدث في سقوطه برضا المولى بعد ذلك اشكال وعليه مذهب المولى على الاحوط ان لم يكن اظهره فكذا ارش البكارة
 والولد رق المولى الامانة وان كانا جاهلين بالحرية فلا حد وعليه مذهب المثل وارش البكارة والولد حر وعلى ابيه قيمته يوم سقوطه حيا للمولى وان كان احدهما
 عالما والاخر جاهلا الحق كلا حكمه **الرابعة** اذا تزوج عبدا امتنعا للاحوط ان لم يكن اظهر ان يعطيهما شيئا من مال من قبله ومن قبل مملوكه ولو مداما مطلقا
 او درهما او نحو ذلك لموات المولى تجبر الورثة بين فسخ عقدهما والامضاء ولا حيا لهما **الخامسة** اذا تزوج العبد بخرقة من دون اذن مولاه سابغا
 على العقد لا لاحاق قبل الوطى فان علت الحرمة برقية المحرم من دون اذن المولى لو تسخى شيئا وعليه الحد وكان الولد رق والاحياط لازم وان جهلت
 الرقية والحرية جميعا او الثاني فقط فلا حد عليها والولد حر ولا يجب عليها قيمته للمولى وعلى العبد مذهب المثل لما يقع به بعد العتق **السادسة** ان تزوج
 العبد بامته لغيره مولا مع اذن المولىين فالولد لهما وكذا لو لم ياذنا ولو اذن احد المولىين دون الاخر فقيل ان الولد لمن لم ياذن ولكن الاحتياط بالنكاح
 لازم ولو زنى العبد بامته مولا كان الولد للمولى الامانة ولو زنى بخرقة فالولد حر **السابعة** لو تزوج امرأته بين شركيين ثم اشترى حصته احدهما توقف
 حل وطية لها على ملك جميعها فلا يحل تحليل الشربة لا غير ذلك على الاحوط ان لم يكن اظهره فكذا لو ملك نصفها وكان الباقي حرا فان حلها لم ينوقف على عقد
 بعد حرية جميعها نعم لو هاباها على الزمان حل له العقد عليها منعة في اليوم الذي تملك فيه نفسها على الاظهر للنص الصحيح السالم عن المعارض وانكاره
 الاحتياط بترك ذلك ايضا حسنا **الثامنة** اذا اعتقت جميع الامانة المروجة لا بعضها تجزئ فسخ نكاح نفسها وامضائه من غير فرق على الاظهر بين
 كون زوجها رق ام مبعضا ام مكانا ام مدبرا ولا بين كونها مدخولا بها ام لا ولا يفسد المهر فسخا قبل الدخول بل هو للمولى ولو كانت صغيرة
 او مجنون تجبر العتق كان لها الخيار بعد اكمال البلوغ والعقل وليس للمولى بالتعاضد في ذلك ثم ان المعتقة اما ان يكون عتقها قبل الدخول وبعد وعلى العقد
 فاما ان يخار القسح والقيام وعلى التقادير فان كان يكون لها مهر او يكون مقوضة فان كانت مستقلا المهر والعنف قبل الدخول واخارت القسح قبل

في النكاح

٣٤٧

فقل يسقط المهر فيه تامل بل الاظهر لزوم عليه المولى لو اختارت لبقا فله المولى ايضا وان كان العتق بعد الدخول فله لازم ايضا في صورتها اختيار
 واختيار المقام للمولى عليه ان كانت مفوضة البضع فان دخل الزوج بها قبل العتق او فوضها المهر قبله فله المهر للسيد وان كان لم يدخلها الا بعد العتق واختيارها
 المقام فله المهر على الاوجه ولو طلق الامة طلاقا رجعيًا ثم اعتقت فهي في العدة الرجعية فان اختارت الفسخ انفسخ في الحال وانقطعت سلطة الزوج على الزوجية
 واكملت عدة الحرة وان اختارت المقام لم يورث ذلك شيئا لانفسخ الطلاق بالبنونة فلا تعود الزوجية الا رجوع الزوج لا رجوعها ولا يتجدد له الخيار بعد رجوع
 الزوج على الاظهر وان سكنت لم يسطر خيارها ولو كان الطلاق باينا فاعتقت لم يكن محل الفسخ ولا للبقا ولا فرق في ثبوت الخيار للمعتقة بين كونها زوجة
 دائما ومنقطعة نعم لو كانت منقطعة وكان الفسخ قبل انقضاء المدة استرد الزوج من الاجر بمقدار ما بقي من الاجل ولا يفترق الفسخ حينما ارادته الى الرجوع
 الى الحاكم والخيار للمعتقة على الفور عند الاحتجاب لكن لم اجد مقيدا لطلاق النص لعل اجماع وانصر لم اشر عليه في حال فلو اختارت الفسخ جهلا
 بالعتق والخيار او غورثية ونسيان احدهما لم يسقط الخيار على الاشارة لو اعتق العبد لم يكن له خيار في فسخ عقد زوجته ولا لزوجته حرة كانت
 او امه ولو تزوج عبدا امته ثم اعتقها واعتقها ما دفعه او على التعاقب كان لها الخيار وكذا لو كان المالكين فاعتقاد دفعه ويجوز لما لك الامة تزويج امته جعل
 عتقها صداقتها ولا يشترط التلفظ بلفظ العتق ولا تقديم العتق على التزويج ولا العكس على الاظهر بل يكفي كل من قوله تزوجتك وجعلت عتقك مهرًا وقوله
 تزوجتك اعتقك وجعلت عتقك مهرًا وقوله اعتقك تزوجتك وجعلت عتقك مهرًا لان الكلام اتما يتم باخذه وكذا لا يعتبر التلفظ بصيغة القبول
 منها على الاظهر وان كان احوط ويجوز له اشتراط ترك القسم لها في العقد كذا اشتراط تفضيل حرة الاصل عليها ولو طلقها في الفرض قبل الدخول فهل يجوز فيها
 رقام لا بل عليها رة نصف قيمتها على المولى تسع فيه قولان اقرهما الثاني والمدار على قيمة او الطلاق لا العقد على الاظهر وهل يختص الحكم بعتق الجميع وجعله
 مهرًا ام يجري في ذلك في عتق بعضها ايضا قولان اولهما مع انه احوط اظهر ومثله الحال فيما لو كان بعضها حرة والبعض الاخر رقا فاعتق حصه منها وفيما لو اعتق
 جميعها وجعل عتق بعضها مهرًا ولو اشترى امته نسوة ثم تزوجها وجعل عتقها مهرًا ثم اولدها وانفس بناتها ومات فهل تباع الامة مع كونها ام ولد في سنة
 من حيث قيمتها ام لا بل يقع العتق صحيحا وهي مع ولدها حرة قولان ثانيهما الاشبه **التاسعة** ان المالك للامه التي تزوجها دائما او منقطعة من حرة
 او عبدا اذا باعها كان للمشتري الخيار في انقضائها العقد بينهما وبين زوجها من غير حاجة الى عقد اخر في فسخ العقد تفريقهما من غير طلاق سواء كان البيع قبل
 الدخول وبعده وسواء اتحد المالك وتعدد والكلام في ثبوتية الخيار هنا كما حرم في الامة للمعتقة والاحتياط في مثال المقام لازم نعم يسقط خياره بالاجابة
 بلا اشكال وكذا لو علم ولم يعتبر من موطن النص لثبت الخيار اتما هو السبع وقيل بالنقل الى جميع التوافل ذلك محل تأمل وفي حكم الامة المباعة في ثبوت الخيار
 لمشتريها حكم العبد اذا كانت تحت امه وفيما اذا كانت تحت حرة اشكال الخيار في كل من العبد الامة اتما هو للمشتري خاصة فليس للمولى الاخر من الزوجين
 الذي لم يبيع خياره على الاظهر ولو كان الزوج المالك ذبا عنهما من اثنين ثبت الخيار لكل واحد من المشتريين ولو اشترى بها شخص واحد كان له الخيار ولو باع
 احدهما ثبت الخيار للمشتري دون البايع على الاصح **العاشرة** اذا تزوج امته ملك المهر فان باعها بعد ذلك قبل الدخول لم يسقط استحقات المهر على الاظهر
الحادية عشر اذا تزوج العبد باذن مولاه حرة او امه لغيرة مولاه كان الطلاق بيد العبد لم يكن لوكلاء اجباره على الطلاق ولا منعه لو تزوج بامه
 مولاه كان للمولى تفريقهما من غير طلاق ولو طلق زوج الامة طلقا ثم باعها المالك لم يملك له اتمام العدة ولم يحل للمولى الا بعد ذلك سواء كان الزوج حرا او عبدا
 لا لكن كانا اولوا عدلا لا يجب على المشتري الا استبراء بعد العدة على الاظهر **المبحث الثاني في الوطى بالملك** يجوز للرجل وطى امته الخالصة
 من المانع بملك اليمين من غير حصره عند ولا طريق للمرأة الى حل وطى غلامها لها بوجه يجوز الجمع بين الاثنين في الملك ون الوطى فلو ملكهما ثم وطى احد
 حرمته الاخرى جعلاى ما لم يبرأ الاولى لم يزوجها الا عينا فيجوز له وطىها بعد اغترال الاولى ونزويجها كما حرم في نواحي المصاهرة ويجوز لكل من الاثنين
 ان يملك مملوكة الاخرى يطاها ويحرم على كل منهما وطى موصوثة الاخر عينا كما مر اذا تزوج الرجل مملوكة من اخر حرم عليه جميع انواع الاستمتاع بالمرأة
 لغير المالك من الوطى والنظر بشهو والنظر الى باجموع على غير المالك النظر اليه لو بغير بية الى ان يحصل الفوق بطلاق او موت او فسخ بعيبا انقضاء مدة النكاح
 منقطعة وتنقض عدتها ان كانت ذات علة بائن كانت ودجعية وليس للمولى المدكوز فسخ العقد الا ان يبيعها فيكون للمشتري الخيار ولا يجوز وطى امته
 مشتركة بينه وبين غيره وان اهل لها شريك سهمه كل من ملك امته بسبب من اسباب الملك من البيع والارث والهبة والقرض والصلم والاسترقاق نحو ذلك
 حرم عليه الوطى قبل استبراءها واقا غير الوطى من انواع الاستمتاع فلا تشبه عتق حرمتهما وان كان حسن الاحتياط غير خفي وعلى ما قلنا فلو وطئها كان اثما
 ولكن الولد يلحق به مع امكان اللحق لكونها فراسة هل يسقط الاستبراء بعصيانها بالوطى ام لا وجهان اقويهما الثالث ومدة الاستبراء في الحائض بالفعل تحضن
 على الاحوط وفي الحائض بالقوة اعني من هي في سن من تحيض ولا تحيض خمسة اربعون يوما بليلتها ويسقط الاستبراء بشرائها من ثقتها خيرا واستبراء لها وملكها
 لها وهي حائض فيكون تمام تلك الحيضة اذا كانت مقطوعة الحيضة او ذات علامة شرعية على الحيض وكذا يسقط كونها منقطعة عن امرئ او كونها
 صغيرة لم يبلغ التسع عند الشراء او ايا تسع من الحيض ابكر او غير موطوءة بالبايع ان قطع بذلك ككونها صغيرة يمكن في حقه ذلك مثلا او كونها حاملا
 فانه لا استبراء على شترها لا تنقأ الموضوع نعم يحرم عليه طؤها قبل ادبر الى اربعة اشهر وعشر ايام على الاقوى والى وضع الحمل على الاحوط من غير

فرق بين كون الحمل من وطئ صحيح أو شبهة وزنا ولو ملك أمته فاعتقها كان له العقد عليها ووطئها من غير استبراء والاستبراء أفضل ولو وطئها بعد الملك و
 الاستبراء تم اعتقها لم يكن لغبر العقد عليها إلا بعد العدة وعدتها ثلثا أشهر كانت في سن من تحيض **المبحث الثالث في ملك المنعني**
 المنعني بالتخليل يجوز لما لا أمته بلصة الاستمتاع بامتناعه بامتناعه من غير حتى يملكه على الأظهر بشرط أربعة الصيغة وكون المحلل بالكاثر
 وكونه جازيا النصر وكونهما مباحا أصل الشرع لمن يراي تخليلها منه الصيغة انحلت لك طيها والاستمتاع بها على الوجهين فلا في ما أدى ذلك لا
 يعتبر المأذون على المشبه لا لفظ القبول من المحلل له ولا احتياط باعتبار الجميع لا ينبغي تركه بل لا يترك ولا تسباح بلفظ العارية وفي لفظ الأبا خيرا
 والأحوط العقد والحق أن التخليل قسم ثالث خارج عن كل من العقد والملك لا يشترط في التخليل تعيين مدة فإذا أطلق التخليل حللت إلى أن يرجع التخليل
 وفي حل الأمه المشتركة بتخليل كل شريك سهمه على حدة ناقلة نعم محل نوكيها أحدهما أو ثالثا وأنشأه التخليل عنها ويجوز تخليل المدبرة وأم الولد دون
 المكاتبه بقيتها المطلقة والمشرطه ويجوز أيضا في الاستمتاع على ما تناوله اللفظ ودل عليه بأحد الدلائل فإذا أحل له النظر أقصر عليه ولو
 أحل له اللبس فكذلك لو أحل له القبلة حل له ذلك اللبس المتوقف عليه ذلك لو أحل له الوطئ حل له اللبس وباقي المقدمات لو أحل له الخدمة أقصر عليه ولو
 أحل له الوطئ لم يتخذ ولو أحل له مادون الوطئ فوطئها كان عاصيا زانيا بلزمه الحد مع عقد الجميل بالموضوع أو الحكم وعليه عوض البضع والولد يرقى
 وهل يجوز تخليل ما عدا الوطئ لمعتدين في زمان واحد كما لو أحل النظر لشخص واللسن لآخر أو نظر الوجه لشخص والبطن لآخر أو أحل له النظر مطلقا عما
 أم لا وجهان ثانيهما النسب بمذاق الشرع ولذا المحلل لا يخرجه اشتراطه وكذا مع الإطلاق بل ومع اشتراط الرقية على الأظهر **خاتمة من نكاح المأله**
 يجوز وطئ الأمه في البيت غيرها والتومين بذكره ذلك في الحرة ويكره وطئ الفاجرة وكذا المولودة من الزنا بالعقد والملك والتخليل ولو تزوج السيد
 أمته فقال جمع منهم العدة مائة أنه لا يلزم تسليمها إلى الزوج لئلا يوارى الاستحدادها وأوليسلمها إلى الزوج لئلا وهو مع اشتراطه في ضمن العقد ولو
 أذن الزوج بذلك متبرع مع عدا لا اشتراط وعدا أن الزوج محل ناقلة لأن الزوج يستحق الاستمتاع بزوجه متى ثبوت وترويج المولى أمته من دون
 الشرط المذكور التزام بلوازم التي منها اخلاصها متى إذا الزوج الاستمتاع بها فعند رادة الزوج ذلك ليس للمولى فيها إلا كان ونهارا ولو قال
 السيد لا أخرجها من دار علي أفرد لكما بينا التخلل فيه فابى الزوج أم لا أخرجها إليه فاقبل تقديم احتيا السيد والزوج في صورة إطلاق العقد بينهما
 أظهرهما الأول لا لو ينافى الاستمتاع ولو كانت الجارية ذات حرمة وامكنها عمل تلك الحرمة في هذا الزوج فقال عوها تحرف السيد في ذي وجوب
 تسليمها إليه عند رادة الاستمتاع نظرا لأظهر عقد وجوب التسليم لأعذار رادة الاستمتاع فانه يجب التسليم مع الأعذار شرط العقد في ضمن العقد
 فيلزم الوفاة وهل للسيدان يسافرها مع منع الزوج أم لا وجهان أظهرهما العقد لأن التزويج من المولى التزام بتسليمها إليه لا استمتاع فلا يجوز
 له تعويت الاستمتاع إلا بأذنه وفيمن يجب عليه نفقة الأمه المترجعة بالعقد الدائم المطلق الغير المشروط فيه النفقة على أحدهما من السيد والزوج أوهما
 بالنقسط نظرا لاحتياط باشرطها على أحدهما أو كليهما مفصلا لا يترك ومع عدا لا اشتراط فالاحتياط بالصالح لازم ولو قتل السيد أمته المترجعة
 قبل وطئ الزوج أياها ففي سقوط المهر فولا يظهرهما عدا لسقوط وليس للسيدان ينكح أمته بالعقد لا للمرة التمكن من عدها ليطأها ولو طر ملك الزوج
 الزوج بطل العقد حلته بملك لم يبرح لو طر للمرة ملك زوجها العبد بطل العقد ولم يحل لها إلا بالعقد بعدة وأل ملكها عنه بعقود وسبق نحوها
 ولو ملك المكاتبه وحرة سيده فانفساخ نكاح السيد يبرح على أن ملك المكاتب صورة أو حقيقة فعلى الأول ينفسخ لكونها في الحقيقة ملك المولى والثاني
الثاني المقصد الرابع في لواحق النكاح وفيه فصول خمس **الأول** فيما يرد به النكاح وفيه مقامات **الأول** في الصوب
 وهي على قسمين **الأول** عيوب الجسد وهي ثلثة أحدها الجنون وهو فيما إذا كان في الرجل قبل العقد سبب لتسلط الزوجة على فسخ العقد طبقا
 كان أو ادواريا وأما التجرد بعد العقد ففي سببته لتسلطها على فسخ العقد قالوا أشبهها عدا السببية وهو الأحوط أيضا غالبا والمدا في صدق الجنون
 على العرف ثانيا **الحصا** اعنى سئل الأنثى من إخراجها على كيفية خاصة مع رقة غير مائة من الوطئ وهو مع سبقه على العقد سبب لتسلط الزوجة على
 فسخ العقد في التجرد منه خلاف عدا سببته لتسلطه على الفسخ مع كونه أحوط أشبهه قبل ومثل سئل الأنثى من بضها على وجهه بطل قوتهما وليس بعد
 تألثهما العن وهو من خصوص تضعف معه القوة عن نشر العضو بحيث يعجز عن الإيلاج وهو مع سبقه العقد سبب لتسلط الزوجة على فسخ
 عقد ها وفي حكمه من عجز عن الإدخال لحر في إيجاب العن التجرد بعد العقد قبل الوطئ الحيا لها قول مشهور قوي وأما التجرد بعد العقد الوطئ
 ففيه قولان أشهرهما وقولهما العقد ويعتبر في العن العجز عن الوطئ مطلقا ولو تمكن من وطئ غيرها ولو في الدبر وعجز عنها فلا احتياط لها وفي سببته التجرد
 على العقد وهو قطع ذكره إذا لم يبق منه بمقدار الحشفة ويقع لكن يسبب قطع بعضه قول مشهور لا يخلو من قوة نعم لو بقي منه بمقدار الحشفة
 ولم يثقل وامكنه الإيلاج به لم يكن لها خيار وأما التجرد التجرد بعد العقد الوطئ وبعد العقد قبل الوطئ ففيه قول أظهرهما العدم وأما الجسد والبرص
 والعجز والزنا في الزوج فالشهور المنصور عدا سببته شيء منها خيارها وكذا ظهور الزوج خفي غير مشكل وأما المشكل فبالعقد عليه
 من أصله وجهما ثبت لها الخيارا فثبتت إذا لم تكن عالمة بالحل من العقد لم يكن العيب حادا بفسلها وآلا لم يكن لها خيار على الأظهر وجهما

فَالشَّكَاخُ

۳۶۹

كتاب النكاح

٧٠

من أهل الخيرة بما يعتبر فيه الخيرة وهل ثبت بنكوله عن المهر التي يكلفها مدعى العيب بعد العجز عن البتة لئلا يتوقف على رده المهر إلى المدعى وحده
 اندعى بعد ذلك قولان ظاهرهما الثاني ذهب جمع الثبوت لعن ثبوت العيب بغير ما ذكر وهو ان يعدل الرجل في ما يرد فان استخفى ذكره فهو عيب وان
 تشيخ فليس يعتبر به لادليل معتد عليه ولو ثبت لعن ثم ادعى الوطى فان كانت بكر اخبرتها اربع نكاحات فبطلت بشهادتهم وان كانت ثلثا فبطلت بشهادتهم
 بحش في جميع الخلق بحيث لا يعلم به الزوج ويدخل عليها فان خرج وعلى ذكره الخلق كذب صدق ولا صدق كذب لكن لا وثوق بذلك لان خروجها
 خال من الخلق وانما يشهد بعد وطئها في ذلك المجلس وذلك لا يدل على عدم صدق الوطى منه قبل ذلك ثم عند ما كان استعلام الحال في صور كونها
 بكر او ثلثا فدل على ان القول بيمينه في فيه نظر لان الغرض ثبوت العيب كون النزاع في وقوع الوطى منه فهو في ثبوت الوطى مدعى وهي منكرة فالنظر هو
 كون القول قولها يمينها على عدم وقوع الوطى منه لا فرق في ذلك بين عواطفها او وطئ غيرها في القبل والدبر **السابع** اعلم ان ثبت العيب عند الحاكم
 فان صبرت فلا اجبار وان فصل امرها الى الحاكم وادانت الفسخ اجلها الحاكم ستم من حين الترافع فان واقعه او واقع غيرها فلا خيار لها ولا كان لها الفسخ
 فاذا فسخت استحققت نصف المهر المستحق **الثامن** لو كان بكل من الزوجين عيب ثبت لكل منهما الخيار فان اخارا احدهما كان للاخر الفسخ **التاسعة**
 لو طلق الزوج ذات العيب هو لا يعلم بالعيب ثم علم به بعد الطلاق لم يسقط ما وجب بالطلاق من نصف المهر بائنا كان الطلاق رجعيًا او عائشًا
 اذا فسح احدا الزوجين بعيب صاحبه بعد النكاح وجب العدة على الزوج ولا نفقة له ما مع عدم الحمل واقامع الحمل فلها النفقة بئنا على كون نفقة الحمل
 للحمل واقامع الحمل فان كونها للحمل فلا **الحادية عشر** اذا كان بزوجة المولى عليه او بزوجة المولى عليها عيب من العيوب الموجبة للفسخ قبل الاقامة
 الخيانة ولا يلاذ بها لغير المهر العيب كان الفسخ صلاح المولى عليه ولا وجهان اشبههما العقد والله العالم **المقام الثالث في التدليس**
 وهو يتحقق باخبار احد الزوجين او وليه عقبة لا يستلزم منه ابدن بالسلا من اتيوا قص او بوجوه صفته من صفات النكاح فيجري العقد على ذلك
 وينكشف بعد ذلك بخلافه هل يتحقق التدليس باخبار السفيه وهو الواسط بين الزوجين من غير كماله لا وجهان اقرهما الاول لا يتحقق الاختباء بالحق
 او الكمال لا للزوج **ثمة** البحث في هذا المقام يقع في مسائل **الاولى** لو تزوج امرأته على انها حرة فبان انه فنان كان ممن لا يجوز له تزويج الامه له
 اجتماع الشرطين فيكشف بطلان العقد سواء اشترط في ضمن العقد حريةها او ذكر قبل العقد وتزوجها على الاطلاق وسواء كان الزوج باذن الو
 ام لا وان كان ممن يجوز له تزويج الامه واشترط عليها الحرية كان الزوج باذن المولى فاستهوى صحة العقد ثبوت تخياله وقيل بطل من راس ولا يجوز في ضعف
 ولو كان ممن يجوز له تزويج الامه ولم يشترط عليها الحرية في ضمن العقد بل وصفته نفسها او وصفها المولى بالحرية وكان الزوج باذن المولى صح العقد
 له الخيانة وان اشتمل الوصف بالحرية قبل العقد ايضا بل زوجها مولاها مطلقا وتزوجها هو معتقدا حريةها صح العقد في ثبوت الخيانة وحلها وحل
 الاشبه العقد ولو كان ممن يجوز له تزويج الامه واشترط الحرية في ضمن العقد وسبق الوصف بالحرية العقد كان الزوج باذن المولى فصح الخيانة
 وتوقف فصولها على اعادة المولى ان رده المولى فسد العقد المذكور وان اجاز له بعد صحة العقد كذا لو لم يشترط الحرية ولم يسبق الوصف بالحرية بل
 تزوجها معتقدا حريةها ولا فرق في ثبوت الخيانة بينهما من المزوجين كون ظهور رقة قبل الدخول بها او بعد ولا بين ظهور رقة كلها
 او بعضها ولا بين كون الزوج حرا او عبدا غاية ما هنالك انه لو كان عبدا فان تزوج باذن مولا كان يحكم الحر والا وقف عقد على اعادة المولى بئنا على الخيانة
 من وقوف عقد المالك ثم حيث يفسخ الزوج بخيار التدليس فان كان فسح قبل الدخول لم يكن عليه شيء من المهر وكذا ان كان بعد الدخول كانت المهر يكون ثمن
 لا يجوز له تزويج الامه وانما ان كانت جاهلة بذلك ولو لم يكن تزويج الامه عليه حرية وكان الزوج باذن المولى في فرضه المذكور استحققت مهر المثل وان كان لا
 بان المولى لم تسحق شيئا وحتمًا يفر من الزوج شيئا في صورة الفسخ يرجع على المدلس سواء كان مولاها او اجنبيا غيره وهي بنفسها غايه ما هنالك انه في
 الصورة الاجرة يرجع عليها اذا اعتقت ان دفعها اليها استعاد ما وجد منه فيبيع بما تلفعت عن ثمنها **الثانية** اذا تزوجت امرأته رجل على انه حر فبان
 لها بعد ذلك انه رقيق فهي ملك بنفسها ان شئت قترت معه ان كان العقد بان مولا او اجازته للاحقه وان شئت فارقت فان فارقت فلن كان بعد الدخول
 فلها الصداق بما استحل من فرجها وان كان قبل الدخول بها فليس لها شيء وان هو دخل بها بعد ما علمت انه مملوك واقرت بذلك فهو ملك بها مع اذن
 المولى واجازته للاحقه والا لم يجز لها تمكين نفسها لنفسه ما لم تلحق الاجازة من المولى **الثالثة** لو كان له بنتا احدهما بنت ماهرة او حرة والاخرى
 بنتا من فرج بنت المهر من رجل ادخل عليه مكانها بنتا امه لم يرددها على ابها واخذت المهر وان كان قد دخل ببنت امه فلها مهر نكاحات
 جاهلة بالحال يفر من رجل من ساقها اليه وان كانت عالمة لم تسحق شيئا وكذا كل من ادخل عليه غير زوجة فظن انها زوجة سواء كانت رقيقا او حرة
 او مسانيرة **الرابعة** اذا تزوج امرأته من دون شرط البكارة لم يكن له خيار بظهورها ثيبا ولو اشترط بكارتها في ضمن العقد وقبله فوجدها ثيبا
 فان ثبت بطريق شرعي من اقربها او البينة او بقرائن الاحوال المفيدة للعالم للحاكم يسبق الثبوتية العقد كان له الخيار في فسخ العقد الا فلا لامكان
 تخذه بسبب خفي وكان له ان ينقص من مهرها ما بين مهرى البكر والثيب عادة مع ما لحظت الصفات قيل ينقص السدس وقيل النصف قيل لا ينقص
 الحاكم وكل ذلك **الخامسة** اذا استمتع امرأته فبان كتابية لم يكن له الفسخ ولا الاستقاط شيء من المهر بل ان يفارها بهتة المدة ولو تزوجها

لا يملك

في النكاح

٣٧١

دائما فظهر كونها كاتبة تولد الزوجية لعقد جواز تزويجها بالعقد الدائم وبطل ح المسمى ونسختي مهر المثل ان كان قد دخل بها ولو شرط اسلا المتنع بها بابت
 كاتبة كان له الفسخ ولو تزوجها على انها كاتبة فظهرت مسلمة فان لم يكن شرطا في العقد فلا خيار وان شرطه ففي غيره قولان اقرهما الثبوت
السادس اذا تزوج رجلان بامرئين وادخلت امرئ كل منهما على الآخر فوطئها فان كان كل من الرجلين جاهلين بالحال كان لكل
 من المرئتين على واطئها مهر المثل وتزويج كل واحد منهما على زوجها المسمى وليس له وطئها حتى يقضى عدتها من طئ الأول ولو طئت في العدة او مات
 الزوجان ثبت التوارث بين كل معقود وزوجها ولكن ينصف المهر لما ياتي من ايجاب موت احد الزوجين قبل الوطئ الا تنصاف على الاقوى هذا اذا كان
 جميعا جاهلين بالحال اما لو كانا جميعا عالين فعلى كل منهما حد الزنا ولا تستحق المرئتان بالوطئ شيئا البغيم ما ولا عدة عليهما بل ترد كل منهما الى
 وتستحق منه المسمى لو كان الرجلان جاهلين والمرئتان عاليتين بالحال فلا حد على الرجلين بل على المرئتين لا شيء لهما في قبالة الوطئ وعليهما العدة من ما
 والحكم في الرد واستحقاق المسمى والتوارث كما مر ولو انعكس الفرض حد الزوجان دون المرئتين ولهما مهر المثل بما استحل من فرجها والرد والتوارث
 على ما مر وهل عليهما العدة من الوطئ وجهان احوطهما الثبوت بل العدة اظهرهما **السابع** كل موضع حكمنا فيه بطلان العقد فلا تستحق المرئ
 مع عقد الدخول شيئا وله امع الدخول مهر المثل لا المسمى كل موضع حكمنا فيه بفسخ العقد فلها مع الوطئ المسمى سواء لم يلحقه الفسخ او لم يلحقه سواء كان
 الفسخ بعيب سابق على الوطئ او لاحقه والله العالم **المفصل الثاني في المهور** جمع مهر وهو مال يجب بوطئ غيره زانها ولا ملك يمين
 او بعقد النكاح او تقويتا لبضع فله على بعض الوجوه كارضاع ورجوع وشهود والكلام في هذا المقصد يقع في مقامات **المقام الاول**
 في المهر الصحيح الذي تستحقه المرئة وتملكه وهو كل ما يصح ان يملك من غيره عينا كان او منفعة فلا يصح جعل الخمر والخمر او ما اشبهها مهر للمسلمة ولا جعل
 مال لغير من غير ان يملك ولا يصح تملكه ويصح العقد على منفعة محر كعقل الصنعة والسوق من الفلز وكل عمل محال وكذا اجارة الانسان
 مدة معينة قبل المنع في خصوص الاخير مستند فاصو الصنعة اقوى بالحجة فالمدار في المهر على المائتين التي تصح ان تكون عوضا من غير فرق بين العين
 المروضة والمنافع والآعمال ونحوها ولو عقدا لكافران على خراف او خنزير صح لانها يملكانه ولو اسلم او اسلم احدهما بعد القبض فهناك صوكاة
 ان اسلم الزوج قبل الدخول وبعد وكانت زوجته مقيمة كان النكاح باقيا والمهر المقبوض مضي وان اسلم قبل الدخول وكانت زوجته كافرا فافسخ
 النكاح في الحال واسترد منها قيمة المهر المذكور ولو اسلمت زوجته الذمية او الغير الذمية قبل الدخول انفسخ العقد واسترد منها المهر بعينه للملكه بالاسباب
 كقوله لو اسلم الزوج الذمي والزوجة الذمية او الغير الذمية بعد الدخول فنفى العقد على انفسا العدة فان اسلم الاخر والا فانفسخ النكاح ولا رد
 للمهر ولو اسلم الزوجان واحدهما قبل قبض المهر المذكور لزم الزوج قيمة عند مستحقة على الاظهر ولو عقدا لمسلمان او لمسلم على خراف او خنزير
 فالقول بفسخ العقد فسد المهر واستحقاقها قيمة ذلك عند مستحقة غير بعيد **مسائل الاولى** لا تقدر في المهر بل يصح العقد على كل ما اتفق
 عليه الزوجان وان قل ما لم يقصر عن النجوم كحبة من خنطرة ودرى كرهة ان يكون اقل من عشرة دراهم وكذا لا حد له في الكثرة نعم بكرة الزيادة على مهر السنة
 وهو خمسة ادرهم جيا **الثانية** يكفي في المهر شهادة اثنان حاضر ولا يقدح جهالة الكيلة ووزنه او عدده ووزنه كصيرة فساد من الطعام
 وقطعة من الذهب زنبيل من الجوز وقطعة من الثوب الا في المرفوع جواز تزويج امرئين بعقد واحد مهر واحد في قبالة وعلى الصنعة ففي
 المهر فساد وجهان احدهما القسيط على عدد رؤسهن بالتسوية والاخر القسيط على مهور امثالهن وعلى الفساق ثبت عوضه مهر المثل ولو تزوجها
 على خادم او بيت غير مشاهد ولا موصوف لا اظهر صحة العقد واستحقاقها الوسط من الخادم والبيت وكذا الحال في الثوب الخنطرة ونحوها على الاقرب
 ولو تزوجها على كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه واله لم يسم مهر اتم العقد كان لها خمسة ادرهم ان قصدا بكونه على كتاب الله وسنة نبيه
 العمومي بحيث يشمل المهر فلوارا بذلك نكاح غير سفاك ولم يقصد المهر ثبت لها مهر المثل ولو سمي للمرئة مهر ولا يها او غير من الا و الاجنبي شيئا معينا
 لزم ما سمي لها وسقط ما سماه لغيرها ان كان ثبوته مستندا الى عقد النكاح اما اذا اشترط شيئا على جهة التبرع خارجا عن المهر فلا يبعد لزوم الوفاء به
 ولو امرها شيئا وشرطان يعطيانها او غيرهما شيئا صح العقد لزم الشرط على الاشبه **الثالثة** انهم قد اعتبروا تعيين المهر بما رفع الجهالة وقرعوا على ذلك
 انه لو اصدقا تعيينين سو فوجب تعيينها وان لم يسم فسد المهر وكان لها مع الدخول مهر المثل في لزوم تعيين القرينة وجهان لو اصدقا تعليم سو
 او صنفه فادت تعليم غيرهما لم يلزم ذلك بل ان شاء علمها ما ادرت عوضا تعيينه وان شاء ابى الا عن تعليم المعين فلا يعتبر اصدقا تعليم سو او صنفه كوا
 عالما بها فلو اصدقا تعليم سو او صنفه لا يحسنها صح لا مكان تعليم وتعليم ثبوت لا جري في مته على تقدير غيره من ذلك ولو قبلت ما اشترط تعليمه
 مع بذل الزوج التعليم واستناد النصير اليها ترك التعليم ففي عدان عليها لا جرة وفيه نظر لا نفاه فلو كان بيد له لو عقد على غيرها فنفاه ولو خرج
 في تعليمها الى مشقة عظيمة وطول زمان زيد على النكاح في كثير من الاحوال بالنقد في الاشغال الى لا جرة احتمال لو اصدقا تعليمها على ان يخل بها ان جاز
 على عبد قبل حرا او مملوكا لغيره فثبت مثل ذلك من المثل والرقا وقيمة ما مهر المثل وجواؤها لا يخلو من وجاهته والصالح لازم ولو تزوج بها واصل
 مهر اسرا او اخره علة ان كان لها الاول **الرابعة** بعث المهر مضمون على الزوج الى ان يسلمه الى الزوجة عينا كان او دينا او منفعة او عملا فلو تلف قبل القبض

مهر

وهو وزن اليوم
 القصير في ما شان و
 اثنان وسورة شهاد
 ونهضا في حجة
 سكر كرامة
 دام ظم

في النكاح

کتاب النکاح

۲۷۴

197
செப்டம்பர்
செப்டம்பர் 1977
செப்டம்பர் 1977
செப்டம்பர் 1977

مفتی محمد شفیع

كان صامنا له مثله ان كان مثليا وبقيته نكاحا قيميما ان لم يكن التلف مستندا الى فعل الزوجة والا لم يستحق شيئا بل كان ذلك منها قبض الملوكان المتلفين
تخيرت بين الرجوع على الزوج وبين الرجوع على الأجنبية ولو دفع العقدان رجعت على الزوج رجوع هو على الأجنبية بخلاف ما لو رجعت على الأجنبية فله
لا يرجع على الزوج والمدار في القيمة على قيمته المتلفه لان تكون قطا البتة بالمرحوم في الاقباض مع تمكنه منه فاعلى القيم من هو المطالبة الى مؤلف
ولو قبضت المهر فوجدت عيبا معلوما سبق العقد قبل كان لها ردة بالعيب الرجوع عليه بثلثه ان كان مثليا وبقيته ان كان قيميما امساكها بالاثبات ولو
فلما ثبتت جهل المثل لم يكن بعيدا ولو تجد العيب في المهر بعد العقد وقبل القبض كان في ضمان الزوج فنرجع عليه بالربعة قبل تخير بين اخذ الرشد وبين الرذ
واخذ بدله وليس في الخاسر الرجوع على الزوج تسليم المهر ان لم يكن مؤثرا ولا يعتبر فيه كونهام بمثابة الاستمتاع مستعدة له فاعلى جمع من اعتبار ذلك
وعلى وجوب التسليم لو كانت محبوسة او مريضة او ممنوعة لعذر شرعي كالحرمة والعلة من على الشبهة ونحو ذلك لا بد جملته من ان يعرف ان للزوج العيب
المدخول بها الامتناع من تسليم نفسها حتى قبض مهرها سواء كان الزوج موسرا ومعتبرا وفيه نظر ولو قيل بان له ليس لها ذلك بل على كل من الزوجين اداء
ما عليه لم يكن بعيدا واما الرجوع المدخول بها فلا ينبغي التاقل في عدا استحقاقها الامتناع من التسليم ولو كانت الزوجة صغيرة غير قابلة للاستمتاع بوجه
فلا يظهر وجوب تسليم المهر الغير المؤجل بل لو كان كذلك لوانعكس الفرض وكانا صغيرين **السؤال الثاني** في حق قبض المهر فقد ورد عن النبي صلى الله
عليه وآله افضل انما اتي بصحبه زوجها واقبلته مهرها وكبر ان يتجاوز عن مهر السنة وهو خمس مائة درهم وان يدخل بالزوج حتى مهرها كرا او بعضا او
ولو هبة **المقام الثاني في النفوذ** وهو ضمان تفويض البضع وتفويض المهر **الاول** فهو ان لا يذكر في العقد مهر اصلا
كان يقول زوجتك فلا تذا وتقول هي زوجتك بنفسه **مسائل الاول** في المهر ليس كافي النكاح الدائم فيجوز اخلته منه فلو تزوجها ولم يذكر
مهر او شرط ان لا مهر متى صح العقد ولو شرط ان لا مهر في الحال لافي المال ولو بعد الدخول فسد الشرط وهل يفسد العقد من اخله او يصح ويجري
عليه حكم مقوضة البضع او يصح ونسحق مهر المثل بالدخول وجوبا لها لا يخلو من قرب ثم ان طلق الزوج مقوضة البضع قبل الدخول بها استحققت المتعة
خوة كانت وانه مزوجة لا مهر لها اصلا وان طلقها بعد الدخول فلها مهر مثلها ولو مات هو او زوجها قبل الدخول والطلاق فرض المهر لم يجب
ولا متعة ولا يجب مهر المثل ولا المتعة بالعقد انما يجب الاول بالدخول الثاني بالطلاق **الثاني** في المعترف به المثل حال من ان لها من نساها
وانارها وارحامها في الشرف الجمال سائر الاوصاف التي تختلف المهر اخلتها وهل يعتبر في اقرارها ان يكونوا من اهل بلدها ام وجهان اظهرهما
الاول والمدار في مهر نساها على الجاري على مقتضى الحال فلو خففت واحدة مساعدا لغرض اخر لم يكن تخفيفها معتبرا ولو اختلفت مهر نساها مع المهر
من جميع الجهات اعتبر في خلاف ان استوفى نفق المحكم اشكال والصلح لازم ولو لم يكن لها اقرار بقى اعتبار مثلها من اهل بلدها مع فقد اهل البلد اقرب البلد
الى بلدها وجب يخلو من قوة وموت نساها لا يمنع من الرجوع اليهن والمدار في قبول ملاحظه مهر مثلها على قبول الدخول بها واذا ظهر انه لا ينقد مهر
المثل بقدر المشهور اعتبار على تجاوز مهر السنة والارادة لا وجه له والعرف في المتعة الثابتة على من طلق المقوضة قبل الدخول وفرض المهر بحال الزوج
في الدنيا والا متار الفتيحة بالاثبات والشوب الربع وعشر ثمانية المتوسط بخمسة دنانير والشوب المتوسط والفقر بالدينار والتمام وما اشكرو
تسحق المتعة الا المطلقة التي لم يفرض لها مهر لم يدخل بها فلها بابت قبل الدخول بضع او موت ولعان ونحو ذلك من قبل ومن قبلها او منها فلا
مهر ولا متعة **الثالث** لو تزاجيا بعد العقد بفرض المهر جاز لا خصا الحق فيها سواء كان بقدر مهر المثل او زواج او اقل وسواء كانا عالمين بقدر
مهر مثلها او جاهلين او متفرقين **الرابع** لو تزوج المملوك ثم ملكها فسد العقد ولو كانت مقوضة وكان ملكها قبل الدخول لم يستحق
مهر ولا متعة **الخامس** في حق النفوذ في الباتة الرشيقة ولا يتحقق في الصغيرة والكبيرة السفينة ولا المجنونة ولو زوجه المولى لم يذكر مهر
اقل من مهر المثل ان كان ذلك مقتضى المصلحة صح ولا كان لها الاعتراض في العقد على راي **السؤال** يجوز للمولى ان يزوجه امه تكون مهرها ملكه
ولو زوجه امه لا مهر مقوضة ثم باعها كان فرض المهر بين الزوج والمولى الثاني ان اجاز النكاح وبه بين المهر دون الاول ولو اعتمها الاول والثاني قبل
الدخول وفرض المهر فرضيت بالعقد كان المهر لها خاصة **واما الثاني** في حق نفوذ المهر فهو ان يذكر المهر في العقد معها وبفرض نقد
الى احد الزوجين بحسبه واحدها لا على التعيين والى الجميع او الى اجنبى ولا يظهر شرعية جميع صورته ثم ان كان المقوض اليه هو الزوج لم يقدر اعتبار
تقديره في طرفي الكثرة ولا القلة وازان يحكم بما شاولو كانت المرئيه المقوضة اليها ليقدر اعتبار تقديره في طرفي القلة وبقدر في طرفي الكثرة بان
لا يزود على مهر السنة والارادة اليه لو كان التقدير الى احد الزوجين لا يعينه مصق تقديره من ذرا ولا ولو كان اليها جميعا وقف على اقامتها معا عليه
ولو طلق مقوضة المهر قبل الدخول وبعد لم يطل الحكم والتعيين الزم من اليه الحكم ان يحكم مقدره لا يصال الحق الى صاحبه فاذا حكم بان كان الطلاق
قبل الدخول استحققت نصف المحكوم بها ان كان بعد استحققت ثمانية لو كانت هي الحاكمه اعتبر عند تجاوزها مهر السنة ولو مات من اليه الحكم من مقوضة المهر
بعد الدخول قبل الحكم كان لها مهر المثل ولو مات قبل الدخول الحكم معا فقيل ثبت لها المتعة ولا مهر وقبل بيت مهر المثل وقيل لا شيء لها والاول اوجه
ولو مات المحكوم عليه فلها الحكم والحكم ببعض ما حكم به **فروع الاول** لو كان الحكم اليها فامتنعت اجرت عليها ان لم يكن اجازها وقف المهر لان

۱۰

في النكاح

٣٧٣

حكم الثاني لو كان النكاح إلى الزوج فاعتنع من ذلك اجرة النكاح لم يمكن إجاره لم يبعد قيام الحكم مقامه في التقدير مع مطالبته الزوجة **الثالث** لو جاز من اليد الحكم قام وليه الشرعي مقامه في جرد قولي المقار **الثالث في الأحكام وقية مسائل الأولى** إذا دخل الزوج قبل تسليم المهر كان ديناً عليه لم يسقط بالدخول عاجلاً كان جميعاً وبعضاً وأجل طالت مدة ولو قصرت طالبت بما ولو طالب الروايات لنا طقة يسقط الصل بالدخول مطرحة للدخول لوجب لا يستقر بذلك جميع المهر لأنه هو الوطى قبل وطياً موجباً للفعل والنحو به الوطى ولو فيه تردد بعد ما هو الحق من عند كفا الحلو به وأرخا الشرع في الاستقرار ولو اختلفا بعد الحلو بها في الوطى كان القول قول منكره **بهيته الثانية** إذا لم يتم مهرها وقدم لها شيئاً ثم دخل بها فاشهر وان ذلك يكون مهرها ولا يكون لها ما يلزم بعد الدخول إلا أن تشارطه قبل الدخول أن المهر غير ولو قيل بعد كون ذلك مهرها واستحقاقها بالوطى مهر المثل إلا أن يشارطها أن لا مهر لها غير كان حسناً **الثالث** إذا طلقها قبل الدخول فأن كان المهر ديناً كان عليه نصفه بحيث تقسم من النصف الآخر وانما عينا غير مسلمة إليها فكانت باقية الحين الطلاق بغير زيادة ولا نقصاً استحق نصفها وسلم إليها النصف الآخر وان كانت الزيادة لها وان نقصت كان نصف النقص مضموناً عليه وان كانت نالفة فكانت بغير طرط أو تعدية ضمن النصف الآخر ولو كان قد ابتضها بالجميع استرد نصفه نكاحاً باقياً ولو كان قد تلف استعاد نصف مثله ان كان مثلياً ونصف قيمته لو ابتاضه أيها النكاح قيمته ولو زال ملكها عنه قبل الطلاق ذوا لا لا ما كالباع اللازم والعقود الهبة اللازمة كالكاتب في لزوم نصف مثله ونصف قيمته ولو عاد إلى ملكها بعد الدفع للمثل والقيمة لم يكن له اخذ النصف من العين ولو عاد قبل الدفع رجع في العين على الأظهر ولو جاز بالمهر حتى لا يتم غير انتقال كالزهر في إجارة تخير الزوج بين انقص المدة وبين قبول نصف المثل والقيمة في وجه لو زال ملكها عنه لا يجزى له ولا يكون باعته بخيارها أو هبته من غير ذي الرحم فجاءنا أو ربت المملوك فلا الزامها باسترداد نصف العين تسليمه ليه على الأقرب لو نصفت عين المهر أو صفت من عود الدل أو عرجها أو نشت القصة فتقبل أن يتخير بين اخذ نصف القيمة وبين اخذ نصف العين من غير شرط وقيل بتعين اخذ نصف القيمة وقيل بتعين اخذ نصف العين مع الأدرش والأجود الأخير ولو قيل بل لزوم نصف قيمته يوم القبض لا طلاق النقص لم يكن بعيداً ولو نقصت قيمة المهر لغيرها واستمر نكاحاً لنصف العين كذا لو زادت قيمة الزيادة السواء لا عرق بالسوق مع وجوب العين ولو زاد الكبر أو سمي قبل كان له نصف قيمته من دون الزيادة ولا تخير المهر في دفع العين قبل أن للنصف مع الزيادة وقيل بتخيرها بين دفع النصف مع الزيادة وبين نصف القيمة تجرد دفع الزيادة وقيل بتعين اخذ النصف قيمته يوم القبض لم يكن بعيداً ولو حصل للمهر ما كاللبر أو الولد كان للزوج حصة خاصة وكان له بالطلاق نصف ما وقع عليه العقد ولو اصدقاها حيواناً حاملاً كان له النصف منها ولو اصدقاها تعليمه ونحوها ثم طلقها قبل الدخول والتعلم كان لها نصف اجرة التعليم ولو كان قد علمها قبل الطلاق رجع نصف اجرة **الكس** لعن لوارثه من الصداق فيما إذا كان ديناً أو هبة أيها فما إذا كان عينا ثم طلقها قبل الدخول رجع نصف مثله عليها ان كان مثلياً ونصف قيمته ان كان قيمياً وكذا لو خلعها به قبل الدخول **الحامس** إذا أعطها عوضاً عن المهر عداً أو شيئاً آخر ثم طلقها قبل الدخول كان له الرجوع بنصف مثل المستحق وقيمة دون العوض وكذا لو أعطها عوضاً متاعاً أو عقاراً فأنه ليس له الرجوع إلا بنصف مثل المستحق وقيمة **السادس** إذا مهرها بمدبرة فتقبل بطل النكاح وتكون الزينة لها ويرجع نصفها إلى الزوج بالطلاق وقيل إن التدبير باق يوجب نصفها بالطلاق قبل الدخول إلى الزوج وتخبر مدبرة **والأول** شبيههم لو مهرها خادمة المدبر لم يبطل التدبير ويرجع إلى الزوج بالطلاق قبل الدخول نصف اجرة ما مضى من الخدمة مع نصف ما بقي من الخدمة **السابع** إذا شرط في العقد ما يخالف الشرع بطل شرط وصح العقد بالمهر على الأظهر وجعل القول في الشرط أنها على أنسا فصحها ما يجزى مقصود النكاح مثل اشتراط ان يطلقها بعد حصول الزوجية وهذا قد قيل بطلانه نظر لأن النكاح يقتضي ثبوت الشرط وثبوت الشرط يقتضي نزع النكاح وهو فاسد لو قيل بالتحقق كان حسناً لأن النكاح يقتضي سلطانها على المطالبة بالطلاق ولزوم ايقاعه من الزوج وذلك يقتضي نزع النكاح وانما يقتضية نفس الطلاق بعد ايقاعه ومنها ما يقتضي عقد النكاح مثل ان يشترط ان يقيم لها أو يسقط عليها أو لا يخرج الآذان أو تمكن من نفسها حيث شاء أو في شأن وذلك لا يربح جوازه ومنها ما لا يربح بغير من العقلاء أو ذراً ولا شخصاً وهذا لا يربح في فساد ومنها ما لا يكون فيه شيء من الأوصاف المزبورة وهو على قسمين لا نأمان أن يكون مخالفاً للشرع أو غير مخالف **الثاني** فلا يربح في صحته وأما الأول فلا يربح في نشأه وشرط ان تزوج عليها أو تسري فهو طالق واشتراط ان لا يكون له منعه من الخروج حيث شاءت واشتراط ان لا يقسم لغيرها واشتراط تسليم المهر في أجل فان لم يسلم كان العقد باطلاً ونحو ذلك من الشرط الصحيح اشتراط ان تزوج عليها أو تسري فعليها كذا وأما اشتراط ان لا يتزوج عليها أو لا يسري فتقبل بقسطا وقية تردد ولو شرطت عليه ان يتبعها بما شاء إلا الوطى صح ولزم دائماً كان النكاح أو فسخه ولو أنت بعد ذلك في الوطى جاز لا نه حقها ولو شرط ان لا يخرجها من بلدها أو البلد الغايبى لزوم على الأظهر ولو أنت بعد الإخراج بعد العقد فلا ظهر الجواز ولو تزوجها على مهر على ان يخرج معها إلى بلادها فان لم يخرج معها مهرها نصفه وثلثه مثلاً فكانت بلادها من بلاد الشرك لم تجب إجابته لم يقص من المهر شيء وان كانت من بلاد الإسلام لزوم الشرط وجبت عليها الأجانب فان لم تجب كانت عاصية ونقص من مهرها المقتدر والمشتط **الثامن** لو طلقها بائناً ثم تزوجها في عدته ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف المهر **التاسعة** لو هبت نصف مهرها مشاعاً ثم طلقها قبل الدخول فله الباقي ولو رجع عليها البتة شوا كان المهر ديناً أو عينا صرفاً للهبة إلى حصةها منه **الحاشية** لو تزوجها وأصدقاها شيئاً ففلسها رجع عليها بنصفه ولو جازي مثل نصف المغنود

كتاب النكاح

٣٧٤

ان كان مثليا وقيمة نصفه ان كان قيميا **الحادي عشر** النكاح لا يدخل فيه المجلس ولا يصح اشراطه تحيا فيه الزوج ولا للزوجة ويصح اشراطه الخيارات
 الصداق كان يقول زوجتك نفسي على مهر مبلغه كذا بشرط الخياط او ذلك فيه الى مدة كذا فاذا فسخ ذوا الخيار مقدار المهر كان لها بالادخول مهر المثل
الثاني عشر تملك المرأة الصداق جميعه بالعقدان توقفا مستمرا فباعتك النصف على الدخول قبل تملك نصفه خاصة وملكه للنصف الاخر توقفا على
 الدخول هو ضعيف نظير الثمرة في مواضع فمنها التمام المتجدد بين العقد والطلاق فعلى الاول لها وعلى الثاني لا ومنها ما لو كان المهر نصا او قبضه
 ثم طلقها قبل الدخول بعد مضى الحول ضل الاول عليها وكونه دون الثاني ومنها ما لو كان المهر عينا خارجة فلتعجز بها الضرف فيعجز اذ على الاول
 دون الثاني للمشاركة المانع من الضرف غير اذن الشريك ومنها ما لو كان المهر عينا غير مقبوضة وعجز الزوج فليس فاته على الاول لا يتعلق به الحجر ويتعلق على
 الثاني لا غير ذلك فلها الضرف في المهر قبل القبض بنقل لازم او جائز على الاظهر والطلاق قبل الدخول يوجب انصافا وعوضا نصفه الى الزوج كما مر وكذا لو كان
 احدا لزوجين قبل الدخول فانه يوجب النصف الى الزوج على الاقوى ويجوز لها اعفوا الزوج عن بعض المهر او جميعه ابراء الزوج منها وهبتها اياها منه وقد
 ان اتم امره تصدقت على زوجها قبل ان يدخل بها كتب الله تعالىها بكل دينار عقر رتبة وورد ان ثلثا من التنازل رفع الله عنهم عذاب القبر ويكون
 عشرين مع فاطمة عليها السلام بنت محمد صلى الله عليه واله امرته صبر على غير زوجها وامرته صبرت على مؤخر زوجها وامرته وهبت صداقها الزوجها
 يعطى الله كل واحدة منهم ثوبا لفشهيد يكتب لكل واحدة منهم عبادة سنة وربع فلو عفت قبل الدخول عما لها كان الجمع له وكذا الوعد الذي يبدع
 النكاح وهو الولي يجوز للاب الجد العفو عن بعض المهر وليس لها العفو عن الكل ولا يجوز لولي الزوج ان يعفو عن حقه ان حصل الطلاق لانه منصوب
 لمصلحة ولا غبطة له في العفو واذا عفت عن النصف لكانها عافت عن النصف الذي له فان اندرج في عنوان ابراءها اذا كان العفو في ذلك العفو
 عنه لم وان اندرج في عنوان الهبة كانا اذا كان عينا توقفت لزوم على القبض **الثالث عشر** لو اصدقها قطعة من فضة فصاعها انتم ثم طلقها قبل
 الدخول كانت بالخيار في تسليم نصف العين ونصف القيمة لانه لا يجب عليها ذلك بالضرورة ولو كان المهر ثوبا غاطره قبضها لم يلزم الزوج اخذها وكان له
 الزاها بنصف مثله ان كان مثليا ونصف قيمته ان كان قيميا بخروج وجهه بالخياطة عما كان قابلا لاجل خلاف القصة **الرابع عشر** لو اصدقها تعليم سورة
 كان حقه ان تستقل بالتلاوة ولا يكفي تتبعها النطق لو استقلت بالتلاوة الآية ثم لقنها غيرها فانسيت الآية لم يجب عليها عادة التعليم ولو علمت ذلك
 غوف قيل ان لها اجرة التعليم كما لو امرها شيئا وتعذر عليه تسليمه لوقيل بان ليس لها الاجرة لانه لا تلاها ذلك على نفسها لم يكن بعيدا **الخامس عشر**
كشتر يجوز ان يجمع بين نكاح وسبع في عقد واحد مع تعيين المهر الا ان لم يولد عقد النكاح والبيع بعوض واحد قبل البيع ويقسط العوض على الثمن
 ومهر المثل ولو كان معهما دينار فقال زوجتك نفسي وبعثك هذا الدينار ودينار بطل البيع لا تدرى باقيل فيفسد المهر ويصح النكاح وتكون مقبوضة بخلاف
 ما لو اختلف الجنس فانه يصح في الجميع وعندهك في ذلك نظير من جهين احدهما انه يلزم نقيدا لطلان بما اذا قصدت جعل الدينار عوضا للبيع ومهر النكاح وقالوا
 نوتا البيع بالدينار وكون النكاح مقبوضا فاللزام صحة البيع ايضا فقد لا زيادة فانه ما ان فسدت المهر وجده بل لللزام كون المهر ما يقضي به التقسيط من
 الدينار وفسد البيع وحده **السادس عشر** لو اصدقها عدا فاعقته ثم طلقها قبل الدخول فعليها نصف قيمة ثوبه ثم طلقها قبل الدخول
 فالأظهر ان لمطالبتها بنصف العين فيلزمها في الرجوع في التبرع وتسليم حقه **السابع عشر** لو تزوجها على مال مشاء لم يعلمه معلوم الوزن ففقد
 قبل قبضه فبرئ منه صحيح وكذا لو تزوجها بمهر فاسد فاستقر لها المهر المثل فبرئ منه ومن بعضه لو لم يعلم مقداره ولو ابرئ منه من مهر المثل قبل الدخول
 بعد الاستحقاق بعد لو ادرت براءة من قد معين من مهر المثل بعد الدخول فالأظهر ان اعتبار علمها باشتغال مهر المثل لذلك **الثامن عشر**
 اذا تزوج والولد له الصغير فان كان للولد مال كان المهر على الولد ان كان فقيرا كان المهر في عهدة الوالد من غير فرق بين كون المهر حالا او مؤجلا ولا بين
 عقدا لنفسه او لغيره وكذا لو عقد غير فصوله فاجازه نعم لو لم يعلم به الا بحتى بلغ الولد فليعلم به اجازة هو لم يكن المهر على والده ولو كان الصبي كالنكاح
 المهر ميسر للبعض الاخر لم ينسب ما يملكه ولمن الاب الباقي على قول لا يخلو من تأمل والا فربا لا فرق في حال الولد لموجب لكون المهر عليه بين ما عدى
 مستثنيات الذين وبينها ثم لو ماتت قبل خروج المهر من اصل تركته سواء بلغ الولد ايسر لم لا يولد فلو وقع الاب المهر بلغ الصبي فطلق قبل الدخول استأنا الولد نصف
 من دون الوالد لان ذلك يجري مجرى الهبة ولم يكن دفعة الاب جمع بالطلاق بالنصف على الاب ان كان عينا بل وكذا لو كان دينارا عليه وجهه لان الطلاق
 يملك للنصف لا فاسح فيه لا يجري ما ذكره حكم الاب على المحل لا خصا صر النص بالاب فصرح لو ادعى الاب المهر عند ذلك الكبر تبرعاً ثم طلق الولد قبل الدخول
 رجع بنصف المهر عليها ولم يكن للاب انزاع **التاسع عشر** لا شبهة في ثبوت مهر المثل على الواطئ شبهة للموطوءة اذا كانت مشبهة ايضا اما اذا
 كانت عالمة لانها في بغية حرة كانت وامه على الاقرب يحمل ثبوت المهر في الأمه لانه حق السيد لا يتعد المهر معتد وطى الشهية مع استمرار الاشتباه ثم لو
 اعتد الاشتباه بعد المظاهر **الرابع في التنازع** وفيه مسائل **الاول** اذا اختلفا في اصل المهر مع اعترافهما بعد الدخول فادعت عليهما
 وانكر هو استحقا المهر فالقول قول الزوج مع يمينه ولو كان اختلفا في ذلك مع تساهما على الدخول فان احتمل كون الزوج رقا حين العقد وصغيرا معسر فالقول
 قوله وان لم يحتمل ذلك بل كانت حرة معلومة ولم تزوج المهر المدعيه به الا وهو بالغ او مات بوقبل ان يتزوج بها فلا شبهة لا يقبل انكاره بل يطالب

بجواب

في النكاح

٣٧٧

الزواج من الزم المحاكم الزوجين بما يصلح بينهما من راي القمري بينهما اصلح فهل صح الطلاق من غير رضا الزوج والبدل من غير رضا الزوجة لا وجه له
العقد ولو اختلف المحكم بان راي احدهما الاصلح اصلح ورأي الآخر القمري اصلح لم يضر لها حكم ولزم بقتل آخرين بجهنم على امر ديني ان يحلوا حكم الرجل
بالرجل وحكم المرأة بالمرأة ولو غير محرمة ليعرفان ماعندها وما فيه غيبها وانا اجتمعوا ليرخصا احدهما على الآخر ما علم به ليمتكا من راي الخصم ديني الحكم
اخلاص التينة في السعي وقصد الاصلاح في حدثت فيما يتراءه اصلح الله تعالى مسعا وكان ذلك سببا لحصول متغاضبا **المقصد الاول** لو بحث
المحكم ضابط الزوجان او احدهما قبل المخرج الحكم ولو قبل بالجواز مع امكان الاصلاح من دون مواجهة المهر يكن به باس **الثاني** اذا اشترط المحكم ان
نظر فيه فان كان مما يصلح لزومه شرعا لم يضر الزوجان كما لو شرط عليه ان يسكنها في البلد الفلاني او المسكن المخصوص او لا يسكن معها في الدار الفلانية
شرط عليها ان تزوج بالمرء الحال الى اجل وترد عليه ما قبضته منه فرضا ونحو ذلك وان كان الشرط غير مشروع كما لو شرط عليها ترك بعض حقها من القسم او
النقطة او المهر او عليه ان تزوج عليها في طالق او انة لا يسافر بها ونحو ذلك لم يلزم بل ان كان مما لزم الزوجين النص في ترك بعض الحق ثبت الحكم عليه
التحايين الا التزام والنقض وان كان غير مشروع اصلحا مثل كونها مطلقة بتزوجه عليها تعين النقص **الثالث** لو منعها شيئا من حقوقها الواجبة او
المسددة او اغارها في ذلك لم يملكها انتم بمنع الحق الواجب دار تحتها الخلع وعدمها مدلل طيب نفسها في ذلك عدم الطيب **المقصد الرابع**
في احكام الاولاد وهي قسم الاول في الحاق الاولاد والنظر في اولاد الزوج والموطونات بالملك الموطونات بالشبهة فهاهنا
الاول في احكام ولد الموطونات بالعقد لانهم وهم يلحقون بالزوج بشرط ثلثة احدها النحول فلا يلحق الولد من غير دخول في كفاية الاول
في الفرج من غير دخول جنة لا يلحق من جاهة الا ان الشهود العقد وتحقق الدخول بغيوبة الحشفة او فدها من مقطوعها في قبلها ولو من غير ازال في
كفاية الوطى في الذكر في ذلك جبه ثانيا مضى اقل مدة الحمل وهي ستة اشهر هلالية ولو ملققة من حين اوطى فلو جاءت به لاف من ستة اشهر كما لا حيا لم
يلحق به الولد لم ينفع اعترافه بالولد مع اتفاقها على عدم مضى ستة اشهر فضا عدل ثانيا ان لا يتجاوز من الوطى قصيدة الحمل وهي تسعة اشهر على الظاهر
الا شهر وقيل عشرة اشهر ولا نص في قيل سنة من موقعة فوجب لزوم الاحتياط ولو اتفقا على انفسا ما زاد عن قصيدة الحمل اذ ثبت ذلك بغيبة معلومة تزيد
على اقصى الحمل لو يلحق به الولد ولا يجوز له الحاقه بنفسه الحال هذه ولو وطئها واطى فورا كان الولد لها صاحب لظن ولا ينفى عنه الا باللعان لان الزنا لا يولد
له ولا فرق في ذلك بين شباهة الولد لخالها او خالها صاحب لفرش او بالزنا في عدمها ولا بين سبق وطى الزاني على الزوج وناخه عنه ولو لم يكن الوطى
من الاجنبى فورا بل الشبهة هناك صور اربع تقدم حكمها عند الكلام في المحرمات بالنسبة لو اختلف لواطين في تحقق الدخول وفي لادته كان القول قول
الزوج بيمينه متى لم يتحقق اجتماع شرط الحقوق الثلاثة حرم عليه نفى الولد بمجرد اقراره بالقهر بل ومع تيقن الفجور ولو ارتكب المحرم ونفاه ينفى الا باللعان
ولو طلقها فاعتدت ثم جاءت بولد ما بين الفراق الى اقصى مدة الحمل حتى به الولدان لو تكن قد طشت بعقد لا بالشبهة فان طشت كذلك فهناك صور اربع
فلا شرنا الى مضى احكامها عند الكلام في النسب لوزن بامرته فاجلها ثم تزوج بها المهر الحاقه به كذا لوزن بامرته فاجلها ثم اتاعها ولو اختلف الزوجان
في المدة مع اتفاقها على الوطى كالمواضع هو ولا رده لادن ستة اشهر وادعت هي ولادته لسته اشهر فزاد او ادعى هو الولادة لا يزيد من اقصى مدة الحمل
وادعت هي الولادة لا تضى الحمل فما نقص وادعى هو وقوع الوطى في وقت لا يلحق به الولد وادعت هي وقوعه في وقت يلحق به كان القول في الصور الثلث قولها
وسيت عليها اليمين على احوط ولو طلق امرتة فاعتدت تزوجت رابع امته فوطئها المشري ثم جاءت بولد فهناك صور تقدم احكامها في المسئلة
الثانية عند الكلام في تحريم النسب **المقاهر الثاني** في احكام ولد الموطون بالملك اذا وطى المولى امته فانت بولد بعد مضى اقل
مدة الحمل قبل مضى اكثر مدة الحمل حتى المولى ولزمه الاقرار بولونها والحال هذه فعلى جملها لم يلاعن امه بل الشئ في غير لعان لو اعترف به بعد التوثيق بترتب
عليه احكامه في حكم ولد الموطون ولد الملقحة الموطون ولو وطى امه المولى زواني بها اجنبى حكم بالولد للمولى ان امكن له فانه ان لم يمكن له فانه يترك
به ولا الزنا وكان ملكا للمولى وان كان الاجنبى وطأها شبهة انت هناك الصور المشار اليها انفا في وطى المشري الا من المبيعة بعد طى الاول لها ولو
الا من المولى الى وطأها كل منهم وولدت عند اخر فمع امكان الحاقه بالاجنبى فمع عدم امكان يلحق من قبله مع امكان هكذا الى المولى الاول ولو
كانت امه مشتركة بين جمع لغير واحد منهم وطئها ولو وطئها احدهم كان زانيا وحدها الزاني لا مقلد نصيبه حتى به الولد يقوم عليه بوسقط حيا و
حصص الباقي من من امه ولو وطئها الشتركا جميعا فكل واحد منهم ماعدا مقدار نصيبه من هذا الزاني وان بولد فان علم تولده من واحد
منهم لكونه لا من باين اقل الحمل واكثره من طية لاف من مدة اقل الحمل واكثره من مدة اقل الحمل من وطى الباقي حتى الولد لكان الذي علم ولا منة في شر البنات
فيه حصصهم من من امه ولو لم يبعين لواحد منهم وامكن له فكل واحد منهم وادعوا جميعا لم ينف عنهم بل افرع بينهم والحج من خرج اسمه اخر حصص البنات
من قيمة وقيمة ولواة عوا واحدهم ونفا الباقون حتى الولد الملقح اخر حصص الباقي من قيمة وقيمة امه ولواة عوا واحدهم وسكت الباقون فلم يبق را
ولو ينفوا افرع بينهم على ما ذكر ولا يجوز نفى الولد لكان العزل ولو وطى المولى امته وطئها اخر فورا حتى الولد للمولى ان حصلت هناك امارة يغلب معها
ان ليس منه فقيل انه لا يجوز له الحاق نفسه ولا النقر بل ينبغي ان يوصله بشئ ولا يورثه ميراثا ولا ذوقه وقيل ان له الحاقه بنفسه ترتيبا لثا الولد عليه المسئلة

كتاب النكاح

٧٨
في النكاح
والطلاق

على شك ان الاحتياط فيها لازم المقام الثالث في ذلك الشبه هو الوطى بالشبهة المحققة بالنسبة المراد بالشبهة ان يكون الوطى حين الوطى غير طاهر
بالنوع عنه اما بجملته يكونها الجنية وزعم انها حليلته ونحو ذلك فلو اشتبهت عليه جنية وظن انها زوجته ولو كونه فوطيها المحققة بالولد والنسب لم يجرى
عليها احكام الابوة والبنوة وكذلك لو وطأ أمه الغير باعتقاد كونها مملوكة لكن في الامثلة من قيمة الولد يوم سقط حيا ولو ترتب من شأن شبهة كان حكمها حكم
الفراس الصحيح في الحكم بالولد لاخير مع الامكان ولما سبقه وهكذا وفي القرعة وحرمه النفقة وجوبه لاقرار ونحو ذلك مما مر ولو ظن امرته غير زوجة ومطلقة
موقوف عنها زوجها مع انقضاء العدة فيان ان لها زوجها لم يمت لم يوطى وقت لم يوطى لا بد ان يعلن نعتهم في الثاني ان كان وطئها وكان ما ولدته من الثاني لا حقا به
القسم الثاني في احكام الولادة ولو احقها اما الاول فالواجب منها هو الحضور عند من تريد وضع الحمل عند خشية تلفها
على التشاخصه دون الرجال لا سترام حضورهم اطلاقا على الحرمة الا مع عقد النكاح لا باس بالزوج انا حضر مع امكان النكاح وعلم ولو لم يحضر نكاحها
لم يحجب الحضور على احل الوجوه كقائه في حق المطلقة وليست بمحضور من بها الكفاية وانما انحصر في الزوج من الرجال تعين حضورهم محرم عليهم
ذات انهم ومع عدم الحرمة يلزم جعل الاجنبي محراما مع الامكان بعدد منها وارتباطها بالزوج عند الامكان وخشية التلف يحضر الاجنبي الصوفى مقصرا على
ترقيم به الضرر ويزول به خوف التلف **والمندوب جبر الولادة امر** احدها غسل المولود بغسل الجانية ترتيبا او اوارئها على الاظهر
ثانيها الاذان في اذنه اليمنى والاقامة في اليسرى عند الولادة قبل قطع سرة فاتها عصم من الشيطان ولا يفرج ولا يصيد **ثالثها تحنكها** ثلث الفرات
وبتر سرة الشدة عليه الصلوة والسكاة بالقرآن ليرجعها الفرات فيما السمتا وقيل ان ليرجعها الاثنا عشر جلا في ثوب من القطن والعسل من اربعها تسميته
المولود قبل الولادة وتسميته التقط حتى يسمي باسمه ثم القيمه ويستحب التسمية بعد الولادة ايضا الى الميو السابغ وافضل الاسماء او صدفها ما ينضم في الحق
لله سبحانه كعبد الله وعبد الرحمن ويليهما اسم الانبيا والائمة عليهم الصلوة والسلام وعن النبي صلى الله عليه وآله ما من اهل بيت فيهم اسم نبي الله بعث الله نورا
وجعل لهم ملكا بقداسهم بالغة والعشيرة عن النبي صلى الله عليه وآله من ولد لبيد بن بن لبيد اسمهم محمد فقد جنتا وعرفوا المحسنة السلام ان قال لا يدخل
الفقر بيتا فيه اسم محمد واحمد وعليه الحسين او جعفر او طالب وعبد الله او فاطمة من النساء **خامسها** ان يكنى المولود بخاتمة القتران المحققة بهم
ويكره ان يكتب له بالقاسم اذا كان اسم محمد وان لم يكتب له حكا وحكما او حلالا او حاديا او مالا او ضرا او مرة او حوبا او ظالما او ضرا وسوا ذلك التسمية
احدها اهل البيت **ثانيها** **ثالثها** **الاولى** في سنن ابو السابغ وهي اربعة الحلق والحنان وثقب في ذناب العقيقة **ثانيها**
الحلق فيستحب ان يحلق بالمولود ذكر كان او انثى في السابغ قبل العقيقة ويصدق بوزن شعر ذهبا او فضة وروي انه اذا مضى ابو السابغ فليس عليه حلق
ويكره ان يحلق من داسه موضع ويترك موضع **ثانيها** **الحنان** فيستحب ابو السابغ حرا كان او بردا وقد ورد ان الارض لنضج الى الله تعالى من بول الخلف انها
تجس من اربعين صباحا ويحرق زلف الختان الى ان يبلغ فاذ بلغ غير محنونة جبر عليه ان يحرق نفسه كذا لو اسلم الكافر كذلك فيستحب خفض الجوارى وليس ذلك
بواجب الذكر ان لا يولد محنونا بسقط الفرض عنه واستحبابه راى الموسى لمحمد ولومات لولد قبل البلوغ سقط خنانه ولو نبتت خلفه بعد قطعه لم يجز عاده الختان
لعدم حصول الفرض ويستحب الذناب عند الختان بان يقال اللهم هذه سنة من نبيك صلى الله عليه وآله واتباع مثالك ولبيدك بمسكتك يارادك لا مرارته
وقضا حتمته وامر افدته فاذا قتر الختان وحجامة لا مرارته اعرف معنى الملام فظهره من الذنوب زد في عمره وادفع الافات عن بدنه ولا وجامع عن عجزه
وزده من الخوف وادفع عنه الفقر فانك تعلم ولا تعلم والحنان في الذكر ورجب خنانه وكذا النكاح مشكلا على الاقرب لو اتى بالانثى فليزوم خنانه ذكرها
او طهرها **الاول** **ثانيها** **ثالثها** **العقيقة** فيستحب استحبابا مؤكدا في الذكر والانثى ويستحب ان يعق عن الذكر ذكر وعن الانثى انثى ولو صدقت بثبونها لم يجز في القيا
بالسنة ولو عجز عنها اخرها حتى يتمكن ولا يسقط الاستحباب بالناخير قد اقر الصادق عليه السلام شيخا كبيرا فحق عن نفسه يستحب ان يجتمع فيها شرطان **الاول** ان
كونها ثلثا ان كانت معزولة عن النكاح ضا نانا وامة غير عوراء ولا عرجا بين عرجها ولا مريضة بين مرضها ولا مكسوة القرن الدخول ولا مقطوعة الاذن ولا
خصيما من الفحول ولا مهنوز ولا يستحب ان تحض القابلة منها بوجعها ولو لم تكن فابله اعطى الام حتى تصدق به وروي اعطا القابلة ثلثها وروي جعلها وروي جعلها
والسنة تذاوى كل منها وروي ان القابلة ان كانت ذمية لا تستحل ذبايحها اعطيت ثمن حصنها ولو لم يعق الوالد عن الولد استحب ان يعق عن نفسه اذ بلغ ولو ما
الصبى في السابغ فان مات قبل الزوال سقطت عقيقته وان مات بعد الظهر عرق عنه ويكره للوالدين ان ياكل منها وان يكسر شيء من عظامها بل يفصل اعضاها
ولا يشرع لطخ راس المولود المعق عنه بك العقيقة وقد ورد انه شرك وسائلا ومن يفرق عظامها بل ولقها في خرقه ليس به مستند يستحب طبخ العقيقة ونداء رط
من المسلمين عليها وفي نجرها تطعم عشرة من المسلمين فان زاد فهو افضل وقيل كره ان تسوى بالنار ولو اقله على مستند يستحب الذناب عند العقيقة بالانوار وروي
مختلفة وجعلها ان يقال يا قوم اني بري مما شركون اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان يسلو في نسكي
وحياي وحياي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك لنا امر في انا اول المسلمين اللهم منك ذاك بسم الله وبالله والحمد لله والله اكبر ايمان الله وتعالى على رسول الله
صلى الله عليه وآله ونصحه لا مر والشكر لورقه والمعرفة بفضل الله على اهل البيت اللهم هذه عقيقة عن فلان بن فلان محمد الطاهر ودمها بدمه عظيمها بدمه اللهم
اجعلها وقاية لئلا يحمي محمد صلى الله عليه وآله عليك ما وهبت انت اعطيت اللهم فقبله منا على سنة نبيك في نستعيد بالله من الشيطان الرجيم وان كان

في النكاح

ذكرنا قول الله انك هبت لنا ذكرا وانت اعلم بما وهبت منك ما اعطيت كلما صنعنا نفقة متاعا على سنتك سنة بنيتك صلواتك عليه والواحدة
 عت الشيطان الرجيم لك سفكت لدماء لا شريك لك ما احل الله رب العالمين **وانما الرضاع** فلا يجزى على اثم الرضاع من غير ذنوب بين اللبا وغيره ولا
 يجوز للزوج الزاها بذلك شريفه كانت ووضيعة غنية او فقيرة مسلمة او ذمية معتادة لا رضاع ولدها ام لا نعم لو توقفت جوف المولود على رضاعها تجازنا
 وجب عليها ذلك حيث لم يجز عليها ذلك يجوز لها المطالبة بالجرعة الرضاع ويجوز استيجارها الرضاع ولدها على الاقوى يجب على الأب بذل الجرعة الرضاع من
 ماله اذ لم يكن للمولود مال واما اذا كان للمولود مال فلا يجزى على الأب بذل الجرعة من مال نفسه معسر كان او موسرا ولو لم يكن للمولود لاهل من جبت اجره
 على من تجب عليه نفقة من اثاره ولو استاجر الرجل زوجة لا رضاع طفله منها فان صرح بارادة تحصيل رضاعه ثم من ان يكون بنفسها او غيرها جاز
 الا امران وان فعلت فلا اجرة لها وان اطلق بان استاجرها لا رضاع جازها الرضاع بنفسها وبغيرها ولها الاجرة ولو لم يكن جازها الرضاع على الرضاع ذكر
 كان المالك وانقذت له كانت الاثم اذ لم يكن المولى كان الطفل او ولد غيره ولد منها او من غيرها رمة الرضاع حولان كاملان فيجوز الاقتصار على احد
 وعشرين شهرا ويجوز الاقتصار على اقل منه على الاشبه ان كان عكس النقص منها احوط ويجوز الزيادة على الحولين شهر او شهرين على الاظهر وان كان الاحوط ترك
 ذلك فلا يلزم الا بغيره ثم عليه جوار رضاع المولود اجرة ما زاد عن الحولين واثم احق الرضاع الطفل اذا طلبت ما يطلب غيره ولو لم يكن له جوار رضاعه
 طلبت زيادة على ما يطلب غيرها كان للاب نفقة تسليمه الى من يطلب ثلثها ولو عصى لم تسلم اليه في نهل به فقط حقها من الاجرة اصلا وبالنسبة الى المنة
 من المصلحة من الزيادة خاصة وجهان لا يخلو ثابتهما من وجه الاحياط بالصلح لازم ولو نبتت اجنبية بارضاعه فضيت اثم بالترجع فهو احق به وان لم
 ترض الا باجرة كان للاب تسليمه الى المنزلة ولو ادعى الأب جوار متبرعه وانكره الاثم فالقول قولها بينهما وليستحبان يرضع الطفل لهن اتمه وعلم المومنين
 انهما من لبن يرضع به الصبي اعظم بركة عليهن لبن اتمه ويستحب تبرع الام بارضاع ولدها وكذا يستحب للرضعة ارضاع الطفل من اللبن **وما**
الحضانة فلهما فترها جمع بانها تعهد المولود بفصل راسه بدنه وثيابه خرقته وتطهيره ونحو ذلك من خدمته تحت وعرضه الذي يظهر له في ذلك
 كذا في النفقة الواجبة على الأب فلا يجزى على اثم الايمان بها تجازنا في زمان حضانتها ابلها اخذ الاجرة على ذلك لا استيجار غيرها لذلك ذلك لا غايته ما يحسن
 من الاخبار هي الاحقية في اصلها ان المولود استصحبا **الحضانة** المعنى ثابتة للام الحرة المسلمة العاقله مدته الرضاع ذكرنا ان اوقاف **الحضانة** الامه قانكا او
 مبعثرة او مدبره او مكاتبه او ام ولد بل ان كان الولد حرا فحضانته لمرأته بعد الاثم من الاب وغيره وان كان رقا فحضانته للسيدة وكذا الحضانة للكارفة
 ولا المجنون واما بعد لفظام فالشهران الاباحى بالذكر واما الاثنى فالام احق بها الى ان تبلغ سبع سنين ثم الاب احق بها وبذلك واية غير نفقة السيد
 ولا الدلالة بعد تفصيلها بين الذكر والاخرى اطلاقها الحقيقة الاثم بالولد الى سبع سنين صحيحه داود بن الحصين دل على ان الاب احق بالولد بعد لفظام
 الاثم ولا ادى بالعمل بها باسا ولو تزوجت اثم في زمان الاحقية بغريب المولود فالمرء سقوط احقيتها وشبهه للاب فيه تاقل ولوماء له في حال كونه
 احق بالولد كانت اثم احق به من وصي الاب وغيره ومن لا فارب حتى الجدة والجدة ولا فرق في ذلك بين كون اثم من زوجة بغير امه والاثم الحرة احق بالولد
 من الاب المملوك وان تزوجت بغيره وكذا المسلمة احق بها بالكارفة من تزوجت نعم ان اعتوا الاب لرقا واسلم الكافر حادته لاحقية لو كان مفلوما
 ولو فقد الاب وان فقيل يكون ابوا ابا حق به وليس بعيدا مع فقد فقيل ان حضنا لباقي الا فارب على ترتيب ذرية تامل والذى يظهر ان حضنا
 حق للوصي الخاص لما اخرج من الابوين مع فقد فلما حكم ومع فقد فللمؤمنين والله اعلم **والاولى** اذا طلبت اثم اجرة للرضاع غدا
 على غيرها فلا يلزم تسليمه الى الاجنبية المذكورة كما مر بها نه وعليه في سقوط حضنا الاثم قولان الاحياط بالجمع بين حقها وبين رضاع الاجنبية لا زمن
 لم يستلزم ذلك زيادة اجرة وكفنة على الاب **الثاني** تسقط حضنا الابوين ببلوغ الولد رشده وكان له الاضمام الى من شاء **الثالث** لا اشكال
 في عدم عود حضنا الاثم المنزلة بطلاق زوجها الثاني اياها طلاقا رجعي او في عودها بالطلاق باينا وجهان اشبههما العدم والله اعلم
المفصل الخامس في النفقات تثبت النفقة بثبوت الزوجية والقرينة والملك لا تثبت بغیرها **الفصل في نفقة الزوجة**
 وذلك في مقامات ثلث **الاول** ان النفقة تثبت بالعقد شرطها اتمام العقد فلا نفقة للعقد مع الاشرط فثبت بمقدار ما اشترطها وكيفا
 وزاد جمع شرطها وهو التمكين التام والحق ان النسيوان شرط التمكين شرط والمراد بالتمكين التام هو تخليها بين نفسها وبين الزوج في كل مكان وزمان
 اراده الزوج كما يصلح للاستمتاع بحسب جاهها ولا تخفى تمكينها يمكن ولا زمان فلو بدلت في بلدة دون اخرى وفي ارض دون اخرى وزمان دون
 اخر مما يمكن معه الاستمتاع شرعا وعادة لم يحصل التمكين ولم تسحق النفقة ولا يعتبر في التمكين اللفظ بل يكفي الفعل الكاشف عن ذلك في اجنبية بلوغها
 في استحقاقها النفقة قولان اشهرها الاعتبار بظاهر العقد فلهذا تسحق الصغيرة النفقة ان لم تمنع ماسو الوطى من الاستمتاع المحلل وكذا لا
 يعتبر فيها بلوغ الزوج فنجب على الصغيرة نفقة زوجة ويكلف المولى باذنها من ماله ولو كانت الزوجية بغيره او رقيا او قرنا لم تسقط نفقتها ولو انفق الزوج
 عظيم الا انه لا يوجب نفقة لغيرها ولم تسقط لذلك نفقتها وكانت كالزوجة ولو سافر في منتهى ما كان في الزوج لم تسقط نفقتها سواء كان في واجبه منتهى
 او مباح وكذا لو سافر في واجب بغيره كالحج الواجب نحو ولو سافر في منتهى ما كان في مباح بغيره بغيره سقطت نفقتها وكل واجب في مباح لا يوجب

كتاب النكاح

٣٨٠

سقوط نفقتها وان لم ياذن هو فيه كذا لو اتى بالموت مع منع في سقوطها بالاعتناء بالموت مع منع ترد ولا تسقط النفقة بشرعها في المند
من المند لو اتى بغيره والاعتناء كاف لا مكان الفسخ ولو اتى الزوج من النفقة لم يثبت لها خيار ولو لم يكن لها كمال من راجع من يطلقها على الاظهر بل هو مسئلة يلزمها القصر
الى ان يفرض الله تعالى ما وثبتت النفقة للمطلقة بالطلاق الرجوع حرة كانت وامر حايلا كانت وحامل ولا تسقط نفقتها الا بما سقطت به نفقة الرجوع ولو طهرت
بها مارات حمل بعد الطلاق فعلى الزوج الاتفاق عليها الى ان تضع او يتبين حال فان نفقت ثم بان انه لم يكن حمل فله استرداد المدفوع اليها فيما بعد انقضاء العدة
وتسأل عن فرد الاقرار ان اتفق فان عيئت فله رصفت باليهن ان كتبها الزوج ويلا يمين ان صدقها ولا نفقة للبارئ سواء بانتهى بطلاق وفتح الا اذا كانت
البائنة حاملة فانه يجب الاتفاق عليها حتى تضع حملها وذلك في البائنة بطلاق لا شبهة فيه في البائنة بفسخ وانقضت مدة النفقة او هبتها هو الاقرب الله العالم
وهل النفقة للحمل او الحامل وجهان لا يخلو ثانيا من وجاهة وتظهر الثمة في مواضع فمنها ما اذا تزوج حرة بامر وشروط مولاها رق لولد حرة فوطئها فوطئها
باينا وهي حامل فعلى الاول لا يجب على والده بل على سيدته وعلى القول الاخر فعلى الزوج ويحمل وجوبها عليه وطلاق منها ما اذا تزوج عبد بامر فوطئها
فعلى الاول تكون النفقة على سيد الولد منقرا او مشركا دون والده لا لا يجب عليه نفقة اثاره وعلى الثاني فان نفقة عليه كسيرة وعلى سيدتها
ما اذا تزوج عبد بامر فان شرط مولاها رقية الولد حرة فوطئها فعلى الاول فهو على المولى حرة ما على الثاني فهو على المولى في كسيرة على الخلاف وان لم يشترط رقية فلا
نفقة على المولى على الاول عليه في كسيرة العبد على الخلاف على الثاني ومنها ما لو تزوج عليها حتى مضت مدة اجمعها العدة فعلى الاول لا يجب قضاؤها الا
نفقة اثاره لا نفقة على الثاني فانقضت اثاره ومنها ما لو كانت ناشرا حال الطلاق فعلى الاول لا تسقط النفقة وعلى الثاني تسقط ومنها ما اذا مات
الزوج وهو حامل فعلى الاول تسقط بالموت على الثاني فيقولان يانان ومنها ما لو سلم اليها نفقة اليوم فخرج الولد ميتا بعد الفجر بعد ان مات في اول ليلة
الاول بسترها الزوج دون الثاني ويحمل الاستدلال على القولين ومنها ما لو تلفت بعد قبضها اياها من دون تفرطها فعلى الاول يجب عليه بدلها ولو
الثاني ومنها ما اذا كان الولد ولدا لشبهة فانه على الاول يجب على الوالد الاتفاق على الموطوءة بشبهة دون الثاني لعدم كون الموطوءة بالشبهة كغير ذلك
من الثمرات واختلقت الاخبار في احوال استحقات الحمل المذكورة النفقة بعد وفاة المطلق بغير نفقة لها وقيل بنحو عليها من نصيب لدها والاول اظهر
بعضهم الاتفاق عليها من نصيب الحمل عند فقرها من باب نفقة الاقارب فيرد من مشائير التردد في ثبوت نفقة الاقارب على الحمل لئلا يزل ملكه ولا نفقة للمقطعة في
العدة سواء بانتهى بانقضت المدة او هبت بقبضها النكاح حائلا واما ان كانت حاملا فعلى البعض ان لا يزوم الاتفاق عليها للحمل من باب نفقة الاقارب هو
سالم من وجهين نعم لزوم مصرف تولد حيا وبقائه من مصارف ولادة على الاب غير بعيد لو اشترط في ضمن عقد النفقة الاتفاق عليها في العدة صح وز
الوفاء به ثم لا فرق في استحقات الزوجة الدائمة النفقة بين المسلمة والذمية ولا بين الحرة والامة نعم يشترط في الامة ما اشترط في الحرة من التمكن التام فلو منعه
المولى من ذلك ولو في بعض اوقات لا يستمتع كان له ذلك لكن سقطت به لك نفقة ولو للشوز عند ثبوت على مولاها المقامر الثاني في قد
النفقة والضابط في ذلك ان يلزم الزوج القضا بما يحتاج اليه زوجته من طعام وادام وشراب الا انها وكسوة واسكان وفرش واخذام والذات هان وغير
في جنس الطعام من البر والشعر والتمر والزبيب الذرة وغيرها وفي مقداره ووصفها لعادة امثالها واذا افرأها حسابا ونسبا شرفا وضعة فخر وغنا من اهل البلد
وصفها وكذا في الادام الذي يؤتم به من اللحوم والاثمار ونحوها وكذا في الشراب الا ان طعام والادام والشراب كذا في الكسوة من القميص والسروريل
والنعل ونحوها وفي عددها بحسب الشئ والصفى جنبها من الحر والقطن والكتان وكذا في الاسكان في دار او بيت لا يقيمن بحالها وفي القدر قد اوجها
ووصفا وكذا في الاخذام عددا ووصفا من الاستجار والابتداء وكذا في الة الادهان التي تدهن برشها وترجل من زيتا وشيرج مطلقا ومطيبا لورد
ونحو ذلك مما يعتاد له امثالها والمشط وما يغسل به الرأس من السند والطين والصابون على حسب عادة البلد ونحو ذلك مما يحتاج اليه ثم الاخذام اما هوانا
كانت من ذوي الاخذام والاخذمت نفسها وحيث يجب لخدم قيل الزوج ان يجدها بنفسه انه ليس لها الخيار ولا باس به الا اذا استلزم خلاف العشر بل لفسخ
بسبب احتشامها اياه في بعض الخدمت كصت الماء على يديها وغسل خرق الطيب ونحو ذلك ولو تمتعت من لعادة لها بالادخام لزوم القضا بحجتها ما بشر
او باحضار من يجدها باجرة او حنانا المقامر الثالث في لواحق الباب هي مسائل الاول لو فالت المستحقة للخدم انا اخذ
نفسه في نفقة الخادم لم يجز جالبها ولو ادرت بالخدمة من غير ان لم يكن لها المطالبة الثانية فالوا ان الزوجة تملك نفقة يومها مع التمكن وان لم
منعها وانقضى اليوم استمرت نفقة ذلك اليوم وكذا نفقة الايام وان لم يقدرها الحاكم ولم يحكم بها وكذا في اقف على دليل معتدل لذلك غاية ثابت هو
على الزوج نفقتها وما يتعيش به لا يحتاج الى غيره وذلك اعلم من ملكها ذلك بحيث اتما لو نعت ببعض ما سلم اليها الزوج ليومها مثلا فملك الزايد وانما
ان قضت نهارها بصوابه على الجوع او اكل عند الغيرة كان لها المطالبة بنفقة ذلك الاصل ثانيا الزايد في ملك الزوج ويراثة ذمته من نفقة اليوم الما
نعم ان استقرضت وترتفع بقصد الرجوع الى الزوج امكن القول بان لها الرجوع وهذا ولكن الاحتياط بالصالح لازم لان مخالفة الاصحاب فيما اتوا به من
ملكها للنفقة جبرئا وخلعوا في الكسوة والطرش والاثام والطعام والشراب النظيف نحوها تملك وامتع وقال بكل فائل والاظهر هو الثاني وقد ذكرنا
للتراع ثمرات فمنها ما لو دفع اليها شيئا من ذلك لمدة جرت لعادة بقائها اليها وتلفت في يدها من غير تفصيلها فعلى الاول لا يجب عليه ابدالها وعلى

باب النفقة على الزوج في احوالها

في النكاح

الثاني عليه كابدان لو اختلفا بنفسها تعد يا وتقر بطلان ابدال على القولين ومنها ما لو انقضت المدة المصاهرة والمدفوع اليها من الكسوة ونحوها باقية
بها فاعلى الاول عليه كسوة اخرى وعلى الثاني لا يلزم حتى يلى الاول ويستعد على المتعارف ومنها ما لو ما انقضت المدة التي تصلح لها الكسوة ونحوها انما الزوج
او طلقها فعلى الثاني يسترد مطلقا وعلى الاول فوجها ومنها ما اذا لم يكسها مدة فعلى الاول تكون الكسوة ونحوها دينا عليه بخلافها على الثاني فوجها
انه يجوز ان ياخذ المدفوع اليها ويعطيها غيره على الثاني ومنها انه لا يصح لها بيع المأخوذة الصرة فيه بغير اللبس غيره على الثاني ويصح على الاول في
جواز اعطائه اياها الكسوة ونحوها على وجه الجارة والاستعارة على الثاني دون الاول وهذا الثريا تخلو من نظرنا حتى ان كل من الطعنا والكسوة ونحوها على
وجه الاستعارة فله استرداد ما دفع اليها اليه فطلقها باينا قبله او مات كذلك **الثالث** اذا دخل بها واستمرت تاكل معه تشرب على العادة لم يكن لها مطالبة
بما تاكل وتوثر بها ويطالب بها بالزفاف لم تمنع هي منه ولا عشت نفسها ومضت على ذلك مدة فلا ظهر وجوب نفقة عليها لم تكن تدين النشوز المانع منها
تشرت غاب عنها زوجها ثم عادت الى الطاعة وهو غائب لا ظهر استحقاتها للنفقة من حين ارتفاع النشوز وكذا لو ارتدت ثم اسلمت بعد ان غلب عنها الزوج فانها
تستحق النفقة من حين الاسلام **الرابع** بعد المطلق بالطلاق البائن الحامل بنفق عليها كما مر ولا يكفي في الحمل دعواها على اظهر بل يتوقف لزوم الاتفاق عليها على
ظهور الحمل وشهادة اربع ثقات من القوابل بانها حامل ولو اتفق عليها ثم بان الخلاف استعادها منها وهل الحامل البائن غير الطلاق تستحق النفقة ام لا فلو كان اظهر
الاول نعم ولا عنها نفق الولد فلا نفقة لها الشبوت عند كون الحمل منتهيا وكذا لو طلقها باينا ثم ظهر بها حمل فانكروا ولا عنها نفق ولو اكدت بنفسها لللعان واستحى الولد
لزمه الاتفاق عليها **الخامس** اذا حملت زوجته ثم طلقها طلاقا رجعييا ووضعت ثم اختلفا فاضال الزوج طلقها قبل الوضع وانقضت عدتك بالزوج
فلا نفقة لك الا ان طالت زوجته بطلقتني بعد الوضع في النفقة فان طهرنا ربح كل من الطلاق والوضع ولو بالبينه فلا شبهة ولا فاعلى القولين فوجها
الطلاق بينهما فاستحق النفقة ويؤخذ كل منهما بما يلزم اقراره فويل لها الاعتداد من الوقت الذي تزعم انه طلقها فيه بل من عند استحقات الرجوع عليها
لو فرض ان الزوج اصابها قبل الوضع في الوقت الذي نعلم انها مطلقه فيم يلزمه مهر مثل حملها باقرارها المستلزم لوقوع الطلاق لكن لا يلزم اقراره
تحقق الرجوع به ولو انكسر فقال الزوج طلقك بعد الولادة وانت في المدة في الرجعة وفات بل قبلها ولم يتيقن الحال كان القول قول الزوج وفيها العدة يمينه
وتلزم باقرارها وبحكم بان لا نفقة لها **السادس** لو ان نفقة الزوجية من نفقة نفسه مقدرة على نفقة الاقارب فافضل عن قوته بصره فله ان لا يدفع
الى الاقارب ما يفضل عن واجبات زوجة القول في نفقة الاقارب فيه مقامان **الاول** فمن ينفق عليه يجب له نفق على الابوين والاولاد
اجمعا عاضا وفوى **والثاني** انباء الابوين اتمام ما علمت وجوب نفق عليهم وهو الحق المنصور وكذا الاولاد مع عدل الابوين لهم او عدل لبرها ولا يجب
الاتفاق على غير العمودين من الاقارب كالاحوة والاخوان الاعمام والعمات والاخوان والحالات وغيرهم لكن يستحب ذكرا كذا الوارث منهم بمقتضى الترتيب
يشترط في وجوب الاتفاق على العمودين الفقر فلا يجب له اتفاق على الغنى منهم وان كان الاتفاق على الغنى منهم ايضا احوط ومن الغنى العدة على الاكساب لا يشترط
نقصان الخلقة ولا نفقة الحكم مع الفقر والعجز كما لا يشترط العدالة الاسلام فيجب له اتفاق على الفاسق والكافر منهم ايضا نعم يشترط الحرية فلا يجب له اتفاق
على الرق من العمودين ويحب نفقة على مولا ويشترط في جوبه اتفاق العدة فلو لم يتمكن الا من مقدار كفاية نفقة نفسها على نفسه فان فضل شي فلزوجته فان
فضل للعمودين في كفاية العدة والنكسب الا لا يوجب حاله ولا تقدير في النفقة بل الواجب لكفاية الطعام والكسوة والسكن وسائر ما يحتاج اليه على حسب حاله المنفق
عليه المختلف باختلاف البلاد والازمان والاخصاص ولا يجزى عفا من يجب له اتفاق عليه بان يزوجه ويغيبه مهر البتة تزوجه به او ملكه جارية محلة او ثمن جارية
صالحه ليعرفا نعم يستحب ذلك كما لا يجب له عفا ولا يجب له اتفاق على زواجها ثم واولادها ولا بد من الاولا فيجب له اتفاق عليهم ولا يجب له اتفاق على اولاد الابوين
عدل الاب من اولاد الجدة لانهم اخوة اعمامة لومضى يوم فزاد ولم ينفق على العمودين لم يجب قضائهم ولو استقر في ذمتهم بدوها وان فلدا حكم بمقتضى النفقة
ولو امر الحاكم احد العمودين بالاستئذان في زوجه حال غيبته او امتناعه استدان بفقد النفقة استقر في ذمتهم بذلك وجب عليه قضاءها **المقام الثاني**
في الواجبات وهي مسائل الاول يجب نفقة الولد على ابيه مع عدل او عجزه عن الاتفاق فعلى الاب اتمامه ولو ان علوا الاقارب الاقرب مع فقد
الاب اباؤه وامهاته او فقرهم فعلى الامم ومع عدلها وعجزها فعلى ابيها وامهاته ولو ان علوا الاقرب الاقرب على الاقرب احتياطا لازما **الثاني** ان كان له ابوان
وفضل من نفقة نفسه عياله الواجب النفقة كانا في جوارحه وكذا لو كانا اباه وابنه ولو كانا اباه وجده او امة وجدة كان لفاضل الاقرب على قول معروف وفي
الثالث لو كان له اب وجد موثران فقد قالوا ان نفقة على ابيه وجده ولو كان له ابن ابن موثران كانت نفقة عليه ما بالاسوة **الرابع** لو كان له
من العمودين مفسرا وجنبا فعلى الاباء فانفق ثم ايسر الاقرب تعلق به الوجوب يثاب ولا يرجع الا بعد عليه بانفق **الخامس** لو كان له ولدان لم ينفق
الا على نفقة احدهما ولو لم يجب على اب نفقة الاخوان اختلف فدل نفقةهما وكان مال الاب يسع احدهما بعينه كالامل نفقة اخضر وفي وجبت نفقة
على جده ولو ان تساوي في النفقة واتفقا على الاتفاق بالشركة او على ان يخص كل واحد منهما بواحد الا على بقول من يدعي الى الشركة والعمل بالقرعة او جبه
ومثل الفرض ما لو كان للابوين المحتاجين ابن لا ينفق على نفقة احدهما والابن ابن فان على ابن الابن باقى نفقةهما **الشأن** ستم من قصر في دفع النفقة
الواجبة مع فدية ترجع الحاكم فان امتنع تخم الحاكم بين حبسه ناديه لينفق بنفسه ان يدفع من ماله بمقدار النفقة ان كان له مال ظاهر ولو توقف على

دون

مفسر

مفسر

کتاب الشکاہ

442

117

وقفہ ایک ماہ

بيع شيء من عقاره وعرضه وامتنعه جاز له بعد مقتضى ما يصلح له من حكم الفاسد حكم الحاضر المتنع وفي وجوب الاتفاق من ماله والا فلا ذن للنفق عليه الاستدانة
والا اتفاق ليستقر في ذمته من تجر عليه النفقة **القول في نفقة المملوك** يجب على الانسان الاتفاق على ما يملك من رقيق وحيوانات فيجوز نفقة الرقيق على
المولى من غير فرق فيها وفي المولى بين الذكر والانثى والتصغير والكبير ولا يهاين التصغير والاعشى والزمن والمروهون المستأجرون والمدبرون والولد والكسوة وغيره فيتم
الكسوة بتجمل المولى بين الاتفاق عليه من ماله واخذ خاصا كسبه بين ايكال النفقة الى كسبان لم يفرغ الباقى على السيد ولا نفقة ولا نفقة بل الواجب قد كفاية شخص من
طعام وادام وكسوة وبرج في جنس ذلك الى عادة ماله امثال السيد شرفا وضعة عفى وفقر من اهل زمانه ومكانه ولو كان السيد يبتغى في الطعام والشراب
والادام والكسوة ما يزيد على عادة امثاله لم يجب عليه ان يدفع الى العبد مثل ما يتبع به بل يستحب لو كان السيد بطعم ولبس دون المعتاد اخلا او اياضه لزمه دعا لخدمته
لرقيقه والا فلى التسوية بين المالك مع اتفاته من الجنس ويجوز له تفضيل بعضهم على البعض زيادة على الواجب يستحب ان يجلس رقيقه مع على الدابة ويطعم سبعا الا
كان هو الذي يعالج طعامه فان لم يفعل فليدفع له ان يطعم منه ولو لم يمتنع المولى من الاتفاق على مملوكه اجبر الحاكم او عدل المؤمنين حسبه على الاتفاق
عليه ولو بيعه كرا او بعضا ولو يوما فبما عدا رفقته ونفقة المكنان في كسبه ويجوز للمولى ان يحمل على نفسه ضريبة يكون الفاضل من كسبه ماله ورجح فان كان
الفاضل بقدر كفاية المملوك والا كان على المولى الا تمام ولا يجوز له ان يضرب عليه ما يقتصر كسبه عنه ولا ما لا يفضل معه قد رفقته الا اذا قام بها المولى ولا يجوز للمولى
ان يكلف مملوكه الا ما يطيقه ويعتاد مثله ولا يكلفه الا اعمال الشاقة الا في بعض الاوقات المعتادة لها ولا ما اذا قام بها او ايو من ضعف بعدها شهر او شهرين
وان اعمل في النهار واحده بالليل والعكس **واما نفقة البهائم** فواجبة سواء كانت ما كونه ام لا والواجب لقيها بما تحتاج اليه من علف ما ويقوم مقام
لحمي والعلف تخليتها لتربي وتروا الى ان كانت تمارى وتجترى بحسب الخضر ولم يكن مانع من تلج ونحوه وان اجربت الارض وكانت لا تجترى بما تربي فليطعم
بضعف عليه من العلف ما يكفيها ويظهر ذلك في كل حيوان محرر فان امتنع من ذلك اجبره الحاكم على بيعها او صبايتها بما لعلف والتخليتها وزججها ان كانت ما تقتصر
الذبح اللحم اولئك في جلد وان لم ينفع بها الذبح اجبره على الاتفاق والبيع وان لم يفعل ناب عنه الحاكم في ذلك على ما يراه او يقتضيه الحال ما يتجمل بين ما ذكر
مع امكان فعل كل واحد من الافراد والا وجب المكن حتى لو انحصر في فرد تعين لا يجوز تكليف الدابة ما لا يطيقه من تشييل الحمل وادامة السير ولو كان للدابة
ولد وفرع عليه من لبها فله ركفايته ولو اجزء

بغیر من رعی و علف جاز اخذ

التلين ولا يجوز الحطب

اذا كان يضرب

الهيئة

لَقَدْ عَلِمْتُمْ لَمْ يَضُرُّوْهَا وَفَدَّ بَلَّغَ اَخْرَاجَ السُّورِ اِلَى الْبَيَاضِ اِلَى هَٰذَا

قبيل الفجر من ليلة الخميس سابع عشر شهر شوال

سند الف وثلاثون وسبع و عشرين

علي بن مصطفى الفاي

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

عفی عنہ رہبر ابن الشیخ قدس سرہ وطبع فی شہر ۲۴۴۳

كتاب الطلاق

في الوفاق

في المهر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقني

الحمد لله على نعمه والصلوة والسلام على أشرف سلاله محمد وآله سيما بن محمد وهو خليفة الرحمن والرسول على قضاةنا واداء احاديثنا الحافظين لطريقه
 ويجعل فيقول الفقير الى رحمة ربه الغني عبد الله الما مقاني ان هذا هو المجلد الثالث من مباحث المتقنين في فقه الحنفي والفقير فقير الله تعالى انما نفعنا
 واخواننا برأيه لطيف بعباده قادر على اقدارهم القسمة الثالثة في الايقاعات هي احدى عشرة كتابا **كتاب الطلاق** وقد اجمع المشايخ
 على شرعيته ولكنه مكره فلو انما من شيء انقض الله عز وجل من الطلاق في آخر من بيت يخرج في الاسلام بالفرقة يعني الطلاق وان الطلاق يهتر منه العرش
 فلو انما من ذلك عندكم فلا ثم الاخلاق والنظر في هذا الكتاب يقع في مقاصد **الاول** في ان كان الطلاق في اربعة **الاول** في المطلق ويصير فيه شروط
الاول البلوغ فلا يمضى طلاق غير البالغ وقد وردت اختبا بمضى طلاق من بلغ عشر ولكن اخبار عن المضى ارجح ولو طلق ولي عنه لم ينعض لا خصاصة له ك
 البضع وفي صحة طلاق الولي زوجة من بلغ فاسد العقل مع الغبطة قولنا اشهرها **الاول** واطولها **الثاني** ان لم يكن ائوي على **الاول** فلو طلق الولي زوجة الغير
 ثم بلغ معنوها يكشف بلوغه فاسد العقل مع صحة الطلاق **الثاني** العقل فلا يصح طلاق المجنون ولا من زال عقله باعما او تناول دواء اثره ذلك كالسكران
 ولا يمضى طلاق الولي عن هؤلاء وفي مضية عن المجنون مع الغبطة قولنا سمعنا ما وعلى المضى فيمضى من الفقير ايضا وصح من الادوار في حال الفاقة **الثالث**
 الاحتياط فلا يصح طلاق مكره والمرجع في موبوع الاكره وهو العرف قد ذكر جمع آراء فيشعروا انا كان المكره بالكسر عابا فادرا على ما هذه به بركة وتغليب
 وكان المكره بالفهم مغلوبا عاجزا عن الدفع بغير اوقوفة واستثناء بالغير وعلم او غلب على طنة انتم لو امتنع مما يطلبه من وقع به المكره وكان ما يوقعه به مضى بالملك
 في خاصة نفسه من يجرى نفسه من يجرى ولده وغيرهما من قبل الضرب شديدا وحسبوا شتم او اهانة او استقصاف او اخذ مال ويختلف انصاري الشتم وغيرها
 باختلاف طبقات الناس واحوالهم والاحوط ان لا يقصد المكره الطلاق عند انشاء الصيغة ويؤدى بما يخرج من ذلك لان الاكره على القصد لا يقصو **الرابع**
 القصد فلا تر لصيغة الطلاق الصريحة من دون قصد من المنلفظ بها كما في السامح والتائب والغالط والسكران **الثاني** لا قصد له والمعتبر هو القصد في اللفظ
 والمعنى جميعا فلو تخلف احدهما كفي في نساره ولذا لا يقع فرقة فيما لو نسي ان لزوجة ولقي بالطلاق وكذا الوفاة لزوجة قد فلتها زوجة العزانت طاق هاذلة
 او كانت منة او فال زوج حتى طاق وقد ظن خلوة من الزوجة فبان ان وكيلة زوجة الى خبر ذلك من فروض تخلف القصد لو وقع صيغة الطلاق ثم ادعى حكم القصد
 الى مضى فاقبل قوله ظاهره عليه فيما بين الله تعالى العمل بمعتقد الواقع ولا فرق في ذلك بين كون العدة رجعية او بائمة ولا بين تصديق المهر على ذلك
 عدمه من يثبت من وجهها من العدة والام يقبل قوله ويجوز توكل الزوج غيره في طلاق زوجة اجماعا اذا كان غاشبا على البلد وعلى الاقوى اذا كان حاضرا في
 البلد وفي المجلس **الاقوى** حوازن وكيلة اياها في طلاق نفسها ولو وكلها في طلاق نفسها لثلاث فطلقت **احد** قبل بطل وقيل يقع الواحد وكذا لو كان الوكيل في الحدود
 غير هاد كذا القولان فيما لو قال طلق واحد فطلقت ثلثا ولو نافي لقولين اظهرهما في الفرض لاخير ولا يشترط في المطلق الحرية في بيع طلاق العبد بغير اذن مولاه
الركن الثاني في المطلق بشرطها خمسة **الاول** ان تكون زوجة لا يقع الطلاق بالوطنة بالملك لا بالاجنبية وان تزوجها بعد ذلك لم يعلق
 الطلاق على التزوج لم يصح سواء طلق الزوجية بان قال كل من ازوجها مني طاق او غيرها كما لو قال ان تزوجت فلا تفرق طاق **الشرط الثاني** ان يكون
 العقدان تاما فلا يقع الطلاق بالمرأة المتمتع بها حرة كانت وامة ولا بالامة المحللة **الشرط الثالث** ان تكون طاهرا من الحيض والتفاس وبيا نه تحرر
 طلاق الحامل الحاضر زوجها مع وصول اليها اذا كانت حائضا او نفشا ولو وقع بطل وفي حكم الحيض والتفاس هذا الزمان المحكوم شرعا بكونه حيضا او
 تفاسا وانما يشترط الطهارة منها بالنسبة الى المدخول بها الحائل الحاضر زوجها فلا يباس بطلاق غير المدخول بها والغائب زوجها والحامل في حال الحيض
 نعم يصح في طلاق الغائب من دون احراز طهرها مضى شهر من ابتداء غيبته على الاقوى وان كان الاحوط اعتبار مضى شهرين حيث يطلق الغائب بعد المدة
 فان بان وقوعه في طهر غير الواقعة صح وكذا لو بان وقوعه في طهر الواقعة على الاظهر واول من مالوم يعلم الحال اما لو طلقها
 قبل مضى شهرين بان وقوعه في طهر لم يواقعها في طهر صحته ولو بان وقوعه في طهر الواقعة بطل ثم ان جواز طلاق الغائب بعد شهرين هو حيث لا يقوم حجة
 شرعية على بقائها على طهر الواقعة او غيرها ايضا ولا نفى صحة الطلاق اشكاله اشبه العمد واعتبا مضى شهرين هو حيث لم تكن في حال مفارقة اياها في طهر
 غير طهر الواقعة ولا اجاز طلاقها قبل المدة عند اكثر وان كان لنا في طلاقه نظر وانما نسلم في الوتين وقوع الطلاق في حال الطهر واما الوتين وقوعه في حال
 الحيض ففي صحته فيما اذا كان قبل المدة منع ظاهر وكذا لو شك لم يعلم وقوعه في حال الطهر او الحيض على الاشبه لو كان الزوج حاضرا في البلد لكنه لا يصل اليها
 فالمشهور حكمه حكم الغائب من زوجة ولا يباس بالرواية الصحيحة **الشرط الرابع** ان يكون مسبئ من الواقعة او اعتبه بينهما بما جعله الشارع طهنا الى المدة
 من الحيض والمدة في الغائب المسترابة فلو طلقها في طهر لم يواقعها في طهر الطلاق يصح **الشرط الخامس** بالبالغة التي تحيض بالفعل غير الجاه من فلا يشترط ذلك في
 طلاق الصغيرة ولا اليائسة ولا الحامل ولا المسترابة اذا مضت عليها ثلثة اشهر لم تر فيها ما معتبر لاهلها من حين الواقعة ولو طلقها في طهر في ثلثة اشهر لم يصح طلاقه
 بلحق المسترابة من قضاء الحيض في كل مدة ترفع عن ثلثة اشهر فان طلقها في طهر لم يواقعها في طهر المسترابة رتبة لدم قبل مضى المدة صح طلاقها بعد
 طهرها من تلك الحيض وان لم تنص المدة **الشرط الخامس** في المطلق لفظا باسمها المميز لها من غيرها او بالاشارة اليها بالاشارة لا بغيرها

زوجتي

فِي الطَّلَاقِ

MA 0

زوجتي حيث تكون له أكثر من زوجة فلو لم يعينها بطل وهل يكفي التعيين بنية كالوكلة لمزوجته وقال زوجتي زوجة واحدة معينة نام لا وجهها اسمها العلم
 لتوقف معرفة الشاهدين بها الأولى اعتبارها في صحة الطلاق على التعيين لفظاً وعلى القول بعدم اعتبار معرفته الشاهدين بها معينة ينبغي سماع قوله في تعيينها
 نواه ولو كان له أكثر من زوجة واحدة فلو لم يعينها بطل الطلاق من راسه ويصح ويرجع إلى تعيينه ويبرع بين زوجاته وجوازها الأول ولو قال له
 طالق وهذا فقال الشيخ ويصح ويختار في تعيين من شاعها أو أظهره بطلان لو قال هذه طالق وهذه وهذا لا أقرب البطلان بالنسبة إلى الجميع للزم بطلان
 للتعيين ولو نظر إلى زوجة واحدة فقال طالق ثم قال ردت لأجنبية قل لم يقع طلاق ولو كانت له زوجة وجازة كل منهما ازنب فقال ينبغي
 ثم قال ردت لجازة قبل يقع الطلاق بزوجه لأننا في بيع الطلاق على الاسم إلى زوجة ولو طلق أجنبية زوجة فقال أنت طالق لم تطلق زوجة لأنه قصد
 الخطأ ولو كانت له زوجتان فنادى أحدهما بالطلاق فاجابة غير المنادة فواجهها بالطلاق فامان يقصد بالجبية مع علمه بأنها غير المناداة
 أو لا مع عدم يقصد بالمناداة من غير قصد إلى الجبيرة مع علمه بأنها غير المناداة أو لا مع عدم يقصد بالطلاق الجبيرة مقيدة بكونها المناداة لفظية هي أولى الأول يقع الطلاق
 الجبيرة بغير إشكال وكذلك على الثاني في الثالث يقع بالمناداة وكذلك على الرابع وفي الخامس إشكال وأما في البطلان **الركن الثالث** في الصيغة لا إشكال
 في وقوعه والركن الرابع تحقيق الفرق بين الزوجين على اللفظ وعدم وقوعه بالفعل الأولى أخرى على ما يأتي والصيغة المتلقة من الشرع لا الزائدة
 هي كلمة طالق المحمولة على اللفظ دال على شخص الزوجية من اسمها ولقبها أو كنيهاً وكلمة الخطأ باسم الإشارة ونحو ذلك فلو قال أنت الطلاق أو طالق أو
 المطلقة لم يكن شيئاً وكذلك لو قال أنت مطلقة على أظهره ولو قيل له طلقته وزنت فلا تفتن فقال نعم فأظهره على وقوع الطلاق في ذلك لو قال طلقته فلا تفتن
 ولا يقع الطلاق بغير كلمة طالق صريحاً كان الغرض وكثيراً ولا تكفي الزوجية حتى تم لا يعرف التعيين على أظهره ولا تكفي الإشارة إلى المعنى عن التطويق في
 طلاق الآخرين الإشارة الدالة على ذلك من أفراد الإشارة القائمة الفناء عليها إذا فادارة إنشاء الطلاق ولا يكفي من لفاد على النطق بالفعل حتى الكتابة
 حاضر أو كان أو غائباً على المحوطان لم يكن أقوى نعم لو عر عن النطق بكتبنا أو ياها الطلاق صح ولو قال أنت خلية أو برة أو ابن أو حرام أو بنتاً أو بنتاً أو حليل
 على ما بينك والحقى باهلك وأنا منك ومعتداً ونحو ذلك لم يعد أو نوى بها الطلاق وكذلك على أظهره لو قال أنت عدو أو نوى به الطلاق والرواية الناطقة بكتفا
 من ركنه بين الأصحاب لو حزر زوجته وقصد الطلاق فإن اختارته أو سكت أو لم يحظف أو روية باقية بلا خلاف فإن اختارت نفسها في الحال في وقوع الفقرة
 ورجعية أو عدل وقوع الفقرة أصلاً وجو أظهرها الآخر والقابل بالوقوع يشترط في اختيارها جميع شروط الطلاق ويسقط اختيارها رجوع الزوج عن
 قبل أن تختار ولو قيل للزوج هل فارقت فلا تفتن وأختيها أو بنتها فقال نعم لم يفتن شيئاً وكذلك على أظهره كما مره لو قيل له هل طلقته فلا تفتن قال نعم ثم أنه يشترط في الصيغة
 بجزءها عن الشرط والصيغة فلو قال نأخرت من اللذات طالق وإذا طلعت الشمس فانت طالق لم يصح نعم لو علمه على ما لم يعلم بوقوعه مثل قوله بعد علمه بطلوع
 الشمس كانت الشمس طالعاً فانت طالق لم يقدح ولا خلاف بيننا في بطلان ازدي من بطلية لفظ واحد من دون فصل الرجعة فلو قال أنت طالق طلقين أو
 أنت طلقين بطلها عدك الواحدة بلا ريب في بطلان الواحدة قولان والأشهر وأبطل أظهره وقوع واحدة مع اجتماع الشرائط لأن لغوية قوله بطلتني أو
 مثلاً لا يوجب لغوية قوله أنت طالق ولو كان المطلق مخالفاً معتقداً صحة الثلث من غير تحلل رجعة لزمته ولو قال لأماي زوجة فظهر غير الواضحات طالق للشيخ
 كان طلاقاً واحداً ولو قال أنت طالق للبدعة فقيل صحة واحدة والأقرب لعدم بطلان البدعة عندنا ولو قال أنت طالق لأن انكان الطلاق يقع بك فأن كان عالماً
 بجمع شرائط وقوع الطلاق بها فالأظهر الصحة لعدم التعليق في الحقيقة وان كان جاهلاً بذلك فالظاهر عدم الوقوع للعقل المفسوظ به نعم لو كان شاكاً في وقوع
 طلاقها ولو بالصيغة من غير تعليق وصادف محلاً فلا يصح لم يقدح ترد في الباطن ولو قال أنت طالق لكل طلاق وأكبر طلاق وأقبح واحد أو أكثر أو
 طول أو عرض أو درة أو ملاءم البلدة الغلاتية وما لا الدنيا ونحو ذلك من الضمائم صح ووقعت واحدة ولم يضر الضمائم ولو قال أنت طالق لرسائل فإن
 في الشوط بطلان عن الغرض صح ويؤخذ في الظاهر بظاهرهما لفظاً بحسب غيره ولو قال أنت طالق أو دخلت الدار بكسرة كلمة لم يصح ولو ضمها وكان عالماً
 بغيره فاصلاً للمعنى صح ولو قال أنت طالق نصف طلقاً وربع طلقاً ونحو ذلك لم يصح لعدم قصد الطلقة الواحدة النامة التي هي في ما يقع ولو قال أنت طالق
 قال ردتان قول ظاهر فسبوا لباقي قبل منه ظاهره وبين في الباطن بما نواه ولو حمل الطلاق على يدها أو رجلها أو رأسها أو صدرها أو وجهها أو ثلها أو
 بعضها أو نحو ذلك بان قال بطل طالق وهكذا لم يصح ولو قال أنت طالق طلقه قبل طلقه أو بعد ها أو عليها أو معها أو قبلها أو بعدها طلقه ونحو ذلك فإن
 وإنشاء واحدة صحته كان قوله بعد طلقه أو قبلها طلقه أو على طلقه كذا أو قوله قبل طلقه أو بعد ها طلقه ونحو ذلك لغوا وإن أراد إنشاء التعدد خاصاً
 بقصد لفظاً فسد لم يقع حتى واحدة الأولى قوله قبل طلقه أو بعدها طلقه أو عليها أو معها طلقه فأن يقع واحداً على أظهره ولو قال أنت طالق نصف طلقه أو
 ثلث طلقه أو ربع طلقه أو خمس طلقه ونحو ذلك فالجود وقوع طلقه واحد ولغوثة الصيغة ولو قال أنت طالق نصف طلقين فقيل
 يقع ولو قيل بوقوع واحدة أنا قصد ما لم يكن بعيداً ولو قال أربع أو خمس ببيتك أربع طلقات فقال الشيخ ردتة تقع بكل واحد طلقه والأظهر عدم الوقوع
 عند الصيغة المنصرفة الطلاق أعني كلمة طالق ولو قال أنت طالق ثلثاً أو ثلثاً فقيل صح واحدة وبلغوا الاستثناء وقبل إشكال ولو قال أنت طالق غير طالق
 نوى الرجعة بقوله غير طالق صح وإن أراد النقص حكم بالطلقة ولو قال أنت طالق أو طلقه قبل يلحق الاستثناء ويحكم بالطلقة بقوله طالق ولا يخلو من نظر

والصفي

21

۱۹۹۹

كتاب الطلاق

في التلخيص

في التلخيص

في التلخيص

ولو كان له زوجان نبيذ هند فقال زينب طالق ثم قال ردت سند قبل قوله ولم تنطق وهل تطلق هدام لا وجهان ولو قال زينب طالق بل هند بل تطلقا جميعا لتعلق الفصل بالطلاق كل منهما عند التلفظ باسمهما واستشكل في طلاق هند بعد حمل كل طالق ليها مع الأتيان بكلمة بل التي هي الاضراب ثم لو عطف هداما بالواو لطلقا جميعا ولا يخلو ذلك ايضا من حديثه **الركن الرابع في الاشهاد** لا خلاف بيننا في كونه حضور شاهدين عدلين في صحة الطلاق فيبطل بغيرهما او احدهما او فقد وصفهما الغنى العدل الادب وصف احدهما عدلا او سهوا وان اجتمعت سائر الشرائط وبعبارة سمعها بصيغة الاشهاد من المطلق القادر على التلفظ ورؤية الاشارة عاجز من النطق ولا يعتبر سماع المطلق منها الا سماع بل يكفي سماعها من دون اسد عاتر والمعتبر انما هو ولا يشترط حكم الحاكم بعد التمهيد والظاهر يجوز للفاسق في نفسه المعروف بالعدل الذين الناس ان يجعل الشهادة وهل يترتب بالنسبة الى انفسها واقعا وشهادة العدلين حتى يجوز لكل منهما مع اعتقاد عدل صاحبه تزويجا بعد العدة ام لا وجهان اقرهما الاول واحوطهما الثاني ولا يجري على الاظهر عدل الماعن عند كل الطلاق مع اعتقاد الزوج بالفسق فيها او في احدهما وبعبارة علم الشاهدين المعزبة باختلاف الموارد وبعبارة سمعها جميعا لا يشاء واحد فلو اشأ عند كل منهما مرة مستقلا لم يصح نعم لا يعتبر في شاهد الاقرار بالطلاق الاجماع فلو اقر محمد عدل بطلاق زوجته وعدا اخر مرة اخرى ثبتت بشهادتهما اقرارا في نفسه الا ان ثبتت فعلا لمرة بعد احدى شرط وصحة ولو شهد احدهما بانه انشا الطلاق والاخر بانه اقترعه بالطلاق لم يقبل قطعا فيما اذا كان شاهدا من الانشاء واحد لفقد الشرط وعلى وجهه فيما اذا كان ما يشهد به الاول واجامعا للشرط ولا يجري على الاقوى كون الزوج عند عدل له احد شاهد الطلاق ان يوكلف غيره في انشاء الصيغة ويكون هو احد الشاهدين ولا تقبل شهادة النشائي الطلاق لا منفردات ولا منضمات الى الرجال ولو طلق فاذا للشهادتين او احدا للشرط الاخر ثم طلق جامعها في الاول وقع الثاني **المفصل الثاني** في اقسام الطلاق وينقسم الى طلاق بدعي وطلاق بالطلاق وطلاق سنة مشروعة صحيح والاول قسمان طلاق الحاضر الحائل والتفاسد بعد الدخول مع حضور الزوج معها ومع غيبته قبل مضي المدة المقدم بيان مقدارها الشرط مضية في صحة طلاق الغائب طلاقا لمرة في ظهر الواقعة وطلاقا للثالث من غير جهة بينهما والكل عندنا باطل لا يقع الطلاق في شيء منها الا في الثالث من غير جهة فانه يقع الاول منها وطلاق السنة ينقسم الى بائن ورجعي والرجعي ينقسم الى طلاق العدة وغيره فالباين ما لا رجعة فيه للزوج وهو سنة انشا طلاق اتي لم يعمل بها والياسة ومن لم تبلغ والخلفعة والبارات ما لم ترجع في البذل والمطقة ثلثا ابدا رجعت والرجعي هو الذي للطلق مراجعتها وان لم يرجع بالفعل وطلاق العدة هو ان يطلق على الشرط ثم يرجعها قبل انقضاء العدة ويواقعها ثم يطلقها على الشرط التي منها كونها في ظهر غير الواقعة ثم يرجعها قبل انقضاء العدة ويواقعها ثم يطلقها على الشرط فانها تحرر عليه حتى تنكح زوجها غيره ويدين سبيلها فان طلقها الحلال فزوج بها الاول بعد العدة وطلقها ايضا على الخوازم يورث حرمة عليه ايضا في الثالثة حتى تنكح زوجها غيره وانكحها وطهرها ثم طلقها فزوجها الاول ناكح ابدا لعدته ثم طلقها ثلثا على النحو المتقدم حرمة في التاسعة عليه ابدا ولم تحل له ابدا ويعتبر في كون الطلاق عدليا او طحا بعد الرجعة فلو طلقها قبل الوطء بعد الرجعة لم يكن عدليا وان صح ولا يحقق حرمة المدة على زوجها حتى تنكح زوجها غيره باستكمال ثلث طلقات بما اذا كانت ثلث عدليا بل لموجب للمرة فالثالث حتى تنكح زوجها غيره عندنا وهو استكمال الثلاث طلقات عدليات كانت او سنيت او باينات او مخلفات بذكر كانت لمرة او ثبتماء لا يهاجم الا حاملة او حامله هذا في الحرمة تحت حرمانها وعبدتها الا في غير باستكمال المطلقين تحت عبد كانت حرمة **مسائل الاولى** الفرق بين الحرمة في الثالث حتى تنكح زوجها غيره وبين الحرمة في التاسعة ابدا هو حرمان الحرمة حتى تنكح زوجها غيره في الثالثة من غير زوجين اقسام الطلاق على الاظهر كما اشترانا الذي عند حرمان الحرمة المؤبدة في التاسعة اذا كانت عدلية فلو كانت وبعبارة استنبه المعنى الاخصص وهو تجد ابدا العقد بعد انقضاء العدة الطلاق في كل مرة من دون ان يرجع في العدة لم تحرر عليه ابدا وان فعل ذلك بهما مرة اذا انفصل بين كل ثلث منها كما زوج اخر **الثانية** لا خلاف في جواز طلاق الحامل بشرط المبررة ويجوز ان يرجعها ويطلقها كما يجوز ان يطلقها ثانيا لعدته على كراهية وتذكر الكراهية فيها والواقعة قبل مضي شهر ولا يصح طلاقها ثانيا السنة بالمعنى الاخصص الموقوف على انقضاء العدة الغير المصوف في الحامل ما دامت حاملا **الثالث** ان طلاق الحامل ثم راجعها فواقعها وطلقها ثانيا في ظهر غير الواقعة صح ولو طلقها ثانيا في ظهر اخر غير طهر الطلاق الاول من غير واقعة صح على شهر الزاينين ظاهرها ثم لو راجعها وطلقها ثانيا في ظهر اخر من غير واقعة حرمت عليه حتى تنكح زوجها غيره ولو وقع الطلاق ثانيا والثالث بعد الرجعة وقبل الواقعه في الطهر الاول صح ايضا على الاكثر لو طلق بعد الرجعة لم يرجع الطلاق الا في طهر ثان اذا كانت المطلقة من بشرط فيها الاستبراء **الرابع** لو شك المطلق في ايقاع الطلاق على الزوجة المعلوم نكاحها بنى على عدمه كان النكاح محكوما بالبقا وان اراد ان يحاط بطريقه عدله طلاقا والمرجعة ان كان رجعا وتجديدا العقد ان كان المشكوك فيه باينا ولو علم انه طلق وشك في عدل المطلقات بنى على الاول على الاشهر على الاكثر على الاحوط ولو علم انه طلق احد زوجان واشتبهت المطلقة لزمه النكاح عن الجميع او طلاق الجميع والرجوع فيمن يشاء منهن ولو اشتبهت المطلقة من زوجة زوجة صاحبها لم يجز احد منهن الاجنبان لم يجز لهما ذلك **الخامسة** في الزنا حضور دخول الزوجة ثم اتى بها بطلتها وهو غائب لم تقبل معواه ولا يثبت ولان ولحقه الولد ولو قيل سماع بينة وعدل دخوله بها ان كان قبل انقضاء العدة رجعا وحقوق الولد لها عند طهر طهرين بل يزوج التمرق بينهما النكاح الطلاق باينا ولا يلحق الولد به بل يافظ الامع الشهرة من قبله بنسب الطلاق ونحوه كان شبهة معتدة من اشتباهه لا يشبهه وامامه عند اشتباهه فالقولان الايان في حكم العدة مع كون الاشتباه من طرف الزوجة فقط **السادسة**

في الطلاق

٣٨٧

اذا طلق المأثرب اراد العقد على باعته وعلى اخت الزوج فان كان الطلاق بائنا لجاز ذلك وان كان رجعيًا فان علم بعد كونه حرامًا كما اذا مضى من زمان مفارقتها
أيها الأكثر من اقصى مدة الحمل وانقضت العدة ايضا لجاز لان يتزوج بائنها او الخامس فان حمل كونها حاملا الزمة الصبر سبعة أشهر والأحوط احتساب السبعة حين
الطلاق من حين مفارقتها أيها ولو تزوج قبل انقضائها كان انما وضع نكاحا حراما تبيح وقوعه بعد تمام العدة ففسدان بان وقوعه اثباتا واشتباها لمحال ولو
تزوج بعد المدة المذكورة ثم بان بقا المطلقة العدة لاستراية ونحوها فالظاهر في العقد **المقصد الثالث في الواجب فيه مقامات**
الأول في طلاق المريض بمرضى بطلان بطلان في مرضه سواء ألبس أو لا خلق أو لا وسوا كان غرضه جوارها من الثابت أو لا ولو ارتكب المكره وطلق صحيح
طلاقه ويرثها ان كان الطلاق رجعيًا ما لم تنقض العدة ولا يربها ان كان بائنا او رجعيًا والعدة منقضية على الاظهر وأما المطلقة فترثها بان الطلاق بين سنة أو ما
في ذلك المرض رجعيًا كان الطلاق او بائنا انقضت العدة أم لا اذا تزوجت فان ارتبها يسقط بذلك بعد العدة ولو اختلفا ادعى الزوج وقوع الطلاق في الصحة
وادعتى وقوعه في المرض فالقول قول المريض ولا يجري حكم الأثر في غير الطلاق من إفساد الفراق فلو قد فها وهو مرض فلا عنها ويات باللعان لم ترثه كما لا يجري
حكم المرض على غيره مما يشهد من الأحوال المختلفة ثم هل التوارث لمكان التهمة فالشيخ وجهان نعم الوجه يتعلق الحكم بالطلاق في المرض فترث ان انقضت التهمة
وفي ثبوت الأثر مع سؤلها الطلاق وجهان اظهرهما الحكم وكذا لو خالعتا وبارتته لو طلق احدهن زوجته فزوجته مبيحة ثم مرض مرض الموت فعين في مرضه المطلقة
قبل منه لم ترث لوقوع الطلاق قبل المرض **فروع الأول** لو طلق الأم والأب في مرضه طلاقا رجعيًا فاعتقت أو أعتقت أو أسلمت أو أسلمت في العدة
ومات الزوج في مرضه لم ترث في العدة ولم ترث بعد هاهنا من ادأ الأثر ملأ التهمة وأما على ما وجه من دودا من مدار الطلاق في المرض وان انقضت التهمة
فوجهان من حصول الطلاق في المرض من لزوم الأفضا في مخالفة الأصل على مورد النص وليس في النصوص ما يشمل الفرض والأشبه الثاني في حكم ما بعد
العدة في الرجعية المطلقة بائنا **الثاني** اذا ادعت المطلقة ان الميت طلقها في المرض وانكر الوارث في زمان الطلاق في حال الصحة فالقول قول مبيحة من غير فرق
بين العلم بالتاريخ وعدمه لأن ثبت صدقها **الثالث** لو طلق رجعا في مرضه فانقضت عده فترث بزوج بائنا اخرجت دخل بها ثم مات في المرض كان سهم
الزوجة وهو الربع مع عدا الولد التي معه شتر كابن الثمان بالسوية ويحمل كون سهم الزوجة بين الجدات ثبوت مثل المطاعاة في ترك الزوج كسأوما
يجوز عقوبة في ماله **الرابع** لو طلق في المرض ثم تنفذ في مرضه في العدة الرجعية ولم ترث في البائنة ولا بعد العدة في الرجعية على الاظهر **المقام الثاني** فيها
يزول به تحريم المطلقة ثلثا فان ادعت المطلقات الثلث شتر طهر حرمته المطلقة على المطلق حتى تنكح زوجا غير المطلق فاذا تزوج بها الغريم طلقها وومات عنها او
انقضت عدها حلت للزوج الأول كما ترث شرط **أحد** ها كون المحلل بالغا وفي المهر قولان اظهرهما عدم كفايته ولا يشترط فيه الحرية ولا العقل ثابتهما
ان يطأها في قبلها وطيا موجباً للغسل فلو تزوج بها وطلقها وومات عنها قبل الوطى ولو بعد الخلو او وطئها في الذر فقط او في القبل وطيا غير موجب للغسل لعدم
غيوبة الخسفة لم يحل للزوج بعد العدة ولا يشترط الاكثار على قول الأحوط اعتباره **ثالث** ها ان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا بالمنقطع ولا بالاباحة ولا
بالزنا ولا بالشبهة ورجع فلو عقد عليها دائما ثم ارتد ووطئها بعد الردة لم يؤثر المحل كون وطئها بعد ذلك بالملك ولا بالمنقطع ولا بالاباحة ولا
دون الثلث لا دوايان اظهرهما انه يهلك فلو طلق مرة اخرى ترث في مرضه المطلقة بشرط طهر طلقها الثلث وترث بالاول بعد العدة بقيت مع على ثلث مستأ
ويطلى حكم السابقة ولا يشترط في المحلل الاسلام فلو طلق الذي ثلثا فاعتدت ثم تزوجت ميا ثم بان منة اسلمت حلت للزوج بعقد مسانعة كذا كل مشر
هذا كله في الحررة وأما الأمة فحرم على زوجها بطليقتين حتى تنكح زوجا غيره على الشرط المتقد من سوا كانت حر او عبدا ولا يحل للزوج ولا يملك المولى
أيها من المطلق لسبق النكاح على الملك ولو طلقها مرة ثم اعقت ثم تزوجها او رجعا بقيت مع على واحدة للنصوص المعينة فلو طلقها مرة ثانية حرمت عليه حتى تنكح
زوجا اخر وهو يحصل التحليل بطى الخصوم مع شرائط المزوجة ام لا وجهان اظهرهما الخصم وان كان لأحوط على ومثله الموجب والمجرب الذي بقي منه عقد في الحر
فروع الأول لو انقضت مدة فادعت انها تزوجت فاردها ونقضت العدة وكان ذلك ممكنا في تلك المدة عادة فقبل فقبل فوطئها مطلقا ولا يظهر
ما في الرواية من قبول قولها اذا كانت ثقة لا مطلقا **الثاني** اذا خلى بها المحلل ثم ادعت الوطى للوجبالغسل فان صدقها حلت للزوج الاول وان كذبها فقبل بصدق
مطلقا وقبل بهل الأول بما يغلب على ظنه من صدقها او صدق المحلل ولا يظهر ما هو لأحوط من عدم لقبول حج مطلقا الى ان يثبت الخلو للمحلل **الثالث** لو عقد
المحلل على الحررة المطلقة ثلثا أو الأمة المطلقة مرتين عقد دائم صحيح لكن وطئها محرما كالوطى في الحيض والنفاس أو التصوا الواجب بعد ما حرمت عليه بالطهارا وفي العدة
عن وطئها شهرا وقع في زمان كونه في جباله او في أحرار او نحو ذلك ففي ابراث ذلك حلتها الاول بعد مفارقتها الثلث قولان احوطهما بالقرعما لعدم والله تعالى
المقام الثالث في الرجعة خلافه في شرعية الرجوع بها الزوج بعد الطلاق الرجعي ونحوه المراجعة نطقا كقولها راجعتك ورجعت فيك او
ارجعتك ونحو ذلك مما يفيد ذلك مثل رد ذلك الى نكاحي او امسكتك على الزوجية او اعدتلك الى النكاح او نحو ذلك كل ذلك مع قصد انشاء الرجوع بما يلفظ
به منها وكذا اتفق المراجعة فعلا كالوطى والتقبيل واللمس فهو بشرط عدم هوله عن كونها مطلقة طلاقا رجعيًا وكذا انكاره للطلاق حيث سئل منه فان الاظهر
تحقق الرجوع به بصحة الخطأ ولا يجزئ شهادتي الرجعة في التحسين لو قال راجعتك اذا شئت وان شئت لم يقع الرجوع ولو قبل بوقوعه قال بعد ذلك شئت
بكي بيلا ولو طلقها رجعيًا فارتدت فراجع لم يصح الرجوع كالأصح تزويج المدة ابتداء ثم لو اسلمت بعد ذلك سافلت الرجعت شأوا فبقا لصحة الرجعة قبل المدة

في طلاق
مريض

في طلاق
مريض

في طلاق
مريض

عبد بن عبد

الفراق من طلاق أو فسخ أو نحو ذلك فهو الأشهر أو أظهر ومشكوك الياس تلحق المعتدات كما أن مشكوك البلوغ تلحق بالصغالي العدة وحملها في الفريضة ولو كان
خسرين المدة في الفريضة على التمسك بالقرينة المشكوك كونها فريضة الحمل قويا كونها كذلك يلزمها الاحتياط فيما بين الخمسين والستين بالاعتداد ولو
كان مثلها تحيض اعتدت بثلاثة أشهر ولو تزوجها في هذه الشهرة والحض فان سبقت لأطهار فقله خرجت من العدة وكذلك ان سبقت الشهرة وتوفي عنها ان كان
بعدا لفراق ثلث حيض لهن بين كل حيضين منها ازيد من ثلثة أشهر اعتدت بالأطهار وان لم تحيض بعد الطلاق الى ان مضت ثلثة أشهر بغير انقضاء عدتها
بذلك سواء كانت ممن لا تحيض أصلا او كانت ممن يفصل بين حيضتيها ازيد من ثلثة أشهر طلقا أو الطهر ومضت ثلثة أشهر وهي طاهرة ولو طلقت في وقت لم
يفصل بين طلاقها وحيضتها الأولى لثلاثة أشهر بغير ان فصل بين الحيضة الأولى والثانية ازيد من ثلثة أشهر ففي اعتداد مثلها بالاعتداد وان طالت سنين وان
يفصل سنة بين الحيضة الأولى والثانية ولو بالثلاثة لثلاث البيضا والثلث فان فصلها الحيض وجوؤها احوط ثم الثاني والثالث في الاحتياط بالاعتداد بالاول
ولو لم ترمستقيمة الحيض بعد الطلاق الى ثلثة أشهر لا حيضة واحدة ثم لم تحض فليعلم ان تترتب تسعة أشهر من حين الطلاق ثم تعتد بعد ذلك ثلثة أشهر ثم تحض
للأزواج وقد وردت رواية في الحيض في كل شهرين وثلثة أشهر حيضة واحدة فاطبقها انما تصير سنة ثم تعتد بثلاثة أشهر الفوى على الأول نعم الثانية او قولنا
ويخص الحكم المذكور بالحرمة دون الأولات المطلقات مرة ثم يستعمل المحض بلوغ الخمسين في غيرها شتمية والستين فيها اكملت العدة بشهرين ولو
بشئ بعد رؤية الدم حترين فالأحوط اكملها العدة بشهر ولو ثبت بعد الطلاق قبل تحيض فالاشبه سقوط العدة عنها والأحوط اكمل العدة ثلثة أشهر من
حين الطلاق ولو استمر الدم بالمعدة مشبهها ونجاء العشرة رجعت الى عاداتها المقررة لها في زمان الاستقابة وجعلها حيضا وما عليها استحاضة ولو كان
يحكم به حيضا في العادة حكم الحيض هنا وجعلت الباقي طهرا الى وقت العادة من الشهر الآخر واعتدت بذلك المستقيمة ولو لم يكن لها عادة سابقة مستقيمة اعتبر
صفة الدم وجعلت ما كان بصفة الحيض حيضا بشرائطه والباقي طهرا واعتدت بثلاثة أشهر او فوجدت التميز رجعت الى عادتها واعتدت بذلك
ان كانت مبتدئة وانما ان كانت مضطربة تعتد بالثلاثة وكذا المبتدئة اذا اختلف نسائها او فقدت ولو كانت لا تحيض الا في سنة أشهر او خمسة مرة اعتدت بالثلاثة
وحيث كان طلق في أول الهلال اعتدت بثلاثة أشهر هلاليتها وان طلقت في ثلثها الشهر اعتدت بهالين واخذت من الثالث بقدر ما يجلي مع ما فاتها من الشهر الأول
ثلثون يوما أو اكمل تسعين تقريعا لو اعتدت ثم تزوجت بعد انقضائها فاذا رأت بعد ذلك بالحيض لم يثر رتبة بطلان النكاح مالم يتحقق الحمل لو حدثت
بعدها العدة قبل النكاح لم يجر تزويجها ولو اُرأيت قبل انقضاء العدة فزوج تزويجها بعد انقضائها قبل زوال الرتبة فوكان اظهرها الجواز وحوطها المنع
ولو ظهر الحمل بعد النكاح في الصور الثلثة علم كونه من الزوج الأول وبطلان النكاح لا ينكح في فريضة العدة لانها في الحامل وضع الحمل وهذا بخلافه ولو احتمل
كون الزوج الثاني فان الاشبه بنكاحه لان الفريضة لا فصل سواها فيه الزوج ام لا تم تصويره ام لا وهل تنقض عدة الحامل بمضى أطهار او الأشهر قبل الوضع ام لا قولنا اظهرها الثلثة ولا فرق في احصائها
من الحمل في الوضع بين المطلقة والفسخ نكاحها من قبل او من قبلها او طوئة لبشيمة والمعدة المنقضية اجلها او المبدل لها بقية اجلها وكذلك الفريضة بين الحرمة والأب
لا ين انفصال الولد حيا وميتا ولا تنقض العدة فخرج بعض الحمل منفصلا او متصلا وبغير العلم بكون الموضوع حمل فلا يكفي وضع النطفة قبل استقرارها
كذا بعد الاستقرار على الاظهر نعم يكفي وضع العلقه اذا تحقق كونها حملا وبشرط كون الحمل منسوبا شرعا الى من العدة منه ولو انشع عنه شرعا بان ولدتها ما لا دون
شهرين حين طلق الأول لزمها الاعتداد بالافراوان حاضرا او غائبا لا لا شهر ولو طلقت المنة فادعت الحمل عبر عليها اقصى مدة الحمل فان ظهر بها حمل والا اعتدت بعدها
ثلثة أشهر ثم قل بانته من لو كان حملها انشع لوازيد فلا اشكال في توقف جواز تزويجها على وضع الجميع وهل يتبين منه موضع الحمل ام لا قولنا اظهرها الأول فظهر
تم في تزويجها الأول يسقط الرجعة وينفي التوارث ليسقط عنه نفقةها ويجل تزويج اخنها والخامسة ولا يقع بها منة ظاهره ولا يلاء ولا ينجس لها
في المسافر ولا في الصور المندوب بنفي ذلك احصائها وكذا احصائها لم تكن لزوج أخرى في غير ذلك من الاثار ولو كانت زوج المطلقة في العدة فان كان
طلاق بابنا اقصر على انما تلك العدة ويصور كون الطلاق باينا مع لزوم العدة عليها فيما لو كان الطلاق ثالثا او سادسا او ساعدا وخلصها او نحو ذلك
نكان الطلاق رجعا اهلت ما مضى من العدة واستأنفت عدة الوفاة ان كانت عدة الوفاة ازيد مما بقي عليها من تمة عدة الطلاق واما لو كانت بقية عدة الوفاة
بدم من عدة الوفاة كالموت كانت مسترابة فان عدتها في الطلاق اقصى الحمل ثم ثلثة أشهر بعد ذلك ذلك ازيد من عدة الوفاة ففيها يلزمها وجوهرها اجزأها بعد الوفاة
في اربعة أشهر وعشرا يام وحوطها اعتدادها عدة الوفاة بعد تزويجها المنة المسترابة وهي مدة الحمل وثلثة أشهر بعدها **فروع الأول** لو حلت من الزنا
لها الزوج اعتدت بالافراوان وحملها لا شهران لم تراه او رآه ولكن فصلت ثلثة أشهر فاذا رآه من الذين لا ينفذ بالوضع لما أمر من اشتراط الاعتداد بالوضع
ون الحبل من العدة منه وجها اعتدت بالافراوان او اشهر من اهلان ونزوح وان لم تضع وليس عليها الاعتداد من الزنا ولو قبل توقف تزويج الزنا بابا على اعتداد
بالزنا بالنظر كان حسنا ولو وطئ شبهة وانحى الولد شرعا بالوطئ بعد الزوج عنها ثم طلقها الزوج اعتدت بالوضع من الواطئ ثم استأنفت عدة الطلاق بعد
وضع **الثاني** اذا اتفق الزوجان على وقوع وضع منها وطلاق من ثم اختلفا فقال الزوج طلقك بعدا لولا فقامت في العدة الرجعية وقالت المرأة طلقك
الولادة وانقضت عدة بالوضع وانعكس الفرض فقال طلقك قبل الولادة وانقضت عدة فلا تنفك عنك على ذلك بل بعدها ما لعدة باقية ولا تنفك ولا

کونہا

في العدة

٣٩٠

في العدة

كونها متداخلة بحيث لا يمكن الأخذ بمقتضى أصل العقد في الجميع والاحتياط هنا لازم **الثالث** لو أقرت بانقضاء العدة الباشئة ثم جاءت بولد لشهر فصاعدا لا
 أفصى من الحمل من حين الطلاق ففي حق الولد ما لم يجاوز أقصى الحمل فوكان أظهرها الأول وكذا الحال في الأول بانقضاء العدة الرجعية إلا أنه يجب أن يكون الولد
 حين انقضاء العدة لأن الرجعية بمنزلة الزوجية وحيث يلحق بالولد حكم بقاؤه في الحيض وضعه من حكم البيونة ظاهر أو لو أتت المطلقة بولد دون أقصى مدة الحمل
 ولما تزوج بغير المطلق ولم يخبر بانقضاء العدة نحو الولد بالمطلق ولو ولدت له كزبد من أقصى مدة الحمل انتفى عنه لأن تدعى بالوجه الحجة بها إذا كان الطلاق رجسيا
 فادعته رجسة أيها أو تجدك نكاحها أو طيها أيها شبهة فانتفى عن نظر فان صدقها الزم بموجب قراره فعليه النفقة والكسوة مع الرجعة والمهر مما مع النكاح بد
 ولحق بالولد وانقضت العدة بوضعه وانكر استحداث الفرائش كان القول قوله بيمينه انتفى عنه الولد ولم ينقض العدة بوضعه لعدم كون الحمل من العدة منه لم يكن
 هو ولو ازم ما دعت من كون الولد منه كان نقض العدة بوضعه فلا يجوز لها مطالبة بنفقة العدة بعد اوضاعه وإن نكل الزوج العين المذكور فحلفت بنب
 النسب آثارها إلا أن ينفى باللعان وإن ادعت على الوارث بعد موت الزوج أن الزوج كان قد راجعها أو جدد نكاحها فإن كان واحدا لم يحكم كما ادعت على
 الزوج إلا أن الوارث يحلف على نفق العلم ولا يكون له نفق الولد باللعان إن ثبت للنسب اختصاص اللعان بالزوج فقصة لو تعدد الوارث فإن صدقها أو
 كذبها أو نكل فحلفت كما مر وإن صدق واحدها وكذب الآخر وحلف ثبت المهر النفقة بنسبة حصص الصدق ولا يثبت النسب في حق المصدق إلا أن
 يكون المصدق عدلين فإنه لا يبعد ثبوته في حق المتكزيا **الفصل الخامس في عدة الوفاة** العدة على الزوجات باقيا من إحصاءهن من وقت
 انزاجهن بغير خلاف فتخرج بقية الزوج من عقد عليه الرض ومات قبل الدخول بها حيث لا عدة عليها على الظاهر لطلاق العقد بموته قبل الدخول ثم إن عدة
 الحرة الحامل منهن أربعة أشهر وعشرة أيام صغيرة كانت أو كبيرة أو بالسة مسلمة كانت أو ذمية دائمة كانت أو منقطعة على الأشهر الظاهر مدخلها كانت أو غير مد
 بها حاضنة فيها ثلثة أشهر أو لم تحض الفاع كان الزوج أو صغيرا حر كان أو عبدا وتبين خبره الشمس من اليوم العاشر بعد الأشهر أربعة أشهر أو ثمانية أشهر أو
 الصبر إلى مضي مقدار من الليل كان فدمي مثله من ليلة الطلاق إن كان قد وقع في الليل وتحسب الأشهر هلالية إن مات في أول الشهر والأقل ثلثة أشهر هلالية إن
 شهر الوفاة بمقدار ما مضى منه من الشهر الأخير **وقا الحامل فتعد** بأربعة أشهر إن لم تلد ولها ما قبل ذلك من الشهر إن لم تلد ولها ما قبل ذلك من الشهر إن لم تلد
 الحداد وهو ترك ما يصنع للترين به من الشارب الأدهان المقصود بها الزينة والطيب الكحل الزينة ولو احتاجت إلى الكحل بالسواد كحلت به ليل أو
 نهار إلا أن لا تدفع ضررها إلا بالبقاء في النهار أيضا ولا يحرم عليها التنظيف لادخول الحمام ولا تسريح الشعر ولا السواك ولا فم الأطفال ولا السكينة في
 المساكن العالية ولا استعمال الفرش والأكواب الفاخرة ولا الامتناع من الأكل والشرب ولا زينة ولا دها وحدها إلا أن يعدل عن ذلك لها زينة عرفا فحرم وقا خروجها
 من منزلها فله عرف ظاهر الجواز ولكن الأجنبي في ذلك مختلفوا كعارض عنها غير ثابت بالاحتياط بالعمل بها لازم والد يرضى الجمع بينهما على وجه وضحا
 في المنتهى هو المنع من مبيتها في غير بيتها ومن الخروج ليلا إلا حاجته بعد نصف الليل مع الرجوع عشيا والمنع من الخروج نهارا إلا حاجته بعد زوال الشمس مع
 العود مساو لو احتلت بالحمل وحسب في انقضائها المدة الخالية من الحداد فوكان أظهرها الأنقضاد وأحوطها العقد ولا يجوز الحداد على غير الزوجين
 فإما وليت ببناته ولا أمهات وإن كن موطنات وأمهات ولا د ولا يحرم على الزوجة الحداد أكثر من ثلثة أيام في موت غير الزوج ولا فرق في وجوب الحداد على
 الموتى عنها زوجها بين كون الزوج كبير أو صغيرا عاقلا أو مجنونا ولا بين كونها مدخولة بها أم لا حاملا أو حائلا أو بالسة أو منقطعة كبيرة أو صغيرة أو
 أو مجنونة مسلمة أو ذمية غايته كون التكليف المجنون والصغيرة على الولي على الأحوط وفي وجوب الحداد على الأمهات الموتى عنها زوجها فوكان أظهرها العقد وأحو
 الثبوت لا يلزم الحداد المطلقة ما كانت رجعية ولو طئت لم ترث بعد الشهر ثم ماتت الوألى اعتدت عدة الطلاق حاملة كانت وحاملا ولا حاد عليها **الحكم**
 كونهما زوجة نفس **يع** لو كان له أكثر من زوجة فطلق واحدة لا يبعثها فاما أن لا يبعث أصلا لفظا ولا نية لو بعثت نية لفظا فاصلى الختان من لزوم التعيين
 لفظا ولا نية بطل الطلاق في الصورتين يتعين على الجميع الحداد ولا اعتداد بعدة الوفاة وعلى القول بكهانية التعيين ينزل بطل الطلاق في الصورة الأولى فثبت الجميع
 عدة الوفاة وعلى القول بحد لزوم التعيين لفظا ولا نية صح الطلاق وتنفى المطلقة بتعيينه ولو مات الزوج قبل التعيين لم ينعقد لكل منهن بعد الوفاة مع الحمل
 لا للاحتياط بل لا يستصحب وإن حين أحدهن قبل الموت انضخا إلى المعينة واعتدت من حين الطلاق لا من حين الوفاة ولو كان الطلاق رجسيا اعتدت عددا
 من حين الوفاة **في بطل** عدة الوفاة الغائبة عن زوجة إن لم ينقطع خبره وكان مائى كاذبا لا يعلم مكانه ولكن يعلم حيوته ولو بالبينه على مجرد الجوف أو حال زوجة
 حال زوجة الحاضر في استمرار نكاحها بنفق الحاكم عليها من ماله إن كان له مال يصل الحاكم إليه لا كتب الحاكم بله ليطالب بحقه فان تعدد ذلك نفق عليها من بيت المال
 إن لم يكن من بنفق عليها ولو علمت هي حاضرة بوفاة زوجها الغائبة عنها حالها الزوج وإن لم يحكم به الحاكم لكن لا يجوز أن يتزوج بها إلا من ثبت عدم موافق ولا
 يعلم حالها فانه يجوز على أخبارها بعد الزوج أو وفاته بتزوجها وإن جهل خبر الزوج الغائبة فكان هناك من بنفق عليها لم يجز لها أن تتزوج وإن نفذ المنفق
 فان صحت فلا تعرض لاحد عليها وإن لم تصبر جانها أن تتزوج بشرط **أحد** ها أن ترفع امرها إلى الحاكم العادل فلا يجوز لها أن تتزوج من دون ذلك إن
 مضى ثلثينها ضرها الحاكم لها اجلا أربع سنين مبدئها من خبرها لا من حين انقطاع خبرها **الثاني** الحاصل الحاكم عنه في ضمن أربع سنين المضى وتبين وقت
 امرها إليه يجز انقطاع خبره بعدها إن راجعته بعد مضي أربع سنين **مرا** ربعها عدة معرفة بخبره بعد الفحص إلا أنه مبدلة يلزمها الفحص جاسمها

فحكمة وجنا الفقو خير

491

فقد من ينقض عليها من المدة ولا يخرجها ان تزوج بحال سائر سائر ان يطلقها الولى بعد ذلك حكم الحاكم مع عقد وتخاصر له سائر اجورها
اعتد لها بعد الطلاق عدة الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام ولا حلال عليها على الاظهر وان كان الا حوطان تحلل ولا فرق في المفقود بين من يتوفى في جوف البلاء او في السفر
او في القتال وماذا انكسرت سفينة ولم يعلم حاله ولا كيف ولا لفرار على موت من دون بحث الا ان يحصل الاطمين العادي بموته فانها حق تزوج بعد ان تعتد
وان لم يحكم الحاكم بموته وانما تم حكم الحاكم حوزان يتزوج بكل احد بخلاف قبل الحكم فانه لا تزوج بها الا من ثبت موته عند ثم الفحص المزور وانما هو في الصقع الذي
فقد فيه ولو فقد في بلد مخصوص او جهة مخصوصة دلت الفرائض المعتبرة على عدم انتقالها الي غيرها اكنى الحيث عن ذلك البلاء او الجهم فان لم يظهر خبر جري طهر
كلا لو كان فقده في جهتين او ثلث وبلدان كل ما قطع على الحيث عنده فما حصل فيه كاشتبه لو فرض عدم وفاء الاجل المزور باستقصا الحيث في جميع المحتمل في كل
بالحيث فيما وفي الاجل وجهان اظهرهما الكفاية ونحو الحاكم بين ارسال رسول الى الجهة التي تعتبر الحيث عندها ومن البعث الى الحاكم تلك الجهة للحيث عندها وبغير
ان يكون الرسول بمن يطهر بنحوه ولو اختارت بعده اجرة الحاكم وضرب الاجل ومضى الاجل الصبر ثم بعد مدة اداها الطلاق لم يصحح الى ما جيل اخر لظاهر
الولى ح والى الطلاق ولو كان للمفقود زوجات فرعت احد من امرها الى الحاكم وطلقت بعد حصول الشرط المزبور فله ان يحوز طلاق سائر زوجاته بعد
عدم المنق عليها ان يتوقف طلاق كل منهن على الرجعة وما بعدها من المراتب جهان اولها ما غير بعيد ثانياها الحوط ولو اتفق عليها الولى والحاكم من مال الزوج ثم
تقدم موته على زيل الخلاف او بعضه فله ان يطلقها على المنق ولا فرق فيما ذكر كله بين كون الزوج حرا وعبد ولا بين كون الزوج حرة وامه ولو حيا الزوج المفقود
وقد طلق انقضت عدتها ونكحت فلا سبيل لعلها وان جاورها في عدة فهو طلق بها وان جابعد انقضت عدة قبل التزوج نفى او تيق بها او سلطنة عليها
عدمها ولو ان اظهرها العدة ولا فرق في عود الزوجية بالرجوع قبل انقضائها من كونها مدخولا بها ام لا ولا بين كونها صغيرة او بالعدة او بالعدة نعم يعتبر ان
لا تكون قد طلقت قبل ذلك مرتين ولا لم تحلل الا بعد توسط المحلل **فروع الاول** لو تزوجت بعد الطلاق في عدة ثم ظهر بجهن موت الزوج كان
العدة ثانيا صحيحا ولا عدة عليها من موت الاول سواء كان موته قبل العدة او بعدها سقوط عدة الاول في نظر الشارع عن الاثر فلا وجوب عدة في ثانيا
العدة عدة اخرى عليها من الوفاة **الثاني** لو طهر الزوج في ثانيا العدة فان راجعها فلا كراهة في وجوب نفقتها عليه ولو لم راجعها فهل تسقط النفقة ما راجع
في العدة ام لا وجهان اقرهما الاستحقاق ولو لم يظهر صلاحي استحقاق النفقة رد **الثالث** لو طلقها الزوج واظهرها فانقضت عدة في مال العدة صح بقاء
ولو اتفق بعد العدة لم يقع لانقطاع العصمة شرعا **الرابع** اذا تزوجت بعد الاعتداد وانت بولد في زمان يمكن ان يكون من الثاني ثم حضر المفقود ولم يقع الو
فهو الثاني فان ادعاه سئل عن جهته اعان فان قال انه ولدى كان زوجي ولدت على فراشي تبين بطلان هذه الجهة لان الولد لا يبقى في الرحم هذه المدة وان
قال قدمت عليها في خلال هذه المدة واصبها وكما يقوله مما قال الشيخ رحمه الله في رواية بين اثبات في الاقوى نحو قول الثاني لزوال الفرائض **الاول الخامسة**
لومات للمفقود زوجة بعد انقضائها لم يرث منها الميت وان لم يكن تزوجت بعد لومات احداهما وانقضت العدة ففي ثبوت التوارث قولان في ثانيا
الفصل السادس في عدة الاماء والاستبراء عدة الامه في الطلاق مع الدخول عند الحمل قرآن وهل المراد بهما الظاهر
او المحضتان اشكال والاحتياط هنا لازم ولا فرق في الحكم بين كون الزوج حرا وعبد ولا بين كونها حرة او مدبرة او مكنتا او ام ولد اذا تزوجها مولاها فاطمها
الزوج ولو وطئت امه بنكاح فاسد جهلا او بشبهة اعتدت بغيره في البعضة كالحرة وحكم الفصح عيب حكم الطلاق واقل زمان تنقض به عدة الامه من الطلاق
والفصح اقل القول يكون عدة طاهرين ثلثة عشر يوما ومحظتان واقام القول بكونها حيضتين ثلثة عشر يوما ومحظتان والكلام في كون المحظاة اثنتين
من العدة او كما شاع عن انقضائها كما في المحظاة الاخرى من عدة الحرة **والامه** التي لا تحيض وهي فسه من حيض فحضة واربعون يوما سواء كانت تحت حق او عبد
ولو اعتقت لا ثم لم تطلق عدة الحرة ولو طلقت ثم اعتقت بعد انقضائها العدة بلا فصل لم يلزمها الاما اعتدت بمر عدة الامه من غير فرق بين كون
الطلاق رجسيا او باينا ولو اعتقت قبل انقضائها العدة فان كان الطلاق رجسيا امت عدة الحرة وان كان باينا امت عدة الامه من عدة الدقية كالحرة في الطلاق
والوفاة على المشهور وفي رواية من ذكره نعت عدة الامه وامام عدة الامه من وفاة زوجها اذا كانت حائلا اربعة اشهر وعشرة ايام ولم تزوج بمر كانه ام لا
على الاظهر وقبل شهرين خمسة ايام وهو ضعيف لا يفرق بين الدائمة والمنقطعة ولو كانت حاملة اعتدت بابعد الحملين ولا عدة على ام الولد من زوجة الا
موت زوجها فلو مات مولاها وهي تحت غير فلا عدة عليها ولو كان تحت المولى اعتدت من عدة الحرة الموقوفة عنهما زوجها فلا يكتفى باستبراءها في حملها من انتقال
اليه ولو طلق الامه من زوجها ثم ماتت وهي في العدة استأنفت عدة الحرة ام ولد كانت ام لا على المخار من مساوات ام الولد لغيرها في عدة الوفاة ولو كان
الطلاق باينا امت عدة الطلاق حسب لو كان المولى بيا امته ثم تزوجها ثم توفي اعتدت من فاته اربعة اشهر وعشرة ايام ولو اعتق في حيضتين او ثلثة
اعتدت بثلثة افرام من على المولى ثم تزوجت من ثانيا لو توفي المولى في اثناء عدة المعتقة ففي انقلاب عدتها الى عدة الوفاة وانما ما عداها فها وحققا
لا اعتد اربعة الوفاة من موت المولى بالمدة فلو ان ثانيا ما قرب كل من يجالسها من الاما اذا ملكت بالبيع على ان تقدم انفسه في نكاح الامه
استبراء المولدة بغيره من استنعام او صلح او ميراث او شرب ذلك من يسقط استبراءها هناك يسقط هنا ولو كان الاستبراء من عدة اشهر او ثلثة
بالشرع وحل لموطئها بالملك من غير استبراء ولو اشترى المولود امه واستبراءها كذا في ذلك فحل ولا يملكه اياها روي في عدة اشهر او ثلثة اشهر او ثلثة اشهر او ثلثة اشهر

ماہنامہ علمی و ادبی

في أحكام العدة

٣٩٣

حائلا كانت وحاملها على الظاهر كما مر في محبت التفقات من كتاب النكاح ولها ان ثبت حيث شئت **الشرع** العدة على المرتبة في عدها فاسد ولا ينقطع به
 عدة الأول بل يتوقف على الوطى من الثاني في عدة الأول لكن لا تحسب بين العدة الثاني وبين العلم بالحال من العدة على الأحوط ولو وطئها الثاني فكان الوطى
 من قبلها باقيا لم يغيره كان كالوطى بها حلت منه لم لا يكون بعلمه زانيا وان كان الوطى جاهلا ولم يحل عدة الأول ثم استأنفت عدة أخرى للثاني على الظاهر
 ولو حلت من الثاني الوطى بها فلا كان هناك ما يدل على أنه لا يعتد بوضع له للثاني بثلاثة أفرار بعد عدة ان كان هناك ما يدل على أنه الثاني يجوز
 بوضعه وحلت عدة الأول بعد الوطى وان كان هناك ما يدل على أن الثاني يعتد بوضعه لا زيد من قصومة الحمل من وطى الأول فلا قل من استأنف من وطى
 الثاني لم ينقض بالوضع شيء من العدتين بل يتم بعد الوطى عدة الأول وتستأنف عدة أخرى للثاني وإن احتمل كونه من كل منهما كما لو وضعت له زيد من شهر
 وكلا فعدة الحمل من كل من الوطين ففي التعيين بالفترة نعتد بالوضع ثم أخرجهما ولو لم يولد الثاني من غير فترة واعتادها بالوضع منه واستأنفها
 عدة أخرى للأول وجهان أحدهما الأول كما لو تقدم في كتاب النكاح في فروع السبع أول من اسباب النكاح ثم كان عدة الأول رجعية نحو
 له الرجوع في عدة سوا اتصلت بالطلاق وانفصلت عنه ولا يمنع كون الحمل من الثاني من رجوعه على الظاهر ولو مات المطلق أو المطلق قبل انقضائها
 ورثه أخوه على الآخر على الظاهر ولو كان الموت في الزوج انقضت العدة عدة الوفاة فنعدها بعد وضع الولد المحلى بالوطى **الحائس** بعد زوجه الحاضر
 عدة كل من الطلاق أو الوفاة من حين وقوعه وأما زوجه الغائب فنحسب العدة من الطلاق من حين وقوعه ومن الوفاة من حين بلوغ الخبر إليها على الظاهر ولا فرق في ذلك
 بين الحرمة والأمن ولا بين الدائم والمنقطع ولا بين الصغيرة والكبيرة إلا أن المدة في الصغيرة وكذا المجنونة على بلوغ الخبر إليها ولو لم يبلغ خبر فوت زوجها إلى ثبوتها
 إلى أن كبرت الصغيرة وفاقته المجنونة فالأقرب احتساب عدة تمام من حين الوفاة وتعد أم الولد من حين موت سيدها ولا فرق في جواز الاعتداد بعدة الوفاة مع
 بلوغ خبر موته إليها بين كون الخبر من ثبوت بغير الوفاة كما إذا كانا عدلين أم لا ولا بين كون من يفيد قوله من الموت أم لا فإذا مضت عدة العدة من حين بلوغ الخبر
 التي خبر كان فعدا انقضت عدتها لكونها لا يجوز لها ان تتزوج بعد ذلك إلى ان يثبت شرعاً موته وهل لها ان تعتد بالاطلاق الظني غير الخبر موت أم لا وجهان أحدهما
 العدة ان لم يكن هو الظاهر ولو علمت بوقوع الطلاق ولم تعلم الوقت اعتدت من حين بلوغ الخبر لا مع العلم ببقائه من بلوغ الخبر فأن كل وقت يعلم تقدم
 الطلاق عليه يحسب من العدة **السائر** إذا طلقها رجعية ثم راجعها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها فعليه استئناف العدة على الأحوط ولو طلقها
 بعد الرجعة استأنفت العدة أيضاً وكذا لو طلقها بعد الدخول وتزوجها في العدة وطلقها قبل الدخول فأنه يلزمها العدة على المشبهة **السائر** بعد أخذ
 مع الشبهة في الوطى ونحو العدة إذا كانت الشبهة من الطرفين أو من طرف الرجل خاصة ولو كانت الشبهة من طرف المرأة خاصة ففي ثبوت عدة وجهان أحدهما
 الثبوت بل العدة الظاهر ويجوز العالم من المجامعين بالحال دون الجاهل ولا مهر ان كانت هي الصالحة ولو كانت الموطوءة من الخي الولد الوطى مع جهله وعليه
 قيمة الولد لو كان حين سقوطه حياً كما أن عليه مهر المثل وارش البكارة وأما مع علم الوطى بالحرية فالولد للموتى وإذا اجتمعت عدة وطى الشبهة مع الترويج أو الكسر
 وعدة الطلاق أو الوفاة أو نحوهما فالأقوى عندنا داخل العدتين فيقتد ما تقدمت سبباً إذا كانت حلالاً لعدتين بوضع الحمل فقطم وان كان بينهما ما أخر
 لعدتهما كان التأخير ولو كانت المنقذة من عدة وطى الشبهة والمناخلة عدة وطى الطلاق الرجعي فهل يجوز الرجوع قبل مجي زمان عدته وهل ثبت الزوج إذا
 مات قبله في زمان عدة وطى الشبهة أم لا وجهان بل قولان أولهما لا يخولس قوة ولو كانت المناخلة عدة الطلاق البائن ففي جواز الرجوع المطلق في زمان عدة
 الوطى قبل مجي زمان عدة الطلاق وجهان أولهما غير بعيد على أن المنقذة من عدة وطى الشبهة وطى الزوج لها كاستماعها بها كما هو الأشهر
 القول بعد الجواز في إيجاب الحرمة الأدبية تأمل ولا احتياط لازم ولو كانت العدتان لشخص واحد كما إذا طلق زوجة بابتائهم وطئها شبهة في أثناء العدة فلا تريب
 وان كان هو الداخل إلا أن الاحتياط بعدتين لا يترك ومبدأ العدة في وطى الشبهة المحرر من الترويج حين الفراغ من الفراغ من الوطى وأما إذا كان مع الترويج
 فهل هو كمن ادعى من ثبوت الحال وجهان أحدهما الثاني ان لم يكن أقوى الثامن بعد الموطوءة في العدة الرجعية جاهلاً بالحائس بالوضع وحمل
 بعد ذلك عدة الطلاق كان للأول الرجوع في زمان تحصيل العدة دون زمان الحمل الذي هو زمان عدة الثاني ولو قبل مجاز الرجوع في زمان الحمل أيضاً
 كان ممكناً لأن الاحتياط بترك لازم والله العالم **كتاب الخلع والمبارات وفيه فصول الأول في صيغة الخلع**
 وهي ان يقول خلتك على كذا أو خلتك على كذا أو أنت وهذه أو نذرتة تخلف على كذا بفتح اللام لا الكسر وهل يعتبر سبق سؤالها أم لا الصيغة الواضحة
 قبولها منها عند علم السبق لا قولان أحدهما الأول ان لم يكن ظاهراً بل عدة الظاهر بمعنى لزوم صدد ما يكشف عن رضاها بذلك جهتها أم لا فيغير
 سابقاً ولا خلعاً والأحوط الفصل على صورة السبق لا يجبر في ذلك لفظاً خاص ولا يضرب التعليق كقولها ان طلقني فذلك على كذا وهل يقع باتيان صيغة الخلع
 من غير ضم صيغة الطلاق أم لا بل يحتاج إلى تعقيبها بصيغة الطلاق كقوله بعد ذلك فوطئني فلولان اقربها الأول لكن الاحتياط باتيان لا يترك ولا يقع
 الخلع بفاديتك بغير داعي لفظ الطلاق ولا فاسخاً ولا ابتداء لا تنكح إلا بالتقابل ثم على القول بجعل اعتبار الأيمان بلفظ الطلاق فهل الخلع فسخ أو
 طلاق فلولان أظهرهما الثاني فيكون محسوباً من الطلاقات التي المحرمة قبل المحلل والتمس المحرمة ابتداء والمعروف نوع الخلع المسمى بلفظ الطلاق بمعنى ترك
 قسمان للخلع أحدهما لا يسميهما ولا يفرقه الشهيد الثاني رضى عن قبله بالقول كونه تيسيراً لوصحة مع فساد شرط الخلع والمبارات لا وجه له **فروع الأول**

في صيغة الخلع

كتاب الخلع والمبارك

٣٩٤

في المصنف

لو طلبت منه طلاقا بعوض فخلعها بغير رضى لغيره فظاهر على ما اخترناه وقوله لو طلبت منه خلعاً بعوض فطلق العوض صح وزعم البذل على الخلع من كون الخلع طلاقاً لا نسخاً الثاني لو ابتداء فقال انت طالق عليك الف قبل يقع الطلاق بغير عوض ولا يلزم ألفان قلت ولو ابتداء فقال انت طالق بالفاء وعلى الفاء خالعتك ألف وبالفان لحقتها القبول منها متصلاً صح ولو المأل كذا لو سبق سؤالها الثالث اذا قال طلقني بكذا فان طلقني على الفور فلا كلام وان تأخر اجابته ياها باي فاء الصيغة قبل لا يستحق عوضاً ويكون رجعيًا وفيه نظر بعد الدليل على اعتبار الغيبة الرابع يجوز ان يتولى البذل ولا يقع جميعاً شخصاً وحدها عنها **الفصل الثاني في الفدية** هي العوض عن بكاح فأن لم يبرأ من الزوال لزوم ما ولا جواز اذ كل ما يصح ان يكون مهرًا يسوغ ان يكون فدية في الخلع ولا نقد رطاً فله ولا كثره فيجوز افداء اقل ما يتناول افداء بعض المهر وجميعه وهو زيادة وليست ط العلم بالفاء على وجه يرتفع معظم المهر فان كان غلباً لم ذكر خمسة مذئود وصفه ان كان حاضراً اعتبر ضبط الوصف الفداء والمشااهدة وان لم يعلم مقدار رزقه او وكيله اذ رزقه لا يغتفر ذلك في المهر فيغفرهنا والا يحوط ضبطه على وجه يرتفع الجمال في الحاضر ايضا ولو اطلق العوض ولم يكن حاضراً انصرف الى الرابع من فدية تلك البلية في ذلك الوقت ان التحدان تعدد حمل على الغالب فكان لا لزوم التعيين لو عينا غير الغالب صح ولو خالها على الفة لم يذكر المهر منها اجساد ولا وصفها لم يصح ولو قصدت معيناً اجساداً ووصفاً كالف دينار من الدنانير الفدية ووافتها على قصد هاهنا دون ان يعينها لفظاً صح وان لم يجر ذلك في سائر المعاملات وكذا يصح لو قصدت معيناً وقصدت الخلع ما قصدته اجساداً ولو خالها على ما لا يملكه المسلم كالحجر فسد الخلع من غير فرق بين علمها بالحق وجهلها به او جهل احد وعلم الآخر ولو كانا ذميين صح الخلع على الحجر ونحوها واذا بطل الخلع لم يقع الطلاق الا ان يكون قد اتبع صيغة الخلع بصيغة الطلاق او وقع بلفظ الطلاق بعوض فأنه يقع رجعيًا في وجه لو خالها على حل فبان خيراً قيل يصح خلعاً ويكون له بقدر دخل ويجعل ثبوت ثبوت الحجر عند مسخه او ثبوت مهر المثل عليها كما يحتمل صفة طلاقاً رجعيًا مطلقاً ومع انباء بلفظ الطلاق ولو قلنا يبطلان من راس لم يكن بعيداً ولو خالها على حل لآلة او المهر اربعة قيل لا يصح للمهر المثل ولو قيل بالصحة لا يغتفر مثلها امكن ذلك فيصح بذلك الفداء من الخلع نفسها ومن يكيلها ومن يضمنها بذاتها وفي تحتها من المنبرج وجهان اقربهما العقد وعلى الصفة فلا رجوع فيه لاحد ولو قال لا اجوز للزوج طلقها على الف من مالها وعلى ضمانها او على عبد هاهنا وعلى ضمانها فما صح الخلع ان رضيت بذلك الا في حق صفة الخلع و ضمان المنبرج للعوض والمهر المثل او يبطلان الخلع من راس وعقد لزوم العوض وجواز جهلها الاخير ولو خالعت في مرض الموت صح وان بذلت اكثر من الثلث من الاصل وقيل بحسب المصنف من الثلث قيل بحسب الزائد من المثل خاصة من الثلث الاول فظاهر ولو خالها وهو مرض في السالك ان يصح وان كان بذلت من المثل وفيه اشكال من حيث ان الخلع طلاق وطلاق الرضخ ازامات قبل البر الى سنة محكوم بشئ اشترى او جاز خرج الفرض عن منصرف ان جاز فساد طلاق الرضخ ان مات قبل السنة ويجوز جعل ارضها ولو فدية في الخلع بشرط تعيين مدة الرضخ كما يجوز جعل نفقة الخالع واحداً من محبي عليه نفقة عوضاً في الخلع عليها اذا عتبه لك جنساً وفداً ومدة ولومات المشروط رضاعه او الاغنا عليه قبل النفقة المدة كان الخالع استيقان ذلك الى انقضاء ثلثها وانما يستوفي في النفقة المدة دون القيمة واما في الرضاع ففداً فخرج برجوع عليها باجره مثل الرضاع وفيه نظر ولا وجه ان لا يرجع هذا ايضا الا بالعين فيانها بطلت اخرت رضة امتناع الرضيع من الا رضاع منها كالموت لا يجزى عليها دفع ما عليها ففداً لا راد في المدة كما كان يستحق عليها لوقب المشر وطنفقة او رضاعاً ولو تلف عوض الخلع قبل قبض الخالع ايام لم يبطل استحقاته بل يلزمها مثله ان امكن وقية مع تعدد المثل ولو خالها بعوض موصوف فان جدها دفعت على الوصف اذا كان له ربه والمطالب بما وصفته ولو كان العوض معيناً فبان معيناً فاشترى ربه وطالب بمثله او قيمته وان شأ مسكه وطالب بأرضه وكذا لو خالها على عبد على انه حلتى فبان رجباً او على انه ثقي فبان اسماً او خالها على ثقي فبان من غير جنسه كما لو خالها على ابراهيم فبان كائناً فليس له الا ردّه واخذ ثلثه ولو دفعت اليه شيئاً وقالت طلقني بها متى شئت قيل لم يصح البذل كذا الخلع ان لم يزل بصيغة الطلاق ويكون رجعيًا ان ادى بالصيغة وقيل بغيره ان ادى بالخلع جميعاً لم يكن بعيداً ويجوز خلع اثنين بفدية واحدة مع معلومية ما على كل منهما من ابعاضها ولو صح مع عدم معلومية ففداً ففداً في قسمة الفداء على رؤسها او على مهر المثل او على المهر المستحق لكل منهما وجوزها الاول ولو قلنا طلقنا بالفاء فطلق واحد كان له نصفه ولو قبض طلاق الاول بطلت الاخرى لم يبعد صحتها جميعاً خلعاً ولو خالها على عين بنات مستغفرت في مائة من الوجوه في ظهور الخلع اخرجت بطلت الفداء الخلع من الاخذ على انهن المولى اذ اجازته وقع فان كان عينا ملكه بالخلع وان كان ديناً ثبتت في ذمة المولى وقيل على كسبها او بما في يدها او يتبع بها بعد العتق والا فلا وقرب واطلاق زن المولى في الفداء بنصفه في مهر المثل ولو بذلت زيادة عنه وقف الزائد على اجازة المولى فان اجاز ان لم الزائد لغيرها يتبع بها بعد العتق واليسار ولو بذلت عينا بنصف زن المولى فان اجاز المولى صح الخلع والبذل جميعاً ولا يصح الخلع دون البذل ان لم يجرها بله من مثل او قيمته بغيره بعد العتق ولو قبل بطل الخلع ايضا كان جهازاً وجهاً ولو اخلع السيدات التي هي تحت حواء مكانه على رقبتهما في صحته وجهان اظهرهما العقد وصح البذل من المكانة المطلق ولا اعراض للمولى عليها على قولها عذراً وقيل بكونها كالحق في ذلك امكن ذلك لاما المشروطة فكالحق بلا شبهة **الفصل الثالث في الشرائط** بعبر في الخلع البلوغ وكما العقل والاختيار والقصد فلا يصح من الصغير ولا المجنون المطلق ولا الادارية في حاله وذو الادعة في قوعها جنونه واذ عي حال فانقضى او بالعكس قدم قول مدعي الصفة بمبينة كذا لا يقع من المكره الا مع قرينة الرضا كان يكره على الخلع بمائة فخلعها باقل من ذلك ولو

في الشرائط

في الخلع والمباراة

W90

ولو ادعى الكاره لم يقبل منه اذ مع البينة وتكفي الفرقة القمعة عليها عند العقلاء وكذا لا يقع من قصد له كذا والسكران الغضبا والسامح ومخوفا ولو حاد
ولي الطفل عوض فتقضى مبنية على كون الخلع نكاحا لا طلاقا وقد مر ان الاظهر خلافه وبشرط في المخلعة جميع شروط الطلاق من كونها طاهرة اظهر المباح معها
فبذلك كانت مالا يجوز لها غير البينة وكان حاضرا معها وكان حائلا لا غير مسترا بثلاثة اشهر وكونها زوجة وكون العقد دائما وان بعين المخلعة بالاسم او بالوصف
او بالاشارة ثم لا يصح الخلع اجمع الكراهة فلو خالها او اخلاف ملثمة لم يصح الخلع وبشرط اخصاص الكراهة بالزوجة فلو كانت من الزوج وحده لم يصح الخلع
ولو كانت من الطرفين كان مباركا وهل يعتبر تكلمها بالكلمات المحرمة عليها مثل قولها لا ابرك قسما ولا اقيم حدة والله فيك ولا اغسل لك من جنبك ولا طلاق
فراشك ولا دخل بينك من تكوهم غير ان تعلم ونحو ذلك لا يعتبر ذلك وجهان ظاهر جملته من الاخبار المعتمدة هو الاعتبار ولا عذر في ترك العمل به انما لا يعتبر
خصوص تلك الالفاظ بل بالقوة بما لا يشترط لها وهل يشترط كون الكراهة دائمة او بغيرها والعرضية مثل الكراهة الحاصلة من مضارة الزوج يمنع النقطة او
حصول التزويج عليها ونحو ذلك من موجبات التفور العارضة وجهان ظاهر اكثر الثاني الاول غير حال من الوجهة الاحتياطية براءة الكراهة الدائمة
لا يترك وفي جواز خلع الصغير والمجنونة المدخول بهما مع بذل الولي العوض للخلع قول لا اعتمد عليه لفقد الكراهة المعتمدة فيها وعدها كراهة لو كانت ولو
انفتت كراهة منها ولو لم تكن الا تقيم حدود الله تعالى فيه لضعف فيها ونحوه ففي جواز خلعها انظر هل الخلع عند تكلمها بالكلمات المحرمة الزهوية واجب او
مستحب ومباح وجوز ولا فرق الا باحثة المطلقة مع الرجحان التسامح ويصح خلع الحامل مع رؤبة الدم في حال الدم ايضا وان قلنا بكونه حضا كما يصح
طلاقها وكذا يجوز خلع اليائسة مطلقا وبشرط صحة صيغة الخلع خصوص شاهد من اهل بيته او اربعة كالأطلاق فلو انفردت لم ينفذ ولا يصح خلعها عن شرط
الا نفقة يصح الخلع من المفلس والحرية وان كان العوض فخلع الاخيرين فخر او خسر برأوا واسلم الزوجان او احدهما قبل ان يفاض الفداء ضمنفت الفقه
عند استحلية او مثل ذلك خلا ولو كان الاسلام بعد من بعض البعض قبل قبض البعض الآخر نحو كل جزء حكمه ولو خالع المحجور عليه لفسد على وجه العبطة وصح
اعتبر جميع كون العوض بقدر مهر المثل لا اقل وفيه نظر حيث خالع فلا تسلم المخلعة الفداء اليه بل الولية فلو سلمت اليه نفسه لم يبرأ منه الا ان يكون بافيا و
يقبضه ولو ائلفه السفيرة كان للولي مطا بنهاية او ببدله المثل وليس لها الرجوع على التسفير بعد دفع الحجر عنه ولا لها سلطة على ائلفه بتسليمها ذلك اليه ولو ادعى
لها الولي في الدفع الى التسفير برئت منها بالدفع اليه ان لم يحالف المصلحة والا ضمنفت رجعت على الولي على الاظهر لا يبرأ منها ولو دعت الى التسفير بغير اذن
الولي ثم علم الولي تركه يده حتى تلف لم يمكن من قبضه لاجور عد ضمان الولي بل الضمان عليها وهل تأثم ام لا وجهان اشبههما العقد سميتهما كان هو الخلع
كلما في الدعة وحصل الاحتياط ظاهر ولو كانت المخلعة سفيرة فسد لها بدون اذن الولي وكذا المفلسة ان بدلت فالتعلق برحق المرافعة لو بدلت شيئا في نفسها
صح وتطبيق الصيغة على شرط انما يفسدها اذ لو يكن الشرط ما يقضى العقد اذ لم يقدم كما لو قال فان رجعت جنت واشترطت هي الرجوع في الفداء حيث قلنا
اما لو قال خالعك ان شئت فلا يصح وان شئت فكذا لو قال ان شئت لم اعاطيه او ما شابه ذلك كذا في اموها او اى وقتا وى حتى نحو ذلك كل
ذلك لمنافاة التعليق للجزء بالانشاء **الفصل الرابع في الاحكام فيه مسائل الاولى** لو اكرهاها على الفداء ففعلها او فسد الخلع
ولم يملك الفداء وفي فروع الطلاق الرجعي احوال الجود هائلاتها وهو التفصيل بين انفات الخالع الى فساد البذل والخلع وبشرط جهله بوقوع الطلاق الرجعي
على الاول دون الثاني **الثاني لو خالها او اخلاف ملثمة لم يصح** ولم يملك العوض ولو طلقها والحال هذه بعوض ليس حتى العوض وفروع الطلاق
رجعت ما ذكر **الثالث** اذا انت باحشة مبنية جاز عضها لنفقت نفسها والقول بكون الآية الدالة على ذلك منسوخة غير ثابت في تفسير الفاحشة
اقوال شرا اليها في ذلك الفصل السابع من كتاب الطلاق والصحح انها كل تقع من قول او فعل والمراد بالعضل التضييق عليها ومضارتها وسوء العشرة معها
يقيد جواز العضل ببذل فلا يخصص مثل ما وصل اليها ويجوز العضل ان تبدل لزيد من ذلك وجهان **الثلث** بعزم متى واقع الخلع على وجهه او
بينونها منه فلا رجعة للزوج فيها قبل ان ترجع هي في البذل ثم لها ان ترجع في الفدية مادامت العقد باقية رجعت جنت فيها جازا للرجوع في الخلع سواء
اشترطت هي الرجوع في ضمن صيغة الخلع وهو الرجوع ان رجعت هي ام لا وسواء اخبر كل منهما صاحب بارادة الرجوع ام لا رضى صاحب رجوعه ام لا وهل
يشترط في جواز رجوعها امكان رجوعه بعد رجوعها بان لا تكون صغيرة ولا بائنة ولا غير مدخول بها ولا مطلقا ثلثا ام لا يشترط ذلك بل لها الرجوع وان لم
يمكن الرجوع بعد رجوعها فلو كان اولها افرج لو رجعت هي ولم تخبره حتى انقضت عدتها صح ولا رجوع له ولو انشاء الزوج الرجوع جاهلا بوجوعها
فصادف سبق رجوعها لم يبعد صحته ولو رجعت هي لم يعلم به الخالع ثم علم به في العدة كان له الرجوع وهل يملك العوض من حين رجوعها به او من حين علم
بذلك وجهان وهل الخالع ان يزوج باحث المخلعة او بالحامسة قبل انقضائها وحصول الرجعة منها ام لا وجهان اظهرهما الجواز وليقبط بذلك وجهان
على وجه غير بعيد وهل العدة رجوعها نصبر رجعية يترتب عليها احكامها مثل استحقاقها النفقة والسكران وتجديد عدة الوفاة لو مات فيها والا نفي
الاخذ في الحامسة ونحو ذلك ام لا ولو ان اظهرهما الاول ولا فرق في عبرة ورجوعها في حكم الرجعية بين فراغها بصيغة الخلع او الطلاق في جواز رجوعها
في بعض الفدية واستحقاقه لذلك الرجوع في الخلع اقول انما الفرقة بين رجوعها دون رجوعها مطلقا مع كونها حوطا شبه **الخامسة**
لو خالها او طلقها بعوض شرط المراجعة بطل الشرط والعدة جميعا **السادس** لا يقع طلاق او المخلعة قبل رجوعها ورجوعه وبقية بعدها

التابع

فِي الْخَلْقِ وَالْمَبْلَرَاتِ

W9V

۱۵۸۲

في الظهار

٣٩٨

انت على كظمه حتى انشأه فقال زيد شئت ففوق الظهار وتدخل منع واولي المنع ما لو ان انشأ الله تعالى السائر من لوطا من ازيد من زوجة
واحد صح ولم يمتد عداودة وعلى كل واحد كفارة مستقلة ولو ظاهر من واحد من اذان تحللها التكفير بان ظاهر وعاد كفارة ثم ظاهر وعاد كفارة ثم ظاهر فلا
في تعدد الكفارة وان لم يتحللها التكفير بان ظاهر من امة واحدة من دون ان يكفر بيطا من امة عن كل مرة كفارة على الظاهر السائر الجهر اذا اطلق الظاهر في
انت على كظمه حتى حرم عليه لوط حتى يكفر ولو علفه على شرط وقتنا بصحة جواز لوط قبل حصول الشرط من دون تكفير لا يبرء ولو كان الشرط هو لوط ثبتت الكفا
بعدد قوم من لا تستحق بعو وقبل تجب نفس لوط والا فلا ظهر الشا من ثم ندعوت توقف حل وظل المظاهر على التكفير ورجع فلو كفر ووطا في خلال
عدها اسنانف لم يمتد كفارتان والقول بعدم بطلان التتابع هنا بالوطي لاشاد مردود نعم لوطا سنا نالم يقدر ولو وطا في خلال لا طها لم يمتد كفارة
بل موضوعه في كفارة اخرى عقوبة لوط قبل الفراق من الكفارة وهل يجر على المظاهر ما دون لوطي من الاستماعات كالقبلة والملازمة المعاقبة لا فولا
اشبهما الثاني انما سعت اذا عجز المظاهر عن الكفارة وتمايقوم مقامها عند الاستغناء لا يحوط لزوم ان لا يجمعها حتى يتكفر من التكفير العاشر
ان صبرت المظاهر على عكس وطى وجهها اياها ولم ترفع امرها الى المحاكم فلا اعراض عليها وان رفعت امرها الى المحاكم خيره بين التكفير والرجعة وبين الطلاق
وانظر ثلثة اشهر حين لم ارفعها فاذا انقضت لمدة ولم يجر احد هما اضيق عليهما المطعم والمشر حتى يجر احد هما ولا يجوز على الطلاق تعيينا ولا طلاقا عند
لو امتنع لا تبسده من اخذ بالساق والجو هذا الكتاب انظر في الكفارات وقد عرفت بانها طاعيم مخصوصة مسطرة للعقوبة وانخفضة غالبا وفي كون وجوب الكفارة
فورا بخلاف ذلك اشبه عداها والظاهر سقوط العقاب بها والا يحوط ان تفرد بالاسقفار ثم ان هناك مفاصل **الاولى** ضبط جملة من الكفارات غير
كفارات الاحرام المذكورة في كتاب الحج وجملة من كفارات الصوم المذكورة في كتابه وهي مرتبة وخيرة وما يحصل في الامران وكفارة الجمع اما المتباعدة فارجع كفارات
الاولى كفارة الظهار وهي العدة فان عجز فوضو شهرين متتابعين فان عجز فطعام ستين مسكينا **الثانية** كفارة قتل الخطا على المشهور المنصوص وهي
كفارة الظهار **الثالثة** كفارة من فطر يوم من رمضان قضاء شهر رمضان بعد الزوال والعديد على طعام عشرة مساكين فان عجز فصيام ثلثة ايام متتابعة
الاولى كفارة الجرح على ما انشأ الله تعالى **الاولى** كفارة من فطر يوم من شهر رمضان مع وجوبه باحد الاشياء
الغير المحرمة زانا الوجهة للتكفير فانها العتق او طعام ستين مسكينا او عدل ذلك صيا ما **الثانية** كفارة من فطر يوم من رمضان صومه فانها عتق كالا ولى
على الاظهر **الثالثة** كفارة الحنث في العهد فانها عتق كالا ولى على الاقوى **الاولى** كفارة الحنث في اليمين فانها عتق
وقتي او طعام عشرة مساكين او كسوتهم فان عجز فصيام ثلثة ايام **الثانية** كفارة الحنث في التذات فانها كفارة حنث اليمين على الاظهر من اقول اصحابنا
الثالثة كفارة التذات نحوها كما انشأ الله تعالى **الاولى** كفارة قتل المؤمن عمدا ظاهرا فانها عتق وقبض
صوم شهرين متتابعين طعام ستين مسكينا **الثانية** كفارة من فطر يوم من شهر رمضان من عجزه ربا المحرم زانا كالحرم والزنا ونحو ذلك فانها
كفارة القتل عمدا ظاهرا على الاقوى **المقصد الثاني** في جملة اخرى من الكفارات وفيه مسائل **الاولى** الحلف بالبرائة من اهل بيت العصمة سلام
الله عليهم محرم ولا ينعقد اليمين بها ولا يوجب العمل بمقتضاها وتجبها الكفارة خالفها ام لا فلا بد رها طعام عشرة مساكين اكل مسكين مائة
الله تعالى **الثانية** جرم المرتد شرها في المصاب حرام ويجب عليها الكفارة على الاظهر هو كفارة كبرى محقرة ولا فرق بين مصاب الفريضة البعيد في جوبها
في غير المصاب كوجوبها في الاحراق والحلق في المصا تردد الاشبه العمد والمدار على الجرم مباشرة فلو تسببت له فاشبه عدا الا لحاق به ولا يعتبر جرم الجميع بل يكفي
جرم البعض المحدث به **الثالثة** نفاء المرتد شرها في المصاب خذ شر وجهها وشق الرجل ثوبه في موثله او زوجته حرام وتجب بكل منهما مع المباشرة كفا
اليمين والمد بالشر شر الراس بالوجه بعضه جميعه يعتبر الادعاء على الاشياء التي لا يوجب غيرها من سائر جسد اولا لا ينعقد حكم الجرم والتذات في الحديث منها
الى الرجل في الكفارة وان كانت الجرم غير بعيد والشق يخص التوب في تعكس الحكم الى شق العمامة تردد ويعتبر في التوب سماء عرفا ولا فرق بين استئذان
وعلمه وفي ثبوت الكفارة بشقة من عدا وشق غير الملبوس من التوب تردد واشبه العمد وحسن الاحتياط غير خفي ولا فرق في الولد الذي يشق عليه بين ولد
ولد اول ولد وان نزل فكر الوالتين لا يكره ولا يثبها حقيقة في كتاب الجرح من كون اولاد البنات ولا حقيقة وان لم يستحق من امة فطها شتمية الحمل للنسب ولا فرق
في الزوجة التي يشق عليها بين الدائمة والمقطعة المحرمة والامنة المطلقة رجعية نعم لا يشمل الحكم الشق على المطلقة الباسطة لعقد كونها زوجة لا كفارة على الاقوى
بشقة على غير الولد في الزوجة ولا يشق المرتد على ايمته كان ان حرم الفعل في الجميع اتفق الشق على الاكذب والافخ والزواج فان الوجه جواز الاحتياط بتركه
ظاهر الحسن **السر** بعمره كفارة لوط في الحيض مع التعمد والعلم بالحرم والتمكن من التكفير وجوبا واستحبابا قولنا ظاهرها الثاني وان كان الاحتياط
لا ينبغي تركه قد رها في اوله دينار وفي وسطه نصف دينار وفي اخره ربع دينار على الاحوط وان لم يجد فليصتدق على مسكين واحد لا استغفر الله
ظاهرا ولا يهود ولا فرق بين كون كل من الواطي بالوطي ثوبا او ملوكا قيل ان كفارة وطى استخفاف ثلثة امدار من الطعام على ثلثة مساكين لا يستلزم
الحق اسس من تزوج امرئ في عدها فاعل حواما وفي وجوب كفارة به قولنا اشبهها العمد نعم ودين من تزوج بذات البعل عالما ان كفارتان لم يبق الا انهما
عليه السلام الحمد النصف خمسة اصوع ديقا في سندها ضعفت لاعمال بها في مورد الا علم الهدى في ثبوت الوجوب بذلك فاعلم انما نعم الاحتياط لذلك

في الكفارة

فی الکفایت

۳۹۹

[illegible]

يعلم

في الكفالات

من الكفارة الواحدة مع التمكن من تمام العدة ولو في أيام متعديّة ويجوز ذلك مع تعدد أيام العدة فيعطى كل من المكن منهم كل يوم إلى يوم وأما الكفارة
لمتعددة فيجوز دفعها إلى العدة فيسلم إلى كل من السنين مائة من ياب لكفارة الغلظة ومائة من ياب لكفارة الأخرى ومائة من ياب لكفارة الثالثة وهكذا حتى أنه
يجوز دفع مائة أيام أو فرضاً لها على السنة الأولى له واحد ويجزى في جنسه كل ما يصدق له طعام عليه من الحنطة والشعير والذيق والتسويق والخبز والأرز والعدس
والحنظل والتمر والزبيب والتخز والقمح والأفاط وغير ذلك هل يعتبر كون الطعام من وسط ما يطعم أم يكفي إعطاء ما يغلب على قوت البلد ولو لم يكن مما يطعم أهلها فلا
قربها الثاني وبقيت ضم إدام إلى الطعام مما جرت له عادة بالكمع الخبز والدبس والحب واللبن نحو ذلك وفي الخبر أن رضع الأطعما الخبز والقمح والوسط الأوسط الغلظ
والزيت في خبر آخر إدامه اللحم والوسط الغلظ والزيت وارضعة اللحم ويجوز إعطاء العدة مجتمعين في منفرتين أطعما ما تسلموا وما في الدوس من استحبوا اتخاذ مجلس
الأطعام خال عن السند ولا يجزى طعام الصفا منفرد من مع عدد واحد من السنين نعم يجوز تسليم مائة من كل منهم ويجزى طعام الصفا منفرد من السنين
محتسبا باليه من العدة ولو أحسنه في طعام الصفا منفرد من كل اثنين منهم بواحد جزء والأحوط والأولى أحسنه اثنين من الصفا في صورة الأنضمام إلى الكبار
انضمام واحد لآخر في صورة الأنضمام بين الكبار كل الصفا عدداً وأقل ما لم يندد ولا يستحب أنضماماً على طعام المؤمنين من هو بحكمهم كالإطعام بالخبر
أطعام المسلم غير المؤمن على أن يظهرها المكن ناصباً فإنه يحكم الكافر ولا يجزى طعام الكافر ولا يعتبر السكنى في العدة فلا يجزى طعام الغني مسألاً الأولى
قد عرفت أن كفارة الحنث في العهد واليمين مخيرة مرتبة وإن من أطراف التخيير فيها كسؤتيه مسكيناً فإذا اختار الكسوة كفى إعطاء كل مسكين ثوباً وواحد رجلان
أو امرئ مؤسراً كان الكفر أو معسراً واستحب عطاؤه ثوبين قيل يجب ثلاثة ولا ظهر ويعتبر في الكسوة كونها بقعة المكسوة أو أعطى الكسوة ولو أعطى الكسوة لا يورى الصغير ولا يورى
لم يجزى المدار على ما يصدق عليه الكسوة فالا يصدق كونه لا في المجلس كمال المكسوة ويعتبر كون الكسوة سارة لغزو المكسوة ولا يجزى الخبز والفلسف والمطبخة
والغسل والثوب الفصير ولا يعتبر فيها كونها من جنس خاص بل المدار على صدق اسم الكسوة والثوب لا فرق بين كونها من قطن أو كان أو صوفاً ووبراً وحياً وادق
أو كسبوتاً ودفراً وجلداً وقباً فشرع مع الأعبياد ولا يجزى من ليف إلا مع أعبياد لبسة هل يشترط كونه ثائماً الصلوة فيه لا كسوة ولا وجهان أو لهما أحوط لكل
ثابتهما أظهر والحال في أكثها الصفا منفرد من منضمين على نحو ما مر في أطعامهم على أن يظهر ولا يعتبر كون المدفوع كسوة حديد بل يكفي ولو غسلاً ما لم يكن باليا أو حاميا
أو مرضاً فخير في الاستعمال سرعانهم الأفضل كونها جديدة ولا يجزى إعطاء القيمة بل اللازم دفع العين كافي الطعام ولو تعدت عشرة مساكين فهل يجب أن ينظر إلى
كمال العدة أو يدفع إلى الموجود وينظر الباقي أو يكبر على الموجودين نحو أجودها الوسطا وضعها الأولى العدة الدليل على اعتبار اتحاد مجلس الأكل والأخير ليس
بذلك البعيد **الثانية** كفارة الأيلاء مثل كفارة اليمين **الثالثة** من ضرب مملوكه فوق الحد كانت كفارته أن يعنفه استحباً بالاشعاف في ذلك السن
المفصل الرابع في الأحكام المتعلقة بهذا الباب هي مسائل **الأولى** من وجب عليه شهران لو ابتدأ أول الهلال ومسا شهرين هلا هتئين كفارة
سواء تم الشهران جميعاً لم يأنقص أحدهما أو كلاهما ولو ابتدأ قبل الهلال وبعده يوم فآزاد أن صاوا واحداً وثلاثين يوماً وافرقت بين الباقي وهو تسع وعشرين
يوماً فلا كلام ولن نابع بين الأيام فالأحوط بل الأقرب سقوط الاعتناء بالأهلة ولزوم الاعتناء بعد الستين يوماً **الثانية** العبرة في المرتبة بما لا داء دون
لوجوب فلو كان فادراً حال لوجوب على العتق عاجزاً عنه حال الأداء كاه الصوم ولم يكلف بالعتق مع العجز عنه ولو كان من الوجوب عاجزاً عن العتق فيمكنه
حال الأداء لم يجزه الصوم ويتفرع على ذلك أنه لو وجب على العبد الكفارة المرتبة للصوم لم يجز مع العتق ثم اعنى قبل أن يصوم وتكفى من العتق فانه لم يزل ذلك **الثالثة**
إذا كان له مال يصل إليه بعد عدة غالباً لم ينقل فرضه بل يجب عليه الصبر إلى حصول المال فيه في غير الظهار وأما في الظهار فلا يظهر أن له أن ينقل إلى الصلابة والكفر
يطا إلى الجحيم إذا عدا المكفر الرتبة فدخل في الصوم ثم قد راعى الرتبة لم يزل ترك الصوم والعتق إلى الرتبة ثم يتحمله ذلك لأن يعرضه ما يقطع تنابع صومه
بلمز لا يستأنف بتمكن من العتق فإن تكليفه هو العتق وكذا لو عجز عن الصلابة فدخل في الصوم ثم زال عجزه عن الصلابة وتحقق الشروع في الصوم بدخول جرحه
ليوم ولو لم يخطه وفيه طعام بشرع المسكين في الأكل أن كفر به تسليم مائة دينار كفره بالتسليم **الخامسة** يتوقف التكفير عن الظهار على إرادة العتق ولو كفر بالعتق
غيره قبل تبة العتق لم يجزه ذلك ولم يحمل ليدل ذلك العتق إلى لوطي قبل التكفير بل يلزمه التكفير بعد تبة العتق على أن يظهر أنه شهر السأى ستر فلعنه فجاز عد
تصغيره من الستين في الأطعمة والكسوة وهي في صورة الأطعمة لاشهنة في أماني صورة تسليم الطعام والكسوة فلا يسلم إليه بعد اعتناء به في الشرع يعتبر ما دفع
ولو لم يصره إليه إلا السأى بعينه لا يصره في كفارة إلى من يجب نفقة على المكفر كالإباء والأهات والأولاد والأزواج والأجبر الشرط الأكل كل ذلك لغناهم
مراعاة لا تعطى الكفاة إلا المساكين وكما لا يجوز للمكفر صرف كفارته بلهم فكذلك العتق أيضاً الفرض غناهم ويجوز صرف كفارة من المكفر وغيره إلى المسكين المسلم الذي
يجب نفقته على أحد أن استحباً لتفان عليه للفرقة **الثامنة** إذا وجبت عليه كفارة مخيرة ككفره بجنس واحد لا يجزى إلا بانيان بخصه من جنس كان عتق
صفت قبضه ويصوم ثلاثين يوماً ويصوم ثلاثين يوماً ويصوم ثلاثين يوماً **التاسعة** لا يجزى دفع قيمة الطعام واللباس لأن المأمور به نفس الشخص لا قيمته **العاشر** في
فانظر في شهر المحرم عدا الذي عليه كفارة الجمع بلزم كون صوم شهرين متتابعين من شهر المحرم ولو دخل فيهما العيد أيام التشريق على أن يظهر الحال في
شهر كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فخرج عن ذلك فانتكح في كفارة مرتبة انتقل إلى ما بعده من المرتبة وانكح في كفارة مخيرة فخرج عن جميع خصاله
وفي الشهر عدا انتقل إلى الأحقة للصوم أيضاً صايد الشهرين ثمانية عشر يوماً فان لم يقدر قبل انقضاء كل يوم بمسكن طعاماً ولم ينقله على بليل وكل من عجز

كتاب الكفارة والايلاء

عن الكفارة التي تجزئ عليه ضد ما ان استغنى كفارة لخللا الظاهر ان العجز عن كفارة لا يرفع حرمة وطى المظاهر عليه قبل الكفارة كتاب الايلاء وهو حلف
على ترك وطى زوجة المدخول بها ابدا او مطلقا او زيادة على اربعة اشهر لاضرارها وقد كان ذلك طلاقا في الجاهلية كالظن ارفع الشريعة حكمه وجعل له احكاما
خاصة والايلاء الغير المستجوع لشراطة اتيه يقع بمبا مع استجماع شرائط اليمين والفرق بين الايلاء واليمين مع اشتراكهما في اصل الحلف والكفارة الخاصة في مو
قعتها وجوب الحلف في الايلاء على وجه الكفارة دون اليمين المطلقة وهما شرائط اليمين يكون متعلقا واجبا او مباحا بخلاف الايلاء وهما شرائط
الايلاء بفصل الاضرار دون اليمين المطلقة وهما شرائط اليمين المشهور دون اليمين الى غير ذلك من الفرق والنظر هنا في امور اربعة **الاول**
في الصيغة لا ينعقد الايلاء الا بحلف باسم من اسم الله سبحانه مع التلفظ فلا ينعقد بالحلف بالطلاق والعنا في الصلوات والتدبير والكعبة والقرآن ونحو ذلك فيكون
فيه العزيمة بل يقع بكل لسان مع الفصل اليمين اللفظ الصريح في ان يقول ما لله لا ادخلت فرجك في حلفك ويقوم مقامه كل لفظ مخصوص بهذا الفعل او اذا
عليه صريح او ظاهر اظهر اعتقاديا معناه فلا يكفي المحتمل وقد عدته قوله لا جامعك ولا وطأك ذلك هو محتمل نظر لظهورهما في غرضنا في الجملة والوطى المعنى
المعهود وهل يكفي الايمان بالصيغة المحتملة مع قصد الايلاء به وجوبه بعيدا لوقال لا اجمع راسي وراسك على محبة او في بيتك ولا ساقنك في وقوع الايلاء
بذلك لانه لا رادع عدم الوطى فلو كان اسمهما الوقوع وكذلك لو قال لا ابا شرك ولا مسك ولا واضعك ولو قال لا جامعك في ذلك ولا وطأك في حيز او في
او في نهاره مضافا ونحو ذلك لم يكن مولى في اشتراطه من شرط ونسأد بتعليقه على شرط او زمان متوقع فلو ان اقرها العقد ولو حلف بالعنا والطلاق
او الخرم والصدقة لا يطأها لم يقع وان قصده الايلاء كما يقع لو قال ان اصبحت فعلى كذا ولو اتي احك زوجته ثم قال لا احرى شركك معها لم يقع ايلاءا
ولو نوى الايلاء على ما مر من اعتبار النطق في صيغة باسم الله تعالى وشراطة في الايلاء كون الحلف بعد الوطى لاضرارها فلو حلف لا يقره وجبه وهو مضع خا
من ان يحل فيقطع بينهما ويضرب لذلك ولديها لم يكن مولى **الثاني** في المولى يعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاخييار والصدقة فلا يايلاء الصغير ولا
المجنون حتى اذا دارى في حاله ولا ذكره ولا من لا قصده من السكران والمغني عليه والمائم والمغضب لا يشترط فيه الحرية فصحة ايلاء المملوك حرة كاشية
او امنه وكذا يصح من الذي يملك الكافر المفترقا لله تعالى من المحض وهل يصح من المجبور وهو مقطوع الذكر كقولان اقرها الثاني وانما لا يصح اذ الربيق
من المهر ما يتحقق منه الجماع فلو وقع منها بمقدار اربعة اشهر فما زاد فلا كلام في صحته الايلاء والعتق ومن بقي عن ذكره اقل من اربعة اشهر يحكم المجبور ولو عرض المجتهد
الا يايلاء او جف في **الثالث** في المولى منها ويشترط كونها زوجة من حرمها لا مدح حوا بها فلا يقع بالاجنية حال الايلاء ولا علة الموطون بالملك او
ولا غير المدخول بها ولا المستمتع بها على الاظهر ولا فريدين الحرة والامة المعقوفة بعقد الدوام ولا بين المسلمة والذمية والمرافعة الى المدة لتزويج المدة لها بعد
انقضائها المطالبة بالفسخ ولو كانت امه ولا اعراض للمولى بوجه **الرابع** في احكامه هي مسائل **الاولى** لا ينعقد الايلاء حتى يكون الخرم مطلقا ومقيلا
بالدوام او مقروبا بمدة تزيد عن اربعة اشهر ومضاهيا الى فعل لا يحصل الا بعد مضي اربعة اشهر تقريبا او غالبا او محتملا على التسواء ولو علقه على فعل يمكن فعله من
دون تكفير لاحتمال قوله والله لا وطأك حتى ادخل هذه الدار واخرج وكان دخول الدار ممكالا لم يكن ايلاءا لامكان التخلص من الكفر مع الوطى الذي
وهو مناف لما اخذ في حقيقة الايلاء **الثانية** اذا وقع الايلاء على الوجه المعتبر شرعا فلزوج مملوء بعد انعقاد مائة هي حق للزوج ليس لغيره من زوجة
وغيرها مطالبة فيها بشئ من فسخه او طلاق ذلك المدة اربعة اشهر حرا كان الزوج او عبدا مسلما او ذميا وحره كانت الزوجة امه مسلمة او ذميتها وان انقضت
المدة ولم يطأها انفارعه عجز انقضاضها ولم يكن للحاكم ان يطلقها بل ان صبر على ذلك فلا كلام وان بان رافضة خبر الحاكم الزوج بين العتق والطلاق فان
بقي نفوذ الزوجية او يطلق فترفع ولو اخطا والطلاق فاقترع كان رجعا لولا ما يوجب كونه باينا من باسها او كون الطلاق ثالثا وسادسا او ناسعا لو كونه
خلعيا ولو امتنع من كل من الفسخ والطلاق بعد تحريمها حبره ضيق عليه المطعم والشر حتى يغنى او يطلق واجبا لا يايلى في صحة طلاقه بعد كون الاجبا مح
وسبت العدة على هذه المطلقه ان كانت ان عدله ولو رجع فيها في العدة الرجعية عار حكم الايلاء ويعتبر كون الاجبار من الحاكم ولو ايامه مفعلة ودفع
بعدها لم ينفذ حتى انقضت المدة سقط حكم الايلاء ولا يلزم الكفارة مع الوطى مع بعد المدة ولو اسقطت حقها من المطالبة لم تسقط لعجزها استقامت
بجها المحي تجدد شيئا فشيئا **الاول** لو اختلفا في انقضاض المدة فالقول قول من ينكر الانقضاض بيمينه ولو اختلفا في مان لا يقع فصيل بقدر
من يدعى باخره وهو غير بعيد للاستصحاب **الثاني** لو انقضت مدة الترتيب وهناك ما يمنع من الوطى وكان المانع من مجله من حيز او نفاس او مرض او
او اء تكاف اجبين او نحو ذلك لم يكن لها المطالبة بالفسخ فعلا كونه معد وراى الخلف الاقوى وفنا المحسنة فانه ان لها المطالبة بنقض العجز عن الوطى ولو جدد
العذر في ثلث المدة فان كان حضا لم يقطع اسلامه المدة بلا شبهة وان كان غير من مرض ونحوه لا يظهر عقد انقطاع ايضا ولا ينقطع باعذار الرجل ابتداء
ولا اعراضا في الاثنا عشر يوما كان العذر كالصوم الواجب الاحرام او غيره كالمرض ونحوه وكذا لا يمنع عذر من المرافعة **الثالث** لا يقطع جنون الزوج
ولا سائر اعذار مدة الترتيب حتى المدة عليه حاله من غير رضا ولو انقضت المجنون باق ترتب حتى يقبوا فلا يلزم **الرابع** اذا انقضت المدة وهو
محرم او صائم صوما لا يجوز افطاره الزم بهن المعد ولو وقع والحال هذه اثم وكان ذلك منه فمردد الوطى في الحيز ونحوه لا يوجب اثم فان الحرمة كانت
حصول العترة **الخامس** يجوزظهار المولى عنها والا يايلاء بالمظاهرة فاذا انقضت مدة احدهما ينظر انهما الباقي بل يؤثر السابق منهما اثره فيلزم الفسخ
والطلاق

ولا ينعقد بالحلف على ان الوطى لا يشترط فيه فاعلم ان هذا الذي يقضى به فعل يتحقق بغيره

في الكفار من الابداء

وهي بأهلها ومفوضي شربها الذين يجربون جلال حجة المضطرب إلى قطع نسبها أو قذف من الحقن فزسدوا إلى الصارح إلى المنيعة وليوم

كتاب اللعان

٢٤

البينة فلورى الاجنبية شعبين الحد ولم يرتفع باللعان وكذا لو كانت منقطعة او دأبته فخرم دخول بها ولم ينع المشاهدة او كانت مشهورة بالزنا او كان للزوج الغاذ
 بينة فانه يلزم ما فيها من اسقاط الحد عنه ولا فرق بين الزنى بالزنا قبل او بعد او برأى او برأى على اعتبار المشاهدة سقوط اللعان فحق الا على الغاذ للعدا المشاهدة
 وانما سبب في حق اللعان بنفى الولد خاصة ولو قد فارق الزوج زوجته بزنا ضافة الى ما قبل النكاح فله وجب الحد ولا يظهر عند سقوط اللعان اذا طلق رجساً
 ثم قلنا ثبت عليه الحد وكان له اسقاطه باللعان مع اجتماع شرائطه بخلاف المطلقة باسنان الحد بقدرها لا يسقط باللعان من غير فرق في الحكم بين اثناء الزنا الى
 زمان الزوجية او ما بعدها ولو قد فارقها ثم اباها كان له اللعان ولو اختلفا بعد ذلك في زمان الغذف فقال قد فارقني قبل ان تزوج وبغضيلك الحد وقال بل بعد
 فلى اللعان كان القول قوله ولو قالت قد فارقني بعد ما بنت منك فقال بل في زمان الزوجية فهو يقدم قوله لكون الغذف فعله ودر الحد بالشبهة وقوله لا يشترط
 عند الغذف للمبعد الطلاق وجهان ولا يثبت لللعان بالغذف بالمسحق ولو ادعى المشاهدة بل يثبت عليه الحد ولو قد فارق وجهه المحنونة فان اضاف الزنا
 زمان جنونها لم يكن ذلك فذا لم يكن كونها زانية لا توجبها سلب جرم الفعل الذي اثمها وادخلها صداق الزنا وان اطلق او اضاف الزنا الى زمان اقامتها بثلث
 عليه ولا يقيم عليه الا بعد المطالبة فان اقامت مع اللعان وليس لوليها المطالبة بالحد كما ليس للولي مطالبه زوج امته بالنزاع في قد فارقني ثبوت المطالبة له
 موتها قول ليس بمعتد ولو نسب وجهه الى زنا هي مستكره عليه ومثبه انما لم يكن قد فارقها بعد نكاحها واستر بها وادخلها لعار عليها وان اخرجها منها
 ولو قد فارقها بلفظ واحد تعدد اللعان فان راضين من يملكها بها ولا اقرع او بدله الحاكم بمن يشاء **السبب الثاني** انكار الولد ولا يثبت لللعان بانكاره
 الا اذا كانت الالة النفي موطناً للعقد لثام واجتماع شرائط الحقوق فلو كانت موطناً للملك والمعرفة لم يحض انكر المحل من وطئه مع كون الولد تاماً ومضى
 من افضى المحل مع عدم امكان تولده منه وطئ محتمل لم يوثق انشا الولد على اللعان ولو اختلفا بعد الدخول في زمان الحمل فلا دعوى من شرائط حقوق الولد وثبوت
 اللعان لنفيه امكان الوطئ وصدرة الزوج عليه فلو كان عتيق او مرضيا غافدا على الجماع او دخل القبول من تسع فولدت لم يلحق به لو كان باعشر سنين فما زاد لم يلحق
 لا مكان البلوغ في حقته ان ندر ويكفي في الحقوق الاحتمال ولو انكر الولد والحال هذه لم يلحق باللعان بالبلوغ فهو حر لعانه الى ان يبلغ ويرشد وينكر ولو مات قبل البلوغ
 شرعاً او بعد قبله انكار محتمل للولد وورثته الزوج والولد ولو وطئ الزوجية بغير الحمل لم يلحق به لا مكان استرسال المني في الفرج وان كان الوطئ ففهم ولا يلحق من بلوته
 زوجة فانه الذكر والاشبهين جميعاً كالحصى المحبوب بالولد في الحكم بل ينفي عن من غير لعان واماً من ولده زوجة الحصى المحبوب فلا ينفي الا باللعان لكفاية
 الاحتمال في حقوق الولد وهل استحقاق الزوج لنفي الولد على الفور حتى يسقط حقه ولا يسمع نفيه فيما اذا كان حاضراً حال الولادة ولم ينكر مع ارتفاع الاعذار الا ان
 يشترط ما جرت العادة به كالسعي الى الحاكم او على الراعي فلو كان اظهرها الثاني فلا نكراه ما لم يصر فيه ولو علم بانفصال زوجة عنه جاز لنفيه اللعان قبل ان تضع
 ولو اخر النفي واللعان الى ان تضع نجا ولم يسقط بذلك حقه من انكر الولد صريحاً او غوى كما لو بشر بها فاجاب بما يقتضي الرضا كان يقال للبارك الله في مولودك
 فيقول امين وانما الله تعالى سقط بذلك حقه ولم ينفذ نفيه بعد ذلك لا لعان ولو قيل له بارك الله فيك في مولودك فقال بارك الله فيك واحسن الله اليك
 لم يكن اقراراً واعترافاً ولا اقراراً على صدق الاعتراف في عرف الزوج ولو اقر بالولد ثم ظهر عند اجتماع شرائط الحقوق بغير لعان ولو طلق زوجته فادعت كونها حاملاً منه فإ
 اقامت البينة على ارضاء الترت والحلق ولم يعلم عند الوطئ بسبب قصر المدة او بقا بكارها حتى الولد لم ينفذ عنه الا باللعان واستحققت نصف المهر ولو لم تنف البينة
 على الحلقه كان عليه نصف المهر وانفي الولد بنفيه من غير لعان وقيل ان عليها الحد ما تيسر وهو خالص المستند ولو قد لعنته ونفى الولد فذلك بموجب
 فان لا على لما سقط عنه الحد وانفي الولد وان لا على للغذف سقط عنه الحد ولم ينفذ لولد وان لا على لفظ الولد انفي ولم يسقط عنه الحد الا ان يلحق به ذلك
 للغذف لا يقيم بينة بزناها وهل يعزى في صورة اقامة البينة لا يذم بتجديد ذكر الفاحشة ام لا وجهان فيهما العقد ولو طلقها باسنان فانت بولده حتى في الظاهر وهو
الثاني في الملاعة بعين كونه بالقاعا فلا عبرة بلعان الصبي ولا المحنونة المطبق خوفاً ولا اذ لم يدر في حاله وزهله ليشترط الاسلاك اقول اظهرها
 عن الاشراط فصح لعان الكافر وكذا لا يشترط الحرية فصح لعان المملوك على الاظهر ولا يصح لعان الاخر من الذي لا اشارة معقولته واما الذي له اشارة معقولته
 حقه لعانه وفيما قبل ولو بقي الرجل ولده وجته المحنونة ينفذ الا باللعان وكان التسبب الزوجية ثابتين الى ان تفارق وتلاع من وينفي ولد الشبه بنكر النفي من دون
 لعان ويوجب على الرجل انكار الولد الذي يعلم بانفائه عنه لا خلا لشرط الحقوق بركلا وبعضا ويجب عليه ان يلاع نفيه حفظ الانساب من الاخلال ويحرم انكار
 الولد للشبهة والعقل والنفاة صفات الوالد صفات الواطي والموافقة صفات صفان من انهما يبيع اجتماع شروط الحقوق **الركن الثالث في الملا**
 سكتهم ويعين فيها البلوغ وكمال العقل والسلامة من الخرس كونها مكسوة بالعقد لثام فلا يقع اللعان بالصغيرة ولا بالمجنونة طبعا اداد ورايا في حال الدود ولا
 بالخرشا اصلها كان خرسها او عارضا وفي شرائط السلامة من القمم ايضا فلو لم يشهروا لاعتماد عليه لا فرق في عدم حقه لعان الخرسا بين لعان الغذف لعان انفي
 وحيث لم يقع لعان الخرسا فارق بينهما وبين زوجها بالغذف لم يلحق له ابدسا اقام بينة على زناها ولم يقبل ادعى المشاهدة على المشبه مدخولا بها كانت ام لا
 المحاق فلذا تسلمه الاخرس بعد ذلك لسلم الخرسا في ابراث الحرمة الموقدة تردودا لشبه العقد ولو قد فارق الخرسا لم يتمكن من اثبات قد فارقها اباها ولم يصدق الزوج
 في كون قد فارقها اباها حكم في الظاهر الزوجية بينهما ولا اثم عليها لان عجزها عن اقامة البينة يعذر بها ولا يقع اللعان بالمنطرة على الاظهر وفي قوعه باللائمة غير

واللعان

في الملاعة

فِي اللُّغَاتِ

۴۰۵

[illegible]

مسند

۱۰

تَكَاثُرُ الْعُلَّانِ

۴.۶

مستقل اوله اسقاط احد هابا للعلن وان حلت وان جازا بجمعة من لان لا روية سقطت هاد وحده الفذف للرجل وان بل اعنها وحده لها داخل الحضان
الحاشية اذا فذف وجبة فافترت قبل للعلن فبالاخر الاول يسقط عنه حدة الفذف ثم ان اتبعت بافار وثلاثة اخر ثبت عليها حدة الزنا وان انقضت على الاقرار الا
لم يجز عليها شئ ثم ان ولد منها ولد لغير الزوج وضاد الزوجين على الزنا لا ينفي النسب بعد وجود الفلش **السنة** اذا فذفها فان عرفت ثم انكوت فاما
با عرفت انها لم يثبت الحدة عليها بذلك سهل يسقط به حدة الفذف عنه كابل بغير شهادة اربع بذلك قولان ولها ما هو الحق **المتين** **السنة** اذا فذفها فان ثبت قبل
اللعان فان روية باينة وبرها والنجوى والولد لم يسقط حدة الفذف عنه في جواز اسقاطه الحد عن نفسه باللعان تردد ولا شبهة الحد **الثامن** اذا فذفها مرتين
فما زاد ان لم يفصل بينهما حدة واحدة ان فصل بينهما الحد فالاولى نزع الحد للفذف لما خرج الحد ولو فذفها ولا عنها فان باللعان ثم فذفها بزاها
الى ما قبل للعلن لم يحد ولو فذفها بالاجنبى حد سواء كان قبل نزعها او بعد ولو فذفها فافترت ثم فذفها الزوج او الاجنبى لم يحد للفذف الثاني فخرجها بالاكافار
مخرج من الحصة الذي هو من شروط وجوب الحد ولو فذفها ولا عنها فانككت ثم فذفها الاجنبى في سقوط الحد عن الفاذف كما لو افام بغير قولان ثابتهما غير بعيد
الثاسعة لو شهدا بعد الزوج احدهم ففعل الزم الزم لا يحد الشهادة الزوج فان لم ينع الحد عن نفسه باللعان روايان **الحاشية** اذا احصل احدهما
بشئ من الفاظ اللعان المنهية لم يصح ولم ينع حكم الحاكم بالفرز بينهما **الحاشية** لفرقة الحاصلة باللعان فصح وليست طلاقا فلا يجري عليها احكام
الطلاق ولا يعتبر فيها شرط **الثانية** **مكرر** لو ولدت نوا من ستة اشهر فصاعدا وكان بينهما اقل من ستة اشهر فاستلحق احدهما الحق به الاخر ولا يقبل فغيره
ولو نفى احدهما وسكت عن الآخر سكونا كاشفا عن استحالة الحق به المنقو ولو ولدت اول ففقا باللعان ثم ولدت اخر فلا من ستة اشهر فنفى انقاؤه الى اخره على
ان لم يكن اقوى **كتاب العتق** الذي هو نك رتبة العبد من الرتبة وجعل حرا فعلا باللفظ وفعله معلوم متغير عليه التصريح به متواتر حتى يثبت
من اعن مؤمنه العتق الله لغير النجار بكل عضو من عضو الرمن النار ولا فرق بين المملوك بالاستراف والمملوك بالشرع وانما يملك بالاستراف كل كافر من اهل
الحرب في حكمه من كان من اهل الذمة من اليهود والنصارى والمجوس غير فام بشرائط الذمة وانما العائمون بها فلا يجوز اسرافهم ولا يملكهم المسلم بذلك ولا فرق في
اهل الحرب بين ان يقبضوا الحرب المسلمين ويسقطوا اياهم او يكونوا تحت حكم الاسلام وقهر مثل من كان بين المسلمين من عبدة الاوثان والقرآن وغيرهم الا اذا
كانوا هادئين للمسلمين بالشروط المتقدمة في كتاب الجهاد كان تقدم هناك كيفية الاستراف وشروطه واذا اسرق الحر في سرقة لرق في اعطاه المجدة بعد الاستراف
وقبل الفخر بشرط عك حرية الاخر من ابويه فلا يحكم بقرق من ولده قبل الاستراف ولا من يولد له بعد الفخر بل الحرية تسري في عقب الفخر المولد بعد تحرره وكذا لا
يحكم برقية من ولده مع حرية زوجته او ولد لها مع حرية زوجها الا عندا شرط رقيةته على قول غير مرضى ولا فرق فيما ذكر بين كون المباشرا للاستراف مؤمنا او
نكالا او مسلما عدا او كافرا بغير اية او حرية باعائته ملك من استرقه الحر في استرافه اياه وكل بالغ رشيد اقر على نفسه بالرق مع جهل الحرية ولو لعده دعاهما
سابقا على الاقرار بحكم برقه ولا عرق بالافترار المذكور من المصنف ولا يجوز في نفوذ من السفينة تردد الفقد اثر في كل من سمع منه الاقرار بالحرية لا يسمع منه انكاره
بعد ذلك حتى لو افام بغيره على الحرية الا ان يظهر كذره او لا يلدغ منافضة الفخر لبينة مثل قوله لم اعلم بانى ولدت بعد اعان احد القبول فافترت بالرق ثم ظهر
الى محجة شرعية سبق العتق على الاقرار فان سماع البينة اوجه لو انكر المقر لرقية المقر بل بذلك اثر الاقرار بل يوجب على الرقية ويكون من مجهول المالك لم ينع انكار
المقر بعد ذلك لما اقر به على الاقرار بغيره لو لم ينكر المقر رقية قبل اقراره اعقده نفذ اقراره وحكم بحرية المقر واذا بايع العبد الا سوان لم يقبل دعواه الحرية الا بحجة
من بينة او شيا على اقراره ولا يكتفى بحجده عليه في الملك مع انكاره الرقية ولقيط دار الحرب للمنفذ على التفصيل الا في كتاب اللفظة اشبه وانما اشترى انسان
من حرى له او زوجته واحد وى رحامة كان جارا ومكده لم ينع كونه نبي يعق على البايع وهل هو شرع ببيعة حكاه من الحيار نحو واستنفذ قولان
الثاني وانما حصل الرق بشئ من الاستراف او الشرع او نحوها فوقف والد على حصول شئ من اسباب اربع المباشرة والشرية والملك والوارض فهنا مقامان **الاول**
في المباشرة وهي على اقسام العتق والتحرير والكاتبه وبيان الاخير في بابها واما **الاول** فصانته الصريحة التي يربان يقول انت وهو اوفلان او ما يقوم مقامها
في تعيين حرى في حصوله ما يشق من الاعان مثل ان يعق او يعقنك او اعقت فلانا ونحو ذلك جهل احوطها العقد كما ان احوط عك كناية
حرى نك ولا قوله لها حرى لها يحرى ولا يجزى ما عك الفخر بصرها كان وكاية قصد به العتق ام لا فلا يكون ذلك رقبان واذا نك في الملك عنك وانت ساءولا
سبيل له عليك ولا سلطان له عليك ونحو ذلك لكن الاحياط بانك العتق بانك حرى حتى كل من ذكر لا ينبغي تركه ولو كان اسم امته حرى فقال لها انت حرى فان
خضد الاخبار لم ينعق وان قصد الا انتا ان ينعق في ان جهل الا من فالمرجع قوله ومع امكان استغلامه لو نك نحو يني على الحر في الظاهر وبغير اللفظ بالقيصر
فلا نكفي الاشارة في حق الفادر على النطق ولا الكانهم تكفى الاشارة المهمة من الاخرى بغير نك في التبعية عن الشرط ولو علو الا نشأ على شرط متوقفا صفوه
الوقوف غير اللوث لم يصح وان وقع الشرط بعد لك ولو قال انت حرى متى شئت فلا شبهة على الوقوع وان بادر الى الشبهة ولو قال ان ملكك فانك حرى متى شئت عند ملكه
فلم يجعله نك او عهدا او ميثاقا انما انشأ العتق بعد الملك ولو حصل العتق بميثاقان قال انت حرى ان كان كذا وان فعلت ان فعلت ونحو ذلك بفصل البعث
الفعل ان كان طاعة وبفصل ان جبر عنه ان كان معصية لم يقع وبغيره في الصيغة حمل الفخر على المملوك جميعه فلو قال يدك حرى او قال يدك حرى او قال راسك حرى
او وجهك حرى لم ينفى عما لو اذ انجز حقيقة ولو اراد به تمام اللات في الوقوع بغير تردد والعقد اوجه والاحياط لا ينبغي تركه ولو قال يدك وجسدك حرى

الحمد لله

في العتق

٤٠٧

الاذا اعتقد ان الانسان خلاف ذلك ادعى قصد شئ غير ما اراد بالاسم وكلمة الخطاب فيرجع فيه اليه اذا احتمل في حقه ذلك واحكم بالحري والاحوط والا على تعيين
 في الصيغة ولو انشأ من غير تعيين بان قال احد ما ليكي او عبيك او ابائي حر فالأحوط لزوما اطلاق احدهم ويكون التعيين الى من قصد ومع عدم فصل المعتبرين
 بالفرع وجرى عليه صيغة اخرى بقول انت وفلان حر حيث يعين لم يقبل منه اهل وتوابع قبل التعيين بين الفرع والأحوط امضا الوارد من اخر حصة الفرع
 ولو اعتق معتقا ثم استبر عليه بغير حتى يذكر ان يموت فان ذكره على قوله لم يقبل بعتك لك على لغيره فان لم يذكره حتى يات عتق المعتق بالفرع ولو ادعى بعض مالكيه
 انه هو المراد بالعتق فانكر المولى ذلك فالقول قول المولى بهيمة ولو نكل عن اليمين دلت الى المدعى فان حلف ثبت حقه وان رد سقطت عواه ولا يعتبر في العتق بالفتح
 البلوغ والعقل ولا الرشد ولا الصحة ولا طيب المولد لا الايمان بل ولا الاسلام فيعتق عتق المملوك الصغير المجنون والتفسيه المريض ولد الزنا اعلى الاقوى
 الخالف بل والكافر على الاظهر واما المعتق بالكره فبغيره في البلوغ والعقل والرشد والاخيار والقصد الى العتق والتعريف الى الله تعالى وكونه غير محجور عليه فلا
 عبرة بعنوا الضبي نعم وردت رواية بنحو عتق من بلغ عشر اوسنا نعتد عليه او كذا لا عبرة بعنوا المجنون مطبقا كان او ادوارا في حال دونه ولا يعتق السفينة
 المكره ولا العاقل ولا الساهي والهازل والالاعي والناثم والمغني عليه استكران ولا يعتق من لم يقصد به لغيره بل لربا او بالسفينة ونحو ذلك ولا يعتق الكافر لعدم
 ثاقب الفرع منه ولا يعتق المحجور عليه لفساد ما دام محجورا عليه الا اذا اعتق خادما المستقيا لخدمته فان الاظهر صحته ولا يشترط التلقظ بالفرع منه بل يكفي صدقها
 بشرط اسلام المعتق فولان اظهرها الاشارة فيشكل صح صحة عتق الكافر بشرط في العتق مضافا الى ما ذكرنا يكون الكافر لو اعتق غير المالك لم يفد عنه فلو
 اجمار المالك وفيه عيب بالوقوف القامة بلحوق الاجابة لكنه موهون لو اعتق مملوك وله الصغير والبالغ غير رشيد عنه مع المصلحة له فيه صح وفي صحته مع عدم
 المصلحة اشكال ولو اعتق عن نفسه بعد تقويمه ارحاله في ملكه مع اقتضا مصلحة الصغير ذلك ثم اعتقه صح ولو اعتق عن نفسه من غير تقويم على نفسه وكان الولد
 بالفار رشيد لم يصح الا اذا اجمار بعد الكمال على القول بالوقوف العتق الفصول ولو شرط في ضمن صيغة العتق شرطا سائعا على المعتق لزوم الوفاء به ما كان الشرط
 او عملا او غيرها والا في المالك تقدم اشراطه كان الاولى بل الاحوط اعتبار رضا العبد بالشرط في لزمه عليه ولو شرط رده في الرق متى شام يصح الشرط على
 الاظهر صح العتق وروى فيما لو اعتقه ووجهه بدينه واشترط عليه ان يرد في الرق في ضمن عقد النكاح بعد اطلاق العتق وهو غير مستقيم فترك الرواية ووجهه ولو
 شرط عليه العتق خدمة المولى او غيره مدة معينة صح ولو شرط خدمة مدة حيواته وحق المولى لم يبعد الصحة وفيه وجوب نفقة المشرط خدمة اياها على الرق
 او من يدين المالك واستثناء مقدار من كل يوم في كسبه فيه فوتره وجواز وسطها واشبهها الاول ولو قضى الشرط عليه الخدمة المدة ابغالم بعد في الرق حتى لو
 لو اراد المولى اعادته وفي استحفاه واداءه خدمة مثله الا بان يوافق لان اوفى بما الا استحقاق ولو وجد وارث المعتق قبل انقضائها المدة كان له استيفاء امره الا
 ان يكون الشرط خاتمة نفس العتق بقيد الخصوصية فان كان مسموط حقه بموته فلا ينقل الى وارثه ومن وجب عليه عتق في كفارة او غيرها لم يجز التلبيس وان
 وادى الى على المملوك المؤمن عند موته سبع سنين من حين انتقاله اليه استحب له عتقه بل يستحب عتق المؤمن مطلقا وان ناكه بعد مضي السبع وكبر عتق المؤمن عند
 الخالف الا اذا نذر عتقه ولا بأس بعنوا المستضعف كذا بكرة عتق من لا ينفذ على الكسباب فان اعتق استحب له اعانته ولحق بهذا المقام مسائل **الاول**
 لو نذر عتق اول مملوك بملكه صح التذرع فاذا ملك واحدا بشرا او ارثا ونحوهما اعتقه من غير انتظار للملك اخر بعد ولو ملك جماعة دفعة ففي لزوم عتق
 احدهم بالفرع او اختيار احدهم وعتقه او عتق لزوم عتق احدهم او لزوم عتق الجميع وجواز غيرها الاول **الثاني** لو نذر عتق اول مائة مائة مائة فولد
 توامين فان ولدتهما دفعة عتقا جميعا ان اراد بكنة ما الموصولة وان اراد بها الموصوفة بمعنى اول مولود ولد جرى فيه الوجوه الموزونة في المسئلة الاولى
 ترتيبا لولادة عتق الاول منها ولو ولدتها **الاول** ميتا انحلت التذرع على الاظهر يتم الاحوط ان يعتق حتى المولود بعد ولو ولدتها **الاول** ميتا لعتق كالفقد
 كفي عتقه ولم يعتق الصحيح الذي ولد بعد **الثالث** لو كان له ماليك عليه فاعتق بعضهم ثم قبل له هل عتقت ماليك فقال نعم لم يعتق بذلك الباقي بل
 انصرف الجواب الى من باشر عتقهم خاصة بشرط كون من اعتقه مصادف الجمع لصدق عليهم المالك **الاول** لو كان واحدا او اثنين اخذ في الظاهر يعتق اول عتقه
 الجمع وان كان فيما بينه وبين الله تعالى بلزوم اما باشر عتقه **الاول** بعينه لو نذر عتق امته ان طمها صح ولو اخرجهما بعد ذلك عن ملكه ثم اعادها بملك متا
 ووطئها لم يلزم عتقها **الاول** لا لئلا يجردها عن ملكه **الاول** اذا قصد التذرع من وطئها بالملك الموصوف او العائد فانه لا ينحل التذرع ويلزم عتقها اذا
 وطئها بعد العتق ايضا بلحوق الوطئ بالانفعال وبالا غيرهما وبالعتق غير بشرط ظهور لفظة في الفعل مادام في ملكه **الاول** لو اراد التذرع او كان لفظ ظاهر
 فيه لزم بعد لعود ايضا **الحق** ههنا لو نذر عتق كل مملوك قد لم يرافكان له عرف مستقرا وقصد بالفقد قد راعيتا من الزمان كان هو المتبع **والا**
 بان نظره قصد مصادف القديم في نفس الامر لاعتق منه من مضى عليه ملكه ستم اشهر فصاعدا ويجري مثل ذلك في هذا الصدقة بالقديم **والا** في الخبر بالقديم
 من ماله او امانة فيه لو قصر زمان ملكه للجمع عن ستم اشهر بطل التذرع **والا** ان كان الاحوط عتق اولهم بملكها لئلا ينعقد ولو كان له ماليك فاعتقه
 على كل منهم ستم اشهر لزم عتق الجميع لم يكفر عتق **الاول** **الثاني** اذا اعتق المملوك وقد كان له مال كان ماله لم يفسد ولو علم به المولى ام **الاول** اذا
 فهم من سكوت عنه مع علمه باحتله فانه لا يبعد ملك المملوك له ببيت المملك له بعد الحريه **الثاني** لو اعتق او وصى يعتق عتقا مستحرجا **الثالث**
 الفرع بان يقتضيه **الاول** ما يعلم كل ثلث بعبارة وتكتب تلك لعل لا يفرقه من غير نحر من فيها الحريه والرقية ثم نشر الرفاع ونحر على الحريه والرقية فان حر

كتاب العتق

على الحرية كذا لو اُخذ وان خرجت على الرقبة استرق من فيها وافترق الى اخرج اثنين آخرين فان خرج على الرقبة ايضا العتق الباقى والا استرق وان كتب الرقاب على
والرقبة من ان يكتب اسم العبد فليكتبه رقبته الحر في رقبته في رقبته على نسبة المطلوب في العتق والكتابة ثم يخرج باسم احد الاجزاء الثلاثة الذين كتبوا اسما على
الكيفية المزبورة ويجوز ان يكتبه بعد العبد بلان يكتب اسم كل واحد رقبته ثم يخرج على الحرية او الرقبة كما مر الى ان يستوفى المطلوب في يكتبه في ثلاث دفعات الحرة
وفي ثلثها الرقبة ثم يخرج على واحد واحد الى ان يستوفى الطريق الاول هو المردى هذا كله اذا اشأوا العبد عددا وقيمة وامكن تحريرهم ان اداوا كالمال في ثلثه
والشدة والشفقة وهكذا المساوية قيمة وكذا اذا اختلفت القيمة مع امكان التعديل عددا كما اذا كانوا تسعة ثلثه منها في كل واحد مائة وستة مائة في كل واحد
خسون فان واحدا من الثلثة واثنين من الثلثة المجموع واقا لو يمكن التعديل عددا كما لو كان في قيمة واحد من الستة مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلثة مائة
فيخرج اعباء العتق ويخرج ثلثهم قيمة ولو الواحد لولم يمكن التعديل عددا خاصة كسنة قيمة اثنين منها مائة واثنين مائة وخمسين اثنين ثلثا مائة اخرج
واحد بعد واحد بالفرعة الى ان يستوفى الثلث ولو جاز من اخر ويستخرج ناقص الحر فيما بقي منها وقيل بقيم ثلثة بالعقد ويقرب بينهم فان خرج اثنان
لساويان الثلث قيمة فلا بحث بان خرجا ناقصين عقدا وكل الثلث من الباقيين بالفرعة وان خرجا زائدين اعيدت الفرعة بينهما وعقود من يخرج على الحرية من
الاخر قيمة الثلث كوتعد التعديل عددا وقيمة كسنة قيمة واحد منها مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة اثنين ثلثا مائة اخرج على الحرية حتى يستوفى الثلث قيمة ولو
قيمة يخرج اكلنا الثلث بجزء من اخر وليست هي في الباقي **الثامن** من اشترى امرا من تسعة ولم يقدر ثمنها فاعتمدا وتزوجها وحل عتقها مهرها فان لم يقدر
سواها ففي رواية بطل عتق ونكاحه زرع على البايع فداو كذا ولدها الوعت لكن الزول لم يغلبها ولا اشبه صحة النكاح والعتق وبها على الحرية **الثاني**
اذا وصى بعتق عبد فخرج من الثلث لزم الوصي اعانة فان لم يكن له وصى لزم ذلك الحاكم لا نزع وصى ولا وصو له ويحكم بجزء من حين الاعانة لا من حين موت
الموصى ويجري على ضرورة التي بين الفوت **العتق** حكم بضره لرق ويكون ما اكتسب بينهما للوارث على الاقرب **العاشرة** اذا عتق مملوك غير بائنه
العتق من الامر لا يخلو من اتمل **الحادية عشر** العتق في مرض الموت يمضي من الاصل وقبل من الثلث والا فلا قوى **فصل في بيان الاول** اذا
اعتق ثلاثا ما في مرض الموت لاما لسواهن فعلى المحار ببقية الجميع وعلى القول الاخر ببقية واحدة اكانت بقية الثلث فيما قبل الثلث زادت
على الثلث ونقصت وقف فيما عدا ذلك على الجارة الورثة فان اجازوا فاعند العتق في ذلك ان ردوا جميع الباقي **الثاني** اذا عتق ثلثة عبيد
مثلا في مرض الموت ولا يملك غيرهم ثم ملكا أحدهم قبل موت السيد وبعد قبل الوارث فعلى المحار ببقية عتق الجميع وعلى القول الاخر لا يفيد الا عتق الثلث
ووقف في الباقي على امضاء الوارث فان مضى الا اقرع بين الميت والميت فان خرجت الحرية لم يان حكم له بالحرية وكانت مؤنة تجهيزه على وارثه وفي بيت المال
وان خرجت على احد الميت حكم على الميت بالموت رقا ومؤنة تجهيزه فعلى سيد ولا يكتسب على الوارث من ثلثي الزكاة على ترد في ذلك سيما في صورة موت بعد
فصل الوارث ياه ثم يفرع بين الميت ونحوه بعد الثلث من اخرجت الفرعة للحر ولو قصر عن الثلث اكل من الاخر ولو فضل على الثلث كان الفاضل رقا **المقام**
الثاني في العتق بالشرية من عتق حرة امرا من مملوكه ولو كان يسير سري العتق في كل اذ اجمع هو المملوك بشرط صحة العتق المزبورة سواء
ملك جميعه او ذلك البعض خاصة ثم ان كان المملوك كله لا انعق عليه من دون اعتبار سري المملوك في الباقي وان كان له فيه شرك مسلم او كاف فان قصد
بعينه الا اعتبارا لشريك لزمه فكم بدفع قيمة حصته الشريك ان كان موسرا وبطل عتقه اكل معسر وان قصد الفرعة عتق حصته سعى الا ب حصته
الشريك الا حوط لزوما في صورة عتقه مضارة مع اعساره رضا الشريك يسعي العبد له وفكره في قتاله وفي صورة قصد الفرعة وبسار ان يدفع هو قيمة
الباقي وبفكره ولو عجز العبد صور لزم السعي عليه لم يكن في دين المال ما يملكه بالرقاب كان وكان لزم منه كان له من نفسه طاعتق وللشريك سهمه كما
كسبه بينه وبين الشريك بالنسبة فنقطة السهم الرقبة منه فطهر على الشريك بنفقة السهم الحر فطهر على العتق في قبل مثل ذلك فيما اذا فدا العبد على
وامنع منه وهو با على عك وجوب السعي عليه حتى يجر عليه مع الاستماع وليس بذلك البعيد لوهاياه الشريك في نفسه صحح ان راضيا بذلك وكان ذلك
صالحا وان ابا احد هما من المهابة عند طلب الاخر اياه لم يجر المنع بل يقع على الشريك في مناصرة حيث تقع المهابة يملك هو ما اكتسبه في نوبة يملك مالك
شخصه الاخر ما اكتسبه في نوبة من غير فرق في الكسب بين المعتاد والنادر ولا يكون ما حصله بالكسب نادرا في عكس التوبة من مشركا بينهما بل غفصا
التوبة ولو كان المملوك بين ثلاث مثلا فاعتق اثنان نصيبه لافضة فومت حصته لثالث ثلثا ثلثها بالتوبة لساوت حصتها المملوك فيها واختلفت ولا تقوم
عليهما بالنسبة حصتهما على الاظهر ولو اختلفا بالا عتقا واليتاجري على كل منهما حكمه في نصف حصته لثالث فيل يقوم جميع سهمه الثالث على السابق
منهما على الاظهر ولو اختلفا في العتق ولو وكل احد الشريكين في المملوك صاحبه عتق نصيبه فادرك الوكيل العتق ملكه قوم عليه نصيبه
على التجهيل وان لعتق نصيب المملوك قبل التقويم نفذ ولا شيء عليه وان باءد الى عتق ما وكل فيه قوم على الموكل الا ان يعتق الوكيل نصيبه قبل التقويم وان
الوكيل مجموع التصديبين دفعة فلا تقويم ولو اعتق نصفهما من كل من السهمين مشاء قوم الباقي عليهما بالتوبة ولو اعتق نصفهما مشاء قوم لم يوثق
والا حوط صفتها للجميع والمدار حيث يقوم على قيمة دفعت لعتق من غير فرق بين التزام المصنوع والعتق هل ينعتق حصته الشريك باءا القيمة
بعتق الشفص الاول ان اداء كاشف عن لا ينفق بالصيغة الاولى في جوازها اظهر وقد ذكره التتبع ثمرات فمنها مسئلة عتق الاثنين من الشريكين

في العتق

في العتق

في العتق

الثلاثة من بين فائز على الأول يقوم عليهما لم يكن الأول فلا ذى على الثاني يقوم على أول من عتق وعلى الثالث فوجهان - ولوقيل بالقوم على الأول على الأول لم يكن بعيدا ومنهما ما لو مات العبد قبل أداء القيمة فعلى الأول يجري على سهم الشريك حكم موت الرق وعلى الثاني يجري عليه حكم موت الحر وعلى الثالث يقف على أداء القيمة ومنهما ما لو عتق الشريك لأخيه سهم قبل قبض القيمة فانه على الأول يقدر على الثاني لا يقدر وعلى الثالث يقف على أداء ومنهما ما لو وطأ الشريك بها قبل أداء القيمة فعلى الأول يفعل حراما ويلزم له مهر بنسبة الحر - فإن لم ينظر أو عتق على الثاني يلزم حكم وطئ الحر وعلى الثالث فوجهان ومنهما ما لو هرب المعتق على الأول يجري على سهم الشريك حكم البعض إلى ان يحصل الأدلة وعلى الثاني يجري عليه حكم الحر وعلى الثالث يقف الأمر على حصول الكاشف ومنهما ما لو ادعى احد الشريكين على صاحبه عتق نصيبه موصرا فانكر حلف فانه على الثاني يكون نصيبا المتدعي حرا وانما بخلافه على القولين الآخرين ومنهما ما لو ادعى كل واحد من الشريكين الموصرين على صاحبه عتق نصيبه فانه يكون على كل منهما اليمين لصاحبه ثم يسفر ق نصيبهما بعد حلفهما على المخار وقيل على القول الثالث ان يرد ذلك من الثرات ولو كان معتق نصيبه معسر احب الاعناق فاليسر بعد سعي العبد في سهم الشريك لم يكن العبد مجموع عليه ولو ايسر قبل التسعي قوم عليه وجهه بخلافه نظر ولو اختلف العتق وشريكه في قيمة حصته الشريك لا طريقا إلى معرفتها لموت العبد وهو ان ذلك فاقول قول منكر الزيادة يمينه ولو ادعى المعتق فيه نقص لقيمته وتعد الاستعلام فاقول قول الشريك فيه صفته تزيد بها قيمته وتعد الاستعلام فاقول قول المنكر يمينه والمدار في البيت الموجب لا الزام بالقيمة على ملكه لما يقابل قيمة حصته الشريك فاضلا عن ثوب يوم وليلة له ولعياله الواجب النقصه مضافا إلى مستنات الدين من الدار والخدم ونحوهما والمقابل يومه المحال بل لا المؤجلة ان كان مدينوا وان كان لا يحوط أداء القيمة من الدار والخدم ولو ورث شغصا من يعتق عليه عتق الشقص وفي السراية والعتق عليه الباقي فلو كان اشبهما العتق نعم لو اشترى الشقص واشتري الباقي واذهب العتق الشقص بالملك الأول وأبى بالملك الآخر ولو اوصى يعتق بعض عبدا ويعتق جميعه ليس له غيره ولم يخرج الورثة وصيته فما زاد عن الثلث لم يقوم الباقي على الورثة والمدار في القيمة في الموصى بعقه على حال لو فاته فتمضي وصيته في ثلثه ولو اعتق بعض عبدا فمضى سهمه في الباقي وان زاد عن الثلث على الأقوى وإذا اعتق المحال لم يخرج حمله الحادث ليعتق وكذا الحادث قبله مع علم المعتق بالحمل وعدم استثنائه آياه وأما الوجهان براء وعلمه واستثنائه فهو روق على الظاهر ويشترط في العتق السراية ما من شرط العتق بالصيغة لكن لا يعتبر هنا الفصل في عتق البعض لا خرب لكي يفصل في عتق البعض وزاد بعضهم اشراط كون العتق موصرا وعكس تعلق حق لازم كالوقف الكتاب والاستيلاء ونحوها محل السراية وفي الأول منع لما من السراية عند عسار ايضا ولزم استسقاء العبد فيه في الثاني تردد وادفع العتق فيه نصيبه شريكه فالأقرب اقتران الاعتناق بالدفع ولو دفع بعض القيمة اندفع ما فاقه خاصة وكذا لو عسر عن الجميع فانه يعتق عليه بالسراية يكلف العبد بالسعي في الباقي ولا يوقف انشاق الحجر الذي سري اليه العتق على صفة أخرى على الأشبه لو شهد بعض الورثة على مورثهم يعتق مملوك لهم مضى العتق في نصيبه لمقتضاه ولو شهد اخر معه كانا مقبولين لشهادتهما في العتق فيه كذا لا نقدر في نصيبهما خاصة ولا يكلف احدهما بشراء الباقي بل يستسقى المملوك في صور كون الشاهد من الورثة مريضنا المقام الثالث في زوال الرق بالملك اذا ملك الرجل شيئا من الأباء وان علوا أو أتهات من علون والأولاد ذواتهم ذكر واناثا وان سفلوا وانثوات القمات والخالات بنات الأخ ومن الأخت اعتق عليه فخرج حر وحده بملكه آياهم ان كانوا نسبيين وكذا على الحوط بل الظاهر ان كانوا نسبا ولا يعتق عليه عك من ذكر كالأخ والأعمام وأولادهم ذكورا واناثا والحال اذا ولده ذكورا واناثا وأولاد العمة والحال المذكور واناثا وغيرهم من الأقارب ان كره لهم وآما المرء فلا يعتق عليها احد من ذكورا واناثا وانما عك آياهم وان علوا أو لدها وان سفلوا نسبا وكذا رضا عاك على الأقوى فاتهم يعتقون عليها بغير ملكهم آياهم كما مر في فروع الفصل التاسع من كتاب البيع ومن يعتق كل بالملك يعتق بعضه ملك ذلك البعض ولو ملك اخيرا اشقصا من يعتق عليه ليقوم عليه ان كان معسرا ولو ملكه غير اختياره اما لو ملكه اختيارا وكان موصرا فنفذهم الباقي عليه جهان تقدم المخار منها فروع الأول لو اوصى لبعض ولد مات بعد موت الموصى قبل القبول قبله أخوه ملكه واعتق عليه في سراية العتق في الباقي على الميت مع وفاة الثلث بوجهان الثاني لو اشترى هو واجبي منقعه قريبه الذي يعتق عليه عن كرم مع يسا وضمن قيمة حصته شريكه الثالث لو اشترى الزوج والولادة صفقة وهي حامل ببيت سر على الولد الأم ثم وفوت حصته الزوجي عتق على الأب وعنت البيت عليها معا وليس لاحدهما على الآخر شيء من قيمتها وكذا لو وهبت الأم لها صبيا لها دفعت ولو قبل الأب ان لا يعتق عليه وحملها في قيمته الأم حامل للواهب وان تزوج ولو قبل الزوج أو لا عتق عليه الحمل كله وعليه قيمة نصفه الواهب ثم اذا قبل الأب عتقت عليه الأم كلها وبغير نصف قيمتها الزوج الرابع اذا وصى لصا ومجنون بمن يعتق عليه فلو ان قيل بذلك مع العتقة وليس ذلك الذي يضر المولى عليه باقيا ونحو الخافس اذا وصى بعض من يعتق عليه كان معسرا اجازا القبول لو كان المولى عليه موصرا فخرجوا القبول للمولى وجهان المقام الرابع في بيع ما يزرع بغير الرق من العوارض وهي امور قيمتها النعم والجذام والأعداء فلو عرض كل منها للمملوك موجب محرمة زوال ملك مولاه عنه ونحو وجهه منها اليسا فانه حرم حرته كما ترى كتاب الجهاد ومنها دفع قيمة الوارث الذي لا وارث له فربيعه فانه يوجب حرته على باقية كتاب الأرش انشاء الله تعالى ومنها مثله المولى لملكه فانها توجب وال ملكه عنه وصبر ربه حر او يفرج على ذلك انعتاق الخصال على الوالهم الذين يفعلون بهام ذلك فلا يصح شرائهم لمن يعلم بالحال نعم لا يباين مع اشبا الحال واحتمال كون خلقها كالباس الشرافي مؤثر الشك في كون الحاصل مصلحا للشئكل ولو شك في ملك بعضه اعتق على البعض في سراية الى الباقي ومنهما

وغيره من العوارض

فمنه جازا

أي هو الموصى
سراية
فانما يعتق
منه جازا
أي هو الموصى
سراية
فانما يعتق
منه جازا

في التدبير المكاشفة

١١٤

في التدبير المكاشفة
في التدبير المكاشفة
في التدبير المكاشفة

الذي يطل التدبير ويبيع المدبرون فيه لولم يسوعب مع منهم بقدر الذين بالقرعة لوقبل بيع المتختر تدبيره فاقبل لم يكن بعيدا وحيت يخرج للذين بالقرعة يخرج
ثلاث من بقى سواء كان الذين سابقا على التدبير ولا حقا على الاقوى **الثالث** الشرا اذا تدبير بعض بدم ينفق عليه الباقي لو كان له شريك لم يكلف شراء حصته ولو
دبر جميع لم يمنع من الرجوع في بعضه ولو دبر الشريك ثم اعق احداهما لا قرب يقوم حصته الاخر عليه ولو دبر احدهما خاصة ثم اعق لز من ذلك سهم صاحبه لو اعق
صاحب الحصته المدبرة على الاقرب **الرابع** بعترا اذا باق المدبر بطل تدبيره وعاد هو قوا يكون من يولد له بعد الا باق رقال ولد له من مولا او غيره واما الكلا ده
المولود من بعد التدبير قبل الا باق فلا يبطل تدبيرهم باق اياهم وهل يبطل باق اياهم ام لا وجهان اظهرهما ذلك ولا يبطل تدبير المملوك بارئ له نعم ولو اتى بدار
الحرب بطل تدبيره لا يكون اياها ولو مات المولى قبل فراه تحرر ولو باق المملوك خدمته للغيرة حتى لو مات ثم هو حر بعد موت ذلك الغير لم يبطل ذلك البا
واستحق بموت ذلك الغير **الخامس** المدبر ق ما دام مولا او من على تحرره على موته من زوج او محرم حيا وما ينسب له مولا ولو اختلف الوارث المدبر وما
في يد بعد موت المولى فادعى المدبر ان النسبة بعد وفاة المولى ادعى الوارث ان النسبة قبله لفلان قول المدبر مع امكانه بينهما لو اقام كل منهما بليته فالبينة
الوارث **السادس** اذا جنى على المدبر جنان بما دون النفس كان الفضايل والاراش للمولى ولا يبطل التدبير بذلك لان بموت تلك الجناية فانه نفوت
المحل وتكون قيمته والفضايل للمولى ويقوم مدبرا **السابع** اذا جنى المدبر على الجناية توجب له كفاية فذكر له سبعة كلا او بعضها فان فكره
على تدبيره الا ان يرجع المولى وان باع وكان الجناية تسعيرة فالقيمة لمستحق الارش وان لم تسعيرة جاز للمولى مع فد الجناية منه باق الباقي على التدبير
والمولى ان يبيع خدمته منفردة ومع رقبته الى حين موته وينقلها بعد صلح واجارة مدة فمدا ولدان يرجع في تدبيره ان لم يكن واجبا عليه ثم يبيعان ثم اولى
ان يبيع رقبته واوبال الرجوع في التدبير ولو مات المدبر الجاني قبل فنكاه واسترقا فانه انفق ولم يثبت ارش جانيته في ترك المولى **الثامن** اذا اشتقا
المدبر مالا بعد موت مولا فان خرج المدبر من الثلث فاكل له والا فله تمام استقاده بنسبة ما تحرر منه الباقي لو رثه مولا واما المعلق عنقه على وفاة المخدم
المولى وورثته ما لم يمت المخدم **التاسعة** اذا كان للمولى مال على غائب بقبل قيمته من بين وكان قد برع بعتا ثم مات تحرر ثلث العبد المخر ومجلا وقف
الثلاثين وكل ما حصل من المال شي تحرر من باق المدبر بنسبة وان تلف المالا استقر في ثلثه خاصة **العاشر** اذا اوتى المملوك ثم دبر بفتح وقع فان ادى مال
الكتابة قبل موت المولى عن يده وان اخرج حتى مات المولى عن يد التدبير ان وفي الثلث لا اعتق منه الثلث مسقط من مال الكتابة بنسبة وكان الباقي مكانا بؤدى
الى الوارثه لو رثه مالا عليه لو دبر ثم كاتبه فان صرح بعد كون الكتابة منه رجوعا في التدبير الا في انفاض التدبير بالكتابة وجهان والعقد اشبه لو دبر
مخبر ثم فاطعه على البطل له العفو لم يكن ابطالا للتدبير **الفصل الثاني في المكاشفة في مقامات الاول** الكتابة مستحقة ابتداء
مع ديانة المملوك وفدته على الكسب ينادى عند سؤال المملوك ذلك مع وجوب الشرطين وليست اجماعه عند فقدا المال ايضا من غير تأكيد وليست الكتابة عقفا بصفة
ولا بيعا للعبد من نفسه بل هي معاملة مستقلة مخصوصة مشروعة بعقد عن شبه البيع ولذا لو ابد لها ببيعة نفسه من مؤجل لم يصح ولا يثبت معها ما خيرا للمجلى ولا
نقض من غير ناجل ثم انه يعتبر في ثبوت حكايتها الايجاب القبول للفظيان والايجاب قول المولى كائنا كان مع تعيين الاجل والعوض والقبول قول المملوك قبل ان
رضيت ونحو ذلك وهل يعتبر ان يضم الى الايجاب قوله فاذا اذيت فانت حر مع نية ذلك لا بل يكفي نية وجهان اشبههما الثاني واحوطهما **الاول** **الثاني**
الكتابة على قسمين مطلقة والمطلقة ان يقتصر على العقد المنضم على ذكر الاجل والعوض مع النية والمشرط ان يضم الى ذلك قوله فان عجزت فاستغفرت ردي في
اما المطلقة فان عجز عن النجم الاول رجوع وقا وان كان عجزه بعد اداء النجم الاول ردي في الرق بمقدار ما عجز منه بقوا انفق منه في كل نجم من مقابل مقدار ما ادى بالنسبة
على الحرية واما الشرطية فمخبر كان للمولى رده باجمعه في الرق من دون ان يعيد عليه واخذ وحل العجزان فخرج على الاظهر لكن الا حوط الصبر عليه و
رده في الرق الى ان يجل النجم الثاني ويأخر دفع النجم السابق ليرى يستحب عند عجزه صبر للمولى وعده رده في الرق الى ان يجل النجم **الثالث** الكتابة عقد لازم من الطرفين مطلقة
كاننا ومشرطه والقول يكون مشروطا جازة من جهة العبد نظر الى ان العبدان يعجز نفسه مرد ود بالنع من ان لذلك بل يلزم التسويج عليه لو تسامح نعم
لها الفسخ بالتقابل كما ان لران بين من مال الكتابة فباعتق بالبراءة ولا يبطل الكتابة بموت المولى بل يقوم الوارث مقامه في المطالبة بالمال **الثالث**
شروط الكتابة وهي امور فمنها كون المولى الموجب بالاعا فلا فاصلا محلا اجازة الضرف فلا عجز بكتابة الصغيرة ولا المجنون ولا القليل
والهازل والسكران والنام ونحوهم ولا المكره ولا السفيرة لا القليل الا في مملوك المستثنى لخدمته وفي اعتبار اسلام المولى قول قولى موافق للاصحابا فلا يخرج
كتابة الكافر وان كان ذميا واولى من ذلك المنة فانه منع من صحة كتابته اذا كان الاذن داء عن فطره او كان عن ملة وكان العبد مسلما من صح كتابته الكافر ولو كتب
الذمي مملوكا على غير اخبر او نحوهما اما كان حلالا في مذهبهما وتقا بضا واما اذنيان وواضا اليها الزما بما التزم به ولو اسلم المي بطل ذلك وان لم يتقابضا
واسلم انتقل العوض الحر على المسلم الى القيمة ولو اسلم بعد تقابض البعض مضى في المقبوض ولو منه القيمة للباقي ويجوز لولي الصغير المجنون ان يكتب مملوكا
مع وجود النظم للمولى عليه ومنها كون المملوك بالاعا فلا فاصلا محلا فلا يصح من فقد شيئا من ذلك من المالك كالا يصح مع كراهة المملوك على الشحان
يكن اقوى ومنها ذكر الاجل للعوض فانه شرط في صحة الكتابة على الاظهر ويكفي في اجل واحد على الاشبه لاحد له فجانبا الكثرة اذا كانت معلومة بغير
تخصيص وقت لاداء فلو قال كائنا كان ذلك على ان تؤدى له كذا في سنة على ان يكون السنة ظرفا للاداء لم يصح ويجوز تساوى النجوم واختلافها عند عقد هادى
اعتبار

في التدبير المكاشفة

في التدبير المكاشفة

في التدبير المكتبة

١٣

اعتبار اتصال الأجل والعقد جهان شبههما العقد ولو شرط خدمته مدة معينة في الكتابة فرض العبد مدة الخدمة بطلت الكتابة ولو كان مملوكا لم يملكه مدة
 ان عليه جوه مثله احباسة لوضع المكتبة عليه قبل الاجل كان له الخيار في القبض انما خيرة لا يجبر على احدى ما ومنها العوض فان ذكر في العقد
 شرط في صحة ويعتبر كونه دينيا يتجمل معلوم العقد والوصف مما يصح للمولى ملكه فلا يقع ان كان على عين متحصنة ولا على الدين الغير الموجل ولا على العوض المجهول ولا على ما
 لا يصح للمولى ملكه ولا بد من ضبط كل وصف من وصفين فاذا ثبت الثمن لا جلد ويتوقف نفع الجهاد على ذكره فان كان من الثمن وصفه على النحو الزبور في وصف ثمن
 التمسك وان كان عروضا وصفه على النحو المتقدم في السلم ولا ينفذ للعوض بل تجوز على كل ما راضيا عليه بغيره ان يجاوز بها قيمته ولو كانت الكتابة ويجوز الكتابة على منفعة
 كالحذ من الضعيف ونحوهما مع الوصف الرابع للجهاز ويجوز الجمع في عقد واحد بين عقد الكتابة وغيرهما من عقود المعاوضات كالبيع والاجارة ونحوها وتكون
 مكتوبة بنسبة حصته ثمن من البدل بغير ربا دانه ويجوز ان يكتب الشريك في عبد آياه صفته سواء انقضى حصصهما واختلفت تساوى العوضا واختلفا
 وبلغ من دفع العوض اليهما الا ان يوكلا احدهما الاخر في سهمه فيجوز ان يسلم الكل الى الوكيل اصاله في سهمه وكذا في سهم صاحبه كان ما يقبضه الوكيل لهما بان
 ولو سلم الى احدهما نصيب من العوض بغير مقابلته ويقوم الشريك الاخر الى ان يسلم اليه والى ذلك ويجوز نصيبه من الشريك نصيبه من الشريك فيما ذكر الشريك الثالث
 فما زاد ويجوز مكتوبة مملوكين فما زاد في عقد واحد يكون كل منهم عدا للاف العوض مكتوبا بنسبة حصته قيمة وقت العقد من المتبقي بعد تقويم الجميع واثم ادى
 حصته عن ولا يتوقف على اداء صاحبه ما عليه اياهم غير ان كان للمولى استوفى دون من دفع لشرط في العقد كذا الشكل واحد منهم صاحبه او ضمان ما عليه كان الشرط
 والكتابة جميعا صحيحين ولو عجز المكتاب المطلق عما عليه كان على الا ما عليه السلام وانما يشترط في سهم الرقاب لا حكم للكتابة الفاسدة بل لا يغير المقتضى
الكتاب في تغيير احكامها وهي مسائل الاولى
 القابلين للملك رقما ولا ما تركه من الاموال وان كانت زبد من مال مكتوبة وان كان مطلقا او ادى بعض مال المكتبة بغيره بغيره بغيره ماداه وكان الباقي رقما ولو
 من تركه بغيره ما فيه من رق ولو شرط بغيره ما فيه من الحرية وولد ايضا كالمكتبة عقد الحرية والرقية الا ان يؤدى من نصيب حرية ما بقى على عيش من مال المكتبة
 بغيره بغيره لا يفي لاحد سبيل عليه ولو لم يخلف المطلق ما كان لا ولاه السبق فيما بقي على سهمه وادائه ليعتق ما بقى منهم رقما ويكون سهمهم وادائه بالسبق
 سواء تساوى وفي الاستحقاق لليراث واختلفوا للذكورة والا فثمة سواء واقية واختلفوا وهل للمولى اجبارهم على اداء ولو بالسواهم ولا وجه لظهورها
 الاول ولو وصى المكتبة الذي بغيره بعضه مية صح لغيرها بحساب اعتق منه بطل ما زاد ولو لم يقر منه شيء بطلت الوصية في الجميع كما ان لو وجب عليه حد
 حد حد العبدان لم يقر منه شيء وحد الا حوا ونسبة الحرية وحد العبد بنسبة العبدية ان يقر بعضه لو كان الذنب موجبا للحد على تقدير الحرية بغيره
 الرقية كالزيم ان في البعض راسا وابدل بالجلد ولو وطا للمولى مكتبة المحرر بعضها كان زنا ولكن يسقط عنه من الحد بغيره ما فيه من الرق وحد باب
 الى الباقي اذا كان تماثيل التجزئة كالمجلد فلو لم يقبلها الرجم سقط وابدل بالجلد الثاني ليس للمكتبة بقسمية الضرف في ماله ببيع محاباة ولا هبة ولا
 حق ولا اراض ولا غيرها من الصفات المنافية لالكتبة الا باذن مولاه كما لا يجوز لواء الضرف في مال المكتبة الا بما خلقه الا استقبانا انه يحل لوجوه حل
 ولو يؤخذ مال المكتبة وكان بيد المولى مال بغيره جاز للمولى التصرف فيه استيفاء بغيره من زواجر على مال المكتبة لزج حرجية في تعيين المصدق فان استقر
 الحاكم ولا يجوز للمولى على امته المكتبة بالملك فان دنت بالتبني نصيب الحرية ولا بالعقد ولو طاعة حدثت لم تتبع حد المملوك وحد المملوك وحدها
 بنسبة التهمين ان تبغضت لا يجوز له على انه المملوك المكتبة ومكتبة لوطا لشبهة كان عليه لغيره وكلما اكتسب المكتبة قبل اداءه وبعد اداءه ولو
 عجز وفتح المولى المكتبة ملك ماله معه لا يجوز للمكتبة ان تزوج الا باذن المولى ولو تزوجت بغيره وقف العقد على اجازته مشروطا كانت او مطلقا
 ليس للمكتبة ان تكون مطلقا على اذنه التي يشترها من كسبه لا بد من موافقه ولو باء بغيره اذنه فلا شيء عليه من مهر ولا حد وفي صغر ربه بالولاية من ذلك ولو
 ام ولد تردد الثالث كل ما يشترط المولى على المكتبة عقدا انما يرضى على مخصوص من المكتبة او بعد العتق بالاداء والاكتساب على وجه مخصوص
 او نحو ذلك او يشترط المولى على نفسه ضمن العقد فهو لازم على المشرط عليه منها ما لم يكن منافية لمقتضى العقد ونحوه كالمكتبة التسعة على نحو سائر الشرط
اللائمة الرابع لا يدخل المملوك المعلوم وجود حال المكتبة ولو بانها تفصله تا المدة سنة اشهر من حين المكتبة في كتابه امره فضلا عن ان قصد
 واما المملوك المجهول المملوك المكتبة فحكمها فيعتق منه بحساب ما يعتق منها كذا ان بعضا بالعق او بالاداء او بالبراءة واما كسبه لول المملوك وارش
 الجناية عليه فمادون النفس وارش الوطى لشبهة لو كانت جارية فوقوف على عتقها فان منعت كان له المملوك ولو عجزت الا تم وادارت الا سنانا
 بكسبه لولها الموقوف في الاجابة وجهان ولو جنى عليه وكسبه قف تملكه على عتقه ولا فلسية فان اشرفنا قدر على العجز كان لها الاستعانة بولائها
 الولد قبل عتق الا تم فكسبه قيمته لو قتل ونفقته من كسبه ان قصر كسبه عنها فعلى السيد وجهه لو تزوجت بغيره بان السيد كان ولاها الحرار ولو حلت
 من مولاها لم ينل المكتبة من ماله المكتبة بغيره من نصيبه لولها في حرة ولولها من مولاها بنسبة وجهان وان لم يكن لها ولد من المولى
 حين موته لولها نصيبه ما عليها سعة ماله المكتبة وكان ما بقى من المولى انما يرضى عليه شيء وان ادى اكثر ما عليه
 وفطر نجلي مولا واما المطلق فان لم يؤد شيئا ففطره على مولاه وان ادى شيئا ففطره بالنسبة لوجوبه على المكتبة بقسميه كقارة مرتبة وخيرة كغيرها

في تغيير احكامها

فی الکتاب

FILE

[illegible]

۷۰ انا بی بی خدیجہ

في المكاتبة الاستيلا

١٥

منه في ملكه على وجهه

ولا اجلا جمع بين نجس فهو خد من الاربعه الثاني والثالث من السنة الثالث والرابع وهكذا الخامس اذا اعتق مكاتبه في مرضه او بر من مال الكاتبه فان خرج
فقد ازم العتق والا براء وان مات خرج من صل تركه على المختار ومن ثلثه على القول الاخر في التجزئ عليه فان كان الثلث بقدره لا كثر من قيمته مال الكاتبه عن مال الكاتبه
اكثر اعتبر الاقل وان خرج الاقل من الثلث عن مال الكاتبه لا كثر وان قصرا الثلث على الاقل عتق منه ما يجمله ثلث وبطلت الوصية في الزائد يسري في باقي مال الكاتبه وان
كان للورثة ان يستر قواضيه بقدر ما بقى عليه لاجبته ان كان مشروطا **السابع** اذا وصى بعتق المكاتب فمات لم يملك سوا ولو بخل بالكتابة اعتق ثلثه مولا
ولا ينظر بحلول الكاتبه ثم ان ادى حصل لهم ثلثا الماله ان يخرج فان نظره اعتق ثلثه عند اداء ما عليه ان رجوع في لرق رجوعا لثبته **السابع** اذا كاتب المولى
عبد صحته من الاصل على المختار واعلم ان الثلث على القول الاخر وعليه ان وفي الثلث به نفذت الكتابة في جميعه اعتق عند اداء المال وان لم يكن للمولى سواه وادى النجوم في
حق المولى وكان قد كاتبه على مثله قيمته عن كذا ولو كاتبه على مثله قيمته تبين من نصف النجوم نفذت الكتابة في نصفه ان لم يدر شيئا في حق المولى ولم يجز الواو
صح في ثلثه وبطلت في الباقي فان ادى عتق الثلث **الفصل الثالث في الاستيلا** وبما في معانيه **الاول** في كيفية وجوبه وحقه بطلت منه
منه في ملكه على وجهه بشرط ترضع ما يظهر له حمل سوا كان بوطي سباح او محرر كالوطي في التحريض والتفاسد الصوم والاحرام والطهاره والايداء واستلحقه والمر
بالعقوقان تعلق بما هو مبدى انسان ولو علقه في النطفه نامل والفائدة ليست في استنباع التحريض وانما بسقوطه بل في ابطال البيع الواقع قبل سقوطه ولو ولد له
غيره ولدا مملوكا لزمنا وللعقد المشروط فيه ذلك على قول من قال به لم يصرام وللدردان ملكه ما بعد ذلك سواء ملكه ما حاملا او بعد وكذا تها وكذا على الاقوى ولو ولد
ولدا حرا نال له بشبهه او لعقد اشراط الرقية او لعقد القول بصفحة كاهو المختار لم ملكها ولو اشترى وجبة الا انه فانت بولد يمكن تجلده بعد الشراء وقبله اشبهه
ام ولده ولو نفا انفى الاستيلا وفي قولنا اشقا الولد على اللعان وجهان اظهرهما العقد ولو وطا امته لم هوته فخلد خلعت في حكم اتهامات الاولاد وان كان الوطي
بغير اذن المرنس ولم يفسخ الرهن بذلك على الاقوى في جميعها عند حلول الاجل خال من الاشارة اليها في كتاب الرهن ولو ولد له امه الفراض صارت ام ولد بطلت امر
فيها وان كان فيها ربح جعل الربح في مال المضارب وحكم استيلا الذي حكم استيلا المسلم ولو اسلمت مستولدة نفق بها عليها او حملت لغيرها وبيع جملها
على يد امرئ ثقتة ومنع من التصرف فيها والسيطرة عليها فلا يظفرها الثاني **المقارن الثاني في الاحكام المتعلقة بها** ان ذكره
طى مسائل الاولى ام الولد مملوكه مادام مولا حيا فيجوز له التصرف فيها بغير التقليل من التصرفات كالوطي في الاجارة والتزويج وغيرها لا تحزر
بموت المولى بل من نصيبه لدها ان كان نصيبه اقل ولو كان من مانع من الموانع بقيت على الملك كما انه لو مات له في حيوانا بوجعت طلقا ويحزر رهن
فيها بالبيع وغيره من التصرفات لو مات الولد في حيوانية خلفت لأم ماتت لا يربح ان كان له وارث ولو من ولد له لم ينفق منها شي وان لم يكن له ولي منه
فان لم يكن له شريك في رثا لم ينفق عليه بانقضاء اليراث لان كان له شريك في الارث نفق انعتاق نصيبه لولد له حصته منها او كونها ام ولد له انعتاق
جميعها عليه عند جواز بيع الجدايا هاما دام ولدا ولد حيا وجهان اشبههما العقد **الثاني** لا يجوز للانسان بيع ام ولده مادام ولد له حيا الا في بيع
بجميعها انعتاق حق الغير بها او تعلق حقها بتجديد العتق او تعلق حق سائو على الاستيلا او ادعت بحق الحكم المانع عن نقل **القسم الاول** من رتبته
اذا كان دين على المولى لم يكن وجهه لادائه منها وهل يخص الجواز بامد موت المولى او يجوز له ايضا البيع عند حلول أجل الثمن وجهان اظهرهما اشبههما
الثاني وهل يعتبر فيه كمال الدين ولو من المستثنيات ام لا بل يكفي عدم الوفاء من غير المستثنيات وجهان اظهرهما الثاني وعليه لو كان المولى محتاجا الى ام الولد
للخض من بلزمه في ثمن رقبته ولو مات المولى بلا كفر لم يربح في كنفه مؤنة تجهيزه ولا فرق في جواز بيعها في ثمن رقبته بين بقا جميع الثمن في نفقة او بعضه كالبقي نقصا
قيمتها عن الثمن او زادها عليه نعم لو امكن الوفاء ببيع بعضها انصرف عليه لو كان الثمن مؤجلا لم يجز للمولى بيعها قبل حلول الاجل وان كان ما يوسا عن اداء عند حلول
وفي اشراط مطالبة البايع او كفاية استحقاقه للمطالبة ولو امتنع من التسليم او الفرز بين رضا بالخبر واسقاط الحق للحلول وان لم يسقط بذلك بين عند المطالبة
يجوز في الاول دون الثاني وجو لحوطها **الاول** ما شبهها الثاني ولو تبرع مشترع بالاداء فان سلم الى البايع برئ منه المشتري لا يجوز بيعها وان سلم الى
المولى او الورثة فالاشبهه وجوب القبول ولو رضوا البايع باستسعاها في الاداء نفق لزوم القبول وجهان كما ان في وجوب تقديم بيعها من يتعق عليه
او يلزم في العقد بعتقها على البايع من غير عند دوران الامر بينهما وجهان الاشبهه عند لجو في لو ادعى الولد عند كون ثمنها دينا ثم نصيب منها انعتاق
الباقي لو ادعى ثمن جميعها فان قبضه البايع فكالمشترع وان كان بطريق الشراء نفق وجوبه في ذلك على الورثة وجهان اشبههما العقد ولو امتنع المولى من اداء
الثمن من غير عند نفق جواز بيع البايع لها مقاصدا او باذن الحاكم وجهان في الاخرى لعدم المقاصد بشرطها من غيرها من موال المشتري والمردب الثمن الذي
يجوز بيعها فيه هو ما جعل عوضا لها في عقد مسامحتها وان كان صلحا وفي الحاق الشرط في ضمن العقد الثمن كما اذا اشترط الاتفاق على البايع مدة معينة وجعل
والعقد اشبهه عليه فلو فسخ البايع بجوار تخلف شرط استردها على الاخر لا يجوز بيع ام الولد في دين اخر غير ثمن رقبته في حق المولى لا بعد موته مع وجود
دفعه من غيرها واما مع استعراي الدين للترك في جواز بيعها للدين وجهان في الاقوى عند الجواز ومنها ما اذا جنت على مولاها في حيوان فان الجنازة
ان كانت على فلولي الفضا ص استيفاءه نفسا او طوا ولا استرقا فيها اكل او بعضا على حسب جائزتها وان كانت خطا تحزر المولى بين دفعها او دفعه ما قبل الجنازة
منها الى المحقق عليه ولو لم يدرين فاندلها واما اجابته على المولى فلا يجوز بيعه ودتها لطفلا بل حكمها حكم جناية ساير المالك على موالها وهما ما اذا شتر

في الافراز

ولو قال غصبته فربها عليه اسرج او لحافا ولنفام او دابة مستحرة ونحو ذلك لم يكن الا قرا بالفسخ والداية ونحوهما دون التسريح والحقاق الزمام ونحوها نعم لو قال
داية بفسخها او بفسخها ونحو ذلك دخل التسريح والفسخ ونحوهما ولو قال غصبته ففساخا في حاتم كان قرا بالفسخ اما لو قال لغاما في فسخ ففي كونها قرا بالفسخ ايضا وجها
اشبهها العكس ولو قال غصبته عبدا عليه عامه ففي كونها قرا بالعام ايضا فاما نعم لا مانع من دخول لغاما باليد كما بالاقرا ولو قال له على فغصبته ففسخا بل فغصبته ففسخا
هذا الثوب بل هذا الثوب وقال هذا الدرهم بل هذا الدرهم ونحو ذلك ففصل يلزمه الفقير ان الثوبان والدرهمان ولو قبل يلزمه ما بعد كلمة بل خاصة اذا قال
القرينة على ذلك ارادة الاستدراك لم يكن بذلك البعيد ولو قال له عتقت فغصبته بل فغصبته ان لزمه الفقير ان خاصه وكذا لو قال له فقير ان بل فغصبته فغصبته فغصبته
قال لمدينار بل ديناران بل ثلثة لزمه الثلثة ولو قال له على دينار بل ديناران لزمه ديناران وكذا لو قال له على فقير بل فقيران ولو قال له على دينار وديناران بل فقير
فقيران لزمه ثلثة دينارين وثلثة اقفى ولو قال له على درهم بل درهم لزمه واحد في وجهه لو اقر بثلثي بمال صح ولزمه درهم في وجهه لو اقر بثلثي ولو قال له وارث لزمه بل لزمه
اليه سواء كان المقر به دينارا او عينا غايته ان تظهر وارثا وطالب الحق فان بقيت العين رجع المقر عليها والا تحجز في مطالبته من شأنهما بالمثل او القيمة ولو قال
له على الغا ناجا داس الشهر لزمه كلف كذا على كذا ظهر لو قدم الشرط فقال ناجا داس الشهر فله على الف ولو قال مالك العبد كان المملوك لك بصلك ابالغافا كذا
اصل الشرع كان القول قول الولد بيمينه فاذا حلف سقطت عنه دعوى المالك وحكم بحرية المملوك بمقتضى اقرار المولى وكذا لو قال له عليه ولو قال ملكك هذا الدار من
فلان او غصبها من فلان ففسخها من كان اقرارا بالدار ولو قال له على فلان ففسخها من كان اقرارا بالدار ولو قال له على فلان ففسخها من كان اقرارا بالدار ولو قال له على فلان ففسخها من كان اقرارا بالدار
منه دعوى سقوط الآ مع اليقين المقصود الثاني في الافراز بل لزمه وفيها مسائل اولها لا شبهة في صحة اقرار بل لزمه
ولو لفظ شئ فاذا قال له على مال صح والزعم التفسير فان منعه من قدره عليه حصة الحاكم وقال له ان لم تقدر جملك ناكلا فان اصر حلف المقر لومات قبل التفسير
فسخا لو ارش طوبى بان خلف ليت ما يوفى به ذلك ولو قال له اعلم مراده قبل قوله بيمينه ولو فسره الوارث والمقر نفسه شئ فادعى المقر له عليه ان اقرارا بالمال
خلافه فسره بوجه اليمين غايته ان يبين المقر على نفي العلم بشئ من كلفها التفسير يقبل التفسير من اقراره كان بما يؤول ولو كان قليلا ولو فسره بما تجر الصادق ولو
كشتر الحوزة او اللوزة ونحوها لم يقبل وكذا لو فسره المسلم لثمة بما يملكه ولا ينتفع به كالحجر التي ليست بحجرية والحجر ورجلا الميتة والسج من الفخس والكلب العقور
اما لو فسره بكلب الصيد فقبل منه وكذا كلب الماشية والزرع مثله على قوله ما ولو فسره بردة السلا لم يقبل الثاني لو اقر بان له عليه الحال فيه كالمو
اقر له بمال قبل بالقر بيمينه بما يقبل نفسه الشئ بمجمل الميتة والتسريح الفخس ونحوها وفيه ما مل ولو قال له على مال عظيم او خطير او حزين او نفيس ونحوها قبل ففسخه
ولو بالقليل وفيه ما مل والا فو في اقراره بما بعد في غيره ما لا يتصفا بالصفة التي ذكرها وكل الوصف المالك بالكثر بالاعظيم جلا ولو قال له على اكثر من مال فلان لزم
بغده وزيادته ويرجع اليه تفسير تلك الزيادة ولو قال كذا ظن واعتقدت ماله عشرة مثاقيل ما بين عليه اقراره بيمينه وان ثبت ان مال فلان لم يدع ذلك الا
ان يعلم كذا ان كان فلان مال ظاهر ازيد مما اعتقده فانه لا يقبل دعوى او لو قال غصبك شيئا ثم قال ردت نفسك لم يقبل منه الثالث الجمع المتكامل
على الثلثة كقول له على درهم او دينارين مع تعدد التفسير والزام به ان الوجه كافر ولو قال له على ثلثة الاف اقصر الزم بيتا الجسد والوصف قبل تفسيره
بما يؤول ولو فسره بقطعة واحدة لم يقبل تفسيره وان كانت القطعة قابلة للحجزية الى ثلثة الاف التي بعثت ولو قال له على الف درهم كان اقرارا بالدرهم وبالفسخ
مبهم يرجع في تفسيره اليه ومثله ما لو قال له درهم او مائة درهم او عشرة دراهم ولو قال له على مائة وخمسون درهما او الف درهم او الف وثلاث مائة
درهم او الف ثلثة وثلاثون درهما كان الكل دراهم ولو قال له على درهم الف ثبت الدرهم وكان هو المجمع في تفسيره الف الخامس لو قال له على كذا كلف
بالنفسر كما في الشئ وكذا لو كرر كلمة كذا وفرد ذكرها ما يثبت على قواعد لغوية فلا يستحضرها المقر والا في اقراره الامور لا تقدر على ما يعلم من غيره خلافا
السادس لو اقر له المقر له فقال هذه الدراهم لاحد هذين صح وكلفه تفسيره فان عثر احدهما قبل وسلم المقر له اليه وجع فلما عادهما الاخر كانا حصين
وكان من عينه داخلوا والاخر خارجا وجري عليها حكم نزاع الداخل والخارج ولو ادعى الخارج على المقر العلم لم يكن له اقراره على نفي العلم الا ان يدعي عليه
الفصل في اقراره على البت على عدا الغصب منه ولو نكل اليمين حلف المدعي واغرم التاكيل ولو اقر للاخر المدعي لزم الضمان للثلث في الثلث والقيمة في القيمة
الا ان يصدق المقر له كقول فانه يدفع المال الى الثاني ولا عزمه على المقر ولو قال له المقر عتد كليفه بتعيين من المقر به منهما لا علم بعين المستحق منهما ففسخ
اليها برضاها او الى وكيلها او بتخاصمها بينهما او عملا بما يقضيه الشرع ولو ادعى معا او احدهما عليه علمه بالمعتق كان القول قوله في نفي العلم بيمينه ولو قال
هذا المال لزيد ولا لحاط فلا اقرار ولو عطف لحاط بالواو كان اقرارا لزيد بنصف المال السابع لو عثر المقر له بدد المقر به بين امرين كما لو قال فلا
هذا الثوب وهذه الدابة لزيد فكما في المسئلة السابقة من تكليفه بالتعيين قبول التعيين منه ولو انكر المقر له ذلك كان القول قول المقر بيمينه ولكن لا يسره
المقر له الى المقر له بل يسره الى الحاكم ليحفظه الى ان يظهر له الياس فحري عليه حكم مجهول المالك لواقرة الحاكم في ذلك المقر له ان يظهر له الكجاذ الثالث
لو اقر بالف مثلا لشخص كما لو قال فلان على الف ثم دفع الف الى فلان هذا الذي كنت اقربت بها كائن دية عتقت فان صدقة المقر له فلا بحث وان كذب قال
هذه هي الوديعتد عليك لاف اخرى دينا وهي التي اردتها باقرارك كان القول قول المقر بيمينه لا مكان كون التعيين على ادخل في ضمانه بنفطارت عتقت
ولو قال لك ذمتي الف فجاءها وقال هي التي اقرت بها وكان ذمتي وهذه بدلها اشكل الامر ولو قال له على الف دفعها وقال كانت الف التي اقرت

في الافراز

في الافراز

في الافاق

٢٠

مرجوحان نعم لو كان لمبايعة ولهم معلوما بغية التصديق لم يلفقت الى نكاح الثالث وكانت التركة بينهم ثلاثة اقسام **الاول** بعين الوصية او خلفا لميتا خوة وزوجة فاقتربا الزوجية
ليت بولد كان لها بموجب اقرارها الثمن ثم ان صدقها الاخوة فالاول للولد ولا شيء لهم والا اخذوا الثلثة ارباع التركة واخذت الثمن وبقي الثمن للاخر للولد وكذا
الحال في كل وارثا فترتب هو اقرب من نكاحه الخال بالنسبة الى الاخ واخوه واجد بالنسبة الى الولد والابا ثم يندفع جميع ما في يد المقر الى المقر ولو اقرت بمساوي لم
في المرتبة قسم ما في يد المقر بين المقر بنسبة نصيبها **الحال** ههنا اذا اقرت بميت ولم يكن له في ماله حق بل ولد صغير كان وكبير عاقل او مجنون فلا
مال وفقير ويسقط هذا اعتبارا بصدق الكبر في وجه **السادس** ان اقرت بميت من ولدته منه نحو به وحكم بحريته بشرط ان لا يكون لها زوج او اوطى
بالفعل وان يمكن بولده منه وفي الحكم يكون الا من يملك ولد وجهان والا فرب لك مع العلم بالعلق في ملكه واقراره بذلك ولو اقرت باين احكامه فثبت
نحوه ولو ادعت الاخرى ان ولدها هو الذي اقرت به وانكروا لقولها قوله بينه ولو نكل حلفته هي وثبت الحق لها وان مات المولى قبل تعيينه لم ينعين بالقرعة على الا
السابع بعين الوصية او خلفا لميتا خوة وامته وعيته الخ في حكم بحريته ولم يلحق به الاخوان ويقا على الرق سواء كان المقر به هو الاكبر او الاوسط او الاصغر ولو مات
قبل التبيين استخرج بالقرعة ولو علم كون الام من الرق لم يلحق به من ولده بعد الاستفراش **الثامن** ما يثبت بالنسبة بالانكاح فثبت بالانكاح وبشهادة رجلين
عدلين ولا يثبت بشهادة رجل واحد ولا شاهد بميت لا شهادة اربع نسوة وان كن عاقلات فلا شهادة فاسقين لو كانا وارثين وان كانا فاسقين لم يجز ان يكونا
التاسع اذا شهدوا بالثبوت وعمله او حله او جملته او نحوها باين اركانها ما عدل به ثبت نسبه ونحو احكامه الا ان لم يثبت ولكن لو بموجب اقرارها وحكم
اقرار الميت وسلم نصيبها من مالها للمقر **العاشرون** لو مات مخلفا اذ اقرت الوارث بوارثين او منة فغرة وفاله ووارثان ولا شيء لك لهما وصدة كل واحد
منهما من نفسان تصادفا وكانا عدلين والمقر ايضا عدل ثبت النسبة بحقه احكامه وان كان المقر مع احدهما عدلا دون الاخر ثبت نسب الاخر بشهادتهما دون
العدل منهما ما وجع فان اقر الفاسق بكونه ولدا اخذ مثل ما اخذ من اياه واحدا من الفاسقين جميع سهم المقر ولو لم يكن المقر عدلا او كان هو عدلا دونهما لم يثبت النسبة لكن
يلزم المقر بموجب اقراره في دفع الكل منهما نصفه كان بغير المقر لولاها ولو تناكرت اقرح فيما بينهما لم يلغى في انكارها بخلاف ما لو اقرت احداهما اقرت الاخر
فان تناكرت كما في نصيب المقر وفوف على تصديق المقر او لا للمقر ثانيا ولو اقرت الوارث بوارث اخر او منة اقرت من المقر او لا كما لو اقرت بميت باخ له
ثم اقر بولده فان صدقة المقر او لا دفع سهم المقر الا الثاني وان كذب حلفته لم يلزم المقر دفع المال الا الاول وغرامة بولده الثاني لو كان الثاني مساويا للاول ولم
يصدقه الاول دفع المقر الثاني نصف الاول في وجه **الحادي عشر** لو اقرت وارثا لم يزوجها ثم اقرت بزوجها لم يلزم المقر دفع ربع سهمه الى المقر بغير ان كان لها ولد
ونصفه ان لم يكن لها ولد ولو اقرت بعد ذلك بزوج اخر لها ماتت عنه وكذب نفسه الا اقراره لم يقبل في حق المقر او لا بل يلزمه بالقرار الثاني مثل ما يحصل
للادول ولو اقرت وارثا لرجل بوجه للميت لم يزوج من سهمها ان كان له ولد وورثه ان لم يكن له ولد ولو اقرت بعد ذلك بزوج اخر غير الميت مثل ما حصل
للادول الا ان تصدقه الاول فلا غرامة عليه **الثاني** ان الزوج بالسوية على هذا النوال ما لو اقرت بالثبوت ودانته ولو اقرت بمسدة او انكاره او لا لم يقبل
ولزم ان يبرها ما مثل نصيب احد منهن **الثاني عشر** لو اقرت الاخ من الاب باخ من الام لم يزوجها عطاؤه الستين فان اقرت من الام باخ من اخيه منها وصدة
الاول سلم الاخ من الام اليها الستين وكان بينهما بالسوية وسلم اليها الاخ من الام ثلثا اخر ولو اقرت الاخ من الام باخ من الاب ومن الام ومنها ما كذب الاخ من
الاب فلفقه سهمه وبوخذه بموجبه اقراره **الثالث عشر** لو كان احد الولدين عبد او كافرا فافترقا بالمسلم باخوة عن العبد او اسلام الكافر قبل الفسقة
المال اثنان اثنان صدق المعق او جدي لا سلام المقران كذبه قسم المال بينهما واخذ المقر باخه فيلزمه دفع ثلث نصيبه للمقر ولو كان احدا لولد من غير كذب
عزل نصف لغيره وان اعترف بعد بلوغه دفع الستين الى المقر بغير ان كذب ملكا لمعزول **الرابع عشر** لو اقرت احد الولدين باين وانكر الثاني ثم مات المتكبر
وخلف ابنا مصلحان كان الابن مع غير المقر عدلين ثبت نسب لهم المقر بشهادتهما ولا يثبت نسبه وانما يلزم ان بموجب اقرارهما فيكون لكل منهما ثلث التركة
فرد الابن من النصف لئلا اخذه ابو الثلث الى المقر به وبوخذه من المقر ايضا الستين فيصفو له الثلث **الخامس** لو اقرت الجاهل بثلث الجاهل والكسر شهر
لغة ما يجعل للانسان على شيء بفعله وقدرها انشا الا التزام بعوض على عمل محلل مقصود بصيغة ذل على ذلك ولا شهرة في شريعتها ونقص في الاجاب بكل ما يدل
من الاقناع على الاذن في العمل واستدعائه بعوض يلزم كقول من رتبته كذا وضائق او خاطوب او في الحائط القلاني وفعل كذا فلا يترك ولا يفتقر الى القبول القولي
على الاظهر بل يكفي اتيان المحصول له بالعمل في لزوم الجعل على الجعل وقمع الجعالة على كل عمل محلل مقصود للعقل او يجوز ان يكون العمل مجهولا في الجعالة جهالة يمكن
معها الجعل عليه عرفا نعم يعتبر في العوض ان يكون معلوما بالجنس والوصف الكيل والوزن والعقد ان كان تاجرت العادة على احداهما فيكون لو كان مجهولا بطل العقد
وثبت بالاثبات بالعمل اجرة المثل ويعتبر كون العوض مما يملك فلو جعل خمر او خنزير لم يصح وكان العمل لا يشترط في صحته تعيين مدة العمل نعم لا بأس بان
بان يقول من ضل له كذا في مدة كذا فلا يترك ولا يستحق العوض لو لم يبر بعد المدة او قبلها ويعتبر في الجعالة هل هي مستجارة فلا ينفذ الجعل من التصغير الا باذن الولي
ولا المجنون والتسفيه الا باذن وليه ولا المملوك الا باذن مولاه والفلس الا اذا كان الجعل من غير امواله المحرر عليها ولا المكره ولا غير الفاسد ولا يعتبر في العمل ان يكون
معيضا بل لا يعتبر الا امكن تحصيل العمل عقلا وشعرا بنفسه ان شرط عليه المباشرة او مطلقا ان لم يشترط فلورث القوي المتهرب ولو من غير اذن وليه استحق الجعل ولو
صحت الجعالة لو احدث في العمل غيره لم يستحق شيئا الا اذا انشأ بغيره عن الجعول لمع امره وشمول الجعالة للثبوت ولا يعتبر كون الجعل من العمل ولو تبرع اجتنابا

في الافاق

في الأيمان

٢١

وجعل عليه الجمل مع اثنين بالعمل وان لم يعد نفع اليد ولا يلزم المالك شيء للعامل ولا للباذل ويستحق العامل الجمل الايمان بالعمل كالسليم الى المالك في رد العبد مع النصح بالجمل على ذلك واطلاق الرد ولو جابه الى المالك فمقره يستحق الجمل ان يكون الجمل على الاصل الى المالك خاصة ولو مات العبد لمرد وقبل ايصاله الى المالك ففي استحقاق الجمل وجهان ولو قيل بالاستحقاق بالنسبة لم يكن بعيدا وعقد هاجرا وان انا ليس بالعمل لزوم بالنسبة الى ما مضى فعلى الجمل من الجمل بنسبة الى مجموع العمل ان كان الفسخ من طرف الجاعل ولا شيء له ان كان من طرفه ولو نسخ العامل ثم اراد العمل بالجمل ففيها اثر العقد وجهان ولو عقب الجمل على عمل معتبر باخرى وذا في العمل ونقص على الاخرى مع سماع المجعالتين قبل التلبس بالعمل ولو لم يبيع الا احدهما فالعقب بما سمعه منهما سؤا كانت الا في الثاني في وجه مسائل الأولى لا يستحق العامل الجمل اذا بذل الجاعل ولا ثم حصل العمل من العامل ولا فلو حصل الضمان مثلا في يد شخص قبل المجعالة لزم تسليمه الى المالك لا اجرة له وكذا الوسخ في التحصيل بغيره الثاني اذا بذل الجاعل على عمل من غير تسليمه عند اتيان المجهول له بالعمل وان لم يبيعه بان فالنظر على اجرة او عوض او نحو ذلك ثم مع اتيان العامل الحق المثل الا في خصوص ما يتوجب جعل النبي صلى الله عليه واله دينارا اذا اخذه في مصر ودفعه ثمانية اذ اخذه في غير مصر والا يثبت العبد الا في فريضة من الكفر والسلم والكافر في التعصير والمعيبة تقتضي فدية المملوك عن ذلك وسادته وازدات عليه في الحان العبيد في ذلك تردد ولو استدعي الرد ونحوه من الاعمال ولم يصرح ببذل شيء لم يكن للاداء بالعمل شيء الثالث لو قال من رد عبيدا او خاطبوا في ربحي ذلك فله كذا فرده او خاطبوا جميع كان الجمل لهم جميعا بالسوية ولو قال من دخل يدي فله كذا فدخلها جميع كان اكل منهم تمام الجمل ولو جعل لكل واحد من الجاهل جعلا ازيد من الآخر على عمل لا يوجب استحقاق كل منهم جعل على حدة فان اتى به واحد منهم فلو جعله وان اتوا جميعا كان لكل منهم ثلث ما جعل ان كانوا ثلثة وربعه ان كانوا اربعة وهكذا وكذا لو ساءل في الجمل ولو جعل لبعض المجاعة جعلا معلوما مشاوبا او مختلفا او بعضهم جعلوا جميعا لانه يمنع من التسليم بغيره فاجاب جميعا كان لصاحب المعلوم ثلث ما جعل له ان كانوا ثلثة وربعه ان كانوا اربعة وهكذا ولصاحب المجهول ثلث اجرة مثله ان كانوا ثلثة وربعها ان كانوا اربعة وهكذا ولو جعل لواحد معتبر جعل على عمل فشاركه اخر في العمل على وجه التصفية فان قصد مساعدا المجهول له وكان نحو ذلك شمولوا للمجاعة استحق المجهول تمام الجمل وان لم يقصد ذلك بل قصد التبرع بالعمل للمالك او فصد اجرة او فصد عانة المجهول له ولم تشمل المجاعة مثله لم يستحق هو شيئا واستحق المجهول نصف الجمل وكذا في كل مورد اتى المجهول ببعض العمل مع مطلوبه البعض للجاعل كما لو جعل جعله معينا على رد العبد من مساة معينة فرده من بعضهما فان له من الجمل بنسبة المساة الرابعة لو اختلف لآتي بالعمل ومن له العمل في كونه عن امره وجعله وعلمه فالقول قول منكر الامر والجمل بهيمة ولو جابا احدا لا شين وادعى كونه مطلوب الجاعل وانكره فوالقول قول المنكر يمينه ولو اختلف في رد الجمل فالقول قول منكر الزيادة يمينه ولو اختلفا في

جند فادعى كل منهما جعلا مخالفا لغيره لم يبعد المخالف ولو اختلفا

في السعي وعد مفاذعي المالك حصول الأبق في يده

قبل الجمل وادعى العامل تأخره عن الجمل

لم يبعد نقول قول المالك يمينه

كتاب الأيمان

جمع بين وهي على اقسام قسمها يمين القنوع وهي اليمين التي لا يؤخذ الانسان بها كالحلف على ما ضاروا وسبقوا لك الى الامور من غير قصد لها يمين ومنها يمين القنوع وهي الحلف على الماضي والحال مع نفي الكذب وهي من الكفاية فيها وتجب القنوع عنها ومنها يمين النسيان وهو الحلف على غير الفعل او بترك ومنها يمين العهد وهو الحلف على الفعل والترك في المستقبل وهي التي يقع بها الحث وتجب بها الكفاية والكلام فيها في جهات الأولى فيما به تنعقد لا تنعقد اليمين الا بالله او سائر اسماء الخاصة التي لا يشترك فيها غيره او بنصف اطلاق الاسم اليمين من الحلف ان يقسم بجاهلهم منه ذاته المقدسة بذكر ما يختص به من الافعال صلتا او غير نحو قوله ومقلب القلوب والا بصا والذي نفسي بيده والذي فلق الحجاب وبرأى السموات والحلف باسمائه الخاصة قولنا والله والرحمن والرحيم والاول الذي ليس قبله شيء وورد لعالمين ووما لك هو الدين ووخالق الخلق والحق الذي لا يموت والواحد الذي ليس كمثل شيء ونحو ذلك ومن الحلف بما ينصرف من الاسماء المشتركة بينه وبين غيره قولنا والرب الخالق والبارئ والرازق ونحو ذلك وتنعقد اليمين بكل من الاقسام الثلاثة على الاقوى وان كان الاقتصار على الحلف بلفظ الجلالة دون غيره من المذكورات ولو احوط ولا تنعقد بالانصراف اطلاق اسمه اليه تكلما كالنحو والحق والبصر والسمع ونحوها وان نوى بها الحلف على الاحوط وان كان الاقتصار على غير بعيد والكافر مع الحث احوط ولو قال قد والله اودع الله فان قصد المعاني الموجبة للحال الزاكية على الذات كما يقول الشاعر في المعلوم لم تنعقد اليمين وان قصد كونه فارادوا بالاعتبار كونهما يمين فان انعقد اليمين بهما واما مقام الحلف بالله الفادرا العالم وكن تنعقد اليمين بجلال الله وعظمته الله وكبرياء الله ان قصد ان الله المقدسة التصفية بالجلال والكم وباء ولو قال قسم بالله او احلف بالله منشأ به اليمين انعقدت به وكذا لو قال قسم بالله وحلفت بالله بقصد الا نشأ مع القرينة على ذلك ولو ادعى بعد ذلك ارادة الاخبار عن يمين ما ضناه او وعدا يمين تيقن في قول قوله رد ولو لم ينطق بلفظ الجلالة في الصبح اذ رجع لم تنعقد يمينه وان نواه واضحه وكذا لو قال اشهد بخبر داعي لفظ الجلالة وهل تنعقد بقوله اشهد بالله ناو ياب اليمين ام لا فلو ان اولهما لا يخلو من وجهه ولا تنعقد باعتراف بالله وعزمت بالله وان نوى اليمين

كتاب الأيمان

يمين

يمين

يمين

كتاب الأيمان

٢٢٤

في مسائل منفردة الأولى

إذا حلف على فعل ولم يعين له وقتاً فإن انصرف إلى وقت حنت بالثأخيرة إذا كان وقت العزم لم يتحقق الحنت بالثأخيرة
غلبة الظن بعكس التمكن من بعد هذا الوقت لظن الوفاء أو غيره فانه يفتن عليه الأيمان به قبل ذلك الوقت بعد ايقاعه فان لم يفعل ثم بالثأخيرة ثم مات قبل فعله وكان ثأ
بقضى حقوه وأقامت لولم يمتد كذب ظنه بقي حكم اليقين ولم يمتد وان اثم بالثأخيرة ولو عتب وقتاً للحلف عليه وكان واسع منه كان كالواجب الموسع في جوار
الثأخيرة إلى ما قبل آخر الوقت بعد الأيمان به فلهذا يرجح الأيمان به ولو ظن التصديق قبل انتهاء الوقت فلم يفعل وكان كذب ظنه بقي حكم التوسعة ما لم يبق من الوقت
مقدار الأيمان به فيقتضى **الثاني** لو حلف لهضرت عبداً مثلاً مائة سوطاً حداً ونحوه بالزهر الضرب بالالة المعتادة ولم يكلف الضرب مرة واحدة بضغت عدة
شمان يجر ما شؤك القرب بانه سوطاً معتدلاً مع الخوف على نفس المضرب فيجزي بضرباً لضغت الذي فيه مرة واحدة على وجهه بسبب كل شئ من أجزائه جسده ولو حلف
ان يضرب عبده الكفار فلهذا لا يوجب القرب ولا كفارة عليه **الثالث** لو حلف ان لا يركب أمة العبد ولا ينصرف في مالها فان اراد الحقيقة وكان ممن يعين
للمخار من عدل ملكه شيئاً لم يمتد بركوب أتمته والنصر في حال كونه قفاوان اراد المخرج حنت بذلك وكذا لو اعتقها اجنباً او غلبها ملك العبد ولو حلف
ان لا يركب دابة الكاتب حنت بالركوب **الرابع** لو حلف ان يعطي من ثبته بالامر الفلانة للثوب شيئاً معيناً فآخوه جماعة بذلك فان آخروه دفعته استحقوها
بالسوية وان آخروا متابعاً كانت العطية للثوب لكونه البشراً ولو حلف ان يعطي من آخوه بذلك كانت العطية للجميع حتى اذا تابعوا في الأخبار **الخامس** لو
حلف ان يعطي أول من يدخل داره شيئاً لزمه عطاؤه لأول داخل واحد كان او متعدد او قفاوان آخوه من يعطي لزمه اعطاه الآخر داخل قبل موته ان كان يعين للآخر
وقفاً لزمه عطاؤه الآخر داخل في انقضاء الوقت **السادس** لو حلف ان لا يشرب الماء ولا يكلم الناس حنت بشرى أي فرد كان من افراد الماء عند باكان او ما لحاد
بمكلمة أي فرد كان من افراد الناس وكذا لو حلف ان لا يشرب العبد ولا يترج النسا **السابع** لو حلف ان يصدق بالمال لم يبر الأصدق الجميع العبد
منه والذين الحال منه والموت قبل العقد المال على الجميع **الثامن** لو حلف ان لا يتكلم لم يمتد بركوب أمة العبد ولا كفارة عليه بل ولا يفرض القرآن والذكر الدعا القصد
كلامه وصيغته وحنت ان قصد لا تخم منه من كلام الله تعالى والدي **التاسعة** لو حلف ان لا يلبس الخاتم واللولؤ ونحوها تمامه عليه
المحرمات الا ان يقصد بها ما خاصاً منه فلا يمتد بلبس غيره **العاشر** لو حلف ان لا يتبرأ من قوم أو لا يغير ائماله ولم يوفق على تحريمها **الحادي عشر**
لو حلف ان لا يقضي دين فلان إلى شهر لزمه الفضا قبل انقضاء شهر من حين اليقين ولو حلف ان يقضي دينه إلى حين او زمان فان كان له مصرف في غيره
او مقدار قصده لزم الفضا قبل انقضاء الآمال او ان لا يؤخره عن ستة اشهر فيما لو قال إلى حين وعن خمسة اشهر فيما لو قال إلى زمان **الثاني عشر** لو
يتحقق حنت اليقين بخالفه ما حلف عليه عند اختياره سواء كان بفعله او بفعله غيره ولا يمتد بالخالفه كرها او نسياناً لليقين او جهلاً بالموضوع **الثالث عشر**
الرابع عشر في اللواحق وفيها مسائل **الأولى** الأيمان الصادقة كلها مكرهة وتأكيد كراهة في اليقين الصادقة على الماخو على اليسير من المال كالدينار
والدرهمين إلى الثلثين ودرهما ولا تكثر على العظيم من المال وان كان الأعطو ترك الحلف على العظيم من المال بفصل العظم والأجل إلى ذلك لا تكثر اليقين
مطلقاً على دفع المظلمة عن نفسه وعن غيره من اخوانه وتبرأ من حنت ولو كان كافي استغناء نفسه عن غيره من الفضل ولا اثم عليه مع ولا كفارة ولو امتكنت للتوريق مؤ
الحلف كاذباً فاختارها افضل وفي وجوبها نظر **الثاني عشر** لا تستغنى لليقين بالبرائة من الله جل شأنه او من رسوله الا كره صلى الله عليه واله وسلم أو من
الأئمة عليهم السلام ولا تحجب بخالفه الكفارة نعم هو اثم في البرائة وان كان صادراً بزمه التكفير عن نفس البرائة باطعام عشرة ما كين لكل مسكين مائة شعيرة
الله تعالى ذلك وروان من حلف بالبرائة صادراً او كاذباً فصد برئ ولو قال أنا بهود او نصراني او مشرك ان كان لم يكن يميناً وكافه لغوا **الثالث عشر** لا يجب
كفارة الحنت الا بعد الحنت بخالفه مقتضى اليقين نفهاها ولو كفر قبل الحنت لم يجز عندنا حنت **الرابع عشر** لو اعطى الكفارة كافراً او من يجب عليه نفقة
لم تجزه مع العلم بذلك ولو كان جاهلاً بالمشهور عدل لزم الأعادة عليه بعد تبين الحال الا حوط لرومان لم يكن أقوى هي الأعادة وكذا لو اعطى مظلوماً
الفرق بين غنياً **الخامس عشر** لا يجزي في التكفير بالكسوة الا ما يمتي ثوباً فلو اعطاه خفاقاً وتلفسوا ونحوها مما لا يمتي كسوة وثوباً لم يجز نعم يكفي جنس الثوب
وان كان مغسولاً ما لم يأكله أحرقها **السادس عشر** اذا مات عليه كفارة مرتبة ولو بوصولها وجب اخراجها من تركه فلهذا على الميراث كغيرها من الحقوق
المالهية وانقص على اقل مجزي من الرقبه جمعاً بين الحصن ولو اوصى بقيمة الرقبه لم يجز اقل المجزي ولم يجز الوارث كانت قيمة المجزي من الأصل والزيادة من الثلث
وفي رواية لا بطلت الزيادة لو كانت عليه كفارة محبزة ولم يوص بها خرجت مع الأفضا على اقل الحصال قيمة واقل اقل ذلك الحصلة ما لم يبرج الوارث ولو
اوصى بها هو على من الأقل ولم يخرج الوارث فان خرج النفاوت من الثلث نفدت الوصية والا اخرج مقدار قيمة اقل الحصال من الأصل والباقي من الثلث ان لم
يفل الثلث بالزيادة بطلت الوصية في الزائد واقتصر على اقل المجزي **السابع عشر** اذا حنت العبد في حال الرق يمينه المتعقد تعين عليه التكفير بالصوم
ولو كفره بغيره من عتق او اطعام او كسوة فان كان بغير ذنبت مؤلاً لم يجز وان كان بانه اجز على الظاهر **الثامن عشر** اذا حلف العبد ان كان بغير ذنبت مؤلاً لم يجز
يمينه ولم يبر كفارة بالحنث وان كان حنته باذن المولى ولو كان الحلف بانه انغفلت يمينه ولو حنت باذن المولى وكفر بالصوم لم يكن للمولى منه ولو
حنت بغير ذنبت لم يكن له منه من التكفير بالصوم على الظاهر الا من باب المنع من المباداة من حيث توسعها الوجوب وجه **التاسعة عشر** كفارة حنت اليقين
عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين فان عجز فبصية ثلثة ايام كما مر بين ذلك في مجي الكفارات والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين

في الزايف

كتاب التذكرة

٢٤

الصوم زمانا وحيث ان قصد مفدا راعيتا تعين ذلك لو كان لمصرف في غيره ولا يتم نذر الصوم زمانا ان يصوم خمسة اشهر ونفذ الصوم حين ان يصوم ستة اشهر
الثاني ان نذر الصلوات من عتق مملوك او قضاء تعين بالافان نوى ما يتم صلواته المجازة اجزائة ان يات بصلوات المجازة والا انصرف اطلاقها الى
 الصلوات ذوات الركوع والتجويد ويجزى حج ان ياتي بذات الركعتين بل لا بعد اجزاء ذات ركعتين مشروعة كالنذر مع الانصراف الى غيرها والمدا في جوازها
 او تعين القيا وجوازها ما شيا الى غير القبلة وركبا على الزاحلة على قصد مصرف لفظه ولو نذر هبة غير مشروعة من الصلوات ذوات ركوعين او اربع سجودات في
 واحدة بطل نذره وكذا لو نذر هبة لا في وقتها كهبة صلوات الايات عند سجود السبحة لو نذر ان يفعل قرينة تجزى بين الصوم والصلوات ونحوها مما يتقرب
 به ولو نذر الصلوات في مكان معين او زمان معين تعين وان لم يكن نفس المكان والزمان ذات مرتبة على ظاهره ويجزى العذر عن المنذر الى غيره وان كان افضل
 من المنذر فضلا عن المساو والمساو الاقل ثوابا **الثالث** ان نذر عتق مملوك مسلم لم ينفذ الوفاء به ولو نذر عتق مملوك كافر على الاذكي ولو نذر عتق رجلا
 بين الصغير والكبير والذكر والانثى في التخيير والعينة عينا لا بوجبا فعفا الا ان كان منصرف اطلاقه شيئا من ذلك ونوى شيئا معينيا فيتعين ولو نذر ان يبيع
 مملوكا لم يوفى به الا عند الضرورة الموجبة لرجوعه عند البيع فيجوز له بيعه ولو نذر عتق كل مملوك له فم ينفذ فان قصد معينيا تعين والا لزمه عتق
 من مضى عليه في ملكه ستة اشهر وجه **الرابع** لو نذر الصدقة فن تعين فادامعتا ولو بالقصد تعين والا اجزائة القصد باقل البسيطة ولو نذر
 الصدقة بما لا يكثر من قصد مفدا او قصد اقل مصلدا عرفا وكان لمصرف في غيره لزمه ذلك ولا يصدق بثمانين درهما ولو نذر الصدقة بدينار كذا ونوى
 كثره لا يقرب كون حاله حال التذبا للمال ككثر من تعين الثمانين تماندا واما الحظير والجليل فلم يرد فيها تشبيرا ما رجع فيها مصلدا ومنصرف في غيره مع الاشتباه
 بل لزمه الاحتياط ولو عتق للصدقة في مكانا او زمانا تعين وان لم تكن مرتبة لنفس المكان والزمان ولو بصدق في غير ما عينه لم يجز لزمه الا عند الضرورة ولو نذر صرف كوة
 او خمس لم يصدق به لزمه الوفاء به ما لم يسئلزم التأخير التمتي عنه ولو خرج المعين عن الاستحقاق انحلت بذره ومن نذر ان يصدق بجميع ما يملكه لزمه الوفاء به ولو
 خاف الضرر فوهم ما له ويصدق ولا فاقلا الى ان يبلغ ما يصدق به مفدا ما يملكه حين لزوم الوفاء بالتذكرة على ما يصحح متعلقا بالقول ومن نذر ان يخرج شيئا
 من ماله في سبيل الخير فان قصد معينيا من سبيل الخير او انصرف الى لفظه تعين ولا تجزى بين اقل سبيل الخير من الصدقة على الفقراء والتج والزيارة ونحوها **السادس**
 اذا نذر ان يهتك بدنة فان عتق شيئا من هتك او موق لفظا او قصدا تعين الا انصرف الى اطلاقه الى الكعبة والا حوط لغيره ما نذر هدي او نحو ولو نذر لهتك الى مكان
 معين غير مكة العظمى وموق بطل الا اذا نوى الصدقة والاهل المؤمنين ولو عتق ما يهتك به لفظا او قصدا تعين ان اطلق انصرف الى التعم وكان لادن يهتك اقل ما يهتك من
 التعم هديا ولم يجز هذا غير التعم والا حوط اعتبار شرط الاضحية فيه ولو نذر شيئا من عبد وحرته او متاعا وقماش ونحو ذلك لمكان شريف كبيت الله الحرام واسائر
 المساجد والمشاهد المشرفة والامكنة المباركة فان عتق جهة خاصة كالترج والطيب نحوهما لذلك المكان تعين ذلك ولا يبيع ذلك وصرف ثمنه في مصالح
 ذلك المكان من سراج وطيب ونحوها مما يرجع الى فظهم ذلك المكان وفي مونة الوافدين اليه الفاصدين له واما المنذر فلا باب لشاهد المسترفة من التعم
 الميامين عليهم السلام والاوليا المرضين رضوان الله عليهم فمع قصد جهة معينة من المصارف يعين مع الاطلاق لا تجزى بين المصارف ذلك المرفد دين
 الصرفة في سائر وجوه الخير التي يرجع ثوابها الى صاحب المرفد منها الصدقة على الزاوين والمجاورين وغيرهم من المساكين ولو نذر زيارة احد المراتل المطهرة بعد
 وكفاه الحضور في تيمم الزيارة منه والا حوط التسليم بعد الحضور بل يعين ذلك عند انصراف الزيارة الى ذلك ولو نذر ان يهتك بدنة فان عتق كوفها من اقل
 لفظا او قصدا تعين اختيار ذلك والا فاحوط اختيار البعير لذلك فان لم يجد البقر فان لم يجد نسيج شيئا **المطلب السابع** في احوال الباي هو
مسائل **الاولى** من خالف نذرا المنقذ لزمته الكفارة وهي على الاقوى كفارة خلف اليمين عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين فان عجز صا لثلاثة ايام **الثانية**
 اذا نذر صوم سنة معينة من دون اشراط التتابع لم يصومها اجمع لكنه يهتبط العيدين وايام الشريق ان كان يمني ولا قضاء عليه ولو كان بعينه في صا ايام الشريق ايضا
 على الاقوى ولو افطر عامدا شيئا من ايام غيرة العيدين وايام الشريق فان كان لعينه عذبة يمين عليه وكفر ونقض ما افطره بعد انقضاء السنة ولو شرط التتابع في نذر
 لزمه الاستيفاء مع اطلاق السنة وانما مع تعيينها فالاحوط قضاء ما افطره التكفير بخلاف التذكرة لو كان افطره بعد من مرضا وحض او فاقتر على ما مضى وكفارة
 عليه سواء اشراط التتابع في نذره ام لا ولو نذر صوم الدهر انعقد لزمه الوفاء لكنه يهتبط العيدين ومطلقا وايام الشريق حيث يكون يمني وايام سائر الاسفار الصلوات
 وايام الحضر والنفاص لا قضاء عليه في شيء من ذلك ولا يجوز له انشا السفر لغير الضرورة ولو نذر صوم سنة غير معينة فان اشراط التتابع لفظا او قصدا تعين ولا صا
 ثلثا من وستين يوما ولو متفرقة ولو صام اثني عشر شهرا هلالية ولو بغيره في الاشهر اجزاء ولو صام سنة متتابعة بعد ذلك شهر بل شهر رمضان ويومين
 بدل العيدين وحصل بذلك التتابع ولو نذر صوم شهر متتابع لزمه اخيرا شهره ثم له ذلك واقل ما يحصل به متتابع صوم الشهران يصوم خمسة عشر يوما متتابعة فلو
 اراد الشرع في عزة ذي الحجة لم يجز له انقطاع التتابع بعيدا **الثاني** ان نذر ان يظهر متعة لانيان بالواجب منه نذر صوم اول يوم من شهر رمضان
 ان نذر ان يمسك جواز مسافر في ذلك اليوم الا بعد الزوال **الثالث** ان نذر ان يمسك عتق مملوك مسلم كان متعلقه بخبر ما او مكرها او مباحا ومن المحرم من عتق عتق على غير
 الجهة التي ورد النذير بها **الرابع** ان نذر ان يمسك عتق مملوك مسلم كان متعلقه بخبر ما او مكرها او مباحا ومن المحرم من عتق عتق على غير
 ان ظهر من نذر التتابع كند صبره المال مبيعا او موجرا او صدقة والحجوان اضحية ونحو ذلك من نتائج العتق والايها عان في مستبائنا لكان يعتبر بعد

في كل شهر

في الصيد والذباح

٢٧

ذلك إيجاد سبب تلك الغاية والأقوى إيجاب التذرع من التصرف في العيون المتعلقة بها التذرع بالفتور لموسم التذرع السابعة العهد
 يجب الوفاء به كاليمين وكما ذكر في خبره على الأقوى وصورة ان يقول عاهدت الله او على عهد الله ان لا يفعل كذا ولا يلزم فيه نية الفرض ولا غيره مما لا يشرع
 في التذرع يكون الفعل طاعة على الاشبه فلو كان ما عاهد عليه ما احل لم يلزم الوفاء به نعم يعتبر ان لا يكون مرجوحا كترك واجب او مستحب او فعل محرما وعكس ذلك
 التذرع العهد بمقتل بالقطر ولا بمقتل التذرع بالعقد القلبي وفي التقا
 العهد به وجوب الاشبه وان كان العهد الا ان لا يحل

القسم الرابع في الاحكام وهي ثلثة عشر بابا **كتاب الصيد والذباح** الاصل في كل حيوان حرمه اكل لحمه الى ان يثبت
 كونه ذكرا او كونه ما كوالا لم نلشكوك كونه مذكرا او ما كوالا يمنع من اكله سواء كان الشك في الموضوع او في الحكم وسواء كان الشك في الموضوع شك في حصول
 التذرع في الخارج ام في صدقها على عمل خاص ولا يبين كون الشك في الحكم ناشئا من الشك في ثبوتية الحيوان للتذرع او في شرطية شيء في التذرع ولو قيل في خبره
 الا خبره بالحال لم يكن بذلك البعيد ثم الكلام في الصيد في مقام ثلثة **الاول** في الجوز الاصطيد به وهو من الحيوان خصوص الكلب المعلم دون غيره من جوار
 السباع والطيور فيجوز اكل ما صاده الكلب المعلم وقتله سلوقيا كان ام لا لان كان اسود على الاشهر لا يظهر ولا يحل اكل ما قتله الطيور وسائر السباع حتى نهض التمر
 على الأقوى نعم ما ادرك كونه تمام قبضه الطيور او السباع يحل اكله معلمه كانا وغير معلمه ومن غير الحيوان كل ما فيه فصل كالسيف السهم والرمح والخنجر والتسكين
 وحديد العصا ونحو ذلك فيجوز اكل ما صيد بذلك وان لم يدرك كونه طيرا كان الصيد ام غيره خروفاة الا ان اصابته معرضة اي جازحه بعرضها فقتلته صغير
 كانت الا لزام كبره طوله ام قصير كانت الا لزامه من الصيد ام اكبر ولا يعتبر في تحقق الصيد بالسهم خرجه من الجانب الاخر كما لا يعتبر اتحاد ما صيده فلو
 كلبين او سهمين او كل ما وسما واستند الفضل الى الجميع حل ويؤكل ما صيد بالحد الحالى عن اتصال الحد يد اذ خرف في الصيد ودخل فيه ولو لم يربطه بذلك ولو لم
 يحرف لم يحل من غير ذرف بين حالتي الاختيار والقوة لفقد الا لذات الحد يد على الاظهر ولا يحل ما صيد باليد فيه حده ولا يحل ما صيد باليد والعقود ونحوه
 الفضيلة واليد في غير الحد يد ونحو ذلك وكذلك الا لزام السهام عند العجم بالثقب وتشتط في الكلب الذي يحل صيده ان يكون معلما فلا يحل صيده غير المعلم الا اذا
 ادركت كونه يتحقق كونه معلما بان يسرسل عند رساله وينزجر لدى زجره بحيث تكون جميع حركاته عند الارسال والزجر مستند الى الارسال والزجر ولا
 يصح اكل ما يمسكه ولو اكله نادى لم يفح في اباحته ما يقتله وكذا الوشر بـ م الصيد انما واقصر والا في رجاع تميز المعلم من غيره الى العرف لا يعتبر انما هو
 كونه معلما في حصول الصيد فلا يكفي كونه معلما في غيره ولو امكن الصيد على صاحبه ثم امتنع من تسليمه اليه وصار يقاتل دون ذوق الحافزة اكل وجهه يعتبر كونه
 الاصطيد منه على وجه نظر النفس بناء ذبه ويصدق عليه المعلم عرفا ويشترط في حل الصيد العلم امورا **الاول** ان يكون المرسل مسلما او من فحكمة كالصبي
 المحكوم باسلامه لا سلام احد ابويه فلو ارسله الوثني المزدحم لم يحل اكل قتله وكذا لو كان يهوديا او نصرانيا او مجوسيا على الاظهر وكذا لا يعتبر كون المرسل عاقلا
 متبذرا فلو ارسل المجنون المطبق او الاداري في حاله وذو الصبغ غير المتبر لم يحل ما قتله بشرطية الذكورة **الثاني** ان يرسله للاصطياد فلو ارسله لغير
 نفسه لم يحل مقتوله وكذا لو ارسله هو حيث لا صيدنا عرض في الصيد فقتله وارسله للصيد مع وجوده ثم لا يفتر عنه فقتله لاعتن بعقد جسد فلو
 ارسله لصيد احد جملته الصبي اثنى في حل مقتوله ولو ارسله من قبل نفسه وارسله هو للصيد فزجر قبل الوصول الى الصيد فوقف ثم اغراه بفصل الصيد صح
 تكون الاغراء اسلما اتفاقا ولو ارسله من قبل نفسه اغراه الضاب فاصلا للصيد فان لم يزدعه بالاغراء لم يكف ان زاد في كفاية ذلك في الحل نظر الاشهاد
الثالث ان يستحي الله تعالى الوقت للمعان للارسال عرفا مقدما عليه او مخرعا عنه على جملة نفوق العارضة العرفية وفي كفاية التسمية بعد الارسال
 معتد به قبل عضد الكلب فلو ان اشبهما العقد ولو ترك التسمية عمدا لم يحل ما يقتله ولو كان ناسيا لم يقدح ولو زكها جاهلا فني الحامة بالناسي والعامة جهان
 اذ هما الثاني ولو سمي معتقدا استحبها بها فني اجزاء ذلك واعتبار كون التسمية باعتقاد الوجوب جهان اظهرها **الاول** ولو سمي التسمية حال انكسر السال دونك
 قبل الاصابة والعضة فالنحو التسمية حيث ما ذكر ولو شك بعد نفوق وقت التسمية في وقوعها منه لم يعتبر بشكته لنجاسة محل ولوارسل واحد متى اخبر
 بحل الصيد الا ان يدرك كونه على وجه الشرع ولو ارسل اثنان كلبين وسقى احدهما عند رسال كلبه ولم يسم الاخر رسال كلبه واشترك الكلبان في قتل الصيد
 لم يحل بذلك **الرابع** ان لا يصب الصيد من غير اصبا او وكلة السلم وحيوته مسخرة فلو غاب ثم وجد مقتولا او ميتا لم يحل لاحتمال استناد الفضل اليه عليه
 الذي ارسله بشرطه سواء وجد الكلب واقفا عليه او بعد امته لان وفوه عليه اعم من استناد الفضل اليه فقط نعم ان علم من اقر ان استناد نهو في وجهه ذلك لا يبر
 المحلل كفي في الحل وان غاب عن نظر المرسل في الحقيقة هو العلم العادي باستناد اذ هان الى السبب المحلل فقط دون علمه فقهه ولا لا يحل فيها شك في
 استناد اذ هان الى السبب المحلل فقط وان لم يغب لو غاب الصيد عند علم استفرار حيوته كالواخرج الكلب جشوا الصيد وفق قلبه وقطع حلقه ومرة فاعا
 فانه يحل للمعلم باستناد موته الى جرح الكلب انه على فرض الحيوان سبب فليس الا لالسبب المحلل والشرط الا ربعة جارية في السهم ونحوه من غير اسلام
 الرامي وميله للاصطياد وتسمية عند الرمي والعلم العادي باستناد قتله اليه ويجوز الاصطياد بمعنى المنع من اعداء ثبات اليد بالشر لا بالثبات في الجاه

في الصيد

٤٢٨

في الصيد

ونحوها من الآلات الحارثية لصقور والبراة ونحوها من سباع الوحوش والطيور لكن لو مات شيء مما صيد بالآلات المذكورة لم يحل نعم ان ادركت ذكوة حال استقرار
حيوته حل وكذا التهم التي لم يتم على حديد محدد ولم يكن محددًا خارقا للحجوان ولا محرر في الصيد ما هو اكل منه والفقول بحرمته فاصروا هذه الآلات بأسرها
من باب الساعف في ذلك الكراهة **المقام الثاني في أحكام الاصطيد** لو ارسل كل من المسلم والكافر الذلة فقتلته الا لثان لم يحل سواء اقتضت
الا لثان مثالان يرسل كلين او سميان واختلفا كان يرسل احدهما كلبا وبريما او اخرهما سواء اصابا في ان واحدا وبغافنا واخر قنا في كلاهما لا نقض
ما هو مناط الحل من استئذان هو في وجهه الى سبب محلل خالص عن شوب السبب المحرم ولو اتخذه الله المسلم بالجرأح على وجهه سلب عنه استئذنا المحقوق ثم جهرت عليه
الذلة الكافر حل لاستئذنا القتل الى فعل السلم ولو انعكس الفرض حرم ولو اشبهه الاخر غلب الحرام على الحلال ومثله الحال فيما لو ارسل المسلم كلبا ويرى سميان
مع احدهما دون الاخر او ارسل كلبا واسنر سل كلبا الاخر فانه مع استئذنا الاستئذان حيوته الى المرسل المسمى عند ارسله الجمل ومع استئذنا الى الاخر غير محرم عند
اشتبا الحال يغلب الحرام للحلال ولو رخصنا صاب التهم القميد اعانة التبع وكان يقصر عنه لولا التبع حل وكذا لو اصابه لارض وانصدم بجاطم ثم اندلق منه
واصاب لصيد وقتله والعرف في حل الصيد بالمرسل لا بالمعلم فلو كان المرسل مسلما فقتل حل ولو كان المعلم كافر اكله لو كان المرسل كافرا لم يحل ولو كان المعلم
مسلمًا ولو ارسل كلبه وسمي فقتل غيره حل لما مر من كفاية القصد الى جنس الصيد ولو ارسله على صهرو كبار فمترقت عن صفار فقتلها حلت اذا كانت مستقلة او
ارسل من دون ان يشاهد صيدا فانفق اصابه الصيد لم يحل وان سمي سواء كانت الذلة كلبا او سلا حاتم لم يفصل الصيد فجري مجرى سائر الكلب
وقد عرفنا عن اعيان القصد الى الصيد فحل ذلك ولو ارسل كلبا ادى سميها لا يفصل اصطيد الحيوان بل يقصد العشب ويفصد حيوان غيره ما كولا ويفصل
حجر او شجر ولا يختار قوته او نحو ذلك فاعترض صيدا مباحا وقتله من غير قصد لم يحل وان كان قد سمي عند ارسله ولو رخص السهم او ارسل الكلب مع علمه
الصيد فانفق اصابه الصيد لم يحل وان كان قد سمي حين الارسال ويعبر في الصيد الذي يحل بقتل الكلب لمعلم والا لثان الحداد والحالية المحلدة ويكون قتل
شيء منها ذكوة لان يكون بمنعها فلا للتدكي وحشيا كان وان سمي ما موخشا كالبها ثم الانسية القاتلة بالعرض كالبعير الصائل والشاة العاصية والبقرة
الموختة على وجهها يمكن اثبات ايد عليها الا بالصيد المدار على الامتناع بالفعل فلو كان حشيا بالاصل غير مشع فعلا كالبها ثم والطيور التي عابت رحلتها
ونحوه ففصر عن الشفرة الا امتناع وكا طفال الحيوانات الوحشية الغير الفادرة على العدو والفرخ الفاصر على الطهران والوحوش السنانة بالعارض كالطير
والطهر الغير المنع من السكنى بالدار والا نرا هاهنا لم يحل بالصيد مالم بذلك بالذبح واولى بعد الحل الامع التدكية الحيوانات الاهلية بالذات والعارضات
من المنع وغير المنع يتبع الاسم ولو رخص حيوان من الاهلية القاتلة للتدكية في جزئها ونحوها ونحوه ان كان ذكوة بالذبح واخره ان كان ابل كفي فحل عثر في
اي موضع من جسد امكن مع التسمية ولا يقوم عثر الكلب اياه مقاع عثره على الاظهر ولو رخص طائر او فرخا لم يصرف بعد فلا الامتناع فقتل ما حل الطائر دون الفرخ
نعم لو ادرك الفرخ مستقر المحقوق لم يحل ولو تقاطعت الكلاب لصيد قبل اذراك الصايله لم يحرم من غير ذنبه بقا طهرم اياه وحيث مستقره وحل بقتل
ما لو تقاطعت الصائلون فانه لو كان قبل خروج روجه حرم ولو رخص صيدا فتردى من جبل او وقع في الماء لم يحل الا ان يكون قد صبره التبع غير مستقر المحقوق
ولم يسند موته الى سقوطه وفوقه لو قطعت الذلة من الصيد شيئا كان ما قطعه ميتة واما البليق فان لم يكن فيه حق مستقر ومات بسبب الذلة لم يحل وان كانت
لحق مستقره لزم ملكيته بالذبح ان زال امتناعه بالصيد مع ثبات امتناعه لوقته الا لا قطعتين فما زاد وخرج الدم فان لم يكن في شيء من القطع حق مستقره
حل الجميع فغاوت في المقدار وتسادت من غير فرق بين ما فيه الرأس وعينه والاذن والاذن الصغير وان كان في الجميع حق مستقره فان سعى الزمان للذبح نزع ما فيه الرأس
وحل وحرم غير طان كان في البعض حق مستقره دون البعض الاخر حل ما فيه المحقوق بعد الذبح ان وسعد الزمان وبذل من البيع وحرم الاخر والاحتياط صلح
المقام الثالث في مسائل الاولى يحرم الاصطيد بالآلة المغصوبة ولكن غصبيته الا لا لا توجب حرمة الصيد وملكه الصائد دون ملك
الا لثان كان ما صلبه او سلاحا عليه مثلهما لهما **الثانية** اذا عثر الكلب صيدا كان موضع العضة نجسا يجزئ غسله وان لم يخرج الدم من
موضع العضة على الاظهر **الثالثة** اذا ارسل الصائل لطلب المعلم او رخص التهم ففي وجوب المساعدة عليه الى الصيد على الوجه المعتاد فولا ان اظهرها
وحسن الاحتياط غير حق ثم ان وجد وليس فيه حق مستقر فهو بحكم المذبح يحل اكله ان كان ما كولا وان وجد وفيه حق مستقر واتسع الزمان للذبح لو
يحل اكله حتى يدق سواء كان الصيد بالكلب او بالذلة وان وجد وفيه جوهه مستقره ولم يسع الزمان للذبح حل من دون ذلك وكذلك لو وسع الزمان ولو
يكن عند ما يدق به فانه يترك حتى يقتله الكلب يحل بذلك على الاقوى ولو استغل تحديدا لم يدق حتى مات فان كان عن ساهل حرم ذلة حل والقدرة على الذلة
المغصوبة كقتلها **الرابعة** يملك الحيوان المنع بامور فتمها ان يضرب باليد بقصد التملك ومنها جرحه جرحا مدققة او مية ما يشبهه
وبزمنه او كسر جناح الطائر بحيث يجرى عن الطهران والعدو بقصد التملك ومنها وقوفه في الشبكة المنصوبة له ومنها ارسل كلب يثبته او سبيح
يعرفه مع اثبات ايد عليه بذلك ومنها الجأء الى مضيق لا يفد على الا لثان منه ومثله ما لو حفر حفرة في طريقه فوقع فيها واجرى ماء على ارض
تدخل ويقف فيها الصيد ومنها اثبات الغشيش الطيور فيها الى غير ذلك مما يوجب بطال امتناع الحيوان واثبات ايد عليه **والذابعة**
فان لم يثبت فيها مقامات رجب الاولى في الذبح وبشرطه الاسلام او حكمه فلا يحل ذبحه الحربي ولا المذبذب ولا الكاذب
اليهود

في الصيد

في الذبائح

في الذباجة

قبض حمله جرد فيها صفة المشبه بزم اجتناب الجميع وفي محل ما يقبضه المجنون المحبوس من الجوار والتمك تردد وان كان الحل في صورته مشاهداً فقبضه ما في يد خارج الى
وجهاً **الثاني** انما في جرد من طين جرد فان لم يتم خلقه حرماً اكبر وان كان قد تمت خلقه ولم تلمح الروح حل كذا يكون كونه الجسد ذكوة أمه وان
لجنة الروح وذهبت وحده بند كذا فانه لا يظهر حله وان خرج من بطن أمه وهو حي فان وسع الزمان لتلك فيه توقف حله في ذلك كونه وان لم يسع الزمان لذلك
فلا يظهر موت ولو خرج من بطن أمه ميتاً فان علم وقوع موته بعد نزع أمه فقد عرف حله وان علم سبق موته على نزع أمه حرم من غير شهيد وان اشتبه الأمر حكم بحله على
الاشبه والأحوط هو الاجتناب عنه ولو خرج الجسد من حيوان ما خفي انفاد من الحيّة فان كان حياً توقف حله على نزع أمه وان كان ميتاً حرم كله وكذلك خرج
فلو خرج الروح فيه **خاتمة تشتمل على مطالب الأول** في مسائل ثلاث من أحكام الذباجة **الأول** في المرجع في الذبح والشرع على وجه
المختلف بين المباشر له ما في أسنوف جميع الأعضاء بأمراً لا يعلوها مرة واحدة فهو من اجود أسنوف الذبح وان كان قطعها بامر رها عليها فترتب فصاعداً
اتصال بعضها ببعض عرفاً بحيث يعد مشاغلاً بغير الحيوان الخاص كمن ولو قطع بعض الأعضاء بالشرع ثم نزع غيره ثم قطع الباقي بشرط لم يعد الحبل ولكن
الأحشايا بالاجتناب عنه لا يترك ولو بقدر الذبح وقطع كل منهم عضواً بعد قطع الآخر بلا فصل او معاً مع اجتماع الشرائط فلا ضرباً بالحبل اي اذا قطعوا دفعة
عربية **الثاني** في غير استئذان هو روح المذبوح الى الذبح فلو اخذ الذبح في الذبح وانزع الآخر خشوته واستند خرج روحه الى فعلها ما كان ميتة
الثالث انما يتبين بقا الجسد بعد الذبح واستئذان الموت الى الذبح حل وان يتبين خروج روحه قبل الذبح كان ميتة ولو اشتبه الحال ولم يعلم ان كان حين الذبح
حياً او ميتاً فان تحرك بعد الذبح فلا شبهة في حله ولا في حله ما قبل بل لا يظهر الحرمة **المطلب الثاني** في بيان ما تقع عليه الذكوة وما لا تقع وذلك ان الأصل
الثاني على أنه ظهور وقوع الذكوة على كل حيوان لم يجر جلد فخرج الدليل بحكم وقوع الذكوة عليه ولم يخرج جلد باق تحت الأصل وقوع فاعلم ان الحيوان
على اقتضا أحدها ما لا خلاف في وقوع الذكوة عليه كحيوانات الطائفة المأكولة ثانياً ما لا خلاف في عدم وقوعها عليه كونه يخرج الروح على أي
وجه كان ميتة كالروح في غير العين مثل الكلب الخنزير فانه لا تقع الذكوة على شيء منها **الثالث** ما اختلف فيه كالغزال والذئب والفرس ونحوها من السوخ والآ
والتمرد والهمد والتلبس ونحوها وكافة السباع والأقوي وقوع الذكوة عليها فظهر جواز ينقطع مجلداتها وان لم يجل اكل لحمها فذلك **الرابع** في اختلاف الجوار
في تعدد السوخ والمحصل منها ثلثون النسب الفارة والفرس والخنزير والغنم والذئب والأرنب والوطواط والجرب والعقرب والوزغ والزبور والطا
والخفاش والزهر والمادام والوبر والورس والتمسك في الضفد وسهيل وزهرة والكلب والحية والعظاينة والبعوض والعلف والعنقا
والخنفساء والجرب والورث والذئب الغفاء **المطلب الثالث** في مسائل من حكم الصيد **الأول** ما يشترط في الصيد ان يكون الحيوان
والشبكة ونحوها من الآلات المعتادة للاصطياد بمكانها بنبوت الحيوان فيها وكذا اكل ما يعتاد الاصطياد به من كلب وصفر ونحو ذلك ولو اغفل الصيد
بعد ثبوته في الآلة لم يخرج بذلك عن ملكه سواء التقى بصد لا بفلك بالوحوش ام لا يعتد بالوصول الى ادم لا ولو ثبت الحيوان المنقطع في رصده الموحلة او غش الطير
في داره او ثبت السمكة وقعت في سفينة لم يملكه بل يثبت له الاخصاص بحيث لو قصد المجازة فلو دخل حدار رصده وداره لو سفينته وقبض الحيوان والطير
ملكه سواء كان دخوله حلاً بالاذن او حراماً ولو اتخذ الموحلة والذئب والسفينة للصيد والحياة ملك ما يكون فيها على الأقوى وكذا ملك ما اغلق عليه باباً لا يمكن
الفرار منه وجعله في مكان يمكن قبضه منه ولو أطلق الصيد الذي يملكه باثبات اليد عليه فان لم ينو إطلاقه وضع اليد عنه لم يخرج عن ملكه وان نوى وضع اليد
عنه وفتح علقته منه ففي زوال ملكه عنه بذلك لم يملكه غيره بالاصطياد كما لا ريب عن قولنا انما يظهرهما الثاني **الثاني** لا يملك الصيد الا بصبره تحديراً
وبطأن امتناعه سهوله اخذه فلو امكن الصيد الخلاص منه بطران او عدو بحيث لا يبعد عليه الا بناه النضج لا سراح لم يملكه بل يكون لمن امسك به **الثالث**
الثالث لا يملك الصيد الا من اطلق مساعداً في شخص صيداً فاشبهه في حكم المذبوح ثم قلنا غيره كان للراي ولا شيء على الفاعل لان يكون فلا يفسد
لحمه وخرجه منه ولو رماه الأول ولم يشبهه ولا صبر في حكم المذبوح فقلنا الثاني كان للفاعل دون الراي وليس على الأول ضمان شيء مما جازا وقوع الحادثة عليه فلو وقع ذلك
الثاني ولو اشتهر الأول ولم يصبر في حكم المذبوح فقلنا الثاني كان للفاعل دون الراي وليس على الأول ضمان شيء مما جازا وقوع الحادثة عليه فلو وقع ذلك
وميتاً وان كان على وجه حله فان لم تكن الميتة فعليه قيمته وان كان ميتة فعليه نفقته ما بين قيمته حياً وميتة الأول ولو اشتهر الأول ثم جرحه فلك
ولم يقتله وادركه الأول ذكوة ملكه الأول ولو لم يدرك ذكاً كان ميتة وضمن الثاني للاول قيمة الحيوان المذكور معيباً بالعيب الذي يصاحبه جرح الأول فلو كان
قيمة غيره من عشرة فما شفعه كان على الثاني تسعة الا ان تكون قيمته ملاوحيه انقص من قيمته مهناء والا فزاع النقص عليه ما فلو كانت قيمته في الفرض مذبوح
ثمانية كان على الثاني ثمانية ونصف ان لم يجر الأول ذكاً ما اشتهر واهل في الذكوة حتى مات وصار ميتة كان على الثاني نصف قيمة الحيوان معيباً على الأقرب
الرابع اذا كان الصيد يمتنع بامر من كالدرج والقيح ونحوها مما يمنع بالطيران والعدو جميعاً فكسر شخص جناحه وكسر رجله فالأقوى ان الثاني ولا
ضمان على الأول **الخامس** لو رمى الصيد اثنان فقتله فان اصابا دفعة عربية ومات بذلك حل وان اصابا في الأصابع فان كان الثاني هو الذي ابتلي
فلا شبهة في حله وان كان الأول هو الذي ابتلي فان درك ذكاً بعد جرح الأول فلا شبهة في حله ولو مات بالجرع الثاني او بهما من دون ذبح فلا حرج فيه ولو اشتهر
بان لم يعلم ان امتناعه على الأول أو على الثاني لم يصادف أحد الاثنين مذبوحاً وان صادفته وفتحت عضواً الذي جرح

في الذباجة

في الذباجة

في الذباجة

كتاب الطهارة الشريفة

٤٣٢

ان جعل في غير ما لم يمنع المشايخ من كل ما يقتله الكلب بالعقر مع اجتماع شرائطه المقدمة ولا يحل ما يقتله بصدده وغيره وانما يعرفه من علم
انه مات بعقره او صدمه لم يحل الشاة بعقره اذا صيد الطير ومقصود من الجراح لم يملكه الصائد لكشف الغص عن سببه عليه والا صل بقا الملك وفي كلامه وكذا كل
ما صيد وعليه شيء من اماران سبق اليد فيجوز عليه ما ياتي انتم قهري كتاب اللفظة من حكم ضالته الحيوان ولو كان الطائر ما كان جاحدا فهو نصاب ما لم يعلم كونه ملكا
للغير وعلى هذا فالطير لا يخرج عن ملك مالكه باذنه تعالى من برجه الى برج الغير ولو استقل له برجه طائر لا يعلم له ملكا ملكه ان قصد بيتا البروج صيد الطير والا فلا
ولو اخطأ حماره بحمار الغير لم اجتناب الجميع الى ان يصالح ذلك الغير او يماسه ولو اخطأ مملوكه من الحمام بحمام مباح فان كان الجميع محصورا لم يخرج لغيره الا
منه وان كان غير محصورا ولو اخطأ المملوك بحمام ناحية جاز الاصل في اننا حية على الاشبه ولو حصل الطير بغير اذنه وكان الذكر لشخص والا نفي الاحكام
البعض والفرج لصاحبه نفي التماسه ما يقطع من التملك بعد اخراجه من الماء حيا ذكرا لئلا يولد له اعداء الباقى الى المال مستقر الحولا ته
مقطوع منه بعد نذركه التماسه اذا اصاب اثنان صيدا دفعة فابناه بحيث تستلشونه الى مجموع فعلهما فهو لهما ولو كان احدهما جاحدا والاخر شيئا
فاصيد للثب ولا ضمان على الجراح ولو اشتبه للثب بالجراح فاقرب تميز الثب بالفرقة ولو شك في اصل اختصاص احدهما بالاثبات وكون الاثبات بهما

فوجهان احدهما الفرقة والاخر قسمته بينهما بالنصفين
والا ولا شبهة لوعلمنا ان احدهما مدف اي مجرد قاتل
وشككا في ان الآخر هله اثر في
الا زمان فقبل مجرانا او غير
فيه الاظهر كونه للاول

كتاب الطهارة الشريفة يجب على المكلف معرفة ما يحل منها وما يحرى حتى يتجنب المحرم ولا يثبت له لحم من جراح حتى يكون النار اولى به وان الله
نار له وتلك المحرمات على عتبات الفسدة فيه عظيمة المرجع فيما يحل اكله في نفسه مجرما ويجعل شريف نفسه مجرم هو الشروع ولا مجال للعقل في ذلك لعدم خبرته
بخواص الاشياء من منافع ومضار نعم الشكوك حاله من حيث التحل والتحريم محكوم عقلا وشرا بما حله ظاهر او البعث في هذا الكتاب ليستدعي رسم مقامات سنة
الاول في جوارح البحر وهو ما لا يعيش الا في الماء فليس منه طيور الماء بل حكمها حكم ساير الطيور ولا يؤكل من حيوان البحر الا ما كان سمكا كاله فليس وقشر كالورق كاله
والا عنه بالعارض كاللغف ولم يزل كالشبوط والبي و البهاج ونحوها تما للين لسمك من حيوان البحر محرم وكذا ما لا فليس من السمك وفي المجزى والماراهي
والزهور والتمار فولا فو بهما الحرم و يؤكل الرثا والكرمان والظروا والتبرلى والا يلقى في قتل كراهة الرثا ولو شئت لا يبعد كون المراد بالبحر المانع المنع
من ضرب من فليس له ولا يؤكل السمك والصفادع ولا السرطان ولا ساير اقسام حيوان البحر غير السمك ذى الفليس نعم ما كان منها ذى النفس فيمنه طاهرا وما كان
ذو النفس فاقرب قبوله الذكيزا للذبح وطهارة ذلك وان حرم اكله ولو وجد في جوف سمكة سمكة اخرى حلت كانت من جنس ما يحل سواء كانت باقية على حيوة
او علم حيونها حين اخراجها من الماء ولو يعلم لا طلاق للنفس المؤبد العمل والاستصحاب نعم لو علم موتها قبل بلع الاخرى طاهرا حرمته ولو وجد سمكة ما اكل في جوف
حيت حية من الماء غل على الاظهر لان نظرها الحية وفيها الروح واخذت فانها تحل ولا يؤكل من السمك ما مات في الماء من غير فرق عنه بانه ان يموت بسبب من يد
حيوان او حراره الماء او غير سبب لا يبين ان يموت في الشبكة او الحظيرة او في حاديهما ولا يبين ما طفي منه على الماء او الف البحر ميتا ولا يعرف في غير ما مات في الماء حيا
في خارجة بما قبل من الفان في الماء فان طوى على الماء مستلقيا على ظهره فهو ميت وان طوى متكبعا على وجهه فهو ذى ولا يؤكل السمك المحلل الا بعد استبراء من اجل
في الماء وما دلت عليه بطعم علقا طاهرا على الاحوط وبغير السمك نابع في التحل والحريم فبعض المحلل من حلال وبعض المحرم من حرام من غير فرق بينهما بل هو الجنس الاكمل ولو
اشبه بعض المحلل ببعض المحرم فلا حوطان لم يكن افوى لزوم اجتناب الجميع ولا يكفي الفرق بكون احدهما بعض المحلل في حكمه نعم تكفى البيضة في ذلك **المقام الثاني**
في البهايم يؤكل من الانسنة منها الاكل والبقر ومنه الجاموس والغنم ومنه المعز وبكره لحم الجاموس ولا يحرم لحم الخيل والبغال والحمير الا هلية نعم بكم يحرمها
والكل هذ في لحم الخيل اخف هل الاشد كراهة لحم البغال والحمير قولان مبنيان على وجوه اعتبارية وقد عرفت التحريم للمحلل شيء من سبب احدهما الجلل وهو موجب
لحرمة لحم الجمل حتى لا يسيروا ويحقق الجمل بان يقتدى بعذر الانسان محضه رطبة كانت وباسنة فلا يتحقق الا عنداء بالعداء بالعداء بالعداء
بغير العدة من التجاشا والتجاشا ولا بالعداء بفضلة غير الانسان من الفضلات النجسة والمدار على الاعتداء الى ان يصدف عليه الجمل لا عذرا على الاظهر ولا يجب
الجمل على قبول الذكيزه فلوزن قبل استبراء كان ذكيا طاهرا وان حرم لحمه ولا يحرم استبراء الجمل في الركوب والحمل عليه ونحوها والتمى من يكون محمول على الكراهة
على الارشاد الى النظم من عرق ومدة الاستبراء في الاكل لا يعون بوعده في البقر عشرين يوما وفي الغنم عشرة ايام من غير فرق في ذلك كونه من الذكر منها والا نفي والكبر منها
والصغير والمدار في استبراء غير المذكورات من الحيوانات على مقتضى ما ينفرد اسم الجمل عرفا وعادة وكهنية الاستبراء من ربط الحيوان في المدة وبطعم علقا طاهرا كانها
اشرب بالحيوان المأكول لبن خنزيرة حتى يشهد لحمه وعظمه من ذلك فان ذلك يوجب حرمه وحرمه لسلسه سواء ارتضع منه او شرب لبنه المحلول منه ولو ارتضع بسبب غير شرب
لا يشهد لحمه وعظمه كره اكله الا بعد استبراء سبع ايام ولا يلحق لبن الخنزيرة لبن غيرها من الحيوانات النجسة عينا كالكلية والكافرة ولو اشتبه المحرم بالحل لم اجتناب

في البهايم

في الأطعمة والأشربة

٣٣٤

اللهم رب هذه الزمة المباركة المهيمنة والملك الذي هبط بها الوصو الذي هو مهابل على محمد وآل محمد وسلم وانفعني بها انك على كل شيء قدير وفي فروع محمد بن
 ان الختم على طين قبر الحسين ان يقر عليه ان الزنة في الجنة الفدوم من اكل كل كونه على طهارة وان يقول عند وضعها في فيه اللهم في اسئلك بحق هذه الزمة وهو الملك
 الذي قبضها والقبض الذي حصنها والامام الذي جعلها ان نصل على محمد وآل محمد وان تجعل في فيها شفا نافعاً ورزقاً واسعاً واماناً من كل خوف واء فانه اذا قال
 ذلك وهب الله تعالى العافية وشفا واما الطبيب الا رفو فالا كثر على جواز اكل اللنداي وهو الاظهر ولا يجوز اكل الخبز اللنداي والفرق بين طين القبر الشريف وطين
 الاكر من يظهر في جوار ثنا والاول للاستشفاء وان منع منه الطبيب الحاذق بخلاف الثالث فانه لا يحمل الا اذا وصفه الطبيب في ان الاول لا يجوز منها عن فله المحض
 بخلاف الثاني فانه يجوز كل بعد الحاجة وان زاد في ان الاول محرم دون الثاني والحق بعضهم بالارض الطين المحمودة ونظر لعم النص فلا يجوز اللنداي ولا
 عند حكم الطبيب الحاذق بالخصا العلاج فيه في وجه لا يخلو من بعد النوع الخامس السموم القتل الزكية لها وقليلها اما الفد الذي لا يقتل
 منها القتل كالغراط والقبر اطين من القفون والتقوية مع مرأاً الهواء والمزاج في الاسهال ونحوه مع غلب الطيب الحاذق فلا بأس به ولا يجوز الخس في الاكل
 من السموم المقدار النصف النصف كالمشال من السموم والكثير من سم الحظ والسكران ومن السموم في الحكم كل ما ينظر المزاج المقام الثاني في المايعة
 والخمر منها خمسة احدها السكران المايعة كالحمر وهو المتخذ من العنب البئذ وهو المتخذ من العسل والفضح وهو المتخذ من البسر المكسب والتقيع هو
 المتخذ من الرتبة المرده وهو المتخذ من الازده وقبل من الحظ والشعر ونحوهما من الحبوب الفقاع فانها محرمة بانسانها حتى القليل منها الذي لا يسكر بالفعل وقد
 ورد ان مد من الخمر كغالب وثمن يورثه اذ يشاش ويذهب بغيره ويهدر في رثه ويحمله على ان يحس على المحارم من سفك الدماء وكوب الرنا ولا يؤمن اذا سكر ان يثب
 على حريته وهو لا يفعل ذلك والخمر لا يزداد صاحبها الاكل شره من شره عن من خمر لعنه الله ولا يكثر ودسله والمؤمنون وان شربها حتى يسكر منها يخرج
 روح الايمان من جسده وكتب فيه روح خيفة خبيثة ملعونة ومن شربها لم يقبل من صلوات ربها احاطت شرب الخمر شدة من ذلك الصلوات انه اكبر الكبائر ومن استعمله
 فذلك وكفائه ان التقية في كل شيء عند ثلثة احدى اشرب الخمر ويحرم عصير العنب ايضا اذا خلا من غرقق بين كون غليانه بالنار او بالشمس او من قبل نفسه يحمل اذا
 ذهب ثلثا ونحو من ثلثا وانقلب خلا ولا يحرم وما لم يغل منه ولا يصير في حرمه الا شتاد ولا فلف الزبد ولا صبر ورتة مسكر ولو لم ينجح في ماء وحر في نحوها
 من دون ان تنفق يخرج ما فيها من حمم لعنه صدق العصير على ذلك وكذا لو غلب حبات العنب بالشمس في ان تصير زبد او لوامنح العصير بعد الغليان يتوق
 لم يسهلك العصير في جميع وكذا ان استهلك وقلنا نجاسته واما استهلاك وقلنا بطلانه فلا شبهة الحل ولو امينح قبل الغليان ثم على المجموع حر الا اذا
 استهلك العصير في الخلط فانه لا يحرم بالغليان ولو غلب جانب من الاناء الذي فيه العصير على القول بنجاسته نجس الجميع ويحرم على القول بالطهارة بغير النجاسة
 العالي دون الجاهل الا ان يتناول بهلك الغلي في الباقي فلهذا المشكوك في غليانه من العصير يحكم بحله وطهارة في حل ما ذهب ثلثا بالشمس والحوار
 وردت والحوار الا حجاب منه ولا فرق في حل ما ذهب ثلثا بين كون الاطراف على ذهابها بالوزن او الكيل ولا يحمل العصير الغلي الصبر ورتة بسا قبل ذهاب
 ثلثه ولو مرجع العصير الذي ذهب ثلثا بالذي غلا ولم يذهب ثلثا كان قابلاً للحل بذهاب الثلثين لا بخبر ذهاب ثلث مجموعها بل بعين ذهاب ثلث كل منهما
 على الوجه فلو غلب على تسعة ارطال الى ان بقيت منها ستة ثم صببت عليها تسعة ارطال اخر اعتبر غليان المجموع حتى يتبقى خمسة ارطال ثلث الخمسة عشر رطال هي وزن
 مجموع المنجزين لو مرجع العالي الى العالي اغملاهما جميعا الى ان يذهب ثلثا ما كان غليانه اقل من الخمر فلو كان احدهما تاما ذهب ثلثه والاخر فذهب نصفه
 لم بعد المرجع اذهاب ثلث المجموع ولو طرح في العصير قبل ذهاب ثلثيه شيء فان كان صلبا لا يجذب شيئا كالحديد والفضة لم يمنع من حصول الحل بالغليان وان
 كان دخوا جازا بالعصير كالحز ونحوه جازا بامر بطوبه فقط كالحظرة المنقعة في العصير على القول بنجاسته العالي يمنع من طهارة بذهاب ثلثيه وعلى
 القول بطهارة بغير مرجع ما في باطن الخبز الحظرة يحمل العصير بعد ذهاب ثلثيه في ما عصير التبيب اذا غلا ولم يذهب ثلثا فلا يظهر عدم حرمة وحل الحظرة
 غير حق نعم لو صاب الغليان مسكرا حر لذلك كذا الحال في عصير التبريد الحظرة كان الحل في المحصر في البسري اجلي من التري وكل ما يجمع مرجع من مرجع فان
 كان الحمر من النجاسات والنجاسات حرام الجميع وكذا لو صاب من دون مرجع وان كان من الخمر غير النجس حرام ما مرجع به من اجزائه دون غيرها تانها الله
 من محبوان الذي له دم مسفوح فانه محرم الاكل وقد ورد ان اكل الدم يورث لما الاصفه من الرج ولبس الخلق وبورث الكلب القسوة في القلب فلهذا
 والرجح على ما يؤمن ان يهيل ولله والديه ولا يؤمن على جسمه ولا يؤمن على من يحبه واما دم الحيوان الذي ليس بنفس انك كالمضغادع والسمك ونحوها ففي
 حرمة قولان اقرهما ذلك فلو كان طاهرا او لا يذهب الحيوان المذبح ويستخلف في اللحم ليس نجس ولا يحرم ويحرم ما علقه وان كانت من الحيوان المأكول في
 الدم الذي يوجب البهز تردد الطهارة كالحل وان كان اظها ان الاجتناب منه لا يترك وهل يحمل ما يتخلف من الدم في القلب الكبد ونحوها ام لا وجها
 احوطها الثاني واشبهها الاول وما يتخلف في بطن حرام ولا فرق في حل ما يتخلف في خلال اللحم بين خروج الدم المغارف من الذبح بعد ولين
 المتخلف في نضاعف اللحم ما يمت من الدم في الحيوان قبل ذبحه فانه محرم ولو وقع قلبه من الدم في قد وهو يغلي على النار وذهب الدم بالغليان واستهلك
 قبل يحمل الرق وقبل يجرم ولو قتل من الدم النجس في وجبه الرق الطاهر فلا يوجب استهلاكه كالتربة الحظرة كان حسنا واما ما في الرق من الجوامد
 كالحم والتوابل فلا بأس باكلها اذا غسل ان لم يبق في باطنه بطوبه الرق الا ان لم تحفيفة وضعة في الكز حتى يصل الى الطاهر الحار حيث وصل الى النجس

كتاب الطهارة الشريعة

٤٣٤

في الطهارة

قائلها المتنجس فان ما اصابه نجاسة كان ما يباح نجس ومحرول طريق الى طهره وهو على حاله ولا فرق بين القليل والكثير الا اذا كان مائة مطلقا فبكره
وان كان لرجو كاللحم والسم في الفصل في الشا فوقت فيه نجاسة جامدة او مانع حيوان لنفسه سائلة القيت نجاسة وكشط ما يكتفها وحل الباقي ونحوه
في بحث المكاسب بيان حكم الاستصحاب بالدهن المتنجس وبغيره ارجح ولو مات في المايح الطاهر ما لنفسه سائلة كالذباب الخفسا ونحوها لم نجس بموته هو لا
ما وقع فيه ولو وقت ميتة في النفس في قد نجس ما فيها واربع المايح وغسل الجاهل كاللحم ونحوه على النحو المزبور واكل ولا يطهر النار الجهن المتنجس اذا خبز من رايحها البول
تأكل كل نجس كان الحيوان كالكلب الخنزير واطاهر الا اسد والتمر اما ابوالحيوانات لما كوله اللحم ففي حل شرها وجوا طهرها الحرم مطلقا حتى بول الا بالانثى
خاصة بها البان الحيوانات الغيرة لما كوله كلب اللواتي الاسد الذئبة والفرس والمريضة ونحوها فانها محرمة الالبس المزي للطل في الحيوان وشهر وشهرين بعدها ولا
يلبس الحيوان المأكول واما الخوان المذكور ومحج كالانثى والبغلة والفرس لبلنة محل دافئ الا صاحب براهمة لا مستند له الشماح في السنود المذكور هات **تحليل**
الصان واللعن والتخا بعد جرحها من الفم وكذا الفم والوخ والعز يسار واستحب من فضلات الحيوانات التي نفس لها سائلة ولا بأس بدفع العين
المقام السادس في الواح وفيه مسائل **الاولى** فدمر في بحث المكاسب جواز استعمال الاعيان النجسة فيما لا يشرط فيه الطهارة
كالشيد بالبيئة والعدو والاسنقا بجلد الميتة للزرع ونحو ذلك **الثانية** اذا وجد لحم ولا يذكيه هوام ميتة فان كانت هناك اما زه على الحل اذا كانا
التوفيق للمسلمين وان كانت الارض ارض الاسلام والا فان شكت في كون من مأكول اللحم حكم بحرمته فان علم كونه من المأكول وشكت في مجرد التذكية فقد ردت النظر
على النار فان انقبض فهو ذكي وان انبسط فهو ميتة والاحوط الاجتناب منه ولو كان اللحم قطعاعيد له لم اخبار كل قطعة قطعة الا مع العلم بكونها من حيوان
واحد وانفصال القطع منها دفعة ولو كان مع اللحم المذكور جلد لم اجتناب على الاحوط ولو انبسط بعض القطع لم يمنع من اكل البعض الاخر المنقبض **الثانية**
بحرم الضرف في مال الغنم باكل وغيره من دون اذنه وضاد فدمر مع عذ الا ذك الاكل من بيوت الالباء والامهات والامهات والامهات والامهات
الاخوال والحالات ملك مفاخر ويدل الصديق من غير ذن بين كون الاكل صحيحا او بغير احد اعذار المذكورة في الاية من العج والحرج والمرض وكذا الحال في
بيوت الاولاد والازواج والزوجات وشمل الالباء والامهات الاحلاد والجدات الارام ولا فرق في الاخوة والامهات وكذا الامهات والامهات والامهات
والخالات بين كونها من قبل الابوين جميعا او من قبل الاب خاصة والام خاصة ولا يبعد الحكم الى الاخوة والامهات والامهات والامهات والامهات
والخالات الا مع العلم بالرضا ولا يبعد الحكم الى الرضا عية من اهل العناد من المذكور بل يختص بالنسبة وفي المراء مال ملك مفاخر البيوت الذي جعل صاحبها
مفناحها بيلا مينة لغيبه ونحوها يقول لرخذ ما شئت وكل ما شئت المرجع في الصديق وهو العرف لا فرق في جواز الاكل بين حضور ارباب البيوت المذكورة
وعينهم ولا في المأكول بين ما نجس فسادا بالفاو غير ولا بين ما شاع اكله وغير ولا بين نفاش الاطعمة التي تدخر غالبا ولا تكل شياعا وغيرها وان كان الاحوط
احيا طال ان يفي تركه بل لا يشرط هو الفضر على المادوم والتمر وهل يختص الحكم بما في البيوت ويقع سائر اموالهم وان لم تكن في بيوتهم وجهان اظهرهما الاول كما
ان الاظهر هو الفضر على الاكل في البيوت عدا اخر اجبر منه والتشريك الاكل فيها ذكر ولو وجد الانسان في داره شيئا يشك كونه له جاز له الضرف فيه بعضه في
جواز الاكل والترب من البيوت المذكورة كون التحويل باذن اربابها صريحا او بشاهد الحال او الفحوى عدا كراهة اربابها الاكل منها والام يجر وهل يمنع من ذلك
انضمام الاكل الى ما ينجس بوضو العلم بها وجهان احوطا منعه مثل الاكل من البيوت المزورة اكل الما على محل وشرا وزرع منه على ما تقدم تفصيله في فصل بيع اللحم
من كتاب البيع **الثانية** من شرب خمر او شيا اخر نجسا او منجسا فصاد الغنم المتلون به طاهر وكذا من كحل بطلا نجسا ومنجس فصد الغنم المتلون به طاهر
والاحوط اجتنابها واما المتلون به من البضا والدمع فنجس ومشكوك التلون محكوم بالطهارة **الثالثة** من اذبل الكافر خمر او خمر خمر ثم اسلم قبل قبض
الشر فلا فضا لا يمنع منه اسلامه بشرط ان يكون المشرك حين البيع كافرا والبيع صحيحا ولو قبض الكافر من الخمر والخمر في حال كفره جاز للمسلم اخذ ذلك التمن منه
عوضا عن حوله عليه بخلاف اذا كان البائع مسلما كما مر في بحث الفرض **الرابعة** اذا اقبل الخمر خلا حل يد لك سواء كان انقلابا من قبل نفسه او بعدا
وسواء كان ما يباح به من ماله كانه او بافيا والاحوط الاجتناب من الاخير وقبل بكرة التحليل بعلمه ولا مستند له ولو اتى في الخمر خلا كثيرا حتى استهلكها او اقله
في محل اخر اسلمه كانه فيه لم يحل ولو يكر طاهر حتى اذا زك حتى خلا الخمر خلا على الاحوط بل الاظهر **السادس** بعذر يجوز استعماله او في الخمر بعد طهرها على
الوجه الشرعي **الثامنة** لا يجر من الرتوبات الا شربة التي لا تشكر وان شتم منها راحة السكر كرت الرقن ورتب التفاح ورتب السميرجل ورتب التوت والجداد
والسكبيج ونحوها ولو اتى ذوى الرأفة الى التهمة فضا في بعض الاخر بحرمته وفيه ما قل اذ على فرض وجوب تقاضا موارد التهمة فلا يجر من العين بل الفعل كما
يؤثر التهمة ويكره اكلها باشر النجس الحايض اذا كانا غير مؤمنين واكل ما يباح الجهر من لا يوقى النجاسة وان يفي الدواب شيئا من المسكرات من بسلف في عجز
العيب وان يسلم على طهره من يستحل شربه قبل ذهاب شربه اذا كان مسلما وقبل لا يجوز ذلك مطلقا وهو مع كونه احوطا اظهر ويكره التذوى بميا الجبال الخا
التي يشتم منها راحة الكبر في مال المر **الثانية** من كل لبن المنع من تناولها فهو مع الاضطرار واما عند الضرورة فيجوز تناولها ما من شئ حرم الله تعالى
الا فلا حل له لاضرر اليه وبين ذلك يستدعي البحث عن المضطر وعن كيفية الاستباحة اما المضطر فهو محتاج الى التلف وحديث ارض وطوله او عسر شربه
التناول وكذا لو خشي السائر الضعف لم يذى الى التلف عن الرقة فضا من اجباله نفسا او مالا واعتبار الى الضعف الزكوب الموتى الى خوف التلف ونحو ذلك مما

في الاطعمة المشربة

٢٣٧

تتحقق فيه الضرر فنفذت بحوزة شاول المحرم من الضرر المسبوقه الخوف على بصر غيره الممنوعه كالحامل ثخان على الجنين الرضع على الطفل ومنها البقر الكراه
والنقية الحاصلة بالخوف على نفسه ونفس غيره اخرى او ضرر عرضي محرم اخر او مال او مال محرم يحجب عليه حفظه او غيره ذلك من الضرر الذي لا يتجلى عادة ولا ينعى
بغير وقوع ذلك بل يكفي غلبة الظن ولا يتحقق الحل في حال الضرر وينوع من المحرمات بل يشمل الجميع عند ما ياتي مراعيها الركب اخفها حرمة عند اللذان بين نوعين ولا
فرق في حل الميتة عند الضرر وبين نجس العبيد كالكلب والحنز والكافر وبين غيره ولا ينعى عليه الذكاه وغيره نعم مع اللذان بفقد طاهر العين على نجس الميتة
الماكل على ميتة غيره الماكل والكلب في الحنز على الكافر والكلب على الحنز ولا يترخص الباغي ولا العائد بنفسه الا به والمرد بالباغي هو باغي الصيد بطرا وهو
وبالعائد فاطع الطير وقيل الباغي هو الخارج على الامام عليه السلام والعائد فاطع الطير وقيل الباغي هو الخارج على الحد الذي احل له والباغي هو المقتصر وقيل الباغي
غير المضطر والعائد من بعد سد الزحف وقيل الباغي هو الذي يبيع الميتة بذلك بها والعائد من بعد شبعه والظاهر ما ذكرناه اولاً **اما كيفية التناول** فالتناول
فلزم الاقتصار على ما يندفع الضرر ويحرم التجاوز عن ذلك ولا بأس بحل مقدار منه مع الاحتياط الاضطرار اليه فيما بعد وهل جواز تناول الميتة عند الضرر وعينه
لحرمه عليه الشرع منه او خصه لانه بشر من عند الاضطرار فلو كان الاكل من الفصل بين ما اذا كان الخوف على نفسه فيجب عليه تناول الميتة وبين غيره فيجوز له التناول على الاكل
ولو اضطر الى طعام الغير وكان فائدا للآخر ولو كان صاحب الطعام مضطراً الى حبل على صاحب الطعام دفعه اليه اذا توقف حفظ نفسه عليه بقدر ما وجب حفظه ولم
يجب عنده التوقف كما لا يجب عند توقف حيوان صاحب الطعام الى طعامه بل لا يجوز له ان يحفظ الغنم فانه يلف نفسه حيث يدفع الطعام الى الغير عند حوز
يجوز لانه يطالب بشراء الطعام لنفسه ولو دفعه من دون شراءه العقله او لعده بغيره ذلك لضيق الوقت ولغلبة الجوع عليه بحيث يفتي عليه ان دفعه تجاوزه الاكل
وان دفعه بقصد الرجوع كان له مطالبته المضطر عند تمكنه من العوض لم يسقط مطالبته بوجوب الدفع عليه والظاهر اختصاص وجوب الدفع في الفرض المبرور
بما اذا كان المضطر مسلماً والالم يجب ان كان ذمياً او مسلماناً ولو امتنع من دفعه جاز للمضطر اخذ منه فله ان لو كان في دفعه منه وجب على المضطر تسليمه ولو كان
في الجاهلية وعدمه على الميتة الباطل فيستحق العوض مع قصد ان يشره داخل في حوزة كونه مغي على وجوب بدل المال لحفظ الهيبة المحرم من التلف ناقلاً والعلم
اشبه وان كان البذل الحوط ولو تمكن من التمسك بطلب المالك ثم المثل يجب عليه دفعه ولو امتنع من دفعه من المثل اسقط عن صاحب المال وجوب الدفع وكذا لو طلب
من ثم المثل وامتنع المضطر من دفعه مع تمكنه من دفعه ولو امتنع صاحب الطعام من دفعه الى المضطر مع عدم حاجته اليه بنفسه تمكن المضطر من بدل التمسك بقدر الجواز
للمضطر قتال دفعه للضرر وفيه نامل العجز عن قتل الغير لحفظ النفس نعم يجوز له اخذ منه قهراً ولو ضربت نحو تدمير الفحل ولو دار امر بين تناول الميتة وطعام
الغير فان بطل لغيره ما يعجز عن العوض يتمكن منه من دون ضرر لا يتحمل بل يحل له الميتة والابان لم يبدل لغيره وبذل العوض لا يمكن منه لكن بلغ في الزيادة
الحل للضرر الغير المتحل عادة حصلت له الميتة ولو كان صاحب الطعام ثانياً في تعين اكل الميتة وتعين اكل طعام الغير غير انه اذا تعجز بينهما ما وجب اوجهها الاول
ولو توقف حيوته على اكل مال الغير خاصة ولم يتمكن استبداله في اعتبار اذن الحاكم والعدل مع امكانهما الا وجهها اظهرهما الاعتبار ولو كان صاحب المال صاحباً
غيره فاد على المنع لضعفه لكنه غلبت النفس بالاكل في تقديم اكل الميتة والعكس وجهان اولهما الا ان يكون قريب اذا لم يجد المضطر الميتة الا في وقت توقف
حيوته على اكلها جاز لسد الزحف بها الا ان يكون ميتة حتى ادعى على الفرض العبد الا حوط الفضة على اكله ثانياً وعده طيرة ولا سوية لو كان الميت مسلماً والمضطر
ذمياً فالاحوط المنع من سد مقره لمحرم ولو دار الامر بين ميتة الانسان وميتة الحيوان تعين تقديم الثانية وكذا لو دار الامر بين ميتة الانسان وميتة الانسان بين
السليم والصيد فانه تعين الثاني ولو دار امر بين ميتة الحيوان وبين لحم الصيد فنعى جواز توقف كتاب الحج ولو دار الامر بين ميتة الماكل وميتة غيره الماكل
تقديم الثاني ولو دار بين اكل الماكل الميتة بين الماكل الذي ذبحه الذوق وبين غيره الماكل الذي ذبحه الكافر فيلزم تقديم الثاني وفيه نامل
يجوز سد الزحف بلحم الانسان الحي المحفون دمه ولو كان مباح الدم كالحزب والمزبد ونحوهما جاز سد الزحف عند الضرر ولو لم يجد المضطر ما يسك به رفقاً
نفسه قبل اكل من الواضع اللحم الكافح وفيه تردد ولو دار امر المضطر بين اللحم والبول تعين عليه تقديم البول الطاهر على البول النجس واعتدما مكانهما والفرق في البول
النجس بين بول نفسه وغيره نعم اكله في تقديم بول المسلم على بول الكافر فيقتل الميتة النجس على البول ولو لم يوجد الا لحم فوجز سد الزحف بها فلو كان اظهرهما الجواز وهذا
انما هو في صورة الضرر الذي لا يجمع او عطش واما التذوق بها وفساد اللحمات لسكره وغيرها فلا يجوز حتى عند الضرر ولا يبدل العلم بالخصا العلاج فيها وحكم هذا
الاطعام بذلك على أشهر الأقوى من هنا ظهر عند جواز التذوق بها وفساد اللحمات لسكره وغيرها فلا يجوز حتى عند الضرر ولا يبدل العلم بالخصا العلاج فيها وحكم هذا
باحداً من يوقن من اهل الجحيم يكون دهن سمك محلل ولا يكتفى بشرائه من يداً المسلمة انما يثبت طهارته لا كونه دهن ذى الفطر كما هو ظاهر ولا يجوز الاحتقان بالسكرا
للعلاج على الاظهر بل ولا الاكحال بها حتى عند الضرر ولا بأس بشق الدواب لسكرها وطعامها لسائر اللحمات على كراهية ولا اجتناب حوط ولا يجوز اطعام
الحرمان والنجاسات والنجس الا اطعام الجاهل بالموضوع ولا سقيم المسكرين في قدران من سقى صلياً صغيراً اخر اسقا الله تعالى هو القيم وقيل
ما سقام من اللحم معداً بالمغفور **الخاتمة في الادب فيها فصول الاول** في ادب الصيانه والضعف والدعوى والاجابة وفقد
ان اطعام الطعام الايمان وانه محبوب لله تعالى وانه من النجاسات ومن افضل الاعمال وانه يوجب عزه الذي لا يردان من الحقوق الواجبة اجابة دعوة المسلم
المؤمن ولو على خمسة اميال دون الكافر والمنافق بل والفاسق وبكره اجابة الدعوى خفض الجوارى ويستحب اذا قدم المؤمن على اخيه عرض الطعام عليه فان

في الاطعمة المشربة

في الاطعمة المشربة

في الاطعمة المشربة

في الاطعمة المشربة

في الاطعمة المشربة

فِي الْأَطْعَمَةِ الْأَشْرَبَةِ

باس

في الأطعمة الأكثرية

عم

زيتان

بأس أكل الغديد وهو اللحم يقعد ويدفع عليه الملح ويخفف في الظل من دون ملح ويستحب اختيار الذريع والكف على سائر أعضاء الذئب ويكره اختيار الولد ويستحب
 أكل التريدين من اللحم المطبوخ والكباب أقوى منه وهو اللحم المشوي بالنار ويستحب أكل الرأس من الشاة إذا طبخ فانه بعد من أذى وكل الحريسية التي تطبخ من الحنطة
 واللحم فانه أقوى الظه والباو وكل الحلو والفا لوزج وكل السمك والتمر والعسل وشبهه لما بعد ذلك ويكره أكل السمك من دون تمر وعسل وكل السمك الطري إلا
 على أن يجفف في كل كباب ويكره أكل السمك إذا كان منقوعاً في ماء يستحب كل البيض وحده مع اللحم ومع البصل فانه يكثر النفس ويستحب أكل الخجل
 وحده مع الزيت فانه طعام الأنبياء ولا يفتقر أهل بيت عندهم الخجل وهو يكثر المرة ويطفي الصفرة ويحمر القلب وورد أن خجل الخمر يشد الشدة ويقبل دواب البطن
 ويشد العقل ويستحب كل العسل والأسننقار وكل السكر والتدوي في أكله عند النوم واختيار السليم في منه والطبرزد والابيض للأكل والتدوي ويستحب
 أكل التمر خصوصاً سمين البقرة وهو في الصيف خير منه في الشتاء ويكره أكله بالليل لئلا يجاوز عمره خمسين سنة ويستحب شرب اللبن وخصوصاً اللبن الشاذي السوداوي
 المحجم ومن أراد أكل الماست فليصب عليه التناخيه ويستحب أكل الجبن والجوز معاً وورد أن كل منهما منفرداً داء وفيه أن أكل الجبن بالعيشة يزيد في الماء
 وأن اللبن من يمين تعذب لعم وتطيب المنكر وأن من أكل رأس الشهر وشك أن لا يتركه حاضراً وأن أكل الجوز في شدة الحر يطبخ الحر في الجوز في هيج الفرج على حبل
 وأكله في الشتاء يخن الكليين ويدفع البرد ويستحب أكل الأرز فانه يوسع الأمعاء ويقطع البواسير وكله مطبوخاً مع السماق ينفع وجع البطن ويستحب أكل الخبز المطبوخ
 قبل الطعام وبعده وكل العدس فانه يرق القلب يسرع الدم ويكثرها وأكل الباذلج فانه يفتح الساقين في زيادة الدماغ ويولد الدم الطري مع فتره فانه يذهب المعده
 وأكل اللوبيا فانه ينظروا الرياح المسببونها الماش فانه ينفع البهق وأكل التمر من أكله على شهو رسول الله صلى الله عليه وآله يضر سمي البرص فانه يذهب بالداء لا
 داع فيه يذهب الأعيان ويشجع ويذهب بالبلغم ويطيب لثته والمعد ويهضم الطعام ويزيد في التمتع والبصر ويقوى الظاهر يزيد في الحماض ويحل الشيطان في
 يقرب من الله ويباعد من الشيطان ومع كل ثمرة حسنة ويستحب اختيار الرمان الملائم والقاح الشيقان والسفرجل والعنب الرازق في الرطب المشاوشة والسكر
 على سائر الفواكه ويكره أكل التفاح الحامض في فودردان تستعمل شيئاً نورت لذلك أكل التفاح الحامض في الكثرة والجبن وسور الفاروق في كذب القبور والنش
 بهر امرئ ثابن طرح القمل والجحاش في النفرة والبول في الماء الرادر ويستحب غسل الثاكة قبل أكلها لأن كل ثمرة سماويكة تقشر الثمرة ويستحب أكل العنب سيما اللغوم
 فانه يذهب بالغم وأكل الزبيب فانه يشد العصب يذهب بالنصب يطيب النفس ويحسن الخلق ويذهب بالغم وأكل السفرجل فانه يفتح القواد ويخفف الخيل ويشجع الجنب
 ويزيل الهم ويحسن الوجه من كل سفر حله انظر الله الحكمة على الشاربين صباحاً ومن أكلها لثمة أيام على الرق صفاد هزة واملأ الجوز حلاً وعلماً ووقى من كبد
 البليس وجوز وأكل اللبن فانه يذهب بالخر ويشد العظم وينبت الشعر ويذهب بالداء ولا يحتاج معه إلى دواء وأكل الكشمش فانه يجلو القلب ويسكن وجع الجنب
 وأكل الأجاج فانه يطفي الحرارة ويسكن الصفراء وأكل الأرنج وأكل البطيخ على غير الرق فانه على الرق يورث الفالج وأكل الهند فانه سيدا يقول وشفا من لفة داء من
 ستران من أكله يكثر ماله وولد الذكور من أكل سبع وفات هذابوم المحج قبل الزوال دخل الجنة ويكره ففها عند أكل لأن عليها قطر من الجنة ويستحب أكل الباذلج
 وهو الحوك الذي فيه ثمان خصال يبرق وينفع السدد ويطيب الجشا ويطيب لثته ويشد الطعاً ويسهل الداء وهو امن من الجذام وإذا استقر في جوف الأنثى
 فتح الداء كله ويستحب أكل الكراث بعد غسلة فانه يطيب لثته ويبرد الرياح ويقطع البواسير وهو امن من الجذام وأكل الكرفس فانه يقبل الأنبياء والفرخ فانه
 يقبل فاطمة صلوات الله وسلامه عليها وقد ستمتروا مية قبله الحماق علاوة لها وأكل الخس فانه يصفى الدم وأكل النخافان أمير المؤمنين عليه السلام كان يجهاون
 النبي صلى الله عليه وآله والذاتهما من المن من الجنة وما شافا للعين وأكل النخل فانه يورث البول وأصوله تقطع البلغم وأكل الخمر فانه امن
 من الفوج والبواسير ويخفف الكليين ويقوم الذكر وأكل السلم فانه يذهب الجذام وأكل الباذنجان سيما عند داء الرطب فانه يذهب بالداء ولا داء له حار في
 الحرارة بارد في وقت البرد معدل في الأوقات كلها صالح للطبيعية جيد المرة السوداء وأكل البصل فانه يذهب بالنصب يشد العصب يزيد في الخطا ويذهب
 بالحمى ويطيب الغم ويشد الظه وهرق البصر ويذهب بالبلغم ويزيد في الجماع وقال النبي صلى الله عليه وآله إذا دخلتم بلاداً انكروا من بصلها يطرد عنكم وبهاها يجوز
 جعل المسك في العبر وغيرهما من الطيب في الطعام إلى غير ذلك من أدباء أكل والشرب المأكول والمشارب التي لا يبعها وضع هذا الكتاب من شأن العنور على

الباقى فله ارجح بحا ولا نوار وغيره ولخصنا للجملة
 منها لئلا تكون اجنباً عن الأدب
 بالمره والمحمد لله رب
 العالمين

في الغضب

كتاب الغضب فيه فصول الأول

۲۲۱

كتاب الغضب فيه أصول الأول الغضب هو الاستيلاء على حق الغير بغير حق ولا يكون بغير يد المالك ما لم يسئل الغاصب لم تثبت يد عليه فلو منع المالك من وضع اليد على ما له كما سلكنا بآية الشارح والقول على بساطه وانقادا لما لا يشرف على الغزو ونحو ذلك فلعن ومنع من بيع ما له فلفت عينا ونقص قيمته لم يضمن ولو اسؤلى على ما لا يغبر كونه ابتداءا لم يضمن على بساطه وقبض ما لا يغبر رضا حتى تلفه ونقصه وتضمن العقار بالاستيلاء عليه ولو لم يأتى نحو من استيلاء العرف كان ولو دخل العقار بغير إذن ولا حق لا يقصد الاستيلاء فلفه ونقصه بذلك لم يضمن الضمان ولو اسكن غيره في دارك لا يجزى المالك ضمنها هو مع جهل الساكن وضمن كل منعه ما علم بالحال ولو سكن الذراع مع ما كانها فمراضى من العيب ما اسؤلى عليه كذا وبعضها من العين ومنها ما حتى ما لم يسؤلف منها نعم ما اسؤلف ما لا يضمنها الغاصب لو كان الساكن مع انزاله بغير إذن ضعيفا غير مفاد المالك على وجه لا يصدق معه الاستيلاء ثم انما اذا كان المالك غائبا فانه يصدق معه استيلاء الساكن بضمنه وقد مضى ان يد المالك عليه ما عصب لها نعم لو كانت يد المالك عليها فلا ضمان الا مع ضعف المالك عن مفاد الغاصب فان الغاصب يحب بضمنه انما يضمنه لو اسند تلفها الى غيره ولو كان يد المالك بقوه ومن منفعتها وعصبها انما كانت وجوبها نعصب لغيرها وفي ضمان حمل السبع بالبيع الفلس وجها وكذا ضمان الشجر والرباط والمد رسته ونحوها نعم لا يشترط ان يضمنها ولو ثبت الا بدلى الغاصبة على المالك المعصوب الضمان على الجميع على سبيل البدل العالم بضمهم والحاحل ونحوه في الزمان من شأنا منهم او الزمان الجميع المتبدل بدله احد على حد سواء ومختلفا لكن قرار الضمان على من تلف المعصوب يضمنهم فلورجع الى غير رجوع المرجوع اليه من تلف يده ولا يضمن قيمته عن الحر بالغصب لا عوض منفعته كبركان او صغير العبد كونه ما لا ضمان به يضمن من ضمان القيمة ورجع ولو حصة كانت بسببه منفعته لم يضمن اجرتهم انما بحسبه ثم لو استعمله او شفع بعلم فعليه اجرة كان عليه اجرة لو اسأجه لعل في زمان معين فحسبه في ذلك الزمان ولم يستعمله واقا او اسأجه على عمل فحسبه مدة يمكن فيها استيفاء العمل ولم يسؤلفه او بدلا لاجر نفسه للعلل كذا ولم يسؤلفه منه في استقرار الضمان عليه بذلك وجهان اشبههما العبد بخلاف الدابة فان حبسها بقدر مدة الاستئجار لم يستقر الاجرة عليه الخ غير المحرمة المعصوبة من مسلم كالحزب غير مضمونة سواء كان الغاصب مسلما او كافرا واقا المتخذة للتخلل فضاها لا يخلو من وجه بضمنه ضمان المحرمة الخ اذا كان المعصوب منه ذميا ملزما بالشرائط الزمة مسلم كان الغاصب ذميا اما غير الذمى النار له بعض شرائط وخزير ولا يضمن بالغصب ان كان الغاصب كافرا وجب بضمنه الخ فاما الضمان بقيمتها عند مستحليها لا بالمثل وان كان التلف ذميا على ذمى يلحق بالغصب في اجاب الضمان لمن احدثها ما الا خلاف فانها لو جبه ضمان المباشرة لم يكن استيلاء على العين عينا كان المثل في كقول المحمولى واحرق الثوب الحشيش ونحوها وكما يبيكسر ومنفعة كسبه اذا لغبر وركوبه ابتداء واستخدام محموله واستعماله ماله من الاعيان بغير اذنه وتاليهما التسيب هو ايجاد ما يتوقف عليه حصول التلف اما بوجوب التسيب الضمان مع فقد المباشرة وضعه على وجه يضافه خلاف عرفا الى موجب السبب كما لو كان المباشرة للاف المال مكها فان الضمان ح على من كرهه في مثلها بغير وجه اليه ونصب لتئين والفا المحر ونحوها وشرح ذلك بلبيا صور التسيب صور بغراض السبب المباشرة في كتاب لديات لتأ الله تعالى نعم هنا مسائل

الاولى لو القى جونا او انسانا كبيرا وصغيرا لا يمكنه الفرار في مسبعة فقتله التسع ضمن الملقى قيمة الجحوان والملوك ودية الحر ولو امكن الكبير العاقل والقصبي المميز الفرار ولم يفر فانه فدية الاسد فلا ضمان على الملقى ولو وضع القصبي المحجور في مكان لا يسع فيه لا يقصد ثلاثة فانفق انه افسر التسع من دون جري العاد على مثل ذلك فلا شريك الضمان على الواضع الثاني لو عصب جونا محمولا من مضاعفات لدها جوعا او حبس حارس لما شينه فانفق تلفها او عصبه بغير نفعها الولد لم يبع للضمان الثالث لو تلف القيد من الذبابة او بابة لا صطل فشرته وعن العبد المحجور فاقرب باب قصص الطائر فطار واهاج الدابة فشرته والفا فطار واحول وكاء الظرف فحفظ ما فيه على عقده فالما فيه بالجل ضمنها ولو نفع ما به على مال فشره او زال قيداعن عبد عاقل فاقرب لودل الساروق على المال فشره لم يضمن ليقدم المباشرة عليه ولو نفع راس الظرف فقبله التبع او ازال لودل ونحوها او ذاب بالشمس فسال ما فيه فبقي الضمان وجهان والضمان مع استئصال التلف ليعرفا قريب ومن اسباب الضمان القبض بالفساد والقبض بالسوم واستيفاء المنفعة بالاجارة القاسدة الفصل الثاني في احكام الغضب الغضب

عقلا ونظرا ويجوز في الغضب وبإدام ايجاد لو كان منعتهم انما لو توقف لودل على هدم بئ او حزاب سفينة اسندخل فيها اللوح فان الهدم والخراب جعل الزك لازم كل يوم الغيرة والوقفة المومج المعصوب بغير من جبا يمكن معه التبرع ولو مع المشقة لا يكلف المالك باخذ البدل الا عند تعذر رد العين واسئل امر محرم اخر كما لو اسئل من زرع اللو من السفينة غرقا نفس محرمه او مال كذا ولو حاط الثوب بنحو طه قصص فان امكن نزعها على وجه يضل المالكها على حالها الزم الغاصب بذلك وان اسئل من فشا الثوب وضمن ما يحدث بينهما من نقص ولو لم يمكن ذلك بان قضت العدة بلفها بالترع الزم باداء بدلها من المثل مع امكانه والقيمة مع التعذر ولو حاط بهاجرح حيوان محرم لم يكلفه التبع الا مع الامس من تلفه شيئا بحيث لا يبرع بلزمه البدل ولو كان غير محرم لم يبرع ولو كان المحجور الذي خطابه جرحه فان كان غير ذمى نزع منه الخط وان كان ذميا فحق جواز الترع وجهان لو حدث في المعصوب عيب مستقر له لم يبرع له كسويس التمر ونحوها الثوب بنحوها الزم مع رد العين الا رث سواء كان العيب بفعل الفا او غير وسواء اذعه اقسام ام لا وسواء كان المعيوب ابتداءا عنها ولا فريدين دابة الفا حتى وغیره في اقرش عندنا ولا تعذر في شئ من اعصا الدابة على الاظهر ولو كان العيب مستقر بل سار بالانزال رد اذعه من الخطر فقبل ينقل البدل الا فلو لم يبرع رد العين مع ارض العيب لو كان الغضب باقيا بعينه لكن يزل قيمته التوقيف ردها ولم يضمن تفاوت القيمة ومتم ما تلف المعصوب ضمن الغاصب بدله وهو المثل في المثل اليسوداء مثله القيمة في العقبى والمثل المتقدم والمعتسر

في العصب

الثوب بعشره والصنع بعشره فجمع المجموع بعشرين فالتمن بينهما بالمناصفه وكذا ان زادت القيمة لزيادة ما مضاف به ثلثين او زادت القيمة بسبب العمل خاصه او اقل
 زادت قيمه احداهما خاصه فالزيادة لصاحبها ولو نقصت قيمة الثوب بالصنع لزم الغاصب الا ان كان النقصا في جانب الثوب لا يلزم الغصوب منه شيء ان
 كان النقصا في جانب الصنع ولو بيع المصوب بنقضا من قيمة الصنع استوفى مالك الثوب قيمة ثوبه على الكمال فان زاد منها شيء كان الزايد للغاصب في الصنع
 والا فلا وليس له قبل استيفاء حبه لثوبه حقه شيء ولو بيع مصوبا باقل من قيمة الثوب لغير السوق لزم الغاصب تمام قيمته ولو كانت قيمته اكثر من ثوبه
 المصوب بعشره لغيره لرفع قيمة الثوب في السوق في سبعة ومخطاط قيمة الصنع فيه الى ثلثة كان للمالك سبعة وللغاصب ثلثة ولو انعكس الامر انعكس الحكم هذا
 كله اذا كان الصنع ملك نفسه الغاصب اما اذا كان مغبوبا من اخر فان لم يحدث بفعل الغاصب نقضا في شيء من الثوب في الصنع لم يضر شيئا وكانا شريكين في الثوب
 المصوب ويجب على الغاصب لفصل بينهما مع امكانه ومطالبتها اياه واحدهما وان حدث النقص في احدهما او فيهما فخر من الارش على الغاصب لم يحصل
 النقص في حقه ولو كان الصنع مغبوبا من صاحب الثوب فان لم يحدث بفعله نقضا فيهما فالحجم للمالك ولا غرم على الغاصب لا شيء لئلا يزداد لقيمة بفعله
 والمالك اجباره على الفصل مع امكانه ونضمنه النقصان حصل وليس للغاصب الفصل الا برضا المالك **الثاني** ان غصب هاتين من ديت وبروس من او
 نحوها فخلطه بمثل ذانا ووصفا كان المجموع مشتركا بين صاحبي الديتين بنسبه وزنهما سواء كان المربيع بفعل الغاصب او غيرا اتفاقا ولو خلطه باجود من
 او دون فالوجه ايضا الاشتراك في العين بنسبه وزنهما ويلزم الغاصب ارش في صورة الخطا بالكدون ولو خلطه بغيره على وجه الاستهلاك قيل يضم لثلث
 ولو قبل بشر كان في ثمنه على حسب نسبة قيمة المال لم يكن بعيدا **الثالث** لو ائتمن المصوب بملوكه للمغصوب منه فغصبها الغاصب كما يضمن عينه وان تجدد حدثها
 في هذا الغاصب عيانا كانت كالصوف والشعر واللب والولد والاشجار وما مضى كوكب الدابة وحملها وسكنى الدار ونحوها استوفاهما الغاصب م لا وكذا الحال
 في منقعه كل ما له اجرة عادة ولا يضمن منقعه ما لا اجرة له في العادة كغرس الثوب على الشجر وربط الدابة باصله نعم لو كان فلاحه لذلك كانت الاجرة للمغصوب منه
 بعد الاجارة ولو تعددت منافع المصوب فان امكن فعلها جله او فعل اكثر من واحد في زمان واحد وجبت اجرة ما يمكن بالاك تحياطة والحي اكره والكا برفيعين
 اعلاها اجرة على الاحوط ان لم يكن اقوى لو زادت العين المصوبة في هذا الغاصب عينا او حكما كما لا يمتنع تعلم الصنع ونحوها دخلت الزيادة في ضمان الغاصب
 كما لو كانت حال الغصب قبل رد العين الى المصوب من غير ان يهرز الدابة او يمسى المملوك الصنع فنقصت القيمة لذلك فعلى الغاصب ان يرضى بالنقص ولو
 تلفت العين قبل ردّها الى المالك ضمن قيمة الاصل والزيادة جميعا ولو زادت القيمة زيادة صفه كانت في هذا المالك ويحذف عند الغاصب ثم زالت تلك الصفه
 ثم عادت بعينها وعادت لقيمة يعودها لم يضمن قيمة الزيادة **الرابع** لو نقصت ثلثا من قيمة الاول ضمن التفاوت ولو لم يعد تلك الصفه بل تجددت صفته
 مثل ما لو سمنت ثم هزلت فنقصت قيمتها ثم تحلت صفته فزادت قيمتها الزم ردّها وادفع ارش ما نقص هو ان لا يولى بل لو تكررت النقصا وكان في كل مرة مغايرا للآخر
 للتاخر في المرة الاخرى ضمن الكل حتى لو غصب جارية قيمتها مائة فمئت بلغت القيمة الفاقوت وتعلت صنعة فبلغت الفين ثم هزلت ونسبت الصنع فمادت قيمتها
 الى مائة ردّها وغرم الفاقوت نعم لو كانت الصنع حرمه لم يضمنها الغاصب بالفوات كما لو تعلت الجارية العشاء او الشجر ونحوها فزادت قيمتها ثم تسببت
 يضمن الغاصب من الزيادة المتصلة الا ما زاد به القيمة فلو سمن المملوك ونحو سمنه ما مفرط منقصا للقيمة ثم زال القيمة على حالها او زادت فلا ضمان عليه **الخامس** في البيع
 المبيع بالغصب الفاسد لا يملكه المشتري فيضمنه مع منافع المتحددة كما يضمن الزيادة في قيمة التاشتم من زيادة صفه في لو كانت حادثة في قبل فلوزالت الزيادة ونقصت
 قيمته لذلك لم يردّه مع الارش ولو تلفت العين في يد ضمنها بالمثل ان كان مثليا وبقيمة يوم التلف الى ثواب الاداء ان كان قيميا في وجهه ولو قبل ضمنها بالمتقى
 للاقدام منها عليه كاجساد ولو اشترى من غاصب فان اجاز المالك البيع صح على الاقوى وان رد ضمن المشتري لما في يده من العين منافعها والمالك الرجوع على
 من شأ من المشتري في الغاصب فان رجع على الغاصب كان له الرجوع على المشتري كذلك استقر الايمان عليه بالتلف فيه وان رجع على المشتري كان له الرجوع على
 الغاصب بعين ما سلمه له من الثمن ان كان باقيا ولو كان نالفا لم يرجع هو على الغاصب شيء الا ان يكون جاهلا بالحال فان له الرجوع في حق الغاصب ببدله
 كما ان له الرجوع في حق باعنه ثم لم يحصل له في المبيع كالتفقد والعمارة اذ انقصها المالك هزل الرجوع بالتفاوت فيما اذا كانت القيمة ازيد من الثمن المستحق
 ام لا وجهان فترها الرجوع واقاما حصل للمشتري في المبيع كسكنى الدار وثمر الشجر والصوف واللب فافضاض الجارية ونحوها فلا ضمان لقرار ضمانه
 على المشتري فلا رجوع له على الغاصب رجح المالك ليدبر الغاصب الرجوع به على المشتري لو رجح المالك به عليه لو كان المصوب المبيع جارية فاولدها
 جاهلا بالحال فاولد حرة وعليه قيمة المالك له الرجوع بها على الغاصب **الحاشية** لو غصب مملوك فوطئها فان كانا معا جاهلين بالتحريم اما الجهل
 بتحريم الزنا او لوقوعه عند كون من الزنا اقرب لههدا بالسلام او للولد في موضع بعيد منه او لقصوفه في معرفة ذلك ولظن انها جارية او لغير ذلك لزم منه المثل
 وارش البكارة ولو اذالها بغير الوطئ لم يمتد دينها ولو وطئها بعد ذلك لزمه الامران وكذا لزمه اجرة مثلها امدة الغصب ولو اجهلها فاولد حرة لم يرد عليه قيمته
 بسقط حيا وارش ما ينقص منها بالولادة ولو سقط ميتا فان كان السقوط من غير جنسية ففي ضمان الغاصب اياه تامل ولو سقط بالجناية فان كانت الجناية من الجاني
 ضل عليه الغاصب يزوج من امثله وان كانت الجناية من الغاصب ضمن للمالك ويوجب من امثله وكان مقدار التفاوت بينهما وبين الجاني عليه لعنه الامون من رد الجاني
 هذا كله فيما اذا كان الغاصب الا من جميعا جاهلا بالتحريم او للوضع ولو كانا عالين بهما كانا انيين في عليهما المثل والولد في مولاها وعلى الغاصب ارش

التلف او على القيمة يوم التلف

كتاب الغصب

وان كان الغاصب قد قبض على المالك

فغاصبها بالوفاة بل وكذا عليه مهر المثل وارثا لم يكن له على المولى على الاحوط ان لم يكن ظهر ويضمن القاصب ع الولد ومات قبل تسليمه الى مالكها ولو اختلفا في العلم والجهل نحو كل حكمه **السنة** ان الغصب جازر بعد او يبعضا فاسفر خضا لأقوى ان الزرع والفرخ للغصون منه لو غصب عصبه فاصب اخر ثم صانف يد خلا في لزوم رده الى المالك مع ثبوت الارش على القاصب لو نصفت قيمة المثل عن قيمة العصب او كون المثل للغاصب ثبوت مثل العصب في ذمته وجهان واكول ظهوره لو طلب المالك اخذها خيرا قبل الاقلال بخله مع اخذ البديل للحيلولة لم بعد لزوم الاجابة الا اذا علم من حاله انه يتخذها للشرب فلا يمكن منها ولو عادت بعد ذلك خلا رد البديل **السنة** العصب اذا غصب رضا فرغها او غرسها فالزرع والشجر ونماهما لما اكتماما وعليهما الزمهما للغاصب كالأرض وعبره وعلى الغاصب اجرة الأرض وكذا ارشها ان نقصت بالزرع والغرس او بالقطع كانت عليه ثم المحفر ولو بذل صاحب الزرع والغرس اجرة الأرض وقيمة ما تمجعهما صاحب الأرض كاجابة كالايجاب على صاحب الزرع والغرس فغاصبا كانا وغيره الى قبول قيمتهما اذا بذلها مالك الأرض ولو حفر الغاصب في الأرض المخصوصة بغير ارضها مع عدم منعه هل له الظم مع منعه لا وجهان اظهرهما العقد وحيث يمنع المالك من الظم رضا بالقبض يقطع عن الغاصب شيئا من بره في ما في وجهه يخلو من قرب **الثامن** اذا صار الحيوان في مكان مملوك لغير صاحبه على وجه لا يمكن تخليصه منه الا بهلكا وحفر فابكت صبره ونهايه بسبب صاحب المكان الزم باخراجه ما يوقف عليه من الهلكة والمحفر لا ضمان على صاحب الدابة الزم بالخراج وضمان ما يصيب المكان من النقص بسبب او الحفر وكذا لو كانت الصبرة ولا يفعل احد ولا بعد اختصار ولا كرها اذا رضى صاحب المكان بالهلكة والمحفر لا اخراج واقام مع منعه من ذلك كون كونه الحيوان هنا لا يفعل صاحبه ففي الزامه بالاداء ما بينه وجهان ونفريخ المكان يمتنع كون الصبرة منه عد وانا وجهه واقام مع كون صبره ذمته لا يفعل احد ولا بعد ترجيح الاعظم منها ضررا على الآخر والمسئلة بغير دعاه غير تقسيم شوب الاشكال ولو ادخلت دابة يسها في القدر ونحوه ونوق اخراجه منه على كسر الطريق فقتل قيل انه يكره ويضمن صاحب الدابة في صورة كون يدعيها او نفر يطرف حفظها قيمة القدر ان لم يكن لمكسورة قيمة الارش ان كان لمكسورة قيمة ولا ضمان عليه ان لم يكن يدعيها ولو لم يطر في حفظها بل كان القدر من صاحب القدر بوضعه يراه في الطريق ولو لم يكن من احدهما نقرط ضمن ايضا صاحبه لدابة القيمة وذلك كله مع رضا صاحب القدر والكسر رضا صاحب الدابة في الصورة الاولى والاخرى الضمان متين واقام مع عدم رضا صاحب القدر والكسر الزامه بالكسر مع نقرطه واقام مع عدم فشكلا ستماع كون الحيوان مأكولا لا ينفع للجمه اذا نفع فوات الزم صاحبه بالذبح عند عدم رضا صاحب القدر والكسر ستماع نقرط صاحب الحيوان في حفظه واجرة **الثاسع** لو نوق حفظ نفس محزنة على الضرر في ملك الغير بغير اذنه كاسنا الحايط الى جذب العهر من تحت جازاذا لم يمكن اسنذان المالك ولو نصق الوقت عن ذلك لكن على الضرر ضمان ذلك لما لعيان ومنفعة **العاشرة** اذا غصب مملوكا فحجى عمدا فقتل قصاصا ضمن لمولا قيمته يوم قتله على الأقوى وعلى القيم من يوقته الى الوالداء على الاحوط سواء كانت الجناية من العبد بقرط الغاصب لا بنقرطه وسواء اقتض من بعد رده الى سيد او قبله ومثله الحال لو اردت في يد الغاصب فقتل لردته في يده او بد السيد بعد رده اليه او سرت في يده قطعت يد قبل رده الى مولا او بعد نعم لو غصب مولا او ساردا فقتل او قطع في يد الغاصب لم يضمنه الا مستحق القتل والقطع ولو اردت في يد الغاصب ثم مات في يد المالك من غير قبل ضمن الارش خاصة ولو طلب في الدار في صورة جناية العبد المخصوص على الدابة لزم الغاصب فللأمر من قيمته ودية الجناية نعم لو اخرج الولي يطلب اضعاف قيمته على العفو عن القصاص لزم الغاصب بذله ولو مات العبد لم يور بعد الجناية لزم الغاصب قيمته بموت او اهل القيم من يوقته الموت الى يوم الاداء للمالك غير ما دفعه الى يده الدم ولو اوجبت جنايته العبد المخصوص قصاصا في غير النفس فاقصر منه فعلى الغاصب ان يشبه المولى ولو عفى المحي على ما ضمن الغاصب فللأمر من على نحو ما ذكر في النفس ولو حجي العبد في يد سيد له بما يحيط برقبته ثم غصب فحجي في يد الغاصب ايضا بما يحيط برقبته جازا للاول سرفا فان لم يفعل اشتر كافيه جاز بغيره وكان للمالك على الغاصب قيمة نصف عبد مستحق عليه الجناية في جبر لو مات العبد لم يور في يد الغاصب فلعليه قيمة تقسم بينهما ويرجع المالك على الغاصب بنصف القيمة ويكون كونه اولا ان ياخذ منه على راي ولو وهب المحي عليه ثانيا ما اوجبه الجناية للمالك فالرجوع بالنصف محال ولو وهب للغاصب سقط في جبر لو حجي العبد المخصوص على نفس سيده عمدا فاقصر منه ولزمه الغاصب ما كان يضمنه عند جنايته على المحي ولو حجي على طرفه فاقصر منه ضمن الغاصب كالأمر من على ما مر ولو حجي على سيده خطأ او شبهه فلا شيء على الغاصب **الحادية عشر** اذا نقل الغاصب المخصوص الى غير محل الغصب لزمته اعادة الا ان رضوا المالك بالعقد فليس للثاني حجي فيه على الاعادة ولو كان المالك في غير هذا الغصب ذمته الغاصب اليه فغير المالك بين ان يقبض منه هناك وبين ان ياحره بالرد الى محل الغصب وبعض مسانته ولو طلب المالك قبضه هناك مع اجرة الاعادة لم يلزم الغاصب الاجابة الى دفع الاجرة **الفصل الرابع في احكام الزرع وهي مسائل** **الاول** انا اختلف الغاصب المخصوص منه في قيمة القبي والمثل انعدمت مثلا فاشيان القول في ذلك قول منكر الزيادة يمينه ما لم يعلم كذبه فيه كدعواه قيمة المخصوص ان يرد من ذلك فانه يحيط بالبقيين ما كان من القيمة محمدا فيقبل منه قيل يقدم مع قول المالك الاول شبه ولو اختلفا بعد زيادة قيمة المخصوص في السوء وفيها فادعى المالك انها قبل التلف الغاصب بها بعد فالفعل قول الغاصب يمينه **الثاني** اذا ادعى المالك بعد تلف المخصوص وجوده ضمنه بغيره بها الشيء وانكر الغاصب ذلك فالقول قول الغاصب يمينه وكذا لو اتفقا على حدوث الصفة في يد الغاصب ادعى المالك تقدم الحث نكته اجرة المخصوص ادعى الغاصب ثاخره ولو كان بالمصوب عيب ادعى الغاصب حدثه عند المالك ادعى المالك ثاخر حدثه عن الغصب ثم قول المالك

فيما كان

في الشفعة

٥٤٣

المالك يمينه في وجه الشفعة اذا باع الغاصب شيئا او هبته ثم ملكه بسبب صحيح كذا ثبت في حق فقال للمشتري بعنك ما املك فالان فله ملكه بسبب صحيح واذا لم يثبت على ذلك قبلت منه ما لم يكن ضم الى لفظ البيع من الالفاظ ما يضمن دعاء الملكية فلو ضم ذلك بان قال بعنك ملكي او هذا ملكي وقضت ملكي ونحو ذلك ردت بيمينته فكذلك يابا بعد عود ولو اقر الغاصب بعنك باع وقبل الا فقال لليد بسبب صحيح وكذا بالمشتري اغروا الثمن للمالك باجاءا البيع وقيمة روح فلو فرض زيادة ما قبض من الثمن عنها لم يرد منها في مال المشتري ولكن ليس للمشتري مطالبة بما دفع اليه من الثمن بعد عود تصديقه في قراره كما ان ليس للمبايع مطالبة المشتري مع عدم الاجازة الا باقل الامر من القيمة والثمن **الكتاب العشر** اذا غصب العبد ثم رده الى المالك داخلغا بعد عود في ان الرزق كان قبل الموت وبعد فالاشبه تقديم قول المالك يمينه ولو اختلفا في اصل رد الغصن او رد مثله اذ قيمة فالقول قول من يمينه **الحاشية** لو اختلفا في تلف المخرج للبدل كان القول قول منكر التلف يمينه ويطلب الغاصب باحضا فاذا تعدد الزم بالبدل **السار** اذا اختلفا فيما على المملوك من ثوبه وخاتم او نحوهما وما على الدابة من جبل ومقود ونحوهما فالمعروفات القول في ذلك قول الغاصب يمينه بعد مقتضى

العدوان في يد المشتري الى ما على

الغصن ولا يخلو من اقل

كتاب الشفعة

كتاب الشفعة

وهي استحقاق احد الشريكين ثلث حصص شريكه فلهما سبب البيع الواقع عليهما بالعوض الواقع عليه البيع ولا شبهة في ثبوت هذا الحق في الشرع بشرطه الاثنية والكلام هنا في فصول **الاول** في ثبوت الشفعة وببأنها تثبت في الارضين كالمساكن والمزارع والبساتين والعرش ونحوها بلا شبهة واما المنقولات كالتيارات والالات والحقن والحجوان الرقيق ومنه وغيره ونحو ذلك فتثبت الشفعة فيها وان كان لا يخلو من قرب ان العلم به كونه احوط اشبه فاحتمل في المختلف باختلاف احوالها ولا يترك في النخل والشجر والزرع والابنية تتبع الارض فيما اذا بيعت معها وهي فيها ولو اذرت بالبيع حال المنقولات وكذا الكلام في التدليات الناعقة على الاذنة واما الحمام والتمرد والطيور البرية ونحوها فما كان منها تاما لا يطل اصل منفعة بعد القسم فيجب المنع عليها وثبتت الشفعة فيه عند بعضه ما يثبت بيمينته بمعنى بطلان نفسه بقسمته فالاشبه عند ثبوت الشفعة فيه عند بعضه حال الحبال التي تتركب عليها الدلاء حال المنقولات لا تثبت الشفعة في الدلاء ولا في التمر مؤثرة كانت ولا وان بيعت على رؤس النخل والشجر منقطة الى الاصل بل والى الارض وكذا لا تثبت الشفعة في الارض المقسومة الا المقسومة بالاشراك في الطريق اذ بيع معهما من غير فرق بين الدار والبساتين والابنية نفس الطريق للقسمه وعدمها فلا المقسومة بعد ان كانت مشتركة في ذلك المنقولة من اصلها المشتركة في ذلك في وجوه غير بعيدة لو بيعت الارض المذكورة منفردة عما بقيت فيه الشراكة من الطريق لم تثبت الشفعة في الارض مع كونها مقسومة ولو اقر الطريق بالبيع ثبتت فيه الشفعة مع قابلية القسم وفي الحان الاشراك في الشرب كثير ونحوها بالاشراك في الطريق في جريان ما ذكر من الحكم ما قبل ولو ابيع عرصة مقسومة من جميع الجهات شقصا من اخرى غير مقسومة صفقة ثبتت الشفعة في الشقص بحصة من الثمن دون العرصة وكذا الحال في كل ما لو بيع ما فيه الشفعة مع ما لا شفعة فيه صفقة سواء كان غير المشفوع من مصالح المشفوع كغير الضيعه ام لا ولا يثبت للمشتري باحدا لشقص بالشفعة حيا ريب بعض الصفقة في الجزء الاخر من البيع ويعبر في ثبوت الشفعة انتقال متعلقها بالبيع فلو جعل صداقا او هبة وصداقا او صلح عليه او هذا لم تثبت الشفعة للشريك حتى اذا كانت الهبة معوضة على الاقوى ولو كانت الارض مشتركة بين اثنين منهم احدهما طلق وسهم الاخر وقف عليه على من يبعده فبيع البعض الطلق ففي ثبوت الشفعة للوقوف عليه لو كان واحدا تاما ولا شبهة في ثبوت الشفعة لثبوت الشفعة لصاحب البعض الطلق لو بيع البعض ولو بطريق صحيح ام لا رجحان وله ما غير بعيد **الفصل الثاني في الشفعة** وهو كل شريك بحصة مشاعرة دار على الثمن فضلا او قوة قريبة دافع غير ما طرأ له هازل فلا شفعة بنحو ان عدا ولا فيما قسم وقسم الامع الشراكة في طريقة على ما ثبت بين شريكين في ثوبها فيما اذا تعدد الشفعين اقول اولا هو العمد ولا شفعة كره الشراكا اذا لم يكن سابقا على عقد البيع كما لو كان الشيء مشتركا بين اثنين فباع احدهما اضيق على الشريك فغدا وترتب ان علم الشريك بذلك فان الاقرب ثوبها وجو تطل الشفعة بغير الشفعين عن دفع الثمن مع عدم رضا المشتري بالصبر وما طلت مع العقد على الاداء ولا يكفي بذل القضا من الرهن والعوض في صورة العجز نعم يميل مع دعوى غير الثمن ثلثة ايام فان اقر به او اطلت شفعته ولو ذكر ان المال في بلدا اخر بمقدار وصوله اليه رجوعه زيادة ثلثة ايام ولو قصر المشتري بالامهال لم يبره ذلك بل تسقط شفعة العاجز من غير مهال ومثله الثلثة من جهن الشفعة وتدخل فيها اليها وتكون المتفقة منها ولا يشترط في ثبوت الشفعة حضور الشفعين فثبت للمعاذ ان كانت غيبته طويلا ان كان فادع على اخذ الشفعة بنفسه وكذا لو اقر المطالبة مع امكانها شفعة وان اشهد على المطالبة في قول غير مرضى ولا شبهة عند سقوط شفعة ما لم يكشف تأخير عن اسقاطها وكذا لو اقر التوكيل مع قدرته عليه في صورة عجز عن المسير بنفسه لو عجز عن المسير التوكيل جميعا ففي لزوم انشا اخذ قوله عليه بعد علمه بالحال سقوط شفته بترك رجحان والاشبه العمد بينهما في الاشهاد ولو كان للمعاذ في كل عام كان له اخذ الشفعة مع المصلحة ولو كان التوكيل في اخذ ذلك مطلقا مع عموم وكالت في اخذ لصو وجو المصلحة وعقد مع المصلحة مع اطلاق الوكالة في اخذ ولو ترك الوكيل اخذ كان الغاصب المطالبة بالشفعة اذا حضر ما لم يكن فلا سقط وكلمة حق مع شمول وكالت لذلك فضا

كتاب الشفعة

كتاب الشفعة

الحكم بإسقاطها وكالغائب ينادى المحاضر بها على المالك الذي لا يتمكن من المطالبة بنفسه وكذا المحسوس ظاهرا او محسوسا
واتا المحسوس يحق بقدر عليه فكا المالك في وجه ثبتت الشفعة لنقص المحسوس والشفعة يتولى الأخذ عنهم الولي مع النبطة ولو تركها الولي ذلك يحكم المولى
عليه جاز لمطالبة بها ولو تركه المولى من غير غبطة لم يرض على المولى عليه ولو اسقطها الولي مع النبطة في سقاطها سقطت مع عدمها لا تسقط ولو باع المولى با
كان ارحما او وصيا او حاكما او وكيل شفع المولى عليه او الموكل المشار له معه لمصلحة تقتضيه جاز لان يأخذ بالشفعة على الأقوى وتثبت الشفعة للكافر على
مثله وان كان البائع مسلما ولا ثبت له على المسلم وان كان اشتره من كافر وتثبت للمسلم على المسلم والكافر للمالك بقسمه لا خذا بالشفعة ولا اعتراض لولا
عليه حتى لو كان المولى هو البائع او المشتري ولو باع المالك بقصا على الولي بعض مال الكا ثبتت الشفعة لشركه فان كان مشروطا وانفخت كتابته فالاشبه
بقا الشفعة ولو باع عامل المضاربه شقصا وصاحب المال شفيعه فقد ملكه بالشراء مع فرض الرجوع لا بالشفعة ولو اراد المالك نسخ المضاربة لاختصاص
بهم لم يكن للعامل اعتراض عليه عند عكظ ظهوره نعم له المطالبة بالجرة عمل المحرم كافي غير ذلك من عيان المضاربة وان لم يجر المالك الفسخ بقيت المضاربة جارية
وليس للعامل جرة بل بشرط من الرجوع بقى هنا فروع مبني على القول بثبوت الشفعة مع كثرة الشركاء ان لم نقل بجريان نظائرها في صورة آخر كثره الشركاء عن عقد
البيع احدها انه لو كان الشفعة اربعة مثلا فباع احدهم نصيبه سقطت شفعة بذكره ثم اسقط اخر منهم حقه لم يسقط بذلك حق الآخرين هل لهم اخذ
حقها خاصة او بجميع وجهان اشبهما الاول لو كان الشفعة غيبا فلا شبهة توقف الأخذ على اجتماعهم او كلاهم او بالنفريق واجتماعهم من اسقط حقه او
سقط حقه منهم ولا يسقط حق الباقي بعفو البعض فياخذ الباقي بمقدار حقه على الاشبه الثاني لو باع احد الشركاء الثلثة سهمه من احد شركائهم شفعة
الثالث لو اشترى في احد القولين الثالث لو باع اثنان من الشركاء سهمهما من ثلثة مثالا صفقة فللشفيع اخذ الجميع كما ان له اخذ سهم بعضهم وكذا
لو كان البائع واحدا من اثنين لو باع اثنان من اثنين كان للشفيع ان يأخذ الكل وان يعفون الجميع وان يأخذ لربع او النصف او ثلثة ارباع وليس للمشتري ولا
مع الشفعة شفعة نعم لو لم يكن البيع منهم صفقة بل باع الشريك سهمهم بعقود متعاقبة كان للشفيع اخذ لكل والعفو عن الكل واخذ من بعض البعض
من بعض اخر وحينئذ فان اخذ من الاول لم يشاركه المتأخران ولو اخذ من الاول والثاني لم يشاركه الثالث وهكذا ولو عفى عن الاول واخذ من الثاني شاركه
الاول ولو اخذ من الثالث عفى عن الاولين يشاركه الاول والثاني **الرابع** انه لو كانت الدارين اخوين مثلا فباع احدهما وخلفا بنين يثان فباع احدهما
نصيبه كانت الشفعة بين القوم واضح البايع لتساويهما في الاستحقاق ولا تختص باخ البايع على الظاهر وكذا الحكم لو كان الوارث جماعة **الفصل الثالث**
في كيفية اخذ الشفعة الشفعة اخذ من المشتري بالعقد نفسه ان لم يقض خيار المشتري بل لا يظهر عند اشتراط لزوم العقد بانقضاء ما كان من خيارها
او لاحدهما او لاجنبي وليس له اخذ البعض الا ما ان يأخذ الجميع او يدع ويحس يأخذ ما يأخذ بمثل الثمن الذي وقع عليه العقد وان كانت قيمة الشفعة اكثر او اقل
ولا يلزم معا غير المشتري من ذلك ولا لزوم ذلك من المون الخارجة عن الثمن وان كانت من نوابه كما لا يلزم ما اذا المشتري في الثمن بعد العقد لكون الثمن
هبة من المشتري للبائع ولا يلزم الشفع دفعها ولو حظ البائع من الثمن شيئا بعد العقد لم يسقط ذلك على الشفع الا بطلب مستقل في حقه ولا يلزم المشتري تسليم الشقص
الى الشفع ما لم يسلمه الثمن الواقع عليه العقد ولو اشترى واشتبهت فيه الشفعة مع غيره صفقة لم تثبت الشفعة للشريك الا فيما كان مورد الشفعة حصصه من الثمن
ولا ثبت للمشتري لهذا البعض خيار البعض وتثبت الشفعة فيما اذا كان الثمن مثليا بدفع مثله وفي ثوبتها فيما اذا كان قيميا بقبضه او بقيمة المبيع وقت العقد وعند
ثبوتها وجوب اشبهها الاخير يتم انه اذا علم الشفع بحق الشفعة لم يحصل سببا كان له المطالبة واخذ بها في الحال ولو اخر ذلك لعذر عن مباشرة الطلب عن
الوكيل فيه لم يطل شفعة كما لو توهم كون الثمن مما لا يسهل دفعه لكثرة ونحوها لا مارة واجبتها بان خلافه وان توهم انه اشتره لنفسه فبان لغوه او بالعكس
او انه اشتره لشخص فان لاخره وان اشترى الكل ثم بان انه اشترى نصفه بنصفه وبالعكس او انه اشترى الشقص وحده بان انه اشتره مع غيره وبالعكس الى غير ذلك مما
هو عذر عفا في التأخير والترك ومنها الغيبة والحبس ظاهرا او محسوسا ويجوز ان يعجز عن ادائه على ما مر ولو كان ناخرا لا خذا بالشفعة لا عذر في سقوطها به وجهان مبنيان على
ان حق الشفعة فوري حتى تجب المباداة الى الأخذ بها عند العلم بحصول الموجب هل يسقط الحق بالناخرا لعذر عفا في ام لا وجهها الاشبه الثالث فلا يسقط الا اذا
كان التأخير على وجه كنف عدا عن الاسقاط ومن قال بالفورية وجوب المباداة قصرها على مجرى العادة فجوز له ان ينظر الصبح لو علم ليلا ولم يوجب التسليم في
المشي عن مجرى عادته وان قد عليه لا قطع العباد واجبة كانت ومنه ومنه بل جوز له الاستعجال بالاكل والشرب على المعتاد وبالطهارة والقول بعد دخول
منايا بل وانظار الجماعة كما جوز له ان ينظر الرقعة مع خوف الطريق والتأخير الى ذوالالحز والبر بالمفطين وليس الخفة غلق الباب الخروج من الحمام بعد قضاء
وطره وتشييع المؤمن المجازة وعبادة المريض والتسليم على المشتري تحية بالمعتاد بعد وصوله اليه على ما اخرناه من عذر فوري بحق الشفعة فالأمر واضح ولا
يعبر به الاخذ بالشفعة حكم الحاكم او حضوره ولا الأشهاد ولا تسقط الشفعة بشقال المتابعين ليس لها اسقاطها واذا اخذ الشفع بحقه رد الكاف لا رد الزر
لشفعة في الشقص يكون ذلك باقيا على المشتري نعم لو رضى الشفع بالبيع على وجه تسقط به شفعة ثم تعالاه لم يكن له شفعة بعد كون الكاف لا يباعا ويصح
ضروفا للمشتري في الشقص قبل اخذ الشفع وترتب عليه اثره لكن لا تسقط به الشفعة ورجع ولو باع المشتري ما اشتره كان للشفيع فسخ البيع واخذ من المشتري
الاول ولو ان يأخذ من الثالث وكذا لو اذت لعقود الاشبه فان اخذ بالشراء الاول وضع الثمن وبطل المتأخر مطلقا وان اخذ بالآخر خذ منه ورجع السابق

في كيفية اخذ الشفعة

في الشفعة

مطلقا وان اخذه بالمتوسط اخذه بشفعة وفتح ما تقدمه بطل ما اخر عنه ولو وقف المشتري ما اشتره او حبسه وجعله سجدا او هبة هبة جائزة او لا
 فلتشفيع ازال ذلك كله واخذ بالشفعة ثم ان الشفع انما يأخذ بالشفعة من المشتري وفتح يكون دركه عليه من البايع نعم لو كان النقص بعد في البايع
 وتسليمه اليه بل يقال للشفيع خذه عن البايع او دعه فان قبضه فام قبضه مقام قبض المشتري كان الدرك مع ذلك على المشتري ولو رضى البايع ببقاء الثمن في
 ذمة المشتري لم يكن للشفيع ان يساع من تسليم مثل الثمن الى المشتري قبل اداء المشتري الثمن الى البايع وللبال شفيع فسخ البيع الواقع بين الشريك والمشتري ولو
 بالافا لغيره من ارض بينه وبين البايع فلو توفى الفسخ واخذ من البايع لم يفتح ولم يتب عليه اثر وان كان النقص في يد البايع ونقصه الشفع من يده ولو
 انفسد البيع او عاين كان بغير فعل المشتري بل باذنه مما تقرر قبل المطالبة او بعدها وبفعله قيل اخذ الشفع بالشفعة فهو باختيار بين الاخذ بكل الثمن
 او الزائد ويحمل ثبوت الارش على المشتري فيما اذا كان النقص الا فهدام بفعله بل مطلقا وعلى اتي حال فالانفاض للشفيع باقية كانت في البيع او منقولة
 عنه ولو كان النقص في الشفع بفعل المشتري بعد اخذ الشفع بالشفعة فممنه المشتري لو كان بفعله بعد مطالبة الشفع وقيل اخذ بهما ففيهما وجهان
 والقمان اقرب لو غرس المشتري وبني ثم علم الشفع بالشراء وطالب بحقه فان رضى المشتري بقلعه غرسه بانه فله ذلك بلا شبهة ولا يلزمه طم اخضره واسملا
 الارض نعم لا يبعد ان النقص اذا حدث في الارض ولو امتنع المشتري من ازاله فممنه الشفع بين ازالته ودفع الارش وبين بل قيمته لغرس البستان رضى
 المشتري بقبولها من بين رضى البايع بشفعة وقبل الارش عليه سوقا الا اذا هو اقر في انما البناء الحاصل بين العقد من الاخذ بالشفعة فان كان متصلا
 ككبر الشجر البائع بقبول الارض وزيادة اغصانها فهو للشفيع وان كان منفصلا كسكنى الدار ثم غرسه في غير النخل بل والنخل بعد التايير فهو للمشتري وكذا على الاقرب
 حمل النخل الحادث بعد البناء اذا اخذ الشفع بالشفعة قبل التايير ثم ان الشفع انما ان ياخذ بهما في تمام متعلقها او يترك حقه في الجمع وليس له الاخذ
 في البعض والترك في البعض الا اذا اخذ منه كلها كما لو باع الشريك شقصين من ارضين مشتركين فان للشفيع اذا كان بينهما واحد الاخذ بالشفعة
 منهما او من احدهما مع العوض الاخرى لتركها فيهما جميعا وتسقط الشفعة فيما اذا بان الثمن الشخصي مستحقا للمغير ولم يجز ملكه الشراء نعم لو كان الثمن كليا
 وظهر المدفوع مصداق له مستحقا للمغير ثبتت الشفعة ولو بان ما دفعه الشفع ثمنه الى المشتري مستحقا لم يطل شفعته سواء كان ثمن المشتري مبيعا او مكتوبا
 اخذ الشفع الشفعة بالثمن المستحق او بالكل في الزمرد فعمداه وتايل وسوا كان جاهلا حال الدفع بكونه مستحقا او عالما به على الاظهر ولو ظهر في البيع
 سابق على العقد فاخذ المشتري وشركه الشفع المبيع بما عدا الارض من الثمن بخلاف ما لو لم ياخذ المشتري الارض بل رضى المبيع مبيعا فانه ليس حينئذ
 للشفيع استثناء مقدار الارض من الثمن بل انما ياخذ بهما الثمن ويبيع ويلحق بالبايع مسائل الاكبر لو كذب المشتري في الاخبار على
 فترك الشفع الاخذ بهما رغبتا كذب فيه ثم بان كذب المشتري في اخباره فالشفيع اخذ ما وقع عليه العقد بالشفعة ولو قال المشتري الشفع بما عدا الارض
 الاخذ بهما ثم بان انه اشترى الربع نجس او فالاشترى الربع نجس فترك ثم بان انه اشترى النصف بمائة فله الاخذ بحقه الا اذا كان تركه للاخذ قبل ظهور
 الحال ورغبه عن المبيع على كل حال فان سقوط حقه غير بعيد الثاني من غير جهات في صحة الاخذ بالشفعة علم الشفع عند الاخذ بمقدار الثمن ولو
 بلغه الشراء فعلا اخذت بالشفعة فان كان بعد علمه بالثمن ترتب على اخذه الاثر وان كان جاهلا لم يفتح وان علم بعد ذلك ودفع ولو قال اخذت بالثمن ياخذ
 ما بايع لم يفتح وكذا الحال في جانب المبيع في وجه قبل لا يشترط علمه بمقدار شئ منهما فلو اخذ مع الجهل بالثمن والمبيع جنسا ووصفا فتح ان دفع الثمن بعد
 العلم بحد ضحي نعم لو فرض الجهل بهما على وجه لا يتحقق الاخذ بالشفعة بالثمن وبالشراء الاول لو لم يبايعين ولا يثبتن او لغير ذلك فلا شفعة **الثالث**
 اذا وجد الشفع الارض مشغولة بزرع المشتري قبل ان يحجب عليه بقبولته وهو باختيار بين الاخذ في الحال وبين الصبر حتى يحصد ولو قبل في الزرع بما فاته لغرس
 والبستان من سلطنة على الاثر بلا ارش لكان متينا **الرابع** لو سأل البايع الشفع الا فله فانه لم يفتح وكذا العكس لا خصاصهما بالمبايعين
الفصل الرابع في الواو وهو مسائل الاولى اذا كان الثمن في شراء متعلق الشفعة مؤجلا فلا يظهر تغير الشفع بين الاخذ
 بالشفعة بالثمن عاجلا ان رضى بهذا لك المشتري بين الصبر الى زمان الحلول والاخذ بها عنه وليس له اجبا المشتري على قبول الثمن عاجلا ولا يسقط حقه هذا
 الناحية على الاظهر **الثانية** الاشكالك حق الشفعة بورت ان انحصر الوارث في الامام عليه السكسا سواء طالها الموت ثم ام لا مالم يسقط **الثالثة** كيف يراها
 كارتا لمال زيبا وحصا ولو عفي بعض الورثة عن حقه لم يسقط حق من لم يعف فله الاخذ بحقه بل اخذ جميع المبيع ليه من الشفعة على الاقرب
التي ابعثر لو باع الشفع نصيبه بعد وجوب الشفعة فالشعب على سقوط شفعته بذلك سواء باع بعد العلم بالحديث او قبله اذا اكتشف بعد العلم
 عادة عن اسقاط حقه **الخامسة** لو باع الشريك شقصا في مرض الموت من وارثه او من اجنبي وحلوه في زمان باع باقل من قيمته ضلي الخمار من خروج
 جميعا من الاصل الاشكال في اقتضاء سلطنة الشريك على الاخذ بالشفعة بما وقع عليه العقد وكذا على القول الاخر ان خرجت الحابا من الثلث ولم يخرج منه
 ولكن اجازت لورثته ذلك لو لم يخرج ولم يجز وابتاع المبيع منه فباقل الثمن وما يحتمل الثلث من المحابا لا غيرها ياخذ الشفع فتح ذلك بكل الثمن **السادسة**
 يجوز الصلح على اسقاط الشفعة لثمن وتسقط بذلك كما يصح الصلح على ان لا ياخذ بالشفعة وفي جواز الصلح على سقوط حقه لا يحتاج بعدا الى الشا مسقطا لامل
السابعة ان باع احد الشريكين شقصه ضمن شريكه الشفع في نفس العقد للمشتري رد عن البايع والبايع عهدا الثمن عن المشتري وشرط المبايعا واحدا

من المشتري بالقبض
من البايع

انما يتحقق
نقص الميراث
جزاء المجهول
منه

من المشتري

من المشتري

كتاب الشفعة

٨٤٤

الخيار للشفيع لم تقط بذكر الشفعة الا اذا انتم الى ذلك ما يكشف عن ابدانها واسقاطها وكذا الحال فيما لو كان الشفع وكذا احدى المعاملات **الفصل في**
اذا وجد الشفع بعد الاخذ بالشفعة عيا في متلفها ساسا على البيع فان كان للشفيع والمشتري جميعا عالين بذلك فلا خيار لاحدهما **ابواب** كانا
بذلك فان انفقا على الرد او لمسا مع الارش او بدونه كان لهما ذلك وكان على المشتري من الثمن ما عكس مقدرا والارش على تقدير اخذه كما مر وان اخذ الشفع
الرد الى المشتري كان هو بالخيار بين الرد الى البائع والارش وان اخذ الشفع الاخذ لم يكن للمشتري الفسخ والرد وهل لمطالبة البائع بالارش لا وجه لظاهرهما
ان لذلك مثل اختياره الاخذ فيما ذكر ما لو كان الشفع عالما بالبائع من الاخذ دون المشتري فان كان رد للشفيع ولا للمشتري نعم للمشتري اخذ الارش على وجه
واما لو كان المشتري عالما بالبائع ومن الشفع فان للشفيع الرد ولا للمشتري من رد الارش **السادس** اذا باع الشريك شقة بعوض معين غير مسمى كالشقة
ونحوه فلي الخيارات من اختصاص الشفعة بما اذا كان الثمن مثليا فلا كلام واما على القول بثبوتها فيما اذا كان الثمن قيميا فبمقتضى ما اذا اخذ الشفع بها ولم يكن ظاهر
البائع في الثمن عيبا كان للبائع رده على وجه الفسخ والمطالبة بقيمة الشقة وقت الفسخ اذا لم يحدث عند البائع في العقد ما يمنع من الرد وليس له ان يسحب الشقة
من الشفع ولو اذ انقص الى المشتري بملك مسانف من هبة او ميراث ونحوهما لم يملك رده على البائع ولو طلب البائع لم يلزم المشتري ايجابه ولو كان
قيمة الشقة في الفرض اقل من قيمة العبد لم يكن للشفيع الرجوع بالتفاوت ولو كان الشفع في هذا المشتري لم يباحذه الشفع بعقد البائع الثمن بالعيب لم يكن له
منع الشفع من الاخذ بمقتضى قيمة الثمن وللبائع حق على المشتري قيمة الشقة وان ردت عن قيمة الثمن ولو حث عند البائع ما يمنع من رد الثمن كعيبه بغير وجه
بالارش على المشتري لا يرجع المشتري على الشفع بالارش ان كان فداخذه بقيمة الثمن الصحيح نعم لو كان فداخذه منه بقيمة معيار رجوع عليه باقية قيمة الشقة
الحاشية لو كان احد الشريكين غائبا ونصيبه يثالث فباعتها الثالث بدعي الوكالر ثبتت الشفعة للمشتري لحاضر في الظاهر وجاز له اخذها فان حضر
الغائب صدق مدعي الوكالر مضى الاخذ بالشفعة وان اكره القول قوله يمينه وحق فبذبح سهمه من هذا الشفع ولم اجزئه من حين قبضه لحيث رده رجوع بها
على من شاعن الشفع والبائع والمشتري ان رجوع على مدعي الوكالر لم يرجع هو على الشفع ولا على المشتري فان رجوع على الشفع او المشتري كان الرجوع اليه
الرجوع بها على مدعي الوكالر **الحاشية** لو قبل البائع عوض الثمن الكل من المشتري عرضا او ابرئه من بعض الثمن لم يكن للشفيع الا الاخذ بمثل ما جرى
عليه البيع كما مر **الثانية عشر** كالتسقط الشفعة بالتصالح على اسقاطها كما مر وكذا التسقط باسقاطها بعد الاطلاع على حصول موجبها اسقاطا لفظيا او
فعليا كزاد الاخذ بها على وجه كشف عاده عن اسقاطها وفي سقوطها بالاسقاط قبل بيع الشريك شقة جميعا اشبه بها العقد نعم لو اذن لشريك في البيع
بعضه ان يعرض عن الشفعة والمشتري في الشرائط كان لم تثبت له الشفعة وفي سقوطها بشهادته على البيع او بركه للمشتري وللبائع وجهان والاشبه عند التسقط
الا اذا كشف عاده عن اسقاطها ورفع اليد عنها وكذا التسقط الشفعة بظهور الثمن المعين مستحقا للغير بعد اجازة مالكه او جهل الشفع والمشتري بعد الثمن
ومضاهما على ذلك لفظيا او شرعا وكل قد مات ونحو ذلك ومثله فساد الشفع والمشتري نصيبه الثمن واقرار الشفع وحدها نصيبه فانه يمنع من
اخذها بالشفعة وفي بطلانها بلفظ الثمن المعين قبل قبضه قبل الاخذ بالشفعة وجهان لا يخالفون في من سقطت افعالها على القول بالفور فيها **الثالثة عشر** في
بها لا تعد كما لو بلغه البيع بما يمكن اثباته كالنوازل او عدلين فلم يطالب بالمال لصادق فان شفعة تسقط على القول بالفور بخلاف ما لو اخبر من
لا ثبت بقوله من سبق وفاق وعدل احد لو كان البيع في بلد او كان الحال معلوما للشفيع فاقطع المطالبة بالشفعة الاخذ بها بلا عدل مع حضور
المشتري او فاعا الوصول الى ذلك البلد وقبض الشقة بطلت شفعة على القول بالفور لكن قد مر ان الفور لا دليل عليها وان بقا الحق ما لم يتحقق المسقط
هو الاشبه وقد يقال ان الشفعة حق ببيع الشقة بغير ثمن يابعد على ما يبدل عادة بازاء على وجه لا يرغب فيه مع تلك التولية ولكن بنواطيا على ابرأه بالنسبة
الى الزيد عن مقدار ثمن المثل او نحو ذلك الزايد ما يبا بطل ما يبا ثمن المثل في قال ثمن المثل لكن ذلك احتيال العقد رغبة الشفع لا اسقاط الشفعة فلا
لو اذاد الشفع الاخذ بالشفعة بمثل ذلك الثمن الزايد كان لذلك نعم يمكن الاحتيال اسقاطها من راس ينقل الشقة بغير البيع من التوافق الصلح والشفعة
المعوضة ونحوهما ويجعل الثمن في البيع قيميا على المختار من عدم ثبوتها فيما لو كان الثمن قيميا **فصل** لو ادعى الشفع على غيره ابيع الشقة فصدقه
ذلك الثمن ولم يمكن استعماله فالقول قوله مدعي الشقة يمينه فاذا حلف لم يكن للشفيع الاخذ ولو ادعى الشفع العلم بالثمن من غير ان يكون المشتري في ذلك
الشقة فثبت ما يدعيه من البطلان يمينه ما مل والا شقة العقد ولو ادعى المشتري على العلم بقيمة الثمن من اصله لم يقبل منه وكلفه جواب صحيح غير ذلك
الفصل الخامس في احكام النزاع وهي مسائل اولى اذا اختلف الشفع والمشتري في قدر الثمن بعد انفاها
على فروع الشراء فان قام المشتري البيعة على ما عينه من المقدار سمعت منه لم يرجع للشفيع الا يدفع ذلك المقدار كما اتت لو اقام الشفع البيعة على المقدار
الذي عينه قبلت منه بخلاف الاخذ بذلك المقدار وان اقامها فاقطع بيمينه الشفع والاضراب الفزع وجهان وان فدا جميعا ففي تقدير قول الشفع
بيمينه او قول المشتري بيمينه وجهان ولا ظهر الثاني معنى عقد جواز اخذ الشفع الا يدفع ما عينه المشتري ولا تقبل شهادة البائع لاحدهما في وجه لو كان
في قدر الثمن بين الشاهدين ثبت قول احدهما بالظن المزبور في كتاب البيع فخر الشفع به لاخذ بالفدا الذي ثبت بين الزايد **الثانية عشر** لا تثبت الشفعة
الا بثبوت البيع ولو ادعى ارباع نصيبه من اجني في ذكر الاجني وحلف لا اقرب عد ثبوت الشفعة للشريك واقراه بالبائع لا يقتضي الزايد بالعلم بحقوق

وإذا كان
الثلث

في أخياء الأموال

٩٤٤

الثالث إذا ادعى أحد الشريكين أن صاحبه ابتاع شفعة بعدي على وجه يتحقق الشفعة عليه فانكر الشريك كان القول قول المنكر يمينه ولا قرب كذا ينحصر
 أن لا يستحق عليه شفعة ولا يكلف اليمين على أحد آخر شره عنه ولو قال كل منهما أنا السبق في الشراء لتكون الشفعة كما نأمنه لعين جرى عليه ما أحكام الله
 القول بعين لو ادعى مالك أحد الشفعين على من ملك الآخر بقوله ملكه بالابتداء وانكر المدعى عليه لك فالأقرب تقديم قول المنكر يمينه ولو ادعى عليه الملك
 بأثر ففى كونهما بذلك مندعين فأمر ولو ادعى على صاحبه أن الشفع في يده على جهة الابتداء وانكر المدعى عليه أصل الملك فالقول قول يمينه ولو
 ادعى كونه في يده على جهة الابتداء فالقول أيضا قوله على رأي **الحنفية** أمكنه إذا تصادق البائع والمشتري على غصبية الثمن وانكر الشفع كان القول قوله وكان
 لا يأخذ بالشفعة ما لم تثبت الغصبية بينه ونحوها ولا يمين له ما على الشفع في تقديم قوله إلا أن ادعى أحدهما عليه العلم بالغصبية فيخلف على باقي العلم
 والمشتري يأخذ من الثمن من الشفع ويدفع الباقي للبائع ليأخذ به مائة من قيمة الشفع وكان الثمن زيد من قيمة الشفع سلم إلى البائع مقدار القيمة وسلم إلى
 إلى الحاكم ليصدق به مع صاحبه الواقعي **السادس** لو أنكر المشتري ملكته المطالبة بالشفعة للشقص الآخر فوقف أخذه بالشفعة على ابتاعه ملكه بالبيتة
 أن لم تكن له على شفعة إلا كفت في أثبات ملكه ما لم يثبت لعدوان **السابع** لا تقبل شهادة أحد في الشفعة على الآخر العفو عن جفته إلا إذا عفى
 هو أيضا ثم شهد ولو ادعى المشتري على جميع وارثي الشفعة العفو فانكر واحد أو أحدها على نفي العفو ثبتت الشفعة ولو نكل أحد لم يرد اليمين إلى المشتري كما
 الشفعة للمخالف منهم إلى غير ذلك من فروع التراجع الجارية على قواعد الدعوى

كتاب أخياء الأموال

كتاب أخياء الأموال **الأول** في فصول **الأول** قد سبق في كتاب الجهاد بيان أقسام الأرضين كما سبق في بحث الاستقان
 كتاب المحسنين حقيقة الأرض الموات وحكمها وإتقان إدارتها على فضل الصلوة والسلام وأتملا يجوز لأحد الصنفين في زمان حضوره عليه السلام
 أن يباذله أو يتجزأه لخصوص الشيعة الصنف فيها بالأحياء ويملكونها بذلك ولا يشترط في ذلك أن الحاكم وإنما الغرض فيها إنباط طمأنينة الأحياء
 شبهة في جواز أحياء الموات لخصوص الشيعة بل استجاب في الجمل لا يشترط في جوازه ورتب ملك المحي لها عليه مضافا إلى فضل ذلك أمورا **الأول**
 أن لا يكون عليها يد ممر وفه محرمة ولا يجر الأحياء ولا الصنف فيها الغرض في اليد لا باذنه **الثاني** أن لا يكون ذلك لأرض الموات حريما العام من بيت
 أو دار أو قرية أو بلدة أو عزبة أو نحو ذلك ولا لغير الأحياء ولا الصنف فيه إلا أن من من الجرحم والحرم ما يوقفه لا تنفع بالعام عليه ما يتعلق بمصالحه
 وفي كون الحرم ملكا للمالك لأرض ذات الحرم تبعا وجوبه بعيدا عن حد الطريق متى ما احتيج إليه في الأرض الباحة التي وإلا أحيائها خسران زرع على الظاهر وسبغ على
 الأحوط ويشتمل الاحتياط فيما كان من الطريق مقدار الحاجة في استطراد سبع ولا يجوز الصنف في بعض الطريق بالأحياء حتى ما كان خارجا عن مقدار حاجتها
 على الظاهر بل لو زادوه في يد والأحياء على المحسن استغرق كذلك فالأحوط أن لو يكن أقرب عند جواز أحيائها ما زاد من سبع منه نعم لو أخضر الطريق بجمع وانحصرت فيه
 واستفوا على اخضرار أو تغييره لم يجز الجواز وفي جواز ذلك للحاكم في الطريق العامة تردد والمنع مع كونه أحوط أشبه نعم في زوال حرمة الطريق باستيجامه انقطاع
 الحرمة عليه واستطراد الناس غيره وأعراضهم عنه غير استيجام وجه ليس بذلك البعيد حرمة القرب بالكسر الذي هو هنا التهم والتقاء ونحوهما مقدار مطرح تبادر
 الجاهز على حافتيه الانقطاع بغير إصلاحه على قدر ما يحتاج إليه عادة ولو كان التهم ونحوه في أرض يملكها الصنف فادعى كل منهما ملكا حرما فإن قام صاحب
 بيتة وأدعى القول قول صاحبه أرض يمينه وحرم البر مقدار ما يحتاج إليه في التقاضي منها وموضع الدواب وقوف للناس وردد إليها ثم وصبت لها الموضع
 الذي يجمع فيه لسق الماشية والزرع من حوض وغيره الموضع الذي يطرح فيه ما يخرج منه بحسب العادة لكن ورد تحديد ببر المعط بكسر الطاء وهي التي يستحقها الماشية
 الأبل يارب بعض ذراع من كل جانب بئر الناضح الذي يستحق عليه الزرع ونحوه يثبت ذراعا وحريم العين مقدار ما لا تنضج الماشية باستانها وفرد تحديد بالف
 ذراع في الأرض الرخوة ونحوه يثبت ذراع في القلعة وحريم المحيط في المباح مقدار تروا به إلا أنه عادة لو مست الحاجة إلى غيره وتحديد وحريم الدار ما يحتاج إليه
 من مطر نواحيها وقامتها ومادها ونحوها وصبت مائها ومسلك القنول والخروج في الجهة التي تقع فيها الباب إلى أن يصل إلى الطريق السالك ولو باز ودارو
 انقطاع مالم يرد إلى ضره وحريم الغزاة والبلدة ما يحتاج إليه من مطر القمامة والزراب والرحل وما سخر الأبل ورايض الغنم والخيل والتادى وملعب الصبيان
 ومسيل المياه ومرعى الماشية ونحوها أهلها ونحو ذلك **ثمن علم** أن الحرم إنما يثبت لما يترك في الموات وأما ما يجعل في الأملاك المعهودة فلا يمين له بوجبه
 لأرباب الأملاك الصنف فيها يملكه كيف شاء إلا إذا كان الصنف تاما حاجته لغيره كان مضرا بمجاورة فان الأحوط بل الأقوى منه من إحداثه **تذييل** حريم
 القنول طول سبعها وحريم الشجر مقدار أغصانها وحق فلو أحياء أرضا وغرس في جانبها غنما أو شجرا ببرز السعف الأغصان التي تبقى المغروس في المباح ونحوه
 إليه كك لم يكن لغيره أحياء ولو حاول ذلك كان للغارس منع أن لم يكن بعد برز الأغصان أو سرت العروق لكفاية الاستعداد في الاستحقاق **الثالث**
 أن لا يكون من مشاعر العبادة في الشارع إلا في كونه موقفا للمشتري ونحوها من الأماكن المشرفة والمواضع المحترمة التي جعلها المال كحفظ حرم ذكره مناسك العبادة
 فانه لا يجوز أحيائها ولو على وجه لا يضرب الناس كسكن ولا يؤدى إلى ضيقها مما يحتاج إليه المعتبدون على الأحوط **الرابع** أن لا يكون متافدا
 قطعها مام الفصل صلوات الله عليه إلا يجر أحياءه حتى الشيء **الشرط الخامس** أن لا يسبق إليه مسلم سابق بالتجبر ولا لم يكن لغيره أحياء

في أحياء الموات

٢٥٠

وان لم يفلد الملك غالباً إلا أن يفيد ولو تبه محذره واخصاً صديقه بحيث لم يمنع الغبر من الأحياء ورفع يده عن بل لو فاه الغبر فأحباً لم يملك ذلك ويحصل التجبر
عرفاً بنصب المهر وحفر الخندق والتأقية وإدارة التراب والأحجار حول الأرض وحاطة الحائط وما أشبه ذلك فيعتبر في إقادة التجبر منع الغبر من الأحياء
على إهمال التجبر عمارة الأرض التي تجرها على وجهه يورث له تعطيلها ولذلك قال جمع أنه إذا تجرها ومضى من بعده مثله طويلاً لا عرفاً كلفه الحاكم بالأحياء أن يملك
عذراً مقبولاً في التأخير إهماله بعد ما ينزل به العذر فإذا انقضت أجله لم يبدع له مقبولاً أجبه على إحدا من أمّا الأحياء أو التخليه بينهما وبين الغبر فإن لم
انزعها من يده وأذن للناس في عمارةها وقد وردت بغير مدة تأخير الأحياء الموجب للالتزام من يده والدفع إلى غيره بثلاث سنين ولو بادر أحداً إليها بعد لها
لها لم يقع ما لم ينزعها الحاكم منه وأذن في الأحياء **ثاني** لكل من النبي صلى الله عليه وآله وأما الأصل وأما إحداهما أن يحجر بعض من الأرض الموات
لنفسه لغبر من نصاح كالحج ليعم الصدقة والنجرة والضوال ونحوها وليس لغبرهما من المسلمين أن يحج إلا أن يكون فقيراً عذراً في حرج لا يجوز لأحد
أحياء ما أحل النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام ما دام عنوان الحج باقياً وإذا زالت المصلحة التي هي النبي صلى الله عليه وآله المقصود من أرض
الأحياء أجاز للإمام عليه السلام التفضيل لأذن للناس في أحيائها بل انتقاصها بغير زوال تلك المصلحة من دون توقف على تصريح الإمام عليه السلام بالتفضيل
عبر بعيد **الفصل الثاني في كيفية الأحياء** والمرجع فيها هو العرف - حدد وبأنه إذا قصد سكنى أرض فعمل حائطاً لها من جوانبها الأربع من
بنا أو خشب أو قصب أو سقف بعضها بما يمكن سكناً منها سمي أحياء ولا يعتبر فيه مع ذلك نصب لباب ولو قصد الحظيرة للغنم أو تجفيف الثمار أو لجمع الحطب
ونحوها قصر على عمل الحائط ولو من قصب أو سعف أو نحوها صدق أحياء عرفاً وإن لم يقف ولو قصد حياً لها بالزراعة عذراً في ملكها التجبر يزاد مشاؤ
نحوها ورثب - أنها باقية ما فيه من نخل وحفر أو قنات كانت عادتها على الأكتاف أو السماء أو الأفلحاً جازت في رثبها أو لا يعتبر النخل بها ولا فعلية
سقيها ولا حراثتها ولا زراعتها واعتبر بعضهم طم الحفر التي فيها وإذا لا ارتفاع من المرتفع وتلين زواياها ولو غرس رصاصاً فيها الغرس ساقى إليها الماء
كفى في صدق الأحياء وكذا لو كانت مستأجرة ففقط شجرها أو صلحها وكذا لو كانت عليها مياهاً غلبت ففقط عنها المياهاً وهما لها للعارف والمخبر إدارة الأمر
في الموارد الشخصية مد صدق الأحياء فافاً صدق عليه الأحياء فهو الملك ولا يكفي التجبر في الملك على الأحياء ما لم يصدق الأحياء ثم يفيد التجبر خصوصاً
كما في **الفصل الثالث في المنافع العامة المشتركة** وهي الطريق والمساحات والمبارك والمياه المشتركة والوقوف والوقوف للطلقة
كالمدارس والربط والخانات والمبار ونحوها مما هو مشترك المنفعة بين العباد جميعهم وفيه منافعهم **أما الطرق العامة** ففانها لا تستطرق
والناس جميعاً فيها شرع سواء يجوز لكل منهم أن يستفاد بها لا تستطرق وتوابعه كالوقوف لأجل حاجته والجلوس للاستراحة ونحوها من الأغراض المعتبرة
من توابع الاستطراق ولعل منه ما يحتاج إليه من كان باباً أو إلى الطريق من إدخال الأحمال والدواب ونحوها وأخرها هو لا يجوز لأحد أن يستفاد بها
بغير الاستطراق وتوابعه لا على وجه لا يترحم المستطرقين ولا يجوز أن لا توافق الجالس من مكانه إذا كان ذلك من من توابع استطراق ولو استقل من ذلك
المكان سقط حقه منه سواء استوفى غرضه أم لا وسواء انتقل بنية العود أم لا وسواء طال زمان مكثه فيه لم يضره قبل ولا بعده إذا كان الانتقال قبل
غرضه بنية العود ولم يثبت بل لو دفعه غيره عن مكانه سقط حقه بذلك كان للرافع المكث فيه أن يتم بالدفع بل لو كان له رحله في المكان فإذا رجع إلى
ظالم سقط حقه بذلك وحجته يجوز له الجلوس في الطريق يجوز له الاستظلال بالأشجار ونحوها في حجب حائطه لا يحكمه إذا كان على وجهه لا
يجز جبراً أصل الاستطراق ولا لم يشرع كما إذا كان السامع حالاً يمكن المشي عليه كذا يجوز تسقيف الطريق إذا لم يكن على وجهه براح المرو وما شابه ذلك
ولو يكن موجباً لظلمة الطريق على وجهه براح المارة كما في بعض طرق بلدة خراسان وأما الجلوس في الطريق إذا لم يكن من توابع الاستطراق كالجلوس للترفيه أو
البيع والشراء فلا يشبهه من توابع المزاولة وأما مع ذلك المزاومة بوجهة أشبه الجواز أو الأقرب سقوط حقه بالقيام في صورة الجواز وإن
بقي رحله فيه فضلاً عما لو دفعه لا يجوز لأحد حتى السلطان أن يقطع الطريق وبعضه كالأحياء وأحياء ولا تجبر **وأما المسجد** فمن سبب إلى
مكان منه حتى به ما دام متجراً به يجلوس ووقوفه إذا كان مكشاً لأجل العبادة من صلوات أو قرآن أو دعاء أو زيارة أو تعليم علم مسوراً وإقامة أو قضاء
وإن كرهه الأخرى وجهه كره هذه العبادات بل لا يعبد إلا حقيقة ولو كان جلوساً للعبادة إذا لم يترحم المسجد أو لأجل حرمته ولو زال من ثبته
الحج عن مكانه فاعاد عليه من حقته حتى لو عاد وفقد شغل غيره وإن قام نوايا العو اليه فإن كان رحله باقياً فيه كان الحق به بمعنى حرمه الضر في الرحل
بازالت والجلوس عليه إن كان لوازاله أحد ثم وضمنه ولكن إذا جاز صاحباً كأنه لو كان رحله قائماً لا ينافي ضرراً فيه في ذلك المكان فجلس الغيرة على وجهه
لا يضره فيه كان لذلك ولو يكن صاحباً الرحل أو التروان لو يكن رحله باقياً فيه ساوى هو غيره ولم ينفذ في بقائه مطلقاً لكن لا يحوط تقدير
تمكينه منه سيما إذا كان قيامه ضرورة من تجديد طهارة أو إزالة نجاسة أو ما أشبه ذلك وكان قيامه في أثناء الصلوات ولو استبقاها إلى موضع من المسجد
فتوافيا إليه على حد سواء فإن أمكن اجتماعهما والاتجاه بينهما من غير فربما يتحد ما بينهما الأتيان بغيره وإخلاله ولا أحقية له بالصلوات على أظهر
ثم يقتد من قبل العبادة أي ما كانت على غيره والكلام في المشاهدة المشتركة على نحو المساجد لا أن الأحوط اجتناباً عن اجتماع المشغل فيها بالدعاء وغيرها
الزيارة من الصلوات ونحوها من عبادات لم يزل الزيارة وصلواتها **أما المدارس** من الربط والخانات فمن يمكن موضعها

في أحياء الموات

في أحياء الموات

في إحياء الموات

٤٥١

منها من لا يتكفي به ان كان متصفا بالوصف المعبر في الاستحقاق ما في صلته بان يكون مستغلا بالعلم في المدة او بحال الشتر بان تكون موقوفه على فصيل
مخصوص او من حصل فيما خاصا من العلم بتصفيه الساكن او نحو ذلك فهو احق به ولا يجوز لاحد حتى المتولي ان يعاجله ان تطاولت المدة ما لم يشترط الواقف
امدله في مخرج المخرج عند انقضاء وان لم يؤثر به وانما ثبت له الحق اذا كان ابتداء تصرفه باذن المتولي فلو كان بغيره جاز له ان يملكه منه بعد ان كان التصرف
مقبولا بان كان له ان يملكه ولو ادى طول مكنته الى التباس الحال على وجه يمكن او ادعى الملك ان يلبس على الناس عكس حجة دعواه وكذا يجوز له ان يملكه ولو ادى العلم على
وجه سلب عنه الاسم واشترط الواقف مع التمكن فعلية الا شغل بالعلم مثلا فاهل ولا يبطل حق ساكن المدة مادام على الوصف بالمخرج والحاجة كثر
او درس او غيرها اذا كان له فيها حل وفي البطلان مع عقد الرجل وجه غير بعيد اذا كان على وجه مخرج عن كونه ساكنا لا مطلقا ولو ثبت له الحق ما دام
متصفا بما يستحق التمكن ان يمنع معة اذا كانت له اياه او الشرط من الواقف يقتضي انفراد الواحد اما لو فرض كون البيت الواحد معدلا لثنتين فما زاد ايا
انواقف وبفضا العادة لم يخرج احد منع غير من اهل الوصف الا اذا تم العدد التصديق فخرج منع الزائد لو فرض ان الساكن المسكن على وجه خارج من
الضرر يملك الساكن بل بعدد وغرض بنية العود اليه كغيره اذ اوصله ربح ونحوهما فاعقد بقا حله فيه خروجه عن عمن كونه ساكنا لا يقطع حقه واما منع
رحله فيه عكس ربحه ولو ادى الزمان عن كونه ساكنا فافيه فلا بعد سقوط حقه وان كان له فيه رجل عايت
عقد جواز التصرف في حله الا ان يمنع الغير من الانتفاع فزال بان الحاكم يبيع عند اهل الى ان يحضر **واما المفاين** فاذا دنف الميت في مكان مباح
او موقوف على الدين لم يخرج منه اية اخرجه مادام شئ من جسده في القبر باقيا كما لا يجوز ان لا يعلم ان القبر المبنية مادام باقية حتى بعد العلم بصورة الجسد وبما
على الا حوط ويجوز التبرش ومن ميت اخر عند العلم بصيرة المدفون بهما ومع التمسك فالمرجع استصحابا لبقا **الفصل الرابع في المعادن**
التي هي ما استخراج من الارض مما كانت صلته واشتمل على خصوصية يعظم الانتفاع بها وهي ليست من الاطلاق بل بدعي الارض التي تحتويها اذا
كان منها في الارض المملوكة للاشخاص فهو لا كمالها لا يجوز لاحد التصرف فيه بغير اذنه ومما كان منها في الارض المملوكة لغيره فهو للسليين فاطمة
واحدة الى الحاكم وعليه ان يصرف حاصله في المصالح العامة ومما كان منها في الارض المملوكة للموت فيجري عليه حكمها اذا لم تكن ظاهرة وسيان ذلك ان المعادن في
ظاهرة وهي التي لا يحتاج الى وصول اليها الى مؤنة وكلفة وانما السعي والعمل لاخذها كالمخ والمكبريت والموميا والقيروا والقطر والكحل والزاج والزرنيخ ونحوها
غالبها وباطنة لا تظهر الا بالعمل والمعالجة كالذهب والفضة والحاس والرصاص ونحوها غالبا **اما المعادن الظاهرة فلا تملك بالاحياء ولا**
يختص بها الحجر الا ان يحجر ارض التي هي فيها دارا او بستانا فيملك المعدن تبعوا ولا يملك بل كل من سبق الى المعادن الظاهرة فلا اخذ ما شئت منها من دون
ان يعقد بعد رجاءه نعم لو وصل الحد لمضارة بالغير منع من المفار والمضارة ولو سبق اثنان فان سبق احدهما اليه كان وليه ان يوانا فان
امكن اجتماعهما او تراصيا سبق احدهما والا فترجع بينهما ان كان ما في المعدن لافيا بما جنتهما وكان التزاع في السبق والحق وان لم يكن وافيها بما فالاقرب
فمنه بينهما مع امكانها لا اذراع مع عقد القابلية للقسمة ولو قهر احدهما صاحبه اخذ ما فيه ثم يملك ما اخذ ويجوز لامام الاصل عمل الله تعالى
فرجه جعلنا من جميع المكاه فذاه اقطاع المعدن الظاهر ولا يجوز لاحد من احده وليس كان نائب لغيبه ولو كان الى جنب للمعدن ارض مواتة داخلها
وسبق اليها انصافا لمحاكم تملكها بالاحياء الذي منه جفرها لذلك واخص بها الحجر الذي شرع في جفرها ولو اقطع الامام عليه السلام تلك الارض فتح
واما المعادن الباطنة فملك بالاحياء التي هو العمل حتى يبلغ نيلها ولو حفرها وهوان يعمل فيها عمل لا يبلغ نيلها لم يملكها نعم يكون احق
بها ومن اهل في تمام العمل الزرع باحد من اهل الامام ارفع اليد على التفصيل المتقدم في تجرير الاراضي والاهمال في الاحياء ولا امام عليه اقطاع المعدن
الباطن قبل ان يملك **فروع الاول** لو احيا ارضا فظهر فيها معدن باطن ملكه للمحيي تبعها سواء كان عالما به حين احياها ام لا **الثاني** لو حفر
ارضا فوصل الى معدن ثم فتحها المسلمون ففي كون المعدن حق للعامة بين المسلمين فاطنة وجهان اولهما لا يخلو من قرب **الثالث** لو قال ربنا المعدن
لاخر اعلم في ملك نصفه خارج او ربعه ونحوها قيل لا يبيع اجارة ولا جالز ولا ظهر تحت حجة جالز لما قر من عقد اعتبار معلوم ومقدار العوض في حجة
الفصل الخامس في الميا وهي من اشركات تملك بالاحراز في نية او مصبغ او حوض ونحوها سواء كان الحيز مسلما او كافرا ولا يلزم بل لا
عن الحاجز من الحيز الا عند توقف حفظ نفس حيزه عليه بملك مالك الارض ما في اعماها من الماء ومن جفره في ارض مباحة كان احق بها كالحجر فانما للملك
ملك الماء والبر جميعا ولم يخرج له التصرف فيها بغير اذنه كافي سائر الاموال المحرمة ولو اخذ من ما شئت من دون اذنه لم اعادته اليه واسترضائه ونحو ذلك
البر جميع ما بها اكله ووزنه لا يجوز بيع جميع ما بها الا تبعا للبر او على الدوام ولو حفر البر في المباح لا للملك بل للانتفاع بها مادام في ذلك المكان كان
احق بها مدة مكنته عليها ولا يجب عليه بدل الفاضل من ما بها عن حاجته على الاشبه لا يقطع حقه بالمفارقة بقصد العوم مع عقد طول الزمان ولو
فارقها معرضا عنها كان السابق اليها بعده احق بالانتفاع بها في وجه لا يخلو من قوة وما كان من اياها مباح الاصل كمن العيون والانهاء والا اقر
المملوكة لاحد منها الغيوث فاناس فيها شرع سواء ومن اغترف منها شيئا بانيه واحازه بقصد الملك ملكه **ويحق بالمقارم مسائل**
الاولى ان المملوكة بشر او نحو او احيا اذا قبض من الماء المباح كما الشط ملك ذلك الماء المفضوض وقيل لا يملك بل يكون اولى به كما ان الحجر اقل

وكون الملك في
المقتضى ذلك في
استعداد المحي
للقضاء في حيزه
حيزه لا يقتضي
عقد في
المقتضى على
الظاهر
منه ملكا

في حيزه

في اللقطة

الى ارض مملوكة والا ولظهر ولو تعدت الا نهار وملا كما فان وسعهم جميعا ولم يسعهم ولكن تراصوا على الميا في اذنه فلا يجد الا نفع النعاس فيقيمهم
 بالاجزاء بان نوضع خشة صلبة لا يحصل فيها التفاوت بمروا اذ من اذنه ذات تقوب متساوية على ندد حقوقهم في صعد الماء على وجهه لا يكون نحو
 الماء في تلك التقوب متساوية ويجري كل منهم ساقية لتقوية يجعل التقوب على اقلهم ثقبافا اذا كان لاحدهم نصفه والا فثلاثة وثلاث سلس جعلت التقوب
 ستة ثلثة منها الذي النصف اثنان لذى الثلث واحد لثالثه وهكذا والقسم هنا على فدان صباهم من الماء على ستة الضياع **الثاني** من استجد
 نهر حصلت له الحجرة ولو تروا بالوصول الى منزه الماء وحجراه على وجهه اذا اراد اجراء الماء في جري فيد الماء فعلا لا م بعد ان تهيأ له ولو كان المستجد من جماعة
 كان بينهم على فدان اعمالهم ان باشره وعلى فدان عمل الاجبر ان اساجر واغبرهم العمل وقيل في صورة الاستسجار يكون بينهم على فدان النقطة على العمل والا ول
فرك لو كان لا تشارحي على النهر المملوك لغيره فان كان وضع الرحي نحو واجب على صاحب النهر اعانه لم يجز لان بعدل الماء وبصرفه عن الرحي لا يرضى
 صاحب الرحي وانما جاز لان بعدل به الى غيرها **الثالث** اذا اجتمعت ملاك على واحد باح من سيل ونهر لم ينفذ لك الماء الباح بالجميع كان السابقي
 للارض اولى ثم من بعد على الترتيب في الاحياء ولو جهل الترتيب الذي هو اقربها الى اصل الماء فطلق الماء عليه على فدان حاجته ثم يرسل الزاد من حاجته الى ما
 وهكذا ولا يلزم تقديم المشاخر بغير رضا المتقدم وان ادى عند التقديم الى تلف لما خروقه ورد نقد به بالحاجة في الزرع الى الشراك وفي الشجر الى العقد وفي
 النخل الى مبدل الساق ولو قبل بقدر الحاجة بالمقدار العادى بحسب حال كل منها في ذلك الارض في ذلك الفضل لكون مورد النص قضية في واقعته لم يكن
 وعلى النقد بالمقادير المزبورة فلو فرض اختلاف ارض واحد هبوطا وعلوا سقى جزء منها على حدة ولو تعارض من عن يمين الماء عن يساره مع الساق
 في المحاذاة فمع سبق احدها حيا فهو اولى ومع التساوي وجعل تاريخ الاحياء ينقسم الماء بينهما **فرك** لو اراد احدا ان يستجد يناله رحي على الماء الباح
 المذكور فان عارضه ملاك المزبورة على وجه يحصل ضرر عليهم او على بعضهم لم يكن لذلك الا برضاهم سواء باها في ملكه او في ارض مباحة ولو
 يعارض احدا منهم لم يعتبر انهم ولو كانت على الماء الباح ارضه شعرا وضعت في كمال ملاك في تقديم السابقي في الاحياء ومع الجهل بالتاريخ بقدر اختلاف
 منها الى اصل الماء ثم ما بعد **الرابع** يجوز لغير اهل الملاك على الماء الباح ان يحمي قطعة ميسة من ارضه لاجل ملاكهم اذ لم يكن فيه تضيق عليهم
 ويكون هو اولى بما يفضل عن حاجته من قبله من المحيين من ذلك الماء ولا خلاف لما لم يسوفوا حقهم **الخامس** لو احتاج النهر المملوك لجمع من اهل
 الملاك في جانب الباح الذي يكون اهل جانبيه حتى يبر الى صلاح وتنظيف سلكه وخرق ونحو ذلك كان المصرف على اهل تلك الملاك على حساب ملكهم
 للنهر المملوك وعلى حسب استحقاقهم للنهر الباح وقبل يشرك الكل في المصرف من اصل النهر لانه يصلوا الى المال لا الذي ثم لا شيء عليه ويشرك الباقيون
 بعده الى ان يصلوا الى الثالث وهكذا ولو كان الماء يفضل عن جميعهم و

يحتاج الى مصرف فمؤنة ذلك المصرف ايضا على الجميع حتى الاول
 على حسب الملك الا استحقاق ومن امتنع منهم عن
 اداء المصرف يجزى الحاكم عليه تمت

كتاب القطن

وهي بضم اللام وسكون الفاف ونحوها الملقط اما انتا او حوان او غيرها فالقسم الاول بفتح القيماء ولفظا ومفوطا ومنه
 والنظرية في مفاصل ثلثة **الاول** في اللقيط وهو كل صبي يوجد متيما بغير كاف له ولا ربه في جواز النقاط الطفل الغير المتبر وتعلق حكم
 الا لنقاط به كما كان في عهد جواز النقاط البالغ العاقل وفي جواز النقاط المتبر غير البالغ وجهها اظهارها عند الجواز نعم يجوز اخذه وتربيتها بغير
 المحسنة لعدول المؤمن عند هذا الحكم ولا يلحق المجنون بالنصبي فلا يجوز النقاطه وانما ولا يثبت الى الحاكم وعدول المؤمن من مع فقهه ولو علم اللقيط
 خاص من ارباب وجد او ام او وصي اجبر الوجود منهم على اخذه ولو سبق احد ممن جمع شرائط الا لنقاط فالتقطه لم يجز لغير اخذه منه فقهه ولو ثبت هو
 اختيارا جاز لغير اخذه ولم يجز الا ول على اخذه على الاظهر ولو التقط مملوكا ذكر او انثى لزمه حفظه وايصاله الى صاحبه جري عليه احكام اللقيط و
 ما عدا الملك من احكام اللقطة ان كان صغيرا ما كان كبيرا فانه ليس بلقطة ولا لقيط بل لا يجوز اخذه الا بعون المحسنة للحفظ والا يصال الى ما نكح
 مع التمكن منه فله على الامام عليه السلام وابنه عند لباس من ثوبا ما نكح فخر في عري ما رآه صلاحا من حفظه ما نكح او يبيع ثم لا يوق الكبر من الاخذ
 حسنة او يحتاج من غير تضرع له لم يضمن ولو كان بغيره ضمن ولو اخلفه الى التفرط فالتقول قول الملقط مع يمينه ولو اتفق الاخذ على العبد لما خوذ
 بعنوان اللقيط والمحسنة يبر ما فلا رجوع له على المالك بان لم يبرع استغفره وانفق عليه الى ان يستغفر في قيمته فاذا بلغ الفرض قيمته فان وجد ما لكبر
 به عليه والا باع وفي التدبير هل يبيع عند الوصل الى صاحبه عند المالك له غير العبد لا وجهها اظهارها العبد فيضرب الى ان يتمكن صاحب من اوقاف
 ولو اعترف ما لك بعتقه في وقت وقع البيع قبله فله بيع وفسد العتق ولو اعترف بعتقه قبل ان يبيعه للمنفذ فله قراره وعقده ومنع الملقط من
 البيع فبرجع بما انفق عليه على المولى ولو اعترف بالعتق في وقت سابق على البيع الصادق من الملقط نفق في البيع وجهها اظهارها العبد والا حيا سلس
الفصل الثاني في الملقط بشرط فيه البلوغ والعقل والحرية والرشد والا سلا مع كون الولد مملوكا بالا سلا فلا ارادة

في اللقطة

في اللقطة

٤٥٣

الصحيح ان كان مبتدئا او مرافقا الا بتعين الولي ولا لاقط الجنون مطبقا كان او ادواريا اذا وسع زمان لافقة الحضانة على المعارف من دون خبر
على اللقطة كما اذا اراد عليه كل شهر ساعه مثلا ولو لقط القبي والمجنون جاز لكل احد تقاطع من يدهما من غير فرق بين ولية ما وغيره ولا تختص ولاية اللقطة
بالحاكم ولو لقط العاقل ثم جن فالأظهر عند جواز التقاط من يده بالتحقق ولايته بالحاكم الا ان يوجد له بوء او جده او وصي احدهما فان كلا منهما اولي بحضانة
اللقط من الحاكم وكذا لا يجوز التقاط المملوك ذكر كان وانثى قنا او مديرا او مكاتب او ام ولد نعم يجب عليه الاستنقاذ ولا يجري على من استنقذه احكام اللقطة
لو اذن المولى لغيره في التقاط ممتلكاته لكانت له نفذ ولا يسه على من التقطه العبد باذنه اليه على الاظهر وفي جواررجوع المولى في اذن بعد التقاط
باذنه وجوه قوي وكذا لا اثر لالتقاط التفسير ولا لالتقاط الكافر اذا كان الولد محكوما باسلا منه ظاهرا واما لو كان محكوما بكفوة فلا ظهر جواز التقاط الكافر
ولا يشترط في التقاط الاثبات في المذهب مع الطفل والعدالة فيجوز لهما التقاط على الاظهر لكن يلزم الحاكم ومن يقوم مقامه من ارضاء من يد ماله يمين باس
الملتقط منه ما يوجب على الوجه المعبر من غير فرق بين ابتداء الامر واستدائه ولو التقطه بدوى لا استقرار له في موضع التقاط وحضريه يربطه بالتجارة ونقله
او نحوها لم يضره الحاكم وانما من يده الا اذا اطمئن بانه لو وقع عند استيراده يجوز المسافر باللقط والاستيطان في غير بلد التقاط بل وغيره ولا عندنا
الملتقط على اللقطة بل هو سائبة يتولى من شام ملتقط وغيره والواجب على الملتقط هو تعهد اللقطة والقيام بدفع ضرره وتربيد نفسه بغيره ولا يجب
عليه الانفاق عليه من مال نفسه بل عليه ان يفي بواجب اللقطة فان لم يفعل جاز له الانفاق عليه من مال اللقطة نفسه بان الحاكم ان كان له مال فان لم يكن له مال ولو
يترج هو ولا غيره من المسلمين بالانفاق عليه استعان او لا بالسultan العدل لينفق اليه من بيت المال والركوة وان لم يجد سلطان ولم يصل اليه ولم يكن
سبه من بيت المال والركوة شي او كان وكان الاثم منه موجودا استعان بالمسلمين فان لم يوجد من يترج بالانفاق عليه كان هو ساير المسلمين سواء في
الانفاق عليه عليهم كفاية ولو بقصد الرجوع على اللقطة عند مكتفوفه مقدار نفقته على المتكسرين منهم ويرجع كل منهم عليه بما دفعه ان قدر على الوفاء بعد
ذلك والا فان على كل ما دفعه ولو لم يمكن من الرجوع اليه ايضا انفق عليه الملتقط وجوبا ولو بقصد الرجوع حفظا لغير التلف رجوع عليه بما انفق عليه
بقصد الرجوع متى ما عرضت له العتق واليسا ولا يوقف سجور عليه عند يساره على كونه فلا شهد على الانفاق عليه بقصد الرجوع وقبل قول في مفاديه
نعم الا شهدا وارجح مخلصا من اليه ان ادعى اللقطة عليه نية التبرع او انكر مفادرا من النفقة ولو ظهر بعد ذلك كونه اللقطة رقا رجوعه على التبرع على سبيل
انفق على اللقطة بقصد الرجوع مع امكان الاستعانة بغيره وانفق هو بقصد التبرع فلا رجوع له **المفصل الثالث في احكامه وهي**
مسائل اولى اخذ اللقطة في صورة توقف حفظه التلف على اخذه واجب على المطلق على اشرافه على التلف عبثا ان التحمل المطلق وكفاية ان اعتد
واخذ في صورة عدم توقف حفظه عن التلف على اخذه مستحب ليس بواجب على الاظهر وهل يجب المجاهرة في حضانته ام لا وجهان اشبههما العمل فلا احتساب
الاجرة على حضانته وخدمته ان لم يوجد من يترجها **الثانية** اصل في اللقطة الحرز المأثرت رقية بملك هو كالكبير وبذال على الملك كيد الكامل
رجح فحكم بملكه لما كان عليه حال التقاط من يثاب على حله وما علم انه كان عليه ثم ازاله عند الرجوع او غاصب نحوها وما كان تحته او فوقه من مزرع فقطا
وما كان مشددا بتيابه او كان في حبيبه ما كان هو فيه من خيرة او فسطاط او مهلا وسيرا او دارا كمال لها ونحو ذلك ما فيها من الاقشة والمنازع وما كان
تحته من مركبة ما على المركب من الاموال وما كان فوقه او تحت فراشه وسير يده الى احد جانبيه من الاموال ونحو ذلك على الاظهر ولو كان على دكة عليها ثياب
فحق الحكم ليه وجهان والا فربا داره الامر مدار مجرى العادة ولا يحكم بكون الكثر تحته الا اذا كان في ارض يملكها لكون يده عليها او كان في مباح وفامت قرينة
مفيدة للاطمينان بكونه كثره معتبر عليه ناطقة بذلك ونحوها **الثالثة** لا يجب الا شهدا عند اخذ اللقطة ثم الا شهدا ولو يثبت بالنسبة للمسترغى
المعروف بالعدالة **الرابعة** ثابت هي الا لا ينع على حفظ اللقطة وتربيد حاضره دون ماله واما اذا كان له مال فينفق بغيره في ماله بالانفاق عليه من بل
حفظه على اذن الحاكم فلو انفق عليه من ماله بغيره راجعة الحاكم ضمنه ولو لم يمكن من راجعة الحاكم اما الفقهاء والقصور اليد عنه بالمرأة راجع عدولا للمؤمنين فان
اعتد ذلك ايضا صرف هو بغير اذن ولا ضمان عليه ولا يجب عليه الا شهدا على انفق وان كان اولى وعليه حفظ الماله حصة الى ان يترك من راجعة الحاكم او على
الشهادة **الخامسة** الملقوط في دار الحرب التي لا مسلم مسوطا هنا لا يحكم بكفروه وورقوا من اسير من المسلمين وكذا الملقوط في دار الاسلام التي استولى عليها
اهل الكفر فعادت دار كفره ولو يبق فيها مسلم يحتمل كونه منه اما اذا كان فيها مسلم يحتمل كونه منه لو كان ناجرا غير ساكن او اسيرا او محبوسا فلا قرب الحكم بالامر
وحريته الا ان يثبت كونه من كافر ولو بلغ المحكوم باسلامه اعراب عن نفسه الكفر لم يحكم برده على الاقوى ولو ادعى في مؤتمرة وام على دعوى بيته سلم اليه بنفس
الحكم باسلامه **السادسة** اذا جن اللقطة في الحال غير في ايجاب جانيته بعد التحال عمدا القصاص وشيعة الدية عليه خطأ الدية على عاقله ولو كان
في صغره وحال جنونه خطأ تجمل عاقلته الا انه يمارق غيره في ان عاقلته الا ما عليه ما لم يظهر له نسب يكره يولى احدا على وجه يكون ضامنا لجر برته ولو جنى
عليه احد هو صغير فان كانت على نفسه عمدا او جنى القصاص خطأ وشيعة الدية وفي قضا صلا امام عليه كره دون اللقطة ودية للامام عليه السلا
لان يوفي منهما اعلى من دين نفقته ان كان لو كانت الجاني على طرفه حاله ساير القبيات المحتمل على طرفه فيجوز فيه ما ياتي في كتاب القصاص من جواز
ولي

في اللقطة

شأنه

كتاب القطن

٥٥

الغلاف لونه

مفتوح

قيد المصلحة

وليه وهو الامام عليه السلام والحاكم واخذه الله له مع فضلا المصلحة بذلك واداء الناحية الى فوات المحل وقبل بعد الجواز مطلقا ولا ظهر له ذلك والحال
في المحذور ولا يتولى الملتقط شيئا من اقسامه واخذ الله له على الوكيلة لا على غير المصلحة بل ولا يترك ذلك كله للامام عليه السلام او نائبه الخاص والعام وهو القبط
العدل الشايعين اذ الباع فقد فادى فان لم يدع الفاذ في قية حله الفاذ ان ادعى ذلك وانكرها المذوف قال انما حرر في هذا الفاذ بعد
حلف المذوف على ان رقبته ام لا بل عزروا فانها ما احوط واولها ما اقر بل ان الله واماره حريته ككون الفراض اماره على ذلك الشايعين اذ الفاذ
بعد بلوغه وشد على نفسه بالرقبة ولم يعلم بطلان اقراره قبل اقراره على الاظهر كما ان الاظهر على الفرق بين ان يسبق اقراره وهو الحرير ام لا يسبق ولو لم يقر
بالرقبة لشخص ثم اقرها لغيره لبيع من اقره ولو سبق منه قبل الاقرار تصرف متعلق بالغير فمع البينة على رقبته يكون كالنصرف في الواقع من العبد بغير نكاح
سيده وان فقدت البينة لم ينفذ اقراره في السابق المتعلق به حق الغير وينتفع على ذلك بها لو كانت امرته وتزوجت ثم اقرت بالرقبة فانه لا يفسد باقرارها
نكاحه لم يحكم بوقا ولاه منها وكانت عدتها منقطة عند الاقرار الشايعين اذ ادعى الملتقط او غيره بقوة القبط له وكان ممكنا عاذا فان
كان بعد بلوغه ورشده وصدق هو المذوف في ذلك واقام المذوف البينة على دعواه عند الحاكم بحضور وحكم الحاكم ببينوته للمذوف ثبت نسبة نرتب بعض اثاره
كالحرية والتفقه والارشاد هل يحكم بوقه وكفره مع كونه قبل الدعوى محكوما باسلامه وحرية ام لا وجها الشبه بها الصك نعم لو ادعى المسلم بقوة من حكم بكفره
بغالب الدلائل واستقر الحق بيمين مع التصديق او البينة وحكم باسلامه على الاقرار بان لم يصدقه في ذلك وفقد المذوف البينة حلف القبط عند الحاكم بعد كونه ابائلا
وفسد الدعوى وان كانت دعوى البينة في حال صغره قبل حكم بذلك لدايا كان او اقرارا مسلم كان او كافرا ولا يباس به الا انه اذا بلغ وانكر ذلك
سمع منه لا نكار مع اليمين وفقد المذوف البينة ومن لواحق المقام مسائل الاولى اذا اختلف القبط في الاتفاق عليه فالقول قول الملتقط
يمينه في اصل الاتفاق وفي قدره بالمعروف في الزايد مع الحاجة سواء كان القبط مالام لا وسوا او ادعى القبط ان الاتفاق عليه كان من مالام لا وكذا
القول قوله يمينه في نكار التبرع بما انفق به عليه الشايعين لو شاح اثنان في منبذ فاد كل منهما القاطر ولم يترك احدهما الاخر ولو ضاعا بينهما عليه
ولسا واي في الشرط المعبر في الاتفاق على وجه لا ترجح لاحدهما على الاخر اشتركا في ذلك الا اذا اوجب له شراهما ضرر القبط فيقر بينهما ما وسيل من
اخرجه وكذا لو كان التشاح بعد وضع يدهما اليدهما سواء كانا مومنين او احدهما حاضرين او احدهما او قبل بقاء البينة على الفريضة على البكر ولو اقر
على المسرة والفاذ على المسافر وظاهر العمل على السور والاعمال على الانقص عدالة لم يثبت شيء من ذلك ولو ترك احدهما عند الاشتراك حق من الخصم الا
صح من غير حاجته لادن الحاكم ولو كان احدا المتشاحين كافر لم يقدم المسلم عليه مع كون الطفل محكوما بكفره كما لا يقدم من صفة منهما اعلامه ذلك الحال في
رأسه نحو الشايعين اذ ادعى اثنان اجنبيين كانا او ملتقطين او بالفرق بقوة فاما كانت احدهما بينة على ذلك حكم بها وان اقام كل منهما بينة او فاد
البينة ارفع بينهما ولا ترجح هنا باليد لو كان الملتقط احدهما الاخصاص الترجيح باليد بالاموال الشايعين اذ اختلف كافر ومسلم وحر وعبد وعق
بنوة القبط ولا بينة لاحدهما ارفع بينهما وحكم بدين اخرجه فان مات قبل الكمال عمل بما قصت به الفريضة وان كل وانكر البينة لمن اخرجه لم يسمع منه في نكار
القسم الثاني في الملتقط من الحيوان وبني ضالته والبعث في مفاصل الاول في المأخوذ وهو كل حيوان مملوك ضائع في
عن مالك الغير المعلوم اخذ ولا بد للملتقط اخر عليه لا ما يستثنى واخذ للملك اذا لم يوجد صاحبه جازم وكروا الا اذا دى ترك القاطر الى نفسه فله ان يملكه
اخذ كما لا يكره لو كان الاخذ في غير ما يجوز عليه التلف لحفظه ويصل الى ما لا يكره ويحرم اخذه بعنوان العتق وعك الروايات صاحبه اذا وجد ولا شاهد
عند الاخذ مستحب والا دلى المذوف ولا يجوز اخذ البعير الصحيح الفاذ على حفظ نفسه من السباع وكان في كلاء وهو العشب ما يكفي للشراب كان يمكن ان
اليها ولو اخذ البعير المذكور ضمنه هل يخص المنع والضمان بما اذا اخذه بعنوان التملك او بغيره وما اذا اخذه للايصال الى صاحبه جهان واذا ظهر التفصيل
بين الاخذ للايصال عند خوف عك وصوله الى مالكه اخذه متغلبا ياه فجزو لا ضمان وبين غيره فلا يجوز ويضمن ولا يزول الضمان في موت ثوبه بارسال اياه
في الموضع الذي اخذه منه وموضع يساويه او يزيد عليه اما تبرؤ منه تسليمه الى مالكه او كلاءه او وليه الحاكم الذي يجب دفعه اليه عند عك تبسره ايضا
الى مالكه او كلاءه وليس له مع عك تبسره ايضا الى مالكه ايضا بغير حفظ ثمنه بل سقي فيه مضمونا الى ان يجلد المالك او كلاءه الحاكم وبلز من حفظه و
الاتفاق عليه فجانا من غير رجوع ببدله على المالك اذا وجد حيث يسلمه الى الحاكم فان كان لبنت المال حي فان راي المصلحة في ان يرسله الى ان يوجد حيا
او يحصل الياس منه فيصده به فضلا لا باع مع قضاء المصلحة بذلك وحفظ ثمنه لصاحبه كما يبيع مع عك الحى وقضا المصلحة ببيع ثمنه ومثل
البعير فاذا ذكر الدابة في الفرس والحوي به البغل وفي البقر والحمار وحمل او وجوه الاظهر الحاذق الاول بالبعير فيجوز اخذ الثاني والحوي العلامة فلا يسر بالبعير الذي لا
يجوز اخذه الا شجار الكبار وكما جاز الطواحين والحبال الكبار وفرد النحاس العظيمة وما شاكلها مما هو محفوظ لكبر ولا يخلو من حيوان كان اجزاء احكاما
لفظة المال الصام من عليها غير بعيد ويجوز اخذ البعير ونحو ذلك ركة صاحبه من جهده في غير كلاءه ونحو ذلك لا اخذ ولا ضمان عليه على الاظهر وكذا الحال في
البعير الذي يتسبه صاحبه فيرض ذات ما دون كلاءه او بالعكس على الاقوى واما المستبحة ارض ذات ما وكلاءه على حال لا يقد على الانتفاع بهما بنفسه
لمرض او تعب فيجوز اخذه ايضا وجبة مثل البعير فيما ذكر الدابة والبقر والحمار اذا ترك عن جهده في غير كلاءه وما وكلاءه

في اللقطة

عند صاحبها فلا يملكه الاخذ قبل بغير سنة ويجوز له ان يملكه بعد السنة ان كان مثله منقلا من مكانه ولو كان غير متعلق عليه حكم الشافعي في الغنم في وجه
واما الشافعي فان وجدت في الغنم الاخذ لها الواحد فخير بين حبسها امانة في يد صاحبها بالامتنان وبين دفعها الى الحاكم ليرتكبها هو الاصل في حفظ
عينها وبيعها وضبط ثمنها للائصال الى المالك وبين تملكها مع ضمان قيمتها وان اخذها لاجل توقف على التعريف في الياس من الظفر الكها على الاظهر وحكم
الشافعي ذلك كما لا يمتنع من صغار السباع كاطفال الابل والبقرة والحمل والحجر على الاقوى ولا يؤخذ النمل والجمادى والضال بعد علق ملك انسان بها الا
بقصد حفظها وايصالها الى مالكها ولا يجوز اخذ غيرها الشافعي من الضوال الموجود في العمران منقعة كانت كالابل وغير منقعة كالصغير من الابل والبقرة لا لحفظ
والا فيصالح الى المالك فيجوز له ان يملكها ولا يجوز اخذ غيرها الشافعي من الضال على التلف والتهيب التغير بين الحبس والدفع الى الحاكم والمالك بعد التعريف على نحو ما مر في الفتا
في الغنم فلو وجد في العمران غير اشواق فيل خير بين اسائها لصاحبها امانة وعليه نفعها من غير رجوع بها عليه بين دفعها الى الحاكم وبين
عائده الى مساكها لا فاق عليه مع الرجوع الى المالك بما انفق مع فقد الحاكم ولم اتم التخيير ولا الاستحقاق الرجوع عند فقد الحاكم بما انفق وحدها ولا في
نعتن الدفع الى الحاكم مع الامكان والا مساك والافاق عليه من غير رجوع وضمانه ليعينه مع نعتن الحاكم ثم جئنا سلم الحاكم يلزم الحاكم الحفظ والافاق عليه
من الغنم ولا الافاق عليه من بيت المال مع وجوده وفقد الا لزم منه ولو وجد الشافعي في العمران احداهما وحسبه ما عرفها الثلثة ايام فان جاز صاحبها والافاق عليه
بشئها والا حوط بل الاقرب سيدان الحاكم في البيع ولو سلم الى الحاكم لياشر هو البيع والنسبة في جاز ونسب بيع الواحد واجبا على الاظهر بل حبسها وحفظها كما
لعل الاظهر التصديق بعينها ولو باع ونصف بالثمن ثم حضر المالك وعرف له بعض النصف كان ضمانه على المصدق اذا سلم الى الحاكم فانه لا ضمان عليه في
جواز النفاط ككل الصيد قولنا اظهرها العمد ومن جاز وجب تعريفه سنة ويجوز له الانشاع ببيعها بما اثمها مع ضمان قيمته ومثله كلب الماشية والزرع والحطب
والغنم عنده من قال بكونها غلوكة **المقصود الثاني في الواحد** يصح اخذ الضال الذي يجوز اخذها من كل بالغ عاقل حر رشيد مسلم عدل واما
الصغير والمجنون فصحة النفاطهما وعقد جواز ان يترفع خبرنا في ذلك منهما لا يخلو من وجه والاحوط منع الولي آياها من النفاط واذا النفاط انزع ذلك و
منها ما يتولى هو ما على الواحد من التعريف ما بعده ويراعى في مورد التخيير بين المالك مع الضمان وغيره اصلها بالنسبة الى حالها **واما العبد** لا يظهر
على صحة النفاط مع نفي المالك صحته باذنه عموما او خصوصا ولو النفاط بغير نهي لا اذنه لم يجر لعن المالك نثرها منه لا بعد اطلاق المالك وبقه بل بعد
الرد ايضا التقيد تسليمه الى الحاكم ولا في بين الفل والمدر واما الولد واما النفاط التقييد فلا يبعد صحته ويجعل عليه مراقب اما الكافر غير المرتد فصحة النفاط
داوولي منه المسلم الفاسق في النفاط المرتد نامل **المقصود الثالث في الاحكام وهي مسائل اولها** اذا لم يجد اخذ الضال مسلما
ينفق عليها هو من نفسه حفظ المالك من التلف رجوع ما انفق على صاحب جئنا وجدا لا اذا فصل النبت بالافاق ولا رجوع له كما لا رجوع له عليه بما انفق عليه
بعد تصدق تملكه اذا وجد المالك واسترجعه **الثاني** اذا كان للقطعة نفع كالظهر واللبن والروث والحديد والعمل قبل يكون ذلك للملصق بازاء مال
وقبل بل ينظر في النفع وقيمة النفع ويقا صان وهو الاقرب **الثالث** لا تضمن الضال الا مع العتكا والتفريط او قصد المالك جئنا ويجوز للمالك
نوى كحفظه بعد قصد المالك لم يزل لضمان لو قصد الحفظ ثم نوى المالك لزوم الضمان **الرابع** من وجد عيدا او جونا اخر له عند غيره فادعى اياه
واحضر عدلين يشهدان بعينه فصوله بان شهدا بالافاق دون العين لم يقض له لاحتمال الشك غير ملوك كالحق الا وصا ولو كان شهودا شين لا يمكن
لحضارهم لم يجب حمل العبد اليهم ولا يبيع على من يحل اليهم الا ان يرى الحاكم المصلحة في احد من فانه ياره ما استعمله لو تلف قبل الوصول وبعد بل يثبت
كونه له ومع عدم ثبوت ذلك ضمن المدعي قيمة العبد واجزائه **القسم الثالث في اللفظ** بالمعنى **الاخصر** والاحتصان في امور
الاول ان اللفظ كل ما لا ضامع عن صاحبه اخذ ولا يد لاحد عليه ليس منها غير الضامع كال مال الغير المعلوم صاحبه المأخوذ من يد الغاصب السابق
بل هو من مجهول المالك لذلك هو اعم مطلقا من اللفظ على الاظهر وينبغي تقديم حكم مجهول المالك وانبا عنه باللفظة التي هي قسم من اخصر احكاما وبما ان
مجهول المالك كل ما ليس غايها من اموال التي لا يعلم مالها فاعل او لور ترك ضايعة فيتم المأخوذ من يد السابق والغاصب ما يؤخذ من اليد بعد اتمام
انفاغ صاحبها غيبة منقطع لا يعلم من اثره ولا ينقل عنه غيره ولا يعلم دارته ما يوجد في صندوق دار غير مختصة به ما طارئة الهوا او حابة السيل والكل
التي تجيء الى البيت الطير المأخوذ من الهواء والثوب النعل المبدل بين التمامات المساجد ثما الوقف المجهول رباية نحوها مما يقع في اليد على وجه الضمان
ولا يعلم مالكو حكم مجهول المالك هو لزوم الفحص عن المالك مما امكن والنسبة بعد الياس بغير مال كبر جمع ثوابه الى الاقوى الا حوط كور المصلحة فاذ
الحاكم واحوط منه التسليم الى الحاكم على وجه عزم الموكل ولو لا يثبت في الدين المجهول مستحقة ولو وجد صاحبها بغير دفع النية تجرد دعوى بل لا لازم الاثبات
بالبين والنوصيف الموت لا طمينا العتكا بكونه له في مقدار الفحص جوا حوطها العتكا لا من من مضي الحول حصول الياس من الظفر في المدا على صدق
الا شغلا بالفحص في فاني مثله فلا يغير التواني في على وجه يراحم سائر مطالبه مسعى هذه الصدقة هو المؤمن الفقير العادم لمؤنة السنة ولصاحبها لا حوط لها
ان لم يكن قوى اعتبارا عن كونه هاشميا ويجوز التأخير في التصديق على وجه لا يثبتها وناو الفورا ولى ويختار بين الصدق بعينه بين بغيره الصدق بشئ
ما لم يكن احدهما اصلح والا فاعل حوط تعينه في جواز حفظه للعين نمنها والصدق بالتاء وجه جازي كان ذلك اصلح لا مطم ولو ظهر للمالك بعد الصدق

في البيع

في البيع

في البيع

كتاب اللقطة

٤٥٤

هذا هو
اللقطة

بدل لم يرض بغيره من ليد لم مطلقا او فيما سبق من ترتيب اليد العادية او بعد الضمان مطر وجوا وسطها وسط ولها الحوط احتياط لا يرضى لغيره من المال
ويستحق هو الثواب وقت الضمان حين مطالبة المالك بالبدل على الاقرب لو مات ما لك في قيام وارثه مقامه في اجازة التصديق به وهو صرح قوتى لوما
المنصف ثم وجد المالك مورد التصديق فان لم يكن له ترك لم يكن للمالك سلطنة على ورثته فان كانت له ترك لم يبعد خروج الغرامة من تركه ويسقط الضمان
بغير المحاكم لباشر هو الضد وهو حكم تعدد الوصول الى المالك عادة مع العلم بحكم الجبل اصاله هذا هو الكلام في جمهور المالك **واما**
اللقطة بالمعنى الاخص فما كان منها من لفظ غير المحرم فيمنع من اللقطة اذ لو ادون الدماء وان زاد بعد ذلك يجوز اخذها وتلك لا تستفاد بغيره
وهل يعتبر بنية المالك ويمكنه بغيره لا يأخذ ولو لا بفصل وجهان افرهما الاول وفيه رد عينه وان وجد ما لك وطالبه وكان العين باقية وضمانه ليعتبران
كانت ما لفظه فاولا اظهرهما وان كان لعدا الا ان الاحتياط بالرد لا ينبغي تركه بل لا بد وجوبان ما ذكر في لفظه المحرم ان كان دون الدماء وان كان غير
الات الاحتياط بغيره لا يترك لعماما ما كان بعد الدماء او ازيد فلا خذ بنية المالك تحرم سواء وجد في المحرم او غيره واما اخذها بنية المالك بغيره لا يترك
والترقيق في الاصل الى صاحبها فان وجد في المحرم ففي حوزة النفاطه واجوز على كراهية شديدا فاولا اظهرها الثاني واحوطها الاول من غير فرق بين الدماء وما
وبين ما دونه على اقرب حيث لو عصى انا على القول بالتحريم بحيث يعرض حولا كاملا لغيره ما عارفا فان جازا صاحب الضرر الذي لا يرضى به اذن الحاكم او
اليوليس لم يملك ولو جازا صاحب الضرر لم يرض به لزم من بغيره بل بدله من مثل واقعة الا اذا كان قد سلم الى الحاكم فانه لا ضمان عليه لا على الحاكم وان وجد
او ازيد منه في غير المحرم غير مستوفى وان وجد صاحبها ثبت كونه لسلطة اليد لا تخير بين ان يملكه او عليه ضمان بدله وبين ان يملكه بغيره ما لك اذن الحاكم على
وبين حفظه امانة لا كره بين ان يملكه الحاكم لباشر هو المستسلم من الحفظ والصدق ولو حصل المالك بعد ذلك فعلى الاقرب لم يدفع البدل لغيره مطلقا ولم
التأجيل لم يدفع البدل كونه هو الضد واراد المالك دفع البدل اليه يكون لنفسه لا جوا وعلى الثالث فلا ضمان عليه الا اذا تلف بعد منتهى وقرب وعلى الرابع فلا
ضمان عليه بوجه هذا لانه فيما سبق حولا واما الاصل في الفواكه التي لا ينفع بها السها والمطبوخ التي لا يفسد بالبقاء ونحو ذلك فيقوم على نفسه ما لا يرضى
القيمة بغيره المرفوعة سنة ثم هو يتخير بين ما تر فيها بغير حولا بعد مضى السنة ولا يرضى التمس على الاحتياط لان المفردة لا تضمن الا بعدا وتقرب وما في اللفظة مضمون
والمدار في القيمة على قتي يوم الاكل لا يقيمه ثوبا لا خذ ولا اقل القيمة والاحتياط ان لم يكن اقوى فاخير التقويم الى اخر زمان الخوف من الفساد ولو بقا الى ان تلف
بل ان لم يرد التقويم على نفسه لم يلزم بغيره بل يتخير بين الدفع الى الحاكم وبين البيع وحفظ الثمن سنة وبعده لو كان ابقا اللفظة الى مضى الحول مفقرا الى الصلاح كما
والعيب المجاهدين الى التجفيف نحوها فاولا بل المشيق دفع خبر الى الحاكم لمضى ما يستعمل فيه من بيع البعض اتفاقا منه في اصلاح الباقي اذ بيع الجميع حفظ
ثمنه والتعريف به في جواز النقاط العلوية والادوة والسوط والعصى في الشظاظ والوند والحبل والعقال واتخاذ ذلك من الاثار التي يعطى نفسها وتضعف
حولا اظهرها الجواز على كراهية ويكره اخذ اللفظة مطلقا خصوصا المستعملين ما لم يرض على نفسه الضمان بعد دها وجعل لم يعلم بانتهجها في السجدة شاهد
عليها مطلقا وهما مسائل **الاولى** ما يوجد في جملتها من اهلها او فلاة او تحت ارض لا مالك لها فهو لواحد حكمه مع فردة التي فيها ما يوجد
في ارض مملو ولا وجوب ثابته او سميكة في فروع الكثر من كتاب الخمس **الثانية** من وود عرض ونحو ما لا يعلم بعد القبض بان له ليس للودع لم يجز له ان يرد النية
اخذها او مسلمانا للصن وكافرا بل ان عرف ما لك دفعه اليه الا جرى عليه ما تر من حكم جمهور المالك **الثالثة** من وجدته داره او صندوقه ما لا يرضى
لغيره او لغيره فان كان به دخل الدار وغيره وبصرفه في الضد سواء فهو لفظه وان كان اقل من الدماء على الاقرب الا فلوله الا اذا قطع بانقله عنه فانه لا يحكم
بدله بل يجري عليه حكم جمهور المالك على الاحتياط ان لم يكن اقوى لو علم بانخصافه فيمن يشاركه في النظر في الدار والصندوق واخر صاحبها اذ عاينها ثبت
كونه له والا كان لنفسه لا مع العلم بانقله عنه فيكون كما عرف **الرابعة** لا يملك الملقط اللقطة التي تسود رها فاذا قبل الحول وان نوى المالك بل لا
يعدنما لها نوى بها المالك كما لا يملكها بعد الحول ما لم هو المالك وفي اعتبار اللفظ بقوله يملكه وما اشبه ذلك فضلا عن اعتبار الحق في النصف معتز قد
والعد اشبه **الخامسة** ضمان اللفظة بنية المالك وبطالبة المالك قولان في كيفية الضمان وجهان لو قيل يكون المراد بالضمان وجوب العين
مع بقائها عند جرحي صاحبها واداء البدل مع تلفها وعكس شيء عليه اصاله لم يوجد صاحب اصاله لم يكن بعيد **الامر الثاني** في الملقط جمع اللفظ
من الكامل وكذا من النقصي والجحون غايته قيام وليهما مقامهما فيما يلزم الملقط ولا يشترط فيه الا سلام فيصح من الكافر غير المرتد واما المرتد ففي حوزة النفاطه
نظر ما لا يحوط انتزاع الحاكم لفظه الكافر من يده وحفظها الى ان يوجد المالك وتخصى السنة ويحار الملقط المملك في دفعه اليه ولا يسمع لفظه المملوك باقيا
الا باذن مولا ثم جواز النفاطه المالك بغير ان سيده لكونه نوعا من كسنا عبيد وعكس فلو عجز فاسر في كان للمولى ان يشرعها منه كالقن وبني المولى جلا في
الى ان تملك السنة ان يعلم بفسادها بغير المالك فيبذل المولى سنة التعريف بالوجه ولو اشغل المالك بالتعريف فعليه في الاشارة سنة ثم يملكه ان يشاء لو مات
المالك قبل تمام التعريف فكيف لا اذا كان فلا عتق بعضه فانه يقوم الوارث مقامه في تصديق بغيره **الامر الثالث** في بقاء الاحكام
وهي مسائل الاولى لا يعتبر التوال في تعريف الواجب على الملقط فلو فرج جاز ما لم يزل صدق اسم التعريف سنة ولعله لبيان المنزلة العرف ما
ذكره جمع من انه يعرف في الاصل مكل يوم مرتين ثم مرة في كل اسبوع مرة ثم في كل شهر مرة بحيث لا ينسى ان يكرار لما مضى ولا فلا يتعين هذا الذي ذهب اليه المذا

في تعريف

في اللقطة

على الصلابة لمرح وبكون التعريف في زمان اجتماع الناس ورواهم كالغندرك العشيك في نوحها وفي أيام الاجتماع كأنام المواسم والأعياد والجمع ومحل اجتماعهم
 كالشاهد في أبواب المساجد والجوامع والأسواق ويكره التعريف لخل المساجد بل يستحب الدعاء على من عرفها بها بعد الأهداء إلى المالك في كيفية التعريف
 ينادى من ضاع له مال وشئ أو نحو ذلك من الألفاظ البليغة البعيدة من دخول التحمين عليه يجوز ذكر الجنس وبعض الأوصاف التي يثبت منها المالك إن كان لا ينفك
 لحوطه وأولى بجبا التعريف عقبة لا تقاطع مع المكان في مكانه كان بلدا أو محلا أو قرية في غير محله ولو كان في قرية غير محله أو في بلدة غير محله
 من البلدا أو قرية لا يفرق لا يجوز أن يسافر بها من غير أن يسافر بها بعد التعريف في بلد اللقطة إلى بلد ليحل المحل فيه كما لو لفظ
 في الصحراء لساوت البلدان في ذلك لا يعتبر المباشرة في التعريف بل يتخير بينهما وبين استنباط غيره واستنباطه لذلك مؤنة التعريف على الملقط على ألا حوط ثم لو زاح
 الحاكم على المستصغر من بلد المحلة من بلد المال وأما الملقط بدفعها وبنحو أن يكون المباشرة للتعريف مباحا عند المشهور بالخلاعة
 اللقب الثاني يجوز دفع اللقطة إلى الحاكم أو يكال الأمر من جميع الجهات إلى المالك في الغائب **الثالث** إذا ظهر عند اختصاص وجوب التعريف بما إذا أراد المالك
 بل يجب حتى إذا أراد حفظها المالكها ولو بقيت في هذه الأحوال يجوز التملك أو بعد التعريف حولا ولا يسقط التعريف بالتأخير لحد أو لسيان **الرابع** لا يعتبر اللقطة إنما
 في بلد الملقط بنية الحفظ ولا يصال لا يضمنها إلا بنية وتقربا أو بنية تملك فلها من دونها من المالك ولو ضمنها المالك نحو ما ظهر من مباحها بدفعها إلى
 الحاكم ونما اللقطة الحاصل منها قبل بنية التملك للمالك من غير فرق بين المتصل كالتمن والمفصل كالولد نحو **الخامس** إذا نوى الملقط التملك بعد التملك
 ثم بان المالك كان له انتزاع العين مع وجودها وأخذ المثل والقيمة مع تلفها وقيل ليس له انتزاع العين إذا ولدت في وقت لو كانت حين وجدها المالك معيونة
 ودفعها كملك مع الأثر في ملك المالك لا مشاع من قبول ذلك وقيل لا مشاع من ذلك وليس بعيدا عما كان العيب مضمونا على الملقط **السادس**
 إذا لفظ الصبي بغير إذن المولى ولا اطلاع من غيرها حولا ولم يعرف ثم تلفها مع بنية التملك ولا يصح تعلق الصغار قبضته بغير إذن المولى قبل التلف
 أو بعد ولا يكره فذلك في الألفاظ ولم يشرعها منه وكان العبد مباحا فلا ضمان على المولى ولو كان غير أمين ففي ضمانه انتزاعها منه وجها وبكفي بغير العقد
 في تملك المولى أياها بعد السنة إن أراد ولو انتزاعها منه قبل التلف في قبل الكمال لزمه التعريف بما قام أو ما بقي منه ثم يجري عليه حكم الملقط من التحريم الزور انفا
السابع لا يدفع اللقطة إلى من يدعيها إلا إذا علم بكونها له أو فلتا لينة على ذلك ولا يكفي شهادة العدل لو أحلها إذا انضم إليها العين ولا وصف ولو
 لا يطلع عليه غالب المالك إلا إذا علم العاكف بكونها له ولو تبرع الملقط بالتسليم بالوصف قبل الأيمع كما لا يجوز أو امتنع ولو قبل المنع من التسليم بغير بنية
 أو علم عاكف كان أجود وعلى الجواز فلو وجدوا ثبت كونهما ضمنه للملقط وتجرى المالك بين مطالبته وبين مطالبته الأخذ فان طالب الأول وجب على الأخذ
 وإن طالب الآخر لم يرجع على الملقط ولو دفعها إلى الأول أيضا بالبدن لم يلاحظ الترتيب بين الأول والأخير بالعدل والعدول ولا فرق بينهما مع التنازع خلاف
 الخارج منها لو كانت لزمان امتنع من العين أحلفا كغيره فان امتنع اثنتان بينهما نصفين حيث يكون الثاني يترفع من الأول ويدفع إليه مع التلف وخلافه بدله
 ومع تعدد البدل فلا ضمان على الملقط ان كلفه فيها حكم الحاكم وان كان دفعها باجتها ضمنها له هذا كله إذا دفع العين إلى الأول أو ما لو قامت البينة بعد الحول
 كان قد تملكها والتلفها ودفع العوض إلى الأول ضمن للثاني حيث يتبين أنها على كل حال رجع هو على الأول بإدفعه ليو لو تعدد انتزاعه من الأول ذهب عليه
 لا على الثاني سواء دفع العوض إلى الأول بحكم الحاكم ولا يحكم **الثامن** إذا مات الملقط فام واثرة مقامه في التعريف لم تنقض السنة والتحريم بعد السنة بين التملك
 مع الضمان وبغير النص فيه عن مالك وبين الخطأ ما نزل به التسليم إلى الحاكم على نحو ما روي لو مات الملقط بعد الحول بنية التملك كانت من تركه ولو وجد المالك بعد

البدل من تركه مع التلف لو نوى الوارث

التملك بعد نقص السنة عنه

كان العوض عليه في تركه

الميت

كتاب الوارث والفرع

كتاب الوارث والفرع الذي يصف العلم والكلام في مقدمات مفاسد وخائنة والمقدمات ربع الأول في موجب الأول
 واستباده هي المصلحة أو السبب النسب هو اتصال أحد شخصين بالآخر بالولد أو أبا بناتها أحدهما إلى الآخر وبناتها هما إلى ثالث على الوجه الشرعي ولم يرد كذا
 حضر في ذلك **الأول** الأب والأم والأولاد وانزلوا **المرتبة الثانية** الأخوة والأخوات وأولادهم وانزلوا **المرتبة الثالثة** الأجداد والأجدات والأب والأم وان
 علوا **المرتبة الثالثة** الأعمام والعلمات والأخوال والخالات وأولادهم وأعمامهم وعلماتهم وأخوالهم وأخواتهم وأولادهم وان علوا والسبب ثلثان
 زوجة وما في حكمها وولد والولد ثلث مراتب لاء الصنف ثم ولد ضمما الجوز ثم ولد الأم لأمه ثم ان الوارث على تسعة أحدها من **المرتبة الأولى** لاء
 دون الولد والتعصيب عندنا هو المولى الثلثة **الثاني** من يرث بالفرض وكثير بغيره أصلا حتى بالرد وهي الزوجة على المشهور والنص **الثالث**
 من يرث بالفرض خاصة نارة وبغيره أخرى كالزوج على المختار المشهور **الرابع** من يرث بالفرض وأما بالرد وبالقربة وحدها أصلا أو على الرد وهو
 الأم ومن يرث بها من الأخ والأخت والأخت والأخت من يرث بالفرض خاصة مرة وبالقربة خاصة أخرى وهم الأب والابن والأخت والأخت

في الموارث

اللاب السار من يرث بالفرض والعلم معا وهم الأم حين الرق والاب البنت والبنات والأخت والأخوات من يتقرب بالأم السار من يرث
 آباء الفريضة ولا فرض له وهم الباقون ثم كان الوارث لا فرض له فان لم يشاركه آخر فالأول له مناسباً كان أو مسابياً وان شاركه من لا فرض له فالأول له وان اختلفوا
 الى الميت بان كان الوارث خلاً أو عملاً كان لكل طائفة نصيب من يتقرب به فلخال في المثال الثلث نصيب الأم والعم الثلثان نصيب الأب ان كان الوارث ذا فرض خجل
 نصيبه الذي فرض له ثم ان لم يكن معاً نصيباً في الدرجة والابن من سهم من الزكاة عليه كما اذا كانت بنت مع اخ او اخت مع عم فان للبنت في الأول ما فرض لها الباقي
 يرث عليها لأنها أقرب كذا الأخت في الثاني وكذا على الزوج مطلقاً وعلى الزوج مع وجود وارث غير الأم على الأول ما ظهر وان كان مع الوارث ذي الفرض مساو
 مصفى للدرجة فان كان ذلك المساوي حصم ذافرض فان كانت الزكاة بقصد السهام قسمت على الفريضة كالأبوين وبنتين فصاعداً حيث ان الأولين الثلث للابنتين
 الثلثان وكاشين من ذلك الأم ذكرين وانثيين ومختلفين مع الأخوين إلا الأم لولاها خاصة حيث ان الأولين الثلث للابنتين الثلثان وكالزوج مع الأخت إلا
 فان لكل منهما النصف ان كانت الزكاة زائدة على الشهادة الزائدة عليهم على نسبة السهام كالأبوين بنت فان للأبوين الثلث للبنت النصف في السدس الباقي عليهم
 بالنسبة إلا اذا كان هالداً لهم حاجب عن الرق كما اذا كانت اخوة في المثال فان السدس يرث على الأب البنت ربا عاون الأم بحجة اخوة عنها وكذا الوارث
 اخدهم بزيادة في الوصل وان كانت الزكاة تصنع عن السهام ادخل النصف على البنت والبنات والأب من يتقرب بالأب ومن يتقرب بالأم ومثال ذلك الأبوان في
 زوج وبنت وزوج وزوجة واثنتان من كلاً الأم مع اخن إلا الأم والأب فان للأبوين في الأول الثلث للبنتين الثلثان فنقص الزكاة بقصد نصيب الأب
 وهو الربع وفي الثاني للأبوين الثلث للزوج والربع للبنت والنصف فنقص الزكاة بقصد نصف السدس وفي الثالث للزوج النصف لاثنين من ذلك الأم الثلث
 وللأختين المذكورين الثلثان فنقص الزكاة بقصد النصف لو ابدل الزوج بالزوجة نقصت الزكاة بقصد الربع وان لم يكن ذلك المساو ذافرض كان له ما بقي كما اذا
 اجتمع الأب ابن البنت لأفرض له مع الأبوين واحدهما فان لكل من الأبوين واحدهما السدس والباقي للأبوين واجتمع الأب ابن البنت لأفرض له مع أحد الزوجين واجتمع
 الأب من دون ولد حيث لا فرض له مع أحد الزوجين فان الزوجين من ذوى الفرض فيأخذ من كان منهما فرضه الباقي إلا الأب كذا الأخ مع أحد الزوجين
 ثم واجتمع للوارث سبباً وورث بهما ما لم يحجب أحدهما الآخر فخذ كما في الجد الأب هو جده الأم او عمة كتم هو خال والبنات اما ان يكون السببين أو سبباً من
 اوضاع هو زوج وزوجة او مختلفين كزوج هو ابن عم وابن عم او ابن عم وابن عم او ابن عم وابن عم او ابن عم وابن عم او ابن عم وابن عم او ابن عم وابن عم
 كتم هو جده لزوج جده لها كابن عم الأب هو ابن عم وابن عم او ابن عم وابن عم او ابن عم وابن عم او ابن عم وابن عم او ابن عم وابن عم او ابن عم وابن عم
 بنت خالته وعمة السبب كعدة الوارث فلا يحجب الموصل التوصل بالأب ان كان في درجة بل يشاركه من حيث تقفا وان لم يشاركه من حيث انفا فلو كان مع
 النعم الذي هو خال خال النعم مع عم أو عم هكذا فكعبت مع خال او عمة فعبت وخالين وهكذا **المقدمة الثالثة** في موانع الإرث والمراد بهما ما
 يمنع انصاف الوارث لعلوم وارثته من ان يرث مع وجود مقتضى الإرث فيه ثلثة الكفر والقتل والزنا وانماها الشهادة الى ازيد من عشرين وهو
 الثلثة واللعان وانفصال المحل ميتاً والدين المسنق للزكاة والغيبة المنقطع من الإرث والزنا والشك في النسب البتة عند التلصا من حيرة كالأبوين ميراث
 والعلم باقران موت المتوارثين لو اشتبا المقتدم وبعلا للدرجة مع وجود الأقرب موت العاقل على امر غير مدخل بها في غير رتبة الأرض بالنسبة الى الوارث
 والمناكح بان ينقطع مع عدم شرط التوارث والصغير ان اذ انقضى جميعا فصولاً وان بلغ أحدهما فاجاز ثم مات الآخر فالأبوين والفتوح بالعبادة للزنا مع الغير
 وحصول المفقود بعد تزوج الغير بزوجته واشتبا التوارث بالعبادة عند استكمال شهوة استكمال المولود والأكبر بحيث تمنع الغير من مقدار الحب ومقدار
 الميت مقدار الثلث اذا وصى به ووقف عين من اعيان الزكاة في حال تحيوت يمنع من ارث الوارث ياها والتحقق عند كون شيء من ذلك من وجوب المانع بل
 اكراهها وكلها من باب عدم مقتضى كل شر في المنهي فالمانع منصوص في الظاهر الكفر المانع هو ما يخرج معتقده عن سمة الاسلام فلا يرث ذمي ولا كافر ولا مرتد
 من مسلم شيئاً سوى اخلف المسلم وارثاً مسلماً من الرعية وانحصر وارثه في الأمام عليه فضل استكلا ويرث المسلم الكافر أصلياً ومثلاً بافهامها ولو لمكان في
 ولموارث كافر وارث مسلم اخلف المسلم وارثه فان كان الكافر افر بغير ميراث لم يرث ولو لم يخلف الكافر وارثاً مسلماً فخطب حتى ضا من الحرية وكان لموارث كافر فان
 كان كافر الميت أصلياً كان ميراثه للكافرين ان كان من رتبة فطرنا او ملياً فزكاة لولي العصور او خاله او اخاه الحام ويتصدق بغيره على شيعة على المشهور من اقوال اصحابنا
 ط غير ناملاً واقر في النظر كون ميراثه لوارثه الكافرين الأمام عليه استكلا وعك القائل بصحة ما لا يمنع من الأخذ بمقتضى الدليل بعد عدم اجماع مانع منه
 ولو كان المسلم ذمة كافر لم يرثه وورثه الأمام عليه مع عدم الوارث المسلم واسلام الوارث الكافر بعد موت المورث قبل قسمة الزكاة بما يكون هالداً قسمين
 بسبب تعدد الوارث او وجود الدين او الوصية بالثلث من قبل المانع من جهة في حق فان كان مساوياً في الدرجة مع المسلم الاخر شاركه على آخره الله تعالى وان كان
 اقرب في الدرجة من الوارث الاخر حاز الزكاة كلها وانفرد بها مسلماً كان المورث وكافراً او التما التجدد بعد الموت قبل القسمة مطلقاً كان ومنفصلاً لا يتبع الأصل
 فيه يرث من يرث الأصل الباقي على حكمه الميت لو اسلم الوارث بعد القسمة لم يكن له نصيب في الزكاة ولم يسرجه من المقتسو عليهم شيئاً ولو اسلم بعد قسمة بعض الزكاة
 بعضاً فظاهر يرث من البعض الباقي دون البعض المقتسو ولو اسلم بعد قسمة ما قبل القسمة وبقياً ما لا يمكن قسمة مشتركة بينهم مشاعاً لم يرث من المقتسو واما الباقي
 مشاعاً بينهم فان يفرقوا فيه فصرف الملاك على وجه الشر كالميراث منه ان لم يتصرفوا وورث منه ولو كان اسلامه مفاراً ان القسمة الزكاة بحيث لا يملك ولا يملك نفق

فصل في الموارث

في الوارث

٥٩

أرثر وجهان أولهما ليس بذلك بعيد عما جرى حكم الإسلام فيما إذا كان الميت مسلماً والورثة مسلمين فكذلك يجري فيما إذا كان الميت كافراً والورثة كافراً فافقنا أسلافنا
 قبل القسم بوجوب اختصاص جميع الزكوة كان مساوياً بالغير أو بعد ذلك لا بأس به كما رث حيث لا مانع آخر هناك من قبل ورثته ولا فلا أثر له ولو اختلف
 هو والباقي من الورثة في سبق أسلام القسمين وناحوا عنهما فان علم تاريخ كل منهما فلا شبهة وان جهل تاريخهما أو تاريخ أحدهما فلا ظهر أن القول قول من ينكر سبق
 القسمين يمينه ولو أسلم الكافر حيث لا شبهة في الزكوة لا اتحاد الوارث المسلم حين موت مورث لم يستحق الكافر بأسلامه شيئاً سواء كان عين الزكوة موجوداً أو نافقة لأن المسلم
 قد حاز المال كله بموت مورث نعم لو لم يكن للكافر وارث أصلاً سوى الإمام عليه السلام الوارث بعد موت مورث فهو أولى من الإمام عليه السلام على الظاهر أن يكون
 هناك قسمه بسبب الوصية بالثلث فأسلم الوارث بعد القسمين فإن لم يوجد قسماً استحقاقه شيئاً وكون الثلث للإمام عليه السلام ولو كان الوارث زوجاً أو بنتاً
 وأخاً أو ابناً أسلم قبل أخذها أفضل والأقوى عندنا أن كان الوارث المسلم زوجاً لم يستحق الآخر الكافر بأسلامه شيئاً لما ياتي من أن الأقوى كونه المأخوذ عنه
 إلا خصه الزوج بالتصريف فما والباقي رد أو ان كان الوارث المسلم زوجة كان أسلام الآخر قبل قسمه المال ووضع الزوج إلى الزوجة والباقي إلى الإمام عليه السلام
 أخذها بأسلامه الفاضل على الظاهر وان كان بعد القسمين يستحق شيئاً في وجهه وقبل باستحقاقه الفاضل بأسلامه بعد القسمين أيضاً لكون الوارث الآخر الإمام عليه السلام
 الصلوة والتكليف لم يكن بعيداً ولو أسلم الوارث الكافر بعد انقضاء الوارث من ذلك الشرية لكن بعين القسمين كبيع أو هبة أو صلح أو نحو ذلك فنفياً ما زلت به الشرية
 معاً القسمين قول أقوى ولو كان المسلم زوجاً رابع كآراء فأسلمت واحدة منهم فلهما كالحصة الزوجية وان أسلمت بعد موت أخرى فان كان هناك وارث من غير الزوجة
 كما ما قر من التفصيل بين أسلام قبل القسمين وبعدهما وان انحصر الوارث في الزوجة كما ما قرنا من التفصيل فيما لو أسلم الوارث غير الزوجة قبل القسمين وبعدهما ولو
 قسمت الزكوة بين أهل صنفين كالأبوين والأولاد والأخوة والأجداد والأعمام والأخوال ولم يقسم كل من الفريقين حصته منهم فأسلم الكافر في مع تقدم
 عليهم ما رتبة ومساواتها فنفى استحقاقاً للبراة ضمه مع فريقه أو قال أظهرها الاستحقاق ولو أسلمت زوجة رجل ومات الزوج كافراً وهي في العدة أو
 طلقها في المصنفات وأسلمت في العدة وكان الميت ولد كافر فلهما كزوجها الظاهر كون ربع الزكوة للزوجة والباقي للولد ولو كان الوارث مسلماً كان للزوج
 الربع والباقي للإمام عليه السلام لو تنازع الوارث المسلم والكافر الذي أسلم في أصل القسمين كان القول قول منكر القسمين يمينه **مسألة الرابع الأولى**
 إذا كان أحداً من الورثة حال علقه مسلماً حكمه بأسلامه وجرى عليه جميع أحكام الإسلام وكذا لو كانا حال علقه كافراً فأسلم أحدهما أو كلاهما قبل الموت فلهما
 حكمهم بأسلامهم إلى أن يبلغ ممراً كان أم لا أمهما كان أم لا أظهرهما أسلاماً وسكت وأظهر البرائة فإذا بلغ فان قر بالأسلام والآخرة عليه فان اصر كان مرتداً وقتل ود
 الكافر من نابع لهما ولو أن أظهرهما أسلاماً **الثانية** لو خلف بضاً أو دلاً وصفاً وابن أو أخ وابن اخت مسلمين فان كان أم وأولاده مسلمين فالمال لهم لكونهم في
 حكم المسلم بأسلامهم وأما كاهو الغالب فثلث المال لابن الاخت ثلث لابن الأخ فلهما الباقي على الأولاد وبسبب رثتها فتمثلت من الاخت ثلث ثلث الثغرة
 وابن الأخ ثلثها إلى ابن يبلغوا فان بلغوا مسلمين كانوا أخى بالزكوة فليست ثلثيها مقدار الثغرة ويدفع الباقي إليهم وأما بان بلغوا كافراً أو مانوا قبل البلوغ فلا
 لا ينفذ الأخ والأخت فدر رضا اليد عن فاعل بعينه الطفل بوجه الغرضي لعدم استحقاق الأولاد في المقام مطلقاً إلا إذا أسلموا قبل القسمين بمحضهم مالك
 ابن عبيد المنعقدة بعمل العظم الرجوع في غير مورد النص من وجود صفة للميت الكافر الذي ليس له في الطبقة الأولى وارث مسلم بل كان الوارث المسلم من أهل الطبقة
 الثانية هي المعادة ولو كان مع الصغار مسلم من أهل الطبقة الثالثة ومن الوارثين بالأسباب على الحكم على أن يترك الله العالم **الثالث** المشركون وان اختلفوا
 في المذهب بتوارثون ويحجون الكفرة ولا يحجب المؤمن من غير أهل المذهب الكفار وان اختلفوا في التحل بتوارثون إذا لم يكن مسلم مانع **الرابع** المعتز
 فظهر بقسم أموالهم وشره على الميزان الشرعي عجزاً بانداده ولا ينظر بها فأنه ربيعت زوجته منه وتعد عدة الوفاة أو قتل أو مات وتبقى حياته والمرد في فطره
 لا يقتل بل تستأنفان نائباً لأحبت ضربت وفات الصلوة والمرد عن مله ليستأنفان نائباً لاقتل ولا تقسم تركته بين ربيعتي يقتل وموت وتعد عدة
 من حين اختلاف بينهما فان عاقبل خروجها عن العدة فهو أحق بها وان خرجت من العدة ولم يعد فلا سبيل ليعليها **وأما القتل** فيمنع الغائل من كراهة
 إذا كان عدداً ظاهراً سباسباً كان الوارث ومسابباً حتى ضام من البرية ولو تعدد الغائل لم يرث أحد منهم وجرى الجميع ولو كان القتل محتملاً بمنع من كراهة ولو لم يكن
 محتملاً وقع خطأ ورث من الزكوة دون الذمة وقبل برث مطلقاً وقبل لا يرث مطلقاً والأول أظهر ولا فرق بينهما ذكر كل من الأب والولد وغيرهما من ذوى الأند
 والأنداب ولا بين القتل مباشرة أو تسبياً بحكم المباشرة ولا بين القتل انفراداً أو مشاركة فبمنع المتشاركين جميعاً وفي حكم الخطأ على من منع من ارث الزكوة بعد
 النصي والمجون على الظاهر وهل العيب للغائل حتى لا يدهم أحد بحكم الغائل في المنع من ارثهم لا وجهاً اقربهما العدم وأما المسك للقول في حرمانه رتبة وشبه
 العدم نعم من شهد زناً مع جمع على موته ثمة ما وجب قتله فقتل لم يرث ولو لم يرث الوارث بشئ جرح له أو قطع ساعده لم يمتل ففات لم يمنع ذلك من ارثه
 بخلاف ما لو حاز من من يقطع أعضاء إلى ان يموت فامر وارثه بان يقتله فان كون القتل باعراً في مصلحة لا يمنع من حرمانه من كراهة لو جرح أحداً لولدين أو
 والآخرة تمتعت بالبول من الجرح دفعة كوارث سواء لولدين رث كل منهما غير مقنول منها واستحق على ناله القصاص ولم يرث مقنول ولو عفى أحدهما
 لم يسقط عنه حق القصاص وكان لا خيلان بقتل من فاقته وشره ما لم يكن أولى منه لكون القتل محتملاً وهل يعتبر في القتل المانع وقوعه في حال استقرار الحقوق
 جرحاً أو رهقاً لو كان في حال التيقا وجهاً أظهرهما الثاني وشبه العدم هنا بحكم الخطأ على الظاهر ولو لم يكن للقول وارث سوى الغائل والإمام عليه السلام كانت

في الوارث

٤٠٠

الترك لا مام عليه ولو قتل اباه وكان للقاتل ولد وورث لولد جده اذ لم يكن للمقتول ولد للمصلح فلا يمنع ابن الابن بحسبنا يسير بن المقتول نعم لو كان ابن الابن كافرا
ايضا لكفره ويكون المال حرا لم يعد لها على الترتيب فان لم يكن له وارث فخطي من المانع اصلا كان ماله لا مام عليه التلا اعلان يسلم ابن الابن في الفرض بعد ذلك قال
يرجع اليه مسائل **الاولى** ان ياتي في كتاب الديات تذا لم يكن للمقتول وارث سواء الامام عليه السلام المطلب بالقبول والدية مع التراضي وليس له العفو
ويؤوب عن المطالبة الفقيه العدل **الثانية** في حكم مال المقتول يخرج منها مؤنة تجهيزه ويقتض منها دينه وينفذ منها وصايا من غير ذوق من ماله اذ كان
القتل عمدا واخذت الدية صلحا او خطأ وهل للدين منع الوارث من الاختصاص في صورة العمد حتى يضمن الدين ام ليس لهم ذلك فلو كان الظاهر **الثاني** الثالث
يرث الدين كل مناسبه مسايب الا اخوه من قبل الام على الاظهر من احوال اصحابنا ولا يرث احد من الزوجين النصاص من فائلا الاخر نعم لو راضي الوارث بالدية كانت
بحكم مال الميت وورث حتى من الزوجين صاحبة اما الرق فيمنع في الوارث المورث جميعا فلا يرث الرق مودة الحر ولا الحرقة بالرق ولا فرق بين من كان يرث الرق
لو لا الرق وبين من يرث بالقرابة ولا بين الرق والمدة بركة الولد والمكاتب المشروط والمطلق لانه لم يود شيئا فان ادى فكالمبعض يرث ويرث بنسبة الحر ولو كان
الميت وارثا حر واهل مملوك فاليرث الحر وان بعد دون الرق وان قارب لو كان للوارث الرق لم يرث هو وان لم يرث بوه ولم يمنع في كتاب من ارثه ولو كان
الميت وارثا ناصيا عدلا وكان فيهم حر مملوك فاعتق المملوك قبل قسمة التركه شارك الحر ان كان في درجة واستقل بالتركه ان كان اقرب منه وان اعتق بعد
القسم لم يستحق شيئا كما انه لو لم يكن ههنا قسمة لا اتحاد الوارثا حر وفقد الوصية والدين لم يستحق المقتول المورث شيئا ولو لم يكن للميت وارث سواء المملوك
والامام عليه السلام اشترى الامام عليه السلام او نائبه او عدل المؤمنين المملوك من التركه واعتق واعطى ما بقى من المال فسا كان او مكاتب او غيرها ويعتبر كون الشرا ب
دور العاطاة واجراء صيغة العتق بعد الشراء ولا يكفي الشراء عنها ولو كان المملوك كافرا او فائلا لم يجز الحكم من الشراء والعتق كما لا يجزى فيما لو كان هناك وارث
اخر من اثاره لو امتنع المالك من بيعه لزوم الشراء اجبر عليه لو طلب اذ بين ثمن المثل لم يجز له ذلك عندهم ولو عتقه الوارث لرق غير الامام عليه السلام وكما
الوارث فيها او هما من اهل مرتبة واحدة جرى الحكم بينهما بشرايان ويعتقان ويدفع الباقي اليهما وذلك عند اتحادهما في حصة ونصيبا وضم واما مع اختلافهما في حصة
ونصيبا فالظاهر قسمة المال عليهما بالتسوية لكل من نصيبه دفع ما زاد عن قيمة اليد لو قصرت ذكرا الميت عن قيمة الوارثا لرق كانت للامام عليه السلام وقيل لا يرث
منه بمفلا والتركه ويعتق هو في فكا الباقي والاول قارب كذا لو خلفه ارثين واكثر فترضي بصيل كل واحد منهما من نصيبه عن قيمته فانه لا يملك ديكون الميراث
للامام عليه السلام ولو خلفه قريبين قين احدهما اقرب من الاخر في الدرجة كتاب جدد قدم فلكا القريب والباقي اليد لو لم تقا التركه بقيمة القريب وفن قيمته
البعيد فالا قريبتا البعيد لو كان الوارثا رقا للمورث لم يخلف سواء اعتق هو من دون حاجة الى الشراء ولو اشترى القريب الوارث من الرق واعتق ظهر
الوارثا اقرب منه حر والرق فاشكال ولو كان الوارثا لرق فلا يعتق بعضه في حق المورث وورث من نصيبه بقدر حريته ومنع بقدر رقيقته وكذا المورث لبعض
يورث من كل ما اكتسبه جزه الرق ويختص ما اكتسبه بجزه الرق ولا فرق في جميع ما ذكر بين العبد والامه **مسئلتنا الاولى** ما ترث شراء الوارث
الرق وعنفه ودفع بقية المال اليهما انحصر الوارث فيه جاني الا بوجن اجماعا وفي الاولاد وسائر اثاره ذوى الكسبا كالزوج والزوجة على الاظهر والمدا
في وقاله لولا بغيره غير الزوج على التركه وفيها على فناء مفلا رحقها وهو الرق على الاظهر فكيف فلا يؤخذ من الثلثة الارباع التي هو الامام عليه السلام على الخلق لثقتها
الثانية ان الولد ارث قريها ولا مولا مولا هو كذا المدبر وان كان وارثا المدبرة لولا الرق وكذا المكاتب المشروط والمطلق لانه لم يود شيئا **والثالثة** **مسائل**
في موانع الارث **الاولى** اللعان سبب لسقوط نسب الولد وسقوط ارثه الا ان يعترف به بعد اللعان فان قال ولد حر
وهو حرثا لولد **الثانية** الغائب غيبه منقطع لا يرث حتى يتحقق موته او شقضي بضميمة ما مضى من عمره مدة لا يعيش مثله اليها عادة فيحكم بالورثه لولا
في وقت الحكم على الاظهر من احوال اصحابنا ولو حصل العلم بموته وقسمت التركه ثم بان حيوا فالظاهر انه يرث مع ماله من الورثه فالفان كان او فائلا في ايديهم بعينه او
بايتا اخر على الاظهر اذا مات بعد غيبته قبل العلم بموته من يرث منه الغائب حكم بان يرث وحفظ له التركه مع انحصار الوارث فيه معقلا ونصيبه مع العقد حتى
يتبين الحال فان بان حيوا فهو بحكم سائر امواله وان بان موتا فان علم بان موته عن موته موته لم يعلم بقائه فالظاهر دفع ذلك كسائر امواله الى ورثته حين الموت
بموت ان علم بقائه موته موته فتركه موته تدفع الى ميراث الميراث لولا هذا الغائب **الثالثة** يرث المحل من محكم وجدا نا او شرعا بانها اليد كذا
وارثا لولكن بشرط في رثه امان احدهما وجوده عند موت المورث ولو نطفه وجدا محكوما به شرعا بسبب الحق الشرعي والثاني انفصا حيا ولا بشرط استسلامه
ولا استقرار حيوة بحيث يمكن ان يعيش ولو سقط مجبانا ونحو ذلك حركة المذبح وورثه لم بشرط كونه بحيث يعيش ماقبل الاظهر عند اعتبار الحركة ايضا اذا علم
نعم لو لم يعلم حيوة ولم يتحرك لم يرث لا يرث من انفصل ميتا وان تحرك في بطن مته ولا فرق في الحكم وجودا وعدا بين ما اذا كان النول في اقصى مدة الحمل من حين
يمكن لو طوى من الميتا وما دونها بعد الحيوة بالميت نسب ولا بين ما اذا ولد ناسا او ما سواها كمال الخلق لا ولا بين ما اذا كان خروجه بنفسه بسبب كسر بسقط
ويعتبر حيوة بعد تمام الانفصال فلو خرج بعضه حيا ومات قبل انفصال الباقي بان خرج راسه اسهل ثم مات فانفصل الباقي بعد موته لم يرث الوارث ولو ما
الحمل عقيب انفصال الرحم فقصبة المنقل اليه من موته ينقل الحواشي وطريقا رثا الحمل ان يحفظ تمام التركه عند انفصاله من طبقة فيه ومقتل ونصيب
ذكرين مع وجوبه حتى يتبين امره فان انفصل حيا وورث النمام عند الانفصال فيه نصيبه كمن ان كانا ذكرين ونصيب كل ان كان ذكر واحد ونصيب

في موانع الارث

في الموارث

ان كانت كل واحدة من الفاضل من نصيبه من الميراث بقسم ايضا بين وراثته بالقبض وان مات قبل ان تنقضي ردة الميراث الى غيره من الورثة ولو كان كونه ثلث كوراثته
من الورثة بمقدار نصيبه كرواحد كذا لو كان كونه كثر ان يورثه في نفسه كحقيقة الوارث بعينه اذا ماتت عاين من يستحق
التركة لم ينتقل منها شيء الى الوارث بل كانت على حكم مال الميت قيل ينتقل الى الوارث يمنع من التصرف فيها حتى يوفى الدين او يادون العرا او لا ولا يظهر وتظهر التركة
في التمام فانه على المختار لا ينتقل الى الوارث مالم يوفى الدين لو كان الدين اقل من التركة في مقابل الدين منها على حكم مال الميت في انتقال الفاضل الى الوارث ردد
والعكس اظهر على ان انتقال الفاضل فيه لكن لو قصر مقابل الدين عند التلف ونقص لزم الوارث الا كمال الوارث اذا وارث الوارث التصرف فيها في صورة الاستيعاب او فيما قبل ذلك
في صورة عدم الاستيعاب لزم الحاكم لو اناشبه العدل منع من حصة الوارث المستوعبة المضاف من الوارث كذا الدين المستغرق **المقدمة الثالثة**
الحجب بمعنى منع وجوب شخص الوارث عما يستحقه ولو كان الحجب قد يكون من بعض الفرض **فالأول** ضابطه مراعات الغريب فلا ميراث لولد الولد مع الولد كذا
كان او اتفق حتى ان ميراث الابن مع بنت الاميراث للابعد من الاولاد الوارثين بالتب مع وجوب الاقارب منهم وكذا كل بعيد من اهل الطبقات محبوب الاقرب منه
المقرب بالابوين واحدهما من الاقرب واو كذا جداد البنات وابائهم وامهاتهم والاعمام والعقات والاحوال والخالات واو كذا هم محبوب بالولد كذا ان
او اتفق عندنا كونه اقرب منهم فلا يرث معه احد منهم نعم يرث معه الابوين كونهما في مرتبة وكذا الزوج والزوجة كونهما بالاسباب الموثقة مع كل من المرتبة كذا
واو كذا جداد عندنا ابوين واو كذا لا يحجبون الا عما والاخوان واو كذا هم والاخوة يحجبون واو كذا هم كذا الجداد الغريب يمنع البعيد الاعمام والاحوال واو كذا هم
وان سفلوا يحجبون عما كذا اب احوال المحجبون اعمام الجداد واو كذا المحجب المقرب بالابوين مع التساوي في المرتبة المقرب بالابوين حله والمناسب ان بعد يمنع غير ذلك
من اهل السبب كولي التمتع وضامن المهرقة والامام عليه السلام ومن يقوم مقامه في الارث من المعق يمنع ضامن المهرقة وينبغي الامام عليه السلام ولا يجب
الزوجين عن اصل الارث **والثاني** هو المحجب عن بعض الفرض ففي مورد من حجب الولد حجب اخوه **اما الولد** فانه وان نزل ذكر كان او انثى
كل من الابوين عما زاد عن السدس البنت والبنين فصاعدا مع احد الابوين كذا يمنع الولد الزوج والزوجة عن التصديق اعم الى الازل وذلك للزوج
والزوجة ثلثة احوال **الأول** ان يكون في الفريضة ولدان سفلون فلزوج والزوج والزوج **والثاني** ان لا يكون هناك ولد ولا ولد ولدان
سفلون فلزوج النصف للزوجة الربع ولا يعلل نصيبها في شيء من العول باطل عند اصحابنا **والثالث** ان ينحصر الوارث في احدهما بان يكون
هناك مناسبتة كما سبغ احدهما فانه للزوج النصف فضا والباقى ردا للزوجة الربع فضا ولا ردة عليها بل الثلثة الاباع الباقية تكون للامام عليها على ما
من احوال اصحابنا **واما الاخوة** فانهم يحجبون الامم عازدين السدس بشرط **احدها** ان يكونا ذكرين فصاعدا او ذكر وانثيين واربع نساء فانها
صاعدا كانوا او كانوا **ثانيها** ان لا يكونوا اكثر او ارقاء وفي شرط عدم كونهم فائدين فكل من كل منهما له وجه الا ان الاول اقرب فلو كان فيهم شيء من الموانع القاطنة
لم يحجبوا ووجوب شيء من الموانع الثلثة بعض العدا المذكور كوجوب الكل في الكل في ذلك **ثانيها** ان يكون الاب موجودا فلو كان مفقودا لم يحجبوا **ثالثها**
ان يكونوا للاب الامم جميعا ولا يرث احد لو كانوا للامم وحدها لم يحجبوا وزاد جمع شرط خامسا وهو عدم كون جميعهم او بعضهم حين موت المورث حيا ولا
لم يحجبوا وان انفصل الحمل بعد ذلك حياة فاما بعد دليل معتبر عليهم لا يشبهه في اعتبار انقضاء حياتها واخرون سادسا وهو كونهم عند موت المورث حيا
جميعا فلو اقرن موته بموتهم او موت احدهم واشتبه السبق والحدود مع الجهل بالاربعين فلا يحجب هذا صين لان في تسمية شر النظر لفساد الموضوع حدة
الشرط ومثل ذلك الشرط وهو مغايرة الحاجب للمحب فلو كانت الامم اخا وكان هناك من يتم بها العدم من دون زيادة فلا يحجب يتصور صيرور الامم اخا
بوطى الجوى بنته والسلم بنته وشبهه وولادة ولد منها وموت عليها وعلى ثلث اخوات مثا فانها باعتبار الاختية لا تكون رابعة تحجب نفسها ولا تقوم اولاد الاخوة
مقامهم في حجب الامم والحق في مثل هذا امر واحد **المقدمة الرابعة** في مفاد ير السهام واجتماعها السهام المفروضة
سنة النصف الربع والثلث والثلث والسدس النصف نصيب ثلثة **احدها** الزوج مع عدا الولد وان نزل **ثانيها** البنت **ثالثها**
الاخت الابوين والاب فقط **والثاني** ربع سهم اثنين احدهما الزوج مع عدا الولد وان نزل ولومن غير المؤقتين **ثانيها** الزوج مع عدا الولد واحدة كانت او
متعددة فانه عند التعدد يقسم نصيب الزوجية على رؤسهم مالم يزدن عن اربعة افعلى الا ربعة الاولى لفشاء عدا الواحق والثلث سهم الزوج مع
الولد وان نزل والثلثان سهم طائفتين الاولى البنت فصاعدا اعلا الا فزاد عن المذكور والثانية الاخان فصاعدا للابوين والاب واحد والثلث سهم اثنين
احدهما الامم مع عدا من يحجبها من الولد وان نزل والاخوة **ثانيها** الاثنتان فصاعدا من الاولاد **والثالث** سهم ثلثة الاول كل واحد من الابوين مع الولد فان
نزل **الثاني** الامم مع الاخوة الحاجبين على الشرط المذكور في جميعهم **الثالث** احد من الاولاد كذا كان او انثى ثم ان هذه الفروض منها ما يصح ان يجتمع ومنها ما
يمنع فالصحيح من صور الاجتماع ثلثة عشر الاولى اجتماع النصف مع مثل كافي زوج واخذت اب امه لابل الثانية اجتماع النصف مع الربع كافي زوج وام مع
عدا الحاجب كذا الامم مع اخت الاب ومع الزوج **الخامسة** اجتماع النصف مع السدس كزوج واحد من كلا الامم او بنت مع احد الابوين او
اخت الاب مع واحد من كلا الامم **السادسة** اجتماع الربع مع الثلثين كزوج وابنتين كزوج واخنتين **السابعة** اجتماع الربع مع الثلث
كزوج وام وكزوج مع متعدد من كلا الامم **الثامنة** اجتماع الربع مع السدس كزوج واحد من كلا الامم وكزوج مع احد الابوين اذا كان

وكل ما عدا ذلك من احوال المحجبين

والا

في الموارث

خاکو لریت

[illegible]

في الموارث

٤٤٤

او الجدة او هما اللاب مع كل الازلام كان لكل الازلام السدس وكانت واحدة والثلث مع التعدد يقتسمون بالسوية والباقي للجدة والجدة او هما اللاب للذكر مثل
 حظ الانثيين ولو اجتمع الجد والجدة او هما من قبل الاب مع كل الازلام ملك الازلام السدس مع الاتحاد والثلث مع التعدد بالسوية والباقي للجدة
 او الجدة او هما اللاب كل الازلام يقتسمون للذكر مثل حظ الانثيين ولو اجتمع الجد والجدة او هما من قبل الاب مع كل الازلام كان للجد والجدة او هما
 قبل الاب لثلاثين يقتسمون للذكر ضعف انثى للجد والجدة او هما من قبل الام مع كل الازلام الثلث يقتسمون بالسوية ولو اجتمع الجد والجدة او هما اللاب للجد
 او الجدة او هما اللاب وكل الازلام والاب فلهما الازلام الثلث يقتسمون بالسوية ولقرينة الاب الباقي وهو لثلاثين يقتسمون للذكر مثل حظ الانثيين وكذا لو اجتمع
 الجد او هما من قبل الاب الجد والجدة او هما من قبل الام وكل الازلام والاب من قبل الام والاب من قبل الام ولو اجتمع مع الاخوة لاي ام او الام والاب وج او جد اخذ
 نصيبه الا على الباقي من الاخوة وكذا لو اجتمع احدهما مع الجد والاب والام او لها ولو اجتمع منقرت بالام ومنقرت بالابوين او الاب حد اخذ للمقرت بالام
 السمي ثامنا من عمل الزكوة وكان الباقي يتقرب بالابوين او الاب مع فلهما للمقرت بالابوين فيكون النقص اخلا على المقرت بالابوين والاب من الزوج والمقرت
 بالام كما في الزوج وكل الازلام واخت لا يان للزوج النصف لكل الازلام الثلث الباقي وهو السدس للاخت للاب هكذا ولو فرض الزيادة كما في واحد من
 كل الازلام مع اخت لاي ام حيث ان لكل الازلام السدس للاخت للابوين النصف فالزائد هو الثلث برز على الاخت خاصة على الاظهر لو كانت الاخت خلا
 ففقط فلهما النصف ايضا ففاضل ام لابل يرتفعها وكل الازلام بالنسبة فلو ان ابوين الاول مسائل الاولى الجد وان على يقاسم الاخوة مع عمل الادنى
 ولو اجتمع الاجداد مع الاخوة كان نصيب الجد للادنى من الاجداد ويسقط الاعلى فلا يستحق جد الجد مع وجو الجد شيئا **التاسعة** اذا ترك جد ابية جده
 لا يورث جده وجده لا موم مثلهم للام فوقي كقيمة قسمه الزكوة او الالحدها ما اخاره الشيخ رة وجامعه من اعتبار النسبة الى فضل الميت من تقرب ليربائه هم احب
 لجد جده يقتسمون الثلثين بالتفاوت ايضا اخذ جد الجد وجده ثلثي الثلثين ويقتسمان اثلاثا واخذ جد الام والاب جده ثلثي الثلثين ويقتسمان ايضا
 ومن تقرب ليربائه هم الاجداد اربعة من قبلها يقتسمون الثلث بالسوية تانيا ما عن الشيخ معين الدين المصنف من ان ثلث الثلثين بين الجد والجدة والاب
 الميت من قبل امه بالسوية وثلث الزكوة يقتسم بين الاجداد اربعة للام اثلاثا ثلث الثلث لا يورث الام بالسوية وثلث لا يورث ابوها بالسوية ايضا ثانيا ما عن الشيخ
 زين الدين البرزنجي من ان ثلث الثلث لا يورث الام بالسوية وثلث لا يورث ابوها اثلاثا وقسمه الاجداد بالام كما قسمته من الشيخ رة والظاهر من بين هذه الاقوال هو الاول
 اظهر من دواع لم احدها فالاول هو اعطاء الاجداد اربعة للاب ثلثي الزكوة وانقسام ذلك للذكر مثل حظ الانثيين بمعنى اخذ كل من الجدتين مثل ما اخذه الاخ
 وكل من الجدتين مثل ما اخذه الاخرى واعطى ثلث الزكوة الاجداد اربعة من قبل الام وانقسامهم بالسوية **الثانية** لو اجتمع من ام مع ابن اب ام والام
 ان الميراث كله للاح من الام لانه اقرب **خاتمة** اولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام ابائهم عند عدمهم ويرث كل منهم نصيب من يتقرب به وان تعدد
 فاسمو اما اخذونه من نصيب من يتقربون به منهم بالسوية ان كانوا ذكورا واناثا وان اخلفوا فان كانوا اولاد اخوة من اب ام والاب فقط اقتسموا للذكر مثل
 حظ الانثيين وان كانوا اولاد اخوة من ام اقتسموا بالسوية وان اجتمع اولاد الاخوة والابوين والاب جده واولاد الاخوة للام فلا ولا الاخوة للام اقلت فلا ولا اخوة
 للابوين او اخوة من قبل الباق ولو كان هناك اولاد اخوة للابوين اخذوا النصف نصيبا لهم الا على سبيل الرد واولاد الاخوة فضل على اخذ ثلثي الثلثين الا ان
 المال يدخل الزوج وزوجته فيكون لهم الباقي ويحل النقص عليهم كما كان يدخل على من يتقربون به كما ان ارث كل الازلام موقوف على فضل كل الازلام فكذلك
 اولاد كل الازلام موقوف على فضل اولاد كل الازلام والابوين واذا اخذ من الام اخذت من السدس ولو اجتمع اولاد الاخوة للام كان لهم الثلث يكون نصفه ولا
 الاخ لا يقتسمون بالسوية ذكر اكانوا واناثا او مختلفين ولا اولاد الاخ للام النصف ايضا بالسوية ولو اجتمع اولاد الكلالات كان كل اولاد كل الازلام
 وكل اولاد كل الازلام الام الثلثان ويسقط اولاد كل الازلام لو دخل عليهم زوج او زوجة اخذوا نصيبا على كل من يتقرب بالام من اولاد الكلالات ثلث الاصل
 ان كانوا اكثر من واحد كانا كانوا اولاد اخوة واخوة من سدر اصل اكانت اولادوا احد لو فضا اولاد كل الازلام ابوين وكان الجميع هو الزوج
 او الزوج مع اولاد كل الازلام واولاد كل الازلام اخذوا نصيبا على كل الازلام ملكان ياخذ اولاد كل الازلام ابوين وان فضل شيء من الفضيلة رة على اولاد كل الازلام
 يكون اولاد كل الازلام ولو اجتمع مع اولاد الكلالات الاجداد فاسمى لهم على نحو مقامهم مع الاخوة فلا يمنع الجدة وان قرب اولاد الكلالات بعدوا **المترتبة**
الثالثة الاسماء والاخوال ولا يورث منهم ولا من يقوم مقامهم من اولادهم مادام اهل المرتبة الاولى والثانية فاذ اهدوا جميعا
 فلقم المنفرد المالك وكذا القمان والاعمام وهم يقتسمون المال بينهم بالسوية وللعمة المنفردة والمندقة المالك كل واحد اجمع غم جهة فاذ اقسمو المال
 للذكر مثل حظ الانثيين بلا شيهان كانوا عتقا وعمة من قبل الابوين والاب خاصة وعلى الاقربا مكانا عتقا وعمة من قبل الام وان اجتمع عمة وعمة اوها فاضا من
 قبل الابوين والاب خاصة عند فقههم فلهما المترتبة بالام الثلث مع التعدد يقتسمون بالسوية والسدس مع الاتحاد والباقي للمقرت بالابوين والاب خاصة
 للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط المقرت بالاب منهم بالمقرت بالابوين يقومون مقام ابائهم عند فقههم ولا يرثان غم مع عمة ولا من هو ابعد مع اقربا لا
 في مسئلة واحدة وهو ان عم لاي ام مع عم لاي اب فان ابن العم المذكور اولى مادامت لصورة على حالها فلو تغير الحكم كما اذا نعتد العم او ابن العم اوها وابتدلت
 الذكورية بالانثوية في احداهما وتغيرت لدرجة بالمصبوط كابن العم بدل ابن العم وانضم اليهما زوج او زوجة وخال وخاله فان كان في جميع

ثم لا يورث من قبله من الثلثين

كتاب الموارث

٤٤

فلك تبدل الحكم ودرجات اقربته ولو انفرد الخال كان له المال وكذا الخالان والخاله والخالان والخاله ولو اجتمعوا فالذكر والاُنثى سوا قسم
 على الرؤس بالتسوية ولو انفردوا فالنسب كان لمن يتقرب منهم بالأم السدس كان واحداً والثلثان كانا كذا ذكر والاُنثى سوا في ذلك والباقي نحو المثلث من الأب
 الأم للذكر مثل حظ الأنثيين والباقي نحو المثلث من الأب مع زوج الخواله من الأبوين ولو اجتمع الخواله والخاله عام كان للاخوال الثلث كذا لو كان واحداً ذكر
 كان واُنثى وللأعمام الثلثان وكذا لو كان واحداً ذكر كان واُنثى ثم ان الخواله في الفرض ان كانوا جميعاً للأبوين والاب وحده مع علمهم اولادهم فقط فالأولاد
 للذكر والاُنثى بالتسوية وان كانوا مختلفين بان كان هناك اخوال وخالات من قبل الأبوين والأب واخوال وخالات من قبل الأم كان لمن يتقرب بالأم سدس
 الثلثان كان واحداً وثلثان كان أكثر يقتسمونه بالتسوية والباقي لمن يتقرب منهم بالأبوين والاب خاصه واما الأم عام في الفرض ان كانوا جميعاً للأبوين
 والاب والثلثان بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ان كانوا جميعاً للآل فالثلثان بينهم بالتسوية على أن ظهر بان كانوا منفردين فمن يتقرب منهم بالأم السدس
 كان واحداً والثلثان كانوا أكثر بينهم بالتسوية والباقي للأعمام من قبل الأب الأم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ويسقط من يتقرب بالأم فقط من الأم والأخوال
 مع وجود من يتقرب بالأبوين ولو اجتمع عم الأب وعمه وخاله وخالته وعم الأم وعمها وخالتها وخالتها فالأشبه ان يكون لمن يتقرب بالأم الثلث بينهم بالتسوية
 ومن يتقرب بالأب الثلثان ثلثه حال الأب خالته بينهم بالتسوية وثلثا ابن العم والعم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ويصح ذلك من مائة وثمانية لان اصل الفرض
 ثلثه وسهاً اقرباء الأم اربعة وسهاً اقرباء الأب ثمانية عشر للحاجة إلى ثلث نصف ثلث الثلث فكسوها النصف الثلث فنضرب بخرج احداهما في الخواله
 ثم بنضرب المجموع وهو ستة وثلاثون ثلثه تبلغ ثمانية عشر ثم ينسب احداهما إلى ثمانية عشر والآخر ثلثه مواضعاً بالنصف لان الباقي من أكثر بعد
 اسقاط أقل منه راجع مرات ثمان فنضرب نصف احداهما في الآخر أي الثلثين في الثمانية عشر والآخر ثلثه التسعة ثم نضرب المجموع وهو ستة وثلاثون في اصل الفرض
 وهو ثلثه تبلغ مائة وثمانيه ثلثه ستة وثلاثون كذا قرأه الأم بالتسوية لكل واحد تسعة ثلثها اثنان سبعون كذا قرأه الأب ثلثها اربعة وعشرون لخاله خالته
 بالتسوية لكل واحد ثمانية عشر وثلثها اربعة وعشرون للعم عشرة وثلثه اثنان وثلثون **مسألة الأولى** في الترتيب في الأعمام والأخوال فظهر ما
 تقدم في الأبجد فمما ليس في عمه وأولادهم وان نزلوا وخواله وخالته وأولادهم وان سفلوا الحق بالميراث من عمومته الأم وعمها وخوالها وخالها فان
 عمومته الميت اقرب اولاد العمود الخواله يقومون مقام ابائهم عند علمهم كما يقوم اولاد العمات والخالات مقاماتهن عند علمهم فانما عمه عمومته الميت
 عمته وخوالته وخالته وأولادهم وان نزلوا قام مقامهم عمه الأم وعمه وخوالته وخالته وعمه وخوالته وأولادهم وان سفلوا وهكذا
 كل بطن منهم وان نزلوا من البطن الأعلى **القائمة** وكذا العمود المشرقين بأخذ من نصيب ابائهم فلو لم يكن العم للأب السدس ولو كان ابوين عمن الأم كان لهم الثلث
 والباقي لغير العم والعمات والعمات للأبوين والاب مع علمهم والكلام في الخواله على هذا الموال **فرعان الأول** لو اجتمع اولاد العم واولاد
 الخال الثلث لو احدهما كانوا أكثر واولاد العم الباقي كما مر في اجتماع الأعمام والأخوال ثم ان انفردوا في الجهة تساوا في القسمة واما كان المنسب بالأم بالنسبة
 إلى النسبة للأبوين أو الأب مثل كذا الأم بالنسبة إلى كذا الأبوين أو الأب فسد من الثلث في الفرض كذا ولا الخال والخال له الأم بالتسوية مع اتحاد الخال وثلثان
 فسد لكل قبل نصيب من يتقرب منهم بالتسوية سدس الثلثين كذا ولا العم والعم له الأم للذكر مثل حظ الأنثيين ان كانوا منفردين فلو اجتمعوا فالأولاد المتعددة منهم لكل نصيب
 من يتقرب بالذكر والاُنثى سوا والباقي كذا ولا العم والعمات ولها الأبوين والاب لكل نصيب من يتقرب بالذكر والاُنثى سوا **الثاني** لو اجتمعوا ولا خال
 خالته ولا عم وعمة كان لاولاد الخال الخال الثلث بالتسوية ولا لاولاد العم الثلثين والباقي لاولاد العم **الثالث** اذا اجتمع الموارث سبباً أو أكثر من
 اسبب أكثر فاما ان يكون متحد النوع كجد لأب هو جد الأم او متحدة كعم هو خال ثم السبب اما نسبتان مثل اذكر واما سببتان كعم وخال من هو جد
 او زوجة ومختلفان كزوج هو ابن عم وابن خال او بنت عم او خال هي زوجة ثم ان كان مع ذى السببين من هو اقرب منهم الميراث والسببين باعتبار
 شئ من سببه ان كان مصدر هو اقرب منه فاحدهما كزوج هو ابن عم مع اخ واث بالسبب الذي ليس معه من هو اقرب منه لا يرث بالسبب الآخر فربما في
 المثال بالزوجين دون بنوة العم وان لم يكن معهما هو اقرب شئ منهما ولا من هو متسا معهما كعم هو ابن خال وابن خال مع الانفرد فالمال كله له وان كان
 من هو متسا فيهما فان كان احد السببين ما اخلا من الخواله كاخ هو ابن عم مع اخ واث بالسبب الذي يقتضيه السبب الآخر ان لم يكن احد السببين ما
 من الخواله واث نصيب كل من سببه المثلثة من جملتها عم هو خال مع خال فان الاول ثلث المال بالعمود وسدس لكونه احد الخالين في السدس الآخر الخال الآخر
 ومنها ابن عم هو ابن خال وهكذا وقد يجمع نسباً على ميراث بها كان ابن عم له هو ابن خال ثم هو ابن بنت عمه وهو ابن بنت خاله وقد يجمع نسباً
 بجدهما الآخر كاخ هو ابن عم وقد يجمع نسباً بجدهما الآخر كزوج هو مصنف وخاله من ذى الجدة كالأمام عليه افضل الصلوات اذ ماتت عتيقة وقد يجمع
 سبباً يكون هنالك من بجدهما كزوج عتيقة ولها ولد داخ وقد يجمع سبباً بجدهما الآخر كاخ هو ابن عم هو زوجة بنت عمه هي زوجة وقد يجمع
 نسباً يكون هنالك من بجدهما كزوج هو ابن عم والزوج جرح او ولد لغير ذلك من الفرض التي علم احكامها **الفرع الثاني** في ميراث الزوج او الزوجة
 على الخواله والخالات والعمود والعمات اولادهم كان المزوج او الزوجة نصيباً أعلى لمن يتقرب بالأم نصيباً أصلياً من اصل الذكر وهو ما كان يرثه ولا
 الزوج او الزوجة وما بقي لغيره الأبوين فان لم يكونا فلغيره الأب يكون النقص باخلاصهم خاصه ولو اجتمع الزوج او الزوجة مع احد الفريقتين من علم

كتاب المواريث

١٤٤

والعاقبات والأخوال والأخوات والأولادهم فليسبب الأهل والباقي لذلك لفرق بينهم أن كان ذلك الفريز واحدا أو متعددا مع اتحاد الجهة كالإمام من الأوصياء من
 الأم كذلك ومن الأبوين كذلك والأخوال كذلك فلا يشبهه وإن اختلفت الجهة فإن كان أحدا لفرق بين من العمومة كان لمن يقرب منهم بأهم سلسل الأصل مع
 وثقه مع العدة والباقي للمقرب بأهم وإن كان أحدا لفرق بين من الحول فوجوهها أن للمقرب بأهم سلسل الباقي لا غير فحصل حصته الزوج داخل على
 الجميع **الحاشية** حكمه إذا انحاز مع الزوج والزوج حكم الحول فلو كان زوج أو زوجة وبناوا أخوالهم مع بنى عمهم فلا زوج والزوج نصيب الزوجية
 الأصل ولبنى الأخوات كذلك الأصل والباقي لبنى الأعمام **فائدة** حيث عرفت أن كل مراتب الثلاث صفان ففي المرتبة الأولى الأبوان صفان والآ ولانصف في
 الثانية أمجد لصف الأم وأخو صف في الثالثة الأعمام صف والأخوال صف فاعلم أنه إذا اجتمع نازل في أحد الصنفين مع عال من الصف الآخر فاسم فابن ابن
 يقاسم كلام من الأبوين وابن الأخ يقاسم الجد وابن الخال يقاسم العم وابن العم يقاسم الخال وهكذا بعد رتبة ابن العم مع الخال وابن الخال مع العم كما صدق من جمع
 استنبأوا الأحوط الصالح والله العالم بحقوق الأحكام **المقصد الثاني** في مسائل من أحكام الزواج **الأولى** الزوجة نزلت زوجها بجرح
 وإن لم يدخل بها زوجها فلها من تركته مع عدل الولد الربع ومع الولد منها أو من غيرها الثمن ولهن تركتهما مع عدل الولد النصف مع الولد منه أو من غيره
 الربع ويشترط في رث الزوجين دوام العقد فلا يوارث بين المتعاقدين بالعقد المنقطع إلا مع اشتراط ذلك في ضمن العقد فإن أظهرت من اشتراط ذلك
 وإن لم يثبت لأخرى المطلقة رجعت في العدة بمنزلة الزوجة فإذا مات المطلق أو المطلقة في العدة ورثه صاحبة لا رث لها وإن ولا يورث كالمطلقة ثلاثا أو غير
 المدخول بها والياسرة والمخلعة والمباراة العدة عن طي الشبهة والفسخ الأيما إذا كان الزوج مرضيا حين الطلاق فاقترانه إلى سنة وإن كان الطلاق
 بائنا ولا يورثها كالماتر في كتاب الطلاق **الثانية** الربع مع عدل الولد والنصف مع الولد حتى يزوج الزوجة فإن كانت واحدة اختصت به وإن كن أكثر من واحدة
 اشتركن في ذلك بالسوية **الثالثة** إذا كانت له أربع نسوة فلو طلق أحدهن بانيا وتزوج باخرى وطلقها رجعا وتزوج باخرى بعد العدة واشتبهت المطلقة
 في الثلثة الأول ولم يمكن تميزها أعطيت الجديدة ربع نصيب الزوجة وقسمت ثلثة أرباع بين الأربع المتبته مطلقها بغيرها بالسوية على الأظهر للصحة
 وهو يجري الحكم في غير مورد كما إذا اشبهت المطلقة بين ثلثة أو اثنين أو طلقوا من واحد وتزوج كل حتى لو طلق الأربع وتزوج بأربع واشتبهن أو
 فسخ نكاح واحدة لم يصب بخود وتزوج بغيرها ولم يزوج أم لا بل يخص بمورد النص وجهان لكل منهما وجه أولهما أوجه أظهر **الرابعة** إذا زوج
 أبوها أو جدتها بغيرها الزوج وورثته ولو تزوج الصغرى أبوها أو جدتها أو أبويها أو بالفرق يوارثها ولو زوجها غير الأب أو الجد وقصده
 على رضاها أو رضا الصغرى بعد البلوغ والرشد فإن أجاز الوليان كان كالوعدا وإن ردتا انقضى العقد وكذا لو مات الصغرى وأحداهما قبل البلوغ والرشد
 ولو بلغا ورثا أو ردتا أو بلغا أحدهما فجاز ثم مات قبل بلوغ الآخر عزل من تركته نصيب من لم يبلغ وانظر فيه فإن بلغ الآخر ورثا ومات قبل البلوغ فله
 العقد ويرث النصيب ورثته الأول وإن بلغ وأجاز أحلف أنه لم يذبح إلى الرضا بالعقد لثبته في الميراث فإن حلف أعطى ذلك وإن نكل لم يورث كما تقدم مع قوة
 في فضل ولياء **الحاشية** رث الزوج من جميع ما تركته زوجة من نفق ودعوى وعقار ورثت الزوجة من جميع ممتلكة الزوج إلا الأراضين فإنها
 لا رث منها لأصهار ولا قيم غير ذات ولد كانت من الميت أو ذات له على الأظهر كما لا رث من أعيان البتلو والأنواع عيان الأشجار وأما رث من قيمتها بالنسبة لا
 فرق في الأراضين التي تحرم منها مطلقا بين الأراضين المشغولة وبين الأراضين الباردة والشتا والزراعة والعلف والحيوان وغير ذلك
 الميول والخان والحمام ونحوها ولا في الدواب ما كانت تسكنها أو يسكنه غيرها ويدخل في الألات التي تحرم من عيائها وأخذ قيمتها أو جوسواها كان في الحياض أو
 منصوبا بالجحر على الأرض كذلك دخل الأخشاب المسددة في البناء والميازيب اللبن والأبواب الشبابيك المعولة من الخشب والجحر والحديد وكذا الحظير والعمود
 من الطين وكذا ما صار جزءا من البناء حتى المراسم المسددة في الشبابيك والمصقعة بالحيط والذهب الفضة المحلولة في النفوشان على الجدران وكذلك السلم
 المنصوب من خشب كذا ثبت من الجحاض المعولة من قطعة من الحجر وفي دخول حجر الطاحونة المثبتة تردد والدخول لقرن لا تدخل الألات المعدة للبناء قبل ثباتها
 من الحجر والأجر واللبن والجص ونحو ذلك وأما ما كان منها مثبثا ثم انتقص ففي دخوله وجهان أظهرهما الدخول وما اشترك في دخوله فالأشبه رثها من عينه
 يدخل في الأشجار والكبر منها والصغير والكروم وغيرها وأما الزرع الذي لم يحصد والتمر الذي لم يرحم والبنج البند المزروع فلا يدخل شيء منها بل رث من أعيانها
 ولو كان التمر غير منصوب والزرع غير بالغ حدا لم يورث لأقربا من ليس للوارث الزاها ما لا يسهمها معتبة بل الزاها ما لا زال والأبقا باجزة حجرة بينهما أو أتاها
 القنوت والأبار والنفار فما خرج منها بعد موت المورث لا رث منه وما كان خارجا من المادة قبل موته ورث من عينه ولو أساجر الزوج دارا أو أرضا أو دكا
 أو نحو ذلك ومات قبل تمام مدة الأجرة شارك الزوجة صاير الورثة في بقية النفع إذا ما كيفية تقويم البناء والأثر فهل هي تقويمها بمجتمعة باقية على عيائها البنا
 أم يقد وانفكاها فيقوم كل من الأجر والجحر والخشب بغيرها وجهها أظهرهما الأول وأما الأشجار فنقوم حال كونها قائمة في الأرض المملوكة للعجز وهل لا حظ في
 التقويم كون البنا والشجر مستحقا للبقاء في الأرض مجانا إلى أن ينفق أو غير مستحق مع سلطنة صاحبة الأرض على إزالة الشجر مطلقا وإذا لم يدفع مستحقة أجر الأرض فقط
 وجواظهرها الثالث والأظهر أن دفع قيمة البنا والأشجار البها على سبيل العزيمة وليس لهم تشريكها في العين بالنسبة فيقول لهم دفع القيمة ولو بيع جزء منها
 نصيبهم منها ومن غيرها ولا فرق في حومان الزوجة من الأراضين وجو تركه أخرى للزوج غيرها وبين اختصاص تركه فيها ولو تلف البنا أو الشجر بعد موت المورث

الحاشية
 في رث الزوجين
 إذا تزوجا
 بعد العقد
 المنقطع
 لم يورثا

كتاب الوارث

٨

والموت قبل الوارث
فإن مات قبل الوارث
فإن مات قبل الوارث
فإن مات قبل الوارث

أقبل التقويم يدفع نصيبهما من غير تقييد الوارث فيقبل عند سقوط ما لها من القيمة بالنسبة لانقال عنها بموت الوارث فيلزمهم والأول أقرب لو اشترى لميت قبل الوارث
أراضى خاليته من البتة والشجر يبيع شرط الفسخ عند رد مثل الثمن ثم مات قبل بلوغ الأجل ولزم البيع ثم رد البايع مثل الثمن ونسخ البيع بعد موت الوارث قبل لزوم
البيع فالظاهر عندك على استحضارها من الثمن نصيب الزوجية ولو كان الخيار للثمن قلنا بارتداد الزوج من الخيار والخلق بالأراضي وإن لم يزل منها ما أظهر فيهما
الثلث ولو باع الوارث راضيا لغيره فيفسخ المشتري بعد موت الوارث فالظاهر أنها من الثمن وانقال مقابلته من الأجر إليها بالفسخ **السادس**
يجوز للمريض ان يعقد فخره على امرئ لنفسه ان نكاحه فخره مشروط بالدخول فان دخل بها ثبت الثوارث من الجانبين ان مات في مرضه قبل الدخول بها
انكشف بطلان العقد فلا مهر ولا مهرات والأشبه ان كان عند موت العدة عليها وعقد نكاحها المصاهرة من حرمانها لا يبرأ منه إلا أن الأخطاء بالاعمال
وتتلبس أحكام المصاهرة لازم ولو برى الزوج من ذلك المرض ثم مات بمرض آخر قبل الدخول فالظاهر صحة العقد وتوريثها ولو مات قبل لزم مرض آخر ولو لم يبر
غير المرض من غير ربح وحق ذلك نفى توريثها وجعلها أظهرهما التوريث هل يشترط كون المرض مصلحا علاقة أم لا وجهان أظهرهما عدمه إلا شرط وفي جراحكم
المرض على الجرح المؤدى للموت منه فوقي من غير فرق بين كون الجرح من اجني أو منة أو منة ولا يلحق بالعقد الرجعة في مرض الموت ان وقع الطلاق في مرض
آخر فبرئ منه ولو مات في قبل الدخول وهو على مرضه ردها على الأقوى في شرط في الحكم بتمام العقد ولو تزوج بها معتقدا بشرط الوارث فالأحوط عند سقوط
أرضها بموتها بذلك المرض ولو تزوج الصحيح بمريض حتى النكاح وثبت الثوارث بينهما وان كان الموت قبل الدخول **المقصد الثالث في الميراث**
بالأولاد وهو على اقسام ثلاثة **الأولى** ولاء المعتق ويعتق بالتم وأما بارت عتقه بشرط أحدهما ان يكون المعتق مبرعا في عتقه فلو اعتقه
في واجب كالنفقات والتزويج والأيمان والعهود وانفق عليه قهر ايا الشك والاعمال أو ألقاه في البحر لم يرثه ويثبت لولاه المولى على المدبر والموصي
بعقده بنقل الولاء الى وارثه عند حصوله بموته ويثبت الولاء على المكاتب مع الشرط لا مع عدمه لا يشترط في بوثرة اسلام المعتق بل يثبت له وان كان كافرا
نعم لا يرث المولى إلا اذا اسلم وانقل ولائه الى وارثه المسلم فورث هوبه ولو مات عتق الكافر وهو حر والعقيق مسلم كان ولائه لامام عليه فضل الصلوة
والسلام ما ينهها على التبري من ضمان جريته فلو اشترط سقوط الضمان والبرائة منه في ضمن صيغة العتق لم يثبت له ولا يشترط في سقوط الولاء باشرط
سقوط الأسماء على ذلك بل يكفي اشرط جيمنا ثبت ان لم يشهد على أظهره ثم يشترط كون التبري في ضمن صيغة العتق لا يقطع بالتبري من جريته بعد العتق
فأثبتها ان لا يكون للعقيق وارث مناسب لو كان له ذلك قريبا كان ام بعيدا فان فرض كان وغيره لم يرث النعم نعم لو اجتمع معه مسايين من زوج وزوجه اخذ
سهم الزوجية وكان الباقي للنعم ومن يقوم مقامه عند مرق ما اجتمعت الشروط الثلث ودرته النعم وملك ميراثه ان كان واحدا وان كانوا أكثر كانوا شركاء
في الولاء بالحصص كل نسبة والعقود منه رجاء لا كان المعتقون وانشا او رجاء وانشا ولو فسد النعم نفيس يرث العتق انوال أظهرها ان النعم ان كان رجلا كان
الولاء لا ولاه المذكور خاصة وان نزلوا ومع فقههم فلعصبته ان كان امرئ فلعصبته وألا أظهر ان ارثهم منه كدرتهم نفس الولاء من العتق لا ارثهم به فقط
ولا يرث لولاه الأم مطلقا ولا الاب اذا كان النعم انثى بل يختص به العصبته ان كانت انثى ويكون للأولاد ومع فقههم كالأولادهم وللأخوة والأجداد مع عدمهم
الأخوات والجدات على أظهر ومع ذلك أخوة والأجداد فلا عام بينهما الأقرب الى القرب لا يرثه فارب الأم من الأجداد والجدات والجدات والجدات والأولاد
ولو فسد قرابة النعم فقد قبل تبرئه معتق المعتق ثم أثاره فان فقدوا ورثه معتق اب لمعتق ثم معتق معتق اب لمعتق وهكذا ولم يثبت لآب العتق النعم
فلومات النعم ولا وارث لكان ما تركه لامام عليه فضل الصلوة والتلاوة والعقيق ولا يصح بيع الولاء ولا هبته ولا اشرطه في بيع **حساب الولاء**
مهرات ولا العتق بالغ لم اعظم سواء اعتقوا ام فصلوا وجعلهم مع أمهم كما اذا كان الحمل للشخص والأم لاخر فاعتق كل منهما مملكة فان ذلك الحمل يكون ان
اعتقد دون من عتق الأم ولا يجر ولا الولد من معتقهم على تقدير فضل وفقد قرابته الى معتق أمهم ولو عتقت بهم بعد انضاها فان كان الأم لمولى أمهم اذا
كان أبوهم رفا ولو كان أبوهم رفا في الأصل لم يكن لمولى أمهم ولا ولو كان أبوهم معتقا ثم اعتقت أمهم فولا لهم لمولى الأم ومن مولى الأم ولو انتقلت أمهم
قبل أمهم ثم انتق أبوهم بعد ولاتهم انجروا لهم من مولى الأم الى مولى الأب بشرط النكاح بالنسبة لأب شرعا **التأنيث** لو تزوج عبد مملوك بامه معتقة
فالولد لها ولولاه الأم ولو اعتق الأب بعد ذلك انجروا للأم من مولى الأم الى مولى الأب ولو اعتق الجد اب لأب سوا كان الأب حيا أو ميتا ففي
الجد والولاء من مولى الأم الى مولى الجد وجعلها معها ذلك ولو كان الأب حيا واعتق بعد الجد انجروا للأم من مولى الجد الى مولى الأب **التأنيث** لو انكرت
ولدت وجنة العتقة فلا عتق وان الولد لا مناسب له كان ولاه لمولى أمهم سوا كان عتق الأم معتقها على عتق الأب ما سوا حيا ولو اعتق الأب بعد ذلك
لم يرثه هو ولا من انتم عليه **الرجل** بعنجهن الولاء من مولى الأم الى مولى الأب فان لم يكن في عصبته المولى فان لم يكن عصبته في مولى عصبته مولى الأب هكذا
ولا يرجع الولاء الى مولى الأم فان فسد المولى وعصبته من جهة فان كان الولاء لامام العتق على الله تعالى فخر جبر جلدنا من كل مكر وفدا
وهذا خبر رثه المال بالأمانة ولذا خلف الميت نوجا لا يرده عليه لافضل من بهام الزوجية كان الرذ عليه لها هوبه وارث غير الأم بالامانة وهنارث
الامام لغير الامانة ببارت لولا **الحج** معتق ذا اعتق لمرء مملوكا لغيره وجب ثم ملك العتق مملوكا فاعتق في غير الواجب ثم ملك عتقها ولا
مناسب فبرئ لولاه ولاه ولو مات عتق العتق ولا مناسب له فبرئ لولاه لعتق ان كان ولولاه مولاة ان لم يكن معتق لا مناسب لو اشترى لمرءاها فاعتق ثم

فَاَمْلُوْا رُبُّنَا

۴۵۹

جاء في

كتاب الميراث

٧٠

بعد التعليل في الاظهر في خبره ولا خلاف في غير ولو اعترف الاب ببعده للفاوثر هو ابنا ولم يرثه الاب لا اثار اب كالأب بارت هو اثار ب بيران وراثا
مسائل الأولى على اثار بين ولد الملائكة وابيرة اثار به من قبل الاب فكل اثار لا تراثا ب ب ب فلو خلف اخوين احدهما الابيرة اثاره ولا خلاف في
فهما سواء وكذا لو كانا اخنبا واخا واخا واحدهما الابوين واكثر للام خاصة وكل لو خلف ابن اخيه لا يرثه ابنا من اخيه لا يرثه اخا واخا لا يرثه مع
جدة او جدّة فان الملائكة منهم اثارا وسقط اعتبار نسب الاب الثانية اثار ولد الملائكة كارت سائر الا ولاد من اثارهم فان اثارا ماثلة مده واثارت لها سواء
بجمع تركها له وان كان معه ابواها واحدهما كان لهما السدس واحدهما السدس والباقي لكان ذكر وان كان انثى فلها النصف والباقي وهو السدس
في صورة جود الابوين والثالث في صورة جود احدهما بر على البنت والابا ربا على البنت والابوين اخماسا **الثالث** لو انكر الرجل الحمل وتلاعنا
نوا من نوار اباه لا يرثه دون الابوة **نذير** لو نذر الاب عن السدس من جود ولده ومن يرثه من اثاره ما كان لولده فبالشيخ وقفي به يكون ميراثه خمسة
اثره دون ابية كولد الملائكة وهو ضعيف لا أقوى ما عليه اكثر من عبد ناسر النبري المذكور شيئا **وأما** **الكتاب** فلا يرث اباه ولا اثاره من ابية ولا
يرثه ابوه ولا اثاره من ابية **وأما** **الميراث** فهو عند التوارث بينه وبينها ولا يرثه من اثارها وقبل التوارث فهو غير بعدد الحال اثاره ولده والنعم
والضامن والامام عليه السك والزوج والزوجة على امر **الفصل الثاني في ميراث الحنثي** الذي هو من يفرج الرجال والنساء وهو على
الانظر من احل الطبيعيين وحال الشخص بالعلامان مثل الجماع والحيض والتدري والحمل ونحوها فمن كان منه ملتحيا بامرته ولا يحيض من فرجه لا
يحمل وليس له تدري فهو ذكر ومن فقد الحيض وعجز عن لوطي وكان لها تدري وحملت فحاضت فهو انثى ومن اضطربت فيه الامان لم ينسب لها ذكر وبنته ولا انثى
يورث على الفرج الذي يبول منه فان بال من فرج الرجال الحنثي هم اومن فرج الاناث الحنثي هم ولوبال من الفرجين اعبر ببدء بولده وسبقه من اثارها سبق كان
اهل ذلك الفرج وان تساوا في الا ببدء اعتبر بالانثى فما انقطع منه البول الخبر فهو من اهل وان تساوا في السبق والانه انقطع جميعا فلا يظهر عدل اضلاله
فان تساوت ضلاله الا بمن فاضلا على ايسر عدل افوايق وان زادنا ضلاله الا بمن واحد فهو ذكر وبنته عازا ضلاله ان يكون عليا او عدل عا دلتان
وبرائع الحنثية مع الامكان ولا يرث مع عدل امكانها وكيف اثارها بعد تقييد ذكرها وانثىها على امر **مسئلتان الأولى** من لم يفرج
الرجال ولا النساء يورث بالفرض بان يكتب على سهم عبد الله وعلى سهم امه الله ويدعى استحقاقا بقوله اللهم ان الله لا اله الا انت عالم الغيب الشهادة انك تحكم
بين عبادك لا هو القم فمينا كانوا اخصر بخلعون بيننا امر هذا المولد كيف يورث ما فرضت في الكتاب ثم تجال الشهادة يستخرج واحد منها اخرجه على روث عليه
الثانية من لم يرثا ابدا ان على حقوق واحد بوطا احدهما فان انثىها فاما واحد من انثى احدهما فاما اثنان **نذير** ان اثارا فاثان وراث
احدهما الاخر من دون مطالبهما البينة ولا ينعك ذلك الى اثارهما الا مع التضاد ولو كان المعارفان معرفين بغير ذلك النسب لم يقبل قولهما
الفصل الثالث في ميراث الغرة والمهد وعليهم وديان شرطا الورث في غير الغرة والمهد وعليهم هو العلم بسبق موت المورث على موت
المورث فلو مات اثنان فان علم سبق موت احدهما فلا اشكال والافان علم اقرار موت بعضهم بموت بعض فلا اقرار له لو لم يعلم الاقرار ولا السبق وتقرر
زمان موت احدهما فلا نورث بينهما ايضا وان اشبهت معينة والاقراران مع تعيين زمان موت احدهما بان علم موت احدهما اقرارا لم يعلم ان الاخر مات
قبله او بعد وراث من لا يعلم زمان موته وكذا لو علم على معينة ولم يعلم المتقدم مع تعيين زمان موت احدهما دون الاخر ولو علم على معينة والاقراران
ولم يعلم المتقدم مع عدم تعيين زمان موت احدهما فلا نورث هذا كله فيما كان بغير الغرة والمهد وعليهم ميراث بعضهم بعضا مع اشتبا
النفقة والتأخر المتقدم والمتأخر في فرض موت احدهما او لا يورث الاخر منه ثم يفرض موت الاخر ولا يورث منه الا قول ذلك بشرط احدهما ان يكون
لها او لاحدهما مال ثابتها ان يتحقق سبب الارث بينهما فعلا فلو لم يكن بينهما سبب لا نسب وكان مانع من تعيين من كفر بدينه او لم يكن مانع كان
حق لهما الميراث الحكم ثانيا ان ثبت الحال لم يعلم تقدم موت احدهما على موت الاخر ولا اقرارا لانه لا نورث له لو علم المتقدم وراثه المتأخر من غير عكس رايها ان
يكون الموت لا عن سبب خاصها ان تكون الموارثة ثابتة من الطرفين فعلا فلو كان احدهما وارثا بالفعل دون الاخر سقط الحكم كافي اخوين غرضا ولا حدهما ولد
الاخر فانها لا يوارثان على الاشبه في جريان حكم اثار الغرة في موت اثنان بغير سبب الغرة وللمهد مع حصول الاشتباخا ان اظهرها العكس ثم اثاره على
الشرايط ونورث بعضهم من بعض لا يورث الثاني ماورث منه الاول في وجوب تقديم الاضعف منهما في التوريث قوله لا يخلو من قرباذا عرذ ذبح وروحه
فرض موت الزوج او لا اعطيت لزوجته سهمها من تركته ثم يفرض موت الزوج ويعطى الزوج نصيبه من تركتها الاصلية معا ورثته وهكذا يفهم كل من كان
سهما فله على نصيبه ثم يورث منه صاحبة ثم ان كان كل واحد منهما اولى من بقية الورثة انقل مال كل واحد منهما الى الاخر ومنه الى ورثته كالب لراخوة
من ام اذا فرض مع اب اخوانا لولد ينقل الى الولد وكذا مال الولد الاصل ينقل الى الولد ثم ينقل ماضا الى كل واحد منهما الى اخوته لكن لا يقدم
الاب في الفرض لان المتقدم انما هو الاضعف هما من ذوي الفرض والاب في المثال براث الفرض دون الفرض بالحكم في المثال كصور تساوي الغرة في الفرض
حيث لا يقدم احدهما على الاخر بل يساويان في الاستحقاق وينقل مال كل منهما الى الاخر مع عدم وارث غير ثم ينقل ماضا الى كل من الغرة في الفرض
وارثه ومع عدم الوارث احدهما ينقل ماضا الى الاخر

ميراث

ميراث

ميراث

ميراث

في المومنين

FVI

الكفا وببساطة الكافر في مختلف اثناسيا صحيحا عندنا وعندهم كما اذا كان نسب لوارث عن عقد موافق لدينه على غير المحارم وقد يختلف اثناسيا صحيحا كما اذا
 خلف نوجا وزوجه من غير المحارم مع وقوع العقد على طريقتهم وقد يختلف اثناسيا فاسدا عندنا صحيحا عندهم كما اذا كان نسب لوارث عن عقد على المحارم
 وقد يختلف اثناسيا فاسدا عند الجميع كما اذا خلف نوجا وزوجه بينهما محرمة ولا خلاف في نوريث اثناسيا من النسب السبب الصحيح عندنا وفي نوريث
 وارثه بالنسب السبب لفاستين عندنا الصحيح عندهم اقوال اظهرها التورث بكل منهما مع الاتفاق وبكل منهما مع الاجتماع فلو كانت له زوجة كان لها
 نصيب الزوجية وهو الزوج مع عدا الولد ما اتى معه الثلث نصيب الامومة فان لم يكن لها مشارك كالاب والولد رد الباقي اليها بالامومة وكذا لو كانت له
 زوجة فان لها الثمن بالزوجية والنصف بالبنتية والباقي رد عليها بالقرابة ان لم يكن هناك وارث اخر ولو كان معها ابوان كان لهما السدس ولها الثمن
 النصف برد الباقي عليها بالقرابة وعلى الابوين اخماسا وكذا اخت هي زوجة فان لها نصيب الزوجية والنصف برد الباقي عليها بالقرابة مع عدا الشاركون
 السبب واحدها يمنع الاخر ورث من جهة النصف فقط كانت هي اخت من ام فان لها نصيب البنت دون الاخت لكون الاخت من اهل المرتبة الثانية فلا ترث مع
 وكذا بنت هي بنت لها نصيب البنت دون نصيب بنت البنت وكذا عمة هي بنت عمة فان لها نصيب
 القدر خاصة ولو تزوجوا بالسبب الفاسد عندهم الصحيح عندنا لا اظهر عدا رتبة التصحح عليه الزامهم بما الرزوا به انفسهم **مسئله الاولى**
 رث المسلم بالسبب الفاسد فلو تزوج محرمة لم ينزلوا سواء كان محرما متنفعا عليه كالاتم من الرضا عنه او مختلفا فيه كما المرفق بها او مختلف من ماله الزاني وسواء كان
 الزوج معتقدا للتحليل او لم يكن ثم الاثر في المنقوع عليه ظاهر وفي المختلف فيه يبع رأي من رافعوا اليه **الثانية** المسلم رث بالنسب الصحيح والفاستين الشبهة
 كالعقد الصحيح في الخاف والنسب **واما الخامسة ففي حصة الفرائض فيها مقاصد الاول** في علاج الفرائض السنن وطرق
 الحساب والمراعى يخرج الفريضة اقل عدد يخرج منه ذلك الجزء صحيحا والفرض من ذلك خارج الحصص من اقل عدد ينقسم على ارباب المحض من غير كسر والفرض سنن لكن
 لا اتحاد يخرج الثلث والثلثين صارت الخارج خمسة فخرج النصف اثنان وخرج الربع اربعة والثمن ثمانية والثلث اثلثان من ثلثة والسدس من ستة وان لاحظت
 اخلاط شي من النصف الربع الثمن شي من الثلثين والثلث السدس صارت الخارج سبعة لان خارج الاخذ اربعة وستة واثنا عشر واربعة وعشرون والميراث في
 ذلك ان كان في الفريضة نصف او نصف ما بقى فهو اثنان وان اشتملت على ربع ونصف وربع وما بقى فهو اربعة وان اشتملت على ثمن ونصف وثلثين
 فهو من ثمانية وان اشتملت على ثلث وثلثين او ثلث وما بقى فهو من ثلثة وان اشتملت على سدس وثلث او سدس وثلثين او سدس وما بقى فهو
 ستة وكذا ان اشتملت على نصف وثلث وثلثين او على نصف وثلث وسدس ولو كان يد بالنسب في هذه الفروض الربع كانت الفريضة من
 اثني عشر ولو كان بدله ثمن كانت الفريضة من اربع وعشرين ثم الفريضة اما فوق السهام او دالة او ناقصة **اما في الاول** فان انقسمت من غير كسر لا يخرج
 اخت لاب مع زوج فان الفريضة من اثنين اكل منها النصف وان انكسر الفريضة فاما ان تنكسر على فريتي واحدا وعلى اربعة فريتي فان انكسرت على فريتي واحدا ضرب
 عددهم في اصل الفريضة ان لم يكن بين عددهم ونصيبهم وفي مثل ابوين خمس بنات فريضة سنن نصيب ابنا اربعة ولا وفي فريضة عددهم وهو خمسة في ستة
 ارفع وهو الثلثون ففريضة يكون لكل منهم من المرفع مضروبهم في خمسة وان كان بين عددهم ونصيبهم وفي فاضرب لوف من عددهم من النصيب
 الفريضة كما في ابوين ست بنات اربعة لا تنقسم عليهن على صحه والنصيب يوافق عددهن بالنسبة ففريضة عددهن وهو ثلثة في الفريضة وهي ستة
 تبلغ ثمانية وعشرين وقد كان للابوين من اصل سهمان ضربهما في ثلثة تبلغ سنن هي نصيبهما وكان للبنات اربعة من بها في ثلثة بلغت اثني عشر هي نصيبهن لكل
 منهن سهمان وان انكسرت على اكثر من فريتي فاما ان يكون بين سهام كل فريتي عددا وفي امان لا يكون للجميع وفي او يكون لبعض دون بعض ففي الاول يرد كل فريتي الى
 جزء الوفاق وفي الثاني يجعل كل عدد بحاله وفي الثالث يرد الطاقة التي لها الوفاق وتبقى الاخرى على حالها ثم بعد ذلك امان بقى اعدا منها اربعة من داخلها او متوا
 او متباينة فان تماثل العددين اقصر على احدهما وضرب في اصل الفريضة مثل اربع اخوة من اب ام واب اخوين من ام وفريضة من ثلثة للاربعة ثلثة والاربعة
 ثلث لا ينقسم شي منها على صحه فنضربا احدا العددين هو اثنان في الفريضة وهي ثلثة فصارت ستة للاخوين للاثم سهمان بينهما ولا اخوة اربع من ابوين او
 الاب اربعة اسهم بينهم وان داخل العددين طرحت اقل وضربت الاكثر في الفريضة فنضج من الحاصل القسمة كما في اخوة ثلثة لأم وستة لاب فريضة ثلثة في
 على صحه واحدا الفريضة نصف الاخر ففريضة السنن في الفريضة وهي ثلثة تبلغ ثمانية عشر منها للاثم من اثم لكل واحد اثنان واثنا عشر للاخوة من الاب لكل
 واحدا اثنان وان فوافق العددين ضربت في احدهما في عدد الاخر وتضرب المرفع من اصل الفريضة فنضج من القسمة من المرفع من كافي اربع وزوجا وستا حوة
 فريضة اربعة لا تنقسم على صحه وبين اربعة والسنن وفي وهو النصف ففريضة نصف احدهما في تمام الاخر يبلغ اثني عشر ثم يضرب لك في اصل الفريضة وهي
 اربعة فيبلغ ثمانية واربعين تنضج منها القسمة في كل من الزوجات اربع ثلثة وكل من الاخوة سنن وان بلبن العددين ان ضربت احدهما في الاخر وتضرب المرفع في
 الفريضة فارتفع فنضج من القسمة كما في اخوين من ام وخمس من اب فريضة ثلثة لا تنقسم على صحه وبين العددين بنان ففريضة احدهما في الاخر يكون عشرة فنضج
 العشرة في الثلثة عدل الفريضة تبلغ ثلثين عشر منها للاخوين من اثم لكل واحد خمسة وعشرون للخمس من الاب لكل واحد اربعة **واما الثاني** وهو ان
 فريضة من ابوين السهام اربعة على اهل الفريضة بنسبة سهامهم الا الزوج والزوج حرة الا ام مع وجو اخوة فان لم يرد عليهم ثم برد النصف الاخر على الزوج

عند

عند انفارزه كأم من كسب الأخوة من ذى القربى الواحدة واجتماع طرق القسمة ضرب مخرج سهام الرد في أصل الفريضة فما ارتفع تحت من القسمة والقسمة
الثالث وهو تصور الفريضة عن السهام كما في فرض العول التي قد عرفت دخول القسمة فيها على البنت البنين من يقرب بالأبوين والأب وحده من الأخوة
والأخوات حج فان انقسمت على خمسة فلا كلام كما في أبوين زوج وخمس بنات فريضة ثم اثنا عشر للزوج ثلثة وللأبوين أربعة وبقي خمسة للبنات الخمس لكل واحدة
واحد وان انكسرت الفريضة ضربت سهام من انكسرت القسمة في أصل الفريضة فان انكسرت على ذوق واحد بين عدد ونصيبين بان كما في أبوين وزوج وثلثة بنات
فانقص على عدد من أعنى الثلثة فاضربها في أصل الفريضة وهي اثنا عشر فابالغ تحت القسمة منه وكذا لو كن أربعة واستأ الى التسع ولو كن عشرة وافق عدد نصيبهم
بالخمسة فزدد على عدد من اثنين بضرية كالثان في أصل الفريضة ببلغ أربعة وعشرين ببق للبنات بعد ذوى الفروض عشرة بعد ذلك ولو كن خمسة عشر وافق عدد نصيبهم
نصيبهم بالخمسة أيضا فزدد على الثلثة ونضرب الثلثة في أصل الفريضة بكل خمسة عشر بعد ذلك وعلى هذا القياس **المقصد الثاني في المناسخات** وهو
بذلك ان يموت لثان فلا تقسم تركته ثم يموت بعض ورثته ويعلق الفرض بقسمة الفريضة من أصل واحد وطريق القسمة ههنا فتح أو لا مسألة الأول وتجعل للثان
من ذلك نصيبا اذا قسم على ورثته صح من غير كسر فان كان ورثته الثاني هم ورثته الأول من غير اختلاف في القسمة كان كالفريضة الواحدة كما في أخوة ثلثة وأخوات ثلث
من جهة واحدة ما نأخذ أخوة ثم ماتت أخوات ثم أخرى منها وبقي أخوات فان تركه المولى أربع يكون بينهم اثلاثان كانت أخوة من
قبل الأبوين والأب فقط وبالسوية ان كانت من قبل الأم ولو اختلف الاستحقاق والوارث وهما صح فان انقسم نصيب الثاني على صح فلا بحث كما لو خلف أب وأخوة
وبنات ثم ماتت الزوجة وخلفت ابنا وبنا فان نصيبها وهي ثلثة من أربعة وعشرين ينقسم بينهم اثنتان للابن وواحدة للبنت وان لم ينقسم نصيبه على ورثته على صح فنهاله
صوران **الأول** ان يكون بين نصيب الميت الثاني من فريضة الأولى وبين الفريضة الثانية وفق وجع فيضرب في الفريضة الثانية كما في نصيب الميت الثاني في
الفريضة الأولى فابالغ تحت منه الفريضة كما في أخوين من أم ومثلها من أب زوج ثم مات الزوج وخلف ابنا وبنتين فان الفريضة الأولى وهي ستة تنقسم فيضرب
مخرج النصف هو اثنان في مخرج السدس وهو ستة تبلغ اثني عشر نصيبا للزوج منها وهي ستة لا تقسم على أربعة تأتما توافق الفريضة الثانية بالنصف فيضرب في
الوقوف من الفريضة الثانية وهو اثنان في الفريضة الأولى تبلغ اربع وعشرين فابالغ تحت منه الفريضة وكل من كان له من الفريضة الأولى شيء اخذ مضره باقيا بين الثلثة
اثنا عشر وكل من له أخوة ثلثة **الثاني** ان يذبح النصيب الفريضة ففرض الفريضة الثانية في الأولى فابالغ تحت منه الفريضة وكل من له من الفريضة الأولى شيء
اخذ مضره باقيا للثانية كما لو خلف زوجا واثنين من كل الأم وأخواتهم مات الزوج وترك ابنا وبنا فان الفريضة الأولى من ستة نصيب للزوج منها ثلثة لا تقسم
على خمسة ضرب الخمسة في الفريضة الأولى تبلغ ثلثين يكون للزوج منها خمسة عشر تقسم بين ورثته لكل من الابنين ستة وللبنات ثلثة ولو كانت المناسخات أكثر من
من فريضة نظر في الثانية فان انقسم نصيب الثالث على ورثته على صح ولا عملت في فريضة مع الفريضة ماعلمت في فريضة الثانية مع الأولى وعلى هذا القياس
ما لو مات رابع وما زاد **المقصد الثالث** في معرفة سهام الوراث من الزكوة واقراء عند توضيح النسب ان ينسب بها كل وارث من الفريضة ويؤخذ
لهم الزكوة بذلك النسبة فما كان فهو نصيبه منها كما في زوج وأبوين فان الفريضة من ستة للزوج منها ثلثة هي نصف الفريضة فيعمل نصف الزكوة كأنه ما كانت وللا
مع عدم الحاجة اثنان هما ثلث الفريضة فلها ثلث الزكوة وللأب واحد هو سدس
الفريضة فيعطى سدس الزكوة وأما عند تعسير معرفة النسبة فيقسم الزكوة
على الفريضة فما خرج بالقسمة في سهام كل واحد فما
بلغ فهو نصيبه والحمد لله رب العالمين

كتاب القضاء

وهو منصب عال وفضله عظيم وشرفه جسيم ولعلو شأنه وسمو رتبة خسر الله عز وجل توليته بالأذن والوصية لهم صلوات
الله عليهم أجمعين ومن مجز وحذوهم من القضاة العالين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين لكن خسر أيضا عظيم حتى وردت الفاضل على شفير جهنم فان جازم حكم
علمها ربي غاصت وان عدل وحكم بما نزل الله تعالى عليه مستبها السوء فقد فاز فوزا عظيما ونال رتبة عالية وودع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الفاضل العادل
يوم القيمة من شدة ما يلقا يوم الحساب ودان لم يكن فهو من اثنين في عمره والبحث في هذا الكتاب يقع في صفات الفاضل وأدبه وكيفية الحكم وأحكام الدعوى فيها حاجتها
الأول في صفات الفاضل المبني عليها جريان الأحكام على قضائه وهي البلوغ والعقل والإيمان والعدالة وطهارة المولد والذكورة والعلم فلا يصح قضاء القضاة
حتى لا يهون من حاز باقي الشرائط ولا المجنون مطبقا كان أو أدريا ولا الكافر ولا الخالف ولا الفاسق ولا ولد الزنا ولا الاتي ولا غير العالم ويعتبر في العلم بلوغه في
حدا كجهاد حتى يستقل به بأهلية الفتوى فلا يصح قضاء غير المجتهد على طعن فتوى المجتهد ويعتبر في المجتهد ان يكون مطلقا فلا يصح قضاء المجتهد بل أظهر على ما يمكن
الفتوى في أجهاد وهل المجتهد الجامع للشرائط ان ينصب للعدل العارف بالأحكام الحائز لشرائط الشرائط فاضيا ويؤتى على حكمه الأثرام لا رجوعا أحوطهما ان لم
يكن أظهرهما العدل وكذا ليس له توكل في القضاء ولا في إنشاء الحكم بعد مباشرته بنفسه لمقدمه مانه ويعتبر في المجتهد المراد بالباشرة القضاة ان يكون قضاة في الفروع
الموقوف عليها قضاء ذلك وان يكون منذر الفتوى في تلك الفروع ولا يجوز كونه كثر الشرائط استحضاره لقضاؤه المشرع عليها حكمه في تلك الواقعة وأما
الشرائط على بقائه الخطا والكثرة المتعارفة لوقفه عليها عادة غالبها وان كان الأشبه العدل لا مكان استعماله لمحال حيثما اراد بقرائه عدلين وكانها ما أظهر

والفضائل

۲۷۳

عند الشرائط البصرية القاضية بحكم الأعيان مع اجتماع سائر الشرائط في مكان معين متوسط عدلين فيما يعتبر فيه التميز وكذا لا يشترط فيه تميز ولا التميز
من الجرح الصريح على الظاهر ولا سعة الحكم ولا البصيرة بوضع اللغة ولا التميز بينهم ذلك كله محسنتات كالقطانة والجيزة والياسنة **مسألة الأولى** في شرط
في نفوذ القضاء وتحت مع الشروط المزبورة في حال حضور الأمام عليه السلام أو من أواد من قوض اليه الأمانة على السلام فلو استقصى أهل البلد قاضيا لم يتدبر
نعم لا يعتبر ذلك في قاضي الحكم وهو من يتراضى الخصماء من الزعماء بترافعان اليه فإن حكمه نافذ عليه ما لا على غيره ممن لم يرض به قبل الحكم ولا ضرب يفتل
خطا القاب عند على العادلة والم يرضوا بحكمه ولا يفتي رضا القائل ولا يشترط في نفوذ حكمه قاضي الحكم رضا المتراضين بحكمه بعد الحكم بل يكفي رضاها قبله
وليشترط فيه ما يشترط في القاضي المنسوب من الأمانة عليه السلام ولا فرق في صحة حكمه قاضي الحكم بين كون متعلقه من الأموال والأشخاص والأعراض بشرط كونه من
حقوق الناس وأما حقوق الله تعالى فلا يتحقق فيه موضوع الحكم هذا كل في زمان الحضور وأما في زمان انوار البلاد بالحق بسبب غيبة ولي في الدين على
الله تعالى فحصر فله ما ينفذ قضاء الفقيه الجامع للشرائط المزبورة في هذا الزمان ولا ينفذ قضاء غيره ومجر الحكم إلى قضاء الجور وحكامهم بل هو من الكبار
الموجبه للفسق مرة ويجب على كل متمكن النزع منه من باب التوقيف عن المذكور ولا فرق بين كونهم من الخلفين أو من الشيعة ولا بين أن يقضي الجور بالحق أم لا ولا بين أن يكون
الترافع إلى الفقيه العادل أم لا ولا بين أن يكون المترافع فيه عيانا أو ديسا ولا بين أن يكون المدعي عالما بثبوت حقه على المدعى عليه أو جاهلا به لا يريد استعلامه بالترافع
نعم لو كان حقه ثابتا عند قاضي الحق وكان قاضي الحق تقصير به عاجزا عن استجابه من المحكوم عليه فدفع إلى ذي الحق جازت نفسه عانة بالجار ولا استفاد الحق
عند الخصم طريق تحصيله في ذلك كافر كان الجائر أو محال القاد أو مؤثما قاضيا كان أو سلطانا أو منصوبا من قبله كالحكام والولاة في البلاد والفرق عيانا كان
الحق أو ديسا وأما الترافع إلى قاضي الجور فلا أصل له لأن الظاهر المنع عنه وان انحصر طريق تحصيل الحق فيه نعم يجوز الترافع اليه خوفا وفتنة لكن لا يرتب عليه إلا ترا
عند الفقيه في ترتيب آثار نفسه أو ارتكبه المحرم من مزارع إلى الجائر من غير تقيته واخذ بحكمه عيانا كانت له حلل النصف فيها وان سبق بالرافعة اليه لو كان حقه عليه
دينا فاحذه بحكم الجائر لم يجز له النصف فيه إلا أن ينوي التقاضي مع حقه مع اجتماع شرائطه ولو توافر الجائر في الشهادة الحكيم كحق الشفعة فحكم له كان ما
حراما إلا أن يبينه على نفي محمد عدل بذلك **الثاني** في القضاء واجب كفايا مستحب عيني في حق كل جامع لشرائطه وثاني من نفسه عن الحيف واجبي عيني على من
من انحصر الجمع للشرائط فيه توقف حفظ الحقوق على اندامه وحوام على كل من فقد شيئا من شرائطه المقدرة ولا يجب على الجامع إذا توافر العيراثان أن يحكم ما لم
ينحصر الأمر فيه وإن كان حكم الواقعة واضحا عنده ولا يجب على فاعل الشرائط القادر على تحصيلها بهذا الجهد في تحصيلها على الظاهر ولو علم الأمام عليه السلام بلدًا خا
عن ناض فبعث اليه قاضيا فاتفق أهل البلد على منعهم مسلمون أم ثوابل كفر وإن أصرروا وجاز قائلهم طلب الدلائل **الثالث** في الظاهر عند اعتبار كون القاضي
اعلم من نال البلد ولو أفاض إلى المفوض الجامع لشرائط القضاء مع وجوبه مع آخر أفضل منه جاز وإن كان المترافع إلى الأفضل حرط وادعى في حاله
الرابع في جرحه لا يرتب في الحكم كآفة كتاب المكاسب أما أن توافر القاضي من بيت مال المسلمين العادل الصالحهم فإثره مطلقا على الظاهر سواء كان غيره كافيا عنه
أم لا بل يعين عليه القضاء وسواء كان له كفاية أم لا نعم الأفضل لو أجاد الكفاية أن لا يطلبه كما يكشف عن ذلك في الله عز وجل إلى داود عليه السلام أنك نعم العبد
ولا أنك تأكل من بيت مال ولا تفعل ببدك شيئا ويجوز أن توافر من بيت مال القاسم بيت المال فاسم الأموال المشتركة التي يتوقف رفع النزاع على قسمتها
كانها لقاضي ومن جهة صاحب الدوان الذي هو من بيده الكتاب الذي يجمع فيه أسماء المجدد القضاء والمدسبون غيرهم من المرتبة وذلك الحافظ لبيت المال الجا
للقضايا الصادرة من القاضي وكذلك إلى بيت مال من بكل أو ين ومن يعلم الناس القرآن والمسائل والأداب نحو ذلك تكون الجمع من مصالح المسلمين التي هي
مصارف بيت مال المصطلح على الأموال المجتمعة عند المسلمين التي مصرفها الجهات العامة كخراج الأرض المنوحة عنق ومقاسمها والخزينة وسبيل
الله تعالى من الزكاة ومنافع الأعيان الموقوفة على مصالح المسلمين عموما والمال الموصى به كذلك فالأموال التي مصرفها وجوب البر وإزالة ذلك **الخامس**
اتفق جمع من لا يقبل شهادته وإن كان عدلا لا ينفذ حكمه كالولد على الوالد والعبد على مولاه والخم على خصمه لا تقبل له على بل معتمد ولا يظهر نفوذ حكمه
الجامع للشرائط مطلقا وإن ثبته بابا لشهادته إن شاء الله تعالى فتوقف قبول شهادته **الجمعة الثانية في الأرباب** قد جرت عادة الأصحاب على
التعرض لأرباب القاضي المنسوب من الأمانة عليه السلام ونحن نخفف منها ونذكر ما يحرمها ونظير في الفقيه في زمان الغيبة نظر إلى أن عليهم إذا حضروا
لنا الأحكام انوافسية وما دامه ما شابا لا يمتنع استعماله ككليفه من حضور في الأدب الحسنات أن يفسر من يباشر القضاء عن عدل البلد وفساد ما يحتاج
اليه في قضاء من أمور البلد ليكون على بصيرة في ذلك وإن يسكن في وسط البلد سهلا للناس وإن يتأذى من سفره فله من كان البلد واسعا لا يشترط
فيه أدبا متدنا لا يتأذى من أمور العباد وإن يجلس للقضا في موضع يسهل الوصول إليه أن يبدأ باخذ ما كان عند القاضي التكا قبله المتوق في أوامرها ومج
الناس ودوابهم وإن يصلي تحية المسجد إن دخله القضاء وإن يجلس مسند إلى القبلة ليكون وجهه نحو القبلة ولا يتحصر عن وصيا الأبنام ويفعل مع
كل منهم ما يقضيه الشرع من تضييع وإنفاذ وأسقاط ولا يهمل ما يبلوغ اليتم وظهور خيانه أو وصي وضمت مشار أن يخرج الوصي عما عليه وإن ينظر في أمواله
والحكم بحفظ أموال الأبنام والمجانين وغيرهم من الجور عليهم وبغير الحاش من مهم ولينا عدل التعقيب بصب مشارك له أو يستبدل به على حسب نظر وإن يحضر
من أهل العلم يشهد حكمه حتى يذهب عند الخطأ ويجازيهم فيما يشبه من المسائل النظرية وإذا تعدك أحد الغريمين سنن الشرع فإن كان على وجه مجرم بان

بکذب

فراوانی

انظر

كتاب القضاء

٤٧٤

بأن يشاهد العدل وينسب القاضي إلى الجور ونحو ذلك فإما أن عادته في وصاح عليه أن عادته وان كان على وجه مخالف للدعوى فإما أن
 يرفق فان لم يفرق ولا يغلظ عليه ولا ادب بما يقتضيه الحال ولا دابة لمكرهه ان يتخذ حاجبا وقتا لفضا ونولي الأموال شرعية بين الناس وان يقتضي هو
 غضبا او جوعا او عطشا او مغموم او فحشا او وجعا او نمسا او نحو ذلك من المحالات لتأخذ للنفس عن التوجه التام ولو قضى الحال هذه نقلا لا انا
 تبين خطاؤه او بلغ الى حد يكون الغالب معه غشاش الحواس والخطا في الحكم وان يتولى البيع والشراء الا في هذه بوجه لك سقوط هيبة عند الناس وان
 يباشر الخصومة مع خصمه عند حاكم اخر بل يترك من يخافه من ان يستعمل الانقباض المانع للمخاض من لفظن تحتها ومثله استعمال المللن الذي لا يؤمن معه
 جرم الخصوم وان يعين للشهادة فوما من غير الحصر فيهم والاخر وقيل بكون جعل السجل مجلدا للفضا دائما ولم يثبت كما لم يثبت ما قال به اخرون من استحبابه
مسائل الأولى الحاكم يحكم بعلمه مطلقا اتمام الأصل كان وغيره من القضاء الجامعين للشرائط الزبوري سواء كان ماحكم بمقتضى الناس او من حقوق
 الله سبحانه على الظاهر وسواء كان علمه بذلك بعد جملة شرائط القضاء او قبله فيحكم في ذلك كله بعلمه من دون حضور شاهد يثبت ذلك بما اذا لم يكن هو
 المتخاصمين فلا يفتقد قضاؤه لنفسه بعلمه **الثانية** اذا قام المدعي بنبذة ولم يعرف الحاكم عدلها فالتسليم المدعي جيب المنكر الى ان يبين لها ما لا يظهر عند جواز
 في جيب المنكر بعد ثبوت حق المدعي قبل تمام الحجته وصدور الحكم **الثالثة** اذا قلد بجهلها بما مع الشرائط القنوية في مسئلة لم يجز له العدل عن فوائه في ذلك
 المسئلة الا اذا حدث في القنوية خلل بفقد شرط من شروط التقليد او عدل المفتي عن فوائه فان بعد تحقق ذلك يجزى العدل عنه وعلمه بنبذة الا اذا اثاره الحق عليه
 واما الا اذا اثاره السابقة فتبقى على حالها في صورة حدوث الخلل في صورة العدل لدليل غير علمي تنقضي في صورة مخالفة القنوية السابقة للواقع والاحوط نقضها
 في صورة العدل مطلقا هذا هو الكلام في القنوية واما الحكم فمضى ما صدر من جامع لشرائطه لا يجوز نقضه بالحكم ولا بالقنوية عقلا بل بن كان المحكوم له وعليه
 او مجتهدين او منفرقين الا فيما اذا علم المرافعان او حاكم اخر بنسبته حكم الا في مخالفة القنوية لحكم الله الواقعي ومخالفة القنوية لدليل علمي على كل حال تباعدا للحاكم
 لما يقتضيه الحكم الاول نفسه يقتضي بدو لقصوره وتقصيره في الاجتهاد فان النقض في هذه الصور واجب سواء كان المحكوم به من حقوق الله سبحانه او من
 حقوق الناس وعلى ذلك ولو قضى الحاكم على غير بضمان ماله او ماله بغيره فعند حضور الحاكم ان تلقى بلامه انفا ذكركم الاول وابقا التزم في الجيب الا ان يعلم بقضا حكم
 الاول بجهل من الجهات المذكورة وحيثما يجب انفاذ الحكم فاما يجب انفاذه بالنسبة الى مورد الذي هو محط نظر المتخاصمين دون نظائره ومسايلها فلو رافع اثنا
 الى حاكم في البيع الواقع على العصر الزبوري مثلا بعد غلبته في الحكم ببيعته البيع لم يجز له دفع ثمن العصر الى البائع دون ترتيب جميع الآثار عليه بحيث يجوز لحاكم اخر
 في بيع عصره عيني اخر الحكم بطلان البيع وحيثما يجب نقض الحكم فاما بنقض من راسا من حين النقض فقط ولا في في النقض شيئا مما وجب به كون الخصومة
 حكيمه او موضوعية ولا بنقض نقضه فولا او فلا سلا او فلا نية حقيقة واحكاما الا اذا اسلمت النقض ولا نية هناك حوزة القاضي ودخول المنتصه عليه فاجب
 في النقض على النقض متى ولو راضى الخصم بصدحكم الاول لاحدهما بغيره لا بد من الدعوى عند حاكم اخر جاز للحاكم الثاني ان ياجب بطلان النقض وان لم يجز النقض
 في بعض الصور كما هو نقض الحاكم لحكم نفسه كنقض غيره في الجواز مع العلم بنسبته الحكم الاول دون النقض **الثاني** يجزى ليس على الحاكم تتبع حكم الحاكم الاخر الا فيما
 اذا ادعى المحكوم عليه ان الحاكم الاول حكم عليه بالحق فانه يلزمه النظر فيه واستعلام حقيقة الحال والجري على ما يقتضيه قانون الشرع من النقض والامضاء على
 ما امره **الخامسة** اذا ادعى شخص عند حاكم اخر شيئا حضر الحاكم المدعي عليه او وكيله واستفسر الحال فان اقره صدق المدعي والا طولب المدعي بالبينة
 انما هو انتم الحجج حكم بها عليه ولا فاعليه ليهن سواء كان المدعي بران الحاكم المدعي عليه يقض عليه بشهادة فاسقين وانكر الحاكم ذلك وكان المدعي
 غير ذلك اذا ثبت بالبينة او باليمين الزبوري صدق المدعي في دعواه حكم الحاكم عليه بشهادة فاسقين حكم بضمان الحاكم لما غره المحكوم عليه المحكوم له وفي الجواب
 في الجواب لم احكم الا بشهادة عدلين لا يحصل مدعيها يكلف البينة على عدل الحاكم الا بعدلين بل هو منكر ليس عليه الا اليمين لا تبرك ولو رادوا فاحالوا
 لو ان الحاكم ان الحاكم الاخر ليس من اهل الحكومة لم ينفذ جميع احكامه وان كانت صوابا لان حكمه غير اهل منكره انتهى عن المنكر واجب **السادسة**
 اذا افتقر الحاكم في فهم كلام المتخاصمين او احدهما او البينة او بعض اخر اليها الى مترجم لم يقبل الا ترجمه رجلين كاملين عدلين سواء كان اصل الدعوى مباح
 فيه الذكوة في بئنه كذا او بعضا ام لا وسواء كان مما يعبر فيه شاهدان او اربعة ومثل المترجم فيما ذكره سمع القاضي لو كان اصم ولم يمكن الشاهد بنفسه **السابعة**
الثانية يجزى ينفذ للحاكم ان يتخذ كتابا ليسيل الحاجز للادب الحاضر والتجارات ونحوها والحاكم لا يقرع لها غالبا قالوا وبعتبر في الكاتب ان يكون بالغا
 عادلا مسلما عاذا بصيرا ولو كان فقيرا جديا لمحا كان حسنا في الفاتا مل ولا قرب عدل كفاية عدل التبريل بغير ما اعده في كل واقعة فيكتب احدهما ورا
 الاخر ويشهدان به وانظر للحاكم بنفسه بعد الكتاب وسمة علامته يؤمن معها من التزوير ولا وجه للاكتفاء بالعدل الواحد في خصوص ذلك **الثامنة** ههنا اذا عرف
 الحاكم بعلم او اماره شهيرة من يدين ونحوها باستجتماع الشاهدين لشرائط الشهادة حكمه وان عرف بعلم او طرفي شرعي فهداهما واحدهما بشرط الشهادة او بجملة
 طرح شهادة من غيرها ليعلم ان جهل كلام الاستجتماع والافتد توقف عن الحكم ويبحث عن حالهما حتى ينكشف حقيقة الحال فينبغي عليهما ولو اعنف استجتماع
 الشاهدين للشرائط حكم ثم بان لفسفهما واحدهما حين الحكم نقض حكمه بخلاف ما لو بان له فسفهما بعد الحكم مع عدلها حين الحكم فان اظهر عند النقض
 ثم ان النقض انما هو لو بان فسفهما ولو طالب المحكوم عليه الحاكم بالاستجتماع لشهادة من يبرج الشاهدين حتى يثبت عند فسفهما وينقض حكمه بعد ذلك ففي

في الفضا

٢٧٥

لزم اجابة الحاكم بانه بعد الحكم وجهان احوطهما الاستماع وحيث يحتاج الى تعديل الشاهد لا يكفي ان يشهد شاهد التعديل بحس ظاهر شاهد الاصل بل
يلزم ان يشهد بعد التوقيع ان يكون التوقيع على العدة من ستر اقراره اجماعا من التهمة ويجب الاعتماد على البيعة اقامت على شيء من التركة والجرح وبشيت كل من
العدلة والجرح بالشهادة عليه على حدة لا خلاف من بيان السبل ان لم يكن بر الشاهد من الحاكم خلافا في مفهوم العدلة والفسوق مع الاختلاف في
الشهادة بكل منهما على وجه الاطلاق من العارفين بالاسباب والخلافات ولا تقبل من غير العارفين مفضلة على الظاهر فاشهد مفصلة جري الحاكم بما فيه
رايد لو اختلفت اى الحاكم وشاهد الاصل في كون ما ارتكبه كبره فان كان لا خلافا في مفهوم الكبره كان المدار على اى الحاكم في قبول الشهادة وذهاد ان
كان لا خلافا في كون نوع خاتم اذ قد خاض مصداقها فانما عقلا لعمام كونه مصداقها واعتدال الحاكم عدله فاحوط ترك قبول شهادته وان كان القبول
لا يخلو من وجهه لان ارتكابه بعنوان انه كبره يكشف عن قلة ما لا يذلل بالدين وبغيره في المرتكبان يكون خيرا بياط من بعدلة بحجة وجوار ومعاملة ومشفقة
او نحو ذلك مما يوجب العتو على حقيقة الحال ويكفي في الترتيب ان يشهد بالعدل من دون ان يصمم شيئا وان اختلف الشهود في الجرح والتعديل كان قال
المرتكي هو عدل وقال الجراح رايته بشرا لم يجر ولو اضاف المرتكي الى الشهادة بالعدلة الشهادة بما يكذب الجراح كالمشهد بان في الوقت لك عتيد الجراح كان
معه مشغولا بطاعة او مباح بعارضات الشهادتان وبقيت لو اقرت كانه لا يثبت فيها فان كان للمدعي بيعة اخرى تبها ولا توجه اليه المنكر التلعة
يجوز الحاكم التوصل الى اظهار الحق بما يراه ويمكن من جملة طرق تقرير الشهود وسؤال كل منهم عن مشخصات القضية من وقت تحمل الشهادة وبكانه وان تحملها وحده
او مع غيره وان كتب شهادته ام لا وامثال ذلك ينبغي له عند التفريق ان لا يدع من ادى شهادته ان يرجع الى الباقي فيجبرهم بما اجاب به العاشر لا يجوز تقبل
الشاهد الجرح في شهادته الا على مشاهدته لفعل المشهود عليه ما يقدح في العدلة او على شياع ذلك بين الناس شياعا مورا للعلم فلا يجوز ان يقول على ما
ذلك من الواحد والعشرة الا مع حصول اليقين واذا ثبتت عدلة الشاهد حكم باسمه او عدل حتى يثبت ما ينافيها ولا يعتبر في الحكم باسمه رهاصه مضون ما
يمكن تغير حال الشاهد فيه على الاظهر وقيل ان مضى شهادته لم يزل اسناد البحث عن حاله ليس بمعد **الحال** لا يشرع في دعوى ان يجمع قضايا اكل يوم وقضا
وجرحه ويكتب عليها انها اليوم كذا فاذا اجتمعت لا سبع كبر عليها لا سبع كذا ثم اذا اجتمعت شهادته كبر عليها الشهر كذا واذا اجتمعت سنة كبر عليها السنة كذا
الا مر عليه على من بعد من الحكم في استخراج المطلوب منها وقت الحاجة **الثاني عشر** لا يجب على الحاكم كتابة المحضر والحكم الا مع توقف احضار الخصم عليها
وحيث تجب فان بدله من بيت المال ما ينوقف عليه الكا من قرطاس ومداد ولا يجب عليه رفع القرطاس والمداد من خاصه ما بدله ذلك على من يلحق الكا بان
اى به كتب الا فلا تنق عليه **الثالث عشر** لا يكره للحاكم ان يعتد بالشهود ويدخل عليهم المشقة بالتفريق ونحو ذلك انما من دوى البصا والا ديان القوي وقضا
بقرى يبالغ في التدقيق في موضع الرتبة **الرابع عشر** لا يجوز للحاكم ان يتبع الشاهد ويدخل في التلظ بالشهادة بان يدخل في اثنا ظنة بالشهادة
كل ما يجعله ذريعة الى ان ينطق به بعدل كما كان يريد هدايته الى شيء ينفع او يضره عا لفيضا ويتعقبه عند فراغه بكتابة ليحمله تمة شهادته ويستند
اليحجب به تقصير الشهادة مفيدا ومسموعا او مردودا بل اللازم ان يصير عليه حتى يتم ما عتد ثم ينظر فيه فيحكم بمقتضا من نفى او اثبات ويرده ان وجد فاصرا
عن نادر المطلوب وغير مطابق للدعي ولو توقف شاهد في الشهادة لم يجز له رغبة الى الاقدام عليها ولا زهيدا في اقامتها الا ان يعلم كون توقفه ورغبة
لدارع نفقا فرغ في الاول وذهبا في الثاني طلبا الظهور والحق فانه يجوز ان يجبر من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يجوز ايقافه عن العمل من الاقرار الا في
حقوق الله سبحانه فان تجاوز بل مستحب سرا على العباد **الخامس عشر** لا يكره ان يضيف احد الخصمين دون الاخر وقيل بكرة حضور ضايفه النصوص
فيه من التهمة **السادس عشر** اذا التمس الخصم احضار خصمه لم يجز للحكم لزمه احضاره اذا كان حاضرا سواء اخر المدعي دعواه لم يجز لها ولو كان
الخصم غائبا لم يجز له اخذ خبره الدعوى ولو قبل بفعل الحاكم في الفرضين ما يراه صلاحا كان جليلا ولا تكلف بالخصوص المحذرة التي لا يناسب حالها
بل يصح هو اليها او يرسل اليها يحكم بينهما وبين غيرها ان اجاز الاستئناف في الحكم والاعتين قضية بنفسه اليها **الحكم الثاني عشر** كيف يحكم
وفيه مقاصد **الاول** في وظائف الحكم وهي سبع **الاولى** التسوية بين المتنازعين في العدلة في الحكم ومراعات ما تقتضيه قواعد الدخو
الواردة في الشرع فلا يجوز ترك العدلة في حق احدهما بالنظر لوجهه في خصمه من سلام او شر فاعلم او شيئا ونقوى لا يجز التسوية في الميل بالقلب فقط لعد
امكانه وقد يكون ميل قلبا الى كون الحق مع احدهما ابل حظ شهرة واسلا لا زلف قوي فاما الواجب عليه فانه اظهار ذلك بفعله وتسوية بينهما في الاصل
الخاصية التي منها التساويان يسلم عليهما بان يقول سلام عليهما او بترك السلام بالكلية ومنها اجواب السلام اذا سلمنا عليه فضع فيقول عليك السلام
ان يجيب عن احدهما ثم يرد في غيرهما سلاما احدهما خاصة وجب الجواب له والسكوت عن الاخر ولا يجز اخبر جواب الاول بجان يسلم الا في حق جميعهما دفعة
ومنها ان يجلس بان يكون مكان كل منهما في المجلس مساويا لكان الاخر في الرفع والضعف ومنها النظر بالنظر الى احدهما اكثر من نظره الى
الاخر ومنها ان الكلام بان لا يسأل احدهما بالكلام بل بوجه الخطاب لهما او يسكت الا بينهما يتحقق باحدهما مثل مطالبة المدعي البيعة وتوجيه اليه
النكرو ومنها ان يهز بان لا يرفع صوته على احدهما مالم يرفع على الاخر ومنها الصياوات وجوا الاكرام بان لا يحضر احدهما بالقبالة او اكرامه في
من وجوا الاكرام دون الاخر في الاحوط ومولد التسوية من حين الشرع في الخاصة الى ان يسكت في ذلك المجلس فاذا قطع الكلام فاجا التفضيل الى ان جهودا

في الفضا

في الفضا

كتاب القضاء

٤٧٤

في مجلس آخر إلى الخصام وهكذا إلى أن يفصل بينهما ولو اسقطا أحدهما حق من الشؤبه من جهة من الجهات أو جميعها جازا التفضيل على الآخر لا فرق في وجوب
التسوية بين أن يكونا عدلين أو فاسقين أو مختلفين ولا بين أن يئسا وبافي المرتبة لا بل يكون أحدهما أرفع من الآخر لو كان أحدهما مسلما والآخر كافرا جاز
تفضيل المسلم وجوؤه الأكرام خاصة بان بوقه الكافر ويجلس المسلم ويجلس المسلم في مكان أرفع من مكان الكافر ما لم يصل التفضيل في الأكرام إلى إثبات
النهي على القاضي والمخالف بحكم المسلم فبراعى الشؤبه بين خصمه الشعبي وأما التناصب فيحكم الكافر وكذا القائل **الثاني** لا يجوز أن يلحق القاضي أحد
الخصمين بما فيه ضرر على خصمه ولا أن يهدر لوجوه الجحاح لا فتاح باب النزاع بذلك وهو خلاف ما نصب له القاضي من باب المحاماة ولا فرق في الحكم
بين أن يكون التلقين بينا ما يوجب استظهاره من دون أن يامر مثل قوله من ردت عليه اليمين هو كاره لها من أتى بالظن لا بد عليه اليمين وقوله لمن أراد الجواب
بالأداء فبالدعوى الفرض من إيجاب بالأداء كلف بالاثبات من إنكار أصل الدين فليس عليه إلا اليمين وبين أن يامر بالفعل والفعل بان يقول ادع بالظن
أنك الفرض ونحو ذلك وكذا لا فرق بين علم الحاكم بأن ما يلقنه مخالف للواقع مثلاً يامر بدعوى الظن مع علمه بأنه عالم وبين علمه بما يلقنه للواقع مع جهله
بالحال نعم يجوز لتلقينه ما يوجب التوصل إلى الحق الواقع ورفع الضرر عنه إذا علم أنه لا يهتكم إليه عالم بالحال ونوقحاً حلقاً الحق على التلقين في إسقاط الحاكم
من المدعى حيث لا يجمل غير الدعوى كان تبغى دراهم فيقول هي صحاح أو مكسورة أو قال أظهرها أنه كالتلقين في المنع من أن مع علم الحاكم بالحال ونوقحاً حصول
الحق إلى حقه عليه **الثالث** إذا جلس الخصم بين يدي الحاكم فله أن يسكت حتى يسكتا أو أن طال جلوسهما ناسباً يقول لهما تكلم أو ليتكلم المدعى منك
أو نحو ذلك مما يدل على أن في النزاع ولو احتسبتهما من حضر عندهما يقول لهما ذلك لا يحوطان لم يكن أقوى ذلك تخصيص أحدهما بالخطأ الباطل
على الأذن في النزاع **الرابع** إذا حضر عند النزاع وكان الحكم في الواقعة واضحاً الزمان يقضى ويستحب أن يرغبهما في الصلح قبل بيان الدعوى بعد
قبل ثبوت المحل وبعد الثبوت قبل الحكم سواء طالبه أحدهما بالحكم أم لا وأما بعد الحكم فلا وليا الصلح وطالباً بالحكم حكم بينهما بحكم الله سبحانه كان مفضلاً
وأخر إلى أن يتجهم عند الأمر لا حد للتأخير لا ظهور الحق **الخامس** لو حضر جمع عند الحاكم وكان بين كل اثنين منهم غرض غير ما بين الباقين فإن ردوا
من اثنين بان حضراتان لدعوى ثم آخران لاخرى وهكذا فالعرف جوباً لبينة بالأول فالأول ولا مسند لنعم هو احوط وإن وردوا مجتمعين فعدوا ثلثاً
أنه يقرع بينهم فمن أخرجته فقدم وهو أيضاً حال عن المسند نعم مرعاة احوط ويجوز أن يحق القديم بالسب أو بالقرعة إسقاط حقه فقدم من له سبق بعد ومن
أخرجه فقدم ومن له ان يهبطه من الغيرة فقدم الموهوب لما ويجوز ذلك وليس له أن يهبط جوازاً للحاكم أن يشفع عنده من جهة التقديم فإن يسقط حقه
السادس إذا قطع المدعى عليه دعوى بدعى أخرى لم تسمع من ذلك الدعوى حتى يجبر عن الأول ونهتى الحكومة ثم تساقطت الدعوى الثانية
السابع إذا كان لكل من الخصمين دعوى على صاحبه من جهة بان كان كل منهما مدعى في شيء منكر فيهما بغيره عليه صاحبان بأدرا أحدهما بالدعوى
فهو أولى بالتقديم ولو ابتدأ معا بالدعوى فلا قوى تخبر الحاكم في تقديم أيهما شاء والأحوط تقديم من أخرجته القرعة ولا فرق بين سعة الوقت لسماع الدعوتين
وعدهما ولو اتفق مسافرو حاضرين مسوا إلا أن يضطر أحدهما بالتأخير فيقدم دفعاً لضرره وبكره للحاكم أن يشفع في إسقاط حق بعد ثبوت لصاحبه رفة
إبطال الدعوى بخبرها أو كالشفاعة في إسقاط الجميع أو بإبطال الشفاعة في إسقاط البعض أو بإبطاله ولا بأس بشفاعة في إسقاط حق قبل ثبوت ولا بطله من
المدعى الصلح لا إسقاط الدعوى بل قبل باستجابته لك والله العالم **المقصد الثاني في مسائل متعلقة بالدعوى هي**
الحسين الأولى لا شبهة في صحة الدعوى متى سمعها فيما إذا كان متعلقها معلوماً مستحقاً وأما الدعوى التي متعلقها مجهول في غير الوصية والنفقة
كفرس ما ورثه أو متاع أو نحو ذلك ففي سماعها قولان أظهرهما السماع وإذا ثبت ذلك المحجول بالأقرار أو البينة الزم المدعى عليه إثباتاً وقبل تفسيره بسم الله
به وبكلف المدعى البينة على ما زاد على ذلك ومع العجز يحلف المدعى عليه على الزيادة أو على العلم بالزيادة إن ادعى عليه المدعى العلم بالزيادة أو بوقوعه المقدار أو
من المدعى فهو ولو كانت الدعوى صنية سمعت بلا خلاف وإن كانت مجهولة وكذا الأقرار المحجول فانه يؤخذ به ولو لم يقره النفس ولا أشكال في صحة الدعوى
إذا وردت بصيغة الجزم وهل تسمع إذا برزت بصيغة الظن أم لا أقوال أظهرها السماع والحكم بها إن قامت بها شريعة من قرار أو بينة وأما الدعوى الوهمية
كان يقول لا على فلان كذا ففي سماعها قولان ويجوز إيراد الدعوى بصيغة الجزم إذا ظن حيزاً شرعياً من بلاد بينة وأقرار يكونه ذاتي ويلزم الحاكم سماع تلك الدعوى
من غير فحص عن معتقده وإن جازم أو طلق الدعوى ينصرف إلى الجزم بنية وإذا لم يقر بنية ولا أقر في الدعوى الظنية كلف المنكر باليمين في إسناده إلى
المدعى لا خصام من مؤثر الرد بصور الجزم ما لا يمكن الحلف على ما أجزم لمؤثر هل يقضى على المنكر بكون اليمين أو تنفذ الدعوى جهاً وعلى الأيقاف لو عاد المدعى
بعد ذلك وادعى الجزم فلا ظهر السماع **الثاني** يعتبر عند من لم يسمع الدعوى المحجول ذكره من المدعى بوصفه ففعله ان كان من الثمان وضبطه بالصفاء
ان كان عرضاً مثلياً ولا حاجة إلى ذكر قيمته وذكره احوط وإن كان يقيماً لم ذكر قيمته **الثالث** إذا خسر المدعى دعواً على ما يرد جاز الحاكم مطالبته المدعى عليه
بالجواب لا يوقف ذلك على التماس المدعى ذلك شبه والضرب إلى طالب المدعى احوط وعلى القول بالوقف لو طالب قبل التماس المدعى أنصح الحاكم أن يستغنى
من ذلك ونائبه لو كان جواب المدعى عليه أنكاراً لم يجز اليمين بذلك عليه بل يعيد الحاكم المطالبة بعد ثبوت المدعى في ذلك أنكر وجهه عليه اليمين فيحقق الأتمام
بكل من القول والفعل ولو جهل المدعى بأن عليه التماس جاز الحاكم أن يقول له إن كان طالب المدعى عليه بالجواب لواجب المدعى عليه من دون مطالبته

من شرط
أن يكون
مستحقاً
للمدعى

فی الفضا

[illegible]

كتاب الفضة

٤٧٨

وحيث يسقط حقه بالنكول فأنما هو سقوط ظاهر كسقوطه بين النكر لانه موجب لاثباته المدعى عليه واقضوا ليس النكر بعد رد اليمين الى المدعى وحلفه استردادها والحلف بنفسه هل له ذلك قبل ان يحلف المدعى ام لا وجهها اظهرها العكس حتى اذا رضى المدعى ويستثنى من جواز رد النكر الى المدعى ما اذا امتنع شرعا حلف المدعى اما العكس علم بالفضية ولو كونه مديا لغيره كاولى اذ اتى بما لاولى عليه فانه يمتنع عليه الحلف والنكول المقضي لاداء الحق وليس كل النكول فانه وان كان لا يرد عليه اليمين الا انه يكلف باحضار النكول لانه المنكر عليه اليمين المردودة اذ انما المدعى بمنزلة البينة في حق المنكر حاضرا فلا يجب التزام احد بمفادها سواء اما على الثالث اعني نكول المنكر معني انه لم يحلف لم يرد اليمين على المدعى بل العكس الامر من جميعا فيقول للحاكم ان حلفي واجعلته ناكلا ويكر ذلك عليه تلك استظهارا لافضل فان اصر المنكر على النكول فاعلم ان الحاكم لا يقضي بغير النكول بل برة اليمين على المدعى فان حلف ثبت حقه وان امتنع سقطت دعواه ولو بذل المنكر اليمين بعد نكوله فان كان بعد رد الحاكم اليه المدعى وحلفه ونكوله فلا يلغى اليه وان كان قبل رد الحاكم للحاكم التفت اليه وان كان بعد رد الحاكم وقبل حلف المدعى فاشكال ولو كانت المدعى بينة غائبة عن المجلس فلا يظهر انه يجوز للحاكم ان يبين لمان طريقا ثبانه احضارها دون ان يلزمه بذلك مع حضور البينة لا يستلزم الحاكم عن شهادتها الا بعد التماس المدعى وطلبه منه السؤال فلو سلمها قبل التماسه كل ما يدل عليه من لفظ او كتابة او اشارة وكيفية سواء الحاكم ان يقول من كان عن شهادتها فلو دعاها او ما ادى ذلك دون ان يقول شاهد وانما اقيمت الشهادة بعد التماسه والسؤال لم يحكم الحاكم الا بمسئلة المدعى ايضا ثم انه حيث عرف الحاكم ان البينة بالضميمة الملازمة او بينة عادلة او شيا علة ولم يظهر المنكر ان له جارج حكم بعد سؤال المدعى على الاشهاد ولكن الشهادة انه يقول الحاكم المنكر هل عندك جرح فان قال طلب المدعى الحكم حكم وان قال نعم وسال الا نظار في اثباته انظره ثلثة ايام فان مضت الثلثة ولو حضر الجرح حكم بعد سؤال المدعى ومقوما فامام المدعى بينة عادلة على ما لا يختلف مع ذلك حتى لو شهد البينة بالاستحلف في العدم واقتر الى ضم الاستصحاب فان لا وجوبه تكليف المدعى باليمين انما بالبينة نعم لو ادعى المنكر امر من بلاد المستحضر كبراء او انتقالا او بقاء بعد الوقت الذي شهد البينة بالاشهاد فيه سمعت قوله وقبلت ببنته ان فاهما على ذلك وكلف المدعى باليمين مع عدم البينة لعدم منافاة دعواه ولا ببنته لينة المدعى وكذا لو كانت الدعوى على الميت لا يحضر عينا ضم اليمين الى البينة في الدعوى على الميت بصورة احتمال لا بقاء بل يجب الحلف على البقاء حتى سائر الدعوى المحتملة بل ونفى سائر الاحتمالات لنفس المدعى كالحكم كون البينة التي شهدت البينة على وقوعه دعواه او فاسدا من سائر الجرائم كذا لا يختص اعتبار ضم اليمين على اظهرها اذ ان كان المشهود به دينيا بل بغير الصتم فيها اذ ادعى عينا من اعيان ترك الميت فامام على ذلك بينة معتبرة فان الحكمها له بالتوقف على حلف المدعى على بقاءها في ملكه لا حين الدعوى كذا لو كان المشهود به حقا ولا لا يختص اعتبار القتم بما اذا كانت حجة المدعى الشاهدين العدلين بل بغير الصتم فيما اذا كانت حجة شاهد او يمينا او امرين ويمنون نحو ذلك على حسب الموارد وهل يكفي في اخرين اثباتك يمين واحد جامع بينهما في حدث اصل الحق وبغائهم لا وجهها انما لا يخلو من قرب ثابتهما الحوط وهل بغير ضم اليمين فيها اذا كان المدعى وارثا في الحق او وصيه او وليا او وكيله ام لا وجهها اظهرها الاعتقاد مع فان علم المدعى بعكس عرض الزيل حلفه بذلك فثبت الحق والا لم ينفع حلفه على عدم العلم بعرض الزيل ولو ثبت الحق ولو اقر الميت قبل موته بغيره لا يمكن حصول الوفاة بعد علمه بعد حصوله كبراء ايضا لم يلزم ضم اليمين وكذا لو شهد البينة ببقاء الحق حين الدعوى ببقائه ولو علم الوصي ببقائه حين الدعوى جاز له دفعه من دون يمين نعم كوا حتم حصوله كبراء لزم القتم ولو كان حكم الحاكم بعلمه فان علم ببقاء الحق حين الدعوى لم يلزم ضم اليمين وان احتمل عرض الزيل لزم القتم ولو علم ذلك الحق فيما بينه وبين الله تعالى بقاء حقه فهل الزك الدتكو فزاد من اليمين لا يستظهره واستيقا حقه مفاضة ام لا وجهها احوطها بل اقرها العكس ولا يسقط اليمين الا استظهارا في سقاط ذي الحق بعض حقه نعم لو صلح وارث المدعى عليه او وصيه عن اليمين باسقاط بعض الحق مع كونه فصله الميت نجدا ولو نكده وارث المدعى فهل يجزى يمين واحد من احدهم او يمين من كل واحد يمين مستقلة وجهها ثابته ما مع كونه احوط اوجه هل الحق الضيق المجنون الغائب باليمين في اعتبار ضم اليمين من المدعى الى البينة في ثبوت حقه على احدهم ام لا فلو ان اظهرها عند الحق وان كان المقضي عليه غائبا وطالب المقضي ببقائه فوجب دفع الحاكم ما ان ذلك الغائب قد رضى بعد كتميل الغائب بالمال سواء كان الغائب ضالما ام لا على الاوجه المراد بالتمثيل الضامن للمال الكفيل للنفس ولو ذكر المدعى ان البينة غائبة عن الحاكم بين الضمان يمكن من احضار البينة وبين احضار الغريم وليس له الزام المدعى عليه بكفيل لاحضار موقض البينة ولا حبسها ان يحضرها ولا مطالبته بنصب كل فهو مفاضة عند احضار البينة هذا هو الكلام فيما اذا اقر المدعى عليه جوابا للمدعى او انكر المدعى او اما اناسك لم يجب فان كان سكوت له شهرة اذ اها الحاكم بالرقى والامهال وان كان له باوة وسؤم فموصول لها انما بالقرينة البينة وان كان لا فم من صمم او خسر فوصل الى معرفة جوابها بالاشارة المفهومة للطلوب يمين وان استغفلت اشارته بحيث خفي الى الزم لزم ان يشهدا بشارته من جهان عكس ولو يكف لواحد فان كان سكوت عن اداء واجافا فوالا يظهر ان الحاكم يقول لمرء وجوبا وثلا استظهارا واستحبابا اما الجبث وجعلت ناكلا ووردت اليمين على المدعى وحكمت عليك بعكس حلفه سواء ان صرحه السكوت رد الحاكم اليه على المدعى فاحلفه وطلب الحكم حكم لهذا الكلام هو الكلام فيما اجاب المدعى عليه بالافرا او انكارا او سكوت اما لو اجاب بقوله لا ادرك او لا اعلم ولا اعتقد او انا في ريب من ذلك او نحو ذلك فحكمه حكم الجيب لا نكار من توجه اليمين عليه لزم حلفه على البينة فسجوز رد اليمين الى المدعى وحرمان احكام النكول نعم لو لم يعلم واقفا او قتم لم يجز له اليمين على البينة فاد لا ينفع منه اليمين على نفي العلم بيمين عليه رد اليمين الى المدعى حسا ثم تخلو بالحكم على الغائب الاولى

في الفضا

٤٧٩

يجوز ان يقضى على من غاب عن مجلس الفضا مع امكان حضوره واعتبره حضوره بحضور مجلس الحكم له في دعوى فلو كان
اولها المذهب ثانياها الحوط واذ اقضى عليه فهو على حجة بمخونه ان حضره ادعى فلو الشهود او ادعى المدعي او ابراه المدعي آياه او يحق رضاع محرم في دعوى النكاح
او عند اهلية الحاكم او وجوب بينة معارضة وغير ذلك سمع منه ذلك وعومل معه على طبق قواعد الفضا وهل بشرط اقامة المحضر عند الحاكم الاول ولان المحضر
غير وجوبها لهما وهو على الاشراف مع عدم كون ذلك من تنه الحكم الاول والاشراط عند كونه من تنه وعدم اعتقاد بفسق الحاكم الاول ولا يجوز له ان يتخذ
المرافعة الاولى عند حاكم اخر الا مع عدم استجواب الاول لشرائط الفضا ولا بشرط في حجة الفضا على الغائب نحو المدعي محمداً بل يجوز ان اخبر باعترافه على الاظهر
الثانية لافضا على الغائب انما هو في حق فادمين كالدينور العقود والبياعات والمجانيات والفصا صر ما حقوق الله تعالى المحض كالزنا والولاء
والمساقعة ونحو ذلك فلا ولو اشتمل الحكم على المحضين قضى بما يخص بالناس كفي السرة فانه يقضى بالفرم وفي الفضا بالقطع نامل بل منع **الثالث** اذا طالب
وكل الغائب حاضرا بدين او عين فقال المدعي عليه فلا وفي الدين او برئ منه او وهب آياه فهل يلزم المدعي عليه التثبت عليه اصل الدين او له اصل العين باقرار
او بينة بالتسليم فلا يوقف دعوى التسليم او ابراه او الهب الى ان يحضر الغائب او يوقف اصل الدعوى لمان يحضر الغائب فيهما الاظهر هما الاول هل يكلف له
في الفرض باليمين ام لا وجهها الاظهر التفصيل بين دعوى الدفع الى الوكيل نفسه فله الحلف على عدمه على البتة ودعوى الدفع الى الموكل فيحصل على نفق العلم
غيرها فلا حلف عليه حيث يسلم اليه المال لا يلزم اخذ ضامن منه على المال على الاشبه لو ادعى حاضرا على حاضره ثابت بالآثار او البينة كونه عليه فابله بدعي
الابراء والوفاء فله المطالبة بالآداء او الاداء او المرافعة بعد ذلك فان ثبت ابراء او الوفاء استرد منه ما اخذ وما لا يبقى فيه ابراء لا يبطال به الا بعد تمام الدعوى وفيها الاظهر
الثاني والعرض بين هذا وسابقه ظاهر لو ادعى وكل غائب على غائب يسانم لو كله او وصى وصى او وصى على ذلك فاقام بينة على الحق يسلم اليه الحق وانعقد
ضامن على المال استظهارا على تدويل الحلف بل اذا حضر الغائب وكل الموالي عليه كلف بالحلف فان اذ طولب الضامن بالمال **المفصل الرابع في**
كيفية الاستحلاف والكلام في ذلك في مقامات الاول في اليمين لا يخلف احد ممن يتوجه اليه اليمين الا بالله تعالى
مسما كان الخالف وكافرا وان كان مجوسا الا اذا احتمل اذارة الجوسي بالاله التوراة فيضم اليه ما ينزل الاشياء كالنوصيف بالخالف والرافع ونحوها ولا يظهر
الا خصا من يلفظ الجلاله بل يجوز الحلف بكل اسم الله سبحانه الحسي المخصص بالابن تعالى كالرحمن والرحيم ورب السموات والارضين ونحو ذلك لا يجوز
بغير اسم الله تعالى كالكتب المتزلة والانبيا والرسل المعظمة والائمة المطهرة والامكان المشرقة والكواكب البرائة من الله تعالى وسوله صلى الله عليه واله والائمة عليهم
والكفر والظلال والعناقا والليل اذ يغشى ونحو ذلك فلو حلف بشيء من ذلك كان مكروها لا حراما على الاظهر فم لا يستعقب اثر ولو ادعى الحاكم احلاف ذلك
بما يقتضيه بئز ردع قبل يجوز والوجه المنع ويستحب للحاكم تقديم العظة على اليمين في الغويف عن عاقبتها وان اليمين الكاذبة بالله تعالى اكبر تدفع اليها من
اهلها بالواقع ونورث الفقرة في العقبة بعد الحلف عن حمد الله تعالى بوليقة ويجوز الاقتصار في اليمين بقوله الله ما لربي حتى ان كانت الدعوى بناو
والله ليس هذا ما لربي ان كانت على العين يجوز تغليب اليمين بالقول والزمان المكان لكن لا يجب ذلك فان النسبة المدعي فم يستحب ذلك للحاكم استظهارا
ولا يستحب للحالف في التغليب بالقول مثل ان يقول الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب العالي الضار النافع المهلك المذل الذي يعلم من السر والعلانية
من العلانية ما هذا المدعي على شيء ما ادعاه ويجوز التغليب بغير ذلك بما اراه الحاكم والتغليب بالمكان مثل الاحلاف في احد المساجد اربع ارساير المساجد
او اماكن المشرقة وبالزمان مثل الاحلاف في الجحرة والعبدان ليل الى الصبح ونحوها من اوقات الشريعة ويغلب على الكافر بالامكان التي يعتقد شرها كالبيع
والكاهن للموت والنساء وبيت النازحوس والارمان التي يرون حرمها كاعبادهم وسبهم ولا يجوز استحباب التغليب بشيء بل هو جاز في الحق وكما هو
قلت في هل يغير في المال بلوعة نصا القطع فلا يجوز التغليب في قل من قبل نعم وقبل الاول مع كونه حوط لا يخلو من قرب الله العالم **فرمان الاول**
لو امتنع من الاجابة في التغليب لم يجوز له تحقيق باسئاعه نكول مع بذله اصل اليمين نعم المدعي ناخره احلاف في حلول الزمان الشريف الزمانه بالحلف في ذلك الزمان
لان حق الاحلاف له متى ما اراد الاحلاف في ذلك الزمان لم يكن المنكر ناخر الحلف **الثاني** لو نذر عن التغليب في اليمين وحلف عليه فم نذر ولا يجوز
بالناس الخصم وحلف الاخرس بالاشارة المفهومة كوضع يده على اسم الله سبحانه ويشير بما يفيد المحلوف به او يكتب اليمين في لوح ويغسل ويؤمر بغيره بعد اعلان
شريك حالفه وان ابي از من الحق كما صنع امير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه يعتبر كون الحلف بحضور الحاكم ولو لم يكن الحالف الحضور عند امره وشبهه ولو كان
امرته محدودة لا يمكنها عادة البرد في الجمع الرجال الزم الحاكم ان يحضر عند وجلفه في جواز استنائه من يحضر عند وجلفه فوله لا يخلو من قوة **المقام الثالث**
في يمين المنكر والمدعي اليمين تنوجه على المنكر بعد عجز المدعي عن اقامة البينة وعلى المدعي فيما اذا ردها المنكر اليه فيما اذا كان له شاهد واحد فم حلفه عوف
اخر وجهها اذا كانت الدعوى على الميت فانه يحلف مع البينة استظهارا ويعتبر في اليمين ان تكون على البتة لا على نفى فصل الغير الذي لا يمكن العلم به فانها على نفى العلم
وحكمها الحكم اليمين على البتة في جواز الحكم معها وفصل الخصم بها في مورد هاهنا وعقد سماع بينة المدعي بعدها ولو لم يلحقها الحكم بعد عجزها عن المفاضة بعد
ولو شك في مورد في نفي من فصل الغير الذي لا يمكن العلم به لا فاللزم اليمين على البتة تمام كلام في الدعوى ولا نكار اما ان يكونا مطلقين كما قال في عليك
كذا فقال ليس لك على كذا ومقيدتين كما اذا قال في عليك كذا بافراض وبيع واجارة فقال لا استقرض منك شيئا ولا اشتر او مختلفين على التفادي ففعل المدعي

في الفضا

في الفضا

كتاب الفضا

٢٨٠

تفسير

المعنى

الزام المنكر بالحلف على نفي المقدم ليس له ذلك بل المنكر لا قضاء على الحلف على نفي المطلق فلو ان اظهرها الثاني و احوطها الا لزام بما لادى المدعى و قد فلو ادعى عليه غصبا او نحوها جاب بنفي الغصب نحو لم يلزمه الحلف على طوبى الجواب بل بكسيرة الحلف على عدم استحقاقه عليه شيئا و برأه من مقتضى ان يدعو الا برأوا و من المنكر تغلبه مدعى المدعى منكر ان يكلف مدعى الا برأوا و الوفاء بيمينه فان فقدها كلف صاحبها باليمين فيحلف باخذ مدعىا وحلفه على نفي الا برأ و نفي الوفاء و على نفي الحق بيمينها وان كان الا و لا كذلك و لكن يتوجه عليه الجواب عن الدعوى يلزمه بيمينه مع اليمين فان نكل ردت اليه الى المدعى فان حلف فصوله بمقتضى ان نكل فصوله بيمينه فساد دعواه و لا فرق فيما ذكره من انفس المدعى ان كان نكاحا او طلاقا او حجة او قسدا او ابراء او عتقا او نكاحا او و لا غير ما خلا لبعض العامة حيث لم يتبع الحلف من المنكر في هذه الموارد وهو جازف من القول **مسائل عشر الاولى** الاظهر عند جواز ما نكل من بين العوامن الصلح في صورة انكار المدعى عليه على حلفه عوضا عن الحق المدعى او حلف المدعى عوضا عن المدعى به و اخذنا به من المنكر سواء كان المجعول عوضا عن الصلح او مقبوضا او شرطاهي اليمين او جعلت من باب الفضا وهي اليمين بعد عجز المدعى عن البيعة مع مطالبته و كون الحلف بمحض الحاكم الى غير ذلك من شرائطها المقررة او كانت غيرها كما اذا ابتاع على الحلف من دون احلاف الحاكم او بغير اسم الله تعالى و سواء جعلت اليمين عوضا عن الحق او تأمينا للمكر من المال و شرط بان صالح المدعى عن حقه بشرط ان يحلف المنكر او صالح المنكر من بالشرط ان يحلف المدعى و سواء كان العوض نفس الحق المدعى به ام لا يعتقد المدعى استحقاقه على المنكر و نفس المال الذي يدفعه المنكر و حق الدعوى التي هو ثابت المدعى كان يصلح على سقوط حقه في دعوى الدين عن المطالبة و اقامة البيعة و لا فساد من حيث تكون بمنه الصادق بغير الشرط كالصادرة بامر مسقط نحو قول المدعى الدين بيمينه و سواء كانت اليمين على نفي الاستحقاق او الاستعمال او على ثبوتها او على عدم وقوع سبب الاستحقاق من اول الامر او على عدم الاستحقاق قبل الصلح او على ثبوتها قبله نعم لا بأس بالصلح عن حق الخليف الثابت شرعا للمدعى حال **الثاني** يجوز للعالم بمطابقة انكاره للواقع و كون ذلك كذا و ظل ان يورى في يمينه التي وقعها عند الحاكم دون ما اذا كان ظاهرا في انكاره او شاكا و هل يجوز للظلم ان يحلف من دون ان يورى ام لا و حطها احوطهما العكس و ذلك الحلف كاذبا لا مع عدم امكان التورين و لو علم المدعى ان المنكر قد دعى في يمينه ثابتة في ذلك باقرار الحالف جاز له تجديد الدعوى و اقامة البيعة و قد مر عند كونها فاضلة في الواقع نعم يلزمه في ذلك ان عليه ما لم ينكشف كونها تورية **الثالث** لو اختلف اعتقاد الفاضل و ما أدى اليه اجتهاده من الحكم الفرعي مع اعتقاد الحاكم الفاضل اجتهادا او تقليدا كما اذا اعتقد الفاضل ثبوت الشفعة مع كذا الشرط و اعتقد الحاكم عدمه فهل للحالف ان يحلف على معتقده او يجب عليه اتباع الفاضل و يفصل بين المجتهدين المقلد بالاول في الاول و التالف في الثاني و جواز اقرها الاول في الباطن وان كان في الظاهر يلزمه من مائة الفاضل في حلفه **الرابع** من ادعى على وارثه ينال على مورثه فان ثبت موت مورثه ثبوت حقه عليه و وصول مال المورث الى الوارث و وكل ثبت حقه و الزم الوارث بالاداء و كذا اذا ادعى ذلك على الوصي الذي وصله مال الموصي فان ثبت الموت اصل الحق و عجز عن اثبات ذلك الميت ما لا في هذا المدعى عليه الوارث و الوصي كان على الذي عليه الحلف على التمسك باليمين لم يترك في يد ما لا فان حلف اخذ حقه و ان ابي سقطت دعواه و ان عجز عن اثبات الموت و الحق فان اعتقد علم المدعى عليه من الوارث و الوارث بذلك ادعى عليه ذلك لم يكن له على المنكر الا بيمين نفي العلم فان ابيها سقطت دعوى المدعى و ان نكل رد الحاكم اليه على المدعى فان حلف ثبت حقه و ان ابي سقطت دعواه و لو اعترف المدعى بعد الموت و بعد ثبوت الحق و بعد ذلك ما لا في هذا الوارث و الوصي المدعى عليه سقطت دعواه و لو كان مدعىا للمورث في هذا المورث و عجز عن اثبات ان كان له يمين نفي العلم باستحقاقه اياها من دون توقف على اثبات موت المورث و لو ادعى كون العين في يد عجز عن اثبات ان كان له يمين البتة على عدم كونها عند **الخامس** اذا ادعى على العبد ما لا و جابته وكان التراجع عند الحاكم معناه انهم بقدر اقراره فلا ينفذ لاراده عليه بل يبيع بالمال يستوفي منه الجانية بعد الصلح و انكر و حلف نفقت عنه الدعوى و ان رد اليه الى المدعى و نكل فزرها الحاكم و حلف المدعى اتبع بموجبها البتة و لو كان طرف التراجع عند الحاكم هو المولى فان اقر بالمال لم يفرق في فقهنا في بقية العبد على حسب وجوبه في اقراره الجانية لم يقصر من العبد بل يغلب في بقية الجاني عليه بقدر ما فيه ملكها المقررة ان بقية المولى **السادس** ما كان من الحدود حقا لله تعالى فلا يسمع دعوى المدعى الا بعد اقامة البيعة بغيره على شرائطها و بدونها لا يبطال المنكر الجواب بفضل من توجه اليه ما كان ذا جهتين منها مع عدم كون جهة المخلق الا كذا لفظة لا اظهر فيه بضاعة سمع الدعوى من دون بيعة على شرائطها و عدم توجه اليه على المنكر ما كان ذا جهتين مع كون جهة المخلف ما لا كذا السرة و ادعى في جهتها فسمع الدعوى و توجه اليه لا سقاط حق المدعى بيمينه المالك رد اليه على المدعى و حلف و نكل و ردتها اليه الحاكم فحلف لا يسمع الدعوى بالتمسك باليمين الى القطع و كما حتى في صورة لزوم المال عليه بحلف المدعى اليه المردود كما ثبتت المال من القطع لو اقام المدعى شاهدا واحدا و ضم اليه اليمين **السابع** بعد اذ كان للدين بيمينه و اعرض عنها و التمس من المنكر و قال سقطت البيعة و نعتب باليمين جازية الرجوع و اقامة البيعة ما لم يحلف المنكر على اظهر و كذا لو اقام شاهدا واحدا عنده و قطع بيمين المنكر فانه يجوز الرجوع و اقامة الشاهد الواحد مورد ما لم يحلف المنكر **الثامن** ما قبل قول المدعى و لا يكلف اقامة البيعة في موارد قمتها اما اذا تيسر على المدعى اقامة البيعة عليه بحسب النوع او كانت الدعوى مما لا يسأل الا من قبله كما في دعوى ارجاع النكاح عند عود زوجة عليه الصن و دعوى المرتبة في ارجعها و ظهر ما وعدتها و ارجعها و دعوى البويع بالاحلاف في وجهه و غيرها ما اذا كان المدعى مؤتمنا الا من قبله الملك و من قبل الملك الصور كاللقط و الا و لا و الودعي و الكل و غيرها ما اذا كان المدعى ما لا كذا مرة تسمع دعواه بيمينه كلف

في القضا

٨١

دعوى ابطال العمل المسائر عليه اذ كان مشروطا بالتيك كالتج والصلو والصوم ودعوى الولى اخراج ما كلف به من المقتدر وغيره ودعوى الزوج طلاق زوجته ونحو ذلك ومنها كل موضع استلزم قصر المدعى في البينة ومطالبة المنة في التخليد في العقوبة والجحس كافي دعوى الغاصب بلف العين المقتضى **التاسعة** يسمع قول المدعى والمنكر من غير حن من يثبت ولا يمين ولا يلفظ الى قول من يخاصمه في موارد فمنها كل دعوى وانكار لا يمكن فيها منازع خاص كإباني ومنها كل دعوى لا يخاصم فيه الا الله تعالى كدعوى فصل الصلوة والصوم والتج ودفع الزكوة والجحس وبسبب التصاب اثنا الحول المنقضى عنه الزكوة ودعوى نقص الثمرة والزرع عن القدر المخرى من حتى يقطع عنه مقدار الناصر مما قرر عليه من الزكوة ودعوى الذي لا سلا قبل الحول المخلص من الجزية وانكار موجب الحد والعزير ودعوى اورثت شبهة في حد او نكح كدعوى الصبي الذي لا يثبت بعل له ودعوى الاسلام قبل حول الحول ودعوى من اتمت عليه البينة بالزنا المسلمة التخلية من الزنا الاسلام قبل الزنا حد اهل القتل ودعوى من احرز الطماننة للقول لا الاحتكار ومنها كل مدعى كان محسنا كالامانة الشرعية بل والمالك في وجهه **فصل** في مدعى كل مدعى تعلقت دعواه بما هو مالك لم يفي وجهه فان في هذه الموارد وما لها يقبل قول المدعى والمنكر من غير يمين ولا يمين ولو ادعى الصبي الجزية ان انسانا بعل لا بالنسبة للخص من القتل فوجوبه فوال قواها عند القول لا ببيته بغيرها على ذلك سواء كان له منازع او لم يكن عادة كان المنازع او فاسقا **العاشر** لو مات له خلف فلان ما سببا ولا ما سببا غير الامام عليه السلام وظهر شاهد بدين فانكر من عليه الدين فالقول قوله مع يمينه فان حلف سقطت الدعوى وان لم يحلف جحس حتى يعترف بوجوبه او يحلف بغيره بعد امكن رد العين هناك وكذا لو ادعى الوصي ان الميت وصو للفقير وشهد احد فانكر الوارث **الحادية** في مدعى بقا الزكوة عند حاظة الدين بها على حكم مال الميت وكذا عند الدين عند عدم الاحتاط **المقام الثالث في اليمين مع الشاهد** يقضى بالشاهد الواحد مع اليمين من المدعى في الجملة بلا شبهة بشرط شهادة الواحد ولا حراز عدل ثم الحلف فلو قدم اليمين بلفظ اعادة ايمانها فانه الشاهد شاهد تدوث عدل الشاهد لا يخلص القضا بالدين على الاظهر بل يقضى بذلك فيما كان ما كالا للدين الفرض والغصب المعاوضا والفراض والمهر والوصية ولو ما كان المقصود منه المال كالجناية الموجبة للدين كالحط وشبهة العهد وقيل الواو والدول والحر العبد كسر العطا والمحافظة للمامور بل والتكاح والطلاق والرجوع والعقود والديور والكاتب والنسب والوكالة والوصية اليه عيوب لتعاد والوفف فغيرها من حقوق الناس ولو تعدل المدعى بشهد الواحد لم ولم يكف ضم يمين احدهم في ثبات الجمع بل يثبت يمين كل منهم المنضمة الى الشاهد نصيبه يتوقف ثبوت نصيبه على يمين صاحب الجزية الاخرى فيصح امتناع البعض الاخر من الحلف في ثبوت نصيب الحالف بجملة المنضم الى الشاهد لو مات لتاكل منهم فهل لو ارثه ان يحلف على ذلك باخذ ام لا **الحاشية** احوطها الثاني ان كان ولها غير بعد مع علم الوارث بالحق ويعبر في هذه اليمين كونها كالشاهد على البت ولا يجوز الحلف الا بعلم به ولم يتم عند ما ذكره قطعية عليه لو كان على الميت بن ولده على اخر بن ولده شاهد واحد فلا يقع ضم يمين الغريم بل يتوقف ثبوت الدين على ضم يمين الوارث مع عدم استغراق دين الميت للزكوة فان حلف استوفى الدين وتجرى بين ما على موثر من الدين من ذوا من سائر الزكوة وان استغرف الدين الزكوة ففي ثبوت بضم يمين الوارث ورد منثاته عند انتقال الزكوة عند الاستغراق الى الوارث وعلم جوار الحلف لا يثبت مال الغريم عند ثبوت كفايته علفه الغريم او الوصافي الحلف لا يثبت ولو ادعى وهذا الغير وانما شاهد على ان لا يرضى له يحلف لكون لا يملك مال الغير ولو ادعى جمع ما لا موثرهم او لم على وجه المشاركة وانما مواع على ذلك شاهد واحد حلفوا جميعا فيستوفون من المدعى عليه كلاً او بعضا وكذا ما يستوفيه بعضهم بعنوان اتحققه ويدفعه المنكر كفاية زكوة في غير ولو امنعوا جميعا من الحلف لم يحكم بهم ولو حلف بعضهم ونكل اخر اخذ الحالف مقدار حصته بيمين المنضمة الى الشاهد الواحد هل يشاركه التاكل ام لا وجو اظهرها عند المشاركة عند كون المدعى ديناً والمشاركة فيها اذ كان عينا ولو كان في الجاهز مولى عليه وقت نصيبه حتى يكل برشد فان حلف اخذ وان امنع لم يحكم له وان شاركه الجاهز فيما اذا اخذوه ان كان عينا ولو ما مولى عليه قبل الكمال كان لو ارثه ان يحلف ياخذ النصف لو فوف لورثته **مسألة** في مدعى الزكوة اذا كان في يد ملك مملوك ولد لها فادعى اخر ان الجارية ام ولد وان الولد له منها استوفى في ملكه وادام على ذلك شاهدا واحدا وبمينان لا يظهر ثبوت كونه ام ولد وجريان احكامها عليها وثبوت كون الولد له بذلك فيثبت بينهما التوارث فيجوز عليه حكم الاب الثاني لو ادعى جمع من الورثة ان الموتى وفف بعض احبان الزكوة كذا رتلوا عليهم وبعدهم على تسليم وفف ترتيب افا مواشاهدا واحدا ليهتموا اليه اليمين فلو حلف الوفوف عليهم جميعا فاضي لهم بالوقفية ولو يؤد منها ديناً ولا مبرأ ولا وصية ولو انفرضوا في بؤفف سخفاً البطل الا على من اخرى وهكذا بالنسبة الى البطل الا انفسه وحوطها التوقف ان امنع جميع اهل البطل الاول من الحلف حكم بكونه مبرأ ولو حلف بعضهم ونكل البعض اخذ الحالف حصته بعنوان الوقفية وعول بالنسبة المحضة التاكل معاملة الزكوة في قضا دون الميت وتنفيد ما امنه وتسليم الباقي اليه من لم يحلف من الورثة دون الحالف على الاظهر لو حصلت زيادة نفق كل من المنكر والحالف والتاكل مقتضى اقرارهم بكونه ملكا كذا اذا مات عن ابنين ببنين وادعى الابن وفقيتها على الجميع بالسوية وانكرت البنات فان مقتضى اقرار الابن حلفا او نكلا هو استحقاق النصف مقتضى انكار البنين هو استحقاقهما الثلث فيبقى السدس بغيره من كل منهم عن نفسه ونفقه خروجه من بينهم فانما وجو اقربها النصف بالسدس عن صاحب الوافى والاخرى استخرج المالك بالفرع وتسليم اليه بعنوان الصدقة عن ماله الوافى وحوط منه ابطال الصلح بينهم هذا كل ان ادعوا وقف لشريك وان ادعوا وقف لزيد بغيره في استحقاق البطل الثاني الحلف بلا شبهة ولو كان المدعى

في القضا

كتاب القضاء

٤١٣

الرد فبغير فيها التعدد مع العدل لا مع نواحيها بالواحد ويجوز ان يراد الفاسم من بيت المال ولو لم يكن في بيت المال مال وكان هناك اقل منه فبغير
جيش وسد تقرا ونحو ذلك فالظاهر ان كانت القسمة بطلب الشريك معا فاجوز على الفاسم عليها وان كانت بطلب احد هما فان كان الاخر ممن يحجب عليه لا فزاد كالفاسم
المانع ماله بمال المنسوب منه اذ منع من افرازه واجز الحاكم عليه فاجرة على الفاسم لا فاجرة على الذي طلب القسمة دون الاخر لكن لا يطلب له باجره بها ولا يخط
لزموا الشريك في اجرة مطلقا وان ساجره كل واحد منهم باجره على ان يقسم بينهم ما يشتركون فيه فلا كلام وان ساجروا في عقد واحد لم يثبتوا نصيب كل واحد
من الاجرة او امره بالقسم من دون استيفاء ولا تعيين لما على كل واحد منهم كانت الاجرة المتما في صورة العقد واجرة المثل في صورة الامر عليهم بالخصص واما الثلث
وهو المضمون فبانه ان تساوت اجزاء المفسوم وصفا وقيمة كذا وان اختلفت اجزاءه كالمحجوب الادهان اجبر بالمنع مع مطالب الشريك بالقسمه وقسم كل واحد
مساويا وان تفاوتت اجزاء المفسوم في الجودة والريانة قسم منفا صلا ولا يضر التقاضيل جند حتى في الزجر لعدم كون القسمة بغيرها كما مر في كتاب الشريك وقسم القيم
الغير القابل للجزء كالعبد الواحد بين اثنين ببيعة قسمة ثمة ثم المضمون لو كان فيه رد ولا ضرر اجبر بالمنع ولتقي قسمة الجاهل ان تضمنت احدهما بالجزء وتقي قسمة
راض كذا قال جمع واخول ان الاصل في كل قسمة ان تقع على العين والاصل في قسمة العين ان تلاحظ الشها فيها بما هي عين وبعد بلها على وجهي اخذ كل منهما ما لم يكن
بعد ما اخذ الاخر منها وبغيره مع ذلك تعديل لما للبدن والقسمه بان ياخذ كل بقدر صاحبه كما وكيفا وما للثمن وقسمه وذلك مع امكانه منعين وبغير المنع عليه ولا
شبهه واما مع تعدد المرات لا عينا ولا مالا كالجواهر السيف العبد والجوان والعصا بل الضيقة والحام ونحو ذلك مما لا يقبل القسمة العينية لا سائر المقتضى
الفاحش بل التسف في كثير من الموارد فلا معنى لاجبا الشريك على قسمة لا سائر امة الاجبا اما على اخذ ما لا يساوي حقه والصلح على الباقي بما رة اليد واخذ زيد من الحق
ورده ما يابل الزيد وكل منهما معا وضد لا يجبر احدهما وحده معنى لاجبا الاخر على ابقاء الشريك لما فاه ذلك لسلطنة على ماله لم يسجد الزام ما يبيع ذلك المال
بشئ وقسمته على الوجه الصحيح وبسوى الاجبار الحاكم بمقتضى منصبه المرجع في الضرر العرفي كما مر في كتاب الشريك **فروع** اذا كان في بيت شين مال يعرفان فبغيرهما فيه
وبغير ذلك ولا مانع لهما في ذلك لئلا يستلزام الحاكم قسمته بينهما فان اقاما بينة بكونه لهما فلا كلام في ان يقسم بينهما وان لم يقمما بينة على لك فضل لا يقسم والا شبه
جواز قسمته ذلك بينهما واما الثالث اعني كيفية القسمة فيبين ان المحصر ان تساوت فدا وقسمه فاقسمه بعد بلها على الشها ورجح بغير الفاسم بين اخراج القسمة على الاملاء
والاخراج على الشها اما الاول فهو ان يكتب كل نصف في رقعة ويصفى كل واحد بما يجره على الاخر ويجعل ذلك في شئ لا يمكن الاطلاع على ما فيه كشمع او طين خوف
كالبخس في شئ ونحوها واما من لا يدركه باخراج احدهما على اسم احدهما المعين فاخرج فبقوله والاخر لصا حبة اما الثاني فهو ان يكتب عوض الشهم باسم الشريك
ولتقي عدله مالا اخراج احدا لنفسه معينا فاخرج اسم من القسمة فهو للمتي من المفاسمين وان تساوت المحصر فدا لا قيمة عدل الشها بقسمة ولو لم يلاحظ القدر
وافرج على نحو ما ذكر وان تساوت قسمة لا قدر امثال ان يكون لواحد النصف والاخر الثلث والثلث السدس وقسمه اجزاء الملك متساوية سوتبت الشها على اقلهم نصيبا
فجعلت في المثال سدا وافرج برفع بعد الشركاء او بعد الشها محجرا بينهما على كسبة ان كان الاقسا على اقلهما عدد الحوطلو واختلفت الشها والقيم جمع عدل
الشها تقوما وتبين على يد سهم اقلهم نصيبا وافرج عليهم على نحو ما ذكر واما قسمة الرد وهي التي لا يمكن فيها تعديل الشها بالقيم بل يقتضي قيم قسمة شئ خارج عن
المشرك الى بعض الشها فبغيره عرف عدل جواز الاجبا عليها وان العالج ببيع المشترك وقسمة القسمة بينهما بالخصص نعم ان اتفقا على قيمة الرد جاز فضل الشها وتبرع بها
بعد قسمة الشها الى الطرفين لتاخر دهر القسمة بنصر القسمة لا بل يتوقف الرد على الرضا منها ما بعد العلم بما ترة القسمة فولا ان احوطها ان لو لم يكن اوفيهما هو الثاني
واما الرابع اعني اللواحق فمسائل الاولى لو كان لدار علو وسفل وطلب احدا الشريك قسمتها بحيث يكون لكل منهما نصيب من العلو وسفل
بوجبا لتعد بل جازوا جبر بالمنع مع عدل الضرر ولو طلب احدهما انفراده بالسفل والعلو لم يجز له اخذ عليه الا مع عدل امكان غير ذلك وعدل الضرر فانه لا يبعد
الاجبا **الثانية** لو كان بينهما ارض وزرع وطلب احدهما قسمة الارض خاصة لم يمنع الردع من اجبا المنع عليها ولو طلب احدهما انفراده بالسفل والعلو لم يجز له اخذ
عليه الا مع عدل امكان غير ذلك وعدل الضرر فانه لا يبعد **الثالثة** لو كان بينهما ارض وزرع وطلب احدهما قسمة الارض خاصة لم يمنع الردع من اجبا المنع عليها ولو طلب احدهما
المنع عليها ولو طلب قسمة الزرع اجبر بالمنع مع امكان التعديل نعم لو كان بذرا لم يكن قسمة فلا يجبر بالمنع عليه **الرابعة** لو كان بينهما ارض وطلب احدهما
قسمتها بفضلي بعض اجبر بالمنع الا مع الضرر على المحجور خاص ولو طلب قسمة كل واحد منها بانفراده اجبر الا مع امكانه والحالة المحبب المختلفة كالا فتر يقسم
الارض الواحد وان اختلفت شها واضطاع **الربعية** اذا ادعى احدا الشريك بعد القسمة الضلطان ادعاه على الشريك بمعت دعوية يشتر ان اقامها ولو
فقد ما كان له اليقين على الشريك وان ادعاه على الفاسم من حيث نظره في التعيين فكما لو ادعاه على الشريك على الا فرب **الخامسة** اذا ظهر بعض المفسوم بعد القسمة
مستحقا للغير فان كان متعينا في حصته لحدما بطلت القسمة وكذا لو كان فيها لا بالسوية وان كان فيها معا لم يطل وان كان المستحق مشاعا معا فالا فرب **السادسة** لو قسم
الارض بين اثنين ثم ظهر على المتدين فان التزموا بالدين لم يطل القسمة وان ابوا بطلت وقسمتها الذين قسمت بعد ذلك **الجمعة** ان ابعث في احكام الدعاوى وفيها مقاديرها المقادير ففيها فضلا **الاولى** في تميز المدعى من المكرم والمكرم
من يترك وسكونه من جهة ذلك المدعى ولو تركها بحيث يكون الحكم في حقه ما هو حكم الله تعالى في مورد وسكونه من التكرم في بضع من الشكوت قبل ان المدعى
بخالق فلو الاصل والفاعل لمعبرة التي يرجع اليها في تلك الواقعة المنازع فيها ولو خلت ونفسها مع قطع النظر عن الخصومة والظاهر رجوع احد الطرفين

في الشكوت

في الشكوت

في الشكوت

تکامل فضائل

2015

الى الاخر عند التأمل وتبشر في سماع دعوى المدعي المبلغ والعقل وان يدعي لنفسه ولو كان يدعي للدعوى عنه بوكالاته او وصلا ولا يبرأ جبارا كما
 وامينه وان يدعي ما يصح له ملكه شفا فلا يسمع الدعوى من الصغر نفسه لان المحضون ولا يبرأ ادعى ما ليس لنفسه لا ولد ولا يدعي الدعوى عنه ولا يظهر عند كفاية شاهد
 حال ذي الحق في صحة دعوى الاجنبي عنه والم يندرج في عنوان الوكالات وكذا لا يفتح دعوى ما لا يفتح له ملكه كدعوى المسلم خرا او خنزير الا لغير محل ودعوى الخنا
 والذم ان ونحوها لا لمصلحة عائلية محلا وتما يجهل منه دعوى الكافر العبد المسلم والفرق الشريف فيه نظرا فانه يملك ما يباعان عليه لا باس بدعي الخ لغير محل
 والخنزير لا انتفاع محلا في الاستقلال بالشرطية الطهارة كالبنات وجسد التمتد ونحو ذلك وفي اشراط الرثبة المدعي تردد ولا يشبهها الاشراط واشتر
 كون الدعوى صحيحة في نفسها فلا يسمع دعوى ما هو محال عقل او عادة وكونها ملزمة للمدعي عليه بالفعل بعد شيئا وان تمكن من التخلص بعد ذلك بوجوه اخرى
 بخلاف رثته ملزم بالفعل وان كان له الفسخ بالخيار ولو ادعى الرهن والهبة لم يسمع حتى يدعي الا قباضا على المحذر من كون الغرض شرطا في صحة ما يسمع من دون
 دعوى الا قباضا على كونه شرطا في لزومها فمما يفتقر الى القبض ولو ادعى المكره فانه لا يثبت عليه فسخ الحاكم والشهود فان اقام بيته على ذلك فلا كلام وان فقد هادوا
 علم المشهود لم يثبت ذلك ففي وجه اليقين على نفي العلم الى المشهود ولو جازا ظهرها التوجه مطلقا ولو التمس المنكر فتم المدعي بمسأ الى ما اقامه من البيته لم يجز اجابته
 الا في موارد يوقف ثمانية البيته على ضم اليقين ولو ادعى المحكوم عليه ان المحكوم به يكون الحق للمحكوم عليه ففي سماع دعوى اولاد ان اظهرها السماع فلم يهر
 المحكوم له بالجواب بوجه اليقين على نفي الاقرار عند فعل البيته على اقراره ولا يفتقر صحة الدعوى في خبر الدم الى ذكر سبب احتياط المدعي ولا كشف ما يغلو
 بها من المحفوظ واللوام بل يكفي الاطلاق وتجرا عن ذكر السبب غيره في كالح كانت الدعوى او غيره نعم بغيره في دعوى الدم الكسفن السبب على قول مشهور
 له على الملقوم نعم هو الاحوط ولا يعتبر في دعوى النكاح الغرض لحد الموانع كالردة والعدة والرضاع ونحوها ولو اقتصرت على قولها هذا زوجي كوفي
 دعوى النكاح ولا يفتقر ذلك الى عو شي من حقوق الزوجية فان نكل رد الحاكم اليقين لها فاذا حلفت ثبتت الزوجية ولو انكسر الفرض بان كان هو المدعي للزوجية
 وهي المنكرفة لكلف هي اليقين ولو ادعى ان هذه بنت منكم لم يسمع دعوى الاحتمال ان ثلثة ملكة غيرهم تصبر له فلا تكون بنتها وكذا لو قال ولدنا في ملكي كذا
 كونه اخرة او ملكا لغيره بل يعتبر دعوى كون البنت ملكا واما منه البيته على ذلك وكذا لو قال هذه ثمة غفلى فانه لا يسمع منه الا ان يقول ان ملكي ونفوس على ذلك
 بيته لان كونها ثمة غفلة ثم كونها ملكا لاداء المدعي عليه بان الثمة ثمة غفلى المدعي والبنت بنت مملوكة ثم اضاف الى ذلك ما ينافي للنتيجة كقول له
 ملكي لم يحكم عليه بالاداء ثم لو كشف انما مر على الدعوى عن ابدته بقوله هذه بنت امي وهذه ثمة غفلى دعوى الملكة سمعت عوا ولو قال هذا الغرض
 فطلق فلان او هذا التيق من جنس غفيل يحكم عليه باقراره ولا يسمع تبصر ما ينافي لان الغرض في التيق نفس حقيقة العطف والحظوظ وينظم الاحتراز قول
 تبصر ما ينافي به كما في دعوى البنت والثمة **الفصل الثاني في النكاح والحق وبيان ان المدعي ان يكون عبدا او ذميا اقا**
على الاول فانما ان يعترف باليد ظاهر او افعاء بعد كونه مستحقا لاداء حاله معلوما عند الناس ولا يعترف بل ينكر ظاهر او افعاء او ظاهر
 او يجهل حاله من حيث لا قرار ولا ينكار فظن الاول يجوز لما لا ينزع ما لا ياتي وجهه ثم ان اثاره من شتم اوضب ما لم يكن فيه استخلاصه مخافة هلا افس
 او مال وعرض يحفظها والذي يتجرب به رفع اليد عن الحق وليس منها دم المتغلب وطرف او ازاله الم يرفع الا بالاداء فعلى افضل في بحث الدافع وعلى
الثاني فان استلزم الا نزع اثاره فنقدوا ثلثة الشتم لم يجز الا نزع وان لم يستلزم ذلك فقد اطلقوا الجواز من دون اعتبار الاستيذان من الحاكم وفيه
 والا حوطان ليكن اقوى في صور انكار المتزاع منه ظاهر او افعاء هو الرجوع الى الحاكم واثبات الحق عند الاستيذان منه عند استلزام الا نزع النزع
 في سائر اموال المتزاع منه اذا كان مزاجه الحاكم واستيذانه ممكنا من دون غرض عقلي ثم لو لم يمكن مزاجه الحاكم واستيذانه واستيذانه واستيذانه لم يجز
 غرض عقلي جازا الا نزع من غير استيذان ولا تنوقا لمفاضة عن العيب بانقائها بلفظ نحو الى من من هي عند **اقا على الثاني** هو كون الحق دينيا
 فان كان الغريم مقر ابا ذال لم يستقل المدعي بانزاعه من دون الحاكم لان الغريم التخيير في جهات القضاء فلا يفتقر الحق في شيء من دون تعيينه وتعيين الحاكم مع
 ومثل الاقرار ما اذا انكر المصل الدين ولكن قوض الامر الى المدعي وبذلك لا يثبت الدين احتياطا او لغرض اخر واما ان كان الغريم جاحدا والغريم بيته ثبتت حقه عند
 الحاكم وممكن الوصول اليه ففي جواز اخذه من ماله مفاضة قولان اخرهما الجواز وحوطها الترتك مزاجه الحاكم والاثبات عند لكون هو الاخذ منه
 واما لو لم يكن الغريم بيته ثبتت حقه ونقد الوصول الى الحاكم وجدا لغريم من جنس ماله اخذ بمفاضة حقه من ذلك الما مفاضة من دون ان يبرأ عليه شي
 عند اخذ المفاضة والاولى ان يقول للمدعي لاق اخذه ظملا ولا حيا واما اخذه مكانا الى اخذه حتى لو اذ عليه شيئا وهل يعتبر في جواز المفاضة
 من الحاكم ام لا قولان واغلب العدم ولكن الاحتياط بالاستيذان لا يترك ولا فرق في المفاضة بين كون الغريم منكرا و افعاء او ظاهر او ظاهر فقط ولا بين كون
 موجبه عند الوصول ونقد الاثبات مزاج الزوال عقربا من جواز الزوال ولا يفتقر البيته الحاكم ما اذا كان هناك حاكم ولم يكن بسوا البديحت يمكنه
 نولي القضاء ولو كان المدعيون مالجاس للدين او دعه عند ذي الحق ففي جواز مفاضة من ذلك المال قولان اظهرها الجواز على كراهية هذا اذا وجد
 من مال الجاحد مجانس حقه ولو وجد ما لا يجانس جازله المفاضة مخيرا بين بيعه بالقيمة العادلة واستيفاء حقه من ثمنه وبين احتساب اياه على نفسه اخذه
 بقيمة والا حوطا الاقتصار على الاول وهو البيع والاستيفاء ويجوز للمفاس مباثا البيع وقض مثل حقه من ثمنه نفسه لو كان الثمن من غير جنس حقه مخيرا ايضا

مقام

ذکر

في القضا

٤٨٥

بين البعير والمجانس والاستيقاوين تقويم على نفسه والقضا على الاحوط ثم انما اخذ غير المجانس بعنوان الاحتسا على نفسه ملكه وكان للمنفعة بذلك منه لم يحل له
بعد ذلك الا قضا من غيره من موال المديون وان قصد بيعه صرف في حقه تلف قبل البيع وبعد قبل قبول الثمن بدلا عن حقه فان كان التلف بعد من غير منوط ضمن
وتعاضا بقيمة وان لم يكن بعد منه ولا تقربا فمكونه مضمونا عليه ولا ظهرها العكس وكذا الحال فيما زاد على مقدار حقه منه يجوز على الاظهر المقاضة عن العين
اذا اضطررنا ان نعها من فده على وجه الضمان غاصبا كان وغيره وفي كون المأخوذ بدلا يحيلولة لملك البدل والمبدل منه جميعا او بدلا حقيقيا تردود الاحوط الثاني
ولو توقفت المقاضة على تصرف في مال من عليه الحق مقدرة ككسرها او قتلها وصنعه او تقبلا او اؤتمرها او ثوبه ونحو ذلك ففي اعتبار الاستيذان لها كغير ذلك وجهان
اشبههما العكس والاحتياط بالاستيذان لا ينبغي تركه وتواني لغريم الجاحل بالمال لم يحل اخذ وردا المقتصر الا بما وضعت جديدها وهل المعتبر في جواز القضا هو العلم
بثبوت الحق على الغريم او انما يكفي العلم الشرعي في ذلك وجهها احوطها الاول ولو لم يجد للجاحل الا ما لا مشركا بينه وبين غيره فالظاهر عكس جواز المقاضة الا بان
الشريك لم يعلم باسناع الشريك من ذلك فانه استيذان له في فوات الحق ليعيد تجوز القضا في حق وابطال مقدار حصته الشريك ليدور الاحوط استيذان الحاكم في حق
سهم الشريك ولو كان الغريم غائبا ولم يعلم جود عكس بدله فالا فوى عكس جواز المقاضة كما يجوز اذا جهل الغريم بالحق وليس له يجوز تقاضا من اعطاه شقوا ورابع
علم الاخذ بالحزم ومناعه من ردده لو كان الحق مختلفا بين الفقهاء لم يحل لاطالب الحق قبل التراجع والحق الحكم التقاض بتقليد مجتهد يشتهر لو كان له على من ذات
ديونه على مواله ثوبا او تقاضا من ماله باخذ ما الحق ما لم يحل عليه الحكم ولو جرح عليه لم يحل عليه الا بقاء الصريح مع الغرض بالحق كالجواز التقاض من تركه
زادته هو من تركه بل عليه الا بقاء الصريح مع الغرض بالحق كالجواز التقاض من تركه ولو جرح عليه لم يحل عليه الا بقاء الصريح مع الغرض بالحق كالجواز التقاض من تركه
ولا يجوز للاجنبي التقاض لصاحب الحق من غير كالتا لان يكون الاجنبي حاكما ولا يجوز تقاضا من اللوع دون الاشخاص كالحق في الزكوة ونحوها الا للحاكم الذي هو
وفي الكل ويجوز التقاض من المنافع كما يجوز من الاعيان فوجردا الغريم ويستوفى الاجرة تقاضا او يسوفى بنفسه المنفعة تقاضا ولو اخصر مال الغريم في مستثنات
الدين لم يحل اخذها مضافا نعم لو لم يخصر مالها لا يظهر جواز اخذها مضافا وان كان ترك احوط ولا يملك المقتض المضاف الا اذا قبضه فلا يكفي في ذلك السنة
ولا يجوز المقاضة بعد حلف المنكر كما مر **مسئلتان الاولى** لو تعدد اديا على مال تقاضا منهم عن نفسه او على الباقي حكم ببلبالي بل لو تفاهما على
واحد منهم حكم بغير الثاني وان لم يبدع فضلا عن اذا تعدا ولو تفا جميع ثم ادعى احدهم حكم ببلبالي فان من ادعى ما لا بد له احد على فليس له ولو افاق ان كل من
ادعى شيئا ولا معارض فيه فليس له ادعاء في تمامية الثانية على عمومها فامل وان كانت لو تمت لكات اعم من الاولى لجوابها في ماله او غيرها بخلاف الاول
وهل تجزى الاولى بعد اقرار المدعي بعد كونه مالكا ام لا وجهها اظهرها العكس ولو اشترك اثنان في دعوى ما لا بد له احد على فان ثبت دعوى احدهما على دعوى الآخر
حكم به للباقي وان تفاوتت الدعويان فالأقرب الحكم باسرها كما فيه **الثانية** لو انكرت سفينة في البحر فاحرز بها الجرحى والاهله وما اخرجها القوس قبل هجر
استناد الى طائفة يمكن جعلها على رضا صاحب ذلك المفسد الاول في الاختلاف في دعوى المالك وفيه مسئلتان
الاولى لو تنازع اعيان في يدها جميعا ولا بينة فخص بها بينهما نصفين هل القضاء بذلك بعد حلف كل منهما انك كون ما اخذه لصاحب المالك لا على غيرها
قولان اظهرهما واشهرهما الاول وان حلف احدهما ثم نكل الآخر ذلك اليمن الى الحالفان حلف على عكس كون النصف الاخر ايضا لصاحبه اخذ ولو كان نكول
الاخر قبل حلف الاول حلف الاول بمينا واحدا على كون الجميع له وعكس كون شئ منه لصاحبه اخذ ولو تنازعا عينا في يدها فخص بها المالك بالبد مع عينية
بالتماس الحسم ولو كانت يدها خارجة عن العين وكانت في يد ثالث فان صدق الثالث احدى الحلف المصدق فخص له به وكان للآخر دعوى الثالث ولو
على المصدق وان قال هو لم يملك ولا بينة فخص بهما نصفين بعد حلف كل منهما لصاحبه على ما مر وكل منهما ان يدعي على المقتض المضاف ماله على يده
ولو اخرها لحدتها ثم اخرها للآخر سلم العين الى الاول وانكر من المقتض الثاني بدله من مثل وقيمة ولو اعترف بها لحدتها اخر معين فقبل بغيره بالقيمة ولا
بالصلح لانكر ولو تفاها عن نفسه لم يغير به لحدتها ولا ثالث بل سكن فالأظهر التحالف فان حلفا او نكلا كانت بينهما نصفين والا فالحالف منهما **الثاني**
بمك الغارض على وجه النضائي الشهادة مثل ان يشهد عدلان بحق خاص لا يبدون بهداخران بذلك الحق بعينه لغوا ويشهدا بانه بلغ مناخا خاصا من عرفة
الوقت لفلان ويشهدا حران بغيره بعينه من خالفة ذلك الوقت بالخصوص وحيث ما تنازع البينتان فان امكن التوفيق ولو بسبب حكومته مد لك احدهما
على مدرك الاخرى اذ كان مدرك احدهما الا استصحب مدرك الاخرى العلم لزم تقديم الحاكم وكل بوق في يدها حيث يمكن التوفيق بوجه من الوجوه القوية ولا
يمكن الجمع عمل العام منها على الخاص ولا المطلق على المقتدر فان مورد الحيل كل امتك واحد لا متكلمين وحيث مالم يمكن التوفيق فاما ان تكون العين في يدها او
بدا حدتها او يد ثالث ولا تكون في بدا حدتها على اول يقضى بها بينهما نصفين من دون اعتبار اليمن من احدهما على الاظهر وان كان اليمن من كل منهما احوط
وعلى الثاني ففي تقديم بينة الداخل وهو من كان منكرا للموافقة قوله لاصل او فاعاد او اماراه من بدا وغيرها او بينة الخارج وهو خلافة او التفصيل وجوابها
التفصيل بتقديم بينة الداخل فيما لو شهدت بينة بالمقيد بالسبب بينة الخارج بالملك المطلق وتقديم بينة الخارج في عكس ذلك وفيما شهدت جميعا بالملك المطلق
او بالملك المقيد وصح تقديم بينة الداخل على بينة عن بينة على الاظهر وعلى الثالث فيقضى بان حج البينتين عدلان فاشا وبان العدلان باكرتهما على احدهما
والا فرب عدل التزجي بغير اوصفين كالاضطيق والاعرفية ونحوها ولو كانت احدهما عدلا والاخرى اكثر عددا او قبل بتقديم الاولى وقبل بتقديم الثانية

لو تنازع اعيان في يدها جميعا ولا بينة فخص بها بينهما نصفين

لو تنازع اعيان في يدها جميعا ولا بينة فخص بها بينهما نصفين

في الفضا

لو ادعى شراء المبيع من يده هو بملكه واذا باض التمن وادعى اخر شرائه من غيره هو بملكه واذا باض التمن ايضا واذا ما بينهما من مساويتين في العلل والعدول والتاريخ
فانضنا ونقضوا بالقرعة وحلف من خرج اسمه ففصل ولو كانا عن اثنين قسم المبيع بينهما نصفين ورجع كل منهما على الباقي بنصف التمن ولهما الفسخ بنقض القسمة
والرجوع بالتتمين ان لم يكنوا قد قبضوا ولو فسخ احدهما جاز ولو لم يكن للاخر اخذ الجميع لعقد رجوع النصف الاخر الى باع حتى ياخذ **الحا صك** لو ادعى عبد
مولا اعتق وادعى الاخر ان مولا باعه منه فان لم يكن له ما يثبت ذلك كان العبد في يد المدعي عليه فان كان بينهما حلف لهما يمينين سقطت الدعوى وان اقر احداهما
وكذب الآخر حلف لمن كذب ان كان هو العبد على الاظهر ولو كان العبد في يد المشتري فحق تقديم قوله يمينه وتقديم قول السيد وجها اظهرهما الثالث ولو اقام
بينة ففصل ولو اقامها فان تقدم تاريخ احدهما ففصل ولو ان اتحد التاريخان او كانتا مطلقتين واحداهما مودع وخر دون الاخرى جرى ما قرين حكم غايرتين
نزيل يضمن مسائلا الاولى لو شهد المدعي ان الدابة ملكه منذ مدة وتلت ستها على اقل من ذلك سقط البينة بالنسبة الى ما كان فيه
ولو سقط راسا على الاظهر **الثانية** لو ادعى ان تبيع يد زيد وادعى بینه انه اشترىها من عمرو فان شهد البينة بالملك بيمينه مع ذلك للبائع والمشتري والبيع
ففيها المدعي وان شهد بالشراء فقط فلا صح عدل الفضا بها لان الشراء منه عم من ملكه اباها فلا يرفع اليد عن اليد المعلومه بالمحتملة بعد اعمية
المصرف من الملك **الثالثة** الصغير المحمول نسبة اذا كان في يد انسابا مدعى بيمينه فوالفضا بله بغير ردعوا مطلقا او مع اليقين ومع البينة والتهمين
غير المتبر فالاول وبين المتبرعد السماع افعال ثابتهما لا يخلو من قري لو انكر الصغير بعد كبره كان القول قوله يمينه ان لم يقر ذواليد بینه على عوا ولو كان الصغير
في يد اثنين فادعيا رقيه لهما حكم لهما اذا اتفقا بيمين الشريك او شاز عا بدعوا استقلال كل منهما به ففصل ولو بلغ وانكر كان القول قوله يمينه لا مع البينة
فان ان اقامها احدهما ففصل لهما في يد صاحبه بحلف هو لغيره ان اقامها معا ففصل وادعيا يمينهما نصفين ولو لم يكن في يدهما لم يقبل قولهما الا بينة
فان اقامها كل منهما ففصل وادعيا يمينهما واسطفا خارجا بالقرعة وان كلا ففصل بينهما ولو كان كبره فادعى رقيه فان صدقه سمع ان كان رشيدا
غير مشهور بالحرية ولا معلوم الانساب لو شرعنا الى ما يستلزمها وان كذبها كان القول قوله يمينه ان لم يقر ذواليد بینه على عوا ولو ادعى ثمان رقيه فاقر
لها ففصل لهما وان اعترف لاحدهما ففصل لغيره دون الاخر وان كذبها جرى ما قرين في يد اثنين شيئا لا يد لاحدهما عليه هذا لم يكن هو في يد المدعى لونه واما
اذا كان في يد فلا اشكال في صور اقراره واما اذا انكر فهو المكلف بالبينة فان لم يقرها كان القول قوله ذواليد يمينه **الرابعة** لو كانتا في يد اثنين بمعنى
كون كل بعض منفصل منهما في يد احد منهما وادعى كل منهما ملكه لهما فادعى على مدعى بينة ففصل لكل منهما بما في يد صاحبه يمينه تقديم البينة الخارج وكذا لو كان
في يد كل واحد شرا وادعى كل منهما الجميع **الحا صك** لو ادعى شافي يده يد اقام بينة فاخذها ثم اقام الذي كانت في يده بينة لهما لم يقبل الحكم على الاقر
السادس لو ادعى مدعي عن واختلف في يد المدعي بكان يدعى احدهما العين بيمينه وادعى الاخر نصفها وكانت العين في يد ثالث اقام كل بينة على مدعاه
فاكثرهما حصه بخفض بالمدار الذي لا يراحم غيره كالنصف يستعمل فيها عداه احكاما تعارض المتقدم من تقديم اعدا لبنتين واكثرهما والقرعة مع المساوي
الفصل من خرج اسمه يمينه مع الامتناع منهما عن اليقين يقضي بينهما بالسوية فيكون للمدعي الكل الثلثة الارباع والمدعي النصف الربع هذا اذا كانت العين في يد ثالث
ولو كانت في يدهما ولا بينة في يمينهما بالسوية وعلى مدعي النصف اليقين لصاحبه لا يمين له عليه لانه لا يدعى عليه شيئا ولو اقام كل واحد منهما بينة فالنصف للمدعي
الكل وتعارض البنتين في النصف الاخر وعلى المختار من تقديم بينة الخارج يقضي بالنصف الاخر ايضا للمدعي الكل وان اقام احدهما بينة فان كان مدعي النصف
اخذه وان كان الاخر اخذ الكل ولو كانت في يدهما خاصة ولا بينة حلف في اليد وان اقام الخارج بينة ففصل ان اقامها الدخول في النقوض من غير يمين ترد
السابع اذا ادعى الزوجان اثبات البيت فقبل يقضي بهما من فاما البينة ولو لم تكن بينة في يد كل واحد على نصف ففصل لكل منهما على نصفه ملك صاحبها في يد
فياخذ من غيره في يمين ما يصلح للرجال وما للثنا واما ولا يمين بقا الزوجية بينهما وزوالها ولا يمين كون النزاع بين الزوجين او دارتهما او بين احدهما وادعيا
الاخر وقيل انما يصلح للرجال خاصة له وما يصلح للنساء خاصة لها ما يصلح لهما بقسم بينهما بعد الخالف قبل يحكم بها للمرة مطلقا يمينها وقبل رجوع في ذلك
الى العرف العام والخاص فان وجد على يروا شوق اضطرب كان بينهما الضام الدعويين عدل الرجوع والاول موافق قاعدة والثاني والثالث منصوصا
ونصوص القول في الثاني راجح والله العالم ولو ادعى الزوجان النوقية انرا عارها بعض ما في يدهما من مناع او نحو كلف البينة فان اقامها ولا حلف الرجوع
على عمل العلم بالاعادة واخذ نصيبه منها لا رث **المفصل الثالث في دعوى الموارث وفيه مسائل الاولى** لو مات مسلم
عن اثنين ففصل على كون احدهما مسلما عند موت الاب ادعى الاخر مشقة فانه لا يثبت على ذلك خص الميراث بالمفق على اسلام يمينه انه لا يعلم اسلام
اخيه قبل موت الاب ان اقام بينة ففصل بهما وان اقام كلاهما جرى هذا ما قرين احكاما تعارض البنتين وكذا لو كانا مملوكين فاعطفا واتفقا على تقديم حق واحد
واختلفا في الاخر هذا لم يكن في الزكوة ففصل وان كانت هناك قسمة كفي الاسلام قبل القسمة وفي البحث فيما لو اتفقا على اسلام احدهما وحقه قبل القسمة واختلفا
في الاخر انه اسلام واعترف قبل القسمة او بعد **الثانية** لو اتفقا على ان احدهما اسلم في شعبا والاخر في غيره شهر رمضان ثم اختلفا فقال للمقدم مات لا يقبل
شهر رمضان وقال المتأخر مات بعد دخول شهر رمضان ففصل في يمينه قسمة الزكوة بينهما ففصل **الثالثة** لو كانت دار في يد اثنين وادعى احدهما الميراث
لاخيه العاشر راجح بينهما فان لم يثبت في القول قوله ذواليد يمينه وان اقامها فان كانت كالمرة في غير باطنة متفاد من احوال الميت او لا وشهد بيمينه

في الفضا

في الشهادات

وعنه وفيه الأصل في السلم العدل ويقبل قول العدلين في كل من انشأ به القسوق وتكفي الشهادة الفعليه كالقولية كصلو عدلين خلفه مع هذا الاحتمال الموهنة كما يكفي الاطمينان والعلم العاقل الحاصل من ملو جميع خلفه مع هذا الاحتمال ان لقادحة وتقول العدل البار كتابا لكبره ولو مرة واحدا ولا تزول بار كتابا لصغيره ولم يبلغ حدا كسر عليها والكبره كل معصية عظيمة في نفسها الامن جهة المعصية تعاو بعرف ذلك بامور **احملها** ورود النص بكونه كبره وذلك كما في الكفر بالله العظيم وانكار ما انزل الله والباس من روح الله والامن من مكروهه والوقوف من رهنه ونجاة المحاربين لا ولي له جلا ذكره والكذب على الله ورسوله واوليائه صلى الله عليه وسلم اجمعين ومطلق الكذب قتل النفس التي حرم الله ومعونة الظالمين والكبر وعقوق الوالدين وقطيعة الرحم والفرار من الزحف الثعرب بعد الهجرة والتمرد وشهادة الزور وكتمان الشهادة واليهن الغيوس ونقض العهد بتبدل الودينة واكل مال اليتيم ظلما واكل الربا بعد اليقظة واكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغز الله واكل السخن والحياض والغلول ومطلق السرقة والجحش في المكيال والميزان وجلب الحقوقي من غير عدل والاصراف في البذر والاشتغال بالملاهي والتمار وشرب الخمر والزنا واللواط وهذا المختصا ورك الصلوة ومنع الزكوة والاستخفاف في شيء مما فرض الله تعالى والا صرا على الذنب فانها تؤعد النار عليها في الكتاب او السنة صريحا او ضمنا مثل جملته مما امر بالمحكم وغيره ما انزل الله تعالى والقصد الاضلال عن سبيل الله سبحانه والظلم والركون الى الظالمين والتخلف عن الجهاد **ثالثها** الصريح بالعذاب فيها كجمل ما مر والا عراض عن ذكر الله تعالى والا لحاد في بيت الله عز وجل والمنع من مساجد الله ببارك وتعالى وهذه رسول الله صلى الله عليه وسلم والاشتماء بالمؤمنين ونقض اليمين والمحادثة وقطع السبيل واشاعة الفاحشة في الدين من اموال **رابعها** وقوع الشبهة في الكتاب السنة على الفعل او الشبهة في الفعل او التزك لشدة هذا يكون اعظم من الموقد بالنار كالبرائة من لينة كونه كالزاني بامه مثلا ونحو ذلك مما بعد لعظمته ازبد من الموقد بالنار بعد فرض انه معصية وذلك كلفه بطر ما مر والغيبه والبهتان ونحو ذلك **خامسها** ان يكون مما رخصت عظمه في نفس اهل الشرع وان لم يضر على غير التيق كما في هانته العالم **سادسها** لا لاد العقل والنقل على اشدة معصيته مما ثبت كونه من الكبار ومساوئه مثل اعلام الكفار بما يوجب غلبتهم على المسلمين فانه اشدهم من ارحم سابعها ان يرد النص بعد قبول شهادته في ترك الصلوة وخلفه كما ورد في التيق عن الصلوة خلفه لعاقب الوالديه ورد شهادته من لم يحضر الجماعة رغبة عنها ثم انه هل يبرئ في تحقق الاصل في ذلك فذكرت كونه من الكبار او كونهما من نوع واحد وتكفي شراهما في مجلس وجها اظهرهما الثاني وقبل ان من الاصل ترك النذر والعزم على العود سواء كان العزم حال ركاب المعصية الاولى وبعد هانته التوبة وسواء كان عزمه على العود الى تلك المعصية بالخصوص ومعصية اخرى نحو انشاء العزم من حين المعصية الاولى وبعد قبل التوبة ويمكن التأمل في كون العزم على العود صرا او في مدح او كتاب منافية المروءة في العدل لا قولان اظهرهما هذا الا اذا كشف عن فلة المبالاة بالدين بحيث لا يوثق منه بالقرع عن الكبار والاصرار على الصغار وقد نسي في المروءة بانها عيانية ما يؤذن بحسنه النفس ودانته الهمة من المباحات والمكروهات وصغار المحرمات مع عدم الاصرار وقد قبل ان صاحب المروءة ليس بغير ما قاله في زمانه ومكانه متلوا لملأ في المروءة باكل غير السوقي والقرع التمل لا بكثر بفعله في الاسواق وبما للرجلين من غير عذر في المجالس العامة وليس ذلك ما لا ياسب من اللباس لباس الجحش للفقيرة نحو مما يجعله الضمير كبحسب زمان المكان وبالبلوة في الشوارع عند سلوك الناس وكشف لاس في المجالس مع الاسواق فمن لا يلبس به ذلك وتقبل المحلة بالعدا والملك في المحاضر ونحو ذلك من المباحات المستحبة بالنسبة الى بعض الناس المختلفة باختلاف اماكن والازمان وليس منها المستحبات المستحبة عند لعامة في بعض البلاد كما كمال للرجل الا لتمد وحضاب البدن والرجل بالتحشوا ونحو ذلك وتجب التوبة من الذنوب كارتها وصغارها وهي مكفرة للذنوب حقيقة الرجوع الى الله تعالى بعد الاعراض عنه والندم تامفلا وشروطها العزم على عدم العود الى المعصية وان لم يوثق بحصول ما عزم عليه الا بقوته تعالى وبحل التوبة بالاستسقاء وقد تقدمت شرائطه في كتاب الكفارات واذا تاب للمذنب ان كانت عن صغيره فهو عدل وان كانت عن كبره ولو كانت الاصرار على الصغيره فلا يحكم بعد الله الا باحراز الملكة فيه بعينه لك ولا يفصح في العدل لترك المندوبان وركاب المكروه ولو اصررت الا ان يبلغ الحد يؤذن بالهوان بالسنن والمكروهات وفلة المبالاة بالدين **مسائل الاولى** كل مخالف في شيء من اصول العقائد ترد شهادته سواء استند في ذلك الى اجماعها او التقليد ولا يفصح الخطأ في فرع اصول الدين ما لم يضر باصولها كما لا يفصح الخطأ في فرع الدين ما لم يخالف اجماع الفقهاء والفقهاء **الثانية** لا تقبل شهادة الفاظ لغز المشهور وبهم بالفجر نعم لو تاب الفاظ مضى زمان حصل الوثوق بحصول ملكة العدل فيه قبلت شهادته وحل التوبة لا تقبل عليها قبول شهادته امران احدهما ان يندك وبكذب نفسه صانفا كان في الواضع او كان باعانه ما هناك انه في صورة صدقة في نفسه يور في كذب نفسه الاحوط ايقاع الاكذاب عند الحاكم بانها عفو المذنب عنه ووقوع الحق عليه لو ان الفاظ بيته لشهد بصدور ما نسب اليه منه ونفسه في رد شهادته ولو عدل لعدا لعدا **الثالثة** اللعب بالان الفار كالحرام موجب للفسق ورد الشهادته من غير فقهين استمال على ما مر في محبت الكاسية **الرابعة** رد شهادته شارب السكر ولو فطره غيرا كان او نبذ او تبع او منصف او فضيحا او فقاها وكذا عصب العصب بعينه قبل ذهاب بشيرة وان لم يسكر ولا باس بعصير الوبسب الزمر والبسر على الا **الخامسة** ان يصير خرا يجر اتخاذ الخمر للتخليل كالمرة في الكاسب **السادسة** رد شهادته من استعمل الغش او من استعمل لومرة الا ان يؤذي به من ملكه العدل لا وفقره بيان حقيقة وفرد في الكاسب يجر من الشر ما يقتضي هجا مؤمن من استبدال او مدح المالك لا يسا هله او تمهله او تشبها بامرته معرفه غير محالة وما هو واجب هيج الفتن واتاره الشهرة الى ما لا يرضاه الله تعالى وكذا ما يقتضي كذا بالان يعلم كل من سمعه بكونه كذا من باب المبالغة فان الاظهر على الناس ان كان لا يحوط تركه ولا باس بها عند ذلك من انفسا الثمر وان كان اكاره مكروها الا اذا انضمت اليه جهة في الجحش في الشر كركب الظلم وادح المعصية من صلوات الله عليهم اجمعين والفقهاء رضوا بها

والذي في الشهادة والعدل والعدل

كتاب الشهادات

التي هي
الطريق
للمعنى
المدونة
فيها

والمعصية واداء المحكم والمناجاة نحو ذلك فانه يستحب من هذا الباب ما صدر من المعصية من صلوات الله عليهم اجمعين الفقهاء من اننا الاشياء والقضايا
الشعر اعيانها ونشأنا وفرد عن الرضا انه قال ما قال فينا مؤمن شعر به جانا به لا نبي الله تعالى لمدينة في الجنة واسمع من الدنيا اسم حرات يزود فيها كل ملك
عقرب كل جحر من رسل وكرهنا الشراء ونشأ دليله الجنة ويومها وفي شهر رمضان في الليل انما هي بالنسبة الى غير الضم المتحيزه **السؤال** من ان الله تعالى
عمره زود الشهادة بها السخا والاسماء اول من غير صراد واستثنى من ذلك جمع الذرة في النكاح والمخاض خاصة فانما يجوز على كراهية ولاد بل معدا علفه
مطلقا وفا لاخرين هو الاظهر واكثر المحجوزين اطلقوا الذرة في بعضهم بغيره ان الضم **السؤال** بعينه المحكم مع ظهور امارته بقول وفعل ومعصيته فان
له مبلغ المحسوخه وقد دانه لياكل الايمان كما تاكل النار الحطب كذا بعض المؤمنين لا بسبب بوق في كونهما كبره فيفسق فاعلموا ان له مبلغا حلالا لا صرا وتزد
ولا باس به ما لم يظهر له ان لا يخطئ ولا يورد ان المؤمن يغبط وان المناق ليحسد والعرف بينهما ان الغبطة هو متي وجو المغبوطه فيه من دون نظر في
عن المضبوط الحسد هو متي ذوال التعمد عن الغير **السؤال** من ليس للرجل في غير الحرب الضرر وعمره زود بالاصرار عليه الشهادة وفي جواز التكاثر عليه
والانذار قول فوقي وكذا يحرم التخمم بالذهب للرجل وفيض الضرر عليه وفروء ما يطلب من محبت لباس الصلوة **السؤال** من سعى في اتخاذ الحرام للباس والبعض
والفرج والاكل وانفاذ الكذب ليس محرما بل ظاهر الاجابة استجابا لثبانه في البيت انها تحفظ اهل ذلك البيت من اذ الجحش وعطد الشياطين واما اتخاذها من
اللعبة اطارها في الهوى للفرج من دون لزوم محذور في ضمنه من الاشراف على ود الجار ولا الاخلال بشي من الواجب الا لا يظهر جوارها ايضا وان قبل بكرهه
الاحوط تركه بل ينافي ذلك مرونة واما الرهان عليها فالظاهر منه واما الغالب عليها من غير عوض لا احوط تركها وقد عرفت محبت السوء الرمانه رباطا
العاشر في زود شهادته احد من اهل الصبايع المكره هذه الذمة وان بلغت في الذمة الغاية كالكاس والريال والوقاد ونحوهم اذا حازوا شرط القبول وقد
مرغلا والكاسيب المكره هذه بابها كما مر على اخرى من سائر المحرمات في محبت الكاسيب مما ورد في النهي عنه ولم يسبق ذكره هنا ولا هنا لطلب التباينة مع عدم
الوثوق بالعدله وقد ورد لمن من طلبها كذلك ومنها اختلال الدنيا بالدين ومنها التخصب على غير الحق وقد ورد ان صاحب بيت يوم القيمة من
اعراب الجاهلية وانما يصيب بعضا من نار وحقيقته على ما ورد هو ان يرى الرجل شرار قوم خيرا من خيار قوم اخرين وليس منها ان يحب الرجل قومه واما ثبوتها
بغير الرجل قومه على الظن ومنها التجربة فانه كالنكر من الاحاد وقد ورد انه لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر وحقيقته ان يحمل الحق بطن
على اهلها ومنها حب الدنيا المحرمة فانه راس كل خطيئة ومنها اسائه الحق المؤدية الى ذلك الذمة وقد ورد انه يفسد الحق العسل
ومنها اتباع الهوى الذي ينافي الشريعة ومنها البغي وقد ورد انه يقود اصحاب النار ومنها الرضا بالظلم ومنها ظن السوء بالمؤمنين
غير ذلك مما يقف عليه المنبج **الوصف الخامس** التمام في شهادته اطلاق اعناده جمع ولا دليل على العمل عليه على الاطلاق مع ذوال التمام
نعم قام الدليل على قبول الشهادة من اشخاص عبادا والحكم في بعضها التهمة وفي بعضها غيرها فها هنا مسائل **الاولى** لا تقبل شهادة من يحرم شهادته نفعا
من عين او دين او حق او سلطة ولا يبرأ وكذا لا يجوز ذلك سواء كان هناك هناك تهمة ام لا مثل شهادة الشريك فيما هو شريك فيه فانه لا تقبل وذلك لكونه
لنفسه لا للتمتع ولذا لو شهد بخصته الشريك فقط بان الشريك نفسه قبلت مثل شهادة صاحب الدين المعسر المحجور عليه لفسد على ما يتعلق بدينه
غير المستثنى فانه لا تقبل ولو كان التهمي من المستثنى كالدار والحادم قبلت شهادته بذكر كذا لو لم يحج عليه فانه تقبل شهادته مطلقا وان كان معسر
ومثل شهادة السيد لعبده المادون في التجارة من قبله فانه لا تقبل الا اذا كان المشهود له مكائفا فانه تقبل ومثل شهادة الوصي في محل بغيره وولا يندو
الوكيل لو كره فيما هو وكيل فيه وتضي شهادته بما فيها البس لم ينافيه لا يبرأ وكذا لو كرهه فادعى بعضهم وشهدوا بالباخون ومثل شهادة الشريك
جميع الشفص الذي فيه الشفعة لكونها شهادة للنفس على الشفعة لا تقبل اذا كان محل الشهادة فيما لا شفعة فيه وكان قد عفى لشاهد عن الشفعة ومثل
شهادة الوارث على شخص محرجه مودته جرحا يمكن مع الشرا على قول والا فوقي قبولها قبل موث لم يورث لمنع العدالة من التهمة وقد عرفت النفع حين الشهادة
كان الا فوقي قبول شهادة كل من اتهم بصاحبه بان زهدا وصلى له بكذا **الثانية** لا تقبل شهادة من يستلغ لبهادته ضررا كشهادة احد العاقله يجرح
شهو الجنا وشهادة الوكيل والوصي يجرح شهو المدعي على الموصي او الموكل **الثالثة** لا تمنع العدالة الدينية من قبول الشهادته فقبل شهادة المسلم
العدل على الكافر كما تضي شهادته على من يفضله لفساد مذهبها وفساد العدالة الدينية فانه تمنع من قبول الشهادة على العدول ان لم تتضمن العدول
فساد ولا تظهر بقول الفصل ولو ظهرت وجبت الفسق وقد جعلوا امزان العدالة ان يعلم من حال احد هما السرود بمسائر الخمر والمساودة بسروه ولا باس فيهما
العدلة لعدده **الرابعة** لا تقبل شهادة بعض الرضا بعض على الفاطع عليهم انظر في النص الجريح بالعدل **الخامسة** الفرائض ينسب وسبب ان قرنت
لا تمنع من قبول الشهادة كالاك لولده وعليه والاب لوالده والاخ لغيره عليه ونحو ذلك واما شهادته الولد على والده ففي قبولها قولان اظهرهما القولان
سواء شهد بما لا يدعي متعلق به كالفصا من الحد وتقبل شهادته من الزوجين والاخر وحالهما حال باقي العدلة فلا يتوقف سماع شهادتهما على عيانه
ولذا تكفي شهادته الزوج مع البين فيما تكفي في شهادة واحد مع البين وتكفي شهادته وحده في نصف الوصية وشهادته وحده في ديةها **السادس**
يقترن في دعاء **الاول** تقبل شهادة الصديق الصديقون ناكثون بينهم العقب والملاطفة تمنع العدلة من التهمة **الثاني** لا تقبل شهادة من اتخذ العوا

كتاب الشهادة

يؤتف عليه في الشهادة في مورد من الموارد من فوى لا دالة يعتبر وجود في لشاهد عند التحمل فيعتبر في العقود حاسنا السمع لسمع الاشياء والبصر في شخص
 المتعادلين فاذا وجدت احك الحاستين خاصة نفذت شهادته بالنسبة الى تلك الجهة خاصة ان يحصل العلم بالنسبة الى الجهة الاخرى ومع ما لا يعرف صوت
 المتعادلين يعرف عليه لا يشبه معهما وسمع الانشائها اجازت له الشهادة بمرئيه ان يعرف صوتها بعلم لم يترشدها بصددها انشا
 من شخص لم يعرفه يقين وقيل تنفع شهادته فيما لو انتم الى شهادته معرفان بشهدان بالمعافدين وانما الملقظان بالايجاب الفصول الذين سمعها الا عي لكن
 في حد ذلك ثمه نظرا لانها قد شهادته المعرفين دون الاعي لانها ان كانا مدركين للعقد بجاستيهما نفذت شهادتهما ولا حاجة الى الشهادة الا عي والاول
 بجزلهما الشهادة في الشهادة الاعي لا تترصد على ادراك جزئيات الشهود بجواسته ولو تحمل الشهادة فيما يحتاج الى الا بصا وهو مبصر ثم عي فان عرف نسك
 المشهود له وعليه انم الشهادة والا فان عرف الصوت يقينا اجازت شهادته ايضا كما يجوز شهادته على اقبضه وشهد عليه وكان في قصده من التحمل
 الجبر الاداء وكذا تمضي شهادته بالزمن كما ان القيت الى الحاكم لغز لا يعرفها فترجها الاعي مع عدل خولك لعلها فانه ثم شهادته **الفصل**
الثالث في اقسام الحقوق وهي قسمان حق الله سبحانه وحق الناس **اقا الاول** فلي اقتس تلك **احدها** ما لا يثبت الا
 باربعة رجال ولا يكفي اثنان ولا ثلث ولا رجلان واربع نسوة لا ثلث رجال وامرئين وذلك كاللواط والمساخنة على الاظهر ثابتهما ما ثبت برجلين
 ولا بغيره بل هو ذلك وذلك كاثبات البهائم على الاظهر وشرب الخمر والردة وثبوت الحقوق المالية الالهية في منه وفي حكم ما اشترك بين الخلق والخلق كالسرق والقتل
 ونحوهما ثابتهما ما ثبت باربعة رجال وبثلاثة رجال وامرئين وبرجلين واربع نسوة وذلك كالزنا غير ان الاخير اعلى الرجلين واربع نسوة لا يثبت الزنا
 ويثبت به الجمل خاصة ولا يثبت بعينه ذلك كرجل وست نسوة على الاظهر ولا يثبت شيء من حقوق الله سبحانه بشاهد وامرئين ولا بشاهد وعين ولا بشهادة النساء
 منفردات ولو كثرن الا ان بلغن الى حد حصل العلم القطعي من شهادتهن واما الاتفاق فكلما تم فيه مضطرة والقبض والقواعد متشعبة والذى يقتضيه النعم
 فيها هو جعلها على اثبات احدهما لا يثبت الا برجلين كزنية الالهة والنجابة الموجبة للقصاص ثابتهما ما ثبتت لرجلين وعين ولا يثبت بعينهما في
 الرجل وامرئين وذلك كالطلاق والخلع والنجاة الموجبة للدين ثابتهما ما ثبت برجلين وامرئين وبرجل وعين ولا يثبت بعين ذلك كالدين والاموال
 كالغرض والغصب المعاوضات كالبيع والصرف والسلم والصلح والاجارة والمساقاة والقرض والرهن والهبة والتمكاح والرجعة والعق والنكاح
 ونحوها والاجل وطاعة المرأة لاسيما في النكاح والنفقة وقيل الكافر لا يستحق السلب اذ ما ان الصيد لملكه والنسب الوكالة والوصية اليه فهو بلسان
 الظاهر والوفاء الخاص بل والرضاع على الاظهر وغيرها من حقوق الناس كذلك الصحيح محمد بن مسلم التام بنفوذ الشاهد مع اليقين في مطلق حقوق الناس فيمنع
 بآخر تبة الشاهد اليقين برجل وامرئين في جاع ذلك في الطلاق والخلع التام هو قسم من المطلق والنجاة بحكم الاجابة الناطقة بعد قول رجل وامرئين
 في الطلاق والدم وبقي الباقي رابعا ما ثبت برجل وامرئين وبرجل وعين واربع نسوة منفردات كالولادة والاستهلال والتفاس والمحض والعقد والوصية له
 وحبوب النساء الباطنة التي لا يستطيع الرجال شرع ان ينظروا اليها ولا تكتف عند انفرادهن اقل من اربع منهن على الاظهر الا في الوصية لانه ثبت بشهادة واحد
 ربيعة وشهادة اثنين نصفها وثلاثة ثلثها وكذا بالنسبة الى مبرات المسجل في الشهادة واحد باستهلال يثبت ربع مبراته وبثنتين نصفه وبثلاثة ثلثه الا
 ولو تعدد المولود فشهدت لواحد باستهلالها جميعا ثبت لكل منهن اربع وهكذا لا يقوم الرجل الواحد هنا مقف امرئيه ولا امرئ واحد فلا يثبت بشهادته
 نصف الوصية ومبرات المسهل ولا ربيعة على الاشتراك فيقوم الحق مقف المبراة فيما ذكر الا في الوصية ومبرات المسهل فانه لا يثبت بشهادة اقل من اربع منهن ثوب من
 الوصية لعد مقام الرجل مقام المبراة في ذلك هكذا لو كونهن نسوة ولا يجوز للمرأة العالمة بالوصية ان تشهد باربع اضعاف الموصي بل يمل مقام الوصية في الوصية
 ولا يشترط قبول شهادة الواحدة الريع وهكذا شهد الرجال ولا يخص الحكم بالوصية لشخص خاص بل يجوز فيما اذا وصي للمفقره وسائر المصارف العامة ولو
 اقر في حوته لشخص من عبيد او دين واكتفى بالقران فهو ليس بوصية فلا يثبت بما ثبتت به الوصية نعم لو ضم الى ذلك قول له طوط بعد ما كان وصيته ولو اوصى
 باثر اهد من ثلث عير الريع والربعان والثلثة الادباع اما اوصى به لثلاث ولو اوصى بعين لا يمكن تقسيم القصر كان الموصي له مبركا فثبت منه على الاظهر
 ولو اوصى بما لا يرفع كقول جارة الموصي الى المشاهد المستقرة فالظاهر ثوب ربع مصر في الشهادة الواحد فيصرف في وجوه البر ولو كثر النساء كثر فيحصل العلم
 بشهادتهن فلا يظهر حجة ذلك حتى فيما لا تكتف فيه شهادة النساء **الاولى** ليست الشهادة شرطا في صحة شيء من العقود والابعان سواء اطلاق
 والخلع نعم بغير الشهادة في النكاح والرجعة والبيع والدين **الثانية** حكم الحاكم بنفذ ظاهر مطلقا وابطنا ان كان المحكوم له محققا وليس المحكوم له اذ علم
 دعواه ان يرتب على المحكوم به وليست به فيما بينه وبين الله تعالى نعم يرتب له ثوابه ان كان عالما بليوث الحق واجهلا بالواقع **الثالثة** اذا ادعى الجامع
 لشروط الشهادة الى تحملها وحيث عليه الاجابة فيها سواء كان هناك من يقوم بالتحمل غير ام لا على الاظهر والمدار على الالهية للشهادة في نظر المستهددين والشا
 فلا يترك له اوجب على بل يرضق نفسه الباطن بل يحفظ المشهود بهن التليكا بكاند ونحوها كما يلزم معرفته للمشهود له والمشهود عليه معرفته ما يتركه عن غيره
 يجوز ان تكشف امره وجهها لغيرها الشاهدان اذ لم يمكنهما معرفتها لهما بغير ذلك وجب اداء الشهادة اذا كان التحمل باسندا صاحب الحق وفي وجوب الاداء اذ لم
 يكن التحمل باسندا فلو ان اظهرها العد الا ان يعلم بذهاب الحق بسكونه فلو علم بذلك وجب عليه الاداء والوجوب في صورة كون التحمل باسندا صاحب الحق

في الشهادات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

٩٥

قبل الرجوع ففي الغرض وجه قوي ولو شهدا بكأيه عبده ثم رجعا واذا في العبد التحريم وعقوباتهما غير مائة فثبت على الاطلاق ما قبضه المولى ثم ملكه الشك
اذا ثبت شهادة الشهود بالزور لم ينقض الحكم واستعادة المال ويحقق الزور بعد الكذب بثبت ذلك بعلم الحاكم والمجاز المفيد للعلم ولو كان المال نالقا او موجودا غير
ممكن الاستعادة ثبت القصدان على الشهوة هنا ايضا ويحتمل المحكوم عليه من الرجوع عليه وعلى الشهود له ويثبت في الشهود الزور في بلدهم وما حو لها حتى يثبت شهادتها
ويمنع غيرهم ويثبت الحكم بما يراه ولو شهدوا بالزور في القتل فقتلوا ثم ثبت الزور ثبت عليهم الفصاص وكان حكمهم ما قرع من حكم الشهود اذا اذروا بالعبد ولو باشر
القصاص معترف بالزور لم يضمن الشهود وكان الفصاص على التولي لكونه مباشر اقوى من السبب لو قال لمرأى علم واخطأت اخذ منه الدية ولو رجع وفي الدم و
الشهود معا فالأجود كون الفصاص او الدية بكاملها على وفي الدم لكونه مباشرا **السؤال** بعد ان شهدا على طلاق باين ارضاع محررا ولها ان يفتح بصيب غيرها
من جهات لفراق وثبتت تمام شهادتهما في حصول الفراق وان لم يثبت رجعا واحدا قبل الحكم فكان لا يثبت ما شئ الا ان يثبت ان لم يكن لهما عذر مقبول فيان
بعد حكم الحاكم بالمعاقبة لم ينقض الحكم بل يثبت لفراق وهل يضمنان الصداق وبعضه من المثل برجوعهما او لا يضمن شيئا وجوابهما **الآخر في قول**
اذا رجع الشهود او بعضهم على وجه يثبت به الغرم فان كان الشاهد بقدر الحاجة كرجلين في ارضوا فان رجعا احدهما غرم النصف ان رجعا جميعا غرم الجميع بالشك
وان رجعا احدا لا ربعه في الحد وغرم الرجوع وان رجعا اثنان فالنصف بالسوية وان رجعا ثلثة فثلث الباع وان رجعا جميعا غرموا الجميع بالسوية وكذا الحال في
فيما لم يضمن شهادتهم منفردة لو كان الشاهد رجلا وامر شري فان رجعا الرجل كان عليه النصف ان رجعت امرأتان كان عليهما الربع وان رجعا جميعا
فالنصف على الرجل والنصف الآخر على امرأتين بالسوية ولو كان مسندا للحكم شاهد وبعين ثبت رجوعه النصف نعم لو كذب الحالف نفسه خضع للضمان ولو
رجع الشاهد لا وكذا كل موضع رجع المدعي فانه يخضع للضمان ما استوفى ولا غرم رجوع الشاهد هذا اذا كان الشاهد بقدر الحاجة ولو كان اكثر من العبد الذي يثبت
بالحق كثلثة مثلا في المال والفصاص وسنة في الزنا فخرج الزنا قبل الحكم او بعد قبل الاستيفاء يمنع ذلك من الحكم ولا من الاستيفاء وان رجعا الزنا بعد الحكم والاستيفاء
فمنعني الظاهر على الضمان ان كان الرجوع متأخرا في مقام الاداء والقصد ان كان هو الشاهد ولا لكن مقتضى طلاق صحيح محقق من مسلم هو ضمانا بقسط طلاق الشك
الشهادة على المال يضمن الثلث لو رجع اثنان من ستة شهدوا ان كان عليهما الفصاص بعد رجوع اربعة سدادس الدية عليهم وان فالأخطا فاعلم ما ثلث الدية وان
واحد غلب سدادس الدية في الخطا والفصاص بعد رجوع ثمانية سدادس الدية اليه العبد وهكذا ولو كان الشاهد نشاء عسرفه فيها لا يثبت النقصا منفردة مع رجل
فرجع الرجل كان عليه نصف الغرم **الثاني** لو زاد الشهود على العبد المعبر كما لو شهدا بالمال والقتل والعنق ثلثة او بالزنا خمسة فان رجع الكل فالغرم موزع
عليهم بالسوية وان رجع البعض فان ثبت العبد المعبر كما لو بقي في المال اثنان في الزنا اربعة فالغرم ان على الرجوع حصته من الغرم اذا وزع عليهم جميعا **الثالث**
اذا حكم الحاكم بشهادة عدلين ثم ثبت جرمهما فان كانت شهادة المرجح مطلقة غير معيبة للوقت لم ينقض الحكم كما لا ينفذ لو كانت مؤقتة بوقت متأخر عن مال أو
الشهادة ولو كانت مؤقتة بوقت سابق على زمان الاداء تنقض الحكم ثم ان كان المشهود قتل او قطع او حداثا واستوفى وتعدا لندرك فلا يثبت الدية في
المال لا من خطأ الحاكم ولو كان المباشر للفصاص هو المولى فالاشبه ان لا يضمن مع حكم الحاكم واذن نعم لو باشر القتل بعد الحكم وقبل الاداء ضمن الدية ولو كان
المشهود به ما لا يتوعد العين مع بقاءها لو كانت فالفقر القصدان على الشهود له يؤخذ مع كساره وينظر مع اعتنا وليس على الحاكم ان يضمن رجوعه عليه الدية
على أنه ظهر **الرابع** الاقرب كون شاهد التزكية والتعريف كشاهد الاصل في الضمان اذا ثبت كدبهما في الشهادة بعد الحكم **الخامس** ان شهدا رجلا وامر
واثنان بالاحصاء فخرجهم رجعا دون شهود الزنا فقتل منهم ما خاضعوا لعزبا بالعبد والامهنة منها **السادس** لو ثبت الحكم بشهادة الفرج ثم رجع فان
كدب شاهد الاصل في الرجوع فلا ينقض الحكم ولا يرجع عليه شيء وان صدقه شاهد الاصل في الرجوع ضمن **مسائل الأولى** اذا قامت البينة على ان
اعتق عبد قمر واخرى على ان اعتق بالان من غير ان تغرض احدهما النفي عن الآخر فقيمة كل منهما بمقدار ثلث مال الرقيق المختار من كون مختارا المريض من اصل مال الرقيق
جميعا وعلى القول بالخرج من الثلث فان اخذنا على البينان العتقين بغير تخيير مختلفين عتق من اعتقه او لا وان اخذنا بائنا رج واحد قرض بينهما وان اطلقت احدهما
او اطلقتا اعتق من كل منهما ثلثا وان زادت قيمة كل منهما عن الثلث وكان لبعض الثلث مصر في اخر مقلد على عتقها فبهذه النسبة **الثانية** اذا شهد شاهدان بالزور
لزيد وشهد من ورثته عدلان بان رجع عن ذلك واوصى لزيد فقبول شهادتهما بالرجوع وتردد القبول لظاهرهما اذا كان الوصي لزيد يؤخذ منه الموصى غيرهما
الثالثة اذا شهد شاهدان بالوصية بعين لزيد وشهد شاهد واحد بالرجوع والوصية بالعمرو كان لعمرو ان يحلف مع شاهد واحد بالوصية لا شهادتهما
منفردة لانها عرض **الرابعة** لو وصى بوصيتين منفرتين فشهدا احزان ان رجعا عن احدهما ولم يبعثاها فحق الرد لهما بالقبول والقسمة والنصيب
بالغرم وجوابهما **الخامسة** اذا ادعى عتق عبد على سيد العتق عبد كان او امه مكر لسيده فان قام المملوك بینه معرفته العتق لرحم بها
وان لم يكن معرفته الحاكم من حالها ولو سأل المملوك ان يقر بینه بين مولا الى ان يركب الشاهدان
ففي اجابته الى ذلك ترددا لا يوجب حن وجوبا لا جازية وكذا لو اقام مدعى المال
شاهدا واحدا وادعى له اخر وسأل الحاكم جسد الغرم
فان وجب اجابته ترددا يمنع

كتاب الحدود والنكاح

كتاب الحدود والنكاح

وفدا صليها اطلاق الحدود على عقوبات خاصة تتعلق بالام البدن بواسطة تلبس المكلف بمصنعة خاصه من الثياب
كثياب الخراف والنمير ياد على عقوبات واهانات لا تقيد بها ما صل الشرح خالبا ولا يطبق الاول على ما يعنى الثاني مسامحة لا خلاف شرعيتها واستبا الاول سنة الزنا
وما يقسمه الغدق والشرع والحدود سبب الثاني ان كتاب النكاح الذي لم ينصب الشارع لحد مخصوصا كالبغي والزنا ونحوهما تمايزا بين الحال
بشئى رسم ابواب **الاول في الزنا** مقصودا وممدودا والظهور في موجب الحدود والواضح اما **الموجب** فهو ابلج المكلف المبين ذكره وذكره ولو
الحض من وفدها من مقطوعها اخيارا في فحش اخر من غير معلومة الاثنتين من غير عقد دائم ولا منقطع ولا ملك للعين ولا المنفعة ولا شبهة من هذا وملك عالمها لهم
وهي تحقق الزنا بالابلاغ في دبر المرأة على الوجه المذكور ام لا فلو ان اظهرها العقد كما ان الاظهر عند تحقق اللواط بطلان الحد بل يثبت الحد بل النكاح ولا حد مع الجهل بالغير
او الدخول فله في حال الصغر والجنون ثم لو كان الصبي ممثرا عزوبته يترتب في خصوص الرسم مضافا الى البلوغ والعقل والاختيار والاحتياط ولو تزوج بغيره عليه القلم
ونحوها والمرضعة المحصنة وزوجه الولد ولو الدخول مع الجهل بالغير ثم فلا حد والجهل بالموضوع كالمجهل بالحكم في زنا الحد بل فلو طرد الاجنبية وزوجه وامته
فوطئها لم يثبت الحد لان الاظهر ان المدعى في الشبهة على عدم الالتفات الى حرمه الوطئ عليه اما المجهل بالحكم او بالموضوع سواء كان اعتقاد الاستحسان او بدنه مع
جواز الوطئ شرعا كالشبهة بغير المحصنة وفي كون وطئ السكران الاجنبية زنا تردد واذا قرب المقصود بنبوت الحد اذا عرضة السكران بزيادة السبب عصيانا على ما
مع عدم فحش في السبب شرعية له لعطش مملوك لا ولا ينفذ العقد بانفراذه شبهة في سقوط الحد ما لم يكن جاهلا بالحرمة ولا لوجود حد على حد الحارم وادعى الجهل
بالحرمة ولو يمكن في حقه ذلك لم يدعه الحد واما بدنه مع امكان جهله بالحرمة لو ساقا حرمة الوطئ لم يسقط الحد الا اذا اعتقد سببه ذلك كجهلها سواء كان مطلقا
في اعتقاده او فاصرا وكذا في كل موضع نوهم المحل كن وجد على فله شرع اخره فظنهما زوجة فوطئها ولو كانت هي الشبهة نفسها بزوجه وامته على فوطئها ممتنع ولو
زوجته وامته فعلها الحد دون ذلك يسقط لواباحه نفسها فوطئ المحل وامكن الجهل في حقه فانه يسقط عنه الحد ولا يسقط عنها الام مع جهلها ايضا وامكان فحشها
وليسقط الحد المكره واطيا كان او موطونا او موطوا ولو اكره احداهما دون الاخر سقط عند دون صاحبه رجلا او امرأة وانكار تحقق الاكره في طرفة الرجل لا وجه له حيث
للمكره على الوطئ على المثل على الاظهر فان كان المكره غير الوطئ ولا يثبت الا حقا الذي يثبت مع الاعم اجماع ما من شرط حد الزنا مضافا الى مورفيتها
ان يكون حر او حرة ان تكون عند زوجه دائمة بعقد صحيح او امته ملكها بعقد صحيح ويجوز لفرجها وان يملك من يرضعها على وجه بعد وعلها وبرو انا شاق منها ان
يكون موطئها فلا احتيا مع الرقبة ولا مع عدم ملك البضع ولا مع غيبة عنها غيبة ما نفع عن طرية اياها من شاق او كونه من موطئها مقارنتها الغير المحض والتفاسر ولا مع
التكبر من وطئ الشبهة ولا مع وجوه منقطعة عند وفي كتابه وجوه محالة عند غير مملوكه له تردد وكذا الاحتياط مع وجود امته او مملوكه عند لم يدخل بها بعد ولا فحش
عند الدائمة او بطلان عقد شرعا الا انه في اشراط البلوغ حين دخوله بزوجه وامته فلو حال هي المستند والافوى عند ثبوت الحد جماعا ولا جلا على الجنون اذا زنا
في حال الجنون وليسقط حد الزنا جلا او رجما بدنه نحو الزوجة والمكينة مع نصديتها اياه ولا يكلف المدعى هنا بنبته ولا بمسار ويسقط بدوى ما يصلح شبهة في ثبوت
الى المدعى والاحتياط في المنة كالاحتياط في الرجل في الشرط المزبور غاية ما هناك ان يكون فيها كون زوجها معها مع عدم مانع من طرية اياها من شاق ولا حرج في ثبوتها
على ما اياه بالوطئ مني شاك لان ذلك ليس لها ويعتبر فيها العقل ولا خلاف فلا رجوع ولا جلا على الجنونة اذا زنت وان كانت محصنة وان كان الزنا بها عاقل ولا يخرج
رجمة من الاحتياط بالطلاق فلو تزوجت عالمه كان عليها الحد تاما وكذا الزوج مع علمه بالغير والعقد ولا حد مع الجهل ومع الاختلاف بحد العالم تاما كذا
ولا يقبل دعوى الجهل الا مع امكانه واما الطلاق البائن فهو جرح على الاحتياط ويرتب على زناها ما يترتب على زنا غير المحصن مع اجماع شرطه ولو رجع المحل
بعد جرحها في البذل لم يزوجها الزوج على زناها الا مع الوطئ بعد الرجوع عن وكذا المملوك اذا اعتق والمكاتب اذا حر ولا يكون محصنا الا بعد ذلك وطئ بعد الحنق
والنحر ولا يشترط البصر في الحد فيجدل على كالمبصر اذا زنى فيقبل منه دعوى الشبهة مع امكانها ثم ان ثبت الزنا بكل من الاقرار والبيانة اما الاقرار فيشرط فيكون
المقر كماله والاختيار والحرية والتكراه اربعا فلا عذر بالبالغ وان كان من اهلها ولا الجنون وان كان ادواريا حال دوز ولا المكروه ولا الرق فان كان او ممدودا او
ام ولد او مكنا ولو اقر دون اربع لم يحد بل يتردد وهل يشترط تعدد مجالس الاقارب ام لا فلو ان اظهرها القلق فلو اقرارا بعاد في مجلس واحد يحد بعينه كونه اقارب
عند الحاكم على الاظهر في كثير من اقراب في الشاهد لا يعتبر وجهها او جهتها الثاني وعليه فلو اقر مرة بانه قد زنى اربع مرات كل بالزنا في هو وامكان بان
اقر مرة بالزنا يوم السبت اخرى بالزنا يوم الاحد والثالث يوم الاثنين والاربع بالزنا يوم الثلاثاء وهكذا كونه في ثبوت الحد نعم لو اقر في خلاف الخصوصيات الى
الاضطراب في الاقرار بكونه لونا لثبت في العرق ولما زنت في عري الا انك لمرة ثم اقر بالزنا بالاشام وهكذا النحر والشبهة ويسوى في شروط الاقرار والرجل والمزني
وتقوم الاشارة المنعك الاقرار في الاخرس مع النطق ولو اقر بالزنا بمصنعة لم يثبت حتى يكرها بعاد وهي ثبت به الغدق للمزني ويجوز حد الغدق ام لا فلو ان لا
امادة ذلك مدار صدق الغدق على ذلك عرفا مع الصلح العرفي بحد ومع عدم الحد ولو حشر مفاصلة ما يزل عنها ذلك كان يقول نيت بها وهي ثمة فتم
لو وهي تظن ان زوجه او كرهتها على ذلك لم يمكنها الامتناع ونحو ذلك لم يثبت عليه حد الغدق لو اقر بعاد بالان بوجوب حد ولو بينت السبب هو
زنا او فذل وشرب وعين ذلك لم يكلف البيان بل جرح حتى يبنى عن نفسه فيما يثبت بتقبيل الاجنبية والمضاجعة معها في زنا واحد والمعاينة ونحوها مما
هو استماع بمادون الفرجين واما بيان احدهما مائة جلد والآخر مائة اسوطا فلو قبل ان الحاكم بغير براه من مائة الاسوطا فمادون ولا بأس وعنده

في الحدود والتعزيرات

٩٧

التقصير عن المائة واحدة أو طان لم يكن ظاهر ولو اقر به جرحا لم يجرم ثم انكر سقط عنه الرجم من دون حاجته الى اليقين على الاستدلال بغيره الحاكم بما رواه في الحاق وجوب القتل به
في الجبالة فكان بعد الاقرار سقوطه وجرحه بخلو من قوة ولو اقر بحد غير الرجم ثم انكر لم يسقط عنه ولو اقر بحد من حد الله تعالى تاب قبل فامته كان امره الى الامام عليه
افضل الصلوة والسلام مع حضور الحاكم مع غيبته على الاظهر انشاء عفو وان شأنا من رجاء كان الحد واجبا واما حد العذف فهو من الحدود المقررة بحق النكاح
ولا يعموا الا اذا سقط ذواحق حقه ولا يحل له الخلية من نزع مجزء حبلها ان المحل اعم من ذناها نعم لو ثبت ذناها باقرارها اربعة اشهاد اربع حدته هل يكفي
اقرارها بالزنا او يعبر ذكر حقيقة الفعل وجهان اظهرهما الاول ولو اقر هو بالزنا بآخرة فكذلك حدته وبها اذن صرح بانها طاعة وعنه على الزنا ولو اقر من يصوت المجنون
حال فاقته بالزنا واضافة الى حال افقته حد ولو اطلق فهل يحد ام لا وجهان اظهرهما الاول والآخر احوال وقوعه حال جنونه ولو اقر العاقل بوطي امرته وادعى انها تزني
فا نكرت الزوجة والوطي جميعا لم يحد وان كرر ذلك اربعة ايام لم يحد ولو اعترف بالوطي وانكرت الزوجة فلا يحد ولا حد عليه ولا عليها الا ان تنكر اربعة ايام
هي دون وان ادعت ثلثة اكرهها عليه واشتبه عليها فلا حد على احد منهما وعليه المهر واما البتة التي ثبت بها الزنا فهي شهادة اربعة رجال عدول وثلاثة وامر بغيره لا
يبرئ اقل من ثلث كل من رجال من دون المثلثين ولا رجل مع شهود ولا التماس مفردات بالغة ما بلغن الا مع حصول الاستفاضة العلمية وفي ثبوت شهادة رجلين اربع
نسوة لكن يحد ولا يجرم وعنده قولان اظهرهما الاول وكلما كان الشهود دون ما عرفت من اعداد لم يثبت الزنا ويحد كل منهم حدا العذف بعينه في الشهادة على الزنا
ذكر المشاهدة لو لوح ذكره في فروعها كالبل في المحلة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة وهل يكفي علمهم بوقوع ذلك منهما من دون ابضاد للام لا وجهان اتوا بهما الكفاية
وبغيره بغير محام في الشهادة يكون الوطى عن زنا من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ولا يكفي على الاظهر نفيهم العلم بسبب التحليل بينهما الا مع قسم الشهادتين يكون زنا اليد ولوم
الشهود واما المعاصرة او ما في حكمها لم يحد الشهود عليه بل يحد الشهود حدا العذف ان نسبوا بغير قسم مع حكمة نسبه اليه بغير اقراره او شهادته الجميع شخصا وضلا
خوف ما تهم به كما تلو في حد بعض العدة المعبر بزيادة مع همد وبعض اخر بزيادة معها او بعض على زنا زيد مع همد وبعض على زناه مع كلثوم او بعض على زنا
بهندي قبلها وبعض اخر بالوطي من غير عقد ولا ملك ولا شبهة في ذنبا او بعض على زنا بها ليل او بوا السبب وبعض اخر بآثارها اربعة ايام او بوا الجمعة وبعض اخر
بها في مكان كذا وبعض اخر بزيادة بها في مكان اخر الى غير ذلك من صور اختلاف شهادتهم ولو يسلع كل قبيل منهم العدة المعبر فلا حد بل يحد الشهود حدا العذف ولو
اتفق العدد على الشهادة على زناه بها من دون تعرض للزمان والمكان وسائر الخصوصيات قبلت شهادتهم واما زنا عدل القرض والاختلاف ولو شهد بعض العدة
بزناه بها مكرها اليها وبعض اخر بمطاعها اباه ثبت زناه وحدا الا اذا جرى هذا الاحتمال بعد الوطى بسبب علة القرض والوفاء والمكان وغيرها من الخصوصيات
والافق القرض والاتفاق بينهما لا يمنع اختلافهم في الاكراه والمطاع عنه من ثبوت زناه فحدوا واما اثار اختلافهم في ذلك فهو علة ثبوت زناها فلا يحد بل يحد الشهود
المطاع عنه اذ كرهوا علة كون مطاع عنها عن شبهة لفظهم اياها ع بالزنا بحيث لو ثبت زناها النقص العدة وهل يحدون بغير الشهادة بزيادة بها ومطاع عنها
ام لا وجهان اظهرهما العدة لعملي احتمال الاستمطاع عنها الى الشبهة فلا يكون شهادتهم بالمطاع عنه صريحا في العذف ولو شهد اثنان بآثارها وعليه في بعض
واخران بآثارها وعليه في بعض اسود فان كشف لك عن اختلاف الشهود في اللفظ والادلة فمنها ما يعتبر انشال شهادة بعض العدة بشهادة البعض الاخر عفا
فلو اقام بعضهم شهادتهم في وقت علة حضور مكل العدة ولم يحضر الباقي الى ان حصل الفصل عرفا حدا لبعض العدة ولم ينظر حضور الباقي وهل يحد بغير حضور الجميع
عند شروع اولهم في الشهادة ام لا بل يكفي انشال الشهادات بعضها ببعض وان لم يحضر المتأخر الا عند فراغ المتقدم من ادائه شهادته وجهان اخر هما الثاني والثالث
نواهيهم ولا علم كل منهم بان معه شاهد اخر ولو شهدا بعضهما والباقي البعض الاخر حد من شهد حد العذف ولو شهدوا بعضهم فاعل الشئ من شرائط الشهاد
حد واحدا العذف قبل لو كان رد البعض لسبب خفي غير ظاهر اخضع الحد بالرد دون المقبول فيه تردد بل منع ولو كانوا مسؤرين لو ثبت عدالتهم ولا نعم
في سقوط حد العذف عنهم اشكال واذا ضرب علة السقوط ولو رجوعا عن الشهادة كذا او بعضا قبل الحكم حد واجمعا الا ان يهملوا العذف ولو رجع بعضهم
بعد الحكم اخضع هو بالحد دون من لم يرجع ولو رجعوا جميعا وحدوا جميعا واذا ثبت الزنا في الفل زمان وان كان قبل سنة شهوت الزنا اجراء حد الزنا الا اذا ثبت في التوبة
ولا يبرئ عند ثبوت الشهود عليه بالزنا كون شهودا احدهما غير شهود اخر ولو شهد العدة المعبر على شئ فما زاد بالزنا ثبت ذناها جميعا عند اجتماع شرائط شهادتهم ولو ثبت
نفرتا لشهود في الزنا بعد الاجتماع جميعا في المجلس فيقرن ويستنطق واحد منهم بعد واحد ويجوز للشهود اقامة الشهادة بالزنا تحسبه من غير ان يكون هناك مدعي ولا
كان الا فضل ذلك اقامتها على المؤمنين الا اذا اقتضى ذلك فساد ادعاء السحب التوبة باطنا وترك الاقرار بعد عطف الشهود ولو شهد العدة المعبر بالزنا ثم اقر الشهود
عليه بذلك لم يسقط شهادتهم باقراره ولا يسطر الحد الى غير اربعة ايام لان انكر بعد ذلك كما لا يسقط شهادتهم بنكاحها اياه واذا نكح صليح قبل بياق البينة عليه
سقط عنه الحد ولو تاب بعد قيامه بالحد كان اودعها وقبل بغير الامام عليه السلام بين العفو وبين الزنا فانه لا اول ولا آخر في حد وفيه
مقامان الاول في انصافه هو قتل او جرح او جلد خاصه وهو جرح وتزويج وجلد صم او قتل اما القتل فيجوز في موارد اربعة من نفيها
عمره للتسفير بغيره بالسيوف نحوه ولا فرق بين التسفير بالحاصل بعقد وملك وشبهه بل وزنا على الاظهر في الحاق الزنا بذات محرم للصاهر كالزوجة ونحوهما
وجرحه بخلو من قربة الحكم في الزنا بامرته ايهل بوضع النقص رجما واما ذوات المحرم بالزنا فاما ذوات المحرم بالزنا بذات محرم بالنسب ثانیها الذي سواها
فاما بشرائط الذم لا اذا نفي بمسلمة مكرهه او مطاوعة فان حله القتل ولا يسقط عنه القتل الا سلكا بعد الفصل بغير حق يموت على الاظهر ومثل الذي في الفصل غيره

في الحدود والتعزيرات

في الحدود والتعزيرات

كتاب الحدود

٩٨

كتاب الحدود

كتاب الحدود

كتاب الحدود

كتاب الحدود

كتاب الحدود

منها ما نازف في سبيل الله من زنى بامرئ مكرها لها فانه يقتل ولا يعزبه ثبوت القتل في هذا المورد الثالث الا حشا بل يقتل مطلقا شحا كان او شابا حرا او عبدا
واما الرجم فيجب على البالغ العاقل المحسن اذا زنى بالبالغة العاقله المحسنة اذا زنى فغيره جان بعد ان يجلد مائة سوط من غير فدية على الاظهر من الشيخ والشيخة الشا
والشاب ولو زنى بالبالغة العاقله غلام لم يدرك فلا رجم عليها وان كانت محض بل يجلد على الاظهر ولا كلك مالوز في بها المجنون فان عليها الحد ناما الذي منه الرجم عند
الا حشا ولا شق على المجنون على الاظهر الرواية الواردة بثبوت الحد عليه صلا عمل عليها نعم لو كشف حد من على الجماع عن عطفه حد واما لو زنى بالبالغ العاقل بالصبيته
القول ببلغ او المجنونة فلا قرب ثبوت الرجم عليه ان كان محسنا واما الجلد في الغريب فيجوز على الذكر غير المحسن اذا عطف على امرته ولم يدخل بها وكذا البكر
فيجلد مع ما ذكره من راسه بنحو عن اصله جلد فيه سنة القربة كالمصري ثبوت لتقوى عنه وكذا الغلاة على الاظهر قربا اذا كان من سبها ولا حرج ولا يفسر على
الا نفي ولا على مطلق غير المحسن من المذكور واما المملوك فيجلد خمسين سوطا ولا رجم ولا يجر راسه لا ينفى سواء كان محسنا او غير محسن ذكره او انشئ شيئا او سبها بكونه او
ثيبا او مدبرا او مكنا او مبعضا او ام ولدان نعم يخص المبعوض بمرأته جهة التحريم فيبذل له الجلد فيجلد جلد الاحرار بنسبه ما مضى وحد لما ليك بنسبه الرقيقه
فيجلد من انصف نصفه خمسين سوطا ولو تكررت الزنا من غير المحسن جلد كان او امرأه فاقم عليه الحد ثلث مرات فقل في الرابعة ولو كان مملوكا ذكر او انثى قيم
عليه الحد سبعا قتل في الثامنة ولا يقتل احد يجر ذكر الزنا منه من دون ان يقا عليه الحد لان الزنا المكر من حر او المملوك بامرته واحد ومتعلق في يوم او ايام ومن
الحرة والمملوكه مع رجل واحد او رجلا في يوم او ايام حدها اذا لم يفصل الزنا احد ولو كان مختلفا في قضاه الحد فلوز في حرة زنا موجب الجلد واخرى زنا موجب
للرجم ونحو احرى عليه الحدان جميعا ولو زنى في بدمية او كافرة غير ذميه فان شأ الامام عليه السلام او الحاكم دفعه الى اهل بيته ليعموا الحد عليه على معتقدهم
ان شأ امام هو الحد عليه بموجب شرعا ولو زنى بالسلطنة تعين على الامام عليه السلام والحاكم ان ياشركه بقتله ولم يجر تسليمه الى اهل بيته ولو زنى المسلم بالذميه حكم
في السلم بحكمه وله الخياط في الذميه ولا يهام الحد وجلد فضلا عن الفضا من على الحامل ولو من زنا حتى تضع حملها ونحو من نفاسها ورضع الولدان لم تنفق لغيره فضا
ولو وجد له كافل بعد شرب اللبأ اقيم عليها الحد من غير نكاحه وكذا لو مات الولد حين الوضع ان كان حلالا حراما او كافلا او كافلا حتى يخرج من مرض نفاسها ولو لم
يظهر الحمل ولا اعنه لم يجر الحد لغيره الا احتمال نعم لو ادعته قبل قولها او برجم المريض المتخاضة ولا يجزئ قتل ولا رجعة وانقضت المصلحة النجس
بالفقت المستعمل على الحد ولا يعين وصول كل شملخ الى جسد بل يكفي حصول مستحي الضرب الثاني بالاجتماع ولو كان على الشراخ نصف الحد ضرب الضمير
ولا يجوز العدد من الضرب بالضقت الى تقرب الشياطين على اتمام كل يوم بمقدار ما لا يضرة ولو نأخر ضربها بالضقت الى ان يرى قبل الضرب بانه عليه الحد الصحيح ولو زنى
بعد ضربها بالضقت لم يعد عليه الحد الصحيح ولا يجر حد الحاض الصحيح ولا يفسط الحد جلد او جبا عراض المجنون ولا الارثداد بعد اكلان بموجب الحد سواء كان
مطبقا او اواريا حاله ولو لا في الارثداد بغير الفطوى الملى نعم الاولى افا منه عليه الادوارى حال افا منه ولا يقا الجلد في شدة البرد والحرم من التمار بل يصرف في الشتاء
في وسط التمار وفي الصيف في طرفه لا يجلد ايضا في ارض الكفر والحد في مخالفة الا لخاص ما لم ولا في حرمه ولا في من الجأ اليه بل يقتص عليه في الطعام والمشراب بان يقتصر
على ما يستلزم الرق لم يخرج ويقا عليه نعم ان احدث موجب الحد في الحرم اقيم عليه الحد في الحرم وفي الحان حرا التي صلى الله عليه والرحم الا ثم علمهم التلا بجموعه مكره ورد
والاشتباه الحد وحشا حنيا طعنه فوقع امكانه **المفاهيم الثاني** في قبضه ايضا ما اذا اجتمع الجلد والرجم جلد ولا وكذا لو اجتمعت حد من البتة بما لا يفوت
معلل اخر ومع ذلك فوثق منها بالآخر يتجه الحاكم في البتة بما شاء الا اذا كان احدهما حقا دني والاخر حقا لله سبحانه فالبالدني يقدم حقه فانه يقدم حقه حده ولا
يوقع برع جلد من الحد الاول بل يوصل بعضها ببعض على الاظهر يجب من براد حده الى قصوره ان كان رجلا ولا صدها ان كانت امرأة وان فتر من الحيرة اعطى فيها ان يث
زناه بالبتة ولو ثبت بالآخر فالشهور على اعادة مطلقا وبقاوان قتل ايضا الجارة ولا يعان قربه ها وهذا مع كونه احوط اقرب لو فتر من براد جلد ورجل جلد
سواء كان قبل افا منه شئ عليه او بعدها بلزها ان يكون شهوة الزنا في المحسن اقل من برجم الا ما عليه السلام او الحاكم سائر الناس ولو كان الزنا فثبت بالآخر بطلان
والحاكم ثم الناس وينبغي الامام عليه السلام ان يامرهم بالخصوة والاحوط ان يكره اقوى هو عكس الا فانه لا يمحض طائفة
والمرجع في صدقها هو العرف الا كفا ثلثة لا يخلو من وجوب ينبغي ان تكون المحاربات معدلة لا صغارا جدا بعدد بطول الضرب مع بقا الحيوة ولا كبارا جدا بحيث
يقتل فولا يكفي ميرة منيرة واحدا يجر عليه وتقتله ولا يكفي قتل من جلد الرجم بالسيف بكرة الضرب للمحاربة من الله تعالى قبل حق وان تاب عطفه لحوط من كرم غير في
بين ثبوت زنا المرحى بالآخر او البينة واذا فرغوا من الرجم وجب فندو تقبيل وتخطيط وتكفيسه والصلوة عليه لا يجوز اهما على حال الا ان يكون فلا يغسل فبذلك فانه
يقصر على الخطط والتكفين والصلوة عليه ويجلد الزاني فاما استد الضرب على الحال التي يوجد عليها ان عريانها فبان وان كاسيا فكاسيا وان اتيته فلا يغسل ولا يكره ان يلبسها
عوقبل تربط عليها اثابا ونضرت هج الشدة ويقر الضرب على جسد المحمدي وثبو راسه وجهه فزجر تجتنب من المثلثة في القتل والعوى واخذلان لعقل **النظر**
الثالث في الواحده هي مسائل الاولى اذا شهد اربعة عدل على امرته بالزنا قبل افا منه ثبوتها بكونه شهد لها اربع عا دلان لتسايقام
بكارها سقط الحد عنها وعن ائسادين عليها بالزنا ولو شهدوا عليها بالزنا دبرا لم يسقط عنها الحد بثبوتها بكارها وهل يجزئ الشهود وحده الغدفة في صور سقوط الحد
صها لا هو لا يشبهها الحد لا حشا عوبكارها بعد الزنا ولو شهدوا على رجل بالزنا فثبت جنتي زمان لا يمكن حدوثا ليجت بعد دعي الحد عنه عن التي شهدوا
بانه زنا بها وحده الشهود للغدفة كذا لو ثبت كون الشهود عليها بالزنا قبل افا منه او قرأ في زمان لا يمكن حدوث الرق والفرق بين عا دة وفي حلال الشهود في الغدفة وجهان

فِي الْحَدِيثِ

القبلي

في الحدود

٥٠٢

في الحدود

كما اذا كان جليلا لا يسع احدا كراهه حد ولا نفى حده نظر لم يتحقق الاختيار والذم هو من شرائط الحد **الثالث** لو اقام الحاكم الحد بالقتل ثم بان فسق البينة او
لم يكن على الحاكم ولا على ائمة شيء بل كانت الذم في بيت المال ولو اتفق الحاكم على حامله فانه حد ولا يتحقق موجب فاجتنب خوف كانت ذمة بئس في بيت المال ولو امر الحاكم
غير المعصوم بضرب المجرم زيادة عن الحد عدا غصبا عليه من دون قصد قتل مع حده كونه نالا في الغايات فان علم الحد بكونه من باب القضاة كان هو القضاة نصف الحد
لمباشرة وان لم يعلم بذلك ف نصف الحد في مال الحاكم ولو لم يتعد الحاكم ذلك بل كان ذلك منه سهوا ف نصف على بيت المال كما مع النفاك لمباشرة كونه زيادة على المقدار
المقدر فيكون النصف على الحاكم كونه انقصا ف اذا حداد عدا فان قصد القتل وكان ذلك مما يقتل غالبا انقص منه دفع نصف الذمة اليه والا ف نصف من الذمة
على اعتداف ماله لكونه فعلا شبيها ولو زاد سهوا ف ذمة التي هو نصف الذمة الكاملة على عاقلة هذا كله اذا استند مونة الى الحد والزيادة جميعا ولو استند الى الزيادة
فقط فاللزم على الحاكم والحداد وعاقلة في الفروض هو غام الذمة **الباب الخامس في حد السرقة وفيه مقامات الاول** في السرقة
التي يحد بشرط فيها **مورادها** البلوغ فلو سرق الصغير لم يحد نعم يوجب بما يراه الحاكم ولو تكررت منه السرقة وقد وردت نصوص بالعفو عنه او بحد في كل مرة
في الثانية وقطع اما في الثالثة والمفصل الثاني في الرابعة والمفصل الثالث في الخامسة وفي النصوص خلاف كثير والاحوط ان لم يكن اقر في زمان الغيبة هو انقصا
في النصبي حتى في الخامسة فابعدها على التاديب بما يراه الحاكم **ثانيها** العقل فلا يقطع الجنون ولو ادوارا في حال التدوير وان تكررت منه السرقة بل يوجب
ثالثها ارتفاع الشهمة المقضية لسقوط الحد فلو نكح الملك فبان غير مالك لم يقطع **رابعها** انفذ الشريك في الجملة فلو اخذ من اذن الشريك من المال المشترك
ما ينظر انه هل يصيبه بزرع ان لم يذ لك فانه لا يقطع لذلك بل يجر حتى لو فر من يادته عن نصيبه ما يبلغ نصيب السرقة سواء كان المال مما يجز فيه الاجتماع على القسمة كالحبوب
ونحوها ام لا كما العدا لا يقطع لكن ذلك انما هو مع عدم علمه بجره من السرقة في المال المشترك بدون اذن الشريك اقام مع علمه بذلك فاعلم بثبوت القطع اذا كان الزائد
عن نصيبه بعد النصاب كذا الحال في مال الغيبة فان اظهر ثبوت القطع اذا اخذ زيدا من نصيبه منها بعد النصاب مع علمه بالحكم ولو سرق من بيت المال والمال
والخمس في حد كونه من مصادره لك المال اذ اقر بذلك يقطع مع اجتماع باقي الشرائط وكذا لو كان متصا ديقه واخذ ما يزرع في ايسوع لاخل منه بقله بقله
نصابا لقطع مع اعترافه بعد استحقاقه للزائد واما مع كونه من مصادره واخذ بعد حاجته فلا يقطع بل يجر **خامسها** ان يهتك حرز منغزا او يشاكا
فلو هتك غيره واخرج هو لم يقطع احدهما وان جاتا معا بقصد النفاق بل يجران و بزرعها ذلك باعادة ما افسد من الحرز ولو غابا وعلى التقب اعترافا احدهما
بالاخراج فاقطع على المخرج خاصة ولو انعكس في انفراد احدهما بالهتك وشاركه غيره في اخراج النصاب قطع الهالك ولو قبل بقطع كل منهما اذ اخرج كل منهما نصابا او
اخرجهما بالاشارة يصابان لو يكن بعد بل قبل بقطع كل منهما باخرجهما نصابا واحدا على الاشتراك ولا يخلو من نظر **سادسها** اخراجها اياه بنفسه او بمشاركه
غيره من الحرز يتحقق الاخراج بالمباشرة وبالذميب لكن يستلزم الفعل الذي ذكره في اذ شدة بجعل ثم جاز من خارج او وضعه على اذنه من الحرز واخرجه بقوله اللآله
او سوفها واخرجت الذمة لنفسها او شدة على خارج طائر من شأنه العود اليه ولو امر صديقا غير مميّز باخرجه قطع الامر لكونه الصبي المذود والحد الجنون ولو كان المأمور مميّزا
ففي ثبوت القطع على اقر تردد الاقرب لقطع **سابعها** ان يكون التار في السرقة من غير ان يقطع ولا يقطع الولد اذا سرق من ابيه مع اجتماع باقي
الشروط وكذا الحال في باقي الاقر لا يقطع حتى لا تم اذا سرقت مال ولدها فانها تقطع مع اجتماع باقي الشرط **ثامنها** ان ياحظه سرا فلو هتك الحرز قبل ظاهرا واخذ له
يقطع وكذا المسانم لو خان باخذته ودعا كان او غيره **تاسعها** ان يكون مختارا في فعله فلو سرق مكرها لم يقطع ولا يقطع ولا يقطع ولا يقطع ولا يقطع ولا يقطع ولا يقطع
مع اجتماع الشرط الذي في المملوك والمترية كما يقطع المسلم الحر المذكور لو سرق المسلم من ذمى قطع على الشرط **عاشرا** ان لا يقطع الزاهر اذا سرق ان
وان استخفى المربى من الامساك ولا التوج اذا سرق لعين المسافر وان كان ممنوعا من الاستفاد لفقد الشرط وهو اخراج النصاب من مال السرقة منه حاله الاخراج
الثاني عشر لا يقطع العبد بسرقة مال مولاه نعم يوجب بما يراه الحاكم وكذا لو سرق عبد الغيبة منها فانه لا يقطع بل يجر **الثالث عشر** يقطع العبد اذا سرق من مال
المسافر اذا احرزه من دون بحث لم يحد حتى في عنوان الاستيذان فلو صدق عليه ذلك لم يقطع وكذا يقطع كل من الزوج والزوجة بسرقة قدر النصاب بما
اخرز الاخر على وجه خرج من عنوان الاستيذان نعم لا يقطع الزوجة بسرقة املا وانقصه من الحرز من مال الزوج اذا منعهما منها ولو سرقا لضعف من الحرز بشرائطه
قطع على الاشبه **الرابع عشر** يقطع بمقتضى الشبهة للحاكم كما لو اخرج مناعا لشخص من حرزه في منزله فاعا صاحب المنزل سرقة وقال المخرج وهبته او
اذنت لي في اخراجه فان القول وان كان قول صاحب المنزل مع يمينه في المال نفسه الا انه لا يقطع للشبهة التي لا تزول بهمين صاحب المنزل وكل لو قال لمال في فاك
صاحب المنزل فقل القول قول صاحب المنزل يمينه لكن لا يقطع لكان الشبهة **المقام الثاني في السرقة** ويجوز فيه بلوغ النصاب وهو ربع دينار
فلا يقطع فيما قص عنه ويقطع فيما بلغه ذهب االصا مضربا عليه شك او ما قيمته السوفية ربع دينار سواء كان ثوبا او طعاما او فاكهة او ملح او كرا او ثوبا
او زبانا او حوانا او غير ذلك من الاجناس المنقولة سواء كان اصله الا باخره جميع المسلمين والناس وملك بالحمالة او اصله ملكا وسواء كان تاما سرع اليه لنفسه
ام لا وسواء كان ابا القسمة ام لا وضابط كل ما يملك له له والمال الذي يجر المسكوك من الذهب وبلوغ ربع النية بقيمة لا وذا وعبر كون السرقة محررا بقل او
غلوا وفي او نحو ذلك مما يحد عرفا حرزا للشبهة بخلافه من اموال والمالين يجر لا يقطع سارقا لا يحد من ارحية الغيبة المغلوبة والحامان والمواضع المأخوذة
في غشائها كالمساجد والروضات المطهرة نعم يقطع على اظهر بقرينة معلقات الخضراوات المقدسة لكون حرزها تعليقها على وجوب نالتها الا بحد ولا يقطع

في الحدود

٥٠٣

بالتسوية من الجيب والكم الظاهر في بقطع لو كانا باطنين لا يقطع في ثمر على سحرهما إلا أن يكون في محوطة مغلوف بابها فيقطع كما يقطع ببقائها بسلا فيقطع في الآخر إذا
بلغ النصاب لو كان مقدار النصاب من الثمرة على الشجرة أو في البستان ولم يخرج منها شيئا ففي القطع تردد ولا يقطع على من سرق ما كوفي عام مجامعة وكذا أكل سرقه كان
لا يقطع إلا بدلك على وجه غير بعيد من سرقه ملوكا صغيرا لا يميز ليجب له يعرف سرقه من غيره قطع مع اجتماع شرائطه وكذا لو كان كبيرا لا يميز لزوم أو جوف أو غم أو
سكر أو قصور إلى حد لا يعرف سرقه من غيره ولو كان كبيرا يميز أهله لا يقطع ببقائه ولو قبل بالقطع إذا أخذ السارق بأكرامه مع اجتماع شرائطه كان أجود ولا فرق في الحكم
بين الفوق والمذبوذ والولد والمكاتب على تردد في الأخير ولو كان السارق حرا صغيرا أو كبيرا فباعه السارق لم يقطع للسرقة بل يقطع لأجل بعده محررا ولذا لو سرق ولم
يعدله محلا بل بغيره بما يراه الحاكم ولو كان عليه ثياب أو حلى بقدر النصاب يقطع لثبوت يدها عليها ثم لو لم يكن ثوبه حلية على جسد سرقه فما معه على جسد لم يكن يقطع
أجرة القطع ولو كان المحرر الكلبيا ثم على مناع فسرقة ومناع قطع لسرقته الشاع وبيع المحرور في كون السكران والمجنون كالتائم بالنسبة إلى المناع تردد في الحكم في
كون استقره عليه حرز الرول أو عاريلنا فتقبة المعبر وسرق مالا للسرقة قطع وكذا لو أجزينا وسرق منه مالا للمساكن الممنعة التي منها الأحرار ولو كان
المحرز مغصوبا منه لم يقطع لسرقته ما لك ذلك ههنا ولو كان في الحرز مال مغصوب للسارق فهناك وأخذ ماله خاصة لم يقطع سواء كان ماله معتبرا أو مغلوطا
إذا لم يأخذ إلا مغلا والمال أو زيدا لا يبلغ النصاب ولو كان ممترا فزاد المغصوب وأخذ غير المغصوب البالغ ربع دينار قطع إذا كان له من ذلك لغير المغصوب من خاصة
بجذابه ماله ههنا لا خلاف أنه أخذ غيره وبقطع من سرقه مالا موقوفًا على محصور مع مطالبة الموقوف عليه واجتماع شرائطه وكذا لو كان غير محصور وكان الموقوف
منهم وكان هو المطالب بل وإن لم يكن منهم على الأقوى ولو سرق بعض الموقوف عليهم مالا لوقف من الحرز كان ماسقرا زائدا على نصيبه بمقدار ربع دينار قطع
وفي صهره الأبل بحرزة بمرعاه صاحبها والغنم بأشرف الراعي عليها حتى يقطع سارقها تردد في الأحوط أذارة مقدار عرف مكان التسرق في صدق الحرز وعدا وكذا
الكلام في سرقه زابا الحرز أو شيء من أبنية التبت فيه يقطع سارق الكفن من القبر إن كان بمقدار النصاب ويغير ولو لم يبلغه على الأحوط كما أنه يغير من نبش القبر في غير موارد
الاستئذان ولو لم يبق الكفن ولو تكررت منه التبت ولو بغير حرز الحاكم بما يراه وفردان أمير المؤمنين أخذ بشره تاتر فزيت به الأرض ثم أمر الناس أن يطاوه
بأرجلهم فطاؤه حتى مات فلو لم يكن الميت شيئا من المحل أو وضع مع شيء فسرقة التبت ولو سرق الكفن ففي القطع وجهها **المقاهر الثالث** فيما يثبت به السرقة
الاشبه في ثبوتها بشهادة رجلين عدلين لا غير ذلك بأقرار السارق الحرز من بين ولا تكفي المرة الواحدة بالنسبة إلى الحد وإن ثبت به المال عليه كشوته بكل ما يثبت به شاة
الأموال من الرجل والمرأة والرجل واليمين واليمين المردودة مما لا يثبت به القطع وبغيره المقر شرطا لأفرا ولا يقطع الصلابة لأفرا بالسرقة ولو سرق من النصفه فلا
مال لولي يقيم بغيره ولو عثر المالك في تتبعه بعد العثور ولو قبل بقطعه بعد العثور ولو أقر بالسرقة مرتين ولو في حال الرقية كان حسنا ولو أقر المحرم عليه لسفروا فليس
مرتين بالسرقة قطع ولو شئت عليه المال ولا يثبت بأقرار مكرها أو اغيا أو غنى عليه أو مجنونا أو صديقا أو نائما أو ساهيا حد ولا غرامة مال ولو رد المكر بعد ذلك لغنى
وغنى المالك بغيره لم يقطع لأن كونه يدين من السرقة نعم لو أقر بعد ذلك مرتين بخار بالسرقة قطع ولو أقر مرتين ثم رجح لم يقطع عنه الحد بوجوه لزوم إقامته مع تقبيل
المال ولو أقر مرة ثم رجح أغرم المالك لا يقطع **المقاهر الرابع في الحد** هو أن يقطع من البذل اليمنى أو صابع الأربعة دون الإبهما والأخضر فأنهما يقطع
ولا يقطعان ولو كانت له أصبع زائدة خارجة عن الأربع متميزة أثبتت فإن لم يتمت على وجهه يكونان أصبعين ثبتت تحريمهما يقطع الثلاثة المتميزة مع احتكاك المشبهين
ولو كانت له يد زائدة فإن تميزت فواضح وإن شبهت ثبت التحريم لها كغيرها ولو لم تكن له سوى الأيدي الثلاثة صابع لم يقطع الأربعة ولا إبهما وأقصر على قطع
الثلاث وكذا في النافس من القلبي الواحد ولو سرق المعضوع بعد ذلك قطعت اليمنى من مفصل القيد وهو العظم الثاني على ظهر القيد وتركته العقب اليمنى
عليها ولا يقطع ولو سرق ثالثة لم يقطع منه شيء بل يحبس حبسا دائما حتى يموت ويشفق عليه ما دام محبوسا من بيت المالك لم يكن له مال ولو سرق بعد ذلك
من التبت أو غير قتل ولو تكررت منه السرقة ولم يغير على قطعه لا حبسه ثم أخذ قطعت يده وكذا ذلك لم يقطع بجلده بالسرقة الثانية ولم يخلد في الثالثة ولم يقتل
بالأربعة أثبت الجميع قبل الحد عليه نعم أخذ منه الأموال جميعا ولا يقطع إلا البذل اليمنى صحيحة كانت أو مشلولة أو كانت يدا جميعا مشلولة وفيه ولا فرق فغنى قطع
بين أن يكون له يمين أو لا وقد ورد على القطع عند فقد اليمنى ولا عمل عليه ولو كانت له يمين جبن السرقة فذهب قبل الحد بفصا أو أقر ليقطع يمينه لا غيرها
لو كان جبن السرقة فذهب اليمنى لفصا أو حلقه أو لا ففقط البسر بدل اليمنى أو أن تقال إلى الرجل اليسرى وجهها والعول يسقطها أو أن تقال إلى العنبر بحسب أثرها
أحوط أن لم يكن أقرب كذا لو سرق فلا يمين ولا يمين فأنه قبل فيه بالأنقال إلى الرجل اليمنى وقيل بالأنقال إلى الرجل اليسرى والعنبر هو الأوجر وهو سرقه لا بد له ولا
وجل لا يمين ولا يمين ولو تابا لسارق قبل ثبوت سرقة سقط عنه الحد وأغرم المالك البذل لثبوت ثوابه بجلد السرقة ولو تاب بعد السرقة لم يسقط الحد ولو تاب بعد ذلك فزاد في القتل
ترددوا في المشبه من السفوط ولو قطع الحد ليداره فعليه الفصا مع العلم بوجوب قطع اليمنى والعمل في العدة إلى البسر وعدا أن السارق لا بد له من الدابة
مع الخطا وطن البسر يمينه ولا شيء في وجهه من أن السارق لا يسقط قطع يمينه في صورة الخطا على الأظهر وإذا قطع السارق استحب حبس يمينه
الغنى ومصرفه من بيت المالك ولو أهمل الحاكم فعله المخطوع ومؤنه على نفسه ومن بيت المالك ويسحب يمينه البذل المخطوع في يمينه صاحبها ومدة التعليل على
حسب نظر الحاكم وسرابة الحد ليست بمضمونة وإن أقيم في جواربها وإن كان المستحب محرمي خلافها **المقاهر الخامسة في الواحش وهي** **الواحد**
الأولى يجب على السارق رد العين المسروقة إلى صاحبها مع وجودها وبغيره مثلها إن كانت مثلية وقيمتهما إن كانت قيمته مع تلفها أو سرقة أو مصرا

بالتسوية من الجيب والكم الظاهر في بقطع لو كانا باطنين لا يقطع في ثمر على سحرهما إلا أن يكون في محوطة مغلوف بابها فيقطع كما يقطع ببقائها بسلا فيقطع في الآخر إذا

٥٠٣

بالتسوية من الجيب والكم الظاهر في بقطع لو كانا باطنين لا يقطع في ثمر على سحرهما إلا أن يكون في محوطة مغلوف بابها فيقطع كما يقطع ببقائها بسلا فيقطع في الآخر إذا

كتاب الحدود

٥٠٤

غايته ما هناك من المسرعة ان يتمكن ومع نقص العين عند ثبوتها على السارق ارش التفتت ولو زانت فالزاني للمالك ان يكتف منفعته لو كانت لها اجر فذلكت
منه ما ولو كانت صاحبها دفعت عينا وارشا ومنفعة واحدة الى ورشته ومع فقدهم حتى ضام المجرم في الامام عليه السلام الثاني انما اذا سرق ثانيا نصبا بعد هتكها
المحرز فان اخرج كل منهما نصفه على وجهه فلا قطع وان اخرج معا بوضع ايدهما عليه في القطع فولا ان والاحوط ان لم يكن اقوى عند القطع نعم ان بلغ نصب كل منهما
نصبا با قطع جميعا وكذا لو كانا ثلثة فما زاد ولو سرق واحد مرة او مرارا ولم يحد وثبت الجميع دفعة واحدة لا حدا مرة واحدة وهو قطع التبعي نعم ان ترتب التبعي
كما اذا شهدا لثبوت السرقة الاولى فقطعت يما ثم شهدا لثبوت الثانية فقبل القطع رجل البسر بها ولو شهدا بعد ذلك بالثالثة فخلل الحبس وقبل لا يحد ثانيا وثالثا في السرقة
وهو احوط لكن الاول اقوى **الكتاب الثاني** في الحدود المستوفى على ما بينه المسروق منه رفعه الى الحاكم فلو لم يرفع له يدين وان قامت عليه اليقينته حسب ادعاءه علم الحاكم
او اقرب السارقين ولو شهد للمالك المال المسروق منه من السارق قبل رفع الامر له الامام عليه السلام يسطر عنه الحد وكذا لو عوفي المسروق من العظم واما بعد دفع الامر
اليه عليه السلام والمالك الحاكم فلا يسطر القطع به فيه ولا عفو ولو سبق ما اثم ملكه بشراءه ونحو قبل المرافعة سطر الحد ولو ملكه بعد المرافعة لم يسطر **الكتاب الثالث** في اخرج
التسارق المال من حرزه ثم اعاد الى الحرز فقبل لا يسطر الحد بالاعادة ولو قبل بالسقوط لو كان بعد الوقف المظن على المرافعة الغير المصونة بعد الاعادة نعم ولو تلف العين
بعد الاعادة الى الحرز ضمنها وفي القطع لذلك ترددوا الاحوط العكس لثبوت الحرز جازعا فخرج المال احدهم قطع المخرج دون الباقيون وكذا لو قرب احداهما من التبعي واخرج
الاخر فانه يقطع المخرج لخاصته ولو وضع الداحل في وسط النقب اخرج احد الاخرين فقطع المخرج او الواضع في النقب هما او لا قطع على احدهما وجوز **الكتاب الرابع** في اخرج
اذا اخرج فدا لنصاب فغرم الحرز فلا اشكال في القطع ولو اخرج جرم را عدا في الحد وجوزا لهما القطع مع قصر الزمان بحيث بعد الجمع في العرف مرة واحدة عدم
القطع مع حد وهو اقرب **الكتاب الخامس** لو نقتب اخذ النصاب فقبض عليه قبل ارجاء النصاب من الحرز لم يقطع بل يجرى وكذا الواحد فيه حدا نقصت قيمته عن النصاب
فاخرج به وهو لا يبلغ النصاب فاما النقص الموجب لبلوغ المخرج مع المضمون نصبا لا يفتى بقطعه لو اخرج نصبا فانقصت قيمته بفعله او فعل غيره بعد اذ اخرج قبل المرافعة
او بعد ما قطع **الكتاب السادس** لو ابلغ قبل المخرج من الحرز ما قيمته ربع دينار فان كان ما يبلغه ما تزول قيمته بالاشارة كالمطعمات لم يقطع وان كان ما تبقى قيمته بماله
او نقص نصبا اخر موجب لنقص المبلغ من النصاب كما في الذهب والفضة وسائر اشياء الجواهر فان كان بعد عدة ارجاء فهو كالنصف لا يثبت به القطع بل القصاص
خاصة وان اتفق جرم بعد ذلك على خلافه وان لم يحد رخصه عدة قطع لكونه كالابدا في الوعا وارجح الوعا ولو اتفقت الفرض فساد على خلاف
عادة لم يقطع على الاحوط **الباب السادس في حد الحارب** الله هو كل من جرد السلاح او حمله اخذته من حجر او خاضه من الناس ولو اوجده
لواحد على وجه يتحقق به صدق رادة الفساق في ارض من غير في المكان بين البر والبحر والمصر وغيره ولا في زمان بين الليل والنهار ولا في السلاخ بين الحدود وغيره مما يقا
به الصغر منه الكبير ولا في الخيف من الذكر ولا في وبعيد ارضه الا خافة فلو اتفق جرمهم منه من غير ان يفصده فليس بحارب لا يعتبر صليته فاذا قصد الاخافة
وان اتفق على حصول الخوف منه لا يشترط على الاظهر كونه من اهل الرتبة اذا علم منه قصد الاخافة وهل يشترط كونه اهلا للاخافة بحيث لا يثبت الحد على من جرد السلاح قصد
الاخافة مع ضعفهما ام لا وجهها احوطهما الا بشرط المدد على التجاهر من البالغ العاقل المختار بالسعي في ارض الفساق بجراد السلاح ونحوه للقتل او صلب المال
فهر او الاضحية ونحو ذلك فلا يكون محاربا با الاخافة خفية واخطا فاشم الرب بعد ونحو بل سارفا وان اصابا واخرج او قتل جبرا لا اختلافا والسرقة المخلص من القبض ونحو
كما اتلبس من الحارب لطبع وهو المرافة لا يخبر بطاع الطريق بذلك ولا الرد وهو الذي يضبط لقطاع الطريق الاموال وثبت الحد بالقرار مرتين وقبل تكملة المرة
والاول لا حوط وكذا ان ثبت لشهامة رجلين ملين ولا تقبل فيه شهادة الشما صفران ولا منصفان ولا العدا الواحدة مع بين المدعي ولو شهد بعض اللصوص على
بعض لو تقبل شهادة كما لا تقبل شهادة بعض الماخوذ بل بعض سواها لو اجمعوا تعرضوا لنا واخذنا متابعيها او اقل بعضهم عرضوا لنا واخذنا هؤلاء ولم يقض
الشاهد لنفسه لا طلاق النص **وقا حاد الحارب** فهو القتل او الصلب او القطع من خلاف بان تقطع البدن اليق والرجل اليسرى او النقي والخيف في ذلك
الى الامام عليه السلام والفقهاء الغام مغاير ففعل ما به من ذلك على الاظهر **مسائل الاول** اذا قتل الحارب غيره طلبا الى الله فقتل قصاصا ان كان المقتول
كفوا وكان الحارب متمتلا في القتل ولو عوفي لولا على الخيف حدة بين الامور المذكورة وكذا لو اخرج الحارب على الاقرب **الثانية** اذا ناب الحارب قبل القتل
عليه سطر عنه الحد خاصة دون ما يتعلق به من حقوق الناس من القتل والجرح والمال ولو ناب بعد النظر به والعدو عليه لم يقطع عنه الحد ايضا **الثالثة** في النص
محاربان متحويين وامر من العنوان فيجوز دفعه بكل وجه ممكن حتى انه لو لم يمكن دفعه لا يقتل كان دمه هدا وجع فاذا دخل دارا او بيتا او نحوها مستغلبا كان له فيها
محاربته فان ادعى اللص الى قتله كان دمه ضايعا لا يضمن من قتله دفعا ولو جنى اللص على الدافع ضمة ولا يجيب فعد عند اذ الما لا ضمة بل يجوز رج الكف
كما يجوز دفعه اما لو اذ التفرغ والعرض فلا يجوز الاستسلام له بل يجزى حفظها منه بدفع او هربا ونحو ذلك من طرق النجاة منه يتبعن احدا الطرفين عند العجز عن غيره
الكتاب السابع في صلب المحارب كما يجوز صلبه بعد القتل ولا مرة في ذلك الى الامام عليه السلام رابثة لا يترك المصوب على الخشب اكثر من ثلثة ايام بليا اليها بل لا يترك
ونفسه اذا لم يكن قد قدم هو الفصل ويقتل عليه بدني ولا فرق في ايام بين الطويلة والقصيرة والحارة والباردة **الخامسة** لو مات المحارب خفا فقبل
ان يحد لم يصلب لقول الفرض **الكتاب الثامن** في كيفية التقي بنفي من المصل التي فصل فيه ما فعل في مصر اخره ويكتب في اهل ذلك المصرا ثم منقح بحد مجالته
ومباينته ومناكحته ومشاوخته الى سنة وان خرج من ذلك المصرا الى غير كبا اليهم بمثل ذلك حتى يتم السنة ولو فصل بل لا يترك قبل ايام لا يترك فان لم يطعوا

في حد الحارب

في الحدود

٥٠٥

بالحكم

او مكتوم من دخولها قتلوا حتى يجرؤا **السابع** لا يصير قطع الحارب اخذ النصارى والاشترار من حربي لا يصير قتلهم لوقتل المكافئة وكيفية قطعها ان تقطع عنان
رجل البكر من غير اعتناء بفضله بينهما ولو قطع احد العضوين قصص على قطع الموجو ولو بقيل الى غير ذلك عند **الثامن** لا يقطع المسلب الا هو من باخذ المال الجهر
ويهرب مع كونه جارح لا الخلس الذي هو من باخذ المال خفية على حين غفلة ويهرب الى الخيال على الاموال بالترديد والرسائل كما ذكره بل يستغنى عنه المال ويصرفها
بها الى المحاكم ولا يقطع المبيع ومن سوغه من قبل بل يترجمه الى الحاكم ويصرف ما يتلف المبيع بالفتح والمسوق في حال هذا الشعور هذا هو الكلام في انفس الحدود والحدود
وقا المخرجات ففيها ابواب الاول في المرتبة وهو من كفر بعد اسلامه المسبوق بالكفر او غير المسبوق بتحقيق الامر بدلائله عليه لوف
وقت من قبله والتمرد منه وبما اقر على نفسه بالخروج عن الاسلام والاقرار على نفسه بشي من انفس الكفر سواء كان ممن يقر هذه عليه لا وبانكار شي مما لم يثبت
الدين ضرر ولا اعتقاد ما يحرم اعتقاده بالضرورة من الدين والكاشف عن ذلك كله لفظه واصله الدال صريحا ولو بضميمة الظاهر القطعية على شيء من ذلك وكذا
يتحقق الامر بما يفعل والصرح على الاستهزاء بالدين والاستهانة بوجوب البعد عن الكفار المصنف الشريعة الفاذوات في تفرقة واستهزاء وطاعة وثواب
الكعبة والظهور المقلد من عماد الفاذوات في التجرؤ للضيم وعبادة الشمس ونحوها وان لم يقبل بوجه او نحو ذلك ولا يثبت في تحقيق الامر بشي مما ذكر ونحوها
البلوغ والعقل والاختيار والقصد فلا يجرها من الصغرة ولا المجنون مطبقا كان وادواريا حال دون ذلك المكره ولا النائم ولا النسي عليه ولا السكران ولو اد
المكره او نحو قبل مع وجوب الامارة على ذلك كما لا سعة الكفار في دعوا الاكرام نعم لو ان من البينة على ارتكابه غفارا فاقول دعوا الاكرام تردد ولا يقرر
المكره على الامر نادا الى الجهد لا سعة ولا يجبر عرضه عليه ولا يحكم بكفره بالامتناع من تعبد بالاسلام حيث يعرض عليه كالا يحكم بكفره سائر المسلمين بذلك اذا انتم
الى ذلك فرائض مفيدة للقطع بانكاره ثم المرتبة ثمان **الاول** الفطري وهو من انقضت نطقه واحدا بوجه او كلاهما مسلم او لم يبلغ هو كافر وهذا القسم لا يقبل
اسلامه ولو ان تاب رجح الى الاسلام بل يتحقق قتله ان كان رجلا ودين منه فوجده ونقض منه هذه الوفاة ويقسم امواله بين ورثته ولا ينفق لميتونه زوجة واعتقل
وقسمه امواله بما اقل بل هي ثمانية حتى اذا البقي جازا بسبب الخنا بدار الحرب والاعتصام بما حال بين الامام عليه السلام وبين قتله ولا يقتل المرتبة بالردة وان كان مولودا
على الفطري بل تجبس دائما ويضيق عليها في الماكل والشرب نصير بلفظ انقضت ولا تقبل ثوبها **الثاني** الملة وهو من كان اصله الكفر واسلم ثم ارتد عن الاسلام
وهذا يستتاب حيا ثلثة ايام فان تاب الى الاسلام في اليوم الرابع ولو قال حيا وشبهه في قبل الزم بالتوبة بغير اثم تكشفه وانظر الى ان محل شبهته وانقضت
الثلثة ايام فان لم يفتح قتل بعد ذلك وفيه تردد ويقف عقد زوجة الملة على انقضائها فان تاب قبل انقضائها كان اقل بها وان انقضت لما يثبت لم يقبل المانع
او انقضت العدة بالوضع قبل الثلثة ايام الملهيات منه **وقا** امواله منى باقية على ملكه ان ينوب فنكون له او يقبل تقسم بين المسلمين من ورثته يسلم الى الاما
مع فقد مسلم قد دشنه ويحرم الحاكم عليه امواله ما دام حيا حتى ما يتجدد له بالكتاب نحو ويقضي منها دينونه ما عليه من الحقوق الواجبة مطلقا وتؤدى منها نفقة
الا فارباهام حيا **وقا** ما دام له قبل الرد في حال اسلامه فحكم المسلم ما دام صغيرا بغير تقصير من قائله المسلم ثم ان بلغ مسلما فلا بحث وان اخذ الكفر بعد البلوغ
استتيب فان تاب اقبل كان يحكم ابيه القتل ونحوه ولو قبل كان يحكم المرتبة الفطري كان فوري ولو ولد المرتبة او ولد له بعد دشنه وكان مسلم كان يحكم المسلم ايضا
ولو كانت مرتبة وكان العلون في حال الرداد هما كان يحكمهما لا يقبل المسلم بقتله اياه مع حد وصلة الاسلام بعد الكمال ولو اسلم ابواه او احدهما من بعد العلون الى
البلوغ حكمه بالاسلام والتبعية ولا يجوز استنفاقه والحال بينه على الاقر من ذريع الباب مسائل **الاولى** اذا كثر ردك ردك عن الملة فوثق في الايام الثلثة
في المرة الواحدة دون الثلثة على الا حوط بل لا تظهر **الثانية** اذا كثر الكفر على الاسلام فان كان ممن يقر على دينه يحكم بالاسلام وان كان ممن لا يقر على ما هو عليه
من الدين حكمه بالاسلام ما لم يعلم قطعا صدق ذلك منه لسانا من غير قصد **الثالثة** لا تكفي رؤية المرتبة مصليا في الحكم بغير اسلامه ما لم تضع منه الشهادتين
مذعناتهما والتوبة بما اصد منه من غير فرق بين ان يصلي في دار الحرب ودار الاسلام **الرابعة** اذا انزل لسكران المسلوب شعور بما يوجب صدق من مجموع الحوا
الارداد فقبل يحكم بان دله بذلك وفيه تأمل بل منع كاشرا لادراكه في كل من الاسلام والارداد والفرص عند في السكران **الخامسة** كلما سلف المرتبة
بقسمه على المسلم من نصرا او مال ضمنه سواء المنصفي دار الحرب ودار الاسلام حالة الحرب وبعد انقضائها وكذا الحربي على الاظهر **السادسة** اذ جرت المرتبة
الى بعد دشنه قبل استنابته لم يقبل احد يتحقق شرط وهو اياته من التوبة بعد عرضها عليه نعم لو طرأ جونه بعد استنابته وتحقق الامتناع منه قتل ولو كان
ظرا تاقتل على كل حال ولم يسطر قتل التوبة **السابعة** اذا عقد الذي على امره بعد الرداد في العقد مسلم كانت لعقود عليها او كافر **الثامنة**
لو دمج المرتبة ظرا او مليا او الذي بينه المسلم كان العقد فضوليا موفوفا على ايجازها كونه كانت وصية بعد ثبوت ولا يثبت على بينة المسلمة او الحكم بغير علم
خارج الامر وقوف العقد في صور صغرهما على الاجازة بعد البلوغ ولو دمج المرتبة الى امتناعه لا فوى الوقوف على اجازة الحاكم ما من كونه محجوا عليه من قبل الحاكم
التاسعة معتمرا الاسلام هو شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا صلى الله عليه وسلم رسول الله فمن لفظها بافيدة الشهادتين صريحا في غير وقت حكمه بالاسلام في الظاهر
ولو قرعها بالبر من كل دين غير الاسلام كان ما كيد ولو اقتص على القول كفى في رد الورد ان كان يكون ارداد بغير علمه ميتة بنية صراحة وعقد بحجة بطلانه
سبعت من بعدا وانما عذر الكعبة ويحذفه في علم ثبوتها من دين الاسلام واحده من اصول الدين كالمطامير الجحما فانه لا يكون في رد الشهادتين بل بغيره
ذلك ختم ما يكشف صريحا عن بوجه عما اردت بل لو كان ارداد في محذور فبضه ضرورية الثبوت واصل من اصول الدين كها الا قرأ صريحا بما انكره ولم يبق فقه وال

كتاب الحدود

٥٠٤

منه

فان

انما اولى اعادة الشهادة على الاقرب ان كان له بالامانة حوط وفي كفاية قولنا مسلم وانا مؤمن بما ذكر من الشهادتين بالاقرب انك تردد واكتسب العدم
وليس شرط في ذوال الارئاد ورتب اثره اسكالا للفظ بما ذكر وعكس تبين مخالفة ما للفظ بل يعتقدوا انكشف ذلك على الحكم بالاسلام ثم لا يشترط العلم عطا بقدر
عقيدته لما للفظ به ونظمه التمر في صورة الجمل بضمير فانه يحكم بالاسلام باللفظ بما ذكر **فان قيل** يفتقر مسائل **الاولى** التي اذا نفى العهد لم يرد
الحرف فالمعروف بقا الامان بالنسبة الى المواله وهو مع تعلق عقد الامان بخصوص مواله على حدة مع عدم حصول ما يوجب نفى العهد في المال مما لا يشبه فيه
واما مع الاطلاق وتعلق الامان بما لا يتبعه نفسه فهو الحوط لزوم ان لم يكن اقوى ولو ما كان الذي المذكور لم يكن له وارث مسلم وورثته الذي لم يكن له وارث
واذا وردت الحرة وانقل المال لغيره الا مان وكان من ثقله ولا يخرج الا طعنا لضعاف الذين يخرجون ابائهم عنها بل يقولون عليها فان بلغوا خبرهم الا مان
والحكم بين عقد الامان لهم باء الجزية وبين ما نصرت له ما منهم كغيرهم من كفار المستقرين في بلاد الاسلام بالامان **الثانية** اذا قتل المرتد فطر باكان او
ملي اسلاما على اقله ولو قتل في وقت الحرب ولو قتل في وقت السلم على ما في الردة ابتداء في الفطري بعد الاستانة وبانتهائها في المي ولو قتل في
عن مكره خطأ ففرضت للثمة في المال وعلى عائلته وجهها كالوجه في الفطري بل لا فرق بين اشكال **الثالثة** اذا تاب المرتد عن الفطري لم يعقل بعقده على الردة في
شؤون العسائر والدي في ماله وجهان ثانيا مع كون الحوط اظهر **الباب الثاني في وطى البهائم ووطى الاموات** وما يتبع ذلك من
الاحكام اذا واطى امة نسا بهيمة اعتدلا كلها كالنساء والبقرة ونحوها مما لا يراد ظهوره في ذكر انا من ذوات الفؤاد اربع او غيرهما لا كان الوطى ودبر اكبرها
الوطى وصغيرها عافلا او مجنوننا حرا او عبدا عالما بالحكم او جاهلا بخلافه او مكرها ما لكما الحيوان ام لا تعلق بالوطى حكم ان احدهما حرم الموطون ولو لم يكن له
القاني وجوبه بجوارحه فان لم يكن بينهما اذا كان الوطى بالقاعا فلا يختار ما لم تكن امة بالثمة هو بشرى الوطى بما رآه الحاكم وفيما اذا كان الحيوان اجبره حكم رابع وهو شوت
فيمتها حين الوطى على الوطى **وقالوا** كان من الحيوان **فان قيل** لا يوجب طهره بمعنى كونه امة ما يقصده من ذوات الخيل والبغال والحمير فلا يلزم اذا و
بل يجرى الوطى فيها حين الوطى يخرج من بلد الوطى الى بلاد اخرى حيث لا يجرى بيع فيها وبطى الثمن الوطى وقيل يتصدق به ولو تفرق مستند نعم هو لوطى وهذه
الامور على الفور على الظاهر لا يجب مباشرة الحاكم ذلك لأمع امتناع الوطى والمالك من ذلك ولو علم المشتري بالحال بعد ذلك جاز له الفسخ بالعيب لو بيع الوطى
في غير البلد بان يضمنه ففي ذلك زيادة الى المالك والشفقة بها او كونها الوطى انقارم للقيمة وجوا فرها الا خبره لو كان الوطى معسر لم يرد على دفع القيمة
الثمن الى المالك من باب الغرامة ولو كان اقل من القيمة كان الباقي في ذمته بطالبه مع المكثرة الثقة عليها من حين الوطى الى حين البيع على الوطى ونما لراكان
غير القيمة للمالك ولو كان معسر دفع الى المالك من بعض القيمة ولو ادعى المالك الفعل على غيره وانكر الذي عليه كان له حلافة على الوطى فاذا طهرت منه ثمة
وبلغها المالك بغيره بجرمته ان كان ما كولا ولو لم يثبت ما عدا التقرير من الاحكام يثبت على البهائم بشهادة رجلين عدلين بالافراد ولو مرة ان كانت الذبالة
والاثبات بالافراد التقرير خاصة لكونه بالنسبة الى ما عدا افراد حتى الغيرة لا يثبت بشهادة النساء منفردات لا بضمات من حيث لم يثبت ان كان الفعل صادرا منه بغير
دبره وكان الموطون ما كولا للجم ولكاله وجب عليه بغيره احراره ولو كان امة ففي وجوب النقص الى الاثبات ان المالك ولو بالاشارة منه جرحه بغيره على امره
فيم عليه ذلك على الاظهر لا يتقلد به بعد ذلك ولو ذمها المالك لم يضره الفاعل الاكل منه ولو لم يكن ما كولا وكان ملكه ففي وجوب بيعه في بلد اخر وجب عليه ولو
لم يكن ملكه ففي وجوب النقص الى ايهما قيمته الى ما كولا وجب له بغيره من غير ان يقر ولو نكر ومنه وطى البهائم مع غفلة الثمن بثلثا قتل في الردة دون اثباته على الحوط **وقالوا**
وطى البهائم من ينادى لم يوطى البهائم ممنعت في تعلق الاثم والحد وهو مالا واعتبار الاحصاء وعكس بل هذا الفحش فيحفظ الحد زيادة عن حد الحية بما رآه الحاكم
ولو كانت البهائم الموطونة زوجة الوطى او امته الخلية من الزوج لم يعد له بغيره بما رآه الحاكم ويثبت على البهائم الاجنبية بما يشبه الزنا من الشهوة والافراد ووطى الزنا
والامانة البهائم بشهادة عدلين وبالافراد ولو مرة على الاقرب **مسائل** **الاولى** لا شيء في ادخال المرتد ذكر البهائم والبيت الاجنبى والزوج في جوارحه الغيرة **الثانية**
الوطى بالبيت كالوطى بالحي في الحد ويزاد نفيه وتعليقا ويثبت ذلك بما يثبت به الوطى بالحي **الثالثة** من استوفى يدا وبغيرها من احضارها وبما رآه الحاكم وقد
روى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا من بني النضير سرق من بني النضير ثوبا من ثيابهم فأتاهم به فقالوا يا رسول الله انزلنا من ثيابهم
ونحوها بشهادة عدلين وبالافراد ولو مرة وان كان الا حوط اعتدلا من ثمن لا يثبت بشهادة النساء منفردات ولا بضمات **الباب الثالث في الدفاع**
للانسان ان يدفع الحاربا والصراخا عن نفسه حرم وما لا يستطاع ويجوز ان يدفع ولو بالخنج ونحوه فله ان لا يدفع الا بالقصاح
اقتصر عليه لئلا يفتن في موضوع يقع بسبب حق من غير المحارب برؤية وان لم يدفع بذلك عول على الضرب باليد فان لم يدفع ضرب بالعصا فان لم تكن فبالسلاح
الى غير ذلك من افراد الزمة من لا سهل الا الصعب ثم الا الصعب هكذا اذا جرح المحارب وقتل بالدفع كان ممددا حرا كان وعبدا مسلما او كافرا ليلا او نهارا جرح
او قتل الحد او شغل ولو قتل المدافع ولو دون ماله كان كاشهد في الاجر وضمنه المدفوع نفسا ووطنا ولا كافرا ولا يجوز للدافع ان يهدم الدفوع مالم يتحقق قصد
اليد او الى عرضة الموال ولو بالطين والطين العفلا في ذلك يتحقق به مثله عرفا ولو ضمنه بعد ذلك لو كان خطأه وبغيره مكالنسلط المدفوع على الدافع حادة ولو لم يدفعه
فلو صدم من وطئه حائل من غير ان يخطو الوضوء يحول عادة بينه وبين النسلط على ما بينه كمن غدا فاحقق ما ذكر جاز الدافع على الترتيب المذكور فاذا دبر وجهه باليد
عنا اذا كان اذ باره لا امر اخر من الظلم ولو لم يكن مقدرة لقوته على وجه لا يقد عليه اذا هار ولو ضرب به فسطحه عنه او دبره كان ليحجزه ان يصرع الى قتله فيما اذا لم يسلطه

في الحدود

٥٠٧

كذلك ضرر على الدافع ببيان لأفادته وإثباتهم آياه ولو ضرب به مقبلا فقطع به فلا ضمان على الضارب في الجرح ولا في السراية مع توقف الدافع عليه ولو وقع مع ضامن في خوف العود منقوبا فضر به جرحه أخرى فالثانية مضمونة فان اذلهما فالفصاص في الثانية في الميدان إذا واد وان اذلهما في أوله في سره الثانية ثبت الفصاص في النفس ولو سرتا معا ثبت الفصاص بعد نصف الدية ولو قطع به مقبلا ورجله مذبذبة ثم سرتا جميعا فحرقا لولي من الفصاص في الرجل وبين ثلث الدية لم يجرى للولي الفصاص في النفس بعد ذلك في الدية وان عوفي ثلث الدية والاول النسبة كذا لو قطع به ثم رجله مقبلا وبدا أخرى مذبذبة وسرتا جميعا على الأذن لم يجرى بهذا الباب مسائل **الأولى** لو وجد مع زوجته ومملوكة وغلاما وولده أو بنته واحد من إجماعهم ممن ينال منه من إجماعهم دون الجميع فله دفعه فان أبى ولم يدفع كان مذبذبا بل لا يظهر جواز الدفع عن عرض الأجنبي بل وجوبه الأفعى الضرر على نفسه وعرضه وماله المضر بحال في ذلك **الثانية** من طلع على عورات قوم بفصد النظر إلى العجم عليه منهم ولو من بلكة فلهم زجره ولو أصرت فمؤجها أو عوف أو غيرها فحرق ذلك عليه كانت الجناية ههنا ولو لم يمتد الزجر كانت الجناية مضمونة ولو كان المطلع رجلا النشأ صاحب منزل بحيث يجوز له النظر إليهم جاز وزجره ولم يجزه يبره فلورقا والمحال هذا فحرقه فحرقه الجناية إذا أكره أو بعضهم عند نظر عرايا فزجره فلم يجزه فانه يجوز الرمي وهذا الجناية **الثالثة** لو قتل في منزله فادعى أنه اذنت نفسه وماله وعرضه لم يمكن دفعه إلا بذلك فانكر الوتر فإن قام صاحب المنزل بقتله على محاربة الوارد معه برئ فتمت وكذا لو شهدنا البيت بدخول المقتول لداره يدين أن صاحبا شاهر أسيفه مقبلا على صاحب المنزل على الظاهر أو أخلط لوارثه ضمن صاحب الدار **الرابعة** لا تشاء دفع الدية الصائلة بنفسه وماله وعرضه ولا ضمان عليه لو قتلته وتلفت بالدية عند توقف الدافع عليه عند إمكان الهرب لو تمكن من الهرب فحرق جوارقه المورث فيها العيب والتلف تزداد بالخطوات ان لم يكن الظاهر هو هذا يجوز **الخامسة** لو عثر على بلائسان ظاهرا فأنزع العضوض به فندرت وسقطت بذلك سبب العاقر كانت ههنا ولو كان العضض لغيره لم يضمن ولو عثر على العضوض المظلم من أنزاع به إلى الظاهر جرحه جاز ولو يضمن ان لم يمكن له التخلص بالاختصاص منها بخلاف ما لو تمكن فانه منى فقتل في الأثام فممن ولو تعدد الخلاص منه إلا بضره بجرح وسكتين إذ عوفها جاز ولو يضمن وان قتل به **السادسة** الزحفان والرجلان والفارسا العادبان يضمن كل منهما ما يجنيه على الآخر إذا فرض عدلان كل منهما بفصله قتل الآخر جرحا وأخذ ماله والتبيل مع عرضة ونحو ذلك ولو قتل أحدهما فسال الآخر عا داف ففصل الكافي الدفع عن نفسه اقصر على ما يحصل به الدفع سقط عنه الآخر ضمن صاحب السائل ولو تجارح اثنان وادعى كل منهما أنه فصد الدفع عن نفسه حلف المنكر وضمن الجارح وان حلفا معا ضمن كل منهما **السابعة** لو امر نائب الإمام عليه السلام بالصعود إلى محلة أو التزول إلى بئر من دون عنوان أو جارة فمات بذلك وسقط طرفة جرحه فان أكرهه على ذلك ضمن دينه في ماله وان كان لصحة المسلم به ولو يكن الأكره موجبا للزجر فالدية في بئر المال ولو لم يكن بئر فلا ضمان وكذا لو امر الشاغيه بذلك من غير الجا **الثامنة** إذا ادعى وجه ناديا مشروعا فماتت فادعى فادعى الضمان إلا ان يكون هاد ونا من الحارم وادعى بها بصلان التضرر ولو ضربت لدا الصغبر ولو دله ضرا سائعا ناديا فأنفق أتم مائة فان عليه دينه في ماله وكذا الحال في المعلم **الثاسعة** من يبرسلعه أو أكله إذا امره وهو بالغ كامل بقطعها فقطع فمات بذلك فلا دية له على القاتل إلا ان يكون قطعها مائة يقتل عالبا ويعلم بالفاطع فان لا يرفع الضمان بل وكذا لو لم يعلم بالفاطع ولو كان من يبرسلعه مولى عليه فالدية مضمونة على الفاطع ان كان وليا وكذا كان اجنيا وقيل يثبت في الأخير الفصاص والاول الظاهر **الخامسة** للحاكم خصل الكامل المتع منه وكذا العجز الحاكم حسبه عند فقدة ضمان في قطع المقدار الواجب لو زاد الفاعل حرقه ضمن وان انت له الحاكم في الاختسان وأما عدة المزة وهي حيلة كعرف الديك بين الشفرين في أعلى الفرج فوق مدخل الذكر ومخرج البول إذا قطعت بقواصلها كالقوة تشاهد عند الهزل تسرع عند الستم فلا يملك الحاكم اجبارها على قطعها العك وجوبه فلو اجبرها أو قطعها اجبتي بغير رضا ضمن السراية بل

ألا شبه ضمانه المظنوع ايضا في المحلة

كتاب القصاص

في القصاص

الذي هو استيفاء الجناية من قتل أو قطع أو جرح أو ضرب الكلام فيه يقع في موضعين **الأول** في قصاص النفس وفيه فصول **الأول** في الموجب هو ان النفس المجزئة المكافئة النفس المزهة أو أعلى عما عدوا وتحقق العمد بقصد البائع العاقل القتل ظاهرا بما يقتل مثله بالابواب وفصل القرب بما يقتل عالبا ما به ولو قصد القتل بما يقتل نادرا فأنفق القتل به فموت الفصاص بوجه قوي والصالح عنه بالدية الحوط ولو أنفق قتل القتل ايضا ففصل الفعل لا يقتل مثله في الغالب كالحرق أو عوف خفيف ونحو ذلك بفصل القتل ويقصد به القتل فأدرب عدا ايجابه الفصاص ثم العمد محمل ثابته بالمباشرة وأخرى بالتبسيط أما المباشرة فكانت الذبح والنحو بالبدن وسقى السم القاتل بإجازه في حلقه والضرب بالسيف والسمك والمقتل وطرح الحجر الكبير الكابل على البدن والجرح في المقتل ولو بغير الآخرة ونحو ذلك تمامه هدف مصل القتل عفا وأما التبسيط فله مراتب **الأولى** أفراد الجاني بإيجاد السبب المتلف فذكر العود **الأولى** ان يبرم بهم ونحوه يقتله سواء قصد القتل ام لا بعد ان يكون قد قصد الرمي وكذا لو ما بجرح الخنق أو خنقه بجبل أو بيه ولو رجع عن جوف مائة وأدله قبل ان يموت لكن مات برأه ولو جسر نفسه بغيره لا يقتل مثله غالبا ثم أرسله فمات فان كان بفصل القتل فمات من العمد فزجره قوي وأما كذا بفصل القتل فلا فصاص ومثل الحق فيما ذكرها إذا اسر بطنه وعصر خصيله **الثانية** من يضر بعضي مكررا يضر باقتل مثله لثمة ففصل فهو عود ومثله الوضوء بضره لا يقتل

في القصاص

مثله لئلا يعقبه مرضا قاتلا مثل ليلته فمرض ما من وجبة من الطعام والشراب مدة لا يحتمل مثله البقاء فيها حتى مرضا وشبعا وجوعا ويا وعطشا فاما
 او عقبه مرضا مستند موته اليه **الثاني** ان يطرح في النار ويحترق من الجرح الى ان يموت ويخرج قبل الموت بعد ان يترأف فيه اثارا لا يبقو مثله حادة ومات لذلك
 او يمكنه من الخروج ولا يخرج لعنه فذلك عليه واقامه فذلك من ترك الخروج فحادثا فلا فلا ففصا صر بلا ولا يذبحه ولا يترك ما لو جرحه النار فترك المداواة فمات بعد استند
 السراية الى الجرح ولو لم يعلم ان ترك الخروج الجرح فتركه فذلك من ترك الخروج فحادثا فلا فلا ففصا صر بلا ولا يذبحه ولا يترك ما لو جرحه النار فترك المداواة فمات بعد استند
 النار فيما ذكر الطرح في حجة الجرح والخطا فان كان على وجه ميت مثله ليلته ثبت الفصا صر بلا ولا يذبحه ولا يترك ما لو جرحه النار فترك المداواة فمات بعد استند
 وباني في ترك الخروج مع العدة وعليه الجمل بعد تركه وعجزه نظير ما ذكر في المطروح في النار ولو ايقا في فافا مسك هو نفسه تحته مع العدة على الخروج فلا ففصا صر بلا
 دية وكذا لو فصله فترك هو شدة فترك الدم حتى مات لا تترك القاتل لنفسه في الموضعين **الثاني** بعثر السراية عن جناية العمل كقطع العضو وجرحه على جرحه على وجهه ميت مثله
 الى النفس عادة فان السراية موقو ما حصلت ممان بها ثبت فصا صر النفس مع الشاوي في الجهايات لا يثبت من الاسلام والحربة ونحوها ولو كان القطع او الجرح على
 وجهه لا يبرئ مثله الى النفس لكن اتفق ان سرى اليها ومات ففصا صر القاتل بالسراية يثبت الفصا صر في وجهه فوري لا مع علة قصدا **الحاشية** ان يلحق نفسه من
 علو على انسان عدا القاتل مثل الملق عليه فالبانيه كفعلي الملق الفصا صر وكذا في وجهه فوري لو فصله القاتل ولو يمكن مثله فانا لا مثله عادة لكن قبله اتفاقا ولو
 انفق فصله القاتل ففصا صر دم الملق نفسه لو مات هدد ولو افاق على العثر الثالث فان فصله قتلها او كان مثله بقتلها ما ثبت الفصا صر لهما عليه وان فصله
 الاسفل خاصة او كان مثله فانا لا مثله افضل ولو اتفق موثلا على يثبت الدية وعكسه ما اذا فصله قتل الا على خاصته او كان مثله فانا لا مثله فان الفصا صر يثبت للاط
 والدية للاسفل ان مات بذلك **السراية** ان يبرئ نفسه السراية يثبت القتل مثله غالبا او يفصله القاتل به وان كان بما لا يقبل مثله غالبا **المرتبة الثانية**
 ان يثبت اليه مباشرة الجرح عليه لا ايضا صور يثبت في طي مسائل **الاولى** لو قدم اليه طعاما مسموما بقتل مثله غالبا او فصله القاتل به فقتله او عقبه مرضا قاتلا
 به وجرحه فان علم به اكله عدا فلا فوري ولا دية بعد كونه ممتزا وان لم يكن باعوا ولا مختارا ولو لم يعلم بكونه مسموما او لم يعلم بكونه فانا لا فاكل فمات فلولية الفصا صر
 على من قدم الطعام وفي حكمه ما اذا لم يكن ممتزا او لم يكن عاقلا ولو كان الستم المقدم اليه بما لا يقبل مثله غالبا او يفصله القاتل به فقتله او عقبه مرضا قاتلا فمات فلولية الفصا صر
 اخلافه فالقول قول الفصا صر ولو جعل الستم القاتل غالبا في طعاما صاحب المنزل هالما فاكله جاهلا ثبت الفصا صر بخلافه لو اكله صاحب المنزل هالما ولو كان
 جاهلا بالدية ولو جعل الستم في طعاما نفسه وضعه منزله فدخل النشا فاكله عاديا فلا ضمان بفصا صر ولا دية وان كان الدخول باذن بعد ذلك اذن في الاكل
 لو فصله بالوضع قتل من به جرح داره ظالم يضمن ان يوقف ففصا صر على ذلك لو ستم طعاما وضعه منزله اكله ولم يخطه بطعاما ولا جعله حيث يشبه عليه بل اكله
 عالما بعد كونه فلا ضمان ولو وضعه بحيث يشبه على هذا المنزل **الثانية** لو جرحه في الطريق بغير قصد القتل فوقع في مثلها عالبا او عدى جاهلا با
 يسقط فيها الجحمة النجاء ووقع ومات فعليه الفور وكذا ان كان بما يقبل مثله نادرا او فصله القاتل وحصل مقصود او عقبه مرضا قاتلا به ولو كان دعاءه اياه
 لا على وجه يقضي وقوعه فيه ولم يقصد له الا انه اتفق بحجة في طريق وقع فيه بلا شعور منه بثبت الدية دون الفور ومثل ذلك حكمه الكلام فيما لو جرحه في ذلك
 الواقع **الثالث** لو جرح فذوى المجرع نفسه بدواء فيموت فمات فان كان الجرح مسلما عادة وفلان يمتي المجرع الى الحد حركه المذبوح فالقاتل هو الجرح عليه
 الفصا صر مع العدة والدية مع الخطا وشبهه وان لم يستند الموت الى الجرح بل الى الدواء فالقاتل هو مباشر المداواة وعلى الجرح فصا صر الجرحا ان كانت ممان
 بثبت فيه الفصا صر والا فاش الجرحا وان استند الموت الى الجرح والمداواة جميعا سقط ما بال فعل المجرع وثبت للو الفصا صر بعد نصف الدية الى الجرحا
 وكذا كل ما استند الموت الى الجرح وفصل من المجرع **المرتبة الثالثة** ان يثبت اليه مباشرة جرحا ولها صور ذكر في ضمن مسائل **احد** بان يلحقه في
 الجرح على وجه يقبل مثله في العالم او فصله القاتل وان كان مثله لا يقبل الا في النادر فيلحقه الموت قبل وصوله الى الما وفي ثبوت الفصا صر حيث وجها اظهرها
 مع العدة بخوشوته فيما لو فصله القاتل الى الموت والنفقة بعد وصوله الى الما وقبل موته بالعرف ولو افاقه في ما لا يعرف ففصله بذلك فقتله فمات به او اكل سبع
 له او التفاحوت وتسامح له بثبت الدية عليه **الثانية** لو اغري به كلبا فعقور بقتل مثله غالبا او فصله القاتل به مع فدية فصله عن علم الجرحا بقتل بقتل بقتل
 الفصا صر وكذا لو افاق الى اسد صار ونحوه بحيث لا يمكن الخلص منه ولو يغزو ويخوف قتلته فانه يثبت له فوري عليه سواء كان في مضيق او برية ولو كان الاسد لا
 يفتن من غلبا ولم يفصله القاتل فانقاة قتلته ثبت الدية ولو جعل حال الاسد ولم يفصله القاتل لم يستند ثبوت الفصا صر **الثالث** لو انفسه حية فقتله فانا لا
 بان قبضها او القها شيئا من بنية فقتله ثبت الفور وان لم يفصله القاتل بذلك كان مثله فانا لا غالبا وكذا لو طرح عليه حية او جمع بينه وبينه في مضيق فقتله فمات
الثاني بعثر لوجرحه ثم عضه الاسد وسرنا فمات فان استند الموت الى الجرح خاصة ثبت الفصا صر وان استند الى العض ثبت الدية الجرح دون الفور وان استند
 اليها كان للو الفصا صر بعد نصف الدية الى الجرح ولو اجتمع معهما الفش حية فقتلها الموت الى احداهما لحكمة مع الاستدانة الى الجرح بثبت الفصا
 بعدد ملكي الدية ومثل العرض ما لو شارك الجرحا في الجناية او الجرح **الثاني** لا يقتصر هذا اشتراك عبد محرق قتل عبد فان الفصا صر يثبت على الاجنبي في الاول
 والعبد الثاني بعد نصف الدية اليه في صورة استئنا الموت اليها جميعا **الحاشية** لو كتفوا القاتل في رضى مسبعة فافترسه اسد فالاظهر انه ان كان مثل
 فعلة سببا غالبا للقتل وقصد به القتل ثبت الفصا صر ولا يثبت الدية **المرتبة الرابعة** ان يثبت اليه مباشرة الجرحا ولها صور ومساائل **الحاشية**

في الفضاض

Q. 9

في القصاص

٥١١

التي لم يجر منه بعد وبل تغلق الجنازة بدقته بما فيه من الرقية من بعضه فيسحقون مفداؤه الرق بطل الكتاب في ذلك يجر مفداؤه الحر بالنسيان لم يكن له مال يوفى اداء ما
بأداء الحر من المقتول ولو قتل المكاتب المذكور قتل او حرق او مبعوضا خطاه صلى الامام عليه السلام بعد ما فيه من الحر من الحر ان لم يكن له مال يوفى اداء ما
بالأثر او تسليم الرق للرقبة ولو قتل العبد مولا عبد آخر لم يجر عليه الرق ولو قتل العبد مولا عبد آخر لم يجر عليه الرق ولو قتل العبد مولا عبد آخر لم يجر عليه الرق
الاولى اذا قتل الحر حرين لم يكن لاوليائهما الا قتل وليس لهما المطالبة بالدية ولو اجتمعا على قتله بان وكل من يقتله استيفاهما او تمكنا من ضرب عنقه دفعتم
على وجه بسند القتل لهما ما جاز ولو ابادوا قتلها فقد اسنوخ حقه سواء اصد القتلان منه دفعة او على الدعا قتل سواء ابادوا في السابق واللاحق ولو شاع
نظم في القول في وجهه ولو لم يكن سابقا لقتلها لهما دفعة واشتد لسانه بالماخر اقر عينيه ان لم يرضيا بالاجتماع على قتله ثم حيث يقتله احدهما فصلا فحق يقال
حق الآخر الى الدية في تركه فلو كان اولهما لا يخلو من قرب هذا في الضل واما القطع فلو قطع يمين رجل وشتمها من اخر قطعت يمينه في قبال يمين الاول وليس له في
مبال يمين الثاني ولو كان قد قطع يمين ثالث معها قطعت يمينها رجله يمين على الظاهر لو كان قد قطع يمين رابع معها قطعت يمينها رجله اليسرى ولو كان قد قطع
معها يمينها من انقل حقه الى الدية كما انقل اليها فيما لو قطع يمينه فحاله لا بد له ولا رجل ولا يقطع عضو في عوض اخرى غير اليد والرجل بل يقتل
فقد العضو الى التبر ولو قتل العبد حرين دفعتا شريك فيهما ولو قتلها على النفاق لا ضرب كون يمينهما ويختص من سبق فيسرقا ويقتله ولو قتل الثاني بعد اسنوخ
الاول لاياله كان لاولي الثاني سرفا وقته **الثانية** في المملوك مقسومة على اعضائه كان دية الحر مقسومة على اعضائه فكل ما فيه منه واحد فقيمة كالقيمة للثالث
والذكر والآنف ما فيه اثنتان فقيمة ما فيه ثمانية عشر في كل واحد منهما نصف قيمة ما فيه عشر في كل واحد منها عشر قيمة ما فيه اصل المملوك في الدية مفدة واما
لا نقدر فيه فقيمة الارش وهو نفوات ما بين قيمة صحيحه ومقطوع العضو ويتقيد كون دية المملوك قيمة بان لا يتجاوز دية الحر والارثان لهما واذا جازي الحر على العبد بما
فيه دية كالانف والثلث والبدن والرجل واليد مع الرجل ونحوها فلو كان الخيار بين امساكه ولا شيء له وبين دفعه واخذ قيمته ولو جازي الحر عليه بما فيه نصف الدية
كالبدن الواحدة ونحوها فلو كان الزام الجاني بنصف قيمة وليس له دفعه الى الجاني والمطالبة بقيمة سلبا ولا لينا في الزام المولى بذلك نعم لهما التراضي على ذلك بصلح ونحو
وكذا الحال في كل جناية لا تسوغ قيمته ولو قطع حر عضو من غيره نصف الدية واخر عضو اخر مما فيه النصف ايضا الزام المولى كلاهما بما بينهما جناية وليس له
دفعه اليهما والمطالبة بقيمة سلبا **الثالثة** كل موضع يقول بفكته المولى ففكته يارش الجناية زادت عن قيمة المملوك الجاني ونقصا ما لا يفيكته باقل الحر من
قيمة وارش الجناية فلو كان اولهما **الاول** بعد لو قتل عبدا واحد عبدين كل واحد منهما المالك دفعة شريكا فيه قصاصا واسنوخا فان كان لو ابادوا احدهما اقتله
لم يضر لمولى الاخر شيئا ولو قتل اثنان بعد قتل الاول باسرفا مولا اياه كان لمولى الثاني قتل ولو اختار مولى الاول الما من قيمته عبدا ضمن المولى ذلك على وجه
خلصت برقبة العبد لفاصل يعلق بها حق الثاني بلا مشاركة وكان له كل من القصاص والاسرفا في العفو تجانا او على مال في ذمة السيد برضا عجزا بينهما فان قتل
بقي المال في ذمة مولى الجاني الاول ولو لم يلزم المولى شيء من المال يعلق حقهما جميعا برقبة ولو ابادوا احدهما وقتله سقط حق الآخر الا ان يفرض للسيد مال فانه يشهد
للاخر التبر في ماله في وجهه ولو قتل عبدا الحر مملوكا لا تشين اشركا في القود والاسرفا ولو طلب احدهما القيمة ولم يدفعها المولى له ملك من العبد الجاني بقدر
قيمة حصته من المقتول ولو سقط بذلك حق الشريك الاخر من القود بل قتل قصاصا بعد دية قيمة شريكه **الخامسة** لو قتل عشرة اعبدا كل واحد منهم لمولى
عبد اضلي كل واحد عشر قيمة العبد المقتول في رقبة والسيوف ثلث جميع والبعض والاسرفا فان قتل مولا عشرة ادى الى مولى كل واحد ما فضل عن جانيته
ان كان ولو لم يزد قيمة كل واحد من جانيته التي هي عشر قيمة العبد المقتول فلا رد ولكن لو زادت قيمة المقتول عن دية الحر ردت لزيادة اليها ويكون على كل عبد عشرها
كذا برقيمة كل واحد من العشرة اليها ان زادت ان طلب الدية لم يلزم مولى المحمي عليه بذلك بل واخا ر هو الاسرفا واسنوخ جناية العبد قيمة الشجع ولا شيء
لنبد كما لا شيء عليه لو زادت ولو لم يجر مولى المحمي عليه الاسرفا كان لمولى المقتول من كل واحد بمقدار ارض جانيته وسبق الباقي للسيد او رد على مولا مع التراضي
ما يفضل عن حقه ويكون العبد باجمعه له او العكس مع التراضي فيبقى العبد باجمعه لمولا ولو قتل مولى المحمي عليه بعض هؤلاء تجا ولكن برقيمة كل واحد من مولى الباقي
على مولى المقتول قودا عشر الجناية ان كان البعض لقتله واحدا والآخر من يتقنهم مفداؤه ما عليه ويغير مولى المحمي عليه الباقي ولو لم يضر ذلك بقيمة مولى
لصوت قيمته وانعقد انتم مولى المقتول ما بعونه واقتصر على قتل من بهض الرقبة في كذا الكلام في بعضه وحبته ولو كان الضل خطأ فلا ضرب صحة العفو ايضا وشوكة الدية بذلك
ولو لبط الفضا من ذلك وقبل الا يجر الاول لا يخلو من قرب كذا الكلام في بعضه وحبته ولو كان الضل خطأ فلا ضرب صحة العفو ايضا وشوكة الدية بذلك
ذمة المولى **مسائل في احكام السرقة الاولى** اذا جازي الحر على المملوك عدا فلا فضا ص عليه بل لولا قيمة الجناية فان كانت بل كان ليضف
الدين ولو سرت الى نفسه فلولي كمال قيمته ما لم تجاوز دية الحر ولو سرت الى نفسه لم يجز الفضا ص عليه بل لولا قيمة الجناية فان كانت بل كان ليضف
الآخر من قيمة الجناية والدين عند السرقة وان نقصت القيمة عند السرقة كما كانت عليه لم يلزم الجاني تلك القيمة بل نقصت على المولى ما سرت من دية الطرف فدخل
في دية النفس مثال ان يقطع واحدا وهو رق فان عليه نصف قيمة فلو كانت قيمة الفا كان على الجاني خمسمائة فلو سرت بعد ذلك قطع اخره واثالث جلد ثم سري
الجميع ثبتت دية النفس وهي الف الف سقطت بهاد دية الطرف فلهذا الاول الثلثة بعد ان كان يلزمه النصف فيكون للمولى الثلث من الدية في راي كان هو قيمة جانيته والكا
لقتل الا من كان مولا للثلاثة اثنان من الدين **الثانية** لو قطع حر يمينه سرت الجناية الى نفسه فلا فضا ص بل عليه دية حر مسلم لان حقا الجنازة جوفوها واستلوا
باسنوخا

مسائل في احكام السرقة

كتاب القصاص

بفتح

بأن قرارها وهو عند استقرار حرق ثبوت لوليته الحر والسيد من تلك الآية نصف قيمته من الجاني ما لم يتجاوز نصفية الحر ولا رتبة لها ولورثة المحمي عليه ما زاد على ذلك ولو قطع آخر جملته بعد العتق وسرى الجراح فلا قصاص على الأول في الطرف لدخوله في بية النفس ولا في النفس لعلم الشاؤم بعد قوتها في حال الرقبة وإذا لم يجب القصاص في ابتلاء المجانية لم يجب سريانها على التلويح بعد رد نصفية بية ولو سقط القود عن فاعل الرجل بمشاركته الآخر في السرقة كالسقط بمشاركته الأب للأجنبي وبمشاركته السلم الذي في قتل الذي مع أنه لا قصاص على الأب لا على السلم **الثالث** لو قطع فاعله بيه وهو في ثم قطع ذلك لفاطع رجله وهو حر وفيد أنه ملنا معا كان على الجاني في المجانية الأولى نصف قيمته من الجاني لو لم يمتدحها ما لم يتجاوز نصفية الحر ولا رتبة لها وليس عليه قصاص نعم عليه القصاص في الجناحة الثانية ولو في حال الحرته ومع فإن قصر العتق جاز وإن طالب بالدية كان له نصف الدية يخص به هودون المولى العتق ولو سرت الجانيان فلا قصاص في الأولى وبثبت القصاص في قطع الرجل وفي ثبوت قصاص النفس السرية بعد رد ما يستحقه المولى من الجاني من قيمة الجناحة من نصف الدية وأقل وجهه فموت ولو اقتصر المولى على الأقتصاص في الرجل على المولى نصف قيمة المحمي عليه في الجناحة فكان نمام دية البدل ولو الأكلان الفاضل للوارث فيجمع له الأقتصاص وفاضلة البدل كانت بينهما ثلثة من نصف قيمة العبد **الشرط الثاني للتساوي في الدية** فلا يقتل مسلم بكافر مقيما كان أو مسلمانا أو حريرا أو أميرا أو غنيا أو فقيرا ولو قتل من يجر عليه قتله ويجر دية الذي منهيم هذا إذا كان القتل اتفاقا أو ما أنواعا قتل أهل الذمة فالمتهم جوار الأقتصاص منه بعد تفصيل دية إليه ويقض الذي بالذمة وإن اختلفت ملتهما وكذا بالدية بعد رد فاضل الدية والذمة بالنسبة وبالذمة من غير رجوع عليها بالفضل وفي قتل الذي في المساس بالحرية تردد ولو قتل الذي مسلما على دفعه وهو مال إلى ولي القتل وهم مخبرون بين قتله وبين استرقاقه وفي استرقاق ولد الصغافولاك شبههما العكس فيقبض على الحر ولو أسلم الذي القاتل قبل الاسترقاق لم يكن له الأقتل كما لو قتل وهو مسلم ولو قتل الكافر كافر أو أسلم القاتل لم يقتل به بل الرم بالدية إن كان المقتول ذابرة وبقتل ولد الرقيق بولد الرقيق بعد وصفه أسلا للساو بهما في الأسلا ولو لم يكن **بالباقين** لو قطع مسلم بدينه حتى عمدا فأسلم وسرت إلى نفسه فلا قصاص في الطرف لا قود في النفس وكذا لو قطع بدعيه ثم اعتق وسرت لغيره **النسأ** عند الجناحة وكذا لو قطع الصبي بدل البالغ ثم بلغ وسرت جانيته لم يقطع نعم تثبت في الجميع دية النفس بامتنع في قتل الأولين وعاقلة الآخر اعتبارا بما لا يستقر الجناحة **الثانية** لو قطع بدعيه حتى عمدا فأسلم ثم سرت فلا قود له كونه جانيته مضمونة فلا تضمن سريانها ولو ربح مقيما بهم فأسلم ثم أضافات فلا قود فيه نعم فيه الدية كما مله وكل لورحي عبدا فاعتق وأصاب فاته لا يفاد بل يسأد حتى لورحي حريرا أو مريزا فاضا عبدا سلا مفل هو قود تثبت الدية لكونه عند الاستصا محفون **الدم الثالث** إذا قطع مسلم بدعيه ثم ردت المظنوع منه سرت سقط قصاص النفس ودينها يحصل السرية في حال الأمداد ولا يسقط القصاص في البند لشوته قبل الأمداد ثم حتى استيفائه لولي السلم دون المزد نفسه دون ليرة الكافر ولو لم يكن لورحي مسلم أسفوا أهام عليه لير ولو قاتل المزد إلى أسلا بعد الفطع قبل السرية ثبت القصاص في النفس ودخول في الطرف كذا على الأظهر لو عاد بعد السرية ثم أسلم ومات ولو كانت الجناحة خطأ ثبتت الدية لو وقعها في حال حر الدم **الرابع** إذا قتل مرتد ذميا فقتله بغير قصاص أو جهاهما الأقتصاص لا إذا أسلم قبل قتله فاقطع القود وتثبت عليه دية الذي **الخامس** إذا جرح المسلم بغيره ثم أنذا لجرح وسرت الجرح لم ينقص منه بل يؤخذ منه دية الذي وكذا لو قتل مسلم ذميا ثم أنذا **السادس** لو قتل ذميا مملوكا أو ظهرا بقتله ولو قتل مسلم لورقتل بغيره وهل يلزمه الدية أم لا وجهان ظاهرهما العكس وان ثم بالقتل بغير إذن الإمام عليه السلام وهذا الجرح والمسلم الذي ثبت عليه لقتل قصاصا فاته لو قتل بغير ذم الدم أقصر منه إن كان عمدا واخذت منه دية إن كان شبهة عمد ومن عاقلة إن كان خطا نعم لو وجب قتل المسلم حدا لربنا ولو أخطأ فقتله فأنل بغير إذن الإمام عليه السلام فبقتله بغيره قود عليه لا دية وهو فخر وجحد من برز مع امرئ بقتله واقام على ذلك البينة مسلم وفي غيره محل تأمل **الشرط الثالث** أن يكون القاتل أيا للمقتول فلو قتل والد الذم ظلم لم يقتل بغيره عليه الكفارة والدية والتعزير وفي حكم الجحد للأب يقتل ولد أبيه ثم قتل الأم بولدها وكذا أباها من الأم بولدها والجدات من قبلها وغيره من الأحوال من الطرفين والأعمام والعقان والأخوال والأخوات غيرهم فالحكم يخص الأب ولورحي إناج لا جمهوك كاللفيط فضله قتلا بيه لو قتل أحداهما قبل باحدهما بالفرقة قبل بيقوط القود ولو قبل بالأفرا والأقتصاص إن كان القاتل غير من إرجونه الفرقة لم يكن بعيدا ولو أديا ثم رجع أحدهما وقتلاه أقصر من الرجع بعد أخذ نصف الدية من إرجونه إلى المنقص منه وعلى كل منهما كفارة الضل بغيره ولوركد مولود على فراش مشاوع فيه بين اثنين كالامه للشركة أو الموطوء لهما بالشبهة في الظاهر أو أحدا ونحو ذلك فقتلاه فالوجه المنزول من عكس الفضل وقل من إرجونه الفرقة لا بؤة إنيان فيه وفدع عن أن اثنان غير بعيد ولو قتل الرجل زوجة فقتل القصاص لولدها منه جها أشهرها العكس واسمها الثبوت كذا لو قتلها ومات قبل اللعان والحد ولا وارث الأولادها منه فان في ثبوت حتى استيفاء الحد منه وجه قوي أو ما لو كان لها ولد من غير فلا شبهة فان له القصاص واستيفاء الحد غايته أن ينجي على عكس سلطته ولدها منه على القصاص بغير ولدها من غير عند الأقتصاص بدينه نصيبه من الدية ليرد لو قتل أحد الولدين أبائهم أو أخا مة فلكل منهما على الآخر القود ولو نشأ حاقا في الأقتصاص مع اتحادهما في وقت الجناحة فزعه بينهما ما قبل في الاستيفاء من إرجونه الفرقة ثم ينقص دية المقتول من إرجونه ولو أديا أحدهما وأقص قبل الفرقة كان لورثة الآخر الأقتصاص منه في أئمة بالمبادرة ووجه **الشرط الرابع** الكمال بالبلوغ والعقل فلا قود على المجنون مطبقا كان أو دوا ربا في حاله ورعا فلا كان المقتول والمجذول على الصبي ميمر كان أو غير ميمر إن عشر كان لا على الأظهر بالغا كان المقتول وصيها نعم ثبت بقتلهما الدية لكن على العاقلة لأن عمدها خطأ ولو قتل العاقل ثم جن لم يقطع القود عنه سواء ثبت القتل بالبينة أو الأثر كما أنه لو قتل في حال الصغر لم يثبت عليه القود ببلوغه ولو اختلف الولي والجاني بعد بلوغه وجب عليه

في الفصا

٥١٣

او بعد فاقه فقال وفي الجني عليه قتل ثلث اوقات عاقل فانكر العاقل فلا قتل في انا صبي وقبل الا فاقه كان ذلك ممكنا فالقول قول الجاني بهيمة في القود
وثبت عليه الذمة ويقبل البالغ بالصبي على الاقوى ولا يقبل العاقل بالجنون بل ثبت عليه الذمة فيما لم يكن القتل عمدا او شبهه ما به وعلى علمنا ان كان خطأ ولو اراد العاقل
دفع الجنون وكان منوقفا على قتل فقتله فلا فصا عليه ولا ذمة في ثبوت دية في بيت المال قول قولي وفي ثبوت الفصا على السكبان العاصي في شرب السكر فلا ذمة فيها
الثبوت فيما اذا علم كونه هو العاقل ولا قود عليه لو كان السكر بعد شرع اقامته في نفسه بما لا يعتد مسكرا او شربا به فلا ذمة لا لعذر فهو الجاني بالسكبان عصيانا وجهها شبهها
العمى ولا قود على التام نعم ثبت الذمة على عاقلته على الاظهر من ان كان او غيرها على الاقوى وفي ثبوت القود على الاعمي كالبصر قولان وفي رواية صحيحة ان عمدا خطأ تحمل العاقل
وفي العمل بها مثل ولا حياط بالفضل لازم **الشرط الخامس** ان يكون المقتول محقون الدم فلا يقبل محقون الدم يهدد بالدم كالمزلة ومن عليه القتل حد ولا
من هلك بسبب الفصا او الحد **الفصل الثالث** في دعوى القتل وما ثبت به وفيه مقامان **الاول** في الدعوى بشرط في مدعى القتل والجرم ما
يشترط في غيره من المدعين من البلوغ والعقل والرشد وان يدعي نفسه او وليا له ولا ذمة في الدعوى عنه والمدعى على الكمال حين الدعوى دون قتل الجاني وبغيره ايضا ان يدعي
على من يتبع منه مباشرة الجناية فلو ادعى على غائب قتل الجاني لم يقبل وكذا لو ادعى على جمع يتعدوا اجتماعهم على قتل الواحد كاهل البلد نعم يقبل دعوا الورع ودعواه
الى المكن ولو بان يقترن الغائب برسالة لم ير ويحرق قتل اهل البلد يقبل الواحد بينهم مع عدد دفعهم عنه وغير ذلك وانما حرر الدعوى بغيرها العاقل وصفا القتل
بوجه سمع دعوا ولو ادعى على جماعة عنجهي لو لم يسمع وهل يكفي اطلاق دعوى القتل او يعتبر ذكر صفته من مباشرة او تسبب نوع من عمدا ونسبة وخطا وجهها
الاول ولو قال قتل احد هذين مثلا من دون تعيين لا حدهما بل قال لا اعرف عينا واريد احلاف كل منهما سمع ولو اقامت دعوى على ان احدهما العاقل سمعت لاثبات اللو
لو حصل لوارث احدهما بعد ذلك **وبلجوا بالمفاهيم مسائل الاول** في دعوى على شخص مثلا انه قتل مع جماعة لا يعرف عددهم فاقا كان ذلك منه على
وجه لا يتصور اجتماعهم على القتل لم يسمع وان كان على وجه ممكن ولكن لم يجزهم فان ادعى قتل اربعة سمعت دعوا وان لم يثبت على المدعي عليه شيء معين لم يقبل
عدا الشر كالمزلة بالفضل قتلهم وكذا لو كانت الدعوى القتل عمدا فانه يتعين الصلح ولا يثبت فصا ولا ذمة **الثاني** في دعوى القتل ولو سببت نوع من عمدا وخطا او شبه
العمد فقد عرفت قوة سماع دعوا غايبته لا يتفصل الفصا ولو لم يثبت ذلك عددا لا تفصل فوطر دعوا وسقوط بطلان ذلك وجهان اشبههما بعد الطرح بنقص
بالصلح حج بالذمة قتلهم **الثالث** لو ادعى على شخص القتل منفردا ثم ادعى على اخر لم يسمع الدعوى الثانية سواء اذ الاول او اشرك معه لا كذا به نفسه فيها الدعوى الاولى
نعم لو اظهر الاول دعوا يقبل في حقه بعد القبول **الرابع** لو ادعى قتل العدم فصره بما بعد خطأ لو بطل دعوا القتل بل يؤخذ بغيره وكذا لو ادعى الخطا وصره بما
ليس بخطا ولو ادعى القتل فصا على ما لم يثبت ظننا في هذا المال مفسر البراءة الدعوى كانت كاذبة اسنوا المال من احدا باخره ولو وضع بانه حق لا يرى القضاة وقد
اخذه منه بالبرهان **المقام الثاني** فيما يبرهن دعوى القتل ونحوه وهو امور الافراد والبيت والقسا **اما الافراد** فكيف فيه المزة ولا يشترط التعدد على
الاقوى ويعتبر في المقر البلوغ وكما للعقل والاختيار والحرية فلا يصدق في الافراد بالقتل عمدا كونه محجورا عليه لسفره وقل يقبل اقراره بالعمد يقتصر من غير تنطق القتل
بحجه واتسبب العمد يقبل اقرارها برونثت الذمة في منهما ولا ينطى الذمة من مالا لتسبية ولا يشارك في مقتول عرفا للعقل الا اذا صدق في اقراره واسند القتل الى
خل الجرح على تردد في الاخبار ولو اقر اشان قبل اقرار احدهما بالقتل عمدا والاخر بالقتل شبه عمدا وخطا تخبر الوالي بصلواتهما شافان صلت ذلك ولا يستحق الفصا ولا ذمة
لعملى الاخر وان صدق الثاني اخذ الذمة من اوصى عاقلته وليس له الجمع بينهما ولو اقر بقتله عمدا فامر خاتمه هو الذي قتل ورجع الاول بعد ذلك رد عنهما الفصا
والذمة وودى المقتول من بيت المال **واما البيت** فيعتبر فيها بحجب الفصا من نفس او طرفا من شاهدين ذكرين عاقلين فلا يثبت بشاهد واحد من غير ولا
بشاهدين من ولا بشهادة النساء منفردات اما ما تجبه الذمة من الجانيات كقتل شبه العمد وقتل الخطا وقطع الاطراف خطأ وشبهه عدا الها شتمه والمنفرد وكسر الخطا
والجماقة عمدا او شبهه عمدا وخطا فثبت بكل الشاهدين الشاهد واليمين ولا يظهر على الثبوت بجمل وامرئين ويعتبر في الشهادة ان تكون صافية عن الاحتمال
كقولهم ضربها بالسيف فقتله واسالده مرفعات فحاله ولو زله بضا من ذلك حتى مات ونحو ذلك فما يكون صريحا في ذلك لعرفه صدق القتل والقطع والجرح من
المشهور عليه ولو انكر المدعي عليه واشهد به البيعة لم يثبت له انكاره ولو صدق في قوع الجناحة ادعى الموت بغيرها فالقول قول بهيمة الا ان يصرح الشاهد بالبعوت
مها فانه لا يعتنى حينئذ بقول المدعي عليه ويعتبر في الشهادة بغير القتل من الجرح والقطع ايضا الصفا عن الاحتمال فلو قال للشاهدان ضربته فاصولوا تفصح من جنونه
او نحو ذلك قبل ولو شهدا بانهما اخضا ثم اقرارا وهو جرح او ضرب فوجدنا مشجورا لم يقبل لا مكان كون الجرح والتجريح من غيره وكذا لو قال ضربت بجرحي د معام بقل
من ذلك الضربة اما لو قال ضربته فاجري د مع قتل في الجرح ولو قال اسالده مرفعات قبلت في الذمة دون ما زاد الا اذا كان صريحا في كون الموت من اسالة الدم ولو
شهدا بانة وضحه ووجد فيه موصوتين وعجز عن تعيين موصفة المشهور عليه سقط الفصا ورجع الى الذمة وكذا لو شهدا بانة قطع بل ووجد مقطوع اليد من عجز
عن تعيين الوضاح شاهد قطعها باهولا بكفي قول الشاهدين انه وضحه وتوجه الا ان يفتا اليه فولهما هذه الموصفة وهذه التجرة وان لم يكن في راسه ولا واحدا بشرط
لو ارد شهدا بانها جمعا على وصف واحد فلو شهدا بانة قتلته ضربة والاخر بانة قتلته عشرين شهيدا فاحدهما بالقتل بالسكين والاخر بالسيوف واحدهما بالقتل في
مكان معين والاخر في غيره لم يقبل شهدا بانها وضحه مرفعات ولو شهدا احدهما بمشاهدة القتل والاخر باقراره بانة قتلته لم يثبت ذلك لكن كان في ذلك
بقي هنا مسائل **الاول** في لو شهدا احدهما بالقتل مطلقا وشهد الاخر باقراره بالقتل عمدا فثبت على المدعي ان الفصا عليه من اهل القتل دون ما انفرد احدهما به من

تدوين
في
الكتاب

في القصاص

٥٥

فوما قل من خمسين كرت عليهم الايمان حتى يكلوا الصمد حسب امره ولو اضع المدعي عليه المنكر من القصاص ولو ميئا واحدة ولو يكره من يقيم عنه من قومه بالبرائة الزم
 بجره النكول على الاظهر ولكن لا حوطر العيين على المدعي والقصاص يكون له بالبرائة وحلفه بالحق وتثبت القصاص في الاعضاء مع اللوث وفي عدها صانوا لاجلها
 ان عده النفس فيما يدبره النفس بنسبة ذلك فيما صفا فلهم ذلك فانهما انتم ستان فيما فيه ذنب النفس وبجتها من الستة فما يدبره من ذنب النفس والاول حوط الا ان
 الثاني احوى للرواية العترة المصنعة بجمع ولو كان العضو مما فيه اقل من سدس الدية ففيه بين واحد لعل مكان تبعض العيين فينظر في القصاص في كل من النفس
 والطرف على المقسم كما في غيرهما من ايمان ولا يكون الاظن وان كان غالبا وفي قولنا القصاص الكافر على دعواه على المسلم في النفس بانواع القتل والظفر فلو كان اذلهما لا يخلو من جبره
 العبد الا مع اللوث اثبات دعواه على القتل عدا او خطا بالقصاص ولو كان المدعي عليه جرحا لا يثبت عليه المال ولا تغلق الجنازة برقبته على الاظهر ويقسم المكاتب للظفر
 والمشرط في عديم اللوث كما يقسم آخر في قضا المرد ترد شتر اتر بشرط في العيين ذكر القائل والمقول والرفع في ليهما بما ينزل الاحتمال وذكره لا نفرا وذكره
 ونوع القتل من عدا او خطا او شبيهه وكذا امرات الاعراب النحوى كان من اهل ولا ففيه كفا بما يعرف معد القصاص مكان الصحيح نامل ومع عدا كما في
 لا يخلو من قوة وفي اعتبار ان بذكر الحالفه بميثاق النية المدعي بضع النوقهم الحالفات النية اليه فغير المعنى عن وجهها وجهه اشبهها العمد **الموضع الثاني**
في احكامها ثبت القصاص في العمد الذي عليه نفسه في شبه العمد على عاقلة على الاقوى في الخطا المحض ولو ادعى على اثنين مثلا ولا على احدهما لو حلف
 خمسين يميناً وثبتت دعواه على ذى اللوث وكان على الآخر يمين واحد كالتعوى في غير الدية وفيه بلا لوث ثم ان راد قل ذى اللوث بعد الثبوت عليه بالقصاص رده عليه
 نصفه بغيره لا عرفه بكونه احدا فالتاين وكذا لو ثبت على الآخر يمين المردود واداد قتل ولو كان احدا لولين غايها وهناك لو حلفا لخاصة وحلاد مع قومه خمسين
 يميناً وثبت حقهما من دون ارتقاب حضور الآخر ولو حضر الغائب اراد استيفاء حقه حلف بقدر نصيبه اسوقا ومثل الغائب فيما ذكره الضمير من اليقين
 ولو اكد با احدا لولين صاحب بيان قال لم يقتله المدعي عليه بل كان غايها ابو القتل وانما قتل فلان واقصر على قتل القتل عنه او قال اتر برقى من الجرح احد ومات حلفا فله
 يفتح ذلك في اللوث وحلف لا ثبات حقه خمسين يميناً وادامات اللوث قبل ان يحلف فام وارثه مقامه ولو مات في اثنا الايمان فكفاية انما الوارث لها وان كان لا يخلو من
 قريبا الا ان الاحباط بالاستيفاء لا يترك لو مات بعد اكمال العمد ثبت للوارث حقه من غير يمين لو مات ولا وارث له فلا قصاص وان وارثه اقام عليه السلام واحدا منه كفر
 ثم ان هناك مسائل **الاولى** لو حلف المدعي مع اللوث واستوفى الدية ثم شهدا شار عند كان غايها في حال القتل غيبة لا يمكن معها القتل او مريضاً او محبوا
 بطلت القصاص واستعيد الذي على قول لا يخلو من شبهة **الثانية** لو حلف واستوفى الدية ثم قال هذه حرام سئل فان ستر بكن في اليمين عدا او سهوا استعيد منه
 الدية وان شتر بانه حنفي لا يرى القصاص بكن سددى عليه ان يطالبه باعادة الدية نعم لو ردها باختياره اخذها منه وان شتر ذلك بان الدية ليست ملكا للباذل
 فان عين مال لا لزوم دفعها اليه مؤاخذه له بغيره ولا يرجع به على القائل الا اذا صدق في ذلك فان لم يبين انفرت في يده ولو رادى الحاكم اخذها منه جاز وفيه **الثالثة**
 اذا استوفى بالقصاص او لم يستوف بعد ان حلفها فقال اخر انا قتلته فان لم يصدق الولى فلا بحث فان صدق فوجاز من حصة عليه القصاص نامل لا كذا به الا في الجرح
 الكاشف عن علم بخلافه ان قرار **الاربعة** اذا اتم رجل بالدم والنفس لولى الحاكم حلبة حتى يحضر يتشهد فقلجا بانه الى ذلك وحيد ستر بام وجهه بخلو من قرب
الفصل الرابع فيما ثبت بالقتل عدا وبما نرانه يثبت به القصاص دون الدية ولا ينقل الى الدية الا بالصلح عليها من الطرفين ودفع فلو عطف الولى على الدية لم
 يقطع القود ولم تثبت الدية الا برضا الجاني ولو عطف على اقل من الدية جاز برضا الجاني لا بد منه ولو عطف ولو شرط المال سقط القود ولو ثبت الدية ولو بذل لخلق القود
 لم يكن للولى غيره ولو طلب الدية او اقل او اكثر فبذل لها الجاني صح ولو امتنع لم يجز على البدل ولو لم يرض الولى بالتبديل طلب او لم يجز ان لم يداه بالزيادة وبه يوقف الحكم
 بالقصاص في النفس ليس ان الجرح على العلم باستئنا التلف لسر به الجنا او قيام البيت على ذلك او فر الجاني بذلك والاقتصر على قصاص الجنا او ديهها دون النفس وبه
 القصاص من برث المال عدا الزوج والزوجة فاما لا يستحقان قصاصا نعم لهما نصيبهما من الدية ان اخذت صلحا في العدا صالحي في الخطا وشبه العمد في العمد القود
 للدية كالفاصل لاحد شرط القصاص المزبور واما الاخوة والاخوان من قبل الاثم فغير ممن من الدية دون القصاص على الاظهر ثم لو كان ذى الدية واحدا جاز ان يذ
 الى استيفاء القصاص من دون اذن اقام عليه الشكلا او ناسبه وان كان لا يستيد ان ولى بل قبل بكونه لا استيفاء من غير اذنه عليه السلام او ناسبه وبان كذا في قصاص
 الطرف لو كان اهلولا مسعد بن يقبل يجوز لكل منهم المبادر ولا يوقف على اذن الاخر اكن يضمن حصص من لربا ذن ولا يخلو من وجهه الا ان الاحوط هو القول بالاحرم
 عدا الاستيفاء الا باجماع الجميع اقا بالوكالة لا حاد خارج عنهم او بالاذن لواحد منهم في الاستيفاء او ضرب الجميع اياه بالنيف ضربه واحد حيث يتصور ذلك كما
 الاحوط كون الاستيفاء اذن اقام عليه السلام او ناسبه ولو وقت للمنازعة في اذن لمن يسوف فيه منها موكوا كلهم من القادرين على استيفائه افرع ولو كان منهم من لا
 بحسنه كالامير والمريض الضعيف فأكثرب دخال في الفرقة ايضا عدا انه لا يملك غيره في استيفاء ولو اذ واحد منهم فافض من دون اذن الباقيين ثم على هذا القول
 حصص الباقيين وغرم لهم الدية بجنا انصبا ثم وينبغي للامام عليه السلام وناسبه ان يحضر عند استيفاء شاهد بن فطنين عارفين بمواقفه شرائطه وان جبره الى القصاص
 لثلا تكون مسمومة ولو كانت الاثني في قصاص الطرف مسمومة فصل منها جانية ليلدبتم فالتصان على العالم يكونها مسمومة مباشر كان او صلبا ومع الجمل على التبا
 اذا كان وليا وان كان جاهلا ولو كان المباشر غير الولى فيكون التصان عليه مع العلم وعلى الولى وقع الجمل وبمفعول القصاص باللكا لا بد من اذنهم وهو رادى
 عليهم من بدو نحوها ولا يقتصر الا بالتيف لا يجوز التمثيل به بل يقتصر على من عطفه ولو كانت جناية بالقتل والحق والاحول والرضخ اذ التقتل والمنع من الاكل

من

فی القصص

منه ولا يربط سبط القصاص عن ولا يربط عليه ماله على العشب الحار بعشر عشرة لوافق من طلع اليد ثم مات الحي عليه بالسراية ثم مات الجاني كذلك وقع
بالسراية من الجاني موقد لا شيء عليه حتى ماله وكذا لو قطع به ثم قتل فقطع الوتر بدا الجاني ثم سربا إلى القصة أو ألقى القصة إلى الجاني أو لا ثم سربا إلى القطع إلى الجاني
لو وقع سربا إلى الجاني فصارا بل تقع هذا الثاني عشر عشرة لو قطع بدائشا أضفى المظفر عن يده ثم قتل الفاعل فلولو الفصا من النفس بعد رد دين اليد اليه كان
لو قتل مقطوع اليد فانه يقتل بعد دية اليد اليه ان كان الجاني عليه اخذ يدها وقطعت فصا أو لو كانت قد قطعت في غير يده ولم يكن قد اخذ لهما دية فيقتل القاتل
من غيره على الأثر لو قطع كفا بغير أصابع قطعت كف بعد رد دية الأصابع اليد لو ضربت في الدماء الجاني فصا صار تركه طقا من يده قتل وكان من يده من يده من يده
ورق فخر دابة معدنه ان يقتل القاتل من يده المقتول الأول ما صنع به ثم يقتل في المقتول بقية الموضع الثاني في قصاص الطرف
وهو ما دون النفس الشامل للرجل على البطن والظهر ونحوها وموجب الجناحة باللفظ العضو خاصة غالبا فصلا لأنلاف للعضو أو يقتص أو لأنلاف باللفظ
لا غالبا مع فصلا لأنلاف به وبشرط في قصاص الطرف ما من الشرط الحظر لفصا من النفس لا يقتص من النفس لا يقتص من الطرف يزيد هنا شرطان وهو
اعتبار التساوي في السلافة من السلافة وفي المحل وفي الأمانة والزيادة فلا يقطع العضو الصحيح بالأشكال بل الجاني ويمكن منه ويقطع الأشكال الصحيح إلا إذا خيف من
السراية إلى النفس بحكم أهل الخبرة بعد الانحسار لو قطع لبقا أفواه العروق مفتحة السلاها وكذا لو كان كل من عضو الجاني والجاني عليه أشلا فانه لا يقطع أشلا بالأشلا مع
الخوف المذكور ويقطع اليمنى من الأعضاء اليمنى واليسرى واليسرى وكل من الأصابع بمثل ولو كان المقطوع اليمنى ولا يمنى للفاعل قطع يساريها فان قتل اليدين
جميعا قطع به رجل اليمنى وان قتلها قطع اليسرى ولو قطع يديها قطع بالاولى يسارا والى الثانية يسارا والثالثة تسديدا لليمنى وبالاربعة رجل اليسرى واخذت الخا
وما بعدها لليمنى وبغير النساء المساحة في الشجاج طولا وعرضا ولا يعتبر تقابل الدار في ذلك حصول اسم الشجة ولا يثبت لفصا فيها في قصاصه ثم يقتص
أو طرف الجناحة والمامومة والهاشمة والمقلدة وكسر العظام ونحوها مما في أخذ نزع يده أو في اليد أو يلف طرف آخر ويثبت في الحارصة والباضعة والسمحاق والمو
وغيرها من الجراح التي لا تفرق في أخذها ونسب النفس معها ظاهرا وهي جوارح الأقدام في الطرف قبل الذم المالح الجرح أو لا فلو كان أشبهها الجوارح أو الصبر إلى أن يندمل
أحوط وأولى لو قطع علة من أعضاء كان له البادء إلى الفصا قبل الذم المالح أو السراية ولو كان خطأ الجاني أخذ منها أجمع كان ولو كانت أضفاد النفس عاينة
ان سربا الجناحة بعد ذلك إلى النفس سربا الجاني من الجاني عليه ما زاد منها عن دية النفس لدخول دية الطرف في دية النفس وكيفية الفصا في الجراح ان الجاني الشرط على
المحل أن كان عليه شرع من ماله أو استيقا المثل وان ربط الجاني على خشبة ونحوها حتى لا يضر حتى لا يضر حاله الاستيقا ثم يغاس محل الشجة بنحيط وشبهه يعلم طرفاه في قتل
وهو موضع الأقدام من الجاني ثم يشق من أحدها علامتين في الأخرى فان شق على الجاني الاستيقاد فجزا ان يسوق منه أكثر من دية وان لم يمكنه الاستيقاد
وكل غيره وان زاد المقتص من جرحه لا يضر الجاني فلا شيء عليه فان زاد له سبب من المقتص منه اقتص منه ان كانت الزيادة عمدا وطولها لدية ان كانت شبيهة عمدا وخطا
ويقبل قوله في دعوى الخطأ بيمينه ولو ادعى ضطر الجاني فانكره قلة قول المنكر بيمينه ويؤخر الفصا في الأطراف من ساعة صلاة خال يوم وروى إلى وقت الاعتدال
منه وهو الصحيح والعصر في الحر والظهر في البر ولا يقتص إلا بجرحه خاصة غير مسمومة ولا كالذم مناسبة لا قصاص مثل كالتكبير ونحوه ولو قطع عن إنسان الجناحة القصاص
بقتل من الجاني بالبدن ان كان الفاعل بجرحه معوجزا ولو كانت مساحرة الجرح أحد في الجاني عليه تسويع عضو الجاني وتزيد عليه لصغر الجرح في الفصا
إلى العضو الآخر ولا يخرج ذلك العضو جرحا آخر كإسبا الجناحة بل اقتصر على ما يحمله العضو وثبت الدية في اليد بسبب المخطف إلى أصل الجرح ولو لم يكن الجرح قد
مقدرة اعطى ما قبل المخطف مما تقتضيه الحكومة في دية ولو كان الجاني عليه صغر العضو بان كانت مساحرة راسه على النصف من راس الجاني مثلا فاستوعبته الجناحة
لم يسويع في المقتص منه بل اقتصر على مقدار مساحرة الجناحة وان كانت في الجاني عليه في تمام الرأس وفي الجاني في النصف كذلك في العكس وقع فلولو وضع جميع الرأس بان
سلح الجرح والتم عن جرح الرأس فان سلب الرأس في القتل فضل بذلك وان كان الجاني أكبر راسا تتبع من راسه بذلك القدر والأحوط أن يبدله بما أسند منه الجاني
ولو كان أصغر أسوق القدر الموجود وغيره المفقود على حسب التنسيط ولو اختص الجناحة بجانب من الرأس اختص الفصا من ولو وضع جنبه ورأسه بغير بدو
فهما جانيان فله الفصا في أحدهما والدية عن الأخرى وكذا لو قطع الأذن فوضع العظم المتصل بها ولو يمتحن راسه بغيره واحد فوضع في بعضها حاشية
فلدين في الموضع التي هي بعد عفا ولو وضعه انتدب بينهما جرح من ماله من اقتصر منكم وان اخذ الدية أحد به موصحتين مثلا أحد ولو قطعت ذن انسانا فصاعدا
الجاني عليه بالذم الحار ليربط بذلك الفصا وكان للجاني في النها على دية وكذا الحكم لو قطع بعضها شحمها وغيرها ولفظها وبعضها تغلقت بجرحه ثم ألتصها
الجاني عليه فانه يثبت الفصا في ذلك كله ويثبت الفصا في العين ولو كان الجاني عور وخلفه أو فانه سواثة الجناحة ولا رد هنا ولو قطع عينه الصحيحة أعور مثله
اقتصر منه من غيره ولو قطعها وعينها فالظاهر تجزئ الجاني عليه بين الفصا بغير واحدة مع اخذ نصف الدية خمساً ثدياً وبين اخذ تمام الدية والعفوع عن
عين صاحبها رضى الجاني ببذل الدية وليس له دفع العين جميعا بيمينه ولو قطع عيناً عمياً فانه لا فصا لها من عينه ثم لا فرق في ثبوت الفصا
بين العينين والحواء والعشاء والخضاء والجرجاء والعشياء فقلع كل منها بالأخرى ولو جنى عليه فذهب عضو العين دون الجرح فاقصق بما ماله من غير زيادة وفقد
في طريقه من أجل كسف البصير على أشعار العينين وعلى جوارحها ويستقبل بيمينه عين الشمس ثم يوفى بمزاة مواجعه للنفس ويؤمر بالنظر فيها حتى يذهب الشحم وتق
العين فاعور وبه البصير ويثبت لفصا في الحاجبين وشعر الرأس والحنجرة والأهداب ونحوها إلا ان نبت الشعر الجاني قبل الفصا فان الفصا صح مع

۱۰۰

عن
المراد به والي القبر
وبان نية القبر
وبان ثمة الرجل
التي وبداية
الرجل القبر
والمراد به والي
من تحت القبر
هـ

[illegible]

كتاب القصاص

٥١٨

خوف عكسها في المقصود منه اشكالاً فخرج الى الذمة وبثبت القصاص في قطع الذكر ويستوفى ذكر الشاب الشيخ والصبى والبالغ والفحل ومن سلت خصيته
لم يؤد الى الشلل فيه والاعطاف والمخون نعم لا يباد القصاص من الذكر بالشلل منه كذكر العين ونحوه بل ثبت بقطعة ثلث الذمة ويقطع الذكر الشلول بالصبي والمشلول
بالشلل الا اذا خيف هذا الانحسار والمزاج بالشلل منه ما كان منقبضاً لا ينسبط ولو في الماء الحار او منسبطاً لا ينقبض ولو في الماء البارد وان اثنى صاحبه وامر به
واولد ويقطع بعض الذكر بعضه الحشفة عضو براسها تقطع بمثلها صغرت وكبرت وفي بعضها على التسنين نصفاً ونصفاً هكذا وكذا يثبت القصاص في الخصيتين
سواء كان المحقق عليه صحيح الذكراً وعيناً كذا يثبت في احدهما مع الشاوي في المحل الا اذا خيف هذا المنفعة الاخرى فيهم الى الذمة ولو قطع الذكر والخصيتين جميعاً
اقص منه سنواً فظهوره دفعه او على التعاقب بالذكر او بالخصيتين ادى قطع الخصيتين الى اعتق او شلل في الذكرا لا يثبت القصاص في الشفرين كما يثبت في الشفرين
من غير فرق بين كونهما من البكر او الناقة الصغيرة والكبيرة والصبي او الرثاء او الفراء او العفراء او المحنونة وغيرها والمقصود التسليم لو كان الجاني رجلاً فلا يقص
عليه كما يقص من فمها ولو قطعت لم يزد ذكر الرجل وخصيته واحدهما بل التام حج الذمة ولو كان المحقق عليه خيماً فان تيقن كونه ذكراً وكان الجاني عليه جلاً كان في ذكراً
القصاص وفي الشفرين المحكوم ولو كانت الجنا عليه من امرئ كان في ذكره الذمة وفي شفره المحكوم وان تيقن انها امرئة فلا يقص من على الجاني الذكراً بل في الشفرين
دينهما وفي الذكر المحكوم ولو كانت الجنا عليها من امرئ كان في شفرها القصاص وفي ذكرها المحكوم ولو لم يصبر المحقق عليه حتى يستباح الذمة لعلنا فان طالب بالقصاص
لم يكن له لو قف على ثبوت حاله ولو طالب بالذمة فان الجاني من ذلك حتى يشان حاله وان مكنتها اعطى القدر المعلوم استحساناً فدها دية شق من شفرين والذكر
والخصيتين فان تيقن بعد ذلك كونه احسباً اعطى دية لعلنا الذكورية وثبت في علامة الاثنية المحكومة وبالعكس ان تيقن اثنيت ولو طالب بالدية عضو
الثلثة بشرط بقا القصاص في الباقي لم يمكن من ذلك ولو طالب بالمحكوم من موضوع بقا القصاص في غيره صح واعطى اقل المحكومين ولو بقي الاشكال فيها ولم يثبت في ذكراً
ولا اثنيتة شق من طرفي الذمة لعلنا لم يقص من عضو واحد وكان نصفه في كل عضو المحكومة النصف الاخرى وجب لعلنا من طرف الاخر ولو ما تقاسمها
على ذلك ويقطع العضو الصحيح بالمجذوم اذا لم يسقط من شق المجذوم بالصحيح مطلقاً من دون شق ارضه ليد قطع الا نفا لتمام بالعدم كما تقطع الاذن العضو الصحيح
ويستوفى ذلك الا نفي والافطس والكبيرة والصغيرة ولا تقطع الصحيح منهما بالنصف فيقطع في العكس كما يقطع المستحشف بمثل في بعض الافان والاذن قبل شق
بالنسبة بمعنى انه ينسب لمقطوع الاصله على وجه علم ان نصفه وثلثا ونحوها ثم يقص من الجاني حشاً بالنصف من انفاً الجاني وانما وانما بالنصف من ذلك ان
المحقيق عليه ساواه في المساحة او زاد عليه ونقص عن الثلث بالثلث هكذا ولا يرعى المساحة بين العضوين حتى يقص بقدر ما قطع وان كان مما الاخر وفيما كان
تأمل ويثبت القصاص في احد المخزئين مع شق المحل مينا وشماً لا وكل في حاجز بينهما وكذا في الاذن من غير فرق بين الصحيح والمنقوبة فبما لا يعد نقصاً وقطع
الصحيح المحكومة وجدة القول بالاقصاص بعد دية المحرماً شبه يثبت القصاص في السن اذا كان سن شق وهو من سقط سن من اصله المدفون في اللحم وان كسر
ظاهر منه فانه يقص منه بمثل ولو عاد المكسور قبل القصاص ناقصاً او متغيراً كان فيه المحكومة ولو عاد كما كان فلا يقص من لاديه وفي ثبوت الارش وهو تعاقب
ما بين معقولة مدة وغير معقولة من اصلها وجهها اظهرها الثبوت واما سن الصبي التي لم يشق فينظر به سنه فان عاد ففيلة الارش ولا تقيد القصاص مع المائل و
الذمة مع عدمها على الاظهر ولو مات الصبي قبل مضى السن والياس من عود فلوارثه الارش ولو اقتص البالغ بالسن من مثله فمات الجاني دون المحقق عليه لم يكن
للمحقيق عليه ازالة العائد بشرط في قصاص الاستاكاة والاعضاء النساء في المحل حتى النسبة الى الاصله والزيادة فلا يقلع سن بضرر طاحن ولا بالعكر
لا تثيره بريعية او ناب وضاحك لا بالعكس ولا سن من على او من لا بمن بمثل من الاسفل والابسر وان فعل المائل من الجاني ولا اصلية زائدة وتقطع الزائدة
مع النساء في المحل في وجهه ولا تقطع زائدة بزيادة الامع نساء المحل وكذا حكم الاصاب الزائدة والاصلية فيقطع الاصاب مع النساء في المحل وكل
عضو يقطع قصاصاً مع وجوده فخذ الذمة مع فعله ولو قطع اصبعين ولو واحد قطع من الواحد واخذت من ذمة الاخرى مسائل لا وفي
اذا قطع يد كاملة ويد ناقصة اصبعاً قبل ان للمحقيق عليه الذمة بامره وقطع الناقصة ولو قبل ثبوت القصاص له او لا وعاد الا نفا الى الذمة الا بضررهما كما في
سائر الموارد كان مينا وعلى الاقصا في حاله اخذت به الا صبي المعقود من اليد التي قطعها فاصاصام لا قولان بينهما عما لثبوت نكاح مفقود خلفه
بانه لم يستحق لاجلها شيئا وثبوت ان اخذت بها واستحتمها والبيوت مطلقاً غير بعيد ولو انعكس فكان النقص في اليد التي قطعها اقصر من الجاني بعد دية الناقص
ولو قطع اصبع رجل فبشره الى كفة بحيث قطع ثم اذمكت ثبث القصاص فيهما ولو قطع يد من مفصل الكوع ثبث القصاص ولو قطع مفاصل الكوع في بعض الذراع اقتصر
في اليد من الكوع ولو حكم في الزائدة دون القصاص ولو قطع من الزائدة ثبث القصاص في الشاوي ان كان الكف للمقطوع اصبع زائدة في محل مخصوص ولما
كذلك ثبث القصاص ولو كانت الزائدة الجاني خاصة فان كانت خارجة عن المحل لكان قطعها وتقطع في القصاص وان كانت اخلا في المحل قبل ثبوت القصاص
في الاصاب الخمس دون الزائدة ودون الكف لم يثبت القصاص من محل السطح بعد دية الزائدة الى الجاني كان اشبه ولو كانت الزائدة للمحقيق عليه خاصة فله
القصاص من موضع القطع ودية الاصاب الزائدة وهي ثلث برة الاصلية ولو كانت للمحقيق عليه اربع اصلية وخامسة زائدة وكانت صابع الجاني كاملة ثبت
القصاص في الاربع الاصلية وارش الناقصة ولو انعكس ثبث القصاص في الجميع مع المساواة في المحل ولو اختلف محل الزائدة لم يتحقق القصاص ولو كانت الزائدة
في يد الجاني غير متميزة عن الاصلية اشكال القصاص ولو كانت للاعمال طرفان فقطعهما فاطح فان كانت للجاني اربعة مساوية في ذلك ثبت القصاص فقط والا ثبت

في الليات

٥١٩

مع الفصا صر اش الطرف الاخر ولو كان الطرفان للجاني خاصه فان تميزت الاصلية وامكن قطعها من غير ثبوت الفصا صر الا فثبوت الفصا صر بعد رد دية الزائدة
وعلم الثبوت استحقاقا لدرش لذلك وجهان لو قطع من واحد الا نكح العلياء من اخر الوسطي فان سبق صاحب العلياء وطالب بمقتضى قصص لو كان الاخر الوسطي
فله الفصا صر فيها والعفو وان سبق صاحب الوسطي بالمطالبة اخرج حقه الى انها حق الاخر وجه فان اقصر صاحب العلياء اقصر صاحب الوسطي يعلم ان عوف على
مالا وبدونه كان لصاحب الوسطي الفصا صر ان اردت العلياء في وجه لو ابادر صاحب الوسطي بقطع قبل ان يعليا اثم وعليه دية العلياء ولصاحب العلياء على
الجاني دية العلياء **الثالث** ان قطع بينا بديل شيئا لقطعها الجاني عليه غفلة عن انها التمثال لم يقطع بديل الفصا صر باليمين ولا فصا صر على الجاني عليه ففقط لهما
بعد جملته وكون البديل من الجاني ولا دية ان كان بديل الجاني اليمين مع علمه بعد اجرائها واخر اجرائها ما قصدا ولو قطعها الجاني عليه عالما بكونها التمثال ثبتت الفصا صر
وضمان السرية ببيع ضمان الجانية هناك وفي غيره من الموارد ولو اختلف الجاني بالبدل لليسا والجاني عليه فادعى الجاني علم الجاني عليه انكره فاقول قوله بيمين ولو
انقاع على بديلها بديل لا تقع بدلا ولو بقطع فصا صر اليمين الامع العفو عنه وكان على الفاطمة دينها مع استلهاها الفصا صر مع العهد وليس للقصي والجون ولا بديلا
فلو بديل الجاني لاحدهما العضو وغيره ففقط مذهب هذا ويقو ما عليه من حق الفصا صر ولو قطع بين يمين فوثب الجون فقطع بيمينه فالظاهر انها فصا صر الجون
على الجاني وثبوت دية الجون على عائلته **الرابع** لو قطع بديل رجل وجلبه خطا وشبهها بالعهد فقال لولي ما ن بعد الاند مال فبستحق من الغائل بيمين
للبدن والاخرى للرجلين وقال الجاني ما ن بالسترية فتدخل دية الطرف في دية النفس قبل ان انقاع على المدعى كان الزمان قصيرا لا يجزى الا ندمال عادة فالقول
قولا للجاني بيمينه وان كان طويلا يمكن ان ندمال فيه فالقول قول لولي بيمينه ولو قبل بحربان حكم الشك في فيه لمدعى كل منهما ما ينكره الاخر مع الواسطة بينهما الا
مؤثر قبل الاند مال اخبر السرية لم يكن بعدا ولو كان نزاعا في الموت بالسترية بغيرها لم يعد تقدم قول منكر السرية بيمينه **الخامس** لو قطع اصبع جل
ويده اليمين مثالا ثم قطع يمين اخر اقصر للاول بيمينه ثم للثاني بيساره واستحق الاول دية الا صبع ولو قطع يمين الاول واصبع الثاني ولسا اقص للاول بيمينه
وللثاني بيساره وكان دية الا صبع للثاني **السادس** لو قطع اصبع عيني الجاني عليه قبل الاند مال فان اندملت فلا فصا صر ان كانت الجناية على دية
ان كانت خطا وان سرت بعد العفو الى الكف سقط الفصا صر في الا صبع وكان له دية الكف في وجهه وان سرت بعد العفو عن الا صبع الى نفسه كان المولى الفصا صر
ولو صرح بالعفو عن الجاني وسر بها جميعا صح العفو عما كان تابنا وقت الا بداه وهو دية الجرح او الفصا صر انما الفصا صر في النفس والدية فصح العفو والبراء
عنه ما قبل حصول السرية بامل والعكس شبه **السابع** لو جنى عبد على جرح جناية تتعلق بيمينه فان الجاني عليه عفوت عن ارش هذه الجناية او موجبها صح وان
فالبراءة السيد منها ففي البرائة ما مل وكذا لو فال برائة لعبد منها ولو ارفق بابل الخطا المحض لم يبر العاقلة ولو ارفق العاقلة او فال
عفوت عن ارش هذه الجناية صح ولو كان القتل شبه العمد فان برائة العاقلة لم يبر الغائل وان ارفق

لو ادعى الجاني على
اليمين عليه فادعى
الجاني علم الجاني
عليه انكره فاقول
قوله بيمين ولو
انقاع على بديلها
بديل لا تقع بدلا
ولو بقطع فصا صر
اليمين الامع العفو
عنه وكان على
الفاطمة دينها مع
استلهاها الفصا صر
مع العهد وليس
للقصي والجون
ولا بديلا

الغائل وقال عفوت عن ارش هذه الجناية بيمينه الغائل

وصلى الله على محمد وآله

كتاب الليات

التي هي مال المفد والدية بؤ في بدل النفس والطرف لشي عفا ايضا واما غير المفد من المال المدفوع بدلا للجرح احره فذلك ارش الجاني
في هذا الكتاب يقع في مقامات ريع **الاول** في اقسام القتل ومقادير الليات لقتل ما عد محض وهو ما اذا كان الجاني عامدا في فعله وقصد بمقتضى بقصد البالغ
العامل الى القتل بما يقتل غالباً وان ادا الى الفعل لم يحصل به القتل فالباوان لم يقصد القتل واتا شبيهه عمد وهو ان يكون عامدا في فعله خطأ في قصد ومقتضى
عنه بعد الخطا وخطا العمل ايضا واما خطأ محض وهو ان يكون خطأ في فعله وقصد كان يرمي ولا يريد ان يقتل بل يصيبه خطأ وكذا الخطا على الاطلاق
تنقسم هذه الاقسام الى اقسام الفصا صر والدية بدل عنان نراضوا بها على الاظم الاشهر ودية العمد في القتل حيث يراضوا بها احكام **الاول**
مائة بعير من مسان الا بل اعني كادها اللية في السادسة والا حوط كونها نكورا **الثاني** ما نابقروا الاشبه على شرط كونها من المسان اللية في السابعة
ولا تخولتها وان كان الا شرط احوط **الثالث** ما نباحلة ولا تكلفه مائة على الاشهر الا ظهر وكل حلة ثوبان ازاروداء وفي اعتبار كونها من جنس واحد وجها
للأحياط **الرابع** يعجز الفريد جراد كل يتما فقال ذهب مسكول بسكة السلطان **الخامس** لقتل ما عد محض وهو ما اذا كان الجاني عامدا في فعله وقصد بمقتضى بقصد البالغ
في الثالثة بل يجري المسمى وان كان الا شرط احوط بل بالنسبة الى كونها ثنية لا برك **السادس** عشرة الف درهم جيا ولسا دية العمد النراضى
بها عن الفصا صر في سنة واحدة ولا يجوز اخبرها عنها بغير رضا مستحقها ولا يجزى على الجاني اذ انها قبل ما عليها على الاظهر ومثل السنة من جنس التراضى من جنس الجانية
والموت تجزية العمد على الجاني نفسه ون العاقلة ولا يثبت للمال ولدان بديل لمن ابل الجاني من غيرها وان يعطى من بلد او ابل دون او على اذ التمكن مواضا وكانت
بالصفة المستطاعة على الاظهر وان كان الا حوط على العدل ما عدا من الا بل في غير وهل الجاني الزام من لدية قبول القيمة السوقية مع وجوب الا بل ونحوها مالا
اظهرها العمد كما ان لدية لولى الدين ان يلزم الجاني بدفع القيمة السوقية مع وجوب احكام **السنة** ولو فقهها الجاني فلا يلزمه لى الله يقول القيمة مع تمكن
الجاني من تحصيل احكام **الاختيا** واما مع تعدد تحصيلها فلا يلزمه قبول القيمة السوقية ثم ان كل واحد من السنة صلي نفسه لهن بعضها بلاك بعض ولا يحكم
مشروطا بعد بعض الجاني بخبر في انها اشاع على الاظهر الاشهر ولا يعبر في غير القيمة السوقية للاحكام لغيره الجاني الملقى كحسن من اكل مع مائة حلة مثلا الامع

كتاب الليات

كتاب الدييات

مكرر

واما دية شبه العمد فكذلك استدان في استدان العمد وحده دون باقي الاجناس هنا الاختلاف على احوال ظهورها انما تكون حقة وتكون بنت لبون وربعون مائة
ثلاثة ارباعها وبقية هذه الدية ايضا الجاني كالعمد دون العاقلة وتنادى في سنة على الا شتر في سنتين على الشهور ولو اختلف في الجاني او اهل الجاني او الجاني
ولو سبق بعد ذلك القتل لم يبدل على الجاني وكذا لو اسقط بعد الاختصاص قبل التسليم ولو سقطت بعد الاضطرار لم يبدل به سواها كما في كسفاط بسببه بدو السب
على الاظهر ودية الخطا ايضا كالعمد وشبهه استدان في استدان الا بل خاصته هنا ايضا خلافا على احوال ظهورها انما تكون حقة وتكون بنت لبون وربعون مائة
لبنون وتكون حقة وتنادى في سنة الخطا في ثلث سنين على الشهور النصوص في دية كسنته ثلثها ومبدا السنة هنا في شبه العمد من جهة القتل في سنة النقص من جهة الجاني العمد
في غير النفس ولا في الوقت هنا وفي دية العمد وشبهه من الدية الثامنة كدبر المسلم الحر والناتقة كدبر المزدحم والنجس وغيرها وامادية الطرف في ارض الجانيات
فاظهر فيها التحول وعمل الوقت هنا وفي العمد وشبهه دية الخطا المحض على العاقلة لا يضمن الجاني منها شيئا ولو كان القتل في شهر الحرم الزم دية وثلاثون ارباعا
الديات كان تغليظا وكذا لو كان القتل في غير تلك الاشهر في حرمة على الاظهر من غير فرق في التغليظ بين العمد وشبهه الخطا على الاظهر ولا بين كون المقتول صغيرا او كبيرا
عاقلا او مجنونا مسلم او كافرا ولا بين كون القاتل في الحرمة او لا ولا الزيادة على التغليظ يكون على من عليه اصل الدية وباحده من باخذ اصل الدية ولا
تؤخذ الزيادة مع الفصلان بل يختص بصورة الاستيلاء ولو اجتمع السببان قتل في شهر الحرم وفي الحرم فاقدر بعد التغليظ فهو عمد منه دية وثلاثون ارباعا ولو كان
الجرح في غير شهر الحرم وموت في شهر الحرم فاقدر بعد التغليظ ولو جرح في شهر الحرم وموت في غير شهر الحرم فاقدر بعد التغليظ ولو جرح في شهر الحرم وموت في غير شهر الحرم فاقدر بعد التغليظ
اشبهها العمد ولا تغليظ في الاطراف بالوقوع في الحرم واشهر الحرم كما لا يوجب كون المقتول قريبا القاتل التغليظ ولو جرح في الحرم فاقدر بعد التغليظ ولو جرح في الحرم فاقدر بعد التغليظ
اشبهها العمد وكذا مع العكس لا يقتصر من الملقى الى الحرم فيه بل يقع من المظم والشر حتى يخرج فيقتصر منه نعم لو كان قد جرح في الحرم فاقدر منه دية الحرم ودية المرأة على النفس
من جميع الاجناس ودية ولد الزنا اذا بلغ واطهر الاسلام دية المسلم على الاظهر الاظهر ودية الذي ثمانية دهم وهو يتا كان او يضربا او مجوسا ودية نسائه على النفس
منهم اربعمائة درهم ولا يتغير اهل الذمة من الكفار من غير فرق بين المعاهد منهم والمردة والحرية ولا بين من يلحقه الدعوة ام لا ولا دية المملوك ذكر او انثى قيمته الا اذا
زادت عن دية الحر فزاد بها وهي كسائر الديات نومحذ من الجاني في العمد وشبهه ومن عاقلة في الخطا ودية اعضا وحر احاد ما ناسب من قيمته دية الحر المعاصر
الثاني في موجبات الضمان والنجس ما في المباشرة او التسبيل في زمام الموجبات اما المباشرة فصاحبها الا اذا لامع الفصل اليها كما لو
غرضها فاصاب انسانا او ضرب للثأب ثمان منقاة من يمين الدية وزوجا كان الموقر او ابيا او جد او قريبا او معلما او غيرهم وينتزع على ذلك مسائل **الاول**
الطبيب يضمن ما يئلف بعلمه ان كان قاصرا او عاجلا طفلا او مجنونا بغير ذنوب او بالعلم باذن من غير فرق بين معالجته بالمباشرة او بالتسبيل اما اذا كان عارفا
فربك مباشر كما طبأ بل تشا هذه فلا ضمان عليه وكذا النكاح مباشر باذن المريض او وليه في العلاج مع اشتراط عدم النقص من عهده ثم يضمن اذا كان العارف
مباشرا وعاجلا بغير اذن المريض ووليته الشرعي وكذا لو مباشر العلاج بالاذن ولو بشرط عدم النقص من عهده ثم يضمن في تمامه في الدية اذا اعلم بالمعارف وعلم
استناد التلقا ليدفع العلم بعد الاستناد اليه ولو شك فيه واما لو عالج بما لم يجز العادة على العلاج بركان قنالا ثبت الفصلان دون ضمان الدية وفي حكم الطبيب الجار
والجراح والقضا والجراح والنجس والكحال ونحوهم **الثاني** اذا تلف الناعم باقتلا بل وحر كدبر نفسا او طرفا فالدية ثم عاقلة على الاظهر **الثالث** الشراذم العصف
الرجل بزوجته جاعا في قبل او در او ضامنا فانت واغصفت هي بمفات فالدية عليه ماله الاول وعليه في ماله الثاني لكونه شبه عمد مع وجوب تامة العمد المحقة
لأنه بغير حكم من النفس ولزوم العود وكذا الحال فيما اذا اغصفت اجنبتا اجنبتا صما ونحوه **الرابع** من حمل على راسه ما عاكس ضمنه في ماله الا ان يكون غيره
اغد ضمير لو وقع من راسه فاكس فان الضمان على الدافع ولو اصاب في راسه انسانا فمات وتلف عضو منه فان تقرر الاضام مع فصل القتل كان عمدا وثبت الفصل
وان ثبت الاضام ولو فصل القتل كان شبه عمد يضمن دية ماله وان لم يصب الا ضامنا فالدية على عاقلة للفاعل بعد ظهور الاصابة في خبر او دين سرحا في النعمد انما كان
شبه عمد لكون الفعل قنالا عاده **الخامس** لو صاح على انسانا فمات لمصاح عليه فان علم عد استدان الموت الى تلك الضحية او شك في استدانها لمات شيء على
الصالح كما لا كان كل من الصائح والمصاح عليه وفاضل او بالشرقي صحيحا كان التلقا ومريضا ملقنا او عاقلا فاصدا كان الصائح الى الضحية والقتل جبا او لا
احدهما او غيرا صلا في شيء وان علم استدان الموت الى تلك الضحية فان كان الصائح فاصدا الى الضحية والقتل بها كان عمدا وثبت عليه الفصلان كان كبير عاقلا والذ
على عاقلة ان كان صغيرا او مجنونا وان قصد الى الضحية دون القتل فان كان مثل تلك الضحية فان لا غالبا كان عمدا والا كان شبه عمد بوجوب الدية في ماله ولا فرق في
الفرض بين كون المصاح عليه كالا او فاضلا صحيحا او مريضا ملقنا او عاقلا وانما يختلف كون الضحية قنالا عاده بالاختلاف هذه الاوصاف فضا تكون صغیر فذله
غالب الموضع الطفل دون الصحيح الكبير وان لم يكن فاصدا الى الضحية ولا القتل كان خطأ موجبا للدية على عاقلة من غير فرق بين فردا الصائح والمصاح عليه مثل الضحية
في جميع ما ذكره سلك السيف في وجه انسانا ما برأ ذهاب عهده ولو شرب سلك السيف عليه طلب لغير السلطان عليه والقائه نفسه من سطح او جبل او في نارا ونافلا
على الطالب اذا اصابه عرفا كون الطالب قوي من الملقى نفسه بسبب الاغصاف الى الطالب كما اذا كان المطلوب عموما بمصر او وقع في بر مضطرا وانخفض بر السيف
او صادف مضيقا يعلم بفاقره الا سدا فانه يجرى بنفسه الى الفصل بانه ان كان فاصدا الى القتل والفعل كان عمدا وكذا ان كان فاصدا الى الفعل خاصة مع كون فاضلا
غالب وان لم يكن فاضلا غالبا كان شبه عمد ولو فصل الى الفعل ايضا كان خطأ محضا **السادس** اذا صدر من المصلد وعلم استدان الموت الى الصلدة

فِي الدِّيَارِ

فان كان القصاص فاصدا الى القتل معا والى القصد فقط مع كونه فاعلا بالباكان عدلا ولزم القصاص مع حيوة والدية في مال مع موته وان لم يقصد القتل القصد
ولم يكن مثله فاعلا بالباكان شيه عدلا ولو لم يقصد شيئا من القصد والقتل كان خطأ يكون دية المصدم على عاقلة القاصد ولو مات القاصد ايضا بسبب صدمته كان دمه
اذا كان المصدم في ملكه او في موضع مباح او طريق واسع واما لو كان في شارع ضيق ففي ضمان المصدم او عاقلة دية المصدم وبهذا قال باطل الجمع وهو حسن ان
موت القاصد عرفا في ذنوب المصدم ولو لم يكن القاصد فاصدا الى الصدمه ولا مقدمه هدد وكذا الحال فيما لو جلس شخص ظفري الضيق وغيره اخر فوات وانكسر شيء من اعضا
فانه ضمن الجالس او عاقلة دية العاثر ان اسند موثلا وكسر عرفا الى الجلوس دون ما اذا لم يستند **السابع** اذا اصطد حران فانا فلورثة كل منهما نصف ينظر على
عاقلة الاخر مع عدم القصد الى الاصطدام وفي مال مع القصد اليه ويسقط عن كل منهما نصف الدية لكون لفك كل منهما مستندا الى فعله وفعل صاحبه فيسقط قدر
سهمه ولا فرق فيما ذكر بين كون المصدم من مكنتين او مستلقين او بالثغري ولا بين كونهما مقبلين او مدبرين او بالثغري ولا بين ان يكونا مبصرين او عميانين او بالثغري
ولا بين كونهما فارسين او راجلين او بالثغري ولا بين ان يداوى سهرهما سحر وبطوقه وضعف الام لا في حكم الله طمأنا لو غزا حبيلا فانقطع وسقط اموالنا ولو نلخ
في صورة اصطدام الفارسين مركباهما او مركبا حدهما كان على كل منهما في مال نصف قيمته من الاخر ان اسند تلفا الى القاصد ولا يتحمل العاقلة ذلك في صورة الخطأ
لا تخفى البهائم ولو غلبت الدابة ان جرى الاصطدام والراكبان مغلوبان فانا فالظاهر ان هلاكهما وهلاك الدابنتين في مهملان لفقد الاختيار للراكبين ولو كان
المصدم قاصدا صبيته كان نصفه ينكف عن عاقلة الاخر اذا كان ركوها في صورة كونها راكبين بفعلها ولو اركبها والباقي انهما انصف ينكف عن عاقلة الواو
الاخر ولا يضمن الدابنتين نعم لو كان ركوها بمفصل الا نلاف كان الفعل متلفا غالبا كان عليهما القصاص ضمن كل منهما نصف قيمته دية الاخر ولو اركبها اجنبية
بغير إذن لم يمتا كان ضمان قيمته دية كل منهما على المركب تمام ان كان فاصدا للا نلاف مع كون الفعل متلفا غالبا اقتصر منه من مات ولا دية الاخر في مال وان لم
يقصد الا نلاف الا قرب كون تمام ديةهما جميعا فماله ولو كانا عديدين بالغين عاقلين سقط جنايتهما لان تضيق كل منهما هدد وما على صاحبه ان ينلف بعد عدم
ضمان المولى جنايته ولو مات احداهما قبل صاحبه سقط نصف قيمته برقبته الباقية منها شافع في ذلك وان هلك قبل ذلك سقط القيمة ولو اصطد حران فمات احداهما
ضمن الباقي منهما النصف في النلاف مع عدم القصد الى القتل بالاصطدام والراكبان عدما موجبا للقصاص من غير بعد ينصف يترأى لو كان لبيتان بالاصطدام
حاملين ومات الجنيان ايضا فدية الامين على ما ترى اما الجنيان انصف ينكف عن كل منهما على اتم مع العمل وشبيهه على عاقلة مع الخطا والنصف الاخر من دية كل منهما على
الاخرى مع الهدا وشبيهه على عاقلة مع الخطا **الثامن** اذا ضرب الرمان فاصابه سهم من دون قصد الرأى له اصابته فالدية على عاقلة الرأى وان لم يمت
الرأى المار بانه يرد الرأى ولو ثبت نية اياه على ذلك فلا تخفى عليهما ثبت سماع المار بنسبة الرأى والافلو انكر المار السماع وقصد الرأى اليقين على سماع المار
معهذه حلف المار او دية دمه على عدم السماع ثبت الدية على عاقلة الرأى ولو كان مع المار صديق فمهر من طريق السهم فاصابه وقتله فان لم يقصد الرأى دية القيمة
وبنية المار وسمع ذلك ولم يقصد المقر نلاف المظفر بالثغري فالدية على الثغري في مال ولا ضمان على الرأى وان كان المقر فقط عالما بالحال فاصدا الى
قتل المظفر بالثغري ثبت القصاص عليه ولو لم يكن الرأى فاصدا لرأى المظفر ولم يجد عند الرأى فان علم المقر بالحال وقصد القتل عليه القصاص وان لم
يقصد القتل وكان جاهلا بالحال فالدية على عاقلة الرأى على الاقوى ولو كان الرأى فاصدا للقتل وللرأى فقط مع كونه فاعلا غالبا ثبت القصاص على الرأى
سواء كان المقر جاهلا او عالما بقصد القتل لا ولو قصد الرأى الرأى فقط ولو لم يكن مثله فاعلا فان جهل المقر بالحال فالدية على الرأى وان علم المقر بقصد القتل
فاللزم القصاص عليه بقصد القتل دون الرأى هذا كله اذا كان المقر كاملا بالبلوغ والعقل ولو كان طفلا او مجونا فلا قصاص عليه ولا ضمان بل الدية على عاقلة
في الفروض التي اثبتنا فيها القصاص او الدية على المقر **التاسع** اذا قطع الحنثان حشفة الغلام التي يحتمه فان غمد ذلك ثبت عليه القصاص وان اخطأ فالدية
عليه في مال على الاظهر ولو لم يقطع الحشفة بل لغففة خاصة لكن بشرط ان يفسد بغيره من الدية في مال سواء كان ما دونها من دية الطفل ومنه مع كماله في
ام لا اذا كان قد اشترط في ضمير عقده زم على الضمان مع السراية فانه لا يضمن على ما ترى في المسئلة الاولى **العاشر** لو وقع من علو على غيره فقتله فان قصد
الوقوع عليه القتل والوقوع فقط مع كون مثله فاعلا غالبا فمات عليه القصاص وان لم يقصد القتل بل الوقوع عليه فقط مع عدم كون مثله فاعلا غالبا
فهو عدل الخطا ولزم بالدية ايضا لزم لم يقصد القتل ولا الوقوع عليه بل قصد الوقوع لغرض ذلك واضطر الى الوقوع على احد عليه ونحو ذلك ولم يعلم بان في السراية
انسانا فهو خطأ محض والدية فيه على عاقلة ما لو القاها هو او لوقوعه لغير اختياره فلا ضمان عليه ولا على عاقلة بوجبه وعلى جميع التقادير فالواقع دمه
ولو دفعه رافع وقع على غيره فانا فان قصد الدافع قتلهما بذلك ثبت عليه القصاص والدية جميعا وكذا ان قصد الدافع دون القتل وكان الفعل فاعلا غالبا
ولو قصد الدافع دون القتل ولم يكن فاعلا بالاضعية بة كل من المدفوع والمدفوع عليه فانه وان لم يقصد الدافع ايضا فدية كل منهما على عاقلة وقبل الدية
الاسفل على المدفوع ويرجع هو على الدافع والا فلا ظهر ومثل الدافع في الاحكام المذكورة انما سبب الوقوع كالوشهر سيفه حمل عليه وقوعه او وضع حجره على
بسبب وقوعه **الحادية عشر** لو ركب انسانا فحشيت كالفحص المركوب فصرع الراكب فمات فوق دية اقول والدية تقتضي الفاعل هو كونه الدية
كاملة على الناحل انما النسخ من خمسة الى القصاص على المقوصان قص من دون ان يلجأ الشخص الى الفحص **مروا** **الحادية عشر** **المقام مسائل الاولى**
من دعي غير فاجر حقه من ماله لبلاء فله رد ما من حتى يرجع الى مثله فان فقد فعلى المخرج دية في ماله الا ان ثبت عوده الى ماله وفقد بعد ذلك ولو كان المخرج

في الدييات

٥٢٣

على الحافر والواضع الا اذا علم بالحال وان كان باذنه ورضا المناخر فلا ضمان على الحافر والواضع ايضا وان كان الدخول اعني المكان اظلم او البر ونحوها مستورة فان اخبر صاحب الملك بالدخول بالحال فلا ضمان عليه ولا على الحافر والواضع وان لم يخبر فان كان له بهل بالحال وكان الوضع او الحفر بعين اذن الملك فالضمان على الحافر والواضع وان كان ترك الاختصاص على فان كان الحفر والواضع باذن صاحب الملك او رضا المناخر فالضمان على صاحب الملك وان كان بعينه ورضا مناخره فكون الضمان عليه وعلى الحافر والواضع وجهان اظهرهما الاول لا سندا للتلقي عرفا الى ثار الاختصاص مع علم بالحال في الفرض ولو جاز السبل بالطريقين لا يخبر فغير شخص فبات وتلف منه عضو فلا ضمان على احد ولو نقل شخص من موضعه الى موضع اخر من الطريق لمصلحة المدة ضمن الا اذا علم بالمار بالحال وان كان النقل لمصلحة المسلمين كما ان نقله الى طريق اقل سلوكا من الاول ففي ضمانه اذا لم يعلم المار بالحال اشكال والا فربما عدا الضمان فان حفر شخص الجنب ذلك الحفر بغير اعتباره بالنسبة وقع في البر جرى فيه ما ذكره في نقل الحجر من الضمان ان لم يكن الحفر لمصلحة المسلمين ولم يعلم المار بالحال وعدا الضمان ان كان الحفر لمصلحةهم او علمهم بالحال كذلك الوضع احد حجر مع الحجر التخيلا به السبل فغيرها جميعا انتفاها وتلف غصوه ولو وضع شخص حجر في الطريق لمصلحة المسلمين واخر حجر فغيرها جميعا انسان كان نصف للغير على واضع الحجر الاول والنصف الاخر على واضع الحجر الاخر على اظهر ولو اساجر اجبر الحفر له بشر في ملك غيره بعينه ورضا او في طريق مسلوكة لمصلحة المسلمين فان علم الاجبر بالحال فالضمان في مورد ثبوته عليه خاصة وان لم يعلم فالضمان على المساجر الا ان يكون الاجبر عبدا اسأجوه بعينه اذن سيده او صبياء بعينه اذن وليه فان الضمان على المساجر خاصة مطلقا ولو كان الحافر والواضع في الفروع المزبورة عدا الضمان في موضع ثبوته متعلقا بغيره كسائر جانيه والحفر والوضع في الملك المشترك بينه وبين غيره من غير ان يشترك في ملكه والوضع في ملكه بعينه اذن في الجنب الضمان فيما عرف من الصور **الثانية** ان يبيح الطريق فان كان بناءه يضر بالمادة اما الضيق الطريق والحاجبهم الى جميع الطريق الواسع ضمن ما ينفذ بسببه ان كان بناءه يضر بالمادة وكل البناء بما زاد عن مقدار الطريق وهو سبع اذرع وكان باذنه الا امام عليه السلام فلا ضمان عليه **الثالثة** لو سلم ولده الصغير الى معلم لتأخره في الطريق ضمنه في ماله كما ضمن في ماله لو علم بعينه اذن الولي وغرق بغير طم ولا بغير طم ولو غرق بغير طم لم يضمن على الاظهر بعد كون التعليم باذنه ولو كان المعلم الغرق كغيره لم يضمن المعلم الا ان يكون بغير طم وتغيره وقبل بغير مطلقا كالطبيب هو احوط **الرابعة** ان يبيح لورثه عشرة مثلاً بالنسيئة حجر فقتل الحجر احداهم سقط نصيبه من الدية وهو الفطر للشاكره وضمن كل من الباقيين عشر الدية وتعلق التجانبين مثلا بحال دون من امسك الخشب وساعدا بغير الدية لم يضمن مباشرة ولو قصد وبالرأى اجنبيا فقتلوا بذلك كان عملا موجبا للقصاص لان مثله قتل عابدا ولو لم يقصد به واتما احتياطا فالتبعية على عاقله ما دبر الحبال ولو اشترك في هذه الحياطة ثلثة فوقع على احداهم فقتله سقط ثلث دية لفعله وكان على الاخرين ثلث الدية **الخامسة** لو اصطدمت سفينة بغير طم القيمين فان كان القيمان حزين ما لکن التسفينين وما فيها وهلك فان كانا عامدين في الاصطدام كان قصده به الا ان كان في وضد الاصطدام فظن وكان مثله متلفا غالبا بنصف قيمة كل من التسفينين ونصف ما بينهما ونصف كل من الملاحين ههنا والصف الاخرين قيمة كل سفينة وما فيها ودم الملاحة في مال الملاحة الاخر وان لم يكن عامدين فان قصد الاصطدام فظن ولم يكن مثله متلفا غالبا لا يقصد الاصطدام اصلا فان كانا عامدين في نصف قيمة كل من الملاحة فانه على الاول يساوي الاول من ماله في الزمان التي تساد في فيه دية العمد على الثاني من ماله ايضا في الزمان التي تساد في فيه دية شبه العمد على الثالث على عاقلته في الزمان التي تساد في فيه دية الخطا ومن هنا علم حكم ما لو تلفت السفينتين وما فيها في الملاحة ولو كان الملاحة حزين لم يكن لنفي من التسفينين ولا ما بينهما فان على كل منهما نصف قيمة التسفينين وما بينهما من الا متعة وان كان بينهما احرا وفتلوا فان كانا عامدين ثبت القصاص عليهما وان كانا شهيي العاقل فليعلم اديهما في مالهما وان كانا خطئين فليعلم عليهما بالمتصفين ومن ذلك يعلم حكم ما لو اضر فاملكا او نزل او حريقا واشتاما لا على الحجر وحكم ما لو كانا مالكن التسفينين خاصة دون ما بينهما هذا كله فيما اذا فرط في حفظ السفينتين واما لو لم يفرط بوجه كالوسايم ابعدا وافية من رجال والذو عدل بهما عن سمك الاصطدام بغير ذلك فهما جرح والرجح وطلب الموح وخروج الا من يدهنا فاصطدما وانكسرا وهلك ما بينهما فلا ضمان عليهما بوجه لو اختلف حالهما في التفريط وعكس جرى على كل حكمه ولو ادعى عليهما ربا السفينة او غيره التفريط وانكر اذ لم يولها ما بينهما ولو وقعت سفينة فوقع عليها اخرى وكسرها وهلك ما فيها لم يضمن قيم الواقعة شيئا من السفينة وما فيها الا ان يكون قد فرط بالوقوف في ذلك الموضع وبترك الانحراف مع النفاثة الى خارج الرجح الاخر يضمن قيم الواقعة اذا كان مفراطا دون ما اذا لم يفرط بوجه ولو فرط جميعا فالضمان على صاحب الواقعة للباشرة المفدعة على السبب **السادس** لو اصطدمت سفينة او ابدل لوجها وهي سائرة ففرقت بفعله مثل ان يجر سمارا فيقتلع لوج اخر او يرد دم موضع فينهتك ضمن ما ينفذ فيها من مال ونفس في ماله لانه لا يفرط للفسخ خطا الا ان العاقله انما ضمن دية الخطا بالباشرة دون التسبب والله العالم **السابع** لا يضمن صاحب الخطا ما ينفذ بوقوعه اذا كان بناه في ملكه او مكان مباح مسنونا كما فوضه من غير ميل ولا استهلام ولو بناه ما نكلا الى ملك الغير او على اساس لا يثبت مثله عليه ضمن ولو بناه ما نكلا الى ملكه او مكان مباح لم يضمن ولو بناه مسنونا في ملكه او مباح فمالا الطريق الى ملك الغير فان لم يمكن الهلك والاصلاح فلا ضمان وان تمكن ولو يفعل ضمن سواء طوبى بذلك من الحكم او الجأ ام لا وسواء شهد عليه ام لا ولو بناه في ملك الغير او في الطريق وفي حكم التلف بوقوع التلف بغيره عند وقوعه ويظلم شئ منه ولو اسند الخطا

اظهره وان كان لا

كتاب اللغات

٥٧٤

واشرف على الانهزام من غير ميل مكابل ولوايح المال كالحايط وهو مال او مشهد تم وقع فالضمان على المشتري ولو كان الحايط لولى عليه فاصلاحة ضمان حادثة يقع
بالولى ولو مال بعض الحايط دون بعض ثم سقط جميعه فلفظ غير المائل منه نفس او طرف فان كان سقوط البعض مسئلا معاداة لسقوط الجميع ضمن ما تلف بكل من المائل وغيره
لم يضمن الا تلف المائل ولو سقط الحايط في الطريق فلم يرضه حتى يقر بانك انك اهلك وتلف بطرف او تلف به مال فان كان متمكنا من دفعه وقصر ضمن الا فلا **الثاني** ضمان
يجوز نصب المالك في الشوارع النافذة اذا لم يضر بالمارة ولم تمنع من بعض حق المسلمين في المرد ولو وقع المزارع في صورة جواز نصبه فالتلف نفسا او طرفا او مالا فان لم يكن
وقوعه بغيره يضمن والا ضمن وكذا الحال في اخراج الرواشن والاحصنة كخيلها ووضعا وضابطه ان كل ما لا ينفصل واحد حادثة في الطريق لا يضمن ما يلف به سبب من
غيره يفرط ويضمن مع التفريط كما يضمن بالنسبة لحدثه كوضع الحجر وحفر البئر لا يضمن المسلم ولو اتج في ملكه او مكان مباح نارا لم يضمن ما يلف به سببه الا ان يفرط ولو اتج
في ملك غيره يضمن الا يضره الا مالا او المالك في الدار والفرار واخراج الاموال في كون دينه النفس على عاقلة اذا لم يقصد بالتأجير الا انها اوفى بالكونه بسببها
محضا لا تضمنه العاقلة وجها واما مع امكان الفرار فلا ضمان عليه كما ان لو كان هناك مباشر لا مولى كان الضمان عليه لا على من اتج ومن الماتج في ملك الغير يضمن
التأجير في الطريق لا يضمن المسلم ولو كان التأجير بفصل ثلاث النفس مع تعدد الفرار كان عمل ائيب بالفصاص ولو بالتدابة او اشد في طريق فرلوه بانك تلف
نفس او طرفه او يضمنه سواء بالماشي او واقفا ولو ادى كانه المنزل المرفقة كشود البطيخ ونحوها في الطريق او دس الدرب بالمأفر لوه بانك تلف نفسه او طرفه او ماله نفع
مشاهدته واحتمال الزلق وتمكنه من العدول لا ضمان على الملق ومع عدم مشاهدته فالا قرب ضمانه الا ان يكون الرثا لصالح المارة فلا يضمن **الثالث** ضمان
اناء على حايطه فلفظ سقوطه نفس او طرفا ومال لم يضمن ان كان وضعه على الوجه المتعارف من غير تعدد ولا تفريط ولا ضمن **الرابع** ضمان
كالبعير القنم او الهامج شهوته والكلب العقور والفرس العضوض والبغل الرايح ونحوها ولو اهل في الحفظ مع علمه بصولة من يتجنح من نفس او طرفا او ماله
ولو جهل حالها او علم ولم يفرط فلا ضمان عليه ولو جنى على الصائفة جان فان كان المذنب لم يضمن ولو كان لا لا وقتك فيعرف معذرا والحاجة فلفظ بالابدان وانكسر عضو
ضمن ويتر ان كان من الحيوانات المملوكة فماله دينه ككلب الصيد وقبضته ان لم تكن له دية كالبعير ونحوه والادب في فوات عصفو وجرحه ولو كان مالا فله دية ككلب الهرة فلا
ضمان وفي كون الهرة المملوكة الضاري من الحيوانات الصائفة فيجب على صاحبه حفظه ويضمن ما يلفه اذا علم به من غير تعدد ولا تفريط في حفظه وجرحه فوفى بجنس ما ذكره
ضمان ما يجنبه الصائفة مما اذا كانت جنس في غير ملك صاحبها او في ملكه على من دخل باذن واما لو جنى على من دخل ملك صاحبها فغيره فلا ضمان على صاحبها
ويضمن الدار اخل جنى عليها جنايته واقفا ومبذرا **الحادي عشر** ضمان
والا لم يضمن ولو جنى على صاحبها كان هذا الا ان يعلم صاحبها بدخول الدار اخل وان المدخول عليها يجرى على الدار اخل وفقط في حفظها فان ضمانه جنس
جنس بعد **الثاني عشر** ضمان من دخل دار غيره ففقد كلب صاحب الدار ضمن ان كان الدخول باذنه ولو يضمن ان كان الدخول بغير اذنه الخاص وان كان باذن الفحوى
الثالث عشر ركب الدابة على الوجه المتعارف يضمن ما يجنبه مباشره في حال السير بمقادير بدنها من يدها ورأسها وستها وصددها فوطا الركاب ولو
يقرب على الظاهر ويضمن ما يجنبه رجليها كما لا يضمن ما يلف بها كسرها او اصاب من موضع السنابل غير انشائها فاسدها ولو كان ركوبه على غير المشافيان
كان وجهه الخلفها فالظاهر ضمان جانبها مطلقا حتى ما يتجنح بمؤخر بدنها فوطا الركاب ولو يفرط وكذا على الظاهر لو ركبها ورجلها الى جانب واحد كما
مسجل اهل العرفا يابعدا ومثل الركاب في ضمان ما يتجنح الدابة بمقادير بدنها دون مؤخرها فانها في حال السير ولو وقف بها الركاب والفاطم يضمن ما
بالفادير والمؤخره مطلقا ان كان يها في الطريق ومع التفريط خاصة ان كان الاقارب في مكان مباح غير الطريق ولو صر بها الركاب والفاطم يضمن ما يتجنح
لها بالمقادير والمؤخره ولو صر به لغيرها وانقرها فجنس كالتضامن على الضارب المتقربون صاحبها الا ان يكون الضرب والاقرار بالدفع عن نفسه والسائق
كالراكب غير المشاف في ضمان ما يتجنح بالمقادير والمؤخره الا اذا حذر وسمع المحي عليه التحذير وتمكن من العدول ولم يعدل فانه لا ضمان على السائق وكذا
في الركاب والفاطم ولو اجتمع للدابة ركب على المتعارف فانك وسائق اشركوا في ضمان جانبها مفاديرها واخصر السائق بخباطة المؤخره ولو كان المؤخره
المسوق فطارد جرى على كل واحد حكم الدابة المنفردة على الاقارب لو ركب الدابة رديا نساوا في الضمان ولو كان في شيء من الصور المذكورة صاحب الدابة معها
الضمان عليه اذا كانت لمقام موكلة اليدون الركاب في الفشارا ركاب فمات وفقد عضو او صار مجروحاً لم يضمنه المالك الا ان يكون بنفسه او ضربه او يكون
الراكب طفلا او مجنونا وكان يركبها بغير اذن المولى ولو اركب المولى موكلة دابة مملوكة لكانت جانبها الدابة على المولى دون العبد صغيرا كان العبد وكبير على
المبحث الثالث في ضمان الموكلة اذا اتفق المباشر والسبب ضمن المباشر خاصة كالذراع مع حافر البئر والمسك مع الداج واضع الحجر في
الكفر مع جاذب المنجنيق الا اذا ضعف المباشر بحيث نصب الضلع عن السبب كالوجهل المباشر لا السبب فانه يضمن من اوجد السبب كما اذا غطى حافر البئر في
غير ملكه راسها فمفع غير ثالثا ولما يعلم بالبشر فان الضمان على الحافر وكذا لو فر من مخبئه فوضع في بئر لا يعلم بها فان الضمان على الحافر للبئر ولو حفر في ملك نفسه بئر
وسر بها ودعا غيره فوضع فيها كان الضمان على مالك الدار والفرقة المباشر الموجب لضعف مباشرته ولو اجتمع سببا ضمن من سبق الجناية بسببه وان تأخر حصل
كالوحر شخص بئر في غير ملكه والى اخره اضطر العاشر بالحجر في البئر فان الضمان على واضع الحجر ولو نصب احدهما في غير ملكه سكنيا ووضع الآخر في غير ملكه
ثالث بالحجر فوضع على السكنى فمفع فان الضمان على واضع الحجر سواء سبق وضعه نصب السكنى او تأخر عنه لان السابق اثير من السببين فهو عفا وكذا لو نصب

في
من
من

في الديات

٥٢٥

سكتاني في محصور وفي غيره ملكه فان ضمان من يقع في البر وموت ويفسد طرفه بالسيف على حمار البر على الاضرب هذا كذا اذا نسا وباقى العدل ولو كان احدهما مملوكة
 عاريا كان الضمان عليه وان كان صاحب السبب المأخوذ او لو سقط في حفرة اثنان فهلك كل منهما بوقوع الاخر فالضمان على الحافر ولو قال لقي مئذ في البحر لسلم
 السفينة فالضمان على الاثنان بشرط الضمان على نفسه بوقوع ذلك سواء خاف مالك المئذ ايضا على نفسه لو لم يلق ام لا ويجوز بل يوجب القابض
 امتعة السفينة او كلها في البحر عند خوف تلف النفس مقصرا على ما يدفع به الضرر وقد تقدم المال لصاحب على ذي الروح وغير الناطق من ذي الروح على الناطق المحترق
 ولو لم يكن هناك خوف فعلا لغيره وعلى ضمانه في ضمانه الذي وجبها الشبهها العمد وكذا لو اخضعت فائدة الاقل صاحب المئذ في وجهه وكذا لو قال في وجهه وكذا لو قال في وجهه
 ضرر من ثوبك وعلى ضمانه واخرج نفسك وعلى الضمان لانه ضمان مالم يوجب من ضرر ضرر ولو قال عند اخروا لقي مئذ في البحر وعلى مع ركان السفينة ضمانه
 فان رضوا فلا بحث وان لم يرضوا قبل الاقل او بعد فاعل المئذ في ارضه المئذ او يبيع ويبيعهم قبل ان تاعرف بيته ورضته حصة خاصة واما الركان فان رضوا فلا
 وبعض الركان كل راض حصة ولم يرضه الراض شي ولا لولي الكل لم يرضه غير المئذ شي ولو قال المئذ في ارضه المئذ او يبيع ويبيعهم قبل ان تاعرف بيته ورضته حصة خاصة واما الركان فان رضوا فلا
 فاعلاه المالك صدقوا بهيئتهم ولم يضمن المئذ حصة ولم يضمن الركان شيئا حتى لو اقام المئذ بيته على دعواه ان اكارهم قبل الاقل عدل وان كان اكارهم بعد
 الاقل فان اقام بيته على دعواه ضمه هو حصة واخذ من كل منهم ما يخصه وان هذا البيت حلف كل من الركان على عدم الاذن وبرئوا وضمه هو حصة وفي ضمانه
 الباقين وجبها الشبهها العمد ولو لفظ البحر المئذ الملقى الى ساحل البحر او صاحبه لم يرد من الضمان اليه لان الاقرار ضمه على غيره يخرج عن الملك والجمع بين العوض
 والعوض غير صحيح ولكنه لا اخذ ملكا ولا ما لا يوجب العوض لا دليل عليه **وهو لو اخذ هذا الباب مسئلة الرقبة** بضم الزاير و
 كونها المحقة وفيها المقتاة من تحت وهي حفرة تحفر في مكان لا يلبس فيه التمدد لعلوه لاجل صيده لا يرد غيره بغير راسها بما يسترها يقع الصيد فيها ولو خرا
 ووقع في دية الاسد فاستمسك بالثاني واستمسك الثاني بالثالث والثالث بالاربع حتى اسقط بعضهم بعضا على الاسد فقتلهم الاسد فقتلها عاقل ضمان كل
 منهم دين من اسكدها جميعا لا يستقل به بالثلاثة لانه يلزم العدل عن ذلك المقتضى الصحيح المعتمد على الاكثر الناطق بالاول في دية الاسد وعلى اهل الثلث دية الثلث
 اهل الثلث الثلث دية الثلث وعلى اهل الثالث تمام دية الرابع ولو جلد ثلث الى غير وقوع المجدوب فذلك الجاذب بوقوعه عليه فالجاذب ههنا لم يكن جزءا من الثلث
 وعليه تير الثلث في الملو وان كان عدوانا فصفته يتر على الحافر ويهدر النصف لهلاكه بالتسبين وعلى الجاذب نصف دية المجدوب النصف الاخر على الحافر على
 الاقرير لو جلد الثاني ثالثا فانا بوقوع كل منهم على صاحبه فاول من يغدره فضل الثاني فيسقط نصف دية ويضمن للثاني النصف ولو لم يكن البر محصورا عدوانا
 واما لو كانت محصورة عدوانا فقتلها على الحافر ثلثها على الثاني ويهدر الثالث والثالث على الثاني مان يجذب للثالث عليه وحده الا في نصف دية ولا ضمانا على
 الثالث ولو كانت البر محصورة عدوانا فقتلها لدية على الاول وثلث على الحافر ويهدر الثالث للثالث تمام دية على الثاني **المقام الثالث في الجنينة**
على الاطراف فيه مقاصد الاول في ربا الاعضاء كل ما لا يقدر فيه من هاضية الارش ان يضر من جرحه ولو كان بوقوعه سلبا
 ومجنيبا عليه يؤخذ من الدية بنسبة تفاوت ما بين القيمة بين اليها اذا قوم صحيحا بمائة ومجنيبا عليه بمائتين فالتفاوت خمس القيمة فؤخذ من خير الدية ما ياتينار
 مثلا وفدودا القدر في الشرع في ثمانية عشر من الاعضاء **احدها الشرة** في شرة راس المذكرة اذا ازيل على وجه لا يثبت يد صغيرا كان وكبير اعاقلا
 او مجنونا كنف كان الشعر وخفيفا ما يخرج عن المعارضة الفلانة الشعر كماله وكذا شعر حبة الذكور هذا اذا لم يثبت بعد الا اذا ثبت ولو ثبتا بعد ذلك ففي شعر الراس
 الا ان الذر ما انا اكرش وفي شعر اللحية لا الذر ما انا ثلث الدية على الاظهر واما شعر راس الاناث ففي الراس دون ان يثبت ههنا ذلك دية لو ثبت ههنا ذلك ففي شعر
 من نساها زاد عن مهر السنة وسواها وانقص عنه نعم بغير عقد زينة عن الدية كماله ولا لم يجز الزايد بل مقدار الدية على الاظهر **فروع الاول**
 المذرة في بيتن ان يثبت له لا حتى يؤخذ ما على الزايد على حكم اهل الجيرة فحق حكمه وانما لا يثبت اعطى الدية واذا اعطى الارش في الذكور ومهر المثلث الاناث واهل نقل
 ما بينه وبين دية الى ان يحصل لباس من الثياب وفدود في شعر الراس الصبر السنة فان علمنا بها فقتل على مورد هاهنا ولو ردها الى شعر اللحية ولو ثبت بعد حكم
 اهل الجيرة او السنة اسحق ما فضل من الارش والمهر **الثاني** لو اطلق بعض شعر الراس ونحو ما لم يقد من الشعر ولو ثبت اخذ من الدية بمجتنها ولو ثبت الارش
الثالث لو ثبت للمزني حبة فلفها غير هاهنا كانت لا تزيد قيمتها بالاذن لو كانت منه فلها الارش وان كانت تزيد قيمتها بالاذن فلها الارش ما ابراه الحاكم
الرابع لو ثبت للزني حبة فلبسها بغيره كان حكمه ان يثبت او يثبتها فالارش ان اشكل فالارش ايضا **الخامس** لو زادت قيمة
 العبد بالاذن الحبة على الزايد قيمته ان لم يثبت ان يثبت فالارش وفي الشعر الجاهلين مع البان الارش ومع عدمه خمس مائة دينار وفي احدى امانان وهو
 دينار وفي احدى امانان ربعه مع البان الارش ومع عدمه فقبل دية كماله ولو ثبت لانه لا اجفان وما حك ما ذكر من الشعر لا نقد بل في الثابت فيه الارش
الثاني العينا وفي ثلثيها الدية كماله وفي احدى امانان نصف الدية وتسوي في ذلك الصحيح والعشوا والحوالا والمحافظة والحفشا وعين الاعشى والا
 وفي اجفان الا ربع الدية تمام دية النفس وفي كل جفن على ثلث دية العين وفي كل اسفل نصف دية العين على الاظهر لكن ذلك مع الانفراد واما مع الاجتماع ففي
 كل اعلى مع اسفل نصف دية النفس ولا فرق في الاجفان العين الصحيحة والعين التي في الاجفان المستحقة الياسنة المتفصلة الارش ولو قلعت الاجفان
 مع العين لم تنه اخل بها هاهنا وفي العين الصحيحة من الا عور دية النفس كماله اذا كان العور خلفا وياقوت الله سبحانه وان كان بفصا من وجنابة سخي فيها كان

في الجنازة

في الجنازة

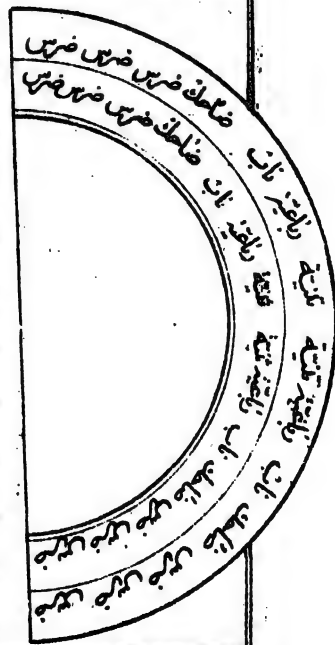
في الجنازة

کتاب اللہیات

072

في الصحيح انما قسم نصف الدية ديناراً واولى ام لا واما العين العود ففي خمسة اهلثية العين الصحيح سواء كان العود خلقاً واثماً من الله تعالى واثماً
جاناً وقصاصاً وهل يجري حكم فضها في طبق المنوخة او اذهب وادها ام لا وحكمها اهلثية الاول **الثالث الف** في استبدال دية النفس كماله وكذا في قطع
مارنه فحب هو ما كان منه في طرفه كاسفل المشمل على طرفين وحاجز وقطع المارن قره والفصبة وبعضها اخرى فليدبره المارن وارث للفصبة ولو قطعها معاً
الكامله فقط وفي كسر الفصبة يفسد الدية الكامله ولو جبر قطب من غير غيب فقبل له مائة ديناراً وصدقة رد والحكومة فزرب في الجانية على الفصبة الموجهة لشللته
الفصبة ستاً وستة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً وفي الرتبة وهي طرف الحاجر بين الفصبة نصف الدية على الاقر في احد الفصبتين ثلث الدية على الاظهر **الرابع**
الافان وفيها الدية الكامله وفي كل منها نصفها وفي بعضها احتيازيها ولا فزرب بين التمسعة والثما في شحمها ثلث دية الفصبة وفي بعض الشحم ثلثها ذلك وفي
حرم الشحم الاشرش وقبل ثلثية الشحم ولم يثبت **الخامس الشفان** وفيها دية النفس كماله وفي العليا واحداهما حساً والدية وفي السفلى ثلثها
الدية الكامله على الاظهر وفي قطع بعض كل منها بمحض ذلك وحداً العليا عرضاً ما يخاف عن اللثة متصلاً بالفصبة والحاجر مع طول الفم وحداً السفلى عرضاً ما
يخاف عن اللثة مع طول الفم وليس حاشية الشدتين منها ما في تقلص الشفة وانفياً ضاهياً لا لشر السن الارش على الاقوى في شلل كل منها ثلثها وفي قطع
بعد الاشرخا الثلث الاخر قبل ان في شحمها حتى بدت الاستئناس من دون بانه شئ منها ثلث الدية ان لم يترا وتلف فان برت فحس الدية **السادس اللسان**
وفي استبدال الصحيح منه تمام دية النفس وفي استبدال اللسان الاخر من ثلث دية النفس من غير فزرب بين كون الحرس خلقياً او عارضياً وفي قطع بعض اللسان الاخر من ثلثها ولو
ادعى الفاعل كونه اخر من ادعى المجني عليه ان كان صحيحاً فان قام مدعي الحرس بالثبوت فلا بحث والا فلول قول مدعي عدمه على تردد وفي ذهاب النطق كله من دون
قطع شئ منه الدية بمحض احواف المعجم فقيم الدية عليها ولا يحفظ فاقى عدد اذهب من الحروف اخدم الدية المقسمة بقدر ذلك العدد وكذا لو قطع بعض اللسان فالا
يعبر بالساحة كما ابر الا عظاما بل يعبر بحرف الفم فحرض عليه النطق ثم يعطى الدية بمحضه ما لم يفصح منها وحرف الجيم ثمانية وعشرون حرفاً على الحق المشهور واثية
وفوى فليسط دية النفس عليها بالسوية ويؤخذ نصيب ما بعد منها وينساوي اللسينة وغيرهما فليقلها وخفيها ولو ذهبت جميعها تمام دية النفس ولو
قطع بعض اللسان ولم يذهب من الحروف شئ ففي ثبوت الدية بالنسبة والحكومة من قولان اظهرهما الثاني ولو قطع بعض اللسان وحشي عليه بغير القطع فذهب بعض
الحروف ومن بعض لكن لم يبق له كلام مفهوم لقلته الباقي لم يلزمه الا بمقدار ما يخص الحروف لفائته دون تمام الدية ولو صاب سبباً يخاف ان يسبب حروفاً لم يجر له من الدية
الحرف الفائت من الدية ولو جنى عليه بعد ذلك فذهب الحرف الذي كان ينطق به نأه اصاله واخرى بدل الفائت ولا لم يلزمه الا دية حرف واحد ولو كان في استخالها ما
كان يمكنه النطق فصحباً بجميع الحروف ولو بعضها الا انه كان له مع ذلك كلام مفهوم ونطق بالحروف كلها من غير ابدال لكن غير صحيح فضرر لساناً فذهب بظفه واساناً فذهب
ان عليه تمام الدية ولو جنى على ثلثها فاذا الحروف الشقوتة او على قسبه فاذا الحروف الحلقية فليس من الدية بمحض الفائت من الحروف في الحكومة في جناية الرقبة والشدان
لم يمكن اعتبار النسبة فيها ولا اعتبر ولو جنى على استخالها سبغ النطق واذا زاد من غيره وكان مقبلاً فادخله فلا تقدر به لغيره الحكومة وكذا لو نقص فضايل الحروف
الى الصحيح وحبثان دية اللسان اشد مدلاً من الحروف لم يكن عبرة بجرم فلو قطع نصفه ذهب ربع الحروف هي سبعة احرف لو سبقت الاربع الدية كما ان لو قطع ربعه
نصف الحروف يثبت نصف الدية وعلى من جنى بعد ذلك اذهب باقي الحروف باقى الدية ولو اعد شخص كلامه ثم قطع اخر كان على الاول تمام الدية وعلى الثاني ثلثها
وفي قطع لسان الطفل قبل وقت نظفه تمام الدية لاصالة لسانه من الحرس ولو بلغ حداً ينطق مثله عادة ولم ينطق بمحض طمحن يكون مؤثبات ثلث الدية وعلى الاطمينان
فلونطق بعد ذلك تبيح حصة الشراء واعتبر بالحروف الزم الحاشي ما نقص عن الجميع في صورة ذهاب تمامه وبالأمكن زاد الفائت على ثلث الحروف في الزايدان نقص
الذهب عن الثلث ولو ادعى الصحيح ذهاب نظفه كلاً او بعضها عند الجناحة صحت مع الفصالة لشد والبيته وحصول اللوث في دوانه
يضرر لساناً واثية فخرج الدم اسود صفوان خرج احمر كذب لا باس بالعمل بها ولو جنى على لسانها فذهب كلامه ثم عاده فذهب ثلثها
التي اقام لا حولان ولها اشبه وعليه دفع الارش الى المجني عليه وكذا لو ذهب بعض كلامه بقطع البعض ثم عاد ولو قطع لساناً بنته
الله تعالى لم يستعد الدية ولو كان لساناً طرفان فذهب احدهما اعتبر بالحروف اعطى بهما ذهابهما بالنسبة ولو لم يذهب شئ منه فله
الارش **السابع الاسنان** وفي ذهاب جميعها الدية الكامله وتقسم على ثمانية وعشرين سناً اثني عشر في مقدم الفم
وهي ثنيتان ورباعيتان وبابان ومثلها من اسفل وستة عشر في مؤخره وهو ضاحك مع ثلثها من اسفل من كل جانب مثلها
من اسفل وتقسم دية النفس فوضع ثلثها احاسها ستاً ودينياً في قبال اثني عشر في مقدم الفم في كل منها خمسون ديناراً وتوضع
خمس الدية في قبال الصواحك الاربع والا فخراس اثني عشر فيكون في كل من السنة عشر خمسة وعشرون ديناراً وتسو اليه في كل
خلقة والضمراء وان كان الاصغر رجلاً عليه ما لو ليس للزائدة عن الثمانية والعشرين دية ان قلعت مضممة الى البواقي ولو قلعت منفردة
ففيها الحكومة على الاظهر ولو نقصت اسنان من قلعت اسنان ثمانية وعشرين نقص من الدية بمحض ذلك ولو اسودت بالجنح ولم
تسقط فذلك ادبها وفي اسقاطها بعد الاسودا الثلث الاخر على الاشهر الاظهر ولو اقصدهت تغفلت بالجنح ولو تسقط فالاشرش
وقيل ثلثها واثية دله عليه وفي قطعها بعد الاقصاء الارش ايضا على الاقر في دية الاسنان ثلثها في قطعها من اسفلها

الحمد لله الذي جعل
في هذا الباب للعلم
منه فلهذا



في اللبائ

٥٢٧

في اللبائ فلو كسر الحمار عن التند وبقى الأصل فيها فقبل ان فيه ربة السن كامل وفي قطع الأصل بعد ذلك الحكونه ولو قبل بان ينقص في الكسر من ربة السن بقدر ما بقي
في التند وبقى في قطع الأصل ذلك التناوت لم يكن بعيدا ولو انبت الانسان موضع الملعونة عظماء فقبل فاع ثبث الارش ولو كان العظم الملبث بمخاض فثبوت
الارش بقلمه ايضا غير بعيد ولو انبت السن الملعونة في موضعها فقبل ففي قطعها ربة السن على الاظهر ولا فرق في ربة السن بين اطوال منها واقلها والمختلفات
ولو ان طهرت الكبر او مرض ولكن كانت مناضها باقية لم ينقص من ربتها بسبب الاضطراب شي ولو ذهبت مناضها بالربة كالاشل فيها ثلث بينها ولو ذهب بعض السن
لعله او جناية او اطوال لمة او كسر هو نقص من الربة بحسب ذلك اذا كان الاسم عند هاب بعض بطول لمة باقية فان الاقرب حق لزوم التماثل **التاسع**
وفيد اكسر فمنا الاثنا صور ما بل العنق وربة النفس وكذا لو حصل الا صور ربة الكسر من جناية او ضربا وسرقة ولو حن عليه بما يمنع الا زاد ردا فان مات بذلك
فدبة النفس وان عاش فالحكونه ولو زال الا صور او عمل القدر على الاذن لم يزد بعد ذلك ستر تما زاد من الحكونه **التاسع** **الحثيان** هما هفطان اللذان
بقي ملتقيا بالذئب وتسل طرف كل منهما بالاذن وفيهما نوقلعا منفردتين عن الاستاكه في الطفل ومن سقط استا دية النفس وفي قطعها مع الاستا ربة السن
وفي نقصا المضغ بالثما عليها او خبلها بالارش **العاشر** **البلس** في قطعها جميعا دية النفس وفي قطع احد بها نصفها وحدها المعصم وهو
التي بين الكتف والذراع موضع السوار ولو قطع شي من الزند معها فاق اليد نصف الربة وفي الزند الحكونه على قول ولو قبل باعتبار الزائد بالمساحة واخذ به
بنسبة الى الذراع لم يكن بعيدا ولو قطع من المرفق والمنكب في لزوم دية واحدة او دينين ودية وحكونه احوال ولو كان له كان على ربة تامة ففقطعت اليد
من المعصم فلا شبهة في لزوم دية اليد وفي وجوب الحكونه او ثلث دية اليد للزائد وجهان اشبههما الاول ولو قطع احد بها ففي الاصلية للربة وفي الزائد
والمدار في التميز على العرف ومع توقفه فلا شبهة في الحكونه وفي قطع الذراع بين فقط او العضدين فقط دية النفس وفي كل واحد منهما نصف الربة وفي شلل اليد
ديتها وفي قطعها بعد الشلل الثلث **الحادي عشر** **الاصابع** ففواصبع اليد ربة النفس وكذا في اصابع الرجل وفي كل اصبع عشر الربة من غير فرق
بين الاصابع وغيره على الاظهر وفي كل علة من اناصل غير الاصابع ثلث دية الاصبع وفي كل من املتقى الاصابع نصفها وفي الاصبع الزائدة ثلث دية القصيرة وفي الاظفار
قبل ثلث دية الاظفار الصمغية والاشرب الارش وفي شلل كل واحدة من الاصابع ثلثا ديتها وفي قطعها بعد الشلل بجائز او خلفه الثلث وفي قطع الظفر ايام يثبت وبنث
اسود عشرة دنانير ولو بنث بعض غرس دنانير **الثاني عشر** **الظهر** في كسر ادميط ربة النفس كاملة وكذا اذا اصاب احد ديبا وصاحب يمينه بعدد على الجلوس
ولا فرق في الاحد هلاب بين الحادث باكتساب او بين ما اذا كسر فعلى ما يجزى كذلك وفي كسر الظهر اذا جبر على غير عيب ومعبونا الحكونه على الاظهر وكذا لو صلح الصلب
بعد كسر وبره من غير عيب فان فيه مائة دينار عثم وان جبر غير تام فدية النفس ولو كسر الظهر فثلث الرجلان فدية النفس للظهر وثلث الربة لشل الرجلين ولو كسر
الصلب ذهب مائة دينار فقبل بلزم ديتا ويحمل ثبوت ثلث ديتا ودينين وحكونه ولو عارثا حكا المنقعة استرجعت ديتها بعد استئثار الحكونه لذهابها
مئة **الثالث عشر** **التخاخي** وفي قطع دية النفس اثنا عشر **الرابع عشر** **الشديان** وفي كل واحد منهما من المزة نصف ديتها من غير فرق بين
اليمنى واليسرى وان اتمام ديتها وفي شللها ثلث ديتها وفي كل من انقطاع ليمها واسترخاها وغذرت زول ليمها بسبب الجحاش او الضرب الحكونه وفي قطعها مع شي
من جمل الصد دية لهما وحكونه للجلد ولو احاف مع ذلك الصد لزوم مضاعف الى الربة والحكونه دية الجاحشة وفي قطع الحولين من المزة الحكونه على الاظهر ما كان
الرجل فالأظهر في كل منهما ثمن دية مائة وخمسة عشر دينار **الخامس عشر** **الذكر** وفي الحشفة فمائة دينار الربة وان اسوصل سوا كان شديا
او شح او سجي وسوا كان لخل او لسلول شخصين اذا لم يورثا السل فيه لشل ذكره والا ففي قطع الا شل ثلث الربة وفي قطع بعض الحشفة بنسبة الربة من مساحة الذكر
حسب مجموع الذكر على الاظهر ولو انخرم بذلك مجرى البول زادت الكفة لذلك على الاقوى ولو قطع شخص الحشفة وقطع اخر الباقي فعلى الاول دية النفس على الثاني
الارش وكذا لو كان القطعان جميعا من واحد على الثعالب وفي ذكر العتير ثلث الربة وفيما قطع من جحاشا وفي احوال الشل في ذكر الصمغ ثلث الربة وفي اصابته جحش
صا فيه دمل او برص او جراح بغوص راسه الحكونه وفي قطع هذا المعبود تمام الربة وفي قطع ذكر الحشى الشلل والشيبة الارش وفي خصيتي الفحل دية النفس في
البهي وحدها ثلث الربة وفي البهي ثلثها على الاظهر **الافوال** ولا فرق بين خصيتي الطفل والبالغ والشح سليم الذكر ومقطوعه في ادرك الخصيتين وهي انما هما
اربعا ديتا وفي قطعها المانع من المشي ثمان ديتا **السادس عشر** **الشفران** وهما اللحم المكفان للفرج احاطة الشفتين للفرج وفي قطعها من المزة
ديتها وفي كل واحد نصف ديتها وتسوى للربة السلمة والرقا والطويل والصغير والدقيقة والغلظة من كبر او ثيب صغيرة او كبيرة مخونة او غيرها مفضا
اها وفي الركب منها وهي مثل موضع الهان من الرجل الحكونه وفي اقتضا المزة غير الزوج بالوطي او غيره وهو جعل مسلك البول والحيض لعل دية ربتها كما لا يمكن
كانت ومطوعة عن كانا لوطي وشبهه بكر كانتا ديتا ولا دية على الزوج اذا حصل الاقتضا بوطيه زوجته بعد البلوغ نعم ضمن هو ايضا الربة اذ لم يحل لشعا ولا
هو قف بونها عليه على طلاقه اباها بل لم يهر مع الا مسالا ايضا بلزم مضاعفا الى المهر والربة ان يهق عليها بنفقة الزوج من مال الى ان يموت وهو او يموت
ولو اقضى زوجة التي لم تبلغ بغير الوطى من اصبح او نحو ففي وجوب الا نفاق ثلث الربة على الزوج لو فارقه وتزوجت بغيره ولو سقطت النفقة عنه على اكسبه
ولا نفقة عليه اذا اقضى بعد النكاح الا نفقة الزوجية فلسقط الطلاق والشوز ولو ظن زوجة كبيرة فوطها وافضاها انكشف صغرها ففي وجوب نفقة عليه
مادامت حية وهو حي ترد ولا فرق في الزوجية فيما ذكر بين الدائمة والمتعة بها ولا يلحق بالصغيرة فيما ذكر البالغة الصغيرة وفي وجوب النفاق على الأجنبية **الحف**

في اللبائ

٥٢٩

في اللبائ

في حال الجماع فله الأرض على الأقوى وكذا لو تعدد عليه الرجال وان نزل ولو أصيبت المرأة فعمت على الجماع ثلثها وقبل تمام دنياها زكاتها منصوصاً إلا أن الثالث
أثبت التمام إذا ذهب جملها بالجماع مع الأفضا ويحمل الأرض ولو أصيبت فذهبته قوة الأرض مع الجماع فالأرض السابعة في سائر البواب
الحاصل بالضرورة بخلافه القصر على رواية منجزة بالشبهة ودوى أثره انما إلى اللبيل فنية اللبنة وان كان إلى الزوال قلنا اللبنة واللبنة انما هي اللبنة في اللبنة
ضعف من غير جابر **الثامن** في اذهب الصوت كله دينه كما مله ولو ابطل مع حركة اللبنة فدينه وحكومة **المقصد الثالث في الشجاج والجراح**
والشجاج وهو الجرح المحض بالراس والوجه على اقسام ثمان الحارصة واللامية والملاحة والسمحاق والموضحة والهاشمة والمنقلة والمأمومة اما الحارصة فهي
التي تقشر الجلد وتحدثه وتسفه وفيه بعمق اما اللامية فهي التي تدخل في اللحم كبر ولا تبلغ السحافة وفيها ثلث من الابل واما السمحاق فهي التي تبلغ السحافة
وهي الجلبة الرفيعة المخشبة للعظم وفيها ربع من الابل واما الموضحة فهي التي تغرق السمحاق وتكشف عن عظم ويبيضه وفيها خمس من الابل واما الهاشمة
فهي التي تهشم العظم وتكثر وفيها عشرة من الابل ارباعا في الخطا بمعنى اخذ بنبي محاضر وابني لبون ثلث بنات لبون ثلث حق وان لا ياتي شيه العمد بمعنى اخذ ثلث
حق وثلث بنات لبون وارباع خلفه حائل ولو كسر العظم من غير جرح فكذلك واما المنقلة فهي التي تنحج الى الفل العظم وفيها خمسة عشر من الابل واما المأمومة
فهو التي تبلغ ام الراس وهي الخطبة التي تجمع الدماغ وفيها ثلث ثلثون بعير او اذ جمع على الأقسام التمانية قسم او اقسام اخر صددها تسعة وعشرون او احدى عشر
او ثلثة عشر فسمي بجمل الاربعة العاشرة مفسرا بالها بالتي تقشر الجلد ثم الحارصة مفسرا بالها بالتي تفتط ثم الباضعة ثم بعد المأمومة الدامعة وهي التي تفتق الخطبة في
يجمع الدماغ ثم المفترشة وهي المصلحة للعظم عن الهاشمة ثم الجافة وهي التي تذهب اللحم مع الجلد ولكن حيث ان شيئا من هذه الأقسام لم يرد فيه مقدار تركها ملحظا
ما لم يشاهد منها كالحارصة بالنسبة الى الفاشرة بمشابهة متبنا في غير الحكومة **فروع الأول** في فيديان الشجاج التمانية بين الذكر والأنثى لان
شيئا منها لا يرد على ثلثية الرجل لبقرة وهو المرثية كما لا يرد في الصغرة من الشجاج والكبرة والطويلة والعريضة وكثرة السبب قليلها والحاصل في مقدمه
الراس ومؤخره او على الجنب مستوية كانت بالشعر ومكشوفة وتم يخص الحكم بالشجة الواقعة على الخروا اما المملوك فهو خد من قيمته بالنسبة **الثاني** لو احدثت شيئا
من رتب الشجاج التمانية او ارباعا سقطت كل منهما ما بدنها من الجانيين كانا او مختلفين سواء حصلنا بجنازة واحد وجنازة ولو وصل الجاني بينهما بجنازة بعد ذلك
حتى صاروا واحدة زادت على التبيين بينة تلك التبا على الظاهر ولو احدثنا بالسر بذهب ما بدنها من الرمت القيان فظ ولو وصل بينهما غير لازم الأول دليل والواصل
بينهما ثلثا ولو وصلها المجني عليه فعلى الجاني ديتا والواصل هدد ولو اختلف محل الشجة الواحدة باكان طرفيها بالبلغ من الآخر اختلفت دية الابلع ولو شجرة في
بضيرة واحدة لم يرد ديتا لكل عضو من الجاهل الا ان تعد الشجان واحدا لا اتصال كذا اذا امتدت شجة الراس الى الوجه ولو شجرة فاندملت ثم شجرة الجاني او
في ذلك الموضع لم يرد ديتا اخرى **الثالث** لو احدث المجني عليه ان يقتل بالمرية التي قبل الشجة التي عليه بوشة دينه الزايد جاز **الرابع** لو جنى عليه شخص
باعتك الشجان فجنى عليه اخرجنا انشقت بسببها الى المرتبة التي بعدها وهكذا ثالث رابع كان جنى عليه موضع فأنها اخوها شمة وثالث منقله ديتا مامومة
فصل الأول في المرتبة التي احدثها الخمس من الابل في الموضع وعلى كل من الباقيين ما بين المرتبة التي كانت المرتبة التي احدثها فاضل الثاني في المثال خمسة وعلى الثالث اثنى
خمسة وعلى الرابع ثمانية وعشرون من الابل ومن لواحق هذا الباب مسائل **الأولى** لو نفذت في الألف نافذة فخرت المخرن والويرة جميعا حرقا لا ينفذ
ثالثا للذة ولو جبرت وصحفت فحس اللبنة ولو كانت النافذة في احد المخرن خاصة الى خارج فحس اللبنة على رد في ذلك **الثانية** الجائفة التي تغرق الى
الجوف من بطن او ظهر او صدرا وشعر او جنب وغير ذلك من الأعضاء من غير اختصاص بالراس كالشجان لم يرد وفيها ثلث للذة ولا فاضل فيها ولو جرح في عضو
ثم جاف لم يرد ديتا الجرح ودية الجائفة ولو متداخلا وكان كل من الجرح والا جارة من واحد لم يرد كلا منهما ديتا جناية ولو اصابه احد ودخل اخر سكينة ولم يرد
فصل الأول في الجائفة على الثاني للغير بما رواه الحكم وان وسعها الثاني باطنا او ظاهرا فعليه الأرض ولو وسعها ظاهرا وباطنا فهي جائفة اخرى ولو ابرز الثاني
حشونه فهو قاتل ولو خطت فقطعها اخر فان كانت بجالها لم نلثم ولو حصل بالفتق ثبنا فقبل سبوا وقبل عليه الأرض ولو كان قد ألجم بعض الخط ففعل الأرض
ولو كان الفتق بعد ذلك مال فهو جائفة مسانقة فعليه بها ولو كان الفتق بعد ذلك مال في موضعين فعليه بينهما نصيب ولو طعن في صدق فخرج من
ظهره او من جانب فخرج من الجانب الاخر في مقدم الراس واخر جرح مؤخره ففقد ذلك جائفتين او جائفة واحدة فوكان اولها لا يخلو من ربه ولو ظهر عضون
العضة الباطنة كالكبدة والقلب الطحال فادخل الثاني السكين في جائفة فلم يثر في الثقب لكن غرزه في شيء منها فعليه الأرض ولو جرح رقبته وانفذها الى
حلقه او طعن في عاتقه فوصل الى الشاة ففقد ثبوت دية الجائفة والأرض وجهان افرهما الثاني ولو جرح وجهه فوصلها الى باطن الفم لم يكن من الجائفة **الثالثة**
ان انفذت نافذة في شيء من اطراف الرجل فقبل فيها مائة ديتا والقول بالحكومة في النافذة في شيء من اطراف المرتبة افر في الراس بعشرة احرار الوجه بالجائفة
ديتا ونصف في اخضر او ثلثة دنانير وفي سواد سنة دنانير على الظاهر ولا يرد في ذلك بين الرجل والمرثية لا يرد استباحة شيء من ذلك الوجه ادم لا وفي وجه العبد
بنسبة ذلك الى اللبنة من قيمته وقبل فيه بالأرض والأول ظهر في الراس اذا احمر بالجائفة واخضر واسود الأرض ويحتمل كونه كالجرح في الأرض في الجرح نصف
ما في احرار الوجه وكذا في الاخضر والاسوداد **الخامسة** كل عضو دية مقدرة فوق ثلثا لثباته كالبطن والرجل والاصابع ونحوها وفي قطع
بعد ثلثة ديتا **السادس** الراس والوجه منساوبان في احكام الشجاج واما في البدن فبنسبة دية العضو التي تقطع في الجرح من ديتا النفس البتة

كتاب الديبات

٥٣

الواحدة التي فيها نصفية الرأس في موضعها نصفية موضع الرأس هكذا وما لا تشد فيه من الأعضاء حتى شجاع الحكومة الستة عشر المزمع والرجل
في ديانات الأعضاء والجراح حتى تبلغ ثلثة في الرجل ثم تنصير على النصف سواء كان الجراح في اليد أو في الرجل أو في الأصبع الواحدة منها ما تزد في الأصبعين ما شان
في الثلث ثلاثا في الأصبع ما شان وهكذا وحلها منقص المزمع من الرجل في الأطراف والجراح من غير ذلك حتى تبلغ الثلث فإذ بلغت اقضت مع الرجل الثلثا نصف
كل ما فيه من الرجل المزمع المسلم من الأعضاء والجراح ضيق من المزمع في نفسه نصفية الرجل ومن الذي يبد منه ثمانية دهم ومن العبد فيمنه وكل ما فيه مقدرا في من
النفس من الرجل المزمع المسلم فممنه المزمع في نفسه ومن الذي ينسب دية ومن العبد ينسب قيمته **التاسعة عشر** إذا شرب المحكوم في مكان الفقه رقه بمعنى
والمرافق من العبد وتقوم به نارة صحبها واخرى مع الجنائز ولا حظ نسب ما بين القيمين وهو خذ من الذي يجتاز ذلك ولو كان المحمي عليه فإخذ موهبة والنصف
بشرط عدم زيادة قيمته صحبها عن دية المزمع ولا رة اليها ولو لم تنقص قيمته بالجنائز كما إذا قطع ذكر العبد وحلف له الأمانة وقطعت منه الأصبع الزائدة أخذت
نقصه من الجنائز على الأثر **العاشرة** من قتل ولا ولي له فإلام عليه لدم وليه من مقتضى العبد وبغضه عن دية ولا دية في شبه العبد والخطأ
له العفو عن الفصاح من دون بغوضه بالدية لا فولا ن ثابتهما المشهور المنصوص **المقارن الرابع في الواحدة وهي بعد الأول**
في الجنين دية جنين المسلم المزمع نائم ولو لم يجد الروح ذكر كان أو أربع عشرة دية أسيرة مائة دينار وفي جنين الذي في عشرة دية أسيرة ثمانون دها وفي جنين المملوك عشر
قيمة المملوك وقت الجنائز مائة دية عن عشرة دية المزمع ولا رة البير ولو كانت مرفوعة فالأرض على الظاهر ولو بعد الجنين فكل واحد من الجنين مستقل ولا كفارة على الجنين
لكن صدق لقتل قبل ولوج الروح ولو لم يجد فيه الروح فله دية كاملة إن كان ذكر محكوما بالسلام والمحرمة ونصفها النكاح التي كذلك ودية الذي كان ذكرا
محكوما بذلك ونصفها النكاح التي كذلك والقيمة النكاح محكوما بالورق ولا تجب فيه ذى الروح إلا إذا تحقق كونه حيا من الجنائز المسطرة كما لو أسهل بعد التسقوط أو
عطس أو قهر في البطن أو خارج جرحه من حركة الأختلاج فلا حرج بطلق الحركة وحيت ما تجلب الدية في الجنين تجب الكفارة ولو لم يتم حلفه الجنين فلا
تؤذي دية الجنين النائم التي لو لم يجد الروح على الحواله فكانت نظمة من استقر في الرحم فحشرون دينار أو كان علقه فاربعون دنانير كان مضمنا فحشرون دنانير عظم
مكتوبا لم يتم ثمانون دنانير فالحلف فائده والمدة في صدق كل مرتبة على تسمية العرف هذا إذا كان جنين حر مسلم وأما جنين الرقيق في النطفة خمس عشرة دية في
العلقة خمس عشرة دية وفي المضمضة ثلثة أخماس عشرها وفي العظم المكسور لحم أربعة أخماس عشرها وفي النام تمام قيمتها وفي نطفة الذئبة خمس عشرة دية الأب هكذا
ويعلق بكل من تلك المراتب غير النطفة أحكاما ثلثة وجوب الدية على ما ذكرنا من نفضا العدة بالسقوط وصبره ولا مزام ولد يفسد البع الواقع عليها في غير مواز
الاستثناء في السقوط بذلك وكذا ما هو نظير البع وأما النطفة فلا يعلق بها الأشوث الدية على ما مر وقبل أن بين كل مرتبة من الجنين بحسب ما ذكر في موضع دية
كل مرتبة على ما مر فإما مضمي ما مر يؤخذ منه بحسب ما كان مضمي من النطفة إلى العلق ثلثة أيام أخذت دار بجوار بنا ولو يئد ذلك عتقك ولو نكحت
المزونات الجنين معاهدة المزمع دية الذكر للجنين أن تبين ذكوره ودلالة الأقوال بينة يوشه وصف التبين أن لم يبين شيء منها ولو ألفت المزمع حمله ثبنا
منها ولو شيد بسند التسقوط مع البها فعلقها ما العدة ولا تضيد لها من هذه الدية ولو أنزاعها من غير العلقه فالدية على المزمع وبرت دية الجنين من برت تساقط
وهو برت المال على الترتيب المذكور في باب دية أعضاء الجنين جرحا بنسب دية من أجزع مجامع فضل مية على المزمع نصف خمس الدية عشر دنانير ولو عول
الجماع اختيار المزمع بغير أن ينفذ قبل أن عليه عشر دنانير ولا مستلزم ولا أشبهه الموجب لو كان العزل عن المزمع باذنها أو كانت المزمع عنها فلا
شيء عليه غير خلاف **فروغ** لو ضرب النصفية وهي حامل فاسلقت ثم القتا لجنين أو من دية جنين المسلم إذا كان ذكرا مات لجنين في بطنها بالقرب ثم
اسلقت ثم اسقطته فإن أظهر من لزوم دية جنين الذي ولو اشتبه كون موته قبل سلامها أو بعده لا أشبه لزوم دية جنين المسلم ولو ضربها لم يبرئ ثم اسلقت
والقتل لا شيء على الجنين على الأثر لو كانت مضمضة ثم أعقت المقتل كان للمولى عشرة دية أسيرة على الأقوى ولو ضربها لم يخطأ فاعقت قال في القدر
أن الحمل كان حيا فعنف به الجنين فعلقه العاقل دية الجنين غير المحمي وما زاد على ذلك على الجنين من العاقلة لا تضمن إقرار الجنين ولو أنكر الحمل فاقام كل واحد منهما قد
بينة الولي لكونه مدعيها بالقبلة إلى الزبارة ولو ضربها فعلقته فإن عند سقوطه مع العلم بحجونه قبل وقوع حيا مع قضاء العادة بعد بقا مثلها فالتأثر بالقبلة
فهيئت لفصاح مع العمد والدية عليه في ما لمع شبه العمد وعلى عاقلة مع الخطأ ونظرها الكفارة على المزمع ولو ضربها شخص فعلقته ونجسها وخلفه آخر اقض
من الفائل منها مع العمد وبغضه منه الدية مع شبه العمد ومن عاقلة مع الخطأ وعز الأخر وبرج في نيل الفائل منها ما إلى العرف فالحكموا باستقرار حتى بعد السقوط
فالفائل هو الثاني وإن حكموا بعد الاستقرار فالفائل هو الثاني وإن جهل الحال فلم يعلم أن كان جنين الوتر مستقر في الجوف لم يسلط القود وثبتت دية الجنين
الميت فيه أشكال ولو وطئها ذمي وسلم شبهة في ظهر واحد أو مكن محوته بكل منهما فخطأ الجنين أقرع بينهما والزم الحمل دية من إخراج المزمع وعليه الكفارة
إن احتجته بالمسلم وكان حيا عند التسقوط ولو القتل لم يبرأ بالجنائز عليها أعضاء الكبد والرجل وماتت ولم ينفسل الجنين بنما لم يزم الحمل دية المزمع والمحل ولو
القتل ثلث أبية أو أربع أو سبع مثالا لم يبرأ من دية الجنين فلو أحدها مكان كون الأعضاء المذكورة جميعا لواحد منهما أو الف بعد ذلك صبيها كامل
تبين كون الأعضاء غير فالزم الجنين دية الجنين فلو ألفت عضو منه ثم ألفت باقي الجنين حيا وميتا دخلت دية العفو في
السقوط وهي دية الجنين إن وقع قبل ولوج الروح ودية النفس إن وقع حيا ثم مات ولو نأخر سقوط الجسد فإن شهد إعلان من أهل الجرح على وجه العلم بأنه

ولو لم يبرأ من دية الجنين

في الديات

٥٣١

عضو من وجبة في الروح فعليه من دين الجنين التي ينسب ذلك العضو كصفاء اللبني المثلوان لو شهد احد من دين الجنين ان الله خلقه ولم يخلق الروح فخر
ذلك فيؤخذ في اليد الواحدة خمسة دنانير **المسئلة الاولى** دين الجنين كدين النفس في كونها مع شبه العبد في مال الجنان مغاظة مع الخطا على عاقلته
مختفيا **الثانية** في قطع راس الميت المسلم الحر ما رديا وفي قطع جوارحه شجاجة وجوارحه محسنا ذلك ولكنها اليست كما ابرقتا الدية فلا يرث ولو شهده من قبل
خلاف بل نصرف في وجوه البر على الاظهر ولا فرق في الميت بين الصغير والكبير والذكر والانثى ولو لم يكن مثل الجنان الواقعة على الميت في الحي مفترضا لا يرث فيقولون
حيات ونسب القبر الى الدية وتؤخذ من مائة دينار محسنا ذلك ولو لم يفصل الرأس بل قطع منه ما لو كان حيا لم بعشر فيه مائة دينار ايضا وفي قطع راس العبد عشر
قيمه وفي قطع راس الذمي عشر دينه على قوليهما لا يخلو من وجبة لو كان الميت لمقطوع واسم دين ادى من دينه ولا شيء للمولى من دينه قطع راس عبيد والمباشر
نصرف هذه الدية في وجوه البر هو الحاكم ومع عدم فعند المؤمنين **الثاني** في الجناية على الحيوان وهي باعنا الجنين عليه على اقسام تلك **الاول** ما
يؤكل لحمه كالغزال والغنم والابل والذجاج ونحوها وفي ثلاث شيئا منها بالذكوة فثاويين قيمته حيا ومذبوحا وليس للمالك دفع المذكي واخذ قيمته التي بينهما على الا
الابرضا الثلث بدل ذلك وكون الذبح في برية لا يرغب فيه احد فانه يلهو بالحيوان ثم القهقهرة ولو انلف شيئا من ذلك بغير ذكوة لومنه قيمته بغير ذكوة الا ان يكون خاصا
او يتجدد زمان التعصب مع زمان الاطلاق لا يجرى حكم التعصب في لوبقي في المثلث بغير ذكوة ما ينفع به كالتصوف في الشعر والوبر والريش فهو للمالك عينا
من القيمة قيمته ولو قطع بعض اعضاء المأكول من غير ذكوة او كسر شيئا من عظامه مع استفرار حيوان في الاطلاق بغير ذكوة قيمته حيا **الثالث** ما لا يؤكل
ونحوها وفي الاطلاق الذكوة الارش وكذا في قطع جوارحه كسر شيء من عظامه مع استفرار حيوان في الاطلاق بغير ذكوة قيمته حيا **الثالث** ما لا يؤكل
ولا نفع عليه الذكوة وهو قسمان احدهما ما لا قيمة له ولا شيء في الاطلاق والثاني ما له قيمة وفي الاطلاق بغير ذكوة قيمته حيا **الثالث** ما لا يؤكل
في الاول ربيعين ودرهما وفي الثاني عشرين درهما على الاظهر اذا غصبت الاغنياء فان غلبت على اكثر من المفترضا ومن قيمته ونفعه في الاطلاق الكلب الذي لا يملك المسلم
كذا الخنزير نعم لو كان في ضمن الجنان قيمته والارش في غير **الثالث** في كفارة القتل الخبث كفارة الجمع بافضل عمدا والمرتبة بقتل الخطا وشبهه
العتق فان لم يكن فالصوم ومع العجز فاطعام ستين مسكينا ويعتبر في وجوب كفارة ريتين بالنسبة الى القتل ان يقع مباشرة فلا كفارة في القتل تسييا والنسبة الى القاتل كونه
بالضمان فلا يلحق على الضحية ولا المجنون انا قتلا وبالنسبة الى المقتول الاسلام كونه محققا للدم فلا كفارة في قتل الكافر ذميا كان ومعه هذا او حربيا او مريضا
ولا بقتل الرائي المحصن في طاع الطريق الا ان يكون القاتل ممن ليس له ذلك كما لو قتل جرحا حيا الرائي المحصن فان سقط الكفارة عنه تردد ولا تعتبر الذكوة في ذكوة
ولا البلوغ ولا العقل بل تجب لكفارة وان كان المقتول لا ينفى او ذميا او صبيا او مجنونا حتى انه لو كان قاتل الرضا لمولى له من الكفارة وفي قتل المسلم في دار الحرب
مع العلم باسلامه من غير ضرورة الفود والكفارة مع العمد والدية والكفارة مع شبه العمد والخطا ولو قتل المسلم في دار الحرب كافر او قتل من الكفارة والشهود
عد لزوم الدية والاشارة لزومها في بيت المال ولو كان المقتول سببا لقتل المسلم ظانا اسلامه من الكفارة وكذا الذب على الاظهر ولو باشر جمع قتل
واحد ضل على كل واحد كفارة مستقلة ولو عفى في الدم عن اخصاص في العمد بالدية لزم الجنان الكفارة وهل يلزم في مالنا ان اقصر منه ام لا فلو كان اقر بها العمد
واحوطها التكفير عنه في وجوب الكفارة على القاتل اذا كان غير مسلم جهان وعلى الوجوب فلا يصح منها حال الكفر ولا تسقط الكفارة عن اقر على القتل باشر
المقتول وفي وجوبها على قاتل نفسه ماله ودره والاشارة العمد ولو بضار من جهالين فاستامع جنينهما فاعلمهما جميعا نلت كفارتان لكل جنين كفارة وكفارة
لنصف صاحب كل منهما بالسقوط التصف لا خيرا عانة على قتل نفسه **الرابع** في العاقل **الرابع** في العاقل في تعيين المحل وكيفية التقيط وبيان اللواحق ما لمحل هو
العصبة والمحق وضامن الجيرة والامام عليه السلام اكثر من ثنتين على ترتيب ائمة والعصبة هم اشد الجرح للاب والبنون كل من يتربى بالاب من الذكور والاخوات والامهات
والعموز والادهم ولا يشترط كونهم من اهل الميراث في الحال وللبس من العصبة الاناث مطلقا ولا الذكور المنقرضون بالام ولا الزوج والزوجة ولا القاتل نفسه
ولا سفل المرتبة ولا الضحية ولا المجنون فان وثقوا من الدية ولا يتحمل الفقير شيئا والمدار في السقوط عنه عطفه عند المطالبة وهو حوله المحل ولا يعقل في العقل
اهل الديوان وهم الذين دبتهم الامام عليه السلام بالجمها وادركهم ارفا وجعلهم تحت ايد امير كما لا يدخل اهل البلد ما لم يكونوا عصبة وفي تقديم من تقر بالقتل
على من اقر به بالاب تردد والاذنية العمد لان الغاية من الام لا مدخل لها في العقل ويعقل المعنوا اجنا عتقه ذالم تكن له عاقلة ولا عكس ونحو العاقلة دية الموضوعة
زاد بل خلاف ولا يتحمل ما يقصر عنها على الاظهر والمدار على بلوغ جرح واحد بعد اربعة الموضوعة فلو شدة الجرح وكان اشر المجموع بعد اشر موضع لم تحمله العاقلة
وفهم العاقلة دية الخطا في ثلث سنين كل سنة عند اسلامها ثلثا ثمانية كانت الدية كما في دية الرجل الحر وناقصة كدية المرتبة والذمي واما الارش دية الطرف فبل
اذا تم احالا على الاظهر ولا تعقل الا ما ثبت بالبين من الخطا فلا تعقل ما اقر به الجاني وما اطلعه هو مع اولياء الدية عليه ولا ما جاعلا ولو كانت موجبة للدين
دون القود كقتل الاب لله والمسلم الذي في الحر المملوك وكذا النفس دية من يشارك قتل نفسه وجرحها او قطع عضو منها خطا بل يكون ذلك هدا وبغيره في محل القاتل
اسلام القاتل بخانة الذمي خطا في ماله دون عاقلة ومع عجزه عن الدية فعاقلة الامام عليه السلام لا ترفع دية من يدينه وعبد الصبي والمجنون وشبهه عدا خطا
محل العاقلة عندنا ولا يعقل مولى المملوك جانيه فانا كان ومديرا او مكانا ومسئولا وضامن الجيرة يعقل ولا يعقل عنه المصون لانها الزكائن الضامن
الجانبين ولا يعقل الضامن الا عند فقد العصبة والعق او عجزهم ولا الامام عليه السلام مع وجوب الضامن بل ولا المصق مع وجوب العصبة اتمع الجرح وقاتل

كتاب النيات

٥٣٢

كيفية التقييد فان الدين يحيا ابتداء على العاقلة ولا ترجع العاقلة بها على الجاني على الاظهر وقد قيل كنية التقييد ان على النقي عشر قرار بطو على الفجر خمسة قرار بطو
وقيل يسط على ما يراه على المسلمين بحسب احوال العاقلة وهو افرق افرق منه شاد بهم في ذلك ولا ترتب بين العصبة فتوزع على الغريب منهم والبعد ولو عجزت
العصبة عن بعض الدين اخذ ذلك البعض من المعق ومع ذلك او عجزه من الضامن ومع ذلك او عجزه من الاجام عليه افضل السلام ولا يخص الحاضر من العصبة بالفضل
بل الحاضر والعائنه ذلك سواء ابتداء زمان لتاجيل من حين موث المضوعة النفس ومن حين التجا في الطرف الجوارح لا من وقت الاكتمال نعم بلا حظ في
التراتب من وقت الاكتمال بان موجبها لا يستقر بدونه ولا يقف ضربا لكل على حكم الحاكم واذا حال الحول على موثر وجهت المطالبة اليه لو كان لم يسقط
ما لم يثبت في تركه كسار دونه **واقا الواح فمسائل الاولى** لا يعقل من العصبة الا من عرف كنيته ينسبنا الى القاتل ولا يكفي كونه
من القبيلة **الثانية** لا تضمن العاقلة جنايته قريتهم التي ولا يهيم ولا اذلاف مال بل تحمل دية الجنا خطا على ادي خاصه حرا كان المجني عليه او عبدا على
الاظهر **الثالثة** اذا رمى المذمي مسلما فاصاب انسانا فالتزم في ماله ولا تفعل عاقلة منها شيئا وكذا لو رمى مسلما طائرا ثم ارتد ثم وقع السهم في مسلم
فقتله على الاظهر **والحمد لله رب العالمين صلى الله عليه وسلم**

هذا وقد وقع الفراغ من اخراج هذا المجلد من التوا الى البياض على يد مصنفه العبد الفقير الى مولاه النقي عبد الله المامقاني

عفي عنه ربه ابن الشيخ قدس سره ما بين طلوع اليوم المبارك الميمون يوم مبعث النبي شرف لا ينشأ صلى الله عليه واله وسلم من سنة

الف ثمانمائة وسبع وعشرين وهي السنة التي اذا الله الملك لشتم جل شانه فيها وفيما قبلها جملة كثير من بلاد الاسلام

المجوع والخوف كفرانهم لا نعمة تعالى ففسق من فيها فيها وقد تجاوز يومئذ الفساق من الشيعه وقتل القوي

المحرمة وهناك كاعراض الخدرة ونهب موال الخطير الحد والتهانة واشتد الامر على متقي اهل

العلم ومثلتهم من جهات شتى واستل الله الباري جل ذكره ان يعفو بكرم عنا ومن جميع

المتغيبين من العباد ويعجل فرج ناشر الام والعدل والستاد ويحفظنا من كل

مكره فلا ويدرج صليتنا هذا في الاعمال الخائفة لوجهه بفضله

ومبشرا في دوان اسمي الخادمين لشهره وينفعنا به يوم

نهر المرح من محلو صحبه لا ينفعه نوره ولا ماله

امين امين لا ارضى بواحد حتى اضم

اليها الفاتمين والحمد

لله كثير كثيرا

كثيرا

نقطة العبد الاثم الجاني احمد ابن الشيخ محمد حيدر النجاشي

طبع في المطبع الميامنة في النجف الاشرف سنة ١٢٤٢

عدد ايتا هذا الكتاب طبع من الفات ثمانمائة و

ثلث وثلثون بينا في بيابان

١٣٢

بينا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تزوید علی حسین مزایات اللہ و حج الاسلام و الاشرف

صورت و قفسه مقبره ابدالله المامقانی فلذرسره

三

